



4023  
5/1A



## الجزء الثالث

من مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص  
المفتاح للامام الخطيب القزويني ومواهب المفتاح في شرح تلخيص  
المفتاح للعقابي بن يعقوب المغربي وعروس الافراح في شرح  
تلخيص المفتاح للامام بهاء الدين السبكي  
المصري رحمه الله وتوفع بهم  
أجمعين

٢

## (وبهامشيه)

كتاب الايضاح في علوم البلاغة لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وبهامش  
ايضا حاشية العلامة الدسوقي على شرح السعد المذکور

## (تنبيه)

(قديداً نافي صلب الصيغة بشرح السعد وتنبأ بمواهب المفتاح وثلاثا بعروس  
الافراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية الدسوقي فليعلم)

## (اعلان)

كل من أراد هذا الكتاب وشرح تقرير الاصول له كمالين الهامش وشرح كشف الاسرار للصنف على المناور وشرح  
المسائر للكمال المذکور من أي جهة كان فليصار حضرة الشيخ فرج الله زكي الكروبي الى جامع الازهر بمصر

## (الطبعة الأولى)

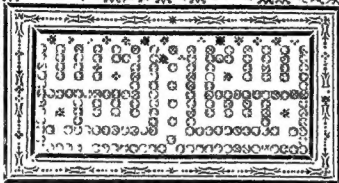
بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٨

هجريه

(بالقسم الادبي)





(بسم الله الرحمن الرحيم)

في الفصل والوصل يبدأ بذكر الفصل لأنه الأصل والوصل طار عليه عارض

في القول في الوصل  
والفصل

في الفصل والوصل

(قوله لأنه الأصل) أي لأنه  
عدم العطف وقوله والوصل  
لأنه مرجعه إلى العطف  
ومعلوم أن عدم العطف  
أصل لا يشتق فيه إلى زيادة  
شيء على المنفصلين والعطف  
الذي هو الوصل يشتق فيه  
نا وجود صرف من بدل يصل  
وما يشتق فيه إلى زيادة  
حرف فرع عمال يقتصر  
نبيه إلى شيء وأيضا لعدم  
في الحوادث سابقة على وجوده

في الفصل والوصل قدّم في الترجمة ذكر الفصل على ذكر الوصل لأن الفصل مرجعه إلى عدم  
العطف والوصل مرجعه إلى العطف كما سيأتي في تقريريهما ومعلوم أن عدم العطف الذي هو الفصل  
أصل إذ لا يشتق فيه إلى زيادة شيء على المنفصلين والعطف الذي هو الوصل يشتق فيه إلى وجود حرف  
من بدل يصل وما يشتق فيه إلى زيادة حرف فرع عمال لا يشتق فيه إلى شيء إذ عمال لا يشتق فيه إلى شيء من زيد  
كذلك وأيضا لعدم في الحوادث سابقة على وجوده وأيضاً حيث كان لا بد منهما بما يقتضي وجود  
الوصل بعد الفصل أحسن لما فيه من التفاضل مما يقتضي العكس لما فيه من التطير وكان الجارى على  
هذا أن يقدم الفصل على الوصل في التعريف أيضاً لكن الوصل بمنزلة الملكية والفصل بمنزلة عدمها وإنما  
قلنا بمنزلة الملكية وعدمها لأنهما ملكة وعدمها حقيقة لأن عدم الملكية نفي شيء عما نفي شأنه أن يتصف  
بذلك الشيء والفصل ترك العطف وذلك يقتضي سبق الشعور به وعدمه لا يقتضي ذلك وأيضاً قيل إن  
عدم الملكية نفي الشيء عن النقص القابل له والجلتان اللتان عتبهما الوصل لا يعلان الوصل بنقصهما  
بل بنسبهما إلى القطع واجب في البلاغة نعم إذا بينا على أن الملكية مانع عما يقبله جنبه وأما نفي مع  
ص في الفصل والوصل في هذا الباب من أعظم أبواب هذا العلم العظيم خطره وصعوبة  
مسلكه وقد أخذوه وقد قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل كذا نقله التلغافي  
في سراج الناحية والبياتيون قلت والذي قال ذلك هو أبو علي الفارابي نقله عن العسكري الصنائع  
وقصد بذلك المبالغة وأن من كل شيء لا بد أن يكون كل في غيره كذا قالوا وقد يقال إن علم الفصل  
والوصل يتوقف على معرفة ما يجب لكل واحد من الجلتي وذلك يتوقف على جميع الأواب الماضية

(قوله حاصل الخ) تعليل في المعنى لما قبله وقوله يزاد حرف الخ أي على الجملتين (قوله لكن لما كان الخ) أي وحينئذ فلا يقال كان الأولى أن يقدم تعريف الفصل على تعريف الوصل وهذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق وهو أنه حيث كان الفصل الأصل فلم يقدمه في التعريف كما قدمه في الترجمة (قوله منزلة الملكة الخ) اعلم أن الملكة فردين الأول ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار جنسه بأن يكون جنسه شأنه أن يقوم بذلك الأمر كالبرص لأفراد الحيوانات والثاني ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار شخصه كالبرص لأفراد الإنسان ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فعقول الشارح منزلة الملكة أعزاء لفظية منزلة نظرا للفرد الثاني وقوله في الطول فيهنما تقابل العدم والملكة بأقسام منزلة فاعلم أن الأول كذا قال بعضهم وفيه أن هذا الایتم إذا كان المراد ما من شأنه أن لا يثنى به ذلك لكن المتبادر من كلامهم أن المراد به إمكان ذلك وأنت خير بأن الجملتين إذا كان بينهما كمال الانقطاع يمكن فيهما الوصل وإن لم يجز بلاغة فمأثرتا الوصل بهذا المعنى ففيهما ملكة الوصل لآما هو عجزتها فالخاص أنه لا وجه لزيادة منزلة في كلام الشارح سواء قلنا أن الملكة عبارة عن الأمر الذي شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار جنسه أو باعتبار شخصه وقد يقال أنه قد لا يمكن في الجملتين الوصل (٣) لفساد المعنى به كما في آية أنا معكم الخ فلا يكون الوصل ملكة

لها ما باعتبار شخصها فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا للشخص الجملتين في بعض الصور ووجه بعضهم زادة منزلة في كلام الشارح أن تقابل العدم والملكة انما يكون في الأمور الوجودية الخارجية لأن الملكة بمعنى موجود تصفه الذات الموجودة والعدم نفيه عن تلك الذات القابلة بخلاف الأمور الاعتبارية وذلك كالفصل والوصل فانهما أمران عارضان اعتبار بان لنوع من الكلام وإن كان متعلقهما وجوديا وعلى تعريفهما بذلك الوصل خلاف ما في الترجمة فقال (الوصل) في الاصطلاح (عطف بعض) جلس (الجل على بعض) وانما قدرنا جلس بالصلح بالمرحاة العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جل (والفصل تركه) أي تركه عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عر فأوجد ما يمكن أن

حاصل يزاد حرف من حرف العطف لكي لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها والأعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذلك الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) امكانه ولو كان غير لا يثنى لأن المنقطعتين من الجمل يمكن فيهما الوصل ولو كان غير لا يثنى كان الوصل ملكة على هذا حقيقة أولان الملكة معنى موجود تصفه الذات الموجودة والعدم نفيه عن تلك الذات القابلة والفصل والوصل اثبات الشيء ونفيه في الجملته ادعاء عارضان اعتبار بان لنوع من الكلام ولو كان متعلقهما وجوديا ولما كان الوصل بمنزلة الملكة بهذا الاعتبار والفصل بمنزلة عدمها والأعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في تعريفهما بذلك الوصل خلاف ما في الترجمة فقال (الوصل) في الاصطلاح (عطف بعض) جلس (الجل على بعض) وانما قدرنا جلس بالصلح بالمرحاة العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جل (والفصل تركه) أي تركه عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عر فأوجد ما يمكن أن من أحوال المسند والمستند اليه وغير ذلك فاذا توقف إحدى الجملتين على غير هذا الباب توقف العلم بحال الجملتين معا عليه ضرورة أن ما توقف عليه الجزم توقف الكل حينئذ يصح قصر البلاغة على الفصل والوصل من غير ما لفة لا يقال حسن الفصل والوصل قد يكون مع كون الجملتين على وجه بليغ ودونه لانا نقول الأمر كذلك ولكن ما للبليغ والتعجب في اعتبار ما بين جملتين ركبتين ص (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) ش أراد أن يعرف حقيقة الفصل والوصل متعلقهما وجوديا وعلى هذا فصاحت أن تأويل في عبارة الطول بأن تجعل على حذف مضاف أي شبه تقابل العدم والملكة ورد شخصنا الشهاب المأوى في شرح الفقه هذا التوجيه عما حمله لانسل أن الملكة لا تكون الأمر اوجوديا والوصل أمر اعتباري لان العدم والملكة من اصطلاحات الحكماء وهم يقولون بوجود الإضافات والوصل إضافة بين الجملتين فتأمل (قوله انما تعرف بملكاتها) أي بعد معرفة ملكاتها (قوله عطف الخ) فظهر تعريفه للفصل والوصل انهما لا يجريان في المفردات وليس كذلك بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل يجريان في المفردات ولا يختصان بالجل كما هوهم كلام المصنف فان كان بين أقدمين جمع وصلتهما كما إذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى هو الأول ولا آخر والظاهر والباطن فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما أو شبهة فمأثرتا الوصل كافي قوله

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وأواسحاق والقمز وان لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد بحاج عن المصنف بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل وهو الواقع في الجمل لا أنه تعريف لحقيقة ما مضى (قوله بعض الجمل) أي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين فانهما لا تتناسب بل أربع مرتبة بحيث تعطف كل واحد على ما قبلها بل تتناسب الأوليان والاخران فيعطف كل اثنين أولا ولا يعطف الاخران على

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وأواسحاق والقمز وان لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد بحاج عن المصنف بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل وهو الواقع في الجمل لا أنه تعريف لحقيقة ما مضى (قوله بعض الجمل) أي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين فانهما لا تتناسب بل أربع مرتبة بحيث تعطف كل واحد على ما قبلها بل تتناسب الأوليان والاخران فيعطف كل اثنين أولا ولا يعطف الاخران على

وتبين موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تنقضه البلاغة في منها عظيم الخطر صعب المسلك دقيق المأخذ لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علمانكته الأمن أوفى في فهم كلام العرب طبعاً لهما وزق في ادراك أسرارها ذوقاً صحيحاً ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل وقصرها عليه لأن الأمر كذلك وانما حاول ذلك التنبيه على من يدغم وضه وأن أحدنا لا يكمل فيه الاكل في سائر فروعها فوجب الاعتناء بتفصيله على أبلغ وجهه في البيان فنقول والله المستعان انما أنت جلة بعد جلة فالاولى منهما

الاوليين لان مجموع الاخيرين (٤) يناسب مجموع الاوليين ولو قال المصنف عطف جلة على جلة ثم شمل هذه الصورة واختار المصنف

أي ترك عطفه عليه (فاذا أنت جلة بعد جلة فالاولى

يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك في جلة واحدة ثم تقدم أن الترك مشعر بالقصد وهو المناسب لا مورا للبلاغة لانما التحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كقابل للملكة لئلا يسهل العدم في الجلة وظاهره تعريفاً لها ما أعني الفصل والوصل لا يجرى ان في المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه في المفردات والجل يقتضي تساويهما في رتبة الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ثم اشار الى تفصيل في موقعهما فقال (فاذا أنت) أي جاءت (جلة) بعد (جلة) (أخرى فالاولى) يعني السابقة عن الالية ليسهل كثره للجل فان كلامها سابقة عما بالاصلاح وكان ينبغي أن يقدم تعريف الفصل لانه الموافق لقوله في الترجمة الفصل والوصل لكنه أعاد الاول الثاني على أضعاف أسلوبي القوم والنشر في الفصل والوصل أمران دائران بين الجمل على اصطلاحهم فالوصل عطف بعض الجمل على بعض والمراد بالجل جنس الجمل فربما يمكن في الكلام غير جملتين والفصل تركه ومدلول هذه العبارة أن الفصل ترك عطف بعض الجمل على بعض ولا ينبغي أن ذلك ليسهل الجلة الاستثانة اذا عطف على ابد قدي يقال انه ينحطها وان لم يعطف عليها لان من يلق بجملة واحدة يصدق عليه أنه ترك عطف بعض الجمل على بعض لانه لم يقل الجمل المذكورة ولو قال ذلك لورد عليه الجملتان لكنه لا يرد ذلك وانما يترك العطف حال امكانه لقطع مع بقاء الكلام على حاله ولا يأتى ذلك الا في جملة من ذكره بعد أخرى وكذا اكنى لفظ الفصل فانه لا يعقل الا بين امرين ففرحت المفردة لانه قطع عن شئ من شئ ولا يأتى ذلك في الجلة المستانضة وان كان بعدها أخرى ص (فاذا أنت جلة بعد أخرى الخ) ش هذا باب عريض لانه من التعمير عن سابق الخلد وقدم مقدمة لا بد منها اعلم اني نظرت في كلام المصنف وغيره في هذا الباب وجدت أقساماً متعددة أحسنها كثير منها وكثير عموماً وخصوصاً من وجه وبعضها يدفع بعضها وجدته من قروا فيه قواعد لا تخلو عن اشكال وذ كروا أموراً على غير الصواب من جعل ما ليس له محل من الاعراب اذا جعل وعكسه الذي لا غير ذلك مما سترامنا شاء الله فانتفضي الى ذلك اني اخترت لهذا الباب قاعدة وتقسيماً يساهل به تعاطيه ولا عليك اذا وقفت عليه أن لا تجعل بالرد واستنكار مخالفة ظاهراً عبارات القوم التي أقطع أن أكثرها لم يقصده بل الاقبح أن تتهميل في استنكار ذلك حتى تأتي على آخره على أن غالب ما ذكر من هذه القواعد ليس فيه مخالفة لكلام صاحب المفتاح اذا تأملت حق التأمل وانما وقع الخلط في كلام من بعده لانهم لم ينأملوا كلامه فاقول وبالله التوفيق وهو حبيب ونعم الوكيل الوصل يكون بين جملتين مشتركتين

التصوير بعض الجمل على الكلام لتدخل الصفقة والصلة ويجوهم بالاشارة الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصوداً لانه (قوله) أي ترك عطفه عليه أي ترك عطف بعض الجمل على بعض لترك العطف مطلقاً وهذا يفهم منه عرفاً وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال ان التعريف يشمل ترك العطف في الجلة الواحدة والمتبداً معاً انه لا يسمى فصلاً قال بعضهم والمراد بقول المصنف ترك عطف بعض الجمل على بعض أي مما شأنها العطف اذ لا يقال لترك عطف الجمل الحالية على جلة قبلها فصل لانه ليس من شأن الجلة الحالية العطف على ما قبلها ورواياته ان أراد بقوله مما شأنها العطف أي في ذلك المحل لزم أن لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال

اما

والانقطاع لعدم الصلاحية في ذلك المحل وان أراد مما شأنها العطف في نفسها ولو في محل آتو ررد أن الجمل

الحالية أيضاً قابلة للعطف في نفسها فاعل الاولى عدم التقيد بهذا القيد والجمل الحالية لم كونها قيداً لما قبلها لم يتقدمها جلة حتى يتحقق بينهما الفصل والوصل ثم انه قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد لكونه فعلاً لا تقي فعل وهو المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد وحيث قد تشكل على ما مر من ان تقابل الفصل والوصل عزلة تقابل العدم والملكة فله معنى على أن الترك ليس فعلاً تاملاً (قوله فاذا أنت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء (قوله فالاولى) مرادها السابقة

والانقطاع لعدم الصلاحية في ذلك المحل وان أراد مما شأنها العطف في نفسها ولو في محل آتو ررد أن الجمل الحالية لم كونها قيداً لما قبلها لم يتقدمها جلة حتى يتحقق بينهما الفصل والوصل ثم انه قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد لكونه فعلاً لا تقي فعل وهو المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد وحيث قد تشكل على ما مر من ان تقابل الفصل والوصل عزلة تقابل العدم والملكة فله معنى على أن الترك ليس فعلاً تاملاً (قوله فاذا أنت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء (قوله فالاولى) مرادها السابقة

اما ان يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول) أى على تقدير أن يكون الاول محل من الاعراب

بعد هاولم تكن أولى لا تخالف تلك الأولى (إما ان يكون لها محل من الاعراب) بأن تكون في محل رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جر كالضافي إليها (أولا) يكون لها محل من الاعراب بأن تكون في غير ما ذكر كالتثنية (وعلى التقدير الأول) وهو أن يكون الاول محل من الاعراب

مع جامع اصطلاحى بلامانع وذلك يحصل بأن يتقدم عطوف عليه على معطوف وهما مشتركان في الجهة الجامعة على ماسأى ولا يكون لاحداهما محكم يختص به على الأخرى على ماسأى سواء كان

للاولى اعراب عكس اعطاؤه لثانته وهو معنى قولهم لها محل أولم يكن والجهة التي لها محل لها غير هاسان في اقتضاء العطف وعدمه والواو وغيرها سواء في اقتضاء الوصل وعدمه فليس الاعتبار بالجهة الجامعة

سواء كانت الجهة الأولى لها محل أم لا سواء كان العطف بالواو أم بغيرها غير أن الجهة السابقة ان كان لها محل من الاعراب كانت الجهة الجامعة أو بعضها ظاهرا رعا شريك بالسد به وان لم يكن كانت

الجهة تحتاج الى تفكير ولا سيما الجامع الخالى وسبب ذلك أن الجنتين اذا كان لها محل فلهما مطالب لفظي يستدعيهما المتطابا واحدا ونصب اليهما انصبا واحدا واذا لم يكن لها محل فليس بينهما

جامع لفظي والعطف لادبه من جامع فاحتضنا في النظر في الجامع المعنوي لا يقال ليس العامل في الجنتين هو الجامع بل بعضه كإسبائى من أنه لادبه من الاتحاد في السند والمسند البسه معا على

رأى المصنف لا ناقول ان سلمنا فالجنتين طالب يظهرهما ما لكونه جامعا أو بعض جامع غير أن العطف اذا كان يعرف غير الواو كان الجامع قريب التناول ولا يكاد يستعمل ذلك الامع حصول

الجامع الكمال لان المعنى الذي يدل عليه غير الواو من تراخ أو غير معنى بدور بين الجنتين ويشتد فيه كثيرا كهمامى المعنى الاعرابي اذا كان لها محل في محو يدى كتب ويشعر ويشتد فيه كذلك الترتيب الذي يقتضى تقديم أحد الامرين عن الآخر في محو

أقوم ثم أقصد علة تجعل بين الجنتين جامعا الآله أضعف من الاول لان الجامع في الاول وهو العامل في الجنتين لفظي وفي الثاني الترتيب فهو معنى لا يقال مطلق الاشتراك الذي تقتضيه الواو أيضا

جامع معنوي لانه علة بين الشئيين فيلزم أن يكون مقتضا القرب الجامع ووضوحه لا ناقول التراخي مثلا لادبه من دليل فاحتجنا فيه لحرف بدل عليه وكفى بذلك سببا للعطف بخلاف الاشتراك في محو

قت وقعدت فان الاشتراك مستفاد من ذكر الجنتين دون عائق لا يقال فيلزم العطف بغير الواو حينئذ ليستفاد هذا المعنى لا ناقول العطف من شرطه الجامع على ماسأى فيثبت لم يحد شرطه تعدد فلا

يمكن سلو كه فليعدل الى استفادة التراخي وفحوى من التصريح بالنظر وغيره من الطرق الاطنابية فان اجتماع العطف بغير الواو وكون الجهة الأولى ذات محل من الاعراب تضاعف قربا للاطلاع على

الجامع كقولك زيد يغضب ثم يرضى اذا سلمت ذلك فاعلم أنى ذكر تفصيل هذا الباب وبعض أمثلة بشرح لها المصدر لبعض ماسبق مع ما باتى به ان شاء الله تعالى فاقول الجنتين المسد كروان سواء كان

لها محل من الاعراب أم لا سواء قصدت عطف الثانية على الأولى بالواو أم غيرها وسواء كان بينهما جامع أم لا سواء كان بينهما اتصال أم انقطاع اما ان يحصل إيهام غير المراد بفصل أحدهما عن الأخرى دون وصلها أو يحصل إيهام غير المراد بوصلها دون فصلها ويحصل بكل منهما أو لا يحصل واحد منهما

فان حصل إيهام غير المراد بالفصل وجب الوصل مثل لاو رجل الله وان حصل إيهام غير المراد بالوصل فصلت سواء كان الإيهام لان لاحدى الجنتين كحالاته ان تطلبه الأخرى على ماسئينه ان شاء الله تعالى او كان لان صلة على الأخرى يومه العطف على غيرها وان حصل الإيهام بكل منهما مثل ان يقول السيد لعبده أنتصيني ان أمرت فيقول لاوأ كرمك الله فان العطف يقتضى أن

لما ان يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول

(قوله اما ان يكون لها محل من الاعراب) أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

أى محل ذى الاعراب أى محل ذى الاعراب وهو المفرد أى لما ان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان محصرا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية أو نصب كالفعلية أو جرح كالضافي إليها وقوله اما ان يكون لها محل من الاعراب

(قوله تبريد الثانية لها) (ان قصد تبريد الثانية لها) أي جعل الثانية مشاركة الأولى (قوله أي حكم الأعراب) أعلم أن الأعراب عبارة عن الحركات وما ناب عنها على القول بأنه لفتنى والمراد بالحكم هنا الحال الموجب للأعراب مثل كونها خبالا فانه يوجب الرفع وكونها حالاً أو مفعولاً فانه يوجب النصب وكونها مفعولاً فانه يوجب الأعراب التي في المتنوع وكونها مضافاً إليها فانه يوجب النقص فقول الشارح مثل كونها الخ بيان لحكم الأعراب وذكر بعض الأفاضل أن إضافة حكم الأعراب من أضافته المدلول للدال أي الحكم المدلول للأعراب دلالة المفتضى بالفتح على المفتضى بالكسر أو من إضافة السبب للسبب أي الحكم الذي هو سبب أعرابه وهو ظاهر (قوله مثل كونها خبر مبتدأ) نحو زيد يعطى ويمنع (قوله أو حالاً) نحو زيد يعطى ويمنع (قوله أو صفة) نحو مررت برجل يعطى ويمنع (قوله أو نحو ذلك) أي كلفورية نحو ألم تزل أنى أجبك وأكرمك (قوله عطفت الثانية عليها) أي بالوأم وغيرها لكن ان كان العطف بالوأم فشرط قبوله أن يتوجبها جماعة فقول المصنف بعد فشرط الخ كالاستدراك على ما قبله

(ان قصد تبريد الثانية لها) أي حكم الأعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ أو حالاً أو مفعولاً (عطفت) الثانية (عليها) أي على الأولى ليدل العطف على التبريد المذكور (ان قصد) على ذلك التقدير (تبريد الثانية لها) أي جعل الثانية مشاركة الأولى (في حكمه) أي في حكم الأعراب الذي هو الرفع والنصب والتخفيض والجزم والمراد بالحكم هنا الحال الموجب للأعراب مثل كونها خبر مبتدأ فانه يوجب الرفع أو كونها حالاً فانه يوجب النصب أو كونها صفة فانه يوجب الأعراب الذي في المتنوع أو نحو ذلك ككونها مضافاً إليها فانه يوجب النقص (عطفت) جواب إن أي ان قصد تبريد الثانية لها في الحكم عطفت تلك الثانية (عليها) أي على الأولى لأن العطف يدل على التبريد حيث يكون الدعاء معلق بالشرط وهو خلاف المراد وتركه يوجب أنه دعاء عليه والذي يظهر في مثله أنه يختلف باختلاف الأمثلة والمقامات والقرائن والسباق وعلى البليغ أن ينظر في ذلك ويدفع أقوى الضررين بأخفهما وإن لم يحصل إيهام واحد من الأمرين فاما أن يكون بينهما جامع أو لا وأعنى بالجامع تناسب المعنوي على ما سألناه من شاء الله تعالى فإن لم يكن فلا يصل سواء كان الجملة الأولى محل من الأعراب أم لا وسواء ردت العطف بالوأم غيرها أو ساذ كرمتها هذا الأقسام ان شاء الله عز وجل وإذا كان بينهما جامع فإن كان بينهما كمال الاتصال أو كمال الانقطاع وجب الفصل وامتنع الوصل سواء كان بالوأم غيرها أو غيره وإن لم يكن فإن كان الوسط فاما أن تكون الثانية منزلة منزلة جواب سائل أو لا فإن كانت وجب الفصل وهذه حالة تشبه كمال الاتصال والواجب الوصل فنخلص أن الوصل يجب بين كل جملتين لا يوجب عطف أحدهما على الأخرى غير المراد بينهما جامع وتوسط بين الكالين وليست كل جواب وان أردت الأمثلة فما أنا ذكراً شيئاً مما يدل على ما فيه غير صراع التقسيم السابق بل تقسيم أقرب لاصطلاحهم مع المحافظة على ما قررناه من القواعد أقول أما أن يكون بين الجملتين تناسب أو لا فإن لم يكن فاما أن يحصل الاتحاد في المسند أو في أحداهما أو في طرف أحدهما وأقسام ذلك مائتان وأربعون قسمًا ستأتي مفصلة حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى أولاً يحصل الاتحاد في شيء من ذلك فصارت الأقسام مائتين وواحداً وأربعين على كل منها فاما أن يكون العطف بالوأم وبغيرها وإما أن يكون الأولى محل أو لا هذه أربعة أقسام مضر وبه فمما سبق تبلغ تسعمائة وأربعة وستين على كل منها أما أن يكون بينهما كمال الاتصال أو كمال الانقطاع أو شبه كمال الاتصال أو توسط هذه خمسة فمما سبق تبلغ أربعة آلاف وخمسة وعشرين وعلى كل منها أما أن يحصل القطع إيهام غير المراد أو لا فثمان مضر وبه فمما سبق تبلغ تسعة آلاف وستة وأربعين كما هي متبع فيها الوصل إلا ما كان في ترك إيهام غير المراد كل ذلك إذا لم يكن بينهما جامع وإذا كان بينهما جامع جاعلت هذه الأقسام ثم نقول على كل من أقسام الجامع أما أن يكون الجامع عقلياً وهو الاتحاد أو التماثل أو التضاد أو وهما وشبه التماثل أو التضاد أو شبهه أو خيالياً فهذه تسعة عشر المصنف عليها تضرب في أقسام الجامع السابقة وهي تسعة آلاف وستة وأربعون تبلغ سبعة وستين ألفاً وثمان مائة وتسعين وعلى كل أما أن يكون ما وقع الاتحاد فيه في الطرفين ضميرين أو ظاهرين أو الأول ضمير والثاني ظاهر أو عكسه أربعة أقسام تضرب فيما سبق تبلغ ثلثمائة ألف وثمان مائة آلاف وأربع مائة وثمانين على كل منها أما أن

هذا كعطف المفرد على المفرد لأن الجمله لا يكون لها محل من الاعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد

(قوله كالمفرد) انما شبه المصنف عطف الجمله التي لها محل من الاعراب بالمفرد لان الاصل والغالب في الجمله التي لها محل من الاعراب ان تكون واقعة في موضع المفرد وانما قلنا الاصل ذلك لان الجمله اظهر (٧) بها عن ضمير الشان لها محل من

الاعراب وليست في محل مفرد (قوله من كونه فاعلا) أي كذا في قوله (قوله أو نحو ذلك) كأن يكون مجزورا بحرف عطف عليه (قوله وجب الاستعمال الاغلب) وانما قلنا في الاستعمال الاغلب لانهم جوزوا ترك العطف في الأخبار وكذا في الصفات المتعددة فقابل هو الاحسن فيها ما لم يكن فيها ايهام التضاد فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثاني كقوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عند ايهام التضاد كما في المثال الثاني لفهم الجمع وفي التناقض وهذا في المفردات وأما الجمل في قصد التبريد وجب العطف والفرق بينهما كون الصفات المفردة كالشيء الواحد في الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل وقيل الفرق بينهما وجود الاعراب في المفردات فدل على حكم هو مفاد عطفها بخلاف الجمل وروى بأن المفردات قد لا يظهر اعرابها وقد تكون مبنية ثم اشار الى شرط قبول العطف بعد قصد اعطاء الحكم للمناسبة تكون الجملتان متناسبتين بالاسمية أو الفعلية أو غير متناسبتين على ما سنده كره فهذا ان قسمان بضربان فما سبق تبلغ ستمائة ألف وستة عشر الفا وتسعمائة وستين قسما ويمكن تضعيفها بحسب الاصناف الى ما لا يحصى الا الله كما صنف النصاب والخيالي وغيره فأتى اقتصر على ما صرح المصنف بذكره وأما ان يرتب على ذكره اختلاف معنوي وتفاوت في موارد وانما أمثل الطرف الابعد والطرف الاقرب فالأبعد أن لا يكون بينهما جامع والاتحاد في مسند ولا مسند اليه ولا ايهام وهو أربعة أقسام الاول أن لا يكون لهما محل من الاعراب والثانية معطوفة بالواو ونحو ذلك منطلق وكما خليفه طوبى لثاني كذلك والعطف يغيرها كقولك طال كم خليفه ثم طلعت الشمس الثالث كالاول وللأول محل كقولك بلغني ان كم خليفه طوبى وان الشمس طلعت الرابع كذلك وهو بنى والاقرب أن يكون بينهما اتحاد في المسند والمسند اليه ولكن لاتناسب بينهما في المعنى ولا ايهام غير المراد فالما أن يكون للجملتين محل اولا ويكون بالواو أو غيرها هذه أربعة وعلى كل منها إما أن يكون بينهما انقطاع أو غير من الاقسام الخمسة تبلغ عشرين الاول أن يكون بينهما كمال الانقطاع وليس الاول محل والعطف بالواو ومثل ذلك انما قد تانت الثاني كذلك والعطف بين الثالث كمال الانقطاع والاول محل والعطف بالواو ويبدى وهل يكتب الرابع كذلك والعطف بين الخامس بينهما كمال الاتصال ولا محل لهما والعطف بالواو ومثل أمدة كم بما تعلمون أمدة كم فلا يجوز الوصول السادس كذلك بنى فقلت أمدة زيد بما تعلم أمدة كم وكذا أردت بالثاني الاول السابع كمال الاتصال ولها محل وعطف بالواو كما تقول ان الله أمدة كم بما تعلم أمدة بأنعام الثامن كذلك وهي بنى التاسع بينهما شبه كمال الانقطاع ولا محل والعطف بالواو كقولك

وتنزلن سلسى أنى أبغى بها \* بدلا أراها في السلال تهب

فالواو لا يجوز العاشر كذلك وهو بنى فقلت ثم أراها الحادى عشر شبه كمال الانقطاع ولها محل

الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل فانها الاستقلال لا يدل على تعلقهما بما قبلها الا العطف وما قبل ان الفرق وجود الاعراب في المفردات فيدل على التبريد الذي يفيد العطف فلم يهتم العطف عند قصد التبريد بخلاف الجمل فإنه ليس فيها اعراب حتى يدل على التبريد فلا بد من العطف ليذل عليه ففيه قطرة فان المفردات قد لا يظهر اعرابها وقد تكون مبنية

(فشرط كونه) أي كون عطف الثانية على الأولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أي بين الجنتين

فقال إن أردت شرط قبول العطف (فشرط كونه) أي كون عطف الثانية على الأولى وعطف مفرد على آخران الحكم فمعها واحد (مقبولا) في باب البلاغة (بالواو) أي أنما بشرط ما ذكر بعدهما إذا كان العطف بالواو (ونحوه) أي ونحوه والواو بما يقتضي التشريك في الحكم مثل الفاعل ونحوه حتى بناء على أنها تعطف بهما الجمل أو مطلقا لأن الشرط يعتبر في المقدرات أيضا (أن يكون) أي شرطه القبول أن يكون (بينهما) أي بين المتعاطفين من مفردين أو جنتين

والعطف بالواو كقبول أن تسلي تقن أني أبغي مهابدا وأراها تهميم الثاني عشر كذلك والعطف بتم أراها الثالث عشر شبه الاتصال والعطف بالواو ولا يحمل لو قلت زيد عليل وسهر دأتم على أردنا الاستئناف الرابع عشر كذلك والعطف بالواو ويتم الخامس عشر شبه الاتصال والجملة محل والعطف بالواو زيد يحمد الناس وكرمهم دائم السادس عشر عز زيد يحمد الناس ثم كرمهم دائم وفي هذه الأمثلة وما يتجد عليها من الركا كتحني إن فاعله الصيرضة وبعد في جزأ الحيوان مع

القطع يجوز أن هل من جهة اللفظ مع الاتحاد في المسند والمسنود له مع العطف في كثرتها بغير الواو ما أوضح لك على ما سطره أن شاء الله تعالى أن الاتحاد في المسند والمسنود السبع كان ولا بشرط وأن كلا من العطف بالواو وغيره يدخله الانقطاع والاتصال وإن كان من كون الجنتين لهما محل وكونه لا يحمل لهما يدخله الفصل والوصل وإنما ذكر المتقدمين من أهل هذا العلم تقسيمها إلى ماله محل ومال ليس بمحل

لأنهم قصدوا به بيان ما كان قريب الجامع وبعده كما صرح به في المفتاح وأنما ذكر المصنفين خلاف ذلك ومشي الشارحون عليه ليس بصحيح قال في المفتاح وذلك قسمان قسم سهل تعاطيه وقسم بعد ذلك فيه وسنران شاء الله تعالى على ما تضمنه هذا التقسيم من القواعد ونسلكم عليه في كلام المصنف شافيا بعد أن ذكر قواعده في شرح المسبق وأساس المسبق الأولى أصل الجلة أن لا يكون لها محل من الأعراب وإنما يكون لها محل إذا صحت أن يمد المفرد مسددا هذا هو الضابط وأما التقصيل

فالجمل التي لها محل من الأعراب سبع أخيرة نحو زيد أود قائم ظهر لرفع وكان زيد أود قائم لمحلها نصب والخامسة مثل حازم يدهو يفضلك ولا يكون محلها الانصب والواقعة مفعولا لما حكى بالقول نحو أني عبد الله أو في محل المفعول الثاني من باب ظن نحو ظنت زيدا يقوم أو مطلقا عنها نحو لمعلم أي الحزين أصعب والمضاف إليها نحو هذا يوم تنفع الصادقين مسددهم يوم هم بارزون ومحلها الجر والواقعة جواب شرط بالقام نحو من يضل الله فلا هادي له أو بعد إذا الفاعلية نحو وان

تصبيهم سنة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطرون ومحلها الجزاء فاما نحو قام زيد قام زيد مفعول محذوف والواقعة صلة لاسم أو صرف والعرضة والتفسيرية وهي الكاشفة لمقابلة وقيل هي بحسب الجلة لها محل لا الجلة كلها والتابعة لمجرد كالجلة الموصوف بها وهي على حسب موصوفها والتابعة للجلة لها محل نحو زيد قام وقصد وأما الجمل التي لا محل لها من الأعراب فهي الابتدائية المستأنفة والواقعة صلة لاسم أو صرف والعرضة والتفسيرية وهي الكاشفة لمقابلة وقيل هي بحسب ما تنسره والواقعة جواب قسم نحو أنزل الرسلين والواقعة بعد أدوات التعيض وهي داخلية في المستأنفة والواقعة بعد أدوات التعليق والواقعة جوابا لغير ما سبق والتابعة ما لا موضع له من

الأعراب في تنبيه إذا قال زيد قام وقصد بغيرها فإن الجملتان لا يحمل لهما الاستئناف فإذا سكتيها فقلت قال زيد قام زيد وقصد بغيرها الجلة يصدق عليها أن لها محلا في الحكاية وإن لم يكن لها محل في الكلام المحكي والجملتان هنا معاني محل نصب وليست الأولى في محل نصب والثانية تابعة فإذا وقع الكلام في عطف الثانية على الأولى كان ذلك من قبيل العطف على ما لا محل له لأن العاطف عطفا قبل حكايتهما لمحققا كهذا المثال أو تفردا بمل سقول زيد قام عمرو وقصد بغير فلو كان

فكما بشرط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولا في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه

(قوله فشرط كونه مقبولا) الخ شرط مبدأ أو قوله أن يكون خبر الواقعة في جواب شرط مقدرا

وإذا أردت بيان شرط قبول العطف فنقول في شرط كونه الخ (قوله عطف الثانية على الأولى) أي وكذا عطف مفرد على آخران الحكم فمعها واحد (قوله مقبولا) أي في باب البلاغة (قوله بالواو) أي حال كون

العطف كاتبا بالواو ونحوه (قوله أي بين الجنتين) أي أو المفردين فالجامع لا يندم في قبول العطف حتى في المفردات نحو الشمس والقمر والسمكة

والأرض محدثة بخلاف قولك الشمس وممرارة الأرنب ودين الجوسى وألف بالجملة محدثة

جهة جامعة كافي قوله تعالى يعلم ما بين يدي الأرض وما يخفى منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها بشرط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً في الجملة ذلك كقولك زيد يكتب ويشعر أو يعطى ويعنى

(قوله جهة جامعة) أى وصفه بخاصة خصوص بجمعهما فى العقل أو الوهم أو الخيال ويقرب أحدهما من الآخر ولا يكتفى مطلقاً بجمعهما فيه لأن كل شئين لابد أن يجمعهما شئ حتى الضب والنون فاهم بجمعهما فى الحيوانية وعدم الطائرية ولا يكتفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضد بينهما وسأبقى تحقيق ذلك إن شاء الله (قوله لما بين الكتاب الخ) أى وانما كان فى هذا المثال جهة جامعة لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر وذلك لأن كلامهما (٩) إنشاء كلاماً للماء والكتابة فى هذا المقام إنشاء الشعر

فى هذا المقام إنشاء الشعر كما أن الشعر إنشاء النظم والتناسب المذكور أمر واجب اجتماعهما فى الفكرة عند أربابهما وحينئذ فيكون الجامع بين المستندين فى المثال المدكور خيالاً وأما الجامع بين المستند إليهما فعدنى كما يعلم عما بى (قوله من التضاد) أى الموجب للتلازم خطورا بالبال أفندى الشئ أقرب خطورا بالبال عند منطوقه ردهما متناسبان والتناسب أمر واجب جمعهما فى الفكرة فيكون الجامع خيالاً وذكر المصنف مثلاً العطف فى الجمل عند وجود الجامع وتوكل مثال عطف المفرد على مثله عند وجود الجهة الجامعة بينهما ومثاله جازى زيد وابنه وتكلم عمر وأبو فاطمة الجامعة بين زيد وابنه وعمر وأبو

(جهة جامعة) نحو زيد يكتب ويشعر (لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر) (أو يعطى ويعنى) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويعنى أو يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على التشريك كالفاء ونحو حتى

(جهة جامعة) أى وصفه بخاصة خصوص بجمعهما ويقرب أحدهما من الآخر ولا يكتفى مطلقاً بجمعهما فيه لأن كل شئين لابد أن يجمعهما شئ حتى الضب والنون فاهم بجمعهما فى الحيوانية وعدم الطائرية مثلاً ولا يكتفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضد بينهما وبأى تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى وذلك (نحو) قولك فى الجهة الجامعة للجلتين التين لهما محل من الأعراب (زيد يكتب ويشعر) فالكتابة والشعر بينهما جهة جامعة لا تخفى هى كون كل منهما صناعة بيانية أو جبت فافهمهما فى القوة الفكرة عند أربابها (أو) زيد (يعطى ويعنى) فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما فى القوة الفكرة أيضاً ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادى بينهما كاللازم والمزوم لأن الضد أقرب حضوراً بالبال عند حضور مقابله ونحو قولك فى الجهة الجامعة للفردين جازى زيد وابنه وتكلم عمر وأبو بخلاف ما لو قيل فى الجلتين زيد يكتب ويعطى أو يشعر ويعنى وفى الفردين جازى زيد وحملاً وزيد وعمر وحيث لأحد أقبلت مسألة أو لأدعوا فلا يقبل لأنه كالجمع بين الضب والنون وظاهر قوله ونحوه كافر زاه أن هذا بشرط فى العطف بالفاء ونحو مثلاً وليس كذلك فإن هذا لا يحلوف له ما عان زائدة على مطلق الجمع من الترتيب الحسى أو العلة فى عمله فى الحسى أو بونها فان تحقق

الحكى عنه قال قام عمر وقعد بكر ما فى وقتاً أو وقتين فحكيته فقلت قال زيد قام زيد وقعد بكر كنت عطف اعتباراً بالكتابة بالهكى وكان اللفظ على ما له جعل إذ العنى قال هذا وقال هذا ولهذا البحث تمت إذ كرهنا فى شرح المختصر (الثانية) تقدم فى كلامنا أنه نارة يكون لأحدى الجلتين حكم لا يزيد إعطاء الآخر يعنى بذلك أن تكون مشتركة على قيد لفظى كالشروط ونحوه ونرجح شولنا فبد أن يكون لهما حكم غير قيد كدلتها على النسب بكون اسمية دون الآخرى فإن ذلك ليس مما نحن فيه بدليل أنهم سفردونه ما ذكر فى آخر الباب وكذلك أن كد أحدى الجلتين بأن والألام أما القيد اللفظى فاذقلت أن جازى زيد كرمته وهو جدير بذلك احتمال أن تكون الجهة الاسمى معطوفة على الجزء فيكون معناه أن جاء فهو جدير بالأكرام واحتمل أن يكون معطوفاً على الجهة الشرطية فتكون غير مفيدة وإن لم يحصل مرجح لأحد الاحتمالين فيبقى أن يتمتع كجسيمة فاذقلت أن أسلم الناس دخلاً والجنة وهم عبيد الله تعين أن يكون معطوفاً على الجهة الشرطية لانه لو كان معطوفاً على الجواب وله

(٣ - شروح التلخيص ثالث) وهو أمر واجب اجتماعهما فى الفكرة وحينئذ فيكون الجامع بينهما خيالاً (قوله

بخلاف نحو زيد يكتب ويعنى الخ) هذا بالنسبة للجمع وبخلاف ما لو قيل فى الفردين جازى زيد وعمر وحيث لأحد أقبلت مسألة أو لأدعوا فلا يقبل (قوله وذلك) أى ووجه ذلك أى اشتراط الجهة الجامعة (قوله لئلا يكون الجمع بينهما) أى عند اتقاء الجهة الجامعة (قوله كالجمع بين الضب والنون) فى عدم التناسب لأن النون وهو الحوت حيوان يهرى لا يعيش إلا فى الماء والضب حيوان برى لا يشرب الماء وأنا عايش روى بالريح فلا مناسبة بينهما (قوله ما يدل على التشريك) أى أى الحكم (قوله وحتى) أى بناء على أنه يعطف بها الجمل كإى قولك فقلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى أو مثلاً لأن الشرط يعتبر فى المفردات أيضاً



وعليه قوله تعالى والله يقض ويبسط واليه ترجعون ولهذا عيب على أي تمام قوله

(قوله وذ كره شواخ) هذا الاعتراض انما جاء من جعل قوله ونحوه عطف على قوله بالواو وغيره من الجواز أن يكون عطفاً على مقبول فيكون التقدير وشرط كونه مقبولا ولا يكون نحو المقبول والمراد بنحو المقبول على هذا أن لا يبلغ النهاية في القبول بأن يكون مستحسناً فقط كذا قبل وفيه نظر لأن القبول يشمل المستحسن والكامل والأحسن أن يجعل قوله ونحوه عطف على الضمير في كونه والتقدير وشرط كون نحو مقبولا لا يكون الضمير في نحوه عائداً على العطف بين الجملتين ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين فيكون اشارة إلى انهما من العطف في المفردات ويجعل عطف على قوله بالواو وادخوله الواسطة من مرادها لها عاززا كما هو والقافي بعض الصور لا ما يدل على التفسير بل وحيداً فلا يكون قوله ونحوه حشواً ففسد قوله لأن هذا الحكم أي الشرط وأوجب به كان أوفى (قوله بمصلا) بفتح الصاد أي حصله الواضح ووضع (١٠) هذه الحروف وذلك كالترتيب مع التعقيب بالنسبة للفاصل والترتيب مع التراخي بالنسبة

لتم ترتيب الأجزاء في الذهن بالنسبة لمقتضى قوله غير التفسير بل أي زائداً عليه والمراد بالتفسير بل التفسير بل في حكم الأعراب وبالجملة الاجتماع في المقتضى للأعراب وحيداً فاعطف مرادف والمحصل أن التفسير بل في حكم الأعراب موجود في جميع حروف العطف لكن تم وإلفاء وحتى لها معان أخر غير التفسير بل (قوله فإن تحقق هذا المعنى) أي وفصل التفسير بل (قوله وإن لم توجد جهة جامعة) أي أمر يجمعهم في العقل أوفى الوهم أوفى انخيل ويقرب أحدهما من الآخر أي غير التفسير بل اذهولاً لم لكل عطف بأي حرف كان (قوله بخلاف الواو) أي فاعله لا يضمن العطف بها

من قصده حكم وهو اختصاصه بالشرط لكان الشرط في العطف عليه كذلك فليزم أن يكون المعنى أن أسلموا فوم عبيد الله وليس هو المراد لأنهم عبيد الله أسلموا أم كفروا \* وأعلم أن عبارة أهل هذا الفن إذا كان الأول حكم لا يقصد إعطاءه ثنائية وانما عدلت عن عبارة اسم إلى قول إذا كان لاحدى الجملتين ومقتضى هذا أنه لو كان القيد في الجملة الثانية كان الأمر كذلك فأنك إذا قلت أكرم المسلمين وأن

الأزواج من الجهة الجامعة بين المسند إليهما والمسندين في الجملتين ولا يكتفي لجهة العطف مجرد تحقق الجامع بين المسندين فقط والمسند إليهما فقط كأمسرح به الشارح أخرجه الجامع لكن المستفاد من كلام العلامة السيد أن مجرد الاتحاد أو التناسب في القرض المصوغ له الجملة يكتفي لجهة العطف سواء اتحد المسند إليه فيها أم لا وسواء اتحد المسند فيهما أم لا تأمل (قوله) أي ولأنه لا بد في الواو أي في قبول العطف بالواو كان له طرف بها في الجملة التي لها محل من الأعراب أوفى المفرد (قوله عيب على أي تمام) أي نسب إليه العيب (قوله قوله) أي من القصيدة التي مدح بها أبا الحسن محمد بن الهيثم ومطلعها

أستنى طلولهم أجش هزيم \* وغلت عليهم نضرة توهم  
جلدت معاهدهم بهد سخابة \* معاهدها عند الدار نهم  
سفه الفراق عليك يوم تحملوا \* وبما أراء وهو عنك حلیم  
ظلمت نالمة البرى مظلوم \* والتظلم من ذى قدرة مذموم

لاوالذي هو عالم أن النوى • صبر وأن أبا الحسين كرم

اذلما مناسبة بين كرم أبي الحسين وحرارة النوى ولا تعلق لاحدهما بالآخر

زعمت هوالع عفا الغداة كاعفا • عنها طلال بالوى ورسوم

لاوالذي هو عالم أن النوى • صبر وأن أبا الحسين كرم

ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت • نفسي على لاف سواك تحوم

(قوله أن النوى صبر) النوى بالنقص الفراق ثم يحتمل أن الشاعر أراد قواماً وأراد نوى (١١) غيره أو ما هو أعم والصبر يكسر الباء

الدوام والزر وهو السراهدنا

وحينئذ فالكلام من باب

التشبيه البليغ بحذف

الكاف أى إن فراق الاحبة

كالصبر في المرازق وأما الصبر

بسكون الباء فهو تصحيل

المكاره والمشايق (قوله اذلا

مناسبة الخ) علة للعلل مع

علته (قوله فهذا العطف)

أى فى قوله وأن أبا الحسين

كرم (قوله كاهو الظاهر)

أى لأن أن تؤزل مع خبرها

بغير مضاف لاسمها (قوله

باعتبار وقوعه موقع مفعولى

عالم) أى وسنده مسددها

والفعلون أصلهما المبتدأ

والخبر وعلى هذا يكون فى

تأويل عطف الجملة على

أخرى باعتبار الأصل (قوله

لأن وجود الخ) هذا

تعليل للتشبيه أى وأما عيب

عليه سواء كان العطف

من قبيل عطف المفرد أو

الجملة لأن وجود الجامع

شرط فى صورتين أى

شرط فى قبول العطف فى

الصورتين وهو ما عطف

لاوالذي هو عالم أن النوى • صبر وأن أبا الحسين كرم

اذلما مناسبة بين كرم أبي الحسين وحرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على

مفرد كاهو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى لأن وجود الجامع شرط فى

الصورتين

زعمت هوالع عفا الغداة كاعفا • عنها طلال بالوى ورسوم

(لاوالذي هو عالم أن النوى • صبر وأن أبا الحسين كرم)

ما زالت عن سنن الوداد ولا غدت • نفسي على لاف سواك تحوم

الكاهرين أن بدأ بهم كان الشرط عائد الى الجملتين معا عند من قال ان الاستثناء عائد الى الكل وعند

أكثر من ذهب الى أن الاستثناء عائد الى الأخير حتى نقل بعضهم الاجماع على ذلك وإذا كانت الفظة

تقتضى يعود الشرط الى الجمل السابفة فلما أردت أن الشرط عائد الى الأخيرة امتنع العطف كقولك

الاسلام حق والكفار فى النار إن لم تنو أو لا فرق فيما ذكرناه بين أن يقول ان ما قبل الشرط جواب على

رأى الكوفيين أو دليل جواب على رأى البصريين وهذا فى الشرط بل أنما الشرط إذا وهو الذى نص

عليه أهل هذا العلم فیه بحث شريف سأذكره مستحذ كره المصنف ان شاء الله تعالى وأما غير

ذلك من القيود فلم يتعرضوا له والذى يظهر أن يقال أما الاستثناء فإن كان بعد الجملتين فقيه الجملتين

المشهور فى عوده اليهما أو الى الأخيرة وان قلنا يعود الى الأخيرة فلا يمنع أن تعطف الجملة التى فيها

الاستثناء على جملة الاستثناء فيها وان قلنا يعود الى الجميع فيمتنع أن تعطف الجملة المذكورة على جملة

لا تر بدان تستثنى منها شيأ الاقر سنة لان ذلك حكم الشائبة لا تر بدان تعطيه للأولى ومثاله أكرم

الناس واقتل المشركين الا مالك تر بد الاستثناء من الأخير فقط وان كان الاستثناء بين الجملتين فهل

هو كالمثل كان بعدهما وإذا أردت أن لا تستثنى من الثانية امتنع الوصل أولاً ورفع نصلا فيحصل أن

يقال ان الأمر كذلك لان علة تعدى الاستثناء الاخر الى الجميع ان العطف بصير المتعدد كالفرع وهذا

الغنى حاصل تقدم الاستثناء أم توسط وقد يقال ان الأمن شأنها أن تخرج مما قبلها لا بما بعدها

لان الأصل فى المستثنى منه أن يكون مقدما على المستثنى ويحتمل أن يقال ان قلنا العدم فى المستثنى

هو الا كاهو الصحيح عند سيبويه والمبرد فلا يعدى الاستثناء الى الجملة بعده لانه يلزم منه تأخير المستثنى

منه عن المستثنى والنسب اليه معا وهو متع عند الجمهور وقد جاوز على السذوذ قول الشاعر

خلائقه لأر جوسوا قاتما • أعد عيالى شعبة من عيالت

المفرد وعطف الجملة يعنى ولا جامع هاتين المتعاطفتين وقد انتصر بعض الناس لاي علم فقال الجامع خالى لتوافهما فى خيال أى

تمام أو وهى وهو ما بينهما من شبه التضاد لان حرارة النوى كالضد لاداة الكرم لان كرم أى الحسين خالو يدفع بسبه ألم احتياج

السائل والصبر وي دفع بعض الآلام أو التماسيلان كلالوا قاصدا للصبر واد العليل والكرم دواء الفقير وكل هذه تكلفات باردة

اذلما المناسبة الظاهرة فى الرتبة فإن قلت حيث كان بين المتعاطفتين مناسبة وان كانت بعيدة كف يصح فى الشارح للأناسة

من أصلها بقوله اذلما مناسبة بين كرم أى الحسين وحرارة النوى قلت مراد فى المناسبة الظاهرة لا مطلقا فى كلامه بحذف الصفة

أى اذلما مناسبة ظاهرة بين كرم الخ فلا يتأنى أن هناك مناسبة خفية بعيدة كذا قرر أيضا العلامة العدوى

وان لم يقصد ذلك ترك عطفها عليها كقوله تعالى واذا دخلوا الى مساكنهم قالوا انما هم

(قوله وقوله لا) أي وقول أي تمام في أول البيت لا فلا معقول القول في محل نصب وقوله في خبر المبتدأ الذي هو قوله (قوله من اندراس هوام) أي وقد وجبته وهذا بيان لما ادعته (قوله بدلالة الخ) متعلق بشئ أي انما كان نفيها لما ادعته بسبب دلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هوامك عطف الفداة كما عفا عنها طلال بالواو ورسوم

فاهل زعمت الحبيبة وهوامك مفعول أول وانطباع فذات التي جرد هان من نفسه أو أمانة التفات من التكلم للطلب بوجه عفا مفعول ثان بمعنى اندرس والعداة تطرف لعفا وعنها بمعنى منها أي من الديار حال من طلال مقدمة عليه والطلال بكسر الطاء جمع طلل كجبل وجبال ما شخض من آثار الديار (١٣) وهو فاعل عنها الثاني والواو بالقصر اسم موضع وبالباقي بمعنى في والرسوم بضم الراء جمع

وقوله لا في لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هوام بدلالة البيت السابق (والا) أي وان لم يقصد تشرى بك الثانية للأولى في حكم اعرابها (فصلت) الثانية (عنها) لثلاثين من العطف التشرى الذي ليس بمقصود (نحو واذا دخلوا الى مساكنهم قالوا انما هم

رسم كقوله جمع نفس ما التصق بالأرض من آثار الديار وهو عطف على طلال وجواب القسم في البيت الذي كره المصنف قوله بعد ما حلت من سنن الوداد ولا غدت نفسي على الفسوق تحوم السنين الطارقة والالف المألوف وهو متعلق بصرم وغدت بمعنى صارت وتحوم أي تدور وتطوف خبر غدت ومعنى هذه الآيات الثلاثة زعمت الحبيبة أن هوامك بالانحياز قد اندرس كما اندرس أنوار طرها التي هنا الموضوع فقلت لها ليس الأمر كذلك وأقسم بالله الذي هو هام بان الفراق من المذاق وأن أبا الحسين المدح كرم ما بدت عن طريق الحبيبة ولا صارت نفسي تلتفت الى غيرك (قوله والا فصلت) أي وجوبا وظاهره كان يتبعها

وقوله لا في لما ادعته حبيبت من اندراس ودميل قوله زعمت هوام الخ وقوله ما زلت جواب القسم والعداة تطرف لعفا والطلال في الأصل جمع طل وهو المطر غير الوايل والمدرابه هناك من ترك وله لاه تدرس فيه معاملة وهو فاعل عفا ورسوم معطوف عليه فجمع أي تمامين كرم أي الحسين وحرارة النوى في العطف غير مقبول إلا جامع بينهما سواء جعل ذلك من عطف المفرد وهو الظاهر لأن أن تؤزل مع منخولها بالمفرد أو جعل من عطف الجمل يتعالي أن أن مع منخولها ولو كانت في أو بل المفردة مسددة على علم والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون في أو بل عطف الجمله على أخرى باعتبار الأصل وانما عيب سواء كان من عطف المفرد أو الجمله لأن الشرط في حسنهما هو جود الجامع ومن انتصر لآي تمام يقول الجامع خيال لتقاربهما في خيال أي تمام أو وهمي وهو ما بينهما من شبه التضاد لا تضرارة النوى كالضد لاوة الكرم وقيل غير ذلك لا في ماقى ذلك من التسف الدارد (والا) يكن ما تقدم بأن لم يقصد تشرى بك الجمله الثانية للأولى بمعنى السابقة مع الاحقة كما تقدم (فصلت) ثلث الثانية (عنها) أي عن الأولى لأن عطف الشيء على الشيء بالواو وشبهها واجب التشرى في الحكم فإذا لم يقصد وجب تركه لاقتضائه خلاف المراد وحاصله أن الجمله التي لها عمل من الاعراب أن لم يقصد تشرى بك الثانية للأولى في حكم اعرابها واجب ترك العطف في الواو وما يشبهها وان قصد أن وجد الجامع عطف والاوجب تركه أيضا في باب البلاغة قال الأمامي أن المعترض في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع فالوجه على التقسيم كان أنسب لأن منع العطف لعدم قصد التشرى تكفل به الخوفاهم ثم مثل لما لم يقصد فيه التشرى فوجب فيه ترك العطف فقال وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية حال المساكين (واذا دخلوا الى مساكنهم) أي وإذا أفضى المساكين الى شياطينهم من الكافرين في خلوة عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (قالوا) لشياطينهم (انما همك) وان قلنا العامل في المستثنى هو ما قبلها أو الاستثناء منه فليعد الى الجميع لانا حيث لم نؤخر المستثنى

جامعة أم لا المراد وجوب الفصل ترك العطف ترك الحرف الذي قد يكون عاطفا إذا ما تمنع من الأتيان بالواو على أنها الاستئناف فاهم تكون له وكان ينبغي الصنف أن يقول والام تعطف لنفسه قوة سابقا عطف عليها أو يدل قوة سابقا عطفت جودا لنفسه قوة هنا فصلت (قوله في حكم اعرابها) أي في وجبه (قوة لثلاثين الخ) أي لأن عطف الشيء على الشيء بالواو وشبهها واجب التشرى في الحكم فإذا لم يقصد وجب تركه لاقتضائه خلاف المراد (قوله الذي ليس بمقصود) أي لأن المقصد لاستئناف (قوله واذا دخلوا الخ) ضم خلافا معني أفتوا فعدى بالواو والافكان حقه التعدي بالباء أي وإذا أفضى المساكين الى شياطينهم من الكافرين في خلوة عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وأن قوله الى شياطينهم متعلق بمعدوف أي واذا دخلوا لثلاثين من المؤمنين رجوعا الى شياطينهم أي رؤسائهم من الكافرين كذا قررنا بعضنا العدوى (قوله قالوا انما همك) أي يقولون من حيث الثبات على الكفر وعداوة المسلمين

انما نحن مستهزونون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انهم كماله لم يعطف عليه لكان من مقول المناقضين وليس منه وكذا قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون الانهم المفسدون وكذا قوله واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا انؤمن كما آمن السفهاء الانهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون

(قوله انما نحن مستهزونون) أي بالمسلمين فيما نظر لهم من المداراة (قوله الله يستهزئ بهم) أي يجازيهم بالطرد عن رحمة في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين ودين الاسلام في الكلام مشاكلة والا فلا استهزاء مستقبل على الله (قوله على انهم كماله) أي الذي هو محكي بالقول وقضيته أن انما نحن وحده محل من الاعراب لان الكلام في العطف على ماله محل مع استهزاء المقول بقضية كماله أن جزءه المقول لمحل وسببنا للشارح كلام يتعلق بثلث عند قوله (وقال راذهب ارسوا نزاولها) وكلام السيد فيما سباني يشعر بأن له محلا ومقتضى أن مراد المصنف على انما نحن الخ وهذا جعل انما نحن محل وليس له محل انما هو بالنظر للحكمة لا بالنظر للمحكي لان جهة انما نحن مستأنفة لا محل لها من الاعراب ووجه انما نحن مستهزونون تابعة لها فلا محل لها أيضا (قوله لانه) أي لان قوله الله يستهزئ بهم (قوله ليس من مقولهم) أي حتى يعطف على مقولهم بدل من مقول الله سبحانه وتعالى (قوله فيلزم أن يكون) أي الله يستهزئ بهم (قوله وليس كذلك) أي ليس الواقع ذلك أي كونه مقولا لهم و يسمع أن يكون الضمير في ليس يكون والاشارة للواقع ونفس الامر والكاف زائدة على كلا الاحتمالين (قوله وانما قال الخ) أي وانما قال المصنف لم يعطف الله يستهزئ بهم على انما نحن ولم يقل لم يعطفه على انما نحن مستهزونون (قوله بيان لقوله انما نحن الخ) فيه نظر لان عطف البيان (١٣) في الجمل لا يذيقه من وجود الابهام الواضح في الجمل الاولى كما

انما نحن مستهزونون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انما نحن كماله ليس من مقولهم) فلو عطف عليهم لم تتركه في كونه مقول قالوا فيلزم أن يكون مقول قول المناقضين وليس كذلك وانما قال على انما نحن مستهزونون لان قوله انما نحن مستهزونون بيان لقوله انما نحن بقولنا ومن جهته محكي في عدا والمسلمين بالثبات على الكفر (انما نحن مستهزونون) بالمسلمين فيما نظر لهم من المداراة قال تعالى (الله يستهزئ بهم) بجازاتهم بالله والطرده عن الرحمة في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين ودين الاسلام هؤلاء انما نحن في موضع نصب يقالوا فهو محكي بهو لم يعطف الله يستهزئ بهم على انما نحن الذي هو محكي لقولوا (لانه) أي لان قوله الله يستهزئ بهم من قوله تعالى وليس من مقولهم) منه عن المستثنى بل قد راسخا ثم آخره بـ انما نحن كماله ليس من مقولهم اذا تقرر الاستثناء عنه وانما نحن حذف من أحد هـ ما لا لا الاخر عليه ولا وجه لعود المستثنى المتأخر للكل مع القول بان العامل ما قبله الا ذلك وقد انحصر لنا بهذا الاشكال كثير على الشافعية وهو ان اعادتهم الاستثناء الى الكل مع القول بان العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه يلزم منه نواردها على

الواضح في الجمل الاولى كما سباني في قول المصنف أو سباني لها تلغيا لها ولم يوجد هنا في الجمل الاولى ايهام واضح ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن وجه انما نحن مستهزونون تأكيد للجملة الاولى أو بدل اشتمال منها أو مستأنفة استئنافا بيانيا ووجه الاول أن الاستهزاء بالاسلام يستلزم نفسه ونفيه يستلزم الثبات على الضلال

الذي هو الكفر وهو هـ في قوله انما نحن ووجه الثاني وهو كون الثانية بدل اشتمال أن الثبات على الكفر يستلزم تحقير الاسلام والاستهزاء به فينبغي ما يتعلق وارتباط ووجه الثالث أن الجمل الثانية واقعة في جواب سؤال مقدر تقدير ما كنتم معانها بالكم تقرر ولا صاحب محمد بتعظيم دينهم واتباعه فقالوا انما نحن مستهزونون وليس مآثره من بابا طينا فلي هذا الاحتمال لم يعطف عليها أيضا قوله الله يستهزئ بهم كانت الجملته قولهم لان الجملته الاستثنائية لا تكون الامقولة لقائل المستأنف عنها واجب بان مراد الشارح بالبيان القوي وهو الاضاح لا الاصطلاح ولا شك أن كلامنا كسود بدل الاشتمال والاستئناف يحصل به البيان المذكور اما لنا كيد فلان فيه رفع توهم التجوز والسهو والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسئول عنه المقدر كذلك ذكر ارباب الحواشي لكن كلام الشارح في شرح المقاح يقتضي أن المراد بالبيان هنا الاصطلاح وذلك لانه قال القسري بين الجمل الثلاث أن في الجمل الدالية استئناف الفصحة ومنه بدال اعتناء بالشان وفي الجمل الثانية مجرد ازالة اللغاف وفي الجمل الثالثة كدالة توهم التجوز أو السهو والغفلة فتقول انما نحن مستهزونون ان اعتبرناه باعتبار لازمه بقرائنا على اليهودية تكون مؤكدة وان اعتبارنا اشتمالا على أمرنا زائد على السات على اليهودية وهو تحقير الاسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشأنه أزيد تكون بدلا لكونها واقعية بنسب المراد دون الاولى وان اعتبر مجرد ازالة اللغاف عن المعنى وان المراد منها المعنى والقاب لا في الظاهر تكون عطف بيان وان اعتبر السؤال مقدرًا كالتستئناف اه فحاصل ان الشارح أراد بالبيان الاضاح فيعم التوكيد والبيان بأبي عنه كلامه في شرح المقاح

وعلى الثاني ان قصد بيان ارتباط الثانية بالاولى على معنى

(قوله في حكمه حكمه) أى فالعطف على الثانية كالعطف على الاولى في لزوم المحذور والمذكور لان كلا منهما من مقول المتابعين فاستغنى بالنص على عدم صحة العطف على الاولى عن النص على عدم صحته على الثانية ولا يقال حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس لانا نقول المتبوع أولى بالاتفاق اليه لان العطف عليه هو الاصل فقول الشارح وايضا كان الاولى أن يقول لكن العطف على المتبوع هو الاصل ويصحف أيضا وقد كرر الشيخ يس أن قوله وايضا اعتذارنا بوجاهة أنه انما نحن على نقي العطف على الاولى دون الثانية لان الثانية تابعة للاولى والعطف على (١٤) المتبوع هو الاصل فيكون نفيه هو الاصل وان كان حكم التابع في

العطف عليه حكم المتبوع في حكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل (وعلى الثاني) أى على تقدير أن لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها) أى ربط الثانية بالاولى (على معنى) فالعطف عليه اقتضى كونه مقولا لهم وليس كذلك فقصده بترك العطف وانما قال لم يعطف الله بسترى بهم على انما حكم ولم يقل لم يعطف على انما نحن مستهزئون لان انما نحن مستهزئون تابع لانه حكم والعطف على المتبوع هو الاصل ولو كان حكم التابع في العطف عليه حكم المتبوع فليزوم ان يكون معطوفا على التابع كونه مقولا لهم أيضا وتبعية انما نحن مستهزئون لانما حكم ما على التأكيد نظر الى ان الاستهزاء بالاسلام نفيه وفي الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذى هو الكفر وهو معنى انما حكم ولما على البلية للاشياء لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقيرا للاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انما حكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية فكأنه قيل لهم اذا كنتم معانفا كيف تقررون لاحباب محمد بتعظيم دينهم واتباعه فقالوا انما نحن مستهزئون وليس ماترون منا باطنيا فالعطف عليها أيضا كائنات الجملة مقولة لهم لان الجملة الاستئنافية لا تكون الامقولة لتقابل المستأنف عنها وقد علم أن التأكيدي مرفوع لعدم التجوز والسهو وأقر ذلك والبديل فيه بيان المشغل عليه بالمراحة والاعتناء فيه بيان المسئول عنه في السؤال المقدّر فلان اراد من قال انما هي ان فيها مطلق البيان القوي فذاك وان اراد عطف البيان الاصطلاحى فليس نظاره لتوقفه على وجود الابهام الواضح في الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهر انما (وعلى) التقدير (الثاني) وهو ان لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها) أى ربط الثانية بالاولى ربطا كائنا (على معنى) حرف

على معمول واحد فاندفع الاشكال بحمد الله تعالى وأما غير ذلك من الضود كان ظرف نحو ضربت زيدا وأكرمت عمر اليوم وعكسه والصفة مثل أكرم المسلمين وأهن الكافرين الذين عندك فالذي يظهر أنه كالشرط وأنه تنقيس سواء توسط القيد أم تأخر فمتنع الوصل الاعتدال التثنية في الحكم وقد قال شيئا أوحيان في أول شرح التسهيل أنه لا خلاف لعلمه في أن عطف الفعل على الفعل يقتضى اشتراهما في الزمان وأن يقوم بـ بالان ويخرج ويخرج ويخرج بالان لا يخلص الفعل فيما معا للمال وابن الحاجب اختار في مسئلة لا يقتل مسلما كان في القيد في أحد المتعاطفين يستلزم القيد في الآخر وردد القول في نحو ضربت زيدا يوم الجمعة وعمر اهل الجمعة يقتضى انه ما يوم الجمعة أم لا ولكن نقا المستهزأ في عطف المفردات ولا يلزم من تعدى قيدا أحد المتعاطفين الى الآخر في عطف المفردات تعدى في عطف الجمل وقد تكلمنا معه في ذلك في شرح المختصر بما لا يستغنى عن مراجعته

الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام وكال الاتصال أو شبه أحد هما أو التوسط بين الكائنان وصعوبة هذا الباب عاطف ليست من جهة تعدد هذه الصور بل من جهة استخراج الجملة الجامعة في الحالتين الأخيرتين المتعنتين فيهما الوصل أعني كال لاقطاع مع الابهام والتوسط بين الكائنان (قوله ان قصد ربطها بها) انما لم يقل ان قصد تشرى بك الثانية لها في معنى عاطف غير لزوم مع أن لا ينسب بقوله في القسم الاول ان قصد تشرى بك الثانية لها في حكمه نظر الى كون الجملة الاولى في القسم الاول لها اعراب فانسأب أن يصير باقته بك جاتها ولما لم يكن للاولى هنا اعراب عبر بقصد الربط أى بربطها بطايفه فاندفع ما تحصل من حرف العطف غير الواو (قوله على معنى الخ) أى ربطا كائنا على معنى الخ

بعض حروف العطف سوى الواو عطف علم انداك الحرف فتقول نسل زيد خرج عمرو اذا اردت ان تخبر ان خروجه وعرو كان بعد دخول زيد من غير هلا فتقول خرجت ثم خرج زيد اذا اردت ان تخبر ان خروجه بعد دخول زيد وجاءه عمله

أى كالفانوم (قوله من غير اشتراط أمر آخر) أى لصفة العطف وذلك كالجملة الجامعة لهم فى العقل أى الوهم  
وفى انشغال وظاهره أنه اذا لم يكن للأولى محل من الاعراب يجب العطف (١٥) بغير الواو عند تحقق معناه وادارته

عاطف سوى الواو عطفت) الثانية على الاولى (به) أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (مخبر  
دخل زيد فنخرج عمرو وأنهم خرج عمرو إذا قصد التقبيل والاهلة)

(عاطف سوى الواو) كلفاومث (عطف) بوابان أي أن قصد الربط المذهب كورعطف تلك  
الثانية على الأولى (ب) أي بناء الحرف العاطف الذي هو غير الواو ومن غير مراعاة آخر شترط  
في ذلك العطف وأما يشترط في غير العطف بالواو بشرط زد على مجزئ معناه لان معانيها مخصوصة  
تكني في الافادة عندها فاما حتى فاذا قلنا انها لا تعطف الا المفردات فامرها واضح باعتبار الجمل  
طروجهما عن حكمها واما المفردات ولو وجب اعتبار الجامع فيها كالجمل ففيه العطف الجزئ على الكل  
ولا يكون ذلك الجزاء غاية في الرقة كانت الناس حتى الانبياء وفي العامة كزق الناس حتى الكافرون  
وهذا المعنى أخصر من مطلق الاجتماع في الحكم فهو كفي فيها فلا يطلب جامع آخر واذ قلنا انها  
تعطف بها الجمل ايضا فمضمون الجملة العطفة بها يجب أن يوجد فيه ما رعى في المفرد فيكني في الافادة  
وذلك واضح وأما الاقوى لنفي الحكم عما بعدهما لا يكون المفرد أو مجزئته فاذا قلت جازي بدلا عمرو  
أفادت نفي الجيء التائب لا يدعي عمرو وذلك كفي في حسن الكلام وانتظامه فلا يطلب فيه مني  
آخر بشهادة الاستعمال والنوع وأما أو وإلما التي معناها عند مصاحبة الواو فمعانيها المعروفة كافية  
في الافادة من الشك والابهام والتفسير والتقسيم والاباحة سواء في ذلك الجمل والمنفردات لان المعنى  
المراعى فيهما واحد في الامرين واذ استعملت أو ومثلا في الاضراب ففيه لاستئناف كلام آخر  
لاطاقة كافي قوة تعالي كلف البصر أو هو أقرب فيخرج عن هذا الباب وأما لكن ففيه لا يثبت الضد  
وذلك كافي في الحسن كالتقدم فلا وكذا بل حيث كانت طائفة تنهي في الجمل لتقرر بضمونها  
وفي المفردات لتقرر بالحكم بعد الاثبات والامر ولا يثبت الضد بعد النفي والنهي وذلك أيضا كافي  
بشهادة واقع الاستعمال والنوع وأما الفاء ومثها فمما لو شاركتها الواو في مطلق الجمع لكن لكل منهما  
معنى خاص اذا وجد في التركيب كفي فالفاء التعقيب ومثها (نحو) فوك (دخل زيد  
خرج عمرو) داخل زيد (تم خرج عمرو) ففوقه (اذا قصد التعقيب) فالفاء تعطف بالفاء وقوله  
(أو) قصد (المهلة) فائدته هذا أصلهما وقد تكون الفاء التعقيب التي كرى كقوله تعالى  
ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فيش منوى التكبير وفيه عطف مفصل على مجمل كافي وقوله  
تعالى ومن قرية أهل كما عطفها بابا سائبا أو هم قائلون أو أوجهه في الاول فهو وإن ذكر الشيء

---

وأما المقصود فاذا جاءت بعد الجمل قال أو معناه في الوقت انما تعود الى الجرح ومعناه فيه قولنا أو معناه  
فانهم عمرو جالس ثم يدعطف الجملة الثانية على ما بعدهما ومن ذلك الجواب وقد تكلموا عليه في قوله  
تعالى ووجهنا له سبق ويعقوب فالفاء (الثالثة) حيث قلنا في هذا الباب يجب الوصل أو قلما يجب  
الفصل زديه الوجوب بحسب البلاغة وتطبيق الكلام على مقتضى الحال ولا تعني الوجوب بحسب

مدحه أوزمه سواء كان حكم مدحه أو زمه متقدماً في نفس الأمر أو متأخراً وما وجهه في الثاني فلا يتفصيل الشيء يناسب مدحه  
إجماله ولو اقترن الحكمان وكذا ثم قد تكون الاستبعاد مضمون ما بعده إما عقلياً أو لواقترن مضمونهما كافي قوله تعالى استغفروا  
وبكم نبرأ واليه فان الاستغفار أي طلب الغفران بمقارن التوبة التي هي الانقطاع إلى أمر الله بترك المعصية وورعها سبقت التوبة  
على الاستغفار فغطت التوبة على الاستغفار بمرئاة إلى أن الانقطاع إلى الله بالنسيء المدد كونه على من الاستغفار باللسان  
وقد تكون محرر الدتدرج في مدارج الكمال وبان الحال الذي هو أولى من ذلك الكمال بالتقدم كقوله

وقول بطيخك زيد ينال أو يكسوك جبة إذا أردت أن تخبر أنه يفعل واحدا منها لا يعينه وعليه قوله تعالى سنظر أصدقت أم كنت من الكاذبين

ان من ساد ثم ساد أبوه • ثم ساد بعد ذلك جده

فان سيادة الجد والاب سادت لكن أتى بتم اشارة لتدرج الممدوح في مدارج الكمال مع بيان الاول منها بالتقديم لان الاول بالانسان سادته ثم تليه سيادة أبيه ولو كان الكل مدحاه (قوله وذلك) أي وسبب ذلك أعني عدم الاشتراط لامر آخر لصحة العطف بغير الواو (قوله مع الاشتراك) أي مع التشريك (١٦) في الحصول الخلابي (قوله محصلة) أي حصلها الواضع ووضعها

وذلك لان ماسوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معنى محصلة مفصلة في علم النحو فاذا وجد معنى منها كان كافيا في صحة العطف

بما عرفت الدال عليه وان لم توجد جهة جامعة وقد علت المعنى المحصل للقائوم وهو التعقب في الاول والمهلة في الثاني فهما وان شارا كالواو في مطلق الجمع لكن لكل منهما معنى خاص

يناسبه اجزاء مدحه أو نفسه سواء كان حكم مدحه أو ذمه متقدما في نفس الامر أو متأخرا وأما في الثاني فلان تفصيل الشيء يناسب بعد اجماله ولواقتن الحكمان وكذا ثم قد تكون الاستبعاد مضمون ما بعدها مما قبلها ولو اقتن مضمونهما كأي قوله تعالى استغفر واربعكم ثم نزل اليه فان الاستغفار مع التوبة التي هي الانقطاع الى امر الله تعالى تركها لمصلحة بقتران ورعما سقت التوبة فطفت التوبة على الاستغفار بتم ايماء الى أن منزلة الانقطاع الى الله تعالى بالمعنى المذكور أعلى من الاستغفار بالانسان وقد تكون مجرد التدرج في درج الكمال وبيان الحال الذي هو الاول من ذلك الكمال بالتقديم كقوله

ان من ساد ثم ساد أبوه • ثم قد ساد بعد ذلك جده

به هو ما ذكرناه وأما حتى فان قلنا انها لا تعطف الا المفردات فهي فيها العطف الجزء على الكل ولا يكون ذلك الجزاء الاغاية في الرفع كما كان الناس حتى الانبياء أو في الدناة كرفف الناس حتى الكافرون وهذا المعنى أخص من مطلق الاجتماع في الحكم فهو كاف فيهما فلا يطلب جامع آخر وان قلنا انها بعطف بها الجمل أيضا فمضمون الجملة المعطوفة يجب أن يوجد فيه ما روي في الفسرد فيكني في الاغادة وذلك واضح وأما انه في لشي الحكم عما بعدها ولا

فان سيادة الجد والاب سادت لكن أتى بتم لتدرج الممدوح بمدارج الكمال مع بيان الاول منها بالتقديم لان الاول بالانسان سادته ثم تليه سيادة أبيه ولو كان سيادة الكل مدحاه فنقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول قاعدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معنى تلك الحروف بخلاف العطف بالواو ليس فيه الاستبعاد للاشتراك فان كان للجملة الاول محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كأي المفردات فتقرر بعطفها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتج الى جامع مخصوص يكون مشتركين الجملتين جامعا لهما وانما قلنا بخصوص لانه لا يكتفي مطلق الجامع والاسم العطف في كل شيء وذلك الجامع يترقب على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما ما توسط والتفرق بين هذين أدق اللغة الا في مواضع فسرة تنسب عليها في موضعها ان شاء الله تعالى (الرابعة) لا يخفى أن الفضل والوصل بكونان بين المفردات كايكونان بين الجمل وسنقتل ذلك فصلا في آخر الكلام ان شاء الله تعالى الخامسة لا يخفى ان ذكر الفاعل انما هو اذا كانت مجرد العطف أما اذا كانت السببية فقد تقع حيث مجتمع العطف بغيرها كقولا كرمي زيد فدا كرم فان بينهما كمال الانقطاع والوصل حسن (السادسة) قدمنا ان كون الجملة لها محل مما يقرب الجامع بخلاف ما اذا لم يكن لها محل وليس ذلك على اطلاقه فربما كانت الجملة لا محل لها او الجامع أقرب به حيث لها محل كجملة الموصول بها اذا عطف عليها فانها لا محل لها كقولك رأيت الذي يعطى ويغنى فان استدعاء الموصول لتمام صفة ما من استدعاء

يكون الامفرد أو غيرتته فاذا قلت جاهز يدلا عمرا فادق في الجملة ان ثابت بدع عمرو وذلك كاف في حسن ظهور الكلام وانتظامه فلا يطلب فيه شيء آخر بتجاهد الاستعمال والذوق وأما أو ما التي عننا اعتمد صاحبها الواو فاعتادها المعاصرون كافة في الافاد من الشك والابهام والتفسير والتقسيم والاباحة سواء في ذلك الجمل والمفردات لان المعنى المرامي فيها واحد في الاخرين وأذا استعملت أمثلا فلا ضرب فهي لاستنفاد كلام آخر لا طائفة كأي قوله تعالى كلم الصرا وهو أقرب فتخرج عن هذا الباب وأما لکن فهي لاثبات الضد وذلك كاف في الحسن كقوله دم في لا وكذا بل حيث كانت عاطفة هي في الجمل لتقرر مضمونها وفي المفردات لتقرر الحكم بعد الاثبات والامر ولاثبات الضد بعد النفي والنهي وذلك كاف بشهادة الاستعمال والذوق

(قوله ظهرت الفالفة) أي ولا يتوقف ظهورها على شيء آخر حتى أنه بشرط لصحة العطف (قوله لا يجوز الاشتراك) أي اشتراك المتعاطفين في موجب الاعراب أو في التحقق في الحصول في الخارج وإضافة العطف للاشتراك من إضافة الصفة للوصف أي الاشتراك الجوزع المعاني المحصلة تغيرها (قوله وهذا) أي أفاضة الواو للاشتراك إنما يظهر فيها حكم اعرابي كالمفردات والجل التي لها محل فلذا كان الجملة الأولى محل من الاعراب تظهر المشترك فيه وهو الأمر الموجب للاعراب فيصنع أن يقال اشتراك الجملتين أو المفردان في انضمامه أو في الحالبية مثلا وجبت ظهر المشترك فيه حصل العطف بها فثبت ولا يحتاج لجامع فان قلت هذا يقتضي أن العطف بالواو على الجملة التي لها محل من الاعراب لا يقتضي على الجامع وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله بشرط كونه مقبولا بالواو لا غير فيجاب بأن المراد بالجامع الغير المختص بالجامع الذي يحتاج فيه إلى معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال وشبه كل منهما أو التوسط بين الكائنين وهذا لا ينافي الافتقار بلهجة جامعة أي وصف خاص يجمعهما (١٧) و يقرب احداهما من الاخرى في العقل أو الوهم أو الخيال فنقول

ظهرت الثالثة أعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فإنه لا يفيد العجز والاشتراك وهذا إنما يظهر فيها حكم اعرابي وأما في غير فیه خفاء ولا إشكال

الأمور ولذلك قبل أن يباب الفصل والوصل هو مرجع البلاغة بالحق اذ قوة مدركة الصلاحية لأدراك ما سواه ولصوبته قيل إن فيه تسكب العبارات ولكن هذا الكلام مشتمل على ما يقتضي كون الجملة التي لها محل من الاعراب غير متفردة في الجامع وقد تقدم ما يخالف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار إلى الجامع الذي يحتاج فيه إلى المعرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال كما أشيرنا إليه في التفسير وهو صحيح لأن الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها إلى الجامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها تعتبر نسبا وما يتعلق به من المفردات ويرأى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التفصيل بالجملتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه تخصيصه بمال العمل فافهم ويرى هنا أن يقال الواو تفيد الاشتراك في حصول مضمون الجملتين خارجا وهو أن من مطلق الاشتراك في شيء ما كاشتراك في الامكان أو في قول مثل لا يعطى زيد يتبع بلا عطف احتمل أن يكون يتبع وجوعا عن الاخبار يعطى وإذا عطف وقبل زيد يعطى ويتبع أفاضة حصولهما بالنسبة فلو لم يكن هذا القدر كافيا في العطف بالواو كسائر الحروف وأجيب بأن هذا القدر موجود في نحو الفاعل بالإضافة فخصص به الواو فلو يكف وأيضاً للجل المشترك في مطلق الحصول لانهما لهما فلا بد من خصوصية أخرى فاحتج إلى ما تقدم تفصيلها فلذلك صعب الفصل والوصل كما تقدم ثم في البحث والجواب بحث ظاهر أما البحث فلأن احتمال ما لا عطف فيه للوجوه لا بد من أغلبية ثبوت معنى الجملتين خارجا والكلام كله منفي على الأغلب وأما الجواب فلأن مشاركة الحروف فيما ذكر لا يلزم طلب خصوصية أخرى بل يوجب أن يقال فليس من الاكتفاء في الحروف بما ذكره فقال حيث نثبت قول وجوبه وهو الكافي في سائر الحروف كما قالوا في الجواب عن البحث أناس لم أن الاعراب للجملة المعطوفة وكذلك الموصول الحرفي كقوله

لائطامعوا أن تهينوا وتكرهكم \* وأن نكف الأذى عنكم وتؤذونا

أولوهم أو الخيال فنقول الشارح إنما يظهر فيها حكم اعرابي أي وكان هناك جهة جامعة والحاصل أن الجملة التي لها محل من الاعراب بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها إلى الجامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها فاته تعتبر نسباً وما يتعلق به من المفردات ويرأى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التفصيل بالجملتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه تخصيصه بمال العمل فافهم ويرى هنا أن يقال الواو تفيد الاشتراك في حصول مضمون الجملتين خارجا وهو أن من مطلق الاشتراك في شيء ما كاشتراك في الامكان أو في قول مثل لا يعطى زيد يتبع بلا عطف احتمل أن يكون يتبع وجوعا عن الاخبار يعطى وإذا عطف وقبل زيد يعطى ويتبع أفاضة حصولهما بالنسبة فلو لم يكن هذا القدر كافيا في العطف بالواو كسائر الحروف وأجيب بأن هذا القدر موجود في نحو الفاعل بالإضافة فخصص به الواو فلو يكف وأيضاً للجل المشترك في مطلق الحصول لانهما لهما فلا بد من خصوصية أخرى فاحتج إلى ما تقدم تفصيلها فلذلك صعب الفصل والوصل كما تقدم ثم في البحث والجواب بحث ظاهر أما البحث فلأن احتمال ما لا عطف فيه للوجوه لا بد من أغلبية ثبوت معنى الجملتين خارجا والكلام كله منفي على الأغلب وأما الجواب فلأن مشاركة الحروف فيما ذكر لا يلزم طلب خصوصية أخرى بل يوجب أن يقال فليس من الاكتفاء في الحروف بما ذكره فقال حيث نثبت قول وجوبه وهو الكافي في سائر الحروف كما قالوا في الجواب عن البحث أناس لم أن الاعراب للجملة المعطوفة وكذلك الموصول الحرفي كقوله

(٣ - شروح التلخيص ثالث) فلهو والمشارك فيه وقوله واشكال أي دقة من حيث توقعه على الجهة الجامعة التوقفة على النظر بين الجملتين لما تأتي من الأحوال الستة وما له حكم اعرابي وان توقف على الجهة الجامعة. يضاف ليس فيه انقطاع والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج لمعرفة ما تأتي والحاصل أن اجل التي لا محل لهما من الاعراب يحتاج في عطفها بالواو إلى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعاً له ما واستخرج ذلك الجامع يتوقف على معرفة هل بين الجملتين كمال الانقطاع أو كمال الاتصال أو شبه كل منهما أو التوسط بينهما فاذا عرف اثنين بين الجملتين التوسط بين الكائنين أو كمال الانقطاع مع الإجماع أو لا وجود للجامع بينهما والأفلا لعدم وجوده ولا شك أن معرفة اثنين بين الجملتين شأ من هذه الأمور تخفى جداً لا يدركها الاذوق في سلم وفهم مستقيم كعلم المعاني والحاصل أن المقصود من العطف بالواو في هذه الحالة أعني كون الأولى لا محل لها النص على اجتماع الجملتين في الواقع ولا يحسن ذلك إلا إذا كان بين الجملتين جامع وهو التوسط بين الكائنين أو كمال الانقطاع مع الإجماع والأفلا يحسن لعدم وجود الجامع بينهما حيث



وان لم يقصد ذلك فان كان الاول حكم ولم يقصد اعطاؤه للثانية تعين الفصل كقوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون الله يستهزئ بهم لم يعط الله يستهزئ بهم على قالوا

(قوله وهو) أى ما ذكر من انقضاء الاشكال (قوله السبب في معربة باب الفصل والوصل) أى معربة معرفة مسائل باب الفصل والوصل (قوله حتى حصر الخ) غاية لقصوه به وما رده الفاعل التنبية على دقة هذا الباب معربة وليس مراد المصير حقيقة وقال العقبى بمعنى الحصر ان في قوة مدركه الصلاحية لادراك ما سواه والمراد بذلك البض الحاصر أبوعلى التارخى (قوله أى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى (١٨) عاطف سوى الواو) هذا صادق بصورتيه احدهما ان لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراود اجتماعهما في الحصول

والسبب في معربة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم السلاغة في معرفة الفصل والوصل (والا) أى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان الاول حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل) واجب كلاله من الوصل التشرىك في ذلك الحكم (نحو واذا خلوا الآية لم يعط الله يستهزئ بهم على قالوا

يقتصر على آخره بان يقال الاشتراك فيما ذكر في غاية العزم كالاشتراك في التنبية وما كان معناهها فلا يكتفى والاصح العطف في كل شيئين كما تقدم فعم فائدة الحرف لاجتماع حصول مضمون الجنتين خارجا عن الجنتين اللتين لا محل لهما من الاعراب هو أول فائدة العطف فيها فهو بمنزلة اخادته الاشتراك في الحكم في اللتين لهما محل من الاعراب وذلك لا يكتفى فلا بد من خصوصية أخرى فيهما كالنتين لهما محل من الاعراب كما تقدم فافهم (والا) يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو وذلك صادق بصورتيه احدهما ان لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراود اجتماعهما في الحصول الخارجى كما ذكرنا أخير بجمله ثم تركت في زاوية الاحمال فأخبر بما ظهر في تعين الفصل فيما ظهر في الأصول الستة الآتية ولذا لم تعرض لهما في الجواب والاخرى أن يقصد اجتماع حصول مضمونها خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو وهذه هي التي فيها التفصيل المبين بقوله فان كان الخ فقصوه والاشراط وجوابه الشرط الثانى وجوابه وقد عدلت أن هذا الجواب قاصر على الصورة الثانية من الصورتين الداخلتين تحت الشرط الاول ولو قال المصنف والابان لم يقصد ربط أصلا فالفصل جزما وان قصد ربط الثانية بالاولى على معنى الواو فان كان الخ لوقى بجواب الصورتين (قوله على معنى عاطف) متعلق بمحذوف

أى فى الجمع بين الامرين ومن ذلك الجلتان اثنان يطلبهما شرط مثل ان ما زيد وحده وفاق كرمه فان الفعل مجزوم والجملة كلها وقد آن لنا ان نرجع الى كلام المصنف فقوله اذا أنت جملة بعد جملة بمعنى اذا اردت ان تأتى بها لانه لا يقال اذا أنت فتارة توصل وبارة تفصل لانها بعد لاتبانها لا تتغير عمل وقت عليه من فصل ووصل وقوله فالاولى ينبغي أن يقول السابقة فان الاول حقيقة فبالم يسبقه غيره والكلام في كل جملة بعده أخرى كالثانية مع الثالثة والثالثة مع الرابعة وعذره في ذلك ان كل واحدة أولى بالسبب لما بعده او منه وقوله اذ خلوا الاول فالاول وقوله صلى الله عليه وسلم أول

أى ربطا يتألى معنى الخ من انبائ الكل على الجرمى أى يتحقق فيه لان معنى غير الواو من حروف العطف رابط (قوله فان كان الاول حكم) أى قيدها تدعى مفهوم الجملة كالاختصاص بالتطرف فى الآية التى مثلها هو التقييد بحال أو ظرف أو شرط وليس المراد الحكم الاعرابى لان الموضوع ان الاول لا محل لهما من الاعراب (قوله التشرىك في ذلك الحكم) أى تشريك الثانية الاولى فى ذلك التقييد أى والتشريك فيه تقييد المقصود (قوله واذا خلوا الخ) هذا لآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة هاتين وجها امتناع عطفه على جملة فالواو المناسبة المحلين اذ المنع هنا باناسبة لما لا محل له وهو قالوا وهناك لما محل وهو انا معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم

لثلا

للاشتراك في الاختصاص  
بالطرف المتقدم وهو قوله  
وأذا خالوا إلى شياطينهم فإن  
استنزه الله تعالى عنهم وهو  
أن خذلهم فخلهم وما  
سزأت لهم أنفسهم مستدبراً  
إياهم من حيث لا يشعرون  
متصل لا ينقطع بكل حال  
خلوا إلى شياطينهم أم لم  
يخلوا لهم

(قوله للاشتراك في الاختصاص)  
لأنني أمتني العطف للا  
يشركه أي لتتني مشاركة

الثانية الأولى في الاختصاص  
بالطرف وهو إذا وتوضيح  
ذلك أن جملة قالوا مقيدة  
بظرف وهو إذا وتقديم  
الطرف يفيد الاختصاص  
وحينئذ فالعني أنهم إنما  
يقولون أنهم معكم في حال  
خلوهم بشياطينهم لاق  
حال وجود أصحابهم قد  
عطف الله يستهزئ بهم على  
جملة قالوا لأن استنزه  
الله بهم مختص بذلك  
الطرف لأفاده العطف  
تسريك الجملة في  
الاختصاص به فيكون  
المعنى لا يستهزئ الله بهم  
إلا إذا خلوا كما أنهم لا يقولون  
إلا إذا خلوا فأتى العطف  
لأجل أن تتني المشاركة  
في الاختصاص بذلك الطرف

للاشتراك في الاختصاص بالطرف لاسم) من أن تقدم المفعول ونحوه من الطرف وغيره يفيد  
الاختصاص فيلزم أن يكون استنزه الله بهم مختصاً بجملة خلوهم إلى شياطينهم

(للاشتراك) تعليل للنفي أي اتسنى العطف للاشتراك أي لتتني مشاركة الثانية الأولى (في  
الاختصاص) بذلك (الطرف) وهو إذا وإعنا قلنا أن الطرف مختص بمعنى أنهم إنما يقولون أنهم معكم  
إذا خلوا لاسم إذا كانوا مع غير شياطينهم (لإسم) وهو أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص سواء  
كان المفعول مفعولاً أو ظرفاً أو مجزوراً أو غير ذلك فالعطف جملة الله يستهزئ على جملة قالوا أنهم معكم  
أفاده العطف تسريك الجملة في الاختصاص بالطرف فيكون المعنى لا يستهزئ الله تعالى بهم إلا إذا  
خلوا كما أنهم لا يقولون إلا إذا خلوا لأن ذلك هو حكم العطف والاستهزاء بهم دائماً فلا يتقيد بحال الخلو  
وقد علم أن هذا إنما يصبه بناء على أن الجملة الأولى مختصة بالطرف كما تقرر بحيث لا يوجد مضومها عند  
انتهاء الطرف ومضمونها الثانية دائماً فتتقيا أو ما لفرض عدم اختصاص الأولى بالطرف ولكن الطرف  
ذكر بقاءه أخرى بحيث يعلم مثلاً أنهم يقولون ذلك خلوا أولاً لا يصح منع العطف على الأولى لأن  
الدوام المقصود منها لا ينافيه ذكر الطرف للأولى لأن ما على هذا الفرض دائماً أيضاً ولهذا رداهما أن  
يقال إنما يكون الاختصاص المذكور في الكلام إذا كانت شرطاً تقديماً من تقديمه على العامل وجود  
الاختصاص كتقديم سائر المفعولات وأما إذا كانت شرطاً فتقديماً لاقتضائه المصدرية فلا ينفق  
الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصفة الدوام في الأولى أيضاً وقد أجيب بجوابين ما ألهمنا  
واحد أحدهما أن الشرطية هي الترفيعة في الأصل وإعنا توسع فيها باستعمالها شرطية وإذا كانت  
ظرفية في الأصل أفادت تقديمها للاختصاص ولو كانت شرطية فنظر الأصل وحاصله التزام كون التقديم  
للاختصاص فيها ولو كانت شرطية فنظر الأصلها وثانها ما أتبعه أن نسلم شرطية ما وعدم كون الترفيعة  
أصلها نقول أنها لو كانت شرطية هي اسم فصلة تحتاج إلى عامل وهو هنا قالوا لا لالشرط الذي هو  
خلوا إذ ليس المراد قطعاً عنهم وقتما يكون فيه وإذا وقعت خلوتهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قوله  
في غير ذلك أيضاً لا يضاف إليهم متفقون وإنما يقولون في الخلوة فالعني على ما علم من إخراج أنهم يقولون ذلك  
في وقت خلوتهم وإذا كان محمولاً قالوا وقد تقدم عليه بشرطية أفاده فهو أنه القول ليس في وقت  
الخلوة فليس من العطف على قالوا كون المعطوف مقيداً بحكم المعطوف عليه بتسادة الذوق  
والاستعمال فلذلك إذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيداً على أن ضربت معطوف على سرت أفاد  
اختصاص الفعلين بالطرف بخلاف ما إذا أخر المفعول وقبل سرت يوم الجمعة وضربت زيداً فلا يدل على  
اشتراك الفعلين في الطرف فضلاً عن اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثاني تحقيق كون  
أشراط الساعة طلوع الشمس من مغربها مع قوله صلى الله عليه وسلم أول أشراط الساعة أن تخرج  
الناس فقد جمع بينهم بذلك (قوله قالوا) ما أن يكون لها محل من الأعراب) لقد تقدم تفصيله وإن هذا  
التفصيل ليس مختصاً بالحل موضع نظره به الجامع والسكاكي لم يقصد هذا التفصيل وقوله (وعلى  
الأول) ما أن يقصد التسريك أولاً بناء على وجه أن ذلك فرع كون الأولى لها محل وهذا الاختصاص به  
ذلك بل لو لم يكن للأول محل من الأعراب فاما أن يقصد بط الثانية بالأولى ولا يقصد غير أنه إذا كان  
للاول محل بعينه بقصد التسريك في حكم الأعراب وإذا لم يكن بعينه بقصد الربط بطئة جامعة  
إذا لأعراب إذا لم يكن محل وساقى ذكره في كلام المصنف في القسم الثاني فلو جعله مورد التقسيم  
في الأول لكان أحسن وعلى كل تقدير ذكره لا ينافيه لأن من المعلوم أن من قصد التسريك بعينه  
وهذا لا يتعلق بعلم المعاني بل هو من بداية قواعد النحو وينبغي أن يقيد هذا بما أيهم فإن كان لوصل  
يرد إلى إجماع غير المراد منع كإساق في العطف على ماله محل وقوله أن قصد تسريك الثانية لها في

وكذا في الآيتين الأخيرتين ظنهم مفسدون في جميع الاحيان قبل لهم لا تفقدوا أولا وسفهاهم في جميع الاوقات قبل لهم آمنوا أولا  
(قوله وليس كذلك) أي لان المراد باستزاعهم مجازاتهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يشعرون وانكشك أن هذا  
متصل لا يتقطع به حال خلوعهم شياطينهم أم لان اسم ليس ضمير عائد على مضمون ما قبلها واسم الإشارة راجع لما في نفس  
الامر وحيدته فالغنى وليس كروا الاستزاع متصل بالخلع وليس ما في نفس الامر دوام استزاع الله بهم (قوله  
فان قيل) هذا اعتراض على قول المصنف مثلا يشترك في الاختصاص بالظفر (قوله اذا شرطت لا للظرف) أي محجب كانت  
شرطية فتعديها لكونها مستقلة بالصدارة لا لتفصيل وحاصل هذا السؤال أن يقال انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام  
اذا كانت اذا ظرفا فليس من تقديمها على العمل ووجود الاختصاص كتقديمها على المعمولات واما اذا كانت شرطية فتعديها  
لاقتضاء الصدرة فلا يتحقق الاختصاص وحشدها للظفر لا وجه لخلاف المراد اذ الدوام في الاولى أيضا (قوله فلما الخ)  
حاصله انها لو ان كانت شرطية فتعديها مفسدة للاختصاص نظرا لأنها لا تاذ الشرطية هي الظرفية في الاصل وانما توسع فيها  
باستعمالها لشرطية وحيث كانت في الاصل ظرفية فالتعديها للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها (قوله ولو سلم الخ) أي ولو  
سئلنا شرطها وعدم كون الظرفية (٣٠) أصلا لها نقول انها ولو كانت شرطية هي اسم فضلة يحتاج الى حامل

وهو هنا قالوا لا الشرط  
الذي هو خلقنا اذ ليس المراد  
قطعا ان لهم وقتا يصلون فيه  
واذا وقع خلوهم في ذلك  
الوقت نشأ عن ذلك قولهم  
في غير الخلو أيضا لانهم  
منهقون وانما يصلون  
ما ذكر في الخلو على ما هو  
معلوم من الخارج واذا  
كان معمول لخلقنا او قد تقدم  
عليه لشرعيته ما فادعهموه  
ان القول ليس الا في وقت  
الخلو فلو لم يكن العطف  
على فالا كون المعطوف  
مقيد اجهكم المعطوف  
عليه شهادة الذوق

والفوضى أى الاستعمال فأنك إذا قلت يوم الجمعة ، ثم عرضت زيداً على أن يثبت معطوف بدلالة  
على سرت فأذا اختصاص الفعين بالطرف يتخالف ما إذا أخر المفعول وقبل سرت يوم الجمعة وتضرب زيداً بدل على اشتراك الفعلين  
في الطرف فضلاً عن اختصاصهما به هذا يحصل كلام الشارح وأنت شيربان هذا الجواب الثاني بحق كون تقديم الشرط يفيد  
الاختصاص بنظر الكونيه ولا كالطرف وهذا الجواب قريب من الجواب الأول وإنما يفتقران من جهة رعاية أصالة الطرفية له  
ثم فصل واستدل شرطاً بوضع شرط من أول الأمر ولكن وقع فيه لعل كالطرف وهذا التفريق لا يظهر له غيره ( قوله فلا ينافي  
هنا كذا ) أي أن التقيد بمقتضى الاختصاص ( قوله لا باسم معناه الوقت ) أي مع كونه شرطاً ( قوله وهو قالوا انكم )  
أى لا للشرط الذى هو هنا وهذا التعديل لا يظهر الا على قول الجمهور من أن العال فى إذا الشرطية هو ما على ما عني مذهبنا إليه  
الرضى وأبيسان ، فبالله لا فيها الشرط لا يلام ماد كرم الجواب لأن قالوا لم يتقدم ماله مع هو حجة فلا ينافي أن يقال قالوا  
أنه لم يتم مع هو في وقت يقام به بالاحتمال ولو كان الشارح يريد التحصيل المتيقن كونه فلا ينافي ما ذكرناه من أن ينافي في  
الانطباءت بسببها جواب معضون إذا منع لشرطه كان جارية ، لة وتبين ( قوله بدلالة شتى ) لا ملبس المراد ان له وتبيناً شتى فيه  
وإذا وقعت خلافهم فيه نشأ من ذلك هو لهم في غير الخواص لأنهم مضافون وإنما يقولون ما ذكر في الخلق على ما هو معلوم من الخلق  
( قوله معطوف الفعل ) هو الخاتمة

وان لم يكن الاوّلى حكم كما سبق فان كان بين الجملتين كلمة الانقطاع وليس في الفصل ايهام خلاف المقصود كما سيأتي أو كمال الاتصال  
 (قوله بدلالة الضموي والذوق) متعلق بقوله يفهم اختصاص الفعل به وذلك لانه ليس طلب أحدهما بالاولى من الآخر بخلاف  
 ما اذا آخر المتعلق من أحده ما وقدم على الآخر فقد صار للتقدم عليه هو المستحق له فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخره والحاصل  
 أنه قد استفيد من كلام الشارح أن العبد اذا تقدم على العطف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتبار في العطف بضماء وان تأخر عن  
 العطف عليه وتقدم على العطف صار المقدم عليه هو المستحق له قال سم وتظهر هذا أمر وجب بحسب الاستعمال حتى لا يجوز  
 خلافه وفي حاشية الشارح على الكشف في عطف المفردات أن العبد اذا تقدم على العطف عليه واجب بحسب الاستعمال اعتباره  
 في العطف فهو جازي يوم الجمعة أو را كباي وعمر ولا يجوز في الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن العطف عليه فانه لا يجب  
 أن يكون معتبرا في العطف فهل عطف الجمل الذي الكلام هتافه كذا لم يحصل تردد انتهى كلامه (قوله وذلك) أي النفي المذكور بضم  
 (بأن لا يكون لها) أي الجملة الاولى وقوله حكم أي قيدنا ندعى مفهومها أي كما في قوله (٣١) قام زيدوا كل عمرو ثم المراد لم يكن  
 للجملة الاولى حكم زاد على

الجملة الاولى حكم زاد على  
 مفهومها عكن اعطاء لثانية  
 فلا يرد أن كل جملة تقع في  
 كلام البلغاء لها حكم زاد على  
 أصل المراد أفاده المولى عبد  
 الحكيم (قوله أو يكون) أي  
 للجملة الاولى حكم وقوله  
 قصدا اعطاء لثانية أي  
 كما على الاولى وذلك كقول  
 بالاسم خرج زيد ودخل  
 صدقه (قوله أي دون أن  
 يكون الملح) يعني أن الجملتين  
 اذا انفصلتا لم يحصل فيهما ايهام  
 خلاف المراد بل يظهر المراد  
 مع الفصل ولا يظهر مع  
 التوصل (قوله أو كمال الاتصال)  
 فيه أنه عكن اعتبار ايهام  
 مع كمال الاتصال كما عكن  
 اعتبار مع كمال الانقطاع  
 والوجه فيه حسنة العطف  
 مثل كمال الانقطاع مع

بدلالة الضموي والذوق (والا) عطف على قوله فان كان الاول حكم أي وان لم يكن الاول حكم لم يقصد  
 اعطائه لثانية وذلك بأن لا يكون لها حكم زاد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصدا اعطاء لثانية  
 أيضا (فان كان بينهما) أي بين الجملتين (كالمال الانقطاع بلا ايهام) أي بدون أن يكون في الفصل  
 ايهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما) أي أحد الكمالين

الجملة جاءت بالتشريك في القيد المتقدم دون المتأخر كما دلل ان صمغ مغبيا عن هذا التطويل فليذكر  
 من أول وهلة ثم هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله بضم زيمهم على جملة  
 انما معكم وذكرنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا المناسبة المعلن اذا المنع هنا النسبة لما لا محل  
 له وهو ما لا واصل لما لا محل وهو انما معكم اذ هو محمول لقادرا كما تقدم (والا) بأن لم يكن الاول حكم  
 لم يقصد اعطائه لثانية وهو صادق بصورتين احدهما أن لا يكون الاول حكم أصلا كقولك بالاسم  
 خرج زيد ودخل صدقه والامعطف على قوله فان كان الاول اذ فيه شرط مقدور وهذا الشرط  
 جوابه الشرط مع جوابه بعده واليه أشار بقوله (فان كان) حيث ذكر (بينهما) أي بين الجملتين  
 (كالمال الانقطاع) وسيأتي تفصيله (بلا ايهام) يحصل عند فرض وقوع الفصل بمعنى أن الجملتين  
 اذا انفصلتا لم يحصل فيهما ايهام خلاف المراد بل يظهر المراد مع الفصل (أو) كان بينهما (كالمال  
 الاتصال) وبقي الا ان نفسه يرا أيضا (أو) كان بينهما (شبه أحدهما) أي شبه أحد الكمالين  
 الوصل اذا أريد به الامتناع يعبر عنه بالعطف (قوله كالنرد) أي كما يسطق المفرد اشارة الى أن كون الجملة  
 لها محل اغاها لنها في تقدير المفرد ويجعل ان يرد كما انه اذا قصد نشر بك مصدر المفرد في الاعراب يسطق  
 (قوله فشرط كونه) أي كون العطف مقبولا أي في فن البلاغة ولولم يكن كذلك كان العطف قبيحا وان  
 كان سائغا لكان (أن يكون بينهما) أي من المتعاطفين (جمعة جامعة) أي تناسبي في المعنى وهذا بشرط أن  
 يكون بينهما التوسط فان كان بينهما كمال اتصال أو انفصال أو شبه أحدهما فلا فإذا وجد التناسب

الايهام فلم يعتبر ولم يتعرض له ولم يسمه في المقام. ثم مثل اذا سئل هل تأخر خبرا امتلت لا تركت شربه بكون قولك تركت شربه  
 تأكد الثاني السابق ولولم يوت بالواو وتوهم تعلق الثاني بالاول لا رأيد الله كذا في الفري ومثل ذلك أيضا قولك لم تأكل  
 ما مدحت لا مدحت فان لا في نفي المدح فتفسد اثباته فتكون جملة مدحت تأكد الثاني السابق فالويل يوت بالواو وتوهم تعلق الثاني  
 بالمدح وأن المراد بالمدح نفي المدح يعني لاحطت بمدح ما عمن ان الغرض اثباته وأجاب به ضم أنه عكن أن المنصف حذف قوله بلا  
 ايهام من كمال الاتصال بدلالة كرم مع ما قبله عليه وعلى هذا القول المنصف بعد لا وصلت دخل تحته ثلاثة أشباه كمال الانقطاع مع  
 ايهام وكال ان اتصال كذا في التوسط بين الكمالين كرم هذا الباب بعده عدم تعرض المنصف مما يأتي لتفسير كمال الاتصال مع  
 ايهام كما تعرض لكال انقطاع بقسمة تأمل والتقدير كرم الصلاة عبد الحكيم تعين الفصل في كمال الاتصال وان كان فيه ايهام  
 خلاف المقصود وذلك لا يتوقف مع العطف وهو ما غاير وبدمع ايهام بطريق آخر يقال في لا تركت شربه مثلا لا قد تركت شربه  
 بخلاف كمال الانقطاع فان لمصلحة العطف وهو المعايير متحقق فيه والتباين بينهما الثاني لكون العطف مقبولا بالاول ومقبول المدح الايهام

أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى أو بمنزلة المتصلة بها فكذلك يتعين الفصل أما في الصورة الأولى فلا إن والواو والجمع بين الشئين يقتضي مناسبة بينهما كما مر ، وأما في الثانية فلا إن العطف فيها بمنزلة عطف الشئ على نفسه مع أن العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، وأما في الثالثة والرابعة فظاهر معاصر

(قوله فكذلك) هذا جواب الشرط قبله والشرط وجوب جواب الشرط الأول (قوله أي يتعين الفصل) يعني في هذه الأحوال الأربعة أما في الحالة الأولى وهي أن يكون بين الجنتين كمال الانقطاع فلا إن العطف بالواو يقتضي كمال المناسبة بينهما والمناسبة تنافي كمال الانقطاع ، وأما في الحالة الثانية وهي ما إذا كان بينهما كمال الاتصال فلا إن العطف فيها الشدة المناسبة بين الجنتين بمنزلة عطف الشئ على نفسه ولا معنى لضرورة ، ولا يقال إن هذا يقتضي أنه لا يصح أو لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع أنه شائع حسن لأننا نقول حسنة ممنوع (٣٣) عند البلغاء وشيوعا مما هو في عبارات المصنفين لا في كلامهم أو يقال

إن الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في العطف بل هي مستعملة لمعنى حرف التفسير ، وأما في الحالة الثالثة والرابعة وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر مما ذكرنا في الأولى والثانية لأن شبه الشئ يحكمه حكم ذلك الشئ (قوله لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة أي مغايرة من جهة ومناسبة من جهة) فبالتضاهي المغايرة لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهه وبالتضاهي المناسبة لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه ففيه على موزعة والحاصل أنه باقتضائه المغايرة تعين الفصل عند وجود كمال الاتصال وشبهه لعدم المناسبة فهما فلا عطف بالواو والحصل التنافي بين ما تقتضيه الواو من المناسبة

(فكذلك) أي يتعين الفصل لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة وذلك بأن لا يحصل بينهما كمال الانقطاع ولكن بينهما ما يشبه كمال الانقطاع وسبب في التفصيل بعد ولا يحصل بينهما كمال الاتصال أيضا ولكن كل بينهما ما يشبه كمال الاتصال يأتي بيانه أيضا (فكذلك) هو جواب الشرط قبله وقد تقدم أن الشرط وجوب جواب الشرط الأول أي فإن كان أحدهما من الأقسام الأربعة أعني كمال الانقطاع بلا إجماع وشبهه أو كمال الاتصال وشبهه فالقصد واجب كما يجب فيما إذا كان الأولى حكم بقصد اعطاؤه الثانية ففهم من هذا مانع الوصل خمسة أمور ترجع إلى المغايرة التامة وما التصق بها والمناسبة التامة وما التصق بها وانما قلنا كذلك لأن المغايرة في الحكم وجب الوصل والامتنع وجب الفصل فوجب الوصل لقوى في الصورتين وجوب التثنية وجب ما تقتضيه البلاغة واجب في الصورتين الأولى والثانية وقوله أو الواو ونحوه يعني من حروف العطف والأدري ما الذي أحوج به إلى ذكر الواو وحرف العطف كلها كذلك لأن يكون ذكرها انتهاء الباب وإن كان يريد أن غير الواو ووصل ههنا غير جهة جامعة فسيأتي الكلام على ما لا معنى حينئذ لقوله نحو لأن الواو عنده منفردة بهذا الحكم مثال ذلك ما يكتبو بشعر لأن بين الشعر والكتابة تناسباً والمسنود إليه مقصوداً به يعطى ويمنع لأن بين الاعطاء والمنع تناسباً وإن كانا متضادين والمسنود إليه واحد فإن معناه الأخبار بأنه جامع للموصفين واستحضار أحدهما يسبب استحضار الآخر ولهذا كانت المضاد من علاقات المجاز ومنه قوله تعالى والله يقبض ويبسط وسبب الكلام أن شاء الله تعالى على الجامع الخيال وما نحن فيه منه وكذلك في عطف المفرد بشرط أن يكون بين المفردين تناسب كقوله سبحانه وتعالى يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يرجع فيها والتناسب فيه على ما سبق ولعدم التناسب عيب على أي تمام قوله

لا والذي هو طالع النوى \* صبر وأن بالهسين كرم

إذا لانتسب بين حرارة النوى وكرم أبي الحسين وقد فعل الناس إلى أجوبة منها إن حرارة النوى سبب يقتضي اتصاف أبي الحسين بكماله التي تزيل غفط النوى أو نعتي كرم الأخلاق التي يزيل عنه

وما بين الجنتين من كمال الاتصال أو شبهه ولكن بمنزلة عطف الشئ على نفسه وباقتضائه المناسبة تعين الفصل عند وجود كمال الانقطاع وشبهه لعدم المناسبة فهما فلا عطف بالواو والحصل التنافي بين ما تقتضيه الواو من المناسبة الجنتين من كمال الانقطاع أو شبهه ، بقى شيء آخر وهو أن قول المصنف فكذلك يتعين الفصل فيه أشكال بالنسبة إلى كمال الانقطاع باعتبار إحدى صورتين الداخلتين تحت قوله والأدري ما إذا كان الأولى حكم بقصد اعطاؤه الثانية وذلك لأنه يلزم قوفاً المقصود في هذه الصورة لأنه إذا وجب الفصل مراعاة لكمال الانقطاع فالتأخير في كمال الاتصال هو المقصود ولهم في كمال الانقطاع دون قصد اعطائه الحكم لكن ذكر العلامة عبد الحكيم أنه في هذه الحالة يجب مراعاة الأخرين فمتعين الفصل مراعاة لكمال الانقطاع وراعى قصد اعطائه الحكم فيصير بذلك الحكم مع ترك العاطف في نحو يا تسليماً زيد يوم الجمعة كرمه يقال كرمه فيه وحينئذ فلا أشكال

(والا) أي وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما

كالمقابلة التامة فإذا اتنى ذلك وجب الوصل ودخل في كمال الانقطاع ما إذا كان لا دوى حكم قصد اعطائه والثابتة بظاهره وجوب القطع كقولك جاز بدوقت الصلاة مره بها وعليه بقوت معه المقصود من اعطائه الحكم قيل ويجمع بينهما بأن يصرح بالحكم في الثانية فيقال في المثال المذكور مره بها فيه أي في الوقت ولذا أن تقول يدخل هذا القسم في كمال الاتصال وفي الشبهين أيضا كقولك في كمال الاتصال أرسل الساعة لاتقمن فيها فجمع بين القطع وذ كرا الحكم كما قيل في كمال الانقطاع تأمل ولم يقصد كمال الاتصال بين الإيهام مع جواز وروده فيه كقولك إن قال ما مدحت لا مدحت فان لا إذا كان لني في المدح فهي لا ثبات المدح فتكون جملة مدحت تأ كيد الجملة المنقشة بلا من حيث انها منقشة بعد نفي فعانت انما فاقوصل مدحت بلا وهم أن المراد الدعاء بنفي المدح بمعنى لا جعلت مدحا وإذا كان الغرض اثباته وجب أن يقال كما قيل في كمال الانقطاع لا مدحت ثم أن وجه القطع في هذه الأقسام بظاهر أمافيها إذا لم يقصد اعطائه الحكم الثانية فظاهر أن العطف يوجب فهم الخطأ والغرض من الكلام فهم المراد منه والبلغ لا يرتكب ما بهم خلاف المراد وأما في كمال الانقطاع فلا أن العطف بين الجنتين الشديدين المناسبة كعطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضرورة نمر في المفردات وما يلحق بها على أن تعرف العطف مستعار لتفسير لا العطف وأما في الشبهين فلا لما في كل منهما صاحبه وقد ظهر بهذا أن الوصل لا بدق من التوسط بين المقابلة التامة والمناسبة الثانية وما التصق بذلك وهو كمال الانقطاع مع الإيهام ويتحصل هذا التوسط وما ألحق به نفي ما تقدم واليه أشار بقوله (والا) يكن شيء مما تقدم وذلك بأن لا يكون بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا يكون بينهما كمال الاتصال ولا يكون بينهما ما شبه أحدهما ونفي ما ذكر يشتمل على شيئين على ما عتد

(قوله ولا شبه أحدهما)  
وذلك بأن يكون بينهما  
كمال الانقطاع مع الإيهام  
أو التوسط بين الكالين

التوى وقد بالغ الطيبي في استحصانه إشارة إلى أنه جمع بين متضادين هما مرادة التوى وحلاوة كرم أي الحسين فأمرهما في معرض التوى كجميع بين الضب والنون (قوله والا) أي وإن لم يقصد اعطائه الجملة اللاحقة حكم اعراب السابقة (فصل) هنما فاعطف علما وجوب الفصل في هذه لغوي لأن من قصد عدم اعطائه حكم الأعراب السابق لا يستطيع أن يعطف وينبغي أن يقول استؤنفت كما قال في القسم بله عطف وينبغي أن يقسم هذا قسمين أحدهما غير مقول وهو أن يكون بينهما ما جهة جامعة فكان من حق المتكلم أن يقصد العطف فالمدول عنه غير بليغ فتعين تقسيم هذا إلى الأحوال الخمسة من كمال الانقطاع والاتصال أو شبه أحدهما أو التوسط كالسبق والثاني مقبول وهو إذا لم يكن بينهما جهة جامعة كقوله سبحانه وتعالى وإذا خلوا الرشاطينهم طاروا أنامكم انما نحن مستترئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على أنامكم التي هي في محل نصب بالقول لأنه لم يقصد اعطائه حكم اعراب أنامكم وانما لم يقصد ذلك لأن الله يستهزئ بهم ليس من مقولهم فلا يمكن أن يعطى حكم مقولهم من العطف عليه المستلزم أن يكون مقولا كذا قال المصنف وغيره ولذا أن تقول الله يستهزئ بهم جملة مستأنفة ولا يصح عطفها على أنامكم وانما يكون الفصل في شيء يمكن أن يعطف على غيره فيحصل عنه وتكون الجملتان من كلام متكلم واحد وما أتانا ليستا كذلك ويمكن أن تجعل الكلام هاتين جملة انما نحن مستترئون وبين جملة الله يستهزئ بهم والخال كذلك ثم لك أن تقول أنامكم مستأنفة لا تجعل لها من الأعراب فليست من هذا القسم في شيء كالسبق وكذا لاخذ أنها في محل نصب بالقول اعتبارا بالمكانة لا بالحكي وهو أحد الاعتارين السابقين القسم الثاني أن لا يكون لهما محل (قوله وعلى الثاني) أي وعلى تقدير أن لا يكون للجملة السابقة محل (فان قصد بطها) أي الجملة اللاحقة (بها) أي السابقة (على معنى) حرف عاطف سوى الواو وهذا القسم هو نظير القسم الأول إلا أن هناك عبر بتشريع الحكم

(فالوصل) متعين لوجود الداعي وعدم المناع

المصنف أن يكون بينهما التوسط بين الكائنين وما التحق بهما (فالوصل) واجب لوجود شبهة واتقاعا نسب لان العطف يقتضي مغايرة من جهة ومناسبة من جهة وبالمحقق ذلك كما اثر نأليه فيما تقدم وذلك ان العطف في المغايرة التامة تجمع بين متناقضين وفي المناسبة التامة كالجمع بين الشيء

الاعراب لان الجملة الاولى اعرابا وهذا العالم يكن الاول اعرابا غير بقصد اعرابا بل بطريقا بقصد فالتدقيق من حرف العطف غير الواو كالتهقيب المستفاد من الفاء والتراسي المستفاد من ثم (عطفك) أي بحسب وصلها (هـ) أي بذلك الحرف العاطف (نحو دخل زيد فخرج أو ثم خرج فخرج أو ثم خرج فخرج) بالاول (التعقيب) بالثاني (التراسي) وهذا الربط حينئذ واجب لغة وبلاغة هكذا قال المصنف وقد قدمناه ان كان العطف بغير الواو كان كالأو فأي نسبة التفصيل ان كان فيه توسط

(قوله فالوصل) أي فالعطف بالواو متعين (قوله لوجود الداعي) أي الداعي وهو رفع الإبهام في كمال الانشطار أو وجود شبهة أحدهما (قوله وعدم المناع) المراد بالمناع أحد الأربعة السابقة وهي وجود أحد الكائنين مع عدم الإبهام في كمال الانشطار أو وجود شبهة أحدهما

الانشطار أو الاتصال بشروطه وجوب الاليجب وبما يشعر كيف يصح أن تقول بالينوس طيب شمورة الاخلاص من القرآن ثم ان الفرد يشبهه الا دعى واتع كالمخيلة وانما لم أشمل بالفاء لان الفاء كتر جمعها للسببية وذلك لا يحصل الامع اعتبارا مناسب ثلثت شعري هلا فصل بين الواو وغيرهما اذا كان الاول محل وأي فرق بين زيد يفعل كذا وي فعل كذا وبين قولك زيد يفعل كذا ثم عرو يفعل وحيث كان مساو بالقولك ثم يفعل كذا فتفصل في قولك زيد يفعل كذا ثم يفعل كذا التفاصيل السابقة وقولك زيد يفعل كذا ثم عرو يفعل كذا لا تفصل فيه بل يجب الرسل ولا ينسك عاقل ان قولك زيد يفعل كذا ثم يفعل كذا لا تفصل فيه بل يجب الرسل ولا ينسك كذا وكلام المصنف يقتضي العكس والصواب أن غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان الاول محل أم لا وأظنهم يرهان على أن غير الواو في التي لها محل كغير الواو في التي لا محل لها ان السكا كالمذكر غير الواو وانما يفرق بالجامع ذكر من الحروف العاطفة لا واطلاق المصنف شمله وقد عدل ان لا العاطفة لا يعطف بها جملة كخاصة ليعلم الصانع فان قلت زيد قائم لا عرو ومال لم تكن لاهذه عاطفة وهذا نص من السكا كى على أن الحرف العاطف اذا كان فيه الواو واجل لا محل لها بخلاف الواو عنده كما يتلوهما فيما اذا كان الجملة محل ومما وقع له من غلط في خلاف الصواب أنه مثل العطف بغير الواو حيث لا محل للجملة بقرينة تعالى سننظر اصدقت أم كنت من السكا كى وهو غريب فان شمله من النسب وقد أكثر في هذا الفصل من أمثال هذا لانه قسم قسمين وصار يأخذ من المفتاح أسئلة لا يجنب بها أحد هادون الاخر فوقع في أدهام سلم السكا كى (قوله والا) أي وان لم يكن للجملة السابقة محل ولم يقصد بربطها بالثانية على معنى عطف خاص فاما ان يكون للارز حكم بل يصعدا عطاؤه للثانية أولا وقد تقدم بيان أن حكم ما هو رتب شعري بلا فصل في هذا التفصيل فيما اذا كان الاول محل ولا شل أن يجزى فيه قط ما لو قلنا زيد قائم كرمه وهو انك عاطفة على الجواب أنه يجزى فان كان (افصل) أي فانه محل واجب (نحو) قوله تعالى (وادخلوا الرضا بياطيهم قالوا انا حكم بل يعطف الله به فزى بهم على قالوا لوعطف به لثبته حكمه وحكم قالوا أنه يختص به لظرف أي لا يقولون الا وقت نلوم فيلزم أن يكون استهزاء لنفسه في رتاليهم كذا والواقع أن الله يستهزئ بهم وقت خلوه وغير (قوله لخاص) أي كونه تقديم لظرف بغير الاختصاص وهنا لئلا أحد هادون قوله لئلا يشركه في الاختصاص بالظرف مقلوب هو انه أن يتحول في اختصاص الظرف به الثاني ان قوله ان جلة الله يستهزئ بوعظت في قالوا لنعنى اختصاص الاستهزاء بالظرف قد يقال لا نسلم لان تمييزا مظهر في الاستهزاء لا يلزم من تعبد به بالظرف وقد أشد ابن الجاحظ في المختصر الاحتياط في قولك ضرت زيد يوم الجمعة وعرا حل يلزم أن يكون ضرت بغير زيدا يوم الجمعة أولا

وأما كمال الانقطاع فيكون  
لا م

(قوله ولم يكن للاولى

حكم لم يقصدا عطاؤه

لثانية) أي بما لم يكن

للاولى حكم أصلاً أو كان

لها حكم وقصدا عطاؤه

لثانية (قوله فحكم

الاخيرين) أي كمال

الانقطاع مع الإيهام والتوسط

بين الكالين (قوله وحكم

الأربعة السابقة) يعني

كمال الانقطاع بلا إيهام

وكمال لاتصل وشبه كمال

الانقطاع وشبه كمال الاتصال

(قوله فاحذف المصنف الخ)

القاء واقعة في جواب شرط

مقدر أي وإذا أردت

تحقيقها فقد أخذ أي

ففتول لك قد أخذ المصنف

في تحقيقها أي ذكرها على

الوجه الحق (قوله أما كمال

الانقطاع) أي الذي يقتضي

ترك العطف بالواو لاقتضاء

المناسبة المنافية لكمال

الانقطاع (قوله

فلاختلافهما) أي

ففتحقق عدداً لاختلاف

المدكورين بتحقيق الكلي

في الجزئي فيلاحظ كمال

الانقطاع أمراً صكليا

والاختلاف المدكور

حرثاً فاندفع ما يقال أن

كمال الانقطاع هو

الاختلاف المدكور لا غيره

والخاص أن الجماعين اثنين لا محل لهما من الأعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصدا عطاؤه ولثانية ستة  
أحوال الاول كمال الانقطاع بلا إيهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه  
كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام السادس التوسط بين الكالين فحكم الاخيرين  
الوصل وحكم الأربعة السابقة الفصل فاحذف المصنف في تحقيق الاحوال الستة فقال (أما كمال  
الانقطاع) بين الجلتين (فلاختلافهما

ونفسه والخاص من هذا أن الجلتين اثنين لا محل لهما من الأعراب ان كمال لاولى منهما حكم لم يقصد  
عطاؤه لثانية منع العطف وقد تقدم وان لم يكن للاولى حكم لم يقصدا عطاؤه لثانية أما بان لا يكون  
ثم حكم أو يكون وقصدا عطاؤه ففي ذلك ستة أقسام أن يكون بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام خلاف  
المراد عند الفصل وأن يكون بينهما كمال الاتصال وأن يكون بينهما شبه كمال الانقطاع المدكور وأن  
يكون بينهما شبه كمال الاتصال وأن يكون بينهما التوسط بين الكالين وبين الشبهين وأن يكون بينهما  
كمال الانقطاع مع الإيهام فالاربعة الاول يجب فيها القطع كالين اثنين لا ولاهما حكم بردهما عطاؤه لثانية  
والاثنان الباقيان من الستة يجب فيهما الوصل وقد تقدم وجه ذلك وعلى ما أشرنا لهما من أن الإيهام في  
كمال الاتصال والشبهين وجب الوصل تكون أقسام الوصل خمسة أشار المصنف إلى تحقيق الأقسام على  
ظاهر ما عده فقال (أما كمال الانقطاع) الذي يكون بين الجلتين (فلا يحصل (ل) أجل (اختلافهما

وقد تقدم الكلام على شيء من ذلك فإذا احتمل ذلك في المفردات فالجمل اولى بان لا تقتضي الثانية  
منها نظراً لاولى لكن قد يجاب عن هذا بان التقييد بالطرف هنا ما جاء من كونه نظراً للعطف  
عليه بل لكونه شرطاً والمعطوف على الجواب لا بد أن يكون مطلقاً على الشرط قطعاً (الثالث)  
أنا لانسمي أنه تقدم معول مقتضى الاختصاص بالثانية التي قالوا فانه جائز أن يكون العامل في اذا هو  
الفعل الذي يليها كما هو قول مشهور واختاره شافعي وأصحابه فلا يكون قالوا انما معك تقدمه معول  
يؤذن باختصاص (الرابع) سلطان اذا خلو معول قالوا كما هو قول الجمهور ولا نسلم ان ذلك تقدم يؤذن  
بالاختصاص لان المعول انما يقتضي تقدمه للاختصاص لقوله عن محله واذا ان كانت متقدمة لكونها  
معمولة ووضع المعول التأخر عن عامله فهي شرط وحق الشرط أن يتقدم على مشروطة فلا تقدم فيها  
بل هي بخصوص كونها شرطاً في محله اغبر متقدمة ويستحيل تأخرها عن مشروطها على المذهب  
البصري وبمعول كونها معولاً متقدمة ومراحلة خصوصاً ولو من مراعاة عمومها ولا نسلم أن المعول  
السابق اذا كان وضعه يسبق عامله يؤذن بالاختصاص وقد تقدم عند الكلام على الاختصاص تنبيهه  
على شيء من ذلك وانما يتأني ما ذكره في اذا المفردة عن الشرط (قوله والا) أي وان لم يكن للاولى حكم  
لا يقصدا عطاؤه لثانية سواء قصدا عدم اعطائه أم لم يقصدا وليس للاولى محل من الأعراب وهذا القيد  
يضر ولا يتبع لان الاحوال الخمسة متارة وان كان لا محل في ذلك خمسة أقسام يجب الفصل في  
أربعة منها وهو أن يكون بينهما كمال الاتصال أو يكون بينهما كمال الاتصال أو شبههما والخاص  
أن يكون ما بينهما متمسطين كمال الاتصال وكمال الاتصال فيجب الوصل وانما وجب الفصل  
في الاولى لان الواو لا تشريك والتشريك انما يكون بين التناصير والفرض أن كمال الانقطاع موجود  
بينهما ملائمتاً وأما في الثانية فانهما اذا كان بينهما كمال الاتصال وصاروا كالثنين الواو احديهما يكون  
كمعطف الشيء على نفسه وهو مجتمع وأما ان كان بينهما ما يشبه كمال الاتصال  
فلا تقدم لان شبه الشيء حكمه وأما وجوب الوصل في الخامسة فلا ارتباط بعض الكلام ببعض ولا  
موجب العدول من (أما كمال الانقطاع الخ) من القسم الاول من الخمسة أن يكون الجملة  
الاولى حكم يقصدا عطاؤه لثانية وبينهما كمال الانقطاع بلا إيهام خلاف المقصود ذلك لا م



يرجع الى الاستناد والى طرفيه الاول أن تختلف الخبراواتشاء لفظا ومعنى كقولهم لا تدن من الأسد يا كلاً وهل تصلح في كذا دفع اليك الاجرة تارفع فيهما قول الشاعر

(قوله خبراواتشاء) منصوب على التمييز أو على الخبرية لكون المحذوف أي لا اختلاف في معنى كون احدهما خبرا و الاخرى انشاء وقوله لفظا ومعنى منصوبان على نزع الخافض (قوله بأن تكون احدهما الخ) قصر الشارح كلام المصنف على صورتهن وهما ما اذا كانت الاولى خبرية لفظا ومعنى (٣٦) والثانية انشائية لفظا ومعنى وبالعكس وهذا القصر انما جاء من جعل قوله لفظا ومعنى راجعا

خبرا وانشاء لفظا ومعنى بأن تكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى (نحو) وقال رائدهم) هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ (أرسوا) أي أقيموا من أرسيت السفينة حبستها بالمرسة

أي الجلبتين (خبرا وانشاء) أي اختلاف في معنى كون احدهما خبرا و الاخرى انشاء لفظا ومعنى بمعنى ان احدهما خبر لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى فهذا هو كمال الانقطاع الذي يقع العطف عند انتفاء الإيهام ولكن كون ما ذكرنا من العطف بالاتفاق انما هو باعتبار مقتضى البلاغة وما يجب أن يراعى فيها وأما عند أهل اللغة فبقي الخلاف ومن منع فلا إشكال ومن جوز كان يقال ملاحسبى الله ونعم الوكيل ناهى على ان احدي الجلبتين خبر والاخرى انشاء فتجوز به اذ لم تراعى البلاغة كذا قيل وفيه نظر لان الجائز لغة ما لم يكن نادرا لا ينافي البلاغة وان أريد أن الفصل عند كمال الانقطاع واجب في مقام مجتمع في آخره هذا مما لم يذكره ولم يتعرضوا له أصلا بل صريح كلامهم أن كمال الانقطاع هو كمال الفصل فالأقرب أن يقال الباتون على القول بامتناع الوصل الذي هو العطف في كمال الانقطاع الذي هو كون احدي الجلبتين خبرا و الاخرى انشاء تأمله ثم شمل لكمال الانقطاع فقال (نحو) قوله (وقال رائدهم) وهو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ للزول عليه ولا يكون غالب الاخرى فقههم (أرسوا) أي أقيموا به هذا المكان الملاثم للحرب وهو مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها في البحر بالمرسة وهي حديدة تعلق في الماء متصلة بالسفينة فتقف وقد تطلق

يرجع الى الاستناد والى طرفيه الاول أن يرجع الى الاستناد كأن تختلف خبرا وانشاء لفظا ومعنى والمراد أن تكون احدهما خبر لفظا ومعنى والاخرى انشائية لفظا ومعنى كذا ذكره وفيه نظر فان مدلول هذه العبارة أن كل واحدة منهما تختلف الاخرى في اللفظ وفي المعنى معا وذلك بأن تكون الاولى خبرية اللفظ انشائية المعنى والثانية انشائية اللفظ خبرية المعنى أو عكسه وبأن تكون الاولى انشائية لفظا ومعنى والاخرى خبرية لفظا ومعنى وعكسه فقد دخل في كلامه أربع صور قلنا معنى تخصيصه باتين منهن وأعلم أن الخبر والانشاء المتعاضدين لا يعطف أحدهما على الآخر فيبطل الفصل بلاغة وأما لغة فاختلغوا فيه فالجمهور على أنه لا يجوز اختياره من عصفوري في شرح الايضاح وابن مالك في باب المفعول معه في شرح التسهيل وحوزة الصفا ووطافة ونقل الشيخ أبو حيان عن سيدويه جواز عطف المختلفتين بالاستفهام والخبر مثل هذا زبد من عمرو وقد تكلموا على ذلك في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق وحاصله أن أهل الفن متفقون على منعه وتظاهر كلام

لكل من قوله خبرا وانشاء مع أن مدلول هذه العبارة التي ذكرها المصنف يشمل أربع صور الصورة بين المدكورين وما اذا كانت الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى والخبرية معنى وبالعكس وجعلنا كلاما معنى تخصيصه باتين منها كذا ذكر ابن السكيت في عروس الافرح (قوله نحو) وقال رائدهم الخ) نسبته سيبويه للاختلاف وقال في شرح الشواهد لم أره في ديوانه (قوله لطلب الماء والكلأ) أي لاجل نزولهم عليه وهذا تفسير للرائد بحسب الاصل والمراد به هنا عرف القوم أي التصاع المقدم منهم (قوله أي أقيموا) يعني بهذا المكان المناسب للحرب (قوله من أرسيت) أي مأخوذين أرسيت السفينة حبستها يعني في البحر وقوله بالمرسة أي بكسر الميم حديدة تعلق في الماء متصلة

بالسفينة فتقف وأما فتح الميم فهي الفعلة التي ترعى فيها السفينة ويؤخذ من قوله حبستها أن تفسير الرساء بالاقامة تفسير بالالزام لان الاقامة لازمة للجس ويؤخذ من قوله من أرسيت أن الهمزة في أرسوا مفتوحة وهي همزة قطع في شرح الكاشي أرسوا صيغة أمر للجاعة فخطا من همزته همزة وصل من رست السفينة رسوا أي وقفت على البحر وأمر رست أقدم بهم في البحر ثبتت ٥١ ثابت ضم العين في المضارع فالهمزة في أرسوا مضمومة عملا بالقاعدة في الأمر من أن همزة مكسورة اذا شئت عن مضارعه وانما فتححت في نحو أكرم لانها ليست همزة وصل وانما هي الالف التي كنت في مضارعه لان أصل المرفوض في كرم فلما حذف حرف المضارعة نطق بما بعدهم فحصر كما

وقال رائدهم أرسوا نزاولها • فكل حنف امرئ يجري بمقدار

(قوله نزاولها) بالرفع لا بالجر جوابا للأمر لأن الفرض تعليل الأمر بالأرساء المزاوله فكأنه قيل لماذا أمرت بالأرساء فقال نزاولها أي لنزاول أمر الحرب ولو جزم لا تعكس ذلك قصص الأرساء على المزاوله لأن الشرط على في الجزاء لا منه سببه وتقدير الكلام عليه أن وقع الأرساء نزاولها أي أن وقع كأن سببا وعلة لمزاولتها لأنه لا يمكن (٣٧) مزاولتها إلا بالأرساء ولا يستقيم كونه بالرفع حال لا تلا

بفوت التعطيل الذي هو المقصود وأيضا المراد المزاوله بعد الأرساء لا الأمر بالأرساء حال المزاوله على أنه لا رابط للحال إلا أن يقال لما كان نزاولها لا تكسب وعبره وهم المخطئون ارتبط نزاولها بمع وأرسوا في المعنى فيكون حال المقدره من وأرسوا وبهذا تعلم ما في قول سم نقلال عن شبهه عن نزاولها بالرفع إذا قصد الجزاء ولو قصد الجزاء مع وجوب الجزم فتأمل (قوله أي نحاول تلك الحرب) أي نحاول أمرها ونعالجه أي نحاول لاقامتها بأعمالها (قوله فكل حنف امرئ يجري بمقدار) أي لا يمكن مزاولها إلا بالرساء فيكون الكلام على حد قوله أسلم تدخل الجنة أي أن أسلمت كان سببا لدخول الجنة كان ذلك مقتضايا بنفسه ترك العطف من غير مراعاة كمال الانقطاع لأن الجملة حبيشة تكون استثناء منقطعة عما قبلها ولا يصح عطفها على المستأنف منها على ما يأتي إن شاء الله تعالى في شبه كمال الاتساع وإن كان نزاولها جملة اجنبية ليست علة لما قبلها وليس ما قبلها علة لها فغير ظاهر أن الكلام لا ينتظم إلا بما قرأ أو لا كما يعني الهمم لأن يقال لهذا الكلام جهتان وجود الانشائية وانحيز به وهو كمال

القضاء جواز له لا خلاف بين الفريقين لأنه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة واختلفا في باسم الله وصلّى الله على محمد وآل أبيه وإسقاطها ثم أنشد المصنف على ذلك قول الشاعر وهو الاخطل كذا ذكريسيو به وإن كان لا يوجد في ديوانه

(وقال رائدهم أرسوا نزاولها) • فكل حنف امرئ يجري بمقدار

لأن أرسوا فعل أمر فهو وإنشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبر لفظا ومعنى لأن الفرض تعليل الأمر بالأرساء بالمزاوله أما الحرب على قول ابن الحارث وهو الصحيح أي أرسوا السفينة نزاول الحرب أو السفينة على قول غيره فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا فتوات معنى التعطيل حينئذ بل يتعين الرفع على القطع قال الخطيب مثل قم بدعوك لأن المراد بقوله بدعوك تعليل الأمر بالقيام ولا يحسن جعله مجزوما لأنه يتعكس المعنى ويصير القيام سببا للدعاء ولو أدت ذلك الجزم (قلت) وفي هذا نظر لأن نزاولها لا يمنع جزمه ولا يعكس المعنى لأن المزاوله قد ترتب على الأرساء ولا سيما إذا أعاد الضمير على الحرب ويكون المراد من أولهم وأهل

كان ناشئا أي كالناشئ من الكدو الأسفار (قوله أي أقيموا مقاتل) أي قال رائد القوم ومقدمهم أقيموا مقاتل ولا تعنكم من محاولة فامتنعوا عن الحرب خوفا من الموت وهو الموت لأن موت الخ وهذا المعنى التخييد كرمي على أن ضمير نزاولها للحرب وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال أمرهم الذي قام بتدبيرهم للآحين أرسوا كي نزاولها وتقوم بتدبير أخذ جالها والاستيلاء على نفائس أموالها ولا تخاف من كثرة عددهم فكل حنف امرئ يجري بمقدار أي بقدر الله وقضائه واقصر الشارح على الاحتمال الأول لأنه أظهر لأن مناسبة لصراع الشاغل لا ظاهر فيه

أو معنى لا لفظا كقول مات فلان رحمه الله وأما قول الزيدى

ملكته حبلى ولكنه • أقام من زهد على غاري

(٣٨)

لا أن موت كل نفس بحرى بقدر الله تعالى لا الجفن فيه

وقال ابن الهوى كاذب • انتقم الله من الكاذب

(قوله لا أن موت كل نفس الح) أشار بأدخال كل على نفس إلى أن دخولها على حشف في كلام الشاعر باعتبار العموم في المضامى إليه لأن النكرة في سياق الأثبات قد تم لا باعتباره في نفسه لأن ككل إنما تصاف للعدد ولا تعد في الحشف بالنسبة لكل أحد حتى تدخل كل عليه وأما قول بعضهم أدخل الشاعر كل على الحشف باعتبار تعدد أسبابه من كونه بالمرض وبالسيف وبالزح وغيره بالنسبة لمقام الحرب حيث يأتي فيه أسباب الموت من السيف والرمح وقومهم من كل جانب فلا يقدم ما يعتبر العموم في امرئ بمسونة المقام والمعنى فكل حشف كل امرئ على التوزيع ولا ينبغي ماله هذا من كثرة الكلفة التي لأجاجة إليها أقامه عبد الحكيم وفي سم أن جعل الشارح لفظة كل داخل على نفس دون موت عكس ما في كلام الشاعر

الانقطاع الموجب لفصل وهو المدعى في التمثيل ووجود الاستثنائية وهو مانع من العطف أيضا ولا يحتاج من وصف ونبي أن تنسب إلى ما شئت إليه من أن كون الجملة الأولى على وجه الجزم وكون الثانية على وجه الجزم أمران متلازمان لأنه إذا كان الحاصل على الأعراب بالارضاء أولها كان نفس الارضاء بالهواة أذهي ما لا ارضاء أو انما اختلفا لا باعتبار على حسب ما يقتضيه الجزم فيقدرون الشرط وهو سبب أقوى أو الرفع فيصدر السؤال عن العلة المحل بها وهي علة تامة فانهم ثم إن جعلنا ارضاء أو زاولها في هذا الشرط معولان لقال فالأولى منهما المحل من الأعراب وكلاهما فاعمالا محل له من الأعراب فالتمثيل غير مطابق وقد أجيب بأن المثال باعتبار المحكي عنه والجلتان باعتبارهما محمولان وعليه فالتمثيل لغير مدافيه كمال الانقطاع لا بقيد كونهما محلا للمحل من الأعراب والتصديق كما قال بعض المحققين أن المثال باعتبار المحكي عنه فالجلتان محلا للمحل لهما وذلك لأن الفرض التمثيل بما أوجب فيه كمال الانقطاع الفصل والجلتان اثنتان لهما محل من الأعراب لا واجب كمال الانقطاع فيه ما انفصلا لانها في معنى الفرد فلا ترى فيها النسبة التي بها تحقق كمال الانقطاع الموجب لفصل وذلك مع العطف في الحكيتين مع وجود كماله فيهما باعتبار أسلما كما في قوله تعالى وقالوا حسنا اقدروهم أو كبل وقيل كانت قدمت الإشارة إليه انما أوجب الفصل في المثال لسد ارتباط الثانية بالأولى فصارت كشفها أذهي علة لها وعطف الشيء على نفسه ممنوع حتى في المفردات إن لم يؤول بالتفسير كاتقدم فالتمثيل على موجب القطع لكامل الانقطاع انما هو باعتبار المحكي ليصح كون كمال الانقطاع هو الموجب لفصل ففصل مما تقرر في سابق الكلام ولا حقه أن يمنع العطف بين الانشاء والخبر به ثلاثة شروط أن يكون بالواو وأن يكون للمحل له من الأعراب من الجمل وأن لا هو مخلاف المراد ذلك ظاهر ثم إن اعتبار الحكاية لتكون الأولى لها محل ورد عليه أن الذي في محل الأعراب هو مجموع الجلتين لأن كلا منهما امرءة المحكي وجزء المحكي لا محل له من الأعراب كال موضوع فقط أو المحمول فقط وقد يجاب عن هذا بأن الجزء العام العائدة حكمه حكم الكل بخلاف غير انما ثم قد اختلف التصويرون في المحكي هل هو في محل المفعول المطلق أو المنعول به فأنذا قيل قلت الحمد لله فالجدة نوع من القول والقول منقول مطلق أو هو مفعول به إذ يقال هذا الكلام مفعول ولا يقال في المصدر فيجوز قول قلت قولاً السنية وقوله قم بدعوك في التمثيل به نظر لأن بدعوك خبر في معنى الانشاء ليس مما نحن فيه ولو كان في تصرف في هذا البيت لقد سمت حشف على كل وقت حشف كل امرئ بحرى بقدر الله لا ينضوي من أن الحنف ليس مجبراً ولا لامتداد بالنسبة إلى كل فرد حتى يؤتى فيه بكل بخلاف امرئ فإنه يؤتى فيه بكل ليفيد استغراق الأفراد وجعل المصنف هذا من قسم ما ليس له محل رعاية لكلام المحكي كما سبق في العبارة وقد جعل السكاكي مما نحن فيه قول الزيدى

ملكته حبلى ولكنه • أقام من زهد على غاري

وقال ابن الهوى كاذب • انتقم الله من الكاذب

أشارت إلى أن كلام الشاعر محمول على القلب إذ لا تعدد في الحشف بالنسبة لكل أحد حتى تدخل كل عليه (قوله يحيرى بقدر الله) أي بفضائه سواء ما شئت لنفسه الحرب أولا وأشار الشارح إلى أن مقداره في كلام الشاعر مصدر بمعنى القدر (قوله لا الجفن فيه) أي لا الجفن ينهي منتهى يرتكب

فعله السكاكى رحمه الله من هذا الضرب وجهه الشيخ عبدالقاهر رحمه الله على الاستئناف بتقدير قلت

(قوله ولا اقدام برزخه) بفتح الراء وتشديد الال أي بوقعه في الرعي والهلاك حتى يحتجب ويصغر يكون الراد وكسر الحال أي يهلكه (قوله لم يعط الخ) هذا بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل (قوله وأرسوا انشاء الخ) أي لانه أمر وكل أمر كذلك حقيقة أي ذلك مانع من العطف بما يقع السابقين باعتبار مقتضى البلاغة ويجب أن يراعى فيها وأما عند أهل اللغة ففقه الخلاف فابن جاور على أنه لا يجوز واختاره ابن مسعود في شرح الأيضاح وابن مالك في باب المفعول معه في شرح القهيل وجوز زه الصغار وطائفة كان يقال حسبي الله ونعم الوكيل يشاء أن أن واحد من الجنتين خبر والأخرى انشاء وقتل وإحسان عن يسير وهو جواز عطف الجنتين المختلفتين بالاستفهام والخبر نحو هذا زهدون عمر وقال بعضهم إن من منع العطف من أهل اللغة فنه بالنظر في البلاغة ومراعاة المطابقة لمقتضى الحال ومن جوز زهدون بزه إذا لم تراع المطابقة لمقتضى الحال وجنث فنه بزه بالنظر لانه بالنظر في البلاغة فلا خلاف بين القريين وفيه نظر لأن الجائز لغة إذا لم يكن نادرا لا يشافي في البلاغة وإن أراد أن الفصل عند كمال الانقطاع واجب في مقام مختلف في آخره هذا مما يمد كروهم لم يترفعوا أصلا قاطل (قوله وهذا مثال الخ) (٣٩) هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنفات الكلام في

المصنفات الكلام في الجمل التي لا محل لها من الاعراب والجملتان في البيت التي مثل بهما مع جعل من الاعراب لانهما ممولتان قتال وجنث فنه بالتعجيل غير مطابق وحاصل ما يجب به الشارح أن هذا مثال لكمال الانقطاع بين الجنتين مع قطع النظر عن كونهما معالجان لهما من الاعراب والحاصل أن كمال الانقطاع نوعان أحدهما فيما ليس به محل من الاعراب وهذا يوجب الفصل والثاني مما له محل من الاعراب وهذا لا يوجب وهذا

ولا اقدام برزخه لم يعط تراولها على أرسوا لانه خبر لفظا ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجنتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجنتين معالجان لمحل من الاعراب والأجملتان في محل نصب مفعول قال (أو) لاختلاف ما خبرا وانشاء (معنى فقط) بأن تكون احداهما خبرا ومعنى والأخرى انشاء معنى وإن كانتا خبرين أو انشائيتين لفظا هذا القول أعني المصدر مفعول والأقرب الأول ولو رجع بعض المحققين الثاني (أو معنى) أي يحصل كمال الانقطاع لأجل اختلاف ما خبرا وانشاء لفظا ومعنى أو لاختلافهما معنى (فقط) وذلك بأن تكون احداهما خبرا ومعنى والأخرى انشاء معنى بشرط أن تكونا معالجتين لفظا أو غيرتين لفظا فهو معطوف على قوله لفظا ومعنى وهذا ناقض لا يدخل القسم السابق في هذا وذلك ناسي قولنا وجهه الجرجاني على الاستئناف بتقدير قلت المعنى وقال أن في الهوى كذب قلت انتقم وهو واضح فانه لا يصح أن يكون معاض فيه إلا إذا كان انتقم لانه من كلام الهوى عنه وفيه بعدو ينبغي أن يعلم أن إذا جهلنا استنفا كان مقطوعا عن وقال فيمكن أن يقلل انه من قطع الاحتياط الذي يكون شبه الانقطاع لأن عطفه على قال هو عطفه على أني (تسبه) اعتراضا لطيفا على المصنف فقال التقدير أن الجملة الأولى لا محل لها والأولى في البيت لهما محل لانه مفعول لانه مفعول به أو مفعول مطلق على اختلاف في القول هو ممتد ولازم قلت الأولى في البيت لهما محل باعتبار الحكاية لأن قال متسلط عليها على المشهور وباعتبار الهوى هي مستأنفة لا محل لها إلا بأرسوا وجه مستأنفة والمقصود هنا انما هو تعجيل

المال من الثاني دون الأول وحينئذ فهو مثال لمطلق كمال الانقطاع الذي كلامنا فيه وهو ما يوجب الفصل قال ابن يعقوب بعد كلامه في رخص فصل مما تقرر وأن منع العطف بين الانشاء والخبر ثلاثة شروط أن يكون بالواو وأن يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وأن لا يوجب خلاف المراد (قوله باختلاف ما خبرا وانشاء) الباء السببية (قوله والأجملتان في محل نصب) أي كل راءة منه في محل نصب وهذا مبني على أن خبره المفعول به محل إذا كان مفيدا ومعنى أيضا على الاستنفاذ بهما باعتبار حال وقوعهما من الحكم إلى الكلام وهو الشاعر أما لو كان الاستنفاذ بهما باعتبار حال وقوعهما من الحكم إلى الكلام لكان لهما قطعاً واختلاف في الحكم بالقول هل هو في محل المفعول المطلق أو المفعول به والأول لأن الحجاب والثاني لشبهه وهو وجه بعض المحققين وقوله والأجملتان أي والأقطع النظر عن كون الجنتين ليس لهما محل من الاعراب بل نظرنا في ذلك فلا يصح التمثيل لأن كلام من الجنتين في محل نصب مفعول قال (قوله بأن كون احداهما الخ) أي الأولى والثانية فهاتان صورتان بضميرتان في صورتين المفهومتين من قوله وإن كانتا خبرين أو انشائيتين فالصواب (قوله وإن كانتا خبرين أو انشائيتين لفظا) الواو للمال وإن وصلية ودخل تحت هذا أربع صور وأولى خبره معنى والثانية انشائية معنى وهما خبرتان لفظا وأنشائيتان لفظا والأولى انشائية معنى والثانية خبرية معنى وهما خبرتان لفظا وأنشائيتان كذا لا يصح أن يكون قوله وإن كانتا خبرين أو انشائيتين لفظا والكان هذا القسم أهم من الأول



والمنقضي لنا كيدفع نوههم التصوز والغلط وهو قسمان أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في  
إفادة التقريب مع الاختلاف في المعنى

وصف شيء في جملة أخرى لم تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة النعت من المنعوت وقد تكون النسبة في جملة منصفة لنسبة جملة أخرى  
فلذا نزلت الجملة الثانية من الأولى منزلة عطف البيان من المبين (قوله) تأكيد معنوي أي بأن يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى  
أحدهما تقرر معنى الآخر والمراد تأكيد معنوي بالغة والاكتفاء تأكيد المعنوي في الاصطلاح انما يكون بالانطاف معلومة وليس ما يأتي  
منها والمراد بقوله تأكيد معنوي أي تأكيد المعنوي في حصول مثل ما يحصل منه ومثل هذا يقال في كون الجملة بدلا أو إثباتا وما يبدل  
على كون الجملة للذات كقوله ليست تأكيد معنوي في الاصطلاح قول المصنف فيما يأتي فوزانه وزان نفسه الخ كذا قيل وقد تقع تلك التلاوة  
بأن يقال إن المراد فوزان هذا التوكيد المعنوي الاصطلاح الواقع في الجمل وزان نفسه الذي هو توكيد معنوي اصطلاحا واقع في  
المفردات فالظاهر أن هذا التوكيد معنوي اصطلاحا ولا مانع أن يقال إن ما كان بالانطاف المعنوية تأكيد معنوي بالنسبة للمفردات  
والجملة الثانية من المتضاهيتين مفهومهما يلزم من تقرر معنى أحدهما تقرر معنى الآخر توكيد معنوي بالنسبة للجملة تأمل وربما كان  
كلام الفري مفيد لذلك حيث قال ولا يقال إن كل واحد من التوكيد والبيان (٣٩) والبذل من جملة التوابع والتابع

هو الثاني المعرب بأعراب  
سابقه الحاصل أو المتعدد  
وحيث قد فلا بد أن يكون  
للتبوع أعراب المنقضي أو  
تقديرى أو محلى مع أن  
الكلام في الجمل التي لا يحمل  
لهامته لا نقول المراد من  
قولهم هو الثاني المعرب  
بأعراب سابقه كونه كذلك  
فما سبقه أعراب أو المراد  
بأعراب سابقه نفيًا وإثباتًا  
أو أن هذا تعريف للتابع  
بالنظر للقال وهو ما إذا  
كان السابق أعراب انتهى  
كلامه (قوله) لدفع نوههم  
تجوز مصدومضاف  
لمفعوله أي لدفع المتكلم

تأكيد معنوي بالرفع نوههم تجوز أو غلط

تأكيد معنوي أي بأن يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى أحدهما تقرر معنى الآخر أي أو تأكيد  
لغليظ بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الأولى فيؤتى بالثانية بعد الأولى (لدفع نوههم تجوز أو غلط)  
أي لأجل أن يدفع المتكلم نوههم السامع التصوز في الأولى فتزل الثانية منزلة التأكيد المعنوي في المفردات  
لأنه انما يؤتى به لدفع نوههم التصوز أو يدفع نوههم السامع الغلط في الأولى فتزل الثانية منزلة التأكيد  
اللفظي في المفردات فإنه انما يؤتى به لدفع نوههم السهو أو الغلط في الأولى وهي التي تنزل منزلة التأكيد المعنوي

فكان الاتصال لأحد ثلاثة أمور أن تكون الثانية موكدة أو بدلا وعطف بباد وقال السكاكي  
وكذا التعت أيضا والمصنف أمقطه وستكلم عليه وذلك لأن التوابع هي هذه الأربعة والبذل  
هو المفعول وفان المبدل منه في حكم الطرح وكذلك التعت والمعطوف بياناً والمؤكدة كلها هي عين المتبوع  
وإذا كان عينه والعطف يقتضي التسمي بل كان العطف ثانياً لكل من هذه التوابع فعلم أنه لا يجوز  
حيث أراد أحدها واعلم أن المراد بما نزل منزلة المتبوع هو معنى النسبة في قوله تعالى أنامكم  
انما نحن مستمرون الاستمرار نزل منزلة التابع للاستقرار في معكم ولما فر السكاكي أن كل واحد من  
هذه التوابع الأربعة لا يدخل للعطف فيه ذكر ما قد يفسل أنه صفة وإن كان فيه الواو منه قوله  
تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم فأجاب بأن الواو لقال والجملة مضافة ووقعت الحال  
من التكرار لأنها بعد النفي أولى بذلك من التثنية في قوله

نوههم السامع تجوز الخ (قوله أو غلط) اعترضه العلامة السيد بأن التأكيد المعنوي في المفردات كما في جازم بدفعه لا يكون  
لدفع نوههم السامع والغلط بل لدفع نوههم التصوز فقط فكذلك ما هو بمنزلة وهو المعنوي في الجمل نحو لارب فيه لكن الذي حققه العلامة  
عبد الحكيم أن التأكيد المعنوي يفيد دفع نوههم الغلط بالنسبة للاختلاف أفراداً أو غيرهما سواء كان بسهواً أو نسياناً أو سبق لسان وإن لم  
يبدل بالنسبة للأحاد فإذا قيل جاء الرجلان كلاماً ما به يفيد دفع نوههم الغلط بالتلفظ بالنسبة لمكان المفرد أو الجمع دون تشبيه أخرى  
وكذلك جازم بدفع نفسه يفيد دفع نوههم الغلط بالنسبة لمن نوههم أن الجاني الزيدان بالنسبة لأن نوههم أنه عمرو وجعل العلامة ابن يعقوب  
قول المصنف لدفع نوههم تجوز بالنظر للتأكيد المعنوي وقوله أو غلط بالنظر للتأكيد المعنوي في الجمل شارح في جعلهما  
للمعنوي الموجب للأشكال المذكورة عبارته على قول المصنف لدفع نوههم تجوز أو غلط أي لأجل أن يدفع المتكلم نوههم السامع  
التجوز في الأولى فتزل الثانية منزلة التأكيد المعنوي في المفردات لأنه انما يؤتى به لدفع نوههم التصوز أو يدفع نوههم السامع الغلط في  
الأولى فتزل الثانية منزلة التأكيد المعنوي في المفردات فإنه انما يؤتى به لدفع نوههم السهو أو الغلط انتهى كلامه وهو تابع فيما قال  
للعلمة السيد ولكن قد علمت ما قاله العلامة عبد الحكيم



فانه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال يجعل المبتدأ ذلك وتعرفت الخبير باللام

(قوله فانه لما بولغ الخ) هذا بيان لكون لارب فيه تا كيد لمعنى بالذلك الكتاب وضعه بالعال والشان وقوله بولغ أى وقعت المبالغة أى فانه لما وقعت المبالغة فى أن وصف ذلك الكتاب بأنه بلغ فى الكمال الى الدرجة القصوى أى البعدى فى الرفعة فقوله الدرجة معقول البalog وفى الكمال متعلق به (قوله وقوله بولغ متعلق بالباء فى قوله يجعل) أى فالمعنى (٣٣) فانه لما وقعت المبالغة فى الوصف المذكور

(فانه لما بولغ فى وصفه) أى وصف الكتاب (بولوغه) متعلق بوصفه أى فى أن وصف بأنه بلغ (الدرجة القصوى فى الكمال) وقوله بولغ متعلق بالباء فى قوله (يجعل المبتدأ ذلك) الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل بعده الى التعظيم وعلو الدرجة (وتعريف الخبير باللام) الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فعنى ذلك الكتاب أنه الكتاب الكامل الذى يستأهل أن يسمى كتابا

السورة ثم أشار الى كون لارب فيه كالتا كيد المعنوى لجله ذلك الكتاب فقال (فاته) أى فان الشان هو (لما بولغ فى وصفه ببلوغه الدرجة القصوى فى الكمال) أى لما وقعت المبالغة فى وصف الكتاب بصفته بولوغه فى الكمال الى الدرجة القصوى أى البعدى فى الرفعة فقوله ببلوغه متعلق بوصفه والدرجة معقول البalog وفى الكمال متعلق ببلوغه أى بولوغه فى الكمال الى الدرجة القصوى فبولغ فى وصفه بذلك البalog ثم المبالغة فى الوصف المذكور وهو بولوغه النهاية فى الكمال حصلت (بجعل المبتدأ) أسم الإشارة الذى هو (ذلك) لانه صيغة تدل على بعد المشار اليه والبعد مراد به بعد التعظيم ورفعة المنزلة والعلو على تناول والادراك كالمثل القرائن على ذلك هنا فأدغطة الكتاب وعظمته بتعظيمه بمقتضى البعد عن مظنة الرب يظهر وجهه ميم أن اسم الإشارة يدل على كمال العناية بتمييزه كما تقدم فى باب اسم الإشارة وكال العناية بالتبزيغا يكون الحكم بديع اختص به المشار اليه مما يحده بفتن بتمييزه للايقاع لبس فى محله ووجهه فى أنفراد محله والحكم بالديع للكتاب هو ما يناسب من الكمال فى حقيقته وتطوؤ سره هذا فأدغم هذا الوجه أيضا بولغ النهاية فى الكمال فنقوله ببعده متعلق بقوله بولغ كما أشترنا اليه فى التقرير (و) حصلت تلك المبالغة أيضا (وتعريف الخبير) الذى هو الكتاب (باللام) وذلك لان تعريف الجزأين فى الجملة الخيرية يدل على الانحصار كما يقال

فى قوله بعث الشاهة ودرهما أن معناه مدرهم ووجهه أن الواو الجمع والاستدراك والباء للالصاق والجمع والالصاق من واحد واحد ويكون خروج الواو عن التثنية كافتعل بالهمز وتوأم فى قوله عز وجل سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون وبالسناء فى آيتها العصابة انتهى وقال ابن الحاجب فى ما ليس بهد أن قرأه لا تقع الواو بين الصفة والموصوف أن وثامتهم كلهم عطف خبر على خبر لان الاخبار يعطف بعضها على بعض فتوالت بدفاه وعام وأما عار جعل ومعه آخر فاما أن يكون من عطف جملة على جملة أو أو عطف على رجل ومن ذلك قوله عليك ورحمة الله السلام لا يتوهم أن الواو وقعت بغير عطف لانه فى نية التقديم والتأخير وأما ما فى فارهبون فتدبره اربهاو فارهبون وأما قوله تعالى كذبت قلوبهم فوم فح كذبوا عسدا فقالوا لا يتخشرون معناه تكذيب على تكذيب وقولك أعجبني زدو عليه فالعطف فيه للدلالة على أن لذات زيد مدخل فى أن يعجب منه وليس كقولك أعجبني

(٥ - شرح النقص ثالث) البعد فكانه فى مرتبة لاشار اليه الامن بعد (قوله الدال على الانحصار) أى لان تعرف الجزأين فى الجملة الخيرية يدل على الانحصار ما حقيقة أو مبالغة فالاول نحو قولك الله الواجب الوجود والثانى كالمثل الشارح بقوله خاتم الجواد أى لاجواد الاحكام انجود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم (قوله فعنى ذلك الكتاب) أى المراد منه أنه الخ أو معناه حقيقة أنه الكتاب لاسواه لكنه غير مراد لانه داخل وقوله الكمال أى فى الهداية (قوله الذى يستأهل) بالهمز أى يستحق وفى الصحاح يقال فلان أهل لكذوا ولا يقال مستأهل والعامه تقول له لكن العلامة لا يتخشرون قد صرح هذه العبارات فى الاساس



كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرى به جزاء من غير تحقيق فأتبعه

(قوله كان ماعدا من الكتب) أي السماوية وقوله ناقص أي عن درجته وهذا ان لاحظ أن المحصور الكتاب الكامل وقوله بل ليس بكتاب أي أولي أو كان ذلك التفسير (٣٤) كتابا كاملا في نفسه وهذا المعنى ان لاحظنا أن المحصور أصل الكتاب وقد

كان ماعدا من الكتب في مقابلته بل ناقص ليس بكتاب (جاز) جوابا لأي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة (أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه) أعني قوله ذلك الكتاب (مما يرى به جزاء) من غير صدور عن روية وبصورة (فأتبعه)

حاشي هو الجواد أي لا جوادا لا حاشي أجود غيره بالنسبة إلى جوده كالعدم فكأنه قيل لا كتاب الا هذا الكتاب أي هو الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتابا حتى كان ماعدا ليس بكامل بالنسبة إلى كماله أو ليس بكتاب ولو كان ذاتا الغير كتابا كاملا في نفسه وهذا الكلام الذي قرره به هذا المحصور ليس في ظاهره سوء أدب أذ لم يصريح بوصف الكتب التي وقع المحصور باعتبارها بالتقصان ولا في باطنه لأن الملك الأعظم له أن يفضل ما شاء من كتبه على غيره بالمبالغة المحصورة وغيرها فتم لو سميت فيه الكتب ووقع المحصور من غير الملك الأعلى لزعم سوء الأدب أو وقع المحصور من غيره تعالى ولو لم تسم الكتب فانهم (جاز) هو جواب لأي لما يولغ في وصفه بالكمال ياز بسبب تلك المبالغة المتقدمة (أن يتوهم السامع قبل التأمل) في حال الكتاب (أنه) أي أن قوله ذلك الكتاب المقيد بالمبالغة في المدح (عما) أي من الكلام الذي (يرى به جزاء) أي على وجه المجازفة أي بمعنى أنه مما يرى به من غير ملاحظة مقتضياته وحرافه وانزاهه ومفاد جزاءه روية وبصورة فان المجازفة في الشيء عدم الإحاطة بأحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز زعمه وتوهم المجازفة لما جرت به العادة غالبان المبالغ في مدحه لا يكون على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تخالو المبالغة غالبان تجوز وتسهيل (ة) لما حاز بسبب تلك المبالغة وتوهم السامع المجازفة في الكلام وأنه على خلاف ظاهره مقتضا (أتبعه) أي أتبع زيد علمه فهو كقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله ولما كان صلى الله عليه وسلم من الله سبحانه وتعالى يحكم عظيم كان ابتداءه وابتداءه وعطف الصفات بعضها على بعض إشارة لاستقلال كل واحد منها كما هو معروف في موضعه وسيأتي وقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل فالأول من عطف الخاص على العام وفيه نظير لأن المعطوفات اذا اجتمعت فاما أن تقول ان كلها معطوف على الأول فقوله تعالى وجبريل معطوف على لفظ الجلالة وان كان كل واحد على حقه فيكون جبريل معطوفا على رسوله والظاهر ان المراد بهم الرسل من بني آدم لم يطفهم على الملائكة فليس منه والتحقق أن يقال هو من عطف الخاص بعد العام أو من ذكر الخاص بعد كمال العام وقوله تعالى سعا من الملائكة والقرآن العظيم عكسه لأن تكون المراد بالسبع الملائكة والقرآن العظيم واحدا \* ولترجع إلى كلام المصنف فالحق الأول أن تكون الثانية مؤكدة لا ولي والموجب لنا كبدهم وهم القلط أو التوهم وهو قسمان تارة تنزل الثانية من الأولى مع الاختلاف في معنى الجنتين منزلة التأكد المعنوي من متبوعه في إعادة التفسير ركضه سعة وتعالى الم ذلك الكتاب لأرب فيه فان لأرب فيه وزان نفسه في قولك جاء الخليفة نفسه فانه يولغ في وصف الكتاب بكونه في أقصى الكمال بخلاف المتبدا ذلك وعرف الخبر باللام ومع ذلك جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل في قوله

المجازفة لما جرت به العادة غالبان المبالغ في مدحه لا يكون على ظاهره اذ لا تخالو المبالغة غالبان تجوز وتسهيل (قوله) على (قبل التأمل) أي في ثلاث الكتاب (قوله أعني قوله ذلك الكتاب) أي المقيد بالمبالغة في المدح (قوله مما يرى به) أي من جملة الكلام الذي يشكك به (قوله جزاء) مثل الجمل لكن الضم والفتح معايبان والكسري قياسي لا تمسدهم جزاء فجزاء ومجازفة أي أخذ بتفسير تقدير ومعرفة بالكيفية والجزاف أيضا التكلهم من غير خبرة وتيقظ ونصبه في كلام المصنف على المصدرية أي يرى به ربي جزاف أي ربما بطريق الجزاف (قوله من غير صدور الخ) لعدم ملاحظة مقتضياته وحرافه وانزاهه وهذا تفسير للجزاف وليس زائدا

لأرب فيه نفيًا ذلك اتباع الخليفة نفسها إزالة المعنى أن توهم السامع أنك في قولك جاءني الخليفة متعجراً وساء

عليه كما قلت فهو على حذف أي فإن قلت أن توهم كون الكلام مما يرى به جراً افتاعاً يصح لصد عن غير علام الغيوب فكيف يقال يجوز أن توهم أن هذا الكلام مما يرى به جراً فأقلت أجاوب عن ذلك بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكرنا فاجرى معه لأرب فيه دفع ذلك التوهم جراً على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار كلام الخلق لأن القرن وإن كان كلام الله إلا أنه جار على القاعدة العرفية المعتبرة في كلام الخلق وأنستو قلت ذلك الرجل كان (٣٥) مفيداً لأنه الكامل في الرجولية

على لفظ المعنى للفعول والمرفوع المستتر عاد إلى لأرب فيه والمنصوب البارز إلى ذلك الكتاب أي جعل لأرب فيه تابعاً لذلك الكتاب (نفيًا ذلك) التوهم (فوزانه) أي فوزان لأرب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (في جافني زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان في قوله وزان نفسه ليس زائداً كما توهم

لأرب فيه ذلك الكتاب الضمير النائب المستتر يعود على لأرب فيه والمنصوب الظاهر يعود على ذلك الكتاب لفظاً أتبع معنى للمجهول (نفيًا ذلك) التوهم أي جعل لأرب فيه تابعاً للجمله ذلك الكتاب لينتج نفي الرب توهم كون الكلام الذي هو ذلك الكتاب لا يراد به مقتضى ظاهره الذي هو كونه في نهاية الكمال في الهداية حتى كان غيره بالنسبة إليه ليس كتاباً وذلك لأن كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره في الاهتمام به وذلك نظو برحيقته وهو مقتضى الجمله الأولى ونفي الرب أي نفي كونه مظنة لأرب فيه أنه لا يبعد عن الحاشية التي توجب الرب في حقيقته لازم كماله في ظهوره وحقيقته ولو اختلف مفهومه وما لازم معنى الثانية معنى الأولى كانت الثانية بمنزلة التأكيد المعنوي لا اللفظي وهذا ظاهر ولكن ههنا شيء وهو أن توهم كون الكلام مما يرى به جراً افتاعاً يصح لصد عن هذا الكلام عن غير علام الغيوب فكيف يقال يجوز أن توهم أن هذا الكلام مما يرى به جراً ويمكن أن يجاب بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكرنا فاجرى معه لأرب فيه دفع ذلك على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار الخلق لأن القرآن ولو كان كلام الله تعالى جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل (فوزانه) أي فوزية لأرب فيه مع ذلك الكتاب (وزان) أي مرتبة (نفسه) مع زيد (في) قولك (جافني بنفسه) وهو التأكد المعنوي والوزان مصدر وزنه ويزنه بمعنى سواه وما كان الموازن لشيء في مرتبة ذلك الشيء أطلق المصدر على مطلق المرتبة بما جاز سلا وأصحفة عرفية وعلى هذا فليس الوزن الثاني مقملاً لوزان الكلام ويحتل أن يطلق على الموازن كإفيل فيكون الثاني مقصوداً وهو ظاهر وعلم من قوله فوزانه الخ أن الجمله ليست تأكيداً معنواً بل في الاصطلاح وهو ظاهر لأنه في الاصطلاح افتاعاً يكون بالفاظ معلومة متعاً تابع وذلك يقتضي الخلفية في الأعراب والجلتان هنا لا عمل لهما فالمراد أنها مثل التأكد في حصول مثل ما يحصل منه ومثل هذا يقال في كون الجمله بدلاً أو بياناً وسأني وجه عدم اعتبار كونها بمنزلة التعت ثم أشار إلى سبيله وتعالى ذلك مجازاً أتبع ذلك بأرب فيه دفعاً لهذا التوهم كما أتبع الخليفة في قولك جاء الخليفة نفسه كذا قالوا ولا يغفلون عن نظر لأنه أقصى ما يمكن أن يقال أن ذلك الكتاب على نفي الرب لا لازم أماته بالمطابقة حتى يكون مثل جافني فبعد ولا يعني أن هذا افتراع على أن لأرب ليس نهيًا وقد قيل أنه نهي معناه لا تروا أو افرار عما يوهمه الخبير من نفي وقوع الربيع من أحد والكلام

لمرتبة شيء آخر في أمرين الأمور وهو المراد هذا المعنى قرينة لأرب فيه مع ذلك الكتاب في دفع توهم الجراف مرتبة نفسه مع زيد في قولك جاء زيد بنفسه (قوله وزان نفسه) أي مرتبة نفسه من جهة كونه أفعالاً لتوهم المجاز وأن الخليفة نفعه أو رسوله أو عسكريه أو كتابه (قوله فظهر) أي من التقدير السابق المفيد أن وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد ومن عدم تأويل الوزن بالموازن (قوله كما توهم) راجع للنفي أي أن بعضهم توهم أن وزان الثاني زائد ولكن بطله وزان الأول مصداً بمعنى اسم الفاعل وحيداً فالمعنى فوزانه ومثابه نفسه ويرد بأنه لا حاجة لتأويل الأصل عدم الزيادة



ويجمل الاستئناف أعيانها بالكم منكم معنا فاقول أصحاب محمد وأتبعها أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المقطعي من مشروعه في اتحاد المعنى كقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للذين فانه هدى للتبيين معناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة وهذا معنى قوله ذلك الكتاب لان معناه كمال الكتاب الكامل والمراد بكلمة كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال

(قوله في الهداية) متعلق بما بعده وهو بالغ (قوله أي غايتها) انما يجعل الكنه على الحقيقة لما فاته لقوله بعد ذلك حتى كأنه بالغ وبيان ذلك أنه لما حكم بأن حقيقة الدرجة التي بلغها لا تدرك فلا يصح أن يتفرع (٣٧) عليه قوله حتى كأنه هداية محضة لان ذلك لا يتفرع الا على ادراك حقيقة

الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها (قوله أي غايتها) انما يجعل الكنه على الحقيقة لما فاته لقوله بعد ذلك حتى كأنه بالغ وبيان ذلك أنه لما حكم بأن حقيقة الدرجة التي بلغها لا تدرك فلا يصح أن يتفرع (٣٧) عليه قوله حتى كأنه هداية محضة لان ذلك لا يتفرع الا على ادراك حقيقة

(في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها) أي غايتها لما في تنكير هدى من الإبهام والتفخيم (حتى كأنه هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد (وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كمال الكتاب الكامل والمراد بكلمة كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) أي بقدر الهداية واعتبارها (تفاوت في درجات الكمال) لا بحسب غيرها

معنى لان معناه أي معنى هو هدى (أن في الهداية بالغ) أي ان الكتاب بلغ في مدارج الهداية (درجة) من وصفها أي (لا يدرك كنهها) أي لا يبلغ حقيقة تلك الدرجة بتمامها معني أنه مشتمل على البيانات التي لو مر بها موضوع دلالاتها بحيث تنهيد من المصنف بأدق لغة وتضمن معها الشبه فلا تترحم لها صفة كما قيل لبعضهم في ذلك فقال في حجة تختار تضاعوا شبهة تتضاءل اقتضاها لما بلغ في هذه الحالة في الإلهام أبعد على ذلك التنكير المقيد للتفخيم والتعظيم أي أنه هدى واضح على الحق ودلالة عظيمة على هدم الباطل من أصله صار شديد الملازمة لهذه كثير الاضاف (إلى حتى كأنه هداية محضة) ولذا أخبر عنه بالمصدر قيل هو هدى ولم يقل هو هاد كما يقال رجل عدل مما لفته في العدل حتى كأنه نفس العدل (وهذا) الدلول لجهة هو هدى وهو بلوغ الكتاب للهاية في الهداية حتى صار كأنه نفس الهداية (هو معنى) قوله تعالى (ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة (لان معناه) أي ذلك الكتاب (كامل) أي كأنه تقدم اتفاق تصدير المراد منه أنه هو (الكتاب الكامل) ولما أريد اثبات نهاية كماله عرفت الجواز أن يفيد الحصر وأن كمال غيره بالنسبة إليه كالا لان ذلك وسيلة للهداية واتماثلنا المراد كماله في الهداية لا كمال آخر (لان) حصر الكمال فيه المستفاد من تعريف الجوازين بما لفته تفيد في الكمال عن غيره وانما يعتبر في مقابلته ما هو من جنسه من الكتب السماوية وقد تقدم أن ذلك من الملك الأعظم فلا يكون فيه نقص وسوء أدب وإذا كان المعنى في مقابلته تحقيق الحصر الكتب السماوية قال (كتب السموات بحسبها) أي بحسب الهداية وقدره اقال أفضل هذا بحسب عمل فلان أي على عدده وقدره (تفاوت) يتعلق به بحسبها والتقديم للحصر أي لا تتفاوت الكتب السماوية إلا بحسب الهداية لان القرض من الانزال في الأصل هو الهداية إلى الحق فينبغي على ذلك كل غرض آخر ينبوي أو أخرى وقوله (في درجات الكمال) لا يخلو من إطناب قريب من الحشو ولان المراد كأنه تقدم الكمال في الهداية فكأنه قال انما في الهداية درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة وهذا معنى ذلك الكتاب فان مدلوله أنه

الكامل على الكمال في الهداية (قوله أي بقدر الهداية) فيه إشارة إلى أن الحسب بمعنى الضرب يقال على هذا بحسب عمل فلان أي على قدره وقول المصنف بحسبها متعلق بتفاوت وتقديم الجوار والجور ولا فائدة لحصر أي بحسبها تتفاوت لا بحسب غيرها فان قلت ان الكتب السماوية تتفاوت أيضا بحسب الملة والنظم وبلاغته كالقرآن فانه قال سائر الكتب باعتبارها بجزئها فكلها بحسب المصنف تفاوت الكتب السماوية في الهداية وأجيب بأن الكتب السماوية وان تفاوتت بحسب جلال التعليم وبلاغته لكن المقصود الاصل من الانزال انما هو الهداية فحصر التفاوت في الهداية لبيان أن هذا التفاوت يتجزئ غير منزلة العدم والى هذا الجواب أشار الشارح بقوله لانها المقصود الاصل الخ

وكذا قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون فان معنى قوله لا يؤمنون معنى ما قبله وكذا ما بعده تأ كيد ثان لان عدم التفاوت بين الانذار وعدمه لا يصح الا في حق من ليس له قلب يخلص اليه حق وسمع تدرك به حجة وبصر تثبت به عبرة ويجوز ان يكون لا يؤمنون خبر الان فالجواب قبله اعتراض

(قوله لانها المقصود الاصلى) أى لانه (٣٨) يبنى عليها كل غرض ديني وأخرى (قوله فوزانه) أى نفسه ومرتبه

وهذا مقترح على محذوف والتقدير وحيث كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لاغيره وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكتاب في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا في اعادة الهداية فقد اتحد في عدم اعادة الظاهر وفي اعادة الكمال في الهداية وصار هو هدى تأ كيد اللفظ فوزانه الخ (قوله أى وزان هدى التفتين) أى قبل كتابه مع ذلك الكتاب وكذا قوله وزان زيد لم يقل فيه مع زيد الاول كتمه بسابقه اذ لا فرق ثم ان المراد مما قبله هو هدى لزيد الثاني في اتحاد المعنى لدفع توهم اللفظ والسهو لأن التأ كيد اللفظي انما يأتى به لدفع توهم السامع أن ذ كر زيد الاول على وجه اللفظ أو السهو وأن المراد هو مثلا واعتراض العلامة السبده على المصنف بأنه حيث كان قوله هدى التفتين وزان وزان زيد الثاني كان المناسب حيث عطف هدى

لانها المقصود الاصلى من النزول (فوزانه) أى وزان هدى للتفتين (وزان زيد الثاني في جانيه زيد زيد) لكونه مقترنا بلفظ الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لارب فيه فإنه يخالفه معنى تفاوتت حسب الكمال في الهداية في درجات الكمال في الهداية الا أن رادهم مطلق الكمال والشرف في العقول تأمله وانما كان التفاوت في الهداية وجب جعل الكمال على الكمال في الهداية ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لاغيره وظاهر محال بل الغرض وصفه بالكتاب في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا في اعادة الهداية فقد اتحد في عدم اعادة الظاهر وفي اعادة الكمال في الهداية وصار هو هدى تأ كيد اللفظ فوزانه الخ (قوله أى وزان هدى التفتين) أى قبل كتابه مع ذلك الكتاب وكذا قوله وزان زيد لم يقل فيه مع زيد الاول كتمه بسابقه اذ لا فرق ثم ان المراد مما قبله هو هدى لزيد الثاني في اتحاد المعنى لدفع توهم اللفظ والسهو لأن التأ كيد اللفظي انما يأتى به لدفع توهم السامع أن ذ كر زيد الاول على وجه اللفظ أو السهو وأن المراد هو مثلا واعتراض العلامة السبده على المصنف بأنه حيث كان قوله هدى التفتين وزان وزان زيد الثاني كان المناسب حيث عطف هدى

للتفتين على قوله لارب فيه لا شرا كما في التأ كيد بلفظ الكتاب وان امتنع عطفه على المؤ كيد بلفظ الكاف (او) وأجيب بأن لارب فيه لما كان تأ كيدا تأهلا لما قبله صار كقولنا امتنع العطف على ما قبله امتنع العطف عليه لشدة ارتباطه بما قبله كالعطف عليه كالعطف على ما قبله قال في الطول وهذا الاعتراض غلط لأننا لا نعطف تأ كيد على تأ كيد فلا يقال لاهل القوم كلام وأجيبون لا يام العطف على المؤ كيد انتهى (قوله مع اتفاقهما في المعنى) أى المراد منهما (قوله فانه مخالفه معنى) أى وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم في الرب عنه فلغا جعل لارب فيه تأ كيدا معنوياً لوجه جعل هدى التفتين تأ كيدا لفظياً

(الثاني) أن تكون الثالثة بدلا من الأولى والمقتضى في الابدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية

(قوله بدلا منها) أي بدل بعض أو اشتغال لبدل غلط اذ لا يقع في فصيح الكلام لبدل كل اذ لم يعتبره المصنف في الجدل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجملة لنا كيدية لا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الجملة الثانية في الدلية دون التاكيدية وهذا المعنى لا يتحقق في الجدل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا نسبة بين الأولى منها وبين شيء آخر حتى ينتقل الى الثانية وتجعل بدلا من الأولى وانما يقصد من تلك الجدل استئناف اثباتها وبعضهم اعتبره في الجدل التي لا محل لها وتزل قصد استئناف اثباتها منزلة تقبل النسبة فأدخل بدل الكل في كمال الاتصال ومثل به بقول القائل قنعنا بالأوسيون قنعنا بالثرو والماء فاذا قصد

(٣٩)

الاخبار بالأولى ثم الثانية لكون الأولى كثيرة الوافية بالمراد لما فيها من إيهامها والقسم يقتضي الاعتناء بشأن الخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق الخبر وأما هذا فن في جعل الجملة الواقعة بدل كل من كل داخله في كمال الاتصال وأظهر داخله خلافا بخلاف الواقعة بدل بعض أو اشتغال فانها داخلان فيه قطعاً لأن المبدل منه فرع ما غير واف بالمراد حتى في البديل الأفرادي فأنك اذا قلت أعجبتني زيد لم تبين الأمر الذي منه أعجبتك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل اشتغال على ما قرر وبهذا يعلم أن البديل الاتصالي لا يخول من بيان ووافاه ولم يقتصر على البديل في جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاة بالبديل لا مقام البديل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة الى المعنى وقصد هاهنا تبين أوكد ولا يقال حينئذ يكون في البديل بيان فليتبس بعطف البيان (لأننا نقول) عطف البيان لا يتبين فيه المراد من المعطوف عليه والبديل فهم معه معنى البديل منه لأنه انما يوفى بالعرض كما يظهر من أمثلة كل منهما وأيضا البيان في البديل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة فانهم لمالم يعتبر المصنف بدل الكل لما تقدم كما يعتبر التعت في الجدل التي لا محل لها لان التعت يستدعي كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالثبوت والجلتان من حيث انهما جملتان بأن لا ينقل الى باب التصور ولا يصح الاخبار باحدهما عن الأخرى لان الخبر به لا يستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالاعادة اقتصر على بدل البعض والاشتغال فاشارة الى وجه الحاجة الى البديل كما أشرنا اليه فقال وانما يحتاج الى الاتيان بالثانية بدلا عن الأولى (لأنها) أي لأن الأولى (غير وافية بتمام المراد)

(أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أي من الأولى (لأنها) أي الأولى (غير وافية بتمام المراد)

(أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أي بدلا من الأولى فهو معطوف على قوله مؤكدة للأولى فكونها بدلا من مرجحات كمال الاتصال ثم الذي يقتضي به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الأول بدل الكل من الكل ولم يعتبر في الجدل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجملة لنا كيدية لا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الثانية في الدلية دون التاكيدية وهذا المعنى لا يتحقق في الجدل التي لا محل لها من الاعراب اذ لا نسبة تنتقل وبعضهم اعتبره وتزل قصد استئناف اثباتها منزلة تقبل النسبة فأدخله في كمال الاتصال ومثل به بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالثرو والماء فاذا قصد الاخبار بالأولى ثم الثانية لان الأولى كثيرة الوافية بالمراد لما فيها من إيهامها والقسم يقتضي الاعتناء بشأن الخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق الخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل والقسم الثاني بدل البعض من الكل والقسم الثالث بدل اشتغال وقد استشرنا ههنا الأخبار في كون المبدل منه غير واف بالمراد حتى في البديل الأفرادي فأنك اذا قلت أعجبتني زيد لم تبين الأمر الذي منه أعجبتك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل اشتغال على ما قرر وبهذا يعلم أن البديل الاتصالي لا يخول من بيان ووافاه ولم يقتصر على البديل في جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاة بالبديل لا مقام البديل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة الى المعنى وقصد هاهنا تبين أوكد ولا يقال حينئذ يكون في البديل بيان فليتبس بعطف البيان (لأننا نقول) عطف البيان لا يتبين فيه المراد من المعطوف عليه والبديل فهم معه معنى البديل منه لأنه انما يوفى بالعرض كما يظهر من أمثلة كل منهما وأيضا البيان في البديل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة فانهم لمالم يعتبر المصنف بدل الكل لما تقدم كما يعتبر التعت في الجدل التي لا محل لها لان التعت يستدعي كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالثبوت والجلتان من حيث انهما جملتان بأن لا ينقل الى باب التصور ولا يصح الاخبار باحدهما عن الأخرى لان الخبر به لا يستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالاعادة اقتصر على بدل البعض والاشتغال فاشارة الى وجه الحاجة الى البديل كما أشرنا اليه فقال وانما يحتاج الى الاتيان بالثانية بدلا عن الأولى (لأنها) أي لأن الأولى (غير وافية بتمام المراد)

القسم الثاني أن تكون بدلا والله أشأ بقوله (أو بدلا منها) أي تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى وقوله (لأنها) تعليل لالابدال أي انما أبدلت منها لكون الأولى غير وافية بتمام المراد وهي الميزة منزلة

منه مع أن الوفاء انما هو بالبديل لان مقام البديل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة وقصد هاهنا تبين أوكد ولا يقال حيث كان البديل الاتصالي لا يخول عن بيان يلزم التباسه بعطف البيان (لأننا نقول) البيان في البديل غير مقصود بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المقصود منه التفسير والايضاح لا تقرير النسبة فانهم منع عطف في بدل البعض والاشتغال أن المبدل منه في نسبة الطرح عن القصد الثاني فصار العطف عليه كالعطف على ما لم يذكر وقول بعضهم وجه المنع أن البديل والمبدل منه كالشيء الواحد لا يتوهم كون البديل منه كالمعدوم اذ لا يتوهم عترة المعدوم الموجود مع أن البعض من حيث هو المشتغل عليه من حيث هو لا يتوهمه وبين ما قبله تأمل (قوله لأنها غير وافية) على حذف أي وبديل الثانية من الأولى لأنها الخ

(قوله أو كغير الوافية) أي لكونها بمنجمل أو خفية الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كما في الآية والبيت الاكتمين على ما يقتضيه صنيع الشارح وعليه فيكون المصنف أهمل التمثيل لما إذا كانت الأولى غير وافية والاحسن كما في ابن يعقوب أن يراد بها الوافية الجملة التي أتبع تبدل البعض والاشتغال لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشعار لا على الاخص وللأجمل بالمبين وأن يراد بكغير الوافية الجملة التي أتبع تبدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول الأولى هو مدلول الثانية ماصداً فإوان اختلاف مفهومها والمصدق أكثر رعاية من المفهوم وعلى هذا يكون قوله أو في تفصيلاً باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء بالمقصود في الحالة الراضية ولا يقال حصل قوله أو كغير الوافية على التي أتبع تبدل الكل لا يناسب مذهب المصنف لان بدل الكل عنده لا يجري في الجمل التي لا يحصل لها لا نقول قوله أو كغير الوافية مثلاً للذهب غيره من جرمين بدل الكل في الجمل وكأنه قال أو كغير الوافية على ما مضى عليه غيره وانما كان حصل كلام المصنف على هذا الذي قلناه (٤٠) أحسن لان غير الوافية هي التي صدر بها ان ينصرف التمثيل الذي ذكره لها

وتكون التي هي كغير الوافية كالسخرطرة باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير ويمكن أن يجعل قول المصنف أو كغير الوافية للتوزيع الاعتباري وحينئذ فتكون الجملة الأولى في كل من الآية والبيت غير وافية باعتبار وافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك ان في الأولى وفاء باعتبار كونها أهم وأشمل فيصعب جعل الأولى مشاركة للثانية في الوفاء بالمراد وان كانت الأولى وافية إجمالاً والثانية وافية تفصيلاً وزادت الثانية بالتفصيل فتكون أو في نفسه الأولى غير الوافية ظاهراً من التفصيل التي هو المقصود ويصح جعل الأولى غير وافية بالمراد التي هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون في الوفاء قصوراً) أي حيث يكون في وفاء الأولى بالمراد قصوراً لكونها بمنجمل كما في الآية وقوله أو خفاء أي يكون في الأولى خفاء في الدلالة على المراد كما في البيت وهذا راجع لقوله أو كغير الوافية (قوله والمقام يقتضي اعتنا به) جملة حالية أي لكون الأولى غير وافية بالمراد والحال أن المقام يقتضي اعتنا به شأنه في ثمة أي بالبدل منه ثم لا بدل ولم يقتصر على البديل مع أن الوفاء انما هو به لان قصد الشيء من أين أو كذا اقتصر رضناً العدوى والمراد بالمقام هنا حال المراد وفي ابن يعقوب أن قوله والمقام الجواب عما قاله ب أن الجملة الأولى غير وافية كل الوفاء بالمراد فلم يقتصر عليها وبكل فهم المراد السامع فقصدت الغرض بالا بهام فإشارته إلى أن البديل انما يؤتى به في مقام يقتضي الاعتناء بشأنه فتعقد النسبة مرة في الجمل والتسبب اليه من حيث النسبة مرة في المفردات (قوله أي بشأن المراد) أي وحينئذ فلا بد من اتمامه ولم يرجع الضمير إلى تمام المراد لان الاعتناء بشأن المراد يقتضي المبالغة في اتمامه

أو كغير الوافية) حيث يكون في الوفاء قصوراً أو خفاء (بمخلاف الثانية) فأنها وافية كمال الوفاء (والمقام يقتضي اعتنا به) أي بشأن المراد كما في بدل البعض والاشتغال فان المراد في الجمل الاخبار ببعض أو بالمشتمل عليه والأجل والعموم الأول لا يفي بالمراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصاد على البديل دون المبدل منه كأن المراد في مقام المفردات تحقيق النسبة إلى البعض أو إلى المشتمل عليه والأول غير وافية على الخصوص (أو كغير الوافية) كما في بدل الكل فان الغرض منه في المفردات تحقيق النسبة لمدلول اللفظ الثاني لتسكتة وتقوية ذلك بالنسبة للأول لغرض من الأغراض ولما كان المقصود الثاني بالذات صار الأول كغير الوافي وتخصيصاً هو كغير الوافي بالمفرد بعد أن قوله أو كغير الوافية مستدرجاً لان الكلام في الجمل يبدل الكل لا يجري فيها كل شيء عليه المصنف وقد يجب أن قوله أو كغير الوافية حيث اختص يبدل الكل كما أثرنا به من التكميل لأقسام الشيء استطراداً بالنسبة إلى غير مذهبه وأما ما بيننا على أنه يجري في الجمل كما تقدم فنقول والغرض منه في الجمل الاخبار بالتفصيل وتقويته بالأجل ولما كان هنا مظنة أن يقال هب أن الأولى غير وافية كل الوفاء بالمراد فلم يقتصر عليها وكذا لفهم المراد إلى السامع فقد يتعلق الغرض بالا بهام فيسقط فيه الاقحام وأشار إلى أن البديل انما يؤتى به في مقام يقتضي الاعتناء بشأنه فتعقد النسبة مرة في الجمل والتسبب اليه من حيث النسبة مرة في المفردات وهذا يعلم أن مقام البديل لا بد أن يشتمل على ما يقتضي الاعتناء كما أثرنا به فيما تقدم فقال (والمقام) أي وكون الأولى غير وافية والحال أن المقام يقتضي اعتنا به شأنه أي بشأن المراد يجب الاتيان بله لانه البداية فلا يستغنى عنها بالأولى والمراد بالمقام هنا حال المراد وذلك قال بدل البعض أو الاشتغال أو كغير الوافية وهي المترفة مرة بدل الكل ومع ذلك فلا بد أن يكون المقام يقتضي

التي هو المقصود ويصح جعل الأولى غير وافية بالمراد التي هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون في الوفاء قصوراً) أي حيث يكون في وفاء الأولى بالمراد قصوراً لكونها بمنجمل كما في الآية وقوله أو خفاء أي يكون في الأولى خفاء في الدلالة على المراد كما في البيت وهذا راجع لقوله أو كغير الوافية (قوله والمقام يقتضي اعتنا به) جملة حالية أي لكون الأولى غير وافية بالمراد والحال أن المقام يقتضي اعتنا به شأنه في ثمة أي بالبدل منه ثم لا بدل ولم يقتصر على البديل مع أن الوفاء انما هو به لان قصد الشيء من أين أو كذا اقتصر رضناً العدوى والمراد بالمقام هنا حال المراد وفي ابن يعقوب أن قوله والمقام الجواب عما قاله ب أن الجملة الأولى غير وافية كل الوفاء بالمراد فلم يقتصر عليها وبكل فهم المراد السامع فقصدت الغرض بالا بهام فإشارته إلى أن البديل انما يؤتى به في مقام يقتضي الاعتناء بشأنه فتعقد النسبة مرة في الجمل والتسبب اليه من حيث النسبة مرة في المفردات (قوله أي بشأن المراد) أي وحينئذ فلا بد من اتمامه ولم يرجع الضمير إلى تمام المراد لان الاعتناء بشأن المراد يقتضي المبالغة في اتمامه

لنكتة ككونه مطاوعاً في نفسه أو قطعياً وعجيباً ولطيفاً وهو ضربان أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من منبوعه كقوله تعالى ألمد كبر ما تعلمون ألمد كبر انعام وبنين وبنات وعيون فانه مسوق للتثنية على نهي الله تعالى عند الخطاطين

(قوله لنكته) الأولى حذفه اذ لنكته نفس المقام كما في الاطول وابن يعقوب (قوله ككونه مطلوباً في نفسه) أي وثناً المطلوب أن يعنى به وبين وذلك كما في الآية وكان الأولى حذف قوله في نفسه لتشمل ما إذا كان المراد بساواً بأربعة لغيره كما أشار إليه الشارح بقوله فيما يأتي وذرعة الخ (قوله أو فظلمها) أي عظمى في القبح والشناعة فلذا طاعته وكون العقل لا يذكره ابتداءً يعنى بأنه غير قابل منه ليقتصر في ذهن السامع بقصد مـهـر تـنـحـو أن يقال لأمر أو تفرق وتصدق (٤١) فوجها لها وتقرى بها الأنعمى

(لنكتة ككونه) أى المراد (مطلوباً بنفسه أو قطعياً وعجيباً وطيغاً) فنزل الثانية من الأولى منزلة يدل البعض الأشتغال فالاول (نحو) أمدكم عما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التمسه على نعم الله تعالى

واعتما يقتضى حال المراءى الاعتناء بشأه (لكنة) فيه وتلك النكته (ككونه مطلوباً في نفسه) في الحقيقة المراءى المقام الذي يقتضى الاعتناء وتلك النكته ولكن ناهل في وسط العبارة ومثال المطلوب في نفسه يأتي في كلام المصنف في قوة تعالى أمدهم إلى آخره (أو) ككونه (قطعة) والقطع عما يؤتى به بقصد التفرع والتوخي يقتضى ذلك الاعتناء به في قصدهم من مثاله أن يقال لا حرة أن ترى وتصدق أو بحالاً يخصي بين الأمرين لا ترى وتصدق ولا تخفى فطاعته ولكن هذا المثال يشاء على وروده في الجدل في بدل الكل (أو) ككونه (عجيباً) فيعتنى به لأجباب الخاطب لصدا لسان غرائبه وكونه أهلاً لا ينكر أن ادعى نفسه هو وألغى من ألجأ أن ادعى إنيته وذلك كقوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الأولون قالوا أنذامتنا وكنا ربابو أعظامنا أننا لنعمونون فإن البعث بعد صيرورة العظام ترايبب عن متكر به ومن عذاب القدرة عند منيته وهذا أيضاً مثال للبدل لكل وهكذا أمثلوا ذلك أن تقول كيف يصح التمثيل بمع أن الإنسان في الآخرة لأن كانهم لئنني ما لنتهم في التبع المؤدى إلى الانكسار فلا عجب مع شهود التشاؤم في ذلك المثال ثم نعم لمثل أن يقال مثلاً قال زيد قال قال عزم الجندو حده لكان وأصفاً قاتله (أو) ككونه (لطيفاً) أي لطيفاً بما تستحقه من ذلك الاعتناء به لا دخل ما يستطرف في أذهان السامعين حيث يقتضى المقام سطهم كقولك لئانص ربنا لئانفاد غص وغم (أو) كيف سرى وترقرم مار ولا تخفى لطائفه وتأويل للبدل والمبدل منه حتى يكونا جليئين نائيهما يدل من الأولى أن يقدر الكلام جمع بين متناهيين جمع بين كيف سرى وترقرم مار فأنهم ثم مثل لأحدا الصميين الذين اقتصر علمهم بما وهو بدل لبعض فقال (نحو) قوله تعالى حكاية عن قول نبي الله هود على نبينا وعليه الصلاة والسلام قومه واتقوا الذي (أمدهم بما فعلون أمدهم بأنعم ونبين فان المراءى من هذا الخطاب (التنبه) على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء واهتماماً بشأن ذلك التنبه لكونه مطلوباً في نفسه لأنه اعتناء بشأه لنكته ما وتلك النكته مثل (كونه مطلوباً في نفسه أو قطعاً أو عجباً أو لطيفاً) ثم ذلك من باب الأول أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعة واليه أشار بقوله (نحو) أمدهم بما فعلون أمدهم بأنعم ونبين وجنات وعبود) فلهذا سيق للتنبه على عظم نعم الله سبحانه وتعالى

( ٦ شرح التلخيص ثالث )

قلب وحسن السيرة ونحوه لا يجمع بين السماع والهو (قوله فتزيل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض) أي بالمجرد والافيه بدل حقيقة. وكذا قوله الاشتغال على ما تقدم من تزيل الجمله الثانية من الاولى منزلة بدل الاشتغال استشكلوه ان ضابط بدل الاشتغال وهو ان يكون المبدل منه متقاضا لذكر البديل غير موجوده وانما واجب بان هذا ضابط البديل في المفردات قوله نحو ما دم) أي نحو قوله تعالى حكاه عن قول نفسه هو ليقوم ولا يقال الكلام فيما لا يعمل له وأما ذكر ما يعملون عليها

(١) قوله أو أصل الخ هكذا في الأصل ولعله محرف والأصل أو أهلاً لأن يتجهب منه الخ وليكرر ٨١



وقوله أمدكم بأنعام وبنين وحنان وعيون أوفى بتأديته عما قبله دلالة عليها بالتفصيل من غير حاجة على علمهم مع كونهم معاندين والامداد عباد كرم الانعام وغيرها بعض الامداد بما يعلمون ويحتمل الاستئناف

التعب لا تمافعوا لتوا قبله لا تقول هذا الجملة صلة الموصول وقد صرح ابن هشام بأن الحمل للموصول دون الصلة وصرح العلامة السبكي بأن الحمل لجموع الصلة والموصول غير الصلة لا يحل لها وقوله فان المراد أي من هذا الخطاب (قوله والمقام يقتضي اعتناء بشأته) الجملة نافية أي والحال أن المقام يقتضي الاعتناء بشأن التنبيه المذكور لكونه مطلوباً في نفسه لأن إيقاظهم من سنة غفلتهم عن نعم الله مطلوب في نفسه لأنه ذكر النعم تشكروا والشكر عليها مبدأ الكل خير (قوله وذرية إلى غيره) وهو التقوى المشار إليها بقوله تعالى قبل ذلك واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون بأن يعلموا بذلك التنبيه أن من قدر أن يتفضل عليهم بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والمقابيل يتقونه (٤٣) (قوله دلالة عليها بالتفصيل) أي حيث سميت بنوعها بخلاف الأولى فانه

بدل عليها أجمالاً لأن الامداد يشعرون بأن المراد بما يعلمونه نعم وهي غير مسماة بنوعها (قوله من غير حاجة) أي من غير أن يقال تفصيلها على علم الخطاطبين المعاندين لكفرهم لأنه لو أحيل تفصيلها إلى علمهم لرجع نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلاً منهم وينسبونه تعالى نعماً أخرى كالإحياء والتصور (قوله فوزانه) أي قرينة قوله أمدكم بأنعام وبنين الخ بالنسبة (قوله وزان وجهه) أي

والمقام يقتضي اعتناء بشأته لكونه مطلوباً في نفسه وذرية إلى غيره (والثاني) أعني قوله أمدكم بأنعام الخ (أوفى بتأديته) أي تأدية المراد التي هو التنبيه (دلالاته) أي الثاني عليها (أي على تلك النعم) (بالتفصيل) حيث سميت بنوعها (من غير حاجة) أي من غير أن يقال تفصيلها (على علم الخطاطبين المعاندين) لكفرهم أذربما نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلاً منهم وانما فسبون نعماً أخرى مثلاً إلى تعالى كالأحياء والتصور (فوزانه) أي قرينة قوله أمدكم بأنعام وبنين الخ بالنسبة لقوله أمدكم بما تعلمون (وزان) أي مرتبة قولك (وجهه) بالنسبة لزيد (في) قولك (أعجبني زيد وجهه) وانما كان وزانه مع ما قبله كوزان وجهه مع زيد لأن الوجه من زيد بعضه فكان أمدكم بأنعام وبنين مع أمدكم بما تعلمون كالوجه من زيد (لدخول الثاني) يعني مضمون أمدكم بأنعام وبنين الخ (في الأولى) يعني أمدكم بما تعلمون لأن قوله بما تعلمون يشمل

عند الخطاطبين فهو مقام يقتضي الاعتناء به (والثانية أوفى من الأولى دلالتها على التفصيل من غير حاجة على علمهم فانهم معانيدون وقول المصنف دلالة الثانية عليه بالتفصيل فيه نظر فان الثانية إذا كتبت بدل بعض تكون دلت على أن المراد بالأولى البعض فالثانية كالخارجة لبعض الأفراد ليست مستقلة لمعنى الأولى والامداد عباد كرم الانعام وغيرها بعض الامداد بما يعلمون (فوزان الثانية وزان وجهه من قولك أعجبني زيد وجهه) قال في الإيضاح ويحتمل أن يكون أمدكم بأنعام مستأنفة (قلت) فيه نظر لأنه كان يلزم أن يكون التأكيدي مستقناً كما سيبي ومكاسب وقول المصنف والثانية أوفى بخلاف لقوله في الأولى أن تكون الأولى غير أوفى لأن أوفى يشعر بالمشاكلة

أعجبني زيد وجهه (قوله لدخول الثاني) أعني مضمون أمدكم بأنعام وبنين الخ وقوله في الأولى يعني أمدكم بما تعلمون (قوله يشمل الانعام وغيرها) أي السمع والبصر والعز والراحة وسلامة الاعضاء والبدن ومنافه ما يهاذ كرم النعم في الجملة الثانية بعض ما ذكر في الأولى كما أن الوجه بعض زيد وكان الأولى للشارح أن يقول لأن ما يعلمون يشمل ما ذكر في الجملة الثانية من النعم الأربعة وغيرها كالسمع والبصر لأن كلامه يوهم أن المراد بغير الانعام النعم الثلاثة المذكورة بعده في الآية الثانية وليس هذا مراداً بقى شيء آخر وهو أن قوله أمدكم بأنعام وبنين وحنان وعيون إن كان هو المراد فقط من الجملة الأولى كانت الثانية بدل بعض ولكن بقوت التنبيه على جمع النعم المعلومة لهم وإن ارد ما هو أعلم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكرنا الخاص بعد العام فلا تكون الثانية أوفى لأن الأولى أوفى من جهة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل اه يعقوبى

وفاهما بما أن تنزل الثانية من الأولى مرة بدل الاشتغال من متبوعه كقوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون فان المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل وقوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون أو في بتأدية ذلك لان معناه لا تخشعوا منهم شيئا من دنياكم ورجحون صحة دينكم فينتظم لكم خبر الدنيا وخبر الآخرة وقول الشاعر  
أقول له ارحل لاتقمن عندنا \* والافكن في السر والجهر مسلما (٤٣)

فان المراد به كمال اظهار الكراهة لافاقته بسبب خلاف سره العلن وقوله لاتقمن عندنا أو في بتأديته لدلالته عليه

أعني المنزل منزلة بدل الاشتغال (نحو) أقول له ارحل لاتقمن عندنا \* والافكن في السر والجهر مسلما فان المراد به أي بقوله ارحل (كالم اظهار الكراهة لافاقته) أي المخاطب (وقوله لاتقمن عندنا أو في بتأديته لدلالته) أي دلالة لاتقمن (عليه) أي على كمال اظهار الكراهة

لأنهم والنسب وجنات وعيون وغير ذلك من العز والراحة وسلامة الاعضاء والبدن ومنافعها وهما شيء لا بد من التمسك عليه وهو أن قوة أمد كم أنعام وبنين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجمله الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن بقوت التنبه على جميع التمسك المعروفة لهم وان أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر العام بعد الخاص فلا تكون أو في لأن الاولى أو في من جهة فائدة العزم والثانية أو في من جهة التفصيل تأمل ثم مثل القسم الثاني من هذين وهو ما تكون فيه الجمله الثانية بدل اشتغال فقال (نحو قوله

أقول له ارحل لاتقمن عندنا \* والافكن في السر والجهر مسلما) أي أقول له حيث لم يكن يظهر لك وباطنك سالما من ملامة ما لا ينبغي في شأننا ارحل عنا ولا تقمن في حضرتنا فلم يعط لاتقمن على جهة ارحل لأن لاتقمن بالنسبة الى ارحل بدل اشتغال والى بيان ذلك أنشأ بقوله (فان المراد به) أي بقوله ارحل (كالم اظهار) كالم الكراهة لافاقته) أي لافاقته المتحدث عنه لديهم ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع لكالم اظهار كالم الكراهة وانما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشيء معرقا يقتضي غالباً محبته وعبية الشيء تستلزم كراهة ضده وهو الاقامة هنا فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الأمر أجزى على مقتضى هذا الغالب ولم يرد مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة الضد وقوله والافكن في السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لسوءه لأن ما مود بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهته بل لمصلحة فيه مثلاً ولما كانت هذه الكراهة قد يفيدها غير اللفظ من الاعاء والاشارة والحال كان افادتها باللفظ وافيا (و) لكن قوله (لاتقمن أو في) منه (بتأديته) أي تأدية كالم اظهار كالم الكراهة وانما كان لاتقمن أو في (لدلالته عليه) أي على كمال اظهار كالم الكراهة

ثم أشار الى القسم الآخر وهي أن تكون الاولى غير وافية بالشروط السابقة وهي التي تنزل عما قبلها منزلة بدل الاشتغال من متبوعه بقوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون فانه أر بده حمل المخاطبين على اتباع الرسل وقوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون أو في بتأدية المعنى ولفظ أن تقول اتباع المرسلين واتباع من لا يسأل أجرا ليسا كبدل الاشتغال ومبدله لان الاتباع الاول لم يثبت على الاتباع الثاني بل هو هو وهذا بخلاف أمد كم كما تعلمون فان نفس الامداد بالانعام والبنين بعض من الامداد العام كما تعلمون ومثله المصنف بقوله

(أقول له ارحل لاتقمن عندنا \* والافكن في السر والجهر مسلما) فان لاتقمن عندنا أو في بتأدية المعنى المقصود من كراهتهم المقام عندهم من قولهم ارحل لان لاتقمن يدل على ذلك بالمطابقة مع التأكيد بخلاف ارحل فانه يدل عليه بالتضمن وينبغي أن يقال يدل

(قوله أعني المنزل منزلة بدل الاشتغال) أي في المفردات فلا يقال أن جملته لاتقمن عندنا يدل اشتغال وحسنه فاعني التنزيل (قوله أقول له ارحل لاتقمن عندنا) قال في شرح الشواهد لا يعلم قائله ومعنى البيت أقول له حيث لم يكن باطنك وظاهره سالما من ملامة ما لا ينبغي في شأننا ارحل ولا تقمن في حضرتنا وقوله والافكن الخ أي وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحال في السر والجهر أي في الظاهر والباطن (قوله فان المراد به كمال اظهار الكراهة لافاقته) ليس المراد أن ارحل موضوع لكالم اظهار الكراهة لافاقته بل وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشيء عرقا يقتضي غالباً محبته وعبية الشيء تستلزم كراهة ضده وهو الاقامة هنا فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الأمر أجزى على هذا الغالب ولم يرد مجرد الطلب الصادق

بعدم الكراهة للضد قوة والافكن في السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لسوءه لأنه ما مود بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهته بل لمصلحة فيه مثلاً فظهر من هذا أن لفظ ارحل يدل على كراهة الاقامة لزما ود كهذا اللفظ يفيد اظهار الكراهة والعدول عن الاشارة والرمز والحال بما يفيد اظهار الكراهة الى اللفظ الأقوى منها يدل على كمال ذلك اظهار (قوله لدلالته عليه

المطابقة مع التأكيد بخلاف ارجل ووزان الشئ من كل واحد من الآية والبيت وزان حسنها في قولك أعجبني الدار حسنها لأن معناه ما تبارك لم يمتى ما قبلها

المطابقة مع التأكيد وذلك لأن لفظ لا تقمين يدل على كراهة الإقامة بالمطابقة العرفية وذلك كرهذا اللفظ مفيد لإظهار كراهتها ووزانها كدلالة على كمال هذا الإظهار كذا في قولنا لا تقمين ليس دال على كمال إظهار الكراهة بدون اعتبار التأكيد بل بواسطة اعتباره وحيث نقول المصنف مع التأكيد معلق بالدلالة فيفسد مقارنة الدلالة لئلا كسفي تكون لا تقمين أوفى والحاصل أن كلام من أرجل ولا تقمين وإن دل على كمال إظهار الكراهة إلا أن دلالة لا تقمين على ذلك بالمطابقة ودلالة أرجل عليه بالاتزام ولما كانت دلالة لا تقمين على هذا المقصود أوفى لما ذكره وهم ذلك ليس بعض مدلول أرجل ولا تنفسه بل هو ملاسه للضرورة بينهما صار يدل (٤٤) اشتمال منه ويمكن أن يقال إن قوله لا تقمين يدل على كراهة الإقامة بالمطابقة العرفية

وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار تلك الكراهة والعدول عن الإشارة وغيرها مما يفيد إظهار الكراهة المذكورة إلى اللفظ الأقوى مهما يدل على كمال ذلك الإظهار كما أن التوكيد وحدها تفيد كمال ذلك الإظهار وعلى هذا الاحتمال يكون قوله لا تقمين أوفى بتأدية المراد من أرجل من وجهين الأول دلالة أرجل على كمال إظهار الكراهة بالاستتزام ودلالة لا تقمين بالمطابقة التاني اشتمال لا تقمين على التأكيد دون أرجل وعلى هذا الاحتمال فقول المصنف مع التأكيد حال من ضمير دلالة أي لدلالت عليه بالمطابقة حال كونه مصاحبا لئلا كيد وهذا يفيد أن دلالة عليه بالمطابقة حال كونه مع

(بالمطابقة مع التأكيد) الحاصل من التون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لا تقمين عندي ولا يقصد كفه عن الإقامة بل مجرد إظهار كراهة حضوره (فوزانه) أي وزان لا تقمين عندي (وزان حسنها في أعجبني الدار حسنها لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال) (المطابقة) القصديّة العرفيّة (مع) ما يفهم من التأكيد والتون وانما ذلك بالقصديّة العرفيّة لما شترنا إليه في قوله أرجل من أنه لم يوضع لذلك وكذا لا تقمين وانما موضع النهي عن الإقامة لكن يكون مع قصد الكراهة وانما باعتبار الاشتمال العرفي ويدل على الكمال في الكراهة التأكيد بالتون فالتون انما تقول لا تقمين عندي إذا أردت إرضاه وبعده على وجه الكراهية الشديدة لا على وجه مطلق النهي الصادق بعدم الإقامة والحاصل أن الفرض من قوله أرجل ولا تقمين إظهار الكراهة على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الإقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هي المقصودة بالذات سواء وجهها الارتحال أو لم يوجد لعارض كماذا منع منها مانع والدليل على ذلك في أرجل الاشتمال الغالب مع قوله والافكن الخ وفي لا تقمين الاستعمال العرفي وانما مع زيادة وزن التوكيد وقوله والافكن الخ ولما كانت دلالة لا تقمين على هذا المقصود أوفى لما ذكره وهم ذلك ليس بعض مدلول أرجل ولا تنفسه بل هو ملاسه للضرورة بينهما صار يدل اشتمال منه (فوزانه) أي غريبة لا تقمين مع قوله أرجل (وزان) أي مرتبة (حسناها) مع الدار (في) قولك أعجبني الدار حسنها وانما قلنا وزان حسنها (لأن عدم الإقامة) الذي هو مطلوب لا تقمين (مغاير) كما ذكرنا (للارتحال) الذي هو مطلوب بقوله أرجل فلا يكون تأكيد اللفظ ولكن هذا لا يخرج على النهي عن الإقامة بالمطابقة وأرجل يدل عليه بالمطابقة فانما قد تمنع أن تكون لا تقمين يدل على الكراهة بالمطابقة ومع ذلك لا يصح أن يكون أرجل يدل على لا تقمين بالنظر في البعد التفرع على أن الأمر بالشيء يقتضي النهي من ضده فان قلنا بالألزام لا يدل فليس مانع فيه ووزان كل من الجمله الثانية في الآية الكريمة والبيت وزان حسنها في قولك أعجبني الدار بقبحها وقوله (لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال) يعني أن حقيقة ما يختلفه أي لا يشترط أنهما متى واحد فيكون غلبة يدل

التأكيد دون حال خلوه عنه وكل من احتمل أن يقرره بعضهم (قوله وكونها مطابقة الخ) هذا جواب عما قال أن فلا قوة لا تقمين عندي انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة لأنه موضوع للنهي وأما إظهار كراهة النهي عنه وهو الإقامة فمن لازمة ومقتضاه وحيث نفذ دلالة عليه تكون بالاتزام دون المطابقة فكيف يدعي المصنف أنها بالمطابقة وحاصل الجواب أناسلم أن دلالة على إظهار كراهة الإقامة بالارتزام لكن هذا بالنظر للوضع القوي ودعوى المصنف أن دلالة عليه بالمطابقة بالنظر للوضع العرفي لا القوي لأن لا تقمين عندي ضار حقيقته عرفية في إظهار كراهة إقامته حتى أنه كثيرا ما يقال لا تقمين عندي ولا يقصد بحسب العرف كنهه عن الإقامة الذي هو المدلول القوي بل مجرد إظهار كراهة حضوره وإقامته عند منسوب مدعها ارتحال ولا (قوله فوزانه) أي غريبة لا تقمين مع قوله أرجل (قوله وزان حسنها) أي مرتبة حسنها مع الدار في قولك أعجبني الدار حسنها (قوله لأن عدم الخ) أي انما كان وزان حسنها لأن عدم الإقامة أي الذي هو مطلوب لا تقمين وقوله مغاير للارتحال أي الذي هو مطلوب بقوله أرجل وقوله غير لا ارتحال أي بحسب المفهوم وإن تلازم بحسب الوجود

(قوله فلا يكون تاكيدا) اعترض بانه ان اردت ان التاكيد اللفظي فقط فلا يكون غيرا للمعنى وحسب ذلك يتم التعليل وان اردت ان التاكيد مطلقا فربما عدل ان هذا بقدر ان التاكيد المعنوي لا يكون مغايرا في المعنى وهو مشكل عما تقدم من قوله لا رب فيه فانه تاكيد لقوله ذلك الكتاب مع مغايرته في المعنى وبما ذكره في قوله انما نحن مستهزئون انه تاكيد لقوله انما مع لان الاستهزاء بالاعيان رفع له والاعيان نقض الكفر ونقض النفي تاكيد له واجب باختار الثاني وهو ان المصادق في التاكيد مطلقا الان المراد بقوله مغاير فلا يقال أي مغاير وقوله لا يؤل الامر ان فيه التاكيد واحدا وان تلازم في الوجود وحسب ذلك تكون الجمله الثانية في كيد القطب الاله لا مغاير فيه بين المفهومين ولا تاكيدا معنويا لان كيدا معنويا بالان المفهومين فيه وان تغاير الكين مغايرة في نسبة بحيث يرجع معها الثاني الى معنى الاول كما ذكره شفا العدوى (قوله وغير داخل فيه) أي وعدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال (قوله فلا يكون بدل بعض الخ) هـ ذاك ظاهر بناء على ان الامر بالشي لا يتضمن النهي عن ضده وأما على القول بان الامر بالشي يتضمن النهي عن ضده بمعنى ان النهي عن ضده جزؤه كانهب السبع جمع وصرحه السيد في شرح المفتاح فيكون قوله لا تضمن عندنا في حكم بدل البعض من الكل كذا في الفناري (قوله ولم يتعدى بدل الكل) أي بحيث يذكر ما يخرج منه فالقصد بهذا ان يكون لا تضمن بدل كل لئلا يدل السبيل وليس لهذا شارحه الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل حتى رد عليه بان الاولى له ان يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزلة بدل البعض والاشتمال او يؤمنه بقية التوجيه (قوله لانه) أي بدل الكل (قوله انما يتبع عن التاكيد) أي اللفظي في المفردات وقوله بمغايرة اللفظين أي في البدل وأما التوكيد (٤٥)

بين اللفظين بل تارة يتغايران وتارة يكونان غير متغايرين (قوله وكون المقصود أي من البدل هو الثاني أي ينقل نسبة العامل اليه وهو عطف على مغايرة (قوله وهذا لا يتحقق الخ) أي وما ذكر من مغايرة اللفظين التي يحصل معها تبديل الكل من التوكيد وتكون المقصود الثاني لا يتحقق في الجمل لان التوكيد اللفظي في الجمل فيه المغايرة بين

فلا يكون تاكيدا (وغير داخل فيه) فلا يكون بدل بعض ولم يتعدى بدل الكل لانه انما يتبع عن التاكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا ينصق في الجمل لاسباب التي لا محل لها من الاعراب

التاكيد المعنوي وانما الذي يخرج به عنه كون الثاني اوفى كما اثرنا له لان التاكيد المعنوي يقع نوه التصور لا مجرد الافاد على وجه يكون فيه المقيد اوفى (و) هو أيضا (غير داخل فيه) فلا يكون بدل بعض وهو ظاهر بناء على ان الامر بالشي لا يتضمن النهي عن الضد وهو الاقرب والافقه الشكل بل احدهما لازم والاخر لازم وقوله (وغير داخل فيه) يعني ليس عدم الاقامة داخل في مدلول الرحيل وهذا صحيح لان عدم البدل في الموجود لكن الذي يقصد به لا يصح لا يعني أنه بدل اشتمال وان ارسل بلزم منه مضمون لا تضمن فكأنه يريد ان الامر بالشي يستلزم النهي عن ضده لكن لا يصح ان يعبر عن ذلك بعدم فلا مدلول لا تحل ليس لعدم بدل الكف فانه مطلوب النهي خلافا لابي هاشم وما تضمنه كلامه من ان الامر بالشي يستلزم النهي عن ضده قد خالف فيه السكاكي

اللفظين دائما وكل من الجمل مستقل فيكون كل منهما مقصودا فلو كان بدل الكل يجري في الجمل لما تضمنه التوكيد فحذف لا يدل كل في الجمل لا غناء التوكيد فيها عنه فذلك لم يعد المصنف بدل الكل بحيث يخرج به والحاصل ان المصنف لم يذكر ما يخرج به بدل الكل لفقد وجوده في الجمل لان ما يفرقه بين بدل الكل والتوكيد في المفردات لا يتحقق في الجمل وحسب ذلك تاكيد بدلي عن البدل فيها كذا قرر شفا العدوى (قوله لاسباب التي لا محل لها من الاعراب) أي لانه لا يتصور فيه ان تكون الثانية معي المقصود به النسبة اذ لاسباب هناك بين الاولى وثى آخر حتى تنقل الثانية وتحل الثانية بدلا من الاولى في تلك فظهر من كلام الشارح ان بدل الكل لا يكون في الجمل مطلقا سواء كان له محل أولا وهذا بخلاف ما ذكره العلامة السيد حاشية الكشف من ان ذلك خاص بما لا محل له حيث قال ثم الظاهر ان قوله انما نحن مستهزئون بدل كل من قوله انما مع وأرباب البيان لا يقولون ذلك في الجمله التي لا محل لها من الاعراب اه ومقتضى ذلك ان الجمل التي لا محل يجري فيها بدل الكل لانه يتأتى فيها قصد الثانية بسبب قصد نقل نسبة العامل اليها بخلاف التي لا محل لها من الاعراب فانه لاسباب في العامل حتى تنقل الى مضمون الجمله الثانية هذا وقد تقدم ان بعضهم زل استثناف حكم الجمله التي لا محل لها من الاعراب منزلة نقل الحكم الى مضمون الثانية فعوز بدل الكل في الجمل مطلقا أي سواء كان له محل من الاعراب أم لا فان قلت كان على المصنف ان يذكر ما يخرج بدل القلط حتى يتم دعاه من بدل الاشتمال قلت تركه لعدم وقوعه في الفصح كذا قيل وفيه ان الذي لا يقع في الفصح القلط الحقيقي وأما ان كان غير حقيقي بان تعاطى بان ففعل المتكلم فصل القاط لفرضه من الاغراض فهذا واقع في الفصح لانه نادر وندره لا تقتضي عدم كرم ما يخرج به ففعل المصنف انما ترك ما يخرج به لعدم تايده

في البيت المذكور لأن بدل الغلط انما يكون اذا لم يكن بين البدل والمبدل منه ملازمة لزومية على الظاهر تأمل (قوله مع ما بينهما من الملازمة) أي لأن (٤٦) الآخر بالشيء كل واحد يستلزم الشيء عن ضده كالأقامة (قوله فيكون

بدل اشتغال) هذا نتيجة  
دليل السبب (قوله  
والكلام الخ) هذا إشارة  
إلى جواب اعتراض وارد  
على المصنف وحاصله أن  
الكلام في الجمل التي لا يحل  
لها أو ما أتى به من البيت ليس  
الجلتان فيه كذلك لأن  
قوله ارجل لا تقين يمكن  
بالقول فلهما مقسب واحد  
الجواب أن هذا كروا المصنف  
من البيت مثال لكلال  
الاقص لا يبين الجلتين بسبب  
كون الثانية بدل اشتغال  
من الأولى قطع النظر عن  
كون الجلتين لهما محل من  
الاعراب أو لا وأجاب السيد  
بحسب آتم وحاصله أن  
قوله ارجل لا تقين حكاية  
عجاجة وقوله الشاعر في زمان  
الاستقبال وعلى هذا  
فهو مثال باعتبار المحكي  
ولا محل له من الاعراب  
(قوله لأن الأولى) أي الجملة  
الأولى من القسمين بدل  
البعض وبدل الاشتغال (قوله  
باعتبار الأجل) أي  
أن مجموع هذا باعتبار ما مثل  
به القسم الأول من الآية  
لأن الجملة الأولى فيها دالة  
على أنهم المذكورة بالصوم  
بخلاف الجملة الثانية فانها

(مع ما بينهما) أي بين عدم الأقامة والارتحال (من الملازمة) الزومية فيكون بدل اشتغال والكلام  
في أن الجملة الأولى أعنى ارجل ذات محل من الاعراب مثل ما حرق في أسوارها ولها وانما قال في  
المتأخرين الثانية أوفى لأن الأولى وافية مع ضرب من القصود باعتبار الأجل وعدم مطابقة الدلالة  
بحث (مع ما بينهما) أي بين مدلول الثانية والأولى من عدم الأقامة والارتحال (من الملازمة)  
الزومية كما أشرنا إليه فيما تقدم وأضاف كان بدل اشتغال وقدم على ما أشرنا إليه من أن قوله ارجل ولا  
تقين لا يدل كل منهما على كمال الظاهر كمال الكراهية بالوضع أن محل الوفا وعدمه هاهنا ما يقصد  
من الجملة عرفاً لا مدلولاً له ولو كان قسمياً بالبدل الاشتغالي باعتبار أن مدلولها ليس بعضاً ولا كلاً كما قرر  
المصنف وقد تقدم وجه عدم اعتباره البدل الكلي في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وأن ذلك  
لكونه لا يحصل التباين بينه وبين أنا كيداً على الجملة التي مفهوماً مختلفاً لمفهوم الأولى وقد اتحد  
مصدوقهما لا يقصد نقل الحكم إلى مضمون الثانية ولا يتحقق ذلك في الجملة التي لا محل لها من الاعراب  
وقدم أن بعضهم نقل استثنائاً حكمها من إزالة النقل فيوزر وروده وانما قلنا أعنى الجملة الخ لأن مقصدي  
المفهوم لا تتصور بينهما الدلية أصلاً من شرطه اختلاف المفهوم لا يقال قوله ارجل لا تقين  
محكيان بالقول فليس محكيهما على لساننا لا نقول أن الكلام باعتبار الحالة المحكية عنهما وما في ذلك  
الحالة لا محل لهما كما تقدم في أسوارها ولها وفهم من قوله أوفى أن الأولى من القسمين أعنى بدل البعض  
وبدل الاشتغال وافية أيضاً لكن الثانية أوفى أما القسم الأول فظاهر لأن الأولى دلت على المذكور  
بالهمز أيضاً وانما قلنا الثانية بالخصوص وأما في القسم الثاني فلما أشرنا إليه من أن افهام الكراهية  
يكون بغير اللفظ فافاد ذلك ما قلناه وفالكن الثانية وهي لا تقين أوفى وهذا يقتضي أن المصنف  
لم يحل تفسير الوافية والأولى محل الكلام على ما قررنا أولاً من أن غير الوافية هي التي اعتبرت بدل البعض  
والاشتغال لأنه لا يفهم المراد إلا بالبدل إذ لا شعاع للإعجم بالأخص ولا العمل بالبين وأن التي هي  
كسيرة الوافية هي التي أتت بيديل الكل بناء على اعتبار في الجمل لأن مدلول الأولى هو مدلول الثانية  
مصدوقا ولا يختلف المفهوم وذلك لأن المصدوقاً كترعاية من المفهوم وعليه يكون قوله أوفى تفصيلاً  
باعتبار ملطف المشاركة لا باعتبار الوفا المقصود في الحالة الزاينة وانما قلنا محل الكلام على هذا أولى  
لأن غير الوافية هي التي صدر بها فيصرف التمثيل لها وتكون التي هي كسيرة الوافية كالمتطردة  
باعتبار ما يذ كره هو ذ كره القبر وأيضاً كان الفصل عام بالبدل البعض والاشتغال على أن التمثيل  
ليس تغير الوافية بل الوافية لا تقتضي أن بدل الاشتغال والبعض فيهما الأولى فيه لا وفاء فيها أصلاً  
وهو قول مشهور وقوله مع ما بينهما من الملازمة لكي لا يتخلل أن أحدهما لا يدل على الآخر كما  
هو قول قد قيل ولم يتعرض المصنف لحالة كون الثانية بمنزلة بدل الكل لأنه استغنى عنه بطف البيان  
لأنه قريب منه وقال في الإيضاح لأن بدل الكل تأ كيداً لأن لفظه غير لفظ متبوعه يعني  
أنه تأ كيد معنوي وأنه لا يتوافق لفظهما إلا بزيادة نحو لفسا بالاناسة ناصة كذا في خاطئة ولأنه  
مقصودون متبوعه بخلاف التأ كيد المعنوي واللفظي وما ادعاه المصنف في هذه الآية الكريمة  
واليت من أن الجملة الأولى لا محل لها جز على ما قررناه من أن المعنى في ذلك الكلام المحكي لا الحكاية

تفوقها بدلتها على ما بالخصوص (قوله وعدم مطابقة الدلالة) هذا بالنظر إلى ما قبله في القسم الثاني من البيت  
وذلك لأن المقصود من قوله ارجل لا تقين عندنا كمال الظاهر الكراهية لافته ودلالة الجملة الأولى على ذلك المعنى بالضرورة كما  
تقدم بيانه بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها بدلتها على ذلك بالطبيعة باعتبار الوضع العرفي

(الثالث) أن تكون الثانية بيان الأولى وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في الفائدة الايضاح والمقتضى للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء مع اقتضا المقام ازالته كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى فصل جملة حال عطفها لكونها تفسيره وتبيينا

(قوة فصارت) أي الأولى بالنسبة الثانية كغير الوافية هذا يقتضي أن المصنف (٤٧) لم يثقل لتفسير الوافية بل لما هو كغير

فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية (بيانها) أي الأولى (لخفاها) أي الأولى (بحرف فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى

ولا يكاد يوجد في بدل الاشتغال والبعض ما هو غير الوافية أصلا لان الوفاء بالمعوم والاجال لازم لهما تأمل ثم قد علمنا تقدم ان وجه منع العطف في التأكيذ كون التأكيذ مع المؤكد كالنفي الواحد ومثله على المنع في بدل البعض والاشتغال والأولى كالتفصيل أن المنع فيه ما لكون المبدل منه في نية الطرح عن المقصود الذي انصارد عطف عليه كالعطف على ما لم يذكر وأما التعليل بالاتحاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمدوم ان لا يتقدم ما هو غير المدوم بل الموجود مع أن البعض من حيث هو والاشتغال عليه من حيث هو لا اتحاد بينهما وبين ما قبله ولكن على هذا لا يكون هناك ما يتحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل (أو) لكون الثانية (بيانها) أي الأولى فهو معطوف على قوله مؤكدة أي من جملة ما يوجب فيه كمال الاتصال أن تكون الثانية بيان الأولى (لخفاها) أي لخفاء تلك الأولى من غير أن يقصد استغناء الأخبار بنسبتها كافي البذل وانما المقصود بيان الأولى لما فيها من الخفاء وذلك (بحرف) (قوة تعالى فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى التي فعدي بالي فكأنه قيل فالتى اليه (الشيطان) وسوسة فهذه جملة فيها خفاء اذ لم تبين تلك الوسوسة فثبت بقوله (قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى) ومعلوم انه لو انصهر على قال ليكون بيانا

القسم الثالث من صورة كمال الانقطاع أن تكون الثانية بيان الأولى فتتزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه للايضاح وقوة لخفاها يعني ان المقتضى لانها بيانها خفاء معني الجملة السابقة قال في الايضاح مع اقتضا المقام ازالته ولا بد من هذا القيد فان قلت اذا كان في الجملة السابقة خفاء فالأولى غير وافية أو كغير الوافية بشام المراد هو في حالة البذل فيلزم أن تحصل لنا البذل والبيان قلت المقصود في الابدال هو الثاني لا الاول فلهذا كان الاول غير وافي أو كغير الوافي والمقصود في البيان هو الاول والثاني موضع وان اشتركا في أصل خفاء الجملة السابقة وقوة خفاء معني الجملة السابقة يشير الى انها المقصود وذلك هو الفاصل بين البابين ومثال هذا القسم قوله عز وجل (فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى) فانه فصل قال عن وسوس لان فيها تفسير وبيانها لا يحتمل أن يكون استغناء (قلت) وفي جعل هذا من هذا القسم تطرفا ونسوس الظاهر أنه محل من الجوفاته معطوف على قلنا الذي أضفناه إذ ثم ان الجملة التي هي قال ليس فيها بيان لوسوس فان قال أنصهر من وسوس من وجه فكيف يبينه بل العكس أقرب فان القول يبين بالوسوسة لكن البيان على هذا وقع في متعلق الجملة وهو ذكر الملاك ولذك في الايضاح قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الاماك كريم وقال يحتمل التبيين فانه اذا خرج من جنس البشر فقد دخل في جنس آخر فاحتاج الى بيان يبينه ويحتمل التأكيذ لانه اذا كان ملكا لم يكن بشرا

الوافية والأولى محل الكلام على ما قلناه سابقا فمن أن غير الوافية هي التي أنعت يبدل البعض والاشتغال وأن التي هي كغير الوافية هي التي أنعت يبدل الكل بناء على اعتباره في الجمل وانما كان محل الكلام على هذا أولى لما مر من أن غير الوافية هي التي صدر بها فنصرف التفسير لهما وتكون التي هي كغير الوافية كالمتطرفة باعتبار ما لم يذكره هو ذكر الغير (قوة لخفاها) أي فالمقصود بالجملة الثانية بيان الأولى لما فيها من الخفاء مع اقتضا المقام ازالته من غير أن يقصد بها استغناء الأخبار بنسبتها كافي البذل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبدل ان المقصود في البذل هو الثاني لا الاول والمقصود في البيان هو الاول والثاني موضع وان اشتركا في أصل خفاء الجملة السابقة وقوة خفاء معني الجملة السابقة يشير الى انها المقصود وذلك هو الفاصل بين البابين ومثال هذا القسم قوله عز وجل (فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى) فانه فصل قال عن وسوس لان فيها تفسير وبيانها لا يحتمل أن يكون استغناء (قلت) وفي جعل هذا من هذا القسم تطرفا ونسوس الظاهر أنه محل من الجوفاته معطوف على قلنا الذي أضفناه إذ ثم ان الجملة التي هي قال ليس فيها بيان لوسوس فان قال أنصهر من وسوس من وجه فكيف يبينه بل العكس أقرب فان القول يبين بالوسوسة لكن البيان على هذا وقع في متعلق الجملة وهو ذكر الملاك ولذك في الايضاح قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الاماك كريم وقال يحتمل التبيين فانه اذا خرج من جنس البشر فقد دخل في جنس آخر فاحتاج الى بيان يبينه ويحتمل التأكيذ لانه اذا كان ملكا لم يكن بشرا

وهذه الجملة فيها خفاء اذ لم تبين تلك الوسوسة فثبت بقوله قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى وأضاف الشجرة لتخليد ابتداء أن الاكل منها سبب الخلود الاكل وعدم موته ومعنى وملاك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال واعتراض على المصنف في عتبه بالآية بأن الظاهر أن جملة وسوس الخ في محل جراح عطفها على جملة قلنا المضافة لان من قوة تعالى واذن لا يمكن ان يصح والادام الآية لان يقال انهم لكان الكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانها باقطة النظر عن كون الأولى لها محل أولا تأمل

وزانه وزان عمر في قوله \* اقسام بالله أبوخص عمر \* وأما قوله تعالى ما هذا بشر إن هذا الأملك كريم فيصنع التبيين والتاكيد أما التبيين فلا يحتاج أن يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر فآيات المليك تبيين القليل الجنس وتعيين وأما التاكيد فلا يحتاج أن يكون ملكاً بل بشر أولاً إذا قيل في العرف لإنسان ما هذا بشر حال تعظيمه وتجب عما يشاهد منه من حسن خلقه أو خلق كان القرض اسمك بطريق الكسابة فان قيل هلا تزلّم الثانية من قوله بدل الكل من متبوعه في بعض الصور ومنزلة النعت من متبوعه في بعض قلنا لا يدل الكل لا يتفصل عن التاكيد والنعت لا يتفصل إلا بان غير لفظ متبوعه وأنه مقصود بالنسبة ودون متبوعه بخلاف التاكيد والنعت لا يتفصل عن عطف البيان لأنه يدل على بعض أحوال متبوعه عليه وعطف البيان بالعكر وهذه كلها اعتبارات لا تنصق شيء منها فيما نحن بصدد

(قوله فان وزانه الخ) الملائمة لما سبق فوزانه اه أطول (قوله ما مسهام من نقب ولادر) النقب ضعف أسفل الخلف في الابل وضعف أسفل الجوف في غيره من خشونة الارض والنقبة بالضم أول ما يسد من الجوف بقطعا متفرقة والدر جراحة الظهر وهذا البيت لا عرابي أتى من ان الخطب فقال ان أهلي بعيد واني على ناقه دبر اعفاه نقباً واستعمله فقلته كذا يقال والله ما نقب ولم يحمله فاطلاق الاعرابي على بعيره ثم استقبل البطاء

(٤٨)

وجعل يقول وهو عشي خلف بعيره

أقسام بالله أبوخص عمر \* (فان وزانه) أي وزان قال يا آدم (وزان عمر في قوله اقسام بالله أبوخص عمر) \* ما مسهام من نقب ولادر حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للأول فظهر ان ليس لفظ قال بياناً لتفسير اللفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجمله بل المين هو مجموع الجمله في المفردات يتم وانحتم البيان بذكر الفاعل ومتعلقات الفعل كما لا يخفى (فان) أي انما كان قوله قال يا آدم بياناً لقوله فوسوس اليه الشيطان لان (وزانه) أي مرتبته مع ما قبله (وزان عمر) مع أبوخص (في قوله اقسام بالله أبوخص عمر) \* ما مسهام من نقب ولادر \* والنقب ضعف أسفل الخلف في الابل والخافر في غيره من خشونة الارض والدر معامول ولما كان لفظ أبوخص كتابية يقع وقول المصنف (فان وزانه وزان اقسام بالله أبوخص عمر) يشير الى ما روي ان اعرابياً أتى عمر رضي الله عنه فقال ان أهلي بعيد واني على ناقه دبر اعفاه نقباً واستعمله فقلته كذا بالضم يحمله فاخذ الاعرابي بعيره واستقبل البطاء وهو يقول

أقسام بالله أبوخص عمر \* ما ان بهامن نقب ولادر \* اغفر له اللهم ان كان عمر

وعمر رضي الله عنه مقبل فجعل كلما قال اغفر له اللهم ان كان عمر يقول عمر رضي الله عنه اللهم صدق حتى التقيا فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقيباً عفاً عفاً على بعير وزوده وكساه وقبل ان الذي قاله عمر اللهم صدق نطق وقال ابن عباس في باب عطف البيان وقول المصنف في غير موضع وزانه وزان كذا أي موازنة الثانية الأولى موازنة البدل للبدل وشحوة لان الوزن في اللغة الموازنة

الاشتراف كثيراً كذلك وسوسة الشيطان بنت الجمله بعد ما مع متعلقاتها غفلة تلك الوسوسة وانعترض في الشارح بأن ظاهره ان الجمله الثانية في نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم الخ عطف بيان في الاصطلاح وقد صرح في المعنى بأن ما لا يعتد به يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجواهر بمنزلة النعت في المشتقات وأيد به النقل عن ابن مالك وغيره وقد تقدم أن الجمله لا تنعت بجملها اللهم إلا أن يقال قول المعنى ما لا نعت بعشي من المفردات لا يعطف عليه عطف بيان وسيتخذ فلا يعارض ما هنا تأمل (قوله فظهر ان ليس لفظ قال) أي فقط وقوله لفظ وسوس أي فقط وقوله من باب بيان الفعل أي بالتعقل وقوله بل المين هو بفتح الميم بفتح الاء بصيغة اسم المفعول مجموع الجمله أي وكذا المين بصيغة اسم الفاعل هو مجموع الجمله وهذا جواب عما يقال اعتراضاً على المصنف لا يجوز أن يكون البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل فيكون البيان في المفردات لا في الجمل وحينئذ لا يصح التمسك بالآية المذكورة وجه ما ذكره الشارح من الظهور أنه إذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الناعل لم يكن بما تطلق الوسوسة انذالاً لهم في حقهم الوسوسة فانه القول انفي يقصد الانزال ولا في مفهوم القول أيضاً بخلاف ما إذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد منها فرداً صادراً عن الشيطان ففيه إيهام بزيادة القول بخصوص صانده وقال بعضهم وجه الظهور ان القول أعظم من الوسوسة لانها خصوص القول سر العالم لا يبين الخالص وفيه أن يكون الثاني أعظم من الأول

(وأما

وأما كون الثانية منزلة المختص من الأولى فلكون عطفها على موهمة العطفها على غيرها

لا يضرق كونه عطف بيان إذا لازم فيه حصول البيان باجتماعها لا كون الثاني أخص من الأول فله عبد الحكيم فان قول لم لا يجوز أن يكون القول المقيد بالمفعول بياناً للموسسة المقيدة بكونها إلى آدم من غير اعتبار الفاعل في كليهما فلا تكون الجملة عطف بيان لقوله قلت هذا ليس بشئ إلا بمعنى لأعتبر الفعل المأمور بدون الفاعل واعتباره (٤٩) مع المفعول (قوله) وأما كونها

كالنقطعة عنها) فيص  
فصلها عنها كما يجب الفصل  
بين كمالتي الانقطاع وهذا  
شروع في شبهه ككمال  
الانقطاع وحثذ فكان  
الناسب لما تقدم أن يقول  
وأما شبهه كمال الانقطاع  
فلكون عطفها على الخ  
(قوله) موهمة العطفها على  
غيرها) أي وقوع في وهم  
السامع وفي ذهنه عطفها  
على غيرها ولو على سبيل  
الربحان (قوله) مما ليس  
بمقصود أي مما ليس  
بمقصود العطف عليه  
لأداه العطف عليه لخلل في  
المعنى كما ينضج ذلك في  
المثال الآتي وقوله مما ليس  
الخ بيان لغورها (قوله) وشبه  
هو صيغة الفعل الماضي  
المتي للفاعل أي وشبه  
المصنف هذا أي كون  
عطفها على السابقة موهمة  
(قوله) على ما منع من العطف  
أي هو إيهام بخلاف  
المقصود فإن قلت إن كمال  
الاتصال فيه مانع من  
العطف فقتضاء أن يسمى  
شبه كمال الانقطاع قلت

(وأما كونها) أي الجملة الثانية (كالنقطعة عنها) أي عن الأولى (فلكون عطفها عليها) أي  
عطف الثانية على الأولى (موهمة العطفها على غيرها) مما ليس بمقصود وشبه هذا كمال الانقطاع  
باعتبار اشتغال على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجاً عما عكس دفعه بنصب طريقة لم يجعل هذا من  
كمال الانقطاع

فيما الاشتغال كثيراً الصحيح إلى بيان مدلوله باللفظ المشهور وهو عمر وكذلك موهمة الشيطان يشق  
بالجملة بعدها مع تعلقاتها لتغايرها هذا أعوام ما ذكر من التوابع في كمال الاتصال وقد تقدم وجه  
الغايات والتبديل الكلي وأن بعضهم اعتبر الكلي في كمال الاتصال ويدعى ما قرره في البيان أن  
الوجه الذي أنفي به التعتان تمنع به عطف البيان لصفة الحكم على المبين وإن الوجه الذي يصح  
البديل يصح لثمة عطف البيان لأنه كمال ان الفرق بينه وبين الثاني كيد حاصل بقصد الاستئناف  
فصح البديل يقال إن الفرق بين التاكيد وبين عطف البيان يحصل بقصد بيان الأولى نصم  
عطف البيان فيصق بذلك التعارض بين هذه الجوارز والمنع عطف البيان فتأمل ثم إن ظاهر أنزل  
كلام المصنف في كل نماذج من التوابع أن الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر  
قوله في كل منها فإنها وزان كذا أنهم ليست تابعة حقيقة بل ما يفيد منها ما يفيد ذلك التابع من  
جهة القصد يلحق بذلك التابع في عدم موهمة العطف وهو الأقرب وذلك لأن التابع اصطلاحاً  
يستدعي أرباباً تقع فيه التجميع أن بعض ذلك التوابع مخصوص بالفاظ معلومة وقد أشرنا إلى هذا  
فيما تقدم في التاكيد (وأما كونها) أي كون الجملة الثانية (كالنقطعة عنها) أي عن الجملة الأولى  
فصلي فصلها عنها كما يجب الفصل بين كمالتي الانقطاع (قوله) يحصل ذلك (لكون عطفها) أي عطف  
الثانية (عليها) أي على الجملة الأولى (موهمة العطفها) أي موقعاً في وهم السامع أنها ملطوفة  
(على غيرها) مما لا يصح لعدم قصد العطف عليه لا يجابه لخلل في المعنى كما ينضج في المثال ولما كان  
إيهام العطف على غير المقصود مانعاً من العطف ونفي الجامع وكذا كون أحداهما نشاء والآخرى  
خبراً مانعاً من العطف أيضاً وقد تقدم أن الجملتين التين لا جامع بينهما أو بينهما الاختلاف في النسبية  
والانثائية بينهما كمال الانقطاع صارت الجملتان التان بينهما مانع الإيهام شيئين بالتين بينهما كمال  
الانقطاع في وجود المانع في كل من الفريقين ولم يجعل التان بينهما مانع الإيهام مابينهما كمال  
الانقطاع مع مشاركتها في وجود المانع لأن مانع الإيهام عارض عكس دفعه بالقرينة بخلاف  
ص (وأما كونها) كالنقطعة الخ) ش يعني أن تكون الجملتان ليس بينهما كمال الانقطاع بل بينهما  
شبه كمال الانقطاع بأن تكون الجملة اللاحقة كالنقطعة عاقبتها والمعنى بذلك أن يكون عطفها على  
السابقة وهو عطفها على غيرها

(٧ - شرح التلخيص ثالث)

التغاير الكلي بخلاف كمال الاتصال فإن المصنف فيه مستفاد عدم التغاير الكلي بين الجملتين فن قال إن المانع في كمال الاتصال أيضاً  
موجود فلا بد منها من اعتبار قسمة التغاير في المعنى حتى تكون صورة الإيهام شبيهة بكمال الانقطاع فتدوهم (قوله) إلا أنه أي ذلك  
المانع (قوله) لما كان خارجاً) أي عن ذات الجملتين بخلاف المانع في كمال الانقطاع فهو أهر ذاتي لا يمكن دفعه أصلاً وهو كون أحدهما  
خبراً وبالأخرى انثائية أو لا جامع بينهما



وتظن سلى أنتى أبغى بها \* بدلاً أراها فى الضلال تهيم

لم يعطف أراها على تظن ثلاثتهم السامع أنه معطوف على أبغى لقربه من مع انليس عماد

(قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف وقوله لذلك أى لاجل كبر العطف موهماً أولاً لاجل دفع الإيهام وقوله قطعاً مفعول بسمى الثاني والاول نائب الفاعل الذى هو الفصل ووجه تسميته بالقطع اما لقطعه لتوهم خلاف المراد وما لان كل فصل قطع فيكون من تسمية التقيد باسم المطلق (قوله مثله) أى مثال الفصل لدفع الإيهام المسمى بالقطع وغيره بالمثال دون الشاهد لاجل قوله ويحتمل الاستثنائى لان الاحتمال لا يضر فى المثال ويضرب فى الشاهد (قوله أبغى بها بدلاً) الباء التقابلية فتقابل فيها معنى عنها متعلق بمحذوف حال من بدلاً والمعنى اطلب بدلاً عنها تكلف مستغنى عنه (قوله أراها) بصيغة المجهول شاع استعماله بمعنى التظن وأصله أراى الله أراها تهيم فى الضلال تهيم للمجهول وحينئذ فالضمير المستتر فى أراها الذى هو نائب الفاعل مفعول أول والهاء مفعول ثان ووجه تهيم مفعوله الثالث وانما جعل الشاعر ضلالها مظنوناً مع أن المناسب دعوى اليقين لانه اذا علم فساد ظنها به هذا الامر كان مقصوداً الفساد ظنها بغيره لقابلية التظن بالنظن (٥٠) أو لتأدب عن نسبة الضلال اليها على طريق اليقين (قوله تهيم) يقال

هام على وجهه بهم هبها وهما نازحاً في الأرض من العشق وغيره (قوله فيين الجنتين) أى الخبيرتين أى قوله وتظن سلى وقوله أراها فى الضلال تهيم وحاصل كلامه أن هاتين الجنتين بينهما مناسبة لوجود البنية الجامعة وهى الاتحاد بين مسنديهما وهو تظن وأرى لان معنى أرى أظن وشبه التضاف بين المسند اليه فهما وهو ضمير تظن وأراها المستتر فهما فان الاول عائد على سلى وهى

(ويسمى الفصل لذلك قطعاً)

وتظن سلى أنتى أبغى بها \* بدلاً أراها فى الضلال تهيم

فبين الجنتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لأن معنى أراها أظنها لو كون المسند اليه فى الاول محبوا وفى الثانية محباً لكن ترك العاطف لثلاثتهم انه عطف على أبغى فيكون من منظومات سلى

ما بينهما كمال الانقطاع فالمعنى فيهما نافي لا يمكن دفعه (ويسمى الفصل) أى ترك العطف (١) أجل (ذلك قطعاً) لامن تخصيص الخاص باسم العام اصطلاحاً لان كل فصل قطع وما لان فيه قطع توهم

خلاف المراد (مثله) أى مثال الفصل لدفع الإيهام المسمى بالقطع (قوله

وتظن سلى أنتى أبغى بها \* بدلاً أراها فى الضلال تهيم

فان جملة أراها حاصل معناها ظنها فهى مع جملة تظن سلى متضمنة للمسندين والمسند اليه فى الاول محبوب وفى الثانية محب وذلك شبه التضاف فيين الجنتين مناسبة باعتبار المسندين والمسند اليهما

ويسمى الفصل لهذا المعنى قطعاً

وتظن سلى أنتى أبغى بها \* بدلاً أراها فى الضلال تهيم

فلو عطف أراها على تظن لتوهم أنه معطوف على أبغى مع انه ليس بمراد بل بقصد المعنى

محبوبة والثاني عائد على الشاعر وهو محب وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعطفه على تعطف الآخر (ويحتمل الا انه ترك العطف للمانع واعتبر على الشارح فى قوله فيين الجنتين مناسبة ظاهرية ان هذا ينافي ما تقدمه من أن الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة والمتمسبة لاتناسب كمال الانقطاع ولا يشبه واجب بأن المناسبة التى لاتناسبه هى المعصية للعطف بخلاف التى معها الإيهام المتنافى للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لكن ترك العاطف لثلاثتهم) أى الجملة الثانية وذكر الضمير باعتبار أنها كلام وحاصلة أنه لو عطف جملة أراها على جملة تظن سلى لكان معصياً اذا مانع من العطف عليه اذا المعنى حينئذ أن سلى تظن كذا وأظنها كذا وهذا المعنى صحيح ومراد الشاعر الا انه قطعها ولم يقل وأراها لثلاثتهم السامع أنها عطف على أبغى وحينئذ بقصد المعنى المراد المعنى حينئذ أن سلى تظن أنتى أبغى بها بدلاً وتظن أيضاً أنتى أظنها أيضاً تهيم فى الضلال وليس هذا مراد الشاعر لان مراده أن أحكم على سلى بأنها أخطأت فى ظنها أنتى أبغى بها بدلاً ويلى على أن مرادها ما ذكره قوله قبل ذلك

زعت هوأ عفا الغداة كعفا \* عنها طلال بالوى وروسوم

فان قلت هذا التوهم باق بعد القطع لانه يجوز أن يكون أراها خبر الان بعد خبر أوألا بد من أبغى فى كل من الفصل والوصل إجماع خلاف المراد وحينئذ فلا يوجب تعطيل الفصل بإيهام الوصل خلافه قلت هذا مدفوع لان الاصل فى الجمل الاستقلال وانما صار الى كونها فى حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على أن الشيخ عبد القاهر نص على أن ترك العطف بين الجمل الواقعة أخباراً لا يجوز تأملها للمولى

(ويحتمل الاستثنا) كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها تنصير في أودية الضلال

معالكن منع من العطف إياهم عطف خلاف المراد اذ لو عطف لتوهم أتمام مطوف على قوله أبني فيكون المعنى ان علي تنظني موصوفاً ومضيقاً أحدهما أي أبني جهاد ولا لاخر أي أظنها تنصير في أودية الضلال فيقول الاخيار بأنها أخطأت في ظننا أي أبني جهاد ولا ذلك أن الشاعر قصر حبه عليه فأراد أن يحصر جزأها بأنهم تنصير في أودية الضلال في هذا الظن لأن يحصر بظنها أنه موصوف بالوصفين ففي العطف إياهم انخل في المعنى لكن المناسب على هذا أن يجعل أرى على معنى أنقن فلا يكون نفس الظن الكائن في الجلة الاولى فلا يبعد المسندان والجواب أن اليقين أخص من الظن فلا يحتاج لزم لا شمال الاول على مطلق الراجح الكائن في الثاني مع زيادة ولم يعتبر ما في القطع من إيهام تلبرية في جلة أراها والأكيد وشبه ذلك مما يحتمل أن يحتمل لها في المقام لأن أصل الجلة الاستثنا فيحصل عليه الابدليل قوى ولم يوجد بخلاف العطف فلا بد من معطوف عليه والمتبادر أنه هو الاقرب الذي هو جلة أبني فتقوى الإيهام فيه دون الفصل ثم المناسبة المنتهية هنا بخلاف المناسبة المنتهية في باب الوصل فلا مرد أن يقال الفصل لا تكون له مناسبة لا أقول المناسبة التي لا تكون فيها هي المعصية لعطف بخلاف التي معها الإيهام المنافي للعطف فيصح وجودها مع منع العطف كما في المثال وكما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم لم يعطف على مجموع جلة الشرط والجواب التي هي قوله تعالى وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا انا معكم اننا نسترهم أنه معطوف على جلة قالوا وأجلة انا معكم فيجوز الاول الاختصاص بحال الخلو والثاني كونه مقول الكثرة وكل ذلك غير صحيح وليس المانع من العطف فيه كون الاولى جلة الشرط ولا يصح عطفها ولا العطف عليها ولا المانع انتفاء الجامع وذلك لصحة العطف على جلة الشرط والجزءان معاً كقوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فقره ولا يستقدمون معطوف على مجموع الشرط والجزءان لا على الجواب اذ المعنى لقوله إذا جاء أجلهم لا يستقدمون وصحة العطف في قوله تعالى وقالوا ولأولئك عليهم مكر ولو أنزلنا ملكاً لقضى الأمر ولوجود الجامع فان الاستهزاء في الثانية موافق في المعنى لقولهم في خلوا عنهم إذ قولهم ذلك استهزاء واستهزاء في معنى المؤمنين بالله تعالى والاستهزاء بالمؤمن بالله تعالى استهزاء بجهنمته تعالى في نفس الامر فلا استغناء في الجلة مشتركة بين الجملتين والمسند اليهما بينهما مناسبة العدد التي هي كالتضاييف وهذا يقتضي أن الجامع انما يعتبر بين جملتي الجواب والمعطوف وهذا هو الموافق لجعل جلة الشرط فضلة كإثبات الفضلات فلا يعتبر لها جامع لكن هناك لا بد من التنبيه عليه وهو أن الجامع اذ لم يعتبر الا بين الجواب والجلة المعطوفة فقد آل الامر إلى أن العطف انما هو على الجواب فعوداً لهذا ورد وقد يجب أن العطف على الجواب انما هو مع ادراج الشرط وجعله كالجزء من الجواب لا أن يعطفا على الجواب من حيث انه جواب الشرط اذ يقتضي ذلك تقدر الشرط للمعطوف فيصحق اغذور وردد حيث أن يقال اذا جعل الشرط مدرجا في جلة المعطوف عليه وهو الجواب حتى كأنه فضلة من الفضلات المحدودة في سيرة عادته معقدا لتقييد المعطوف به كما تقدم فعوداً لهذا ورد الجواب أنه كذلك لكن قد بينت في التيسيل ما أوضح كما في قوله تعالى ولا يستقدمون فثبت لم يتضح المانع من الإيهام كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فانهم ثم أشار إلى وجه آخر مانع من العطف في قوله أراها في الضلال تنصير بقوله (ويحتمل الاستثنا) يعني أن قوله أراها محتمل أن يكون غير استثنا بأن بقصد الاخبار بما كاذب من غير تقدير سؤال يكون جوابه فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ويحتمل أن يكون استثناء بأن بقصد سؤال يكون جوابه باعنه فكانه قيل وكيف تراها في ذلك الظن فقال أراها محططة تنصير في

معالكن منع من العطف إياهم عطف خلاف المراد اذ لو عطف لتوهم أتمام مطوف على قوله أبني فيكون المعنى ان علي تنظني موصوفاً ومضيقاً أحدهما أي أبني جهاد ولا لاخر أي أظنها تنصير في أودية الضلال فيقول الاخيار بأنها أخطأت في ظننا أي أبني جهاد ولا ذلك أن الشاعر قصر حبه عليه فأراد أن يحصر جزأها بأنهم تنصير في أودية الضلال في هذا الظن لأن يحصر بظنها أنه موصوف بالوصفين ففي العطف إياهم انخل في المعنى لكن المناسب على هذا أن يجعل أرى على معنى أنقن فلا يكون نفس الظن الكائن في الجلة الاولى فلا يبعد المسندان والجواب أن اليقين أخص من الظن فلا يحتاج لزم لا شمال الاول على مطلق الراجح الكائن في الثاني مع زيادة ولم يعتبر ما في القطع من إيهام تلبرية في جلة أراها والأكيد وشبه ذلك مما يحتمل أن يحتمل لها في المقام لأن أصل الجلة الاستثنا فيحصل عليه الابدليل قوى ولم يوجد بخلاف العطف فلا بد من معطوف عليه والمتبادر أنه هو الاقرب الذي هو جلة أبني فتقوى الإيهام فيه دون الفصل ثم المناسبة المنتهية هنا بخلاف المناسبة المنتهية في باب الوصل فلا مرد أن يقال الفصل لا تكون له مناسبة لا أقول المناسبة التي لا تكون فيها هي المعصية لعطف بخلاف التي معها الإيهام المنافي للعطف فيصح وجودها مع منع العطف كما في المثال وكما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم لم يعطف على مجموع جلة الشرط والجواب التي هي قوله تعالى وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا انا معكم اننا نسترهم أنه معطوف على جلة قالوا وأجلة انا معكم فيجوز الاول الاختصاص بحال الخلو والثاني كونه مقول الكثرة وكل ذلك غير صحيح وليس المانع من العطف فيه كون الاولى جلة الشرط ولا يصح عطفها ولا العطف عليها ولا المانع انتفاء الجامع وذلك لصحة العطف على جلة الشرط والجزءان معاً كقوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فقره ولا يستقدمون معطوف على مجموع الشرط والجزءان لا على الجواب اذ المعنى لقوله إذا جاء أجلهم لا يستقدمون وصحة العطف في قوله تعالى وقالوا ولأولئك عليهم مكر ولو أنزلنا ملكاً لقضى الأمر ولوجود الجامع فان الاستهزاء في الثانية موافق في المعنى لقولهم في خلوا عنهم إذ قولهم ذلك استهزاء واستهزاء في معنى المؤمنين بالله تعالى والاستهزاء بالمؤمن بالله تعالى استهزاء بجهنمته تعالى في نفس الامر فلا استغناء في الجلة مشتركة بين الجملتين والمسند اليهما بينهما مناسبة العدد التي هي كالتضاييف وهذا يقتضي أن الجامع انما يعتبر بين جملتي الجواب والمعطوف وهذا هو الموافق لجعل جلة الشرط فضلة كإثبات الفضلات فلا يعتبر لها جامع لكن هناك لا بد من التنبيه عليه وهو أن الجامع اذ لم يعتبر الا بين الجواب والجلة المعطوفة فقد آل الامر إلى أن العطف انما هو على الجواب فعوداً لهذا ورد وقد يجب أن العطف على الجواب انما هو مع ادراج الشرط وجعله كالجزء من الجواب لا أن يعطفا على الجواب من حيث انه جواب الشرط اذ يقتضي ذلك تقدر الشرط للمعطوف فيصحق اغذور وردد حيث أن يقال اذا جعل الشرط مدرجا في جلة المعطوف عليه وهو الجواب حتى كأنه فضلة من الفضلات المحدودة في سيرة عادته معقدا لتقييد المعطوف به كما تقدم فعوداً لهذا ورد الجواب أنه كذلك لكن قد بينت في التيسيل ما أوضح كما في قوله تعالى ولا يستقدمون فثبت لم يتضح المانع من الإيهام كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فانهم ثم أشار إلى وجه آخر مانع من العطف في قوله أراها في الضلال تنصير بقوله (ويحتمل الاستثنا) يعني أن قوله أراها محتمل أن يكون غير استثنا بأن بقصد الاخبار بما كاذب من غير تقدير سؤال يكون جوابه فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ويحتمل أن يكون استثناء بأن بقصد سؤال يكون جوابه باعنه فكانه قيل وكيف تراها في ذلك الظن فقال أراها محططة تنصير في

(وأما كونها) أي الثانية (كالتصلة بها) أي بالاولى

أودية لضلال والخطئ فيكون الملتصق كون الجملة كالتصلة بما قبلها لاقتضائه السؤال وتزله منزلة السؤال والجواب يتصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال كما أشار إلى تحقيق ما هي كالتصلة لاجل ذلك بقوله (وأما كونها) أي كون الجملة الثانية (كالتصلة بها) أي بالجملة الاولى

كلام مقصده اجابه سؤال المقدر قال المصنف وقسم السكاك القطع أي الفصل في هذا القسم إلى قطع الاحتياط وهو ما لم يكن لما منع من العطف كما في البيت ويحتمل أن يريد الاحتياط ان الاحتياط سبب وجوبه من حيث البلاغة وان لم يكن واجبا لغيره بخلاف القسم الثاني فإنه واجب لغة أي بالذات وإذا كان وجوبه بالغیر وهذا كما يقول الفقيه يجب على الخفي كيت وكيت واحتياطاً ويحتمل أن يريد بقوله احتياطاً جواز الترتل إلى ما هو واجب وهو ما كان لما منع كقوله تعالى الله يستعزى بهم وقوله تعالى ألا انهم هم المفسدون وقوله تعالى ألا انهم هم السفهاء قال لا موعظ لعطف على جملة قالوا أو جملة انهم هم وكلاهما لا يصح لما مر قال المصنف وقوله نظر لجواز أن يكون المقطوع في المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدرية بالظرف وهذا القسم لم يبين امتناعه (قلت) قد تقدم من المصنف موافقة السكاك على أن الله يستعزى بهم لا يصح عطفه على قالوا ولا يصح على انهم كيقبل ان يكون مراد المصنف بالجملة المصدرية بالظرف الجواب كما توهم بعضهم ولا يجوز ان يكون اراد عطفه على خلوها لوضوح فساده اذ يصير التقدير قالوا ذلك وقت خلوهم وقت استعزاه الله بهم فيلزم ما مر منه فباسم من تقصداً استعزاه الله بهم بالظرف ويصير المعنى اذا استعزاه الله بهم قالوا والمعنى على العكس اذا قالوا استعزاه الله بهم اذ عذبهم اذ يلزم عطف الاسم على الفعلية وهو ان جاز مستهجن كما سيأتي وان اراد انه معطوف على الظرف وأما أضف اليه وهو قوة تعالى وإذا خلوها كذلك ألا انهم هم المفسدون من قوة تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا قال الخطيب فهو ظاهر الفساد لانهم معطوف على ما على يكذبون أو على جملة يقول من قوة تعالى ومن الناس فيمرا التقدير من الانهم هم المفسدون وكذلك ألا انهم هم السفهاء قال وأما في قوة تعالى الله يستعزى بهم فالتنظر صحيح يعني لانه يصح عطف الله يستعزى بهم على يكذبون وعلى يقول التقدير ومن الناس من الله يستعزى بهم وأما كقوله الله يستعزى بهم وهذا الذي قال الخطيب بعيد أعني عطف الله يستعزى بهم على يكذبون لان الجملتين مختلفتان في الاسم والفعلية ولان استعزاه الله هو عذابه وهو معول للتكذيب فكيف يعطف على عذبه فيلزم انقلاب المعول عليه فهذا فساد من جهة المعنى ويقصد ما ذكره المصنف من جهة التركيب في الآيات الثلاث ان جملة الظرف معمولة للبراب فيلزم ان يكون قالوا معلا في الله يستعزى بهم كما تامل في شتبهوا وهو اذا خلوها فكيف تكون الله يستعزى بهم معولاً قالوا انهم هم الآن يقول وهو معطوف على جملة الشرط وجواباً عما أحدهم لا تقدر أو لا تتحقق أو احسانه عطفها على انهم هم متعذر لعدم المقضي وعلى الظرف وما بعده وأعلى جوابه أو على خلوها فمتنع لو جود للمانع (تنبيه) بقي من التوابع الوصف أي حال تنزيل الجملة الثانية منزلة الوصف من السابقة وكأنه تركه اقتداء بالسكاك غير ان السكاك جعل هذا القسم الأخير مما جاز لتفسيره الثانية منزلة التنبيه ولم يقل عطف البيان وكأنه قصد ما هو أهم من عطف البيان والنعت لا كما قال قطب الدين انه اراد عطف البيان اذ ليس في كلامه ما يدل عليه ولا يمين ذكر هذا القسم والفرق بينهما ان الثانية اذا كانت في معنى الوصف تكون بمنزلة المعنى في الاولى المقصودة كالموكدة والمنزلة منزلة عطف البيان تدل على ما دل على الاول بل فقط أوضح والمنزلة منزلة الوصف تدل على صفة لاحقة لمعنى الجملة السابقة (تنبيه) هذا القسم أيضاً داخل كغيره من الاقسام الماضية والا تية بحسب الاعتبارات من (وأما كونها كالتصلة الخ) ش أي حال شبه كمال الاتصال

وقسم السكاك القطع إلى قسمين أحدهما القطع للاحتياط وهو ما لم يكن لما منع من العطف كما في البيت والآخر وهو ما لم يكن لما منع من العطف كما في هذا البيت والثاني القطع السوجب وهو ما كان لما منع منه بقوة تعالى الله يستعزى بهم قال لانه لو عطف لعطف ما على جملة قالوا وما على جملة انهم هم وكذا قوله ألا انهم هم المفسدون وقوله ألا انهم هم السفهاء وقوله نظر لجواز أن يكون المقطوع في المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدرية بالظرف وهذا القسم لم يبين امتناعه وأما كونها بمنزلة المتصلة بها

(قوله) وأما كونها كالتصلة بها أي كمال اتصال والمناسب لما مر ان يقول وأما شبه كمال الاتصال فلكونها جواباً الخ

فلكونها جوابا عن سؤال اقتضته الأولى فتزول منزلة فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال

(قوله فلكونها أي الثانية جوابا بالخ) كلامه يقتضي أن وقوع الجملة جوابا بالسؤال اقتضته الأولى موجب للفصل وهو كذلك لأن السؤال والجواب أن نظرا إلى معنيهما فيهما شبه كمال الاتصال كما يأتي بيانه وان نظرا إلى لفظيهما فيهما كمال الانقطاع لكون السؤال انشأه والجواب خيرا وان نظرا إلى ثالثهما فكل منهما كلام متكلم ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فعلى جميع التقادير الفصل متعين لكن هذا يخالف لما ذكره في الطول في آخر بحث الالتفات في قول الشاعر (فلا صرمة بيدوفي الناس راحة) حيث جعل وفي الناس راحة جوابا للسؤال اقتضته الأولى حيث قال فكأنه لما قال فلا صرمة بيدوقيل له ما تنصحه فما جاب بقوله وفي الناس راحة وقد اشتملت الجملة على الواو والصرمة بفتح الصاد المعبر وخالف لما ذكره في قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه الخ من أنه جواب لسؤال اقتضاه قوله قبل ما كان قلبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما بيننا لهم أنهم أصحاب الجحيم تقديرهم استغفروا إبراهيم لأبيه وقد اشتملت تلك الجملة الواقعة جوابا على الواو واجب بأن الواو في البيت والآية للاستئناف لا للعطف وما قيل أنهم لم يعد دخول الواو على الجملة المستأنفة الصورة أعني الجملة (٥٣) الابتدائية فيه نظري بل قد عهد ذلك كما هو في قوله تعالى

من يضل الله فلا هادي له  
و يذره في طريقهم  
يضمهم ويرفع يدهم كما  
صرح في النفي وأوجب  
أيضا بأن السؤال المعبر  
فيه الفصل ما كان منشؤه  
التردد في حال السؤال عنه  
بأن حاله كذا أم لا بأن كان  
واردا على سبيل النقص كما  
في الآية وتظاهرها ذلك  
لأن المطلوب في الأول بيان  
ما أجل فيعتبر الاتصال  
الموجب للفصل وفي الثاني  
دفع ما أورد فكان كل من  
الفسرين اللذين أدبا  
بالسؤال والجواب من  
طرف فكان المقام مقام

(فلكونها) أي الثانية (جوابا للسؤال اقتضته الأولى متزولا) (منزلة) أي السؤال للكونها متفصلة عليه ومقتضية (تفصل) الثانية (عنها) أي عن الأولى (كما يفصل الجواب عن السؤال)

(٥) يخصص (لكونها) أي الجملة الثانية (جوابا للسؤال اقتضته) الجملة (الأولى) لكونها مجملة في نفسها باعتبار العصة كما في المثال السابق لأن الظن يحتمل العصة وعدمها ومجملة السبب وأغبر ذلك بما يقتضي السؤال كما يأتي وإذا كانت الأولى تقتضي السؤال (٥) فهي (تزول منزلة) أي منزلة السؤال لأن السبب يتزول منزلة السبب لكونه مزموما ومقتضيه (تفصل) الثانية حينئذ (عنها) أي عن تلك الأولى مقتضية السؤال للمقتضى الجواب الذي هو الثانية (وفصلها عنها حينئذ) كما يفصل (الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال والربط الذاتي المتألف للعطف المقتضى للحاجة إلى العاطف وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع إذ السؤال انشأه والجواب اخبار وقد ورد على منع العطف على الجملة التي هي كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه بعد قوله ما كان قلبي والذين آمنوا الخ إذ هو في تقديرهم ولم يستغفر إبراهيم لأبيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأوجب بأن الواو للاستئناف لا للعطف وبغير ذلك تأمله

وهو أن تكون بمنزلة المتصلة بها لكونها أي الثانية جوابا عن سؤال اقتضته الجملة السابقة ومراده بالأولى ما هو أهم من المذكورة والهدوفا لمساقي (فتزول) أي الأولى (منزلة) أي منزلة السؤال (تفصل) أي الثانية (عنها) أي عن السابقة (كما يفصل الجواب عن السؤال) وهذه ضماير مختلفة ويحتمل أن يريد فتزول الثانية منزلة الجواب فتفصل أي الثانية

وصل يقتضي المناسبة من وجه والمعارضة من وجه آخر هذا يحصل ما ذكره باب الحواشي إلا أن النقص على كلام المصنف بما تقدم لشارح في الطول في بحث الالتفات والجواب عنه بما ذكرنا ظاهر وأما النقص بالآية فمقتضى منشؤه الفسلفة عن سبب النزول كما قاله العلامة عبد الحكيم فإن الآية الأولى أعني قوله تعالى ما كان قلبي الخ أنزلت في منع الرسول عليه السلام من استغفار لعمه ومنع المؤمنين من الاستغفار لأنهم يخصون في ذلك بأن إبراهيم استغفر لأبيه على ما في الكشف فالآية الأولى تمنع لهم من الاستغفار للأب وأما الأقرب بين الثانية جوابا لتكلمهم باستغفار إبراهيم فعطف الثانية على الأولى لتتناسب وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآية الأولى تأمل ذلك (قوله اقتضته الأولى) أي اشتملت عليه ودلت عليه بالتحصيل وذلك لكونها مجملة في نفسها باعتبار العدة وعندها كما في المثال السابق أعني قوله وتظن على الخ فإن الظن يحتمل الصحة وعدمها ولكونها مجملة السبب وأغبر ذلك بما يقتضي السؤال كما يأتي (قوله فتزول الأولى منزلة) أي فيسبب اقتضاه الأولى السؤال وانضم إليها عليه تزول تلك الجملة الأولى منزلة تلك السؤال المقدر لأن السبب يتزول منزلة السبب لكونه مزموما ومقتضيه (قوله ومقتضيه) عطف تقدير (قوله تفصل الثانية عنها) أي عن تلك الأولى للمقتضية السؤال للمقتضى الجواب الذي هو الجملة الثانية (قوله كما يفصل الجواب عن السؤال) أي المقتضى

وقال السكاكي فيتمثل ذلك منزلة الواقع ثم قال وتزبل السؤال بالضموى بمنزلة الواقع لا يصار اليه بالجهات لطيفة اما تنبيه السامع على موقعه

(قوله لما تنبها) أى السؤال المحقق والجواب من الاتصال الشبه أى من شبه كمال الاتصال فكأن الجملة الاولى فى الاقسام الثلاثة تمن كمال الاتصال مستتعبة الثانية ولا توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال المستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال ويستند ذلك من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال كما هو الظاهر من التنبيه وقيل المراد من الاتصال فى صورة السؤال والجواب كمال الاتصال وقسمان كمال الاتصال مختص فى الاقسام الثلاثة المذكورة وليست صورة السؤال والجواب داخلة فى شئ منها وما قيل انهم لم يقوها فى اقسام الاتصال لان السؤال والجواب لا يحتاجان فى الفصل بينهما الى اعتبارها لانهما يكونان كلاهما متكاملين ولا يعطف كلامهما على كلامهما كما فى قولهم نظروا ذلك لا يسمع كونه غير صحيح فى نفسه لانه يقال وعليكم السلام معطوف على السلام عليكم لا يتنعف فى شرح كلام المصنف لانه غير صحيح فى أن الفصل بينهما كمال الاتصال وقيل ان صورة الجواب والسؤال داخلة فى صورة اليان لان الجواب ميعن لهم السؤال وليس شئ لان الجواب لا يدفع الابهام الذى فى السؤال اذ لا ايهام فيه انما يدفع الابهام الذى فى (٥٤) مورد السؤال فاذا ذلك العلامة عبد الحكيم (قوله قال السكاكي الخ) اعلم أن مذهب المصنف

لما يشبه من الاتصال قال (السكاكي فيتمثل ذلك) السؤال الذى تنقصه الاول وتدل عليه بالضموى (منزلة السؤال الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول ذلك وتزبله منزلة الواقع انما يكون (لنكتة)

وحاصل ما ذكره المصنف أن الموجب للفصل بين الجملتين تزبل الاولى بمنزلة السؤال فتعطف بالنسبة الى الثانية حكم السؤال بالنسبة الى الجواب الذى هو تلك الثانية فى منع العطف وعلى هذا لا يمتثل السؤال فى منع العطف فى الحالة الراهنة ولو كان هو الاصل فى المنع وقال (السكاكي) (فيتمثل ذلك) السؤال المتعطف الاول وبفهم الضموى أى قوة الكلام باعتبار قرائن الحال (منزلة السؤال الواقع) بالصراحة ويجعل الكلام الثانى جوابا عن ذلك السؤال لحيث يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر وهذا يقتضى أن موجب المنع كونه جوابا للسؤال مقدور وقد تقدم ما يقتضى أن الموجب هو تزبل الاولى بمنزلة السؤال ويمكن أن يصلح الكلام على معنى أن السؤال يفقد كواقع للنكتة المذكورة بعد ما الفصل فتزبل الاولى بمنزلة السؤال وان كان كلاما يصلح بيا للقطع وتزبل السؤال المقدور بمنزلة الواقع ليقع هذا الكلام جوابا له يكون (لنكتة) هى (قوله السكاكي) أى السكاكي فائى بتزبله أى السؤال بمنزلة الواقع أى بمنزلة السؤال الواقع (قوله لنكتة) أى بتزبل السؤال بمنزلة الواقع وبعبارة المفتاح والابصار لتزبله بمنزلة السؤال الواقع والضموى والمراد بالضموى مدلول اللفظ لا حموى الخطاب الذى هو مفهوم الموافقة كذا قيل والذى يظهر أن

أن الموجب للفصل بين الجملتين تزبل الاولى بمنزلة السؤال فتعطف بالنسبة الى الجواب الذى هو تلك الثانية فى منع العطف وعلى هذا لا يمتثل السؤال فى منع العطف فى الحالة الراهنة ولو كان هو الاصل فى المنع وحاصل مذهب السكاكي أن السؤال الذى اقتضته الجملة الاولى وبفهم منها بالضموى أى بمنزلة الكلام باعتبار قرائن الاحوال فيتمثل بمنزلة السؤال الواقع بالقدر المحقق المصرح به

وتجسد الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال ويستند فيقطع تلك الجملة الثانية عن الجملة الاولى كما غناه اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر وعلى هذا ما يقتضى منع العطف كون الكلام جوابا للسؤال لا تتزبل الجملة الاولى بمنزلة السؤال كما هو مذهب المصنف والحاصل أنه على مذهب المصنف الجملة الاولى بمنزلة السؤال المقدور أى على مذهب السكاكي الذى يتعلق به التزبل انما هو السؤال المقدور الذى اقتضته الجملة الاولى فيتمثل بمنزلة السؤال الواقع فالجملة الثانية جوابا لجملة الاولى على مذهب المصنف والسؤال المقدور على كلام السكاكي (قوله وتدل عليه) بيان لما قبله وقوله بالضموى أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال (قوله الواقع) أى المحقق المصرح به (قوله وطلب) أى بقصد بالكلام الثانى وهو الجملة الثانية وقوله وقوعه نائب فاعل يطلب والضمير عائذ على الكلام الثانى وقوله جوابا لى السؤال المقدور الذى تقتضيه الاول وجوابا لما فى الكلام الثانى ولو قال الشارح ويجعل الكلام الثانى جوابا له كان انحصار وأوضح (قوله فيقطع) أى الكلام الثانى (قوله لذلك) أى لاجل كون الكلام الثانى جوابا للسؤال المقدور لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله وتزبله بمنزلة الواقع) أى وتزبل السؤال المقدور بمنزلة السؤال الواقع لاجل أن يكون الكلام الثانى جوابا له انما يكون الخ ونقصية كلام الشارح أن النكتة خاصة بالتزبل على كلام السكاكي مع أن التزبل أيضا على مذهب المصنف انما يكون لنكتة

أولاً اغتابة أن يسأل أوئلاً يسمع منه شيء أوئلاً ينقطع كلامك بكلامه أوئلاً قصد إلى تكثير المعنى بتقليل القيد وهو تقدير السؤال وزنه العاطف أوئلاً تصرف ذلك مما يضطر في هذا السلك

فكان الأولى للشاعر أن يجمع في كلامه بأن يقول والتزبل انما يكون لنسكة للشبل التزبلين أعني تزبل الجلالة الأولى منزلة السؤال وتزبل السؤال المقصد منزلة السؤال الواقع فتأمل فرددنا العدوى (قوة كافتاء السامع عن أن بدل) أي تعظيما لأشفقة عليه فالبلغ شأنه انما تكلم بكلام متضني لسؤال يأتي بجواب ذلك السؤال ولا يجوز السامع لكونه يسأل ذلك السؤال تعظيما لأشفقة عليه (قوة أوئل أن لا يسمع الخ) قد تمثل اشارة إلى أن قوله •• أو أن لا يسمع الخ عطف على قوله اغتاده

أى أو مثل ارادة أن لا يسمع  
الخ لا على أن يسأل وإنما  
قد يرسل لا الكاف لانها  
عرف وواحد يستكره من بها  
من الشارح بالمتى قال  
يس لكن مثل فى كلام  
الشارح عطف على كافته  
قوله أو مثل أن لا يقطع  
الخ أى أو مثل عدم  
نقطع كلامك أى المتكلم  
بكلامه أى السامع وأنت  
تجذب أى أو مثل ارادة  
عدم تحمل كلامك بسؤاله  
للايقوت أنساق الكلام  
الذى قصد أن لا ينسى منه  
سئ (قوله بتقليل اللفظ)  
الباء بمعنى مع (قوله وهو)  
أى تكثير المعنى المصاحب  
لتقليل اللفظ بقدر السؤال  
الخ وقصه أن التقدير الذى كور  
سبب فى التكثير لانفسه  
فكان الاولى أن يقول  
وذلك سبب تقدير السؤال  
الخ والكلام من باب اللف

(كغناء السامع عن أن يسأل أو) مثل (أن لا يسمع منه) أي من السامع (شيئ) تخفيره وكراهة  
للكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل قصد الی تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير  
السؤال وزنه العاطف أو غرض ذلك وليس في كلام السكا كى دلالة على أن الأولى تنزل مستزلة السؤال

(كأخذاً السامع عن أن يسأل) تعظيماً له أو شفقة عليه (أو) هي كإرادة (أن لا يسمع منه) أي من ذلك السامع (شي) من الكلام تحقيره أو كراهة للكلامه أو كأن لا يقطع كلاماً بكلامه فيفوت انتساق الكلام المراد أن لا ينسب منه شيء أو لا يكون مكافئاً لما في الجاهلية بل حسبه السماع وهذا من معنى التقدير بل هو أعظمه لاحتوائه بدون التحقير كإين والواله والوالد قصد تأنيده لاحتقاره أو كأن يقصد تكثير المعنى على قلة اللفظ بسبب ترك العالمين وقد والسؤال وغير ذلك مثل التنبية على فطاعة السامع وإن المقدّر عنده كالتدبير أو بلادته وإن الجواب لا يفهمه إلا بالبرصحة مثلاً ثم إن ما ذكره المصنف من نزول الأولى منزلة السؤال ليس في كلام السكاكي وكان المصنف رأى أن قطع الثانية عن الأولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الأولى منزلة منزلة السؤال لأن إلحاق القطع

قول المصنف تنزل الاولى منزلة السؤال فالتا من منزلة جوابها والسكاكي يقدر السؤال واقعا ثانوية  
جوابه فعلى هذا المراد بالصورى المفهوم من لازم القفل والذى يظهر ان الجمله الاولى ان ظهر منها استدعاء  
السؤال وطلبه فهي منزلة مرتبه كما قال المصنف مثل وما أدراك ما اليه القدر فانه يشوق السائل الى  
السؤال عن جوابه لم يكن ولكنه استغنى الشوق اليه من القرائن فالسؤال مقدر كقوله وما أبرئ نفسي  
وتقدر السؤال لاحد او كاعتناء السائل بان يسأل والمراد بالسائل بلسان الحال والواقع ضرر انه  
ليس بالأسأل أو قصد ان لا يسمع منه اما لحقاره أو تعطيه زاد في الايضاح أو قصد ان لا يتطعم كلامه  
بكلامه أو قصد تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف والباقي قوله بتقليل  
اللفظ لعمه أى تكثير المعنى للسؤال مع تقليل اللفظ يعطى السؤال والعاطف كما قال قطب الدين في شرح  
الفتح وقال السكاكي يجوز ان تكون للسببية وهو أولى لان ترك العاطف سبب في تقدير  
السؤال وهو فاسد لا يعقوب فان تقدير السؤال هو السبب في ترك العطف بالاعكس اذ يلزم  
أن يكون ترك العطف بلا مقتضى أو تنبيه السامع على موقعه قال وألغى ذلك مما هو مضطرب في هذا  
السؤال أى مثل ادعاء ان هذا السؤال لا يحتاج الى ذكره أو امتناع السامع هل يعلم أن ذلك جواب سؤال

والنشر المرتب وذلك لأن تقدير السؤال سبب لتكثير المعنى وقول العاصم سبب في تقدير اللفظ (قوله أو غير ذلك) عطف على اغناء  
أو على القصد وذلك مثل التنبية على فطنة السامع وأن القدر عنده كالأذكار والتنبية على بلادته وعدم تنبيه ذلك إلا بعد إيراد  
الجواب عنه حيث لم يرد السؤال بعد إتمام الكلام الجملة التي هي منشأ السؤال (قوله وليس في كلام السكا كإخ) هذا شروع في  
إدعاء قول المصنف فنزل الجملة الأولى منزلة السؤال المقدور وحده أن المصنف مختصر لكلام السكا كى وتأييده وهولم  
يقبل بما قاله المصنف وحيداً في المصنف بخلاف ما أجابه الشارح أن تأنيلاً أن المصنف مختصر لكلام السكا كى لكن  
الاسم خطأ أذهبه مجتهد في هذا الفن فتارة يخالف اجتهاد السكا كى وتارة يوافقه (قوله تنزل منزلة السؤال) أي المقدّر  
أي وحيداً لكن نفسه دلالة على ذلك فاعترض على المصنف حيث خالفه مع أنه مختصر لكلامه

(قوله فكان المنصف يطرأ الخ) هذا اعتذار عن المنصف في مخالفته للسكا كبحاصه أن قطع الثانية عن الأولى لما كان يقطع بطوبى عن السؤال لكونها كالمتصلة به لازم كون الأولى منزلة منزلة السؤال لأن الحلق القطع يقطع يقتضى الحلقا المقطوع عنه الذى هو الأولى بالمقطوع عنه الذى هو السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى (قوله هنا ما يكون الخ) حصر أن أى أنه نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون في ثلثة الحالات لا في حالة تنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع كما قال السكا كى وأما قوله مثل قطع الخ فهو مفعول مطلق أى قطعنا مثلا لقطع الخ (قوله) والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك أى إلى ذلك التنزيل المرتب عليه قطع الثانية عن الأولى (قوله كلف في ذلك) أى في قطع الثانية عن الأولى وعدم عطفها عليها أو أمان تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فللكنة المتقدمة ووضع ذلك البحث على ما فى ابن يعقوب أن تشبيه القطع بالقطع أى قطع (٥٦) الثانية عن الأولى بقطع الجواب عن السؤال لا يقتضى تشبيه المقطوع عنه

فكان المنصف نظرا إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك بل بمجرد كون الأولى منشأ السؤال كان في ذلك أشير إليه في الكشف (ويسمى الفصل ذلك) أى لكونه مجزا بالسؤال اقتضته الأولى (استئنافا) بالقطع يقتضى الحلق المقطوع عنه الذى هو الأولى بالمقطوع عنه الذى هو السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لأن تشبيه القطع بالقطع لا يقتضى تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصفة كون المقطوع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى أحد الربطين سببا ولا آخره سبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا فى مجرد الربط وهو مستعمر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصبح هنا أن يجعل كون الجهة الأولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كفايا فى القطع لانه سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كاشا إليه صاحب الكشف حيث جعل الاستئناف كالجارى على المسأفة عنه والتمصل به ولهذا لا يصح عطفه عليه لما بينه وبينه من الاتصال ولو كان على تقدير السؤال اذلولز المنسأفة عنه بمنزلة السؤال لم يصلح كون الجواب كالجارى عليه اذ لا يجري الجواب على السؤال على أنه وصفه فقد اكتفى بمجرد الربط الحاصل بالشاء ولم يعتبر تشبيهه بالسؤال ولاتشبه الاستئناف بالجواب لا يقال لا كفاءه بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب بنا فيه جعل السؤال كالمذكور على ما قال السكا كى لا نأقول تقدم ان جعل السؤال كالمذكور ليس بقطع بل لتكثرت أخرى تقدمت وقت أن نقول تنزيل الأولى منزلة السؤال لقطع أو صكونها منشأ السؤال لقطع أو تقدير السؤال كالمذكور لقطع ما لها واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل فى الكل فأى فائدة لهذا الاختلاف تأمل فى هذا المقام (ويسمى الفصل) أى ترك العطف (لذلك) أى لأجل كون الجهة التى لم تعطف جوابا لسؤال اقتضته الأولى (استئنافا) تسمية لازم باسم المزموم لأن الاستئناف الذى هو الاتيان بكلام ويسمى الفصل ثلث استئنافا

بالمقطوع عنه لصفة كون المقطوع من حيث وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى أحد الربطين سببا ولا آخره سبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا فى مجرد الربط وهو مستعمر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصبح هنا أن يجعل كون الجهة الأولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كفايا فى القطع لانه سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كاشا إليه صاحب الكشف حيث جعل الاستئناف كالجارى على المسأفة عنه والتمصل به ولهذا لا يصح عطفه عليه لما بينه وبينه من الاتصال ولو كان على

تقدير السؤال وتنزيل المنسأفة عنه بمنزلة السؤال لم يصلح كون الجواب كالجارى عليه اذ لا يجري الجواب على السؤال كالمذكور ليس بقطع بل لتكثرت أخرى قد تقدمت وقت أن نقول تنزيل الأولى منزلة السؤال لقطع أو صكونها منشأ السؤال لقطع أو تقدير السؤال كالمذكور لقطع ما لها واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل فى الكل فأى فائدة لهذا الاختلاف فتأمل (قوله ويسمى الفصل) أى الذى هو ترك العطف (قوله استئنافا) تسمية بذلك من تسمية لازم باسم المزموم

وكذا الجملة الثانية أيضا تسمى استثناءا والاستثنائي ثلاثة أضرب لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى إما عن سبب الحكم فيها مطلقا كقوله  
 أي ما بالكل عليل أو ما سبب علك  
 قال لي كيف أنت قلت عليل \* سهر دأثم وحزن طويل

لأن الاستثنائي الذي هو الاتيان بكلام مستقل في جميع أجزائه تركيبة مما قبله يستلزم قطعه أي ترك عطفه على ما قبله (قوله نسي استثناء الفاعل) تسمية بذلك من تسمية الشيء باسم ما يتعلق به لأن الجملة لا يسبها الاستثنائي وتعلق به وهذا ويصل أن الاستثنائي مشترك بين المعنى المصدرى والمعنى الاسمي (قوله أي الاستثنائي) يعني مطلقا سواء أريد به فصل الجملة الثانية أو تقيدها (قوله لأن السؤال الخ) هذا تعليل لمحدوف أي وانما انحصر في ثلاثة أضرب لأن السؤال الخ وحاصله أن المتبهم على السامع إما سبب الحكم الكائن في الجملة الأولى على الإطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله فيسأل عنه وإما سبب خاص بمعنى أنه تصور في جميع (٥٧) الأسباب الاسباب خاص ترد في حصوله وتقيده فسال عنه

واما غير السبب بأن بينهم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الأولى (قوله عن سبب الحكم) أي المحكوم به الكائن في الجملة الأولى (قوله مطلقا) حال من السبب أي حال كون السبب مطلقا أي لم يتغير في تصور سبب معين بل مطلق بسبب وذلك لكون السامع مجهول السبب من أصله وذلك بأن يكون التصديق بوجود السبب سائلا لسائل والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما قاله في البيت المذکور فان التصديق بوجود العلة وجب التصديق بوجود السبب إلا ما حصل حقيقته فيطلب عما شرح ما هنسبه ولذا يسأل عما والتصديق الحاصل بوجود

وكذا (الجملة الثانية) نفسها تسمى استثناءا ومستأنفة (وهو) أي الاستثنائي (ثلاثة أضرب لأن السؤال الذي تضمنته الأولى) إما عن سبب الحكم مطلقا نحو  
 قال لي كيف أنت قلت عليل \* سهر دأثم وحزن طويل  
 أي ما بالكل عليل أو ما سبب علك

مستقل في جميع أجزائه تركيبة مما قبله يستلزم قطعه أي ترك عطفه على ما قبله (وكذا) تسمى تلك الجملة (الثانية) نفسها استثناءا تسمية الشيء باسم ما يتعلق به لأن الجملة لا يسبها الاستثنائي وتعلق بها وذلك يقال فيها مستأنفة أيضا (وهو) أي هذا الاستثنائي فيه (ثلاثة أضرب) أي ثلاثة أقسام (لأن) المتبهم على السامع إما سبب الحكم الكائن في الجملة الأولى على الإطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله وإما سبب خاص بمعنى أنه تصور في جميع الأسباب الاسباب خاص ترد في حصوله وتقيده وإما غير السبب بأن بينهم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الأولى (السؤال) على هذا (أما) إن يكون (عن سبب الحكم مطلقا) أي من غير تقدير سبب خاص لجهله بصورة السبب أصلا (نحو قوله

قال لي كيف أنت قلت عليل \* سهر دأثم وحزن طويل  
 فقهه عليل خير مبتدأ محذوف أي أنا عليل وهو جملة اقتضت سؤالا (أي ما بالكل عليل) والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلة وجب كون المعنى ما سبب علك ألا يبي ما سبب عنه من أحوال العلة بعد العلم بها لاسبابها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى (أو) يقدر (ما سبب علك)

(وكذا الثانية) أي الجملة تسمى أيضا استثناءا وهو أي الاستثنائي ثلاثة أضرب لأن السؤال الذي تضمنته الأولى على رأيي أو المقدر على رأي السالك أي ما عن سبب أو لا أول أو لا ما سبب عام أو لا فالسبب العام كقوله

قال لي كيف أنت قلت عليل \* سهر دأثم وحزن طويل  
 كأن المخاطب لما سمع عليل قال ما سبب علك فقال سهر دأثم وحزن طويل

(٨ - شرح التلخيص ثالث) سبب عن ضمني ليس مقصودا لسائل (قوله عليل) خبر مبتدأ محذوف أي أنا عليل وهذه الجملة منشأ السؤال (قوله سهر دأثم) خبر لمبتدأ محذوف أي سبب علكي سهر دأثم وهذا محل التأمل حيث ترك العاطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال والمغايرة التي يقضها العطف لا تناسبه وأما قوله عليل أي أنا عليل فلا شاهد فيه لما نحن بصدده لأنه جواب عن سؤال ملفوظ به واحتمال كون عليل خبرا أو لا وسهر خبرا أو لا ثابتا وبه باهر وكذا سهرن أو كون سهر مبتدأ أو دأثم خبر أو الجملة كالدل مما قبلها أو حالة أي دأثم سهر دأثم تعطف لا يتدار من الكلام فلا تركب (قوله أي ما بالكل عليل) أي ما بالكل سال كون ذلك عليلا ولأن السؤال عن حال العليل بعد العلم بعلة وجب كون المعنى ما سبب علك ألا يبي ما سبب عنه من أحوال العلة بعد العلم بها لاسبابها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى (قوله أو ما سبب علك) هذا توسيع في التعبير والمعنى واحد لأن كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة وان كانت العبارة الأولى تفيد ذلك بالتمام والثانية تقيده بالتصريح كذا قرأ شيخنا العدوي



وقوله

وقد غرست من الدنيا هل زمني \* معط حاقى لغرضه ما غرضا

جريت دهرى وأهله فارتكت \* في التصاريق وذا مرى غرضا

أي لم تقول هذا وحيك وما الذي اقتضاك أن تطوى عن الحياة إلى هذا الحد كتحك وإما عن سبب خاص له كقوله تعالى وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء

(قوله بقرينة الخ) مرتبط بمذوق أي وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينة العرف وإضافة القرينة لما بعده بآتيه وأشار بطف العادة عليه إلى أن المراد العرف العادي (قوله فأتينا بإدخال عن مرضه) على تقدير مضاف أي عن سبب مرضه فقط سببه عليه تفسير وقوله لأن يقال هل سبب علته كذا وكذا أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص وبيان ما ذكره الشارح أنه إذا قيل فلان مريض لم تصور السامع منه إلا مجرد المرض وبقى السبب مجهولا فبقوله ما سبب مرضه فيكون السؤال تصويرا بمعنى أنه يطلب تصور السبب لكونه جاهلا به لأنه يعلم الأسباب بخصوصها وترد في تعيين أحد هاليكون السؤال عن السبب الخاص وإجابة ذلك السؤال التصوري (٥٨) بسبب خاص تحصل مطلوب السائل أعني تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب

انخاص سببا لأن هذا التصديق لما يغار التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن هذا السؤال إلا للتصوير وإجابة السبب فافهم فانه مما يخفى على بعض الناظرين أنه عند الحكم فإن قلت حيث كان السائل خالي ذهن من السبب وطالب تصور السبب المطلق فلا يؤيد كذا الكلام الملقى إليه لأن كذا كذا ما يحى طالب الحكم وقد اشتمل الجواب المذكور على التأكيد لأن اسمية الجملة هي المؤكدة كإحراز فلا يصح أن يكون السؤال هنا عن السبب المطلق بل عن السبب انخاص وأوجب بأن اسمية الجملة لا تكون من المؤكدات إلا إذا انضم اليها مؤكدة

بقرينة العرف والعادة لأنه إذا قيل فلان مريض فأتينا بإدخال عن مرضه وسببه لأن يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسم السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (واما عن سبب خاص) لهذه الحكم (غرض وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء والعرف المعتاد أن السؤال في نحو هذا الكلام انما هو عن السبب مطلقا فانه إذا قيل فلان مريض لم تصور منه إلا مجرد المرض وبقى السبب مجهولا فيقال ما سبب مرضه فيكون السؤال تصويرا بمعنى أنه يطلب تصور السبب فلا يكون المقام مقام التأكيد في الجواب أدليس السؤال على وجه التردد في ثبوت سبب خاص فلا يتصور في ذلك شيء آخر من الأسباب سوى المرض بتردد فيه هل ثبت أولا فيكون السؤال عن وجود سبب خاص تصور فيطلب ثبوته وتردد فيه كان يقال هل سببه كذا ولا أي هل ثبت هذا السبب من أسباب المرض أولا فيقتضي المقام التأكيد في الجواب فإذا كان في هذا الكلام لا يفهم منه عادة مطلق سبب خاص مناسب بتردد فيه فأحرى هذا السبب انخاص الذي هو السهر والحزن فهما محدودان بأن لا يتردد في ثبوت أحدهما لانهما بعد الأسباب في أحداث المرض ثم إذا وقع المرض في جهة غلب فيها سبب خاص فيمكن أن يتردد في ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه كل الفا كلمة فلا نسبة أولا مثلا فيكون الجواب هو أن يقال مثلا نسبه كل تلك الفا كلمة واحتمال أن يكون قوله سهر دأخه خيرا بعد خبرنا وبلى أو مبتدأ وخبر فتكون الجملة كالبدل مما قبلها تعسف لا يتبادر من الكلام فلا يرتكب (ولما) أن يكون (عن سبب خاص) بتصوير من خصوص هذا الحكم فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته وذلك (غرض) قوله تعالى حكاية عن يوسف على نبينا وعليه الصلاة والسلام (وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء) فإن الحكم يبنى تجربة وانخاص أشار إليه بقوله وإما عن سبب خاص كقوله تعالى وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء

والأفلا تكون من المؤكدات كما هنا فقدم التأكيد هنا على أن السائل طالب تصور السبب مطلقا (قوله لاسم السهر والحزن) أي خصوصا السهر والحزن فهما أولي بعدم القول لانه بعد كونهما مبنيين من الأسباب المحدثة للرض وحينئذ فلا يقال في السؤال هل سبب علته السهر والحزن ألا توهم سببتهما للرض حتى يسأل عنهما والحاصل أنه إذا قيل فلان مريض فالعادة تمنع من أن يقال هل سبب مرضه السهر والحزن متعاضدا كتر من أن يقال هل سبب مرضه الحمى أو البرودة لأنه لا توهم سببية الحزن والسهر للرض حتى يسأل عنهما لانهما من أبعاد الأسباب المحدثة للرض وانما تقتضي العادة بالوال عن مطلق السبب بأن يقال ما سبب مرضه لاسم (قوله حتى يكون لم) هذا تفريع على المتنى (قوله وإما عن سبب خاص لهذه الحكم) سأل السائل عنه هل هو حاصل أو غير حاصل فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته فلذا أتى بالجواب مؤكدا (قوله لهذه الحكم) أي الكائن في الجملة الأولى لعدم التورث في الآية (قوله وما أبرئ نفسي) هذه الجملة متشأ السؤال وقوله إن النفس لأمارة بالسوء هذا الاستئناف قال في الكشف وما أبرئ نفسي أي من الزلل ولم أشهد لها بالبرائة الكلية ولا أزكيها ولا يتجاوز ما أبرئ في هذا الحد من لهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهمهم الذي هو فعل النفس على طريق الشهوة البشرية عن طريق القصد والعزم وما أبرئ نفسي من دعوى الأحوال اه

كأنه قيل هل النفس أمانة بالسوء ففيل ان النفس لا أمانة بالسوء وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كإمارة في باب أحوال الاستناد

(قوله كأنه قيل الخ) أي لان الحكم ينشأ بترتبة النفس من طهارتها من الزلل بتبادر منه ان ذلك لا تطابعها من أصلها على طلبها لا ينبغي فكان المقام مقام أن ترد في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل لم يثبت البراءة عن نفسك لان النفس أمانة بالسوء أي أمانة منقطع على ذلك فالسائل متردد طالب التحعين كذا في ابن يعقوب وقوله فكان المقام الخ أو لم يثبت قول الشارح اذا كان طالباً متردداً لان التردد بالفعل لم يقتضي لان حال الانبياء عندهم عرف كآثارها بعد التردد في كون نفسه بأمر بالسوء ولكن لما نفي بترتبة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام التردد باعتبار أصل معناه كذا في ريشة العدوى وعبارة عبد الحكم قوله كأنه قيل الخ أي وليس السؤال المقدّر ما سبب عدم تبيينك لنفسك على ما سبق اليه الوهم لانه معلوم وهو انه سمى المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها فالسؤال المقدّر هل جنس النفس مجبولة على الأمر بالسوء فلا راعاه هذه النفس الشريفة المراكفة فاجاب نعم ان جنس النفس أمر بالسوء مجبولة عليه فيكون هو السبب لنفي التبرئة اه (قوله هل النفس أمانة بالسوء) (٥٩) أي هل لان النفس أمانة بالسوء أي

هل سبب عدم التبرئة أن

النفس الخ لان الفرض أن

السؤال عن سبب خاص

(قوله بقرينة التأ كيد) هذا

مرتبط بمحذوف أي

فالسؤال عن سبب خاص

بقرينة التأ كيد بأن واللام

لانه يدل على أن السائل

سأل عن سبب خاص مع

التردد فاجاب بالتأ كيد

على ما بينه الشارح لان

السؤال عن مطلق السبب

لا يؤيد كدجوابه (قوله وهذا

الضرب) أي النوع من

السؤال وهو السؤال عن

سبب خاص للحكم الكائن

في الجملة الاولى والمراد

ههنا بالضرب من

الاستثنائات من حيث

السؤال يقتضي الخ فاندفع

كأنه قيل هل النفس أمانة بالسوء ففيل ان النفس لا أمانة بالسوء بقرينة التأ كيد فالتأ كيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤيد (وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم) الذي هو في الجملة الثانية أعني الجواب لان السائل متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا (كأنه) في أحوال الاستناد الخبري من أن المخاطب اذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم مؤيد ولا ينبغي أن المراد الاقتصاد استهساناً لا وجوباً والمسخن في باب البلاغة بمنزلة الواجب

النفس من طهارتها وتباعد هاجس شهواتها ولما تبادر منه ان ذلك لا تطابعها في أصلها على طلبها لا ينبغي وأمرها به فكان المقام مقام أن ترد في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره (كأنه قيل) لم قلت ذلك (هل) لان (النفس أمانة بالسوء) ويدل على ان المقام مقام التردد التأ كيد في الجواب (وهذا) يقول (هذا الضرب) أي هذا النوع من السؤال المقدّر يقتضي تأكيد الحكم في الجواب لانه ترد في النسبة بعد تصور الطرفين (كإمارة) في أحوال الاستناد الخبري من أن المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب اذا قدم فكأنه قيل هل النفس أمانة بالسوء وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كإسقي في أحوال الاستناد فان الخطاب لم يلحق فقلت لا شيء كان السؤال في البيت لطلب السبب العام وفي الآية لطلب السبب الخاص ولا شيء فندرسؤال في الاول عما التي هي لطلب التصور وفي الثاني جعل التي هي لطلب التصديق ولا شيء لم يكن هذا القسم الاستثنائي كله خطاباً لطيفاً مؤيداً كدائماً كإسقي (قلت) أما الاول فلا حاجة فندرسؤال ما دلت عليه الجملة السابقة ولا يدل عليه قوله عليل وقوع العلة المستدعية لسبب ما فلا تزيدي في السؤال المقدّر عنه فنقدّر ما يجب عليك ليكون

ما يقال ان الضرب قسم من أقسام الاستثنائي وهو لا يقتضي التأ كيد (قوله يقتضي تأكيد الحكم) أي الجواب لان السؤال لما كان عن سبب خاص وهو طالب له لما بهتة علم أن السؤال جملة طلبية فيقتضي تأكيد الحكم ولذا قيل في هذا الباب ان دلت الجملة الاولى على سؤال تصديقي أي فيه ترد في النسبة بعد تصور الطرفين كانت الجملة الثانية مؤيداً كدائماً فلا نالتأ كيد بانما يكون النسبة للاحد الطرفين (قوله كإمارة) الكاف تعيلية (قوله من أن المخاطب اذا كان طالباً الخ) الاولى أن يقول من أن المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب اذا قدم اليه ما يلوح بالخبر فيستقر فاستقراف المتردد فينزل من تقوية الحكم مؤيداً كدوماً يرى يلوح بالخبر كإمارة وانما كان هذا أولى مما عاينه الشارح لما تقدم من أن المخاطب هنا غير متردد في الحكم طالب له لان حال الانبياء عندهم عرف كآثارها بعد التردد في كون نفسه بأمر بالسوء نعم هو منزل منزلة المتردد لا يوسف لما نفي بترتبة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام تردد باعتبار مقادير تأمل (قوله لا وجوباً) أي وحيداً فلا يكون تعبيراً المصنف يقتضي المشعر بالوجوب مناسبا (قوله بمنزلة الواجب) أي في طلب مراعاة ما لا يتيان به وحيداً فإعفاء التعبير يقتضي

(واما عن غيرهما) أي غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا سلاما قال سلام أي فإذا قال) ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام أي حياهم بنية أحسن لكونها بالجملة الاسمية

الجملة بالوجه بالجملة الاسمية البه بالوجه بالوجه فيستصرف استصرف المتوعد فينشد بحسن تفويته نحو كد والمحسن في باب البلاغة كالواجب وما أرى نفسي يلوح بالجر كافرنا وانما جعلناه ما كان المقام فيه مقام التردد المتعدي لتقدير السؤال لا وجود لما ظهر من أن التردد بالفعل لم يتحقق لأن حال الانبياء عند من عرفز كاتما بعد التردد في كون نفسه تأمر بالسوء أو لا لكن لما نفي تبرئة النفس عن موجبات نفيها صار المقام مقام التردد باعتبار أصل مفاده فافهم (ولما) أن يكون ذلك السؤال (عن غيرهما) أي عن غير السبب المطلق وعن غير السبب الخاص بل عن حكم آخر ينقض المقام السؤال عنه وذلك (نحو) قوله تعالى (قالوا سلاما) أي نزل عليك يا ابراهيم سلاما وعندها الأخبار بخطاب أحد مخاطبها ما قد يتعلق العرض بمعرفة ما قاله ذلك المخاطب فكانه قيل (فإذا قال) ابراهيم في جواب سلامهم أي سلام الملائكة فقيل في الجواب عن هذا السؤال قال ابراهيم في جواب الملائكة (سلام) برفع سلام على أنه مستد حذف غيره فاستفد منه أنه حياهم بنية أحسن لأن سلاما وقع بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والثبوت وسلامهم بالفعل لأن نصب لفظ سلام بتقدير الفعل كما ينشأ وهو تفريق بين الجلسين واضمح ان تكلم المخاطبان بالعبودية وان تكلموا بغيرها فيمكن اعتبار في ذلك اللغة بما مرادف فبيده في العربية ومعلوم ان السؤال هنا ليس عن السبب بل عن غيره ثم هذا الغير أيضا ما كان يكون السؤال فيه على وجه العموم كما في الآية وقد تقدم ان السؤال العام يكون طلبا للتصور فلا يؤثر كد وان ذلك لم يؤثر كدها جري ما على مقتضى الظاهر وبناء على أن الجملة الاسمية لا تفيد التأكيدي كد كما

طلب التبعين السبب ولو قلت هل سبب علمك موجود لما علم لان ذلك معلوم الوجود والحق دلت عليه الجملة الأولى في الآية الكريمة عدم تبرئة النفس وذلك صريح في اعتقاد المتكلم أنها أماراة بالسوء لان عدم تبرئة النفس لأسببه في مثل ذلك المقام لا كونها أماراة بالسوء فلاشك ان الجملة الأولى أشارت إلى اعتقاده أن النفس أماراة بالسوء ولكنه لما لم يكن بالصرح فرج بماتشكك السامع في وقوع هذه النسبة فلذلك واجع المتكلم وقال هل النفس أماراة بالسوء أي كافتضاء كلامك ولا فهو طلب في معنى الاتكاري فلذلك أكد ان واللام وجه ظاهر جواب الثاني وأما جواب الثالث فلان ما تقدم من التأكيدي في الخطاب الطلي والاتكاري شرطه ان يكون الاستفهام فيه عن التصديق لا عن التصور وكذلك نقول في هذا الباب كله حيث دلت الجملة الأولى على سؤال التصديق تأتي الثانية مؤكدة والافلا وانما شرطنا التصديق في الطلي لان التأكيدي انما يكون النسبة لا ل أحد الطرفين بقي في كلام المصنف اعتراض آخر وهو انه قد يقال انما قيل يستدعي سؤالا وهو ما ترتب على علمك فأجاب سهر داهم وعلى هذا فلا يكون سؤالا عن السبب بل يكون من القسم الثالث واعتراض آخر وهو انه جعل هذا من السؤال عن السبب العام وليس ذلك سؤالا عن العام لان العام معلوم وانما هو سؤال عن تعيين انخاص فالسؤال عن السبب العام لا يمكن الا يطلب التصديق بان يقال هل وقع ذلك سبب واعتراض ثالث وهو انه جعل السبب مطلقا وخاصا والمطلق والخاص ليستقابلين بل المطلق يقابله المقيد وهما الأعم والأخص والخاص يقابله العام لكن هو جاري على إطلاق المتكلمين العام على الأعم والخاص على الأخص القسم الثالث من هذا القسم ان يكون السؤال عن غير السبب العام وغير السبب الخاص كقوله عز وجل قالوا سلاما قال سلام كانه قيل فإذا قال ابراهيم فقيل قال سلام قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز كل ما في القرآن من قال بسلاما عطف فقدمه على هذا يعني على الاستئناف وكذلك قال ابن المزمك في التبيان

ولما عن غيرهما كقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام كانه قيل فإذا قال ابراهيم عليه السلام فقيل قال سلام

(قوله واما عن غيرهما) أي عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق وهو شيء آخره يتعلق بالجملة الأولى يقتضي المقام السؤال عنه اما مع كافي الآية ولما خاص كافي البيت لان العلم حاصل واحد من الصدق والكذب والسؤال عن تعيينه (قوله قالوا) أي الرسل أعني الملائكة المرسلين لقولهم وقوله سلاما مقبول فتدور أي نزل عليك يا ابراهيم سلاما (قوله قال سلام) أي قال ابراهيم في جواب سلام الملائكة سلام أي عليكم فهو مبتدأ حذف خبره (قوله) أي فإذا قال ابراهيم في جواب سلامهم (أي) سلام الملائكة عليه ولا شك أن قول ابراهيم ليس سببا لسلام الملائكة لأعما ولا لخاصا وعام في حذفه

ومنه قول الشاعر  
فألم أذهب الشكابة من جماعات العذال كان ذلك مما يحرك السامع لئلا صدقوا في ذلك أم كذبوا فخرج الكلام مخزجه إذا كان  
ذلك قد قيل له ففصل ومنه قول جندب بن عمار

زعم العوذال أن ناقة جندب \* بحبوس خبت عريت وأجبت  
كذب العوذال لورأى من أخطأ \* بالقائمة قلن فلن وزن

(قوله الدالة على الدوام والثبت) أي بخلاف تصحيحهم فلها الجملة الفعلية لانه تصب لفظا سلام بتقدير الفعل كما يتأقو قد يقال ان الفعلية  
تدل على الحدوث والاستمرار وهو موافق للدوام والثبت وجنس ذلك أحسنه وحسن الدوام على التصديق والحدوث يحتاج لبيان كذا  
قصر نصيبنا العدوى ثم ان التفرقة بين الجنتين واعتبار النكاح المذكور انما يراعى (٦١) في الحكاية لا في الحكمي لانها الكلام

البلغ غاية البلاغة فقول  
القناري ومن تبعه يحتمل  
أن يكون تفاوت المضامين  
بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر  
في اللغة العربية ويحتمل  
أن يكون تفاوتهم بها  
لأنهم كانوا على ما قيل  
يتكلمون باللغة العربية  
ثم شيوخ هذه اللغة انما  
كان من اسماعيل عليه  
السلام بعيد عن المقصود  
أفاده المولى عبد الحكيم  
(قوله زعم) قال في شرح  
الشواهد لا أعرف فأنه  
والزعم أكثر استعماله في  
الاعتقاد الباطل وقد يستعمل  
في الحق على ما في القاموس

والدالة على الدوام والثبت (وقوله زعم العوذال) جمع عاذة بمعنى جماعة عاذة أنى في غمرة (و) كقوله زعم العوذال (جمع  
صدقا) أي الجماعات العوذال في زعمهم أنى في غمرة (ولكن غمرى لا تبلى) ولا تتكشف بخلاف  
أكثر القعرات والشدا كانه قيل أم صدقوا أم كذبوا فقبل صدقا

ومنه قول الشاعر

زعم العوذال أنى في غمرة \* صدقوا ولكن غمرى لا تبلى  
كانه قيل هل صدقوا فقال صدقوا وهذا البيت أحسن ما يدل على ان زعم يستعمل في القول الصحيح  
ولئلا فيه قولان قيل كل قول تام الدليل على بطلانه وقيل لم يقم على صحته ولم يستعمل الزعم في القرآن  
العظيم الا لباطل واستعمل في غيره الصحيح كقول هرقل لاسيفيان زعمت وهو كثير في الحديث لكن  
اذن انما يعمده حيث يكون الشك كما هو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان محصيا بنفس  
الامر وسواء في قرينة بنية لهذا الكلام وقد يستعمل قول الشاعر صدقوا وهو ضمير المذكر والعوذال  
جمع عاذة وعاذة مؤنث قيل ولا يصح أن يكون جمع عاذل لان فاعلا لا يجمع على فواعل الا ما هو معهود  
ولا يصح إطلاق أن فاعلا لا يجمع على فواعل انما يتبع ذلك ويتوقف على السماع في صفة المائل كما  
نحن فيه أما فاعل الجمادى صفة غير العاقل أو صفة المؤنث كطوال فيصور زجعه على فواعل ذكره  
سيبويه وغيره ومن هذا فواضع الموضوع ناقض وغلط النسق حيث قال جمع ناقض لثوبه أن  
فواضع لا يكون جمع ناقض وقد وقع جمع فاعل على فواعل في ألفاظ غير وارس وهو لاك وهي فوا كس

بمعنى امره اعادة لقول الشاعر صدقوا بضمير المذكر ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرده جمعه على فواعل الا اذا كان صفة لمؤنث  
أولم لا يعقل كعائش وصاهل وامان كل صفة لمن يعقل كما تدل فلا يطرديل هو سماعي بخلاف فاعلة فانه يطرده جمعه على فواعل  
مطلقا وقد يقال ما السامع من جعل هذا من جهة ما سمع تأمل (قوله وشدة) عطف نفسه كما أن قوله بعد ولا تتكشف تفسير لما قبله  
(قوله ولكن غمرى لا تبلى) لما كان قوله صدقوا مظنة أن توهم أن غمره مما تتكشف كما هو شأن أكثر القعرات والشدا  
استدرك على ذلك بقوله ولكن غمرى لا تبلى والمعنى أنى كما قالوا ولكن لا يطعم في فلاحى (قوله كانه قيل الخ) هذا تقدير للسؤال  
الثاني من الجملة الاولى فأنه لما ظهر الشكابة من جماعات العذال على اقتحام الشدا كانه قد كان ذلك مما يحرك السائل لئلا هل صدقوا  
في ذلك الزعم أم لا فالسائل متصور للصدق والكذب وانما يسأل عن تعيين أحدهما لتردده في التثبت لما زعمه هل هو الصدق أو الكذب  
فان قلت حيث كان المقام مقام تردد كان الواجب في الجواب التأكد بأن يقال انهم صادقون مثلا أجب ببيان السؤال المقدر لما  
كان فعلا أنى بالجواب مطابعا والتأكد بتقديرى بنسب القسم أى صدقوا والله مثلا

وقد زادنا أهم الاستئناف تأكيدها بأن وضع الظاهر موضع المضمرة من حيث وضعه وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله وآتي به ما يأتي مالم يله كلام ومن الأمانة قول الوليد

عرفت المنزل الخالي \* عفا من بعد أحوالي

عفاه ككل خان \* عوف الويل هطل

بأنه لما قال عفا وكان العفا محالاً ليحصل للترسل بنفسه كان مظنة أن يستل عن الفاعل ومنه قول أبي الطيب

وما عفت الرياح محلا \* عفا من حدابهم وسافا

أنه لما أتى الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يستل عن الفاعل وأيضا من الاستئناف ما يأتي بأعادة تسم ما استوف عنه كقول

أحسنت الذي يزيد بدقيق بالاحسان

قوله وأيضا منه) أي ونحوه أيضا (٦٢) إلى تقسيم آخر منه أي من الاستئناف أي بمعنى الجملة الثانية (قوله إلى

(وأيضا منه) أي من الاستئناف وهذا إشارة إلى تقسيم آخره (ما يأتي بأعادة تسم ما استوف عنه)

أي أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام ما استوف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة

اللازم (نحو أحسنت) أنت (الذي يزيد بدقيق بالاحسان)

الزعم مظنة الكذب فيفهم أن ما زعمه يحتمل الصدق وعدمه فكأنه قيل أصدق أو في ذلك الزعم أم لا

فقبل صدق أو لقاتل أن يقول إذا تصور من الكلام الأول الصدق فيما زعموا وتردها واقع ذلك الصدق

أم لا أو كان القام مقام تردد فيجب التأكيدها بأن يقال أنهم أصادقون مثلا وقد يجب بأن السؤال المقدر

لما كان فعلا أني الجواب مطابقا والتأكيدها بقدره مع مثل القسم أي صدقوا واقعه مثلا وقال ليس

كل سؤال يؤكده جوابه بل إذا ضعف بابتداء عن شك كاهلنا لم يؤكده فإني أن الزعم مظنة الكذب

فإن أنسب الظن في خلاف الحكم وذلك يقتضي التأكيدها ما قبل (و) تعود (أيضا) إلى تقسيم آخر

الاستئناف باعتبار إعادة تسم ما استوف عنه الحديث والبيان بوصفه المشرع بالعلمة وإن كان

الاستئناف في ذلك لا يتخلو أيضا من كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو عن غيره الذي هو حاصل

التقسيم السابق فنقول (منه) أي من الاستئناف الذي نحن بصدد (ما) أي استئناف (بأن) أي يجيء

(بإعادة) أي مع إعادة تسم ما استوف عنه) أي أوقع الاستئناف عنه فقوله استوف بسبب المفعول

والنائب هو المجرور وحذف المفعول الذي له الإصالة بالنسبة اختصارا للظهور والمراد والاصل استوف

أحدث عنه ولما حذف نزل الفعل كاللازم فأنيب المجرور والمصدر والمفهوم من استوف كإفرونا

بنأويل استوف بأوقع وذلك نحو قولك مخاطب قد أحسن الذي زيد (أحسنت الذي يزيد بدقيق

بالاحسان) فقوله أحسنت الذي يزيد يستعمر منه سؤال وهو أن قدر السؤال من مخاطب وهل زيد

وسأول (قوله وأيضا منه) هذا تقسيم آخر للاستئناف أي من الاستئناف ما يأتي بأعادة تسم ما استوف

عنه مثل أحسنت الذي يزيد بدقيق بالاحسان

قسم آخر) أي باعتبار

عادة تسم ما استوف عنه

لحديث والآن بوصفه

اشعر بالعلمة وإن كان

لاستئناف في ذلك لا يتخلو

من كونه جوابا عن السؤال

بن السبب أو غيره الذي

هو حاصل التقسيم السابق

قوله ما يأتي) أي استئناف

أنت (قوله بإعادة) أي مع

عادة فالإعادة صاحبة معنى

مع وإضافة اسم إلى ما من

ضافة الاسم إلى السبب

باسم ذات وقوله استوف

نفسه أي لأجله أي أوقع

لاستئناف والحديث لأجله

من معنى اللازم ويصح أن

يكون معنى بعد (قوله أي

وقع عنه الاستئناف) أي

أجله أو بعده وهذا بيان

لحاصل المعنى المراد بالفعل

ما مستند إلى مصدره يؤيده شيوع هذا التقدير وما إلى الجار والمجرور يؤيده تقديم الشارح على الاستئناف بإعادة

قوله وأصل الكلام) أي أصل قوله استوف عنه أي أصله بعد بئانه للجهول فهو بيان للاصل الثاني والأفلاصل الأولى بإعادة تسم

الاستئناف الكلام الحديث أي الكلام عنه فبني الفعل للجهول بعد حذف الفاعل وأقامه المفعول به مقامه فصار بإعادة تسم

الاستئناف عنه الحديث ثم حذف المفعول الذي له الإصالة بالنسبة وهو الحديث اختصارا للظهور ذلك المراد وحذف ذلك المفعول

نزل الفعل منزلة اللازم فأنيب المجرور والمصدر والمفهوم من استوف بنأويل استوف بأوقع كما قال الشارح (قوله حذف المفعول)

في الأصل الأول الذي هو نائب فاعل في هذا الأصل الثاني وهو لفظ الحديث (قوله منزلة اللازم) أي بالنسبة للفعل الصريح

حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطة وهو قوله عنه (قوله نحو أحسنت أنت الذي زيد) أشار الشارح

بأنه أتى أن التانيق أحسنت ما الخطاب بالتمام التكميل والمعنى حيث بدخول الخطاب قد أحسن الذي زيد أحسنت الذي زيد وإنما

جعل الشارح التاء الخطاب ليعلم أنه يصح جعلها التكميل للتناسيب مع أحسنت في المثال الآتي لأنه ينبغي أن تكون التاء الثانية للخطاب

والأصل صدق القديم وأيضا المعنى لتعليل أحسان التكميل الذي يذيق المثال الثاني بصدقه للخطاب الإبعاد اعتبارا من خارج

ومنه ما بين على صفته كقولنا أحسنت اني زيد صدقك القديم أهل ذلك وهذا أبلغ لتلواثمه على بيان السبب

عن مفاد الكلام كصداقة المخاطب للتكلم أو قرابته ثم ان المقصود من هذا الكلام أعني قولنا أحسنت اني زيد باعلام المخاطب بأنه وقع الاحسان منه بالقياس الى زيد لثبوت الاحسان السابق واستحباب الاحسان اللاحق لا اعادة تلازم الفائدة كقيل حتى يكون معنى الكلام اني أعلم أحسانك الزيد و يكون السؤال المقدّر الواقع من المخاطب سؤال الاعتراف بسبب علمه ويكون الجواب عنه بأنني أعلم ذلك لانه حقيق بالاحسان أو لانه صدق في ذلك لان هذا مع عدم العلم به فله ان العلم يكون حقيقا بالاحسان لا يستلزم العلم بالاحسان المخاطب اليه ثم ان فعل المخاطب الأمر الحسن مع زيدا بما يتحقق كونه احسانا اذا كان زيدا محققا للاحسان لان الفعل الحسن في غير موقعه اساءة فاذا كان زيدا محققا للاحسان وقت المخاطب الذي صدر منه الاحسان له أحسنت اني زيد صدقك السؤال منه عن سبب كون زيدا محسنا اليه أو عن أهلية الاحسان فالمخاطب بعد تصديقه للكلم في قوله أحسنت اني زيد صدقك يكون زيدا محسنا اليه لسبب الاثبات تارة يكون جاهلا بنفس السبب طالبا للتصوير فيكون السؤال المقدّر لماذا أحسن اليه على صيغة الماضي المبني لجهول أي لأي سبب صار محسنا اليه وتارة يكون عالما بأسباب كونه محسنا اليه فيكون في نفسه حقيقا بالاحسان وكونه صدقا للمخاطب وهو السائل أو قريبا له أو غير ذلك جاهلا بعينه فيطلب تعيين السبب فيكون السؤال المقدّر هو حقيق بالاحسان والجواب على التقديرين يزدحني بالاحسان من غير إشارة الى سبب استحقاقه أو صدقك القديم أهل ذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الأول يكون مقصود السائل تصورا لسبب المعين والتصديق به تابعه حاصل بالعرض (٦٣) وعلى التقدير الثاني يكون مقصود السائل أولا وبالذات

التصديق بالسبب الحاصل وأما تصور مقاصل بالعرض \* يعني آخر وهو انه على التقدير الثاني يخصن الثاني كيد في الجواب لتكون السائل مرتدّا في تعيين السبب لان السؤال عن السبب الخاص بخلاف السؤال الأول وهو لماذا أحسن اليه فانه سؤال عن السبب المطلق والجواب ان

باعتداسم زيد (ومنه ما بين على صفته) أي صفة ما استوفيت عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليه (فمما أحسنت اني زيد صدقك القديم أهل ذلك) والسؤال المقدّر في هذا ما إذا أحسن اليه أو هل هو حقيق بالاحسان (وهذا) أي الاستئناف المبني على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب

حقيق بالاحسان أم لا وهذا السؤال من المخاطب يجوز ان يكون على ظاهره اذ لا يلزم من الاحسان العلم بالاستحقاق وان يكون امتعا (٢) فيه الجهل بالصدر ولم يذ كر المصنف حذف في الاستئناف فانظرو (ومنه ما بين على صفته) أي ند كصفته (كقولنا أحسنت اني زيد صدقك القديم أهل ذلك) وهذا القسم يذ كر الصفة أبلغ من المعنى قبله يذ كر الاسم لان في هذا ذ كر السبب بخلاف الاول وأنت اذا عرضت هذه الاقسام الاستفهامية على ما تقدم وعلى ما سيأتي من الاقسام أمكن استعمال مادة الاستفهام في غالبها وبان ذلك التداخل في تقسيم المصنف كاذ كرناه

كلام المصنف في نفس الاستئناف وكونه على وجهين وأن الوجه الثاني أبلغ من الأول وأما استحسان الثاني كيد على التقدير الثاني وعدمه على التقدير الأول فمخرج عامين فيه وجهان ظاهران اذ دفاع اعتراض العلامة السيد ان المخاطب على سبب فعله الاختياري وجهه في دفع المعنى لسؤاله من الضر وهو التكلم عن سبب احسانه وذلك لان السؤال المقدّر الواقع من المخاطب سؤال عن كون زيدا محسنا اليه لاعتراض كون المخاطب مستناراً واعلم ان دفاع ذلك الاعتراض تفعل انه لا حاجة لما أحجب به من الجوابين الذين أولاهما ان السائل لا يتعين أن يكون المخاطب بل سامع آخر وثانيهما ان السائل هو المخاطب ولكن السؤال للتقرير بالاستفهام وظهور ذلك ايضا مما قلناه ان تقدير السؤال لماذا أحسن اليه أو هل هو حقيق بالاحسان يصح مع كل من الجوابين اللذين ذ كرهما المصنف وأنه ليس في الكلام لطف ونشر مرتب كقيل اه عبد الحكيم مع بعض زيادة وتصرف (قوله باعتداسم زيد) أي المعنى الذي استوفيت الحديث والكلام لاجله (قوله ما بين) أي استئناف يبنى ويركب من تركيب الكل على أجزاءه ولم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذ كر أولاً حتى تعارض قوة والمراد صفة تفعل لترتب الحديث أي الحكم بمعنى المحكوم في الجملة الثانية وضمر عليه للصفة بمعنى الوصف (قوله صدقك القديم الخ) أي فهذا الاستئناف مركب من صفة ما استوفيت الحديث لاجله وهذه الصفة وهي الصداقة تفعل لترتب الحديث عليها (قوله فيما) أي فيما بيني على الاسم وفيما بيني على الصفة (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع لثبات الأول وبقدر السائل فيه غير المخاطب من السامع من يعلم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم استعمال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع وبقدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن سبب فعله الا ان يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله أو هل هو الخ راجع لثالث الثاني وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب على مخاطب في كلام الشارح إشارة الى

وقد يحذف صدر الاستئناف لقيام قرينة قوله تعالى بسجدة فيها بالقنود والاصال رجال فيمن قرأ بسجدة فيها بالقنود

انه لا يتعين تقدير السؤال من الخطاب كافي المثال الاول في كلام الشارح وتوزيع على طريق الفاء والشرار المرتب على ما في الفري  
لكن لا يتحقق صحة تقديره بل هو خارج في المثال الاول ايضا فامل (قوله الموجب للحكم) أي الذي يتخذه الجواب كنبوت الاهله  
الاحسان للصديق القديم وقوله كالصدقة الخ مثال السبب الموجب للحكم (قوله لما يسبق على الخ) لقوله لاشتماله الخ وقوله  
من ترتب الحكم أي كنبوت الكون أهلا للاحسان وقوله على الوصف الصالح العلية أي كالصدقة القديمة وقوله أم أي الوصف  
وهو بدلي من ما واما كان يسبق لفهمه ما ذكرنا من تطبيق الحكم على مشتق وذن تعلية مامنه الاستئناف كقولك أكرم العالم (قوله  
وهنا) أي في الابلية العلية بما ذكرنا من تطبيق الحكم على قوله وهذا بلغ لاشتماله على بيان السبب للموجب للحكم وتغير بره  
المراد بالحكم الحكم الذي يتخذه الجواب كابدل عليه التعليل بأن ترتب الحكم على اوصاف مشعر بالصلة والحكم الذي يتخذه  
الجواب هو الحكم المسؤل عن سببه اذ لو كان غير لم يتطابق الجواب السؤال لأن بيان سبب الحكم الغير المسؤل عنه لا يكون جوابا  
لسؤال عن سبب الحكم المسؤل عنه فحينئذ يراد على أن السؤال كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتغال الجواب عليه في أي  
استئناف كان أي سواء كان متبعا على الاسم أو متبعا على الصفة وإن لم يكن سؤالا عنه فالجواب غير متشمل على السبب في أي استئناف  
كان اذ لا معنى لاشتماله على بيانه وحيد فلا فرق بين الاستئناف في فعل المبني على الصفة أو على اسم المبني على الاسم وتعليله بما ذكرنا  
فقول الشارح وهو أن السؤال (٦٤) أي المقصود وقوله أن كان عن السبب أي في المبني على الاسم والمبني على الصفة وقوله

فالجواب أي في كل منهما  
يشتمل على بيانه وقوله والا فلا  
وجه أي ولا يمكن السؤال  
في المبني على الاسم والمبني  
على الصفة عن السبب بل  
كان عن غيره فلا وجه  
لاشتمال الجواب على سبب  
الحكم وحينئذ فليس  
أحدهما بالمتن على الآخر فلا  
يتم ما ذكره المصنف من  
ألفظة المبني على الصفة  
على المبني على الاسم ولا يتم

الموجب للحكم كالصدقة القديمة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف  
الصالح العلية أنه فعله \* وههنا بحث وهو أن السؤال كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه  
للاجالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كافي قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل ووجه  
التفصيل عن ذلك ثم ذكر في الشرح (وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسما (نحو بسجدة فيها  
بالقنود والاصال رجال) فيمن قرأها فتسوة الساء كما به قبل من بسجدة قليل رجال أي بسجدة رجال

(وقد يحذف الاستئناف كله) أي جملة الاستئناف بأسرها فلا يبقى منها صدر ولا يجوز ويكون الفصل  
بين المذخوفة وما قبلها وهو ترك العطف تقديره واما قلنا كذلك لان الفصل الحقيقي انما يكون بين  
وقوله وقد يحذف صدر الاستئناف هذا انقسم آخر للاستئناف أي يحذف صدر الجملة المستأنفة لقيام  
قرينة مثل قوله تعالى يسجد فيهما بالقد ووالاصال في قرأه من بناء للفعول فإنه قرأ رجال التقدير  
يسجد رجال أو السجدة رجال

ما سبق من التعليل وقول الشارح كافي قوله تعالى قالوا سلاما الخ تنطير في كون السؤال ليس عن السبب (وعليه  
الآن الاستئناف فيه ليس متبعا على الاسم ولا على الصفة تأمل كذا قرره شيخنا العدوي (قوله ووجه التفصيل) بالقائه أي التخصيص  
من ذلك الصنف كروا الخ وحاصل الجواب باختصار الشق الاول وهو أن السؤال عن السبب في المبني على الاسم والمبني على الصفة غير  
أن الجواب الذي هو الاستئناف تارة ذكر فيه ذلك السبب فقط وتارة ذكر فيه السبب وسبب السبب فان ذكر فيه السبب فقط  
فهو القسم الاول أعني ما بني على الاسم مثل كون زيد حقيقا بالاحسان فالسبب الحكم الذي هو نبوت استحقاقه للاحسان وان  
ذكر فيه السبب وسبب السبب فهو القسم الثاني أعني ما بني على الصفة كالصدقة القديمة فانه سبب لاستحقاق الاحسان ولا شك  
أن الثاني أبلغ من الاول لانه كالتدقيق والاول من باب التصديق ومن الاول ما اذا قيل ما بال زيد بركب انجيل فقلت هو حقيق بركوبها  
والثاني ما لو قلت في الجواب هو حقيق بركوبها الامن بناء المثلوث (قوله وقد يحذف صدر الاستئناف) أي الجملة المستأنفة ولا  
مفهوم لاصدر بل المحض كذلك كافي نعم الرجل زيد على قول من يجعل المخصوص مبتدأ وانما يحذف فلو قال وقد يحذف بعض  
الاستئناف لكان أحسن وعليه انما ترك المصنف الكلام على ذلك لقصته في كلامهم وأضعف القول المذكور في المثال (قوله فعلا  
كان) أي ذلك الصدر كافي الآية واسما كافي المثال الثاني ومنه ما تقدم من قوله سهر دأ ورسن طويل (قوله أي يسجد رجال) أي  
وسد الفعل اعتمادا على يسجد الاول لا على المد كور في السؤال المستدرا لانه يجوز كافي دلائل العجز لا مخالفة بينه وبين الشارح  
فانهم قول بعضهم في كلام الشارح مخالفة لما سرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل العجز من أن السؤال المشتمل على الفعل اذا كان  
مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجواب وعلى هذا فيكون تقدير السؤال في الآية من المسجون

وعليه فهو قولهم نعم الرجل أوريا لا زيد وليس الرجل أوريا على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي هوزيد كما لمأ  
قبل ذلك فاهم الفاعل بجعله معهودا ذهنا لمظهر أو مضمر اسئل عن تفسيره فقبل هوزيد ثم حذف المبتدأ وقد يحذف الاستئناف كله  
ويقال ما يدل عليه مقامه كقول الجاهلي  
زعمت أن اخوتكم قريش \* لهم ألف وليس لكم آلاف  
حذف الجواب الذي هو كذبتم في زعمكم وأقام قوله لهم ألف وليس لكم آلاف مقامه لئلا يفتنه عليه ويجوز أن يقدروه لهم ألف وليس  
لكم آلاف جواب السؤل اقتضاء الجواب المحذوف كما علمنا قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم ألف وليس لكم آلاف فيكون في  
البيت استئناف

(قوله وعليه) أي ويجري عليه أي على حذف صدر الاستئناف (قوله أي على قول الخ) أي لا على قول من يقول ان المخصوص  
مبتدأ محذوف الخبر والأفيكون المحذوف الجز ولا على قول من يقول ان المخصوص مبتدأ آخره الجملة قبله وأنه بدل وأعطف بيان  
والأفلا حذف أصلا ولا يكون في الكلام استئناف (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم على ملازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله)  
أي قد يحذف الجملة المستأنفة بتمامها فلا يبقى منها صدر ولا جز وحذف فيكون الفصل الذي هو ترك العطف بين المحذوف وماقبلها  
تقدير بالان الفصل الحقيقي انما يكون بين اللغويين (قوله امامهم قيام شيء مقامه) أي مقام ذلك الاستئناف المحذوف لكونه يدل على  
ذلك المحذوف (قوله نحو قول الجاهلي) أي قول الشاعر الذي ذكر أبو (٦٥) غمام شعره في ديوان الجاهلية وهو ساور بن هذيل بن

قيس بن زهير وبهذا البيت  
المذكور

أولئك ومنوا بجوها وخوفا  
وقد جاعت بنوا وسادوا خافوا  
وعمراده هجو بني أسد  
وتكذيبهم في انتسابهم  
لقريش وادعائهم أنهم -م  
اخوتهم وتلقاؤهم بهان  
لهم أياها في الرحلتين  
وليس لهم شيء منها وما أيضا  
قد ادعاهم الله من الجفوع  
والخوف كاهو من القرآن  
وأنتم جاثسون خائفون  
(قوله قريش) هدم أولاد

(وعليه قوله نعم الرجل) أو نعم رجلا (زيد على قول) أي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ أي  
هوزيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسيره الفاعل المبهم (وقد يحذف) الاستئناف (كله)  
لما مع قيام شيء مقامه (نحو) قول الجاهلي (زعمت أن اخوتكم قريش \* لهم ألف) أي بلا في الرحلتين  
المعروفين لهم في التجارة رحلة في الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام (وليس لكم آلاف) أي  
مؤلفة في الرحلتين المعروفتين كما قيل أسد قناني هذا الزعم أم كذبنا فقبل كذبتم

المفطورين ثم الاستئناف المحذوف كله على قسمين لأنه إما ما لا يكون محذوف (مع قيام شيء) آخر (مقامه)  
أي مقام ذلك الاستئناف المحذوف لكونه يدل على ذلك المحذوف (نحو) قوله هجو بني أسد في انتسابهم  
لقريش وادعائهم أنهم اخوتهم (زعمت أن اخوتكم قريش \* لهم ألف وليس لكم آلاف) وبعبارة

ومنه نعم الرجل أوريا لا زيد وليس الرجل أوريا على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي  
هوزيد كما تقدم أما إذا قلنا نعم الرجل خبر هو يبدى مبتدأ فلا والمعنى أنه لما انتهم أمره قبل من هو وتقبل  
المصنف لهذا القسم كان مستغنيا عنه بقوله \* قال في كيف أنت قلت عليل \* فانه مثاله  
(قوله وقد يحذف الاستئناف) أي يحذف الجملة المستأنفة كلها إما مع قيام شيء مقامه كقول الجاهلي

(٩ - شرح التلخيص ثالث) التضرير كناية وهو خبر أن وأما قوله لهم ألف فهو منقطع عما قبله فاهم مقام  
الاستئناف والالف مصدر الثلاث وهو ألف قال الفعلان المكان بالفتح الفاعل والالف مصدر الرأى وهو ألف وكلاهما بمعنى واحد  
وهو المألوفة والرغبة (قوله رحلة في الشتاء اليمن) أي لانه مارور رحلة في الصيف إلى الشام لانه بارد (قوله وليس لكم آلاف) أي  
رغبة في الرحلتين المعروفتين أي فقد أثرتم في دعوى الاخوة لعدم التساوي في الزايات والرتب إذ هو مذموم في ادعاء الاخوة والظن انهم  
لاستوتهم مع قريش في مؤلفة الرحلتين (قوله كما قيل الخ) وذلك لان قوله زعمت بشعره بان القائل لم يسله ما دامه اذا زعم كما ورد  
مطية الكذب لكن قد يستعمل لجراد النسبة لافصد التكذيب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح كما عفا فكان المقام مقامه يقال  
أصدقنا الخ ولوجه الزعم هنا على القول بالطل لا استغنى عن تقدير كذبتم ولا يكون من هذا القبيل \* واعلم أن ما ذكره الشارح من  
أن قوله لهم ألف الخ فاهم مقام الاستئناف لانه عليه غير متعين لجواز أن يكون جوابا لسؤل اقتضاء الجواب المحذوف فكانه لما  
قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم المتكلم لهم ألف فيكون في البيت استئنافان أحدهما محذوف والآخر مذموم كقول من منهما  
جواب لسؤل مفتر ولا يقال ان هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان قوله لهم ألف بالنسبة إلى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى أن  
يكون استئنافا جوابا للسؤال عن سببه فاهم المسبب مقام السبب وحذفه فلا يصح جعله مقابلا لاله الشارح لا نقول لانسلم أن  
هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان لهم ألف وليس لكم آلاف على ما قال الشارح تأكيد للاستئناف المحذوف أو بيان لانه لا تلازمه  
له من غير تقدير لسؤل أنت وما على هذا الاحتمال فيكون مستأنفا - فلاحوا باعن سؤال عن علة ادعاء الكذب فتغير الوجهان بهذا



وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه كقوله تعالى نعم العبد أي أوب وهو دلالة ما قبل الآية وما بعده عليه ونحوه قوله نعم الماهدون أي نحن

(٦٦)

الاعتبار وإن كان ما لهما واحدا بحسب القصد فتأمل (قوله فمحذوف هذا الاستئناف) وهو قوله كذبتم الوافع في جواب السؤال (قوله لدلائله عليه) أي لانه عليه والعلة بتدل على العلول ويحتمل أن المراد لدلائله عليه أي من حيث أنه يدل على نفي المزعوم من الاختوة والتفاد (قوله اكتهاف بحسب رد القرينة) أي للدلالة على المحذوف التي لا يثبتها في كل حذف (قوله أي هم نحن) فيكون المحذوف جلة المخصوص مع مبتدئه (قوله على قول) أي انما يكون محاذف فيه المصموم على قول وأما على قول من يجعله مبتدأ والجلة قبله خبر عنه فليس من هذا الباب أي الاستئناف بل محاذف فيه المبتدأ فقط وقد يقال لأوجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شيء مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف بل يجزى أيضا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على غوابين اللهم الآن يكون اقتصاره على ذلك القول لأنه المشهور بين الخاصة بقدر

محذوف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم الف وليس لكم إلا مقامه لدلائله عليه (أوبدون ذلك) أي قيام شيء مقامه اكتشاف مجرد القرينة (نحو نعم الماهدون أي نحن على قول) أي على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ أي هم نحن

أولئك أو منوا جوعا وخوفا • وقد جاعت بنوا أسد وخافوا

فقوله زعمتم أن اخوتكم قرأ بش مشعر بان القائل لم يسلم ما ادعى إذا زعم كاور: مطية الكذب لكن قد يستعمل مجرد التسمية للتقصيد للكذب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح فكان المقام مقام أن يقال هل صدقنا عندك في ذلك أم كذبنا فكان الجواب كذبتم فمحذوف وأقام مقامه لهم الف وليس لكم إلا الف أي لهم مؤلف الفة الرحلتين الجبر رحلتي الشياطين ورحلتي الصيف إلى الشام وليس لكم ذلك فافترقا في الأخوة لعدم تحقق التساوي في المزايا والرتب وهذا دل على كذبتم إذ لو صدقوا في ادعاء الأخوة لاستوأمع قرأ بش في مؤلف الفة الرحلتين والالف مصدر الثلاثي وهو ألف والالف مصدر راعي وهو ألف وكلاهما بمعنى ولابد لقوله لهم الف الخ على كذبتم صار كالبيان فاقم مقامه • ولأن تقديره إن يكون استئنافا جوا بالسؤال آنمقدّر بعد الاستئناف المحذوف لأن كذبتم المقدّر كالذ كونه دلالة قرب نسبة الزعم فكانه قيل لماذا قلت كذبنا فقال لأن لهم الف وليس لكم إلا الف والمآل في القصد واحد الآن الاعتبار بالاول يجعل قوله لهم الف بيانا للمحذوف لدلائله عليه واستلزامه إياه من غير تقدير رسؤال آخر وهو يجعله يكون سببا للكذب ومبينا للدلائل جوابا عن سؤال عن علة ادعاء الكذب فالسؤال واحد والاعتبار بخلاف تأمله فالاستئناف المحذوف هنا وهو كذبتم أقيم مقامه لهم الف الخ كما قرأنا (أو) يكون حذف ذلك المحذوف لاعم قيام شيء مقامه بل (بدون ذلك) وذلك بان يكنى بمجرد القرينة على المحذوف (نحو) قوله تعالى (نعم الماهدون) فإن المخصوص فيه محذوف (أي نحن) وانما قلنا السؤال لأن نعم مع فاعله الإيهامه بعدد أن يسأل معها عن المخصوص كما قرأنا أنفا فجاب بالمخصوص وإذا دلت عليه القرينة حذف كادلت عليه هنا ولكن انما يكون محاذف فيه المصموم (على القول) السابق وهو قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير هم نحن

زعمتم أن اخوتكم قرأ بش • لهم الف وليس لكم إلا الف

التقدير اصدقنا أم كذبنا فقال تقدير كذبتم ثم استدلل عليه بقوله لهم الف وليس لكم إلا الف وجلة لهم الف وليس لكم إلا الف تدل على المحذوف وإذا قلنا الزعم هو القول الباطل استغنى ناعن تقدير كذبتم زعمتم فلا يكون من هذا القبيل وقد تقدم في حقيقة الزعم قولان قال في الكشف الزعم ادعاء العلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم زعموا مطية الكذب وعن شرح لكل شيء كنيسة وكنية الكذب زعموا اه لكن سيويه يكثر في كتابه من قوله زعمتم الخليل لا يريد بالالف قوله وقال أبو طالب

ودعوتني وزعمت أنك صادق • ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

وقال تعالى قل يا أيها الذين هادوا ان زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت ان كنتم صادقين فانظر إلى أن التقدير ان كنتم صادقين في زعمكم ويجوز أن يقدّر لهم الف الخ جواب الاستئناف كأنه قال هل كنوا فقال لهم الف فاهم تكذيب بالمعنى ويجوز أن يقدّر لهم الف الخ جواب سؤال اقتضاء الجواب المحذوف كأن التكليم قال كذبتم فقالوا لم كذبنا فقال لهم الف (قوله أوبدون ذلك) أي يحذف

وان لم يكن بين الجلتين شيء من الاحوال الاربع تعين الوصل اما لدفع ايهام خلاف المقصود كقول البغاه لا وأيدك الله وهذا عكس الفصل للقطع

(قوله ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعه الخ) أي وهي كمال الانقطاع بلا ايهام (٦٧) وكال الاتصال وشبه الاول وشبه الثاني (قوله

شرع في بيان الحالتين  
الخ) وهما كمال الانقطاع  
مع ايهام والتوسط بين  
الكالين (قوله وأما الوصل)

أي الذي يجب مع كمال  
الانقطاع وقوله لدفع ايهام  
أي لاجل دفع ايهام  
السامع خلاف مراد

المتكلم لم يعطف هذا  
وكان المناسب لكلامه  
سابقا أن يقول وأما كمال  
الانقطاع مع ايهام الذي

يجب فيه الوصل لدفع  
الايهام فهو كقولهم الخ  
(قوله فكقولهم) أي في  
المحاورات عند قصد النبي

لشيء تقدم مع الدعاء  
للمخاطب بالتأييد (قوله  
لا وأيدك الله) ذكر صاحب

المغرب أن بابكر الصديق  
رضي الله عنه مر برجل  
في يده نوب فقال له الصديق

أنت مع هذا فقال لا لرجلك  
الله فقال له الصديق  
لا تقل هكذا بل لا ورجلك

الله واعلم أن دفع ايهام  
لا توقف على خصوص  
العطف بل لو كنت بعدد

قوله لا أو تكلم بما يدفع  
الاتصال ثم قال رجلك  
الله وأيدك الله من غير  
عطف لكان الكلام غالبا

عن ايهام وقد فصل  
بعض القراءين عوا وجما

ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعه المتضمنة للفصل شرع في بيان الحالتين المتضمنتين للوصل فقال  
(وأما الوصل لدفع ايهام فكقولهم لا وأيدك الله) فكقولهم لا رد لكلام سابق كما إذا قيل هل الامر كذلك  
فقال لا أي ليس الامر كذلك

وأما على قول من يجب له مبتدأ ومافيه خبر فليس من الباب وهو ظاهر ولما فرغ من موجبات الفصل  
وهي اربعة أحوال كما تقدم وهي كمال الانقطاع بلا ايهام وكال الاتصال وشبه الاول وشبه الثاني  
شرع في الحالتين الموجبتين للوصل وهما ما ليس فيهما أحد الاحوال الاربعه بان يكون بين الجلتين  
كمال الانقطاع مع ايهام ويكون بينهما توسط كما تقدم فأشار الى الحاله الاولى من محابته (وأما  
الوصل) الذي يجب مع كمال الانقطاع (لدفع ايهام فهو كقولهم) في المحاورات عند قصد النبي  
لشيء تقدم مع الدعاء للمخاطب بالتأييد (لا وأيدك الله) فكقولهم لا في لخصون كلام أخيه أو  
مسؤول عنه كان يقال أنت أسأت الى فلان فقال لا أي ما أسأت اليه ويقال هل الامر كما زعم فلان فيقال  
لا أي ليس الامر كما زعم وكقولهم أيدك الله دعاء بالتأييد للمخاطب فلا تضمنت جله خبرية وأيدك الله جله  
انشائية وبينهما كمال الانقطاع لكن لم تعطف الثانية على الجله المقدر وقيل لا أيدك الله فقلت وهم أن  
هذا الكلام دعاء على المخاطب بنى التأيد فوجب الوصل لعطف الثانية على الاولى لدفع هذا ايهام  
وهذا نظير الفصل لدفع ايهام السائق في الوصل كما تقدم في قوله أراها في الضلال تهم وهذا كله على أن  
الواو هنا عاطفة وقيل انها لدفع ايهام ولا تسمى عاطفة وقد تضمن من هذا أن المعطوف عليه في هذا  
التركيب بناء على أن الواو عاطفة هو الكلام المنفي مضمون بلا ولا يحتاج الى جملته تقدم لا فيعطف  
عليها كما فهم بعضهم حين التمس عليه المعطوف عليه في هذا التركيب فاحتاج في التيسيل الى كلام  
حكاه عن الثمالي مشتمل على قوله قلت لا وأيدك الله فقلت المعطوف عليه هو جله فقلت المصنف  
على هذا على تقدير بزمه بذلك اختلال المثال وعدم موضوعه اذ لم يأت بالمعطوف عليه وهو قلت وهذا

الاستشفاق بلا اقامة شيء مقامه كقوله تعالى فنعلم الماهدون أي نحن على قول وفي عبارته نظرا  
ينبغي أن يقول أي نحن لكن لما كان هم هذا واجبا لاضمار لم ينطق به وكان الحسن أن يذكره  
لأنما يمنع النطق به حيث كان في تركيب أما اذا قصد تفسير المعنى فلا يقول ضرب باز يد معناه  
اضرب ضربا وان كنت لا تنطق به في الاستعمال كذلك وهذا انما ياتي على أحد هذين القولين  
أما اذا جعلنا نفع الماهدون خبرا مقدما ونحن مبتدأ كما هو ظاهر قول المصنف أي نحن فليس مما  
نحن فيه في شيء ولكن أن تقول الفصل لا بعض الالين كلاما من منطوقه ما فإذا كانت الجله المستأنفة عما  
قبلها معذوفة فكيف يسمى ذلك فصلا لأن يقال المصنف استطرذ الى أنواع الجله المستأنفة ولم يسمه  
فصلا فليس من هذا الباب **وتنبه** قال ابن الزمكاني في التبيان ان هذا السؤال مختلف للسؤال  
المنطوق به في انه يحذف الفعل كقوله من قام فنقول زيد يختلف السؤال المقدر فانه لا يحذف منه شيء  
وهذا خلاف ما ذكره المصنف والذي يظهر أن يقال السؤال المقدر الاول أن لا يحذف من جوابه شيء  
بخلاف المنطوق به (٣) فالاولى ذكره لانه مع التصريح بطريق الاستدراج عن كونه جوابا وانما قلنا  
الاولى ذكره في جواب المنطوق لصع السؤال بالتقدير س (وأما الوصل الخ) ثم تقدم انه اذا كان  
بين الجلتين كمال الانقطاع بفصل احدهما عن الاخرى بشرط عدم ايهام الفصل خلاف المراد فان اوهما

دفعنا توهم أن قدما صفة لغو جواحه تنفذ فوجب الوصل مع كمال الانقطاع مع ايهام بالتسبة للفصل مع الاتصال فتأمل (قوله هل  
الامر كذلك) أي هل أسأت الى فلان وهل الامر كما زعم فلان (قوله فيقال لا) أي ما أسأت الى فلان وأليس الامر كما زعم فلان

(قوله فهد) أي جله ليس الامر كذلك التي تضمنتها (قوله ذاتية) أي بالثابت لا بالمطابق (قوله لكن عطف عليها الخ) هذا تصريح بان الواو المذمومة عاطفة لازمة تدفع الإيهام وليست استثنائية كقيل لكونها في الأصل العطف فلا يصار إلى خلافه إلا عند الضرورة ولعل ذلك القائل ارتكب ذلك بغير ما من لزوم عطف الانشاع على الاخبار وفي القنري يصح عن صاحب بن عبد أنه قال هذه الواو أحسن من واوات الاصداع على خدود المراد الملاح (قوله لأن ترك العطف الخ) قيل إن هذا الوهم بعد أراد العاطف بأن لانه يجوز أن يكون العطف على المنق لا على النقي (٦٨) وإذا كان العطف على المنق كانت لاسمطة على المعطوف والجواب أن

العطف على النقي المحذوف

مع وجود المسمى كورما

لا يذهب إليه الوهم (قوله

فأبشاً) أي شريطة

جوابها قوله فالمعطوف

الخ أي فأى محل وقوعه

هذا الكلام أي مثل هذا

الكلام مما جاع فيه بين

الاثرتين كلام سابق وجلة

دعائية نحو لا تضره الله

أولاً ورجسك الله أولاً

وأصلحك الله فالمعطوف

عليه هو مضمون قوله لا أي

ما تضمنه لأن الجملة وقوله

فأبشاً الخ تنفر بيع على قوله

لكن عطف عليها وأنى

الشارح بهذا التعميم

توطئة الرد على البعض

الآتى (قوله وبعضهم)

هو الشارح الزوزنى (قوله

في هذا الكلام) أي لا

وأيدك الله وما مثله (قوله

وزعم) أي ذلك البعض

وهو عطف على نقل (قوله

عطف على قوله قلت) أي

لا على مضمون قوله لا (قوله

ولم يعرف) أي ذلك القائل

وهذه جملة نال من فاعل

نقل وقوله أنه أي الحال

وإنسان وقوله لو كان أي

فهذه جملة اخبارية وأيدك الله جملة انشائية ذاتية فينتهما كإل الانقطاع لكن عطف عليها أن ترك

العطف يوهم أنه دعاء على المضطرب بمدم التأييد مع أن المقصود المطالب بالتأييد فأبشاً واقع هذا

الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قوله لا وبعضهم لا يعطى على المعطوف عليه في هذا الكلام

نقل عن النحائي حكاية مستحيلة على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم أن قوله وأيدك الله عطف على قوله

قلت ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول

الفهم المهورج إلى زيادة في المثال وقد وجهين أحدهما أن الذي جرى به الاستعمال العربي والقصد

الغالب كون ما بعد لا من قول القائل في المعنى قلت لا قلت أيدك الله وهذا يقتضى عطف أيدك

الله على مضمون لا على قلت وليس المعنى قلت لا فبما مضى ثم أنشأ يقول لأن أيدك الله حكماً هو

مقتضى عطفه على نفس قلت لأن العطف عليه يقتضى خروجه من حيث قلت وأنه غير محكي به إلا يعني

فإن هذا المعنى ولو أمكن لا يقصد عرفاً في الغالب والوجه الثاني وهو أقوى أن العطف في مثل هذا

الكلام واجب ولو لم يتقدم فيه قلت ولا قدر أصلاً لقدم تعليل الغرض به لا تنضم مناسبه لتلقم فلا بد

من معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم ذلك القاهم اختص العطف بما فيه جلة قبل لا وهو

وصلت وذلك كقولهم لا وأيدك الله فوصلت وإن كان بينهما كال الانقطاع لأن الأولى المقسمة بغيره

والثانية انشائية لأنه لو لم يوصل توهم أن لا دخله على جملة أيدك الله فتكون دعاء عليه وحكي صاحب

المغرب عن أبي بكر رضي الله عنه أنه صرح بجله (١) أو أوصاه في دعاءه فقال له الصديق أتبيع

هذا الثوب فقال لا رجك الله فقال له الصديق قد قومت أنتنكم ولتستقيم لا نقل هكذا قل عافاك الله

لا وسكاه المرحوم في ربيع الأبرار فقال إن الصديق قاله قل لا ورجك الله ولأن نقول الإيهام

كأيده الفصل بين الجملتين اللتين بينهما كال الانقطاع يدفعه وإن كان بينهما كال الانصال وكذلك غيره

من الأقسام السابقة والأحقة فليعتبره الناظر والإيهام مشروط بأن لا يعارضه إيهام آخر كما سبق

على أن عندي في ذكر هذا القسم في باب الوصل أشكالاً فإن هذه الواو أجات لدفع الوهم فأظهار أنها

زائدة وليست عاطفة بل زبدت لدفع وهم التي لما بعد ما فهي في الحقيقة دخلت زائدة قلنا كيد

مودها لما قبلها وذلك لأن الزائد يؤول إلى كيد والتأ كيداً كرمياً بآتى لدفع إيهام غير المراد وقد

جوز الكوفون بآدتها وأتبعهم ابن مالك وجوزوا الأخفش في بعض المواضع وجعلوا منه قوله تعالى

حتى إذا جأها فقصت أوياها وقيل المزبد الوافى وقال لهم خزنتها وأنشدوا عليه

فأبال من أسى لأحبر عظمه » حفاطاً ونوى من سفاهة كسرى

وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها » فإذا وأنت تعين من (٢) يعني

وإذا لم يحز زيادة الواو فأظهار أن المعطوف محذوف التقدير لا أقول أكرمك الله وعلى التقديرين

لا بد ذلك مما نحن فيه أنما تشكك في الوصل بحرف عاطف مدم من إيهام عطف شيء على ما لا يصلح

وأيدك الله وقوله كذلك أي معطوف على قلت (قوله لم يدخل الدعاء تحت القول) أي وهو خلاف المقصود من

هذا التركيب فإن المقصود منه باعتبار الاستعمال العرفي والقصد الغالب أي من جملة المقول وأن المعنى قلت لا قلت أيدك الله وهذا

يقتضى عطف أيدك الله على مضمون لا على مضمون قلت وليس المعنى قلت لا فبما مضى ثم أنشأ يقول لأن أيدك الله كما هو مقتضى

وإما المتوسط بين حالي كمال الانقطاع وكال الاتصال وهو ضربان أحدهما أن ينقطع

عطفه على نفس قلت لأن العطف عليه يقتضي توجبه عن القول وأنه غير محكي به كالمحقق لأن هذا المعنى وإن أمكن لابتداء صدقها (قوله وأنه لم يحكم بالحكاية) عطف على أنتم لو كان أي ولم يعرف ذلك البعض أن التعالي لم يحكم بالحكاية أي لم يصرح بالقول فالمراد بالحكاية قلت وقوله فحين ما قال الخ الفاعل المندرجين ظرف لقوله لا بد وما مصدرية وقوله فلا بد جواب لو والقافية زائدة أي لم يعرف ذلك البعض أن التعالي لم يصرح بالقول لا بد من معطوف عليه حين قوله للخطاطب لا وأبد الله ولم يرد معطوف عليه وجود العطف من غير معطوف عليه باطل فبطل كلامه وتعين كون المعطوف عليه مضمون لا سواء صرح قبلها بالحكاية وألا وهو المطلوب والحاصل أن قوله وأنه لم يحكم الخ اعتراض ثان على ذلك القائل وحاصله أن الذي ذكره من العطف على قلت انما يتأتى في خصوص ثالث الحكاية وأما إذا قلت لا وأبد الله أنتم غير قلت احتياج الأمر للمعطوف عليه ولم يرد معطوف عليه وجود العطف بدون معطوف عليه باطل ولا يقل بقدر قلت معطوف فاعلم الآن العطف على المندرج مع وجود المندرج كورعنا لا يذهب إليه الوهم فتأمل قرره شيئا العلامة المدوني (قوله وأما المتوسط) الحار والحرور ومتعلق بالوصل محذوف والوصل ممتد وأذا في قوله فإذا انتفاضا خبره وأصل الكلام وأما الوصل لأجل المتوسط فيحقق بين الجلتين إذا تفقتا الخ والقافية جواب الشرط داخل في المعنى على الجملة لكنكم إذا خلقت من البتة الخاثير كافي أما زيد فقامت وبالجملة عطف على جملة وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم (قوله لمتوسط الجلتين بين كمال الانقطاع وكال الاتصال) وذلك بأن لا يكون بين الجلتين أحد الكالين ولا شبه (٦٩) أحدهما (قوله وقد حذف بعضهم) وهو الشاذ

الزوني وقوله أما بفتح  
الهجمة مقعول حذف  
وقوله بكسر تعلق بحذف  
وفي بعض النسخ وقد  
حذف بعضهم إماما بكسر  
والضميم وعليها فالعنى  
وقد حذف بعضهم هذا  
اللفظ إماما بكسر وفي ضبط  
بفتح أما على هذه النسخة  
وعليه فأما مل من الضمير  
(قوله فركب) أي فصار  
مثل من ركب من أي ظهر

وأنتم لم يحكم بالحكاية فحين ما قال للخطاطب لا وأبد الله فلا بد من معطوف عليه (وأما المتوسط)  
عطف على قوله أما الوصل لدفع الإيهام أي وأما الوصل لمتوسط الجلتين بين كمال الانقطاع وكال الاتصال  
وقد حذف بعضهم أما بفتح الهجمة فإما بكسر الهجمة فركب من عجماء وخبط خط عجماء (فإذا تفقتا)  
أي الجلتين

واضح الطلائ ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله (وأما) الوصل التي يكون (١) أجل (المتوسط)  
وهو أن لا يكون بين الجلتين أحد الكالين ولا شبه أحدهما (٢) يتحقق بين الجلتين (إذا تفقتا) أي  
أن يعطف عليه وليس الأمر هنا كذلك لما لعدم العاطف أن لم يجعل حرف عطف أولته مرمعطوف  
خبري يصح عطفه على ما قبله من غير حذر الإيهام والاحسن جعل الواو زائدة وإذا كان الوصل  
الصوري بالحرف الزائد يدفع الوهم فأى دافع إلى أن يؤتى بالوصل المستوى في غير مجمل مع الاستغناء عنه  
ص (وأما المتوسط) ش هذه الحالة الأخيرة وهي أن يكون بين الجلتين المتوسط بين كمال الانقطاع

وقوله عجماء أي ناقة عجماء وخبط خط عجماء أي خط خبط ناقة عجماء أي ضعيفة الصبر ولا تبصر لئلا والمراد أنه وقع في خبط  
عظيم من جهة القفد ومن جهة المعنى أمان من جهة القفد فلا تقرأه بالكسر فتخرج إلى تقدير أمان في المعطوف عليه قبلها كما عترف  
هو بذلك لأن أمانا العاطفة لا بد أن يتقدمها أمان في المعطوف عليه فيصير تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فأما لدفع الإيهام وأما المتوسط  
وورد عليه أن حذف أمان من المعطوف عليه لا يجوز في السمع حتى يقال أنها مقدرة قبل قوله لدفع الإيهام ويرد عليه أيضا أن الفاعل قوله  
نكقولهم وفي قوله فإذا تفقتا تكون ضاعوتين إذا بلا جواب في قوله فإذا تفقتا كانت شرطية أو بلامتعلق ظاهران كانت مجرد  
الترقية فإن أجاب بجعل الفاعل قوله فكقولهم متوعدة عن تقديم وانها داخل في الأصل على أما المندرجة الخ إلى الخ لدفع فزحلت  
وأدخلت على كقولهم ويتقدرب الجواب ومتعلق الطرف كان ذلك تعسفا لما فيه من الحذف والعرفه على ما لا ينبغي مع عدم الحاجة  
ذلك وأمان من جهة المعنى فلا بد أنه قد علم من قول المصنف سابقا في مقام تعداد الصور وأجبالا ولا فالوصل أن الوم لا يجب في صورة كمال  
لا ينقطع مع الإيهام وفي صورة المتوسط بين الكالين وحينئذ فيجب أن يجعل ما هنا تنفيذا للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما  
الوصل وهو ما يقتضيه فتح أما إذا المعنى وأما الوصل الذي يجب مع كمال الانقطاع مع الإيهام لأجل دفع الإيهام فكقولهم الخ وأما الوصل  
الذي يجب لأجل لوسط الجلتين بين الكالين فقيما إذا تفقتا الخ ولو كسرت ما كان ما هنا عين ما تقدم لأن المعنى وأما الوصل  
الواجب فأما لدفع الإيهام وأما المتوسط فيكون مكررا مع ما سبق ولاداعي ذلك التكرار هذا محصل ما ذكره العلامة عبد الحكيم مع  
بعض تصرف

خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى أو معنى فقط (بجامع) أي بأن يكون بينهما جامع بدلالة ما سبق من أنه إذا لم يكن جامع بينهما كإلالاتقاع ثم الجلتان المتفقان خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى قسمان لانهما إما أنشائيتان أو خبريتان والمتفقان معنى فقط ستة أقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان أما خبران أو الأولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان أما انشاء أو الأولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالجميع ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين الأولين مثالهما

قوله لفظاً ومعنى (راجعان لقوله لفظاً ومعنى) راجعان لكل من خبراً وإنشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله بجامع) أي مع تحقق جامع بينهما أي في ذلك الاتفاق بأنواعه (قوله من) أنه إذا لم يكن جامع) أي والحوال إليهما اتفاقاً خبراً لفظاً ومعنى أو اتفاقاً انشاء كذلك (قوله فاللفظان اما خبران) فهو تنجب إلى فلان وتكرمه (قوله فاللفظان اما انشاء) فهو ألم أقل لك كذا وكذا ولم أعطكم أي قلت لك وأعطيتك (قوله ثمانية أقسام) أي وكلاهما من باب التوسط قوله أورد للقسمين الأولين) أعني الجلتين المتفقين خبراً ولفظاً ومعنى والجلتين المتفقين انشاء لفظاً ومعنى

فما إذا اتفقتا (خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى) أي اتفقتا في أحدهما في اللفظ والمعنى معا (أو) اتفقتا خبراً أو انشاء (معنى فقط) أي في المعنى فقط دون اللفظ (بجامع) أي مع وجود الجامع في ذلك الاتفاق بأنواعه لأنه إذا لم يوجد الجامع مكان بينهما كإلالاتقاع كأمثله فقولته وأما بنوع الهمزة عطف على أما الأولى وقوله لا توسط متعلق بقدر كما قررنا وقد تصحفت نسخة بعض الناس بكسر الهمزة فأوجهه الأمر إلى تقدير معطوف عليه قبلها نصارت قد بالكلام هكذا أو أما الوصل فأما دفع الإبهام وإلا توسط فبقيت الفاء في قوله فكقولهم وفي قوله فإذا اتفقتا ضائعة وبقيت إذا بلا جواب في قوله فإذا اتفقتا كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر إن كانت مجرد الطرفية فاحتاج إلى جمل الفاء في قوله فكقولهم مؤخر عن تقديم وإن المعطوف عليه المحذوف زحلق عنه الفاء فأدخلت على قولهم والى قدر الجواب أو، وتعلق الطرف وفي ذلك من التعسف والخطأ لما فيه من الخلق الغير المعروف العرفه مالا يحق وكل ذلك أدى إليه كسر الهمزة في ما فوجب عده تصصفاً وقد اشتمل كلام المصنف على ثمانية أنواع من الاتفاق وكلاهما من باب التوسط وذلك لأن الاتفاق في المعنى إمام مع مطابقة لفظ كل من الجلتين للمعنى المتفق فيه وفيه قسمان مطابقة لفظهما للمعنى الإخباري ومطابقته للمعنى الانشائي أو لامع مطابقة اللفظ وفيه ستة أقسام لأن المعنى إن كان خبرياً واللفظ مخالف فاما أن تكون الخاتمة في لفظ الجلتين معاً بأن يكون لفظهما معاً انشاءً وفي لفظ أحدهما بيان يكون انشائياً والاخرى خبراً فاما أن تكون المخالفة الأولى أو الثانية فهذه ثلاثة أقسام فاما إذا خالف لفظ الجلتين معناه والفرص أن المعنى خبري وإن كان المعنى انشائياً واللفظ مخالف فكذلك لأن المخالفة إما في لفظهما معاً بأن تكونا خبريتين أو في الأولى بأن تكون خبرية أو في الثانية كذلك فهذه ثلاثة إلى ثلاثة إلى القسمين الأولين المجموع ثمانية فاما أولها وهو أن تتفقا خبراً لفظاً ومعنى

وإلالاتصال وان شئت قلت يعني الاتصال والانتقاع وذلك قسمان أحدهما أن تتفق الجلتان خبراً ولفظاً ومعنى أو انشاء لفظاً ومعنى أو خبراً ومعنى أو انشاء معنى وبمحصل من ذلك صوراً يكونا خبرين لفظاً أو معنى أو انشاء من معنى والأول انشاء أو خبرين معنى والأول خبراً أو انشاء من معنى خبرين لفظاً أو خبرين لفظاً أو خبرين معنى انشاء من لفظاً هذه ثمانية أقسام تدخل في قوله فإذا اتفقتا خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى فإن كل واحد من قوله لفظاً ومعنى يعود لكل واحد من قوله خبراً أو انشاء ولكن ينبغي أن يقال خبراً أو انشاء لأنه لا يمكن اجتماع الخبر والانشاء على كل من الجلتين في حالة واحدة والثاني أن يتفقا انشاءً وخبراً ومعنى لفظاً وقوله بجامع أي لا بد أن يكون مع ذلك بينهما جامع على ما سبقت في بيان الجامع مثال اتفاقهما لفظاً ومعنى في الخبرية

وقوله يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى كلا واسئروا ولا تسئروا

(قوله يخادعون الله) أي باظهار خلاف ما يظنون وقوله وهو خادعهم أي يجازيهم على خداعهم فالجملتان خبرتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين لانهما معان الخداعة وكون المسند اليهما أحدهما مخدع والآخر مخدوع فبينما شبه التضاد أشبه التضاد لما تشعربه الخداعة من العداوة وأورد على المصنف أن هذه آية سورة القساء فالجملتان لهما محل من الاعراب لانهما خبرتان من قوله تعالى ن المنافقين يخادعون الله الخ لم يلبس آية البقرة لانه لم يلبس فيها وهو خادعهم والكلام لأن فيهما محل من الاعراب وأجيب بأن القصد بيان التوسط بين الكليتين بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الاعراب أولا (قوله أن الإبرار الخ) أي فالجملتان خبرية ن لفهما معنى والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند اليهما لأن الإبرار (٧١) ضد القبيح والكون في التعميم ضد الكون في

الجميع (قوله بخلاف الأول) أي فإن الجملة الأولى فيه فعلية والثانية جملة اسمية وقوله إلا أنها الخ بيان لكثرة تعدد المثال مع كون الجملتين في كل منهما خبرية لفظا ومعنى وقوله كلا واسئروا ولا تسئروا أي فقوله واسئروا ولا تسئروا جملتان انشأتهما لفظا ومعنى معطوفتان على مثلهما والجامع بينهما اتحاد المسند إليه في كلاهما هي الوارائي هي ضمير المخاطبين وتساو المسند فيهما وهو الأمر بلا كل والشرب وعدم الاسراف لما بين هذه الثلاثة من التقارب في التحليل لأن الإنسان إذا تخيل ألا كل تخيل الشرب لتأخرهما عادة وإذا حضرا في خياله تخيل مضرة الاسراف (قوله وأورد)

(قوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم) وقوله تعالى أن الإبرار الخ نعم وإن القبيح الخ بحجم في الخبرتين لفظا ومعنى إلا أنها في المثال الثاني متساويتان في الأهمية بخلاف الأول (قوله تعالى كلا واسئروا ولا تسئروا) في الإنشائيين لفظا ومعنى وأورد لا تغاير معنى فقط مثلا الواحد أشار إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة وأعاد فيه لفظ الكافي تبيينا على أنه مثال لا تغاير معنى فقط فقال

فبكوة تعالى يخادعون الله وهو خادعهم) فهاتان جملتان خبرتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين لانهما معان الخداعة معا وكون المسند اليهما أحدهما مخدع والآخر مخدوع فبينما شبه التضاد أشبه التضاد لما تشعربه الخداعة من العداوة والتقابل (د) قوله تعالى أيضا (إن الإبرار الخ) نعم وإن القبيح الخ بحجم) فهاتان جملتان خبرتان لفظا ومعنى أيضا لأن الأولى المثال الأول فعليه قوماً اتان استبان معا والجامع بين هاتين شبه التضاد بين الإبرار والقبيح الذين هما المسند إليهما وبين الكون في التعميم والكون في الجميع هما المسندان (و) أما ما بينهما وهو أن تتفقا إنشاء لفظا ومعنى فكذلك (قوله) تعالى (كلا واسئروا ولا تسئروا) فقوله واسئروا ولا تسئروا جملتان انشأتهما لفظا ومعنى معطوفتان على مثلهما والجامع بينهما اتحاد المسند إليه في كلاهما وتساو المسند فيها وهو الأمر بلا كل والشرب وعدم الاسراف لما بين هذه الثلاثة من التغاير في التحليل (د) أما باقي الأقسام وهي الستة التي يقع فيها التغاير بين اللفظ والمعنى في الجملة فالقسم الذي هو أن تكون قوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم فانهما خبرتان بينهما جامع وهو الاتحاد في المسند وفي المسند إليه ولأن تقول لم يتعد في المسند فان المسند في الأول الخداعة وهو غير الخدع ولأن أن تقول جملة يخادعون لها محل وهو خبران فكذلك ذكرها المصنف في قسم ما لا محل له وقوله تعالى أن الإبرار الخ نعم وإن القبيح الخ بحجم والجامع التضاد ومثاله في الإنشائية قوله تعالى كلا واسئروا ولا تسئروا فأن كلاما الثانية مع الثالثة والأولى مع الثانية مع التضاد فالجامع الاتحاد في المسند إليه كذا قال الخطيب وفيه نظر لأن الاتحاد في المسند إليه لا يكتفي عند المصنف ولكن ينبغي أن يقول الاتحاد في المسند إليه وفي المسند التضاد بين الأكل والشرب (ج) وملازمة النهي السرف لالأكل فكان ذلك جاعلا محافوا

أي المصنف (قوله إشارة) أي حال كونه مشيرا إلى أنه يمكن تطبيقه الخ ووجه الإشارة من قوله وتحمسون بمعنى أحسنوا أو أحسنوا ولا يصح جعل قوله إشارة مفعولا لاجل أنه لا مفعول له وقوله أورد إذا لمعنى ذلك الأول كانت الأقسام اثنين وأورد فيها مثلا أو أورد فيها أمثلة ذلك قررده شيخنا السدوي (قوله على قسمين من أقسامه الستة) الأقسام الستة هي السابقة في قول الشارح والمنفقتان معنى فقط ستة الخ والمراد بالقسمين الذين يمكن تطبيق المثال عليهما أن تكون الجملتان خبرتين لفظا نشأتهما معنى أو تكونا نشأتهما معنى والأولى خبرية في اللفظ والثانية انشائية فيه وبقي على المصنف أمثلة الأربعة تمام الستة فمثال ماذا كانتا انشأتهما معنى والأولى انشائية لفظا والثانية قم الليل وأنت تصوم النهار ومثال الخبرين معنى مع كونهما معا انشأتهما لفظا ثم أمرت بالتقوى وأمرت بكلمة الظلم ومثال الخبرين معنى مع كون الأولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى أم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله

والثاني أن يتفقا كذلك معنى لالفتا كقوله تعالى وإذا أخذنا ميتا بنى إسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى  
واليتامى والمساكين وقولوا عطف قوله وقولوا على قوله لا تعبدون لانهجى لا تعبدوا

الالحق ودرسوا فافيه فان درسوا عطف على قوله ألم يؤخذوه وان كان انشاء مفعولا الاستفهام الا أنه في تأويل الخبر وهو اخذته  
عليهم ميتا الكتاب لان الاستفهام لا ينكر تأويل (قوله وإذا أخذنا ميتا بنى الخ) انظر للمخوف معطوف على ما قبله أى واذا ذكر  
اذا أخذنا وقوله لا تعبدون الا الله أى فائين لهم لا تعبدون وفيه أن الكلام في الجمل التي لا عمل لها من الاعراب وقد تقدم ما يؤيده من  
البراهين وان أخذ الميثاق كالقسم والمعنى واذا قرئت قسمنا على بنى إسرائيل وهذا جوابه وحيد فلا اعتراض ثم ان على الاحتمال  
الاول في قوله لا تعبدون التفات ان قرئ الفعل بالياء التصية وان قرئ بالياء الفوقية فلا التفات وعلى الثاني بالعكس (قوله  
وبالوالدين) متعلق بالفعل المصدر العامل في (٧٣) المصدر ومحل الشاهد من نقل الآية قوله وبالوالدين احسانا

(و كقوله تعالى وإذا أخذنا ميتا بنى إسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى  
والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما الفظا لكونهما انشائيين  
معنى لان قوله لا تعبدون اخبارى معنى الانشاء (أى لا تعبدوا)  
الجلتان انشائيين معنى مع كون الاولى خبرية لفظا والمعطوفة انشائية هو (كم) ما فى (قوله) تعالى (وإذا  
أخذنا ميتا بنى إسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا  
لناس حسنا) فجملة قولوا معطوفة على جملة لا تعبدون وهما انشائيان معنى أما جملة قولوا فأمرها واضح  
وأما جملة لا تعبدون ولو كان لفظها اخباريا فهو انشائية معنى اذ هي نهى (أى لا تعبدوا) فهذا مثال  
لقسم ما كانت فيه الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا وأما القسم الذى هو ان تكون  
الجلتان انشائيين معنى وهما خبريتان لفظا فيجوز أن يتضح من هذا المثال وذلك ان معنى قوله  
وبالوالدين احسانا ان يدرج خبرا بالفتا ويكون معطوفا على قوله لا تعبدون فيكون التقدير لا تعبدون  
المحذاه ما فى انجيل - ومثال القسم الثانى وهو اتفاقه ما معنى لالفتا وكل انشاء قوله عز وجل وإذا  
أخذنا ميتا بنى إسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا  
لناس حسنا فان قوله وقولوا انشاء لفظا ومعنى عطف على لا تعبدون وهو خبر لفظا انشاء معنى فقد اتفقا  
انشاء معنى وان اختلف لفظا فان لفظ الاول خبر والثانية انشاء وينهما جامع وهو اتحاد المسند اليه  
كذاتة الانطبي وعليه من السؤال ما سبق وأما لا تعبدون مع وبالوالدين احسانا فان كان التقدير  
واحسنوا فتكون الجلتان انشاء معنى وخبر لفظا الاول خبر والثانية انشاء وان كان التقدير  
تحسنون فالجلتان خبر لفظا انشاء معنى ويرجع تحسنون أن فيه ما بلغه وأشار الى أنه سورع الى امتثاله  
وفيه مشاكلة في اللفظ لما قبله ويرجع أحسنوا أن فيه مشاكلة لما بعده وان فيه اضرار فقط وفي  
الاول اضرار وتحسنون مجاز في التعبير أحسنوا ولك أن تقول المصنف حرم بأن وقولوا معطوف

لانه متعلق بالمصدر العامل في القسمين  
وأما قوله وقولوا فليس  
محتلا الاوجه واحد  
وحاصل ما ذكره الشارح  
في هذا الآية أن جملة  
وقولوا عطف على جملة  
لا تعبدون لاتحادهما في  
الانشائية معنى وان  
اختلفتا لفظا لان الاولى  
خبرية والثانية انشائية  
وأما جملة وبالوالدين فان  
قدرا الفعل العامل في  
المصدر خبرا بمعنى الطلب  
كانت تلك الجملة عطفة على  
جملة لا تعبدون والجلتان  
انشائيان في المعنى  
خبريتان لفظا وان قدر  
الفعل العامل في المصدر  
طلبا كانت تلك الجملة  
مطفا على جملة لا تعبدون  
والاولى خبرية لفظا انشائية

معنى والثانية انشائية لفظا ومعنى (قوله فاعطف قولوا على لا تعبدون الخ)  
ى والجامع بين هذه الجمل باعتبار المسند اليه واضع لاتحادها فيها واعتبار المسندات فالاتحاد كذلك لان كلام من تخصيص الله  
العبادة والاحسان والوالدين والفقير الحسن نفسا عبادة متمازجها وأخذ الميثاق عليها فان قلت لم لا يجوز أن يكون قولوا عطفًا على  
فعل المصدر أى تحسنون أو أحسنوا فيكون العطف على الاحتمال الاول من عطف الانشائية لفظا ومعنى على الانشائية  
معنى الخبرية لفظا وعلى الاحتمال الثانى من عطف الانشائية لفظا ومعنى على مثله او حيث ذكركون وقولوا مجتمعا للقسمين  
كذلك قبله قلت هذا وان كان حازا في نفسه بناء على أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها معطوفا على ما قبله وهو أحد  
سولين لكن الشارح لم يقل بل لان الجهر ومن النجاة على خلافه حيث كان العطف بجرى غير مرتب (قوله لا قوله لا تعبدون  
خبر فى معنى الانشاء) وذلك لان أخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى فاذا وقع بعده خبرا أول بالامر أو بالنهى كما هنا أى لا تعبدوا  
نمائه وكل منهما انشاء

وقوله

وأما قوله وبالوالدين إحسانا فنقدره إما أو تحسنون بمعنى وأحسنوا وإما أو أحسنوا وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهي لأنه كأنه يسودع إلى الامتثال والانتباه فهو مخبر عنه وأما قوله في سورة البقرة وبشر الذين آمنوا واثباتوا بغيره من غير أن يصرح عليه قلت المخلص التي اعتمد العطف هو الأمر حتى يطلبه مشاكل من أمر آدمي يعطف عليه إنما العطف بالمعطف هو جلة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالعتب والواو هنا وبشر عمر بالعرفو والأخلاق وذلك أن تقول هو معطوف على فاتحوا كما تقول ياتي غيم أحذروا وعقره ما جئتم وبشر يا فلان بني أهد بأحسان إليهم هذا

(قوله لآله من فصل) لأن قوله وبالوالدين معمول لآله من عامل يعمل في محله النصب والاصل أنه أن تكون فعلا (قوله فأما أن يقدر خبرا في معنى الطلب) أي بقرينة المعطوف عليه وهو قوله لا تعبدون (قوله فتكون الجلتان الخ) أي وهما قوله لا تعبدون إلا الله وقوله وتحسنون المقدر (قوله وفائدة تقدير الخبر) هو مبتدأ محذوف أي ظاهرة لفظا ومعنى أما لفظا الخ (قوله فاللأمة) أي المناسبة بينه وبين قوله لا تعبدون من جهة أن كل خبر مراد منه (٧٣) الطلب (قوله كأنه سارع الخ) أن قلت ما ذكرنا عما يصح لو سكت الأخبار بلفظ

وقوله وبالوالدين إحسانا لآله من فعل فأما أن يقدر خبرا في معنى الطلب أي (وتحسنون بمعنى أحسنوا) فتكون الجلتان خبر اللفظ أنشأه في قوله تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء أما لفظا فاللأمة مع قوله لا تعبدون وأما معنى فاللأمة بغير اعتبار أن الخطاب كأنه سارع إلى الامتثال فهو مخبر عنه كما تقول تذهب إلى فلان تقول له كذا تريد الأمر أي اذهب إلى فلان قل له كذا هو أبلغ من الصريح (أو) يقدر من أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر أي (وأحسنوا) بالوالدين إحسانا فتكونان أنشأتين معنى أذلت الأولى أخبارا ولفظ الثانية أنشاء

وتحسنون أي (وتحسنون) بالوالدين إحسانا (بمعنى أحسنوا) وعليه تكونان أنشأتين معنى خبريتين لفظا ويرجع هذا للتقدير بوجهين أحدهما موافقة المعطوف عليه لفظا والآخر الإيحاء إلى المبالغة في تأكيد الطلب حتى كأن الخطاب سارع أو يسارع إلى الامتثال فهو مخبر عنه بهذا الاعتبار لأمور أظهر الكمال الرغبة كما تقول لآدمي حال كمال رغبتك في الامتثال أنت تذهب إلى فلان تقول له كذا وكذا وأنت تتوب بمن هذا الذنب مكان اذهب وتب أظهر الكمال الرغبة حيث عد الذهاب والتوبة كالأمر من التسارع إليها وكالوعود وقوعهما وذلك أن الرغبة يفضل وأقوا وأسرع مخبر عنه ويحتمل أن يكون وجه المبالغة الإيحاء إلى أن اللين بحال الخطاب أن لا يؤثر به مذايل اللين أي أن تخبره عنه ليكون ذلك أنسب بحاله والاولى أن يتصف به (أو) يقدر ذلك المتعلق بصيغة الأمر أي (وأحسنوا) بالوالدين إحسانا موافقا لاصل معناه وعليه يكون عطفه على لا تعبدون إلا الله وفيه نظر لأن إحسانا كان معمولا لا أحسنوا فاعطف قوله أعلاه أولى لاتفاقهما لفظا ومعنى وإن كان التقدير وتحسنون فهو كالنهي قبله والعطف على القريب أولى وكان نهي أي المعطوفات إذا تعددت كان كلها معطوفة على الأول وقد تقدم أنه فيه قولين معهما من شذائي حيان وأما اتفاقهما معنى لفظا وكل خبر يقال السكاكي مثله قوله تعالى فلما جاءها نودي أن

تذهب (قوله وهو) أي التمييز بالضمير مكان الأمر أبلغ من الصريح أي أبلغ من صريح الأمر ويقاس عليه ما يقال أن التمييز بالضمير مكان النهي أبلغ من صريح النهي وإنما كان الخبر المذكور أبلغ لأفادته المبالغة بالاعتبار المذكور (قوله أو يقدر) عطف على يقدر في قوله سابقا فأما أن يقدر خبرا وقوله صريح الطلب (١) أي من أول الأمر

(١٠ - شروح التلخيص ثالث) والقرينة على ذلك التقدير قوله بعد وقولوا الناس حسنا والحاصل أن تقدير تحسنون فيه مشاكلة في اللفظ لما قبله وبالمبالغة باعتبار الإشارة إلى سرعة الامتثال وتقدير أحسنوا فيه مشاكلة لما بعده وفيه إضمار فقط بخلاف إضمار تحسنون فإنه مجاز في التمييز عن أحسنوا فكل من التقدير من مرجحات وظاهر كلام المتن أن التقدير الأول أولى وقوة كلام الشارح تدل عليه أيضا لأن المصنف قدّمه واعتنى الشارح بتوجيهه وبينه أنه بيان (قوله على ما هو الظاهر) أي لا الأصل في الطلب أن يكون بصيغة الصريحة لا يقال بقرينة وقولوا لأننا نقول بعرضها طريقة لا تعبدون (قوله فتكونان) أي لا تعبدون وأحسنوا والصواب فتكونان لأنه منصوب عطف على يقدر السابق ونصب ما هو من الأفعال الخمسة يحذف التوثن اللهم إلا أن يجعل مستأنفا أي أذا تردد ذلك فتكونان الخ وإن كان فيه تكلف (قوله أذلت الأولى أخبارا) على المحذوف أي اللفظان لأن لفظ الأولى الخ في نسخة مع أن لفظ الأولى أي أو أذلت الأولى الخ وهو لا تعبدون أخبارا وقوله ولفظ الثانية أي وهي قوله وأحسنوا

(١) قوله أي من أول الأمر مقتضاه أنما أقدم على كلام الشارح مع أنه من عبارته كتبه معجمه



بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم والحق عصابة  
قال والحق عصابة جملة انشائية لفظا لخبرية معنى التقدير قيل له بورك وقيل ألقى (قلت) هذا كلام  
عجيب لانه ان أراد تقدير قول قيل ألقى لفظا كانت ألقى انشائية قطعاً لفظاً ومعنى كقولك قال زيد  
قدم هي انشائية وان حكيت بالقول لان العبرة بالمحكي كذا قالوا في \* وقالوا انهم أروا سائر اولها \* اذ جملة  
قبل معطوفة على نودي وهما خبرتان قطعاً وان أراد تقدير قيل من جهة المعنى وكانت الواو في قوله  
تعالى محكية بان يكون قيل له الجملتان بالوصل فالواو في خبرية لفظاً ومعنى وذلك لا يمكن لان بينهما  
حينئذ كمال الاتصال وان كانت الواو غير محكية فلا عطف حينئذ والجملتان متفاضلتان والثانية  
انشاء لفظاً ومعنى والذي يظهر ان الواو ليست محكية والتقدير من جهة المعنى وقيل له ألقى ويشهد له ان  
جملة ألقى في الكلام المحكي مستأنفة بدليل قوله تعالى في الآية الاخرى وأن ألقى وهذا هو الذي دعا  
الزحخشري الى قوله ان ألقى معطوف على بورك والمعنى وقيل له ألقى واعتبر من عليه بان تقدير وقيل له  
يمنع العطف على بورك وجوابه ان الزحخشري انما أراد تقدير بالمعنى الاتراه قال المعنى ولم يقل التقدير  
وقد جوز غيره في ألقى ان يكون عطفاً على بورك لكنه تجوز لا يتأتى لوجوب الفصل حينئذ والاحسن  
ما ذكره الزحخشري ولا يحذو ورثه لانه كقولك قلت قام زيد واضرب عمراً والجملتان في المحكي منفصلتان  
وبالجمله الزحخشري لم يقل ان ألقى فيها معنى الغير كما زعم السكاكي ثم فيما قاله السكاكي ايضاً من أن  
جملة بورك خبر لفظاً ومعنى نظر لحوال ان يكون دعاء وهو انشاء وقد ذكر هذا التقدير الفارسي وشيخنا  
أبو حيان وأبو البقاء وغيرهم فتكون الجملتان متفتحتين معنى في الانشاء فيكون مثل لا تعدون الا الله  
(١) ولا شك ان كون بورك انشاءً واخبراً اشترق على كون ان هذه تفسيرية أو انشائية فهي  
خبر وان كانت الخفيفة من التثنية فقال الفارسي انهم ادعاه وجوز شيخنا أبو حيان في هذه الآية الكريمة  
وجزئه أبو البقاء لكن ذكر أبو حيان عند قوله تعالى ان غضب الله عليه ان ذلك عند الفارسي ورد  
عليه بان المشهور ان الجملة الطلبية لا تقع خبراً ولذلك أوّلوا قوله

(١) قوله ولا شك الخ كذا  
في الأصل ويظهر أن في  
لبارة نقصاً وتحريراً  
فركتبه معصمه

ان الذين قتلتم امسس سيدهم \* لا تحسبوا اليهم عن اليكم كما

قلت وكذا قوله

أكثر في العذل لمهادنا \* لا تذكرن إلى عيب صانها

(قلت) ولعل الزحخشري لاجل هذا قال ان ان هذه لا يجوز ان تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد  
اشارت الى ملازمة الخبرية والتصديق في جعل خبر ان انشاءً انه يجوز ان كان طلبياً وانفذه خبر كرهه في  
أدعية التي صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً اللهم اني أسألك درجة من عندك اللهم اني أعوذ بك من  
المغرم والآن اللهم اني أعوذ بك من فبأه تفكك وتحول عافيتك اللهم اني أعوذ بك من أن أضل أو أضل  
وهو كثير ولا يجوز ان يكون مثل اني بعثك والفرق ان الطلبي يشهد لنا كيدنا ثم متعلقه فهو كد طلبه كما  
قوله كذا النسبة ان خبرية بخلاف الانشاء الذي وقع متعلقه به فلا يقبل التاكيد وهذا تفصيل قلته بهما  
وهو مخالف للقولين فليظفر فيه ولعل ابن مالك من أجل هذا قال قد تدخل ان على ما خبره نهي ولم  
يطلق الانشاء ومما ذكره في هذا الفصل قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم  
وأزواجهم في ظلال على الارائك متكئون لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون سلام قولاً من رب رحيم  
وامتازوا اليوم أيهم المرحومون قالوا جملة امتازوا معطوفة على ان اصحاب الجنة لانها في معنى الانشاء  
لان مجموع هاتين الجملتين تفصيل لما أجله قوله تعالى فاذا هم جميع لذياب يحشرون وقوله فاليرم لا تظلم  
نفس شيئاً ولا تجزون الا ما كنتم تعملون فهو من هذا الجمل اقتضى تفصيلها فقبل عند سؤق أهل الجنة اليها  
كما ورد ان ذلك يقال عند سؤقهم الى المحشر تنزيلاً لما لا يكون مغفرة السكاكين ان اصحاب الجنة اى سبيروا اليها

والسكاكى قال بعض هذا الكلام ثم قال التقدير ان اصحاب الجنة منهم بالاهل المحض وفيه نظر لانه اذا كانت طلبية ومعناها امر المؤمنين بالذهاب الى الجنة فليكن الخطاب معهم بالاهل المحض لان الخطاب في انظر به هنا هو الامر فيها بمعنى ولعله لاجل هذا الاشكال قال بعض شرح المفتاح ان تضمين ان اصحاب الجنة الطلب ليس المراد منه ان الجنة تنفها طلبية بل معناه انه قد درجة انشائية بعدة اختلاف وقولوا الناس حسنا وما له مشكل لانه اذا اخرج ان اصحاب الجنة عن الانشائية فكيف يجعلها مستغفنة والتقدير عند هذا القائل سرور اهل المؤمنين وامتازوا اليوم اهل المرحومون ومن ذلك قوله تعالى وبشر الذين آمنوا قال الرخصى ليس الذى اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلبه مشا كل من امر او حتى يعطف عليه انما المعتمد به وصف ثواب المؤمنين فهو معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول ولزيد بمعاقل القتل وبشر عمر بالعفو وجوز الرخصى ان يكون معطوفة على فاعلتها واعتراض ما به لمزم ان يكون مقيدا بالشرط والتقدير فان لم تفعلوا وليس كذلك فان الإشارة على كل تقدير وجوابه ان الواقع انهم لا يفعلون ثم هما كان جوابا عن تعليق اتقاء الشرط كان جوابا هنا قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر قيل انه ليس بينهما اتحاد في المسند اليه وفيه نظر لان بين المسند اليهما تناسبا كما يقول الوزر وللاثر رسم لهؤلاء بما شئت وامتازوا اهل الرعية وانما استبعد هذا المضاف من اختلاف الخطاب وقدمته الرخصى بقوله بالقيم احذروا عتوه بما جنيتم وبشر افلان بنى اسد باحسان اليهم قلت بل ما نحن فيه اولى لان الآية الكريمة تقدم فيها خطاب عام بقوله تعالى يا ايها الناس ثم فصل بقيل ليكتفوا فان لم تفعلوا وقيل لغيرهم وبشر وتفسيره ايها الناس انا اراضى عنك وانا ساخط عليك والخطاب لشخصين وذلك اوضح مما سئل به نعم شكل على ما قاله ان الخطاب وقع هاهنا مع شخصين في كلامين مستقلين واما وبشر اذا كانت معطوفة على الجواب صار كذلك قلت ان قدمت كانتا ويكون الخطاب في الشرط مع شخص وفي الجزاء مع غيره وذلك لا يكاد يجوز لانه كلام واحد وان كان جملتين لا يقال قد وقع ذلك في قول العربى

فان شئت حرمت النساءواكم \* وان شئت لم اجمعن ففانوا ولا بردا

فان سواكم تعظيم ورمعما شوبت المرأة الواحدة بخطاب الجماعة المذكور يقول الرجل عن اهلها ففعلوا كذا المبالغة في سترها حتى لا ينطق بالضمير الموضوع لها ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام فقال لاهله امكثوا واذلك كان الاكثرون على ان الفهم في قوله تعالى واذا طلعت النساء قبلن اهلهن فلا تعضوا مني للازواج ليتصد فاعل الشرط مع فاعل الجزاء واما قال رب ارجعون فليس شرطوا وجزاء فلا مانع من اختلاف الخطاب في النداء مع ما بعده وارجعون خطاب لله تعالى للتعظيم فهو كقوله حرمت النساءواكم فانه خطاب لواحدة تعظيما او قال رب استغفائة وارجعون خطاب للالئكة او جمع لشكر والقول كما قيل في ففتاك واما يا ايها النبي اذا طلعتكم فذكر النبي صلى الله عليه وسلم للتشريف ثم خوطب الجميع نعم يمكن ان ينع ذلك من اهلوه ويقال وبشر ليس مختصا بخطاب واحد دون غيره بل لكل واحد واقر دشارة الى ذلك لا يؤمر به شخص دون غيره قال الرخصى في قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين انهم معطوف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا قال المصنف وفيه نظر لان الخطابين في تؤمنون هم المؤمنون وفي وبشره والنبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ثم قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف فكيف يصح عطف بشر المؤمنين عليه قلت اما اختلاف الخطابين في الجملتين فلا يمنع كاسمي ثم جاز ان يكون وبشر خطا بالكل واحد وكون جملة تؤمنون بيانا واستثنافا (١) فاما الذي ينع منه صحة العطف على ما عكون مضعون بشرعما يصح ان يستأنف به عما قبل تؤمنون وذهب السكاكى الى انهم ما معطوفان على قل مراد اقبل يا ايها الناس ويا ايها الذين آمنوا الان ارادة

(١) فاما الذي الخ هكذا في الاصل وتأمل وحرر العبارة فان الاصل يستقيم

(والجامع بينهما)

لا تعبدون كعطف قوله قولوا والجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح للاتحاد فيها وأما باعتبار المسندات فلا نخصص الله تعالى بالعادة أو الأحسان أو الدين وقول الحسن للناس اتحدت في انهما سور بها أو أخذ الباق على ما يمكن أن يكون الجامع فيها اختيارا باعتبار المكلفين المتخاصمين بالتكاليف الشرعية وإنافهم هذا تبيين على الاحتمال الاول أن في الكلام مثلا القسمين مما تكون فيه الجملتان انشائيتين معنى فقط أحدهما أن تكون الاولى خبرية فقط والثاني أن تكونا معا خبريتين وفيه على المستغنى القسم الثالث من هذا القسم وهو أن لا تكون الاولى انشائية لفظا دون الثانية كإتيان عليه ثلاثة أقسام المتفقتين في الخبرية معنى فقط وتمثل له هذا الأربع ولو لم تكن الأمثلة كلها من نواهد العرب تكسلا لفظا فقد التصور فأما مثال ما تكونان معا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك قم الليل وأنت تصوم النهار وأما مثل الخبريتين معنى مع كون الاولى انشائية لفظا فقط فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا لعنة الله على الذين ودرسوا ما فيه فان درسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو لو كان انشائيا وجودا الاستفهام في تأويل أخذ إذا الاستفهام لا انكار والجامع بين المسندين الاتحادهما لضعف أخذ ميثاق الكتاب اعلامهم بما فيه التزامهم التزامهم بالبر والنجاة من جميع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع التزامهم من الاخذ والدرس كالتزام المتنافيين وأما المسند اليهما فظاهر الاتحادهما وأما مثل الجامع كونهما معا انشائيتين لفظا فكقولك ألم أمرت بالتقوى وألم أمرت بك العلم وأما مثل الجامع كون الاولى خبرية لفظا فقط فكقولك ألم أمرت بالتقوى وألم أمرت بك العلم ثم انشأ في تحقيق الجامع وأقسامه فقال (والجامع) الذي تقدم أن فيه يمنع وقوع العطف (بينهما)

القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزرة في القرآن الكريم ومن ذلك وأزنا عليكم المني والسوى كالأول وقوله تعالى وإذا أخذنا ميثاقكم ورفضنا فوكم المطور خذوا وقوله تعالى وأذعننا البيت ثمانية للناس وأمنوا واتخذوا أي وفلنا وأفانسين والأقرب أن يكون الأمر في الآيتين الكريمتين أن يكون الأمر معطوفا على مقدم يدل عليه ما قبله أي فأنذر ونحوه كإفادته في قوله عز وجل وأهريق مليما معطوفا على محذوف يدل عليه قوله لا رجعت ومن هذا الباب قوله تعالى وبشر الصابرين وقال السكاكي أنه معطوف على قل مثل بالآية الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة ص (والجامع بينهما الخ) ثم تقدم أن الجامع بين الجملتين هو المعتمد في اعتبار الوصل في إعلان الذي يظهر والله سبحانه وتعالى أعلم من كلام السكاكي وغيره من أهل هذا الفن أن الجامع المعتمد في الوصل هو التناسب بين الجملتين لا غير على ما سبق تلخذه أنه شاء الله تعالى غير أن هذه المناسبة المذكورة لها سبب ومفظة أما سبب اجتماعهما في القوة المفكرة بطريق العقل أو لوهم أو الخيال وأما مظهر حصول الاتحاد ما حقيقة أو تأويل بل قريب أو بعيد وأنت تعلم أن القوة غير ملازمة للظنون فربما تختلف عنها وتختلف عنه فقد يحصل التناسب والاتحاد في الطرفين كقولك يعني زيد ويجمع وقد يحصل التناسب المقضي إلى الاجتماع في المفكرة وإن لم يتصداق في الطرفين بل في المسند إليه كذا ذكر في مجلسه الحركة والياض فقولك الحركة عرض نقلة والياض لون صفته كتب وكتب فالتناسب هنا موجود والوصل حسن ولم يقع الاتحاد في المسند اتحادا للاتحاد في المسند إليه بالحلم الخالي وهو اجتماعهما في أن كلامهما مأمور مذكور في المجلس وكذلك قد يحصل التناسب مع الاتحاد في المسند فقط وبشأنه أن يأخذ الشخص في ذكر ما وقع في هذا اليوم من الأفعال فيقول أظن زيد واستوى الطعام فهذا وقع فيه التناسب في المسندين

على تؤمنون لأنه معطوف آمنوا وقية أيضا نظر لان المتخاصمين في تؤمنون هم المؤمنون وفي شرهه النبي عليه السلام ثم قوله تؤمنون بيان لما قبله على سبيل الاستئناف فكيف يصح عطف بشر المؤمنين عليه وذهب السكاكي إلى أنهما معطوفان على قل مر إذا قبل بالآية الناس وبالآية الذين آمنوا لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزرة في القرآن وقد كرسوا كثر منها قوله تعالى وأزنا عليكم المني والسوى كالأول وقوله وإذا أخذنا ميثاقكم ورفضنا فوكم المطور خذوا وقوله وأذعننا البيت ثمانية للناس وأمنوا واتخذوا أي وفلنا وأفانسين والأقرب أن يكون الأمر في الآيتين الكريمتين معطوفا على مقدم يدل عليه ما قبله وهو في الآية الاولى فأنذر أو نحو ما أي فأنذرهم وبشر الذين آمنوا وفي الآية الثانية فأنذرهم وبشر الذين آمنوا وفي الآية الثالثة فأنذرهم وبشر الذين آمنوا وبشر المؤمنين وهذا كما قدر الزمخشري قوله تعالى وأهريق مليما معطوفا على محذوف يدل عليه قوله لا رجعت أي فأنذرني وأهريق لأن لا رجعت تهديد وتزريع والجامع بين الجملتين (قوله والجامع بينهما) أي الوصف الذي يقتضي الجمع بينهما بحيث يكون معرا بالهما

لاتهم مسؤول عنهم ولا تناسب فيه بين المسند الهمالان السؤال واقع عن الافعال لا عن الفاعلين ومن  
 وقوع الاتحاد في أحد الطرفين ولا تناسب قولك السكوت يهينني والحركة عرض نقلة وقولك  
 بالبنوس ما هرف في الطب وأخوه رأته أسس وغز الزمان في البئر وغز عزم زيد وهو كغيره بخلاف  
 الأول وقد يقع الاتحاد في الطرفين ولا تناسب كقولك انظر الى علم زيد وانظر الى هذا القطع الذي في  
 ثوبك على ما اقتضاه كلام المصنف صريحاً في آخر الكلام على الجامع الخبائي وكقولك زيداً أخوك وعمرو  
 صاحبك فإنه لا يجوز كما اقتضاه كلام ابن الزمكا في التبيان وفيه اتحاد المسند والمسند اليه كما يابنه  
 في قولنا زيد يعطى وعمرو يمنع حيث لا مناسبة بينهما فانهما متحدان في الطرفين كما أقرره على خلاف  
 ما زعم المصنف وهو غير سائغ كما ذكره المصنف اذا تقرر ذلك ثبت للاتحاد في شيء فلا يسيل الى التناسب  
 فيجب الفصل مثل البنوس طيب والماء في البئر وحيث حصل الاتحاد في أحدهما افتارة تقع  
 المناسبة وثارة لا تقع وقد يقع في المثال الواحد الاتحاد في الطرفين وعدمه فيوصل ويفصل فاذا جرى  
 في مجلي ذكر ما عند زيد من الاشياء الضيقة فتقول ان الخاتم ضيق والخاتم ضيق وقع الاتحاد في الطرفين  
 وذلك حسن وان جرى ذكر الخاتم فقلت الخف ضيق والخاتم ضيق لم يحسن لعدم المناسبة والاتحاد  
 حينئذ في المسند بل قد يحصل الاتحاد في المسند وفي قيد المسند اليه كقولك خفي ضيق وخاتمي ضيق  
 حيث لم يتقدم الخف ذكره وهذا الذي أشار السكاكي الى امتناعه اذا تقرر ذلك فاعلم ان المصنف اختار  
 انه لا بد في الجامع من الاتحاد في المسند اليه المسند ما حقيقة أو مجازاً بان يكونا مجتمعين في المفكرة  
 على ماسة أو ينقل عن السكاكي أنه قال في موضع من المفتاح انه يكفي اتحادهما في المسند والمسند اليه  
 أو في قديم من قيودهما أنكر عليه وقال انه منقوض بذهاب الامير الجليش يوم الجمعة وخاط عمر ونوبي  
 فيه قال وله سهولة فانه صرح في موضع آخر منه بامتناع خفي ضيق وخاتمي ضيق مع اتحادهما في المسند  
 واجاب الطيبي والطيبي عن السكاكي انه موافق على انه لا بد من الاتحاد في المسند والمسند اليه وان  
 قوله يكفي الاتحاد في أحدهما يريدان الاتحاد في أحدهما جامع لكنه ليس بمعتبر قلت هذا الجواب  
 لا يصح لانه انما تكلم في الجامع المرعي المعتبر ومن وقف على كلامه تحقق ما قلناه ولكن السؤال لا يرد  
 وجوابه ما استثناءه من القاعدة فان السكاكي حيث قال يكفي الاتحاد في أحدهما أراد حيث وجد  
 التناسب انشائي أو العقلي أو الوهمي فعموماً حيث قال ان خفي ضيق وخاتمي ضيق مجتمع أراد حيث  
 لا مجتمع الخف والخاتم فينبغي المناسبة حينئذ كما يعلم بالبداهة من وقف على كلامه فانه فرض الامر  
 فيما اذا جرى ذكر خواتيم ولم يتقدم الخف ذكره فلا امتناع هنا ليس لعدم الاتحاد في المسند والمسند  
 اليه بل لعدم الجامع فان الجامع هو المرعي كما قررناه وليست شرعي أن اتحاد المسند والمسند اليه في معنا  
 وأهله الضرر وحيثما ضاع حرجه فالسند ان المس والمجيء والمسند اليهما الضرر والانباء صلوات الله  
 وسلامه عليهم والمناسبة فيه كالشئ فان قلت مس الضرر والمجيء بضاعة حرجه متحدهان قلت انما  
 ذلك من قيود المسنين وان سلمناه فان اتحاد المسند اليه فالخف ما قلناه وكذلك كان زيد يعطى وعمرو  
 يمنع متحدين في الطرفين كما يابنه وهو لا يجوز عند المصنف وقوله منتقض بذهاب الامير الجليش  
 اليوم وخاط عمر ونوبي فيه قلنا ان هذا المثال قديم حسن وصله بان وقع ذكرهما اتفاق في هذا اليوم  
 ولذلك كان المصنف هنا مقتصر على قوة شرط الاتحاد لطرفين ولكنه سبى كاشتراط الجامع موافقاً  
 عليه فعمدة بشرطه وحيث اتضح ذلك فاعلم ان الاتحاد هنا ليس على حقيقته فان اتحاد الشئين  
 بمعنى أنهم باصيران شيئاً واحداً مستحيل لان الشئين لا يتداخلان ولكن المراد ان الشئين في  
 الصورة أو في اللفظ يكونان متحدين في المعنى ولا شك انه هذه الاقسام الاربع من الاتحاد فاعلم ما أوفى  
 المسند والمسند اليه أولاً في واحد منهما كل من طرق الاسناد في سماء متعددة دفترية يكونان ظاهرين

يجب أن يكون باعتبار المسند اليه في هذا السند اليه في هذا باعتبار المسند في هذه والمنتهى في هذه جميعا قولك يشعر زيد ويكتب  
(قوله أي بن الجلتين) أي سواء كان له ما حمل من الأعراب أولا وقوله يجب أن يكون باعتبار أي يجب أن يكون محققا باعتبار المسند  
اليهما أي بالنسبة إلى الذين أسند إليهما في الجلتين (٧٨) اتصدا أو تشارا فضمير التثنية عائدا على الالموصولة باعتبار المعنى

أي بن الجلتين (يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) أي باعتبار المسند اليه في  
الجملة الأولى والمسند اليه في الثانية وكذا المسند في الأولى والمسند في الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب)  
لأن نسبة الظاهر بين الشعر والكتابة وتقرنهما في خيال

أي بن الجلتين (يجب أن يكون) ذلك الجامع محققا (باعتبار المسند اليهما) أي بالنسبة إلى المسند  
اليهما (و) أن يكون محققا (باعتبار المسندين) أي بالنسبة إلى المسندين أيضا فقوله (جميعا) عائدا  
إلى المسند اليهما كما هو عائد إلى المسندين والمراد أن المسند اليه في الجملة الأولى لا بد أن يتحقق بينه  
وبين المسند اليه في الثانية جامع والمسند في الأولى أيضا لا بد أن يتحقق جامع بينه وبين المسند في  
الثانية وظاهره لا اكتشاف ذلك وأنه لا عبرة بالجامع باعتبار المتعلقات ولمنه كذلك أن لم يكن القيد  
مقصودا بالذات في الجلتين فأنظره فعلى هذا لا يكتفى جامع بين المسند اليهما فقط ولا جامع بين المسندين  
فقط ولا جامع بين متعلق المسندين من باب أخرى كما اقتضى ذلك كلام السكاكي في بعض كلامه  
وساق الجواب عنه أن شاعله تعالى فإذا وجد الجامع على الوجه الذي ذكره المصنف مع العطف  
(نحو) قولك (يشعر زيد ويكتب) فالمسند اليهما في الجلتين مخصصان والمسندان وهما الشعر  
والكتابة بينهما جامع خيالي لتقرنهما في خيال

مثل رضي زيد وعضب زيد يريد أن آخر قائمه ما وان اتفق لفظهما فمهما اختلفا بالنسبة أو اختلفا  
بالحرر مثل غضب عمرو ورضي سيويه وتارة يكونان ضميرين مثل زيد يعطى ويمنع وتارة يكون الأول  
ظاهرا والثاني ضميرا مثل أعطى زيد ومنع وتارة يحكم مثل زيد أعطى ومنع أوه إذا عرف هذا  
فقول المصنف الجامع بينهما أي بن الجلتين وقوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين أي  
يجب أن يكون مستقرا باعتبارهما أي باعتبار اتحادهما ولا يلزم من ذلك أن يكون ير بشأن الاتحادهما هو  
نفس الجامع بل الجامع يحصل بالاتحاد والباء الصالحة أي مع الاتحاد وضع جعلها للشيء فان العلم  
بالجامع يحصل بسبب الاتحاد فان قلت التناسب بين الشئين كيف يكون باتحادهما والاتحاد ينافي  
التعدد الذي هو لازم المناسبة قلت المراد بالتناسب في المعنى بين المسند اليهما مثلا والمناسبة بين  
المسند اليهما أعظم من كونهما ماسيا واحدا هذا بالنسبة إلى الاتحاد الحقيقي أما بالنسبة إلى الاتحاد  
الاعتباري على ما سأل في الجواب واضح فان قلت كلامهم هنا يقتضي أن الاتحاد شرط وسألت أن  
الجامع قد يكون للاتحاد وقد يكون غيره قلت المراد هنا أن الاتحاد الحقيقي وهذا الاتحاد أعظم من الحقيقي  
والاعتباري تنبيهه خص المصنف الاتحاد في المسند اليه والمسند وبقي قسم ورا ذلك وهو  
أن تعدد المسند اليه في أحدهما مع المسند في الأخرى مثل الإيمان حسن والقيح الكفر فالجامع هنا  
اتحادهم بين المسند اليه والمسند في الأولى والمسند اليه في الثانية وهذا وارد عليهم أجمعين ثم  
إن المصنف أهمل الاتحاد في قيد المسند أو قيد المسند اليه فلا بد من تقسيم محيط بجميع أقسام  
الاتحاد الحقيقي وليس عليه غيره فقول الاتحاد الحقيقي سواء كان بجامع مناسب بشرق أو وصل أم لا

(قوله والمسندين) أي  
وباعتبار الذين أسندوا  
إليهما التحد أو تشارا  
(قوله جميعا) راجع للمسند  
اليهما والمسندين فلا بد من  
النسبة بين الأمرين أو  
الاتحاد بينهما فلو وجدت  
مناسبة بين المسندين فقط  
أو المسند اليهما فقط  
أو اتحاد بين المسندين أو  
المسند اليهما فقط فلا يكتفى  
(قوله أي باعتبار الخ) أي  
لابتصار المسند اليهما  
فقط ولا باعتبار المسندين  
فقط ولا باعتبار المسند  
في الأولى والمسند اليه في  
الثانية ولا باعتبار العكس  
أي المسند اليه في الأولى  
والمسند في الثانية ثم إن  
ظاهر المصنف والشراح  
الاكتفاء بوجود الجامع  
بين المسند اليهما والمسندين  
في الجلتين وأنه لا عبرة  
بالجامع باعتبار المتعلقات  
ولمنه كذلك أن لم يكن القيد  
مقصودا بالذات في الجلتين  
فأنظره (قوله يشعر زيد)  
يفتح عنه وضعها (قوله  
لأن نسبة الخ) أي مع اتحاد  
المسند اليهما كما يأتي وهو  
متعلق بمحذوف أي

فالمعطف صحيح للنسبة الظاهرة (قوله بين الشعر والكتابة) أي الذين هما مسندان والمناسبة بينهما من جهة  
أن كلامهما تألف كلام على وجهه ووص ذلك لأن النظم تألف كلامهم ونون والكتابة تأليف كلام تترلان الكتابة إذا قولت  
بالشعر فضعها تألف الكلام النرو على هذا فبين الكتابة والشعر غائل لا يفارقهما في الحقيقة وإن اختلفا بالعوارض كالنظمية  
والنثرية ويستند للجامع بينهما عطف كإياي تأمل (قوله وتقرنهما الخ) هذا جامع آخر غير الأول وذلك لأن التشارن المذكور جامع  
شبهائي كإياي والحاصل أن الجامع بين المسند اليهما في الجلتين عطف لا غير وهو الاتحاد وأما بين المسندين فيهما فيصير أن يعتبر أنه

أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) تضادا لا يعطى والمنع هذا عند اتحاد المسند اليه ما أو اعند تقاربهما

ويعطى ويمنع

لنقاتل فيكون عقلا ويسمح  
أن يعتبر أنه التضاد في  
خالف أصحابهما فيكون خاليا  
فإن لم (قوة أصحابهما) وهم  
الادباء الذين يعاؤون التلثم  
والنثر (قوله تضاد الخ) أي  
فالعطف صحيح لتضاد اعطاء  
والمنع أي لتساويهما في الحكم  
التضاد على هذا فالجامع  
بين المسندين وهي لما  
يأتي من أن التضاد أمر  
بسببه يحال الوهم في  
اجتماع الأمرين المتضادين  
عند المفكرة وفي قوله  
لتضاد الاعطاء والمنع نظر  
أفليس بينهما تقابل التضاد  
بل تقابل العدم والملكية  
الهم الآن يكون مراده  
التضاد القوي أعني مطلق  
التناقض قاله يس وكما ينبغي  
على أن المنع عدم الاعطاء  
والظاهر أنه كلف النفس  
عن الاعطاء فهو أمر نبوي  
وحيث أن التضاد بينهما  
ظاهر ولا اعتراض (قوله  
هذا) أي ما سبق من  
المثالين (قوله عند اتحاد  
المسند اليهما) أي أو الاتحاد  
مناسبة بل أهم مناسبة لانه  
جامع عقلي

أصحابهما فصاعدا يعطى بينهما (و) كذلك يصح في نحو قولك (يعطى زيد ويمنع) لاتحاد المسند اليه  
بهما ونسب العطاء والمنع بحكم التضاد أو كون أحدهما عدما والآخر ملكية على ما يأتي من أن  
الضدين كل تضاديين عند الوهم فينبهما جامع وهي فإذا اتحاد المسند اليه فيهما كافي للمثالين  
إما في المسند اليه فقط أو في المسند فقط أو في هذا المسند اليه فقط أو في هذا المسند فقط أو في الأول  
والثاني أو في الأول والثالث أو في الأول والرابع أو في الثاني والثالث أو في الثاني والرابع أو في الثالث  
والرابع أو في الأول والثاني والثالث أو في الأول والثاني والرابع أو في الأول والثاني والثالث والرابع أو في  
الثاني والثالث والرابع أو في الاربعة فهذه خمسة عشر قصما وعلى كل تقدير منها ما أن يكون لاتحاد  
الواقع في طرف واقعا في ذلك الطرف ومثله من الطرف الآخر وغيره وأقسام ذلك بعد طرح المكرر  
سنة عشر فترتب في الخمسة عشر تبلغ مائتين وأربعين وهما إذا كرا مثلا لاتحاد في طرف واحد فقط  
تستدل به على غيرهما هو كان التناسب المستوع لطف موجودا فيجوز الوصل أو مفقودا فيمتنع  
\* الأول لاتحاد المسند اليه في الأول والمسند اليه في الثاني فمثل زيد يعطى ويمنع جاز زيد يعطى ويمنع  
قبيح الثاني لاتحاد المسند اليه في الأول والمسند في الثانية زيد يعطى والمنع زيد ولا مناسبة فنحو زيد  
يعطى والابيض زيد الثالث عكسه بأن تؤثر الرابع مسند اليه في الأول وقيد مسند اليه في الثانية  
عنايب الفرس حرون والضارب فرسان صيب وغير مناسب الفرس حرون والذي اشتري الفرس  
أبيض انطام عكسه بأن تقدم الجمل في التثنية السادس مسند اليه في الأول مع قيد المسند في  
الثانية يتناسب الفرس ماشية والضارب ينع الفرس وغير مناسب الفرس ماشية والشعر عذاه  
الفرس السابع عكسه الثامن مسند في الأول ومسند في الثانية وهذا لا يتصور إلا مع اتحاد  
المسند اليه لاختصاصه صدور الفعل الواحد من اثنين كاسبق التاسع مسند في الأول وقيد مسند اليه  
في الثانية بمناسب العالم زيد والضارب زيداجهول وغير مناسب العالم زيد والذي باع زيدا أو باعه  
كذا العاشر عكسه الحادي عشر مسند في الأول وقيد مسند في الثانية العالم زيد والناس تحب  
زيدا وبغير مناسب العالم زيد وانحف الضيق كان زيد الثاني عشر عكسه الثالث عشر قيد مسند  
اليه في الأول وقيد مسند اليه في الثانية الضارب زيداجهول والمكرم زيد ارشيد وبغير مناسب الضارب  
زيداجهول والتاخر زيد شعر أسود الرابع عشر قيد مسند في الأول وقيد مسند في الثانية زيد يقاتل  
الآن وانطوى كثيرا الآن وبغير مناسب زيدا قائم الآن والشمس طلعت الآن الخامس عشر قيد مسند  
اليه في الأول وقيد مسند في الثانية الحسن إلى الناس مرحوم والله راحه إلى أحسن إلى الناس السادس  
عشر عكسه ولترجع عبارة المصنف فقوله والجامع بينهما أي بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند  
اليهما والمسندين قد علمت ما يريد عليه ولعله إنما أهمل ذكر القيد لانه لا يرى اشتراط الاتحاد فيه ولا أنه قد  
تخلوا الجملتان عنه وعلمت ما يريد عليه من اتحاد المسند مع المسند اليه وقد يقال أن قوله باعتبار المسند  
اليهما والمسندين يشمل ذلك وجهه لاتحاد شرط مطلقا لا يتأني قوله بعد ذلك أن الجامع قد يكون  
الاتحاد وقد لا يكون لما بين من أن الاتحاد الحاصل في كل جامع اما حقيقة واما مجازا وقوله وكزيد شعر  
وعمره كاتب وزيد طوبل وعمره قبيح لمناسبة بينهما واضح وقوله نحو شعر زيد ويكتب فين المسند  
اليهما جامع وهو لاتحاد بين المسندين جامع وهو ما بين الكتاب والشعر من التناسب وقوله يعطى  
ويمنع كذلك والمناسبة في المعنيين باعتبار التضاد كذا قاله ويحتمل أن يقال ان يعطى ويمنع

وقوله في شاعره وهو كاتب وزيد طويل وعرو قصير إذا كان بينهما مناسبة كان يكونا أخوين أو نظيرين بخلاف طولنا زيد شاعره وهو كاتب إذا لم يكن بينهما مناسبة

قوله فلا بد من تناسبهما) أي أن يكون (٨٥) بينهما مناسبة وعلاقة خاصة ولا يكفي كونهما انسانين أو فاعلين أو فاعدين مثلاً على ما يأتي وأحصل أنه إذا  
تحد السند بينهما كما في  
المتابعين السابقين لم يطلب  
جامع آخر غير ذلك الاتحاد  
الخاصة بين يدوم قوله لا يصح وان اتحاد السندان

لطلب جامع آخر واذنك الاتحاد وان لم يصد اغلبا بمن مناسبة خاصة بينهم ولا يكتفى كونهما انسانين  
أو فاعلين أو فاعدين مثلا على مسايفك والى ذلك أشار بقوله (و) نحو قولك (زيد شاعر وعمر وكاتب) نحو  
(زيد طويل وعمر وقصير) فان العطف في الاولين والثلاثين صحيح (للمناسبة) أى عند تحقق مناسبة خاصة  
معلومة (بينهما) أى بين زيد وعمر ولم يصب على المناسبة بين المسندين لاعلم بهما تقدم وانما زاد المناسبة  
بمعنى خاصة كإقرارنا لما أشرنا إليه من أن مطلق المناسبة في شيئا ما كالحرمة والحياة بل والانسانية  
مثلا لا تقدم لا يكتفى بل لابد من أمر خاص كصدقة معلومة بين المسندين ليعاودا أو أخوة وعلم  
وأما (وشاعرا) ونحو ذلك والالم يصح العطف واليه أشار بقوله (بمخلاف) قولك (زيد  
كاتب وعمر شاعر) ولو حصلت المناسبة فيه بين المسندين فلا يصح العطف فيه حيث أتى بذلك  
القول (دونها) أى المناسبة الخاصة (وبينهما) أى بين زيد وعمر وبأن لا يكونا صديقين ولا أخوين  
ولا غير ذلك من المناسبة الخاصة ولوجب اعتبارا المناسبة الخاصة منعوا العطف في نحو قولك خفي  
ضيق وحاقى ضيق مع اتحاد المسندين لانهما مناسبة خاصة بين الخف والحاقى ولا عبرة بمناسبة كونهما  
معاملين وسين بعد ما هما بوجديهما تقارون في انبئال لذلك ولغيره أو بقصد ذكر الاشياء المتفقة  
في الضيق من حيث هي أشياء متفقة فيبوز العطف لان المعنى حينئذ هو الامر ضيق وذلك الامر  
ضيق فقد عاد الامر الى الاتحاد في الركنين وبهذا الاعتبار صرح الجع والاتحاد في المسند أو في  
المتعلق حيث يكون التصديقات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق لعوده لما ذكر  
كقولك ضرب زيد عمر أو كلك خالد وقصد معه بذكر لان المعنى حينئذ هو الامر ضيق واستوفى ما تعلق

في معنى خبر واحد كقولهم حلوا بعض أي من أي صفته الجمع بين الأمرين غير أنهما كان العطاء والمنع فطين عطف أحدهما على الآخر وأيضاً طان الاعطاء والمنع ليجتمعان في محل واحد يصدق عليه الأمران بخلاف الحلاوة والحلاوة فقد تقتضي اجتماعاً في الزمان لم يكنوا ضدتين وقوله وزيد شاعر وعمر كاتب فيهما عطفه كان يكوناً نحو بن أو صاحبين أو متلاً في معنى وجهتهما أو ذكرهما في مجلس الخطب وزيد طوبى له وعمر وهما كذلك وقوله لمناسبة بينهما قد في المثالين الآخرين والمناسبة في المثال الأول والثاني في المسند إليه الاتحاد والمناسبة في الثالث والرابع هو عطف أحدهما بالآخر وقوله يجب ألا يجوز غيرة محترمين أن تكون المناسبة في المسندين فقط فلا يصح الوصل واليه أشار بقوله بخلافه زيد شاعر وعمر كاتب وهما أي بدون المناسبة في المسند لهما (قلت) وهذا الذي ذكره ليس بجيد لأن يزدوعر وعثماناً سواء كان بينهما عطف ولا كما سيذكره المصنف فالصواب أن المناسبة بشرط اعتبار الاتحاد في الطرفين كما سبق ويحترز عن عدم المناسبة لأن

لأنه (قوله ويلابسه) عطف تفسير (قوله  
 ما نفع اخصاص) أي وأما مطلق النسبة في شيء كالجزئية والحيوانية والانسانية فلا يكتفي (قوله فانه) أي هذا التركيب أي نحو هذا  
 التركيب لأجل قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد أي هذا الذا لم يتعد المسندان كما في المثالين وان اتحد الخ إلى حلقه ضيق ونحو ضيق

ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخفي ضيق (وبخلاف زيد شاعر وعمر وطول مطلقا)

وقولنا زيد شاعر وعمر وطول

(قوله ولهذا حكموا الخ)

أي ولعدم المناسبة الخاصة

المشترطة عند التفسير

حكموا بامتناع الخ لانه

لاناسبة خاصة بين المسند

اليها وهما الخف والظن

ولا عبرة بمقابلة كونهما معا

مطبوعين بعدهما ما لم يرد

بينهما تشارن في الخيال

لأجل ذلك أو لعدم أو بغير

المقام مقام ذكر الانشاء

المتفقة في الضمى من حيث

هي اشاء متفقة والاحاز

العطف لأن المعنى حثث

هذا الامر ضيق وذلك

الامر ضيق فقد عدا الامر

الى اتحاد الركنين كذا في

ابن يعقوب وفي عبد الحكيم

أن عمل منع العطف في خفي

ضيق وخفي ضيق اذا

كان المقام مقام الاشتغال

بذكر الخواتم أما اذا كان

المقام مقام بيان احوال

الامر رالتى تتعلق بالضم

فانه يصح العطف بأن تقول

كي واسع وداري واسع

وخفي ضيق وخفي ضيق

وغلاي أبق اه (قوله

مطلقا) أي فان العطف

لا يصح فيه مطلقا

فعلهم بصير وفعاد ذلك الى الاتحاد في الاركان وبه يفهم قول من قال يكنى الجامع الذى هو المسند أو المتعلق تأمله (وبخلاف) قول (زيد شاعر وعمر وطول) فان العطف فيه لا يصح (مطلقا) أي سواء كانت مناسبة بين زيد وعمر ومن صدقة وعدا مثلا أو لم يكن لانها يصح وجود هالات كنى في هذه العطف لعدم وجود المناسبة بين المسندين وهما الطول والشعر وذلك ظاهر ثم ان السكاكى قسم الجامع الى عقلى وهوى وشائى ونقل المصنف كلامه مغر العارضة قصدا لاختلافها وبينها ما يلزم المصنف من الفساد على ذلك التغيير بعد الفراغ من شرح كلامه ولكن ينبغي لنا أن نعهد تمهيدا لذلك التقسيم بثلاثين المراد به قبل الشروع في شرح كلامه فنقول زعم السكاكى ان القوى الباطنية المدركة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فأما القوة العاقلة فزعموا انها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والأشياء كالطول والعرض والعنى لانها مجردة ولا يقوم بها الا المحرر وزعموا انها خزانة هي العقل الفيض المدبر اقل التمرر وأما الوهمية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئيات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لاتأدى الى مصدر كهل من طريق الحواس وذلك كدراك الصدقة والعداوة وكدراك الشائى وهو الاندفاع القرب مثلا وذلك يقال انها باثريها وهم تدرك به كيان لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كذبة ثم تلك القوة أعني الوهمية قائمة بأول التصويف الا تخوم الدماغ وذلك ان الدماغ مخايف أي بطونا واحد في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التصويف الا تخوم خزانة قسي الفكرة والمحافظة قائمة بمؤخر مخايف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذى تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التصويف الا تخوم من الدماغ وتحكم به تلك الصورة المتأخرة اليها كالحكم بأن هذا الأصغر هو نفس هذا أطول مثلا ويعنون بالصور ربما يمكن ادراكه بعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بما خزانة الخيال وهو قوة قائمة بأخر ذلك التصويف أعني مخايف الحس المشترك فتبين فيه تلك الصور بعد غيبته عن الحس المشترك وأما المفكرة فهي قوة تنصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لا تسكن بقلعة ولا ماما اذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا وان كان بواسطة الوهم والخيال كان غاليا كذا حكمكم بأن رأس الحمار ثابت على حبة الانسان والعكس ولا ينتظم تصرفه ليل تنصرف بها النفس كيف اتفق وهى انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تنصرف بواسطة العقل وحده أو مع الوهم وان تنصرف بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما معصت باسم المتبلة أو المتوهمة ولم يذكر والها خزانة بل خزانة خزانة القوى الاخر وقد تقرر بهذا ان هناك في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانة الوهمية وخزانة الحس المشترك وخزانة المفكرة وهى أعني هذه السبعة ينتظم أمر الادراك وقد صرح بعض الحدائق من المحققين بأن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك اليها كنسبة القطع الى السكنى في بد صاحبه وهذا كله عند الحكماء واستدلوا على تعدد هذه القوى بأن الافة اذا أصابت محل تلك القوى ذهب ادراكها بالخصوص وأما اللبون من أهل السنة فيصرون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدركة هي القوة الواحدة ونسبى هذه الاسامى باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهي من حيث حكمها المسندين ولا بين المسند اليها واليه اشار بقوله (زيد شاعر وعمر وطول مطلقا)



كان بينهما نسبة أولا

وقوله أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أي كصفاة أو عداوة ( قوله لعدم تناسب الشرائح ) عليه لعدم صحة العطف مطلقا وحاصله أنه على فرض وجود

فالتناسب معدومة أما من جهة أومن جهتين ( قوله السكاكي كراخ ) حاصله أن السكاكي قسم الجامع إلى عقلي ووهي

وخيالي ونقل المصنف كلامه مغير العبارة قصدا لاختصاصها فنزل المصنف من الفساد على ذلك التعديل الذي عبر به ما يظنه راف في الشارح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف ( قوله أن يكون بين الجنتين ) أي من حيث أجزاؤها لا من حيث ذاتها كما هو ظاهره وقوله عند القوة المفكرة أي فيها نهى عندي به مجازية وأما كان الجمع في المفكرة لان الجمع من باب التركيب وهو شأنها ( قوله ما يجمعهما ) أي جاء جمع يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضائف ( قوله جمعا ) من جهة العقل أي جمعا ناشئا من جهة وذلك بأن ينصل العقل بسبب ذلك الجامع على وجهه مافي المفكرة ( قوله وهو ) أي ذلك الجامع الذي يجمع العقل بين الجنتين بسببه في القوة المفكرة الجامع العقلي أي وليس المراد به ما يدركه العقل من المعاني الكلية ( قوله أومن جهة الوهم ) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الوهمي عبادة عن أمر يجمع بين الشيتين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم وذلك بأن ينصل بسبب ذلك الجامع على وجهه مافي المفكرة وذلك كشبه التماثل والتضاد على ما يأتي وليس المراد بالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية لوجوده في المحسوسات على ما يأتي

أو

(قوله أو من جهة الخيال) عطف على قوله من جهة العقل على الجملتين الخياليتين على ما يجمع بين الشيتين في القوة المفكرة  
 بجعلنا شأنا من جهة الخيال وذلك بأن يحصل الخيال بسبب ذلك الأمر كالاعتقاد نفسه على الجمع بينهما في القوة المفكرة وليس  
 المراد بالجميع الخيالي ما يجمع في الخيال من صور المحسوسات على ما يأتي (قوله وهو الجميع الخيالي) لم يجرعنا على سبيل ما قبله  
 حيث نسب الجميع سابقا للقوة المدركة وهي الواحمة لاخر انتهائهم في الحافظة ومنااسبة الخزانة القوة المدركة وذلك لأن الخيال  
 خزانة الحس المشترك كباقي ولعل ذلك لاستقلال النسبة للحس المشترك حيث يقال حس أو لا يتوهم أن المراد الحس الظاهر  
 كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله والمراد الخ) هذا شروع في بيان القوى الباطنة المدركة كإعمال الحكم وهي أربعة  
 القوة الواحمة والقوة العقلية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فو حائل القول فيها أن القوة العاقلة على ما ذكره في القوة فاعلم بالقوة  
 أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات البهردة عن عوارض المدة المعروضة للصور وعن الأبعاد كالطول والعرض والعمق وذلك لأنها  
 مجردة ولا يقوم بها إلا مجرد زعم أن تلك القوة تنزاع وهي العقل القياض المدبر لخلق القمر لما بينهما من الارتباط فإذا كنت  
 ذا كالمعنى الإنسان كان ذلك ادراكا للقوة العاقلة فإذا غفلت عنه كان غفروا في العقل القياض ووجه تسميته بالقياض وارتباطه  
 بالقوة العاقلة أنهم يقولون أن ذلك العقل هو المفيض للكون والفصل على جميع ما فوق ككرة الأرض من الحيوانات والنباتات والمعادن  
 وهو المعبر عنه بلسان الشرع بجبريل هكذا زعموا ويريدون أيضا أن العقل القياض المدبر لخلق القمر ناشئ عن عقل الفلك الذي قوته  
 المدبرة وهكذا إلى آخر الافلاك التسع وهي السموات السبع والكبرى والعرض وهي عندهم جنة دارة كالأفلاك وعقول  
 وهناك عقل سمونه العقل الأول وهو العقل الناشئ ببق التعليل عن واجب الوجود وهو الذي أرتقى عقل الفلك الأعظم وهو  
 العرض فالعقول عندهم عشرة كلها مندرجة تحت مطلق عقله وأما الوهية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة بشرط  
 أن تكون تلك المدركات الجزئية لاتتأني إلى مصدر كإيمان طرق الخواص وذلك كالإدراك صدق في بدو عداوة بكر وإدراك الشاة  
 إذا ذاب الذئب مثلا ولهذا يقال إن الباطن لها وهم تدرك به كإيمان لها حصول (٨٣) تلك القوة أول التجويف الآخر

أو من جهة الخيال وهو الجميع الخيالي والمراد بالعقل القوة  
 ظاهرها لا يمكن رد الكلام السكاكي فلا يطل آخرها فنقول على هذا معنى الشيتين في

من الدماغ من جهة افقا  
 وذلك لانهم يقولون ان  
 في الدماغ تجاوب أي

بطون ثلاثة احدها في مقدم الدماغ وأخرى في مؤخره وأخرى في وسطه فيزعمون أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وتلك  
 القوة الوهية خزانة تسمى الذكرة والحافظة فاعلم تجويف الوهم فإذا أدركت بحسبة بدو عداوة وعرف ذلك الإدراك بالقوة  
 الواحمة فإذا غفلت عن ذلك كان غفروا في خزانته وهي الحافظة فترجع تلك القوة إليه عند المراجعة . وأما الحس المشترك  
 فهو القوة التي تتأني أي تصل إليها الصور المحسوسة الجزئية من الخواص الظاهرة فتدركها وهي فاعلم بأول التجويف الأول من  
 الدماغ من جهة الجهة وبهوت بالصور المدركة بهذه القوة تعاين ادراكها بالخواص الظاهرة ولو كان مسعوطا كصوره في المدركة  
 بالبصر وكراحة هذا الشيء المدركة بالشم وكحسن هذا الصوت أو قبحه المدركة بالسمع وحلا وهذا العمل المدركة بالذوق ونفوسه  
 هذا الحر المدركة بالشم وبهوت بالماضي الجزئية المدركة للوهم ما يمكن ادراكها بالخواص الظاهرة كالشم والعداوة والاذاء  
 وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة فاعلم آخر تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك فإذا  
 نظرت في أدركت صورته بالبصر وتتأني تلك الصور للحس المشترك فيدركها فإذا غفلت عنها كانت غفروا في الخيال للرجوع  
 الحس إليها عند مراجعتها وكذا يقال فيما إذا ذقت عسلا مثلا أو لست شأ أو سمعت صوتا فافوا الحس الظاهرة كالطريق الموصلة  
 إليه . وأما المفكرة فهي قوة في التجويف المتوسط بين الخزانة التي تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهية وفي  
 المعاني الكلية العقلية وهي دائما لاتسكن بقطة ولا حائل وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل  
 كان ذلك الحكم موابا في الغلب وذلك بأن كان تصرفها في الأمور الكلية وإن كان حكمها بواسطة الوهم بأن كان تصرفها في معان  
 جزئية أي بواسطة الخيال بأن كان تصرفها في صور جزئية كان ذلك الحكم كذا في الغالب فالأول كالحكم على زيد بالانسانية  
 والثاني كالحكم على أن زيدا عدو لمثل كالحكم بأن رأس الجار ثابته على جنة لإنسان والعكس والحكم على الجبل المرتقى  
 بأنه ثعبان ولا ينظم تصرفها بل تصرفها بالنفس كيف اتفق وعلى أي نظام تريد لانها سلطان القوى عليها تصرف في مصدر كانتها  
 بل لها تسلط على مصدر تلك العاقلة فتزاعها وتفكر عليها بخلاف أحكامها وهي إنما تسمى مفكرة في الحقيقة إذا تصرفت  
 بواسطة العقل بأن كان تصرفها في معان كلية أو تصرفت بواسطة العقل والوهم معا بأن كان تصرفها في معان كلية وجزئية

وأما ان تصرف في واسطة الوهم وحده بان كان تصرف في معان جزئية أو بواسطة الخيال وحده بان كان تصرف في صور جزئية أو بواسطة ما حصلت باسم الحقيقة أو المتوهمه وهذه القوة أي المفكرة في الجويف الوسط من الدماغ وليس فيه غيرها الذم كروا لها خرافة قبل خرافتها خرافات القوى الاخرى تأخذ صور من الخيال وتحكم عليها بعض من المعاني التي في الحافظة أو العكس وتأخذ صورة من الخيال وتحكم عليها بعض كل من المعاني التي في خزانة العقل وهكذا وقد تقرره بهذا ان الباطن سعة أمور القوة العاقلة وخزانتها الوهية وخزانتها والحس المشترك وخزانتها المفكرة وبوجه السبعة ينتظم أمر الادراك وذلك لان المفهوم المدرك اما كلي أو جزئي والجزئي إما ماضوي وهي المخصوصة بالواسطة والحس الظاهر وإما معاني لكل واحد من الاقسام الثلاثة ومدرك وحافظه الكلي هو العقل وحافظه المبدأ الفاضل ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة ولا يمين قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومختصة وهذا كله عند الحكماء واستدلوا على تعدد هذه القوى بان الافة اذا اصاب محل تلك القوى ذهب ادراكها المخصوص ألا ترى ان القوة الحافظة باقية في الغالب الضعيف عيب محل القوة الوهية ولفساد التصرف في فساد وسط الدماغ وأما هل السبعة فلا يثبتون هذه القوى بحقيقة فيجوزون هذا التفصيل ماعدا العقل الفاضل التي جعلوا خزانة القوة العاقلة ويجوز عندهم ان يكون المدرك قوة واحدة تسمى بهذه الاسماء باعتبار نقطة ما ينشأ المدرك كانت حكمته تلك الاحكام فهي من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك المعاني الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور والظاهرة من الحواس حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق وادراك المعاني الكلية متعطفة ومن حيث التصرف في الكاذب مختصة ومتوهمه ( قوة المدرك في الكليات ) أي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف القوى المذكورة بعد وانما قلنا بالذات في التعاريف لان كلام في القوى المذكورة يدرك غير ما بالواسطة كالعقل مثلاً فلا يدرك الجزئي بواسطة تجر يد عن العوارض الجسمانية والواهمة فانه يدرك صور المحسوسات بواسطة الحس المشترك وهذا يدفع ما يقال اذ قيل زيد انسان فاما ان يكون الحس كالحس المشترك فيرد عليه ( ٨٤ ) أنه انما يدرك زيد فقط ولا يدرك النسبة ولا المحمول الكلي فكيف يصح

الحكم منه والحال كيجب المدركة للكليات والوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاعني في الذئب وبان الخالق القوة

عليه أنها لا تدرك الموضوع ولا المحمول فكيف تحكم واما ان يقال الحس كالعقل فيرد عليه أنه لا يدرك الموضوع ولا النسبة فكيف يحكم وحاصل الجواب اننا نتخار الخبير وهو ان الحس كالعقل وقولكم انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة ان أرادناه لا يدرك كما بالاصل لا بالذات ولا بالواسطة فهو ممنوع اذا الموضوع الجزئي يدركه بواسطة تجر يد عن العوارض الجسمانية والنسبة يدركها بواسطة الواهمة وان أرادناه لا يدرك كما بالذات فليس كذلك لكن الحكم لا يتوقف على ذلك اذا المدا على كون الحس كمدرك الطرفين ولو بالواسطة ويندفع أيضاً ما يقال ان المعاني الجزئية تنسب متزعة من الصور فخطها متوقف على تعقل صور المحسوسات فكيف تدركها الواهمة من غير ادراك الصور وحاصل الدفع أن ادراكها كالعقد او مثلا التي هي أمر جزئي يتأخر بغير طرق الحواس بذاتها وادراكها كاذب مثلاً التي هي صورة متأخر بواسطة الحواس الظاهرة بواسطة الحس المشترك لانه القوى الباطنية كالرأي المتعاطية تنعكس الى كل ما ارتسم في الاخرى هذا هو المواقف لما تقدم من أن الوهية سلطان القوى وأن لها التصرف في مدركاتها ان الحس كاعمالها تلك القوة هذا يحصل ما في شرح شيخنا الشيخ المولى لافته وهو مبني على أن تلك القوى حقيقة والذئب صرح به بعض المحققين كالسيد في حاشية شرح الطالع أن المدرك للكليات والجزئيات سواء كانت صوراً أو معاني انما هو النفس الناقصة لكن بواسطة هذه القوى وأن نسبة الادراك لهذه القوى كمنية القطع الى السكن في يد صاحبه فلا تاقبل لقوم من تلك القوى انما هو كذا فلا تراقداً أن لا تدركه وعلى هذا فلا يرد من من الضمين السابق فاذ قلت زيد انسان فالحس كالتنفس وهي تدرك الجميع بالذات مختلفة ( قوة من غير ان تتأخر ) أي تصل اليها طرق الحواس وهذه زيادة توضيح لان المعاني عبارة عما يقابل الصور والمادى بالحواس هو الصور فالمحسوسات والسموات والمذوقات والجسمات داخلية في الصور لا في المعاني وليس المراد بالصور خصوص المصبرات والمعاني ماعداها حتى يدخل فيها ما ذكر ( قوله كادراك الشاة ) أي كقوة ادراك الشاة أي كقوة التي تدركها الشاة معني في الذئب وهو الايداء والعدا والعداوة التي في الذئب معني جزئي تدركه الشاة والواهمة ولم يتأخر اليها من حسنة ظاهرة لامن السمع وامن البصر وامن الشم وامن الذوق وامن اللس

( قوله السق تجتمع فيه الخ ) أي فهي خزنة القس المشترك وليست مدركة ( قوله وتبقى ) أي تلك الصور المحسوسات وقوله فيها أي في تلك القوة الخيالية ففي التفت اليه الحس المشترك بعد غيبته عنه ووجدها حاصلة في الخيال الذي هو خزنته فالحس المشترك هو المدركة للصور والخيال قوة ترسم فيه تلك الصور فهو خزنته ( قوله وهو ) أي الحس المشترك القوة التي تتأدى أي تصل اليها الصور المحسوسات من طرق الخواس الظاهرة فهو كخوض يصب فيه من أنابيب خمسة هي الخواس الحس السمع والبصر والشم والذوق واللمس ( قوله التي من شأنها التفصيل والتركيب الخ ) أي أن شأن تلك القوة تركيب الصور المحسوسة التي تأخذها من الحس المشترك وتركب بعضها مع بعض كتركيب رأس الجمار على حقايق انسان واثبات انسان له حنايا أو أركان وشأنها أيضا تركيب المعاني التي تأخذها من ألوههم مع الصور التي تأخذها من الحس المشترك لأن ثبت تلك المعاني لتلك الصور ولو على وجه لا يصبغ كاثبات العداوة للجمار والعشق للسمير والفضلك لآسان وشأنها أيضا تفصيل الصور عن المعاني بنقيتها وتفصيل الصور بعضها عن بعض ومثال تفصيل الصور بعضها عن بعض ولو على وجه لا يصبغ كتفصيل أجزاء الانسان عنه حتى يكون انسانا لا بدولة رجل ولا رأس ومثال تفصيل المعاني عن الصور بنقيتها عما هي الجوهر عن اطرافه ونقي الماتعة عن الماهو من أجل ذلك فحققت أمور الاحتمالية لها في انها صور والمعنى بصورة الجسم والجسم بصورة المعنى فان اخترعت تلك الأمور واسطة تركيب صور مدركة للحس المشترك فهي ما اخترعته خيالها كاختراعها أملا ما باقوتية منشورة على رماح زبرجده وان اخترعتها على مدر كالحس هي ما اخترعته وهو ما ذلك كما إذا سمع انسان قول القائل القول شيء يملك فصوره بصورة مختصرة بخصوصها كسمع أن باب مخترة بخصوصها أيضا ( قوله الماخوذة من الحس ) أي التي تأخذها منه ( قوله والمعاني المدركة بالوهم ) المناسب لقله أن نقول والمعاني التي تأخذها من ألوههم ( قوله وتعني بالصور ) أي المدركة بالحس المشترك ( قوله وبالمعاني ) أي المدركة بالوهم وقوله ( ٨٥ ) مالا يمكن أي ادراكه كما هي مالا يمكن

ادراكه بأحدى الخواس لا يقال يدخل في هذا المعاني الكلمة المدركة بالعقل لانا نقول ان ما واقع على معان جزئية لأن المعاني المدركة بالوهم التي الكلام فيها لا تكون الا جزئية ( قوله فقل ) عطف على قوله

التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبها عن الحس المشترك وهو القوة التي تتأدى اليها الصور المحسوسات من طرق الخواس الظاهرة وبالمفكر القوة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وتعني بالصور ما يمكن ادراكه بأحدى الخواس الظاهرة وبالمعاني مالا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجنتين اتعاضل وهو ان يكون بين الجنتين اتحاد في تصور تام مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر أو في قبضين فهو دهما وهذا ظاهر في أن المراد بالصور الامر المتصور ولما كان مقررا أنه لا يكتفي في عطف الجنتين بوجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتبار في السكاكي أيضا غير المصنف عبارة السكاكي وقال

سابقا ذكر وقوله هذا السكاكي اظهر في محل اخبار بعد العهد بذكر الفصل ( قوله مثل الاتحاد الخ ) يفهم منه أن الاتحاد في واحد من الخبر عنه أو به أو قيس من قيودهما كاف للجمع بين الجنتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار به بقول الشارح ولما كان الخ وصحب عنه الشارح بسد باب كلامه هنا في بيان الجامع في الجلة لا في بيان القدر السكاكي بين الجنتين لأنه ذكره في موضع آخر وسيأتي التصح عنه ( قوله في الخبر عنه ) أي المبتدئ يجوز بدقائه وزيد قاعد وقوله أوف الخبر يجوز بدقائه وعمر وكان كذلك ولو عبر بالمسند اليه والمسند بدل الخبر عنه وان لم يكن أولى لاجل أن يجعل الجلي الانشائية وقوله أوف قيس من قيود دهما في قيد المسند اليسر بدلا ركب قائم وعمر والراكب منظر ومثله في قيد المسند زيدا كل راكب وعمر ضرب دكا ( قوله وهذا ) أي قول السكاكي مثل الاتحاد في ظاهره أن المراد بالصور الامر المتصور ولان الخبر عنه والخبر والقيد الذي مثلها بالصور أمر متصوره لاصورات ولا بدع في إطلاق التصوري على المتصورات كغير ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقة ( قوله لا يكتفي الخ ) أي بل لاند من جامع بين جميع الأجزاء الأربع على الوجه السابق ( قوله مقرا ) خبر كان مقدما وقوله أنه لا يكتفي اسمها ( قوله باعتبار في السكاكي ) أي عبارة السابقة تؤيد ذلك الكفاية كما يأتي سانه ( قوله غير المصنف عبارة السكاكي ) جواب لما أي غير هالاه صلاح لمفاهيمهم إيهام خلاف المقصود فأبدل الجنتين بالشقين الشاملين للركنين يجعل ال في الشقين للوهم يعني أن كل شقين من الجنتين يحس الجامع بينهما فتنفي ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنين وأبدل تصور المنكر بالتصور العرف مراد به الادراك للتصور لأن تصور المنكر تكرر في سياق الاثبات فلا يصدق الا على فرد فيقتضي كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل عنه للمعر في ليقيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور فيصدق بتصور المسندين والمسند اليهما ولا يكتفي تصور واحد والحاصل أن المصنف اتعاضل عن الجنتين الى الشقين لأن الجامع يحس في المفردات أضافته عن أن ما ذكره لا ينحصر الجنتين وعديل عن تصور الى التصور لأن المتبادر منه كفاية الاتحاد في تصور واحد فعديل للمعر في ليقيد أن الجامع الاتحاد في جنس التصور ولا يكتفي الاتحاد في متصور واحد

وعليه قوة تعالى ان الذين كفروا سوا عليهم ان تدنهم لم تؤمنون قطع عما قبله لانه كلام في شأن الذين كفروا وما الله بلام في شأن القرآن وأما ما يشهر به ظاهر كلام السكا في موضع من كتابه أي ان يكون الجامع باعتبار الخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيوده مما فانه منقوض بما مر وبضم قولهم الامير الجند يوم الجمعة وخاطم زيد ثوب في يده ولعله سهو فانه صرح في موضع آخر منه باجتماع عطف قول القائل حتى ضيق على قوله خافى ضيق مع الاتحاد مما في الخبر ثم قال الجامع بين الشيئين عقلي وهو في شيان أما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور

(قوله الجامع بين الشيئين) أي بين كل شيئين قال للاستغراق فيستلزمه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين من أركانها (قوله وهو) أي الجامع العقلي أمر أي للاتحاد في التصور والتأمل وقوله اجتماعهما أي اجتماع الشيئين أي اجتماع معناهما في المفكرة وهي الآخذة من الوهم والحس المستقر لتصرف في ذلك المأخوذ منهما بالتركيب فيه والحل على وجه الصحة أو البطلان كما مر وأنت خير بان الغنى أو جب الجمع عند المفكرة هو قوة العقل المدركة بسبب الاتحاد والتأمل مثلا فلذا يسمى كل منهما جامعا عقليا والخاص أن القوة العاقلية هي التي تجمع بين الشيئين في المفكرة بسبب هذا الأمر فتصرف فيهما المفكرة حينئذ تصرف فيه وعلى هذا تقسيم الاتحاد في التصور من أوجه جامعا عقليا لكونه ميسرا في جمع العقل بين الشيئين فعلم من هذا أن الجامع العقلي هو السبب في جمع العقل سواء كان مدركا (٨٦) بالعقل لكونه كذلك أو مضافا لشيء كان بغيره لكونه مضافا

بطرفي وليس المراد بالجامع العقلي ما كان مدركا بالعقل (قوله وذلك) أي الجامع العقلي وقوله بأن يكون أي يتحقق بوجود الاتحاد والتأمل بينهما من تحقق الجنس في النوع كما يقال يوجد الحيوان بوجود الإنسان (قوله الاتحاد في التصور) أي عند تصور العقل لهما وذلك إذا كان الثاني هو الأول نحو زيد كاتب

(الجامع بين الشيئين إما عقلي) وهو أمر بديهية يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد في التصور) قوله (الجامع بين الشيئين إما عقلي) الجملتان فكأنه يقول كما عهد السكا في الجامع بين الجملتين أما جامع عقلي وهو أمر بديهية يقتضي العقل اجتماع الجملتين أعني معناه عند المفكرة التي هي المتصرف في الآخذة كما قلنا فمن غيرهما تصريف في التركيب والحل على وجه الصحة أو البطلان وأنت خير بان الذي أوجب الجمع عند المفكرة هي قوة العقل المدركة لا خواتمها أو سائر ما وافقه في الوهم وبخلافه في الخيال ونشره ذلك إلى جوابه ثم أشار إلى نفسه الجامع العقلي فقال وذلك الجامع يحصل (بأن يكون بينهما) أي بين الجملتين (الاتحاد في التصور) أي في متصور ومن متصورات الجملة فاللام في التصور ص (السكا في الجامع بين الشيئين الخ) ش هذا الفصل ذكره المصنف كالوفاق السكا في عليه وهو لا ينافي ما سبق من اشتراط الاتحاد في الطرفين لانه قد عرفت ان الاتحاد أعين من الحقيقي والاعتباري وذلك الاتحاد المعبري يكون بجامع وهو ما سنده ذكره أن الجامع ثلاثة أنواع عقلي وهو شاعر ولا يضر اختلاف الجامع فانه في المسند الـ عقلي وفي المسند في خيالي وهو تفرق الشعر والكتابة فان قلت ان الاتحاد في التصور رفع التعذر المخرج للجامع قلت اذا قلنا مثلا زيد يكتب ويشعر في قولنا يشعر مسنده اليه حصل التعذر العقلي وان اتحاد المدلول فالتمسدها مخرج للجامع موجود في الصناعة اللفظية والاتحاد في المدلول أقوى جامع بين اللفظين المعبرين في الجملتين فان قيل ما ذكر من الاتحاد عكس الخروج به عن النص السابق عند اختلاف ركنين من الجملتين لو جرد مطلق الاختلاف المصحح للعطف وأما عند الاتحاد في الركنين فقد صارت الجملة الثانية نفس الأولى فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع قلت ان الكلام في مصحح العطف بالواو ولا يفيقه من الاختلاف وجهه ما ولا ينافي أن وجد الاتحاد في الركنين عند العطف بها والا كانت الثانية ناكدا لاختلاف العطف فان قلت كون المسند اليهما والمسند في تحسدين معنى بل وكونهما متناسبين بأي جامع عقليا كان أو ديمما أو خياليا غايته يقتضي اجتماع ذلك المتناسبين عند المفكرة لانهم ما هما إلا الذين جمع بينهما الوهم والعقل أو الخيال ولا يلزم من ذلك اجتماع مضمون الجملتين الذي هو النسبة الحكيمية والمطلوب اجتماع مضمون الجملتين لا اجتماع المفردات الموجودة في الجملتين لان الجملتين هما التان وقع فيهما العطف فيطلب الجامع بينهما لا المفردات اذ عطف فيهما حتى يطلب الجامع بينهما قلت اذا تحقق الجامع بين المفردات تحقق بين السبعين ضرورة ان تناسب المفردات يقتضي التناسب بين السبعين في الجملتين وسيتلوهما اجتمعت المفردات عند المفكرة اجتمع فيها السبعين تبعاً للمفردات فصم العطف

منها

مثلها في قولهم ادخل السوق حيث لا عهد واطلاق التصور على المتصور معهود وقد تقدم أن المراد  
 بيان مطلق الجامع لا المقدار الكافي في الجلتين لا يقال الاتحاد في المتصور برفع التعدد المروج  
 الى الجامع لا تقول اذا قلنا مثلاً زيد يكتب ويشعر فقولنا يشعر مستدله به حصل التعدد ولو  
 اتحد المدلول فالتعدد المروج الى الجامع موجود في الصناعة العقلية والاتحاد في المدلول أقوى  
 جامع بين العقلين المعبرين في الجلتين فان قيل ما ذكر في الاتحاد يمكن الخروج به عن الصحت عند  
 اختلاف ركنين من الجلتين لوجود مطلق الاختلاف المعصم للعطف أو ما عند الاتحاد في الركنين  
 معاً فقد صارت الجملة الثانية نفس الاولى فكيف تحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع قلنا  
 لا يضمن الاختلاف بوجهنا والا كانت الثانية كيداً فلا يصح العطف وقد ذكر بعضهم أن  
 الاختلاف يحصل ولو بقصد المبالغة والتأكيدي في الثانية كافي قوته صلى الله عليه وسلم لا آذن  
 ثم لا آذن وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفيه نظر لان الكلام في معنى العطف بالواو  
 فالأقرب أن الاتحاد لا يستغل بأن يوجد في الركنين معاً عند العطف بالواو تأمل ثم تحقق الجامع  
 العقلي بوجود الاتحاد كتحقق الجنس بالنوع كما يقال يوجد الطيور بوجود الانسان لا يقال كون  
 المسند اليها أو المسندين متعينين معنى وكونهما متناسلين بأى جامع عقلياً كان أو وهماً أو خيالاً  
 ووهماً وخيالاً العقلي هو علاقة بجميع الشئيين في القوة المفكرة جمعاً يكون مسنداً الى العقل بأن  
 يكون أمراً حقيقياً أى واقعياً في نفس الامر من حيث هو وهو المراد بالوهمى ان يجمعهما تأمل  
 العلاقة في القوة المفكرة جمعاً يكون من جهة الوهم بأن لا يكون أمراً حقيقياً بل اعتبارياً لا يكون أمراً  
 غير محسوس بأحدى الحواس الخمس الظاهرة فان الوهم بامطلاح القوم ما يحكم بالمعاني الجزئية غير  
 المحسوسة والخيال أن يكون بينهما علاقة يجمعهما في القوة المفكرة جمعاً اعتبارياً مسنداً لأحدى  
 الحواس الخمس ووجه الانحصار في الثلاثة ان العلاقة الجامعة للشئيين في القوة المفكرة ان كان أمراً  
 حقيقياً فهو العقلي وان لم يكن بأن كان اعتبارياً فاما ان يكون غير محسوس وهو الوهمى فانه يحكم بالمعاني  
 غير المحسوسة حكماً كذا بان كان محسوساً فهو الخيالى فان القوة الخيالية هي المحافظة لصور المحسوسات  
 بالحواس الظاهرة بعد مفارقتها وبدأ المصنف بالعقل لانه الذى يترك الاشياء على حقيقتها وهما  
 أذكر أمثلة الجامع العلى الحقيقى قسم المصنف الجامع الى عقلى وغيره وقسم العلى الى ما هو سبب  
 الاتحاد في التصور وغيره والمراد بالاتحاد في التصور أن يكون ناشئاً واحداً حقيقة بالشخص والنوع  
 وهما إذا ذكر كلاً أمثلة لتستدل به على غيرها الاتحاد المذكور اما في الطرفين أو في المسند أو في المسند  
 اليه أو لاولى واحدهما بان يكون الجامع غير الاتحاد الاول في الطرفين مثله قائم بذاً مس وقام زيد  
 أمى مریداً بذلك قياماً واحداً وقام زيداً مس ثم قائم بذاً مس وصم غداً وصم غداً ثم صم غداً وهذا  
 يستعمل لقصد التأكيدي حتى يفهم السامع أن ذلك من شأنه ان يشكر بالاختيار به أو يشكر بطلبه لان  
 الاخبار بالشئ مرتين أو طلبه مرتين كان مؤسسه لسته اخباراً أو انشاء لقصد تقرير فائدة الخبر  
 وتأكيدي الطلب بطلب أو أخبر (فان قلت) اذا كان للآ كيداً فلا تعطف كما سبق (قلت) لم أر ان الجملة  
 الثانية مؤكدة بل هى تأسيس والتأكيدي يقع في تكرار التأسيس وعندئذ يبلغ من التأكيد  
 التأكيدي قراراً بمعنى الاول وعدم التجويز والنطف يحصل بتكرار الالفة دوناً فائدة تزييداً تقرير  
 لثبوت النسبة أو طلبها وفائدة التأكيدي تقرير الاخبار بالنسبة ولا نقول بذلك مطلقاً بل حيث  
 لا اليأس بان يكون الخبر به أو المطلوب لا يقبل التكرار مثل صمت أمى وصمت أمى أو صم غداً وصم  
 غداً فان توقفت في محض هذا التأكيد فليكن بقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفى  
 كلام الزمخشري ما يؤيد ان الثانية تأسيس لآ كيداً لانه جعل الثانية لأبلغ في التأكيد وبقوله عز

انما يقتضى اجتماع ذلك التناسلين عند المفكرة لانهما هما اللذان جع بينهما العقل أو الوهم أو الخيال ولا يلزم من ذلك اجتماع مضمون الجملتين الذى هو النسبة الحكيمة والمطلوب اجتماع مضمون الجملتين لاجتماع المفردات الموجودة في الجملتين لان الجملتين هما اللتان وقع فيهما عطف فطلب الجامع بينهما مالا المفردات فلا عطف فيها حتى يطلب الجامع بينهما الا انقول اذا تحقق الجامع بين المفردات فالنسبة من حيث هى مقصدة وانما تختلف باعتبار المفردات فاذا تحقق تناسب المفردات تحقق تناسب النسبتين في الجملتين فصحح العطف لاجتماع عند المفكرة حتى في النسبة وجعل وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان بقى هشام بن المغيرة استاذوني أن ينكحوا ابنتهم على بن أبي طالب فلا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن وقوله تعالى فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر يحتمل أن يكون عنه وأن يكون من المجانين على ما ساقى ومنه قول الشاعر  
 \* ألا ما سلى ثم اسلى غت اسلى \*

وانظر لقول ابن مالك في التمهيد الاجود في مثل ذلك الوصل ليست شعري لو كان تأكيد القليبا كيف يقول الاجود والوصل وما الذى يسلب قول الانسان اسلى اسلى الجود وهو تأكيد لفظي لو كان غير جدي لكان كل تأكيد لفظي كذلك انما يريد والله تعالى اعلم ما قلناه فاذا قلت سوف تعلم ثم سوف تعلم كان أجود منه بغير عطف لانه بالطف لا يكون خبيراً وكذا بل خبرين وبدون العطف يكون تأكيداً وخبراً واحداً وهو أجود لغيره على غالب استعمال التأكيد ولعدم احتمال تعدد الخبر به ولتعلم أن التأكيد بينه وبين التابع خصوصاً وعموماً وجه (فان قلت) هذا ثبت في العطف بتم فلا أسله في غيرها (قلت) اذا ثبت مع ثبوت دلالة على التراخي فان الواقع بعد ما في زمن غير الواقع قبلها المستلزم للتغير المقصود في الخبر به فيما نحن فيه فلا تنعطف بالواو وهي لا تقتضى ترتيباً أولى (فان قلت) هذا قاصر في اللغة وهو متعجم أو اعمل ما ورد من ذلك عطفه في الاخبار أى ثم أخبركم (قلت) أطلق يدرا الذين بن مالك في شرح الالفية ان الجملة التأكيدية قد توصل بعاطف ولم تختص به وان كان ظاهر كلام والده التخصيص ثم يكفيك في جواز ذلك بالواو وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد واتقوا الله فان الزمخشري وابن النحاس والامام فخر الدين والشيخ عز الدين بن عبد السلام ذكروا أن المأمور به فيهما واحد وهو هذا في احتمال ان تكون التقوى الاولى مصرية وقفة لشي غير التقوى الثانية مع امكان ارادته (فان قلت) قد قالوا انه تأكيد (قلت) يريدون ماذا كرهنا من تأكيد المأمور به بتكرير الانشاء لانه تأكيد لفظي على ما يعرفه من نظر كلامهم ولو كان تأكيداً لفظياً لما فصل بالعاطف وتسمية التفاضل لذلك تأكيداً مجازاً وعلى ما أوردناه وفي خصوص هذه الآية الكريمة لو كان تو كيداً لما فصل بينه وبين متبوعه بقوله تعالى ولتنظر نفس (فان قلت) اتقوا الثانية معطوفة على ولتنظر (قلت) قد انفسه واعلى أن وقولوا للناس حسنة معطوفة على لا تعبدون الا الله لاعلى قوله وبالوالدين احساناً وهو نظير لما نحن فيه وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واصطفاك واطهرك واصطفاك على نساء العالمين وقوله تعالى فاذا كروا الله عند المشرك الحرام واذا كروا يحتمل أن يكون اصطفاك من وذكركين وهو الاولى في الذكرك لانه محتمل طلب فيه تكرار الذكرك والظاهر انه ليس مما نحن فيه وكافك دليلاً على ما ذكرناه قول الامدى وغيره من الأحنافهم عند أن نحو صوم يوم الجمعة وصوم يوم الجمعة صحيح ويكون أمرانين وهو وصل ركعتين وصل ركعتين هل هو تأسيس أو تأكيد قولان لا يقال تكرير ذلك فتصلي الحاصل لاننا نقول طلب الشيء مرتين ليس بمجدد بل الحاصل بل طلب بعد طلب كما يدعو الانسان به بالفقرة مرارا كثيرة ثم انما يجتمع ذلك فيما يلزم فيه تحصيل الحاصل وهو الانشاء غير الطلبي مثل أنت طالق وانت طالق فانه ثبت

تبع المفردات التي يقع بها الضم والفتح سب فافهم (أو يكون بينهما (تأمل) في الحقيقة كان يقال زيد كاتب وعمر شاعر في زيد وعمر وتأمل في الحقيقة الإنسانية فكأنه قيل الانسان كاتب عليه أثره بالاول فلا يمكن انشاء باق تلك الطلقة بعد وقوعها كذلك الخبر قد قصد الاخبار به من بين وقد أمر الله تعالى في كتابه العزيز بالصلاة غير مرة (فان قلت) فيحصل ذلك الالتباس فان العطف يقتضي المغايرة فظن ان المأمورية ثانيا والخبرية ثانيا غير الاول (قلت) انما أقول بحيث لا يهمل التورية أولان ذلك الشيء لا يقبل التكرار كما سبق فليأمل ما ذكرناه فانه تحقيق شريف القسم الثاني الاتحاد بالنقص في المستدقق نحو زيد يكتب وأخوه يكتب هذا القسم مستحيل لانه متى اتحد المستد بالنقص لم الاتحاد المستد اليه لاستحالة أن يصدر الفعل الواحد بالنقص من اثنين هذا القسم لا يأتى في الاتحاد بالنقص بل بالنوع فانه قد غلطوا فيه الثالث في المستد اليه فقط وهو اما ان يكون محل العمل مثل زيد يكتب ويشعر فحسب ولا يكون لعدم المناسبة مثل جالينوس طبيب طاهر وليس نوبه الرابع لافي واحد منهما المناسبة مثل زيد يكتب وأخوه يشعر فحسب ولاغير مناسبة فلا يصلح نحو سورة الاخلاص من القرآن والزيت في الزق وهذا لاقسام الاربعة تتعدد وتتضاعف باعتبار اختلاف لفظ المستد اليه أو الاتحاد مثل سيبويه صنف الكتاب وعمر وصنف الكتاب وأسيبويه صنف الكتاب وعمر وألف الكتاب ومثل الاتيان بشعرين أو ضمير وظاهر وياتي فيهم العطف بالواو وغيرها وكون الجمله الاولى محل أو لعل لها في غير ذلك مما لا يخفى وإذا قرر هذا فلتعد الى عبارة المصنف فقله ان يكون بينهما الاتحاد في التصور رأى بين المستدين أحدهما مع الآخر بين المستد اليهما أحدهما مع الآخر ونحن غشي مع المصنف على ما آمنه اشتراط الاتحاد فيهما ونعني بالاتحاد في التصور ان تصورها واحداً وان كانا مستد اليهما وهما شيئاً في الصورة واللفظ فهما في المعنى واحد وقد مثل قطب الدين الشيرازي وغيره من شراح المفتاح والتلخيص الاتحاد في المستد اليه بقولك زيد يضع ويرفع وهو صحيح ومثلوا الاتحاد في المستد بقولك زيد كاتب وعمر كاتب وهو فاسد لان كتابه زيد وكتاب عمر وليست كتابتين بال شخص حقيقة في التصور بل الاتحادهما بمعنى التماثل فهو من القسم الذي سأتى ومثلوا الاتحاد في قيد الخبر عنه بقولك القائم عندنا تصاع والجالس عندنا عالم وهو مثال الاتحاد في القسم عدم وجدان جامع في المستد اليه وهي المضادة ومع عدم الجامع في المستد اذا جامع بين شعاع وعالم ثم هو فاسد أيضاً لان الطرفين بالنسبة الى القائم والجالس ليس متحداً حقيقة بل هما طرفان متماثلان لان المكان الواحد بالشخص لا يكون فيه اثنين الا ان فرض ذلك بحسب وقتين مختلفين ومثلوا الاتحاد في قيد الخبر بقولك زيد كاتب في الدار وعمر جالس فيها وهو أيضاً فاسد لأن مكان الجالس والكتاب مختلفان بالشخص ثم هو مثال للاتحاد في القيد مع عدم الجامع في المستد ومثله الخطيئ بقولك هزم الامير الجيش يوم الجمعة ذهب السلطان فيه وهو مثال صحيح بشرط أن يقصد أن الفعلين وقع في زمن واحد والنقص فان الزمن الواحد يكون ظرفاً لاشياء كثيرة أو لوقعت أن أحدهما في بكرة النهار والاخر في آخره فلا يفسد ما نحن فيه ثم هو مثال للاتحاد القيد مع عدم الجامع في المستد وهذه الامثلة كلها مما تمر فلان قول السكاكي بكنى الاتحاد في المستد والمستد اليه أو القيد على حقيقته كما تقدم من (أوتائل أي آخره) س هذا النوع الثاني من الجامع العقلي وهو أن يكون الجامع في المستد والمستد اليه التماثل والمثلان هما المساويان في القانيتين ولذلك احدهما محبباً بانها موجودان مشتركتان في الصفات النفسية

## أوتائل

(قوله أوتائل) أي أو

يكون بينهما تماثل وذلك

بأن يتشقا في الحقيقة

ويتشقا في العوارض فقال

ما إذا كان بينهما تماثل في

المستد اليه كأن يقال زيد

كاتب وعمر شاعر في زيد

وعمر وتأمل في الحقيقة

الانسانية فكأنه قيل

الانسان كاتب والانسان

شاعر ومثال التماثل في

المستد نحو زيد كاتب وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر

وأخوه وعمر وأخوه وعمر



فإن العقل يجبر بده المثليين عن التخصيص في الخارج برفع التعدد

(قوله فإن العقل يجبر بده المثلين) (٩٠) هذا بيان لوجه كون التماثل جامعاً عقلياً وهو في الحقيقة جواب عما شال إن

فإن العقل يجبر بده المثليين عن التخصيص في الخارج برفع التعدد) بينهما فيصيران متحدين  
والإنسان شاعر ثم أشار إلى وجه كون التماثل جامعاً بعقوله (فإن العقل) أي أعني العقلان جميع  
بين التماثلين عند المفكرة لأنه أعني العقل (بجبر بده المثليين) أي التماثلين في الحقيقة (عن  
التخصيصات في الخارج) مثل اللون الخصوصي بين زيد وعمر والمكان الخصوصي والمقدار الخصوصي  
وغیر ذلك من التخصيصات الخارجية (برفع التعدد) يتعلق به قوله بجبر بده أي برفع العقل التعدد  
الكائن بين زيد وعمر ومثلاً بسبب تجر بدهما عن التخصيصات الخارجية فيصيران شيئاً واحداً عند  
المفكرة كالمتحدين وأعني فيصيران متحدين أن كان الجبر مشتركاً أو أماناً انتزع من هذا كل ومن هذا  
آخر لم يرفع التعدد كان ينتزع من هذا إنسان فاجر ومن هذا عاكس ولكن لا يصيران حينئذ مثليين في  
ذلك المتنوع والكلام عند تعاملهما فيه وبه علم أنه ليس كلما انتزع على ارتفع التعدد وقد علم محقق زمان  
الثنية فيما بين المختلفين في التخصيصات والاتحاد فيما بين لفظين متحدتين لهما وأشار بقوله لأن العقل  
بجبر بده إلى آخره إلى أن العقل شأنه إدراك الكليات وأعني يتحقق كون المعنى كليات تجبر بده عن  
التخصيصات الخارجية وذلك لأن العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعني العناصر الأربعة ولواحقها  
فلا يرسم فيه إلا الكلي المجرد عن الأمور الخارجية أو الجزئي المجرد كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئي  
الجسماني لأنه معرض لعوارض تنافي التجبر بدفعاً لتأنيب العقل المجرد يتخلف الكلي أو الجزئي  
المجرد وأعني لا يدرك الجزئي الجسماني بواسطة آلة الحس أو الوهم وأعني العقلان يدركه بالآلة لأنه يحكم على  
الجزئيات بالكليات والحكم فرع التصور وعند المليون أن العقل يدرك كل شيء بواسطة أو بغيرها  
لأنه لا تستلزم التجبر بدو الانطباع امتنع إدراك العقل ما فيه انطباع مطلقاً أي بالآلة وبغيرها لأنه  
لا يدرك حق برسم في المدرك ولو بعد الآلة وقد التخصيصات الخارجية لأن الذهنية كفصول  
المناهية التي بها يتحقق التماثل بين الكليات وبها يتخصص ذهناً لا يمكن التجبر بدعنها ومثال  
التماثل في الموضوع تعقدت وفي المحمول قولنا زيد كاتب وعسر كاتب فإن كتابته يدو كتابته عمرو

ومن لازم ذلك أنه يجب لكل منهما ويتنوع ويجوز ما يجب للآخر ويتنوع ويجوز (قوله فإن العقل  
إلى آخره) لتعليل كون التماثل جامعاً أي الجامع بالحقيقة أعني لكون الاتحاد لأن المثليين متحدان بالذات  
لأن العقل مجرد المثليين عن التخصيص في الخارج برفع العوارض القضية لتعدد فيرجع إلى الاتحاد  
ثم هذا التماثل إما في المسند إليه فقط أو في المسند فقط أو في قديمين فيوجد ما على الأقسام  
السابقة في الاتحاد في التصور وإذا تأملت ما سبق من الأمانة أمكنك سلوك ما يناسب هذا المقام  
مثال التماثل في المسندين زيد يعطى وزيد يعطى أو هو يعطى فإن المسند إليه المقصد لهما تماثل  
والمسند متمثل إذا أردت بالأعطاء الثاني غير الأعطاء الأول فالالاتحاد هنا في المسند إليه بالتخصيص  
وفي المسند بالتأنيب ولا شك في سلوك هذا الوصل إذ لو تركنا لتوهم أن الثاني هو الأول وأنه تأكيد  
وقد قال الزمخشري في قوله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح فكذبوا عبيدنا معه كذبوا تكذيباً في أثر  
تكذيب وهو عين ما قلناه ومثال التماثل في المسند إليه زيد يعطى وأخوه مقيم أو زيد يعطى  
وعمره مقيم وإن لم يكن بينهما علاقة لأن ما علل بهم رفع التماثل يقتضي أن أقراد الإنسان كلها  
بإسلام الجامع كل تسعين منها وهذا ما قد مدنا أن كلام المصنف السابق مناف له لأنه شرط في الاتحاد

التماثلين فليدركوا أن  
جزئيتين جسمائيتين  
والعقل لا يدرك الجزئيات  
الجسمانية لأن العقل  
مجرد عن المادة أعني  
العناصر الأربعة ولواحقها  
والجزئيات الجسمانية  
ليست مجردة عنهم فلا تناسب  
العقل المجرد والشيء تناسبه  
أغماض الكلي والجزئي  
المجرد وسبب كان الجزئي  
الجسماني لا يدركه العقل  
فكيف يجمع بينهما في  
المفكرة وحاصل ما أجابه  
المصنف أن العقل  
يدركهما بعد تجبر بدهما  
عن التخصيصات وفصوله  
بجبر بدهما مصدر مضاف  
لفاعله وهو متعلق برفع  
والباسميية والمصادر  
بجبر بده العقل للمثلين عن  
التخصيصات عدم ملاحقته  
لذلك التخصيصات التي فيها  
كافي الأطول وقوله عن  
التخصيص أي عن الصفة  
المخصصة أي المسميزة  
لهما في الخارج التي بها  
يبين أحدهما الآخر  
من طول وعرض ولون  
ومن اللون الخصوصي  
والمقدار الخصوصي وقوله  
يرفع أي العقل وقوله  
التعدد أي الحاصلين  
المثلين كزيد وعمر وهذه

الجلسة خبيران (قوله فيصيران متحدين) أي فيصيران شيئاً واحداً عند المفكرة كالمتحدين والاتحاد جامع وذلك  
لأن حضوراً أحد الأمرين المتحدين في الحقيقة في المفكرة حضوراً لا آخر فعلم من هذا أن الاتحاد جامع سواء كان حقيقياً أو حكماً

(قوله وذلك) أي التبريد المذكور حاصل لأن الخ (قوله لأن العقل يميز الجزئ في الحقيق) المراد به الجزئ الجسماني وهو ما يتبع نفس تصور من وقوع الشك فيه واعتراض بأن تميز العقل بالجزئ المذكور لا يكون إلا بعد ادراكه والعقل لا يدركه لأنه انما يدركه الكلي أو بالجزئ المميز وحسب ذلك لا يمكن أن يميز الجزئ الحقيق ان يميز تميزه بالثبات قبل ادراكه وحاصل الجواب أن التميز عن العقل ادراكه بالجزئ المذكور بالذات وهذا لا يتناقض استعماله بالوسائل فالجزئيات الجسمانية تدرك أولاً بالمحس فاذا ادركها المحس استعمالها العقل لم يميزها بعد ذلك عن الشخصيات بواسطة المفكرة ثم يميزها بالذات (قوله الخارجية) أي كالالوان والا كوان الخصوصية والقنار الخصوص والمراد بطارح ههنا ما يخرج الاعيان وخارج الانهاض فتدخل الجزئيات المعدومة (قوله وينتزع منه المعنى الكلي) أي الماهية الكلية كماهية الانسان أعني الحيوان الناطق (قوله على ما تقدم في موضعه) متعلق بيمر والمراد بموضعه كتب الحكمة (قوله وانما قال في الخارج) أي ولم يطلق الشخص (قوله لأنه لا يميزه) أي لأن العقل لا يميز الجزئ الحقيق (قوله عن الشخصيات العقلية) أي وهي الفصول التي لا يتحقق (٩١) التمايز بين الكليات في العقل

الايها كالناطقة بالنسبة للانسان والناطقة بالنسبة للعمار والناطقة بالنسبة للفرس وقال لها مشفصات ذهنية أيضا (قوله لأن كل ما هو موجود في العقل) أي كماهية الانسان وهذا على لعدم تميز العقل للشخصيات العقلية (قوله فلا يميزه) أي لم يوجد في العقل وقوله من شخص أي من شخص ومعين وقوله في العقل (قوله أي بذلك الشخص) أي كماهية العقلات (قوله عن سائر الفصول) أي كماهية الفرس والحاصل ان الامرين الكليين كانهما نفس والفرس كل منهما حاصل

وذلك لان العقل يميز الجزئ الحقيق عن عوارضه الشخصية الخارجية ويستترع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقدم في موضعه وانما قال في الخارج لأنه لا يميزه عن الشخصيات العقلية لان كل ما هو موجود في العقل فلا يميزه من شخص فيميزه بتأثير المعقولات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو ومثلا في الانسانية واذا كان التماثل جامعاً لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على أخوة زيد وعمرو وأصداً فتماثلان لكونهما من أفراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصفه فوقع اختصاص بهما ولو اختلفا بالشخص حقيقة ما وجدنا اتحاداً غير ذلك من الاضافة الشخصية صار اتحاداً واحداً ثم ان هذا بحث وهو ان هذا الكلام يقتضي أن كل شيئين بينهما تماثل بان تكون حقيقة كليهما النوعية واحدة تحقق الجامع بينهما بذلك التماثل فلي هذا يتحقق الجامع بين زيد وعمرو ومثلاً بالحقيقة النوعية ولو لم يكن بينهما صداقة ولا عداوة ولا غيرهما وقد تقدم ما يخالفه فقد نصوا على أنه لا بد من مناسبة زائدة كما تقدم وقد يجب ان المراد هنا بالحقيقة النوعية ما هو أخص منها في اصطلاح الحكماء وذلك بأن تصدق الحقيقة بشرط ادخال وصف زائد فيهما فمضي عما نزل زد وعمرو في الحقيقة كون كل منهما انساناً صدقاً لا آخر أو عداوة أو أسيراً مثله أو شوقاً وذلك ولا يخفى في الاصطلاح وقد اعتبروا مثل هذا في باب التشبيه كاسياني فعملوا الوجه الذي يقع فيه التشابه والتماثل فيه خاصاً لا يكتفي فيه المطلق العام فاذا أن يكون بين زيد وعمرو مناسبة لا يقل تحمل المماثلة على المشابهة في العوارض لا من امرين أحدهما أنه خلاف ما صرحوا به كلهم والثاني أن تلك المشابهة اذا وقعت لاتحد الحقيقة بل يرجعان إلى التماثل بالذات ومثال التماثل فيهما زيد يعطى وأخوه يعطى ومثال عدم التماثل فيهما زيد يعطى ويمنع ولتقتصر على هذه المثل الاربعة لان من تأمل ما سبق في أمثلة الاتحاد أمكنه مسأله

عند العقل ومتعين فيه عن غيره بواسطة المعين الأول الناطقة والثاني الصاهلية فالمراد بهما العقل عن غيرهما انهما معلوم واحد ولزم ان الاشياء كلها معلوم واحد عند تميز الكليات وكون الاشياء كلها معلوماً واحداً باطل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وههنا) أي في هذا المحل بحث من جهة جعل التماثل جهة جامعة (قوله وهو ان التماثل) أي عند الحكماء (قوله هو الاتحاد في النوع) أعني الحقيقة (قوله مثلاً) تأكيد لقوله مثل (قوله لا يتوقف الخ) أي مع أنه تقدم ان المسند اليهما اذا انفكرا فلا بد من تناسلها محذور بشاعرو وعمرو كاتب وزيد مطوبل وعمرو قصير والنسبة بينهما الخ (قوله أو نحو ذلك) أي كشترا كهما في ضعة (قوله ان المراد بالتماثل ههنا) أي في كلام المصنف التماثل عند الشئيين وهو اشتراك الشئيين في وصفهم اشتراكهما في الحقيقة لا مجرد اشتراكهما في النوع والحاصل أن هذا البحث مغالطة منشؤها فهم أن أفراد التماثل هنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء وهو الاتحاد في الحقيقة وجوابنا ههنا أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور بل بأعنى المصطلح عليه عند البيهقيين وهو الاشتراك في وصفه من حيث اختصاصه وارتباط بالشئيين بحيث يوجب اجتماعهما في المفكرة مع اشتراكهما في الحقيقة

أو تضاف كائين العلة والمعلول والسبب والسبب والعلو

(قوله على ما ستضع في باب التشبيه) أي من اشترأه المشبه والمشبه به في وصف خاص زائد على الحقيقة فإذا قيل زيد كعمرو لم يكف أن يقال في الانسابة بل لا بد من وصف زائد على ذلك كالكرم والشجاعة فان قلت المذكور في باب التشبيه أنه لا بد من المشاركة في وصف خاص دون الحقيقة والعشر هنا المشاركة في الحقيقة أو وصف جها فكيف يحمل ما هنا على ما هناك قلت المشاركة في الحقيقة لازمة للمشاركة (٩٣) في الوصف فإذا قيل زيد كعمرو في الكرم فكأن قيل زيد كعمرو في الانسانية

مع الكرم وحينئذ يتقوى ذلك ما اعتبره الان لا لباب الجامع تعلق باب التشبيه من حيث استدعاء كل منهما أمراً مشتركاً فيه ليكون ما اعتبر في أحدهما معتبراً في الآخر (قوله وتضاي) كأن يقال أوزيد يكتب وابنه يشعر فالجامع بين الأب والابن لسند البهامة على وهو لتضاي وكذا يقال في أولاد زيد وابنه عمرو وان خلفاً من جهة أن الجامع بين المسندين في المثال لأول خيال وفي المثال لثاني عقلي وهو التماثل قوله بحيث لا يمكن تعقل في منهما الخ أي بحيث كون تصور أحدهما لازماً تصور الآخر وحينئذ فصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول لاخر فيها ضرورة وهذا حتى اجمع بينهما فليس لمراد به اتحادهما (قوله كائين العلة والمعلول أي على ما ستضع في باب التشبيه) أو تضاي) وهو كون الشئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس الى تعقل الآخر (كائين العلة والمعلول) فان كل أمر يصدر عنه أمر آخر قيل زيد كعمرو لم يكف أن يقال في الحيوانية وفي الانسانية بل في وصف خاص زائد على ذلك كالكرم والشجاعة فكأن قيل في الانسانية مع الشجاعة فيتعلى ذلك ما اعتبره الان لا لباب الجامع قطعاً بباب التشبيه من حيث استدعاء كل منهما مشتركاً فيه فيكون ما اعتبر في أحدهما معتبراً في الآخر لا انتقال الاخر بذلك من أحد المعنيين لاخر وبمعلم أنه ليس من الجامع الغاها المخصوصة بل الغرض كل الغرض اجمع بين الاختصين كأي التشبيه فافهم وقد يقرر الجواب وجه آخر فرق بين هذا وهو أن المراد بالتماثل هنا الاشتراك في وصف خاص وكلاهما ينافي ظاهر كلام السكاك لأن الظاهر من الحقيقة النوع لا وصف خاص وحده ولا هو الحقيقة اللهم الا ان يقال الاتحاد في الحقيقة هو الجامع الا انه نارة يكتفي ذلك كما تقدم في زيد كائنا وعمر وكاتب وارة لا يكتفي لتعلق الغرض في الافادة بما هو خاص فلا يكتفي بالشرط وصف زائد ولم يشك على الوصف الزائد امتلاكه على بيانه في محل آخر تأمله (أو) يكون بين الجملتين (تضاي) في ركن من أركانها وحقيقة التضاي بين شئين أن يكون تعقل كل منهما مشتركاً في تعقل الآخر وذلك أي كالتضاي الذي (بين العلة والمعلول) فان الامر الذي يصدر عنه آخر يكون ذلك الامر علة لذلك الآخر وذلك الآخر معلول له سواء صدر عنه استقلالاً بأن يكون علة تامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم فيه أو صدر عنه بواسطة بأن يكون علة تحتاج الى الغير كالنجار للسريير يصدر عنه بواسطة الآلة وكذلك للاحراق بواسطة البيوضة وانتفاء البلل ثم التضاي في العلة والمعلول انما هو فمابين مفهومهما لا بين ذاتهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلولاً فيصير أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلاً العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنها أو يقال تظهر الما يصدق عليه كل منهما هذا الجار صانع والسريير مصنوع ونسبة شئ لانه لا يلزم كل في محله ص (أو يكون بينهما تضاي) ثم هذا النوع الثالث من الجامع العقلي فان التضاي هيئة بين ماهيتين تقتضي توقف تعقل كل منهما على تعقل الاخرى وقولهم لهم التضاي هيئة تكون ماهيتها معقولة بالنسبة الى تعقل هيئة أخرى وبالعكس حذراً أحد المتضايين لا التضاي ويكون التضاي بين المعقولات أو المحسوسات وغيرهما بالكم والكيف أو الزمان أو المكان أو الوضع كالعلة والمعلول والاب والابن والصغير والكبير والاعلى والاسفل والابر والآخر

كالتضاي الذي بين مفهوم العلة وهو كون الشئ سبباً وبين مفهوم المعلول وهو كون الشئ مسبباً عن ذلك بالاستقلال لشيء كأن يقال العلة أصل أو هو حودة والمعلول فرع أو موجوداً وبين ماصدق العلة وبين ماصدق المعلول باعتبار مفهوم العلة ومفهوم المعلول كأن يقال حركة الخاتم موجودة وحركة الاصبع موجودة وحركة الخاتم معلولة أو النار محترقة والحطب محرق ويقولنا باعتبار الخاتم انفسه ما يقال انه لا تضاي بين حركة الاصبع وحركة الخاتم لانه يمكن تعقل أحدهما بدون تعقل الاخر مع أن الاول علة والثاني معلول (قوله فان كل أمر) الفاعل واقعة في جواب شرط مقدراً أي اذا أردت أن تعرف الفرق بين العلة والمعلول فتقول لئلا كان كل الخ وكنذا يقال فيما بعد

(قوله بالاستقلال) اشار به الى العلة السالبة وأشار بقوله أو بواسطة انضمام الغير اليه الى العلة الناقصة فالاولى كحركة الاصبع بالنسبة لمركبة الخاتم والثانية كالخيار بالنسبة للسرير فانه يصدر عنه بواسطة الالة وكان ان النسبة فلا حرقا فانه يصدر عنها بواسطة اليوسفة وانتفاء البلل وأراد المصنف بالعلة ما يشمل السبب والمحصل فالاول كان والى النسبة لصفة صلاته الظاهر فاذا لاحت في الزوال والظهور وسر العورة وجب مع ما تتوقف عليه صحة الصلاة كذا كورة كان الجميع علة تامة وان لاحت في الزوال وحده أو غيره كذلك كان علة ناقصة والثاني كالولي سبحانه وتعالى فانه علة في وجود العالم بمعنى انه

(٩٣)

يحصل له لكن بالاختيار عندنا

وبدون اختيار عند الحكماء

قسر رخصتنا العدوى

(قوله أو الاقل والاكثر)

أي وكالتضاف الذي يعني

مفهوى الاقل والاكثر

كان يقال هذا العدد

الاقل من ذلك العدد

الاكثر لصاحبه أو بين

ما صدقهما باعتبار

مفهوم محال انه يقال

الاربعة اقل من خمسة

والخمس اكثر منها وهذه

الاربعة اقل من خمسة

لصروا وانما كان الاقل

والاكثر من المتضايين

لان كلا منهما لا يفهم

بالاعتبار الاخر فتصور

كل منهما مستلزم لتصور

الاخر فيحصل أحدهما

في المفكر نحصل الآخر

فيها (قوله فان كل عدد

يصير عند الصلة أي

عند السرد واحد او احدا

وأثنين اثنين وقوله

بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والاخر معمول (أو الاقل والاكثر) فان كل عدد يصير عند العدد فانيا قبل عددا آخر فهو اقل من الآخر والاخر اكثر منه (أو وهما) وهما

بسميه بمحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكر فيختلف العقل فانه اذا خلى نفسه

من فهم الخاضع من حيث انه يفهمه خصوص السرير (و) كالتضاييف الذي (بين) مفهوم (الاقل والاكثر) وذلك لان الاقل هو الذي يضي عند العدد قبل قضاء آخر الاكثر هو الذي يضي عددا آخر فله ومعلوم ان كلا منهما لا يفهم الا باعتبار الآخر فصور ان يقل هذا العدد الاقل من ذلك الاكثر لصاحبه وانما يسمى جمع الاتحاد والتضاد والتضاد عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها وينتجها على مقتضاها والجمع هو مذهب حق في نفس الامر لا يسطر التأمل وينسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي كما ساق في الجمع بين البياض والصفرة فالتفهم على جعل ما اختص به الصفرة امر عارض وان الاشتراك في الحقيقة يمتنع في بينهما فانه عند التأمل يتحقق بينهما نوعان لا يجتمعان في حقيقة واحدة بل هما ضدان ولما كان من شأن الوهم ادراك الامور على حقيقتها وتقريرها على مقتضاها نسب نحو هذا الجامع الى الوهم وذلك يقال الجامع ان كان هو الاقتزان في الخيال فهو خيالي لان اصل التفازن كثرة ورود الصور على الحس المشترك والا فان مطابق ما في نفس الامر بان كان الجمع به حقيقة فهو عقلي والا فهو وهمي ثم أشار الى الوهمي فقال (أو) جامع (وهي) عطف على قوله عقلي وبني بالجامع الوهمي الامر الذي سببه بمحتال الوهم وهو بروج في اجتماع الامر بين السدين حاول الجمع بينهما هذا بمحتال الوهم ويجمع به وادخل العقل ونفسه والاصغر والاكثر والاقدم والاحدث والاشد انتصاها والاهن والاقل والاكثر ورواه كاتب الاضافة في الطرفين متفقة على صفة واحدة كالاخوة فانه في كل من الطرفين أو مختلفة كالاولاد فانه ليست من الطرفين بل يقابلها البنوة ومثاله في المعقولات العطف المعقول كقولنا الصالح معمول لمصانع والمصانع علة العالم وهذا اصغر من ذلك وذلك ا أكبر من هذا الكم وهذا ابر من ذلك وذلك النجى من هذا في الكيف وهذا اعلى من ذلك وذلك اسفل من هذا في المكان الذي يسمونه الاين وهذا اقدم من ذلك وذلك أحدث من هذا في الزمان الذي يسمونه المتى وهذا اشد انتصاها وذلك اشد اهنه في الوضع وأما الوهمي

قبل عددا آخر أي قبل فناء عدد آخر وقوله فهو أي ذلك العدد الذي يصير فانيا اقل ويصير فانيا اقل والتضاييف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها وينتجها على مقتضاها والجمع هو مذهب حق في نفس الامر لا يسطر التأمل وينسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي كما ساق في الجمع بين البياض والصفرة فالتفهم على جعل ما اختص به الصفرة امر عارض وان الاشتراك في الحقيقة يمتنع في بينهما فانه عند التأمل يتحقق بينهما نوعان لا يجتمعان في حقيقة واحدة بل هما ضدان ولما كان من شأن الوهم ادراك الامور على حقيقتها وتقريرها على مقتضاها نسب نحو هذا الجامع الى الوهم وذلك يقال الجامع ان كان هو الاقتزان في الخيال فهو خيالي لان اصل التفازن كثرة ورود الصور على الحس المشترك والا فان مطابق ما في نفس الامر بان كان الجمع به حقيقة فهو عقلي والا فهو وهمي ثم أشار الى الوهمي فقال (أو) جامع (وهي) عطف على قوله عقلي وبني بالجامع الوهمي الامر الذي سببه بمحتال الوهم وهو بروج في اجتماع الامر بين السدين حاول الجمع بينهما هذا بمحتال الوهم ويجمع به وادخل العقل ونفسه والاصغر والاكثر والاقدم والاحدث والاشد انتصاها والاهن والاقل والاكثر ورواه كاتب الاضافة في الطرفين متفقة على صفة واحدة كالاخوة فانه في كل من الطرفين أو مختلفة كالاولاد فانه ليست من الطرفين بل يقابلها البنوة ومثاله في المعقولات العطف المعقول كقولنا الصالح معمول لمصانع والمصانع علة العالم وهذا اصغر من ذلك وذلك ا أكبر من هذا الكم وهذا ابر من ذلك وذلك النجى من هذا في الكيف وهذا اعلى من ذلك وذلك اسفل من هذا في المكان الذي يسمونه الاين وهذا اقدم من ذلك وذلك أحدث من هذا في الزمان الذي يسمونه المتى وهذا اشد انتصاها وذلك اشد اهنه في الوضع وأما الوهمي

فهو أن يكون بين تصورهم حاشية تماثل كلون بياض ولون صفرة فإن الوهم ببرزهما في معرض التلئين

(قوله ليحكم بذلك) أي الاجتماع لهذا الأمر وذلك لأن العقل انما يدرك الأمور على حقائقها وبقمتها على مقتضاياتها بخلاف الوهم فإن شأنه ادراك الأمور على حقيقتها وبقمتها على خلاف مقتضاياتها (قوله بأن يكون الخ) أي وذلك الجامع الوهمي يحصل بسبب الكون المزدك ومن حصول الجنس بنوعه أو أن الباطن تصور رأي وذلك صدق بيان يكون الخ وقوله بين تصورهم حاصل الشئ وسياقياً للاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) المراد بالتماثل الاتصاف في النوع وذلك بأن يكون بين الشئين تقارب وشابه باعتبار تباين باعتبار آخر (قوله كلوني بياض الخ) الاضافة ببيان أي كونين هما بياض وصفرة فبعض العطف في نحو بياض الفضة ذهب الغم وصفرة الذهب ذهب الغم (قوله كلوني بياض وصفرة) أي فبهما السابغ تماثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما ولا متضادين لانهما الامران الوجوديان الا ان بينهما غاية الاختلاف فإن لم توجد غاية الاختلاف كما في البياض (٩٤) والصفرة باعتبار ما عند الوهم فلا يكونان متضدين (قوله فإن الوهم الخ) أي

ليحكم بذلك وذلك (بأن يكون بين تصورهم حاشية تماثل كلوني بياض وصفرة فإن الوهم ببرزهما في معرض التلئين) من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما سافوع واحد في أحد هاتين عارضين مختلفين العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون

وتظفر فيه بل يجمع بينهما وذلك الجامع الوهمي يحصل (بأن يكون بين تصورهم) أي بين متصورين الجنتين فالمراد بالتصور التصور كاتقدم (شبه تماثل) والمراد أن كون التصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع فصولا الجامع بهذا الكون كحصول الجنس بالنوع والمشابهة المذكورة في حكمها الوهم على وجه المازفة ثم يجعلها كالتماثل في الجمع بها وذلك (كلوني بياض وصفرة فإن الوهم) أي وانما قلنا لوني البياض والصفرة بينهما شبه التماثل لان الوهم (ببرزهما) أي يظهر اللونين (في معرض) أي في صفة وفي حال (التلئين) الذي بينهما حقيقة نوعية أو افتراضية فالعارض لا يهتدي إلى الوهم ان الصفرة والبياض انما افتراضا وصف عارض زائد في الصفرة دون البياض مثلا وسبب ذلك ان الاضداد متفاوت والبياض والصفرة ولو كانا ضدين لكن ليس بينهما من الضدية ما بين البياض والسواد بل بينهما كباين السواد والحرارة فيسبق إلى الوهم انهما في الحقيقة شئ واحد فيجمع بينهما عند المفكرة كالتلئين واذا حكم العقل بهذا فهو تادع الوهم والافهوع عند الملاحظة الحقيقية فيحكم كأنهما سافوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون فيصير أن يقال على هذا هذا الاصفر حسن وذلك البياض أحسن منه لوجود الجامع الوهمي فإن قيل فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تنظيها للاضداد الوهمية مطلقا قلت الأقرب الجواز عند الصفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول الام على العلم بالاصل ومنعها عند عدمها فانظره فإن يكون بين تصورهم حاشية تماثل كلون بياض ولون صفرة انما كان ذلك جامعا لان الوهم ببرزهما في معرض التلئين والوهم قوة مدركة لمعان جزئية تقطع الشخص عنهما وتجبرهما فيحصل

الباطن فالعارض الاشراف والافاهة ذلك الاحد غير معين بل هو محتمل كما هو المستفاد من كلام عبد الحكيم (ولذلك) والاستعداد من غير أن ذلك الاحد المراد به معين وهو الصفرة والاراد عليه العارض الذي لا يخرج عنه حقيقة هو الكدرة وهو المتبادر من كلام الشارح والحاصل أن الوهم يدعي أن أصل الصفرة بياض يذفيه شئ يسر من الكدرة لا يخرج عنه حقيقة أو أن البياض أصله صفرة يذفيه شئ يسر من الاشراف لا يخرج عنه حقيقة وسبب انذار الوهم ذلك أن الاضداد متفاوت والبياض والصفرة ولو كانا ضدين لكن ليس بينهما من الضدية ما بين البياض والسواد بل بينهما كباين السواد والحرارة فيسبق إلى الوهم انهما في الحقيقة شئ واحد فيجمع بينهما عند المفكرة كالتلئين واذا حكم العقل بهذا فهو تابع الوهم والافهوع عند الملاحظة الحقيقية فيحكم كأنهما سافوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون فيصير أن يقال على هذا هذا الاصفر حسن وذلك البياض أحسن منه لوجود الجامع فإن قلت فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تنظيها للاضداد الوهمية مطلقا قلت الأقرب الجواز عند الصفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول الام على العلم بالاصل ومنعها عند عدمها فانظره انتهى يعقوب

ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله

ثلاثة تشرق الدنيا بيهيها • شمس الضحى وأواسق والقمر

(قوله أي ولان الوهم ببرزهما) أي ولابل أن الوهم ببرز الشئين الذين بينهما شبهة مماثل في معرض المثلث (قوله حسن الجمع) أي بالصف وقوله بين الثلاثة أي المتباينة لتضليل الوهم فيما تالا كما تخطئه في البياض والصفرة (قوله في قوله) أي التي وجدت في قول الشاعر وهو محمد بن وهب عديح المعصم بالله بن هرون الرشيد ذكره مكينته أي اصق صولاً لاسمه أن يصير على الالسة وكما حسن الجمع بين الثلاثة التي ذكرها لما ذكر من التحليل حسن الجمع بين الثلاثة في قوله

انذا لم يكن لمر في الخلق مطمع • فذو الناح والسقام والمز واحد

فالوهم هو الذي حسن الجمع بين المثلث والسقام ومضمار المثل لا شراً كما (٩٥) في عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم

مع كونها متباينة  
متباينة غاية التباين (قوله  
ثلاثة الخ) يصح أن يكون  
خبر ما قد مد على المبتدا  
وهو قوله شمس الضحى  
وما عطف عليه وبصح  
أن يكون ثلاثة مبتدأ  
محذوف الخبر أي لنا أو  
في الوجود ثلاثة تشرق  
الدنيا بيهيها • وشمس  
الضحى بدل أو عطف  
بيان أو شبهة مبتدأ  
محذوف والاحتمال الثاني  
التي وأعلى القلب وقال  
ببهيها ولم يقل بيهيها  
تقليداً للعالم على غيره مع  
أنه أكثر من تقليد غير  
العالم نظر المكون شراق  
غير العالم حسافه أو  
بالاعتبار (قوله فان الوهم)  
أي وان لم يكن البيت مما

(وذلك) أي ولان الوهم ببرزهما في معرض المثلث (حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله  
ثلاثة تشرق الدنيا بيهيها • شمس الضحى وأواسق والقمر)  
فان الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف أنها أمور متباينة  
(وذلك) أي ولابل أن ما بينهما شبهة التماثل عند الوهم يحل الوهم في جمعها بذلك عند المفكرة  
فيح العطف أي ولابل ذلك (حسن الجمع) بالعطف (بين الثلاثة) التباينة لتضليل الوهم فيما تالا  
كما تخطئه في البياض والصفرة وهي (التي) وجدت (في قوله) عديح المعصم وسماه مكينته أي واصق  
(ثلاثة تشرق الدنيا) أي تضيء (ببهيها) أي يحسها ونورها (شمس الضحى وأواسق والقمر) فهذه  
الثلاثة عند النظر والتأمل متباينة بما على أن الشمس كوكب نهارى مضى فذاته والقمر كوكب  
ليلي مطموس لذاته مستغافر من نور غيره وهو الشمس وأواسق انسان هم هذه وغناؤه في زعم  
الشاعر جميع العالمين بحيث يشبه عموم هذه وتفقه بعموم نور الشمس في التوصل الى الاغراض لكن  
يسبق الى الوهم مما تاله في الاشراف وانما فروع واحدات متباينة بالعوارض أما التوهم فيما بين القمر  
والشمس فواضح وأما فيما بينهما وأبى اصق فليكنه تشبيه عموم النفع والفناء بنور الشمس حتى صار  
بحيث يتوهم انه اشراق متبدي في المحسوسات فأبرزها الوهم في معرض التماثلات ولذلك عطف  
بعضها على بعض وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع  
الجامع وانما أبرزها في معرض المثلث لتقاربهما فيتوهم أنها مماثلان ولذلك أنكرت القلاعة التضاد  
بينهما كما سبق في نقول صفرة الذهب تسمر وبياض الفضة تنفع ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة في قوله  
ثلاثة تشرق الدنيا بيهيها • شمس الضحى وأواسق والقمر  
وهذا ليس مثالا لما نحن فيه فانه من عطف المفردات والجر تماثل شدين بينهما شبهة مماثل  
وشمس الضحى وأواسق والقمر مثال مختلفين بينهما شبهة مماثل

نحن فيه لانه ليس من عطف الجمل وانما هو من عطف المفردات لكن قد مر أن المفرد كما ذكر في اشتراط الجامع (قوله يتوهم أن  
الثلاثة من نوع واحد) وهو المشرق أو المنور للدنيا وقوله وانما اختلفت العوارض وهي كون الشمس كوكب نهارى أو كون القمر  
كوكب ليلي أو كون أي اصق حيوانا ناطقا وتوهم الوهم ذلك اغتاشاً من اشتراك الثلاثة في شراق الدنيا وان كان الاشراف في اثنين  
حسباً واشراق الثالث عقلياً بالافاضة أنواع العدل والاحسان يتزىل ذلك المعقول منزلة المحسوس لكل ما ظهوره والحاصل أن هذه  
الثلاثة عند النظر والتأمل متباينة لان الشمس كوكب نهارى مضى فذاته والقمر كوكب ليلي مطموس لذاته مستغافر من نور غيره  
وهو الشمس وأما بواسق فاسان هم هذه واحداً جميع العالمين في زعم الشاعر بحيث صار عموم هذه واساتة شبيهة بعموم نور  
الشمس في التوصل الى الاغراض الا انه بسبق الى الوهم مما تاله في الاشراف وانما فروع واحدات متباينة بالعوارض أما  
التوهم فيما بين الشمس والقمر فواضح وأما فيما بينهما وأبى اصق فليكنه تشبيه عموم العدل والاحسان بنور الشمس حتى صار  
بحيث يتوهم انه اشراق متبدي في المحسوسات فأبرزها الوهم في معرض التماثلات

أوتضاد كل سودا والابيض والهيمس والمهارة والطيب والنقي والحلاوة والحوضة والملاسة والخشونة والنعومة والكون والقيام  
والنقص والذهاب والحي والافراق والانسكار

(قوله وهو التقابل) أي التصادم (قوله وجوديين) خرج به تقابل الابهال والسلب تقابل الحر كعدمها والسكون كعدمه وتقابل  
العدم والملكة وهو ثبوت شيء وعدمه عياناً شأنه ذلك تقابل الحي البصر وليس المراد بالوجودي هنا خصوص ما يمكن رؤيته بل المراد  
به هنا ما ليس بالعدم داخل في مفهومه فتقبل الامور الاعتبارية وحسنه فيدخل في التعريف الامر ان التصانيف ان فلا بد من زيادة  
قد لا يتوقف لتقبل أحدهما على تقبل الآخر لاجل اخرجهما ومما يدل على أن المراد بالوجودي هنا ما قلنا ماسبقاً في الشارح في  
الاول والثاني كذا قرر شيخنا الصدوق وفي عبد الحكيك أن هذه الارادة تخالف التصديق لان قسمة الجامع الى الاقسام الثلاثة  
باصطلاح الفلاسفة فانهم يشترطون (٩٦) الخواص الباطنية وعندهم الامور الانصافية موجودة يمكن رؤيتها فلا تنافي اجزاء الكلام

على طريقته (قوله) يتعاقبان على محل واحد (قوله) أي يوجدان على التعاقب في محل واحد ولا يمتنعان وقوله يتعاقبان أي يمكن ذلك لانه بالفعل لان الضدين قدر نقصان ثمان المحل قدر ابداه ما يقو به النقي في الجبل فتشمل المادة وهي الهيولى باعتبار عروض الصور النوعية لها كالطين باعتبار عروض الصور كالأريكة والاريقية له فعلى هذا يدخل في التصريف المتضادين الجوهر أعني الصور النوعية كالأريكة والاريقية ومن أراد أن يخرج من التصريف الأنواع المتماثلة من الجواهر لخصه المتضاد على المعاني كالسود والابيض أو على المتصف

(أو) يكونين متصوريهما (تضاد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد (كلسودا والابيض) في المحسوسات فيها والجامع الوهمي موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خاليا (أو) يكونين ما يتصور في الجبلتين (تضاد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين خرج به العلميات والقدم والحدث والوجود والعدم ونفيه وزاد هنا على محل واحد لا احتراز عما قبل المعترضة من جواز التضاد مع قيام المتماثلين بتغير المحل الواحد كما قالوا في الارادة والكره وقد ساد ذلك معلوم في محله وبزعمنا أدخل الاضافات في معنى الوجود وسماها أضدادا من جهة واحدة ليخرج القريب والبعد في محل واحد باعتبار شيئين ومن لم يسهلها من غير أن يتوقف تقبل أحدهما على تقبل الآخر فخرج القريب والبعد في شيء واحد باعتبار شيء واحد والمحل قدر ابداه ما يقو به الشيء في الجبل فدخل المادة وهي الهيولى باعتبار عروض الصورة لها وقامها بما فعل في هذا تدخل في التضاد لأنواع المتماثلة من الجواهر ومن أراد اخراجها جعل مكان المحل الموضوع وهو مخصوص بالجواهر في الصورة فلا تقابل عليه الا الاعراض فخرج الأنواع وتبقى المعاني وذلك (كالبياض والسود) فانهما يتقابلان على الجرم وهذا مثال

(قوله أو تضاد) مطوف على شيء أي أو يكونين متصوريهما تضاد واعلم أن الضدين على مذهب أهل السنة هما كل عرضين يستحيل اجتماعهما في محل واحد لانهما متضادان من جهة واحدة فنقولنا عرضان يهمل عن أن التضاد لا يكون بين المعدومين ولا بين موجود ومعدوم ولا بين جوهرين ولا بين عرض وجوهر ولا بين القديم والحادث وقولنا يستحيل اجتماعهما خرج به نحو السواد مع الحلاوة وقولنا في محل واحد احتراز عن مذهب المعتزلة فانهم لم يشترطوا المحل وقالوا الارادة رابطة مضادة للكرهية الربانية وكلاهما لا في محل ويقولون ان الضدين بقومان محلين من القلب وقولنا لانهما احتراز عن العلم الانساني بسكونه حال غير كفايته فتعجب الجميع بينهما كالاتيهم ما بل لان العلم بالسكون يلزمه السكون المضاد للحركة وقولنا من جهة واحدة احتراز عن نحو القرب والبعد بالنسبة الى شيئين فلا يتضادان وان كانا في محل واحد لا بالنسبة لشيء واحد كذا قال الامدي في الانسكار

بما باعتبارها كالاسود والابيض لا باعتبار ذات المتصف جعل مكان المحل الموضوع وقال يتعاقبان على موضوع واحد وذلك لان الموضوع محصور بالجواهر في الصورة فعلى هذا لا يتقابل الا الاعراض فتخرج الأنواع وتبقى المعاني ثم انه في بعض النسخ قيد الامرين الوجوديين بكونهما مباينين متماثلين في جهة هذا القيد التصادم كالتقابل بين اسود والحر واليباض والصفرة وعلى ما في هذه النسخة يكون ما ذكره الشارح تصرفا للتضاد الحقيقي وفي بعض النسخ اسقاط هذا القيد فتكون التعريف المذكور تصرفا للتضاد المشهور والاشمل للتصادم والحاصل أنه على اعتبار القيد في التعريف تكون أنواع التقابل خمسة التماثل والتناقض وتقابل العدم والملكة والتضاد والتصادم وعلى عدم اعتباره فيه يكون التعريف شاملا للتضاد الحقيقي والمعشهور وتكون أنواع التقابل خمسة في أربعة التماثل والتناقض والتضاد وتقابل العدم والملكة (قوله كالسود والابيض) فيقال ذهب السواد لوجه البياض والسودا لون فيع واليباض لون حسن وقوله في المحسوسات أي على كونهما من المحسوسات والاعيان

(قوله والإيمان والكفر) نحو ذهب الكفر وجاء الإيمان والإيمان حسن والكفر قبيح وقوله في المعقولات حال أي حال كونهم مامن المعقولات (قوله والحق أن بينهما) أي بين الإيمان والكفر تقابل العدد والمملكة أي لا تقابل التصاد كما هو ظاهر كلام المصنف وهو مبنى على أن الكفر وجودي فالإيمان تصديقي انتهى صلى الله عليه وسلم في كل ما علم بحججه به بالضرورة كالوحدانية والبعث والرسالة والكفر على هذا القول هو الجدل من ذلك كسأسي والجحد أمر موجود كالصدق فكانت المناسب جعل ذلك من شبه التضاد (قوله أعني) أي باتصديقي (قوله والأذعان) أي الاقضية وهو تفسير لما قبله والأذعان والاقضية يرجع لكلامه نفساني وهو قول النفس أنت وصدقت (قوله عند المحققين) كالقطب الشيرازي ونظائر الشارح أن التصديق عند المحققين من المناطقة هو الأذعان بوقوع النسبة أولاً وقوعها وليس كذلك لاتفاق المناطقة (٩٧) على أن التصديق قسم من أقسام العلم

والأذعان المدكور ليس على كماله وإنما التصديق عند المحققين من المناطقة ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة على وجه الأذعان والقول وعند غيره وهو المشهور ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة مطلقاً أي ولو كان ذلك لا ادراك ليس على وجهه والأذعان وأما التصديق عند المتكلمين فهو الأذعان لما علم بحججه النسبية وقبول النفس لذلك ومعرفة كلامه نفسى (قوله مع الآثار به بالسان) أي ولو مرة في العمر (قوله والكفر عدم الإيمان الخ) ذكر الشيخ بس عن بعضهم أنه على هذا القول يقال الإيمان مخلوق لله تعالى

(والإيمان والكفر) في المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم والمملكة لأن الإيمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بحججه به بالضرورة أي قبول النفس لذلك والأذعان على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الإقرار به بالسان والكفر عدم الإيمان عما ينشأ عنه الإيمان وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوده يفتكر وإن متضادين

لضدين المحسوسين (و) كذا الإيمان والكفر) وهذا مثال للعقولين لأن القتل بهما اتفاه بناء على أن الكفر وجودي فالإيمان تصديقي النبي صلى الله عليه وسلم بكل ما علم بحججه به بالضرورة كالوحدانية والبعث والرسالة والكفر على هذا جهدي من ذلك وأما فسر الكفر بعدم التصديق بنى من ذلك فالتقابل بينهما تقابل العدم والمملكة كما لا يخفى وعلى التصديق أذعان النفس وقبولها لذلك مع النطق بالسان فهو على هذا من الاتفعال وهو كذلك عند المحققين من المناطقة فالتكليف به تكليف ساسية بينهما ويرد على الأول وهو كون وجودها نبوت الواسطة في ذلك من غير وجه فليس بمؤمن ولا كافر كالشاك والجاهل ويجب أن من لم تلقه الدعوة طيس كلامه من قبله ومن بلغته أن دعى لا متفاد كان جهداً فلا إشكال وإن شك فهو جاحد بل غير أي لو جوبه إذ كانه يقول لا أجزم أي لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولوعى القول بأن الكفر مجرد ولكن على هذا لم يدخل الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الإيمان تأمله وإذا كان الضدان مما يتحقق بينهما جامع وهمي على ما يستقر فيكون أن يقال السواد لون قبيح والبياض لون حسن والإيمان حسن والكفر قبيح لوجود الجامع الوهمي في

ولا يخفى ما فيه وقد دخل في هذا المتضادين هذا نحو الحجرة مع البياض والمجرم مع الصفرة وغيرهما من الألوان الواسطة بين السواد والبياض وأما ما وقع في كلام أهل هذا العلم من أن الضدين كل ذاتين يتقابلان على موضع واحد ويستقبل اجتماعهما بينهما غاية الخلاف والبعد فهو فاسد لأنه على رأي الفلاسفة الذين اتوا أن الواسطة لا تضاد بينهما وبين السواد والبياض مثلاً وقد مثل المصنف الضدين بالسواد والبياض في الألوان والكفر والإيمان في المذات فيهما تضادان أذير بفغان في حق

(١٣ - شرح الخفيض ثالث) والكفر غير مخلوق لاد الحقائق إنما يتعلق بالأمور الموجودة كالإدانة فيصعب أن يقال الكفر ليس مراداً أنه ذو كمال مراد الوجود المعدوم وأنه باطل نعم على القول بأن الكفر وجودي يقال فيه أنه مخلوق ومراد له صفة له تعالى كالإيمان شامل (قوله علمي شأن الإيمان) خرج به المهادات والحيوانات لهم يقال أنها كافر لأن ليس من شأنها أن تصف بالإيمان وهكذا شأن تقابل العدم والمملكة لا بد فيهم من اعتبار قبول المخل (قوله وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك) أي بما علم بحججه بالنبي به بالضرورة وأورد على هذا القول أنه يقتضي نبوت الواسطة بين الإيمان والكفر فالتاك والجاهل الذي لم يجد له عيونه ولا كفر مع أنه لا واسطة بينهما وأجاب بأن لا بد من قولهم الكفر انكار شيء أي حقيقة أو حكماً لا فادعى وأقبحه المجهز واللبيل فقد ردهم اتفاهول انكاره فلا مفر من دعيه ولا يكون الامتناع أو منكر وليس كلامنا من لم تلقه دعوة \* واعلم أنه على التحقيق من أن التقابل بين الإيمان والكفر من تقابل العدم والمملكة عدم الواسطة بينهما ظاهر لأن الشاك والجاهل داخلان في الانكار لاتفاق التصديق منهما (قوله فيك أنه متضادين) أي حينئذ فيصعب التمثيل الذي ذكره المصنف



وكالتصنفات بذلك كالاسود والابيض والمؤمن والكافر أوشبه تضاد كالماء والارض والسهل والجبل

(قوله وما يتصف بها) عطف على السواد أي وكذا ذوات المتصفة بالذ كورات (قوله كالاسود الخ) أي فقال الاسود ذهب والابيض جامد المؤمن حضر والكافر غراب (قوله وأمثال ذلك) عطف على الاسود أي كسوداه وبيضه ومؤمنه وكافره أو على ضميرها كالأطعمة والعصيان فيقال: الطاع جاء والعاصي ذهب (قوله فانه) أي ما يتصف بالذ كورات وهذا هو وجه حمل الذوات الموصوفة بالذ كورات متضادة (٩٨) (قوله باعتبار الاشتغال الخ) أي على وجه الدخول في القهوم لا باعتبار ذاتها

(وما يتصف بها) أي بالذ كورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وأمثال ذلك فانه بعد من المتضادين باعتبار الاشتغال على الوصفين المتضادين (أوشبه تضاد كالماء والارض) في المحسوسات فانها ما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانخفاض وهذا معنى شبه التضاد

فذلك (وما يتصف بها) أي يتصف بتلك الذ كورات من حيث أنه يتصف بها كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فان كل اثنين متقابلين منها بعدان ضد من حيث الاشتغال على الضدين بخلاف ذوات تلك المتصفات من غير اشعار بالأوصاف فليست من باب التضاد في شيء كزبد وجمر وإذا كان زبد أسود وجمر أبيض فيقال على هذا الاسود ذهب والابيض جامد والمؤمن حضر والكافر غراب لوجود الجامع الوهمي في ذلك (أو) يكون بين المتضادين في الجملة (شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضد الآخر ولا موصوفاً بضماد موصوفه الآخر ولكن يشغل ويستلزم كل منهما معنى يتناقض ما يستلزمه ويشغل عليه الآخر وهو قسما ما يكون في المحسوسات (كالماء والارض) فان السحاب جرم مخصوص تنقسم فيه معنى السحاب والارض جرم مخصوص فليس بينهما تضاد لانهما جريان فليس معينين وأراد على محل واحد ولم يشعر أحدهما بوصف اشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعار فيها السموف لا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فالارض لا اشعار بالمقابل ولكن يستلزم كل منهما معنى يتناقض ما يستلزمه الآخر فالسحاب يستلزم غاية الارتفاع والارض تستلزم غاية الانخفاض فهما يشبهان الضدين لاستلزامهما لمابه التناقض ولم يكونا من الضدين لعدم كون مابه التناقض حرا بينهما ما كافي الاسود والابيض والمراد بالسحاب جميع السموات لا ذاتها حتى يقال ليس فيها غاية

غير المكاف وقوله (وما يتصف بها) مثاله المؤمن والكافر والاسود والابيض وفه نظيران لاسود والابيض ليسا ضد من فانهما ليسا عرضيين وقول المصنف أن تضاد قد يقال السواد واليباض بينهما تضاداً ما تصورهما فكيف يقال بينهما تضاداً ولاشأن أن تصورهما لبيض وتصور لاسود في وقت واحد ممكن لا قال الجمع بين الضدين لا يتصور في الفهم على ما اختاره ابن سينا في الشفاء لانهما قول المتع على هذا القول تصورهما محتملين وأما تصورهما في وقت واحد فممتنع الا اذا قلنا ان العلم بتحصيل أن يتعلق بأمرين في وقت واحد لكن المصنف لا يريد بذلك لان القول به لا اختصاص بالضدين بل في كل أمرين مطلقا ولو قال أو يكون المستند اليهما أو المستندان متضادين ملزم من هذا وانما كان التضاد جامعاً لان الوهم ينزله حاشية المتضادين الذين يلزم من تصور أحدهما تصور الآخر (قوله أوشبه تضاد) أي يكون بين تصورهما شبه تضاد وعليه من السؤال ما سبق فيسبني أن يقول أو يكون بين الشئين شبه تضاد كالماء والارض وانما يحكم عليهما بالتضاد لانهما لا يتباقيان على محل وليسا بعرضيين ولكنهما يشبهان المتضادين لما بينهما من

ذاتهما ما يقطع النظر عن وصفيهما فانه لا تضاد بينهما فذات الابيض وذات الاسود يقطع النظر عن وصفيهما وهما البياض والسواد لتضاد بينهما لعدم قرارهما على محل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم التعاديهما (قوله أوشبه تضاد) بأن لا يكون أحدهما الشئين ضد الآخر ولا موصوفاً بضماد موصوفه الآخر ولكن يستلزم كل منهما معنى يتناقض ما يستلزمه الآخر وهو قسما ما يكون في المحسوسات كالسحاب والارض وما يكون في المحسوسات والمفكرات كالزول والثاني فيقال السماء مرفوعة لنا والارض موضوعة لنا والازل سابق والثاني لاحق فالجامع بين المستند اليهما وهمي لقصة شبه التضاد بينهما (قوله كالماء والارض) أي كسبه التضاد الذي بين السماء والارض (قوله أحدهما

في غاية الارتفاع الخ) المراد بالغاية هنا الكثرة وان لم تبلغ النهاية فاندفع ما قال ان السماء الاولى ليست في غاية الارتفاع لان ما فوقها ارفع منها والارض انما ليست في غاية الانخفاض وما حاب به بعضهم أن المراد بالسماء مجموع السموات والارض مجموع الارضين ففه نظيران الذي في غاية الارتفاع العرش والذي في غاية الانخفاض الماء الذي تحت الارض السابعة (قوله وهذا) أي كون أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانخفاض معنى الخفض شبه التضاد وهو الكونية المذ كورة

(قوله وليس الخ) يعني أن السماء والأرض لما يتعاقبا على موضوع أصلهما لم يكونا متضادين فهما خارجان من تعريف التضاد بقوله يتعاقبان على محل واحد قال سم وكان وجه ذلك أن بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله دون الأعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على أن التوارد على المحل إنما هو في الأعراض وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعين الموضوع والمخصص بالأعراض هو الثاني لا الأول (قوله ولا من قيل الخ) إشارة إلى سؤال نشأ على سابق وجوابه أما السؤال فهو أن يقال جعل الأبيض والأسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتغالهما على الوصفين المتضادين لم يجعل السماء والأرض من هذا القبيل بهذا الاعتبار وحاصل الجواب أنهما لم يجعل من قبيل الأسود والأبيض لأن الوصفين المتضادين في الأبيض والأسود جريان من مفهومهما لأن الأسود شيء ثبت له السواد والأبيض شيء ثبت له البياض بخلاف السماء والأرض فإن الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانخفاض لازمان لهما وليسا دائما خليفين في مفهوميهما فإن السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والأرض جرم مخصوص لم يراع فيه الانخفاض ولكونهما لا زمين جهة لا تبين بالمتضادين وعلى تسليم إشعار السماء بالسمو وأنه لم يتناس فيها فالأرض لا تشهر بالانخفاض الذي هو المقابل الآخر (قوله والأول والثاني) أي وكشبه التضاد الذي بين مفهوم لفظ الأول ومفهوم لفظ الثاني يقال المولد الأول سابق والثاني مسبق ونحو الأب الأول والابن ثان (قوله المحسوسات) كأمثل والمعقولات (٩٩) كقولك علم الأب أول وعلم الابن ثان

(قوله فإن الأول) أي وإنما كان بين مفهوميهما شبه تضاد فكل مفهوم لفظ الأول (قوله هو الذي يكون سابقا على الغير) أي سواء كان محسوسا ومعقولا وقوله يكون سابقا على الغير أي على فرض أن

وليس المتضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الأجسام دون الأعراض ولأن قبيل الأسود والأبيض لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا دائما خليفين في مفهومى السماء والأرض (والأول والثاني) فيما بين المحسوسات والمعقولات فإن الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بالغير فأنشأ المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل متضادين كالأسود والأبيض لانه قد بشرط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الاختلاف ولا يفتنى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما الأول أكثر من مخالفة الثاني له مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول فلا يكون وجوديا

الارتفاع وكذا الأرض والقسم الثاني ما يكون في المحسوسات والمعقولات معا كالاول والثاني فإن الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بالغير فهما يشبهان ما عدا من الضدين كالأبيض والأسود من جهة اشتغالهما على وصفين لا يجتمعان الاختلاف (و) من شبه التضاد (الأول والثاني) وينبغي أن يعد منه الأبيض والأسود كما سبق وأنما عدا الأول والثاني من شبه التضاد لم يعدا متضادين لأن في كل منهما قيد العدم لأن الأول لما لم

وجودي والاخر عدى كما أن مفهوم الأول كذلك (قوله فأنشأ المتضادين) أي كالأبيض والأسود (قوله على وصفين لا يمكن اجتماعهما) وهما عدا مسبوقا أصلا والمسبوق واحد (قوله لانه قد بشرط الخ) أي كما هو أحد القولين وإن كان الشارح أسقطه سابقا في تعريف الضدين كما في ذكر النسخ وأشار الشارح بضد إلى هذا الشرط لقوله القاطن به وإلى ضعف القول به (قوله ولا يفتنى الخ) عليه حذف أي وهذا الشرط غير موجود ههنا لأنه لا يفتنى الخ (قوله مع أن العدم الخ) ردان (قوله فلا يكون وجوديا) أي وحينئذ فلا يكونا ضدين لأنهما الأمران الوجوديان وظاهر هذا أن التقابل بينهما متقابل السلب والإيجاب أو لعدم والملكية وعادة الطول مع أن العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونا وجوديين وهي ظاهرة أيضاً ما عدا العدم في مفهوم الأول فظاهراً أنه قال فيه ولا يكون مسبوقاً بشئ أصلاً فلم يكن وجوداً لأن الوجود لا يشتمل مفهومه على عدمه وأما اعتباره في مفهوم الثاني فلا اعتباراً فقط فيه التي هي بمعنى لا غير وحاصل ما ذكره الشارح أن الأول والثاني لا يكونان متضادين عند من بشرط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الاختلاف ولا عند من لم بشرط ذلك أما عند من لم بشرط فظاهر لأن مخالفة الثالث والرابع فأنشأ فيهما الأول أكثر من مخالفة الثاني له وأما عند من لم بشرط أن يكون بينهما غاية الاختلاف فبفتح أيضاً جعلهما من المتضادين لكن لأن من هذا الحشية بل من حقيقة أخرى وهو كون الأول معتبر في مفهومه العدم فلا يكون وجودياً فلا يكون ضد الغير لماعلم أن الضدين هما الأمران الوجوديان الخ

فان الوهم ينزل المتضادين والشبهين جمانة التضايف فيصعب بينهما في الذهن ولذلك تجد الضد أقرب شطورا بالبال مع الضد

(قوله فانه) أى الوهم (قوله انما جعل التضايف) أى أو لا تصاف للمتضادين (قوله ينزلهما منزلة التضايف) يعنى أن التضايف عند الوهم كالتضايف عند العقل فكذلك لا ينفك أحد التضايفين عن الآخر عند العقل بل متى خطر عنده أحدهما خطر الآخر وذلك الارتباط بهما عند المفكرة كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم وذلك الارتباط بهما عند المفكرة وليس المراد أن الوهم يعتبر التضايف خلافا للتضايف (١٠٠) حتى يرد انما إذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضايف جمانة عند من

غير راجحة الى تنزله منزلة التضايف على انما إذا كان التضايف خلافا للتضايف فلا معنى لتنزيل (قوله فى أنه) أى الوهم وهو

متعلق بمنزلة (قوله لا يحضر) أى لا يحضر

فيه وكذا يقال فيما بعده (قوله وذلك) أى ولا لاجل ذلك أى لاجل تنزله

التضايف منزلة التضايف بالمعنى المذكور وهو أنه متى خطر أحد الضدين في

الوهم خطر فيه الآخر تجد الضد أقرب شطورا بالبال أى في الوهم دليل

قول الشارح بـ (والأفعل الخ) وقوله مع الضد أى مع خطور

الضد وهو متعلق بالخطور (قوله من المضايرات) متعلق بأقرب أى أقرب

من سائر خطور المضايرات الغير المتضادة أى بعضها مع بعض فلا يخطر

السواد في الوهم كان ذلك أقرب لخطور البياض فيه من خطور القيام والقعود

(فانه) أى انما جعل التضايف وشبهه جمانة عند من لا ينفك عن الآخر (قوله ينزلهما منزلة التضايف) فى أنه لا يحضر أحد المتضادين أو الشبهين بهما أو يحضره الآخر (ولذلك تجد الضد أقرب شطورا بالبال مع الضد) من المضايرات الغير المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على حكم الوهم والأفعل بتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر

وهو المسبوق واحد وعدم المسبوق أصلا ولم يصح لهما عدم الضدين كالبياض والأسود ما على مذهبه من يشترط في الضدين أن يكون بينهما غاية الاختلاف فلا إشكال في نفي الضدية عنهم لالان

الثالث والرابع أشد مخالفة للأول من الثاني وأما على مذهب من لا يشترط كإقدامه فيضربان عن الضدية باشتراط الوجود في الضدين والأول من مفهومه العلم لا ناقضا فيه ولا يكون مسبوقا بنفى أصلا فليس

وجود بالان الوجودى ولا يشترط مفهومه على عدمه والابيض والأسود ليس من مفهومهما لعدم فإذا تحقق شبه التضايف وجود الجاهع الوهمى يقال السماء مرفوعة لنا والارض موضوعة لنا والأول سابق

والثاني لاحق وشبه ذلك لو ورد الجاهع الوهمى فيما ذكر ثم أشار الى وجه كون التضايف وشبهه جمانة وهما بقوله (فان الوهم ينزلهما) أى التضايف وشبهه (منزلة التضايف) عند العقل يعنى أن العقل لما

كان لا يخطر عنده أحد المتضايفين الا خطر الآخر وذلك الارتباط بهما عند المفكرة قال الوهم كذلك في الضدين وشبههما قاله فى انه يصحبهما عند المفكرة بسبب أن خطور أحدهما عنده يستلزم غالبا

خطور الآخر فحكمه باحتجاجهما عند المفكرة تنزلا لقلبته لخطور مع الآخر منزلة عدم الاتصاف كالتضايفين (ولذلك) الارتباط الوهمى (تجد الضد أقرب شطورا بالبال) عند المفكرة (مع

الضد) الآخر من سائر المضايرات الغير المتضادات بعضها مع بعض فذلك لا يجمعها المفكرة بالوهم لعدم غلبة خطورهما مع ما يغايرهما عدم سوى الضد والسبب في ذلك أن المقابل لشيء فيه ما يشر

عنا فاقمها له فاستشقت منه ذلك المقابل والوهم لا يصح عنه وجود أحدهما بدون الآخر فلهذا حكم الوهم بالاجتماع وأما العقل فيميز بين الرطب لانه كثير ما يفيض الضد دون مقابله بخلاف التضايفين ويمتثل الوهم لاتساعه ويمحاذته فيلحق الضدين بالتضايفين لقرب حضورهما مع هذا وقد جعل المصنف موجب الاجتماع بالجامع عند المفكرة ههنا الوهم دون خزانته وهى الحافظة

بصفة غيره والثاني ما سبقه واحد فقط والضد ان لا يكونان عدمين (قوله فانه) أى لأن الوهم (ينزلهما) أى الضدين (منزلة التضايف) ينبنى أن يقول منزلة التضايفين أو يقول ينزل المضادة منزلة التضايف (ولذلك تجد الضد أقرب شطورا بالبال مع الضد) كالسواد والبياض

والأكل والشرب فيه وذلك لأن ههنا لا يجمعها الوهم لعدم غلبة خطورهما مع ما يغايرهما سوى الضد بخلاف الضدين فان الوهم يحكم باحتجاجهما والسبب في ذلك أن المقابل لشيء فيه ما يشعر بنا فاقمها له فاستشقت منه ذلك المقابل والوهم لا يصح عنه وجود أحدهما بدون الآخر فلهذا حكم الاجتماع (قوله يعنى أن ذلك) أى كون التضايف وشبهه

جامعا مبنى على حكم الوهم أى لا على حكم العقل وقوله والأولى لا نقل على حكم الوهم بل على حكم العقل فلا يصح لأن العقل يتعقل كلاًهما ثم أعلام أن الآخر بخلاف المتضايفين وحينئذ فلا يحكم تنالهما في الحضور عنده فلا يكون التضايف وشبهه جمانة عاليا

وانشائي أن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال سابق

(قوة أو شيئا وهو امر الخ) أنت خبير بأن الذي أوجب الجمع بين الشيئين عند المفكرة هو قوة العقل المدركة لاختزانها وكذلك في الوهم كما تقدم وقد خالف هنا قبل يحصل القوة المدركة للصور الحسية التي هي الحس المشترك مقتضية للجمع في المفكرة بل حصل خزانتها التي هي انشائيها المقتضية لذلك فكان المناسب جعل القوة التي جعلت بين الشيئين عند المفكرة هي القوة المدركة في العقلي والوهمي أن يجعلها كذلك في انشائيها فيسمى حسا لكن ناهل لجعلها هي الخيال التي هي الخزانة للحس المشترك أشارت إلى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها إلى خزانتها والعكس من جهة أن هذه القوى كما قبل بنزلة للرأي المقابل بعضها بعض فهي ترسم في كل منها ما ترسم في الآخر تأمل اه يعقوب ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضي الخيال فيه مساهمة أي يقتضي الحس المشترك الذي خزانته الخيال كما مر ويمكن أن يقال لم ينسب الجامع للحس المشترك لأن النسبة أخص من النسبة إلى المشترك أن ينسب إلى الصفة ولم ينسب إلى الموصوف وقل حتى تخافة ليس بالنسبة إلى إحدى الحواس الخمس الظاهرة (قوة وهو أمر بسبه يقتضي انشائي اجتماعهما في المفكرة) أي وإن كان العقل إذا دخل ونفسه لا يقضي بذلك الاجتماع فإنه لا يشترط أن يكون ذلك الأمر صوره تدرك بل بانحلال بعد الحس المشترك بل يكون خياليا ولو كان عقليا (١٠١) بسبب كونه كلياً وهو ما بسبب

صكونه جزئياً لا يدرك بالحواس فاندفع الاعتراض بأن التقارن عقلي أدل من تحفه أن يكون عقلياً وهو مما دوحه الاندفاع أن المراد بالجامع في هذه القوى ما توصل كل قوته إلى الجمع عند المفكرة لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه مرد عليه أن يقال التوصل إلى الجمع إنما يكون بأدراك التوصل به وكيف تتوصل فوسمين تلك القوى إلى جمع المتخالفات بنى لا يدرك بها والجواب أن هذه

(أو شيئا) وهو أمر بسبه يقتضي انشائي اجتماعهما في المفكرة وذلك (بأن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال سابق) على العطف

كما تقدم في العقلي وجعل موجب في انشائيها نظرائه واليه أشار بقوله (أو) جامع (خيالي) وهو أمر بسبه يقتضي انشائي اجتماعهما عند المفكرة وقد عرفت فيما تقدم أن الحس المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وإن انشائي خزانته فكان المناسب جعل القوة التي جعلت بين شيئين عند المفكرة هي القوة المدركة في العقلي والوهمي أن يجعلها كذلك في انشائيها فيسمى حسا لكن ناهل لجعلها هي الخيال التي هي الخزانة للحس أشارت إلى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها إلى خزانتها والعكس من جهة أن هذه القوى كما قبل بنزلة للرأي المقابل بعضها بعض فهي ترسم في كل منها ما ترسم في الآخر ثم قدم الجامع انشائي على خط ما تقدم في العقلي والوهمي بقوله ذلك (بأن يكون بين تصورهما) أي تصوري الجملتين على ما تقدم من أن التصور يطلق على المتصور (تقارن في الخيال) التي تقدم ما نخرتة الحس المشترك وذلك التقارن لا بد أن يكون (سابقاً) أعلى

وأما انشائي فهو أن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال سابق أي سابق في انشائيها وانشائي قوة حافظة لما يدركه الحس المشترك وينقد انشائي عن العقلي والوهمي بأن في العقلي علاقة حقيقية كاسبق وفي الوهمي علاقة اعتبارية حاصلتها في ذات تلك المقارنات وأما انشائيها فالتصور تثبت في قوة انشائيها وتصل اليها الحواس وإن كانت تلك الأشياء بصيغ ذلك الشخص لكونه كثيراً الاستعمال لها

القوى لا يختص ادراكها باختصاصه بل تدرك غيره أيضاً لكن بعد أن تأخذ عن السابق إليه وهو قوة الخطة قادراً كه أولاً وذلك بحكم العقل على الجزئيات وبحكم الوهم على الكليات وأوليات بحكم الخيال على أنه بعد تصور الوهم أيها بصور المحسوسات والحكم على الشيء فرع عن تصوره وأدراكه فعمل هذا الجامع العقلي ما يقتضي بسبه العقل الجمع عند المفكرة وليس في الوهم لكونه مدركه بالخصوص أولاً فأخذت من العقل والجامع الوهمي ما يحتال بسبه الوهم على الجمع عند المفكرة وليس في الوهم لكونه مدركه بالخصوص أولاً أو سبق إلى العقل لكونه كذلك بالنسبة إليه ثم أخذ الوهم من أحدهما والجامع انشائي هو ما يتحقق بالصور الخيالية ولو كان عقلياً وهو ما في قوله ٥١ يعقوب وسأني ذلك أيضاً الشرح (قوة بأن يكون بين تصورهما) الضمير للشيئين وسأني الاعتراض على هذه العبارة في الشرح وأصواب بأن يكون بينهما (قوة تقارن في الخيال) أي خيال الخطاب على ما في الأطول وهو مبني على الغالب من مر أعلاه الخطاب والمراد بتقارنهما في الخيال تقارنهما في الخيال لا في الحاضر وليس المراد بالتقارن في انشائي أن يكون الشيئين ناشئين فيه لأن الصور المتقاربة والمتساعدة كلها ناشئة في الخيال لا نخرتة لتلها (قوة سابق على العطف) أي سابق ذلك التقارن في خيال الخطاب على العطف لكونه معصداً وأما لو كان التقارن حاصل بالاعطف فلا يكتفي كذا قرر بعضهم وفي الشيخ يس أن الظاهر أن هذا التذييل الواقعي لا لا اخترازة فأنما

واسباب مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال لتتباين وتوحد

(قوله لأسباب مؤدية إلى ذلك) متعلق بتقارن أي بان يكون بينهما تقارن في الخيال لاجل أسباب مؤدية إلى ذلك التقارن (قوله وأسباب مختلفة) أي لأن تلك الأسباب وان كان مرجعها إلى مخالطة ذوات تلك الصور والحسنة المقترنة في الخيال يعني أن تلك المخالطة ما لا تلك الأسباب ومنشؤها إلا أن أسباب تلك المخالطة مختلفة فيكون وجودها عند شخص دون آخر مثلاً إذا كان المخاطب صنعتها الكتابة فقامت تقتضي مخالطته لا إلهام من قلم ودواته ومدة ادورق طراس فتتقارن صور المذ كورات بخالته فصح أن يعطف بعضهم على بعض فيقول القلم عنده (١٠٢) والله وأندك وإذا تعلقت همت بصناعة الصياغة أوجب ذلك مخالطة آلاتها وأمر رهام

لأسباب مؤدية إلى ذلك (أسبابه) أي وأسباب التقارن في الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال) ترتباً ووضوحاً

العطف ولا يده من سبب عادة مرجعه إلى المخالطة والمناقضة وتلك المناقضة تختلف باختلاف الانضاض والأزمان والأمكنة فتكون لشخص دون آخر وفي زمان دون آخر وفي مكان دون آخر وإلى ذلك أشار بقوله (أسبابه) أي أسباب التقارن في الخيال (مختلفة) لأنها ولو كانت راجعة إلى مخالطة ذوات تلك الصور والحسنة المقترنة في الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بعضها فترجم همة وجودها لتضي دون آخر مثلاً إذا تعلقت همة إنسان بصناعة الكتابة أوجب له ذلك مخالطة آلاتها من قلم ودواته وادورق طراس وان تعلقت بصناعة الصياغة أوجب له ذلك مخالطة أموره رهام من سبائك الذهب والفضة والآلهة وان كان من أهل التعيش بالابل مثلاً أوجب له ذلك مخالطتها وأمورها من رعيها إلى خصب نائى عن المطر السازل من السماء ومن الأيوام بها إلى محل الرعي والحفظ كالجليل ثم إلى الانتقال بها إلى أرض دون أخرى طلباً لأكلا فتتقارن الصور المذ كورة لكل في خيال مخالطتها فيصبح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت في خياله وربما كانت المقارنة على وجه الترتيب كما في حال مخالطة الابل فيصح العطف على وجه الترتيب لأنه كذلك مجتمع عند المفكر فإذا عكس ترتيبهم لم يحسن لمفاسه من القطب الغير للألوف (ولذلك) الاختلاف في الأسباب (اختلفت الصور الثابتة) أي التي من شأنها أن تثبت (في الخيال) وأشار بقوله (ترتبا ووضوحاً) إلى أن المختلف باختلاف الأسباب هو ترتيب تلك الصور ووضوحها باعتبار الخيال ونفس الترتيب يارتباط الصور في الخيال بحيث لا تنفك فإذا كانت في خيال كذلك فربما كانت في خيال آخر لا مجتمع أصلاً ونفس الوضوح بان لا تنفك عن الخيال كصور المهجيين في خيال المهين فإذا كتبت كذلك في خيال فربما كانت في آخر لم يدم وجوده بحضورها بما لا يحضر أصلاً والاولى أن يفسر في خياله لكثرة مشاهدتها واشتغالها بحواسه الظاهرة عليها ولذلك كثرة الاختلاف في ثبوت الصور في الخيال وترتيبها بحيث يجمعان في خيال دون خيال عمرو لملاسته لها دون غيره وأوج بان ذكرهما في مجلسه دون غيره وما كان بين الأهرين جامع خيالي بالنسبة إلى قوم دون قوم كقوله تعالى أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت فإن هذه الأمور مجتمعة في خيال أهل البوادي فإن أكثر اتغاعهم بالابل

سبائك الذهب والفضة فتتقارن صور المذ كورات فيخاله فصح أن يعطف بعضها على بعض وإذا كان من أهل التعيش بالابل مثلاً أوجب له ذلك مخالطتها وأمورها من رعيها إلى خصب نائى عن المطر السازل من السماء ومن الأيوام بها إلى محل الرعي والحفظ كالجليل ثم إلى الانتقال بها إلى أرض دون أخرى طلباً لأكلا فتتقارن صور المذ كورات في خياله فصح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت في خياله وربما كانت المقارنة على وجه الترتيب كما في حال مخالطة الابل فيصبح العطف على وجه الترتيب لأنه كذلك مجتمع عند المفكر فإذا عكس ترتيبهم لم يحسن لمفاسه من القطب الغير للألوف (ولذلك) الاختلاف في الأسباب (اختلفت الصور الثابتة) أي التي من شأنها أن تثبت (في الخيال) وأشار بقوله (ترتبا ووضوحاً) إلى أن المختلف باختلاف الأسباب هو ترتيب تلك الصور ووضوحها باعتبار الخيال ونفس الترتيب يارتباط الصور في الخيال بحيث لا تنفك فإذا كانت في خيال كذلك فربما كانت في خيال آخر لا مجتمع أصلاً ونفس الوضوح بان لا تنفك عن الخيال كصور المهجيين في خيال المهين فإذا كتبت كذلك في خيال فربما كانت في آخر لم يدم وجوده بحضورها بما لا يحضر أصلاً والاولى أن يفسر في خياله لكثرة مشاهدتها واشتغالها بحواسه الظاهرة عليها ولذلك كثرة الاختلاف في ثبوت الصور في الخيال وترتيبها بحيث يجمعان في خيال دون خيال عمرو لملاسته لها دون غيره وأوج بان ذكرهما في مجلسه دون غيره وما كان بين الأهرين جامع خيالي بالنسبة إلى قوم دون قوم كقوله تعالى أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت فإن هذه الأمور مجتمعة في خيال أهل البوادي فإن أكثر اتغاعهم بالابل

أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت

فأفلا ينظرون إلى الأرض كيف سطحت فلو وقع العطف في غير القرآن يذ كورات إلى الأرض ولا ثم الجبال ثم السماء ثم الأبل لم يحسن لأن صور المذ كورات تثبت في خيال أصحابها على هذا الوجه فلم تتضح فيها كذلك والمعرض لخيال السامع لأنه الذي رآه في غالب الخطاب لاختيال السامع (قوله ولذلك) أي ولأجل اختلاف أسباب التقارن اختلفت الصور الثابتة في الخيال أي التي من شأنها أن تثبت (في الخيال) وأشار بقوله (ترتبا ووضوحاً) إلى أن المختلف بسبب اختلاف الأسباب هو ترتيب الصور ووضوحها باعتبار الخيال ونفس الترتيب يارتباط الصور في الخيال بحيث لا تنفك فإذا كانت في خيال كذلك فربما كانت في خيال آخر لا مجتمع أصلاً ونفس الوضوح بان لا تنفك عن الخيال كصور المهجيين في خيال المهين فإذا كتبت كذلك في خيال فربما كانت في آخر لم يدم وجوده بحضورها بما لا يحضر أصلاً والاولى أن يفسر في خياله لكثرة مشاهدتها واشتغالها بحواسه الظاهرة عليها ولذلك كثرة الاختلاف في ثبوت الصور في الخيال وترتيبها بحيث يجمعان في خيال دون خيال عمرو لملاسته لها دون غيره وأوج بان ذكرهما في مجلسه دون غيره وما كان بين الأهرين جامع خيالي بالنسبة إلى قوم دون قوم كقوله تعالى أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت فإن هذه الأمور مجتمعة في خيال أهل البوادي فإن أكثر اتغاعهم بالابل

فكم صور تتعاقب في خيال وهي في آخرها ترى أي حكم صورة لا تتكاد تلوح في خيال وهي في غير ما نرى على كما يحكي أن صاحب سلاح  
 ملك وصاحبها وصاحب قمر وعلم صيد سافر وأذا تروى يوم وصلوا سير النهار بسير الليل فينماهم في روضة التلham وقاساة خوف التخييل  
 والضلال طلع عليهم البدر بنوره فأفاض كل منهم في التنازع عليه وشبهه بأفضل ما في خزائن صورته فشبها السلاح حتى الترس  
 المذهب رفع عند الملك والصانع السبيكة من الأبريق تفرق عن وجهها البوتقة والبقلر الجبلان الأبيض يخرج من قلبه طريا  
 والمعلم رغيف آخر يصل اليمن بئدي من وهو كما يحكي عن رواق نصف حلة عيسى أضيق من مجبرة وجسمي أدق من مسطرة وجنهي  
 أدق من الزنجار وخفي أخفى من شق القلم وبني أضعف من قبة وطعاهي (١٠٣) أمر من العصف وشرايئ أشد

مواد من المعروس والمحال  
 في الزمان الصمغ

مكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أصلا وكمن من صور لا تنقيب  
 عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط

(قوله فكم من صور الخ)  
 أي لانه كم من صور وما  
 التعليل راجع لما ذه  
 على سبيل الآف والذئير  
 المرتب فقوله فكم من  
 صور لا انفكاك الخ راجع  
 لاختلاف الصور وترتيبها وقوله  
 وكمن من صور لا تنقيب الخ  
 راجع لاختلافها وضوا  
 وقوله فكم من صور  
 لا انفكاك الخ كصورة القلم  
 والدواة والقرطاس وقوله  
 لا انفكاك بينهما في خيال أي  
 كخيال الكاتب التي تعلق  
 همته بالكتابة فإذا حضرت  
 صورة أحد هاتين خاله  
 حضر صور الباقي وذلك  
 لكثرة الخ خياله لها وقوله  
 وهي في آخر مما لا يجتمع  
 أي كخيال النصارى أو البناء  
 فان صور هذه المذ كورات  
 لا يجتمع في خياله وان

الترتيب بما أشرنا إليه بأن يكون حضورها في خيال على وجه لا يكون في آخر كذلك وانما لا يكون ذلك  
 لان الصور المقترنة في الخيال بعد فرض تقارنها لا تنفك في ذلك الخيال فوضوحها في خيال يقتضي  
 عدم انفكاك كما فيه فلا يكون لاختلاف التفسير فائدة لجهة ان يفسر كل منهما بما ذكره لا آخر  
 ولو كان الوضوح أعين من عدم الانفكاك ان أراد بالوضوح في مقصد بحث لا لغرض فيه الانفكاك  
 ولكن ليس كالمنايه لان الكلام في تعدد الصور لم يطف بعضها على بعض بخلاف ما إذا دل  
 الترتيب على الحضور على وجه مخصوص فقد تشترك الخيالات في وضوح تلك الصور فيها لكن ترتيبها  
 في بعضها خلاف ترتيبها في غير ذلك البعض فاختلف الترتيب مع الوضوح بهذا الاعتبار ولو كان  
 يمكن على بعد أن يراى بالوضوح الوضوح المخصوص بذلك الخيال فينبغي عن ذكر الترتيب أيضا  
 بأنها بذلك الترتيب لم تنفك فتقول في بيان ما ذكر على ما جئنا عليه كلامهم ذكر الابل في الآية  
 الشريفة أو لأم السهام ثم الجبال ثم الأرض في غاية المناسبة لوجود الجامع الاقتران على وجهه كما  
 أشرنا إليه آنفا ولو وقع العطف في غير القرآن بذكر الأرض أولا ثم الجبال ثم السهام ثم الابل لم  
 يحسن لان تلك الصور لم تقتصر في خيالات أصحابها على ذلك الوجه فلم تنفك فيها كذلك وانما فسرنا  
 النافذة في الخيال بما في شأنها ان تثبت لم الاختلاف كل جملة بل كل فرد من أفراد الصور وأما  
 فسر ذلك بالنسبة الفعلية لم يأت الاختلاف الابتعد المقترنات الواقعة في الخيال كالا ينفك

واتفاهم بها بالرأى الثاني عن المطر النازل من السماء المقضى لتقلب وجوههم البها لا بد لهم من  
 ماوى وحسن ففكرت تظهرهم الى الجبال والادلهم من التنقل من ارض لارض فذكرت الارض فصور  
 هذا الامور حاضرة في ذهنهم على الترتيب المذكور بخلاف الحاضرة قائما اذا لا الية قبل تأمل هذه  
 الامور بما ووس اليه الشيطان وطن أن هذا الوصل معيب (قلت) وأنت تعلم كسبي أن الاتحاد في  
 المسند والسند اليه موجود في هذه المتعاطفات بالسهة لكل أحد ومع ذلك قال المصنف لو لا اجتماع هذه  
 الامور في خيال السدي لم يسمع هذا العطف ففسد بذلك قوة فيما سبق ان الاتحاد في المسند  
 والسند اليه يكون كاذبا وعلا حصة ما قلناه من أن العترة المناسبة وهذه الية الكريمة ليست مما نحن فيه

استحضر واحدا منها بأن يراه ثم يفارقه الباقي لقلة الخيال به وهذا مناسب لما قدرناه قبلنا وعدم اجتماع (قوله وكمن من صور  
 لا تنقيب الخ) أي كصورة محبوب يذفانها لا تنقيب عن خيال زيد لا تقع في خيال عرو الذي هو غيب وجوب وقول الشارح وهي في  
 خيال آخر مما لا يقع قط هذا مناسب لما قدرناه سابقا قولنا وعدم وضوح وقد علم من كلام الشارح هذا أن المراد بالترتيب ارتباط  
 الصور في الخيال بحيث لا تنفك والمراد بالوضوح عدم غيبها عن الخيال وفيه أن الترتيب والوضوح هذا المعنى متلازمان وذلك لأن  
 الصور المقترنة في الخيال بعد فرض تقارنها لا تنفك في ذلك الخيال فوضوحها في خيال يقتضي عدم انفكاك كما فيه وحسن ذلك فلا يكون  
 لاختلاف التفسير فائدة لجهة أن يفسر كل منهما بما ذكره لا آخر بل لا وجه له كره ما عدا لاعتناء أحد هاتين الآ خر ففعل الاولى  
 أن يفسر الترتيب بأن يكون حضور الصور على وجه مخصوص لا يكون في آخر كذلك فاختلالت قد تشترك في وضوح تلك الصور  
 فيها لكن ترتيبها في بعض الخيالات خلاف ترتيبها في غير ذلك البعض فقد اختلف الترتيب مع الوضوح بهذا الاعتبار

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى التنبه لأزواج الجامع لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى الآلاف والعاد تصيب ما تنقده الاسباب في ذلك كالجعم بين الابل والسمه والجبال والارض في قوله تعالى أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت بالنسبة الى أهل الزبرقان جل انتفاعهم في معانيهم من الابل فيكون عنايتهم مصروفة اليها وانتفاعهم منها لا يحصل الا بان ترى وتشر وبذلك تنزل المطريق فيقلب وجوههم في السماء ثم لادلهم من ما يرى يؤيدهم وحسن يعضنون به ولا تبي لهم في ذلك كالجبال ثم لا تخفى لهم لتعذر طول ممكنهم في منزل عن التنقل من أرض الى سواها فاذا فُتس البدوى في خياله وجد صور هذه الاشياء حاضرة فقيمة على الترتيب المذكور بخلاف الحضري فاذا اتلا قبل الوقوف على ما ذكرنا من النسب لجوله معيا

(قوله ولصاحب علم المعاني فضل احتياج) (١٠٤) أي زيادة احتياج أي حاية أكيدة فهو من إضافة الصفة للوصف

<p>ولهذا المصنف بهذا صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجامع الواتعة في التراكب في مقام الفصل والوصل وجم هذا اتدفع ما يقال ان صاحب هذا العلم يعرف أن الجامع الحق أمور ثلاثة والوهي ثلاثة والخيالي واحد فلا معنى لحسه على معرفتها وانما الذي يبحث على معبرتها طالب هذا العلم فكان الاول للمصنف أن يقول ولطالب علم المعاني (قوله) لانه عظم أبوابه الخ هذا الكلام على وجه المبالغة والمعنى المراد أن علم المعاني معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء</p>	<p>(ولصاحب علم المعاني فضل احتياج المعرفة الجامع) لان معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع (الاسيما) الجامع (الخيالي) فان جمعه على مجرى الآلاف والعادة) بحسب اعتقاد الاسباب في انبات الصوري خزنة الخيال ثم أكد الرصية على الجامع وعلى معرفته فقال (ولصاحب علم المعاني فضل احتياج) أي حاجة أكيدة (الى معرفة الجامع) وذلك لان علم المعاني معياره باب الفصل والوصل يعني أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الأبواب بخلاف العكس ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم أبواب علم المعاني فاذا كان تلك الميزة وأنه بمنزلة معظم أبواب علم المعاني بل بمنزلة كاه لسهولة انتفاعنا عند انتفاعه والجامع به يتحقق الفصل والوصل تأكدت حاجة صاحب هذا العلم الى معرفة الجامع (الاسيما) أي لامتثل الجامع (الخيالي) في التأكد بمعنى انه أود كد أنواع الجامع (فان جمعه) أي انما قلنا ان الخيالي وكذا لانه انما ياتي بذلك (على مجرى) أي على جريان (الآلاف) أي على المألوف (والعادة) أي المعتاد ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعها متكررا في الخيالات والنفوس في ذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم أن ذلك الوقوع الحاصل بالمخالطة يحتاج الى سبب وان السبب مختلف باختلاف الأشخاص والانغراض والأزمنة والأمكنة ولما كانت الاغراض المؤدية الى المخالطة لا تنصرف في تلك الاسباب المحصورة فالصور الخيالية لا تنصرف اختلافا باعتبار الخيالات فيصح أن يكون كل ما يفرض منها في خيال دون آخر وهذا تجد الشيء الواحد قد يشعروا دتشبهه بصور من الصور الحسية الغزونة في الخيال فتشبهه كل شخص بصورة مختلفة لما تشبه به الآخر لان المحقق به لكل هو الحاضر في خياله كما يرى أن صاحب سلاج وصاحب لتهامن عطف المفردات لكن يعلم بمحكم العمل على هذا الأسلوب بل أولى لان الاتصال بين المفردات أوضح منه بين الجمل واعلم أنك لو قلت انظر الى السماء كيف رفعت وانظر الى البرغوث الذي يأكل كل من تحتها ولصاحب علم المعاني احتياج كثيرا الى معرفة الجامع لاسيما الخيالي فان منشاء على الآلف والعادة</p>
---	--

العكس والمراد اعظم الاسباب كما قرر بعضهم (قوله وهو مبني على الجامع) أي وجودا وعدمه أي وانما كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل أبواب علم المعاني لسهولة انتفاعنا عن انتفاعه وهذا الباب مبني على الجامع تأكدت حاجة صاحب هذا العلم الى معرفة الجامع (قوله لاسيما الجامع الخيالي) أي لامتثل الجامع الخيالي موجود في التأكد بمعنى انه أود كد أنواع الجامع الثلاثة (قوله فان جمعه) أي فان الجمع بسببه وهذه لقوله لاسيما الخ (قوله على مجرى الآلاف) أي مبني على جريان المألوف أي على جريان الصور المألوفة والمعتادة والمراد بجمعها وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعها متكررا في الخيالات والنفوس في ذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع (قوله بحسب انفساد) أي وجود الاسباب متعلق بمجرى والمعنى أن الجمع به مبني على وجود الصور المألوفة في الخيال ووجوده ثابت بحسب وجود الاسباب المنتزعة لاثبات تلك الصور واقتراحها في الخيال كمنفعة الكتابة فلهذا باب في اقتران القيم والمفردات (قوله في انبات الصور) متعلق بالاسباب وإضافة خزنة الخيال بيانية وقوله في خزنة متعلق باثبات

(قوله وتبين الاسباب) أي والاسباب المتباينة المقتضية لاثبات صور المحسوسات في الخيال وهو مبتدأ وقوله بما يفوته المحسوس أي الضبط والعذر غيره ولكون تلك الاسباب لا تنحصر كلنا لجامع الخيال أي كثيرا لجوامع وقوعها والاحتياج اليه أشده وأعلم أن تلك الاسباب المقتضية لاثبات الصور في الخيال تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والأزمنة والامكنة لماسبق لك أن منشأ تلك الاسباب المخالطة وأسابيحها مخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر وحيث كانت تلك الاسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور في الخيال لا تنحصر أيضا ولهذا تجد الشيء الواحد يشبه بصور من الصور الحسية المخترقة في الخال فيشبه كل شخص بصورة مخالفة لما يشبه بها الآخر ليكون تلك الصورة التي يشبه بها كل واحد في الحاضرة في خياله كما يرى أن سلاحا وصانعا وبقارا وموتبا أطفال طلع عليهم البدو بعد التشوق اليه فأراد كل واحد أن يشبهه بأفضل ما في خزانة خياله فشيء الأول بالترس المذهب والثاني بالسبيكة المدونة من الأبريز والثالث بالطين الأبيض يخرج من قلبه والرابع برغيف أحر يصل اليه من بيت ذئبة فالصور التي من شأنها حصولها في الخيال اختلفت في حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر (١٠٥) لأن كل شخص يشبه بما هو ملامح

لما هو مخالطة فان من خالط شيئا فلا بد أن يفترق من محسوسه (قوله بما يفوته المحسوس) أي بما يتجاوز ولا يتسلط عليه المحسوس (قوله فظهر) أي من تفسير الشارح الجوامع الثلاثة بما تقدم (قوله ما يدرك بالعقل) أي خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل أمر بهيمة يقتضي العقل الاجتماعي في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهي أم بسببه يقتضي الوهم الاجتماعي في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذلك الخيال (قوله لأن التضائل) لم يلتفت في

وتبين الاسباب بما يفوته المحسوس فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهي ما يدرك بالوهيم وبالخيال ما يدرك بالخيال لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي يجمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعتزوا بأن السواد والابيض مثلا من المحسوسات دون الوهميات صياغة وصاحب بقرو ومعلم طبع عليهم البدو بعد التشوق اليه فأراد كل تشبيهه بأفضل ما في خزانة خياله فشيء السلاح بالترس المذهب الموضوع بين يدي الملك والعاثع بالسبيكة المدونة من الأبريز والبقار بالطين الأبيض يخرج من قلبه ومعلم الصبيان برغيف أحر يصل اليه من بيت ذئبة وقوله فالصور التي من شأنها حصولها في الخيال اختلفت في حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فإذ اعطفت باعتبار من لم يوجد عنده اقترانها كالعطف فاسدا إلا أنه يبقى النظر هنا في التعبير خياله هل المراد الخيال المتكلم أو السامع أوهما معا والاقرب أن المعتبر السامع لأنه الذي يراى حاله في غالب الخطاب ثم ان قد سمرنا الجامع العقلي بالامر الذي يقتضي العقل به الاجتماع عند المفكرة ولم نشترط كونه مدركا للعقل بأن يكون كالماثل بل يكون عقليا ولو كان جزئيا يدرك في الأصل بالوهم والخيال بما يقتضي الخيال الاجتماع عندها ولم نشترط كونه صورة تدرك بالخيال بعد الحس المشترك بل يكون خياليا ولو كان عقليا بكونه كلياً أو وهميا بكونه جزئياً لا يدرك بالحواس والوهي بما يمتثل بسببه الوهم في الجمع عندها ولم نشترط كونه مدركاً بالوهم بأن يكون جزئياً غير محسوس بل يصح أن يكون عقليا بأن يكون كلاماً سلا أو خيالاً بأن يكون صورة كسائر الصور الحسية وذلك التفسير يتدفع ما يقال من أن تعاطل شيء معين لشيء معين وتضايفه ليس ما يدرك بالعقل لاختصاصه بالكليات كما تقدم وقد جعل التائيل والتضائيف مطلقاً جامعين عقليين

( ١٤ - شروح التلخيص ثالث )

التعليل إلى الجامع الأعلى لصفة ادراك العقل ما ذكره المصنف في من الاتحاد والتضائيف وان كان الجامع العقلي قد يكون مفرد كالوهم (قوله ليس من الصور) أي بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك) أي جميع الجوامع المتقدمة وهي سبعة (قوله معان معقولة) أي يدركها العقل لكنهم اعان كل ما لم تنصف إلى شيء أو أضيفت إلى كل شيء أو أضيفت إلى جرمي كانت من مدركات الوهم فالتأنيل مثلا ان اعتبر غير مضاف أو مضافا لكل كان من مدركات العقل وان اعتبر مضافا للجزئي كان من مدركات الوهم (قوله وقد خفي هذا) أي قولنا ليس المراد الخيال على كثير من الناس فاعتقدوا أن الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل والجامع الوهمي هو ما يدرك بالوهم والجامع الخيالي هو ما يدرك بالخيال فاعتزوا الخ (قوله من المحسوسات الخ) أي وحيث أنه تقتضاه أن يكون الجامع بين ما خيالاً لأن الخيال يدركه ما بعد ادراك الحس المشترك فكيف يجعله ما المصنف من الوهميات ويحصل الجامع بين ما وهو ما يعان أن الوهم إنما يدرك المعاني الجزئية ولا يخفى ضعف هذا الاعتراض عند التأمل لأن الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض



(قوله وأجابوا) عطف على اعترضوا (قوله وهذا) أي كون كل منهما مضافا إلى آخر (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب اختل من حيث قوله وهذا معنى جزئي (قوله لانه مجموع) أي لا نالنا سلم أن تضاد البياض السوداء معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا للكلي كلي (قوله أن تضاد هذا السوداء) (١٠٦) أي الخصوص وقوله لهذا البياض أي الخصوص (قوله فتأمل

وأما جوابان الجامع كون كل منهما مضافا إلى آخر وهذا معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم وفيه نظر لانه مجموع وإن أرادوا أن تضاد هذا السوداء لهذا البياض معنى جزئي فتأمل هذا مع ذلك ونضيفه معه أيضا معنى جزئي فلاتفاوت بين التماثل والتضاد وشبههما في أنها أن أضيفت إلى الكليات كانت كليات وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعض على الإطلاق عقليا وبعضا وهما وكذا التضاد بين الضدين والشبهين بهما وهو مرجع ذلك إلى الحس فالبياض والسوداء مثلا حسيان وكذا الشبهان بالثلثين كالبياض والصفرة حسان في الجمع وذلك أن يكون خبايا وكذا التقارن عقلي إذا لم يحس فحده أن يكون عقليا أو وهما ووجه الاندفاع أن المراد بالجامع في هذه القوى ما تتوصل به كل قوة إلى الجمع عند المفكرة لا ما يدرك تلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يدركه أن يقال التوصل إلى الجمع إنما يكون بأدراك التوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى إلى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها والجواب أن هذه القوى لا يتحتم ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيرها أيضا لكن بعد أن تأخذ عن السابق اليه وهو قوته المتميزة بأدراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات أو الحسيات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصور الوهم أيها بصور المحسوسات واختم على التي تفرع تصور فبالجامع العقلي على هذا ما يقتضي بسببه العقل الجمع ولويسق اليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا فأخذ منه العقل والجامع الوهمي ما يحتاج بسببه الوهم ولويسق اليه الخيال لكونه محسوسا لا ادراكه به أولا مسبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذ الوهم من أحدهما والجامع الخيالي هو ما يتعلق بالصورة الخيالية ولو كان عقليا أو وهما في أصله ولا يخفى أن هذا الجواب يحتاج إلى ظاهر مقرر في الكليات في مدركات تلك القوى وقد استشعر بعض الناس هذا البحث باعتبار الجامع الوهمي فقال إن الضدين حسان وكذا الشبهين بهما فكيف يصح إعلان وهمين بل حقهما أن يكونا خبايين وهذا البحث عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كالا يخفى وقد أجاب عنه بما ظهر به عدم ورود وهو مضر حواه كافتان أن الجامع هو التضاد مثلا ومشايشه وهما معنيان جزئيان غير حسيين وليس الجامع صورة نا الضدين أو صور نا ما يشبههما حتى يرد ما ذكره ولكن في هذا الجواب بحث من جهة أخرى وهو يؤخذ بما أشيرنا إليه قبل وذلك أنه إن أراد أن التضاد مطلقا جزئي فلا يصح أن تضاد كلي لكلي لا جزئي وكذا التشابه فلا يكونان جامعين وهمين كما قال وإن أراد مضافا هذا إلى هذا على التبيين وأنه بذلك يكون وهما لكونه جزئيين مدركات الوهم حينئذ لزم أن هما في هذا هذا مضايقة هذا لهذا أيضا وهما في فكيف جعله اعطلين لانهما على هذا من مدركات الوهم فإن لم يعمل الجامع على ما ذكرناه توجه الأشكال بأن يقال أي فرق بين التضاد ومشايشه والتماثل والتضاد حتى جعل الأولان وهمين على الإطلاق من غير تفرق بين جزئيهما وكما هما والاخران اعطلين من غير تفرق بين كليهما وجزئيهما مع أن الجزئي في البابين مدركة الوهم والكلي مدركة العقل

الخ) أي عطف على اعترضوا (قوله وهذا) أي كون كل منهما مضافا إلى آخر (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب اختل من حيث قوله وهذا معنى جزئي (قوله لانه مجموع) أي لا نالنا سلم أن تضاد البياض السوداء معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا للكلي كلي (قوله أن تضاد هذا السوداء) (١٠٦) أي الخصوص وقوله لهذا البياض أي الخصوص (قوله فتأمل

التأمل وقوله كيف الخ استفهام إنكاري يعني النبي أي لا يصح ذلك لانه فتحكم محض ثم إن ما اقتضاه هذا الجواب من أن تضاد المضاف الجزئي جزئي لا يسلم لانهم مضر حواه بان أسكان ذلك لانه متعدد باعتبار الأزمنة والامكان وهذا الامكان جزئي ضرورة أن الإشارة لا تكون إلا للمعسوس المشاهد الوهم إلا أن يقال إن هذا الجواب مبني على تسليم أن التضاد المضاف الجزئي جزئي جدلا وأن المراد بالجزئي في كلامه الجزئي في الإضافي الحقيقي ولاشك أن الجزئي الإضافي يصدق على الكلي كما بين في محله فتأمل

(قوله ثم ان الجامع الخ) هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل ان الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل والمراد بالجامع الخيالي ما يدرك بالخيال ونوضحه ان ذلك البعض لما قسم الجامع المذكور عيادته بهذه القوى واعترض على التفسير المذكور بالجامع الوهمي قاله الشارح اعلم ان الاعتراض بالجامع الوهمي فيه قصور بحيث كان المراد بالجامع المذكور ما يدرك بهذه القوى فلا يصح هذا التفسير في الجامع الخيالي ايضا فذكر شيخنا العدوي (قوله بل هو) أي التقارن من المعاني أي المدركة بالعقل أو بالوهم على التفصيل المتعمد (قوله فان قلت) أي معترضاً على السكاكي بوقوع التقارن في كلامه والعرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطئة والنهي للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلط في كلامه (قوله مخرج الخ) أي لانه قال الجامع بين الجلتين إما عقلي وهو أن يكون بين الجلتين (١٠٧) اتحاد في تصور الخ ومن المعلوم أن

الكلام في الجامع المعصع العطف اذا ما لا يصح العطف لا يتعلق القصر ببيانه وتصور بمعنى متصور وتوحيده بدل على الافراد (قوله وهو نفسه معبر بفساد ذلك) أي وحينئذ ففي كلامه تناف (قوله حيث منع الخ) أي لعدم الجامع بين السندالهما وان كان الجامع بين السندين موجوداً وهو الاتحاد في التصور (قوله محدثة) خبر حذف من الأولين لدلالة الاخر عليه فهومن عطف الجمل (قوله قلت) أي جسوا باعن السكاكي وقوله كلامه هنا أي قوله الجامع بين الجلتين الخ وقوله ليس الا في بيان الجامع بين الجلتين أي في بيان حقيقته من حيث هو كون ذلك كافيًا في صحة العطف أولاً فهو شيء آخر

ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام الفتح مشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجلتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخافي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب وآلف بالذئابة محدثة قلت كلامه مهم ليس الا في بيان الجامع بين الجلتين وأما أن أي قدس من الجامع يجب لصحة العطف فقوض الى موضع آخر

فإذا جعل جامع كل منهما ما يدرك به لزم التصح في اطلاق كون التضاد والتماثل عقليين والاطلاق كون التضاد والتشابه وهمين فالصواب ما قدسنا في الجواب وفي كلامهم ما يتعين به أن ليس المراد بالجامع التسوية لبعض هذه القوى ما يدرك بتلك القوى وذلك ان الجامع بين الصور الخيالية هو تقارنهما قطعاً لا نفسه وتقارنهما معنى من المعاني يدرك بالعقل فم يترك أن المراد بالجامع مالمثل القوة العقلية في التوصل أوله يتعلق بغيره كما قد اشترنا الى هذا بقولنا آتوا الجامع الخيالي هو ما يتعلق بالصور الخيالية وانما جعلنا كلام المصنف على ما في المقتاح بأن فسرنا الشئ بين الجلتين والتصور بالتصور لأن جعله على ظاهره يؤدى الى الخلط في قوة الوهمي أن يكون بين تصورهما شبهة التبادل أو نفس التضاد وفي قوله في الخيالي أن يكون بين تصورهما في الخيال تقارن وانما كان فيه الخلط لان من المعلوم ان التضاد انما هو بين نفس معنى البياض والسواد مثلاً لا بين تصورهما أي العلم بهما والتعارف انما هو بين نفس الصور الخيالية لا بين تصور تلك الصور أي العلم بها وجعلنا كلام المصنف على ما في المقتاح انما هو مجرد تصحيح المعنى فقط والافراد انما هو ظاهر كلامه وذلك لانه رأى ان كلام السكاكي يقتضي الاكتفاء بجامع بين مفرد من جملة ومقابلته في الاخرى فغير الشئ ليعلم المفردات كاتقسيم مفردات بالتصور وحينئذ نفس معناه الذي هو نفس الادراك لا المدرك اذ يكون التقدير على هذا الجامع بين كل مفردين هو ان يكون بينهما شئ من المفردين والتصور هو نفس ذلك المفرد فهومن إضافة الشئ الى نفسه وتأويل الشئ باللفظ ليراد بالتصور بعينه معرفة وتعسف اذا جعل انما هو بين المعاني فلا ينسب للالفاظ فاذا اراد بالتصور معناه لزم ما ذكر على أن لفظ التصور مستفرد حتى في قوله اتحاد في التصور لانه يكفي ان يقال كان بين الشئين اتحاد ولا يحتاج الى أن يقال كان بين الشئين اتحاد

(قوله وأما ان الخ) أي وأما بيان جواب أي قدر الخ وحاصل هذا الجواب اننا لانسلم أن كلام السكاكي هنا أعني قوله والجامع بين الجلتين الخ في بيان الجامع المعصع للعطف حتى يلزم التقارن في كلامه بل كلامه هنا في بيان حقيقة الجامع وأما كونه كافيًا ولا فشيء آخر وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس وآلف بالذئابة ومرارة الارنب محدثة ومن لاحي كلامه من عدم صحة نحو خافي ضيق وخفي ضيق مع اتحاد المستندين في المثالين أن الكافي في صحة العطف وجود الجامع في كلا الجزأين فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه هنا (قوله أي قدر) مبتدأ ويحجب خبره والجملة خبراً وانما هي خبر الشان ولا يصح نسب أي على اناسم أن لأن أن لا تدخل على ماله صدر الكلام وأي هنا استفهامية فهي واجبة التصدير (قوله فقوض الى موضع آخر) أي فقول ببيانه لموضع آخر وحينئذ فلا تنافي في كلامه

( قوله وقد صرح فيه ) أى فى الموضع الآخر وهو الذى منع فيه صحة فهو حق ضيق وخافى ضيق الخ ( قوله لما اعتقد أن كلامه ) أى كلام السكاكى أى قوله والجامع بين الجملتين إما عقلى وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصورهما الخ ( قوله فى بيان الجامع ) أى الكافى فى صحة العطف ( قوله سهومته ) أى من السكاكى بواسطة السؤال الذى ذكره حيث قال فى الإيضاح وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكى فى مواضع من كتابه أنه يكتفى أن يكون الجامع باعتبار الخبر عنه أو أخيراً أو قديماً قيوده ما هو متقوض بصره من الأمير الجند يوم الجمعة وخاطب زيد فوفى به مع القطع بامتناعه ولعله سهومته فإنه صرح فى مواضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل خفى ضيق على خافى ضيق مع اتحادهما فى الخبر اه فأتت ترادفكم على السكاكى بالسهموفى كلامه ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق كما ذكر شارحنا فى الجواب السابق وقوله سهومته بلان ( قوله وأراد ) أى المصنف وضمير اصطلاحه لكلام السكاكى وبالجمله حاله ( قوله غير ) جواب لما وقوله الى ماترى أى الى ما رأيت قال العلامة عبد الحكيمن على أن تبديل المصنف الجملتين بالشئتين تعميم الحكم فإن الجامع كما يجب بين الجملتين يجب بين المفردات عند عطفها وكذا المركبات الغير التامة وتعرضه للتصور للاشارة الى التصور العهود الذى هو من الشئتين فاللام فيه غزلة الصفة فى قول السكاكى فى تصور ما مثل الاتحاد فى الخبر عنه أو به أو قد من قيوده ما الآن القسم ( ١٠٨ ) الاول من الجامع العقلى يكون محتصاً بالجل والمركبات والثانى والثالث بالمفردات

وليس هذا التصريح قد وقع الشبهة المذكورة فإن المصنف أشار بقوله ظاهر كلام السكاكى الى أنه لو حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ما ذكر فى الموضع الآخر بأن يكون السرد بيان الجامع مطلقاً لا الجامع المصحح للعطف ثم رد الشبهة وأما ما قاله الشارح من أن تفسير المصنف لكلام السكاكى لاجل الاصلاح فحسبه أنه أن أراد الشئتين ما بين الجملتين فالشبهة باقية وإن أراد المفردتين فلا معنى للاتحاد فى العلم فإن

وقد صرح فيه بشرط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما مجابوا المصنف لما اعتقد أن كلامه فى بيان الجامع سهومته وأراد اصطلاحه غيره الى ماترى فذكر مكان الجملتين الشئتين ومكان قوله اتحاد فى تصورهما اتحاد فى التصور فوقع الخلل فى قوة الوهمى أن يكون بين تصوريهما شبهة مماثل أو تضاد أو شبه تضاد وفى قوله الخيال أن يكون بين تصوريهما تعارض فى الخيال لأن التضاد مثلاً انما هو بين نفس السواد والياض لا بين تصوريهما أى العلم بهما وكذا التعارض فى الخيال انما هو بين نفس الصور فى التصور وبما ذكرنا يعلم أن المصنف لا يجاب عنه بتفسير كلامه بكلام السكاكى لأن ظاهر العبارة بنافية بلزم عليه أن يغير العبارة الى ما فيه المشو لا فائدة فيه حينئذ ومع ذلك فقد صرح بالبحث فى عبارة السكاكى فلا معنى لحمل كلامه على ما يعترضه على غيره ثم نفس التغيير بالشئتين ولو لا ما أورد به الايل الى الاعتراض لم يتطرق به خلل لا مكان أن يراد به الجملتين نعم رد على عبارة السكاكى ما ذكر المصنف وشرنا إليه فيما تقدم من أنه يقتضى الاكتفاء بالجامع فى مفردتين وقد نص هو بنفسه على عدم الاكتفاء كما تقدم فى خفى ضيق وخافى ضيق وقد أجيب عنه كما تقدم بأنه انما تكلم هنا على نفس الجامع فى الجملة لا على قدر الكافى منه لذكره أنه فى موضع آخر وورد على الجواب أنه اذا قبل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفاً ما يصح عطف أحدهما على الأخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذى هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب أن كما تقدم بأن الاتحاد فيما ذكرنا مثلاً يكتفى

الاتحاد العلم وتعدد تابع للاتحاد المعلوم وتعدد وكذا المعنى انما تلهم فى العلم وتضافه ما فيه إذا التمس والتضاف من أوصاف المعلوم لا العلم لم يظهر الى الآن المقصود الشارح اه كلامه ( قوله فوق الخلل فى قوله ) أى فى قول المصنف وحاصل إضاح المقام أن المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشئتين وأطام قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد فى الخبر عنه أو به أو قديماً قيوده ما ظهر أنه أراد بالتصور الذى اعتبره الاتحاد المعنى التعارض وهو العلم فترسبه الفساد فى القولين السد كورين وهذا الفساد انما من تغييره ولا يرد ذلك على عبارة السكاكى لأنه من مثل الاتحاد فى تصور بالاتحاد فى الخبر عنه أو فى أخيراً أو قديماً قيوده ما يعلم أن مراده بتصوريهما فى قوة الوهمى أن يكون بين تصوريهما و الخيال أن يكون بين تصوريهما متصورهما على قياس ما سبق اه فترى ( قوله انما هو بين نفس السواد والياض ) أى الذين هما متصوران ( قوله أعنى ) أى بتصوريهما العلم بهما ( قوله انما هو بين نفس الصور ) أى لا بين التصورات وهذا انما يظهر على القول بنفائر العلم والمعلوم فالعلم حصول الصورة فى الذهن والمعلوم هو الصورة والتحقق انهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار فالصورة باعتبار حصولها فى الذهن علم وباعتبار حصولها فى الخارج معلوم فالعلم هو الصورة الحاصلة فى الذهن لا حصول الصورة فى الذهن لأن الإدراك من قبيل الكيف لا من قبيل الفعل أو الانفعال

(قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) أي بان يقال أراد المصنف بتصويره ما مفهومهما وهما الامر ان المتصوران ويجعل الاضافة للتصويرية وقد يقال ان مثل هذا لا يقال فيما تختل اغايه ما فيه الحلاق المصدري على تعلقه وهو امر لا ينكر لا يحتاج الى الجواز لاجر فيه مع وجود العلاقة المحضة كيف والشارح نفسه محل التصور في كلام السكاكي السابق على التصور حيث قال فيما سبق وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور الامر المتصور ولا يقال انما جعله على ذلك وجود القرينة الدالة عليه في كلام السكاكي لاننا نقول تلك القرينة هي ما يوافقها في كلام المصنف كما يعلم بالتأمل على اننا لو فرضنا عدم القرينة بالكلية لم يكن في كلام المصنف خلل بل انه على ما هو التصديق من ان العلم والمعلوم شي واحد بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار في أنه لو كان مراد المصنف بالتصور الامر المتصور لكان يكفيه عن ذكر التصور ان يقول الوهمي ان يكون بينهما شبهة مماثل الخ وانما لي ان يكون بينهما تقارن مع أنه يصعد تخفيض العبارات ورعا به الاختصار منها وأيضا ان أراد بالمفهومين المفهومين من حيث انهما مفهومان حاصلان في الذهن فلا يصح الحكم بالتضاد لان المفهوم من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولتضاد بين الصور وان ارد من حيث ذاتها لم يصح الحكم بالتقارن في الخيال لانه انما هو بين الصور وان ارد مطلقا بالتضاد بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن من حيث الوجود الذهني فهذا يبينه بجري فيما اذا ارد بتصويرهما العلم بمعنى الصورة الحاصلة (١٠٩) فان التضاد بينهما بالنظر الى الوجود

العيني والتقارن باعتبار الوجود الذهني (قوله وجهه) أي محل كلام المصنف وهذا كلام مستأفد لما قال جوابا عن المصنف انما اراد بالشيئين الجليتين وانما غاير لا يختصم والتفتن وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة اطلاقا لتصويره على التصور وجلا لال على الجنس لاعلى العهد فراجع كلامه بهذا الاعتبار لما قاله

فلا بد من تأويل كلام المصنف وجهه على ما ذكره السكاكي بان اراد بالشيئين الجليتين والتصور مفرد من مفردات الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته بآي ذلك ولصحت الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أردناها في الشرح وانه من المباحث التي ما وجدنا أحدا حاول تحقيقها (ومن محسنات الوصل)

الجمع ان تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فإذا قلت خفي ضيق وخافي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء كئي الاتحاد الذكو واذا حصل المعنى هذا الشيء وذلك الشيء ضيقان وأما ان كان القصد في الجملة الاولى برأسها فمعرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين وقد تقدم هذا واعلم ان هذه المناسبة لازمة في البيان تأمل ثم ان العطف بين الجليتين لا يقتضي تماثلهما في الاجمية والفعلية كما يقتضي تماثلهما في الخبرية والانتائية بل تماثلهما في ذلك مستحسن فقط فينبغي ارتكابه لا الخلف والى هذا أشار بقوله (ومن محسنات الوصل)

ص (ومن محسنات الوصل الخ) ش لماذا كرموا محل الوصل والفصل شرع في نزع غير ذلك وهو انه اذا ساء الوصل فربما يستحسن وربما لا يستحسن فان قلت ذلك يستدعي جواز الوصل والفصل حتى يستحسن أحدهما في حالة والاخر في حالة ولم يتقدم لنا صورة يجوز فيها بلاغة الامر من بكل اعتبار بل

السكاكي وحاصل الراد ان هذا الجمل غلط لان المصنف قد رد هذا الكلام في الايضاح على السكاكي وجهه على أنه موهومة وقصد بهذا التصريح اصلاحه فكيف يحصل كلام المصنف على كلامه على أن ظاهر عبارة المصنف بآي هذا الجمل اذ ليس فيها ما يدل عليه ان المتبادر من الشئين أعني شئ من أجزاء الجليتين لا تنقسم الجليتين وكون المراد بالتصور مفرقا مفرقا من مفردات الجملة بعدد جذا المتبادر منه الادراك فتعبر المصنف بالتصور مفرقا فاما بآي هذا الجمل هذا محصل كلامه كما يفيد كلام المطول وخوآشه واعتراض بأن المصنف بعد ما حصل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع بين الشئتين عقلي ووهمي وشأني أما العقلي فهو ان يكون بين الشئتين اتحاد في التصور والخ كما ذكره فلا يتعين أن يقدم بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز أن يرد نقل كلامه بصارفة أخصر منه فلا يعد أن يرد بالشيئين الجليتين والتصور والمعلوم التصوري وقصد ذكره مفرقا لاشارة الى حسن المعلوم التصوري المتنازل لكل متصور رسوآه كل متبعا عنه وأخيرا أقيد من قد وجه بالحل كلام المصنف على هذا المعنى هو المتعين والالم يصح قوله ثم قال الجامع بين الشئتين الخ وذلك لان المصنف ناقل عن السكاكي فاذا كان مراد غيره المعنى المراد للسكاكي لم يصح النقل اذ كيف ينسبه ما ليس فأتاليه (قوله وانه) أي لماذا كرم من زيادة التفصيل والتضييق (قوله ومن محسنات الوصل) أي العطف بين الجليتين وأما رد عن آي أنه قد بين من المحسنات أمور أخر كتوافق في الاطلاق والتوافق في التقييد كما أشار في ذلك الشارح بقوله أو يراى في أحدهما الاطلاق الخ

(قوله بعد وجود المحصن) أى العطف ككونهما الشائنتين لفظاً ومعنى أو معنى فقط أو غير شين كذلك لكن مع جامع عقلى أو وهى أو شائى (قوله تناسب الجلتين في الامة والفعلية) أى فى كونهما اسميتين أو فعليتين فالأولى اسمية وفعلية ليست النسبة وانما هى باء المصدر رأى المصير فمدخولها مصدران ثم ان كلام المصنف يقتضى أن الأصل محض بدون التناسب المد كور فضع عطف الاسم على الفعلية والعكس وانما يعدل للتناسب المد كور لأنه لا بد من الحسن فقط وليس كذلك اذ التناسب المد كور قد يكون واجاو قد يكون ممنوعاً فإذا قصد تبحر بد النسبة في الجلتين عن الخصوصية بأن لا يمد مطلق المحصول تعين التناسب فيقال زيد قائم وصديقه جالس أو قائم زيد وجلس صديقه بتاعلى (١١٠) أن الاسمية لا تقيد الدوام بالاقتران وأن الفعلية لا تقيد التصدد للاجها

بعد وجود المحصن (تناسب الجلتين في الاسمية والفعلية و) تناسب (الفعليتين في المضى

أى العطف بين الجلتين (تناسب الجلتين) بأن تكون اسميتين (في الاسمية) أى فى كون كل منهما اسمية (و) فى (الفعلية) بأن تكون كل منهما فعلية (و) بعد كونهما فعليتين فينبغى كون تينك (الفعليتين) متناسبتين (في المضى) بأن يكون فعل كل منهما ما ضامياً صور يجوز فيها القطع والوصل باعتبارين فأى اعتبارا لمكانته وجبما يقتضيه وقطع الاحتياط المتقدم ان حلتاه على جواز الامرين فلا شك ان الفصل فيما رجع وبني ترجع الفصل من حيث المعنى لا ينظر الى التناسب القطعى (قلت) لا مانع من انقسام الوصل الواجب الى مستحسن وغيره لان المعنى بوجوده امتناع الفصل فان كان مع تناسب بحسب الوصل كان الترتيب حسناً والا كان الترتيب قبيحاً ويكون المراد ان اردت أن تصل فعلك بالتناسب ويحتل أن يرد بالحسن الموجب لان واجبات البلاغة يستدأ كثرها الى الحسن فانه كل ما وجب لغة وجب بلاغة من غير عكس ويشهد لذلك أن السكاك قال ان محسنات الوصل أن يكون الجلتان متناسبتين في الاسمية أو الفعلية فإذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى الخبر عنه من غير تعرض لقيده زائد لم أن أى ذلك انظر كيف جعله من محسنات ثم جعله لازماً وقد كرم محسنات الوصل امرين أحدهما تناسب الجلتين بالاسمية والفعلية أى بأن يكونا اسميتين أو فعليتين كذا ذكره والاحسن أن يقال أودوا وجهين لأن الجملة التى طرفاه اسمان اسمية والتى أحدهما فعل ان كانت مصدرية بالفعل سميت فعلية أو لم سميت ذات وجهين وينطق علم أيضاً بالاسمية كثيراً واعلم أولاً أن الصاعداً اختلفوا في جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه وعطف الاسم على الفعل وعكسه على أربعة أقوال قبل يتتبع حكا عبد اللطيف البغدادي في شرح مقدمة ابن بادى وزادوا على الابداء في قاهره وعمره ورضيه اذ لم تكن الثانية حالاً وهو خلاف ما أطبق الصاعداً عليه وقيل ان كان العطف بالواو جازاً وغيره فلا يجوز فانه ان حى في سر الصناعة ونفعه عن افارسي وقال انه الصواب وقيل يجوز مطلقاً وهو المشهور الصحيح ولهذا المسألة فرع سذكروه في آخر الكلام ان شاء الله تعالى والرابع وهو يجوز في عطف الاسم على الفعل وعكسه

ولادلة لها على أكثر من اثبوت وكذا يشعير التناسب اذ أرى بد الدوام فيها أو التصديقها بتاعلى افادة الاسمية للدوام والفعلية للتصدد وان قصد الدوام احدهما والتصدد فى الأخرى امتنع التناسب وتعين أن يقال عند قصد الدوام فى الاول والتجدد فى الثانى زيد قائم وجلس صديقه وعند قصد العكس قائم زيد وصديقه جالس كاهو تظاهر ويحتث فلا يكون التناسب من المحسنات وأجيب بان النسبة الواحدة في الجلتين على ثلاثة أقسام الاول أن يقصد تبحر ردها عن الخصوصية بأن يراد مطلق المحصول أو يقصد بها الدوام فيها أو التصدد كذلك والثانى أن يقصد الدوام فى احدهما

والتصدد فى الأخرى ولا يستحسن فى هذين القسمين بل التناسب واجب فى الاول ويمتنع فى الثانى كما مر الثالث والمضاربة أن يقصد النسبة فى شئ أى خصوصية وهما هو محمل الاستصان لا تميجوز كل من التناسبات وتر كحصول المقصود بكل لكن التناسب أولى فكون من المحسنات فعمل الاستصان انما هو عند جواز الامرين هذا محصل ما ذكره رابا بالحواشى ولكن العلامة عبد الحكيم كرميا يحتاج ذلك حيث قال اذا كان المقصود منهما التصدد والتوث ولم يكن شئ منهما مقصوداً فهما أول يمكن مقصوداً فى احدهما دون الأخرى فجميع هذه الصور رعاية لتناسب بينهما ومحسنات العطف أى الصورتين الأخيرتين فظاهر لأن المقصود يحصل بالاختلاف أيضاً لكن التناسب أولى وأما فى الصورتين الأولىين فلا وجوب اتفاقهما ليحصل المقصود أعنى التجدد أو التوث لا ينافى أن يكون ذلك الاتفاق محسناً بالنسبة للعطف التحقق مجوزاته فى صورة اختلافهما أيضاً وهو عدم الاختلاف خبراً وانشاءه وجوباً لجامع اه كلامه (قوله فى المضى) أى بأن يكون فعل كل منهما ما ضامياً

(قوله والمضارعة) أي بأن يكون فعل كل منهما مضارعاً وقوله في المضى والمضارعة أي وفي غيرها كالإطلاق والتعبد (قوله من غير تعرض الخ) هذا بيان لمجرد الأخبار وكذا التجدد والنسب على سبيل التمثيل والمراد من غير قصد التعرض لقصد أن يدعى مجرد الأخبار ولا شك أن كون المقصد مجرد الأخبار من غير قصد أمرنا ثانياً في دلالة (١١١) على التجدد والنسب وغيرها

والمضارعة) فإذا أردت مجرد الأخبار من غير تعرض للتجدد في أحدهما والنسب في الأخرى قلت فأمز يدوقصد عمرو وكذا يزدهم عمرو وقاعد

(و) في (المضارعة) بكونه فم مضارعاً وانما قلنا من جهة إيمانه إلى أن تم ما يحسن غيره ما ذكر كالإتفاق في القصد والاتفاق في طريق ذلك القصد بأن يكون فم ما جله أو مفرداً وفهم من قوله من محسنات أن ذلك إنما يعتبر بوجود الجامع المعصم فإذا أردت موافقة ما يحسن فلا تعدل

فأله ابن السجري في أماليه وهو أن الفعل المضارع يطف على اسم الفاعل وعكسه لما بينهما من المضارعة التي استحق بها فعل الأعراب واسم الفاعل الأعمال فتقول يزدهم عمرو وضاحك وضاحك ويصعد ولا يجوز يزدهم بضعت وضاحك لأن ضاحك لا يقع موقع تصدق هنالكا لا يصلح المباشرة السين وكذلك لا يجوز زهررت بهالس ويصعد فان عطف اسم الفاعل على فعل ماضٍ لم يحز أدلاً لازمة بينهما إلا إذا قربت الماضي من الحال بأن تقربه بقصد كقوله « أم صبي قد حباً أو دارج »

أو يكون اسم الفاعل مراد به الماضي فيجوز عطفه عليه مثل أن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله وعليه بنى المصنف وغيره ما ذكره كأنه يقول إن قلنا يجوز عطف الاسم على الفعل وعكسه فهو غير مستحسن لمانه من عدم التناسب وذلك نحو فامز يدوقصد وذلك كان المعطوف على الجمله الاسمية نحو يزدهم عمرو وشربه يتخار في ضربه بالصعب ولو كانت الجمله الاسمية ذات وجهين لم يزد فامز وقعد عمرو وقد جعله السكاكي من عطف الفعلية على الاسمية والظاهر أنه في الرتبة الوسطى لا يصل في التبع إلى عطف فعلية على اسمية محضة ولا في الحسن إلى عطف اسمية محضة على اسمية وعكسه فإنه يشارك الفعلين والاسمين في اشتغال كل من الجملتين على فعل واسم بل يزدهم ما يتوالى الفعلين الممولين ولكنه ينقص عنهما بالاختلاف يجعل يحول أحدهما مقدماً ويحول الأخرى مؤخرًا وقول المصنف (في الفعلية والاسمية) فيه نظير وينبغي أن يقول أو الاسمية لأن التناسب لا يكون في كل منهما بل في أحدهما الأمر الثاني من التناسب أي إذا كانا فاعليتين يتناسبان في المضى والمضارعة وينبغي أن يقول أو المضارعة فإن التناسب لا يكون إلا في أحدهما كما سبق كقولك فامز يدوقصد أو يقوم بقصد فقلت فامز يدوقصد وعكسه لم يحسن وهذا بشرط أن يكون المضارع والماضي مراد بهما الماضي أو الاستقبال أو الأزاد بأحدهما الماضي والآخر الاستقبال أو الحال لم يحز بالكلية كما تقدم عن الشيخ أي حان نقل الإجماع فيه ومن التناسب أيضاً لم تعرض له المصنف أن تكون الجملتان سوا في الشرطية والظرفية أي إذا كان المعطوف عليها شرطية فليكن المعطوف كذلك أو كانت المعطوف عليها ذات ظرف فليكن الثانية كذلك (قلت) فيه نظير لأنه إذا كانت « في طرفية فان قصدت إعطاء الظرف الأخرى وصلت والواجب الفصل كما سبق وينبغي أن يدخر في هذا القسم إذا كان في أحدهما إذا انحصر مثل انما يزدهم عمرو وجالس تزدهم عمرو وجالس على انما وما بعده

التجدد والنسب مثلاً وذلك بأن يكون المقصود من الجملتين التجدد والنسب أو لم يكن شيء منهما مقصوداً فم لم يكن مقصوداً في أحدهما دون الأخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر من جهة العلامة عبد الحكيم (قوله قلت) أي بناء على هذه الأرواد أي يلزمك أن تقول ذلك لئلا تخالف بينهما أو تمت في ذهن السامع خلاف مقصودك إذا يس واقترب قوله أي يلزمك مع كون التناسب مستغنياً للعلل الأولى أن يقول أي يحسن أن تقول فتأمل

(الامتناع) مثل أن يراد في احدهما التصدد وفي الأخرى الثبوت فيقال فأمز يدوم وعرو فاعدا أو يراد في احدهما الماضي وفي الأخرى المضارع فيقال يز يدوم وعرو يقعد

عن ذلك التناسب (الامتناع) منه ويتبين ذلك إمكان التناسب وعدمه بأن تعلم ان النسبة بين المستندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود منها مجرد ما عن خصوصية أو آخر أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التصدد أو آخر أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية فالأولى وهي التي تقصد من حيث مجرد ما عن خصوصية بأن يراد مطلق الحصول تعين الاسم في جعلتهما فيقال يز يدوم وعرو يقعد ما جالس لأن الاسم في المقصد لهذا المعنى بناء على أنه لا يقصد الدوام إلا بالقرائن أو تعين القطيعة فيها بناء على أن القطيعة لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فهذه لا محل للاختصاص فيها لتعني المعنى واتحادها فيها والثانية وهي التي تقصد بخصوصها لا محل للاختصاص فيها أيضا لأنه ان قصدنا لخصوص في الجملتين كان يقصد التصدد بهما معاً والدوام بهما معاً فافترقا فيقال في القصد الأول مثلاً فأمز يدوم ويقعد صاحب وفي الثاني يز يدوم ويصاحب ما شاعر بناء على إعادة الاسم في الدوام وكذا ان اختلفت لخصوص المقصود بهما فيقال فأمز يز يدوم ويصاحبه فاعدا فهذان القسمان فيهما مانع من مرادنا للتناسب المستحسن لأنه تارة يجب التوافق وتارة يجب التضال فلا اختصاص وأما الثالثة وهي التي تقصد في ضمن أي خصوصية فهذه هي التي يشتر فيها الاختصاص فتقول يز يدوم وصاحبه فاعدا وفأمز يدوم وصاحبه سواء قدمت في خصوص أي الزادتين فيهما أو في احدهما لأنه يمكن المناسبة الأخرى فيها ألا ترى أن يقال لا يمكن تناسبهما في الفعليتين وقدمتوا بهما واتفقتا لا يمكن لأفادتهما التصدد الذي هو ان خصوصية ولا يسلم أفادتهما مطلق الثبوت فقط والجواب أن التوافق المستحسن حاصل بذلك وكون ذلك موافقاً للسلافة أو لا شيء آخر ومن لخصوص الذي يمنع من الاتفاق المستحسن أن يقصد التصدد فيهما معاً لكر مع المضارعة في احدهما والماضي في الأخرى فتقول فأمز يدوم وصاحبه إذا أردت تحديد حصول القعود في المستقبل والأخبار بتحديد القيام فيما مضى ومنه أن يقصد تحديد

الامتناع صكاً ما إذا أريد باحدهما التجدد

(قوة الامتناع) امتنائه

من محذوف أي فلا يترك

هذا التناسب اللفظي

الامتناع يمنع منه فيترك

(قوة فيقال يز يدوم وعرو يقعد أي إذا أريد الأخبار

بتحديد القعود لز بدق

المستقبل والأخبار بتحديد

القيام في الماضي وكان

الأولى في المثال أن يقول

فأمز يز يدوم ويقعد وعرو

الآن يقال أنه به هذا

المثال على أن الجلة الأولى

إذا كان غير فاعلية فالنائب

رعاية ذلك في الثانية ولا

يصل عن التناسب في

الجزء من الامتناع كأن

الجملتين الفعليتين الصرتين

أي التين ليستا خروا عن

شيء يطلب التناسب بينهما

الامتناع فتأمل

وكذلك إذا كانت احدهما موكدة بأن أو الدوام دون الأخرى وقوله (الامتناع) هو استثناء عائد إلى القسمين السابقين فالتناسب في الاسم والفعلية يعتبر الامتناع مثل أن يز يدوم باحدهما التجدد وبالأخرى الاستمرار فتقول فأمز يدوم وعرو فاعدا إذا أردت أن فأمز يقعد وقعود وعرو لم يز لأن رعاية المعنى تقدم على رعاية التناسب اللفظي قال السكاكي في المفتاح وعليه قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموه أم أنتم صامتون أي سواء أجدتم الدعوة أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم لأنهم كانوا إذا حزمهم أمر دعواهم عزو - جل دون استئذانهم لقوله تعالى وإذا مس الناس ضر وكانت حالهم المسترة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين واعترض عليه بأنه انما يجبهه كان المدعو الله تعالى وانما المدعو الاصنام فلا يصح المثال لأن دعاهم الاصنام أمر ثابت لهم (قلت) والجواب أن السكاكي أراد أن الثابت لهم الصمت عن دعائهم لأن الدعاء في الغالب انما يكون عند مس الضر وهم عند مس الضر انما يدعون لله عز وجل ودعاهم الله صمت عن دعائهم ولذلك قال السكاكي إن حالتهم المسترة الصمت عن دعائهم واستدل عليه بأنهم كانوا يدعون الله تعالى بآية الكرعة والمعنى سواء تجدد دعواكم الاصنام عند نزول الضر وركتم ما أنتم عليه من دعاء الله تعالى عند الضر أم أنتم صامتون عن دعاء الاصنام مسترون على دعاء الله ومن أمثلة هذا أيضاً قوله تعالى قالوا اجئتنا بأحق أم أنت من اللاعنين لأنهم كانوا يزعمون أن الله حالة مسترة على الله عليه ولا فائدة لهم من دعائهم فاجبه لهم بالحق ولا فرق في التمثيل بهذه الآية الكرعة بين أن نقول أم منطاة أو نقول متصلة قبل ومنه قوله تعالى وأما





وقالوا لا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الأمر

وكتوبة تعالى في عكس هذا إذا جاء أحدهم لاستأخرون ساعة ولا يستقدمون فإن جعله لا يستقدمون كما تقدم معطوفة على الجلة الأولى بشرطها وجوابها على خصوص الجواب من حيث هو جواب إذ بصير التقدير فإذا جاء أحدهم لا يستقدمون ومعلوم أن هذا الإيراد قد تقدم أن العطف في هذا على الجواب لكن مع تعدد الشرط من جهة التعلقات التي في حين ذلك فكأنه قيل لا يستأخرون عند الأجل ولا يتقدمون عليه قطعا وقد تقدم الجواب عن إعادة التقديم الاشتراك في القيد ولا يتحقق الجامع بين هاتين وقيل أنه معطوف على الجوابين من حيث إنه جواب وأنه مقيد بالشرط والقرض

مثل عطفه بدأ فاعلموا بخود ذلك إلا ما سنذكره في عطف أحد الخبرين على الآخر لكن قد بدأ في ذلك في بعض المفردات فلا بد من ضابط فنقول إذا اجتمع مفردان أو أكثر من جهة الصناعة عطف أحدهم على الآخر فأن كان بينهما جامع وصلت والأصناف ولتشر على اصطلاحهم في الجمل فنقول ذلك أقسام أحدها أن يكون بين المفردين كل انقطاع بلا إيهام غير المراد من ذلك فاعلم أن جامع بين هذين الخبرين معتبر وكذلك جاهز بلا ساق واضار بأعراو كذلك الإيهام قبل التركيب نحو واحد إنسان ثلاثة وحرف الهمزة نحو ألفا الثاني أن يكون بينهما كمال الانقطاع وفي الفصل إيهام غير المراد نحو طنت زيد ضار بارعا لما في العطف أن لو لم يعطف لشوهم أن عالمهم ممول لوقل ضار بارعا الثالث كمال اتصال بأن يكون تأكيده معنويا أو افظيا أو عطف بيان أو نصا أو به لا نحو جاز به بنفسه وجاهز يز يد أو عبد الله وجاهز يد التام فلا يعطف شيء من ذلك أو يكون في معنى واحد من هذه الأمور كاستحقاق الجمل أو يكونا بمنزلة خبر واحد كقوله هذا صواب من أجازعنا بها خبرين فإن قلت قد وقع عطف بعض الصفات على بعض قلت على خلاف الأصل وأكرم ما يقع ذلك الجمع بين صفتين أو لثنتين على تقاربهما كقوله تعالى هو الأول والاخر ولطاهر والباطن أن جعلها صفات لزم وهمم يستبعد أن تكون هذه الصفات ذات واحدة لأنه لا أحد في العرف تضاد أصول لتخص الواحد يقال هو قائم قاعد وجاء العطف في قوله تعالى نبات وإبرار دون ما قبله لأن الثبوتية والبركة قسمان تضادان لا يوصف لا يجتمعان في محل واحد بخلاف الصفات قبله وكذلك قوله تبارك وتعالى الآخرون بالمعروف والنهي عن المنكر فاعلم أن الأمر بالمعروف ملاءما انتهى عن المنكر ونكسه عطف عليه ليكونا صفتين مستقلتين بالفضل بخلاف ما قبله فإنه لا يتوهم أن أمر من مناجاة واحدة أو ما قولهم لا والله ثمانية فهو كلام ضعيف ليس له أصل طائل ونكار وقع في كلام كثير من الأمة واستندوا فيه إلى أن أسبغ نهاية العدد هذا العرب وأما غامر الذنب فاقبل التورود شديد لعدا ذلك العاقل ولأن غامر الذنب وقابل التوب من صفات لافعال وعطف أحدهما على الآخر أيضا يتوقف على تحوير الانتقضى لاختلاف هذه الصفات تميزا وتكثيرا ولكل قيس سبع هو بل ليس هذا محله فإن غافره قابل قد ينظر أنهم ما وصف واحد لتسامع ما قبلين به فاحد أحدهما أنهما متغايران وشديدا لعدا الطول كالمتضادين بالنسبة إلى غير الله عز وجل وقال ليعجزني في قوله تعالى إني أسئلكم إلى آخرها العطف الأول نحو قوله تعالى نبات وإبرار في أنهم ما حسان مختلفان إذا اشتركا في كماله لكن يمتزج في وسط العاطف بينهما وأما العطف الثاني من عطف لفظة على لفظة بحرف الجمع فكان معناه أن الجامعين والجامعات لهذه الصفات أعد الله لهم مغفرة اه قال الولد رحمه الله تعالى الصفات المتعاطفة إن علمنا موصوفها واحدا ما ين كل وجه كقوله تعالى غامر الذنب وقابل التوب فإن الموصوف الله تعالى وأما بائع

قوله وقالوا لا أنزل عليه ملك أي هلا أنزل عليه ملك فنؤمن به ونخبره وقضى الأمر به لا أنهم وعلم إيمانهم لو أنزلنا ملكا لقضى الأمر عطف على جلة قالوا وجلة قضي الأمر مقيد بفعل الشرط فالخامس أن الجلة الأولى مطلقه قوله الثانية مقيد بالأنزال لأن الشرط مقيد للجواب وإنما كانت عطفا على قالوا الأعلى المقول لأنهم ليست من مقولهم بل من مقول المولى قل العلامة له قوله ولا يتحقق وجود الجامع بين الجملتين لأن الأولى تفحنت على ما يقولون أن نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاحهم وإيمانهم ونصبت الآية أن نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم وسوق الجملتين لأداة غرض واحد يتحقق فيه الجامع عند السبب كما يصح العطف عندهم حتى في الجملتين التبيين لفظ أحدهما خبر وأفظ الأخرى إنشاء فأخرى الشرطية وغيرها ولا يتحقق تحقق الجامع بما ذكر من التأويل لأن الغرض من سوقهما بيان ما يكون نزول الملك سبب له فثبت اشتراك في هذا المعنى وإن كان الصريح ما أودته الثانية في نفس الأمر اه

ومنه قوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندي أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها

تأكيد عدم الاستئجار عند الأجل حيث سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم ولما فرغ من باب الفصل والوصل في الجمل وهو متضمن لا قرآن إحدى الجملتين بالواو وعدم اقترانها بمسبذ كراجلة

(قوله ومنه) أي من

التقييد بالشرط قوله تعالى

الح وهذه الآية عكس

ما قبلها قوله فإذا جاء أجلهم

(الح) أي لا يستأخرون

ساعة إذا جاء أجلهم ولا

يستقدمون فقوله ولا

يستقدمون عطف على

مجموع الجملة قبله شرطها

وجزاؤها فالمعطوف مطلق

والمعطوف عليه مقيد

بالشرط عكس الآية

السابقة (قوله فعندي)

الفاظ لتعليل صلة لقوله

ومنه (قوله على الشرطية

قبلها) يحتمل أن المراد بها

مجموع الشرط والمجزأ

وهو الظاهر ويحتمل أن

المراد بها قوله لا يستأخرون

مأخوذاً من قيده على جعل

الشرط قيذا للجزأ بأن

تجعل الشرطية جملة

مقيدة وهذا أقرب بمن

الأول في المعنى وإن

اختلف اعتبارا

كقوله تعالى نيبات وأبكاراً الموصوف الأزواج وقوله تعالى لا يحرون بالمعروف والناتاهون عن المتكر فإن الموصوف النوع الجامع للصفات المتقدمة وإن لم يعلم أن موصوفها واحداً من جهة وضع اللفظ فالدليل على أنه من عطف الصفات اتبع كهذه الآية الكريمة فإن هذا الأعداد لن يجمع هذه الطاعات العشر لأن انفردوا واحداً من الإسلام والاعتقاد كل منهم شرط في الأجر وكلاهما شرط في حصول الأجر على الباقين ومن حكان مسلماً مؤمناً أجزاً لكن ليس هذا الأجر العظيم الذي أعد الله في هذه الآية الكريمة وقرن به أعداد المغفرة وأعداد المغفرة إذ تدعى المغفرة لنفس موصوف هذه الآية تجعل الرختم في ذات من عطف الصفات والموصوف واحد فلو لم يكن كذلك واحتمل تقدير موصوف مع كل صفة وعدمه حل على التفسير فإن ظاهر العطف يقتضي بالخيار والبقاء الأصل عدم التقدير لأن هذا الظاهر مقدم على رتبة ذلك الأصل ومثاله قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين ولو كانت من عطف الصفات لم يستحق الصدقة إلا من جمع الصفات الثمان والفتا إذا وقف على الفقراء والفقهاء الموصوفات استغنوا عن إحدى هذه الصفات والله تعالى أعلم بالربيع شبه كمال الانقطاع بأن يكون للفرد الأول حكم لا يفهمه أعطاه ثلثي نحو زيد يجب أن قصد صالح إذا أردت الأخبار بأنه صالح مطلقاً فإن عطف صالح على يجب بوجه أنه صالح أن قصد لا الشرط في أحد المتعاطفين شرط في الآخر بخلاف الشرط في واحد من خبري المبتدأ وتارة يكون عطفه على المفرد قبله بوجه عطفه على غير موصوف كان زيد صار باعراً فأتت فلو قلت وقائماً لا واهمه أنه معطوف على هو المفعول الخامس شبه كمال الاتصال كقولك زيد غضبان ناقص الحظ كان سائلاً لم غضب وهذا تقديره مني لاصناعي ولو كان صناعياً لخصل في عطف الجمل السادس أن يكون بينهما التوسط من كمال الانقطاع وكال الاتصال كقولك زيد معطوف على أن يكون أخيراً بين فأنك إذا أردت جعل الثاني صفة تعين الوصل كما سبق الابتاء بل ثم ذلك في المفردات بكوناً أيضاً لا لتحذف تارة بعد فيه باعتبار المسند ونعني به مذكور المفرد والمسند إليه وهو المال في المذريين مثل زيد كاذب وماتن أوطاد وجالس فأنه يجوز عطف أحدهما على الآخر مع اتحاد اللفظ كقوله

قدمت الأديم لأرأيه \* وألفي قولها كذا وبمينا

وكذلك جاء زيد صار باعراً واضحاً بصدق اعتبار المناسبة بين المعطوف والرضا وليس هنا مستدين بل هما متعلقان بصاحب الحال أو الاتحاد معي عمل الفعل السابق فيهما ولا يرجع عليك في تسمية ذلك اسناداً إن شئت فقد سبق عند أسباب العلبة تطهير عن ميبوه والسكاكي وتارة يقع في الاتحاد في المسند فقط وإن لم يوافق على تسمية ذلك اسناداً فقل في النسبة جاء زيد موصوفاً كوايماً كيفما اشتركا في ما تارة يقع الاتحاد في المسند إليه فقط مثل زيد عالم كل (تنبيه) إذا علمت حكم الوصل والفصل بالنسبة إلى الجملتين وبالنسبة إلى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة إلى جملة ومفرد وقد جازاً تارة اتحاد عطف الفعل على الاسم وعطف الاسم على الفعل إذا كان كل منهما في تقدير الآخر وقال السهلي يخصص عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل ويقع عطف الاسم على الفعل إذا لم يشر مراد به رجل قوله قاعدة شتى على ألا يجمع جوزه الزاج كعطف الفعل على الاسم ولا تكون على أجواز قال تعالى

(قوله لا على الجزاء) أي وحده من حيث التصريح أو الالكان هو أيضا جوابا لأننا إذا المصطوف على الجواب جواب غير عليه أنه لا يتصور التقدم بعد مجيء الأجل لأن الوقت الذي جاء الأجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله وحينئذ فلا فائدة في نفيه لأنه نفي لما هو معلوم بالاتصال فقله اذلا معنى الخ صحيح في القصة وإن كان صادقا فالقتل من المقرر أن المصطوف عليه إذا كان مقيدا بقدم تقدم عليه كان المتبادر في الخطابات من العطف هو (١١٦) اشتراكهما في القيد قلت قد يختلف الظاهر المتبادر لميل أقوى منه

كافي الآية الكريمة فان التقدم أضافه الأصل مستحيل اتصاله بظاهرة فلا فائدة في نفيه وجوز بعضهم جعل قوله ولا يستقدمون استئناف اخباري وأخيرته أنهم لا يستقدمون أي لا يموتون قبل مجيء أجلهم أي الوقت الذي هو آخر عمرهم وفي بعض حواشي البضاوي يصح أن يكون قوله ولا يستقدمون عطفًا على قوله لا يستأخرون وفائدة العطف المبالغة في انتفاء التأخير وذلك لأنما قرنه به وتلصقه فليس كما أشعر أنه يبلغ في الاتصال إلى مرتبة التقدم فكأنه يستحيل التقدم يستحيل التأخر كما هو قضية تلخيص الألهي وإن أمكن في نفسه وهذا هو السرفا وإراد بصيغة الاستقبال يعني أنه بلغ من الاتصال إلى حيث يقع طلبه كما ينبغي طلب السجود اه كلامه

لا على الجزاء أعني قوله لا يستأخرون اذلا معنى لقولنا إذا جاء أجابهم لا يستقدمون

﴿تذنيب﴾

هو جعل الشيء ذنبا للشيء

الحالية لأنها تقتضي بالواقع تكون كالموصولة في الصورة الظاهرة قوله كان وأوها لغير عطف ولا تقتضي بها أن تكون كلفه موصولة فجعل البص في الجملة الحالية كالموصولة لبيان الفصل والوصل لثالث المناسبة زيادة قلنا فقال

﴿تذنيب﴾

وهو في الأصل جعل الشيء ذنبا للشيء والذنابة بضم الذال المهيضة وكسر هاء مؤخر الشيء ومنه الذنب صاف وبقيض وقال تعالى بالغسيات مصداقاً ثبته بقها وقال الزمخشري أن قوله عز وجل وأقرضوا الله قرضاً حسناً معطوف على معنى الفعل في المصدقين كأنه قال الذين أصدقوا وأقرضوا قال شيخنا أبو جحان تبع الزمخشري في ذلك الفارسي ولا يصح العطف على المصدقين لأن المصطوف على الصلة وقد فصل بينهما معطوف وهو المصدقات ولا يصح عطفه على صلة آل في المصدقات لاختلاف الضمائر لأن ضمير المصدقات مؤنث فليخرج ذلك على حذف الموصول لئلا يما قبله عليه كأنه قيل والذين أقرضوا (قلت) وأجاب الوداعي هذا السؤال بأن هذا انما يلزم في العطف على القفظ وهذا عطف على المعنى وهو أن يتزعم من اسم الفاعل فعل بقدر مدفوعه ويعطف عليه وهذا اسم الفاعل وهو مصدق شيء واحد وانما تعدد بحسب مجي المذكر والمؤنث وعلامتا الجمع زائدتان على حقيقة اسم الفاعل المتزعم منه الفعل فتنزع منه ما فعل واحد تنسبه إلى ضمير المذكرين والمؤنثين معا وانما يقوى الاشكال اذا تعدد معني اسم الفاعل ونظمه مثل ان الضارين والقائمين وأيضا فقد ذكر النواة أنه قد ترد الصلة بعد موصولين وأكثر مشعر كأنها كقول الشاعر

صل الذي والتي من باب أسرة • وانما نأت عن مدى مرماها لرحم

وقوله تعالى ان اخذنا قلب الحب والنوى يخرج إلى من الميت ويخرج إلى الميت من الحي قال الزمخشري ان يخرج معطوف على فائق الحب والنوى ويخرج إلى من الميت ميتة لعني فائق الحب والنوى وقال الامام غفر الله له ان الاعتناء بان اخراج الحي من الميت كما كان أشد أني بالفعل المضارع ليدل على استمرار التجدد كما في قوله تعالى الله يستمر بهم فانه أقوى في إعادة الاستمرار والتجدد من انما نحن مستهزون

ص ﴿تذنيب﴾

﴿تذنيب﴾

قبل الفرق بين الذنب والتنبه مع اشتراكهما في أن كلاهما يتعلق بالمباحث المتقدمة أن ما ذكر في شبه حيز التنبه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهم منها بخلاف الذنب اه فتأني (قوله هو) أي بحسب الأصل جعل الشيء ذنبا لأنه نفس الذنابة فهو مصدور بحسب الأصل والذنابة بضم الذال وكسر هاء مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان

وحياتصل بهذا الباب القول في الجملة اذا وقعت حادثة فلهما يعني تارة بالواو وتارة بغير الواو ونقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو

(قوله شبهه) الضمير في به الجمل المذكور فيكون المصدر الذي هو الذا كرومها بالمصدر الذي هو الجمل المذكور وواصل كلامه ان المصنف شبهه بذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والواصل يجعل الشيء ذنبا للشيء بجامع التكميل في كل او بجامع ايجاد الشيء منفصلا بآخر الشيء اتصالا يقتضي عدته من اجزائه وكونه من افعالها قصد التكميل واستعراسه المشبه به لشيء على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية الحقيقية ثم بعد ذلك أطلق التذنب بمعنى الذكروا وارتبطت به وهو الا لفاظا المذكورة المخصوصة على طريق الجواز المرسل والعلاقة التي تعلق ضرورة ان التذنب ترجع وفي اسم الا لفاظا المخصوصة والحاصل ان في الكلام مجازا من سلاطين على استعارة مصرحة وانما التركيب ذلك ليكون ما هنا موافقا لما ذكره في التراجع ولو اقتصرنا على الاستعارة كما قال الشاعر لم يكن موافقا لما ذكره (قوله وكونها الخ) هو الجمل عطف على بحث عطف تفسير وقوله عقب طرفه ذكر (قوله لكان التناسب) المكان مصدر يسمي بمعنى الحذف وهو الوجود والوجود من كان التامة (١٧) أي لوجود التناسب بين الجملة

شبهه بذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة ودونها أخرى عقب بحث الفصل والواصل لكان التناسب (اصل الحال المنتقلة) أي الكثير لاسم فيها كما يقال الاصل في الكلام وهو الحقيقة (ان تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المفعلة

وهو ذيل الحيوان فشيء بذلك الجمل من ذكر بحث الجملة الحالية وانما يكون بالواو تارة ودونها أخرى عقب ذكر الفصل والواصل وجعل هذا الصحن حيزا لفصل والواصل للسبب السابقة وهي كونه في الصورة كالفصل والواصل في وفي المعنى من جهة حصول الربط بالواو كالمطابقة مع ما قبل من ان اصل او الحال العطف وجه الشبه بين الجملين ذكر البحث في ايجاد الشيء متصلا بآخر الشيء اتصالا يقتضي عدته من اجزائه وكونه افعالها قصد التكميل ثم استعراسه لفظ المشبه به لشيء الذي هو ذكر بحث الجملة الحالية متصلا بصفت الفصل والواصل استعارة لمقتضيه هذا الذي ينبغي ان يراعى في اصل هذا اللفظ ولكن استعمل هنا في متعلق ذلك المذكور وهو الا لفاظا المسطرة المتراجم لها ثم اشار الى تحقيق احوال الجملة الحالية بمحمد ذلك فقال (اصل الحال المسئلة) يعني الكثير الراجح فيها وهذا كما يقال اصل الكلام الحقيقة أي الكثير الراجح ان يكون محمدا ولم يرد بالاصل القاعدة والليل كما يرشد اليه التعليق بعد وهو قوله لانها في المعنى حكم الخ (ان تكون بغير واو) أي مقتضى الدليل ان تكون الحال بغير واو يسمي على هذا مقتضى الدليل اصل افعال المنتقلة ان تكون بغير واو والى آخره ثم لما كانت الحال الواقعة جملته تارة تدخلها الواو

ماد كره في هذا التذنب تقسيم الجملة الحالية الى اقسام خمسة ما يتعين فيه الواو وما يتعين فيه الضمير وما يجوز فيه الامر على السواء وما يرجع فيه الضمير وما يتعين فيه بغير الواو (قوله المنتقلة) أي الغير اللازمة لصاحبها المتفقعة منه (قوله أي الكثير) بمعنى الشائع وقوله الراجح فيها اعم لموافقتها لقواعد (قوله كما يقال الخ) أي وهذا كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة أي الكثير الراجح ان يكون حقيقة والمرجوح ان يكون مجازا وأشار الشارع بمحمد كره الى ان مراد المصنف بالاصل الكثير الراجح ولم يرد بالاصل الفاعل فولا الدليل ولا غيره ذلك مما يراه في غير هذا الموضوع ولكن الاول ان يرد بالاصل هنا في كلام المصنف مقتضى الدليل كما يرشد اليه التعليق بعد بقوله لانها في المعنى حكم الخ أي ان مقتضى الدليل ان تكون الحال بغير واو وانما يسمي مقتضى الدليل أصلا لان بناءه على الاصل الذي هو الدليل (قوله واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة) فيه ان الذي يقابل المنتقلة عن صاحبها تمامها الا ان شاء صاحبها او وردت بعد جملة فعلية فهو ملحق بالله لزمامه فيها أطول من رجبها أو اجية فهو هذا قولك عطو قال المؤكدة لانها انما تقابل المؤسفة فالاولي للشارح ان يقول واحترز بالمنتقلة عن اللازمة ولا يقال يلزم من كونهما كذا ان تكون لازمة مصمتا بالمقابل نظر لازم لا نقول نعم ذلك الان اللازمة اعم من المؤكدة الا ترى انها في المثال الاول المذكور لازمة وهي غير مؤكدة مقتضى ذلك ان تكون الحال اللازمة غير المؤكدة تسمى بغيرها بالمنتقلة وليس كذلك

لمضروب الجمله فانها يجب أن تكون بغير والواو التثنية في ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل في  
المتنفة المخلوع والواو

أصلاً لا يثبتانه على الاصل الذي هو الدليل واحترزوا بالتنقية من اللازمه لصاحبها ووردت بعد جمله  
فعليه كقولهم خلق الله الزرافه بدها أطول من رجلها أو اسميه كقولهم هذا أولك عطوفاً فلزمها  
لا يثبت عنها ظهور عدم حاجتها الى وصل الواو ولو قال غير المؤكده كقوله يخرج نحو لا تمش في الارض  
مفسداً لما تكون مؤكده ولو لم تكن لازمه كان أحسن لأن هذه أيضاً ظهوراً في ارتباطها بالمؤكده  
لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يثبت عنها هنا وانما قلنا أن أصل الحال المتنفة أن تكون بغير واو

وتأردنا دخول صار لها في الصورة حالها فصل وصل فانسأ ذلك تبعاً لالباب الفصل والوصل وجعل  
كالتب قبله فلذلك سمي ذكره تذييلاً لهذا الباب كله فغير بع على أن هذه الواو أصلها العطف قال  
شعنا أبو حيان ليست وأو الحال عاطفة ولا أصلها العطف بخلاف ما زعم من المتأخرين بأنهما  
عاطفة مستندلان أو لا يصح دخولها عليها في نحو قوله تعالى وأهم قائلون فلو كانت خلاف  
العاطفة لم يمتنع ذلك (قلت) أما كونها ليست عاطفة فلا شك فيه وأما كونها ليست أصلها العطف  
ففيه نظر ولعل الشيخ يريد بالذي زعم أنها عاطفة الزمخشري فانه ذكر في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
أرأيتكم إذا خرجت من أديبكم أو استعملوا لا اجتماع حرفي عطف لأن أو الحال هي وأو العطف  
استعملت للتوكيد وهذا الشيخ أبو حيان عليه بأنها لو كانت وأو العطف لزم أن لا تقع إلا بعد ما يصلح  
وليس كذلك بل تقع حيث لا يكون ما قبلها حالاً أو جازماً بدو الشمس طالعة فجاء لا يمكن أن يكون حالاً  
وفي هذا الرد نظر لأن من أحد هاتين الزمخشري لم يقل أنها عاطفة بل مراده أن أصلها العطف  
واستعملت للربط كان أصل القاء العطف واستعملت للربط بالجووب وبرهان وادته ذلك أنه قال  
في تفسير قوله تعالى وأصابه الكبر هذه الواو وأو الحال وليست وأو العطف وقوله استغفلاً لا اجتماع حرفي  
عطف أي في الصورة وسأقي عن عبد القاهر استغفلاً اجتماع وأو الحال مع حرفي غير عاطف وهو كافاً عما  
فخاصوته وأصله العطف أولى الثاني أن قوله أنها نجي وفيما لا يمكن فيه أن يكون ما قبلها حالاً بل جاء  
زيدو الشمس طالعة أن أراد أن الجملة السابقة غير حالة فصيح ولكن هي ملازمة لذلك فلا يصح قوله  
أنها نجي وفيما لا يمكن أن تقع إلا كذلك وإن أراد أن تلوعكست وقلت طلعت الشمس وجازم لم يصح  
فليس كذلك وإن أراد أنها تقع حيث لا يكون قبلها حال يقول القائل أنها عاطفة تقول لا لأنها عاطفة  
على الحال قبلها بل على الجملة العاملة في الحال فيحق جازم بدو الشمس طالعة جاء زيدو وقع طلوع  
الشمس معه فإذا قلت جاء زيد فأتى وأو الشمس طالعة وجعلت الواو الحال كان العطف على الفعل لا على  
الحال لا يقال كيف يعطف المفعول على عامله لا تقول إنما أردنا العطف المعنوي لا الاصناعي هذا كله  
ولو قال الزمخشري أنها عاطفة والقدر أن لا يربط بذلك تخيير بدان أصلها العطف كما صرح به السكاكي  
في المحتاج وللكلام على هذه الآية الكريمة بقية تأتي حيث نسلك على الجملة الاسمية أن شأ الله تعالى  
فان قلت لو كانت هذه الواو العاطفة لما عطفت الاسم على الفعلية في الكلام الفصح (قلت) إنما  
يتمتع في الفصح عطف الاسم على الفعلية إذا كانت عاطفة حقيقة أما إذا كان أصلها العطف فلا  
وقد قدم المصنف على ما ذكره مقدمه وهي أن الحال تنقسم إلى متنفة ومؤكده فلو كده لا تدخلها  
الواو بدو سببه انتهى معنى ما قبلها والواو تؤذن بالمغايرة والتنقية سواء كانت مفردة أو جملة أصلها  
أن تكون بغير واو

لوجوه الاول ان اعراضها  
ليس يتبع واليس اعراضه  
يتبع لان هذه الواو وهذه  
الواو وان كانت تسمى واو  
الحال فان أصلها العطف  
(قوله لمضروب الجملة) أردت  
بالمضمون ما تضمنته واستزنته  
الجملة قبلها وذلك كقوله  
هذا أولك عطوفاً وان الجملة  
الاولى تنضي العطف فنذا  
كان قوله عطوفاً تأكيداً  
وليس المراد بالمضمون المصدر  
المتصّدق من الجملة كما هو  
التأخر لأن مضمون هذه  
الجملة ان يتردد وهو غير  
العطف وكان الاولى بالشرح  
أن يحد في قوله لمضروب  
الجملة لاجل أن يشمل كلامه  
للمؤكده لعاملها نحو  
وأرسلناك قناساً رسولاً ثم  
وليس مبدراً والمؤكده  
لصاحبها نحو لا آمن من في  
الارض كهم جميعاً (قوله  
النته) أي قطعاً أي دائماً  
لأن ذلك فيها كثير (قوله  
لشدة ارتباطها بما قبلها)  
أي وصورتها كأنني  
الواحد أي وحيداً فلا  
يصح عن في هذا الباب  
والحاصل أن الحال المؤكده  
تظهر ارتباطها بالمؤكده  
لا يحتاج فيها الى ربط بالواو  
فلا يثبت عنها في هذا  
الباب فلذا احتزنا المصنف  
عنها لتيسيد بالتنقية

الثاني ان الحال في المعنى حكم على ذي الحال كالغير بالنسبة الى المتدا الان الفرق بينه وبينه ان الحكم به يحصل بالاصالة لا في ضمن شيء آخر والحكم بهم انما يحصل في ضمن غيرها فان الركوب متشاكل في قولنا جاز يدركا محكوم على زيد ولكن لا بالاصالة بل بالتبعية بان وصل بالجيء وجعل قيده بخلافه في قولنا زيد ركاب

(قوله لانها في المعنى حكم على صاحبها) أي امر محكوم به على صاحبها وذلك لانك اذا قلت (١١٩) جاز يدركا فاف. ذلك أن زيداً

ثبت له الجيء حال وصفه بالركوب وفي ضمن ذلك أن الركوب ثابت له وحينئذ فالركوب محكوم به على زيد لثبوته وانما قال في المعنى لان الحال في اللفظ غير محكوم بها لانها فضيلة يتم الكلام دونها (قوله كالغير بالنسبة الى المتدا) فانه محكوم به عليه في المعنى بل وكذلك في اللفظ فانثبته ناقص لان الغرض منه افادة مماثلة الحال للغير من جهة أن كلا محكوم به في المعنى على صاحبه وان كان الغير محكوم به عليه اضافي اللفظ بخلاف الحال (قوله فاف. وانما جاز يدركا اثبات الركوب ان كان الظاهر ان يقول فان في قولك او يقول فان قولك جاز يدركا محكوم به عليه اثبات الخ ليدل على التركيب المهم لا بالمال في الكلام حذف مصاف قيل قوله اثبات تأمل وحاصل ما ذكره اشارح أن كلام الحال والغير يقتضي كلام كونه رضا

(لانها في المعنى حكم على صاحبها كالغير) بالنسبة الى المتدا فان قولك جاز يدركا اثبات الركوب لا زيد كما في زيد ركاب الا انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات الجيء موثقت بالمال لتزيد في الاخبار عن الجيء

(الانها) معرفة والاغراب يدل على الربط فلا تنفقر بالاصالة الى الواو لانها (في المعنى حكم على صاحبها) فانك اذا قلت جاز يدركا فاف. ان زيد اموصوف بالجيء حال وصفه بالركوب وفي ضمن ذلك أن الركوب ثابت له فالركوب بالنسبة الى صاحب الحال التي هو زيد محكوم به لثبوته (كالغير) بالنسبة الى المتدا فانما والغير متساويان في أن كلامهما يقتضي الكلام كونه عارضا ثابتا للعرض وان اختلفا في أن المقصود الاصل من التركيب بالنسبة الى الغير ثبوته لثبته بخلاف الحال فليس مقصودا من التركيب بل المقصود حكم آخر كالجيء في المثال والحال قيده وانما استغنى ثبوته بطريق واستدل عليه بأمرين أحدهما انها في المعنى حكم على صاحبها كالثاني حكم عليه والمحكوم به لا يعطف على المحكوم عليه كالا يعطف الغير على المتدا ولا يخفى في قولنا ان الغير لا تد له الواو ان لا يخفى في طائفة جاز دخول الواو في خبر كان واخواتها اذا كان جملته وقال ابن مالك ان ذلك جائز في خبر ليس اذا كان جملته موجبة لا كذلك في خبر كان بعد تنقي وأنشدا

ليس شيء الا وفيه اذا ما • فالثبته عين البصير اعتراف  
ما كان من بشر الامرين • محتومة لكن الآجال تختلف  
وقوله فقلوا ومنهم سابق دمه • وآخرون دمه لعين بالهمل  
وقوله دخلت على معاوية بن حوز • وكنت وقد ريت من الدخول

وقد يجب عن ذلك كله ما يمنع وجعل ما ورد منه على الضرورة وحذف الخبر ولما بان دخولها في هذا الماوطن جاز لهما على الحالية كما صرحه الاخفش وانما قال في المعنى لان الحال ليست حكم في اللفظ لان الحكم في اللفظ انما يكون بالسند كالغير من قولك زيد قائم والفعل من ضروب جاز بدغيران الحال حكم في المعنى لأن قولك جاز يدركا كافي به حكم بالركوب على زيد ولكن لا بالاصالة بل باستعادة هذا الحكم كونه جعل قيد للفعل انما حصل فانك اذا قلت جاز يدركا كما حكيت بالركوب تبعا واذا قلت زيد ركاب حكيت بالركوب استقلا ولا تحققي ذلك انك اذا قلت جاز يدركا كما حكيت بالركوب تبعا الكلام ثلاثة اشياء هي: زيد وركوبه وقترار ركوبه بعينه فالاول مستفاد من قولك جاز يدركا والحال قيدت ذلك الجيء بقيد وانثبات الجيء الذي اخبرته به جيء بمقيد لا مطلق لان المعهوم من قولك ضربت زيد دما هو وقوع ضرب وبأنه على زيد فكذلك قلت الجيء والمقارن بالركوب هو من زيد والاخبار بالمقيد يدل على وقوع القيد التزاما لا يتوهم كونه تفعلا لان القيد جزء من خبره فوب

ثابتا للعرض فهما متساويان في اللفظ ويختلفان في أن المقصودا من من التركيب بالغير ثبوته لثبته بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه مقصودا من التركيب بل المقصود ثبوت امره قوله كالجيء في ما. وحى بالمال قيد "يرون ذات الامر وهو الجيء فيستفاد ثبوت الحال بطريق الزم العرضي كما مر (قوله الا انه) أو اثبات الركوب في حال وقوله على سبيل تبعية أي ثبت على سبيل التبعية ولم يقصد ابتداء (قوله وانما المقصود) أي بالاخبار

الثالث انها في الحقيقة وصف في الحال فلا يدخلها الواو كالنعت ثبت ان اصلها ان تكون بشير واو

(قوله هذا المعنى) مفعول تزدل المراد به هذا المعنى اثبات الركوب في شيء وهو ان هذا الكلام الذي ذكره الشارح مخالف لما هو مقرر من أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الانيات والنسب كان ذلك القيد هو الفرض الاصل والمقصود بالذات من الكلام والحال من جهة القيد ويمكن ان يقال الحكم عليه هنا على سبيل التبعة وانه غير مقصود بالذات من حيث انه فاعلة يستقيم الكلام بدونه والسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسندوركن لاستقيم الكلام الابه وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب لليلج هو التقييد ويقال ان محله مقرر راءه اني كذا رثيضا العدوى (قوله أي لانها في المعنى وصف لصاحبها) أي لان الكلام يقتضي اتصاف صاحبها (١٢٠) حال الحكم لتكوين قسده وانه انما يد بالمتى لانها ليست وصف في اللفظ بل حال

هذا المعنى (ووصفه) أي لانها في المعنى وصف لصاحبها (كانت) بالنسبة الى المنعوت الآن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فيس قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصده ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به

الارزوم العرضي (و) لانها في المعنى أيضا (وصفه) أي لصاحبها لان الكلام يقتضي اتصاف صاحبها حال الحكم لتكون قسده فاصارت في اتصاف صاحبها (كانت) في اتصاف المنعوت به في كون كل منهما وصفا للموصوف وقيد المقيد لكن يفرقان في أن المقصود بجعل الحال قيد الحكم صاحبها لقرائنهما في صاحب الحال فاذا قلت جاهز يدركا بآحاد أن زيدا موصوف بالجهي وأن اتصافه بذلك الجهي اء هو في حال اتصافه بالركوب بخلاف النعت فان المقصود منه جعله قيد الذات المحكوم عليه لا قيد الحكم فاذا قلت جاهز يد العالم بالمقصود تقييد نفس ذات زيد بالعالم لا تقييد حكمه الذي هو الجهي وذلك يصح بالامالة أن يكون نحو الابيض والاسود من الاوصاف التي لا يتقيد وجودها بوجود الاحكام فتختلف لاف الحال فالاصل فيها أن لا تكون كذلك لانها قيد الحكم الذي أصله العروض والتبوت بعد الانتفاء فلا ينبغي أن تكون من الاوصاف التي تثبت بثبوت الاحكام وتتغير بانتهائها فاذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أن الخبر والنعت يكونان بدون الواو ولو كانا من جنس الجملة لامن جنس المفرد فكذلك الحال ينبغي أن تكون بدون الواو اما الاخبار والنعت التي اوردناها بعض النصوصين مصدره بالواو اذا كانت جلا وذلك بالخبر في باب كان كقوله أضحى وهو مشوه \* وقوله \* أمسى وهو غريبان \* وكانت الذي صدرت جملته بالواو

القيد ليس جزءا للخبر به بل الخبر به شيء مقيد لاشياء أن أحدهم اطلق والآخر مقيد ليس مدلول عليه بالنسبة ولا بالمطابقة بل من حيث انه يلزم من وقوع القيد وقوع القيد كان الحكم بالجهي من الركوب كبا ركوب التزاما فليست بالمدلول الثاني اشار اليه بقوله (وصفه كانت) أي الحال في الحقيقة وصف لصاحبها كان النعت لا يدرسه الواو وكذلك الحال لا يدرسه الواو لان قوله جاهز يدركا بآحاد جاء تقييد نفس ذات زيد بالعالم لا تقييد حكمه الذي هو الجهي ولهذا يصح بطريق

الامالة أن يكون نحو الابيض والاسود الطويل والقصير من الاوصاف التي لا تنقل فيها ولا يتقيد وجودها بوجود الاحكام فتختلف الحال فان الامال فيها أن لا تكون كذلك لانها قيد الحكم الذي أصله العروض والتبوت بعد الانتفاء فينبغي أن تكون من الاوصاف التي تثبت بثبوت الاحكام وتتغير بانتهائها لأن الثابت لا يلزم لا يقيد التقييد العارض فقول الشارح الآن المقصود في الحال أي منها وقوله على هذا الوصف أي الحال وقوله حال مباشرة التسليم أعي الخلف سوا مد عليه بفعل أو وصف وقوله وبيان أي مبين وقوله لكيفية وقوعه أي وصفته التي وقع عليها وقوله فانه لا يقصده ذلك أي كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشرة الفعل وقوله بل مجرد اتصاف المنعوت به أي من غير ملاحظة أن المنعوت بمباشرة الفعل أو غير مباشرة

واذا

وإذا كان الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما يكونان بدون الواو كذلك الحال وأما ما أورده بعض التصويين من الاخبار والنعت المصدر بالواو كالتعريف باب كان والجملة الوصفية المصدر بالواو التي تسمى واوئاً كيدلصق الصفة بالموصوف

السماة واوئاً كيدلصق الصفة بالموصوف كقوله تعالى أو كذا في مرعى قرية وهي خاوية على عروشها وقوله تعالى سعة ولمنهم كلهم فأما أن يقال في نحو أخصي وأمسى لهما ما مان معني دخول في الضمى والمساء والجلتان بعدهما ما ليلتان ويقال في جملة وهي خاوية بوجهة ولمنهم كلهم لهما ما ليلتان والموصوف (قلت) ولا شك أنه عنده على خلاف الأصل (فان قلت) فما الفرق بين هذا الدليل والذي قبله وما الفرق في المعنى بين الوصف والحال (قلت) الحال والوصف مشتركان فإن المسند فيهما مقيد فان قلت إذا قلت جائز بدال العالم كنت محضاً بما عي مقيد بكونه صادراً من عالم كما كان جاه زبد طافاً بالخبر عي مقيد بكونه من عالم ويشتركان في اقتران الصفة بالموصوف والحال صاحبها فان قولك جائز بدال العالم معناه العالم وقت الحي وهذا معني قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال ليس المراد منه حال التطبيق بل حال تعلق النسبة به فأنمله فقد غلط فيه بعض الاكار غير أن دلالة الحال على المقارنة أقوى من دلالة الصفة لأن ترى أن الحال لا تقع ما شئت فلا تقول جائز بد اليوم كما أس واسم الفاعل يطلق على الماضي مجازاً مشهوراً وحقيقة على الخلاف المشهور وقوع الحال مقدرة مراد بها الاستقبال مجاز ثم يفترقان أيضاً بالتحال يحكمهم بمعنى أن المتكلم قصد الاخبار بالحي ومما ر كوب بخلاف جائز بدال را ك ب فان المتكلم انما قصد الاخبار بالحي وبعد أن كتب هذا رأيت بخط والذي رجحه الله مانصة اذا قلت جائز بدرا ك ب كما قصد اخبرني بمشيئة وبأنه كان را ك ب كما يفهم اخبرنا بمشئ أن يصدق فأو وكذا أو يصدق أحدهما وكذب الآخر والخبر عن الحال تابع للخبر عن الذات وهو مقيد للبراءة والخبر عنه وبيان لصفة ان خبر لصفة الخبر عنه وأما الصفة فهي مقيدة للخبر عنه لا للخبر وذلك أن زدا اذا قلت را ك ب قد تهيئ ان تخبر عنه فإذا اخبرته عنه بالحي فلا اخبر حصل عن ذلك المقيد فهو خبر واحد لا خبران فليس فيه الاصدق أو كذب فالحال تابعة للخبر والحكم تابع للصفة فانهم ذلك انتهى وهو موافق لما قلتم غير أن فيه فرقا بين الحال وصفة السند اليه لا بين الحال وصفة المسند في قولك جائز بد الضارب را ك ب وقولك زبد الضارب را ك ب والفرق أن صفة المسند ليس حكماً بالرا ك ب بل ذكره عن أن الضارب المذ كوراً ما أورده المتصف بالرا ك ب وسيله سبل قولك زبد الضارب مقتصر عليه مراده را ك ب من الضاربين وأن الاداة عهدية واستفادته هذا القديم كون المقيد متصل وجوده دون قدومه وبسبب وجود الموصوف دون الصفة بخلاف الحال فانك قصدت فيها افتاده وقوعها (فان قلت) يلزمكم عدم صحة تكذيب النصاري في قولهم كنا قصد المسيح إن الله وانهم ليقال لهم كذبتم (قلت) اما ان يراد كذبتم في عيادتكم لسبح موصوف بهذه الصفة أو يكون فهم عنهم ان قولهم ابن الله بل وهو مجاز فلا يلزم ان يكون في قول الكافرين المعبود ابن الله حكماً (فان قلت) قد قدمتم ان الخبر الموصوف يدل على وقوع الصفة بالاتزام وقد علمتم الحال يدل على وقوع القيد بالاتزام فاستمرنا فكيف نوهم فيها (قلت) الخبر به اذا وصف هو النسبة غير مقيدة بنسبة أخرى بل قصد المتكلم الاخبار بالقيد غير أنه ساقه التقيد اليه والخبر به مع الحال ليس مطلق النسبة بل هي متصفة بقيد ها و فرق واضح بين ان قصد المتكلم الاخبار بشئ وبتفق ان ذلك الشيء مقيد فلا يكون ذلك القيد غير اياه لا التزاما ولا غيره بين ان قصد الاخبار به متصفاً بالقيد في الحال وقع الاخبار بالقيد التزاماً وفي الصفة حصل القيد التزاماً لم يحصل الاخبار به التزاماً ولا غيره (فان قلت) اذا كان الحال حكماً يلزم ان يكون أحد ركبي الاستدلال والقرائن انهما بدلت

(قوله وإذا كان الحال الخ) هذا إشارة الى مقدمة صفري ما عرفت من المتن وقوله فكما انهما يكونان بدون الواو إشارة الى مقدمة كبرى محدودة من المصنف وقوله فكذلك الحال إشارة الى النكتة المحدودة (قوله) وأما ما أورده بعض التصويين أي على الكبرى القائلة والخبر والنعت يكونان بدون الواو (قوله) كالتعريف في باب كان أي كما في بيت الحامسة من قول سهيل ابن شيان فليصرح الشر « فأسمى وهو مرادنا وأدخل بالكاف لتعريف الواقع بعد الانحوصاً احد الاوالة نفس أمانة (قوله) والجملة الوصفية أي الواقعة صفة لتكرره كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وكقوله تعالى أو كذا في مرعى قرية وهي خاوية على عروشها فان الجملة في الايتين عند صاحب الكشف صفة لتكرره والواو اشارة دخولها ونحوهما على حتم سواء وفائدتها تا كيد وصل الصفة بالموصوف اذا الاصل في الصفة مقارنة الموصوف فهذه الواو أكدت الصق



## فعل سبيل التشبيه والالحاق بالحال

(قوله فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال) لأنها قد تفرق بالواو في بعض الأحيان وحينئذ فلا يرد ذلك نقضاً لأن اقترانها على سبيل التشبيه والالحاق لا على سبيل الامساك فلم يخرج عن الأصل والحاصل أن كون الحال أصلاً لعدم الاقتران بالواو مكتسب من مشابهاة الضمير والعت فلما خوف هذا الأصل المكتسب فيها واقترنت بالواو وحل الخبر والعت عليها لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمتداو الخبر وذ كر بعضهم أن أسمى في البيت ثامنة معنى دخل في المسامحة الجملية بعد ما حال لا خبر ومذهب صاحب المفتاح أن الجملية في الآيتين حال من قرينة لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة لكن كلام صاحب المفتاح يضعفه أنه يقتضي تقييد الأهلak بالحال وهو غير مقصود وأن كان الأهلak واقعا في تلك الحالة فصاحب الكشاف راعى جزالة المعنى فعملها صفة فاته من علماء البيان وهم يرجعون جانب المعنى على جانب اللفظ مع وقوع اختلاف صفة لقرينة في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا الهامشرون

تعالى في ورود الحال من النكرة مطلقاً وهو ضعيف أو بتقدير يسوغ فلا تروى هذه على منع ورود الجمل الخبرية والتعنية بالواو وإما أن يقال إن ذلك من التشبيه بالحال والالحاق بها لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمتداو الخبر فلا يرد الاعتراض بها لأنها على طريق التشبيه والالحاق فلم يخرج كذلك (قلت) هي حكم تسمى لاستقلالها فلا تثبت تسمى في الاستناد لفظاً وإن كانت ركناً معني وإذا تأملت ما ذكرنا من انطباعك عند من قال الحال غير انسية تقييده وعذر من قال إن فيها انسية استنادية فكلاهما صحيح فصحة الأول باعتبار أنها قيدت نسبة العامل في صاحبها ولم تنشئ نسبة جديدة بل زادت قيداً في النسبة الحاصلة وصحة الثاني باعتبار أنها استندت القيد ومن لاحظ الثاني منع أن يكون قوله تعالى أهلكوا بعضكم بعضاً غير جملته حالية لأنه يلزم أنه كون العداوة مأموراً بها ومن لاحظ الأول قال هذه نسبة تقييده فلا يلزم ذلك والقول بأن كوران في الآية الكريمة هو ما إذا ذكر قاعدة تلخص ماسبق وتقييده وأرجو أن تكون على الصقيح الأخرى مقيد بنشئ منه أمر أن أحدهما أصل الفعل الذي يوجه الأخرى وهو مأمور به مطابقة بلا اشكال والثاني القيد الذي دلت عليه الحال وهو ثلاثة أقدام الأول أن يكون بعض أفعال المأمور به مثل حج مفرد أو حج متمتع أو حج قارناً فالأفراد والتمتع والقران أفعال للجمع فالحال مأمور بها والمأمور به ماضية من كسبة مأمور بكل من جزأها وقد صرح بالجمع فدل عليه مطابقة والظاهر أن صفة الأفراد متلاذلول عليها أيضاً بالمطابقة لتضمن بعضها وبمجهول أن يقال الدلالة عليها تضمن وهو بعيد القسم الثاني أن لا يكون بعض أفعال الفعل المأمور به ولكنه من فعل النقص المأمور به مثل ادخل مكة محرماً فهو أيضاً أمر بثلاثة أشياء الدخول والاحرام والجمع بينهم ما يشهد لذلك قول الفقهاء لو نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً لزمه الصوم والاعتكاف والجمع بينهما لا يدرك عليه قولهم لو نذر الاعتكاف مسلماً وعكسه لم يلزمه الجمع لأن الجمع وإن نذر الشخص واقتضاء اللفظ لغة فإن الشارع إلغاءه لأن أحدهما ليس قرينة في الآخر بخلاف الصوم والاعتكاف وهل نقول الحال في هذا القسم مقصودة أو هي من ضرورة تحصيل المأمور به في تلك الصفة فيه احتمالان ويشهد لذلك قول الفقهاء لو نذر أن يعتكف صائماً فاعتكف في رمضان لا يجزئه القسم الثالث أن لا يكون من نوع الفعل ولا من فعل النقص المأمور به مثل اضرب الزيد بن السالم في الدار فالأمر به الضرب فقط ولكنه لا يجزئ إلا إذا كان على تلك الحال فإذا لم يكن للأمر رقتة على تحصيل تلك الحال لا يكون مأموراً حتى توجد وكذلك إذا قلت اضربهما مجردين ولم يكن لك قدرة على ضربهما فإن كان لك قدرة على ضربهما وجب لا يكون الضرب مأموراً به لفظاً بل لأنه لا يتم الواجب إلا بفقد انقضاء الحال كما ترى إلى ما هو مأمور به مطابقة أو تضمناً أو التزاماً وليس مأموراً به بالكلية فقوله عز وجل بعضكم لبعض عدو علقنا من خصوص المادة إن الله تعالى لا يأمر بالهذه أو فاتها تستلزم وقوع الكفر من الكافر لئلا أمر المسلم بعداوتها وأمر الكافر بعداوة المسلم على إسلامه وهما محتتمان والجل على أن المراد أن المسلمين فقط أعداء الكفار فقط في غاية البعد فإن هذا التركيب إنما يستعمل غالباً فيما استوت أعضائه فيه مثل بعضهم وأولياء بعض ولا يستعمل ذكره في متقابلين في كلامه في هذه الوجه وهما مختلفان لا يقر بمقتضى ولقد فضلنا بعض البين على بعض فلهذا نقول إن هذه الجملة غير مأمور بها أبداً بل هي إما خبر مستأنف أو حال مقدرة والحال المقدرة لا يجب فيها ذلك بل معناها إذا كانت حالاً من فعل مأمور به أنه مأمور بذلك الفعل صائراً عاقبته إلى تلك الحال فترجع إلى معنى الخبر لكن بينهما فرق فإن الخبر يقتضي الأخبار

لكن خوف هذا الأصل في إذا كانت جملة لانها بالنظر اليها من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فتحتاج الى ما يربطها بما جعلت حاله

(قوله هذا الأصل) أعني كون الحال بغيره واكفى الخبر والنعت (١٣٣) (قوله إذا كانت الحال) أي المتقدمة

(لكن خوف) هذا الأصل (إذا كانت) الحال (جملة فاتها) أي الجملة الواقعة حالا (من حيث هي جملة مستقلة بالافادة) من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكذا صانعي قصد تقييدها (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا (الى ما يربطها بصاحبها) الذي جعلت حاله

عن الأصل لذاتها (لكن خوف) الأصل المذكور وهو كون الحال بغيره واكفى الخبر والنعت وذلك بأن تكون بالواو (إذا كانت) تلك الحال (جملة) مستقلة بالافادة كأن تكون مركبة من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر (فاتها) أي انما خوف ذلك الأصل في الحال التي هي جملة لانها أي لان الجملة إذا نظر اليها (من حيث هي) أي من حيث اتها (جملة مستقلة) خبر اسم ان يعني أن الجملة إذا نظر اليها من حيث الوصف الأصلي فيها وهو كونها جملة مستقلة (بالافادة) لانها انما وضعت في الأصل بناء على وضع الجمل أو استعملت لتفيد فائدة يحسن السكوت عليها فتكون مستقلة بالافادة واذا لم تستقل بأن توقفت افادتها على شيء آخر فلعروض ربطها بغيرها فالجملة الحالية منها من حيث هي حالية فتفقر الى كون آخر تكون هي قسدها ولا تستقل بالافادة من تلك الحلية لانها انما صيقت حينئذ لتكون قسدا للغيرها فاذا قلت جاز بدعوى وتكلم فعهه (قوله) وعرو وتكلم لهاجهتان بجهة كونها حالا ووجه كونها جملة من مبتدأ وخبر (من الجملة الاولى) لتحتاج الى رابط ومن الجملة الثانية التي هي الأصل (فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) الذي جعلت قيد الحكمه

بأنهم الآن وقت الخطأ على صفة العداوة والحال لا يقتضي ذلك بل يقتضي أن مصرهم أن يكونوا متعادين أو أوقت الهبوط ان كانت مقارنة أو بعده ان كانت مقدرة ثم العداوة لا يمكن أن تكون ما موراها لانها ليست من فعل الشخص ولا يمكنه فصلها الا بتعاطي أسبابها على بعد فالمراد ان الله تعالى خلق أو يخلق فيهم عداوة ببعضهم بعض اما ذلك الوقت وهو وقت خطايهم أو وقت هبوطهم أو بعده فعلى الاول خبر محض وعلى الثاني حال مقارنة وعلى الثالث حال مقدرة (فأقلت) اذا اختلف معنى الحال ومعنى الصفة فكيف قال المصنف انها بمعنى الصفة فوإذا كانت الحال محكوما بها والصفة غير محكوما بها فالوجه الاول نافي الثاني (قلت) يريد انها كصفة في المعنى الذي اشتركت الصفة والحال فيه وهو انها محكوما بامر مقيد وذلك في الايضاح وجهها الثاني هو ان اعراب الحال ليس اعرابا تبيعا وما ليس اعرابه تعالى لاندخله الواو وهذه الواو وان كانت تسمى واو الحال فأصلها العطف وقد أورد في قوله ان كل ما ليس اعرابه تبيعا لاندخله الواو ان الجملتين اللتين بينهما توسط الانفطاع والاتصال ليس اعرابه ما تبيعا ومع ذلك تعطف احدهما على الأخرى وان التوزيع غير العطف اعرابها تبيعا ولا تدخله الواو (قلت) الجملتان ان فرض ان لا يحمل لهما من الاعراب فلا يقال اعرابهما غير تبيعا لانهما لا اعراب لهما وان فرض انهما محلا مثل زيد يقوم ويقعد فاعراب الثانية تبيعا لان الأولى هي الخبر والسؤال الثاني انما أورد على العكس لانه لا يرد فله انما يريد تبيعية عطف النسق (قوله لكن خوف) أي خوف هذا الأصل قد دخلت الواو اذا كانت الحال جملة فاتها اذا نظر اليها من حيث كونها جملة تكون مستقلة بنفسها متفردة بالافادة معناها

ما يربطها من الحلية الثانية لامن الخيفة الاولى (قوله فتحتاج الى) أي فهمي من هذه الجملة أي جملة كونها جملة فتحتاج الى ما يربطها من هذه الجملة الهووجه الربط لانها الأصل ووجه كونها حالا عارضة كما علمت

وكل واحد من الضمير والواو والصلح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت

(قوله وكل من الضمير) أي ضمير صاحب الحال (قوله صلح للربط) أما الضمير فلكونه عبارة عن المراجع وأما الواو فلكونها موضوع للربط ما قبلها بما بعدها وهي في أصلها الجمع كما قيل إن أصل هذه الواو الحالية هي العاطفة واختلف في أيهما أقوى في الربط فقيل الأول لأنها موضوعه وقيل الضمير لأنه على المربوط به وإليه أشار بقوله والاصل الخ (قوله الذي لا يبدل عنه) أي لا يثبت العدول عنه لكونه والمراد (١٣٤) بالاصل هنا الكثير لا يرجع في الاستعمال لا الأصل في الوضع والمراد لا يبدل عنه في نظر البلغاء والافصحى

ما يقررون في الضمير  
جواز الأمرين فظاهر

(وكل من الضمير والواو والصلح للربط والاصل) الذي لا يبدل عنه ما لم يمتسح حاجة إلى زيادة وتباعد (هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه في الحال (المفردة والخبر والنعت)

وأما احتياج الربط بسبب أن حال الاستقلال يبعد عن الإضافة إلى الضمير المقصود وروعت

هذه الحالة المخرجة للربط لأنها الزم الأولى عارضة فتحتاج إلى آلة تصفق بها أو يتفق بها ربطها

(و) باعتبارين إما كرجاءها إلى ما يصلح للربط (وكل من الضمير) أي ضمير صاحب الحال (والواو

صلح) بذلك (الربط) واختلف في أيهما أقوى في الربط فقيل الأول لأنها موضوعه لذلك أذهي

في أصلها الجمع كما قيل إن أصل هذه الواو الحالية العاطفة وقيل الضمير لأنه على المربوط به وإليه

أشار بقوله (والاصل) أي الكثير الذي ينبغي ارتكابه بحيث لا يبدل عنه إلا أناس الحاجة

التي هي بدارتباط فيعدل عنه حيث ذل إلى الواو (الضمير) أي الأصل في الربط هو الضمير وإنما قلنا

أنه الأصل (بدليل) أن الربط في الحال (المفردة) يكون بدون الواو كقوله جاء زيد ركباً

(و) كذا في الخبر ولو كان جلة كقوله زيد أوه قائم (و) كذا في النعت كقوله صررت برجل

أوه فاضل فقد تبين أن الربط بالضمير أكثر مواقع قد دل على أنه الأصل فيما يحتاج إلى الربط

وظاهر أنه أن الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تقتضي الربط لأنها تدل على صاحبها بالوضع

فالضمير فيها آل إليه الاشتقاق الموجب لفصل الضمير ثم ما ذكر من كون الضمير أصلاً للربط وكون

الواو يوثق بها عند الحاجة إلى مزيد الارتباط قد يدعي أن نفسه المتدافع لأن كون الواو يدل على

مزيد الارتباط وكون الضمير هو الأصل وأوسع موقعاً يدل على العكس اللهم إلا أن يلتزم أن كثرة

المواقع يدل على تأكد الربط على أن تقول إن كان معنى الحاجة إلى مزيد الارتباط أن الجملة

الحالية قد يكون ارتباطها على قديمه مظنة الانكسار فتستعمل الواو لإفادة تأكيد الربط لوضعها لذلك

عن صحة وجودها جميع الجمل فيشكل الأمر حينئذ بالنسبة إلى الجمل التي يجب فيها الواو والتي يجب

فيها الضمير لأن الصواب حينئذ إسقاط الوجوب في موضع مخصوص بان يقال إن احتيج إلى تأكيد

فاتح إلى الواو والربط بها بصاحبها وقلنا أن يقولوا إنما يبدل عن الأصل لضرورة ولا ضرورة لأنه يمكن

ارتباطها بصاحبها بالضمير (قوله وكل من الضمير والواو والصلح للربط) أي لم يطل بها بصاحبها وقلنا أن

يقول ليس في الواو والضمير ما يفضل عن أحدهما ما يعين الجملة فأنك إذا قلت جاز يد وقد ضرب

عمر احتيل أن تكون حالاً وأن تكون معطوفة (قوله والاصل) أي الأصل في الربط بالضمير بدليل أنه

موجود دون الواو في الحال المفردة وفي الخبر والنعت فتجوز جاز يد قائماً جاز يد قائماً و زيد قائم

المفردة في كلام المصنف المسند إلى متقدمي الحال محو ضرب زيد قائماً وأوه وكذا يقال في الخبر والنعت (فالجمله)

وسبب ذلك لأن الضمير في الثلاثة لكونها صفة تحتاج للفاعل لأنه للربط والذات الربط كل واحد منها مع صرفه فإذا كانت حامدة من

غير ضمير أه كلامه ولا يقال أن كون الواو يوثق بها عند الحاجة إلى مزيد الارتباط منافي لكون الضمير هو الأصل وأكثر موقعاً

مقتضو ذلك أن الارتباط بأن لا يتناول أن كثرة المواقع لا تدل على كثرة الربط وذلك لأن الواو موضوعة للربط وأما الضمير فهو

موضوع للعدول في مرجعه والربط حاصل زوماً والحاصل أن أصالة الضمير بحسب الاستعمال لا من حيث الوضع وأما الواو فهي أصل

في الربط باعتبار الوضع فتأمل قوله في العدي

وإذا تم هذا فنقول الجملة التي تقع حالا ضرباً بالخالصة عن ضمير ما تقع حالا عنه وغير خالية أما الأولى فيجب أن تكون بالواو والضمير منقطعة عنه غير منقطعة به

منطقة عنه غير هي تطقة به

شروع فی تفصیل محل انفراد الاولو الضمیر وعل اجتماعهما (۱۲۵) (قوله التي تقع بالآی التي يرد اجتماعها)

حالا (قوة انخست الخ)

فالجمله التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي حاله عنه (وجوب فيها الواو)  
ليحصل الارتباط فلا يجوز ضم خبره زيد قائم ولما ذكر ان كل جمله خلت عن الضمير وجبت فيها الواو

وحب فيها الواو أى لقطاً أو

الربط بين الواو مطلقاً والألف مطلقاً وهم لا يقولون ذلك. وأيضاً يحتاج إلى من يدرى ما قبله  
فيه الضمير فلم يعدل إلى الواو وحدها لفرض وجود الضمير وهذا قد يجاب عنه بأن المراد لا يعدل  
عن الاختصار على الضمير إلى الواو وحدها ومع الضمير إلا للسلابة التي من يدرى ما قبله وان كان معني الحاجة  
المذكورة بأن بعض الجلبتأ كد الربط فيهدون بعض لغاتهم فاعلم أن التي فيها الضمير رأفت من التي  
لا ضمير فيها فافتح عينك لهذا. الحاجة فينبذ بكور صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذلك  
والاعدل إلى الواو و يرد عليه أن يقال ما من جملة إلا ويمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود  
الضمير وتقديره فلا عمل للواو على هذا وأيضاً بطل هذا المعنى في الجلب التي تجتمع فيها الواو والضمير  
نأمل في هذا المقام ثم أشار إلى تفصيل عمل انفراد الواو والضمير وعمل اجتماعهما وقد تقدم أن  
ذلك يعكس على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال (فالمجمل) التي يدرى ما قبله  
(ان خلفت عن ضمير صاحبها) الذي يدرى ما قبله لا عنه بأن لم يوجد فيها الضمير لغنا ولا تقديرها  
كقولك جازم تدعوهم بضئ (وحدها الواو) كاللأنه لا يحصل الربط المقصود حينئذ

مع أنه على تقدير الضمير

سواء قلايصه زان يقال خرجت زيد ضاحك بدون الواو الاعلى فله بناء على جواز تقدير  
 واو او او على تقدير الضمير أي زيدا ضاحك وقت شروحي وفيه تصف نعم قيل يجوز عدم  
 تقديرهما معا حيث ظهر الربط كأن يقال خرجت زيدا بالباب والفرق بين الجلة الحالية وبين الجسرية  
 والنتية حيث احتيج الى الحالية الى الربط بلواو ولحق فيها ان الضمير من جز الجلة وذلك كلف الى الربط  
 والنتية تناسبا الواو التي اصلها الحذف الذي لا يكون للضمير والنتية تدل على معنى في المنعوت فاصوت كأنها  
 من تمامه فلم تناسبا الواو ايضاً بخلاف الحالية فذكرتها فاضل مستغنى عنها في الاصل فحتاج الى ربط  
 اذا لم يوجد الضمير فمن الواو ثم ما بين وجوب الواو في الحالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل  
 الحالية خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من اجل انفالية عن الضمير ما يصح ان تقع حالا منها

(قوله فلا يجوز الخ) أي

س (فالجلة ان خلت الخ) ش أخذ في تقسيم حال الجلة الحالية فقال هي على قسمين اما خالية من  
غير صاحبها ولا القسم الاول الخالية فيجب الوالونه لتقرر ان لا يمتن رباط وان الرابض مخصص  
الضمير والواو اذا فقد الضمير تعين الواو وورد في المصنف ان الجلة الحالية قد تنقسم الى الواو  
الضمير قد لهم صمرت بالرفق فيز بدوهم وقد جعل ما ن الضمير لا يمتن ما منظر قائم او محذوفاً وهو هنا

الحج في الحجاب الى الربط

لعل معنى في المنوع فصار كانهما من قايمة فلم تناسبا الواو أيضا فكتبي فهما الضمير بخلاف

«استغنى عنها في الأصل، تحتاج إلى رابط فان لم يوجد الضمير تعينت الواو

(قوله أراد أن بين أن أي جملة الخ) أي أراد أن بين جواب هذا الاستفهام الذي هو أي جملة يجوز أن تقع حالاً حال كونها مقترنة بالواو وأي جملة لا يجوز وقوعها حالاً حال كونها مقترنة بالواو وحاصل جوابه أن كل جملة خلت عن الضمير صم وقوعها حالاً حال تلبسها بالواو الاضمار عن التثنية الخالي عن الضمير فإنه لا يصح وقوعه حالاً حال تلبسها بالواو وقصد السار من هذا القول الاعتذار عن المصنف من حيث التكرار الواقع في كلامه لانه لا جملة التي ذكر ثانياً انه يصح وقوعها حالاً بالواو هي التي ذكر أولاً فإنه لا يجب قرنها بالواو وحاصل ما اعتذره أن المصنف بين أولاً وجوب الواو في الخالية عن الضمير إذا كانت حالاً وليست كل جملة خالية عن الضمير يصح وقوعها حالاً فثبت الواو فيها بل من اجل الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالاً فثبت الواو فيها ومنها حالاً يصح وقوعها حالاً فثبت المصنف لبيان ذلك ثانياً بقوله وكل جملة الخ فتره ضمناً العدوى (قوله أراد أن بين الخ) أي لما في قوله أولاً وجب فيها الواو من الاجمال وقوله ذلك أي ان لم يأت بالواو مع الجمولين الضمير وقوله ان أي جملة الخ أي مبتدأ وقوله يجوز الخ ضمير وبه الجملة خبر وأن واسمها ضمير الشأن وليست أي منصوبه اسم أن لانها لازمة للصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها (قوله وذلك) أي الجملة والمذكور (قوله بان يكون) أي بسبب كون الاسم طاعلاً كقولك جازم بدف بذاص يصح أن يبي منه الحال فإذا أتيت بجملة خلت عن ضمير كقولك عرو يتكلم جازان تقع هذه الجملة حالاً بالواو عن هذا الاسم وهو زائد أي جازم بدحال كون عرو يتكلم (قوله أو مقفولاً) أي ولو بواسطه حرف الجر نحو مررت بـ بدواراد الشارح بالمفعول (١٣٦) ما يستعمل المفعول حقيقة نحو رأيت زيدا والمفعول تقدير انخوذ بدمن كقولك هذا زيد

<p>أراد أن يبين أن أي جملة يجوز ذلك فهو أي جملة لا يجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضمير ما) أي الاسم الذي يجوز أن ينصب عنه حال) وذلك بان يكون فاعلاً ومفعولاً معرفة أو متكرراً مخصوصاً بالانكسرة محضة ولا مبتدأ أو خبراً فإنه لا يجوز أن ينصب عنه حال على الأصح وانما يقال بقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره وقوله (يصح أن تقع) تارة الجملة (حالاً عنه) أي عما يجوز أن ينصب عنه حال (بالواو)</p>
--

وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن تنصب عنه حال يصح أن تقع حاله إذا كانت مع الواو أو الا المصدر بالضارع المثبت كقولك  
 جازم زيد يتكلم عمرو على أن يكون ويتكلم عمرو والاعن زيد لماسياتي (١٣٧)

وما لم يثبت له هذا الحكم أعني وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا بجاز أو أعني  
 قال ينتصب عنه حال ولم يثبت يجوز أن تقع تلك الجملة حاله على مدخل فيه الجملة الخالية عن  
 الضمير المصدر بالضارع المثبت لأن ذلك الاسم مما يجوز أن تقع تلك الجملة حاله لكنه مما يجوز  
 أن ينتصب عنه حال في الجملة وحينه لا يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب منه حال  
 مثلاً لا المصدر بالضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصاح استثناء ما هو (الا استثناء بالضارع  
 المثبت نحو جازم زيد يتكلم عمرو) فانه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حاله عن زيد (لماسياتي)  
 ذلك الاسم فعلاً أو مفعولاً لاحقاً أو متقدماً معراً أو متكرراً مع مفعول يصح أن تكون تلك الجملة  
 حاله عن ذلك الاسم بالواو فإذا قلت رأيت زيداً في المفعول الحقيقي وهذا زيد في التقدير أي ذهوق في تقدير  
 أعني زيد بالاشارة فزيد اسم يصح أن يعي منه الحال فإذا أتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك  
 وعمرو يتكلم جازم أن تقع هذه الجملة حالاً بالواو عن هذا الاسم وهو زيد بالاشارة لا يتقدم وهو عمرو  
 يتكلم أي رأته في حال كون عمرو يتكلم واحتمل بقوله يجوز أن ينتصب عنه الحال من المتبدا  
 وانظر على الأصح ومن التكرار لا يسوغ فلا يعي الحال من واحد منها أصلاً لا يقال هذا من الأخبار  
 معلوم لأن جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك  
 الاسم لا فانه قول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير  
 حاله عن ذلك الاسم فهو مفيد فائدة خاصة كما قال كل إنسان يصح أن يقال على الفرس فهو  
 يصح أن يقال على هذا الفرس بعينه فهذا كلامه فيد عند توهم السامع أن الفرس الخاص لا يصح  
 القتال عليه نعم لو قال كل جملة خالية عن ضمير ما يصح أن تقع حاله عن كائن من الأخبار معلوم ومن  
 هذا فرحى قال يصح أن ينتصب عنه حال في الجملة تلك الجملة بعينها ثم قال لا تفرق عدم صحة  
 استثناء الجملة المصدر بالضارع عن الأخبار بصحة وقوع الجملة حالاً إذا كان عن جملة يصح أن تقع  
 عنها حالاً لم يصح أن ينتهي منها ما لا يصح الآن يكون الاستثناء قطعاً كما لا يخفى وعمل عن أن يقول  
 وكل جملة خالية عن ضمير صاحب الحال يصح أن تقع حاله مع أنه أخصر لأن الأخبار في هذا  
 التركيب أعني ما هو بالصحة التي لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالاً لم يحصل لا يسمى صاحب حال  
 إلا بجازاً ثم انه كان يكفي عن هذا التطويل والتعقيد أن يقول ورود الجملة حالاً بالواو وحده مما لا يافى  
 كذا وكذا ولما أخبر بأن كل جملة خلت عن ضمير ما يجوز ورود الحال عنه يصح أن تقع حالاً بالواو عنه  
 استثنى من ذلك المصدر بالضارع المثبت كما أثرنا بالنسبة فقال (الا) الجملة (المصدر) الفعل  
 (الضارع المثبت نحو) قولك (جازم زيد يتكلم عمرو) فان هذا الكلام أعني ما يجوز على أن يكون  
 جملة يتكلم عمرو مفعولاً على جملة جازم زيد عند وجود الجامع ولا يجوز على أن تكون جملة ويتكلم  
 عمرو حالاً من زيد فكأنها خالية عن ضميره وهي مصدر بالضارع المثبت فتعني ذلك (لماسياتي)  
 الآن مع علمه من أن الجملة المصدر بالضارع المثبت يجب عليها الضمير فقط ويعتبر بطلان الواو  
 شيء يصح أن يقع عنه حال ولو لا اشتداد على ضميره أيضاً (قوله الا المصدر بالضارع) المثبت نحو جازم زيد  
 ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز إلا بالواو (لماسياتي) من أنه يجب في مثله لاقتصار على الضمير ولا يجوز  
 الايمان بالواو وسنذكر فيه أن شاء الله تعالى ويرد على المصنف المضارع المبدى بدلاً من نحو جازم زيد ولا  
 يصلح عمرو ولا وما يصلح عمرو وأما الماضي اللفظ التالي إلا نحو ما جازم زيد لا يصلح عمرو ومعاً ولا ضمير

(قوله وما لم يثبت) أي  
 والاسم الذي لم يثبت له هذا  
 الحكم وهذا من تبيين الصلة  
 أي وهنا لم يثبت له هذا  
 الحكم إلا بجاز من الصلة  
 الوقوع (قوله أعني الخ)  
 لما كان المتبادر وهو الاشارة  
 إلى صحة وقوعها حالاً مع  
 أنه ليس مراداً قال أعني الخ  
 (قوله إلا بجاز) أي باعتبار  
 ما يؤيد (قوله ولم يثبت) يجوز  
 الخ) أي يدل قوله يجوز أنه  
 ينتصب عنه حال (قوله  
 لمدخل فيه) أي في قوله  
 المذكور وهو كل جملة خالية  
 عن ضمير ما يجوز أن ينتصب  
 عنه حال (قوله الجملة الخالية  
 الخ) أي ودخولها مطلوب  
 لأجل إخراجها بعد ذلك  
 بالاستثناء ووجه دخول  
 الجملة المذكورة في كلامه  
 أنه يصدق عليها أنها خالية  
 عن ضمير الاسم الذي يجوز  
 أن ينتصب عنه حال بخلاف  
 ماؤ قال يجوز أن تقع تلك  
 الجملة حاله فانه لا تدخل  
 فيه إذ لا يصدق عليها أنها  
 خالية عن ضمير الاسم الذي  
 يجوز أن تقع حالاً عنه  
 لعدم جواز وقوعها حالاً  
 مع أن دخولها مطلوب  
 لأجل أن يخرج بعدها ذلك  
 بالاستثناء (قوله لم يصح  
 استثنائها) أي استثناء

منافي صحة الاستثناء على أنه متقطع ولعمري بقوله يجوز أن تقع تلك الجملة حاله كذا فرسخاً من مدري (قوله فانه لا يجوز الخ) أي ويجوز  
 أن تجعل تلك الجملة عطفاً على جملة جازم زيد عند وجود الجامع (قوله لماسياتي) أي في قوله لأن الأصل الخ

أن ارتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحده وأما الثانية فتارة يجب أن يكون الواو وتارة تجتمع ذلك وتارة يترجم أحدهما وتارة يستوى الأمران والواو وغيره من الضمير في عادة الربط فتعين التنبيه على أسباب الاختلاف

(قوله من أن ربط مثلها) وهي المضارعة المنتزعة بالمثل لأن ما يأتي تطبيقاً لها لا فرد منه لأن ما هنا في المضارع الغير المتصل للضمير وما سبقتها في المتصل للضمير والتعليل الذي يقتضي امتناع ربط المضارع المنبسط بالواو (قوله بالضمير فقط) أي وليس في يتكلم غير ضمير فلو قيل معه صرح جعلها حالاً (قوله الصالحة العالية) أي وهي الخيرة وتوقله في الجملة الأولى أن يقول ولو في الجملة أي في بعض الأحوال وانما إذا دخل الجمله المصدرة بالمضارع المنبسط فله يصح وقوعها حالاً في بعض الأحوال وهو ما إذا احتوت على ضمير دعا الحال انقلت الجملة (١٣٨) في قوله وكل جملة مقيدة بالملعون الضمير فكيف تدخل المصدرة بالمضارع

المنبسط مع أن صلاحيتها ههنا إنما لها على الضمير قالت المراد أنها إذا جعلت غير خالصة عنه بل مشتقة عليه فملت تلكا فتأمل (قوله قائم لا تقع حالاً) (التي) أي لا يتقدم يقول يتعلق بها فإذا قلت ما زيد هل ترى فارساً بشبهه لم يصح أن تكون جملة فعل ترى الخ حالاً لا يتقدير مقولاً فيه هل ترى الخ لان الحال كلفته وهو لا يكون انشاء انقلت هو كخبر أيضاً والضمير يكون انشاء على الأصح قلت غلب شبهة بالاعتناء فيقيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيل فيها والانشاء ليس كذلك بل هو جدد بالفظ ويرى بوجهه ويؤيد به كما قال بعض وانما امتنع وقوع الانشائية حالاً لان الفرض من الحال يقتضي وقوع

مضمون عالمها وقت حصول مضمونها فيجب أن يكون مضمونها صالحاً وهذا انما يظهر في الخبرية دون الانشائية أي لان الانشائية اماطية كضرب أو انما يفتي نحو بعثوا شريث بالاستقراء والمقصود من الأول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها أولاً ومن الثانية لا يقع وأياً ما كان فلا يصح أن يفتي مضمونها الصالح بالمثل بل يفتي بطلب شيء لم يقع أو يقع شيء لم يقع لاذمعي لتعيين ما وقع به لم يقع الا في القصد أن يكون واقعاً كالقصد وعلم أن الجملة الشرطية كالانشائية في أنها لا تقع حالاً وذلك لانها لا تصدر ما لم يجرى القصد في صدوره لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا اذا كان ما قبلها من حيث اقتضاء الارتباط بما بعده كالتيه والمنعوت بخلاف صاحب الحال فإنه ليس له من يد اقتضاء لها لانها لا تفتي عنه فقولا كرم العالم وان أساءه ليس أن أساءه حالاً بل كلام مستأنف وجواب الشرط محذوف وزعم بعضهم أنه حال وان وصلة أي كرمه في حال أساءته فأحرى في غيرها ما لا يفرض من الكلام التعمير لا الشرط كقولك اضرب زيدا ان ذهب وان أتى أي اضربه في كلتا الحالتين لامتناع أن يشترط في شيء من الأحكام شيء ومونده

من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يعني أن المراد بقوله كل جملة الصالحة العالية في الجملة بخلاف الانشائيات فإنها لا تقع حالاً البتة لأمع الواو لا بد منها (والا) عطف على قوله ان دخلت وانما حال لماسياتي مع أن ما يأتي انما هو في المضارع المتصل للضمير وما هنا في غير المتصل لان التعليل الذي يقتضي امتناع ربط المضارع المنبسط بالواو ولكن الكلام ثم في خصوص المتصل ودخل في قوله كل جملة دخلت عن ضمير ما يعني والحال منه الجملة الانشائية والشرطية وانما لم يربطه على نحو وجهها لعلم بأن الكلام في الجملة الصالحة لتكونها أحوالاً والانشائية لا تلحق بالابتدائية قول يتعلق بها فإذا قلت ما زيد هل ترى فارساً بشبهه لم يصح أن يكون جملة فعل ترى الخ حالاً لا يتقدير مقولاً فيه هل ترى الخ والشرطية لتصدر الشرط فيها لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان قوى في التصدير كالتبديل والمنعوت بخلاف صاحب الحال اصحة تقدم الحال عليه في الجملة فلا ترتبط به الجملة الشرطية لتصدرها والجملة الخالية بالواو فقط لا تتقدم فإذا قلت ما زيد ان سأل يعطى لم يجز أن يكون قولك ان سأل يعطى حالاً لا يتقدير وهو ان سأل يعطى فتكون مبتدأ ثانية وعلى هذا يقول القائل مثلاً أكرم العالم وان أساءه ليس أن أساءه جملة الحال على أن ان شرطية بل كلام مستأنف وجواب محذوف أي وان أساءه هو بكرم فكان القائل قال وهو بكرم ان أساءه فقال وان أساءه فهو بكرم وقيل انها حالية وليست بإن شرطية أي كرمه في حال أساءته أي فأحرى في غيرها ما لا يفرض من الكلام التعمير لا الشرط كقولهم اضرب زيدا ان ذهب وان مكث فليست ان شرطية فيه بل المقصود فيه أيضاً التعمير أي اضربه في كلتا الحالتين لامتناع أن يشترط في حكم من الأحكام بشيء ومونده (والا) تخصل

مثل اضرب زيدا او ذهبت ههنا ومكت فكل هذه الصور لا تفتي فيها الواو عن الضمير (قوله والا) أي وان لم تكن خالصة من ضمير صاحبها بأن كانت مشتقة عليه فذلك على أقسام تارة تجتمع وتارة يجب الاتيان بالواو وتارة يترجم الاتيان بها وتارة يترجم تركها وتارة يستوى الأمران وتخلص بماد كرم المصنف ان الحال اما ان يدل على الحصول والمقارنة والا ان دل على ما وجب ترك الواو وذلك هو المضارع الثالث وان لم يدل على واحد منهما جازا الأمران على السواء وذلك المنقضي سواء كان بلم أو لم أو كان ماضى الملفظ مضمون عالمها وقت حصول مضمونها فيجب أن يكون مضمونها صالحاً وهذا انما يظهر في الخبرية دون الانشائية أي لان الانشائية اماطية كضرب أو انما يفتي نحو بعثوا شريث بالاستقراء والمقصود من الأول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها أولاً ومن الثانية لا يقع وأياً ما كان فلا يصح أن يفتي مضمونها الصالح بالمثل بل يفتي بطلب شيء لم يقع أو يقع شيء لم يقع لاذمعي لتعيين ما وقع به لم يقع الا في القصد أن يكون واقعاً كالقصد وعلم أن الجملة الشرطية كالانشائية في أنها لا تقع حالاً وذلك لانها لا تصدر ما لم يجرى القصد في صدوره لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا اذا كان ما قبلها من حيث اقتضاء الارتباط بما بعده كالتيه والمنعوت بخلاف صاحب الحال فإنه ليس له من يد اقتضاء لها لانها لا تفتي عنه فقولا كرم العالم وان أساءه ليس أن أساءه حالاً بل كلام مستأنف وجواب الشرط محذوف وزعم بعضهم أنه حال وان وصلة أي كرمه في حال أساءته فأحرى في غيرها ما لا يفرض من الكلام التعمير لا الشرط كقولك اضرب زيدا ان ذهب وان أتى أي اضربه في كلتا الحالتين لامتناع أن يشترط في شيء من الأحكام شيء ومونده

فتقول الجلة أما أن تكون غفلة والفعل مضارع شئت امتنع أو اكفوه تعالى ونذره في طغيانهم يعمهون وقوله ولا تخن تسكنر وقوله  
وسيجنبها الأتقي الذي يؤتي ماله بترك لأن أصل الحال المنتقلة أن يدل على حصول صفة

(قوله أي وإن لم يحصل الخ) أي ما أنشئت على ذلك فهي حينئذ إما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعاً وإما ضامياً والمضارع إما أن يكون مثبتاً وإمناً فيجب فيها الزاوة كالاسمية في بعض (١٣٩) الأحوال وبعضها يجب الضمير كالمضارعية

أحمدان لم يحل الجدة الحالية عن ضمير صاحبها (فإن كانت فلية والقفل مضارع مثبت امتنع دخولها) أي الواو (مخولا عن نكسر) أي لا تملأ حال كونك تدينا فليطبع كثيرا (الان الاصل) في الحال هي الحال (الفرقة) لعراقه المفرد في الأعراب وتطفل الجدة عليه فزعمها وموقعه (وهي) أي المفردة (تدل على حصول صفة)

[illegible]

وان دل على أحدهما فان دل على الحصول فقد جاز الامران على السواء ذلك الماضي المتواتر  
دلت على الحاضرة فقط فان كان مضارعهما فالافلامران على السواء وان كان جملة اسمية فان كان  
المتدافع من رضى الحال وجبت والا فان كان خبرا للمند بطر فامد ماطر ج الترك والارجع الى ذلك كرهذا  
لمخلص ما ذكره المصنف عن نفسه وعن عبد القاهر كالمراضة كانت السعادة الايضاح واما  
السكاكى فخلص ما ذكره في المفتاح انه ان كانت الجملة اسمية فان كان خبرا ماطر فالافلامران على  
السواء وان كان خبرا اسما فالوجه الواو وان كانت فعلة فان كان مضارعهما متعت الواو وان  
كان ماضيا وهولفظ لرجع الى ذلك كره وان كان مضارع ماضيا او ماضيا متعت والارجع الى ذلك  
واما الخاتمة فلم يفصل وافق بعض ما سبق دون بعض وهم يختلفون في كثير من الصور كالسواء  
القسم الأول ان يتبع الاتيان الواو وهما اذا ذكر كلا المصنف ثم ذكر ما رجع عليه قال وهى اذا كانت  
فعلة مضارع مثبت ثبت الواو بحقه تعالى والآخر يستكر قوله تعالى ونذرهم في طغيانهم  
معمورون وحضنه الاتنى الذى يؤتى ما تركى وعلمه المصنف بان أصل المفرد ان تدل على حصول مفعلة

( ١٧ - شروع التخصيص ثالث ) أي فالعين والماء اللدو جعلهما بعضهم الطلب فالعني حينئذ لا تعطف لئلا تطلب كسرا في نظره كذا في شرحه المدوي ( قوله لأن الأصل الخ ) علة امتناع الواو والاكسافه في الميم في الجملة لأنه كونه ( قوله لعراقه المفراد ) أي أصالته في الأعراب هذا فعله لحذف كائنه خدم كلام ابن يعقوب حيث قال وأصله المفردة ، بمعنى كثرة ورود هادون في الجملة وأما معنى أن الحال فضلة وكونها ماضية فتعني إعرابها السلب والأعراب تقتضي الإفراد لعراقه الخ ( قوله وهي تل ) أي بحسب أصل وضعها

( ١٧ - شروع التخصيص ثالث ) أي فالعين والماء اللدو جعلهما بعضهم الطلب فالعني حينئذ لا تعطف لئلا تطلب كسرا في نظره كذا في شرحه المدوي ( قوله لأن الأصل الخ ) علة امتناع الواو والاكسافه في الميم في الجملة لأنه كونه ( قوله لعراقه المفراد ) أي أصالته في الأعراب هذا فعله لحذف كائنه خدم كلام ابن يعقوب حيث قال وأصله المفردة ، بمعنى كثرة ورود هادون في الجملة وأما معنى أن الحال فضلة وكونها ماضية فتعني إعرابها السلب والأعراب تقتضي الإفراد لعراقه الخ ( قوله وهي تل ) أي بحسب أصل وضعها



غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداه والمضارع المثبت كذلك أما دلالة على حصول صفة غير ثابتة فلا تدل على فعل مثبت والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت كما سر

(قوله أى معنى قائم بغير) أشار بهذا إلى أن المراد الصفة القوية لا الصورة وقوله تدل على حصول صفة أى صراحة أو بطريق الزوم كافي بقوله جازم بغير ما سر (١٣٠) فان عدم الشيء يستلزم أن يكون بأى يقال إن الكثير فيه ذلك أى الدلالة على حصول صفة فأنفع

ما يقال إن فوقه جازم بغير غير ما سر لا يدل على حصول صفة بل أنعم على عدم الصفة (قوله التى عليها الفاعل) أى حال التلبس بالفعل وقوله أو والفعل أى ولو بواسطة صرف الجبر لفعل أى ورود (قوله والهيئة معنى قائم بغير) وذلك لأن ما يقوم بغيره باعتبار حصوله فيه يقال له هيئة واعتبار قيامه به يقال له صفة (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله ذلك الحصول) أشار به إلى أن مقارن صفة الحصول (قوله لما) أى لعامل أى يدل على عامل وهو العامل فى صاحبها لأنه العامل فيها (قوله وهذا) أى التفصيل المذكور معنى المقارنة أى معناها اللازمى اذ معناها الطائفة تشارك

وقوى المضمومين فى زمان واحد (قوله فمتنع الواو فيه كفى المقردة) اعترض بأن هذا قاس فى العلة وقد منعه ثبوت من المحققين وأجيب بأننا لنسلم أن هذا قياس فى العلة اذ تعليلات الصورة المذكورة فى أمثال هذه الجملات مناسبات لما وقع عليه الاستعمال والأوفاصل الدليل الاستعمال (قوله فبدل على التجدد) أى لصفته التى هى معنى الفعل والمراد بتجدد واحد هو فى الزمان وجوده باهتد عدم (قوله وعدم الثبوت) أى عدم الدوام واعترض بأن المعتبر فى الفعل وضما انما هو التجدد فى الطرق بعد عدم وهذا صادق مع الثبوت بعد الطرود وأعدم الثبوت الذى هو الانتفاء بعد الوجود فالقول لا يدل عليه وأجيب بأن دلالة الفعل عليه من جهة أن الشأن فى كل طارئ عدم معناه فدلالة الفعل على ذلك المعنى بطريق الزوم العادة

غير ثابتة مقارن ذلك الحصول لما جعلت قيداه وهو العامل فيها، أما دلالة على الحصول فلا تان ثابت والاثبات حصول بخلاف الذى وأما دلالة على انها غير ثابتة فلكونها هيئة لفعل الذى هو عامل فيها وهيئة الشيء كالصفة وإذا كان ناصب الحال فعلا أو فى معناه والفعل يدل على التجدد لزم أن تكون صفة ذلك الفعل دالة على التجدد لاصطلاح التجدد الموصوف دون الصفة وما فى معنى الفعل مما ينصب الحال كالفعل فى الدلالة على التجدد وأضافه من متفعله أو الانتفاء بتجدد أو ما أنها تدل على المقارنة فواضح ونعنى به الحال الحقيقية أما القدرة فلا تلتزم فيها المقارنة مثل رأيت زيدا فى صقر صايد بعد الآن يقال لا بد من المقارنة الأتم فى المقدرة حاصلة مجازا وإذا ثبت هذا فى الحال المقردة فالفعل المضارع المثبت كذلك لأن المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة لأن الفعل يدل

فبدل وقع عليه الاستعمال والأوفاصل الدليل الاستعمال (قوله فبدل على التجدد) أى لصفته التى هى معنى الفعل والمراد بتجدد واحد هو فى الزمان وجوده باهتد عدم (قوله وعدم الثبوت) أى عدم الدوام واعترض بأن المعتبر فى الفعل وضما انما هو التجدد فى الطرق بعد عدم وهذا صادق مع الثبوت بعد الطرود وأعدم الثبوت الذى هو الانتفاء بعد الوجود فالقول لا يدل عليه وأجيب بأن دلالة الفعل عليه من جهة أن الشأن فى كل طارئ عدم معناه فدلالة الفعل على ذلك المعنى بطريق الزوم العادة

أما دلالة على المقارنة فلكونه مضارعاً فهو جيب أن يكون الضمير وحده كالحال المفردة ولهذا امتنع (١٣١) فحواجزاً بدو يتكلم عمرو كاسم

فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعاً) فيصلح للمال كما يصلح للاستقبال

ومن جهة كونه فعلاً بقيد عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لأن الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقضي بعدم أمافادته الحصول من جهة الأنياب فواضح وأما فادته عدم الثبوت والدوام من جهة كونه فعلاً والفعل بقيد التصديق فيه نظر لأن غاية ما في التصديق وجود بعد عدم المطلوب هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقيل يجب أن الفعل يدل على التصديق وقتاً فوقتاً وفي ضمن ذلك الانتقال وعدم الثبوت ويريد أن ذلك ليس أصلاً في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن وقد يجب أيضاً بأن المعنى الذي تقر فيه سبق عدم الذي هو مدلول الفعل غالبه الانتفاء والانتقال لا سيما في أفعال المحاورات التي هي أفعال الحوادث فبشيء ذلك الأمر على ذلك الغالب (وأما المقارنة) أي وأما دلالة المضارع على المقارنة بين ذلك الحصول وما جعلت الحال قيداً (٥) تحصل تلك المقارنة (١) أحسن (كونه) أي الفعل (مضارعاً) والمضارع يكون للمال الذي هو زمان النطق به كما يكون للاستقبال وذلك يقتضي مقارنة مضبوطة ذلك الزمان ولو قيل بأنه في

على التصديق بل هنا فرق بأن دلالة الحال هنا على التصديق بنفسها ودلالة الحال المفردة باعتبار اتصالها بالفعل العامل الدال على التجدد ويدل أيضاً على المقارنة لكونه مضارعاً وهو يصلح للمال فدل أن المضارع المتيقن كالحال المفردة وجب دخول من الواو كواجب دخول الحال المفردة من الواو قال في الإيضاح ولذلك أي ولكون الواو لا تدخل على المضارع المتيقن إذا كان حالاً امتنع نحو جازع يد ويتكلم عمرو يعني لأن الواو لا يصح دخولها في مثله (قلت) أماف قوله لأن الواو لا يصح دخولها في مثله فغلبه نظر لأن الواو لا يصح دخولها في مثله الضمير مع صلاحية الواو ليربط في مثله لعدم صلاحية الواو ليربط في مثله من جهة الامتناع لاعتدائه كماله وقد ذكره على الصواب قبل ذلك بأسطر وجوابه أن الواقع في هذا المثال عدم الضمير فاستغنى عن ذكره وأما قوله أن الواو لا تدخل على المضارع المتيقن إذا كان للمال فهو كذلك عند عدمه وأما قوله إن الفعل في امتناع الواو أنه شبه الحال المفردة في التصديق والمقارنة فقد يقال عليه أن التصديق والمقارنة إذا كانا لا زمنين الحال المفردة كونهما لا نهما لا زمني لئلا يخلو في حال لأن الحال المفردة لا يلزمها ذلك لكونها مفردة بل أفرادها من حيث الوضع يقتضي خلاف ذلك لأن المفردة اسم والاسم يدل على الثبوت وإنما لزمها ذلك لكونها حالاً وهذا وصف لا يفرق الجملة الحالية بدءاً أما المقارنة فلأن كل حال يستحيل أن لا تكون مقارنته في قول جازع يد يضرب عمراً لأن مقدر قد كان معناه مضارعاً فهي للمقارنة وإن قدر قدراً وقلت جازع يد يضرب عمراً (٣) فإن جعلت معناه ما وقع ضرب عمرو في زمن سابق على زمن المجيء فالتحقيق أن معنى الكلام جازع يد يضرب عمراً قد ضرب عمرو وهذه الصفة ثبتت له حال مجيئه وإن انقضى الضرب وإذا كانت قد في جازع يد يضرب عمراً جازعاً فاطلوع الشمس فلقد قدره زماناً موصوًفاً لأنه أقرب إلى اللفظ من قولنا موصوًفاً طلوع الشمس ثم يمكن أن تجعل هذه الحال على أنها حقيقة باعتبار وقوع الفعل في زمن سابق ويمكن أن تجعل تقديرية كقولك سأنتابه بعد إجماع ما بينهما من وقوع الحدث في غير وقت حدث العامل وأما الجملة الاسمية فالمقارنة فيها قضاة تفرقها والحصول إذا كان موجوداً في الحال المفردة كلف لا يكون موجوداً في الجملة الاسمية وكون المضارع للحال أن يراد بوقوعه حالاً فكل حال كذلك وإن أراد بكونه مضارعاً فقط فذلك إن سلم بالوضع للكونه لاحقاً بالحال المفردة كما أنه في موضعين إن شاء الله تعالى ثم كون المضارع للحال فقط محل منع فإن قلت له الحال إذا وقع حالاً في الماضي أيضاً لم لا إذا وقع حالاً في

(قوله فيدل على الحصول) أي حصول معناه لما أثبت

له (قوله وأما المقارنة) أي

وأما دلالة المضارع على

مقارنة الحصول لما جعلت

الحال قيداً (قوله فيصلح

للمال) هذا روح العلة أي

وحيثما فيكون مضبوطة

مقارنته للعامل إذا وقع حالاً

لأن الحال يجب مقارنتها

للعامل وأنت خبير بأن قوله

فيصلح للمال كما يصلح

للاستقبال لا يفيد المقارنة

على التبعين بل يستلزمها كما

يحتمل التأخر فسوف قال

الشارح بعد قول المصنف

مضارعاً وهو حقيقة في

الحال كان أولى وأهم أن

صلاحية المضارع للمال

والاستقبال قبل بطريق

الاشتراك فيهما وقيل أنه

حقيقة في الحال مجازي

الاستقبال وقيل أنه

حقيقة في الاستقبال مجاز

في الحال وتيسر أصحاب

القول الأول بأن المضارع

يطلق عليهما كما تطلق

الأسماء المشتركة على معانيها

وتيسر أصحاب القول

الثاني بأن التباين منه الحال

وفهم الاستقبال يحتاج

إلى قرينة والتباين للذهن

من أمارات الحقيقة وبأنه

المتناسب أن يكون الحال

صفة كالأضواء نحو ضرب

ولست قبل نحو اضرب

وتيسر أصحاب القول الثالث بأن وجود الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء إلى أنه غير موجود والفضل للتقدم كما لا يخفى

(قوله وقبه قلر) أي في هذا التعليل أعني قوله أو ما المقارنة فلو كان مضارعاً لكان لا ينتج المضي وحاصل ذلك النظر أن الحال الذي يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقته عطف أجزأ استعماقية من أوخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التصوي التي نحن بصدددها ينبغي أن يكون مضمونه إما زمان مضمون عالمها ماضياً كان أو لا أو مستقبلاً فالمضارع إنما يدل على مقارونة مضمونه لزمان التكلم وليس هذا مراداه لأن الماد مقارونة مضمون الحال زمن مضمون عالمها هذه المقارونة المرادة هنا لا تنصها المضارع (قوله وحقيقته) أي حقيقته (١٣٣)

ومبنيه نظراً لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاً متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التي عن يمينه هي زمان يكون مقداراً زمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضياً كان أو حالاً واستقلاً فلا تدخل للضرورة في المعرفة قالوا في أن يعلى امتناع الواو في المضارع الثابت بأنه على وزن اسم الفاعل فخطوا بتقديره معنى

أحدهما مجازاً وبقولنا ذلك يقتضى مقارنة مضمونه لذلك الزمان يعلم ما فى ادعاء قاعدة المضارعة  
الحال المفيدة فأما من البعث لا يستفاد منه ان الحال الذى يدل عليها المضارع ونفسه مقارنة  
بمعناه هو زمان التكلم وحقيقته اجزائه متعاقبة على اواخر الماضي وأوائل المستقبل وهذا عند  
التوسع والتساهل والله فالحال هو الجزء الذى يصادف تمام النطق وانما قلنا تمام النطق لان الكلام  
لا يعتد به بدون تمامه فهو المعترف ولو لا هذا الاعتبار لقليل الحال هو الاجزاء من الزمان التى تصادفها  
جزء النطق وإذا علم ان هذا هو الحال الذى يفيد المضارع وهذا انما يفيد مقارنة مضمونه بوقت  
التكلم فهم أنه لا يدل على الحال التى هى حال مقارنة معنى الصفة لحكى الفاعل والمفعول التى نحن  
صدده والجواب عن ذلك بأن الحال فى الجملة بستر وح منه معنى المقارنة لا يفيد لان التعليل  
هو به وما لا حقيقة فلا تثبت به مناهية المضارع المنت الحال الذى علمناه امتناع الواو فيه  
إذا تحقق ان المضارعة لا تدخل على الحال المفيدة المقارنة التى نحن بصددها ففى حال مقارنة  
معنى الصفة لمضمون الفعل الذى جعلت قبله فى فاعل أو مفعول سواء كان ذلك الفعل ماضياً  
مستقبلاً فاجزأ كما أوردنا كيجي مرا كبحا أو استقبالا علم انه ينبغي أن يعطى فى تلميل

واما

قوله فالأول أن يعطل الخ) أي لسلامة هذا التعطيل من اندثار المفرد كونه أخضر من التعطيل الذي ذكره المصنف (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل) أي لتوافقهما في الحركات والسكنات؛ وقوله وبتقدير معنى) أي لأن المضارع إذا وقع حالاً يؤول باسم الفاعل لاستعرا كوما في الحال والاستقبال فقولا جازم بديتكم في معنى جاءتكم كما أي ولما كان اسم الفاعل إذا وقع حالاً متعجب فيه الواو كان المضارع مثله ولما قلنا أن ماد كره الشارح من التعطيل موجود في المضارع النقي مع أنه مجبوراً ارتباطه بالواو لا نقول هذه حكمة تلحق بعد الوقوع والنزول فلا يلزم أطرافها

وَأَمَّا جَاءَ مِنْهُمْ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ قَتْلُ أَهْلِكَ عَنْهُ وَأَبُوهُمْ يُكْفِّرُ فَرَأَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ فَلَا أَخْشِيَةَ عَلَيْهِمْ أَوْ عَلَى يَدِهِمْ ۖ فَنُفِثَ بِهِمْ سَبْعَ نَفَثَاتٍ ۚ فَعَبَّ يَعْجَبُ الْكَافِرِينَ

فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمَبْدِ أَيْ وَأَنَا أَصْلُكَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ

155

(قوة وأعمالها الخ)

جواب عمایقالانہ قد جاء

### المضارع المثبت بالواو في

النزول والتنظيم (قوة وأصل)

تصل إلى موسكو - ووالأخ.

نہ (قولہ وقولہ) ای

قول عبد الله بن مسعود

المسألة قوله فلما خشيت

(الخ) لما طرف بمعنى حين

على ما ذهب اليه ابن

السراج وذهب سبيويه  
إلى أصفهان

الخشنة معن الحوف

قوله أنظفهم الأنظف

جمع أنظار وهي جمع

المفرد والمراد به هنا الشوكة

القوة والضمير للأعداء

في الكلام على مضاف

طابقہم الأعداء فی وہو

نامة عن الظفر بمن باب

ملاق الملهوم وارادة الملهوم

حين خفت أن يظفروا

وتجوت وهذا كله بناء على

المراء بالانطقا وحسبها  
أما في أدبنا

الحكمة كالذهب البهـ

شارحون فلاحتنا بهذا

شكاف ومالك اسم رجل

فرس قال ثعلب الرواة

هم على أن أرفعهم بفتح

ونماضیا علی آن

هفته بیست و نهم

(وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب (قَتَ وَأَصْلٌ وَجِهَهُ وَقَوْلُهُ فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْظَافِهِمْ) أَيْ أَسْلَحَتِهِمْ (نَجَوْتُ وَأَرْهَمَهُمْ مَالَكَا فَبَقِيَ) أَعْلَاجُهُ الْوَارِثُ فِي الْمَضَارِعِ الْمَثْبُوتِ الْوَاقِعُ حَالًا (عَلَى) عَتَبَارُ (حَذَفَ الْمَتَدَا) لِتَكُونِ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً (أَي وَأَنَا أَصْلُهُ) وَأَنَا أَرْهَمُهُمْ

استماع الواو في المضارع مثبت العلة أخرى كأن يقال امتناع الواو فيه لأنه على وزن اسم الفاعل  
لفظاً أي عدس وهو كعدس ورف اسم الفاعل والساكن فيه في مقابلة الساكن فيه والمضارع كذلك  
كقولك يحكم وما كم وهو على تقديره في المعنى لأن كلاهما يصح أن يستعمل مكان الآخر خصوصاً  
وعلا واستعمالاً فتقول أنا كم مكان أحكم ويقع ذلك كثيراً ولو كان قد يدعي في أحدهما أنه في ذلك  
المعنى مجاز وهذا التعليل كافٍ لأن الغرض ضبط ما تقرر بتعليل مناسب وذلك ظاهر ثم إننا إذا نظرنا إلى  
التعليل المشار إليه فيما تقدم الربط بالواو وهو أنه انما يعدل عن الضمير إليه عند وجود الحاجة إلى  
تزيد الربط لمنطقي مع هذا الكلام إلا إذا فسرت الحاجة إلى مزيد الربط بعدم مشابة الحال  
المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتي يمكن حله على ما ساعد ذلك وقد تقدم البحث في  
مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا منطبق مع هذا الكلام إلى آخره لأن مقتضى ما تقدم  
أن الواو يوقى به اسم الحاجة إلى الربط سواء مشابهت تلك الجملة المفردة أو لا لأننا في الحاجة مشابهة  
المفردة مقتضى هذا الكلام سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة إلى الربط أو لا بل يطابق ما تقدم  
لذا الإين رد إليه كاذرنا بأن تضمير الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة ولما ورد بظاهره  
ناقض ما تقرر وهو أن الجملة مصدرية المضارع مثبت لا ترتبط بالواو أصلاً أشار إلى الجواب عن  
الفتن قال (وأما ما جاء) مما هوهم خلاف هذا نحو قول بعض العرب (تت وأصلك وجهه)  
في حال كوني ما كأى ضار بأوجهه فإن ظاهره ما ربطاً ذلك المضارع مثبت وهو أصل بالواو  
وقوله (لما خشيت أظانهم) أي خشيت أن يصيبوني بأظانهم أي أسلحتهم (نحوهم وأرهمهم)  
لنحوهم منهم بنفسى حاله كوني أرهائهم (مالكا) وهو اسم ريل كاقبل وأسم فرس فقول  
أرهمهم جملة خالية مصدرية المضارع مثبت وقد بطلت بحسب الظاهر بالواو زيادة على الضمير  
فقل هو جواب أما أي وأما ما ورد من نحو الخالف فضعه أجوبة فقل في الجواب عن ذلك أن  
الواو أعاد دخلت في الحقيقة على البتة ولو كانت بحسب الظاهر أعاد دخلت على المضارع مثبت  
لكلام (على حذف البتة) فالجملة اسمية (أي) تت وأنا أصلك ونحوهم (أنارهمهم)

ثم إن تراه ثم شرع المصنف في تأويل ما عليه يتوهم أنه من ذلك فقال وأما ما جاء من حقوق وأصل  
سهمه وروى عنه وقول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولي

فَلَمَّا خَسَفَ الظَّافِرُ هُمْ • نَحْوَتِ وَأَرْهَتَهُم مَالِ الْكَ

علم أن هذه الرواية خلاف المشهور الذي أنشد الجمهوري وأرهنهم بالكواويل عن ثعلب أنه بالرواية كلهم على أرهنهم على أنه يجوز رهنه وأرهنه إلا الاصمعي فإنه رآه وأرهنهم واستحسنه ثعلب إلى ما أنه لا قال أرهنه وأخا قال رهنه وأنشد ابن مسد أيضاً أرهنهم فعلى الأول قيل حذف البندا التعديرياً وأصله وأرهنهم فتكون الجملة اسمية

منهم من قاله روادهم يضم التون على أنصاره وعلى هذه الرواية من المصنف وها يصح الاستدلال  
بمنه من خلقت وحاشا لكارهه أن يغيره ويقبله (قوله لتكون الحجة الحجة)

وقبل الاول شاذ والثاني ضرورة وقال الشيخ عبد القاهر ليست الواو فيها الحال بل هي العطف واصك وار من معنى صككت ورهنت ولكن القرص من اخر ارجعهما على لفظ الحال ان يحكى الحال في أحد الخبرين ويدع الاخر على اصله كافي قوة ولقد امر على التميم بسني • قضيت ثمت قلت لا يعنيني (١٣٤)

كافي قوة تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون (وقبل الاول) أي قمت واصك وجهه (شاذ والثاني) أي نجوت وأرهنتهم (ضرورة) وقال عبد القاهر هي أي الواو (فيهما للعطف) لا لالحال ان ليس المعنى قمت صا كوجهه ونجوت راهنا ما لكنا لالمضارع بمعنى الماضي (والاصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ الماضي (ال) لفظ (المضارع حكاية للحال) الماضية

وهذا كاقيل في قوة تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام ما يقول لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وقيل ان الآية ليست على تقدير بناءه على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لقد فلا يحتاج لتقدير وإذا كان معذ كره على تقدير المبتدأ اندفع ما يشوه لان الجملة حينئذ غير مصدرة للمضارع المبتدأ لكن ورد عليه ان الجملة الاسمية اذا وردت حالا روي فيها معنى التصديق من جهة المعنى فتدل على حصول صفة غير ثابتة وقد وجد فيها المضارع الدال على المقارنة فتتم فيه العلة المانعة الواو لوجود المشابهة بذلك للضرورة كذا أشير اليه ولا يعني أن التصديق الاسمية عارض حينئذ لمدلولها حتى تكون كالضارعة في مشابهة المفردة وهذا الجواب عما ورد من مثل ما ذكره هو تقدير المبتدأ وهو مريض ابن مالك (وقيل) أيضا في الجواب عن ذلك (الاول) يعني قولهم قمت واصك وجهه (شاذ) لا يحزم القاعدة المنية على الاكثر والاثبات كره على هذا خاخرة عما ذكره وجود المدحوجة لدخول الواو فيكون الكلام انما هو فمصدر المضارع المبتدأ بل قد دل على برده عليه قوله تعالى قالوا تؤمن بما نزل علينا ويكفرون بما وراءه أي فالواو في الحال انهم كافرون بما وراءه وفسوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا حال كونهم صادين عن سبيل الله فتعين الجواب بتقدير المبتدأ أو يجعل الفعلين بمعنى الماضي على ان الواو عاطفة كايأتي في الجواب الثالث (والثاني) يعني قول الشاعر ونجوت وأرهنتهم (ضرورة) لا تحزم القاعدة المنية على التوسعة (وقال) الشيخ (عبد القاهر) في الجواب عما ذكر (هي) أي الواو (فيهما) أي في قولهم قمت واصك وقوله ونجوت وأرهنتهم (العطف) لا لالحال فليس المعنى قمت صا كوجهه في الاول ولا المعنى في الثاني نجوت واهنتهم ما لكنا بل العطف على العطف والمضارع بمعنى الماضي (والاصل) فيهما قبل تحويل صيغة الماضي قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت) بعطف صككت على قمت ورهنت على نجوت ثم (عدل) عن لفظ الماضي المذكور (ال) صيغة (المضارع حكاية للحال) أي انما عدل الى صيغة المضارع لقصد حكاية الحال ومعنى حكاية الحال ان يقدر المعنى الماضي حاضر الا ان وقيل الاول وهو اصل شاذ والثاني هو أراهنتهم ضرورة لان الضرورة تكون في التظلم لافي الشعر وقال عبد القاهر الجرجاني ليست الجملة في واحدة من ما لا لبل الواو للعطف اصله قمت وصككت ونجوت ورهنت وعدل الى صيغة المضارع لحكاية الحال وهذا جواب عن كون موقع عطف المضارع على الماضي وجعل ذلك كقوله

ولقد امر على التميم بسني • قضيت ثمت قلت لا يعنيني

(قوله كافي قوة تعالى) أي وهذا كاقيل في قوة تعالى الخ وفي التسهيل ان المضارع المبتدأ اذا كان معه قد نجح فيه الواو ولا يرتبط بالضمير وحينئذ فلا يحتاج لجلسه أسمية بتقدير المستدأ فالكلام في غير المقرون بقدر فالتقدير بالآية لا يت (قوله وقيل) أي في الجواب عن ذلك (قوله) شاذ أي واقع على خلاف القياس الصوري فلا ينافي الفصاحة ولا قوعه في كلام الله تعالى في قوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا حالة كونهم صادين عن سبيل الله قالوا تؤمن بما نزل علينا ويكفرون بما وراءه أي فالواو في الحال انهم كافرون بما وراءه كما مر في الفصاحة (قوله ضرورة) أي دعت اليه الضرورة وهو أيضا شاذ (قوله) وقال عبد القاهر هو جواب ثالث (قوله ان ليس المعنى الخ) أي لا يلزم عليه لما الشاذ والضرورة أو حذف المبتدأ وفيه أمان كان هناك قرينة على أن المعنى ليس على الحالية فكلامه

مسلم والافلا يتم اذا المتبادر من الكلام الحالية طلع الشيخ اطلع على دليل آخر حتى جزم بالتثنية كذا قررنا معناها العدوي (قوله عدل الخ) هذا العذر عن عطف المضارع على الماضي (قوله حكاية للحال الخ) أي فهي مانعة من رغبة التناسب بين المعطوفين لما علت من أن رعاية المعنى أوجب من رعاية اللفظ

يُبين ذلك أن الفاء قد تحذف مكان الواو في مثله كافي خبر عبد الله بن عتبة فإنه قد رُوِيَ عنه على أن يرفع اليهودي حصنه ثم قال فأنتم بيت  
 إليه فإذا هو في بيت منكم لا أدري أين هو من البيت قلت أبارع قال من هذا فأهويت نحو الصوت فأضرب به بالسيف وأكاد هشم  
 فأن قوله فأضرب به مضارع عطية الفاء على ما ضل في المعنى ماضٍ وإن كان الفعل مضارعاً مضاً

فأقوله ومعناها) أي معنى حكاية الحال أن يفرض الخ وانما تكب هذا الفرض في الامر الماضي المستغرب كأنه بمحضه  
الغالب وبصورته ينجب منه كأنقول رأيت الأسد فأخذ السيف (١٣٥) فأقوله ثم انقوله فغير عنه بلفظ

ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان الفعل مضارفا منقبا)

أو بقدر المتكلم نفسه حاضر أجماله ضى فيعبر عن ذلك المعنى بصيغة الحضور وهي صيغة المضارع  
لأنه تبدل في الأصل على اسم المعنى موجود حال التكلم وانما يصير ذلك إذا كان ذلك المعنى فيمعرابة  
وإعجاب فيقسمد إلى احضاره ليتعجب منه بما يمكن وهو الصيغة كما يقال تفرض على الأسد فأضربه  
بالسيف فأهجر عليه قصد الاحضار هذا المعنى القريب ليتعجب منه وهو الاحضار بالسيف على الأسد  
المترص وإذا كانت الواو الالف لم يرد ما ذكر على القاعدة (وإن كان) الفعل مضارفا (منفيا)  
عطف على معنى قوله إن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت أذهو في تقديره إن كان الفعل مضارفا  
فانه أن في فيه بالفعل الماضي بصيغة المضارع قصد حكاية الحال الماضية إلا أن المضارع هنا  
معطوف عليه وهناك معطوف بويل لذلك استعمال الفاء التي لا تربط بها الحال مكان الواو  
منه كقول عبد الله بن عتيق فأهوت فتحو الصوت فأضربه وقد منع الخطيبي الشارح وذقت وأصل  
عنه مستدلا بقوة تعالى بأقوم أن تؤذوني وقد تلحون أن يرسل الله إليكم وهو فاسد لأن قد تلحون  
المراد به الضى وعبر بالمضارع لاستصحاب الحال كما ذكره المفسرون وأيضاً المضارع هنا مقرون بقدر  
وقد نصوا على وجوب الواو حيث دلل أن المضارع حيث تدل ليس حالاً على اسم الفاعل لأن قد تنافى  
ذلك واستدل غيره على جواز ذلك بقوة تعالى قالوا أنؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وقوله  
تعالى إن الذين كفروا يصدون عن سبيل الله وقول الشاعر

علقتہا عرضا و اُقتل قومہا • زحما و رب البيت ليس عزيم

وأجيب عن الجميع بتقدير مبتدأ محذوف أو أريد المضارع الماضي كاسبق ص (وإن كان  
نفياً) ش القسم الثاني ما يجوز فيه اثبات الواو وتركها على السواء من غير ترجيح وهي الجملة  
الخالصة المصدرية مضارع منفي لأن المنافع من دخول الواو كاسبق مجموع كون الفعل المضارع دال على  
الحصول والمقارنة فأحد هذين الأمرين وهو المقارنة لكونه مضارعاً للحال المفردة موجود في المضارع  
المنفي والأمر الآخر وهو الحصول ليس موجوداً لكونه منفيًا والتي أعدام فلا حصول فلما زال الجزء  
العلية وهو الحصول زال الامتناع فصار الاثبات بالواو جائز لعدم الرفع وتركها جائزًا لكفاها في ربط  
الضمير (قلت) إذا تأملت ما تقدم من الامتناع أنفع لك المنع هنا لو سلمنا ما تقدم ثم لا نقول قولك  
أن الفعل المنفي ليس فيه دلالة على الحصول لكونه منفيًا مسلم ولكن المضارع المنفي ليس فيه حكم

ما ذكره الشارح مأخوذاً من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى حكاية الحلال الماضية أن تقدراً أن ذلك الأمر الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى قل فلم يقلون أنبياء الله من قبل واستحسنه الرضى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) أى الدال على الحضور لانه يدل في الأصل على أن المعنى موجود حال التكلم اهـ ابن يعقوب وهذا موافق للقول بأن المضارع حقيقة في الحلال مجاز في الاستقبال (قوله وان كان منفياً) عطف على معنى قوله والفعل مضارع مثبت لانه في معنى قولنا ان كان الفعل مضارعاً مثبتاً وقوله منفياً أى بغير نون لان الجملة المنفية لا تقع حالاً لأن نخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية لا تصدر بعلم الاستقبال لتنافي حسب الظاهر

## فالأمران جائزان والواو تركه

منبسط عطف عليه وإن كان منقيا وقوله (فالأمران) جوابه أي فالأمران جائزان يعني على السواء ولا ترجح لأحدهما يعني بالأمرين الاتيان بالواو وتركه وسعهم ربح الترك والمراد بالتخي هنا التخي عما وبلا الثاني بل لا نهائيا للاختصاص بالجملة والحال يجب تحريكه عن علم الاستقبال ثم عرف التخي وكنى واتما وجوابه يحرك به عن علامة الاستقبال لأن كونها حالية وصف ذاتي لها وحرف الاستقبال يحق لها كونها استقبالية والحالة والاستقبال متناقضان في الجملة فذكرها أن يقارن وصفها الذاتي ما وجب تناقضه في الجملة وانما قلنا في الجملة لأن الحالية في الجملة الفعلية

واستقبالها الاتيان في يومها في الحقيقة اذ المراد بها كونها تضمنت قد واقع حكم الفاعل أو المفعول في حال وجود ذلك القيد وهذا الاتيان في استقبال لفظة التقيد بالمعنى الاستقبالي والمضارع والحال فيقال يصح من بعد ارا كبا واما سدا كبا وهو حاضر الآن ارا كبا واتما في الاستقبال حال التكلم والحال هذه لا تدل على وقت التكلم فنقد رأيهم انما كرهوا الجمع بين متناقضين في الجملة ولو كان لاتنا في يومها في الحقيقة باعتبار الحالة الراهنة كذا ذكر هذا المعنى ويرى أن هذا التناقض الوهمي ان روي بين لفظ الحال ولغة الاستقبال فلم يوجدا معا وان روي بين معنى الحال ومعنى الاستقبال فهو موجود في الفعل المضارع المفعول حالا ولم يتصل بعلامة الاستقبال ولذلك قيل في التعليل ان الفعل المفعول حالا لا يقدح في صاحب الحال بجميع أجزائه الاله والاله فاذا دل على حدث استقبال

أفذا ان ذلك العامل مقيد بحدث استقبال باعتبار ذلك العامل بمعنى ان القيد كانه يقول يقع مضمون ذلك العامل في حال كونه مقيدا بوقوع حدث هو كذا بعده واذا دل على حدث ماضوي فكذلك فاذا قلت يجي من يدرك كبا كان المعنى اذ واقع محييه فانه يقع في حال تقييده بوقوع تركه به بعد ذلك الجي مواذ اقلت جاز يدرك كبا كان المعنى ان يجي به وقع في حال كونه مقيدا بركون قبسه والتقيد بما فيه التلبس والبعدي يتأني وضع الحال لانها المقارنة ولذلك شرط في الفعل الماضي انصافه بقدر المقارنة فتصح الحالة لحرفها الى الاتصال وتأول النبي الماضي بما يقتضي المقارنة على ما ساقى

وشرط التجريد من علامة الاستقبال والحاصل ان المتعبر عما يفهم من عرف العربية في الفعل الذي هو الحال مدلوله الماضوي والاستقبال باعتبار ما جعل قبله لا باعتبار زمن التكلم فانه ملحق الاعتبار في الفعل والتقدم والتأخر في الحال ممنوع فهو جيت في الماضي لتصل المقارنة

او ما يجري مجراها والتجريد من علم الاستقبال لتصل أيضا وهذا التعليل تام ان سلم انه يفهم في العربية ان الاستقبال والمضارع في الفعل الواقع حال انما هما باعتبار العامل وان قد تفرقه وهو محتمل

نظر فتأمل ثم هل للأمرين الجائزين على السواء أي الاتيان بالواو وتركه في المضارع النفي فقال

بأنه لا يضر من الحال فاذا قلت زيد لا يقوم بقدر حكمت بانتهاء قيامه في الحال فاذا قلت حاضر يد لا يضر بغيره انما يضر بغيره ضارب لغرو وهو قد قرأ ان الحال المفردة على الاطلاق تدل على

الحصول والمقارنة فتقول حاضر يد بغير ضارب ان لم يكن دال على الحصول فسدت قاعدته ووجب تخصيص قوله ان الحال المفردة دالة على الحصول وان كان جاز بغير ضارب دال على الحصول فليكن جاز بغيره لا يضر بغيره كذا ثم ان الحصول اذ لم يكن في الفعل النفي يلزم منه أن لا يكون الحصول في الحال المفردة اذ كان عاملها متفيا نحو ما جاز يد ضارب بالانحصر في غير الحاصل غير

حاصل التحقيق اذ كراهه وجهه أن معناه يرجع الى الكف عن الفعل فانقوا المطلوب بالنهي فعل وهو الكف فتقول حاضر يد بغيره فاقم معناه كافعا القيام وكذا جاز يد لا يقوم ولو مشددا على اطلاقه لا يمنع جاز يد فاذا كذا او عاملا ولا يمنع ذلك احدى قولهم العدم لا يبعد عنه اجوبة

فهو ونفسه الأمران من غير ترجيح دلالة على المقارنة لكونه مضارعا وعدم دلالة على الحصول لكونه منقيا

(قوله فالأمران جائزان)

أي على السواء وبعضهم ربح الترك

أما جيبه بالواو فكقراءة ابن ذكوان فاستعما ولا تتبعان بخفيف التثنية وقول بعض العرب كنت ولا أخشى بالذنب وقول مسكين الدارمي  
أكسبته الورق البيض أبا \* ولقد كان ولا يدعى لأب

وقول مالك بن ربيع وكان قد جنى جناية قطليه مصعب بن الزبير

ضاني مصعب وبنو أبيه \* فإين أحيد عنهم لأحيد

أفادوا من دمي وتوعدوني \* وكنت وما ينهني الوعيد

(قوله بالتخفيف) أي والمعنى فاستعما غير متبعين (قوله فلا يصح الخ) أي (١٣٧) لامتناع عطف الخبر على الأثناء

عند علماء المعاني لما بين

الجلتين من كمال الانقطاع

وهو مانع من العطف

عندهم (قوله فتكون الواو

الصال) ان قلت ان قراءة

التخفيف كما يحتمل أن يكون

الفعل معر بامر فوعا بشوت

التون في موضع الحال كما

قال الشارح يحتمل أن

يكون معر بامر فوعا بشوت

التون على أنه خبر في معنى

النهى كقوله تعالى لا تعبدون

الا اله وهو محتمل أن لا تتبعان

نهى مؤ كدالتون الثقيلة

وحذفت التون الاولى من

الثقيلة تخفيفا ولم تحذف

الثانية لانها وحذفت

لحذفت متحركة فيحتاج

الى فتح بك السا كنه وحذف

السا كنه أقل تغييرا ويحتمل

أنه نهى مؤ كدبتون

التوكيد تخفيفا وكسرت

لالتقاء السا كسين على

ما ذهب اليه يونس فعلى

هذه الاحتمالات الثلاثة

(كقراءة ابن ذكوان فاستعما ولا تتبعان بالتخفيف) أي بتخفيف تون ولا تتبعان فيكون لا التني دون النهى لثبوت التون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو والصال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهى مؤ كدمعطوف على الامر قبله (ونحو)

الاول (كقراءة ابن ذكوان) في قوله تعالى (فاستعما ولا تتبعان بالتخفيف) أي بتخفيف التون في لا تتبعان فانها تكون حينئذ تون الرفع ولا تكون لانهية بل تكون تافهة فتكون الجملة حالة بالواو لا معطوفة اذ هي خبرية حينئذ ولا تعطف على الامر الذي هو انشاء واذا كانت حالة كال المعنى فاستعما في حال كونها غير متبعين سيل الذين لا يعلمون ويعلمون ان الحال مؤ كدة لان الاستقامة تتضمن عدم اتباع سيل الذين لا يعلمون وأما حذفت في قراءة التخفيف على ان التون هي التون الخفيفة السا كنة فتوكيد كسرت لسا كن قبلها وعلى انها ثقيلة حذفت منها الدغمة فعلا يشفي التعريرج عليه لضعف اذ كتبه اذ ذلك مما لا دليل على صحته اذ هو تقدير على محض وانما قال على قراءة ابن ذكوان لانه على قراءة العامة بالتشديد ليس معناه ان صدقه اذ تصير لانهية فيخطف فعل النهى على فعل الامر قبله وهو استعما (و الثاني وهو الفعل المضارع المتني الوارد بجملة حالابلا (ونحو)

الاول ان يحتمل الحال مصر وفا الى الكف كما سبق الثاني انه قد يقال ان العدم في كل وقت غير العدم في الذي قبله الثالث ان عدم الموجود يتجدد قطعها كقولك صار زيد لا يتكلم بعد ان كان يتكلم فقد اخبرت هنا بتجدد العدم حقيقة والذي ذكره جمهور النحاة أن المضارع المتني بلا هو كالمضارع المثبت فلا ندخله الواو وانما المصنف تبع الفصل وقد استشهد المصنف بثبوت الواو بقوله تعالى فاستعما ولا تتبعان بالتخفيف فانها قراءة ابن ذكوان وهي احدي قراءاته وقيل هو خبر في معنى النهى ولذلك استدله بقوله تعالى ولا تسئل عن اصحاب الجحيم وقد تأولوا ذلك كله على ما تأولوا عليه الايات من تقدير مبتدأ فلا دلالة فيه حينئذ وانشد المصنف في الايضاح

ضاني مصعب وبنو أبيه \* فإين أحيد عنهم لأحيد

أفادوا من دمي وتوعدوني \* وكنت وما ينهني الوعيد

ومحل الشاهد البيت الثاني لا الال فان لا أحيد ليس جملة حالة وكفك أنشد

أكسبته الورق البيض أبا \* وقد كان ولا يدعى لأب

(١٨ - شروح التلخيص ثالث) يكون انشاءه يصح العطف على قوله فاستعما وحينئذ لا يصح الاستشهاد بالآية لتطرق الاحتمال لها وأوجب بان تطرق الاحتمالات المذكورة لا يضر في الاستشهاد لانه مبني على الظاهر والاحتمالات المذكورة خلاف الظاهر كذا ذكر العلامة عبد الحكيم بنى شيء آخر وهو أن ولا تتبعان على تقدير كونه سالا تكون مؤ كدة لان الاستقامة تتضمن عدم اتباع سيل الذين لا يعلمون وكلامنا في الحال المنتقلة لافي المؤ كدة كذا في ابن يعقوب وانظر مع قول الشارح سابقا واحترز المنتقلة عن المؤ كدة المقرر لضمون الجملة فانه يجب أن تكون بغير الواو البتة لشد ارتباطها بجملة فاعمل (قوله العامة) أي عامة القراء أي أكثرهم (قوله فانه نهى مؤ كدة) أي بنون التوكيد الثقيلة والفعل مجزوم بخفض تون الرفع ولا يجوز ان تكون على هذه القراءة فيا تون الرفع مخدوفة لتوالي الامثال لان المتني بلا تا كيد مبتدأ (قوله معطوف على الامر قبله) أي وكل منهما انشاء



وأما جيبه فغيره وأوفى كقوله تعالى وما لنا الاثؤمن بالله وقول وعكزة العبي  
مضوا لا يريدون الروح وغالهم \* من الدهر أسباب يبرون على قدر  
وقيل خالدين يزيدن معاوية

لأن قولاً لا يرتفع قبيلة \* دخلوا السما دخلت الأجب  
أنتما أصمها ففرتنا \* وكننا قبل ذلك في نعيم  
وكان سفاقة من وجهها \* مسيرى لأسير إلى جيم  
كانه قال وكان سفاقة من وجهها ان سررت غير أسير إلى جيم

(قوله وما لنا الاثؤمن بالله) أي أي شيء (١٣٨) ثبت لنا فكان ما تعالنا من الايمان في حال كوننا غير مؤمنين بالله أي لا مانع لنا من

وما لنا) أي أي شيء ثبت لنا (لاثؤمن بالله) أي حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون  
الواو وانما جاز فيسه الامران (لذلك لا تعلى المقارنة لكونه مضارعاً دون الحصول لكونه منفيًا) والمنفي  
انما يدل مطابقة على عدم الحصول

قوله تعالى (وما لنا الاثؤمن بالله) أي أي شيء ثبت لنا ويقرر في حقنا ويكون ما تعالنا من الايمان  
في حال كوننا غير مؤمنين بالله تعالى أي لا مانع لنا من الايمان في حال انتفاءه بل ذلك ان وقع فيلا  
سبب فالعامل في الحال هو العامل في المجرور الذي هو انفسه وصاحب الحال هو الضمير المجرور  
فالفعل المنفي بلا جلة حالية ولم تصل بالواو كما ترى ثم أشار الى علة جواز الامر من وان ذلك يرجع الى ما  
علل به فيما تقدم على ما فيه من البص وهو مشابته للفرد في ان فيه طرفاً من المشابهة وبما ذكرنا  
وطرفاً من عدمه وبه جاز الاثبات بها فان نظراً الى المشابهة سقطت الحاجة الى مزيد الرفع فسقط الواو  
وان نظراً الى عدم حاجات الحاجة فحلت الواو وهذا هو المنطوق واليه فيما يأتي من التفصيل ولما  
تكلمات الجتهان جازاً لا أمراً على السواء على ان الذي ينبغي على هذا ان لا يفسر بل يرتكب أحد  
الوجهين باعتبار النظر ولكن لم يراع ذلك لان التصديق على ما وجدنا في ضبطه لا التعليل الموجب  
لايجاد دفعال وانما جاز الامر ان (لذلك لا تعلى) أي المضارع المنفي (على المقارنة) لما تقدم من  
الفعل (من كونه مضارعاً) يدل على الحال المستلزم للمقارنة وقد تقدم انه أمر وهي (دون الحصول) أي  
ولم يدل على حصول صفة وانما يدل بالمطابقة على نفسها وان كان في الصفة يستلزم حصول ضد هالكن  
وانشده ابن الزمكاني وغيره أ كسبه الزرق والبض بأ أ أراد الرماح والسيوف ويحتمل أن يكون  
حذف المبتدأ واستدل المصنف على تركها بقوله تعالى وما لنا الاثؤمن بالله وهو غنى عن الاستدلال  
لكثرة ولاجماع عليه وألقى السكاكي المضارع المنفي على المنفي بلا وهو أول ذلك لا تعلى الحال  
(سؤال) كيف يجتمع قول سيبويه ان الفعل المضارع اذا نفي بلا يخص به المستقبل وقوله ان  
المضارع المنفي بلا يقع حالاً وقوله وقول غيره ان الجملة المنتهية بدليل استقبال لا تقع حالاً

الاعيان في هذه الحالة بل  
هذه الحالة ان وقعت فيلا  
سبب ووقوعها بلا سبب  
باطل وحسنه في هذه الحالة  
غير حاصلة فالاستفهام  
انكار الحصول شيء في هذه  
الحالة وهو مستلزم لانكارها  
على سبيل المبالغة اذ  
حصول شيء يتلزم في هذه  
الحالة واذا كان متكرراً كانت  
تلك الحالة منكراً فتأمل  
(قوله فالفعل المنفي حال)  
والعامل في الحال هو  
العامل في لنا المقدر  
وصاحب الحال هو الضمير  
المجرور وهو معمول محلاً  
للعامل في الحال فهو على  
القاعدة من أن العامل  
في الحال هو العامل في  
صاحبها (قوله لذلك لا  
على المقارنة) أي والمقارنة  
يناسبها ترك الواو وقوله

دون الحصول أي دون حصول صفة أي وعدم حصول  
الصفة يناسب دخول الواو فلذلك جاز الامر ان والحاصل أن المضارع المنفي أشبه المفرد في شيء دون شيء فلذلك جاز فيه الامر ان ولو أشبهه في  
الشيئين لا يمنع دخول الواو عليه كما امتنع دخولها على الحال المفردة (قوله لكونه مضارعاً) فيه أن المضارع انما يدل على مقارنة  
مضمونه للحال التي يدل عليها وهي زمان التكامل ولا يخفى أن هذه المقارنة ليست هي المرادة في هذا المقام بل المرادة مقارنة مضمون الحال  
لمضمون العامل في زمانه كان حالاً واستقبالاً أو ماضياً في شيء آخر وهو أنه جعل هذا السبب في المقارنة كونه مضارعاً وفيما يأتي في  
الماضى المنفي جعل السبب فيها استمرار المنفي من أن الفعل في الموضوع من مني على أن المقارنة في الحقيقة زمن التكامل انما هو المنفي  
لامضمون الفعل في الموضوع فتأمل سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بان لم يلزم لنا كانا كالمضارع من الفعل وقيل معناه كان  
الجموع كأنه صفة ماض اه (قوله والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول) أي وان دل التزاماً على حصول ما يقابل الصفة  
المنفية لا تعنى نفي شيء ثبت فيضه لان التقيضين لا يرتفعان لكن الأصل المتعبد لادالة المطابقة

(وكذا)

وان كان ماضيا لفظا أو معنى فكذلك يجوز الامر ان من غير ترجيح ما يحتمل بالواو وقد كرهه تعالى ان يكون في غلام وقد بلغني الكبر وقوله تعالى ان يكون في غلام وكانت امرأى عاقرا وقول امرئ القيس  
أقتلتى وقد شفت فؤادها \* كأنشف الهنوء الرجل الطالى  
فبعت وقد نضت لنوم نايها \* لدى السرا لا لبسة المتفضل  
وقوله

(وقوله وكذا ان كان ماضيا بالخ) كذا دليل الجواب أى وان كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى أو معنى فكذا وهذا الجمله عطف على جمله وان كان بالفعل مضارا معنيا فالامر ان (قوله ماضيا لفظا أو معنى) يشمل المثبت نحو ضرب والنتى نحو ما ضرب و يشمل النحولى  
أه يس (قوله أنى يكون فى غلام) أى يوجد السؤال ليس على وجه الشك فى المقدر (١٣٩) بل سؤال فرح وتعب كما قال ابن

يعقوب لا استمدى كما قال غيره (قوله وقد بلغنى الكبر) جمله حالية ماضية مخرطة بالواو فان قلت الكلام فى الحال المنتقلة والكبر به يلوغه غير منتقل فكيف أورده هنا قلت الحال بالو غ الكبر والبالغ المذكور تارة يحصل وتارة لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما غير منتقل فصح التثنية على أن الكبر يمكن عقلا زواله بعد التخص شأبا بل قد وقع ذلك لبعض الافراد كذا (قوله حصرت صدورهم) أى حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم وقتال قومهم معكم والثانى وهو ان يكون الفعل ماضيا معنى فقط بأننى لم أوفى افسام المنى بل مع الواو والمنى يهابدون الواو والمنى بل مع الواو والمنى يهابدون الواو وقد مثل للاقسام الثلاثة الاول ولم يشمل الرابع وكان ذلك لعدم ص (وكذا ان كان ماضيا الى آخره) ش يعنى اذا كان الماضى لفظا ومعنى جاز الامر ان من غير ترجيح فائبات الواو كقوله تعالى ان يكون فى غلام وقد بلغنى الكبر وتركها كقوله تعالى أو جأؤكم حصرت صدورهم وهما مائلا فى الماضى لفظا ومعنى أما حصرت فواضع وأبلغنى فلان حال من اسم يكون وهو مستقبل المعنى فهو ماضى بالنسبة الى وقت كون الولد على أحد الاحتمالين

فقط (قوله فانهم) أى لم ولما والفاء للععل أى وانما كان المضارع الذى كرو ماضيا فى المعنى لانهم يفتان بمعناه التضمنى وهو الزمان الى المضى يقول الشاعر معنى المضارع اظهار على الضمار فان قلت لم تستعوا تصدرا لجملة الحالية بمع المضى مثل لم ولما كما تستعوا تصدرا بعلم الاستقبال قلت تصدرا بعلم الاستقبال مؤدقنا فى بعض المواد وهو ما اذا كان عامل الحال مقترنا بمن التكلم فان لم يصدرا بحال بعلم الاستقبال لزم التناقض لان مقارنته بالعامل تقتضى كونه فى زمان الحال وتصديره بعلم الاستقبال يقتضى أن يكون فى زمان الاستقبال فلما كان التناقض لازما فى بعض المواد استعوا تصدرا بعلم الاستقبال مطلقا طرأ للباب ولم يستعوا تصدرا بسلامة الماضى لما فى من ان لا لا استقرار الزمنة وغيرها لا تنقام متقدما لكن الأصل استمرار ذلك الانتفاء فتصل المقارنة للحال فلا مانع من هذا الاعتبار

وقوله تعالى أو قال أوسى إلى ولو جحشني وقوله أنى يكون لى غلام ولم يحسنى بشر وقول كعب  
 لا تأخذنى بأقوال الوستاتلم \* أذنسوان كثرت فى الأحاول  
 وقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما أنكم مثل الذين خلوا من قبلكم وقول الشاعر  
 بانت ظلام ولما يصنط ذومقة \* منها وصل ولا إنجاز ميعاد  
 وأما مجيئه بلا أو فكمقوره تعالى وأجأتكم حصرت صدورهم وقول الشاعر

دافى لتعرف لذة كراثة الرزة \* كما انتفض العصفور بلبه القطر

أفينا كم قد دعكم حذر العدا \* فلتنم بنا أمنا ولم تعدموا نصرا

(١٤٠) متى أرى الصبح قد لاحت بحجابيه \* والليل قد مرقت عنه السرايل

وقوله

وقوله

وكقوله تعالى فاقبلوا  
 بنعمة من الله وفضل لم  
 يحسهم سوء وقوله ورد الله  
 الذين كفروا ببقضهم لم ينالوا  
 خيرا وقول امرئ القيس  
 \* فادلك لم يحسد ولم  
 ين شاوره \*  
 وقول زهير

كان ثقات العهن فى كل منزل  
 \* تزلنى به سبب الغنا يحطم

(قوله فكاك لم يطلع على  
 مثال) أى عما يستهده  
 فلا يقال المثال لا يشترط  
 صوته وقدم مثله فى التسهيل  
 بقول الشاعر

فقالته العينان سمعوا طاعة

\* وحدرتا كالدر لما ينقب  
 أى وحدرتا ناعما شيئا بالدر  
 فى حال كونه غير منقب  
 (قوله الاية) أى ترك الواد

(قوله فقال) عطف على فأورد (قوله ولم يحسنى بشر) انقلبت عدمه من البشرى بالهاهم بتقل فكيف عدم من يعنى  
 الأحوال المنتقلة قلت الحال المنتقلة هى التى لا تكون فى الصفات اللازمة وعدم المس كذلك وإن لم يتكلم عنها قاله عبد الحليم  
 فان قلت عدمه من البشرى ماضى والعامل وهو يكون مستقبل فلا مقارنة بين الحال والعامل فقلت أجابوا عن ذلك بأن التقدير كيف  
 يكون لى غلام والحال أنى أعلم حينئذ أنى لم يحسنى بشر فيما مضى ومن هذا تعلم أن العامل فى الحال إذا تعبد به لم مضىها وسبقه لذلك  
 العامل وجب تأويلها بما بعد المقارنة (قوله لم يحسهم سوء) حال من الواد فى قوله فاقبلوا (قوله ولما أنكم مثل) حال من الفاعل فى  
 تدخلوا أى أم تلتزم دخول الجنة والحال أنكم ما كنا كمثل الذين خلوا من قبلكم (قوله أى أما جوارى الأمرين فى الماضى الممت) أراد به  
 الماضى لفظا ومعنى قال سم ولا يبعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى وضع المضارع لئلا يكتفى بالبالغة فى نحو أى أمر الله وانظرو  
 استعمل المضارع فى الماضى مجازا زاهل يستعمل فى ذلك تأمل (قوله فلذلك على الحصول) أى فينا سبه ترك الواد لسانه للقرء  
 من نك الإلهة

فكاك لم يطلع على مثال ترك الواد إلا أنه مقتضى القياس فاما مثال الاول وهو المنقى لم مع الواو فاشارة الى  
 وقوله فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يحسهم سوء وقوله أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما أنكم مثل الذين  
 خلوا من قبلكم أمال التثنية أى أما جوارى الأمرين فى الماضى الممت (فلذلك على الحصول)  
 وجدان مثل عما يستهده ولكن يقتضيه القياس فاما مثال الاول وهو المنقى لم مع الواو فاشارة الى  
 عاطفة على ما تقدم بقوله (د) كقوله تعالى حكاية عن مريم عليها السلام (أنى يكون لى غلام  
 ولم يحسنى بشر) أى كيف يكون لى غلام والحالة أنى أعلم حينئذ أنى لم يحسنى بشر فيما مضى وبهذا  
 التقدير يعلم أن العامل فى الحال ان قد يصلح يعلم مضى أى سبقه لذلك العامل وجب تأويلها بما  
 بعد المقارنة وأن من نص على أن ذلك جائز لم يبين فكلامه ظاهرى يخالف لاصل وضع الحال وأما  
 الثانى وهو المنقى لم بدون الواو فاشارة الى بقوله (د) كقوله تعالى فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يحسهم  
 سوء أى انضماوى حال كونهم لم يحسهم سوء فى ذلك الانقلاب وأما الثالث وهو المنقى لم مع الواو  
 فاشارة الى بقوله (د) كقوله تعالى (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما أنكم مثل الذين خلوا من قبلكم)  
 أى أم تلتزم دخول الجنة والحال أنكم ما كنا كمثل الذين خلوا من قبلكم وأما الرابع وهو أن يكون  
 متعبا بل بدون الواو فمثل كاذ كرنا وقد استشهد به بقوله

فقالته العينان سمعوا طاعة \* وحدرتا كالدر لما ينقب

فما اشار الى العلة فى جوارى الأمرين أعنى الانسان بالواو وتركه فى الماضى الممت وفى الماضى المنق  
 فقال (أما) الماضى (الممت) جوارى الأمرين فيه (لدلالة على الحصول) المتقدم وهو  
 والاول معه قد دون الثانى ثم استشهد للماضى معنى لا انضماوى المضارع الجوزم بلم كقوله تعالى أنى  
 يكون لى غلام ولم يحسنى بشر فقد ثبت الواو وقوله تعالى فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يحسهم سوء  
 فقد استعمل بغير واو وقبه نظر لاحتمال أن تكون الجلة خبره وقطعت لقصد الاستئناف أو بدلا  
 والمجزوم بلم كقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما أنكم مثل الذين خلوا من قبلكم وقد

يعنى  
 الاحوال المنتقلة قلت الحال المنتقلة هى التى لا تكون فى الصفات اللازمة وعدم المس كذلك وإن لم يتكلم عنها قاله عبد الحليم  
 فان قلت عدمه من البشرى ماضى والعامل وهو يكون مستقبل فلا مقارنة بين الحال والعامل فقلت أجابوا عن ذلك بأن التقدير كيف  
 يكون لى غلام والحال أنى أعلم حينئذ أنى لم يحسنى بشر فيما مضى ومن هذا تعلم أن العامل فى الحال إذا تعبد به لم مضىها وسبقه لذلك  
 العامل وجب تأويلها بما بعد المقارنة (قوله لم يحسهم سوء) حال من الواد فى قوله فاقبلوا (قوله ولما أنكم مثل) حال من الفاعل فى  
 تدخلوا أى أم تلتزم دخول الجنة والحال أنكم ما كنا كمثل الذين خلوا من قبلكم (قوله أى أما جوارى الأمرين فى الماضى الممت) أراد به  
 الماضى لفظا ومعنى قال سم ولا يبعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى وضع المضارع لئلا يكتفى بالبالغة فى نحو أى أمر الله وانظرو  
 استعمل المضارع فى الماضى مجازا زاهل يستعمل فى ذلك تأمل (قوله فلذلك على الحصول) أى فينا سبه ترك الواد لسانه للقرء  
 من نك الإلهة

والسبب في ان حاز الامر ان فيه اذا كنه مستنادا لانه على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا وعدم دلالة على المقارنة لكونه ماضيا ولهذا اشترط أن يكون مع قضاهاة أو مقدرة حتى تقر به الى الحال فيصح وقوعه حالا وتظاهر هذا يقتضي وجوب الواو في النبي لا انتهاء المعين لكنه لم يجب فيه بل كان مثله

(قوله يعني حصول الخ) أشار الشارح بهذا الى أن ال في الحصول للعهد الذي كرى وقد تضمن هذا الكلام أعني قوله دلالة على حصول صفة غير ثابتة شقين أعني كون الحاصل صفة وكون تلك الصفة غير ثابتة أي غير دائمة أو غير ثابتة لكونه فعلا مستتاعا لا فاعلة هذين الشقين على مبدل ألف والقسر للتدوير لم يرب وذلك لانه من حيث كونه ثابتا بقيد (١٤١) الحصول للصفة ومن حيث كونه فعلا والفعل يقتضي التصدد

المستلزم لعدم بقيد عدم الثبوت وفيه ما تقدم (قوله دون المقارنة) أي فاسببه الواو لعدم مشابهته لنفسه من تلك الجهة والحاصل أن الماضي المثلث أشبه المفرد في شيء دون شيء فلذا جاز به الأمران الواو وعدمها فلو أشبهه به حال امتنع دخول الواو عليه كما امتنع في المفرد (قوله فلا يقارن الحساب) أي فلا يقارن الماضي يعني مضمونه وقوله الحال أعني زمان التكلم هذا مراده وفيه أنه يبدل على مقارنة مضمونه لزم من مضمون العاقل وصفه المقارنة هي المرادة هنا

يعني حصول صفة غير ثابتة (الكونه فعلا مستنادا للمقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) أي ولعدم دلالة على المقارنة (شرط أن يكون مع قضاهاة) كافي قوله تعالى وقد بلغني الكبير (أو مقدرة) كافي قوله تعالى حصرت صدورهم

حصول صفة غير ثابتة فالألام فيه العهد وقد تضمن هذا الكلام شقين كون الحاصل صفة وكون تلك الصفة غير ثابتة أي غير دائمة أو غير ثابتة لكونه فعلا مستتاعا فحين كونه ثابتا لا ماضيا بقيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضي التصدد المستلزم لعدم الثبوت فاسببه الحال المفردة في دلالة على حصول صفة غير ثابتة (دون المقارنة) فلا يشبهها بما الأبدال على تلك المقارنة (لكونه) فعلا (ماضيا) فلا يبدل على الحال المتضمنة للمقارنة كما يدل عليه المضارع حصول المشابهة في الحصول المذكور يقتضي سقوط الواو وعدم حصول المشابهة في المقارنة يقتضي الاتيان بالواو (ولهذا) أي ولأجل انتهاء فاعلة المقارنة المعبدة عن كونه كالحال الأصلية (شرط) فيه أعني الماضي المثلث (أن يكون مع قد) حال كونها (تظاهرها أو) حال كونها (مقدرة) فالظاهرة كقوله تعالى حكايه عن ذكر ما عليه السلام أي يكون في غلام وقد بلغني الكبير

تضمن كلامه أن المضارع النبي بالأول أو لما والماضي كل منهما يجوز فيه دخول الواو وتر كها على السواء فاما النبي فلا فقد تقدم وأما الماضي فقد أطلقه المصنف ولكنه لا يريد الإطلاق بل يريد الماضي المثلث كما سيأتي في تعليقه وقد ادعى المصنف أنه يجوز فيه ترك الواو وذكرها وعمل ذلك بأنه ادعى على الحصول دون المقارنة فهو كالمضارع النبي في أنها شملت على أحد الأمرين وهو المقارنة دون الحصول عند تساوي الماضي والمضارع النبي في أن كلاهما وجد فيه حيزه المختص لا امتناع الواو فلا يرتب حكم امتناع الواو أمادلالة الماضي على الحصول فعدمه فعل مثبت وأما عدم دلالة على المقارنة فلا نه ماض (قلت) قد تقدم ما يرد عليه والفعل الماضي الواقع حال الدال على مقارنته أو مقارنته الوصف لزم من حاله فادخلت حاه زيدا مسمى وقد ضرب عمرا كل معناه ان الضرب أو الوصف مقترن بزمان المحيى وكذلك سيجي زيدا وقد ضرب عمرا (قوله) ولهذا اشترط أن يكون مع قضاهاة أو مقدرة) قال في الايضاح حتى تقر به الى الحال فيصح وقوعه حالا (قلت) ليست شعري كيف يكون تقريب الفعل من الحال يصح وقوعه حالا والقرض ان المصنف لا يجعل مضمون

مضمون لزم من الحال أعني زمان التكلم (قوله شرط أن يكون الخ) أي شرط في الماضي المثلث الواقع حالا أن يكون مع قد الخ ظاهرة في ذلك يمكن الماضي بالسلا لا لا متلوان ولا لا فلا يقتضي بها فلا يقال ما جاء لا قد ضحك ولا لا ضرب به قد ذهب أو كذب بل تبين مذهبنا فهو ما أتاهم من أيمن أي لم يتر بهم الا كلوا أعتابهم عرضين وكافي قوله

كن للظليل نصرا جارا أو عدلا \* ولا تشج عليه حاداً ويحلا

لذا في التسهيل (قوله أو مقدرة) قال ابن مالك عند دعوى لا يقوم عليها حجة لأن الأصل عدم الترتيب ولأن وجود قد مع الفعل المشار لسه لا يترده معني على ما يفهم منه اذا لم توجد حجة المحذوف المقدرة فيمبدل على معنى لا يفهم بدونه فان قلت قد تدل على التقريب لتدليلها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام انتهى عبد الحكيم

قوله لان قد تقرب الماضي من الحال (هذا في العمل مع علته واعتراض هذا التحليل بان قد تقرب المقاربة باليه لا المقارنة بالثبوت لعلو بقى الحال هو الثاني لا الأول وسنثبت فلا تكون كلمة قد المقاربة الحال كلمة في ذلك المقام واجب بان المقاربة بمنزلة المقارنة ان القر بيمين الشيء حكمه واذا اطلق الا على الزمان القريب من الحال فنقول الشارح لان قد تقرب الماضي من الحال أى لقار ببقى حكم المقارنة فلا اشكال (قوله والاشكال المذكور) أى فيما مضى عند قوله أما المقارنة فلكنه مضارع وقوله واردها نأى بالتحليل المذكور بقوله لان قد تقرب الماضي من الحال وحاصل ما ذكره من الاشكال أن الحال التي انتقلت عن الماضي يدل عليها المضارع وتقرّب قد اليها (١٤٤) زمان التكلم وهي خلاف الحال التي نحن بصدها ورعا بعدت

عنها كأننا قلنا جافى لان قد تقرب الماضي من الحال والاشكال المذكور واردها هو أن الحال التي نحن بصدها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرّب قد الماضي منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضين ونلفظ قدما بما يقرب بالماضي من الحال التي هي زمان التكلم ورعا تبعده عن الحال التي نحن بصدها كافي قولنا جافى زيد في السنة الماضية وقد ركب قومه

والمقدرة قوله تعالى أو جاءكم حصرت صدورهم أى قد حصرت وانما شرط قد في الماضي ليقرّب بيمين الحال المتضمنة للمقارنة وورد بان المصادرة للمقارنة لا مقاربة تلك المقارنة والاصح ذلك في الماضي المجرد عن قد لانه انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها ثم وجود قد أو كفى تلك المقاربات لكن التأكيّد لا يدل على الوجوب ويستترى في الماضي الماضى لانه لا يكون موابيا لا لا ومتساويا أو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لأضرته قد ذهب أو مكث وهذا التحليل لمواز

الفعل الماضي وقامع الحال فاذا لم يكن واقعا فلما يجدى قربه وكأنه لاحظ انما القرب من وقت العامل في الحال صار كأنه واقع وهذا لا يجدى شيئا لأن العقل قاض بان الحال لا بد من مقارنتها فالصواب ما قدمناه من ان قولنا جاء زيد قد ضرب بعمره ان معناه اقتران الضرب بالجيء أو اقتران الوصف السابق بالضرب ثم يلزم ان تكون هذه حالا مقدرة وليس كذلك وما ذكرناه من احتمال جاء زيد قد ضرب لان يكون الضرب موجودا مع الجيء أو سابقا عليه والمقارن هو الوصف قري بيمين احتمالين ذكرهما والورد وجه الله في قوله كان زيد قد قام هل معناه كان أمس قد قام أمس أو كان أمس قد قام قبله واختار الأول واقفه أعلم وما ذكره المصنف من اشتراط قد تظاهرا مقدرة أو أحد قولين ونقل شخصاً أو سبحانه عن الجمهور وعن الكوفيين والأخفش ان قد لا تقدر بل قد يفتلوا اللفظ منها لفظاً وتقديراً قوله تعالى أو جاءكم حصرت صدورهم وقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت إلينا وقال الله الصبي ثم يستغنى عما ذكره قوله لم يضر من زيد ان ذهب أو مكث فلا تدخل عليه الواو ولا قد ويستغنى من قوله ان قد تدخل ما اذا كان الماضي انما تقي وهو ليس فلا تدخل عليه قد ولا يستغنى فيه الأهران بل يترجم ذكر الواو وهي كسبية واردة على قوله ان الفعل دال على الحصول لانها لا تدل على حدث الا ان يقال هي دالة على حصول خبرها هذا حكم المبتدأ لفظاً ومعنى وأمعنى لا لفظاً أو الماضى لفظاً لا معنى فقد دخل في كلامه ولا تكاد يحلها مثلاً أو الظاهر ما قد سألنا اذا كان ماضياً لفظاً فقط كان الاستقبال فلا يصح

في السنة الماضية وقد بان فان يحسبه في السنة أفضة في حال الركوب فسه قرب الركوب من ان التكلم الذي هو مفاد (قوله وهو أن الحال التي ن بصدها) وهي الحال بمعنى أعنى الصفة التي ارن مضمونها مضمون نامل بان يكون زمانها حسداً (قوله غير الحال التي ابل الماضي) أى تقاربا نغا كانت غير هذا لأن الحال حتى يدل عليها المضارع تقابل الماضي وتقرّب الماضي منها زمان التكلم لموعر الصفة التي يقارن مجموعها مضمون عاملها ضرورة (قوله فقبضوز قارنة) تقرّب على مقابلة الحال أى واذا كانت الحال ي نحن بصدها وهي نوعية غير الزمانية فتجوز قارنة المراتبة هنا أعنى

قارنته مضمون الحال فهو يتضمن عاملها في الزمان اذا كانت تلك الحال وعاملها ماضين وسنثبت مقتضاه والاعتذار شتاع أو اول شتاء تلك الحال الماضية لعمال المفردة في الدلالة على المقارنة والحصول وقولكم الماضي المبتدأ لا بعد المقارنة ممنوع بحيث كان يشهد المقارنة فلا وجه لاشتراط قفمه بل وجودها معه مضارع لان لفظ قد داخل (قوله اذا كان الحال والعامل ماضين) أى قولكم الماضي المبتدأ لا يشهد المقارنة غير مناسب (قوله التي هي زمان التكلم) أى وهذه ليست نحن بصدها (قوله ورعا تبعده) عور بما تبعده قد الماضي الواقع حال عن مقارنته مضمون العامل وذلك كالأول كان العامل ماضياً والحال كذلك فاذا قرنت الحال بقدر صارت قريصة من الحال فلا يحصل التفارن أى وسنثبت فوجودها مع الماضي مضارع ولا ظهور لما ذكره من تعطيل اشتراطها معه يكونها تقرب بالماضي من الحال (قوله وقد ركب قومه) أى فان يحسبه في السنة الماضية في حال الركوب يشافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذي هو مفاد قد

أما المنى، فلما فلا؟ إنها الاستغراق

قوله والاعتذار عن ذلك) أي عن اشتراطهم دخول قذ على الماضي الواقع حالاً مذ كوفي الشرح وهذا جواب عما قال إذا كان دخول قذ على الماضي الواقع بالبرضا فواجبه اشتراط الصفة دخولها عليه إذا وقع حالاً وحاصل ما ذ كوفي الشرح من الاعتذار أن قد كان قريب الماضي من الحال بمعنى زمن التكلم والحال التي نحن صدها (١٤٣) الصفة التي يفارق مضمونها مضمون

والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح (وأما الثاني) أي أما جواز الأمرين في الماضي التثنية (فقد لاثمه على الفارغون الحصول أما الأول) أي دلالة على الفارغة (فقد لاثمه الاستغراق)

الامر من جارية مقتضى ما تقدم ولا يخفى عليه ما فهم من البص **ث** كما تقدم اذا الحال التي انتفت عن الماضي وبطل عليها المضارع وتقر بقد الها وهي زمان التكلم خلاف الحال التي نحن بصدها وهي بيان زمان حصول المصغره زمان حصول مضمون العاقل في ذن فلها نص مضيا واستقبالا كما تصح حال التكلم بل هذه الحال التي نحن بصدها ربما بعدت قد عنتها كما اذا قلت جاز بدق السنة الماضية قد ركب فان عنيته في السنة الماضية في حال الركوب بنافه قرب الركوب من زمن التكلم الذي هو ما قد قد والجواب عن ذلك **ث** كما تقدم وهو ان في الطول بان المراد ان الماضي والحال في الجملة متماثلان تأتي بقية القرية للصالح في الجملة تقدم مرده وأنه وهي محض وتقدم ان الاولى في الجواب اعتبار الماضي باعتبار العاقل في الحال والتقريب بقية باعتبار ما روت تقدمت الاشارة الى خفاء ما وكذا لا يخفى البص **ث** كما تقدم في كون الفعل انما يستلزم بقية سبق الانتفاء لانها الذي هو المراد من عدم التثبيت وقد تقدم فيه الجواب ولا يخفى من ضعف (وأما) الماضي (المتنق) بل ما أو غيرها (٥) يجوز الامر من فيه أعني الاتيان بالواو **و** كما عناه (واللأنه) أي الماضي المتنق (على المقارنة) فأشبه تلك الحالة في الحال المفردة في الاتيان عليها (دون الحصول) فلم يشبهها فيه لعدم دلالة عليه من حيث الاشياء بالمفردة في المقارنة يستدعي سقوط الواو كما في المفردة من حيث عدم الاشياء في الحصول الذي وجد في المفردة يستدعي الاتيان بها (أما الاول) أي ما دلالاته على المقارنة (فلا ت) التي على هذا القرض ما ان يكون بل ما وبغيرها أو بما كان تنزيم المقارنة أما ما فلا يصح فيها واضع لان (ما) انما هي (لاستقران) في المتنق في بعضى الحان يتصل بزمن الحال وهو لان الحال لا يصح ان وادها الاستقبال الا في المقارنة أو الحال في الانشاء أو الانشاء يدفع حاله وان سلمنا صحة ذلك امتنع الواو فيه كقولهم لا ضره ذهب أو مكث فانهم قالوا معناه ذهباً أو ما كشاكلهم أرادوا وهو ناهب أو ما كثر على اننا لم نهم أرادوا ذلك بل أرادوا موصوفاً ذهباً ابن أو مكث سابق ولا يصح جعله على الماضي في الجملة الشرطية نحو جاز بدان أو كرمته أو كرمي لاننا جوزه ما وجبت الواو أيضاً كما في يجعل حالاً في المعنى هو الارتباط لا مضمون الماضي لفظاً (قوله) وأما المتنق (دخل فيه الماضي لفظاً ومعنى) وهو متنى مثل جاز بد ما مضى عبر أو دخل فيه الماضي معنى فقط وهو المتنق مثل في نحو ولم يمسني وورد عليه أيضاً الماضي لفظاً فقط وحاصل ما ذكره ان ما قرره من كون المتنق ليس فيه حصول الماضي ليس فيه حال مقتضى وهو ب الواو في الماضي لمتنى لانه لا يعجزه لانه لم يشبه الحال المفردة في واحد من معنييه بخلاف المتنق فانه يشابه ما في الحصول في معنى عدم الاول لم يشابه ما في الحالة على المقارنة فاستحق الواو بخلاف المضارع المتنق فاستحق في المقارنة به

الإنسان والواو تركه وقوله في الماضي المتني أي الماضي لفظا ومعنى أوسطي فقط وهو المضارع المتني بدلا من المارة فلا تلتصق على (المارة) فلما مات ترك الواو فيه ما شابه تلك الالفاظ المألوفة (قوله دون الحصول) أي قلنا لا جاز أن الإنسان أو أوقفه لعدم حاجته للصالح المفردة في ذلك والحاصل أن الماضي المتني من حيث شبيه بالمفردة في الالفاظ على المقارنة تدعى صيغة الواو كما في المفردة ومن بعد عدم شبهة بها في الحصول والوقف في المفردة فيشبهها بالانتيابها (قوله للاشتقاق) أي نصيبا يختلف غيره فاعلموا أن كان للاشتقاق لكانته نصيبا بحسب أن الأصل استمرار الانقضاء

*Journal of Management Education* 36(7) 809–824

وأما التي بغيرها فلا تلحق على انتفاء متقدم وكان الأصل استمرار ذلك حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه بخلاف الثبت

(قوله أي امتدادا للتي من حيث الانتفاء) أي لأم من حيث ذاته لأن التي من حيث ذاتها لا امتداد فيه لأنه فعل الفاعل أي أنها تدل على امتداد الانتفاء فيما مضى من حيث حصوله سابقا إلى زمان التكلم فإذا قلت ندمز بدولا منفعه التدم فمضاه أن التدم تنفت منفعته فيها مضى واستمر الانتفاء إلى زمان التكلم أي وحسب كانت لمادة على امتداد الانتفاء إلى زمان التكلم فقد وجدت مقارنة مضمون الحال المنفصلة بها زمن التكلم فهاضرا الصف وبدره ما مر من أن تلك المقارنة غير مرادة وإنما المطلوب في الحال مقارنتها لعاملها (قوله مثل لوما) في كون (١٤٤) ما لا انتفاء متقدم نظرا لما ذكره الصنف وصرح به في الطول من أن الماتني

الحال كليس كذا قرير بعضهم  
أ وقد يقال مراد الشارح  
ما مضى بدليل تخصصه  
فيما مضى المضارع للتي سلم  
ولما قبلت ما مضى  
لتي الحال بل مع المضارع  
قتل (قوله لا انتفاء متقدم)  
أي موضوع انتفاء حدث  
متقدم وقضيته عدم دلالة  
على الاستغراق مع أن  
الفعل كالتكررة والتكررة  
في سياق التي للعموم وهذا  
موجود في جمع أدوات  
التي غير أنها تدل على  
اتصال التي بالحال بخلاف  
لم (قوله مع أن الأصل)  
أي مع زيادة أن الأصل  
استمرار ذلك الانتفاء أي  
لوقت التكلم والمراد بالأصل  
هنا الأمر الكثير أي مع  
زيادة أن الكثير في ذلك  
الانتفاء بعد تحققه استمراره  
لأن ما تحقق وثبت بقاؤه  
يتوقف عدمه على وجود  
سبب وفي السبب أكثر من  
وجوده (قوله لماسي) أي

أي لا امتدادا للتي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم (وغيرها) أي غير ما مثل لوما (لا انتفاء متقدم) على  
زمان التكلم (مع أن الأصل استمراره) أي استمرار ذلك الانتفاء لماسي حتى تظهر قرينة على  
الانقطاع كافي قولنا لم يضرب يداً مس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) أي باستمرار التي أو بأن  
الأصل في الاستمرار (الدلالة عليها) أي على المقارنة (عند الإطلاق) وذلك التفسير بما يدل على  
انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف الثبت)  
حال التكلم فإنا قبل لما يقدم زيد فالمعنى أن زيد انتفى عنه القدر من فيما مضى واستمر إلى الآن أي  
إلى وقت التكلم ولا يجوز أن يقال لما يقدم بالأمس وقدم الآن لأن وضع لما أفادة الاتصال بزمن  
التكلم على وجه التاكيد والقصد الأصلي فلا يقبل التخصيص بغيره كافي التي بغيرها كإياي وقد ينشأ على  
أن ما يدل على زمن التكلم وهو الحال يفيد المقارنة على ما فيه من الصلت السابق (و) أما (وغيرها)  
أي غير ما كلم وما فدلالة على المقارنة (أ) ما فيه من (انتفاء متقدم) على زمن الحال وهو وقت  
التكلم (مع) زيادة (أن الأصل) أي الأمر الكثير في ذلك التي بعد تحققه (استمراره) لأن  
الكثير فيما تحقق وثبت بقاؤه متوقف عدمه على وجود سببه وفي السبب أكثر من وجوده لأن  
العدميات أكثر فين ذلك البقاء ما يظهر مغير وسياق في زيادة تحقيق ذلك وأحوارنا قبلنا ما لم يظهر  
مغير ما فإظهاره فلا يكون الأصل بقاؤه كما إذا شهد انتفاء ذلك التي فلا يدل على المقارنة ويحل حينئذ  
جواز الأمرين بعده أخرى ولأجل صحة وجود المغير في غير ما لا يكون قولك مثلاً فهاضرا لم يضرب زيد  
بالأمس وعلم ضربه إلا أنه لم يضرب يداً مس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيص ذلك  
الأصل وإذا كان الأصل بقاء التي الواقع إلى زمن التكلم (ة) حينئذ (يخص به) أي بالتي الموصوف  
بأن الأصل بقاؤه أو يكون الأصل فيه بقاءه (الدلالة عليها) أي يحصل بالاستمرار الدلالة على المقارنة  
(عند الإطلاق) من التفسير بما يدل على التغير وانقطاع التي وأما حصلت المقارنة بالاستمرار إلى  
زمن التكلم لا ينافي على أن الدلالة على حال التكلم كافي المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فإذا  
قلت جاء لم يتكلم أو ما تكلم أفاد المقارنة للتي بسبب كون الأصل استمراره (بخلاف) الماضي (الثبت)  
فلا يفيد الاستمرار للتقضي للقارنة لا وضاعوا لاستصحابا كافي الماضي التي أماعدم فادع ذلك  
بما هي في الدلالة على الحصول فجاء الأمر أن فيه أم الماضي التي فقد بعد كل البعد عن الحال المفردة  
فينبغي أن تحب الواو لكنه لم يجب فيه ذلك بل كان مثله أم الماتني لما فلانها الاستغراق اللازمة لأنها تدل

أي في التقريب الآتي عن قريب (قوله حتى تظهر الخ) غاية القول للصنف استمراره أي فإذا ظهرت قرينة فان  
محلى الانقطاع فلا يقال الأصل بقاؤه (قوله كافي قولنا) أي كالمقارنة التي في قولنا الخ (قوله لكنه ضرب اليوم) أي فهاضرا فأنه على  
أن انتفاء الضرب لم يستمر من الأمر إلى وقت التكلم فهو مخصص للأصل لا مانع له (قوله أي باستمرار التي الخ) أشار به ذو بما  
بعده إلى أن خبره يصح رجوعه لاسم أن يصح رجوعه من غير ما هو المراد بالتي الانتفاء ولو غيره كان أوضح لأنه الذي ندمز ذكره صريحا  
(قوله وتلك التقييد) عطف تفسير (قوله على انقطاع ذلك الانتفاء) أي قبل زمن التكلم (قوله بخلاف الثبت) أي الماضي الثبت  
هنا لا يفيد الاستمرار للقارنة لا وضاعوا لاستصحابا كافي الماضي التي

فان وضع الفعل على افادة التجدد وتحقق في هذا ان استمرار العدم لا يقتصر على السبب

(قوله على افادة) أي كائن على قصد افادة التجدد الذي هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) انظره مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسم الدوام بذلك فقد تقدم عن الشيخ عبد القاهر أن نحو زيد مطلق لا يدل على أكثر من ثبوت الانطلاق وأما افادته للدوام في حيث ان الاصل في كل ثابت دوامه وهذا وارد على التحقيق الا في أيضا (قوله وإذا قلت) أي من البدل قال ضرب وقوله ماضرب أي أول يضرب (قوله افاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي) أي من حيث ان تلك الأجزاء طرف للاحداث التي تعلق بها لثني واء فالثني انما هو كلة - ردمن الاحداث الواقعة في أجزاء الزمان الماضي ولو قال الشارح افاد استغراق النفي لكل فرد من أفراد الحدث الواقعة في أجزاء الماضي لكان أوضح وانما كان قولنا ماضرب مفيد الاستغراق اما المراجعة الاصل كما تقدم واما ان الفعل في سياق النفي كالنكرة لتنفية بلا فتم كذا قبل وفيه أنه يمكن استغراق النفي لأجزاء الماضي ويحصل الثبوت في الحال فلا تحصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة ان الاصل في النفي يصفه استمراره انتهى مع ثم اعلم أنهم صرحوا في النكرة في سياق النفي هل نفيه العموم (١٦٥)

بحسب الوضع بأن تدل عليه بالمطابقة لما تقدم من أن الحكم على الصامح حكم على كل فرد مطابقة أو تفيد العموم بحسب الزمزم كما صرح به ابن السكيت نظرا الى أن النفي أولا لهاية وبارزته نفي كل فرد فهل هذا الخلاف يجرى في نفي الفعل كما هو لانه نكرة معني أم لا قلت لا يبعد ذلك وقد صرح في جمع الجوامع بتعميم لا كنت وتكلم على ذلك شارحه المحقق الهلبي بما نصبت مراجعته اه يس (قوله لكن لا قطعيا) أي

فان وضع الفعل على افادة التجدد (من غير أن يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كني في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي وإذا قلت ماضرب افاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا أن يكون الاتيان والنفي في طرقي نقيض ولا يثبت أن الاتيان في الجملة انما ينافيه النفي دائما (وتحقيقه)

وضمافظا هـ (فان وضع) أي لان وضع (الفعل) كائن (على) قصد (افادة) مطلق (التجدد) الذي هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء فانك اذا قلت ضرب مثلا كني في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان بخلاف ما اذا قلت ماضرب فانه يفيد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان اما المراجعة الاصل كما تقدم واما لأن الفعل حينئذ كالنكرة لتنفية بلا في سياق النفي فاذالم يشهد الفعل بالثبوت الا بمطلق التجدد والماضي فرد من أفراد الفعل لم يشهد أن يديم ذلك وضما وهو الاستمرار بخلاف المنفي (و) اما عدم افادته ذلك بالاستصحاب كما يفيد ما في (تحقيقه) أي يبان (أن استمرار العدم) الذي هو مفاد الماضي المنفي (لا يستقرأ) وجود (سبب) يدل الى نفي وجود السبب فهل فيه على اتصال نفيها بالحال واما المنفي يغيرها كقولك جاف زيد ولم يضرب عمرا وقولك ماضرب عمرا فانه وان دل على الانتفاء في زمن متقدم فالأصل استمرار ذلك الانتفاء فصار كالدال على الانتفاء المتصل مثل

(١٩ - شرح النخبة ثالث) لكن افادته بالاستغراق التي ليس قطعيا أي ليس من أصل الوضع (قوله بخلافها) أي فانها تفيد ذلك قطعيا (قوله وذلك) أي يبان ذلك أي كون الفعل المثلث لا يفيد الاستمرار بخلاف النفي فانه يفيد (قوله في طرقي نقيض) الامتضاة بيان في زائدة أي طرفين هما نقيض أي نقيضان بأن يراد بالنقيض الجنس أي انهم قصدوا أن يكون الاتيان والنفي متناقضين (قوله ولا يثبت أن الاتيان في الجملة) أي في جزء من أجزاء الزمان الماضي مثلا (قوله انما ينافيه النفي دائما) أي في جميع أجزاء الزمان الماضي فالاثبات في بعض الأزمنة لا يكون كليا الا اذا صدق النفي في جميعها ولذا تراهم يقولون ان نقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية اذ لو كان النفي كالاتيان مفيد بجزء من أجزاء الزمان لم يفتق التناقض بل هو تنافي الجزر لأن كنفوا في الاتيان وقوعه ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق ولم يعكسوا ذلك لهولة استمرار التردد وصعوبة استمرار الفعل أخذاعا بآتي فان قلت هذا الكلام يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفي للزمان الماضي وضما وهذا بخلاف ما تقدم من أن الاستغراق انما يستفاد من خارج وهو أن الاصل استمرار النفي قلت لا يخافه لأن ما تقدم هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره انما يفهم منه اذا قيل ان الاتيان بالنفي بأن قيل في ردمن قال ضرب زيد بانه لم يضرب فله السيد ومحصله أن ما تقدم هو المفهوم منه بحسب الوضع وما هنا هو المفهوم منه بحسب القرينة



**بمخلاف استقرار الوجود كما بين في غيره هذا العلم**

(قوله أي تحقيق هذا الكلام) وهو أن الأصل في الشيء بعد تحققه استقراره بخلاف الثبات والمراد بالتحقق البيان على الوجه الحق (قوله أن استقرار العدم) أي الشيء من جهة أفراد مفاد الماضي المتني (قوله لا يتقرر السبب) أي السبب موجود مؤثر بل يكن فيه انتفاء سبب الوجود لما كان لا يتقرر الوجود بسبب سهل فيه استحباب الاستقرار المؤقت للمقارنة (قوله بخلاف استقرار الوجود) أي فانه يتقرر الوجود بسبب مؤثر لا محل أن يحدد ذلك الوجود في ذلك السبب امداد الثبات بالاعراض المنقضية استقرار وجودها من جهة أفراد استقرار الوجود استقرار وجود مفاد الماضي المتني فلذا لم يستحب فيه الاستقرار (قوله وهو) أي بقاء الحادث وضمير وجوده راجع للحادث (قوله لانه) أي استقرار وجود الحادث (قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) أي لا محل أن يحدد ذلك الوجود ثم إن هذا الكلام يقتضي أن قدرة المولى تتعلق بكل موجود فخصه فيه وجودات متعاقبة وهو معنى على أن الوجود غير الموجود وانه (١٤٦) من الأحوال التي هي من الاعراض التي هي من متعلقات القدرة على أن العرض

لا يبقى زمانين أما على القول بأن الوجود عين الموجود والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقبه وجود ولا للوجود الحادث احتياج السبب حتى يحتاج بقاء الحادث إلى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الاحال لبيادها ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى أعدها وان شاء بقاها وابقاؤها على هذا بقاء العرض الأول كذا قرر شيخنا العسدي (قوله الى وجود سبب) أي السبب موجود مؤثر بل يكفيه الخ وهذا مراد من قال ان العدم لا يعمل أي لا يتقرر على علة وسبب موجود فلا ينافي

أي تحقيق هذا الكلام (أن استقرار العدم لا يتقرر الى سبب بخلاف استقرار الوجود) يعني أن بقاء الحادث وهو استقرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجوده يعقب وجوده ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استقرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود الاصل في الحوادث العدم حتى توجد على ما في الجملة لما كان الأصل في المتني الاستقرار حصل من امالاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثاني) أي عدم دلالة على الحصول (فلكونه متنيا) الاستقرار المؤدى الى المقارنة (بمخلاف استقرار الوجود) الذي هو مفاد الماضي المتني فانه يتقرر الى سبب موجود لا بد في السبب لما تقرر ان العدم في حق الممكن يكن فيه في السبب لانه أصل له ووجوده لا بد له من سبب موجود وأما استقرار الوجود فوجوده لا يتوقف على وجود سبب بل يستمر لحدوث جودات فصعب فيه الاستقرار لهذا لا يعتبر في المتني الاستقرار واعتبر في المتني وعلى هذا لا يرد أن قال كان المتني يدل على حصول نفي الفعل واستحصل ان الأصل بعد تحقق المتني استقراره كذلك المتني يدل على حصول الفعل فيستحصل ان الأصل بقاؤه وما لم يظهر غير ذلك لا نقول الاستقرار في الاتيان حسب ما ذكره بخلاف المتني فاعتبر دوامه بالأصل ولم يعتبر في المتني وانما اعتبر الدوام لاحد هادون الاثر ولم يعتبر مطلق التيق في كل منهما لانه مقصود أن يكون الاتيان الذي على طرفي النقيض ولا يتحقق التناقض بينهما لا باعتبار أحدهما عاما ولا بالآخر جزئيا وجعل العموم في النفي لسهولة كإتقدهم واذا ورد النفي على النفي جعل النفي الوارد عاما والمورد عليه جزئيا كالاتيان لسهولة التناقض فصحق بهذا أن المقارنة في المتني لعدم استحبابه زمن التكلم ونحن نبينا على أن مقارنته زمانه هو المعبر به على ما تقدم فيه ولكن فيه الحصول وأن المتني فيه المقارنة لاستحبابه زمن حال التكلم وليس فيه حصول صفة نفي حصولها والى سانه أشار بقوله (وأما الثاني) يعني عدم دلالة على حصول صفة (فلكونه) أي الفعل المذكور (متنيا) لما حصلت في كل من الثلاثة الدلالة على المقارنة فصار كل صارع المتني قال (وأما الثاني) أي وأما أنه لا يدل على الحصول (فلكونه متنيا) كما تقدم تقريره في المضارع المتني (قلت) ماذا كره في الماضي معنى

أنه يقتصر الى انتفاء سبب الوجود ومن هذا تعلم أن العدم أولى بالممكن من الوجود يعني أن العدم أصل فيه دون الوجود لان العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله والاصل في الحوادث) أي الموجودات الحادثة العدم لكون الانتفاء في سبب الوجود أصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار بعد سبب الوجود (قوله في الجملة) أي وأقول قولنا متساويا بالجملة أي بالاجمال أي وأقول قولنا بجملا وهذا حاصل كلام المصنف (قوله حصل من الحلافة) أي من كونه غير مقبدا على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله الدلالة على المقارنة) قد عرفت ما في هذا من الاعراض السابق في كلام الشارع من أن المطلوب في الحال مقارنته مضمونها المضمون عام لها في الزمان لا مقارنته مضمونها زمن التكلم واللازم من الاستقرار المذ كوراها ومقارنته مضمونها الحال زمن التكلم فإن هذان ذلك (قوله فلكونه متنيا) أي والمتني احتمال النفي فيه المطابقة للنفي في صفة لا على ثبوته وكون الثبوت حاصل بالزوم غير معتبر فتقرر بهذا أن الماضي المتني يشبه الحال المفردة في إعادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة خاصتي بذلك الاتيان بها لما حاز الامر ان فيه كما حاز في المتني

والمنى انما يدل على نفسه بالمطابقة على نفي صفة لا على ثبوتها وكون الثبوت حاصلا لا لزوم غير معتبر فنقررهم فدا أن المنى يشبه الحال المفردة في إعادة المقارنة فاستحق ذلك سقوط الواو ولا تشبهها في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الاتيان بها اجاز الامران فيه كما جاز في المثلث وقد علم مما تقرر ان الدلالة فيه على المقارنة حيث نفي بلأ أقوى منها حيث نفي بغيرها سواء قلنا ان النفي بغيرها انما اذا امتنع الاستغراق بالاصالة كما مشى عليه المصنف أو قلنا انما اذا لم يكن الفعل في معنى التكررة في سياق النفي وهو أولى وذلك لان الدلالة على الاتصال بزمن الحال في النفي بلأ مقصود وضلعنا كد القصد كما مر وذلك يقال ان الاتصال بزمن التكلم فيها قطعي بخلاف النفي بغيرها فهو بالاتزام الاصلى أو بالوضع من غيرنا كد قصد الدلالة بالدلالة فيه ليست قطعية بل ظنية بالاصالة أو بطريق العموم

(قوله هذا) أي ما ذكر

من التفصيل في الجملة

الفعلية وذكر الشارح

ذلك نوتة لقوله وان كانت

اسمية فانه مقابل لقوله

السابق فان كانت فعلية

فهو مفروض مثله فيما

اذا لم يحتمل الجملة من ضمير

صاحبهما فلا تنقل اه يس

(٢) قوله قال وأما الثاني

الخ لعله تكرر من الناسخ

فالأولى حذفه كتبه

معصمه

فصالة العنان سماعا وطاعة • وحذرنا كقولنا نحب

وأما كون لما يدل على الاستمرار فاعلم ان كان لان التكررة في سياق النفي فهو موزون في جمع أدوات التي غيران لما يدل على اتصال التي بالحال فنفيا بالنسبة الى الحال أظهر من نفيها بالنسبة الى ما قبله بخلاف لم فان دلالتها على جميع الأزمنة على السواء فتقولهم ان لم يدل على نفي الفعل في زمن ما أو الأصل عدم استمراره ليس بجديد بل يدل على النفي في جميع الأزمنة ثم لو سلمنا فتقولهم ان لما بشرط اتصال نفيها لا يقتضي الاستغراق بل يقتضي تقديم مطلق التي بحال الحال وذلك لا يقتضي الاستغراق واطق ان أدوات الشرط كلها موضوعة للاستغراق غيران لما دلالتها على نفي ما اتصل بالحال أقوى من دلالتها على غيره وقد قال ابن الحاجب في مقدمته فتعوان لم يقم لا يدل على الاستمرار بخلاف لما ذكره عن عرو وخالف لما ذكره في أصول الفقه فان قلت فتعوان تعالي علم الانسان ما لم يعلم لم يتم الأزمنة قلت عام مراده ان خصوص ثم بعد تسليم ذلك مقصود غير حاصل فان الماضي المنى يدل على اتصال التي بالحال ولا تلازم المقارنة فان الاتصال يستدعي استمرار ذلك الى وقت العامل وأما المقارنة فتستدعي أن يكون معه وليس في الفعل ما يدل عليه الإيجابية ان الأصل الاستمرار ونفيها استتوت لما لم (قوله والتحقق) أي تحقيق الفرق بين الماضي المثلث والماضي المنى ان استمرار العدم لا يفترق الى سبب لان استمرار العدم وعدم العدم لا يفترق الى سبب فاذا حصل فالأصل استمراره بخلاف استمرار الوجود فانه يفترق الى سبب لان أصله وهو الوجود يحتاج الى سبب وأورد عليه أنه ان أراد ان استمرار العدم لا يفترق الى سبب أصلا فذلك باطل لان عدم الممكن يفترق الى انتفاءه على الوجود لان الوجود لا يتحقق لتحقق الوجود فاستمرار العدم يفترق الى استمرار انتفاءه على الوجود (قلت) عدم المانع لا يكون مقتضا لانتفاء الوجود مانع من العدم فكيف يقال انتفاءه على الوجود سبب لعدم قال وان أراد انه لا يفترق الى سبب جديد بغير سبب لعدم فذلك باطل فيما يكون عدمه على سبيل التجدد (قلت) هذا صحيح وقد تقدم ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم الذي بعد وجوده لا يشترط على سبب بل الوجود يزول بزوال مقتضيه وهو الابتعاد فيحصل العدم لا حصول سببه بل زال مقتضى الوجود قال (وأما الثاني) وهو عدم دلالة على الحصول فلكونه متفيا كما تقدم في المضارع المنى

ان كانت الجملة اسمية فالشهور وانما يجوز فيها الامران ويجوز الواو ولي اما الاول فلعلك ما ذكرنا في المصدر بالماضي المثبت

(قوله وان كانت) أي الجملة الواقعة حالا اسمية سواء كان الخبر فيها فعلا أو ظرفا أو غير ذلك كابدل ذلك أمثلة المصنف (قوله  
الشهور) أي عند علماء العربية (قوله جواز تركها) أي سواء كان المبتدأ في تلك الجملة عين ذي الحال أو غيره وقوله جواز تركها  
أي جواز الانابتين بها سحلا فالن قال يتعين الانابتين بها وانما تنص على جواز الترك دون جواز الانابتين به لأنه هو المختلف فيه  
ذالانابتين في الجملة المذكورة (١٤٨) لم يقل أحد بامتناعه الا لعرض كافي قوة تعارضها بها سنا بياتا وأهم قائلون

(وان كانت اسمية فالشهور جواز تركها) أي الواو (لعمرك ما مر في الماضي المثبت) أي لدلالة  
الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلائلها على الدوام والثبات

هذا كله انما هو ان كانت الجملة الحالية فعلية (و اما ان كانت) الجملة الحالية (اسمية فالشهور)  
عند علماء العربية (جواز تركها) أي ترك الواو فيها وتنص جواز الترك جواز الانابتين به لان  
الجواز في الأصل يقابل الوجوب والامتناع ونص على جواز الترك لأنه هو المختلف فيه وأما الانابتين  
فلم يقل أحد بامتناعه في الجملة الاسمية الا لعرض كاستنبه عليه وانما جاز الترك في الجملة الاسمية  
(لعمرك ما) أي لأجل أنها تحقق في عاكس (ما مر في) الفعل (الماضي المثبت) والذي مر في  
الماضي المثبت هو دلالاته على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة وعكسه الموجود في الجملة الاسمية

ص (وان كانت اسمية الى آخره) ش اذا كانت الحالية اسمية قال فالشهور جواز تركها بشي  
انه يجوز الزام الامران وهو المشهور وهما فصيحان وذهب الفراء الى ان ترك الواو نادر وتبعه ابن الجاني  
والزنجشيري وقال ان تركها خبيث وقال الشيخ أبو حيان انه يرجع عنه ومستند الشيخ في ذلك أنه  
جوز في قوة تعالى وجوههم مسوطة ان تكون جملة حالية وأيضا قال في سورة الاعراف بعضهم  
لبعض عذري في موضع الحال أي متعدين الان هذه الآية قد لا تنقض قاعدته لانها كقولهم كلته  
قوله الى وقد قال ابن الجاني معناه مشافها والوجه أنه لما كثر استعمالها حتى علم منه معنى  
الشافهية من غير نظار الى التفصيل حتى يفهم ذلك من البحر ضربا بمفرداتها صارت كالفرد قال  
الطبري قلت وهو يؤدي الى أنه ان صح أن ننزع من طرف الجملة هيئة تدل على مفرد جاز والافلا  
مثل جاء فيز بدو فارس ثم نقول كل جملة حالية لا بد ان يصل منها مفرد لكنه قد يقرب وقد يبعد  
وأما قوله تعالى وأهم قائلون فسيأتي ان شاء الله تعالى وذهب الاخفش الى أنه ان كان خبر المبتدأ  
اسما مستغنا وقد تقدم وجب تركها كقولك جاء زيد حسن وجهه فلا يجوز حسن وجهه وان  
تأخر ا كني بالضمير نحو جاء زيد وجهه حسن وجوز الواو وقد تنوع الواو في الاسمية اذا عطف على  
حال نحو جاءها بأسنانها وأهم قائلون (قلت) قال الزنجشيري هناك ترك الواو نصيب وانما  
حسن هنا حتى لا يجتمع حرفا عطف يعني ان واو الحال أصلها العطف كاسبق يقر به وانما تركت  
هنا حتى لا يجتمع حرفا عطف وما ذكره انما أحوجه اليه انكاره ترك الواو وليس يصحح قال بعضهم  
وفي العلة التي قالها ناطر فإنه لا يقيم الجمع بين حرفي عطف مختلفي المعنى ولا يفرق ان تقول سبع الله وأنت  
را كع أو وأنت ساجد ثم علل المصنف جواز دخول الواو وتركها بقوله (لعمرك ما مر في الماضي المثبت)

العارض هنا كراهة  
لجمع بين واو الحال التي  
صلها العطف انتهى  
سربط الذي هو كالعطف  
حرف العطف الذي هو أو  
قوله لعمرك ما أي  
انما جاز الترك لأجل أنه  
تحقق فيه عاكس ما مر في  
الماضي المثبت والذي مر  
في الماضي المثبت هو دلالاته  
على حصول صفة غير ثابتة  
دون المقارنة وعكسه  
الموجود في الجملة الاسمية  
هو دلالاته على المقارنة من  
جهة افادتها الدوام  
الثبوت القضي للاستمرار  
في زمن التكلم وقد  
بنا على أن المقارنة  
تقتضي الحصول زمن  
تكلم على ما فيه من  
لحظ وعدم دلالاته على  
فصول صفة غير ثابتة  
في العرض ودوامها فضلا  
عن عدم الثبوت فأنشبت  
لمسودة من جهة إعادة  
للمقارنة وذلك يستدعي  
سقوط الواو ولم تشبها  
من جهة عدم دلالاته على

مصول صفة غير ثابتة وذلك يستدعي وصلها بالواو لما يوجد فيها الداعي لكل منهما جاز فيها الامران  
ما مر في غيرها (قوله لكونها مستمرة) أي لكونها معدولة عن الفعلية اذا الأصل في الحال المفرد ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا رد  
نالاسمية لاندل على أكثر من ثبوت السند لا سند الله أو غيره عند الحكم (قوله لدلائلها على الدوام والثبات) أي فهي تدل على  
حصول صفة ثابتة واعتراض بأن كون الجملة الاسمية للدوام والثبات يقتضي خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام في الحال  
المنتقلة وما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيه مطلقا وقد يجب بان ذلك التعليل منطوقه في الأصل الجملة الاسمية وذلك كاف على وجه  
التوسع والافكوتها مستقلة بفتح ذلك الأصل اه يعقوب

فهي الواو كقوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون وقوله ولا تأتوا من دونه ما تكونون في الساجد وقول امرئ القيس  
أبقتلى والمشرق مضاجعي \* ومنونة زرق كاتياب أغوال  
ليالي يدعوني الهوى وأجيبه \* وأعين من أهوى إلى روان (١٤٩) وقوله

والخولونيما كإروامسيو به  
كلته فوه إلى في ورجع عوده  
على بدنه بالرفع وما أشده  
أوعى في الأغفال  
ولوا لجان الليل ما أب عامر  
\* إلى حقفسر ساه لم يحرق  
وقول الآخر  
\* ما بال عنك دمها لا يراق  
وقول الآخر  
\* ثم را حوا عبي المسك بهم

(شعر كلته فوه إلى في) بمعنى مشافها (و) أيضا المشهور (أن دخولها) أي الواو (أولى) من تركها  
(لعدم دلالتها) أي الجمله الاسمية (على عدم الثبوت)

هود لا تلحق على المقارنة من جهة افتادها الدوام والثبوت المقضى للاستمرار حتى في زمن التكلم وقد  
بنينا على أن المقارنة تقتضي الحصول زمن التكلم على ما فيه من الصحن غير أن تدل على حصول  
صفة غير ثابتة لأن الفرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فتشبه المفردة من جهة افتادها المقارنة وذلك  
يستدعي سقوط الواو ولا تشبه من جهة عدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة وذلك يستدعي  
وصفها بالواو فلما أن وجد في الداعي لكل منهما جازا الأمران كما في غيرها وذلك (بحسب) قولك في  
سقوطها (كلته فوه إلى في) أي حال كونها مشافها له ويجوز أن يقال وفوه إلى في الواو بلا اشكال وأما  
وجوب سقوطها في الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تعالى فبها هايا سائبا تأأوهم قائلون فلهروض  
كراهية الجمع بين والخال التي أصلها العطف الذي له الربط الذي هو كالعطف وحرف العطف الذي هو  
أو وورد على ما ذكر من التعليل في الجمله الاسمية وهو أنها تدل على المقارنة دون الحصول نحو جاني  
ز يدعرو بشكم مما خبر فيها المضارع المبتغاة بدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض  
ما ذكر في الجمله الاسمية وقد يجب أن التعليل ناظر إلى أصل الجمله الاسمية وذلك كاف لأن هذه الأمور  
بيان لعل ما وقع فجرد الضبط بالنسبة لبيان للأمر المبتغاة للاحكام والاشكال ما ذكر المصنف  
محتل عند التصديق كما تقدم وورد أيضا أن كون الجمله الاسمية للدوام والثبوت يقتضي خروج الكلام  
عما نحن بصدد لأن الكلام في الحال المنتهية أو ما غير ما تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجب  
أيضا ما أشير إليه من أن ذلك منظور فيه للاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والافكونها منتقلة  
عن ذلك الأصل (وأن دخولها) هو عطف على قوله جواز أي المشهور جواز تركه والمشهور أيضا  
أن دخول الواو في تلك الجمله الاسمية (أولى) من تركها فيها (لعدم دلالتها على عدم الثبوت

بعض انها عكس كعكس الماضي المتني فان الجمله الاسمية تدل على المقارنة لانها ليست ماضية ولا تدل على  
الحصول لأن الله لا على الحصول أي التحدد انما هو الفعل المبتغاة وهذه منتفزة وليست فعلا وهذا  
يلجئ إلى أن المقارنة المستفادة من المضارع اذا كان حال من كونه (ل) لا لكونه مضارعا وهو خلاف  
ما مر ثم هو منتقض بالاسمية اذا كان خبرها فعلا نحو جاز يدأوهم يقوم فانها دالة على الحصول  
والمقارنة فليزم أن تنتفع الواو والمصنف قد مثل بجمله اسمية خبرها فعل وهي قوله تعالى وأنتم تعلمون  
يرد عليه أيضا نحو سائبا تأأوهم قائلون فانه يجب فيه ترك الواو مع العلة المذكورة وسبأني وينتقض  
بمجرى جازيد وهو ما ضرب عررافته لا يدل على حصول ولا مقارنته على ما زعم المصنف (تنبيه) لك  
في نحو قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقران تجعل الواو في واكم طائفة  
ويكونان حالا واحدة وأن جعلها واو الحال ويكونان حالين مستقلين كقولك جازيد كبا لاسبا  
(قوله وأن دخولها أولى) أي والمشهور أن دخولها أولى من تركها (قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت)

قوله جواز تركها لأعلى المشهور (قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت) أي لا دلالتها على الثبوت: تن في التي إثبات فهي تدل  
على حصول صفة ثابتة واعتراض على المصنف بأنه قد جعل أو لعدم الدلالة على عدم الثبوت على جواز ترك الواو وحاجته علة  
لكون دخول الواو أولى فالأولى ترك قوله لعدم دلالتها والخ والاعتراض على ما بعده لأن مدار الأولى على قوله مع ظهور الاستئناف فيها  
فالأولى الاكتفاء به وأجب بأن علة أو بوجه دخول الواو من كنه من ذلك ومن ظهور الاستئناف فلا انضمام لاعتبار الجواز أي الدلالة

وأما الثاني فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستثاق فيها الاستقلال بالالفائدة فتضمن زيادة ارتباط لئلا كد الربط

على المقارنة والدوام والثبوت ظهور الاستثاق ترجيح دخول الواو لأن ظهور الاستثاق فيها يفيد انقطاعها عن العامل قبلها مع أن المقصود ربطها به وجعلها

( ١٥٠ )

مع ظهور الاستثاق فيها حسن زيادة ارتباط نحو فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ( أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة وأنتم تعلمون ما بينهم من التفاوت

مع ظهور الاستثاق فيها ) أي وانما قلنا دخولها أولى لان الجملة الاسمية ليس فيها دلالة على عدم الثبوت الصفة بل على الثبوت والدوام لها الكونه الاسمية وذلك مفادها مع زيادة ظهور الاستثاق فيها دون الفعلية فان الفعلية ولو كانت مستقلة لكن حاصلها الفعل والفاعل وذلك حاصل الحال المفردة المشتقة بخلاف الاسمية فقد يكون جزاها جامعين فلا يكون حاصلها كحاصل المفردة التي لا استثاق فيها فكان الاستثاق فيها أظهر منه في الفعلية واذ بعدت عن المفردة من دلالاتها على الثبوت والدوام ومن ظهور الاستثاق ( فحسن ) فيها حينئذ ( زيادة رابط ) هو الواو لظهور انفصالها عن العامل في صاحب الحال والانفصال يحتاج الى خز يد ربط بخلاف الاتصال وذلك ( نحو ) قوله تعالى ( فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ) فجمعا وأنتم تعلمون جملة حالية مصدرية بالواو على وجهه الاولى وقوة تعلمون يحصل أن يكون المراد بواو أنتم من أهل العلم والمعرفة أي ومن شأن العالم التمييز الاشياء فلا بدعى مساواته الحق الباطل فيكون بمنزلة اللازم اذا طلبه مفعول حينئذ ويحتمل أن يكون المراد وأنتم تعلمون ما بين الله تعالى وبين الانداد التي تدعوها من التفاوت الكلي لانهم مخلوقون بحسرة والله خالق قادر فكيف تجعلونهم أنداد الله وقد صرح المصنف في هذا الكلام بعشيرة جواز ترك الواو في الجملة الاسمية من غير تفصيل بين ما فيه ظرف مقدم وما لا بين ما فيه ظرف ابتداء مقدم وما لا بين ما عطف على مفرد وما لا ومن غير أن يشترط في الجواز ظهور تأويلها بالمفرد وكلام الشيخ عبد القاهر يخالف ذلك فانه حكم في غير المسدود بالظرف وغير المبدوء بتعريف الابتداء وغير المعطوفة على مفرد وجوب الاتيان بالواو فيمتنع تركها الا لظهور التأويل بالمفرد فأشار المصنف الى كلامه لتعليل جواز الواو أي لكونه ليس تفصيلا لاندال على عدم الثبوت هو الفعل وقوله مع ظهور الاستثاق فيها لتعليل لكون دخولها أولى فانه لما قرأ أنها دالة على المقارنة دون الحصول وقدم أن الفعل المضارع المتني كذلك لانه أن يكون الامران على السواء كما هي في الفعل المضارع ففرق بينهما بان هذه الجملة الاسمية الاستثاق فيها تظهر لاستقلالها بالفائدة وعمل هذا بان الجملة الاولى فعلية أقوى حكمها وهذه اسمية فلا تناسبها لذلك كان ذكر الواو فيها أولى لانها لا استقلت حسن زيادة ربطها بالواو والضمير معا ( قلت ) قديما عرض هذا بان دلالة المضارع على المقارنة باللفظ اذا قلنا عاقر ع عليه من كونه موضوعا للحال فهو يدل على المقارنة تضمنيا بخلاف دلالة الجملة الاسمية على الحال ومثال ذكرها قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ومثال تركها قوله كتبتهم قوله الى في ومنه قول بلال رضي الله عنه

ألا تشعري هل أنت ليمة \* بكتموني انتم وحلي

كذا أنشد الجوهري ولكن في البصري وادحولى ثم ذكر عن الجسر جاتي تفصيلا فقال

وقال

أي ومن شأن العالم التمييز الاشياء فلا بدعى مساواته الحق الباطل فيكون ذلك الفعل منزلة اللازم

اذ لا طلبه مفعول حينئذ ويحتمل أن يكون المراد وأنتم تعلمون ما بين الله تعالى وبين الانداد التي تدعوها من التفاوت الكلي لانهم مخلوقون بحسرة والله تعالى خالق قادر فكيف تجعلونهم أندادا فيكون المفعول محذوفا ( قوله ما بينهم ) أي ما بين الله والاناد

وقال الشيخ عبد القاهر ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجب الواو كقولك (١٥١) جازع يدوهو يسرع أو وهو يسرع

ولعل السبب في أن أصل  
القائدة كان يحصل بدون  
هذا الضمير أن يقال

جافز يد يسرع أو يسرعا

(قوله وقال عبد القاهر)

هذا مقابل المشهور

وبان ذلك أن الذي صرح

المصنف بضمير منه

جواز ترك الواو في الجملة

اللامية وجواز الاتيان

بها مع أو ولو بذلك من غير

تفصيل بين ما فيه ظرف

مقدم وما لا يربط فيه

حرف ابتداء مقدم

وما لا يربط ما عطف على

مفرد وما لا بين ما ينظر

تأويلها بفرد وما لا ولام

الشيخ عبد القاهر يخالف

ذلك فالحكم في غير المبدوءة

بالظرف وغير المبدوءة

بمرفق الابتداء وغير

المعطوفة على مفرد وجوب

الاتيان بالواو فمتنع تركها

الاظهار والتأويل بالفرد

وفيما عدا ذلك يجوز الاتيان

بها والراجح تركها (قوله

ضمير ذي الحال) لعل

الاولى عين ذي الحال

ليشمل ما إذا كان المبتدأ

ضميرا أو اسما ظاهرا كما

يؤخذ من كلامه (قوله

سواء كان خبره فعلا)

ظاهرة كان ماضيا أو غيره

لأن الفعل مع فاعله في

تأويل اسم الفاعل وفاعله

واعلم ان الحال في الحقيقة

(وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية الخالية (ضمير ذي الحال وجبت) الواو سواء كان خبره فعلا (فجوز جازع يدوهو يسرع أو) اسما نحو جازع زيد (وهو يسرع)

فقال (وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية الخالية (ضمير ذي الحال وجبت الواو) فيها دوام معنى كانت مبدوءة بضمير ذي الحال كان خبر ذلك الضمير فعلا (نحو) قولك (جازع يدوهو يسرع أو) كان خبره اسما نحو قولك جازع زيد (وهو يسرع) لأن المضارع وفاعله في تأويل اسم الفاعل وضميره فوجب الواو في الجملة وذلك لما تقر بأن أمر الواو وجودا وعملها في الجملة بدور على صكونها ليست في حكم المفردة أو في حكمها فالجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في جملة العامل بأن تكون من متعلقاته ومن قيوده وصلتته وتنظم اليه في إثباته وتقدير تقدير المفرد في أن لا يستألفها اثباتا زائدا على إثبات العامل بل تصاف اليه كما في المفردة بمعنى أنك إذا قلت جازع يدا كما قلت هو الجي محال للكو ب لا يجي مفيد باتت مستألفا كوكب كما هو مقتضى أصل الجملة الخالية فإذا كانت الجملة بمنزلة هذا المفرد في عدم استئناف اثباتها لعل أدخلت في ثبوت العامل كقولك جازع يد يسرع فإن المقصود الحكم بإثبات الجي محال السرعة لا الحكم بإثبات الجي مفيد باتت مستألفا لسهولة سقوط الواو لما تقدم أن المضارع مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وضميره وإن لم تكن بمنزلة المفرد في جها وذلك كالمصدر ذي الحال فليس لا يمكن إدخالها في حيث العامل لإدخالها في كلفه في أن لا يستألفها اثباتا فالتأويل جازع يدوهو يسرع أو وهو يسرع لم تستطع أن تدعي أن السرعة لم تستألفها اثباتا زائدا على إثبات الجي ولا ندنا لما عدت المسند اليه بذكر ضميره المنفصل كان بمنزلة إعادة لفظه فقولك وهو يسرع بمنزلة زيد يسرع وإعادة لفظه إنما يكون لقصد استئناف إثبات حديث عنه إذ لو لم تقصد ذلك الاستئناف لوجب أن تقول مسرعا أو يسرع لأن المضارع كوكوف فن أول وهله يكون داخل في ثبوت العامل كما قرره آتيا ولو قصدت هذا المعنى أعني ضمها اليه ضم المفردة كنت قد تركت المبتدأ بمعية وجعلته لغوا في الين أعني في ما بين الحال وعاملها لأن القصد حينئذ إلى نفس تلك الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب اثبات زائدي لاثبات عاملها فقولك وهو يسرع إذا لم تقصد فيه استئناف اثبات بمنزلة ما قلت جازع يدوهو يسرع أمامه ثم زعم أنك لم تستأنف كلاما ولا أنشأت السرعة المنسوبة لهمروا اثباتا أو إنما أثبت متعلق من متعلقات الكلام أعني المتعلق الذي لا يمكن استقلاله عن تقريره العامل فيه فتقرر بهذا أن الجملة الاسمية لما كانت لقصد استئناف النسبة والاستئناف يشتمل على الانفصال والانفصال فيها يستدعي إذا جعلت حالا ر بطها بالواو كان القياس فيها ر بطها بالواو ليعمل وصلها بعاملها فان عدل عن الواو فضرر من التأويل كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما لتأويل أن الواو بحرف العطف فلا يجتمع مع حرف عطف آخر ولا يضرب من التشبيه بالمفرد كما في قولك كلته فوالله إلى لانه ينادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا لعلوا بعضكم لبعض عدوا أي متعادين وهذا التأويل لا يمكن في نحو جازع يدوهو يسرع ولذا قيل إن إسقاط الواو فيه خيب ذلك لأن التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة بغيره بالمفرد قد باح به السياق وقد عدل عنه لمعنى في الجملة كالتمسرح بعبادة بعضهم بعضا المقيد للقرع على التعادي من الإعراض مع شمول الجلس أهم بخلاف قولنا متعادي

وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبرا اسما أم فعلا نحو جازع يدوهو يسرع أو وهو يسرع لأن الفائدة كانت حاصلة بغيره يسرع من غير ذكر الضمير

هو يسرع أو يسرع لأنه هو الواقع وصلا صاحبها

فالآتيان به يشعر بقصد الاستثناء المنافي للاتصال فلا يصلح لأن يستقل بأفاده الربط قطب الواو

(قوله وذلك) أي بيان ذلك أي بيان وجوب رابط الواو في الحالين المذكورين وقوله لأن الجملة أي الحالية فواصل ذلك البيان أن أمر الواو وجودا وعدما في الجملة تدور على كونها ليست في حكم المفردة أو في حكمها فتأمل (قوله حتى تدخل في صلة العامل) غاية في النفي أي إذا دخلت في صلة عامل الحال أي فيما اتصل بالعمل أي فيما يتعلق به ما أن يكون قدما من قومه ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو (قوله وتنضم إليه في الآتيان) أي وتنضم إلى مضمون العامل كالجمي مثلاً في قولك جازم يد وهو يسرع وأوهو يسرع والمراد بما ضمه المضمون العامل أن يكون ثابتاً في إثباته وتخصيص الآتيان بالذكري لا بالاصل والألا حكم في النفي أيضاً كذلك نحو لم يجيء زيد وهو يتسرع أو وهو يتسرع وعطف تنضم إليه في الآتيان على ما قبله عطف تفسير باعتبار المراد وأعطف لازم على لازم كذا في روثنا العدوي (قوله وتقدر تقدير المفرد) أي وتزول مرة المفرد في أنه لا يستأنف لها إثبات زائد على إثبات العامل بل تضاف إليه كإثبات المفردة بمعنى أنك إذا قلت جازم يد يركب كان في تقدير جازم يدوا كإثبات هو الجي معال الر كوابهجي معقيداً بإثبات مستأنف الر كوابهجي معقيداً (١٥٢) أصل الجملة الحالية اه يعقوب (قوله وهذا) أي السخول في صلة

العمل والاضتمام إليه وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه في الآتيان وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الآتيان وهذا مما يجتمع في نحو جازم يد وهو يسرع وأوهو يسرع لأنك إذا أعدت ذكر زيد وحدث ضميره المنفصل المرفوع كان عترة إعادة اسمه صريحاً أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل يسرع في صلة الجي وعطفه إليه في الآتيان لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئنافاً بعينه بانه يسرع والالكت تركت المبتدأ محسبة وجعلته لغو في البين وجري مجرى أن تقول جازم يد فليس صريحاً في ذلك ولو اقتضاء وأما التأويل بأسقاط الضمير الذي هو كالسكرار فلا فائدة للآتيان به ثم تأويله بالأسقاط بخلاف التأويل في الجملتين أعلاه من جهة المعنى المدلول عليه بالساق وليس سهل الأخراج إذ ليس بأسقاط ما هو كالسكرار وقوله أي قول القائل جازم يد وهو يسرع عترة لجاه زيد و زيد يسرع وهو بمنزلة جازم يد وهو يسرع أمامه مشتمل على تشبيه جازم يد وهو يسرع بما كرر فيسلفاً زيداً كرموض الضمير اجنبي ومعلوم أن المشبه لا يقوى قوة المشبه وذلك يقتضي أن ما ذكر فيه لفظ صاحب الحال أو ذكر في موضعه أجنبي أقوى في منع الواو عما ذكر فيه الضمير المنفصل وظاهر كلام المصنف خلافه فان قيل الجملة الحالية في موضع المفرد أعان كيف يصدق كون بعضها ذمياً استئنافاً ونسبة والاستئناف موجب للواو وبعضها فيها مشبهة للفرد المنقطعة للواو وإمكان المفرد في موضع كل جملة ظاهر حتى أنك إذا قلت جازم يدوا الشمس طالعة فهو في تأويله جازم يد مصاحبا لطلع الشمس بل نقول حينئذ إذا كانت في موضع المفرد أي فائدة لعدول إلى الجملة أصلاً فالآتيان به يشعر بقصد الاستثناء المنافي للاتصال فلا يصلح أن يستقل بأفاده الربط

العمل والاضتمام إليه في الآتيان والتزويل منزلة المفرد في عدم استئناف الآتيان زائد على إثبات العامل مما يجتمع في نحو جازم يد وهو يسرع أو وهو يسرع أي على تقدير ترك الواو أي بحيث كان ما ذكر مجتمعاً فوق الواو مجتمع في الآتيان بها واجب بخلاف قولك جازم يد يسرع فان ما ذكر غير مجتمع فيها لأن المضارع مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وضميره وحينئذ فالقصد من قولك جازم يد يسرع الحكم بآتيان الجي حال السرعة

وعرو

لا الحكم بإثباته معقيداً بآتيان مستأنف لغيره فلا سقطت الواو منها كما سقطت

من المفردة (قوله وحدث ضميره المنفصل) عطف تفسير لقوله أعدت ذكر زيد أي بأن حدث ضميره (قوله كان عترة إعادة اسمه) أي الظاهر (قوله سبلاً) أي طريقاً (قوله أي أن تدخل يسرع في صلة الجي) أي لا تجد طريقاً في أن تجعل يسرع قيداً لجي مضموناً إليه في الآتيان لأن إعادة ذكره منع من جعله قيداً ومن ضمه إليه لأن التبادر من إعادة اسمه الظاهر قصد استئناف الأخبار عنه بانه يسرع فلما رادنا في كلام الشارع الأخبار (قوله والالكت الخ) أي أو الأبان أعده دون قصد استئناف الأخبار عنه بانه يسرع بل قصدت ضمه للعامل في الآتيان للكت الخ (قوله مضعة) بكسر الصاد وسكون الياء كهيئة اسم المكان الضياع وهو المكان المنقطعة ويجوز فهمها سكون الصاد وفتح الياء كسالة (قوله وجعلته لغو في البين) أي وجعلته (١) ملقياً ومنه زيد أفعالين الحال وعاملها لأن القصد حينئذ أن نفس تلك الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب إثبات زائد على إثبات عاملها وهذا أعني قوله وجعلته الخ تفسير لقوله جمعة (قوله وجري الخ) عطف على قوله كان عترة إعادة اسمه صريحاً لانه آخر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه بزيد يسرع اه عبد الحكيم (١) قوله ملقياً كذا فيه وإلى الصواب يعلني من ألفي اه مصححه

وفال أيضاً ان جعل نحو على كنهه سيف تقدم الطرف حال عن شيء كافي قولنا جاز بدعي كنهه سيف كنهه ان نحى ونضروا وكقولنا بشار  
 (قوله وعمر و يسرع امامه) الناس ان يقول عمر و يسرع الخ بدون واو (قوله ثم نزع) هو وانصب عطف على تقول وقوله ولم يتسدى  
 السرعة انما عطف تفسيرا أي وهذا الزعم باطل لا يصدق العقلاء لان الاستئناف ظاهر فيه والحاصل انه لم يعتبر الاستئناف في إعادة  
 الاسم الصريح لصح عدم اعتبار الاستئناف في مثل جافى بد وعمر و يسرع امامه لانه غير متكرر لكن عدم اعتبار الاستئناف في ذلك باطل  
 لثلاث زعم على عدم الاستئناف المتداخلة (قوله وعلى هذا) أي الوجه المشار به بقوله لان الجملة الخ (قوله والقياس) عطف تفسيرا  
 (قوله أن لا يحى بالجملة الاسمية) أي حالاً سواء كان المتداخلة فيها ضمير ذي الحال أو اسم الصريح أو اسماً آخر غير ذي الحال كالعلم من  
 الامثلة السابقة (قوله وأصله) عطف تفسيرا (قوله يضرب بين التأويل) أي بالمفرد وهو متعلق بقوله انما رج عن قياسه وذلك كافي  
 قولك كنهه فوالا في قولك الوافي هذه الجملة تأويلها بالمفرد وهو مشافها وقوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو فان ترك الواو  
 فيها تأويلها بمتعدين وهذا التأويل لا يحسن في نحو جاز بد وهو يسرع لان التأويل فيه ليس باستخراج بمعنى من الجملة يعبر عنه  
 بالمفرد قد باح به السابق بعدل عنه لخصي في الجملة كالتصريح بدواة (١٥٣) بعضهم بعضا القيد للتقريع على

التعادي من الابعاض مع  
 شمول الجفص لهم بخلاف  
 قولنا متعدين فليس صريحا  
 في ذلك ولو اقتضاء وانما  
 التأويل باسقاط الضمير  
 الذي هو كالترديد لافائدة  
 الايمان به ثم تأويله بالاسقاط  
 بخلاف التأويل في  
 الجملتين فانه انما هو من جهة  
 المعنى الدلول عليه بالساق  
 قلة العقوي (قوله وقوع  
 من التشبه) أي كافي قوله  
 تعالى انما امرنا بما نأمرهم  
 قانون جملة أو هم قانونون  
 حال وترك انوار وفيه التشبيه  
 واو الحال بواو العطف ولو  
 اتى بالواو لاجت مع حرف  
 عطف آخر وهو او (قوله  
 هذا كلامه) أي كلام الشيخ

وعمر و يسرع امامه ثم نزع ان لم تتألف كلاما ولم يتسدى للسرعة انما نأويل هذا الاصل والقياس  
 أن لا يحى بالجملة الاسمية الامع الواو وما جاء بدونه فسيبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله يضرب  
 من التأويل وقوع من التشبه هذا كلاء في دلائل الاعجاز وهو مشعر وجوب الواو في نحو جاز بد  
 وزيد يسرع أو يسرع جاز بد وعمر و يسرع أو يسرع امامه بالطريق الأولى ثم قال الشيخ (وان  
 جعل نحو على كنهه سيف حالاً كنهه) أي في تلك الحال (تركها) أي الواو (نحو) قول بشار  
 (قلت) أما العدول الى الجملة فتعذر ثلث الغرض عفاها كما إذا كان المقام مقام اكار تقرر مضمون  
 الجملة فيبعدل الى الجملة لانها أقوى دلالة على ثبوته كما تقدم وأما تحقق كون بعضها انظر في  
 الاستئناف دون بعض فتصاحب الى الواو البعض الاول دون الثاني فالتا كافي تأويلها بعمل من جهة  
 أن المقصود بالذات فيها هو النسبة أو من جهة بعدد ما عن التأويل معنى ولتقنا لعدم اشعارها  
 بذلك المؤول به تطهراً ولو بناه بحال الجمل الذي هو الاستئناف والتي سهل تأويله دلالة السياق  
 عليه وعلى قصده لا يظهر ذلك فيها فترتب من حال المفرد وهو عدم الاستئناف فليتامر  
 ثم قال الشيخ عبد القاهر (وان جعل نحو) قولك (على كنهه سيف) مما تقدم فيه الطرف  
 أو الجوز ورعى اسم مردوع (حالا) أي اذا وقع موقع الحال كأن يقال جاز بد على كنهه سيف  
 (كنهه) أي كثر في تلك الحال (تركها) أي ترك الواو لعلته تترك ذلك (نحو) قول بشار  
 فقب الواو ثم نقل عنه أيضاً تفصيلاً آخر وهو أن اذا قلت جاز بد على كنهه سيف على أن يكون على  
 كنهه سيف حالاً كنهه ترك الواو يعني اذا كان الخبر ظرفاً فامد ما تقول بشار

(٣٠ - سروح التلخيص ثالث) عبد القاهر في دلائل الاعجاز (قوله وهو مشعر) أي من جهة قوله لانك اذا عدت  
 ذكر بد وعرفت بضمة كان غير متداخلة فاعاد اسمها صريحا نحو جرى يجري أي أن تقول الخ (قوله امامه) راجع لقوله جاز بد وعمر و يسرع  
 أو يسرع وانما ذكره لاجل أن يكون في الجملة ضمير يعود على صاحب الحال والا كانت الواو متعينة من غير نزاع (قوله والطريق  
 الأولى) أي من وجوبها في وهو يسرع أو وهو يسرع عيه ووجه الأول انه جعل وهو يسرع أو وهو يسرع عيه بالثالثين المذكورين  
 في وجوب الواو وثالث أن التشبه أقوى من التشبه في وجه الشئ وعلى بعضهم وجه كون ذلك بالطريق الأولى بأن الاستئناف في  
 الثالث المذكورين أظهر لأن الضمير أقرب للاسم من الظاهر ومن الأجنبي وقد الشارح بقوله وهو مشعر الخ الاعتراض على المصنف  
 وذلك لان ظاهر كلامه أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً لا يجب اقترانها بالواو عند الشيخ عبد القاهر الا اذا كان المتداخلة فيها ضمير ذي الحال  
 وأما لو كان المتداخلة اسم الظاهر أو اسم أجنبي غيره لا يجب الواو عند بل يجوز وليس كذلك كما يدل عليه كلامه المذكور (قوله وان جعل  
 نحو على كنهه سيف) أي من كل جملة اسمية خبر جار مجرور متقدم فلو كان مؤخر واجب قرنها بالواو وعنده ما تقدم ومذهب المصنف أنه  
 يكثر فيها بالواو ومطافود كمرصد لا فاضل أن ترك الواو قلل في الجملة الحامية التي خبرها جار مجرور وموه أن انما اذا كان  
 جاراً مجروراً بذكره الترتيب فيكون ذهبنا لثالث (قوله حالا) أي من معرفة قبله نحو جاز بد على كنهه سيف فلو كان صاحب الحال نكرة  
 لوجب الواو ولثالث لتبس الحال بالعت كقولك جاز بد على وعلى كنهه سيف فقب الواو وهكذا الا كان نعتاً (قوله كنهه تركها)



إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها \* خرجت مع البازي على سواد  
يعني على بقية من الليل وقول أبي الصلت عبد الله التقي يدع ابن ذي يزن  
وأشرب هنيئاً عليك الناج مرتقفا \* في رأس غمدان دار منك محلا  
لقد صبرت للذل أعواد منبر \* تقوم عليها يدك قضيب  
وقول الآخر

أي لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتي وهو جعل الاسم مرتفعاً بالظرف لاعتداده على مقابلة فتكون الحال مفردة لاجل  
اسمة وحينئذ فلا يستكر (١٥٤) ترك الواو (قوله إذا أنكرتني الخ) أنكرت ونكر بكسر العين واستنكر بمعنى

ويقال نكرت الزجس  
بالكسر نكروا ونكرو  
إذا كرهته ونكرت  
أنكر بفتح العين في  
الماضي إذا لم أعرف  
قدره وقوله بلدة أي  
أهل بلدة كإشارة  
الشارح (قوله خرجت)  
أي من تلك البلدة التي  
أنكرني أهلها (قوله  
مع البازي) ظرف لغو  
متعلق بخرجت وكفى  
بمخرجه مع البازي  
عن الخروج في بقية  
من الليل وهذا البيت  
من جـ سهـ أبيات من  
الطويل قالها بشار بن  
برذال بن برمجة لما  
وفد عليه وهو بفارس  
وأولها  
أخاطبكم أهبط عليكم  
سوى أنني عاف وأنت جواد  
أخاطبكم الأجر والحد حاجتي  
\* أيهما يأتي فانت عماد

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها \* خرجت مع البازي على سواد  
يعني إذا أنكرني أهل بلدة خرجت مع الصبح على بقية من الليل والبازي الصبح كذا قالوه وقد يقال  
كيف يجتمع أن يكون خروج مع الصبح عليه بقية من الليل والليل ينقضي بطول الصبح إلا عند  
من يقول الليل إلى الشمس وكذلك قوله

وأشرب هنيئاً عليك الناج مرتقفا \* في رأس غمدان دار منك محلا  
وغمدان قصر بالين على وزن غفران هو مبنى على أربعة أوجه أحر وأخضر وأبيض وأصفر  
وداخله قصر على سبعة مقوفين كل سقوفين أو بعون ذراعاً يرى ثلثه إذا طلعت عليه الشمس

فإن تعطيني أفرغ عليك مدامتي \* وإن تأب لم تضرب على سداد  
ركابي على حرف وأنت مشيع \* ومالي بأرض الباخلين بلاد  
إذا أنكرتني بلدة البيت (قوله خرجت منهم) أي خرجت من بينهم أن يخرج من البلدة (قوله التي) أي التي هو أكر الطيور أي في خروجه  
من وكره (قوله مستحلاً) حال من فاعل خرجت (قوله لاسفار) أي لاضاءة الصبح (قوله حال) أي مؤكدة لانه قد علم من قوله  
خرجت مع البازي أن خروجه في بقية من الليل فنهضه استفاد من غيرها وحينئذ فيعترض بأن الجمل المؤكدة يجب فتح الواو  
لأنه ينكرنيها فقط كما هو أصل المذهب فلا يصح التمثيل بما ذكره ويكن الجواب بأن يقدّر قوله على سواد مقدماً على قوله مع البازي  
فتمثل قرره هنيئاً العدو

ثم قال والوجه أن تقدير الاسم في الأمثلة منفعها بالتظوف فلهما سائر اتفاق من صاحب الكتاب وأى الحسن لاعتماد على ما قبله ثم خسران أن يكون الظرف ههنا خاصة في تقدير اسم فاعل وجوز أيضاً أن يكون في تقدير فعل ماضٍ مع قد ومنع أن يكون في تقدير هل مضارع

## هل مضارع

قوله ثم قال الشيخ (الوجه الخ) حاصله أن قوله على سواد وكذا على كفه سيف في أعرابه احتمالان أحدهما أن يجعل الاسم فاعلا  
 بالتطرق لا اعتمادا على صاحب الحال وعلى هذا فالنظر في ما مقدّر باسم الفاعل أو بالذات هل تأتى ما أن يجعل الاسم مبتدأ أو مفعولاً  
 بالظرف لا اعتمادا على صاحب الحال أو بالذات هل تأتى ما أن يجعل الاسم فاعلا (١٥٥) بالتطرق لا اعتمادا على صاحب الحال أو بالذات هل تأتى ما أن يجعل الاسم فاعلا

ثم قال الشيخ الوجه أن يكون الاعم في مثل هذا فاعلا باظرف لاعتماده على ذى الحال الامة عدا  
و ينسب أن يقدرهنا خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم إلا أن يقدر فعل  
ماض هذا كلامه وفيه بحث

يخرج بالواو أصلا لانه ضارع مثبت كانه قد مضى وكلامه تنظرا لانه ان أراد ان تقدير المفرد ومنع المضارع  
الاسم أي شيء غير ما ذكر المصنف فلم يبين بعد وان أراد ما ذكر المصنف ورد عليه ان ضوعى كنهه سيف  
ان كان خبرا أو نعتا كان يقال زيد على كنهه سيف ومرويت برجل على كنهه سيف فالاصل فهمه الا افراد  
فيبنى على هذا ان تقديره فعل هذه العلة أيضا وهي كون أصلهما الافراد لا يبنى بمعنى لقوله ونبنى ان  
يقدر ههنا خصوصا لانه يبنى ان يقدر في غير ذلك أيضا فالواجب ان يفسر سبب التقدير بالافراد في  
خصوص الحال لا بسبب غيره ولا بطابق كلامه وورد عليه أيضا ان تجوز تقدير المضارع لا يمنع  
وجود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالمضارع والاصل تنافه تقدير المضارع عن شئنا ولو كان  
تجوز تقديره ما يمنع معه الواو وما منع من الواو لنعى تجوز تقديره بام الفاعل لان الواو بمنتهى مع وجوده  
بالأخرى وقد بين عاذر ان لا مانع من تقدير المضارع في نحو على كنهه سيف ان جعل الاسم مرفوعا  
على أنه فاعل فقه حيثما رآه أحوال جواز تقدير المضارع وجواز تقديره بام الفاعل وهو ما راجع  
لنوعه الى الاصل وجواز تقديره بالمضارع وجواز تقديره بالجملة الاسمية فعلى التقديرين الاولين تنفع الواو

من ثلاثة أمثال والهلاك بمعنى المنزل سبعة بالفتح وعلم أن الخشعي وعبد القاهر لما أحذف الواو كسروا في نحو جاز يدعي كنهه سبأ نحو جاعن كونه جملة اسمية حاله أما الخشعي فلأنه يرى وجوب الواو قبله وإن تركه قبيح وأما الجرجاني فلأنه يرى أنها ماضيان أوألف كرا كثر فلو كانت اسمية لاستوى في نحوه ترك الواو واستعمالها بالذلك لحال التقدير مستقر على كنهه سيف وسيف فاعلاه وعمل اعتمده على ما قبله واختار أن يكون الظرف هنا في تقدير ماضٍ باسم وإن كان في غيره بقدره بالفعل كما فهمه قوله في الإيضاح هنا خاصة وإنما اختار تقديره هنا باسم الفاعل لأن فيه رجوع الحال إلى أصلها من الأفراد فلذلك كتب فيها بغير واو (قلت) وإذا علمت ذلك علمت أن ما أودعه كلام المصنف من أن الجرجاني يفصل في الجملة الاسمية غير صحيح لأن هذا القسم عنده ليس بجملة تليق قسمان بالجملة الاسمية وجوزا الجرجاني أن يكون في تقدير فعل ماضٍ مع قد أي استقر على كنهه سبأ لأنه جاءوا قبله فلا كذا حال المصنف (قلت) الفعل الماضي بقدر

( قوله وفيه بحث ) أئق في كلامه المذكور بحث واحد . أنه إن أردنا سبب تقدير اسم الفاعل هنا بخصوص أن أصل الحال الأفراد فبر عليه أن نحو جعل كنهه سيف إذا كان خيرا وأعتنا كان يقال يدعي كنهه سيف ومررت برجل على كنهه سيف فالأصل في حال الأفراد ينبغي أن يقدّر فهم اسم الفاعل لهذا المعنى أيضا . وهي كون أصلها الأفراد فلم يتم قوله . وينبغي أن يقدّر هنا خصوصا لأنه ينبغي أن يقدّر في غير ذلك أيضا وأن كان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بخصوص شيئا آخر فلا يبينه . وكان ينبغي بيانه . وبر عليه أيضا أن نحو يرتقيد المزارع لا ينع وجود الواو لأنه عند وجود الواو يقدّر بالمضارع . وعند انتقائه يقدّر بالمضارع ولو كان نحو يرتقيد مراعى معه الواو أنما من الواو لم ينع نحو يرتقيد اسم الفاعل لأن الواو معتمة مع وجوده بالأحرى

وله انما اختار تقديره باسم فاعل لرجوع الحال حدثنا في أصلها في الافراد ولهذا كثر جملتها بالواو وانما حوزا التقدير بفعل ماض  
أيضا لجملتها بالواو قليلا وانما منع التقدير بفعل مضارع لانه لو جاز التقدير به لامتنع جملتها بالواو ثم قال وربما يحسن عجي الالسية  
بالواو لدخول حرف على المبتدا

(قوله والظاهر الخ) أي والظاهر في توجيه كثر ترك الواو وحاصله أن نحو على كتف سيف بجوزية أربعة أحوال جواز تقدير المضارع  
لما تبين أنه لا مانع من تقديره بجواز تقدير اسم الفاعل وهو أوجرجوعه الى الأصل وجواز تقدير الماضي وجواز تقدير الجمله الاسمية  
فعل التقديرين الاليتين تنفع (١٥٦) لاولان اسم الفاعل مفرد والمضارع المثبت مثله في المنع وعلى الاخيرين لا تجب بل يجوز لخواز

والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون في تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها  
وأن يكون فعلة مقدره بالماضي أو المضارع فعلى تقدير من تنفع الواو وعلى تقدير من لا تجب الواو في  
أجل هذا كثر تركها وقال الشيخ أيضا (وبحسن الترك) أي ترك الواو في الجملة الاسمية (نارة لدخول حرف  
على المبتدا) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط

لان اسم الفاعل مفرد والمضارع المثبت مثله في المنع وعلى الاخيرين لا تجب بل يجوز لخواز الواو في  
الجملة الاسمية وفي الماضي لاسماع قد وما يمتنع على تقدير من مع رجحان أحدهما لكونه الأصل  
ويجوز سقوطه على تقدير من آخرين كان الرابع والا كثر تركه وهذا هو الذي يظهر أن يقال في تعليل  
ترك سقوط الواو لا تقدير الحال بالافراد فقط ولو كان مناسبا أيضا كما ينالان هذا مشتمل عليه وزيادة  
وقد علم أيضا ما تقر بأن وجه ترجيح الشيخ لتقدير الافراد في خصوص الحال دون الخبر والتعلم  
ينبغي جليليهم ثم ما ذكر من كثر سقوط الواو من مثل على كتفه سيف اذا كان حالاً انما هو اذا  
كان صاحب الحال معرفة كما مثلنا واما لو كان نكرة فوجب الواو لئلا يلبس الحال بالثبوت كقولك جاني  
رجل طويل وعلى كتفه سيف فوجب الواو وهكذا والا كان نعتا وقال الشيخ بعد القاهر أيضا  
(وبحسن الترك) أي بحسن ترك الواو من غير وجوب في الجملة الاسمية (نارة) أي في بعض  
الأحيان (١) أجل (دخول حرف الانتهاء) على تلك الجملة الاسمية وانما حسن ترك الواو فيها  
حينئذ لكرهية اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل نوع من الارتباط فان عني أن

لا قبل فيه وجود الواو فكيف يحصل فلهجي والواو ملحقة بالفعل الماضي المثبت فكان المصنف  
قصد التعليل ورودها بالواو وغفل عن قيد القلة ثم بردها أيضا أن هذا ليس تقريبا للجملة الاسمية  
بل يجعلها فعليها لاسمية ومنع عبد القاهر تقديرها بفعل مضارع لانه لا يستعمل الواو في المضارع  
المثبت أن لوصح به فالقدر كذلك (قلت) ونحن اذا قلنا زيد في الدار انما قصد به ماضيا للمضارع  
ما يبدل على المضارع دليل من ضرب مستقبل أو غيره فلا حاجة الى تعليل منع هذا وقد ذهب  
كثيرون الى ان الجملة في نحو ما نحن فيه اسمية حالية ص (وبحسن الترك) نارة الى آخره ش هذا  
من جملة المنقول عن عبد القاهر يريد ان الجملة الاسمية وان حسن فيها اتيان الواو فقد يحسن تركها  
لعارض يعرض عن ذلك أن يدخل حرف غير الواو على المبتدا

الواو في الجملة الاسمية  
وفي الماضي لاسماع قد  
وما يمتنع على تقدير من  
مع رجحان أحدهما لكونه  
الأصل ويجوز سقوطه على  
تقدير من آخرين كان  
الرابع والا كثر تركه فقول  
الشراح فمن أجل هذا  
أحسن أجل ترك الواو على  
الاحتمالات الاربعة وان  
كان الترك واجبا على  
احتمالين وجائزا على  
احتمالين وهذا الذي  
ذكره الشراح هو الذي  
يظهر أن يقال في تعليل  
كثرة سقوط الواو لا تقدير  
الحال بالانفراد فقط كما  
يؤخذ من كلام الشيخ عبد  
القاهر وان كان مناسبا  
أيضا لان هذا الذي ذكره  
الشراح مشتمل على ما قاله  
الشيخ وزيادة كذا قرره  
شعنا العدوي (قوله وقال  
الشيخ أيضا) هذا يخص  
ما تقدم عنه في الشرح  
وهو قوله لا يجوز ترك الواو

من الجملة الاسمية الا بضر من التاويل (قوله لدخول حرف) أي غير الواو على المبتدا مثل كأن في البيت  
ومثل إن كافي وقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ومثل لا التبرئة كافي وقوله تعالى والله يحكم لمعق لحكمه  
(قوله يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) هذا يشير الى ان العلة في حسن ترك الواو هي أن دخول الحرف يحصل نوع من  
الارتباط فأغنى عن الواو وعلة بعضهم بكرهية اجتماع حرفين زائدتين على أصل الجملة وهذا التعليل أحسن وذلك لان ما علة به الشراح  
انما يظهر في بعض الحروف التي تنضم معنى الارتباط كشيء ما قبلها بما بعدها في كأن وتعليل ما قبلها بما بعدها لا يظهر في غيره  
مع حسن الترك من غير ما أيضا كالاتي في قوله تعالى والله يحكم لمعق لحكمه وكان في قوله تعالى انهم ليأكلون الطعام (قوله  
نوع من الارتباط) أي من أنواع الارتباط بين تلك الجملة والتي قبلها

كافى قوله  
فلا تلو لا تدخل كأن عليه لم يحسن الكلام الأبالوا وتقول عسى أن تبصر بنى وبنى حوالى الأسود

(قوله كقوله) أى الفرزدق يخاطب امرأته على اعتنا به أن ينفقه فهو يقول لها لا تلو بنى فى ذلك عسى أن تشاهد بنى والحال أن أولادى على بنى و يسارى بنصرون كالأسود الحوارد أى الغصاب وقصد الغصاب لأن أهيب ما يكون للأسد إذا غضب كذا فى الفترى والسيرامى وفى شرح الشواهد أن البيت للفرزدق من جملة أبيات قالها يخاطب امرأته الزوارى وكان قد مكث زمانا لا يولد له فغيرته بذلك وأول الأبيات وقالت أراءوا أحدا لأخاه \* يؤمسه يوموا ولا هو والى وبعده فقلت عسى البيت وبعده

فان تيمما قبل أن يلد الحسا \* أظلم زمانا هو فى الناس واحد (١٥٧)

(قوله بنى) أصله يتونلى  
حذفت التون للاضافة  
واللام للتخفيف فصار  
بنوى احتجت الواو والياء  
وسبقت احداهما  
بالسكون قلبت الواو ياء  
والضمة كسرتا نسبة  
الياء ثم ادغمت الياء فى  
الياء كالفصل فى سلمى  
(قوله من حرد) بكسر  
الراء يقال حرد حردا سكون  
الراء وتحسر بكها فهو  
حاردا والجمع حوارد فيقال  
ليست حاردا بكون حوارد  
مثل صاهل وصواهل  
وطالع وطوالع لان فاعلا  
اذا كان صفة لغير فاعل  
كان جع على فواعل  
قياسا (قوله جملة اسمية)  
فبنى مبتدأ والأسود خبر  
(قوله من مقبول)  
تبصر بنى أى وهو ياء  
التكلم (قوله لم يحسن

(قوله فقلت عسى أن تبصر بنى كائما \* بنى حوالى الأسود الحوارد)

من حردا إذا غضب فقوله بنى الأسود جملة اسمية وقعت حال من مفعول تبصر بنى ولولا دخول كائما  
عليها لم يحسن الكلام الأبالوا وقوله حوالى أى فى كئاف وجوانى حال من بنى لما فى حرف التشبيه  
بعض الأحرف فى أصلها بقدم معنى الارتباط تشبيه ما قبلها بما بعدها فى كأن مثلا أو تعليل ما قبلها  
بما بعدها كفى ان مثلا فهذا اليم الحروف لور وحسن الترتيل فيما ليس فيه ذلك كذا التبرئة كفى قوله  
تعالى والله يحكم لامعجب لحكمه على أن هذا المعنى متف عن هذه الأحرف حال كون جعلها أحوالاً  
لا يمتحن أن الجملة الحالية لا يشبهها وعن أنها سدت سد الواو الرابطة فكانت مربوطت فقد طرد ذلك  
فى التحقيق الى أن كشفه بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الأول أقرب ثم استهملنا  
تركته فيه الواو استحصانا لوجود حرف الابتداء فقال (قوله) أى تقول الفرزدق (فقلت عسى  
أن تبصر بنى) حال كوفى (كائما بنى) حال كونهم كائنا (حوالى) أى فى جوانى وفى كئاف  
للتصرة (الأسود) خبر عن بنى (الحوارد) أى الغصاب لأن أهيب ما يكون الأسد إذا غضب حوارد

قوله فقلت عسى أن تبصر بنى كائما \* بنى حوالى الأسود الحوارد  
فدخول كائما على بنى وهو مبتدأ أو جملتها استحصان ترك الواو لكيسلا يتوارد على الجملة حرفان  
وقد جعل منه قوله تعالى كائهم لا يعلمون ولعله ترك الاستهانة لانه قد لا تكون الحالية بل مستأنفة  
وبنى هو المبتدأ أصله نونى مثل أو تخبرى هم والأسود خبرهم وحوالى ظرف مكان فى موضع نصب على  
الحال والعامل فيها مادل عليه معنى كأن كفى قوله

كان قلوب الطير رطبا وباسا \* لدى وكرها العناب والخشف البالى  
وجوز فيه أن يكون صفة الأسود ويقدر العامل فيه اسم فاعل أى الأسود المستقر بنى حوالى  
أوحدا لعن الأسود أى الأسود مستقر بنى فى جوانى أو حوالى فقط ان قدرت العامل فعلا أى الأسود  
يستقر حوالى والحوارد من حرد أى غضب حردا وحردا بفتح الراء وتخبر بكها فهو حاردا

الكلام الأبالوا) أى قد دخل كائما أو جملتها استحصان ترك الواو لثلاث توارد على الجملة حرفان زائدتان وقوله لم يحسن الكلام الأبالوا  
أى لما من أن لقياس أن لا تخفى الجملة الاسمية حالا لا المع الواو (قوله وقوله حوالى أى فى كئاف) أشبهه بالى أهيب ما يكون للأسد المقصود من  
حوالى التشبيه وان كان المقابلة انتهى فى الأعراب وفيما ذكره من التفسير إشارة الى أن حوالى ظرف مكان (قوله حال من بنى) جوز  
بعضهم أن يكون حال من الأسود أى الأسود مستقر بنى فى جوانى ويمكن أن يكون حال من الضمير فى الحوارد وعليه فاعمال فى الحال  
وفى صاحبها واحد بخلاف ما سلمه الشاعر (قوله لما فى حرف التشبيه) أى والعامل فيه كئاف لما فى الخ بقوله الحال لا يأتى من المبتدأ  
محله إذ لم يكن هنالك عامل غير الابتداء كإرشده لتعليل ذلك بقوله لأن للعامل فيها هو العامل فى صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل  
على أن لا يعترض بخالفه عامل الحال عامل صاحبها الجواز \* عند بعض المحققين أو يقال يكتفى بطلب حرف التشبيه فى المعنى  
لصاحب الحال وان أهمل عنه

ثم قال وشبهه هذا أن تقع حال بعقب مفردة لطف مكانها بخلاف ما أوردت كقول ابن الرومي  
والله يبيك لناسا \* برداك تبصيل وتعظيم

(قوله من معنى الفعل) أي لأن المصنف أشبهه بنى بالاسود حال كونهم حواريين في معنى والمعامل في الحال وصاحب  
مادل عليه معنى كأن من الفعل فاندفع ما يقال أنه يلزم على جعل حواري حالاً من بني عيسى الحال من المعتدوا والجهول لا يجوزونه لأن  
الابتداء عامل ضعیف فلا يعمل (١٥٨) في معمولين في الحال وصاحباً وان جعل كأنما عامل في الحال لكونه

من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة الاسمية) الواقعة حالا (بعقب  
مفردة) حال (كقوله والله يبيك لناسا \* برداك تبصيل وتعظيم)  
فقوله برداك تبصيل حال

جمع حار من سود بكسر الراء اذا غضب فجملة بنى حواري الاسود الحواري جملة حاله استحسن فيها ترك  
الواو لوجود حرف الابتداء وهو كأنما ولولا دخول كأنما عليها ما حسن ترك الواو وقد تبين بما قرأناه  
قبل قوله حواري أنه ظرف في موضع الحال من بني والء اميل فيه كأنما لما فيه من معنى الفعل اذ هو بمعنى  
أشبه (و) يحسن ترك الواو في الجملة الاسمية تارة (أخرى) (ال) أجل (وقوع) تلك (الجملة الاسمية) الواقعة  
حالا (بعقب) أي بترحال (مفردة) وذلك (كقوله والله يبيك لناسا برداك تبصيل وتعظيم)

وحردان ولعله جمع لمعجمة حاردة كما تقدم في عوادل كذا قيل ولا حاجة الى التاويل فانه جمع جائز  
مثل صواهل ونجوم طوابع كاسبي وقد وردت الواو في المصدرية بكان كقوله لهم جاءه وكأنه أسد قال  
بعضهم هذا ابتداء على أن كان حرف كسبة من كاف التشبيه وأن لا نه حيثئذ كالجاء والمجرور وقد عرف  
أن الترك فيه أن كروان لم يقل به فعل السب ما تقدم من اجتماع حرفين \* واعلم أن اطلاعاً ان الجملة  
الاسمية يحسن فيها ترك الواو يدخل فيها غير كان من الحروف مثل ان كقوله  
ما أعطيني ولا سألتها \* الاواني طاجري كرى

فقد استعملت الواو ونفسر واو كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لم يأتوا بالبرهان ولا  
التبرئة كقوله تعالى واقه يحكم لامعقب لحكمه ص (وأخرى لوقوع الجملة الى آخره) ش  
ببعض ترك الواو اذا وقعت عقب مفردة تريد عقب حال مفردة لطف موقعها بخلاف ما اذا  
أوردت ذلك كقول ابن الرومي

فأله يبيك لناسا \* برداك تبصيل وتعظيم

وقد جوز في برداك أن يكون حالاً متداخلاً لامترادفة فلا يأتي ما ذكره عبد القاهر وقوله وقعت  
عقب مفردة دخل فيه ما لو عطف على حال مفردة نحو جاءها ناسا بياناً أو هم قانون فامع عقب مفردة  
ولا اعتد ادب العاطف وليس ترك الواو حيثئذ حسناً وقد قال الشيخ أبو حيان ان الواو فيه واجبة  
الان يقال الواو فاصلة فلنفس عقبه ونظر فان العقب براءتها عموماً على المفردة فتستغنى به  
عن الواو لعدم استقلال وهذا المعنى موجود وان فصل العاطف بينهما \* (تنبيه) \* قال  
المصنف في الايضاح هذا كله اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة عليها بأن يكون معرفة أو نكرة  
وأخو فان كان نكرة متقدمة نحو جاءه رجل وعلى كفه سيف وجبت الواو للتأنيب في الحال بالاعت  
(قلت) هذا لا يصح بناء على رأي المصنف الذي تبعه المصنف فيه من أن الصفة تعطف على الموصوف  
وقد تقدم الكلام عليه وأنه غير صحيح \* (تنبيه) \* بقي من الاقسام الجملة الشرطية نحو جاءه برد

بمعنى الفعل لزم مخالفة  
عامل الحال لعامل  
صاحبها (قوله بعقب)  
أي بآثر مفردة انظروا  
كان هناك فاصل وانظر  
عمل يدخل في المفرد  
الطرف والجار والمجرور  
ولما كان قول المصنف  
بعقب مفردة تبصيل  
نظاهره النعت فبده  
الشارح بالحال كما يتبينه  
المقام (قوله كقوله) أي  
ابن الرومي وهو  
السر مع وقوله  
فقل له الملك ولأناه

قد جعلت فيه فاعين  
(قوله برداك الخ) أي  
يبيك الله سالماً مستعلاً  
على التبصيل والتعظيم  
انتمال البرد على  
صاحبه المقصود طلب  
بقائه على وصف السلامة  
وهو كونه محلاً مقاماً  
وقوله برداك مبتدأ  
مرفوع بالالف وتبصيل  
وتعظيم خبره والبردان  
الذوان ستارهما الشاعر  
لوصفين وثني البرد  
باعتبار لفظي التبصيل  
والتعظيم الخبر بهما عنه

مباينة وان كان معناه ما واد ما كذا في حاشية شفا الحقيق (قوله حال) أي من الكاف في بقل  
سألفه في حال مترادفة أو من الضمير في سألف فتكون متداخلة لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول  
كافي المطول فلنفس البيت نصف المقصود لوجود الاحتمال الثاني وايضا يتجمل أن يكون برداك فاعلاً لاسالماو يكون تبصيل بدلا  
من برداك واذا سلم تبصيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كافي الاطول

فانه لو قال والله يفسدك لتبارك تصلي لم يحسن هذا كله اذا لم يكن صاحبها مكرمة مقدمة عليها فان كان كذلك فهو جاف في رجل وعلى كنهه سيف وجب الواو ثلاثه بنى بالفتح وأما فهو قوه تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فقال السكاكي الوجه فيه عندي هو ان ولها كتاب معلوم حال فقره فيكونها في حكم الموصوفة نازلة منزلة ما أهلكنا قرية من القرى لا وصف وجهه على الوصف سهوا خطأ ولا عيب في السهول لانسان ولادام والسهول ما تشبهه صاحبها بداني تشبه وانطباعا لما تشبهه صاحبها او تشبهه ولكن بعد اتمام وكأنه عرض بالزخيم حيث قال في تفسيره لها كتاب جلة واقعة صفة لقرية والقاس أن لا توسط الواو بينهما كما في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا الهامذون وانما توسطت لنا كيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال جاف فيز بد عليه ثوب وجاف في زيد وعليه ثوب ثم قال السكاكي من عرف السبقي في تقديم الحال اذا أريد بها قاعا عن التكرار تشبه لحوار في قاعا عن التكرار مع الواو في مثل جاف في رجل وعلى كنهه سيف ولم يزد جواز في قوله عز اسمه (١٥٩) وما أهلكنا من قرية الا ولها

كتاب معلوم على ما قدمت واعلم أن السكاكي بنى كلامه في الجملة الواقعة حالا على أصول متطرفة لا يخفى حالها على الفطن لاسيما اذا احاط علمها بذكرناه وأقتضه فترنا الاعراض عن نقل كلامه والتعرض لمناقضه من الغلط للابلوط الكتاب من غير طائل

• (القول في الابهاز والاطناب والمساواة) •

(قوله لم يحسن فيها ترك الواو) فترك الواو في الجملة المناسبة ما قبلها اعني الحال المفردة اذ لا يوقى معها بالواو وقال الشيخنا وجه حسن ترك الواو لئلا يترهم انها طرفة لتلك

الجملة على المفرد المتقدم وقوزع بان عطف الجملة على المفرد اذا كانت في تأويله غير مستقيم قال الشيخ بنى في من الاسام الجملة الشرطية نحو جاف زيد وان سأل يعطى الواو في الازمة خلافا لابي جنى ووجهه تشبته على قاعدة المصنف السابقة ان ليس فيها حصول مقارنة فلذلك لم يترك الواو في الواقعة خاصية الحال المفردة ولا فرق بين أن يكون الجواب في الجملة المفردة وخيرا أو انشاء أما الاول فظاهر لانه اذا كان خبرها خيرا كانت خبره في أمما الثاني فثبت كل لان الجملة الشرطية حينئذ تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا واجيب بان الجملة الشرطية اذا وقعت حالا انشئت الاداة مع اعني معنى الشرط فلا تكون الجملة حينئذ انشائية كما صرح بذلك الدماميني

### • (الابهاز والاطناب والمساواة) •

الابهاز لغة التقصير يقال وجرزت الكلام أي قصرته يستعمل لازما ومتعديا والاطناب لغة المبالغة يقال انجب في الكلام أي بالغ فيه وقدم الابهاز في الترجمة تشبها على أنه المبني في الكلام وأورد في الاطناب لكونه مبالغة فلم يبق للمساواة الا التناخير وقد تم فيما يأتي اما مساواة نظر الكون في الأصل القيس عليه لانهم الكلام المتعارف فجاز ادعيه اطناب وما نقص عنه ابجاز ثم الابهاز لم يبق

ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

### • (الباب الثامن في الابهاز والاطناب والمساواة) •

فقوله سالما حال مفرد من الكاف في يفسدك وقوله رد اليك تعجيب جملة حالية واردة بعد حال مفردة فترك فيها الواو لئلا يترهم أنها طرفة لتلك الجملة على مفرد الواو اقرب أن تركها المناسبة ما قبلها وهي المفردة اذ لا يوقى معها ما عطف الجملة على المفرد لان كانت تأويله فليس مجموع ولا مستقيم وقوله رد اليك أي ملبوسا له وانشاء باعتبار انطى التعجيب والتعظيم الخبر مع مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للموصوف مع عروف لظهور في كل منهما

### • (الابهاز والاطناب والمساواة) •

وان سأل يعطى الواو فيها لازمة خلافا لابي جنى وهي ماثية على قاعدة المصنف فانه ليس فيها حصول ولا مقارنة فلذلك لم يترك الواو بل عطفها على المفردة بوزال كل من خاصيتها وقد يجرى الشيخ أبو جنى في الارشاد بان الجملة الشرطية تقع حالا وقال الزخيم في قوله تعالى قتله كثل الكلب ان يحمل عليه يلهث الجملة الشرطية حال وقال المرنوني قد يكون في الحل معنى الشرط كما يكون في الشرط معنى الحال نحو قتله كائنهم كان انتهى وأحسن منه في التمثيل لأخر بنهذه أممكت وينبى تقيد الجملة الشرطية الواقعة حالا اذا كان جوابها خبرا فانها تكون حينئذ خبرية أما اذا كان جوابها انشاء فان الجملة الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا وأما اطلاق السكاكي في الجملة المتقدمة لكون المسند اليه جملة أن الجملة الشرطية ليست الا خبرية فممنوع بل هي بحسب جوابها ان كان انشاء فهي انشائية وخبرها هي خبرية والله أعلم

### • (الابهاز والاطناب والمساواة) •

الجملة على المفرد المتقدم وقوزع بان عطف الجملة على المفرد اذا كانت في تأويله غير مستقيم قال الشيخ بنى في من الاسام الجملة الشرطية نحو جاف زيد وان سأل يعطى الواو في الازمة خلافا لابي جنى ووجهه تشبته على قاعدة المصنف السابقة ان ليس فيها حصول مقارنة فلذلك لم يترك الواو في الواقعة خاصية الحال المفردة ولا فرق بين أن يكون الجواب في الجملة المفردة وخيرا أو انشاء أما الاول فظاهر لانه اذا كان خبرها خيرا كانت خبره في أمما الثاني فثبت كل لان الجملة الشرطية حينئذ تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا واجيب بان الجملة الشرطية اذا وقعت حالا انشئت الاداة مع اعني معنى الشرط فلا تكون الجملة حينئذ انشائية كما صرح بذلك الدماميني

قال السكاكي أما الإيجاز والاطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق

(قوله قال السكاكي) أي اعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والاطناب بشرط بعض فيه القدر لكل منهما من الكلام بحيث لا يزداد القدر ولا ينقص (قوله أما الإيجاز والاطناب الخ) ان قلت لم يذ كر أن المساواة في الأمور النسبية مع انها ما إذا تعرفت بالانسبة في الإيجاز والاطناب فإن كون الكلام مساواة إنما يعرف بكونه ليس فيه زيادة على التعارف ولا نقصان عنه قلت ذ كر السدي شرح المفتاح أنه تعرض للمساواة وأن كانت نسبية أيضا لأنه لا فنية لكلام الأوساط فما يصدر عن المبلغ مساو به لا يكون بليغا أليس فيه نكتة بعضها اه وبها فيه ما يعدم الاعتداد انما يكون اذا قصد المبلغ تجرده عن التكت وليس بمعنى لجواز أن يكون المقام مقتضيات وخصوصيات لا بأربعها غير المبلغ وأما المبلغ في حقه أن بأربعها ويشير إليها مع كون لفظه مما متطابقين وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن المراد بكونه ليس بليغا من حيث أنه مساو لكلام الأوساط وإن كان من حيث اشتراكه على المزايا والخصوصيات التي يقتضيها المقام بليغا معتداه (١٦٠) لانهم هذا الاعتبار إيجاز بالقياس إلى التعارف أو إلى مقتضى المقام (قوله

لمكونهما نسبيين) الفاء داخلة على جواب أما هو سهولة لا يتيسر الخ وقوله لكونهما نسبيين على لغو باب مقدمة عليه لإفادة الحصر وألا فتمام بها وفي الكلام حذف والاصل لكونهما نسبيين والمنسوب اليه مختلف القدر ولا يبين هذا الخلف حتى تنتج الفعلة المدهى وهو عدم امكان التنصيص فالنسب اليه هو كل منهما بالنظر إلى حرف كل منهما المنسوب ومنسوب اليه (قوله أي من الأمور النسبية) أي النسبة التي شعرها كالآونة والبنوة (قوله التي يكون تعقلها) أي ادراكها (قوله بالقياس) أي بالنسبة إلى تعقل شيء آخر فتعقل الإيجاز شوق على تعقل الاطناب والعكس وذلك لأن الإيجاز ما كان من الكلام أقل بالنسبة لغيره والاطناب ما كان زائدا بالنسبة لغيره وحديثه متعقل كل منهما متوقف على تعقل ذلك الغير ضرورة توقف تعقل المنسوب على تعقل المنسوب اليه لا خذذه في مفهومه (قوله فإن الموجز الخ) أي فإن الكلام الموجز وهذا على لكونهما نسبيين (قوله انما يكون موجزا) أي انما يدرى من حيث وصفه بالإيجاز (قوله وكذا المطنب) أي وكذا الكلام المطنب وقوله انما يكون مطنبا أي انما يدرى من حيث وصفه بالاطناب وانما يقتضيان من حيث كذا الخ فيهما لا ملو تظرفي كل منهما من حيث له جملة أو لجان أو له متعلق أو لا يمكن نسبيا وهو أنه كذا في أن يعقوب والأحسن ما قاله العلامة عبد الحكيم وحاصله أن قوله انما يكون أي في الخارج والظاهر موجزا بالنسبة إلى كلام آخر زائده عنه اما محقق أو مقدر وكلمة بعد أزيد وأخصر ليست تفصيلية بل هي صلة لفعل الذي تضمنت صفة التفضل بمعنى أصل الفعل (قوله الاترك التحقيق) استنداع من محذوف أي لا يتيسر التكرار فيها مع جعل من الاحوال التي لا تترك التحقيق فوجب ترك التعريف بتعذر ثم ان المراد من التحقيق على ما فهم المستفهم من كلام السكاكي التعريف المبين لهما ما أو لا في حيث لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التعريف المبين لهما

تفضل شيء آخر فتعقل الإيجاز شوق على تعقل الاطناب والعكس وذلك لأن الإيجاز ما كان من الكلام أقل بالنسبة لغيره والاطناب ما كان زائدا بالنسبة لغيره وحديثه متعقل كل منهما متوقف على تعقل ذلك الغير ضرورة توقف تعقل المنسوب على تعقل المنسوب اليه لا خذذه في مفهومه (قوله فإن الموجز الخ) أي فإن الكلام الموجز وهذا على لكونهما نسبيين (قوله انما يكون موجزا) أي انما يدرى من حيث وصفه بالإيجاز (قوله وكذا المطنب) أي وكذا الكلام المطنب وقوله انما يكون مطنبا أي انما يدرى من حيث وصفه بالاطناب وانما يقتضيان من حيث كذا الخ فيهما لا ملو تظرفي كل منهما من حيث له جملة أو لجان أو له متعلق أو لا يمكن نسبيا وهو أنه كذا في أن يعقوب والأحسن ما قاله العلامة عبد الحكيم وحاصله أن قوله انما يكون أي في الخارج والظاهر موجزا بالنسبة إلى كلام آخر زائده عنه اما محقق أو مقدر وكلمة بعد أزيد وأخصر ليست تفصيلية بل هي صلة لفعل الذي تضمنت صفة التفضل بمعنى أصل الفعل (قوله الاترك التحقيق) استنداع من محذوف أي لا يتيسر التكرار فيها مع جعل من الاحوال التي لا تترك التحقيق فوجب ترك التعريف بتعذر ثم ان المراد من التحقيق على ما فهم المستفهم من كلام السكاكي التعريف المبين لهما ما أو لا في حيث لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التعريف المبين لهما

وإذا ورد على السكاكي النظر إلا في شيء ما ينضمم إليه والشارح فهم أن المراد من التحقيق في كلام السكاكي تعيين مقدار كل واحد منهما أي لا يتيسر الكلام فهما لا يشترطان التعيين لمقدار كل منهما وعليه فلا يتأتى إلا الإيراد لا في قد دخل الشارح كلام السكاكي هنا فهمه حيث خسر التحقيق والتعيين وأجاب عن النظر إلا في كلام المصنف جعل له هنا وكان الأولى أن يفسر التحقيق بالتحريف عبارة لا تصنف ثم يصعب النظر بفهمه والحاصل أن ما أراد التحقيق في كلام السكاكي التعريف الذي يضبط كل واحد منهما ما لو في الجملة كانهم المصنف فهذا يمكن ولما اعترضه المصنف بما يأتي وإن أراد التحقيق في كلامه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه وهو ما فهمه الشارح فهذا غير ممكن وعلى هذا لا يرد على السكاكي شيء (قوله والتعيين) أي تعيين المقدار المخصوص لكل منهما وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف وأورد عليه النظر إلا في (قوله أي لا يمكن الخ) هذا تفسير لعدم التيسر أشارت إلى ما ليس المراد أنه يمكن بعرض كاهو ظاهر وفي هذا التفسير إشارة إلى أن المراد بالتحقيق التمييز وأن الشيء منصب على القيد أعني ترك التحقيق (١٦١) وذلك لأن عدم ترك التحقيق

والتعيين عبارة عن التمييز المذكور (قوله)

والتعيين أي لا يمكن التمييز على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذلك الحظاب اذرب كلام موجز يكون مطلباً بالنسبة إلى كلام آخر بالعكس (والبناء على امر عرّف)

الابحاز وهذا هو الخطاب ودخل في التعريف الرسم ولو بد كرمقدار بقاس عليه وأراد عني التيسر في الامكان ونفي الامكان انما هو اذ أو بد التحقيق ما ذكر وهو تعيين مقدار لا يزيد عليه ولا ينقص منه لأن ذلك موقوف على كون المضاف إليه متصداً القدر فيقال ما زاد على هذا القدر فهو اخطاب وما نقص فهو ايجاز والنسب إلى الابهاز والخطاب غير متصدي في القدر فلذلك تجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر ايجاز وإلى قدر آخر اخطاباً وهذا يعلم أن مجرد كونهما مبنيين لا يكفي في استماع التحقيق المذكور بل لا بد من ذلك من اختلاف النسب إليه كما ذكرنا فافهم وأما ما أراد بد التحقيق ذكر ما يضبط أحدهما في الجملة فهو يمكن وهذا هو الذي يعترضه المصنف بما يأتي وليس مراد السكاكي بذلك يعلم ضعف الافتراض إلا في كماله ضعف كلام السكاكي بدون زيادة كون النسب إليه مختلفاً كما أشار إليه وإذا كان مراد السكاكي ما تقدم فلا يمكن التحقيق الذي هو التمييز على ما يصعب به المقدار فوجب ترك ذلك التحقيق لتعذر شأنه لا للجملة يحتاج إلى شيء يضبطهما في الجملة وضبط النسب بضبط النسب إليه والنسب إليه قد عرفت أنه غير مضبط على وجه التحقيق فيطلب أقرب الأمور إلى الضبط لتقارب أفرادها ولو تفرق رتبة التفاوت أيضاً وقد وجد هو الكلام المعروف فإن تفاوت أفرادها متقارب ومعرفة مقدارهم ما فيهم من التفاوت الخفيف في كل نازلة لا تتعذر غالباً فليكن عليه واله أشار بشوّه (والبناء على امر عرّف) وهو معطوف على تركه أي لا يمكن الكلام فيهما إلا بتركه

والبناء على امر عرّف

(٢١ - شرح التلخيص ثالث) لزيد والمطلق ومطلب بالنسبة لزيد بمنطلق فتقول الشارح اذرب كلام

موجز مثل زيد المطلق وقوله يكون مطلباً بالنسبة لكلام آخر وهو زيد المنطلق وقوله وبالعكس أي قد يكون الكلام مطلباً لموجز بد المطلق موجز بالنسبة لكلام آخر محذور بد هو المنطلق أي وإذا كان الكلام الواحد قد يكون موجزاً بالنسبة لكلام ومطلباً بالنسبة لكلام آخر فكيف يمكن أن يقال على طريق التحقيق والتعيينان هذا القدر ايجاز وهذا اخطاب والحاصل أن تعيين مقدار من الكلام لا ييجاز ولا اخطاب بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه غير ممكن لأن ذلك موقوف على كون المضاف إليه متصداً القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر اخطاب وما نقص عنه أي اخطاباً والنسب إليه الابهاز والخطاب غير متصدي في القدر بل مختلف فلذلك تجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر ايجاز وإلى قدر آخر اخطاباً ومن هذا تعلم أن مجرد كونهما مبنيين لا يكفي في استماع التحقيق بل لا بد من ذلك من اختلاف النسب إليه كما ذكرنا سابقاً (قوله على امر عرّف) أي متعارف بين أهل العرف أي إذا لم يقصد من غير غاية بلا غرض فيعتبر كل من الابهاز والخطاب بالنسبة إليه فما زاد عليه اخطاب وما نقص عنه ايجاز كما قال المصنف بعد



مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التادية للمعاني فيما بينهم ولا بد من الاعتراف بذلك تقسيما عليه وتسميه متعارف الأوساط وأنه في باب البلاغة لا يحمدهم ولا يذم

(قوله أي والابناء الخ) أشار الشاعر بهذا إلى أن قول المصنف والبناء عطف على ترك أي لا يمكن الكلام فيما لا يترك التحقيق والابناء على أمر عرفي لأن البناء على الأمر العرفي أقرب ما يمكن به ضبط المحتاج إليه لاجل تغير الأقسام وإيضاح ذلك أن تعيين مقدار كل منهما ومجدهما كان غير ممكن وكان الأمر محتاجا إلى شيء يضبطهما في الجملة وضبط المنسوب بضبط المنسوب إليه والمنسوب إليه غير منضبط على وجه التعيين كما عرفت طلب أقرب الأمور إلى الضبط وهو الكلام العرفي لينبسط عليه وأما كان أقرب إلى الضبط لأن أفرادها وان تفاوتت لكنها تقاربة ومعرفه مقدارها لا تتعذر غالبا بحيث كان المنسوب إليه وهو الأمر العرفي مضبوطا في الجملة كان المنسوب أيضا الذي هو الإيجاز والاطناب مضبوطا في الجملة (قوله هو) أي الأمر العرفي (قوله متعارف الأوساط) أي التعامل به في عرف الأوساط من الناس (قوله ولا في غاية الفهامة) أي المحزن من الكلام بل كلامهم يؤدي أصل المعنى المراد أعني المطابق من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال ولا اعتبار عدمها ويكون صحيح الأعراب والحاصل أن المراد بالأوساط من الناس العارفون بالغة وتوجوه صحة الأعراب دون لفصاحة والبلاغة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الأعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الخصال فإن قلت إن متعارف (١٦٣) الأوساط قد يختلف بأن يتعارفوا بعبارة من معنى واحد احدهما أزيد

أي والابناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الأوساط) الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة (أي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني) عند المعاملات والمحاورات (وهو) أي هذا الكلام (لا يحمدهم) من الأوساط (في باب البلاغة) لعدم رعايته مقتضيات الأحوال (ولا يذم) أيضا منهم لأن غيرهم تادية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت التحقيق والابناء على أمر عرفي وعطف البناء على أمر عرفي على ترك التحقيق لأنه هو أقرب ما يمكن به الضبط المحتاج إليه في الجملة تعيين الأمر العرفي بما رفع عنه بعض الأجزاء بقوله (وهو متعارف) أي المتعامل به في عرف (الأوساط) من الناس وهم الذين ليسوا في غاية البلاغة ولا في غاية الفهامة وهي التي والعرف في الكلام (أي كلامهم) يعني الأوساط (في مجرى عرفهم) أي عند جريانهم على عاداتهم (في تادية المعاني) التي تعرض لهم الحاجة إلى تاديتها في الحوادث اليومية (وهو) أي هذا الكلام المتعارف بين الأوساط (لا يحمدهم) من أولئك الأوساط (في باب البلاغة) أي عند البلاغة لعدم رعايتهم مقتضيات الأحوال من الطوائف والاعتبارات (ولا يذم) وهو متعارف الأوساط) يريد أوساط الناس ومتعارفهم ما يتعارفونه (في مجرى عرفهم) تادية المعاني (وهو) أي ذلك العرف الذي هو متعارف أوساط الناس (لا يحمدهم ولا يذم)

من الأخرى من غسب زائدة في المعنى وحينئذ في المتعبر منها وإن اعتبر في تمييز الأقسام قلت سيأتي رد هذا بأن الأوساط ليس في قدرتهم اختلاف العبارات بالطول والقصر لأنهم إنما يعبرون بالفظ الموضوع للعنى فصار لهم محدودية بذلك واختلاف العبارات بالطول والقصر إنما يكون من البلفاء بسبب تصرفهم في ألفاظ الاعتبارات (قوله) أي كلامهم في مجرى

عرفهم (في معنى عند الجري مصدر معنى الجريان والعرف معنى العادة أي كلامهم عند جريانهم على عاداتهم) وأن أضاف مجرى لعرف من إضافة الصفة للموصوف أي كلامهم على حسب عاداتهم الخارية في تادية الخ (قوله عند المعاملات) متعلق بمجوز أي التي تعرض لهم الحاجة إلى تاديتها عند المعاملات والمحاورات أي الخطابات أهم من أن تكون تلك الخطابة في معامل أولاً (قوله أي هذا الكلام) أي المتعارف بين الأوساط (قوله من الأوساط) قيد بذلك لأنه قد يمدح من البلغاء لا يورد لكونه مقتضى المقام بأن يكون مخاطب من الأوساط (قوله في باب البلاغة) أي بحيث يمدح بلغاء (قوله لعدم رعايته مقتضيات الأحوال) أعني الطوائف والاعتبارات (قوله ولا يذم أيضا منهم) أي بحيث يذم ولا يمدح بلغاء (قوله لا يذم) لأنهم لا يمدحون إلا ما وافقوا فيه مقتضيات الأحوال ويتقيدون بالتأويل بالأساط (لا تدفع ما يقال أن كلام أهل العرف أن كل رتبة وسطى بين الإيجاز والاطناب فإما أن يكون هو المساواة أو لا فإن كان هو المساواة فهي محسودة إذ لم يقتض مضى الحال ومنعومة إن لم تطابقه لأن كل ما خرج عن أصل البلاغة الضيق بأصوات الهائث فكيف بقول المصنف أن كلام الأوساط لا يحمده ولا يذم وأن كان غير المساواة فهو ممنوع لا يحمدهم إلا في الإيجاز والاطناب والمساواة وحاصل الجواب أن المراد لا يحمدهم ولا يذم من الأوساط لأنهم لا يعتبرون الزايات والخواص وهذا لا ينافي ما يحمدهم من البلغاء باعتبار اختلاف المقامات على ما سلف وتقسيم الكلام إلى الأقسام الثلاثة خاص بالكلام والبلغاء وأما كلام الأوساط فلا يوصفوا أحسن الثلاثة فإما ذلك

ومجرب

فلا يجوز ادعاء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الاوساط والاطناب هو ادأؤه كتر من عبارات مساواة كانت القلة أو الكثرة واجهة الى الجمل أو الى غير الجمل ثم قال الاختصار لكونه من الامور التسمية يرجع في بيان دعواه

(قوله ويجرد تأليف) أي وتأليف مجرد عن التكتل وهو ما واقع عطف على تأدية أو بالجر عطف على دلالات (قوله يخرجها عن حكم التعنى) أي بسبب كونه مطابقا للصرف والغنى والتوصيفات توقف عليه (١٦٣) تأدية أصل المعنى وأصل التعنى تصويت الراعى في غنمه

والمراد به هنا أصوات الحيوانات الجسم والمراد بحكمه عدم دلالاته (قوله فلا يجوز) أي اذ ينبغي على أنه لا يتيسر الكلام في الاجازة والاطناب الا بالبناء على أمر عرفي فقال في تصرف الاجازة هو ادأؤه المقصود أي ما يقصده المتكلم من المعاني (قوله بأقل) أي بعارة أقل أي قسيلة فأفضل ليس على ما هو قوله من عبارة المتعارف فيه أن العبارة هي الكلام المعبر به والمتعارف هو الكلام أيضا كما مر من أن متعارف الاوساط كلامهم الجاري على عادتهم في تأدية المعنى وجنث فلا معنى لاشارة العبارة لمعارف الآن يقال انها بيانية والمعنى بعبارة أقل من العبارة التي هي متعارف الاوساط وبعد ذلك فالطابق السابق أن يقول بأقل من المتعارف اذ لا فائدة في زيادة عبارة (قوله والاطناب ادأؤه) أي ومقال في تصرف الاطناب هو ادأؤه المقصود

ويجرد تأليف يخرجها عن حكم التعنى (فلا يجوز ادعاء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب ادأؤها كتر منها ثم قال) أي السكاكى (الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه

منهم عند العلماء ايضا لانهم محمولون لهمويتهم على عدم عايتهم مقتضيات الاحوال وذلك ان العامة تكثر حاجتهم للمعاني فلا ينتبهون لطائف وانما يأتون من الكلام بما يؤدي أصل المعنى بالدلالة الواضحة وبالفاظ كلف كانت في عدم المراجعة للطائف وانما يشترط فيها اتصال القرصن الوضعى لقضاء الاوطار ووجود الدلالة المخرجة لها عن حكم التعنى وقوله ولا يذهمن الاوساط يعلم انه يذهمن البلفان لم تراعى فيه مقتضيات الاحوال وقوله لا يجهل منهم يعلم ايضا ان يجهل منهم غيرهم عند المراجعة والعدول اليه لنتك تناسب ولكن حينئذ لا يكون متعارف الاوساط الذي نفس به الاجازة والاطناب على ما يأتي في التعريف لأن العدول الى ذلك القدر لنتكته تناسب ذلك القدر اما معناه أقل منه فيكون لاطنابا أو معناه هو فقه فيكون ايجازا أو يكون مساويا لمطابقة لفضي الحال بناء على أن العدول لما ذكر من غيره يوجب ايجازا والاطناب أو تصح معه المساواة وما ذكر يعلم ايضا ان الكلام انما يصرفي المدح والمذموم بالنسبة الى صدور ومن غير أهل العرف الذين ليسوا من البلفان فاهم ثم عرّف الاجازة والاطناب باعتبار المتعارف من يتأله على ما تقدم فقال (فلا يجوز) يقال في تعريفه بناء على أنه لا يتيسر الكلام فيه الا بالبناء على أمر عرفي هو (ادأؤه المقصود) أي ما يقصده المتكلم من المعنى (بعبارة أقل من عبارة المتعارف) السابق وهو متعارف الاوساط واذ إضافة عبارة الى المتعارف ببيانته أي أقل من العبارة التي هي متعارف الاوساط (والاطناب) يقال في تعريفه - أي ببيانته على ذلك ايضا هو (ادأؤه) أي المقصود (بعبارة أقل كترها) أي من العبارة التي هي المتعارف وهذا علم ان السكاكى لا يمنع تعريف الامر بالنسبة مطلقا وانما يمنع على وجه مخصوص حيث يتعذر كاتقدم لان النسبة لا تمنع تعريفها لانتها ذلك النسبي كما يقال في النبوة هي كون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه من حيث هو كذلك ولم يذكر أن المساواة من الامور النسبية والأقرب انها منها ان لا تعرف الا بالنسبة الى النسبي الاطناب والاجازة فان كون الكلام مساويا انما يعرف بكونه ليس فسه زائد على المتعارف ولا نقصان عنه ثم أشار الى كلام آخر للسكاكى في الاجازة فقال (ثم قال) السكاكى (الاختصار) الذي هو نفس الاجازة السابق (الاجل) كونه نسبيا) كاتقدم (يرجع) في تعريفه فلا يجوز ادعاء المقصود بأقل من عبارة المتعارف وفي هذه العبارة نظر لان المتعارف هو الكلام فكانه قال عبارة الكلام ولا يصح أن يكون من قولهم مصدب الجامع لان المتعارف مذكر لا يصح أن يوصف به العبارة المؤنثة (والاطناب ادأؤه كتر منها) قال ابن رشيق والاجازة عند الراى التعبير عن المعنى بأقل مما يمكن من الحروف مثل واسأل القرية وهو الذي يسميه غيره المساواة ثم نقل المصنف عن السكاكى أنه قال (الاختصار لكونه نسبيا يرجع

بعبارة كتر من العبارة التي هي متعارف الاوساط وقد يقال ان الاطناب على اصطلاح السكاكى به المساواة كما يأتي وهذا البلاشه أنهم الآن يقال أن هذا التعريف مبنى على اصطلاح آخر اه فترى وقوله والاطناب الجأى ويقال في تعريف المساواة هي ادأؤه المقصود بقدر المتعارف (قوله ثم قال أي السكاكى) هذا اشارة الى كلام آخر للسكاكى في الاجازة (قوله الاختصار) أي الذى هو الاجازة لانها عند السكاكى مترادفات وانما عاير الأول بالاجازة وادأؤها بالاختصار فنتنا وكان في السكاكى عن هذا الكلام لو قال في الكلام السابق الا بالبناء على أمر عرفي أو على ما يقتضيه المقام (قوله لكونه نسبيا) علامته مقدمة على العاقل أى الاختصار يرجع فيه تأدية السابق الخ لكونه نسبيا (قوله يرجع فيه) أي ينظر فيه أي ينظر فيه أي ينظر فيه

الى ماسبق تارة والى كون المقام خليفاً بأبسط محاذ كراخري

(قوله تارة) أى فى بعض الاحيان (قوله الى ماسبق) الى التمرىف الذى قد سبق وقوله أى الى كون الخلف هذا بيان للتمرىف الذى سبق وقوله أن الذى سبق كونه أقل من عبارة المتعارف لا كون المتعارف أكثر منه وأجيب بأنه يلزم من كونه أقل من المتعارف أن يكون المتعارف أكثر منه فإذ كره الشارح سابق بطريق الالتزام وانما لم يحصل الشارح كلام المصنف على ظاهره بحيث يقول أى الى كونه أقل من المتعارف لان هذا هو صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول بوجوه الاختصار اذ لا وجه لجوع الشئ الى نفسه وهو باطل وليناسب قول المصنف بعد وأخري الى كون المقام الخ جبت اعتباره الكون المتعلق بالغير وهو المقام فعلى بيان ماسبق بما قال الشارح قرينة فى كلام المصنف هو قوله بعد وأخري الى كون المقام خليفاً بأبسط منه حيث لم يقل خليفاً باقل مما يليق بالمقام هذا ويكر أن يقال يقطع النظر عن كلام الشارح ان معنى كلام المصنف يرجع فى تعريفه تارة الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فقال كما تقدم اليجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف (قوله ويرجع تارة أخرى) أى ويرجع فى تعريفه (قوله الى كون) أى الى اعتبار كونه المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز (قوله خليفاً) أى حقيقة واحدة بحيث الظاهر (قوله بأبسط) أى بكلام أبسط (قوله أى من الكلام الذى الخ) أى من الكلام الموجز الذى ذكره المتكلم سواء كان ماعاد كره المتكلم أقل من عبارة المتعارف (١٦٤) أو أكثر منها أو مساوياً لها متلازم بشت وباب بشت وباب قد شئت

هذه الثلاثة أقل مما يقتضيه المقام كما أتى وأولها أقل من المتعارف والثاني مساو له والثالث أكثر منه وأشار الشارح بهذا التفسير الى أنه ليس المراد كون ذكره سابق لذكره فيما تقدم (قوله) وهو غلط لا يخفى

(تارة) أى فى بعض الاحيان (الى) اعتبار (ماسبق) وهو متعارف الاوساط فقال كما تقدم اليجاز ان يؤخذ بالكلام مجبى هو أقل من المتعارف فى ذلك المعنى (و) يرجع فى تعريفه تارة (أخري الى) اعتبار (كون المقام) الذى أورد فيه الكلام الموجز (خليفاً) أى حقيقة واحدة بحيث الظاهر (١) كلام (أبسط محاذ كرا) أى من ذلك الكلام الذى أتى به المتكلم فى ذلك المقام بمعنى ان الكلام الذى أتى به المتكلم قد اقتضى المقام بحسب الظاهر أبسط منه وأكثره من الكلام الموجز على هذا هو كلامه قال بما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر اشارة الى أن الكلام الموجز الماتى به فى ذلك العمل لا بد أن يقتضيه المقام بحسب التحقيق ليكون من اليجاز المعبرى بالبلاغة وان اقتضا ذلك المقام لها أبسط أعماهاو يجب بظاهر المقام لا بحسب الاعتبار الباطنى وقد تقدم أن تارة الى ماسبق) أى الى اعتباره بكلام الاوساط ( وتارة الى كون المقام خليفاً بأبسط محاذ كرا)

عليه بصل كلام المصنف لقولنا يرجع اليجاز الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز أبسط من المتعارف ومحصل ذلك أن الموجد ما كان أقل من مقتضى المقام الا بصل من المتعارف وهذا صادق بما إذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساو بالمعارف ودون مقتضى المقام ما إذا كان مقتضى المقام مساو بالمعارف أو أنقص ففهم قصودنا من غير معنى هذه التارة ولأن ما كان أقل من المتعارف أو مساو به وقد اقتضا المقام لا يكون الأقل منه اليجاز ولا يعرف لهذا قائل ان هو تحكم بمحض والتفسير الأول متعين ويلزم على هذا القول أيضاً التكرار والتداعل فى كلام المصنف مع وجوده ودوسه عنه وهو ما ذكره الشارح فى تعريفه ذكره وجه التكرار لأن من قبلى اليجاز يرجع الى المتعارف وان اختلف المعنى فالمعنى الاول فيه الرجوع اليه باعتبار أن المعنى المتعارف أكثر منه كما قال الشارح والمعنى الثانى يرجع اليه باعتبار أن المقام خليفاً بأبسط من عبارة المتعارف وأيضاً ويرعى كلامنا لخطأ هذا أنه لا معنى لقولنا مرجع كون الكلام موجزاً كون المقام خليفاً بأبسط من المتعارف وذلك لان كون المقام خليفاً بأبسط من المتعارف لا يناسب أن يكون عمله لا يجازاذا لامعنى قولنا هذا الكلام موجز لكون المقام خليفاً بأبسط من المتعارف بل المناسب للتعليل أن يقال لكون المقام خليفاً بأبسط منه أى من هذا الكلام أيضاً يلزم على هذا القول الذى قاله الخطأ أن يكون قول المصنف محاذ كرا ظاهراً على محل الالتزام اذا تناسب بأبسط منه فترد ذلك فضلاً عن الصلة للعدوى

(قوله على من قلب) أي عقل وقوله أو ألقى السمع أي أمتى أو أعال السمع وهو شهيد أي حاضر ولا يخفى ما في كلامه من الاتصاف من الآية الشريفة (قوله بحسب الظاهر) أي بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه لأن باطن المقام يقتضي الاتصاف على ما ذكرناه انحطاط عما يقتضيه الظاهر لنفرض كالتبعية على قصور العبارة أو لأجل التفرغ للطلب المقصود فلذا كان ما هو أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا (قوله وتحققا) أي وأما هو علم منصوص بان على التيسير المحقول عن الفاعل أي لانه لو كان أقل مما يقتضيه ظاهر المقام بطلنه (قوله لم يكن في شيء من البلاغة) أي لانه لم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالإيجاز الذي هو وصف كلام البليغ (قوله مثله) أي مثله للموجز المفهوم من الإيجاز الرابع لكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (قوله قوة تعالى) أي حكما مع سيدنا ذكره (قوله والمالم الشيب) من حذف اللزوم على اللزوم والألم الغزل (قوله فينبغي) أي لكون المقام مقام التشكي كما (١٦٥) ذكر (قوله أن يسط فيه الكلام غاية

السط) بناء على الظاهر كأن يقال وهن عظم اليد والرجل وضعت خارجة العين ولا تحت حدة الأذن المرفوعة (قوله فلا يجاز) أي الذي هو الاختصار عند السكاك (قوله معنيان)

على من قلب أو ألقى السمع وهو شهيد يعني بأن الكلام يوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وأما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهر وتحققا لم يكن في شيء من البلاغة مثله قوة تعالى ربنا وهن العظم مني الآية فانه أطلب بالنسبة إلى المتعارف أعني قولنا يارب شئت وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهر الالتهام مقام بيان انقراض الشبَاب والمالم الشيب فينبغي أن يسط فيه الكلام غاية السط فلا يجاز معنيان بينهما عموم ومن وجه

المقام يقتضي ظاهرا أو باطنا مثلا قوة تعالى حكما مع من ذكره عليه السلام يدب أني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيها هو أكثر من المتعارف وهو يارب شئت فلا يكون إيجازا باعتبار النفس والاول ولكنه إيجاز باعتبار الثاني لأن ظاهر المقام يقتضي أبسط منه أذهوم مقام التشكي بانقراض الشبَاب والمالم الشيب وهو أمدني تشكي منه لمن يدفعه وارضا الاستقبالية ويجدد الفوائد الماضية وذلك يقتضي ظاهرا أبسط مما ذكرناه يقال وهن عظم اليد والرجل وضعت خارجة العين ولا تحت حدة الأذن في غير ذلك لكن باطن المقام يقتضي الاتصاف على ما ذكرناه التفرغ للطلب المقصود فينبغي التفسيرين عموم ومن وجه يجتمعان فيما لو قيل رب شئت فانه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكي من المالم الشيب وانقراض الشبَاب على ما تقدم وأقل من المتعارف أيضا وهو يارب شئت بزيادة حرف النداء وبالاضافة وينفرد الثاني وهو كونه أقل مما يقتضي المقام في قوله تعالى مثلارب أني وهن العظم مني الخ اذ يقتضي المقام كالتقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كالأخفى وينفرد الاول وهو كونه أقل من المتعارف بصحوق الصاغر الى عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضي المقام لانه يختصا كالتقدم أول الكتاب وذلك ظاهر ولا يخفى عليه إجماع هذه النسبة أعني نسبة العموم ومن وجه على التفسيرين في الاطباين أيضا وقد علمنا ان المراد بجاء كرفي كلام المصنف الكلام الذي ذكره التشكم

الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أعم من أن يكون أقل من متعارف الاوصاف أو لاقتضائه فاما إذا كان الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما إذا قيل رب شئت بحذف حرف النداء وبالاضافة فانه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكي من المالم الشيب وانقراض الشبَاب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهو يارب شئت بزيادة حرف النداء وبالاضافة وينفرد المعنى الاول دون الثاني في قوله اذا قال الخس أي الخيش ثم يحذف المبدأ فانه أقل من عبارة المتعارف وهي هذه نعم فاعتبرها وليس بأقل من مقتضى المقام لأن المقام لضيقه يقتضي حذف المبدأ كما مضى في حقوق القصيد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس بأقل مما يقتضيه المقام لانه يختصا وينفرد المعنى الثاني دون الاول في قوله تعالى رب أني وهن العظم مني فان المقام يقتضي أكثر منه كالأخفى فلا يخفى عليه إجماع هذه النسبة أعني نسبة العموم والخصوص ومن وجه يبين الخطاب على التفسيرين به وكذا يبين الإيجاز بالمعنى الثاني وبين الخطاب بالمعنى الأول

وفيه نظران كون الشيء نسبيا لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التعقيد والبناء على شيء عرفي ثم البناء على متعارف الأوسط والبسط الذي يكون المقصود جديرا به

(قوله وفيه نظر) أي فهذا كره السكاكي أولا وثانيا (قوله لا يقتضي تعسرا تحقيق معناه) أي لا يقتضي تعسرا بيان معناه بالتعريف أي والمتبادر من كلام السكاكي أن كون الشيء نسبيا يقتضي تعسرا بيان معناه بالتعريف (قوله وتعرف بتعريف أن الخ) عطفه على ما قبله عطف تعسري (قوله كالآلة) أي فافهم عرفوها يكون الحيوان متواليا من نطقه آخر من وقوعه من حيث هو كذلك وعرفوا الأخوة يكون الحيوان متواليا هو وغيره من نطقه آخر من وقوعه (قوله وغيرهما) كالنبوة فافهم عرفوها يكون الحيوان متواليا من نطقه آخر من وقوعه (قوله والجواب أنه) أي السكاكي وقوله لم يراد بالتعقيد في قوله لا يكون متباينين لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التعقيد (قوله تعسرا بيان معناه) (١٦٦) أي بالتعريف الضابط لكل واحد منهما كافهم المصنف وشعر التثنية

(وفيه نظران كون الشيء أمرا نسبيا يقتضي تعسرا تحقيق معناه) إذ كثيرا ما تحقق معاني الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تلحق بها كالآلة والأخوة وغيرها والجواب أنه لم يرتد تعسرا بيان معناه لأن ما ذكره بيان لمعناه ما لم يراد تعسرا لتحقيق والتعريف أن هذا القدر إجازة ذلك الطائفة (ثم البناء على التعارف والبسط الموصوف) بأن يقال لا يجوز الاداء ما لم يكن التعارف

والجمع للايجاز والاطناب (قوله لأن ما ذكره) أي السكاكي في تعريف الإيجاز والاطناب بيان لمعناه ما لم يرتد تعسرا بيان معناه أي في ذاته فافهمهما عما ذكره دليل على عدم هذه الإرادة (قوله بل أراد الخ) الأوضح أن يقول بلى أراد بتعسرا تحقيق تعسري التعريف انتهى على تعيين المقدار لكل بحث لا يزداد عليه ولا ينقص عنه وانما حاركتين هذا المنع من تعسرا تنويفه على الاتحاد والمردوب إليه وهو مختلف والحاصل أنه لم يراد السكاكي بتعسرا التعقيد تعسرا التعريف المبين لمعنى كل منهما كافهم المصنف واعتراض بما ذكره بل أراد بتعسرا تحقيق

في ذلك المقام بأن يفي به على أنه موجز وقيل المراد به ما ذكرناه وهو التعارف فكانه يقول في الإيجاز يرجع أيضا في كون إقام يقتضي أبسط من التعارف فالإيجاز على هذا ما كان أقل من مقتضى المقام بشرط أن يقتضي المقام أكثر من التعارف ولازم عليه أن ما كان أقل من التعارف وقد اقتضى المقام قدر التعارف لا يكون إيجازا ولم يعرف لهذا قائل إذ هو محتمل محض فالتفسير لما ذكره متعين (وفيه) أي وهذا كره السكاكي من أن كون الشيء نسبيا وجب تعسرا تحقيق في تعريفه وعدم إمكان (نظر) وذلك (لأن كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسرا تحقيق معناه) بالتعريف إذ كثيرا ما تحقق المعاني النسبية في التعارف وذلك بأن تعرف تعريفات تلحق بها كالتقدم في تعريف النبوة مثلا ومنها الآية وقال أخوة وغيرهما والجواب ما تقدم من أن مراد السكاكي بالتعريف المنوع عن التعريف المغني عن تعيين المقدار بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كالتقدم على اتحاد النسب إليه وقد تقدم العبارة لا تقي بالمقصود والدليل على هذا الإرادة أن تقدم تعريفه لا يجوز والاطناب به سد حجة بالتعسري الذي هو الامتناع لا يقال التعسري لا يقتضي الامتناع فيكون التعريف لا يقتضي ذلك التعسري وبقي نظر المصنف لأننا نقول المتعسر ما لم يكن على أمر عرفي ولم يعرفه على غير ذلك البناء لأن الواقع عدم إمكانه كما مرناه فنعين الجمل على ما ذكره من الجواب فدعا الصمت وقد تقدم التنبيه على الحاصل من الجواب (ثم) ما ذكره أيضا السكاكي وهو (البناء على التعارف) في التعريف لهما (و) كذا البناء في التعريف لهما على (لبسط الموصوف) بما تقدم ما يقال في البناء على التعارف كالتقدم ثم اعترض عليه بأن كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسرا تحقيق معناه وبأن البناء على التعارف والبسط الموصوف

تعسرا التعريف المشتغل على تعيين المقدار لكل واحد فلا اعتراض والدليل على هذه الإرادة تعريف الإيجاز والاطناب بما هو مبين لمعناه بعد حكمه تعسرا تحقيق معناه الذي هو الامتناع (قوله ثم البناء على التعارف) أي على متعارف الأوسط أي على عباراتهم المتعارفة بينهم وهذا اعتراض ثان على السكاكي وحاصله أن ما ذكره السكاكي في تعريف الإيجاز والاطناب من أنه ما على متعارف أوسط ومن بناءه ما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره التكلم فيه بحيث لا أن هذا في الحقيقة رد في اتجاهه ولا يتطلب من التعاريف الأخرى من الجهة لا أنزالها (قوله والبسط) أي أو البناء على البسط أي على الكلام المبسوط في المقام لاقتضائه بالبناء بناءه هو على الكلام لا على البسط وأيضا الموصوف بكونه أزيد من الكلام المذكر وأما هو تكلامه (قوله الموصوف) أي بأنه أبسط مما ذكره التكلم (قوله بأن يقال) أي في البناء على التعارف (قوله هو الاداء) أي اداء المعنى المقصود من من التعريف نحو لا تشاء أدوبا كثر من التعارف

أو بما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (رد إلى الجاهلة)

الاجتزاء المقصود بأقل من المتعارف والاطناب أدأوه بأكثر وقال في السماعي البسط الإيجاز أداء المقصود بأقل بما يقتضيه المقام والاطناب أدأوه بأكثر منه فبحث أيضاً ذلك في الحقيقة (رد إلى الجاهلة) والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجاهلة إلى الراد إليها وانما قلنا في الأول هو من الرد إلى الجاهلة لأن تصور التعريف مشروط على تصور جميع أجزائه الإضافية وغيره وهو المتعارف المذكور في التعريف حيث لم يتصور قدره ولا كيفه من تقديم وتأخير وغير ذلك فزيد ادنك جهله ولو كان الكيف لا يتعلق به الفرض هنا إلا أن الجهل به يزداد به جهل الشيء فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهوراً وكذا الثاني وانما قلنا فيه أنه من الرد إلى الجاهلة لأن كون المقام يقتضي كذا وكذا لا أقل ولا أكثر ما لا ينضبط فلا يكاد يعرف لتفاوت المقامات كثرة وتصنياتها مع دقتها والجواب عن الأول أننا لنسلم أن المتعارف غير معروف بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم وذلك لأن اللفاظ قوالب المعاني فهي على قدرها في عرف الوضع عرف أهمه في يفرغ في هذا القالب من اللفظ وأى معنى يفرغ في ذلك العلم بأن المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك لمسدره الوضع ولو كان عالمًا فإن ادراك هذا المقدار شأن كل أحد بطريق الهاورات لأنه لا دقة فيه بل إنما يحتاج فيه إلى معرفة الوضع فقط نعم التصرف في القاطن والدقائق الزائدة على أصل الوضع شأن البلغاء المحققين ولا يتوقف المتعارف واستعماله على ذلك فالمتعارف معروف للغير بقية عند كل حادثة فيخاص به ويصم التعريف به وقد تقدمت الإشارة إلى هذا والجواب عن الثاني أننا لنسلم

رد إلى الجاهلة أي البناء على المتعارف رد إلى تعريف بشئ مجهول والبسط الموصوف في الاختصار رد إلى الجاهلة تخفيف المصنف خبراً أحدهما دلالة الآخر أو أخبر بالرد عنهما لأنه صدر وأعطى البسط على المتعارف وأراد بالبناء أن أهم منها وقد أوجب عن السكاكي في السؤال الأول بأن السكاكي أراد أن الشيء يتعسر حذره لأن المسند غير حقيق بالنسبة إلى الأمور الإضافية فان سقيتها تتوقف على حقيقة أخرى خارجة عنها وأوجب عنه أيضاً بأن صاحب المفتاح لم يجعل كل شئ في لسانه ليتيسر حذره لأنه مع كونه تسمية منسوب إلى ما لا يتحقق له ولا انضباط وهو كلام جمهور الناس وما جرى عرفتهم وقد اعترف المصنف بذلك في الاعتراض الذي ساقى قال بعضهم وتقرر شرط معرفة الإيجاز والاطناب كلام لا ييجز نفسه ولا اطناب ولا شئ من كلام كذلك بوجوده ينتج من الأول شرط معرفة الإيجاز والاطناب ليس بوجوده وإنما هو مجرد الشرط لم يوجد الشرط (قلت) فيه نظر لأن الصغرى ممنوعة ولا يلزم من قولنا شرط معرفة الإيجاز والاطناب معرفة كلام الأوساط أن نقول شرط معرفته معرفة ما لا يجازيه ولا اطنابه فيكون دوراً لأن التبيين وإن توقف معرفة أحدهما على معرفة الآخر فذلك من حيث كونه إضافياً لأن حيث ذاته كما أن الأقل إضافي لأنه أكثر توقفه على أحدهما على تعقل الآخر وقد تعلم حقيقة الشيء الذي هو أكثر من حيث حذره وقوله وإن تعلم أكثر منه ثمران الكبرى ممنوعة لأن كلام الأوساط قد يتناول الإيجاز والاطناب وأوجب عن الثاني بأن كلام الأوساط معروف لأنه الذي يؤدي به أصل المراد بالمطابقة من غير اعتبار مقتضى إخال بل يكون صحيح الأعراب وأوجب عن الثالث بأن السكاكي بشر بما ذكره في الاختصار إلى تفاوت مراتب الإيجاز في المواد الجزئية لكنه أبسط أولاهاته فذلك يكون أبسط باعتبار أصل جزئي وغير أبسط باعتبار أصل آخر فلا يلزم من كونه أبسط باعتبار أصل دونه أن لا يكون يجاز باعتبار متعارف الأوساط فلا يجاز يطلق على ما هو أقل من عبارة الأوساط مطلقاً يطلق على ما هو أكثر منه وهو الأول وعبرة الأوساط بالنسبة إلى كلام دون كلامه قد وصف الكلام بالاطناب والإيجاز به اعتبار أصليين كما يأتي في كلام

رد إلى الجاهلة فكيف يصلح  
للتعريف

(قوله أو بما يليق الخ)  
عطف على قوله من  
المتعارف وهذا بيان البناء  
على البسط وحاصله أن  
يقال الإيجاز أداء المقام  
بأقل ما يليق بالمقام  
والاطناب أدأوه بأكثر  
منه (قوله من كلام الخ)  
بيان لما يليق بالمقام أي  
الذي هو كلام أبسط من  
الكلام الذي ذكره المنكلم  
(قوله رد إلى الجاهلة) أي  
المطلوب من التعاريف  
الإخراج من الجاهلة إلى الرد  
إليه وقوله رد إلى الجاهلة  
أي حالة على أمر مجهول  
فالجاهلة مصدر بمعنى اسم  
المفعول

(قوله اذا تعرف الخ) على حذف أي وانما كان في السامع على الأثر وهو متعارف الاوساط رد الى الجهة لانه لا تعرف الخ وحاصله أن تصور التعريف متوقف على تصور أجزائه الإضافية وغيرها والمتعارف المذكور في التعريف لم يتصور قدره ولا كيفه فزيد ذلك جهله فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا والمراد بكيفية متعارف الاوساط عدد ثلثان عبارة عن هل هو أربع ثلثات أو خمس (قوله وكيفية) أي ولا كيفية متعارف الاوساط وأنت الضمير باعتبار أن متعارف الاوساط عبارة وأراد بكيفية متعارف الاوساط تقديم بعض الكلمات وتأنيق بعضها أن معرفة الكيف لا يتعلق بها الفرض الذي يخصنا هنا أنا الجهل به يزيد به جهل متعارف الاوساط فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا ويصح أن يرد بكيفية متعارف الاوساط كون كتابته طوله أو قصوره لا اختلاف في طياتهم أي لا اختلاف مراتب الاوساط بينهم من بعيد عن المقصود بعبارة قصيرة ومنهم من يصر عنه بعبارة طويلة وهذا على قوله اذا تعرف الخ (قوله ولا يعرف الخ) عطف على قوله اذا تعرف وهذا بيان لكون البناء على البسط فيه رد لجهالة وحاصله (١٦٨) أن كون المقام يقتضي كذا وكذا لا أقل ولا أكثر مما لا ينضب فلا يكاد

يسرف لتفاوت المقامات كثيرا ومقتضياتها مع دقتها فتقوله ولا تعرف أن كل مقام أي ولا يعرف جواب أن كل مقام والمراد بالمعرفة النسبية هنا وفيما هي المعرفة الصورية وقوله أي مقدار مفعول مقدم اقتضى ونسبه من البسط أي من ذي البسط وأصل التركيب ولا يعرف جواب أن كل مقام يقتضي أي مقدار من الكلام الميسر (قوله حتى يقاس عليه) فيجوز أن يكون كذا أو لا يكون كذا ولا يعرف منه أو أكثره وانما لا يفتقر وهو المعروف من قوله ولا يعرف وضمر عليه واجمع فقد رد الذي يقتضيه المقام (قوله ويرجع اليه) عطف تقدير

لذا تعرف كسمة متعارف الاوساط وكيفية اختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب أن الانفاط قوالب المعاني والاوساط الذين لا يتقدرون في تأدية المعاني

أيضا عدم معرفة اللغاة لاختلاف ما يقتضيه كل مقام عند عرض النظم فيكون التعريف عاينه البسط الموصوف معرف وفصل اللغاة لكن يقال التعريف حيث خدمتني عنده لمعرف اللغاة لا يجازي الآن قال عرفوا معناه لاسمه وفيه تصف وعلى هذا فلان رد الى الجهة فيهما المعنى بالاول مطلقا في الثاني عند اللغاة فليعلم ثم لماعت المصنف فيما ذكره السكاكي في الإيجاز والاطناب المصنف كقوله تعالى رب اني وهن العظمى في نفسي ايجاز بالنسبة الى رباني وهن عظام بدني واطناب بالنسبة الى رباني ضعف وجع لاهنه ثم الرجل زيد فان فيه اطنابا بالنسبة الى ثم زيد ايجازا بالنسبة الى ثم الرجل هوزيد (قلت) ومن هذا المثال يعلم أن الإيجاز قد يكون بأصل وضع اللفظة وبالغلف الواجب فان ثم الرجل هوزيد لا يجوز اذا جعلناه مبدءا لأنه حثيث واجب الحذف فعمل أن الإيجاز أهم من الجائز والواجب ينحصر على السكاكي والمصنف اعترض وهو أن كلام أهل العرف اذا كان رتبة وسهلا بين الإيجاز والاطناب فاعلم أن يكون هو المساواة وان كان هو المساواة في محوذة اقاطبا يقتضي الخصال ومنذ موصوفة اذا لم تطابقه لان كل ما خرج عن البلاغة التصق بأصوات البهائم كالسبب فكيف يقول المصنف أن كلام الاوساط لا يحد ولا يذم والجب أن انطبعي جبل قوله ان ما خرج عن ذلك التصق بأصوات البهائم معصا لكلامه لا مفسدا (تبيين) الاول اعلم أن كلام الاوساط ليس مدفوعا عن إيجاز ولا اطناب فان ما في الإيجاز من الحذف وغيره يكثر في كلام الاوساط ولعل المراد انقلب كلامهم الذي لا يطابق غالب مقتضى

(قوله والجواب أن الانفاط الخ) هذا جواب عن الاول وحاصله أن الانسلا من المتعارف غير معروف بل يعرفه على كل أحد من اللغاة وغيرهم وذلك لأن الانفاط قوالب المعاني فهي على قدرها يجب الوضع بمعنى أن كل لفظ بقدر معناه الموضوع له من عرف وضع الانفاط ولو كان ما سافر أي معنى يفرغ في ذلك القالب من اللفظ ضرورة أن المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو موضوعه لمطابقة فاذا أراد تأدية المعنى الذي قد مدبر عنه باللفظ الموضوع له من غير بادئ ولا نقص فالتصرف في العبارة بما وجب ضوابطها وقصرها من الطائفة والذات الزائدة على أصل الوضع ثلثان البلغاء والحقيقة في ولا يتوقف متعارف الاوساط واستعماله على ذلك حيث يشاء متعارف الاوساط معروف بالبلغاء وغيرهم ومحدود من عندهم في كل حادثة وهو اللفظ الموضوع له المعنى الذي أريد تدنيه وحيث كان التعارف محدودا بمعنا فاسم بهو بمعن التعريف ولا يكون في السامع عليه رد إليها لتوضيحها بالنسبة للبلغاء وغيرهم (قوله الانفاط قوالب المعاني) أي لا تلهيهم حيث فهمها منها أو من حيث وضعها الهامسا بها وعكس بعضهم نظر الى أن المعنى يستفرد ولا ينفذ في اللفظ على طبقه وجمع بين القولين بأن الاول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله والاوساط) مبتدأ خبره قوله لهم حد الخ

(قوله على اختلاف العبارات) أي على الاتيان بعبارات مختلفة بالطول والقصر عند افاضة المعنى الواحد (قوله والتصرف) عطف على اختلاف عطف سبب على سبب أي ولا يقدر على التصرف في العبارات بعبارة الشكليات الطيفية المعتدلة أي التي شأنها أن تعتبر (قوله لهم خدائخ) أي كل من معنى أي إذا فادته عندهم خدأى عبارة محدودة أي معلومة أي وحيد فلا يكون في البناء على متعارف الاوساط ردائي الجهة لتوضوحه للبلغاء وغيرهم وتاهل لك بما قلنا من أن القدوة على تأدية المعنى الواحد بعبارات مختلفة في الطول والقصر انما هو شأن البلغاء بخلاف الاوساط فان لهم في افادة كل معنى خدأ معلوما من الكلام يجري فيما بينهم بدل عليه بحسب الوضع ولا قدرة لهم على أن يمين ذلك ولا تنقص (قوله وأما البناء على البسط الخ) هذا جواب عن الاعتراض الثاني وحاصله أن البناء على البسط مقصور على البلغاء لا يخافونهم إلى غيرهم ولا تسلم عنهم معرفة البلغاء باقتضيه كل مقام عند التثاق فيه وحينئذ يكون التعريف عطفه البسط الموصوف ليس فيه رد للجهة التي لا يلبس البسط الموصوف عند البلغاء (قوله الموصوف) أي يكونه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله فلا يجعل عندهم الخ) أي لانهم يعرفون أي مقام يقتضى (١٦٩) البسط ويعرفون أن ذلك المقام

المقتضى للبسط يقتضى أي مقدار منه وحينئذ يكون التعريف ليس فيه رد للجهة (قوله والأقرب الخ) هذا يقتضى أن ما قاله السكاكي

قرب إلى الصواب مع أن غرض المصنف أم ليس بصواب لأنه تعريفه ولم يجب منه وعدل إلى غيره وبقضى

أيضاً أن هذا الكلام الذي أتى به ليس بصواب بل أقرب إليه من غيره وليس هذا مراداً

وأجيب بأن فعل لدس على به بل المراد القرب للصواب والمراد قربه للصواب فذكره منه وكثيراً ما يعبر بالقرب من الشيء عن كونه أياه لقوله تعالى

صواب جزماً قال تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى وقال تعالى هم لكفربوشدا أقرب منهم للإيمان أن لم يكن من باب التزلز وبذلك المصنف أنه أقرب من كلام السكاكي وقبه بعدلته

حيث يكون مقر بالمناقص اعتراضه الثاني فساد لأفعل التفضيل للثركة أو بريدته أقرب من غيره مطلقاً يشير إلى أنه أقرب من قول ابن الأثير الذي ساقى وهو أنه يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

(٣٣ - شرح التلخيص ثالث) اعدوا هو أقرب للتقوى فإن العدل من التقوى داخل فيها لأنه أقرب إليها فقط (قوله المقبول من طرق التعبير الخ) خرج الإخلال والتعطيل والحشو ومقدراً وغير

مفسد فان هذه وإن كانت طرقاً لتعبير عن المراد لآنها غير مقبولة وحاصل ما أشاره المصنف منظوماً فهو ما أن هنا من طرق لان المراد ما أن يؤدي بلفظه

أولاً فإنه خسة المقبول منها ثلاثة وهي ما أدى بلفظه مساوؤه قص مع الوفاء وبرئ من لفادته وما أدى بنقص بلاؤفاً وهو الإخلال غير مقبول وما أدى برئ من لفادته غير مقبول وفيه قسار الحشو والتعطيل فصارت لطرق ستة: ذو متقبولة وهي المساواة والإيجاز

والأطناب وثلاثة غير مقبولة وهي الإخلال والتعطيل والحشو ثم إن المراد يكون تلك العرق مقبولة وغير مقبولة بالنظر لتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغاً أو من الاوساط فلا يرد أنه أي يرمي عن طريق الثلاثة لاول القبول مطلقاً أي

سواء كان من البليغ أو من الاوساط فإذ قد انقضى الوافي غير مقبول من لاوساط لأنهم - منحوح عن طريقهم لم يعد داع وان أراد

القبول من البليغ فليس المساوي وانقص أو في متولين منه مطلقاً بل إذا كتحذل لداع ويمكن الجواب أيضاً بالاحتياط والحق الثاني وأن المصنف استحل في عدم التقيد بالبليغ للمعبر من كون الكلام في أماليب البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال



هو تأدية أصل المراد بلفظ مساوؤه أو ناقص عنه وافي أو زائد عليه لفائدة والمراد بالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصا عنه بمحض أو غير كاسياني ولا زائدا عليه بخصوكرير أو تميم أو اعتراض كاسياني

(قوله تأدية أصله أي أصل المراد أو الإضافة بيان أي الأصل الذي هو المراد له يعقوب وأجازا بلفظ الأصل إشارة إلى أن المعبر في المساواة والاحتراز والانتساب المعنى الأول أعني المعنى الذي قصد المسكلم فأذنه للخطاب ولا يشعر بتغير العبارات واعتبار الخصوصات فقولنا لمعنى الإنسان وحاشي (١٧٠) حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة وإن كان بينهما تفاوت من حيث الأجل

وتأدية أصله بلفظ مساوؤه (أو) بلفظ (ناقص عنه وافي أو بلفظ زائد عليه لفائدة) هو (تأدية أصله) أي أصل المراد أو الإضافة بيان أي الأصل الذي هو المراد (بلفظ مساوؤه) أي مساو لأصل المراد وذلك بأن يؤدي بموضع لأجزائه مطابقة وهذه التأدية هي المساواة فهي تأدية المراد بلفظ مساو (أو) تأدية أصل المراد بلفظ (ناقص) عن المراد بأن يؤدي بأقل مما وضع لأجزائه (راف) بذلك المراد وبسبب المحترزة عنه بقوله وافي وهذه التأدية هي الاحتراز فهو تأدية أصل المراد بلفظ ناقص وافي تأتي أمثله (أو) تأدية أصل المراد (بلفظ زائد عليه) بأن يكون أكثر مما وضع لأجزائه مطابقة (الفائدة) وبأن يحترز قوله لفائدة وهذه التأدية هي الانتساب فهو تأدية أصل المراد بلفظ زائد عليه لفائدة وتظهر أن المساواة والاحتراز يتقيدان بالفائدة وفيه نظر لهما حيث لا يكونان من البلاغة لاولى تقيدهما أيضا براديهما بما به يكون الملقى به هو الأصل ولا مقتضى المعدول عنه كإفي المساواة حيث لا توجد في المقام مناسبة سواء هو قد تقدم أن المعدول عن تأدية أصله أي معناه بلفظ مساو للراد أي تطبيق على المراد معني أنه دال عليه بالمطابقة أي ليس فيه محض عن أصله ولا زيادة تشكرير أو تميم أو اعتراض أو غيرها أو ناقص عنه أما وافي بأصل المراد وهو الاحتراز ولا وهو الإخلال أو زائد على ما فائدة وهو الانتساب أو لفائدة وهو الاحتراز والتطوير (قلت) فيه نظر فإنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقا وإن كان المقام يقتضي الانتساب أو الاحتراز أي يظهر من كلامه وهو وافي أن قوله لفائدة يتعلق بالتمسك من جهة المعنى وإن كانت عبارته تقتضي أن لفائدة تتعلق زائد فليس كذلك بل يقال المساواة تأدية أصل المعنى بلفظ مساوؤه لفائدة والاحتراز تأديته بلفظ ناقص وافي لفائدة والانتساب تأديته بلفظ زائد لفائدة وتفرجحت المساواة حيث المقام يقتضي احتراز أو انتابا وهي التي جعلها السكاكي معيار الاحتراز والانتساب وقد خرج الحشوي التطويل عن الانتساب ونحو الإخلال عن الاحتراز والانتساب أخص من الأسباب فإن الأسباب التطويل لفائدة أو لفائدة كذا كره التنوع وغيره واعلم أن ما ذكره المصنف وما ذكره السكاكي متفقان على ثبوت الواسطة بين الاحتراز والانتساب الآن المصنف يجعل المساواة تقسم إلى مقبول وغيره والسكاكي يجعل المساواة أيا ما غلبه مقبولة بل بها يعتبر الاحتراز والانتساب المقبولان على ما يظهر من عبارته فلو أراد ذلك فكلام المصنف أقرب إلى الصحة (١) وإن أراد أن المساواة هي المستبعدة فإن اقتضاها المقام فلا عدول عنها وتكون حينئذ معدومة والافلا وهي ما ذكره ابن الأثير لا واسطة بينهما ما قطعان الاحتراز عند التعيين المراد بلفظ غير زائد عنه فإنه

والتمصيل والقول بأن أحدهما أيجاز ولا آخر انتاب وهم انتهى عبد الحكيم (قوله بلفظ مساوؤه) وذلك بأن يؤدي بموضع لأجزائه مطابقة وهذه التأدية هي الاحتراز فهو تأدية أصل المراد بلفظ مساو (أو) تأدية أصل المراد بلفظ ناقص وافي تأتي أمثله (أو) تأدية أصل المراد (بلفظ زائد عليه) بأن يكون أكثر مما وضع لأجزائه مطابقة (الفائدة) وبأن يحترز قوله لفائدة وهذه التأدية هي الانتساب فهو تأدية أصل المراد بلفظ زائد عليه لفائدة وتظهر أن المساواة والاحتراز يتقيدان بالفائدة وفيه نظر لهما حيث لا يكونان من البلاغة لاولى تقيدهما أيضا براديهما بما به يكون الملقى به هو الأصل ولا مقتضى المعدول عنه كإفي المساواة حيث لا توجد في المقام مناسبة سواء هو قد تقدم أن المعدول عن تأدية أصله أي معناه بلفظ مساو للراد أي تطبيق على المراد معني أنه دال عليه بالمطابقة أي ليس فيه محض عن أصله ولا زيادة تشكرير أو تميم أو اعتراض أو غيرها أو ناقص عنه أما وافي بأصل المراد وهو الاحتراز ولا وهو الإخلال أو زائد على ما فائدة وهو الانتساب أو لفائدة وهو الاحتراز والتطوير (قلت) فيه نظر فإنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقا وإن كان المقام يقتضي الانتساب أو الاحتراز أي يظهر من كلامه وهو وافي أن قوله لفائدة يتعلق بالتمسك من جهة المعنى وإن كانت عبارته تقتضي أن لفائدة تتعلق زائد فليس كذلك بل يقال المساواة تأدية أصل المعنى بلفظ مساوؤه لفائدة والاحتراز تأديته بلفظ ناقص وافي لفائدة والانتساب تأديته بلفظ زائد لفائدة وتفرجحت المساواة حيث المقام يقتضي احتراز أو انتابا وهي التي جعلها السكاكي معيار الاحتراز والانتساب وقد خرج الحشوي التطويل عن الانتساب ونحو الإخلال عن الاحتراز والانتساب أخص من الأسباب فإن الأسباب التطويل لفائدة أو لفائدة كذا كره التنوع وغيره واعلم أن ما ذكره المصنف وما ذكره السكاكي متفقان على ثبوت الواسطة بين الاحتراز والانتساب الآن المصنف يجعل المساواة تقسم إلى مقبول وغيره والسكاكي يجعل المساواة أيا ما غلبه مقبولة بل بها يعتبر الاحتراز والانتساب المقبولان على ما يظهر من عبارته فلو أراد ذلك فكلام المصنف أقرب إلى الصحة (١) وإن أراد أن المساواة هي المستبعدة فإن اقتضاها المقام فلا عدول عنها وتكون حينئذ معدومة والافلا وهي ما ذكره ابن الأثير لا واسطة بينهما ما قطعان الاحتراز عند التعيين المراد بلفظ غير زائد عنه فإنه

فالمساواة

الاحتراز كذا قرر شصا العدوي وعبارة المولى عبد الحكيم أو بلفظ ناقص عنه أي من مقدار أصل المراد أما بسقاط لفظ منه أو التعبير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيعمل الاحتراز والقصر واحتراز الحشوي فقولنا سقاه وشكره مساو لأصل المراد غير ناقص عنه لأن تقدير الفعل إنما هو رعاية قاعدة شكوته وهو أنه مفعول مطلق لا بد منه من ناصر والتعريف أنهم أصل المراد من ذلك وهو حده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الأوساط أيضا فقولنا بأنه احتراز عند أنه فهو مساوؤه عند السكاكي لفافته مع السكاكي لا يسمع بدون سند قوي من القوم اه كلامه (قوله أو بلفظ زائد عليه) أعيد بأن يكون أكثر مما وضع لأجزائه مطابقة لفائدة وهذه التأدية أعني تأدية أصل المراد بلفظ زائد عليه لفائدة هي الانتساب (١) قوله وإن أراد الخ فكذا في الأصل الذي سيدنا ونظر الجواب كتبه محبيه

وقولنا وافي احتراز عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ قاصرا عن اداء المعنى كقول عروة بن الورد  
 بحسبهم اذ يقتلون نفوسهم \* ومقتلهم عند الوصي كان أعذرا  
 فانه اذا اراد يقتلون نفوسهم في السلم

(قوله فالمساواة ان يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير ان قول المصنف لفائدة قد في الاطناب وهو صريح الاحتراز لا في في المتن  
 أيضا وفيه نظرا لانه يقتضي ان المساواة لا يجوز مقبولان مطلقا وليس كذلك اذ كيف يقبلان عند البلغة عند عدم الفائدة  
 فالاولى تنقيحهما بالاضافة ما بين كون الثاني به هو الاصل ولا مقتضى (١٧١) للعدل منه كما في المساواة حيث

لا يوجد في المقام مناسبة  
 سواها ولا قال السبكي في  
 عروس الافراح الذي  
 يظهر لي من كلام المصنف

وهو الصواب ان قوله لفائدة  
 يتعلق بالثلاثة من جهة  
 المعنى وما اقتضت عبارته  
 من تعطفها بالزائد فقط  
 فليس كذلك بل يقال  
 المساواة تأدية أصل المعنى  
 بلفظ مساواة لفائدة والايضا  
 تأديته بلفظ ناقص  
 لفائدة والاطناب تأديته  
 بلفظ زائد لفائدة (قوله  
 واحتراز) هو البناء للمفعول  
 أو البناء للفاعل ويكون  
 فيه التعلق لان المقام مقام  
 تكلم وبصر ان يقرأ بلفظ  
 المضارع ووجه الاحتراز  
 مما ذكره عن الاخلال ان  
 المراد بالوفاء ان تكون  
 الدلالة على ذلك المراد مع  
 نقصان اللفظ واضمحاض  
 تراكب البلغة ظاهرة  
 لاختفاء فيها والاخلال كما  
 قال الشارح ان يكون اللفظ  
 ناقصا عن أصل المراد غير

فالمساواة ان يكون اللفظ بقدر أصل المراد لا يحاز ان يكون ناقصا عنه وافيابه والاطناب ان يكون  
 زائدا عليه لفائدة (واحتراز وافي عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد  
 غير وافي (كقوله)

الاطناب اليها يصيرها يحاز عن الايجاز اليها يصيرها اطنابا نظر الى ان المعبر فيه ما مقتضى المقام  
 وذلك عند اقتضاء المقام بانها لخطاب من لسانه سواها وقد تقرر مما ذكر السكاكي والمصنف ان بين  
 الاطناب والايجاز واسطة هي المساواة وقيل الاطناب تأدية أصل المراد زائد لفائدة وغير ذلك يحاز وزعمه  
 فلا واسطة وانما قدرنا بعد قوله والأقرب قولنا الى الفهم لا لا وقد رآنا الى الصواب كان اعترافا بان ما قاله  
 السكاكي قريب الى الصواب ايضا الآن هذا الأقرب على أنه يلزم فيه ان ما أتى به ليس بصواب بل قريب  
 منه اللهم الا ان يراد بالاقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالاقرب من الشيء عن كونه به كقوله  
 تعالى اعدوا لاهوا أقرب للتقوى فان العدل داخل في التقوى وعليه فيصح تقديره الى الصواب على  
 ان تقديره الى الفهم لا يتم الا بهذا التأويل ايضا وراى الأقرب الى القول وحاصل ما اشار اليه المصنف  
 منطوقا ومنه ما ان هنا جنس طرق لان المراد اداء ما يؤدي بلفظ مساو ولا والثاني اما ناقص أو زائد  
 والناقص اما وافي أو غير وافي والزايد اما لفائدة أو لا لفائدة فحسب المقبول منها ثلاثة وهي ما أدى بلفظ  
 مساو و ناقص مع الوفاء أو زائد لفائدة وما أدى بناقص بلا وفاء وهو الاخلال غير مقبول وما أتى  
 زائدا لفائدة غير مقبول وفيه قسمان الحشو والتعطيل بل فعادت الطرق بتقسيمها من مائة ثلاثة  
 مقبولة وثلاثة غير مقبولة فاشترى الى هذه الثلاثة والى اشراجها عاقيده المقبول من الايجاز والاطناب  
 فقال (واحتراز) قوله (وافي عن الاخلال) وذلك لان المراد بالوفاء ان تكون الدلالة على ذلك  
 المراد مع نقصان اللفظ واضحة في تراكب البلغة بادية لاختفاءها والاخلال ان يكون اللفظ ناقصا مع  
 خفاء الدلالة بحيث يحتاج فيها الى تكلف وتصف فلا يراد ان يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت  
 فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والجواب ان القرائن لا بد منها لكن  
 قد يكون الفهم واضحا وقد يكون الفهم مبهما متعسفا وتكلفا لاختفاءها بعد الأخذ منها كما  
 يشهد صادق الذوق بذلك في شاهد الاخلال المشار اليه بقوله (كقوله) أي الشاعر

يدخل في غير الزائد المساوي قال المصنف (واحتراز وافي عن الاخلال) وهو ان يقصر اللفظ عن اداء  
 المعنى على وجه مطابق مقتضى الحال وان كان لغويا كقول الحرث بن حذرة

وافي بلفظ الدلالة حيث يحتاج فيها الى تكلف وتصف فان قلت اذا وجدت قرائن الدلالة عتبرت وكانت مقبولة وان لم توجد فلا دالة  
 أصلا حتى تكون مقبولة أو غير مقبولة قلت القرائن لا بد منها لكن قد يكون الفهم مبهما متعسفا وتكلفا لاختفاءها بعد الأخذ منها كما  
 يشهد صادق الذوق بذلك في شاهد الاخلال الا في قريب (قوله كقوله) أي الحرث بن حذرة التشكري  
 بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسر هاء الزاى المهمة المفتوحة والتشكري فسيبيلني تشكري من بكر بن وائل والبيت  
 المذكور من قصيدته من مجزة الكامل المضمرة المرسل وفيه  
 عيشن مجد لا يضره في التوبة ما أولت جد

وقول الحرث من حلة

والعش خرف في ظلال

فانه أراد العيش الساعف في ظلال العيش الشاق في ظلال العقل فأصل كآزى

(قوله والعش) أراد به العيشة أى ما تعيش به من مأكل ومشرب وفى الكلام حذف الصفة أى الناعم والمراد بنعمته كونه لذبا وقيل المراد بالعيشة البيت أو ما يدعوها كونهما مع الدراسة (قوله في ظلال النول) حال من ضمير خير أو من المبتدأ على رأى سبويه وإضافة الظلال للنول من إضافة المشبه به إلى المشبه به مجامع الاشتغال والظلال جمع ظلة والضم وهى ما يتظلل به كظلة فسيبه النول الذى هو الجمل فأصل جماع الاشتغال وإضافة المشبه به إلى المشبه به (قوله أى الحق والجهالة) تفسير للنول بضم النون والمراد بالحق واجبه. نعم العقل الذى تأمل به عواقب الأمور (قوله من عاش) أى من عيش من عاش كذا حالة كونه في ظلال العقل وذلك لأن الجاهل لا يحسن شئ على أى وجه ولا ينضج على نفسه شئ والعاقلى يتأمل فى العواقب والآفات وشرف الفناء والموت فلا يجد لعيش شئ فهو أى يذكر دامت عوا (١٧٣) المتبادر من هذا التفسير أنه حال من ضمير عاش ولا كان مصدرا أوله بحدود على ما هو أحد

طريق في وقوع المصدر  
حالا ويجعل أن يكون  
مستقفا مصدر محذوف أى  
عشا كذا وقوله متعوبا  
تفسير لكدودا (قوله أى  
الناعم الخ) هنا ياتى  
أخذه إلى الشاعر ووصفه  
أن البيت بعيدان العيش  
في حال الجهل سواء كان  
ناجما أولا خير من عيش  
المكدود سواء كان قاصلا  
أولا مع أن هذا غير مراد  
الشاعر بل مراده أن  
العيش الناعم فقط مع ودله  
الجهل والجاهل خير من  
العيش الشاق مع فضيلة  
العقل والبيت لا يفي بهذا  
المعنى المراد لأن اعتبار  
الناعم في أدنى وفي ظلال  
العقل لا يلائم لادسل  
عليه فنه المصنف على أن

وعيش خسر في ظلال النول أى الحق والجهالة (من عاش كذا) أى مكدودا متعوبا (أى الناعم  
وفي ظلال العقل) يعنى أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النول خير من العيش الشاق في ظلال  
العقل ونقطه غير واضح في ذلك فيكون محذوف لا يكون مقبولا

(والعش خرف في ظلال النول) أى الحق والجهالة (من عاش كذا) أى مكدودا متعوبا (أى الناعم  
وفي ظلال العقل) يعنى أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النول خير من العيش الشاق في ظلال  
العقل ونقطه غير واضح في ذلك فيكون محذوف لا يكون مقبولا

والعش خرف في ظلال النول أى الحق والجهالة (من عاش كذا) أى مكدودا متعوبا (أى الناعم  
وفي ظلال العقل) يعنى أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النول خير من العيش الشاق في ظلال  
العقل ونقطه غير واضح في ذلك فيكون محذوف لا يكون مقبولا

في المصراع الأول حذف الصفة أى لعيش أنا هم في المصراع الثانى حذف الجاء أى عن عاش كذا في ظلال  
العقل وكل منهما لا يعلم من الكلام ولا بد عليه دلالة واضحة فلا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأمل في ظاهر الكلام فيجده  
غير صحيح لاقتضائه أن العيش ولوع التكديف حال الحق خير من العيش التكديف في ظلال العقل وهذا غير صحيح لاستواءهما في التكديف واداة  
الثاني بالعقل الذى من شأنه التوسع وإضافة بعض نكدات لعيش فإذا تأمل في ظاهر الكلام ووجد غير صحيح فربما ذكر من الأمرين  
في ليست لأجل صحة الكلام ولا حاجة إلى حذف في هذا السند دل على أن سنة التي هي عدم صحة ظاهر الكلام فهى التي عرفنا  
أن المراد الناعم وأن المراد في ظلال العقل وحيت كان هناك قرينة على ذلك الحذف فلا إخلال لا نقول لا نسلم أن القرينة هنا  
تدل على تعيين ذكر سلتنا تأمل لكن دلالة القرينة لا بد من تأملها لا من سلف وتأمل فهو لا يتحقق الخلل بهذا الاعتبار وهذا  
وذكر لصلواته لجلال الجبر ليس بوطى في شرح عقد الجمان أنه لا إخلال في البيت بل فيه التوابع البدعي المسي بالاحتياط حيث  
حذف من كل ما أثبت مقابل في الآخر فما ذكره في كل محل قرينة معينة للحذف من المحل الآخر

وقولنا الفائدة احترام من شئنا أحدهما التطويل وهو أن لا يتعين الزائد في الكلام كقولهم \* وألتي قولها كذبومينا \* فإن الكذب والمين واحد

(قوله عن التطويل) أي وعن الاسهاب وهو أعم من الاطناب فإنه التطويل مطلق الفائدة ولا يكون اللفظ الزائد عروس الافراح (قوله نحو قوله) أي قول عدي بن زيد العبادي من قصيدة طويلة يخاطب فيها النعمان بن المنذر حين كان حاسباً له ويدكر فيه احداث الدهر ومواقع جذبة ولز با من الخطوب ومطلعها

(١٧٣)

أأملت المنازل أم عينا \*  
تصادم عهد من قديمنا  
الأن قال

ألا يا أيها المزي المزي \*  
ألم تسمع بحبيب الأزلنا  
(قوله وقصدت) من  
القد وهو القطع والتقدير  
مخالفة فيه والأديم  
الجلد (قوله لراشيه)  
القام يعني إلى التي لغاية  
أي قطعت الجلد  
للاصق العروق إلى  
أن وصل القطع لراشيه  
(قوله ومينا) في رواية  
مينا وعليها فاشاهد في  
البيت وهذه الرواية  
خلاف رواية الجمهور وأن  
كانت موافقة لبقية  
القصيدة لأن آياتها  
كأما كمدور فيها ما قبل  
الياء (قوله والكذب  
والمين واحد) أي فلا  
فائدة في الجمع بينهما ولا  
يقال فائدة التوكيد  
أذ عطف أحد المترادفين  
على الآخر بقصد تقرير  
المعنى لانا قولنا أننا كيد  
اغيا يكون فائدة أن قصد

(و) استمرز (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متبعين (نحو قوله) وقصدت الأديم لراشيه \* (والتي) أي وجد (قولها كذبومينا) والكذب والمين واحد قوله قصدت أي قطعت

له على وكفى عن العيش الناعم بالعيش الحق وريان هذا التعب مع العقل مطلقاً ولو تفرق في نفسه  
أعند العقلاء وأمر واقعته انما يصدر من العقل التادير فلا يصدق في المحاورات لان الكثير ان العيش  
الناعم يوجدمع العقل فالقصد ما تقدم (و) احسنه (و) قوله (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد  
اللفظ على أصل المراد لا لفائدة بشرط ان لا يتعين المراد وذلك (نحو قوله وقصدت) أي قطعت  
والضبرية يعود على الزباء وهي امرأة روت الملك عن أبيها (الأديم) أي الجلد (لراشيه)  
أي إلى أن وصل القطع للراشيه وهما عرقان في باطن الذراع يتدفق الدم منهما عند القطع (والتي)  
أي وجد (قولها كذبومينا) والضبرية التي يعود على المقطوع راشيه وهو جذبة الأبرش  
والبرش في الأصل نقط تخالف شعر الفرس ثم نقل للأبرص وسمى بذلك الرجل ولمسه لذلك المين هو  
الكذب ولا شأن أن أحدهما كاف في المعنى ولم يتعين المراد لصفة المعنى بكل منهما فزيادة أحدهما تطويل  
ذلا فائدة ولا يقال الفائدة التأكيدي لان التأكيدي انما يكون فائدة ان قصد لا قضاء المقام بآه  
وليس مقام هذا الكلام مقتضى ذلك كما لا يخفى لان المراد منه الاخبار بان جذبة غدرت به الزباء  
وقطعت راشيه وسأل منه الدم حتى مات وأنه وجد ما وعده به من تزوجه كد ياولد ان جذبة  
الأبرش قتل أباهما فسكت حتى استوتق ملكها فبعثت اليه بان ملك النساء لا يخون من ضعف فأردت  
رجلاً أضيف اليه ملكي وأنزوجه فلم يجد كفواً غيره فاقدم إلى ذلك فقدم مصداقاً لها وقد أعدت  
لأخذ فرساناً فلما حضر أطاها فادخلته بينها وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالفرس فقطعت  
راشيه وأمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها في موته بهذا الوجه  
التكن من اشفاء الغنظ فيه بالدم وهو في سبيل الموت وروى أنها لما عزمت أن تفعل به ذلك شكت  
له عن أطاها وهو مملوء شعر فقال لها ترى عانة رص أو عانة آخذ بالثأر فقال ليل آخذ بالثأر فاستأمن  
من الحياة ولها قصة في ذلك مشهورة ولا يقال يتعين المين لانه لا يكون من التطويل لان اللفظ  
الكذب جاء في محله والثاني معطوف لان المراد بعدم التعيين كما تقدم أن أيهما استعمل في موضع الآخر  
قربة تسوغ الحذف فلا اخلاص قال (وبفائدة) أي استمرز بقوله لفائدة (عن التطويل) أي عن الزائد  
للفائدة وهو شيئاً أحدهما تطويل وذلك بأن لا يتعين الزائد في الكلام كقول عدي بن زيد العبادي  
فقدت الأديم لراشيه \* وألتي قولها كذبومينا

لاقتضاء المقام بآه وليس مقام هذا الكلام مقتضى ذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون المقصود وهو أن جذبة غدرت به الزباء  
وقطعت راشيه وسأل منه الدم حتى مات وأنه وجد ما وعده به من تزوجه كذا فإن قلت ان الثاني وهو المين متعين للزيادة لان  
الأول واقع في امر كره والثاني معطوف عليه قلت ما بدلت التعيين وعدم التعيين امان لا يتغير المعنى باسقاط أيها كان فالزائد غير متعين  
وان تغير المعنى باسقاط أحدهما دون الآخر لا يندفع ولا يحسن في ذلك كون أحدهما مقدماً والآخر متخراً كذا ذكر  
العلامة عبد الحكيم

(قوله العرفان في باطن الذراعين) ينقل المهن من عند القطع (قوله لجذبة) هو بفتح الجيم بصيغة المكبر وبضمها بصيغة المصغر كان من العرب الأولى وكانت أروما في أيام الخوارج وقال أبو عبيدة كان بعد عيسى صلوات الله وسلامه عليه ثلاثين سنة وتوفي الملك بعده أي وهو أول من ملك الحيرة وكان ملكه منسجما على ما كان في الفرات إلى ما ولى ذلك إلى السواد وكان يصير على ملك الطوائف حتى غلب على كثير مما في أيديهم وهو أول من أوقف النعم ونصب الجباس في الحرب (قوله الأرض) البرش في الأصل نقط تخالف شعر النرس ثم نقل للأرض وقيل لذلك الجل الأرض لبرش كان به فهات العرب بأن تصفه بذلك فقالوا الأرض والواضح وقيل سمي بذلك لأنه أصابه حرق بأرضي أثر نطفة سودا وصبرا (قوله وفي قولها أي وفي لفظ قولها) (قوله قوله) هي امرأة تزل الملك بعد أبيها (قوله وهي معروفة) وحاصلها أن جذبة قتل بالزبادي غلب على ملكه وألحاز باله إلى أطراف ملكها وكانت عاقلة أديبة فبعثت إليه بأن ملك النساء لا يخلصن ضعف في السلطان فأردت رجلا أضيف إليه مملوك وأتزوجه فلم يجد كفرا غيرك فاقدم على ذلك فطمع في زواجهما ولغيره وأجابه الأصمير بن سعد فآله يأبى الملك لا تفعل فإن خدمك بصفة ومكر فمصادوا جابهة إلى ما سألت فقال قصير عند ذلك لا يصنع لقصير أمر قصير فملك ملام يكن قصير ولكن كثر اسمه ثم أنه قال له أي الملك حينما عصيتني ووجهت إليها إذا رأيت جندنا فقد أقبلوا إليك فان ترجلوا وجعلوك تركوا وقد قدموا فقد كذب ظني وإن أيتها جملوك وطاؤا إن فاني معز من قات العاصوي فرس لجذبة لا تدرك فاركها (١٧٤) وفيها نبي وقد أعدت لخدمه فرسانا فلما حضر غيرة مستعد للهرب في أبواب حصنها

حيرو وطاؤا في قصير  
 قصر إليه أوصافه فغل عنها  
 فركها بصير فصار فظير جذبة  
 إلى قصير على العاصو قد حال  
 دونه السراب فقل ما ذل من  
 جوت به العاصو فصار لا  
 فأخذته الزاني بها وكانت  
 قد دبت شعراتها حولاً  
 وكشفته عن أظفارها وقالت  
 له هذه عانة عرس أوعانة  
 أخذ بالثأر فقال بل أخذ  
 بالثأر فأبى من الحياة  
 فأصرت بشدة عذبه كما يفعل  
 بالفصود وأجلس على ناعق ثم أمرت  
 برواحته فقطعت وكان قد قيل لها  
 احتفظي على دمه (و)  
 فنه أن صناعته فخر منه طلب  
 بناره فقطرت قطر من دمه في الأرض  
 فقالت لا تصير وادم الملك فقال  
 جذبة دعوا أوصافه أهله فمزل  
 الدم يسيل إلى أن مات وأما اختار هذا  
 الوجه في موته لأجل اشتغاف غلظته بالوهم  
 وهو في سبيل الموت ثم أن قصير أتى إلى  
 عمرو بن سعد وهو ابن اخت جذبة وقد كان  
 جذبة استغفله على ملكه حين سافر فزاد  
 أخبارة الخبر وحضه على التناور وأحال ذلك  
 فقطع أنه وأدبه ولحق بالزبادي وعزم أن  
 يعرف فعل به ذلك وأنه اتهمه على عماله  
 على خاله فصدعها حتى أطمأنته وصارت ترسله  
 إلى العراق فيأتي إلى عمرو بن سعد فضعفه  
 ويشترى به ما يطلبه واتي الهابة إلى أن  
 تمكن منها وولته مقاتيخا ثم قالت لا خذها  
 أحب فاحتل ما أحب من ما لها في العراق  
 فانتخب من عسكو فرسانا وألهمهم السلاح  
 واتخذوا ثيابا وجعل كل يعبر رجلين  
 معهما سلاحهما وجعل يسير في النهار حتى  
 إذا كان الليل اعتزل عن الطريق فلم يزل  
 يركل حتى شارف المدينة فامرهم بلبس  
 السلاح ودخلوا الغرا وأربلا له أصبح  
 دخل وسلم عليها وقال هذه العير أتيتك  
 عالم آتيتك قط فصعدت فوق قصرها  
 وجلت تنظر العير وهي تدخل المدينة  
 فأنكرت مشيها وجلت تقول

مال الجبال مشيها وتبعا • أجنح لا يحلن أم حديدا

أم صر فاباردا شديدا • أم الراجل جئنا قصودا

فلما شلت بعرفي المدينة حلو امرئهم وخروجوا بالسلاح وأتى قصير يعمر وفأطامه على سرداب كان لها كانت أخرجهت فخرج منه  
 فقبلت فخرج من السرداب فجلت عرا على بابها فجعلت تحس خاتما وفيه سم وتقول يدي لا يدعروا فارت الدنيا

(و) احسرتا ايضا بائنة عن (الحشو) وهو زبالة معينة لا بائنة (المفسد) المعنى (كأننى فى قوله ولا فضل فيها) أى فى الدنيا (لشجاعة والندى \* صبر الفقى ولا لقاء شعوب).

الى اللقافة والوزن وانما العبرة بأصل المعنى فى التركيب وهو يصح بكل منهما (و) احسرتا ايضا بقوله لئلا تدعن (الحشو) وهو أن يزداد فى الكلام زبالة بلا بائنة بشرط تعيين تلك الزبالة فالفرق بين الحشو والتطويل على هذا تعيين الزيادة وعدمها ثم الحشو لما تعينت فيه الزيادة تصوره فيه قسمان أحدهما ما يسمى بالحشو (المفسد) لا فائدة بمعنى فاسد وذلك (كأننى) وهو الكرم (فى قوله) أى المتنى (ولا فضل فيها) أى فى الدنيا (لشجاعة والندى \* صبر الفقى ولا لقاء شعوب) بفتح الشين وهو من أسماء الميتة حيث ذكبت للشعب أى التفرق بها وهو علم على جنسها فهو موعود من الصرف صرفه لضرورة وقد علم أن لا حرف امتناع لوجود امتناع جوابها لوجود شرطها وجوابها فى الفضل فى الدنيا المدلول عليه بقوله ولا فضل فيها والشرط وجود لقاء الموت فكذا به يقول ولا لقاء الموت ما كان فضل الشجاعة ولا الصبر ولا الكرم فيكون وجود لقاء الموت مما تعان من الفضل ونفى التنى اثبات قبول حاصل المعنى الى ان وجود لقاء الموت مقتضى فضل الشجاعة وفضل الصبر وفضل الكرم ولو اتى الموت لم يثبت فضل وهذا المعنى أعنى استلزام وجود الموت لفضل الشجاعة ونفيه لثلى فضل الشجاعة صحيح لان الانسان متى علم أنه لا يموت لم يبال بالاقتمام للشدائد للنصر على الاعدام وهذا المعنى يستوى فيه الناس جميعا فلا فضل على تقديره لأحد على أحد فى الشجاعة بخلاف ما اذا علم أنه يموت ومع ذلك يقصم فلا يكاد يوجد هذا المعنى الا لافراد قلائد من الناس فثبت لهم الفضل باختصاصهم بما لا طاقة لكل أحد عليه وكذا الصبر على شدائد الدنيا واتى الموت لم يكن له فضل لان الناس كلهم اذا علموا ان لاموت تلك الشدة صبرا وسرا على فضيلة نفى الخزع اذا لى بفضى الى الموت الذى هو أعظم مصيبة ومادونه اجل ومع ذلك لا بد أن تزول طاعة بخلاف ما اذا علم الانسان أن تلك الشدة غير مجازفة الى الموت الذى هو أشد الشدائد ومع ذلك يصبر عليها وان أدت الى الموت فهذا لا ينصفه الا لقليل من الناس فثبت له الفضل ولكن هذا المعنى فى الشجاعة أى لان هذا اليم فى الشدة الاعلى تقدير عدم دامها وغير لازم من نفي الموت وذلك لان الصبر على الشدة الجامعة بما لا يثبت الا لقليل تأمله وأما الندى فالتبادر أن فضله فى نفي الموت لاق وجوده لان الانسان اذا علم أنه لا يموت ومع ذلك يتكرم حتى يبقى معدما والعدم مما يؤدى الى فضيحة ومقاساة شدة ادعاءة فالكرم مع نفعه لاجل ذلك ليس الا لادر فثبت له الفضل وأما وجود الموت فهو الحامل على الكرم لكل أحد لان المال الذى يترك من شأن العاقل بئنه ثلاثين زواره بعدة فلا فضيلة وهذا مما يكفر من نكبه فلا فضل فيه وقد وجبه ذلك بان نفي الموت مما يوجد راحة الانتقال من عمر الى بصر ومن فقر الى غنى حسيما يرتبه عادة الزمان الطويل من فقر ذلك الانتقال فيه وذلك مما يجعل على الكرم لكل أحد ففتى الفضل عن الكرم على تقدير نفي الموت وثبت على تقدير وجوده بطريق المفهوم وربما ان خوف الشدة أعظم من راحة الخلف فلا يكون رجاؤا ومسها لا كرام عند انتفاء الموت لصحة وجود الشدائد ودومها هو اولى أن تراعى وأما الجواب بان المراد بئندى الكرم بالنفس فهو ضعيف لعوده الى الشجاعة حيث سيكون فى الكلام تكرار مع ان الاصل عدم استماعه لذلك المعنى فتقر به شذائذ يادة لدى فى هذا الكلام

فيها مقابل الياء لكنه بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر أنهم والثانى يسمى الحشو وهو ما تعين به زائد وهو ضربان أحدهما فسد المعنى كقول أى الطيب ولا فضل فيها للشجاعة والندى \* صبر الفقى ولا لقاء شعوب

وثانيهما ما يشغل على الحشو

والحشو ما يتعين أنه الزائد

وهو ضربان أحدهما ما يفسد

المعنى كقول أى الطيب

ولا فضل فيها للشجاعة والندى

وصبر الفقى ولا لقاء شعوب

(قوله فى قوله) أى قول أى

الطيب المتنى من قصده

التي رتبها بين الكرم والندى

سيف الدولة وأزلهما فيه لفرم

وهو حذف الحرف الأول

من الوند المجموع ومطلعها

لا يحزن الله الامير فأتى \*

لا خفن من حاله بنصيب

ومن سر أهل الارض ثمى أسا

\* بكى يعيون سرها وقلوب

وانى وان كان الحزين حبيبه

حبيب الى قلبي حبيب حبيبى

وقد فارق الناس الاحبة قبلنا

\* وأعيداد الموت كل طيب

سبنا الى الدنيا فلو عاش أهلها

\* ومنعناهم من جنة وذهب

تلكها الا فى قلبك سائب \*

وفارقها الماضى فراق سلب

ولا فضل فيها البيت وهى

قصيدة طويلة (قوله

والندى) أى الاعطاء

(قوله شعوب) بفتح

السين مأخوذ من الشعة

وهى الفرقة

فإن لفظ التدي فيه حشو بقصد المعنى لأن المعنى أنه الأفضل في الدنيا للجماعة والصور التدي لولا الموت وهذا الحكم ضيق في الشجاعة دون التدي لأن الشجاع لو علم أنه يخطئ في الدنيا لم يخش الهلاك في الأقدام لم يكن لشجاعته فضل بخلاف الباذل ماله فانه اذا علم أنه يموت هان عليه بذله ولهذا يقول اذا عوتب فيه كيف لا يبدل ما لا ينجى في أنق ياتمتم هذا المال وعليه قول طرفة

(قوله على لينة) أى علم جنس فهو ممنوع عن الصرف العلمية والتأنيت وسبب التأنيت ذلك لأنه متشعب وتفرق بين الإجابة أى لا ينفصل  
لعدم التأنيت لم يكن للأموال مذكور فضل (قوله صرفها) أى جبرها بالكسر من غير توين وقوله الضرب أى الضرب وهو موافقة القوافي  
وجعله الجبر بالكسر صفاً أو مدحواً والثاني أنه التثنية وقوله صرفها الضرب أى جمع كونها ممنوعة من الصرف لما ذكرنا وانظر  
حل الجوز أن يكون علماً الموت وهو مذكور وحيداً فيصرفه الصرف وعدمه باعتبار أن كافي ذلك في أسماء البلدان والأماكن  
لصرفها على الظاهر الجواز لا يوافق (قوله وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت الخ) هذا بيان لفهم البيت وتقرر بما ردد  
على قوله وأنشئ من كونه حشواً مقصد الألفى والجواب عنه وذلك لأن منطوقه ثبوت الفضيلة للنجاعة وما معها على تقدير وجود  
الموت لأن اللاحرف امتناع وجود معنى أنها تدل على امتناع جواب الوجود شرطها وقوله لا فضل فيها جواباً للحقيقة لكن ليكون  
الجواب لا يتقدم يقال فيه دليل الجواب و من التركيب لولا إلقاء شعوب لا فضل فيها للنجاعة والندى والصبر وهذا الجواب منى  
في ذته ذاتي بمقتضى الولا لأن إثباته لا نفي للنفي ثبات فصر مدلول الكلام ومنطوقه ثبوت الفضل لا "مورالاً" كونه على تقدير  
وجود الموت ومفهومه (١٧٦) عدم الفضل لئلا تدعى على تقدير عدم الموت وهذا مسلم في غير الندى والحاصل أن

هذا البيت يقدر بحسب  
المنطق أن وجود الموت  
مقتض فضل الشهادة  
والصبر والمكر وبفسد  
بحسب المفهوم أن نفي الموت  
مقتض لنفي النخل عاذر  
واستلزام وجود الموت لفضل  
الشهادة واستلزام نفيه  
لنفي فضله صحيح لأن  
الإنسان متى علم أنه لا يموت  
لم يمانع التقدم على المعركة  
بهذا المعنى يستوي فيه

الناس جميعا فلا فضل على قدير ولا حذلي أحد بخلاف ما اذا علم انه يموت فذلك يقتضيه المعركة فلا يكاد يوجد وفاة  
هذا المعنى الا افراد قلائل من الناس فثبت لهم الفضل باختصاصهم وبالا طاعة لكل أحد عليه وكذلك المصري شدة الدنيا استلزام  
وجود الموت لغضه واستلزامه في الموت التي فضله هي لانه لا تأتي الموت يمكنه فضل لان الناس كلهم اذا علموا انه لا موت بتلك الشدة  
صبروا وصاعى تلك الفضيلة أعني فضله في الجوع اذ ليست تلك الشدة منضبة الى الموت الذي هو أعظم مصيبة وما دونها لجليل ومع  
ذلك لا بد أن تزول عادة بخلاف ما اذا علم الانسان أن تلك الشدة ربما انقضت الى الموت الذي هو أشد الشدائد ومع ذلك يصبر عليها فهذا  
لا يتصف به الا القليل من الناس فثبت به الفضل باختصاصه بملاطافة لكل أحد عليه وما استلزام وجود الموت فضيلة الكرم  
واستلزامه في الموت التي فضله الكرم فيه صحيح لان المتدار أن فضل الكرم انما يكون عندتي الموت لا عند وجوده لان الانسان اذا علم  
انه لا يموت ومع ذلك يتكبر حتى يبقى معدما وادعما بما يؤتى الى فضيلة ومقاساة شدة ادعاء فلا يكاد يوجد على هذا الحالة الا التادر  
نشته الفضل لا اختصاصه بملاطافة لكل أحد عليه وأما اذا تنق وجود الموت وترك المال فان عليه بذله وعدم بقائه للورثة بعده  
وعذ بما يكرمه تكببه فلا فضل فيه (قوله تنقب الشجاع بصدع الهلاك) أي فلا يكون له فضل باقتضائه الدخول في المعركة لا استواء  
من جيب في ذلك (قوله وتيقن العابر زوار المكروه) أي بحسب العادة وعدم الهلاك تلك الشدة فلا فضل فيه لان الناس كلهم  
ان يتقروا انهم صبروا على فضله علم الجوع (قوله فان بذله حينئذ افضل) أي لان الخلود يوجب الحاجة لزيادة المال (قوله  
عذ ذيق الموت ويختلف المال) أي لا محذور بان وجوده على

فان كنت لا تستطيع دفع منتي • فذري بأبد هاجم ملكتي يدى

وقول مهباز فكل إن أكل وأطعم أخاك • فلا الزاد يقي ولا الآكل

فالويل أنه محظوم جاعله كان جوده أفضل فالشعاع لولا الموت لمحمد والندى بالشد وأجيب عنه بأن المراد بالتدنى فى البيت بذل النفس لا بذل المال كما قال مسلم بن الوليد

يجود بالنفس إن ضن الجواد بها • والجود بالنفس أقصى غاية الجود

ورد بأن لفظ التدنى لا يكاد يستعمل فى بذل النفس وإن استعمل فعلى وجه الامتافه فأما مطلقا فلا يفيد الا بذل المال والثانى

ماليه قد المعنى كقوله ذكرت أخى فعادوني • مداع الرأس والوصب

فان لفظ الرأس فيه حشوا فائدة فيه لان الصداق لا يستعمل الا فى الرأس وليس بمفسد للعنى

( قوله وغاية اعتذاره ) الضمير عائذ على الحشو والكلام من باب الخلف والايصال أى غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يفرجه عن الفساد كخلف الجار وأصل الضمير بالصدر وقوله ما ذكره ابن جنى أى فى شرحه وان المتنبى حاصل ذلك الاعتذار أن نبي الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عسرالى يسر ومن فقرالى غنى حسب ما يوجب معادة الزمان أطول من فقر ذلك الانتقال فيه وذلك مما يحصل على الكرم لكل أحد فيفتى الفضل عن الكرم على تقدير نبي الموت لان الانسان اذا اتقن الخلود أتقن وهو موقن بالخلف لكونه يعلم أن الله يخلفه وسبقه من حالة العسر الى حالة اليسر بخلاف ما اذا اتقن ( ١٧٧ ) بالموت فانه لا يوقن بالخلف لاحتمال

وقاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسرالى يسر ومن شدة الى رخاء ما يمكن النفوس ويسهل اليوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (و) عن الحشو (غير المقد) للعنى

سواء كان ذلك المأني بمدلوله على معناه بغيره أم لا (و) فانيهما أى نأى قسمى الحشو هو ما يسى بالحشو (غير المقد) للعنى

فان كنت لا تستطيع دفع منتي • فذري بأبد هاجم ملكتي يدى

وقول مهباز فكل إن أكل وأطعم أخاك • فلا الزاد يقي ولا الآكل

وأجيب عنه بأنه أراد بالتدنى بذل النفس كقول مسلم بن الوليد

يجود بالنفس إن ضن الجواد بها • والجود بالنفس أقصى غاية الجود

( ٣٣ - شرح التلخيص ثالث ) من الابتلاء بالشد والضيقة حتى يكون خوفه ذلك أعظم من رجاء الخلف وحينئذ فلا يكون رجاءه الخلف مسهلا لا كرام عند انتفاء الموت فيكون لبذل حينئذ فضل الثانى أن الشخص على تقدير الخلود يقوى احتياجه الى ما يكون لبذله مع احتياجه فضل الثالث أن الشخص على ذلك التقدير يشتد تعلق قلبه بجوارح المال لكن شر الهجمات بصرفه فيها وأما رجاءه المال اليه بتنقل الاحوال فهو فى غاية الضعف لانه أمر متعدي يمكن تحلفه قبل تحلفه بالفعل فى بعض الافراد وحينئذ فيكون فى البذل على ذلك التقدير فضل وأما أمر اعتبار وجود الموت وعدم الخلود فسهل لبذل المال يتقن أنه عتوت ويحفظه لوارثه ومن ثم كان ترك الشاب للمال واعراضه عن أمور الدنيا أفضل من ترك الشيخ القافى لذلك لشدة حرص الشاب عليه لظنه طول الحياة احتاج لكثره المال بحسب العادة وضعف تعلق الشيخ بالمال لانه قبه الموت كل لحظة المهم الآن يقال ان تخرج الكلام ولو على وجه ضعف أول من حله على الفساد بعضهم أجاب عن البيت بأن المراد بالتدنى الكرم بالنفس وفيه تنذر لعوده الى الشهادة حينئذ فيكون فى الكلام تكرار مع أن الاصل عدم استعماله لذلك المعنى كذا اعترض الشارح على هذا الجواب وقد يقال هذا الاعتراض اختيار اذا كان غرض الحبيب تصحيح كلام أبى الطيب بالكلية وأما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة خلو الفساد فلا يرد ذلك انخافه ما لم يذلل الجواب كونه من التصويل واعتراض ابن السبكي فى عروس الافراح على المصنف فى عثمه البيت الذى كوربان التدنى ليس زبادة لفظ المعنى مدلول لغوي حتى يكون حسوا بل اتيان لفظ لعنه الا انه فاسد فى المقام والحشو من القليل الاول كان تطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا فى التعيين وعدمه وأجيب بأن المراد بزيادة النسبة الى الحشون يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأني بمدلوله على معناه بغيره أم لا وحينئذ فلا اعتراض على المصنف فى عثمه بالتدنى فى البيت



(كقوله) وأعلم علم اليوم والامس قبله) \* ولكنني عن علم ما في غد عدي

وقول زهير  
وأعلم علم اليوم والامس قبله  
ولكنني عن علم ما في غد عدي

(قوله كقوله) أي قول زهير  
ابن أبي سلمي وهذا البيت من  
آخر قصيدته التي قالها في  
الصلح الواقع بين قيس  
وذيبيان وأولها  
أمن أم وألفي دمنة لم تكلم  
بجوهانة الدراج فلتنكر  
ودارها بالرقيتين كأنهم

مراحيص وشمق وشمر معصم

(قوله علم اليوم) مع صدر  
مسبح للشمس أي علم عليا  
متعلقا بهذين البيتين أو  
مفعول به بناء على أن أعلم  
بمعنى أحصل كذا في القنري  
وقرر شيئا من جعله مفعولا  
به بناء على أن المراد أعلم  
المعلوم أي أعلم لمعلوم أي

الامر الواقع في هذين  
البيتين وقوله ولكنني عن  
علم أي عن الامر المعلوم  
أي الذي شأنه أي علم وقوله  
ما في غد أي الوقع في غد بدل  
من علم وقوله عدي أي جاهل  
وغير عالم به فهي صفة  
مشبهة بمعنى جاهل ومعنى  
البيت أن عليا يحيط بما  
مضي وبما هو حاضر  
ولكنني عن علم الاحاطة  
بما هو متوقع يريد  
لأنني ماذا يكون غدا

وذلك (كقوله) أعلم علم اليوم والامس قبله) \* ولكنني عن علم ما في غد عدي

فقوله قبله حسو لان الامس يدل على القبلية لليوم وقد تعين للزيادة ان لا يصح عطفه على اليوم كما  
عطف الامس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاشارة الى التصف وأيضاً المناسب حيث أراد الجمع  
بين الثلاثة أعني القدو واليوم وغيرهما ان يذكر الامس لانه هو المستعمل كثيراً في مقابلة كل من الغد  
واليوم لا لفظ القبل فيتعين للزيادة فلا يقال هو كلين بالنسبة الى الكذب وهو غير مضمر لا يبطل  
وجوده المعنى وقد ورد هناك زيادة من زيادة الاذن والبدن مثلاً في قول القائل سمعت ما ذني وكنت  
سدي لان السمع ليس الا بالاذن والكذب ليس الا باليد فكأنه يحذف لوما أشبه ما حسو كذا في القبل  
وأجيب عما أشربنا له فيما تقدم وهو ان زيادة ليست المقصود فائدة التأكيدي عند خوف الانكار

وهذا الجواب نفسه اخذنا في سر التصاحبة عن الشريف المرتضى ورد بان لفظ السدي لا يكاد  
يستعمل في بدل النفس وان استعمل فضاء ما مطلقاً فلا يفيد الا بدلاً للمال ورد أيضاً بأنه يلزم التكرار  
فإن بدل النفس هو للتصاحبة قال ابن جني معنى البيت أن في الخلود وتنقل الاحول من عسالي  
يسر ما يمكن النفس ويسهل اليوس فعلى هذا يكون عدم الموت يقتضي الجود كما قال المتنبي  
وقبل معناه لولا تباين الناس في التوطنين على الموت لما فضل الكريم البخل به لانه رغبت في المال  
التي هو متاع الدنيا ونفس هذا ايضا عن الواحدى ثم أقول في جعل هذا القسم من أصلهم من  
قسم لحشو نظر لان لفظ السدي أنه لمعنى زائد أن لمالك التكلم قطعاً لكونه لم يكن ينبغي له أن يزيد هذا  
المعنى أمر آخر بلحق نقصاً بالكلام فلا يكون زائداً لان الحشو زائدة المعنى بلغة زائدة عن المراد وهذا  
انما يكون لو كان لفظ السدي فادام لفظ التصاحبة في الثاني أن يكون حسو غير مقصود وهو ما كان  
فيه زائدة متعين ولكن ذكره لا يفيد المعنى كقول زهير

وأعلم علم اليوم والامس قبله \* ولكنني عن علم ما في غد عدي

فان قوله قبله لا فائدة فيه (قلت) وفيه نظر من أوجه الاول انه يجوز ان يقال في قبله ان له فائدة كأنه  
يقول أعلم ما كان قبل هذا اليوم أي لا يشغلي اليوم عن علم ماضى سابق فان قبلية الشيء وصف يؤذن  
بالاشتغال بالحاضر عنه الثاني انه يجوز ان يكون الضمير في قبله يعود الى العلم أي أعلم ما كان أس قبل  
علي بما كان اليوم مبالغة في قوته الخافضة وانه يتصرف لماضى قبل استحضاره الحاضر الثالث  
أن قبله تأكيدي معترض في الوصف التأكيدي جاز وليس حسو ان هو كقولهم أس الغابر ومنه  
في لا يناسخ بقوله

ذكرت آخر فعاودني \* صداع الرأس والوصب

فإن الرأس حسو لان الصداع لا يستعمل الا في الرأس وقد قيل ان ما في المصباح هذا الحشو بما  
ليس فيه بديع فان كان فيه بديع حسن كقول المتنبي

وخفق قلبو رأيت لهيبه \* باجتي رأيت فيه جهنما

(تنبه) \* ما يكثر حسو الكلام بلفظ أصبح وأمس وعدا وأخواتها ولفظ الا وقدو اليوم قال  
حازم الزاجب اعتبار حالها فان كان الامر الذي ذكرناه أصبح فيه لم يكن أمس فيه فليست حسو  
والافوه حسو كقوله أصبح العسل حلوا والرماني أجاب عن قوله تعالى فأصبحوا ناسرا من بان العادة  
أن من به علة تراد عليه بالليل فيرجو لفرج عند الصباح فاستعمل أصبح لان النسر ان حصل لهم في

فان قوله قبله مستغنى عنه غير مفسد وقول ابي عدي

نحن الرؤسي وما للرؤس انا هميت \* في الجمل لا قوام كالأذنان

فان قوله لا قوام حشو لا فائدة مع أنه غير مفسد واعلم أنه قد تشبه الحال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته فيعدم من الزائد على أصل المراد ما ليس منه كما تبين بعض الناس بقول القائل

(قوله حشو) أي اذا دعى أصل المراد لا فائدة لأن الأصل يدل على القبلة اليوم لدخول القبلة في مفهوم الاسم لانه اليوم الذي قبل يومك وهو متعين الزيادة اذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الاسم بحيث يكون ١٧٩ التقدير وأعلم قبله بالاضافة

الانحصاف وأيضاً المناسب فلفظ قبله حشو غير مفسد وهذا بخلاف ما قبله بصيغة يعين وسمعه بأذني وكتبته يدي في مقام يقتصر الى التأكيد

أو وجوده أو تجوز الغفلة ونحو ذلك بخلاف زيادة البدو الاذن في المثال فلقد صدقنا كيد في مقامه وقيل انما كيد ثلاثي وهم ان علم اليوم قسم على الاسم لمضيه في ان الماضي وعلم اليوم لا يتعنان من علم الماضي بطريق التأكيده فاعلم ان الهم وفيه تكلف ولما فرغ المصنف من ذكر الابهاز والاطناب والمساواة بما يفيد تعريف كل منها شرع في تفصيل أمثلة كل منها وفي بيان تفاصيل الابهاز والاطناب الكثيرة ولم يعين لكل منها مقامه في كل مثال اكتفاء بما تقدم مما يفيد ان مقام المساواة هو مقام الاتيان بالاصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ومقام الابهاز هو مقام حذف أحد المسندين أو المتعلقات ومقام الاطناب مقام ذكر ما لا يحتاج اليه في أصل المعنى لما يقتضيه قصد البسط حيث الاصغاء مطلوب ونحن نشير الى ما ينبغي ذكره في كل مثال منها فيبدأ بالمساواة لكونها أصلاً يقاس

الوقت الذي يرجو فيه الفرج فليست حشواً وقد اشار الى انشاء الخفاش وحازم وغيرهما (تنبه) قال الخفاش في سر الفصاحة أصل الحشو ما يقصد به في الشعر اصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي وفي التنقيص السجع وتأليف القصول من غير معنى يقصد ثم نقل عن أبي هاشم أنزل فألقى الحشو الجديل الذي يقال في القديسات في مسألة ذكرها في ايجاز القرآن ان الشاعر اذا احتاج الى الوزن ذكر ما لا يحتاج اليه في الترتيب لا ترى الى قول امرئ القيس

ورضت فذات صعبة أي اذلال \*

فلو كان في الشعر لا سقط صعبة أو اسقط أي اذلال ثم أفسد الخفاش كلام أبي هاشم وأما فائدة ذكرهما وانهما من الحشواً محمود ثم قال وأبو هاشم وان كان العالم المقصد في صناعة الكلام فليس معرفته بالخواهر والأعراض وكلامه في القدر والالطاف مما يفيد العلم بصناعة نقل الكلام المؤلف وفهم النظم والترتيب كأن في أهل هذا العلم من يجمل أول ما يجب على العاقل فضلاً عما يجاوز ونحو ذلك من تعاطي ما لا يحسنه قال ومن العجب أن الرمانى قضى على أبي هاشم ما هذه بكتابه معروف قصره على بعضها واعتمد فيه المناقشة لآي هاشم في لفظة لفظة فلما وصل هذا الموضع لم يتعرض له بنى ولا اثبات بل ظهر منه أنه موافق لمثل قال وما يعلم السبب في خفائه على الرمانى مع مكانه المشهور من الأدب ثم جعل الحشواً اسماً ما حشواً بقيد معنى حسن مثل

لأن كيد أي لدفع توهم واتسار (قوله بخلاف الخ) أي فانه ليس من الحشواً وهذا جواب عما يقال ان زيادة قبله في البيت معتزة بزيادة الاذن واليد متلافي قول القائل سمعته بأذني وكتبته يدي لان السمع ليس الا بالاذن والكتب ليس الا باليد فكأن جعلوا ذلك وما شبهه حشواً بل جعلوه كيداً كذا كذا قبله وحاصل الجواب أن التأكيدها يكون عند خوف الاتسار أو حوده أو نحو من الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح شئ من ذلك هنا فزيادة قبله ليست لفصد التأكيدها اقتضاء المتابعة بخلاف زيادة البدو الاذن في المثال فانها لفصد التأكيدها وذلك لأن الابهاز قد يكون بالتباعد فليس له معنى يعين ارادته وقد يطلق السمع على اليد قد فتح قوله بأذني ارادته وقوله كتبت قد يستعمل بمعنى أمرت بالكتابة فدفع بقوله يدي ارادته وخالف أن التأكيدها اقتضاء المقام كما في الأمثلة المذكورة فائدة لاحشواً والا كل حشواً كما في البيت

ولما قضينا من معنى كل حاجة \* وسمع بالاركان من هو ماسح  
 وشدت على دهم الهادى رحلتنا \* ولم ينظر الغادى الذى هو رايح  
 أخذنا باطراف الاحداث سينا \* وسالت باعناق الملى الاباطح

بين أنه ليس منه ماد كره الشدة بعدا فها هو في شرحه قال أول ما ينتقل من محاسن هذا الشعر أنه قال ولما قضينا من معنى كل حاجة  
 فمعبر عن قضا جميع الناس كراحتها ومنها بطريق العموم الذى هو أحد طرق الاختصار ثم نبه بقوله وسمع بالاركان من هو ماسح على  
 موافق الوداع الذى هو آخر الامر. ليل المسح الذى هو مقصود من الشعر ثم قال وشدت الميث فوصل به كرمح الاركان ما يليه من زم  
 الركوب وركوب الركان (١٨٠) ثم دل بلفظ الاطراف على الصفة التى تخص بها الرفاق في السفر من التصرف في

(المساواة) قدمها لانها الاصل

عليه الايجاز والاطن يقال (المساواة) قد تقدمت انما اللفظ أى ليدل على معناه بتماسه من  
 غير أن يكون ناقصا عن أجزاء المعنى المراد ولا زائدا عما قبلها انما أصل يقاس عليها مع انما نسبة  
 البناء توقف تعقلا على تعقل غيرها من تصورهم من حيث انها لا يتوقف على شئ بمعنى ان ادراكه  
 ان هذا دل على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لا كتر من هذا لا يتوقف على شئ ومن هذا الوجه  
 يقاس عليها وانما يتوقف تعقلا من حيث وصفها بالمساواة المعبرة اصطلاحا وهي انها اللفظ ليس  
 فيه إيجاز أو نقصان عن الاصل ولا احتياج أى زائد عليه ولا يحتاج الى القياس عليه من هذا  
 الوجه ولكن لتسليان يقول ما أكره المصنف على السكاكير يرجع اليه كلامه لان التادية  
 باعظ مساويتين أن يكون المراد بها وانه المساواة الوضعية وهي انما تعرف بالعرف القوي الذى  
 يعمله الاوساط لانهم انما يتصورون بتقدير ما يشبه الوضع فتستعد الامر الى الاحاطة على العرف

ان الثمانين وبلغتها \* قد أحوجت سمى الى ترجان

وما يؤثر نقصان المعنى وينسد أقوال المتنبى

تورع ع الملك الأستاذ مكملا \* قبل اكتهال أديبا قبل تأدب

والاست ذبح الملك مقصود من المدح ثم اعترض بان الأستاذ صار لكافور كالف الذى لا يريد تغييره  
 لانه كان اذ ذاك مدبرا لأمرو له لا تشديد بنظره بخدمته من (والمساواة الى آخره) ثم شرع  
 في الكلام على الاقسام الثلاثة مقتصر في الغالب على الامثلة فان مجال اليجاز علت مما سبق من  
 مقتضيات ترك المستند أو المستند اليه أو متعلق أحدهما ومجال الاطناب علت مما سبق من أسباب  
 ذكر المستند من قصد البسط أو رعاية الفاصلة أو تكرار الاستناد وغير ذلك لا يكونه الاصل فان رعاية  
 ذلك مساواة لا اطناب اذ عرف هذا قال المساواة مثلها بقوله سبحانه وتعالى ولا يبيح المكر الهى الابا هله  
 وأورد على المصنف ان فيه اطنا لان الهى زائد فان كل مكر لا يكون الاستناد ونسبة المكر الى الله  
 تعالى في قوله سبحانه ومكر او مكر الله مجاز لقابله ولو وقع استعماله وحده فهو مجاز على الصحيح وسيأتى  
 ما عليه في باب المجاز وقول النابغة النيباني

فنون لقول وتصور  
 الحديث أو ما هو عادة  
 المتطهرين من الإشارة  
 والتلويح والرمز والامام  
 وأما بذلك عن طبيا نفوس  
 وقسوة نشاط وفضل  
 الاغتراب كما وجه ألفة  
 الاحصاء ونسبة الاحباب  
 ويليق بحال من وفق قضاء  
 الصادة الشريفة وربا  
 حسن الاباب وتسم روائح  
 الاحبة والاطوان واستماع  
 التهانى والنصاي من اختلاف  
 والاشوان ثم ان ذلك كله  
 باستعارة لطيفة حيث  
 قال وسالت باعناق الملى  
 الاطاح فنه بذلك على  
 سرعة السر ووطاة  
 الظهور وفي ذلك ما يؤكد  
 ما قبله لان الظهور اذا كانت  
 وطيفة وكان سرهما هلا  
 سرعا زاد ذلك في نشاط  
 الركان فزاد الحديث  
 طبيا ثم قال باعناق الملى  
 ولم يتدل بالملى لان السرعة

المقبس

ولبط في سير الأبل نظهر ان عاباى أعنفها ونبين أمرها من هاديا وصدورها سافر أجزائها تستند اليها  
 في الحركة تشبهه في النقل واخففة  
 (القسام الاول المساواة) \*

(قوله المساواة) أى أمثلتها فهذا شرعى في الامثلة بعد الكلام على تعاريفها لخصائص الثلاثة ولم يعم بمقام كل منها في كل مثال اكتفاء  
 بما تقدم مما عيّن أن مقام المساواة هو مقام لايان بالاصل حيث لا مقتضى العدل عنه ومقام اليجاز هو مقام حذف أحد المستندين  
 أو المتعلقات ومقام الاطناب هو مقام ذكر ما لا يحتاج اليه في أصل المعنى قصد البسط حيث الاضغاط مطلوب وكرعاية الفاصلة وقد  
 تقدم أن المساواة عبرة عن لفظ أى ليدل على معناه بتماسه من غير أن يكون ناقصا عن أجزاء المعنى المراد ولا زائدا عليه

كقوله تعالى ولا يبين المكر السيئ إلا بأهله وقوله وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وقول النافعة القبياني

فإنك كالليل الذي هو مدركي \* وانخلت أن المتأني عندك واسع

(قوله القيس عليه) أي الذي قيس عليه أي نسب إليه الإيجاز والاطناب وهذا تفسير لما قبله وفيه أن الأصل الذي قيس عليه الإيجاز والاطناب إنما هما أصل المعنى المراد على ما اختاره المصنف فالوجه إنما أقدم المساواة لفظاً بما حثواك أن تقول إنما الأصل والمقاس عليه عند السكاك وهذا القدر كافٍ في تقديمها انتهى عبد الحكيم وفي ابن يعقوب بأنها كانت المساواة أصلاً يقاس عليها مع أنها نسبة أيضاً تتوقف تعقلها على تعقل غيرها لأن تصور هاس حيث ذاتها لا يتوقف على تعقل شيء يعني أن ادراك أن هذا دال على مجموع ما وضعه فقط من غير تعرض لا كثر من هذا لا يتوقف على (١٨١) شيء ومن هذا الوجه يقاس عليها

وإنما تتوقف تعقلها على تعقل غيرها من حيث وصفها بالمساواة المعبرة

اصطلاحاً وهي أنها لا تقبل ليس فيه إيجازاً أي نقصان عن الأصل والاطناب أي زيادة عليه ولا يصح القياس عليها من هذا الوجه (قوله ولا يبين) أي لا ينزل المكر السيئ وهو في جانب الحق أن يفعل بالعباد ملكه (الأباه) الاستقصاء بعصبائه وكفره فهذا الكلام مساواة لأن المعنى قد أدنى يستقصه في التركيب الأصلي والمقام يقتضي ذلك لأنه لا مقتضى للعدل على الإيجاز والاطناب وقيل إن في هذا الكلام إيجازاً يستقصه المستثنى منه أي لا يبين المكر السيئ بأحد إلا بأهله وأجيب بأن تقدير المستثنى في الكلام المفرغ نحو هذا إما اقتضاه أمر لفظي لا معنوي وقد لا يؤيد كقول غير القرآن العزيز كان تطويل لا لا يبين ما في ظاهر هذا الجواب من الإجمال والدعوى أما الإجمال فقوله اقتضاه أمر لفظي لا معنوي فإنه إن لم يؤيد لم يظهر لأن مقتضى التقدير كون اللفظ في التركيب تفسيداً لا إخراجاً كما أنها موضوعاً لا فاقضى ذلك تقدير المستثنى منه ليقع الإخراج منه وهذا التصحيح الآخر أمر معنوي أي يحتاج إليه لتجميع المعنى وأما الدعوى فقوله لو كان تطويل لا لأن أنفسهم يقولون كرك كان مساواة ولكن السرد بالامر اللفظي لا المتوقف فإعادة المعنى عليه في الاستعمال وإنما جازي تقدير وهو إجماعاً الضواحد الضوية الموضوع على أصل سبيل تركيب الكلام وسماه أمر القطب لعدم وقف بتأدير المعنى المقصود على تقديره وإن المعنى المقصود هو المحصر لولفظ الاستقصاء بدون المقدار ولو قيل إنما يبين المكر السيئ بأهله لم يبين التقدير ولكن فيه بحث باقي والمراد بالمعنوي ما يتوقف عليه تباين المعنى المقصود في الاستعمال ولا شك أن الكلام المفرغ لا يتوقف التباين فيه على هذا التقدير وقيل أيضاً إن في الآية إطناباً بذكر السيئ بعد المكر فإن المكر لا يكون إلا سيئاً (و) المساواة أيضاً (نحو قوله) أي النافعة في النعمان من المنذر

(فإنك كالليل الذي هو مدركي \* وانخلت أن المتأني عندك واسع)

فإنك كالليل الذي هو مدركي \* وانخلت أن المتأني عندك واسع

في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لأن مكر الله جزء السيئ وجزء السيئ ليس شيئاً اهـ وكذلك مكر نقالاً لجهاد في حال الضعف والصز وهذا اندفع قول ابن السكيت في العروس اعتراضاً على المصنف أن الإطناب لا يناسب زيادة ذكر مكر لا يكون إلا شيئاً (قوله وقوله) أي النافعة في الدنيا في مدح أي ماوس وهو النعمان من المنذر ملك الجنة حين غيب عنه وقد كان من سمائه وأهله أنفسهم بأن مطرودة لا يقرنته ولو بعد السافة لأنه أعواناً في كل من قرب وبعيداً بونه بنيه حتى ذهب فكان أدركه كالليل (قوله وانخلت) أي نلت والمتأني بالنواسة والتأني المتوجهة لجهاد لقنوة الممدود عن لائه وهو العبد ما خوذ من أتائيه أي عذبه فواسم كان عليه فلا يتعلق به الحارو والمجر ولان سمه لمكان لا يعمل ولا في القصر على الصحيح وسبب ذلك أنك متعلق واسع لتضمنه معنى العبد وظهر كلام الشارح أنه متعلق بالتأني حيث قال أي موضوع العبد عمل تدبيرة واجب بانه حل معنى أو على رأي من يجوز عليه في الطرف

(قوله ذوسعة) فيه نظر لان الموصوف بالسعة انما هو المسافة التي بين الخطاب وموضع البعد الذي هو مقام التشكيم فكيف  
 يوصف بها ذلك المكان واجب بان وصفه بها باعتبار وصف تلك المسافة التي لهاته تعلق فهو من باب المجاز المرسل الذي علاقته  
 التعلق (قوله شبهه) أي شبهه (١٨٣) الشاعر المدح وقوله في حال مضطه أي عليه وهو له أي تخوفه وهذنا

أي موضع البعد عنك ذوسعة شبهه في حال مضطه وهو بالبل قيل في الـ حذف المستثنى منه وفي  
 البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما مجازا لا مساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية  
 لاسم لفظي

شبهه النافعة للث في حال مضطه وهو بليل في عومه الا ما كن وبلوغه كل موطن في أسرع لحظة  
 بحيث لا يفلت منه أحد لسعة ملكه وبسطة يده ولكونه في كل بلد طاعون يدون اليه الهارين  
 فقال انه لا يصعب من المثل موضع أي أي بعدوان توهمه واسعا من مكان المثل وتقدر الجواب لشرط  
 في نحو هذا التركيب لا يحتاج اليه من جهة افادة المعنى حتى يكون مجازا التقدم ما يدل عليه وانما  
 يحتاج اليه بالنظر الى الصناعة الفنية كما تقدم فلقد كراضا هنا كان لظوبلا ويرد على ما ذكر  
 من كون الصناعة الفنية هي التي اقتضت التقدير بدون المعنى أن يقال ان أردنان المقط المحتاج اليه  
 في صناعة التركيب انما يكون حذفه مجازا ان لم ينسأد المعنى بدونه لم عدم تبادل المعنى من المجاز كله  
 وهو فاسد انمن الأيجاز ما ينسأد منه المعنى بالقرينة وان أردناه انما يكون حذفه مجازا ان لم يمكن  
 تحويل التركيب الى ما ينسأد المعنى بدونه فهو فاسد ايضا اذ من تركيب لا يمكن تحويله الى ما لا يحتاج  
 فيه الى ذلك اللفظ وان أردناه انما يكون حذفه مجازا ان وجبا استعماله في التركيب بدون القرينة  
 وانما يسقط في بعض الاعيان للقرينة فهو فاسد ايضا لان ذكر المستثنى منه محض قصد ذكر الجواب  
 كبير بل واجب بدون القرينة وانما يحذف للقرينة وان أردني آخر لم يظهر بعد وقد يجب بان  
 (قلت) في المثالين نظرا لالة الكره ان كان الاستثناء فيها مفرغا فغرضه إيجازا القصير وان كان غير  
 مفرغ فغرضه إيجازا قصيرا بالاستئناسا بمجاز حذف حذف المستثنى منه فان تقديره ما بعد وقال  
 الخطيب هنا لاستثناء فيه مفرغ فالمستثنى منه محذوف وهو غلط فان الحذف لا يكون مع الترفع  
 وأورد ايضا أن فيها إيجازا فانها حادثة على كف الاذي عن جميع الناس بحذره عن جميع ما يؤذي الى  
 الاذي وبان فيها إيجازا تقدير لان الاصل يضرب صاحبه مضرا بليقة فأخرج الكلام مخرج الاستعارة  
 التبعية الواقعة على سبيل التشبيه لان يصح معنى يحيط فلا يستعمل الا في الاجسام والنظر الى  
 الكلام السابق فيه اطناب انه تذييل لقوله تعالى ومكر السوء وأما البيت ففيه إيجاز حذف جواب  
 الشرط وان كانت الكاف حرفا ففيه إيجاز آخر بمحذف خبر ان على القول الصحيح خلافا لما ذهب  
 الى ان الجبر والمجرور فيه هو الخبر وخلافا لما ذهب الى ان القول بذلك فيما اذا كان الجار الكاف  
 دون غيره وفيه اطناب بذكر دليل الجواب فانه زائد على مدلول الكلام فان الاصل الاتيان  
 بالشرط وجوابه الا ان يقال النظر للقرينة ولا زائد فيه والاول أظهر كما سيأتي كل ذلك تفرع  
 على أن الجواب لا يتقدم على الشرط كما هو مذهب البصريين ومن المساواة على ما يقتضيه  
 كلام المصنف

أخذنا بطراف الأحداث بيننا \* وسالت بأعناق المعنى الأماط  
 على كلام ذكره في الايضاح مطول ومثله في الايضاح بقوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا

لنسين (قوله لان اعتبار هذا الحذف) أي في الآية والبيت (قوله رعاية لاسم لفظي) المراد بالاسم اللفظي حالا لا بقترة  
 يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما الجواب الى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوع على تسلك تركيب الكلام وسعى ذلك امر  
 لفظيا عدم وقت تبادل المعنى المقصود على تقديره

(القسم الثاني الإيجاز) وهو ضربان أحدهما إيجاز فقط وهو ما ليس يحذف كقوله تعالى ولكم في القصص حية فانه لا حذف فيه مع أن معناه كثير من دعى لفظه

(قوله لا يقتصر اليه الخ) أي لآن معنى المستثنى من مفهوم الكلام وكذلك الجزاء من مفهوم المصراع الأول (قوله اطنابا) أي أن كان لفظة (قوله بل تطويلا) أي أن لم يكن فيه فائدة أصلا والمراد بالتطويل التطويل باللفظ أي الزائد لا لفائدة وإن كان مستغنيا فأن دفع ما يقال أن الأولى أن يقول بل حشو لأن الزائد متعين والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء به لا قربته خارجة عن ذلك الكلام المأني به يكون تقديره مرعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه إيجازا والمستثنى منه والجواب مستثنى عنه في ذلك التركيب غير محتاج إليها في الأفادة فلا يكون حذفه إيجازا وما جرى عرفه بذلك بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب إلا بقرينة خارجية يكون حذفه إيجازا للصاحبة اليه في المعنى (١٨٣) (قوله وبالجملة) أي وأقول قولا

ملتبسا بالجملة أي بالاجمال أي وأقول قولا بجملا (قوله والإيجاز) أي من حيث هو على ضربين وذلك لأن اللفظ قد ينظر فيه إلى كثرة معناه دلالة

الالتزام من غير أن يكون في نفس التركيب حذف وبما جرى عرفه في حذف (الإيجاز القصص) أي من حيث هو على ضربين وذلك لأن اللفظ قد ينظر فيه إلى كثرة معناه دلالة الالتزام والتضمن

الحاصل بأنهم ممن غير أن يكون في نفس التركيب حذف ويسمى بهذا الاعتبار إيجازا القصص لوجود الاختصار في العبارة مع كثرة المعنى وقد ينظر فيه إلى أن التركيب في حذف ويسمى إيجازا الحذف وإلى ذلك أشار بقوله (والإيجاز) من حيث هو (على ضربين) الضرب الأول (الإيجاز القصص) أي ما يسمى بإيجاز القصص (وهو ما) أي الكلام الذي ليس ملتبسا (بمحذف) في نفس تركيبه ولكن فيه معان كثيرة اقتضاها دلالة الالتزام والتضمن وذلك (نحو) قوله تعالى (ولكم في القصص حية فان معناه) أي ما قصد أن يفهمه ولو بالالتزام (كثير ولفظه يسير) وذلك لعدم الدلالة بالمطابقة

وفيه نظر لأن فيه حذف موصوف الذين ص (والإيجاز ضربان إلى آخره) ش الإيجاز ضربان إيجاز القصص وإيجاز الحذف والفرق بينهما أن الكلام القليل إن كان بعضا من كلام أطول عنه فهو إيجاز حذف وإن كان كلاما معطى معنى أطول منه فهو إيجاز قصص وقد يجتمعان في نحو قولك ما رأيت الأزد إذاحللت المفعول محذوفا فالأول إيجاز القصص وهو ما ليس يحذف ومنهم من قال هو تنكير المعنى وتقليل اللفظ وبردعه - لأن يعطى ويعنى فإن فيه ذلك كما صرح به السكاكي وليس إيجاز قصص بل إيجاز حذف وكذلك كل إيجاز حذف فيه هذا المعنى والتحقق أن إعلان يعطى ربيع أن أردت

وأما الفرق بين إيجاز القصص والمساواة وبين مقامهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الأوساط الذين لا ينتبهون لادماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير والإيجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون الخطاب بمن لا يهمه بالإيجاز ألا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة ومقام الإيجاز كتملي العرض بالمعاني الكثيرة ويكون الخطاب مع من ينتبه لفهمها ولا يجتاز معه إلى بسط (قوله إيجاز القصص) أي ما يسمى بإيجاز القصص بكسر القاف على وزن غنم لحقيقه بعضهم وإن كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد (قوله وهو ما ليس يحذف) أي وهو الكلام الذي ليس ملتبسا يحذف في نفس تركيبه ولكن فيه معان كثيرة اقتضاها دلالة الالتزام والتضمن وأما دلالة البسطة وبعدها - لعلها - أي وهو إيجاز ليس بسبب الحذف بل بسبب قصر العبارة مع كثرة المعنى (قوله ولكم في القصص) أي في نفسه ولا يقتصر في شروعه ولا كان فيه حذف وسأتي أنه لا حذف فيه وقوله لكم خبر أول وفي القصص خبر ثان وحياة مبتدأ مؤخر (قوله فان معناه) أي ما عني وقصد أن يفهم ولو بالالتزام

لان المراد به ان الانسان اذا علم قتل كان ذلك داعية قوي الى ان لا يقدم على القتل فارتفع القتل الى هو قصاص كبير  
من قتل الناس بعضهم بعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم

(قوله وذلك) أي ويبان ذلك أي (١٨٤) كون لفظه بغير او معناه كثيرا (قوله لان معناه الخ) زاد معناه ولم يقل

وذلك لان معناه الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعية الى ان لا يقدم على القتل  
فارتفع القتل الذي هو القصاص كبير من قتل الناس بعضهم بعض وكان بارتفاع القتل حياة لهم  
(ولاحذف فيه) أي ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به  
الطرف رعاية الامر لفظي حتى لو ذكر كان قسولا

على الحكيم ان القصاص كانت فيه الحياة للناس استغفيل عنه ان الحياة الكائنة في القصاص ليست  
اتفاقية والاساواكل شيء في صحة اتفاق وجود الحياة فيه فتوصل في وجه كون معيها الحياة فاستغفيل  
من حقيقة التي هي ان يقتل القاتل طلبا لان ذلك انما هو لما جلبت عليه النفوس من ان الانسان اذا علم  
انه قتل قتل وحده ولا يقتل غيره فيه لم يترخص في أن يفعل ما يتلذذ به نفسه فينذ بكف عن  
القتل فحصل له الحياة وتحصل معه الذي يترجم على قتله والحياة الثانية بهذا الوجه فالبية لا كاية  
لا يمكن لاقدام السقم على اتلاف نفسه ثم هذا المعنى يستوي فيه جميع العقلاء فم ثبوت الحياة  
جميع الناس وهذا المعنى كثيرا استغفيل من افلا موز وبشر المصنف الى مطالب أخرى تستفاد منه  
فكثيرا معناه ولكن انما يكون من ايجاز لقصه اذا ذكر ان المعنى ان لكي نفس القتل بالقتل عند  
وجوده شرطه تلك الحياة كون اعتبار نفس القتل لذلك لانه يظهر الاتزام كل الظهور وذلك لان  
الانسان اذا شاهد القتل بالقتل كان انجازه انما اذا لم يشاهده وفيه بعد وكذا اذا اراد بالقصاص  
الحكيم بيجاز واما انار بدول لكي مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر هو ما فيه ايجاز الحذف  
ثم الفرق بين ايجاز الحذف الا في المساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقامهما كما تقدم واما الفرق بين  
ايجاز النقص والمساواة بين معناه في المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا ينهون  
لا يمتنع المعاني لكثرة في اعقد بغير ولا يحد بالعلم ومما المساواة كثير مثل ان يكون المخاطب ممن  
لا يفهم بالا بغير او لا يتعلق غرضه بالماج المعاني الكثيرة او لا يكون المعنى نفسه لا يفعل الكثرة ومقام  
الاجاز يستحق الفرض بالمعاني الكثيرة ويكون ان يطلب مع من يشبه لفهمها ولا يحتاج مع الى بسطة  
وقد تشتمت ايضا الاشارة الى هذا في قوله في مصدر الكتاب وكذا خطاب الذي كمنع خطاب الغني وقد  
أخطبت في هذا المقام لانه من السهل المتع وقوله (ولاحذف فيه) يعني ليس في قوله تعالى  
ولكي في القصاص حياة حذف شيء يقتصر التركيب اليه في تأنيده معناه واما تقدير متعلق الجبرورين  
فعل او اسم فعل فلا امر لفظي كما تقدم أي لمراعاة القاعدة العروبة المتعلقة بالتركيب وهو ان الجبرور  
يجعل الفعل به قاصر فهو ايجاز قصر وان أردت جعله متعدبا وحذفت مقعولة لارادة العموم فهو  
ايجاز حذف ومن ابلغ ايجاز قوله تعالى ولكي القصاص حياة فاذ لفظه بغير ومعناه كثير لانه قام  
مقام قولنا الانسان اذا علم انه اذا قتل يقتصر منه كان ذلك داعية قوي الى ان لا يقدم على القتل فارتفع القتل  
التي هو قصاص كبير من قتل الناس بعضهم بعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم (وقوله ولا حذف  
فيه) فيه نظر لان متعلق الطرفين محذوفان على رأي الجمهور وكذلك مضاف فان التقدير في مشروعية

بغير ان يذهب الجس فبشيء الطرفين وأنه أراد الاول والثاني تابع في التعلق (قوله لامر لفظي) أي لقاعدة وقضه  
بغيره بضرورة انما يستلزم تركيب الكلام وهي ان كل حار ومجرو ولا بد من متعلق يتعلق به لان اعتبار ذلك الفعل بتوقف عليه  
بمعنى (قوله كان تطويلا) احسن أن ية وحسوالان الزائد متعين وأجاب بعضهم بأن مراد الشارح بالتطويل التطويل  
نحو حار وشدالة لغة وان كان متعينا فيقول الحشو وانما لم يوجب التطويل لانه في لفظ القرأني

وفصله على ما كان عندهم أو جز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أنى القتل من وجود أحدها أن عدمه وف ما يباشر منه وهو في القصص حاشية في التلطف وعدمه وفه أرى عدمه

(قوله وقضاه) مبتدأ أخبره قوله بقوله الخ وقوله على ما كان الخ متعلق بقضاه (١٨٥) وقوله وأوجز خبر كان وقوله عندهم

(وضله) أى ويحان قوله ولكفى القصاص حياة على ما كان عندهم أو كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل أنى للقتل بقله حروف ما يسطره أى القضا الذى يسطر قولهم القتل أنى للقتل (منه) أى من قوله ولكفى القصاص حياة

لا بد من متعلق ، وبه يجهت تقدير لمعلم احتياج أخفا المتعلق في العرف اليه وهذا ظاهره فانه لو قيل زيد  
كأن في الماركان تطو بلا في عرف الاستعمال لأن الواجب اسقاطه وقد شذعت الاشادة لهذا أن  
الغنى المشار اليه في الآية الكريمة قد نطقت العرب بكلام قصد الافادة على وجه الاحتياط فأراد  
المصنف أن يفرق بين الكلام القرآني والكلام الذي جرى في النظم لبيان الفضل بين الكلامين  
والفرق بين العبارتين فقال ( وفضله ) أي وفضل قوله تعالى ولكم في القصص حياة يعني الاوجه  
التي يحصل بها فضله ( على ما ) أي على الكلام الفنى ( كان عندهم أوجه ) كلام ( في هذا  
المعنى ) وهو كون القتل بالقتل نزع القتل فثبت به الحياة ( وهو ) أي وذلك الكلام الفنى هو  
أوجه كلام عندهم في هذا المعنى قولهم ( القتل أنفى ) أي أكثر نقبا ( للقتل ) من تركه أو من  
غيره ( ينقله ) خبر قوله وفضله أي فضله حاصل بقوله ( حروف ما ينالونه ) أي ما ينالونه قولهم  
القتل أنفى للقتل ( منه ) أي من قوة تعالى ولكم في القصص حياة فالضرب في بناطره عائده لقولهم  
وفي منه عائده لقوة تعالى وإنما قال منه لأن قوة تعالى لكم في القصص حياة لا يقابل كله قولهم  
القتل أنفى للقتل وإنما يقابله منه قوله تعالى في القصص حياة وأما لكم فلم يوجد في قولهم  
القتل أنفى للقتل ما يقابل له إلا قولهم مثلا القتل أنفى للقتل عن الناس وإذا عدت الحروف المنطوق

القصاص الآن يقال أو بد القصاص شره فيكون مجزا قال (وقضه على ما كان عندهم) وأجر كلام  
في هذا المعنى (وهو) قولهم (القتل أنى للقتل) من وجوبه قال ابن الأثير لأنه لا تنسبه في كلامه لانتقال عز  
وجل وكلام الخلق وإنما العليم قدسوا أذهانهم فيما ينظر لهم من ذلك الأزل أن ما ينظر من كلامهم  
وهو قوله تعالى ولكم في القصاص حياة أقل حروفا من كلامهم فإن حروفه عشرة وقول الخليلي أن  
التنوين حرف فيكون أحد عشر ليس بمجدلان التنوين انما بدأ إذا وصلت ما بعدهاء والكلام فيها  
وحداهم حرفا عليها ولو قرئت موصولة فالقصور من نقصان حروفها حاصل فإن القتل أنى للقتل  
حروفه أربعة عشر ووقع في كلام الامام فخر الدين في نهاية الإيجاز وكلام العسكري في الصناعتين  
أن الذي يؤدى معنى كلامهم في الآية الكريمة قوله تعالى القصاص حياة وفيه نظر لأن القصاص  
حياة بخلاف معنى لما تضمنته الآية الكريمة من جعل القصاص طرفا للحياة والصواب أن يقال  
في القصاص حياة (ثم أقول) في ذلك من أصله نظر لأن الإيجاز بتقليل الحروف بالنسبة إلى كلام آخر  
ليس مما نحن فيه بل هو نوع آخر من المصنف في التكرار خوا الباب ونحن انما نشتكم في هذا الباب على  
كلامين متساويي المعنى أحدهما أقل حروفا من الآخر وأما الآية وهذه الكلام بينهما عارضة في المعنى  
كاستراء وقولهم إنه يمكن في قولهم ما هو أجز منه وهو أن يقال القتل أنى لليس صحيح لأنه يصير

[illegible]



ونائبها ما قسم التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنص عليه أفيد كون أجزرعن القتل بتفسير حق لكونه أدى إلى الاختصاص ونائبها ما يفيد تنكير حياة من التعظيم

(قوله لا نفي له الخ) على قوله وما ينظر منه هو قوله الخ (قوله حروف الخ) أي لأن حروف الخ وهذا بيان لقوله حروف ما ينظر قولهم (قوله مع التنوين) قبل الأولى تركه عند التنوين لأنه تابع لحركة الأخرى فان تركه وجد التنوين: إن سكن فوقف سقط وحينئذ فلا اعتبار بالتنوين لثبوته في حال دون حال حروفه المقبوذة الثانية وصلادوقفا عن (قوله أعني الخ) جواب عما يقال أن حروف في الفصاح حياة ثلاثة عشر اعتبارا بالتنوين لأن من جملة حروفه ما في وهمز أو لا وحسنه فلا يتم قولكم أن حروفه أحد عشر باعتبار التنوين (قوله أذاع الخ) اذ تعليلية وقوله بالعامة متعلق بقوله أي لأن الإيجاز إنما يتعلق بالعامة لا بالكتابة حتى يكون حروف قوله في الخاصة حياة أزيد مما ذكر (قوله والنص على المطلوب) أي التصريح به لأجل أن يرغب العام والخاص فيه ويحافظوا عليه لأن النص على المطلوب أعون على القبول بخلاف قولهم المذكور لأنه يميل على المطلوب وهو ثبوت الحياة بالزوم من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة (١٨٦) وقد يقال إن هذا الوجه معارض بكون كلامهم فيه سائلا لمرئي البرهان وهو

لأن قوله ولكن زائد على معنى قولهم القتل أفنى للقتل حروف في القصص حياة مع التنوين أحد عشر وحروف القتل أفنى لقتل أربعة عشر أعني الحروف المقبوذة إذا ما عرفت أن الإيجاز لا بالكتابة (والنص) أي والنص (على المطلوب) يعني الحياة (وما يفيد تنكير حياة من التعظيم) أي منع القصص إياهم (عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم أعني القصص حياة عظيمة بها فيما قبل قولهم وحدث فيه عشرة ديون التنوين لأنه لا يثبت إلا في الوصل فلا يعتبر في المقابلة وإن اعتبر كانت أحد عشر وعندهما في قولهم أربعة عشر وأما الحروف المكتوبة فلا عبرة بها لأن الكلام في النطق وبه يكون الكلام موجرا أولا (و) حاصل فضله أيضا (بالنص على المطلوب) وهو ثبوت الحياة بخلاف قولهم القتل أفنى لقتل أعني تبادل على المطلوب بالزوم من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة الحقيقية بوجوه (و) حاصل فضله أيضا (ما يفيد تنكير حياة من التعظيم) ببيان ما يحصل الفصل أيضا بما يفيد تنكير ما الذي هو التعظيم المقيد لهظمة الحياة في القصص وإنما عظمت الحياة الخاصة بالقصص (الهاج) (منعه) أي منع القصص إياهم (عما كانوا عليه من) (الاقدام على قتل جماعة) ظاهرا (واحد) بخلاف قتل الجماعة الفاتلين بالقصص معناه القتل قصاصا أفنى لقتل قصاصا وهو فاسد الثاني النص على المطلوب الذي هو الحياة فيكون أجزرعن القتل العدوان الثالث أن تنكير حياة يفيد تعظيما المنعهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد

هذا الجنس الذي هو القصص حياة عظيمة (قوله من التعظيم) بيان لما (قوله لنع الخ) على تعظيم (أو) الحياة الخاصة بالقصص أي وإنما عظمت تلك الحياة الخاصة بالقصص لنع الخ (قوله أي منع القصص إياهم) أشار بهذا إلى أن إضافة المصدر في نفي عنه إلى الفعل والمفعول محذوف لأنهم إضافة المصدر للمفعول والفعل محذوف (قوله عما كانوا عليه) أي في الجاهلية من قتل جماعة أي عصابة القاتل فكانوا في الجاهلية إذا قتل واحد قصصا قاتلوا القاتل وقتلوا عصبته فلما شرع القصص الذي هو قتل القاتل فقط كان في القصص حياة لا ولا لواء القاتل لأن القاتل إذا قتل وحده كان فيه حياة عظيمة لأنه ما به عدم قتلهم معه وكذلك بسبب اشتراط الكفاية وأما قبل مشروعية وتابعها كانت عليه العرب من قتل الجماعة بواحد كان فيه إمامة عظيمة لأنه إذا قتل واحدا قتل به هو وأصحابه فضعافا لاصحابه (قوله بواحد) أي بسبب قتل مقتول واحد قاتل واحد (قوله فحصل لهم) أي لجماعة دين كانوا يقتلونهم وأولاء القاتل وقوله في هذا الجنس في مبيضة وقوله من الحكم أي الحكم ببيان لهذا الجنس وقوله أعني أي بالحكم وقوله حياة فاعل حصل والمعنى فحصل لأولاء القاتل حياة عظيمة بسبب القصص ويصريح أن راد الجنس مطلق الحياة وقوله من الحكم من فيه تعليلية وقوله أعني أي بالحكم وحينئذ فالمعنى فحصل لهم حياة عظيمة من مطلق الحياة من أجل القصص وعنده من يجمع من تذاقر شخبثا العذرى

أو النوعية كسابق ورأى المراد بخلاف قولهم فإن القتل الذي ينفي القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غير وناسها سلاته من التكرار الذي هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم

(قوله أو من النوعية) أشار بقدر من أن القول المصنف والنوعية عطف على التنظيم لا يقال أن الحياة العظيمة نوع من الحياة وحيث فلا يصح المقابلة في كلام المصنف لأن القول بحياة النوعية غير حجية التعظيم وإن كانت الحياة العظيمة نوعا والحاصل أن الحياة العظيمة وإن كانت نوعا إلا أن نوعيتها حاصلة غير مقصودة فصحت المقابلة بهذا الاعتبار (١٨٧) (قوله نوع من الحياة) انما قال نوع لأن هذا ليس حياة

(أو من النوعية أي) ولك في القصاص نوع من الحياة وهي الحياة (الحاصلة للقتول) أي الذي يقصد قتله (والقاتل) أي الذي يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل لمكان العلم بالقصاص (واطراده) أي ويكون قوله ولك في القصاص حياة مطردا إذا لاقتصاص مطلقا لسبب الحياة بخلاف القتل فإنه قد يكون أني للقتل كالذي على وجه القصاص وقد يكون أدعى كالتقتل ظاهرا (ولو هو عن التكرار) فليس ظاهرا لتزليم منزلة الواحد في المباشرة وصول الموت عنهم فلا يمنع منه القصاص إذ ليس ظاهرا وانما يمنع من قتل الجماعة ظاهرا لمصلحة لهم بهذا الحكم عن القصاص حياة عظيمة هي حياة الجماعة التي كانت تقتل ظاهرا واحدا وذلك بان جاز القاتل عن القتل وبعد حصول قتل جماعة واحدا بان لم ترتفع من قتل جماعة غير فأنه بخلاف ما كان في الحاملة قبل القصاص (أو من النوعية) فهو معطوف على التعظيم أي يحصل الفضل بما يفيد التكرار من التعظيم أو بما يفيد من النوعية بناء على أن التثنية في الحياة يصح فيه التعظيم والتوعية تبيين معنى النوعية بقوله (أي) ولك في القصاص نوع حياة وذلك النوع هو (الحياة الحاصلة للقتول) أي الذي يقصد قتله لا الذي حصل فيه القتل إذ لا حياته حينئذ (و) الحاملة (القاتل) أي الذي يريد القتل لا الذي حصل منه القتل لأنه يقتل قصاصا فلا حياة وانما المراد أن الإنسان إذا عرف أنه يقتل انقصف وإن رجع عن قتل من خطر ناله قتله فحصل (بالارتداع) الواقع منه حين علم أنه يقتل من هذا النوع من الحياة وهي حياة هذا الكائن والمكفوف عنه بخلاف قولهم القتل أني للقتل فليس مجافيه ما يدل على عظيمة ولا على قوع الابتكاف دالة الالتزام في النوعية (و) حاصل فضله أيضا (باطراده) أي باطراد ولك في القصاص حياة وذلك بان يقرر ومعنا دائما لأن مشروعية القصاص تكون سببا من غير الشبهة بخلاف قولهم القتل أني للقتل قد يكون متقرر والمعنى بأن وجب القتل في القتل كما إذا كان على وجه القصاص المتقرر وقد يكون أدعى للقتل كما إذا وقع ظاهرا كقتلهم غير القاتل وذلك لأن ظاهر العبارة يحتمل المعنيين بخلاف القصاص (و) حاصل فضله أيضا (ولو هو عن التكرار) إذ ليس أو النوعية أي الحاصلة للقتول أي بالكيفية والقاتل بالكمية وقولنا يقصد تعظيما أو قوعة ليس معنى تقدير موصول محذوف كإطلاعه الطبي وقد تقدم الكلام عليه في التكرار الرابع أطرافه أنه ليس كل قتل ينفي القتل بخلاف القصاص فإن فيه حياة (أد) (قلت) هذا أن كانت الأداة في القصاص بنسبة فإن كانت للشئ فليس محصيا لأن عدم أطرافه يكذبه الخامس خلوه من تكرار لفظ القتل فإن التكرار من عيوب الكلام (قلت) وليس التكرار من عيوب الكلام مطلقا بل ربما استحسن كقوله تعالى فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا وغير ذلك لأسباب بطون

أي عمومها لأفراد (قوله ولك في القصاص) الأولى محذوف لكان إذا دخل لها في الماطرة (قوله مطردا) أي عام الكل فرد من أفرادها (قوله مطلقا) أي في كل وقت وفي كل فرد من أفراد المكلفين (قوله بخلاف القتل) أي في قولهم القتل أني للقتل فإنه لا أطراف فيه إذ ليس كل قتل أني للقتل بل ثارة يكون أني له وثارة يكون أدعى له وجعل كلامهم غير مطردا بانتظار إظهاره وإن كان بحسب المراد منه وهو القتل قصاصا ساءوا بالذات في الأطراف والحاصل أن ترجيح الآتي على كلامهم لا أطراف في الآتي بوجهه في كلامهم بانتظار إظهاره كلامهم وهذا كاف في الترجيح

ومادسه استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل أنى القتل من تركه

(قوله بخلاف قولهم فانه يشتمل الخ) هذا يشعر بأن المعنى هنا مقصود هو كذا من جهة أن كلاً على ازهاق الروح وان كان الاول على جهة القصاص والثاني على جهة الظاهر وتكرار في الجملة (قوله أفضل من الممثل عليه) أي لان التكرار من حيث أنه تكرر من عيوب الكلام (قوله وان لم يكن محلاً) أي وان لم يكن التكرار محلاً بالفصاحة والواجب السقوط يقال لها والكتابة أي هذا اذا كان التكرار محلاً بالفصاحة بل وان لم يكن (١٨٨) محلاً بها وذلك لان الكلام الذي فيه التكرار قد يكون فصيحاً كما هو قد

يكون غير فصيح كما ينبغي  
محله فان قلت في هذا التكرار  
وذا العجز على الصدور وهو  
من الحسنات قلت ان  
الترجيع من جهة لا ينافي  
المرجوحية من جهة أخرى  
فكلامهم شتم على  
التكرار وعلى رد العجز على  
الصدور ينطابق الى الجهة  
الاولى معيب وبالنظر  
بلهة الرد حسن فحسنه  
ليس من جهة التكرار  
بل من جهة رد العجز على  
الصدور وهذا فالواضح  
في رد العجز على الصدور ان  
لا يورد الى التكرار بان  
لا يكون كل من المقتضين  
جوف الآخر ولا يتألف ان  
كلامهم قد تعادل فيه  
نكتنا اللعب واخسن  
فيما قلنا وصار حشود  
لا عيب فيه لا لاقتول  
نكتة الرد ضعيفة فلا تعادل  
التكرار تأمل قرر مشناً  
العدوى (قوله فان تقديره  
اقتل أنى قتل من تركه)  
جعل كلامهم محتاجاً

بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل ولا ينبغي أن الخافى عن التكرار أفضل من الممثل عليه  
وان لم يكن محلاً بالفصاحة (واستغناؤه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان تقديره القتل أنى  
القتل من تركه

في قوة تعالى وليكم في القصاص حاشا لفظ مكرر بخلاف قولهم القتل أنى القتل لتكرار لفظ القتل  
فيه وما ذكرنا فيه أحسن مما فيه التكرار ولو كان لا يخل بالفصاحة (و) حاصل فضله أيضاً  
(استغناؤه عن تقدير محذوف) لما تقدم ان تقدير متعلق الظرف رعاية قواعد العربية المتعلقة  
بأصل الانطاف والافني الاستعمال لا يتوقف عليه المعنى بل يسقط دائماً كما هو المألوف كذا كان تطويراً  
فلا تقدير فيه بخلاف قولهم القتل أنى القتل فيحتاج تركيب الكلام إلى أن يفسر أنى من تركه لان

ذكرها وقد تقدم الكلام عليه أول الكتاب والتأكيده الغننى فيه تكرار وهو بلوغه وذلك قال الرماني  
فيه تكرر غير ما يلحقه ومنى كان التكرار كذلك فهو مقصر عن أقصى طبقة البلاغة السادس  
استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فان فيه حذف من التي بعده أفضل التفصيل وما  
بعد ما وحذف قصاص مع القتل الاول وظلما مع القتل الثاني وقد عني أنهم يحذون ان بل مراد ان  
بالقتل من غير حذف وقد تقدم منع عدم الحذف في الآية الكريمة والصواب ان يقال لاستغناؤه عما  
ذكرنا كتر من حذفه وهو من بعده فعل التفضيل الواقع غير اختلاف المحذوفين في الآية الكريمة  
فان حذفهما كذا ومطر د حتى قيل انه لا حذف وكذلك حذف المضاف في غاية الكثرة السابع  
أن في الآية الكريمة طباقاً فان القصاص شذوذاً (قلت) القصاص سبب الموت الذي هو ضد الحياة  
فهو ملحق بالطباق كما ساقى وزاد المصنف في الإيضاح وجها آخر وهو هذا الثامن جعل القصاص  
كالنوع والمعدن الحياة داخل في عليه وزاد غيره فقال التاسع ان في كلامهم توالي أسباب كثيرة  
خفية وقد تقدم أن ذلك مستكره العاشر أنه كالتناقض من حيث الظاهر لان الشيء لا ينفى  
نفسه الحادي عشر أنه لا يستقيم لأجرى على ظاهره لان ظاهره أن كل واحد من افراد القتل  
أوجب القتل في القتل وليس كذلك بل المراد ان القتل قصاصاً في القتل طلباً (قلت) وهذا ان  
مقتربان وهما يرجعان الى الرابع فلاحسن أن يصح عنها بأن يقال الاسم قد تقرر أنه اذا تكرر  
مرتين وهو فيها معرفة فالثاني هو الاول وهما يلزم خلاف القاعدة فان الثاني غير الاول الثاني عشر  
ان القتل ليس ناقلاً للقتل بل التافيه كراهة القتل وهو ضعيف فان الحياة ليست في القصاص  
بل في تولد القتل المرتب على مشروعية القصاص الثالث عشر تقدم انهم لم ينفذوا الاختصاص

لقد برأى كان أفضل فيه على يابه والظاهر أنه ليس على يابه وحشود فكون مستغناؤه عن تقدير محذوف والمطابقة  
كلامه على أنه اذا كان على يابه في جعله محتاجاً لتقديره نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لأمري لغنى أي مراعاة قواعد الصورية  
الموسوعة لتسبك ترا كيب الكلام وليس اعتباره للافتقار اليه في تأدية أصل المعنى المراد فاعتبار هذا الحذف كاعتبار في الآية  
واليت السابق وأجيب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد لان تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح  
وغيرهما لانهم من تقديره هذا المحذوف فالتقدير بالذكور يتوقف عليه افادة المعنى المراد بخلاف التقدير فيما من الآية  
وأيت يكن مقتضى ذلك من إيجاز حذف وظاهر كلام المصنف انهم من إيجاز انصرف فأمس (قوله من تركه) لا ينبغي أن التردد  
لا ينبغي لتفصيل حتى يصير أن يكون مفضلاً عليه والمراد أنى من كل واحد اه أطول

وبما أنها أن القصص شذوذاً لما جاعل بينهما الطابق كالمساكني ، ولأنها جعل القصص كالنسيج والعندلية بائناً على  
على ما تقدم ومنه قوة تعالى هدى للفطن أي هدى الفاضل الصائر إلى الهدى بعد الضلال وحسنه التوصل إلى تسجية الشيء  
باسم ما يؤهل إليه وإلى تصدير السورة بذكر أولها الله تعالى وقوله آمَنُوا بالله لا يملأكم أي بما لا يؤتونه ولا علم الله متعلق بشيئونه  
فما لا يؤتمرنه مني الآدمر وكذا قوة تعالى ما قلطن من حليم ولا تنفيع يطاع أي لا شفاعاة ولا طاعة على أسلوب قوله  
على لأحب لا يهتدي بشاره ، أي لا تماروا ولا تهتداء وقوله ولا تزي الضب بها نصير أي لا تذب ولا انحصار ومن  
أشبه الإيماز بأشواة تعالى فيما عاظمه نسه على الله عليه وسلم خذ ( ١٨٩ )

(والطائفة) أي أو بأشتماله على صنعة الطائفة وهي الجمع بين معنيين متقابلين

متعلق اسم التفضيل لاستغنى عنه في أفادة المعنى في التركيب الادلبي (و) حاصل فضله أية  
وجود النوع المسمى في البديع (بالطائفة) وهي ان يجمع بين معينين بينهما تقابل في الجلالة

الرابع عشر سلامة الآية الكر من نكر برقطة القاف الموجب

السادس عشر: أنها زادة عن القتل والجرح فأنه

الامام فخر الدين وغيره والضرر باله الطيب (قلت) يعنى الجروح التي يمكن القصاص فيها المراد  
بقوله تعالى والحد و القصاص فيه تعلق لان هذه حياة قصه في القصاص المذكورة الآية الكريمة

عن الجماهيرين أمر بإصلاح

عن الطرف في حياة النفس وأما الضرب فلاقاص فيه أصلا على مذهبينا السابع عشر سلامه

لَا يَأْتِي الْكَرَمَ مِنْ لَفْظِ الْقَتْلِ الْمَشْرَبِ الْوَحْشَةِ وَعَكْسه الْحَيَاةُ الثَّامِنُ عَشَرَ رَابِعَةُ الْعَدْلِ بِلَفْظِ انْقِصَاصِ  
تَلْبِيسٍ عَنْهُ الْإِسْتِغْلَالُ الْغَنَى وَالْأَهْلُ بِحَقِّ الْقِسْمِ الْعَيْنُ مِنْ مِلَالِهَا الْخَالِدُ وَفِيهِ الْإِنْجَانُ وَ

من القاف الى الصاد اعقب من اللام الى الهمة بعد اللام من الهمة وانطروج من الصاد

بالعرف أي المعروف

والمجمل من الأعمال ولهذا قال جعفر الصادق رضي

جبه مطب من وجهه اقصاها على اقصاها في كل ما ناب  
 الله عنه فلياروى عنه امر

فأما القصر وليس شيء من ذلك بما جاز حذف لأن الكلام مستوفى الأجزاء لم يقص منه شيء

في مذهب البصريين ومنها الاعتقاد على المبدأ وطرح التبع لفظا ومنه نحو أقام الزيدان لأن

ثم منبذ الأخرى وكذا يزبدو عروفا على القول بان ما خبر عن أحدهما واستثنى عن الشريف الرضى

فلما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالنصاعة في أناس وصفهم الكاتب بالفراغ عرعن ذلك بقوله أبدى الطعان ومنها ما كتب عمرو بن

عن المأمون رجل يعني به البعض العمال حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن كتاباً يملكه كل من كتب إليه معنى

وله مناقلة) أى سواء كان التقابل على وجه تضاد أو السلب والإيجاب أو غير ذلك كما سيأتى شرح ذلك وتعبيره هنا بالتقابلين

وعلاوة على ذلك، فإن طول السطح الجانبي للهيكل يتناسب مع طول السطح الجانبي للهيكل، مما يعني أن طول السطح الجانبي للهيكل يتناسب مع طول السطح الجانبي للهيكل.

\_\_\_\_\_

﴿ الضرب الثاني بإيجاز الحذف ﴾ وهو ما يكون حذفه والحذف إما بوجه أو بوجهين أو أكثر من وجه

(قوله في الجمل) متعلق بقوله المتقابلين والمعنى على البليغة أي ولو في الجمل أي هذا إذا كان تقابلهما بحسب ذاتهما بل ولو كان تقابلهما في الجمل أي بحسب ما استلزمه وذلك كالتقصص والحكايات القصص إنما كان مقابلاً للبيان ومضاداً لها باعتبار أن فيه قتلاً والقتل يشتمل على الموت المقابل (١٩٠) للبيان فجعل ما يشتمل على القتل مقابلاً في الجمل (قوله وإيجاز الحذف) أي وإيجاز

في الجمل كالتقصص والحكايات (وإيجاز الحذف) عطف على إيجاز القصص (والحذف إما بوجه) عدة كان أو فضلة (مضاف) بدلين جزئية

ولاشك أن القصص ضدًا للبيان في مقابل في الجمل وجودها وانما قلنا في الجمل لأن الذي ثبت له الحياة ليس هو الذي يقتل قصاصاً ولكن هذا الوجه قد يقابل من الجانب الآخر بأن فيه إثبات القتل ونفيه في الجمل أيضاً ولا يقال يقابل هذا ما عاقبه من رد الهمز على الصدر وهو من أنواع البدع كما يأتي لأن حصوله بانتكراهه ونهيه وانما يحسن كل الحسن إذا حصل بغير تكرار فلا يعدل المطابقة (و) الضرب الثاني من الإيجاز (إيجاز الحذف) أي ما يسمى بإيجاز الحذف لأن حصوله بحذف شيء من الكلام (والحذف) أقسام لانه (إيجاز جمل) وأرجوز الجمل هنا بدليل ما ساقى ما يجزم الجزء الذي يتوقف عليه أصل الآحاد وغيره فدخلت العمدة كالبتداء والخبر والفعل والصفة كالمفعول ولذلك أبدل من الخبر وقوله (مضاف) ثم شمل لقيه حذف الجزء المضاف وهو مفعول بقوله

خبر الآخر ومثل خبر زيداً فاعلم على القول بأن قائماً ليس خبراً وليس تخبر بحذف لا يقال لا يجوز في نحو قائماً لا زيداً ونحو خبر زيداً قائماً لأن الخبر المستقيم عنه فيها أقيم شيء مقامه فزاد بدل ما نقص لأننا نقول لا إيجاز تقصير الكلام مما يستحقه سواء أقيم شيء عوض ما زيد كرام لا وبرهان ذلك أن المصنف وغيره قسموا إيجاز الحذف إلى ما يقام شيء مقام المفعول وما لا يقام فعن نقل ذلك التقسيم بعينه إلى إيجاز القصص ومنها باب علت أنك قائم إذا جعلنا الجمل سادسة المفعولين فإن جملته تصل لاسم واحد مسند اسمين مفعولين من غير حذف ومنها باب التائب عن الفاعل في ضرب زيد في بدل على الفاعل بإعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه ومنها باب التنازع عند الفراء لأنه ذهب إلى أن الاسم في ظم وقعد زجيم مفعول للفعلين معاً ومنها طرح المفعول بمعنى استعمال المتعدي لازماً وهذا القسم هو الذي يسميه النحوي الحذف الاقتصادي ويعبر عنه بالحذف لا بدليل وإيجازتان مختلفتان والقصير برأه لا حذف فيه بالكلمة ومنها جميع باب أحمله الاستفهام وأسماء الشروط فإن كم مائة يقضى عن عشرين أو ثلاثين ومن يقم أكرمه يقضى عن زيد وعمر وقوله ابن الأثير في الجامع ومنها الألفاظ الملازمة للمعوم مثل أحذود بارقه إن الأسماء أيضاً ومنها لفظ الجمع فان الزيد بن يقضى عن زيد وزيد بن يقضى عن (وإيجاز الحذف إلى آخره) ش الضرب الثاني من ضرب الإيجاز إيجاز الحذف وهو ما يكون بحذف شيء من أصل الكلام لا يقال إيجاز القصص فيه أيضاً حذف كلام كثير لأن إيجاز القصص يؤول في بلفظ قليل يؤدي معنى لفظ كثير غيره وإيجاز الحذف يترك فيه شيء من الألفاظ التركيب الواحد مع إبقاء غيره كما هو والحذف إما بوجه أو بوجهين أو أكثر من وجه

الحاصل بسبب حذف شيء من الكلام فهو من إضافة لسبب إلى السبب (قوله إيجاز جمل) المراد بجزم جمل ما ليس مستقلاً كما شرط وجزم به الجمل ما كان مستقلاً (قوله عدة) كان أو فضلة عدة خبر كان مقدم وأشار الشارح بذلك التعميم إلى أن المصنف أراد بجزم الجمل هنا ما يميز الجمل الذي يتوقف عليه أصل الآحاد وغيره فدخل الصيغة كالبتداء والخبر والفعل والصفة كالنحو ه الخليل على أن المصنف أراد بجزم الجمل ما ذكره من هذا ما عترض به على المصنف حيث أبدل المضاف من جزم الجمل ومثل به بالآية مع أن المضاف المحذوف في الآية منه قول لا جزم جمل لأن الجمل وكلام مترادفان فلا يكون جزءاً لها إلا ما كان عدة من مستند أو مستند إليه وما عداها من المتعلقة التي لا تخرج عن حقيقة (قوله بل)

يحيى كل من كل لا بدل بعض لعدم الضمير فيه الرابطة بالكل البدل منه وانما لم يجعله تعالاً لأنه كان متفقاً وكذا لم يعدد لكن عطف عليه لا يصح جملته تعالاً وذلك قوله عدة وشرط لعدم اشتقاقها ما يجعل الكل بدلاً ليصح الأعراب فيها جميعاً ولا يقال يجعل قوله مضاف أو موصوف حقيقتين لكونه ما متفقين وقوله أربعة وأشرط بدلين وإذا اجتمع البدل والصفة قدمت الصفة وأربعة كلمة لا بد من أن تقول لا يصح ذلك لأن المصنف على البدل يدل على التثنية وقوله إذا اجتمعت التوابع يقدم منها فاعلم ثم سمعنا ما إذا لم يكن مثلاً عاطف

والاول اما ضاف كقولہ تعالى واسأل القرية أى أهلها أو قف وله تعالى حرمت عليكم كالمبتدأ أى تناولها لان الحكم الشرعى انما يتعلق بالافعال دون الاجرام وقوله حرمنا عليهم طيبات أى تناول طيبات أى لهم تناولها وتقدير تناولها أولى من تقدير الاكل يدخل فيه شرب البان الاول لانهم من جهة ما حرمت عليهم وقوله وأنعم حرمت ظهورها أى منافع غلو وهوا وتقدير المنافع أولى من تقدير الكوب لانهم حرموا كوبها وتحصيلها وتقوله تعالى لمن كان رجوا الله أى رجا الله وقوله يخافون ربهم أى عذب ربهم وقد ظهر هذان الضافات في قوله يرجون رحمتهم ويخافون عذابه وإمام موصوف قوله \* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* أى أنا ابن رجل جلا

(قوله نحو واسأل القرية) هذا مثال لما فيه حذف الجزاء المضاف وهو معمول والتثنية (١٩١) لما ذكره لا بد بناء على أن القرية

لم يردها أهلها بمجاز امرسلا لم يردها أهلها بمجاز امرسلا لعلاقة الحالية أو الحالية والافعال حذف وكذا على ما قاله داود الظاهري من أن اسم القرية مشقولة بين المكان وأهله (قوله نحو أنا ابن جلا) هذا

القرية وهذا بناء على أن القرية لم يردها أهلها بمجاز امرسلا ولا حذف (أو جزئية (موصوف) فهو معطوف على مضاف وكلاهما يدل لم يجعل لثنتين ثلاثين جعل ما عطف بعدها وهو قوله صفة وشرطتين لان المعطوف على التثنية وذلك لا يصح فيها لعدم اشتقاقهما لجعل الكل بدلا لاصح

الاعراب فيما جعلا ثم مثل لما حذف فيه الموصوف بقوله (أنا ابن جلا) وطلاع الثنايا \* متى أضع العمامة تعرفوني قوته جلا نعت لموصوف محذوف (أى) أنا ابن (رجل جلا)

الاول جزء الجمله المضاف كقولہ تعالى واسأل القرية أى أهل القرية فحذف المضاف كذا قاله المصنف وفيه نظر ان الاول ان هذا ليس بجزء مجمله لانه معمول فهو متعلق بالجمله لا بجزءها وكذا غالب ما ذكر في هذا الباب فيصحب جمل قولهم جزء الجمله على ما له بها متعلق الثاني أنه قيل ان القرية عبر بها عن أهلها والثاني ثبت فيها على اللفظ لانه المعنى فيكون مجازا ولا حذف فيه وقيل أريد الخفية على سبيل المறைة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله فنقله داود الظاهري عن بعض أهل اللغة ومثله المصنف بقوله تعالى حرمت عليكم البنية أى أكلها لان التحريم لا يتعلق بالأجرام وقد سلم هذا المثال من السؤال الاول ولم يسلم من الثاني طراز أن يكون عبر بالبنية عن أكلها وينقل عن الخفية أن التحريم يتعلق بالذوات والأحسن التثنية بقوله تعالى ولكن اليرمن اتى فانه لا يجر من تقديرنا السرا ويرمن اتى الان يكون من قوله فأتاهم اقبال وادبار الثاني جزء مجمله موصوف فقول المصنف أو موصوف معطوف على قوله مضاف كما اقتضاه كلامه لا يوضح ومثله بقوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا \* متى أضع العمامة تعرفوني

التقدير أنا ابن رجل جلا وعليه ما على الاول فان رجل ليس جزء مجمله بل فضاء على أنه قيل بذلك شاعري وقوفي وتبين ذلك صدق في الانتساب ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة التي سرت بها وجهي لاجل الزكوة وأخفاء الحال تعرفوني أى بل الأهم والخفاء الفرق بين هذا المعنى والاخر والتثنية بناء على تقدم قلنا من معرفة تشبه على المعنى المتقدم بخلاف المعنى الاخر فله يقتضى ان نسق لهم به معصرفه ولكن خفي عليهم له لوضع العمامة على وجهه وسرته بها (قوله الثانية) أى التي هي واحد الثنايا وقوله العقبة أى المحل المرتفع (قوله وطلاع الثنايا) أى خارج عن الزمان المراد كونه مطلاع النار كونه بصاحب الأمور لثمة زجر حيلته وروعة هيبته وشدة سكمته فلا يعمل في لأمور الخفية لأن المعنى لا يتكسب الامن الصغار وحسنه في قوله وطلاع الثنايا نحو زحمت شبه صاحب الأمور بالثنايا أى الاماكن المرتفعة كخيال واستعار اسم النشبه على طريق الاستعارة المصروفة وقوله مطلاع ترشح (قوله جله لا وقت سفة محذوف) اعترض ان لموصوف بالجمله والظرف

واما صفة محمور وكان وراهم ملك يأخذ كل سفينة صصا أي كل سفينة صصاة أو صالحة أو نحو ذلك دليل ما قبله وقد جاء ذلك مذكورا في بعض التراآت قال سعيد بن جبير كان ابن عباس رضي الله عنهما يقرأ وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا

لا حذف الا اذا كان بعض اسم محمور عن نحو من طعن أي منافق يرقظن ونحو ما منهم تكلم أي ما منهم أحد تكلم أو بعض اسم محمور بني نحو ما منهم نجأ أي ما منهم أحد نجأ أو كذا في قوله لو قلت ما في قومها لم يتيمم \* يفضلها في حسب وميسم أي ما في قومها أحد يفضلها والموصوف هنا ليس كذلك وأجيب بان هذا الشرط ليس متفعا على بل هو ظرف بقية بعضهم بل قضية كلام الطول عدم انشاء (١٩٣) هذا الشرط لحياته به قبل بعد أن أتى كلام المتن على ظاهره وفي شرح

التوضيح في باب النعت تصف هذا الشرط عاذا كان النعت مرفوعا ولا يعني أن النعت في البيت محمور ثم اذا انشأ على اشتراط ذلك الشرط مطلقا يقال ان جلا على منقول من الجلة لانه صفة محذوف (قوله أي انكشف أمره) أي ظهر وانكشف أمره بحيث لا يحجب وعلى هذا المعنى فيكون حلا فعلا لازما (قوله أو كشف الأمور) أي بينها وعلى هذا فيكون متعديا ومفعوله محذوف وأشار الشارح بذلك إلى أن جلا يستعمل لازما فيفسر بالمعنى الاول ويتعدى ناقص بالمعنى الثاني (قوله ههنا) يعني في البيت وعلى هذا القول يكون الحذف في البيت لعدم الحذف فيه (قوله

أي انكشف أمره أو كشف الأمور وقيل جلا ههنا على وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجلة أعني الفعل مع التفسير لأن الفعل وحده (أو صفة محمور وكان وراهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي) كل سفينة (صصاة ونحوها) كسلبية أو غير معينة (دليل ما قبله) وهو قوله فأردت أن أعياها لانه على أن الملك كان لا يأخذ المعية أي ظهر وانكشف أمره واتضح بحيث لا يحجب أو كشف معاني الأمور وبينها فعلی الاول لا يكون متعديا وعلى الثاني لا يكون لازما والثاني جامع تيقوي العقبة والمراد بكونه طلاع التناكر به صاحب الأمور لقوة ترجمته ورفعة ههنا وشدة شكته فلا عيل إلى الأمور المخفضة لأن العالي لا تكتسب الامن الصعاب يقال هذا رجل طلاع التناكر أي كل صاحب الأمور وقوله متى أضع العمامة تعرفوني يستعمل متى أضع على رأسه عمامة الحرب وهي البيضة أو المغفر تعرفوني وشعاعتي ولا تنكروا تنسحب وغنى عنكم ويحتمل متى أضع العمامة عن وجهي السارته تعرفوني ولا يحجبوا وجهي لشهري وهذا بناء على ان جلا جلة من فعل وفاعل حذف موصوفه بناء على ان حذف الموصوف بالجلة محو من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم محمور وعن أبي كقولك ما منهم تكلم أو ما منهم نجأ أي ما منهم أحد تكلم وما منهم أحد نجأ كما شرطه بعضهم أو ما اذا ينبغي على اشتراطه خلا يقول كاقبل على أنه اسم رجل نقل مع خبره المستكن وسعي به إذ لو قيل لا ضمير لأصرف لان الوزن لا يخص بالفعل وفيه على الوجه الاول أيضا ما يدل على أن الموصوف بالجلة لا يشترط كونه مرفوعا كقائيل (أو) جزء جلة (صفة محمور) قوله تعالى (وكان وراهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) فقوله سفينة موصوف بصفة محذوفة (أي) يأخذ كل سفينة (صصاة ونحوها) أي ونحو هذه الصفة يعني ان المقدر ما صصاة واما نحو ذلك مما يرد في هذا المعنى كصالحه وسالمة وغير معينة وجيدة ونحو ذلك وانما قلنا ان الوصف محذوف (دليل ما قبله) وهو قوله فأردت أن أعياها لانه يدل على ان تعيها ما منع من أخذ الملك ايها فيفسر انه انما يأخذ السالمة لا لاول كل يأخذ كل من المعية ان جلا اسم على ما حذف حينئذ وهو مستند على بر محرفي أن فعل عند موزن ينزع من الضمير فلذلك لم يتون جلا وقال سيبويه كأنه قال يا ابن الذي جلا فعلی هذا الوجه يكون حذف الموصول الثالث جزء جلة موصوفة كقوله تعالى وكان وراهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي كل سفينة صصاة أو صالحة بدليل فأردت أن أعياها وقيل ان ابن عباس قرأ كل سفينة صالحة

مع الضمير أي المستمر (قوله لاهن الفعل وحده) أي والالتون اذ ليس فيه وزن الفعل المانع من الصرف (أو) ولا زيادة كزيادة الفعل والحاصل أن الفعل المنقول للعلية ان اعتبر مع ضمير فاعله وجعل الجلة علمًا فهو محكي وان لم يعتبر معه الضمير لم يحكم محكي في الصرف وعدمه فإن كان على وزن يعض الفعل أو في أوله زيادة كزيادة الفعل فله ينزع من الصرف وان لم يكن كذلك فانه يصرف فيرفع بالضمة وينصب بالكسرة حال كونه منقوفا (قوله وكان وراهم) أي ما منهم على بعض التأويل (قوله دليل الخ) أي وانما قلنا الوصف محذوف بدليل الخ (قوله اذ لانه على أن الملك كان لا يأخذ المعية) أي فيفسر منه به انما كان يأخذ السلية ولو كان يأخذ المعية واللية لم يكن (أو) لانها تأخذ (أو) المناسب ليعيا لأن فعله ثلاثي أه كسبه مصححه

وإما شرط كما سبق وإما جواب شرط وهو ضربان أحدهما أن يحدف مجرد الاختصار كقوله تعالى وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون أي أعرضوا لنبل قوه بعد الإكفائ انعماء معرض

( قوله أو شرط ) أى أو جزء جله شرط ( قوله كالمكره ) أى فى آخرباب الانشاء أى من تقدير الشرط فى جواب الامور الاربعة وهى التخي  
والاستفهام والامر والنهي قال المصنف فيما تقدم وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولنا ثبت فى مالنا أنفه أى ان أرزقه  
أنفه وأن يستلأ رزقك أى ان تعزفنه أرزقك وأكرمته أى اكرمك أى ان تذكرهنى أى اكرمك ولا تستمر بكن خيرا أى ان لا تستمر بكن  
خيرا ( قوله أو جواب شرط ) أى حازم أو غير جائز بدليل ما يأتى ( قوله بالامحردالاختصار ) أى للاختصار بالمجرد عن النكتة المعنوية  
يعنى ان حذف الجواب د يكون لنكتة لفظية فقط وهى الاختصار كما هنا بخلاف الحذف لما يأتى فانه لا نكتة فيه وانما كان الاختصار  
بنكتة موجبة للحذف فرارامن العبث تطهر المراد وانظر مذ كر المصنف نكتة الحذف هناك دون غيره بما قبله ولم اقتصر هنا على ما ذكر  
من النكات مع أن الظاهر انه قد يكون غيرها ذكر كل شئ تبارتبه السامع أو عند ارتبته أو تخيل العدول الى أقوى الدلائل وقد يقال  
خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون ما قبله للاحتمال به لان فيه حذف ( ١٩٣ ) كلام رأسه واقتصر على ما ذكره

(أَوْ شَرَطَ كَلَامِهِ) فِي أَجْرَابِ الْإِنْسَاءِ (أَوْ جَوَابِ شَرْطٍ) وَحَذَفَهُ لِيَكُونَ (أَمَّا هَذَا) الْإِخْتِصَارُ نَحْوُ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا بِيَدِكُمْ وَمَا خَلَقَكُمْ لِتَكُونَ رُحُومًا فَهَذَا شَرْطٌ حَذَفَ جَوَابَهُ (أَيَّ أَعْرَضَ مُبَدِّلًا لِمَا بَعْدَهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا نَأْتِيهِمْ مِنْ أَمَةٍ إِلَّا نَزَّاهُ إِلَيْهَا أَلَا تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ إِلَهُكُمْ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ وَإِلَيْهِ رُجُوعُكُمْ

والسائلة لم تكن فائدة لها (أو) جزمه (شرط) فان حذف الشرط جائز (كالمس) في آخواب  
الاشفاق قوله وهذا الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها فيكون الفعل بعدها مجزوماً بذلك الشرط  
المقدر كقولك في التي منها التي لا أنقعه أي إن أرقه أنقعه وفي الاستفهام أين يتكأ أنرك أي  
إن تعرفه أنرك فهذا إما حذف فيه الشرط (أو) جزمه (شرط) ثم حذف جواب الشرط  
(إما) أن يكون (بجهد الاختصار) فراوان البعث لظهور المراد وذلك (نحو) قوة تعالى (وإذا)  
قبل لهم انقوا ما بين أيديكم مما فيحصل من عذاب الدنيا كأفعل بغيركم (وما خلفكم) مما يكون  
وراء موتكم ووراء بغيركم من عذاب الآخرة (الملك ترجون) بالتحاكم من العذاب فهذا شرط  
حذف جوابه (أي أعرضوا) وانما قلنا أن أعرضوا جوابه (بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما

الرابع جز: مجلة هوشربا في آخر الانشاء تحولت في ما لا تنتقه أى ان أرقه الخامس جز: مجلة هوجواب شرط وسمى الشرط في الاول والجواب في الثانية جز: مجلة وان كان مجلة كاسه اعتبر أنه مستعمل وكان الحسن ان يقول جز: كلام فان الشرط جز: كلام وان كان مجلة كلمة وحده في المحررد الاختصار نحو قوله تعالى وإذا قيل لهم انتم واما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحون أى أعرضوا بئس قول له تعالى بعد ذلك معرض

( ٢٥ - شرح التلخيص ثالث ) يكون الخذف فيها من القسم الثاني أى كالاتية بأن يكون حذف الجواب إشارة إلى أنهم إذا قبل لهم ذلك غلوا شيا لا يحيط به الوصف وأما تصديق أن تذهب نفس السامع كل مذهب يمكن فلا يتصور مطلبها أمكرها الا و يجوز أن يكون الامر أعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر كثرى فربما يخاف أمره عنده اه وقد يفرق بين هذه الآية والآية الآتية بأن هذه الآية تقتضى كرمائيل على جواب الشرط المذكور فيها بحذف الآية وأيضا لا تية جديرة بأن يقدر الجواب على الامر انقطاعا لا يحيط به وصف بقرينة السياق ومعونة المقام بخلاف هذه الآية بسبيل ما بعدها ( قوله فهذا ) أى قوله وإذا قبل لهم شرط الخوفية أن الشارح تقدمه في قول المساواة في قول الشاعر قللك كليل الذى هو مذكور الخ أه قال ما حصله ان حذف الجواب في مثل رعاية الامر لغنى من غير أن يقتصر اليه في تأدية فعل المراد حتى لصرح به كنا ضائبا بل لغوي لا يعنى فلا يكون من إيجاز الخذف في شئ وهذا تقدمكم وهو الامتناع على أن الآية المذكورة من إيجاز الخذف فتجعل حذف الجواب هنا من إيجاز الخذف ولما صرح من المساواة لامن الإيجاز وهذا تناقض وتجب أن جواب الشرط في البيت المتقدم تتم ما يدل عليه ما غنى عن رفعه إعادة لانهما تنضم عليه فكأن ذكر في الآية المذكورة هذا دلالة على أنه متأخر فلما تأخر الخلل ضعفت دلالة على فكأن لم يكن كروا له





ولما غير ذلك نقوله تعالى  
لا يستوى منكم من أنفق  
من قبل الفتح وقاتل أي  
ومن أنفق من بعده وقاتل  
بذليل ما بعده

(قوله وأغير ذلك) عطف  
على مضاف أي المحدثون  
أما أن يكون جزء جله هو  
مضاف أركباً وكذا أو  
يكون جزء جله غير ذلك  
ومافي المطلق من أن قوله  
أغير ذلك عطف على قوله  
جواب شرط فبني على أن  
المعطوفات إذا تكررت  
كان كل واحد منها على  
ما يليه والصحيح أن العطف  
على لأول (قوله المذكر)  
أي الذي هو المضاف والمضافة

والوصف والشرط وجوابه  
(قوله والمفعول) أي غير  
المضاف والافه وقد سبق  
(قوله أي ومن أنفق من  
بعدة وقاتل) فالمعطوف  
عليه المذكر هو ومن أنفق  
من قبل الفتح والمفعول  
المذكور مع حرف العطف  
هو من أنفق من بعده كما  
قوله المصنف قوله بابل  
ما بعده أي ما بعده هذا  
الكلام (قوله أولئك أعظم  
دوحة الخ) أي ناهية  
لعل على أن الذي لا يساوي  
الاتفاق قبيل الفتح هو  
الاتفاق بعده لسان أن  
الاتفاق الأول أعظم

(أغير ذلك) المذكر كور كالسند إليه والمستند والمفعول كإحدى الأبواب السابقة وكالمعطوف مع  
حرف العطف (نحو لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أي ومن أنفق من بعده وقاتل  
بذليل ما بعده) يعني قوله أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعده وقاتلوا

أن يكون مثالا لهم على السبئية أو مثالا لاجتماعهما حيث قصدت إفرادهم ما عاين تصد بر الجواب  
بما ذكره كقوله شيء وهو أن عظمة الجواب وقطاعه موجودة ولوم التصريح وقد يجب أن الجواب شيء  
مخصوص حذف لإظهار فاعله وتمويل السامع وأما ما ذكره فهو تصدير بمعنى فأن السبئية إذا قال  
لعبده والله أن قتلك فافهم ذلك عظم على الأمر وذهب نفسه كل مذهب في التقدير ومعلوم  
أن الجواب الذي يترده السبئية عذاب مخصوص بحذفه لما ذكر ثم ما ذكر المصنف من أن حذف  
الجواب يكون لأجله لا يختص به بل يحذف لغرض ذلك كاختياره السامع واختياره بقدر رتبته ونحو  
ذلك كتحصيل العدول إلى أقوى الدلائل كإعتماد أولئك الكتاب بالسبئية إلى أحد الركنين (أغير ذلك)  
هو عطف على مضاف أي المحدثين فإما أن يكون جزء جله هو مضاف أو كذا وكذا أو يكون جزء جله  
غير ذلك وقد تقدم أن المراد بجزء الجله هنا أي الفضل وأحد المحدثين وغيره ما ذكر كالسند إليه والمستند  
والمفعول غير المضاف كإحدى الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو) قوله تعالى  
(لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل) فهذا الكلام ذكره كقوله المعطوف عليه وحذف  
المعطوف (أي ومن أنفق من بعده وقاتل) والمعطوف عليه هو من أنفق من قبل الفتح والمعطوف  
المحذوف هو من أنفق من بعده كما قرر (بذليل ما بعده) أي ما بعده هذا الكلام وهو قوله تعالى أولئك  
أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعده وقاتلوا على أن الذي لا يساوي الاتفاق قبيل الفتح هو الاتفاق

صالحه ما على البذل وانما هو لأجل هذه أو بوجه من أن يكون ذكره من المحدثين لأنهم ما بعده واحد  
أو بتلازمان وله أن تقول الفصاحة هي تاجها من حذف متعلق الجواب لأن حذف الجواب  
نفسه لأنك لو قلت رأيت وحذفت المفعول لم يصل هذا المعنى قال السكاكي ولهذا المعنى حذفت  
الصلة من قوله ما بعده لسان والتي أي به دأبت السبئية التي بلغت قطعاً ما بلغها من السامع  
فلا بدري ما يقول السادس أن يكون حذف جزء الجله لغير ذلك كقوله تعالى لا يستوى منكم  
من أنفق من قبل الفتح وقاتل أي ومن أنفق من بعده وقاتل بذليل ما بعده وانما كان هذا جزء  
جمله لأن الموصول وصلته في حكم المفرد ومن هذا الباب أيضاً حذف الموصول بما قبل في قوله تعالى  
ومن هو مستخف بالليل وسار بالأمم أروقول حسان رضي الله عنه

أمن يهوى رسول الله منكم « وعدهم ويصعد سواه  
على ما ذكره كرم الله وتوفي ظهر ومنه حذف المضاف والمضاف إليه كقوله  
« وقد جعلتني من جذعة أصعبا »  
أي إذا سافده أصعب وكذلك من أثر الرسول أي حافز الرسول وحذف المضاف إليه فقط نحو  
قوله تعالى كل فيك يسبحون كذلك كل مقاطع عن الإضافة ما وجبت حذفته معنى لاتصال وحذف  
له مثل جاء من بعد التلاوتين وعوسج وحذف المفعول بقدمه وأخبر بجزءه وعوسج فاعله  
خلقوا على ما صالحت أي بسى وآخر ميثاق أي صالح ومن بعد أقل تنصيص كقول الله سبحانه من  
من قال الخمش في المفضل أقل تنصيص له معنيين أحدهما أن راداً به تدعى المضاف إليه  
في الخصم أي هو وهم فيها شركاء والثاني أن في جسد مطعنه يزيد قبحها طرد ثم نصبت لآفة فصيل  
على المضاف إليه لكن مجرداً عن الخصم كما نصبت لآفة فصيل في جسد مطعنه لا في جسد  
مروان كأنك قلت لآفة في مروان انتهى في هذا يقتضي أنك لا تبت زيدا فصيل أنه دفع من متعلقه

ومن هذا الضرب قوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا لأن أصله يارب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس مني شيئا وعده السكاك من القسم الثاني من الإيجاز على ما فسر دأبنا إلى أنه وان اشتعل على بسط فان اقراض الشباب والمالم للشيب جذران باسط منه ثم ذكر أن فيه لطائف يتوقف بيانها على النظر في أصل المعنى ومرتبته الأولى ثم أضاف أن من ينبت الأول ياربني قد ضقت فان الشيوخه مشتقة على ضعف البدن وشب الرأس ثم تركت هذه المرتبة لتوخي حزمه والتفرع برأى تفصيلها في ضعف بدني وشاب رأسي ثم ترك التصريح بضعف بدني إلى الكناية وهنت عظام بدني لماسيا أن أبلغ من التصريح ثم قصد مرتبة رابعة أبلغ في التقدير من رتبة الكناية على المبدأ ففعل أنا وهنت عظام بدني ثم قصد مرتبة خامسة أبلغ أدخلت ان على المبتدأ ففعل اني وهنت عظام بدني ثم اطلب بقدر أن الوهن عظم منه قصد مرتبة سابعة وهي سلوك طريق في الاجمال والتفصيل ففعل اني وهنت النظام من بدني ثم اطلب من بدني باختصاص المقام به ففعلت مرتبة سابعة وهي ترك فوسيط البدن ففعل اني وهنت العظام مني ثم اطلب بحلول الوهن العظم فردا فقد صحت مرتبة ثامنة وهي ترك الجمع إلى الافراد ففعل حصول وهن المجموع وهن البعض دون كل فرد فرد ففصل ما نرى وهكذا تركت الحقيقة في شاب رأسي إلى الاستعارة في اشتعل شيب رأسي لماسيا أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة ثم تركت هذه المرتبة إلى تحويل الاسناد إلى الرأس وتفسيره بشيبا لأنها أبلغ من جهات احداها اسنادا للاشتعال إلى الرأس لأن قاعدة معمول الشيب (١٩٦) الرأس أدوزان اشتعل شيب رأسي واشتعل رأسي شيبا وزان اشتعل البارقي يني

(وإما جلة) عطف على إما جرة جلة فان قلت ما أراد الجلة هنا حيث لم يعد الشرط والجزا جلة قلت أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءا من كلام آخر من بعد وليان ان الاتفاق الأول أعظم (وإما جلة) عطف على قوله إما جرة جلة أي المحذوف إما جرة جلة وإما جلة تامة وأراد بالجلة ما مستقل الافاد بحيث لا يكون جزءا من كلام آخر لا ياتي ب من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر مطلقا ولو كان في تأويل المفرد لليل على هذه الاردة كونه عذ من أجزاء الجلة الشرط والجزا فانهما ياتي بكان من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ومع ذلك جعلهما جرة جلة فدل ذلك على أن مراده ما يسبقه بالافادة ويجسن السكون عليه ولوعرضه في الحالة قصد انفس الزيادة كقواك فلان يعطى وينع فيكون كالفعل المتعدي اذا جعل فاصرا للبالغة فعلى هذا لا يكون ذلك إيجازا حذف بل يكون إيجازا قصر ويحتمل أن يراد أن تقديره زبد أفضل من كل أحد فالبالغة في تعميم الفضل عليه فيكون حينئذ إيجازا حذف كحذف تقديرى فلان يعطى وينع ص (وإما جلة إلى آخره) ش أي قد يكون الإيجاز بحذف جلة

واشتعل يني ناروا الفرق نير وثانيه الاجال والتفصيل في طريق التميز وثالثها تنكير شيبا لافادة المدغمه ثم ترك اشتعل رأسي شيئا لتوخي حزمه بقدر برأى اشتعل الرأس من شيئا على نحو وهن العظم مني ثم ترك لفظة مني لقرينة عطف واشتعل الرأس على وهن العظم مني لمزيد التفرير وهو إيهام حوله نادية مفرده على العقل

دون اللفظ ثم قال عقيب هذا الكلام واعلم أن الذي فتقأ كلام هذه الجهات عن أواخر القبول في القلوب هو ان مقدمة هاتين الجلتين وهي رب اختصرت ذلك الاختصار بأن حذف كلمة السنداء وهي با وحذفت كلمة المضاف اليه وهي يا المتكلم واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهي المادى والمقدمة للكلام كالماتى على من له قدم صدق في نعيم السلاعة نازلة منزلة الاساس للبناء فكان البناء الحافق لا برعى الاساس الابدي وما يقدر من البناء عليه كذالك البليغ يصنع جملة كلامه حتى رآته قد اختصر المبدأ فقد ذاك باختصار ما يورد انتهى كلامه وعليك أن تنبته لشيء وهو ان ما حله سباله قد دل على لفظ العظام إلى لفظ العظم فيه نظرا لان الالف صحت حصول وهن المجموع وهن البعض دون كل فرد فلو جبه في ذ كالعظم دون سائر ما ترك كمنه البدن ونحو سبده ما ذكر ما يخفى قال اعتمد كالعظم لأنه عود البدن وبه قوامه وهو أصل بنائه وأذا وهن تدعى وتساقت قوته ولأنه أشد ما فيه وأصله فاذا وهن كان ما وراده وأهن ووحده لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصد ما أن هذا الجنس النقي هو العمود والقوام وأشد ما ترك كمنه الجسد فلما صابه الوهن ولو جمع لكان قصد إلى معنى آخر وهو أنه لم يكن منه بعض عظامه ولكن كلها واعلم أن المراد بشول الشيب الرأس أن يمد جلته حتى لا يبقى من السوداءي وألا يبقى منه الا ما يعتد به

(قوله حيث لم يعد الشرط والجزا جلة) بل عذ كل واحد منهما من أفراد جرة الجلة مع أن كل واحد منهما إما جلة (قوله الكلام المستقل) أي بالافادة الذي لا يكون جزءا من كلام آخر ولوعرضه في الحالة الزائدة ترتيبه بالتمام وترتيب شي عليه وليس مراده بها الجلة

والثاني أعني ما يكون جملة ما مسبب كرمبه كقوله تعالى ليحق الحق ويبطل الباطل أي فعل ما فعل وقوله وما كنت بجانب الطور إذ نادينا ولكن رحمة من ربك أي اختبرناك وقوله ليدخل الله في رحمة من يشاء أي كان الكف ومنع التعذيب ومنه قول أبي الطيب

أتى الزمان بنوه في شيبته • فسرهم وأنياء على الهرم

أي فسأنا أو بالعكس كقوله تعالى فتوبوا إلى بارئكم فافتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند ربكم فتاب عليكم أي فامتنعتم فتاب عليكم وقوله فتلنا ضرب بعصا الحجر

ما تركب من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ولا يقال قدما الجواب لا يتناسب ما اختار ما بقا من أن الكلام جملة الجزاء وأن الشرط قد فسده وانما يتناسب قول من قال إن الكلام مجموع الشرط والجزاء لانه يقول كون المصنف أراد الجملة هنا هذا المعنى لا تأتي ماض فقول السارح قلت أراد أي هنا وإن كان الذي سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قد له والدليل على أن المصنف أراد الجملة هنا هذا المعنى عدم الشرط والجزاء فيجاء من أجزاها الجملة مع تركبها من المبتدأ والخبر والفاعل والفعل فان هذا يدل على أنه أراد بالجملة هنا ما ذكره السارح لا الكلام المركب من الفعل والفاعل (١٩٧) أو المبتدأ والخبر (قوله مسيبة)

بدل من جملة ولا يصح أن يكون صفة لها لأن الأصل فيها الاشتقاق ومن ما هو غريب يستحق ولا تفعل عما تقدم في قوله مضاف والمراد مسبب مضمون أو كما يقال فيما يأتي (قوله نحو الحق الخ) أي ومنه قول أبي الطيب

أتى الزمان بنوه في شيبته

فسرهم وأنياء على الهرم أي فسأنا (قوله ليحق الحق الخ) المراد بالحق الإسلام وأحقاقه أثباته وإظهاره والمراد بالباطل

(مسيبة عن) سبب (مذ كور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذ كور حذف مسيبة (أي فعل ما فعل أو سبب لذ كور نحو) قوله تعالى فتلنا ضرب بعصا الحجر

الراضة ترتيبه بالفاء وترتيب شيء عليه (مسيبة) تهيئ الجملة أي إذا كان المحذوف جملة فتلك الجملة إما أن يكون مضمونها مسيبة (عن) سبب (مذ كور) وذلك (نحو قوله) تعالى (ليحق الحق ويبطل الباطل) فإحقاق الحق وإبطال الباطل المذ كور سبب حذف جملة قبله مضمونها مسبب عنه (أي فعل ما فعل) من تقوية المؤمنين ونصرهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية التي هي إحقاق الحق أي إثبات الحق الذي هو دين الإسلام وإبطال الباطل الذي هو دين الكفر (أو سبب لذ كور) أي وإما أن يكون مضمون تلك الجملة المحذوف سبب المذ كور فهو عطف على قوله مسيبة فهو نعت الذي هو في تأويل مسيبة بكسر الباء يعني أن الجملة المحذوفة إما أن تكون مسيبة عن مذ كور كما تقدم أو تكون مسيبة لذ كور (نحو) قوله تعالى فتلنا ضرب بعصا الحجر مسيبة عن مذ كور كقوله تعالى ليحق الحق ويبطل الباطل أي فعل ما فعل ويصح أن يقال في مثله أيضا أنها جملة مسبب لذ كور لأن الفعل سبب لحقية الحق وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لأنها علة في الأذهان معاول في الأعيان أو تكون الجملة سببا لذ كور نحو فتلنا ضرب بعصا الحجر

الكفر وبإطاله محوه وأعداه أي لبنت الإسلام ونظمه ووجع الكفر ويعدمه (قوله حذف مسيبة) أي وهذا السبب مقدر قبل هذا السبب كما في العقوبة وفي عروس الأعراس أن هذا السبب يجب أن يقدّم متأخرا عن قوله ليحق الحق ليفسد الاختصاص للمراد من الآية (قوله أي فعل ما فعل) الضمير في الفعلين تعالى وما كتابة عن كسرة قرة أهل الكفر مع كثرتهم وغلبة المسلمين عليهم مع قاتم وحيدته في مجموع الكلام كسرة قرة الكفار يجعل لأهل الإسلام الغلبة عليهم مع لاجل إثبات الإسلام وإظهاره وهو الكفر وأعداه والدليل على أن جملة ليحق الحق الخ سبب حذف مسيبة أن اللام في الفعل وهو يقتضي شيئا معلولا وليس مذ كورا وحيدته فيقدر وما ذكره المصنف من أن هذه الجملة سبب لسبب محذوف أحد احتمالين فأنهم ما أن قوله ليحق متعلق بقطع قبله من قوله رب يذاهب أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية بما نحن فيه هذا ويصح في الجملة المذكورة أن قوله ليحق الحق الخ أن يقال إن المحذوف فيها جملة سبب لذ كور لأن فعل الله الذي هو فعله قبله حذفه الحق وبطلان الباطل لأن كل علة غائية يصح أن يقال فيها السبب وانما مسبب لأنها علة في الأذهان معاول في الأعيان تأمل (قوله لذ كور) أي لسبب مذ كور

( فانفجرت ان قدر فضر بها ) فيكون قوله فضر بها جملة محذوفة هي سبب لقوله فانفجرت  
( ويجوز ان يقدّر ان ضربت بها فقد انفجرت )

( فانفجرت ) أي فضر بها فانفجرت لقوله تعالى فانفجرت جملة مذكورة محذوف قبلها جملة مضمونها  
سبب لمضمون هذه المذكورة وهذا ( ان قدر فضر بها ) كما قدّر فأن يكون قوله فضر بها جملة مضمونها  
سبب لمضمون فانفجرت وهو مذكور وهو جائز فيصح التفسير ( ويجوز ان يقدّر ) الكلام على  
وجه آخر فلا يكون مما نحن فيه وذلك بان يجعل فانفجرت جوابا للشرط محذوف فيكون التقدير  
( فان ضربت بها فقد انفجرت ) وعلى هذا التقدير يكون هذا الكلام محذوف فيه شرط وهو

فانفجرت قال المصنف ان قدر فضر بها فانفجرت وطوى كرفض هذا اشارة لسرعة الامثال حتى  
ان أثره وهو الانفعال يتأخر عن الامر ثم قيل فضر به كانه محذوف وقال ابن عصفور محذوف ضرب  
وفاء فانفجرت واناء الباقية فانه ضرب ليكون على المحذوف دليل بمقايضه قال الشيخ ابو حيان  
وفيه تكلف ( قلت ) لكنه أقرب الى الاطابقة التي ذكرناها في المحذوف ( قوله ) ويجوز ان يقدّر ان  
ضربت بها فقد انفجرت ) هو تقدير حوزة التخصيص هنا وفي قوله تعالى فاب عليكم وامثاله وفيه نظير  
من وجوه الاول ان محذوف اداة الشرط وقوله معاني جواز نظر وقد تقدم الكلام عليه حيث ذكره  
المصنف في باب الانشاء الثاني أنه يلزم ان يكون جواب الشرط ماضيا لفظا واهل لا في فقد انفجرت  
ماض لفظا ومعنى لاجل الفاء وقد لا يصل قوله تعالى قد عمل كل اّاس مشربهم وجواب الشرط  
لا يجوز ان يكون ماضيا للمعنى ومن ذهب الى جواز كون الجواب ماضيا للمعنى انما هو بحث كان المعنى  
يغني اليه والمعنى هنا على الاستقبال لان الانفعال يتربى على الضرب المستقبلي باداة الشرط واما  
قول ابن مالك ان فصل الجزاء قد يكون ماضيا للمعنى مع كون فعل الشرط مستقبل المعنى فقد تقدم  
ان ذلك محال لا يتعلل الا ان يرد ان الجواب محذوف ويكون سمي المحذوف جوابا عما جاز السدءه  
الجواب ثم ان التخصيص اورد هذا السؤال بعينه في قوله تعالى وان يكذبك فقد كذبت رسل من  
قبلك وقال من حق الجزاء ان يتقربا لشرط وهذا سابق واجاب بان التقدير وان يكذبك فتناس  
فوضع فقد كذبت موضع فتأس استغناء بالسبب عن المسبب أعني بالنسبة عن التامس وهذه  
العبارة منه يحتمل أن يرد بها ان الجواب محذوف وفيه نظر لان الجواب لا يمحذوف اذا كان فعل الشرط  
مضاريا ويحتمل أن يرد بان فقد كذبت ضمن معنى تأس وفيه نظر لان الفعل الماضي لا يستعمل  
في الانشاء اذا كان معه قد على ما يظهر لنا وعلى كل من التقديرين لا يصح حذف فانفجرت لانه ان  
اراد ان الجواب محذوف صار التقدير ان ضربت فقد انفجرت وهذا مع الطبع السليم لانه التقدير  
ما لا ادعى اليه ولا دليل عليه وفيه محذوف حتى الشرط والجواب وكلف مالا حاجة اليه وان اراد أنه  
محذوف الشرط والفاء وقد بقي فانفجرت وهذا الجواب ان يكون الجواب ماضيا للمعنى فان قال  
ان فقد انفجرت فام بمقام انفجرت ضمن معناه فليت شعري كيف يجعل انفجرت في تقدير فقد انفجرت  
ثم ضمن فقد انفجرت معنى انفجرت الماضي لفظا والمستقبل معنى ونحن اذا وجدنا ناقدا الصارفة للمعنى  
لما نحن ان تكلف لها وكيف تفسرها ثم نحتاج الى الاعتذار عنها فهذا كلام عجيب الا ان يكون  
التخصيص اراد تفسيره بمعنى ان تفسيره صناعة ويكون غير محذوف بل تقديره قد فصيح كلامه حيث  
الثالث ان المصنف بعد اسطر يسيرة في الايضاح أن ذكر ان يكون الجواب الماضيا للجواب كما استرأه  
في نفيه قال التخصيص بعد مجوز ان يكون التقدير فانفجرت وان ضربت فقد انفجرت وهي  
على هذا فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ ( قلت ) والفاء الفصيحة هي الدالة على محذوف قبلها وهو  
سبب ما بعد هاسيت فصيحة لانها محذوف قبلها وقيل لانها تدل على فصاحة المتكلم ما هو وصف

فانفجرت أي فضر بها  
فانفجرت ويجوز ان يقدّر  
فان ضربت بها فقد انفجرت  
( قوله ان قدر الخ ) هذا  
شرط في كون هذه الآية  
من هذا القليل أعني كون  
الجملة المحذوفة فم اسما للمسبب  
مذكور ثم ان ظاهره ان الفاء  
مقدرة ايضا وان المحذوف  
للعاطف والمعلوف معا  
وقيل انه محذوف ضرب وفاء  
فانفجرت والفاء الباقية  
فانه ضرب به ليكون على  
المحذوف دليل قال ابو حيان  
وفيه تكلف ضميرها العاص  
( قوله جملة محذوفة ) انما  
محذوف اشارة الى سرعة  
الامثال حتى ان أثره وهو  
الانفعال يتأخر عن الامر  
( اسوة هي سبب ) أي  
مضمونها سبب لمضمون  
قوله فانفجرت ( قوله )  
ويجوز ان يقدّر الخ هذا  
مقابل لقوله ان قدر الخ  
( قوله فقد انفجرت ) تقدير  
قد لاجل الفاء الداخلة على  
الماضي انما الماضي الواقع  
جوابا لا يقترب بالفاء لامع  
قد

(قوله فيكون المحذوف جزء مجزئ) أي وحيد فلا يكون هذا المثال مما نحن فيه من حذف الجلالة (قوله هو الشرط) أراد به فصل الشرط وأداته وظاهره أن المذکور على هذا الاحتمال وهو قوله فأنقضت جواب الشرط وأن الشرط والقائه قد حذف كل منهما وبقي فأنقضت الذي هو الجواب وبدل على أن كون الجواب ماضياً نافي استقبال الشرط انقضض كون الجواب معطافاً على الشرط أن يكون مستقبلاً بالنسبة وكونه ماضياً يقتضي وقوعه قبل الاستماع اقترانه (١٩٩) بقدر يجب بأن الماضي يؤزل

فيكون المحذوف جزء جلة هو الشرط ومثل هذه القاء تسمى فاه فصحة قبل على التقدير الأول وقيل على الثاني وقبل على التقديرين (أو غيرهما) أي غير المسبب والسبب

جزء الجلالة كما تقدم لأجله تامة ولكن كون الجواب ماضياً نافي استقبال الشرط الذي هو الأصل فأما أن يؤزل على معنى المضارع في مضمونه بنفسه أو يؤزل على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتيب الجواب على الشرط أما باعتبار معناه كان قائماً بغيره وأما باعتبار الحكم كان تعدياً على ما كرامك الآن فقدما كرمك بالأمس أي فالحكم الآن ما كرامك بالأمس أي فأنبت كرامك التي كنت تعتد أنها ولهذا قالوا فأنقضت مضمونه كقولهم تعالوا بسر قد سرقت أخيه من قبل أنه على ناول فهو يساوي أخاه من قبل أي فكيف عساو أخيه في السرعة الكائنة منه قبل وهذه القاء أعني القاء في نحو فأنقضت بما يقتضي الترتيب تسمى فصحة لافصاحها بما يقدر قبلها قبل يجب أن سميت فصحة أن تكون عاطفة على محذوف كما في التاويل الأول وقبل أعنا تسمى فصحة على تقدير الشرط لافصاحها أي دلالتها على الشرط وقبل تسمى بذلك على التقديرين أعني تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه (أو غيرهما) معطوف على قوله مسببة أي أما أن تكون الجلالة المحذوفة مسببة أو سبباً أو تكون غير المسببة والسبب بالفصاحة على الاستناد الجاهلي ونسب الطيبي هذا إلى الحواشي المنسوبة إلى الترخيمى واختلوا هل شرط ذلك المحذوف أن لا يكون شرطاً حقيقياً تكون هي عاطفة لأجزاء أو لا فاشترط الطيبي فيها ذلك وقال أن كلام صاحب المفتاح يشعر به وإنه بعضه قول الترخيمى أنها لاتقع إلا في كلام بلوغ وفاء الجزء بكون وقوعها في الكلام المعاني (قلت) ليس في المفتاح ما شرع بما ذكره منها بل أنه ذكر أن التفسير في ضرب وقال أن القاء فصحة ولم يذكر تقدير الشرط بالكلية ففصلنا أن يقول أنها تكون حينئذ فصحة أولاً وقوله إنه بعضه قول لاتقع إلا في كلام بلوغ فيه نظر لأنها على التقديرين لاتقع إلا في كلام بلوغ بالبلاغة فيه من جهة حذف جلة سابقة شرطية كانت أو غيرها والأشعار بأن المأمور لم يترقب عن امتثال الأمر فكان المطلوب الانقياد لا الضرب ثم قول الترخيمى على هذا ظاهره الصواب في تقدير الشرط ولا حاجة إلى تأويله وإعادة إلى الأول والاحسن أن يجعله عائداً إلى ما سبق من مطلق التقدير بل يصلح لتقديرين معاً فقد تدبر أن القاء هذه فصحة على التقديرين على أمثاله عاطفة فيها معنى السببية على القول الأول جزئية على الثاني وعلى ما خاله الطيبي فصحة على الأول والثاني ومما يدل للأنباء من أن الترخيمى لم يشترط في القاء الفصحة أن لا يكون المقدر قبلها شرطاً أنه قال في قوله تعالى يجب أحدهم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهوه ووجه نفسه معنى شرط أي أن صح هذا فقد كرهتموه وفي القاء الفصحة فهذا كالتصريح في أن القاء الفصحة يجوز أن يقدر الشرط قبلها لأن قوله أي أن صح الظاهر أنه يريد تقدير الظن (قوله أو غيرهما) أي أن يكون

المقدر قبلها ودلائلها عليها وهذا يقتضي أنها تسمى بذلك على كل من التقديرين أي تدبر كونها عاطفة وكونها رابطة للعواب أو لا تأتدلى على المحذوف قبلها الاستدلال الفصيح أو لأنها لاترد إلا من الفصيح لعدم معرفة غيره عواردها (قوله قبل على التقدير الأول) أي فهي المفصحة عن مقدار بشرط كونه سبباً مدخولاً وهو ظاهر كلام المفتاح (قوله وقبل على الثاني) وعليه يقال في تعريضها هي المفصحة عن شرط مقدّر وهو ظاهر كلام الكشاف (قوله وقبل على التقديرين) وعلى هذا فتعرف بأنها ما أنقضت عن محذوف سواء كان سبباً أو غيره وهذا القول هو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح وجعل كلام الكشاف وكلام المفتاح راجعاً إليه (قوله أو غيرهما) عطف على مسببة أي أما أن تكون الجلالة المحذوفة مسببة أو سبباً أو تكون غير المسبب والسبب

كقوله تعالى فتم الماهدون على ما مر والثالث كقوله تعالى فقلنا اضر به بعضها كذلك يحكي الله الموتى أي فاضربوه بهما فمضى فقلنا كذلك يحكي الله الموتى وقوله أنا أنبتكم بتأويله فارسلون يوسف أي فارسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه إليه فأتاه وقاله يا يوسف

(قوله فتم الماهدون) أي فان هذا الكلام حذف فيه جملة ليست مسببة ولا سببا والتقدير ههنا الآية في حذف الجملة التي ليست سببا ولا مسببة وقوله تعالى اضر به بعضها فإين أن يحملوا أو أشفق منها وحملها الإنسان أنه كان خالوا معها ولا يتعالي أن المراد بالجل تحمل التكليف فيكون التقدير وتحمل الإنسان ما كلف به ثم خان فيه وغدر فلم يؤد ما كان ظاهرا به ولا لأن مجرد تحمل الامانة (٣٠٠) الشافعية لا ينسب الوصف بالظلم والجحالة أو ما على ما قاله بعضهم من أن معنى وحملها الإنسان

منه ما وغدر فعلم بتأويله فإلا حذف في الآية لأن منع الامانة والتقدير فيها بعدم أدائها يناسب الوصف بالظلم والجحالة (قوله في بحث الاستئناف) أي من باب الفصل والوصل (قوله على قول من يجعل الخصوص خبر مبتدا) أي وكذا على قول من يجعله مبتدا حذف خبره والتقدير نحن هم وانما ترك هذا القول لما في المتن من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا إلا اذا دلت عليه أمارة أو على قول من يجعل الخصوص مستندا والجملة قبله خبر فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة فالتقدير بقوله على قول الخ انما هو الاختراز عن هذا القول فقط فتم (قوله عطف على ما جملة) الأولى جعله معطوفا على

(فتم الماهدون على ما مر) في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدا والخبر على قول من يجعل الخصوص خبر مبتدا محذوف (وإما أكثر) عطف على ما جملة أي أكثر (من جملة واحدة نحو) أما أنتمكم بتأويله فارسلون يوسف أي فارسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فافعلوا فأتاه فقال له يا يوسف والحذف

(نحو) قوله تعالى (فتم الماهدون) فان هذا الكلام حذف فيه جملة ليست مسببة ولا سببا والتقدير بهم نحن (على ما مر) في بحث الاستئناف من أنه حذف فيه المبتدا والخبر على قول من يجعل الخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف أو مبتدا أخبر محذوف أو ما على قول من يجعل الخصوص مبتدا والجملة قبله خبر فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة (وإما أكثر) أي المحذوف ما جملة واحدة والجملة أو الجملة أو ما أكثر من الجملة الواحدة ومن جزئها وهو معطوف على قوله ما أخبره الجملة ومعالم أن كونه أكثر من الجملة يستلزم كونه أكثر من جزئها وانما ذكرناه زيادة للبيان (نحو) أي ومثل ما حذف فيه أكثر من جملة واحدة وقوله تعالى حكاية عن صاحب السجن لما ذكر المثل رؤيا فندكر صاحب السجن يوسف وأنه يعبرها (أنا أنبتكم بتأويله فارسلون يوسف) فان هذا الكلام حذف فيه أكثر من جملة واحدة لا يستقيم المعنى إلا به ثم أشار إلى تقديره بقوله (أي) فارسلون (إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فافعلوا فأتاه فقال يا يوسف) فقد ظهر أن ما جملة واحدة تعلقت بها ودلت على المحذوف فظاهر أن ما يوسف يقتضي أنه وصل إليه وهو متوقف على فعل الارسل والابتداء إليه ثم التداخعي بالقول والارسل معلوم أنه انما يطلب للاستعبار وحذف كل ذلك للاختصار لعدم الحاجة إلى تكرار كونه نطو بلا علم ظهور الفائدة في ذكره مع العلم به ثم أشار إلى أن الحذف امام قيام شيء مقام المحذوف وما بدون ذلك فقال (والحذف) يعني يلزمه جملة غير مسببة ولا مسببة فحذف لمعنى من المعاني كقوله سبحانه فتم الماهدون أي هم نحن على أحد القولين السابقين ص (وإما أكثر إلى آخره) ثم وقد يكون المحذوف أكثر من جملة نحو فارسلون يوسف التقدير إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه إليه فأتاه فقال له وأمثلته كثيرة

قوله إما أخبر جملة لأن المعاطيف اذا تكررت وكان العطف يصرغ غير متب كانت كلها على معطوفة على الاول على التحقيق من أقوال ثلاثة (قوله أنا أنبتكم بتأويله فارسلون يوسف) أي فهذا الكلام حذف فيه جملة خمسة مع ما لها من التعلقات لا يستقيم المعنى إلا ما أشار المصنف إلى تقديرها بقوله أي إلى يوسف الخ فالجملة الأولى لأستعبره الرؤيا أي لا طلب منه تعبيرها وتفسيرها والثانية فافعلوا والثالثة فأتاه والرابعة فقال له والخامسة فأتاه فإين أنه عن جملة أدعوا وأما قوله إلى يوسف فهو متعلق بالجملة المذكورة أي أرسلون وقوله يوسف الذي هو انما يدعو هو المذكور قال العقوي ودلت تلك المحذوفات فظاهر أن ما يوسف يقتضي أنه وصل إليه وهو متوقف على فعل الارسل والابتداء إليه ثم التداخعي بالقول والارسل معلوم أنه انما يطلب الاستعبار وحذف كل ذلك اختصارا لعدم الحاجة إلى تكرار كونه نطو بلا علم ظهور الفائدة في ذكره مع العلم به (قوله والحذف) يعني يلزمه الجملة أو الجملة

وقوله فقلنا انما هذا الى القوم الذين كذبوا بما نناقلهم فانهم يدعوا اي نناقلهم فليطاعواهم الرسل فكذا هو ما قدمناهم وقوله فانما فرعون  
فقولا انما رسول رب العالمين انما نرسل معنا نبي اسراييل قال ام ترين انك اى فانما فليطاعوا ذلك فلما سمعوا قال ام ترين ويجوز ان يكون التقدير  
فانما فليطاعوا ذلك ثم بقدره فانما قال فقمم قوله قال ام ترين استنابا ونحوه قوله اذهب بكاني هذا فان الله اليهم ثم قول عنهم فانظر ماذا  
يرجعون قالت يا ايها الملاذئ ففعل ذلك فاخذت الكتاب فقراته ثم كان سائلا سالا قال فانما اذا قالت فقبل قالت يا ايها الملاذئ واما قوله  
تعالى ولقد آتينا داود وسليمان علما وقالوا لا اله الا الله فقالوا لا اله الا الله في تفسير هذا موضع الفاء باقيا على طبعه فذكر  
بالواو اشعارا بان ما قاله بعض ما احدث فيهما العلم كانه قال فعملنا به وعلمنا (٣٠١) وعرفنا حق النعمة فيه والفضيلة

وقال الحمد لله وقال  
السكاكي يحتمل عندى  
انه تعالى اخبر عما صنع بهما  
وعمالا كانه قال نحن فعلنا  
اياه العلم وهما فعلا الحد  
من غير بيان ترتبه عليه  
اعتمادا على فهم السامع  
كقولك قم بدعوك بدل قم  
فانه بدعوك واعلم ان  
المحذوف على وجهين  
أحدهما ان لا يقام شئ مقام  
المحذوف كاسبق والثاني  
ان يقام مقامه ما يدل عليه  
كقوله تعالى فان تولوا فخذ  
بلفظكم ما ارسلت به اليكم  
ليس الاراد غوا الجواب  
التقدم على قولهم والتقدير  
فان تولوا فلا تولى على لاى قد  
بلفظكم او فلا تولى لكم عند  
ربكم لاى قد بلفظكم

وقوله على وجهين اى  
بأى على وجهين اى انه  
تارة يكون مع عدم قيام  
شئ مقامه وتارة يكون مع  
قيام شئ مقامه واعتراض  
بعضهم على المصنف بان

على وجهين ان لا يقام شئ مقام المحذوف بل يكتب بالقرينة (كأمر) في الامثلة السابقة  
الجملة دليل المثال مع ان قيام الشئ مقام غيره يستدعي ان المحذوف محلا (على وجهين) اى يكون  
ذلك المحذوف على وجهين أحدهما الوجهين اللذين يكون الحذف عليهما هو (ان لا يقام شئ مقام  
شئ من (المحذوف) بان لا يوجد شئ يدل عليه ويستلزمه في مكانه بل يكتب في قسم المحذوف  
بالقرينة العقلية أو الخالية (كأمر) في الامثلة السابقة مثل قوله تعالى لا يستوى منكم من أنفق  
من قبل الفتح وقاتل اذ لم يعطف عليه شئ يدل على المعطوف المحذوف الذى هو ومن أنفق  
فلا تظلم بذكرها (تسبه) اذ كرهه ان شاء الله تعالى تقسما لا يجوز الحذف فنقول  
المحذوف اقسام الاول جزء كلمة مثل حذف التون في لم يلف فاما حذف التصفيف وكالحذف  
في والليل اذا يسرى حذف الياء للتخفيف وبقاء الفاصلة وحكى عن الاخفش ان المورج السدوسي  
سأله فقال لا اجيل حتى تمام على بابي لئلا يفعل فقال له ان عادة العرب انها اذا عدلت بالى عن  
معناه نقصت حروفه والليل لما كان لا يسرى وانما يسرى فيه نقص منه حرف كافى قوله تعالى وما  
كانت املئ بياض الاصل بنية فلما حول ونقل عن فاعل نقص منه حرف انتهى ورأت الطبي  
ذ كرهذا الجوابين غير ان ذ كرهذا الحكاية وث ان يجعل فعولا وفعيلا حث كالمؤنث مطلقا  
من باب اليجاز الثاني حذف كلمة أو كثرهى اما اسم أو فعل أو حرف الاول الاسم فحذف  
المتداق وحذف الخبر فقط ومنه حذف المضاف والمضافين والثلاثة وحذف الصفة وحذف  
الموصوف وحذف المعطوف مع حرف العطف مثل لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل  
وحذف الحال مثل والملائكة ينخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اى قائلين سلام وحذف التبيين  
مثل كم مررت اى كم ميلا وحذف المسمى مثل ليس الا واختلافه فى حذف المبدل منه  
وخرج عليه ولا تقولوا لما تصف السنمك الكذب واما حذف الفعل فكثير حيث دلت عليه  
قرينة وحذف الحرف كثيرا بضاوح زجاعة حذف الواو العاطفة وخرج عليه وجوده وشداعته  
وهي الاستفهام تحذف كثيرا وحذف الفاء في جواب الشرط لا يجوز الا ضرورة وحذف لام  
الاعرج جزء بعضهم الثالث الجمل فعند جواب لا تخونوا ولا تفعل الله عليكم ورجعه وجواب  
لما تخونوا فلما اسلموا له للعين ويحذف الشرط لما تخونوا لذهب كل الله بما خلق وجواب اما تخونوا  
فاما الذين اسودت وجوههم كقربت وجواب اذا تخونوا واذا قيل لهم اتقوا ومنها حذف القسم ومنها

(٣٦ - شرح التلخيص ثالث) المحذوف المحذوف عنه ليس هو عدم القيام أو القيام فلا يذهب من تقدير  
مضاف اى ذوان لا يقام وذوان يقام ما قط لان الاعتراض المصكورا لا يتوجه على النصف الاول قال والمحذوف وجهان فتأمل  
(قوله ان لا يقام شئ مقام المحذوف) اى بان لا يوجد شئ يدل عليه يستلزمه في مكانه كطعنه المقضية (قوله بل يكتب) اى في فهم  
المحذوف (قوله بالقرينة) اى العقلية أو الحالة الدالة عليه (قوله كأمر) في الحذف فى الامثلة السابقة اى الحذف جزء الجملة مثل قوله تعالى  
لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل اذ لم يعطف عليه شئ يدل على المعطوف المحذوف الذى هو ومن أنفق من بعده وكذا اثنان  
جل اذا لم يذ كر موصوف ينزل منزلة الموصوف المحذوف



وقوله وان يكذوب فقد كذبت رسل من قبلك أي فلا تخزن واصبر فإنه قد كذبت رسل من قبلك وقوله وان يعود واقف قد مضت سنة الأولين أي فصيمم مثل ما أصاب الأولين

(قوله وان يقام) أي شيء مقام (٣٠٣) المحذوف مما يدل عليه كالعلة والسبب وليس المراد تشبهاً أجنبياً لا يدل

(وان يقام بخوان يكذوب فقد كذبت رسل من قبلك) فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه (أي فلا تخزن واصبر) ثم المحذوف لا يله من دليل

من بعده وكذا أنا بن جلاذ لم يذكر موصوف بـ نزل منزلة الموصوف المحذوف (و) الوجه الثاني مما يكون معه المحذوف هو (أن يقام) شيء مقام المحذوف مما يدل عليه ويستأنزه معتلته أو ضمونه وذلك (نحو) قوله تعالى (وان يكذوب فقد كذبت رسل من قبلك) فقوله تعالى فقد كذبت رسل من قبلك أقيم مقام الجواب واتصل بالفاء مثل الجواب وليس جواباً لان الجواب ترتيبه ضمونه على مضمون الشرط وتكذيب الرسل سابق على التكذيب الذي هو مضمون الشرط هنا وانما هو ثابت عن الجواب لانه عليه لكونه سبباً متعلقاً بضمون الجواب أي (فلا تخزن واصبر) فان نفي الخزن والصبر متعلق باللهي والامر اللذين أحدهما هو الجواب وفهم من قولنا مما يدل عليه ويستأنزه متعلقاً أو مضمونه أن الذي يقام مقام المحذوف لا يكون أجنبياً بحيث لا يدل عليه ولا يقتضيه وهو

حذف جوابه قال القاضي التنوخي وكل ذي جواب يجوز حذف جوابه ومنها باب الاغراء وباب التصدير وباب ندم وبس وباب التنازع والاختصاص والنصب على المدح (تبيينه) من تأمل ما سبق علم أن الإيجاز ليس من شرط إمكان المساواة فيكون جائزاً بل قد يكون واجباً بحيث لا يجوز خلافه فهو حيثما قد سمعنا قسم مفوض إلى المستعمل وقسم هو من أصل الوضع وهو أن وضع الكلام على اقتصار وحذف مثل المشتدات التي يجب حذفها وغير ذلك مما هو واجب الحذف كالعامل في الاغراء والتصدير وفي مصدر يدل من اللفظ بنفسه واختبر باب ندم وبس على أحد الأقوال وفي خبر المبتدأ بعد لا ولا عالياً وغير ذلك (تبيينه) وعلم أن الذي ذكره المصنف من تقسيم الإيجاز إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف وتقسيم تفصيل اللفظ إلى إخلال وغيره وتقسيم زيادته إلى تطويل وغيره ينبع فيه جميعه الرائي قال الرائي والإيجاز على ثلاثة أوجه أحدها إيجاز بساؤل الطريق الأقرب دون الأبعد والإيجاز باعتبار الفرض دون سعة ومن الإيجاز إظهار الفائدة ما يستحسن دون ما يستقيم ثم قال الإيجاز تهذيب الكلام بما يحسن به البيان والإيجاز تهذيب اللفاظ من الكدود والإيجاز إظهار المعنى الكثير باللفظ اليسير قال السيد الطيف البغدادي في قوانين البلاغة ما وافقه في المعنى لافي اللفظ وقال هي ستة أرواح متقابلة البسط وهو أن يعبر بقول عما عني أن يعبر عنه باسم أو بقول كثير الأجزاء عما عني أن يعبر عنه بقول قليلها ويقال له القبض وهو عكس ذلك والاختصار وهو أن يقتصر من أشياء يفيد التعبير عنها على ما إذا صرح بلفظ فهمه الباقي ويقال له التطويل وهو أن يصرح بجميع اللفاظ التي يلائم بعضها بعضاً أو يذكر بعضها ببعض والإيجال وهو أن يعبر عن الأشياء الكثيرة باسم جنسها ويقال له التفصيل وهو أن تذكر تلك الأشياء واحداً واحداً والتكرير ما ما عادة اللفظ بعينه أو بلفظ مرادف للاول أو يذكر بمسوط مرادف ومقبوضاً أخرى أو يذكر بمجمل مرادف ومفصلاً أخرى ويقال له الأفراد والاختصار أن يستكن عن أشياء استكنا لا على أن السامع يأنف بها من قبل نفسه ويضيفه إلى التي تنطق بها القائل لوضوحها وألقرنة حاله والفرق بينه وبين الاختصار

عليه ولا يقتضيه  
لان هذا لا يقام مقام  
المحذوف (قوله متقدم على  
تكذيبه) أي والجواب  
يجب أن يكون مضمونه  
متربطاً على مضمون الشرط  
(قوله بل هو) أي تكذيب  
الرسل قبله سبب لضمون  
الجواب المحذوف أي وهو  
عدم الخزن والصبر وانما  
كان سبباً لان المكروه اذا  
عدم هان فكأنه قيل فلا  
تخزن واصبر لانه قد كذبت  
رسل من قبلك وأنت  
مساو لهم في الرسالة فكأن  
يهم أسوة (قوله أقيم  
مقامه) صفة لسبب أي  
أقيم ذلك السبب مقام  
الجواب لا يقال الجواب  
لأنه محذوف إذا كان فعل  
الشرط مضارعاً لتأخر  
هذا ما يقام مقام الجزاء  
شيء والا فلا ضرر في حذفه  
كأن يس تفصيلاً عن الشيء  
(قوله ثم المحذوف) أي الذي  
لم يقم به شيء مقام المحذوف  
فهو راجع لقسم الأول  
فان قلت قد قدم التمهيد  
الحذف إلى حذف  
اقتصار وحذف اختصار  
ونسروا الحذف اقتصاراً  
بأن يحذف لا لدليل فقد

أثبتوا حذفاً لا لدليل قلت أجاب ابن السبكي في العروى بأن عبارة التمهيد المذكورة عبارة مختصة لا واسطلاحاً لا مشاعفةً والحق انه لا حذف فيه بل صار الفعل قاصراً أو أجنبياً سمونه حذفاً باعتبار ما فعل قبل جعله قاصراً  
اه كلامه

(وإدائه)

وأدلة الحذف كثيرة منها أن بدل العقل على الحذف والمقصود الاظهار على تعيين المحذوف كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والمهم  
ولم يخفى برأى الآية وقوله حرمت عليكم أمهاتكم الآية فان العقل بدل على الحذف لما هو والمقصود الاظهار برشدنا الى أن التقدير  
حرم عليكم تناول الميتة وحرمت عليكم نكاح أمهاتكم لان الغرض الاظهار من هذه الاشياء تناولها ومن التساؤل كنعين

(قوله وأدلتك كثيرة) اعلم أن كثرتها من حيث الدلالة على تعيين المحذوف وأما دليل الحذف فثنى واحد وهو العقل وحديثه فورد على  
المصنفين الكلام في دليل الحذف لافي دليل التعيين فلا وجه للجميع (٣٠٣) والوصف بالكثره قرره شيخنا العدوي

وقد حجاب بأنه لما كان كل  
مادى في التعيين يدل على  
الحذف وان كان العقل  
وحده قد يدل على الحذف  
ولم يوجد دليل الاخر  
المفتقر اليه في الدلالة على  
التعيين مع التعيين بالجمع  
والوصف بالكثره (قوله  
متهان بدل العقل الخ)  
انما هي إشارة الى أن  
هناك أدلة أخرى لم يذكرها  
كالقرائن العقلية وهي  
الاجل وقسوا والاكثر  
وضوحا ولهذا لم يتكلم  
عليها (قوله والمقصود  
الاظهار) أي وأن يدل  
المقصود الاظهار أي وأن  
يدل كون الشيء مقصودا  
بحسب العرف في  
الاستعمال ظاهر عن غيره  
من المصادرات لتبادره  
لذهن على عين ذلك المقدر  
فالدال في الآية على  
خصوص تقدير لفظ  
التناول فيكون تناول  
مقصودا بحسب العرف  
في استعمال هذا الكلام

(وأدلتك كثيرة متهان يدل العقل عليه) أي على الحذف (والمقصود الاظهار على تعيين المحذوف نحو  
حرمت عليكم الميتة) فالقول يدل على أن هنا حذف إذا الأحكام الشرعية

ظاهر من المثال (وأدلتك) أي أدلة الحذف (كثرتها) أي من أدلتك (أن بدل العقل  
عليه) أي على الحذف (و) يدل (المقصود الاظهار) أي كون الشيء مقصودا اظهر (على  
تعيين المحذوف) وهو لفظ ذلك المقصود الاظهار ذلك (نحو) قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة)  
فان سدوله تحرير بذوات الميتة والعقل يحكم بان الظاهر لا يراد ما علم أن الأحكام الشرعية لا تتعلق  
ان الذي ينسب على الشيء في الاختصاص هو شيء من نفس القول والمثبه في الضمائر شيء من خارج  
والنصر يحكمه والابحاز لا تقتصر على المعاني الضرورية في بلوغ الغرض وعلى أقل الفاظها الدالة  
عليها عددا والتدليل أن يضيف الى المعاني الضرورية سائر الاشياء التابعة لغيرها والتفخيم من  
(وأدلتك كثيرة) أي شيء لما كان الحذف لا يجوز الدليل احتياج الى ذكر أدلتك ليعلم أنه لا بد  
للمحذف من أحد ما فان قلت قد قسم الفاعل الحذف الى حذف اقتصار وحذف اختصاص وفسروا  
الحذف اقتصارا بأن يحذف الدليل فقد أنشأنا حذف الدليل (قلت) هي عبارة محذوف أو اصطلاح  
لا مشاحة فيه والحق أنه لا حذف فيه إذ أدلتك فالدليل تارة يدل على محذوف مطلق وتارة على  
محذوف معين فثبت العقل إذا دل على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه بل يستفاد التعيين من دليل  
آخر كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة فان العقل يدل على أنها ليست المحرمة لان التحريم يضاف  
الى الأجزاء فتعين حذف شيء (قلت) وقد تقدم أنه ينقل عن الحقيقة أنهم يرون أن التحريم والتفصيل  
بعضا فان في الذوات وأما تعيين ذلك المحذوف وأنه تناول فاستفيد من دليل آخر وهو أن تناول  
هو المقصود الاظهار أي الأغلب في الميتة ارادة كلها وكذلك حرمت عليكم أمهاتكم في ارادة النكاح  
وهذا الذي قاله بناء على مذهب الجمهور ما من جعل مجالا فلا ظهور ولا تعيين الا بدليل خارجي وأما  
من قال الميتة عبر ما عن كلها فلا حذف (قلت) ولما قاله المصنف تطر من وجهين أحدهما أن  
الدليل المسوخ المحذوف لا بد أن يكون دلالة على تعيين المحذوف إما لفظيا كالعين أو خارجيا كما  
في التفصيل لاهل أصل الحذف فان أراد أن العقل يدل على أصل الحذف فليس ذلك دلالة مسوقة الحذف  
الافترض الإجماع وان أراد أن العقل يدل على أصل الحذف والظهور يدل على تعيينه فالدال حديثه  
على المحذوف العين وهو الظهور وقالوا أن يقال لظهور ارادة المحذوف دليل عليه وتارة يجوز العقل مع  
ذلك ارادة المنطوق به وتارة يجوز أن يدل العقل على استحصالة ارادته الثاني أن قوله أدلتك كثيرة

وكونه ظاهر التبادر لذهن والدلول هو لفظ تناول فاختلف الدال والمذلول ولم يؤمل الكلام بل جعل الدال على تعيين المحذوف  
نفس المقصود الاظهار لم اتحاد الدال والمذلول لان المقصود الاظهار في الآية نفس تناول قرره شيخنا العدوي (قوله فالدليل الخ)  
ظاهره أن العقل هو الدال على الحذف وليس كذلك بل المراد يكون العقل دالا على الحذف انه مدرك لذلك بالدليل القاطع من  
غير توقف على قرائن وحديثه فالعقل مستدل بالدليل والدليل عدم تصور تعاقب الحرمة للاعبان لان الحرمة عبادة عن طلب  
التركة ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه (قوله على أن هنا حذف) أي شيئا محذوف فاهو محتمل لان يقدر  
حرم عليكم أكلها أو الاتضاع بها أو تناولها أو قربانها أو التلبس بها.

(قوله انما تتعلق بالافعال) أي أفعال المكلفين وهو الحق انما معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أي دون الذوات كما هو ظاهر الآية فان مسدولها تعريم ذوات الميتة وما معها وما ذكره من أن الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب الحنفية فتتعلق الاحكام بالاعيان حقيقة فان بني على مذهبهم فلا حذف في الكلام (قوله والمقصود تناولها) انما كان تناولها هو المقصود الاظهر من هذه الاشياء نظرا للعرف والعادة في استعمال هذا الكلام فان المفهوم عرفا من قول القائل حرم عليك كذا تعريم تناوله لانه اشتمل وأدل على المقصود بالتعريم (قوله فدل) أي كون تناول مقصودا أظهر على تعيين المحذوف أي وهو لفظ تناول (قوله أدنى تسامع) أي تسامع أدنى أي خطه وقرىب وسهل وذلك لان أن يدل بمعنى الدلالة والدلالة لتسليم الدلالة بل صفة للدليل وانما عبر بأدنى لامكان الجواب عنه بسهولة (قوله فكذا على حذف مضاف) هذا تصحيف لعبارة المصنف ثم ان هذا المضاف المحذوف يصح أن يقدري آخر الكلام وحينئذ فيكون الاصل منهاذ وأن يدل العقل أي منها صاحب الدلالة العقل وصاحب الدلالة المذكورة هو العقل وبصح أن يقدري أوفه وحينئذ فيكون الاصل ودلالة أدلته كثيرة منها أي من تلك الدلالات دلالة العقل

انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها انما شمل الاكل والشرب بالاثبات وانما كان هذا هو المقصود الاظهر نظرا الى العرف والعادة في استعمال هذا الكلام فان المفهوم عرفا من قول القائل حرم عليكم كذا تعريم تناوله لانه اشتمل وأدل على المقصود بالتعريم فالقوله بالعادة والعرف الذي يتبين به المقصود الاظهر كون الشيء يفهم من الاستعمال كثيرا ويقصد لموصفة فيه بخلاف العادة التي تفهم بقرأها أو حرفي نفسه من غير نظر لدلالة الكلام عليه عرفا كتقدير كون الحب الغالب لا يلام عليه فلا يرده على ماسيا فيكون الشيء هو المقصود الاظهر عرفا لدليل على ارادته وفيه ان فهم ذلك الشيء حينئذ اما بالقرائن المختصة بالكلام عند الاستعمال واما بنقل اللفظ لهذا المعنى عرفا فعلى الاول لا يختص قولنا كون الشيء مقصودا أظهر يدل على ارادته بهذا المعنى لان هذا المعنى أعني كونه مقصودا أظهر يصدق في كل تعين فيه احتمالا فان كثر فلا معنى لتخصصه عادلته عليه القرائن وعلى الثاني لا معنى له أيضا لان الكلام تعين حيث تستغني عنه بالوضع العربي فلا معنى للاحتياج في التعين الى كونه المقصودا الاظهر بل نقول كون الشيء مقصودا أظهر هو معنى تعين ظهوره في الإرادة والدلالة فأى معنى لهذا الكلام ثم الدلالة على تعين المحذوف تضمن الدلالة على الحذف فالدليل على التعين دليل على الحذف والمدرك لذلك هو العقل ويدفع هذا بان المراد ان العقل قد يدل وحده على الحذف حتى ولو وجد الدليل الاخر لاستقل ويتقرب في الدلالة على التعين الشيء آخر ككونه مقصودا أظهر وقد يستقل

منها أن يدل العقل لا يصح لان يدل العقل ينحل الى دلالة العقل فكذا قال أدلته الدلالة وهو فاسد وتأويله اما بان يؤول الدلالة على الدلالات وهو الاول أو يؤول أن يدل بالدلالة التي بمعنى الفاعل كما هو قول في عسى زيد أن يقوم كايؤول الموصول المحرف وصلته بالمصدر بمعنى المفعول في قول ضعيف كرم جماعة في قوله سبحانه ومما رزقناهم نفعون وقوله سبحانه وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله وقرىب مما نحن فيه قوله زيد كرم على من أن أضربه بنقل الشيخ أبو حنبل في قد كرمه عن صاحب السديد مع أن فيه معنى الذي وفيه نظر لان لا تكون بمعنى الذي ولانه كان يلزم أن يقول أنا كرم على زيد من أن أضربه ونقل الشيخ أبو حنبل عن جبرمان أن هذا وقع جوابا لمن قال أنت زيد أن تضربني فقلنا أنت كرم على من يقدري في نفسه ذلك انتهى وصحة قوله أنا كرم على زيد من أن أضربه يشهد لهام كثرة الاستعمال وذ كرم سيويه لهاني كتابه قوله صلى الله

لكن في هذا الثاني نظرا لان المقصود تقسيم الأدلة لادلائها قاطبا وانما أتى الشارع بكان ولم يجرم بأن حذف (ومنها المضاف هو المعصية لعبارة المصنف إشارة الى عدم تعينه لاحتمال أن يكون قوله أن يدل معناه والاصل منها العقل ويجعل قوله أن يدل العقل من باب إضافة الصفة للوصف بعد تأويل المصدر بالنسبة من أن يدل بمعنى الفاعل فكذا قال منها دليل العقل أي العقل أنه لا كبر دقيفة وأخلاق نيا ب أي خفيفة جرد ونياب أخلاق ولا يخفى ما في هذين الجوابين من التعسف

ومن أن يدل العقل على الحذف والتعيين كقوله وجاد بك أي أمر بك وعذابه وأمره وقوله هل ينظرون الآن بأنهم الله في ظلال من الغمام أي عذاب الله وأمره

(قوله أن يدل العقل عليهما) أي معانيه أنه يستقل بأدراكه الآخر من الدليل القاطع غير توقف على قرائن في العبارة أصلا وقد علمت أن الدلالة على تعيين المحذوف تستلزم الدلالة على مطلق الحذف دون العكس (قوله فالعقل يدل على امتناع محي الرب) أي يدرك ذلك بالدليل القاطع غير توقف على قرائن في العبارة ويجب دل العقل على ذلك فلا بد من حذف حتى يستقيم معنى الكلام وأن في العقل للكمال إذ المدرك لما ذكرناه هو العقل الكامل فخرجت الجسمة القائمون بأن الله جسم (قوله فالأمر المعين الخ) هذا جواب عما يقال إن أوفى قوة أو عذابه لإيهامه وحيد فلا تعيين للمعذوف فلا يصح القول (٢٠٥) بدلالة العقل على التعيين وحاصل

الجواب أن المراد أنه يعين الأحكام الدال على الأمر والعذاب والحاد الثانيين الأمرين المذكورين معين بالنظر لعدم ثالث وان كان مبهم بالنسبة لموافق وتعيين نوني لا نصفي وعلى هذا أفراد المصنف بالتعيين ما يشمل التعيين اتزعي شيء آخر وهو أن الأمر والعذاب يستعمل مجتمعا والجواب أن المراد بأمره وعذابه المأمور به والعذب بمعنى ميزان ونار وغيرهما لكن لما كان استلزامه الجبي لله وهم أن الله ذاته مجسمة احتج بالدليل العقلي بخلاف استلزامه الأمر والعذاب فإنه لا يشاع فيه وأن كان مجازا لم يصح للدليل العقلي فتأمل فرددت فضا الصدوي قال العلامة العقري وفي جعل العقل دالا على التعيين هنا ظرمن

(ومنها أن يدل العقل عليهما) أي على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاد بك) فالعقل يدل على امتناع محي الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد أيضا (أي أمره أو عذابه) فالأمر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الآخرين لا أحدهما على التعيين في الآخرين على ما في ذلك من البص ثم هذا يشاع على الحق وهو أن التفرع عما يتعلق بالافعال لانه تكليف والتكليف لا معنى لتعلقه بالأزوات وإن بني على أنه يتعلق بالأزوات كما يقول الخنفسه فلا سدف في الكلام ولا يخفى ما في عبارة المصنف من التسام وهو جعل الدلالة من الأدلة فاما أن يكون قوله أن يدل مقمما وأصل منها العقل واما أن يقدر ودلالة أدلته كثيرة ولكن نقدر بالدلالة قبل الأدلة في معنى الحشوا يضال هو غايه في البرودة لان المقصود تقسيم الأدلة لادلائها كما لا يخفى واما أن يحصل المصدر المتسلسل من أن يدل معنى الفاعل فكانه يقول منه دليل العقل فتكون اضافته إلى العقل من إضافة الصفة إلى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التصفيا أيضا من أجل الاحتمال الآخر والاول لم يجرم بأنه على التقدير (ومنها) أي ومن أدلة الحذف الخاص (أن) يدل العقل عليهما معا أي على مطلق الحذف وتعيين المحذوف يعني أن العقل استقل في ادراكه الآخرين وقد علمت أن أدراكه الثاني يستلزم الاول دون العكس ولا يخفاه ما في هذا الكلام مما تقدم وكذا ما في بعده ثم مثل للدليل في العقل على الحذف والتعيين فقال (نحو) قوله تعالى (وجاد بك) والملك صانعا للعقل بدرك امتناع المحي من الرب تعالى وتقدس بالدليل القاطع غير توقف على قرائن في العبارة أصلا ويدل على تعيين المحذوف المراد أيضا (أي أمره أو عذابه) لان العقل اذا تأمل أن ذلك في يوم القيامة لم يجد ما يناسب يوم القيامة الموعود به للصاب عليه وسلم أنا كرم على الله من أن يعذبني بذات الخب ثم قال ومنها أي من أدلة الحذف أن يدل العقل عليهما أي على الحذف والتعيين بخوفه تعالى وجاد بك أي أمره أو عذابه لان العقل دل على أصل الحذف لاستحالة محي الرب تعالى وتقدس بذلك يستلزم الجسمة ودل العقل أيضا على التعيين وهو الأمر والعذاب (قلت) فإذا كان محتملا لهما فإن التعيين الآن يكون

وجه أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدر أحد الآخرين لا يستقل بدلالته بل يحتاج إلى قرائن مثل كون هذا اليوم يوم القيامة الذي لا يناسبه إلا ما ذكره من موعود الله بالحبس والعقاب والرجة فتقدير العذاب والأمر الشامل للعذاب مناسب له لأن العذاب هو الموجب لنجوه والتعريف به المقصود من الآية بحيث كانت الدلالة على أحد الآخرين يحتاج فيها العقل إلى قرائن كان الحال غير العقل وذلك لان المدرك للأمر هو العقل لكن أن كانت دلالاته مستقلة نسبت الدلالة للعباد كانت دلالاته غير مستقلة نسبت الدلالة لذلك الذي المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا فانهما اتزان عزنا تقدير الأخص في مقابلة الأعم لان الأمر أعم من العذاب بل يصغر المقدر فبما ذكره أنه أن يقدر ويأشهر بك أو بما جند بك الفاعل تعذيب العاصي أو حاكمه عبيد القاطنون بذلك كاللائكة وأيضا تقدير الأمر أولى وأظهر لشموله كافي آية شملت عليكم الجنة فان تقدير تناول السموة أظهر انتهى وإنما كان الأمر أشمل لأنه واحد الأمور في شمل الشيء والعذاب وغير ذلك فتأمل

ومنها أن يذل العقل على الخدف والعادة على التعيين كقوله تعالى حكايته عن امرأته العزيزة فذكر لكن الذي لم ينف فيه

(قوله أن يدل العقل عليه) أى على الخلف (قوله والعادة) أى يدل العادة أى المقررة لا العادة فى استعمال الكلام بخلاف ما سبق (قوله أن يدل العقل عليه) أى على الخلف (قوله والعادة) أى يدل العادة أى المقررة لا العادة فى استعمال الكلام بخلاف ما سبق (قوله أن يدل العقل عليه) أى على الخلف (قوله والعادة) أى يدل العادة أى المقررة لا العادة فى استعمال الكلام بخلاف ما سبق

(ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو ذلك لكن الذي اختلفت فيه) فان العقل دل على أن فيه حد، فإذا لمعنى اليوم على ذات الشخص وأما تعين الحدود

والعقاب والرجة الآن قد رآهم لشغل العقاب أو بقدر عذابه له هو موجب للتوبيل  
والخوف المقصود من الآية قد دل العقل على أن أحدهما لا يعينه والمقدر وذلك هو المراد  
بالتعين هنا وفي هذا الكلام شيء من وجوب أحدهما أن العقل ليكون المقدر أحد هذين  
يستعمل فيه دلالة بل يحتاج إلى قرائن مثل كون هاذوم القيامة الذي لا ينسبه إلا ما ذكره هاهنا  
دلي قسبه غير العقل لما تقدم لأن المدرك هو العقل في الكل لكن إن كانت دلالة لا تستعمل نسبت  
الدلالة ذلك الشيء المستعمل ولا يحتاج عدم استغلال العقل هنا والآخر أن كان جوزنا قد دبر الاختصار في  
مقابلة الأعم لان الأمر أهم من العذاب بل يصغر المقدور بما ذكره كرامة أن يقدر وما ينبغي ذلك أو ما جند  
ربك القائم بتعذيب العاصي أو عبيده الفاعون بذلك كلالثة أو ما قد دبر الأمر أولى وأظهر لشجوة  
كافي آية حرمت عليكم الميتة فان تصدبر التناول لشجوة أظهر كما تقدم (ومنها) أي من أدلة الحذف  
الخاص (أن يدل العقل عليه) أي على مطلق الحذف (و) تدل (العادة) المقصورة لا العادة في  
استعمال الكلام كما تقدم (على التعيين) أي تعيين المحذوف وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن امرأه  
العز بر في خطابها التي لها في يوسف (فذلك الذي لم تنتي فيه) فان يوسف لما خرج عليهن وهن  
من جهالة قطعن أي يدين وقلن حاش لله ما هذا بشرا إن هذا الا ملك كريم قالت لهن فيه هذا  
الكلام ولا بد فيه من تقدير بل لا يستقيم إلا به وذلك مدرك للعقل من جهة ادراكه أن اليوم لا يتعلق  
بالذات وإنما بسلام الانسان على فعل من أفعاله كأدرك أن التصريم لا يتعلق إلا بالفعل فان قيل  
ادراك العقل لعدم تعلق التصريم بالذات ظاهرة لا استدلال العقلي بعد العلم بأن التصريم من  
جنس التكليف بل قد يدعى أنه ضروري وأما ادراكه لعدم تعلق اليوم بها فاعلمنا من جهة أن  
نعرف جاري على أن الانسان لا يلام إلا على أفعاله فيعود الادراك الى العادة كما يأتي في ترك اليوم على  
طلب (قلت) بل هو ضروري أيضا لا لصدور غيره الا من الاحق فالمراد بالادراك العقلي ما يستعمل فيه  
الدليل العقلي كتنبي النبي عن الرب تعالى أو يكون من الامور التي يقربها كل أحد بل دلائل ولو كان  
مستنده عمل العرب بخلاف ترك اليوم على الحب الغالب فاعلم بدركه انما هو باعتبار عادة المحسن

أراد بقوله الآخر الذي عني العذاب والعذاب وذلك اختلاف في العبارة فقط لا في المعنى وأعلم أن  
الزحخرى قال إن هذه الآية الكريمة تمثل مثل حاله سبحانه في القهر بحال الملك إذا حضر بنفسه  
فعلى هذا لا حذف في الآية الكريمة وإن أراد التعيين فيها معنى عدم الثالث فذلك ليس بتعيين ثم  
هو ممنوع لأن العقل لا يتيقن تقدير عبارته بل وجوده ذلك وغير ذلك فهذا كالقسم الأول ومنها أن يدل  
العقل على أصل الحذف ويدل العادة على تعيين المحذوف فكونه سبحانه فذلك الذي انتهى فيه العقل

الرب تعالى أو يكون من الأمور التي يعترف بها كل أحد بلا دليل وإن كان مستنده على العرب كافي لمثل اليوم فإنه بالأفعال الاختيارية وعدم تعلقها بالقدور فإن كل أحد يدرك ذلك من غير دليل على بل من عرف العرب وهذا بخلاف ترك اليوم على الحب الغالب فأما يذكره الخواص باعتبار عادة المحسن (قوله أو ما تمنع المحذوف الخ) الخاصل أن العقل وإن أدرك أن قبل الضمير فيه هذا لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف لأن ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة والمعن لا أحدها هو العادة

دل العقل على المحذوف فيه لان الانسان انما يلام على كسبه فيعمل ان يكون التقدير في حبه لقوله قد شغفها احبا وان يكون في مرادته لقوله تراودتها عن نفسه وان يكون في شأن وأمره فيشغلها او العادة دلت على تعيين المرادة لان الحب المفرط لا يلام الانسان عليه في العادة لقهر صاحب مغلبته وانما يلام على المرادة الفاضلة تحت كسبه التي تقدر ان يدفعها عن نفسه ومنها ان تدل العادة على المحذوف والتعيين لقوله تعالى لو تعلم قتالا لتبغنا كم مع انهم كانوا انصارا للناس بالحرب فكيف يقولون بانهم لا يعرفون قتالا بدمن حذف قدره بجاهد حقه الله مكان قتال اي انكم تقفان في موضع لا يصلح للقتال ويحسني عليكم منه

(قوله فانه) أي قوله فيه يحتمل أن بقدر أي المحذوف فيه (قوله لقوله) (٣٠٧) تعالى أي حكاية عن الواو (قوله)

(حبا) تمييز محذوف عن الفاعل أي قد شغفها حبه أي أصاب حبه شغاف قلبها وشغاف القلب غيلانه وغشاؤه أعني الخلد التي دونه كالطباق واصابة الحب لشغاف قلبها كتابة عن احاطة حبه بالقلب حتى احاط بشغافه وقبل المعنى أصاب باطن قلبها وقبل وسطه وفي الاطول أي خرق شغاف قلبها (قوله وفي مرادته) أي ويحتمل أن بقدر المحذوف فيه مرادته (قوله لقوله تعالى) أي حكاية عن الواو (أيضا (قوله تراودتها عن نفسه) أي تخادع وتطالب حمة بعد أخرى برفق وسهولة لتتال شهورتها منه (قوله وفي شأنه) أي ويحتمل أن يكون المتعالي المحذوف فيه في شأنه وقوله حتى شغلها أي لأجل أن يشغلها وانما كان المحذوف في هذا الكلام محتملا لهذه الاحتمالات الثلاثة لان الواو كما تقدم

(فانه يحتمل) أن بقدر (في حبه) لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مرادته لقوله تعالى تراودتها عن نفسه وفي شأنه حتى شغلها أي الحب والمرادة (والعادة دلت على الثاني) أي مرادته (لان الحب المفرط لا يلام صاحب عليه في العادة لقهر) أي الحب المفرط (ايام) أي صاحبه فإذا تقررت أنه لا بد من تقدير قبل الضمير فيسب ولا يدرك العقل وحده ما وراء ذلك فالقدر فيه احتمالات (فانه) أي الكلام الذي وقع فيه المحذوف (يحتمل) ثلاثة احتمالات لان الواو تقرر بأنه لا يقع الا على فعل الانسان والكلام الذي وقع به الواو وهو قوله من أمرأة العزيز تراودتها عن نفسه قد شغفها حبا انا لفرها في ضلال مبين مشتمل من أفعال الواو على فعلين أحدهما امرادتها والآخر حرمها فيحصل أن بقدر (في حبه) لقوله تعالى حكاية عن الواو (قد شغفها حبا) أي أصاب حبه شغاف قلبها وهو غشاؤه كتابة عن احاطة حبه بالقلب حتى احاط بشغافه وقيل المعنى أصاب باطن قلبها وقبل وسطه (و) يحتمل أن بقدر (في مرادته) لقوله تعالى حكاية عن الواو (أيضا تراودتها عن نفسه) (و) يحتمل (أن بقدر في شأنه حتى شغلها) أعني الفعلين المذكورين في الواو وهما الحب والمرادة (و) لكن (العادة) المتقررة عند المحبين (دلت على) التقدير (الثاني) وهو في مرادته وذلك (لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة) عند المحبين (لقهرها) أي ألقها للحب صاحبه وانما يلام عليه عند غير المحبين دل على أنه لا بد من محذوف لان التخصص لا يلام الا على الفعل واحتمل أن يكون لا قدر في حبه لأجل شغفها حبا وفي مرادته لأجل تراودتها عن نفسها وان يكون في شأنه وأمره والعادة دلت على ارادة المرادة لان الانسان لا يلام على الحب المفرط لانه بقهر صاحبه انما يلام على المرادة التي يقدر على دفعها قلت كلامه مهتات لانه قال العقل دل على المحذوف لان الانسان لا يلام الا على ما هو من كسبه ثم جعله محتملا لثلاثة أمور أي يجوزها العقل منها ارادة ما لم يقل أن الحب ليس من الكسب فيسلم أن يكون احتمال الحب متفعا عقلا ثم انه جوز أن يكون المراد الحب والمرادة الأمر المطلق واقام الدليل على عدم ارادة الحب فأثبت المراد وقد نفي الاحتمال الآخر وهو ارادة الأمر الذي يشغلها من غير كسبه وما يدعوه وهذا الاحتمال يرجح القول الذي ذهب الى أن مقتضى عام وهو أحد قولين الثاني ومنه وصوف في الام وان كان مرجوحا عند الاصوليين ومنها العادة تدل على أصل المحذوف وعلى التعيين وذلك بأن يكون العقل غير مانع من اجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف كقوله صاعه لو تعلم قتالا لتبغنا كم أي مكان قتال والمراد مكانا صالحا للقتال وانما كان كذلك لانهم كانوا أخبر الناس بالقتال والعادة تمنع أن يرادوا لو تعلم حقيقة القتال فلذلك قدره بجاهد مكان قتال

لا يتعلق الا بفعل الانسان والكلام الذي وقع به الواو وهو قوله من أمرأة العزيز تراودتها عن نفسه قد شغفها حبا انا لفرها في ضلال مبين مشتمل على فعلين من أفعال الواو أحدهما امرادتها والآخر حرمها فيحصل أن بقدر (في حبه) وقوله (في شأنه) أي المحذوف فيه (قوله وفي شأنه) أي ويحتمل أن بقدر (في مرادته) (قوله وفي شأنه) أي ويحتمل أن بقدر (في شأنه) أي ويحتمل أن يكون المتعالي المحذوف فيه في شأنه وقوله حتى شغلها أي لأجل أن يشغلها وانما كان المحذوف في هذا الكلام محتملا لهذه الاحتمالات الثلاثة لان الواو كما تقدم

للتغلب عليه لا يلام عليه الانسان وانما يلام على ما دخل تحت كسبه كالمراودة

وبلى عليه أنهم أشار وأعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يخرج من المدينة وأنه الحزم البقاء فيها ومنها الشرع في الفعل كقول المؤمن بسم الله الرحمن الرحيم كما إذا قلت عند الشروع في القراءة بسم الله فانه يثبت ان المراد بسم الله اقر أو كذا عند الشروع في القيام والقعود وأي فعل كان فان المحذوف بقدر ما جعلت التسمية مبدأ

(قوله فلا يجوز أن يحد في حبه) أي لعدم المطابقة إذا التسوية لها في الحب لكونه قهر وانما الامتناع على المرادة ولا يقال ان المرادة ناشئة عن ذلك الحب ولازمة فلا يلام عليها الزومها الا بالقول باللازمة ممنوعة اذ قد يوجد الحب من غير ما اوده ثم ان ما ذكره من عدم جواز تقدير الحب اذا اريد به نفسه وأما تقدير مراديه فلازمة وأما ما رآه التي يقتضيه فانه غير ممنوع للوم على ذلك عادة (قوله ولا في شأنه الخ) قال العلامة يعقوبي عدم الجواز في تقدير الحب وأما عدم الجواز في تقدير الشأن فغير ظاهر لجهة تقديره باعتبار الشئ الصحيح مما يستل عليه (٣٠٨) وهو المرادة فالاصل أن شهوة لا يمنع من صحة تقديره لانه يكتفي في صحته احتماله

للقصود وقول الشارح ولا في شأنه أي باملا حال أن فانه كان ينبغي أن يتعرض في المتن لمنع ارادة ذلك لانه لا يظهر تعين تقدير المرادة الذي هو الاحتمال الثاني في كلامه الابنبي صحة كل من تقدير الحب وهو الاحتمال الاول وتقدير الشأن الذي هو الاحتمال الثالث فتأمل (قوله الشروع في الفعل) لو ادخله في الاقتران الآتي لكان أولى لانه منه (قوله يعني من أدلة تعين المحذوف)

أي بعد دلالة العقل على أصل المحذوف وكذا يقال فيما بعده والاصل أن العقل لا يثبت فيه والاصل على أصل المحذوف في الجميع وأما تعين المحذوف فباعتبار ما يدل عليه العقل وتلازمه يدل عليه (قوله لا من أدلة المحذوف) يعني من أدلة تعين المحذوف لأن أدلة المحذوف لا دليل المحذوف هنا هو الجواز والجور لا يدل أن يتعلق بشئ والشروع في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شرع فيه (قوله بسم الله بقدر ما جعلت التسمية مبدأ) ففي القراءة بقدر ما بسم الله أقرأ غفلة عن كونه ليس بقصص فان لام عليه المحبوب فلو لازمه وأما من كلف عن لزامه الرتبة فلا لوم عليه وإذا امتنع تقدير نفس الحب بقدر مخصوصه ولا يمتنع به كالشأن فتعين تقدير في مراديه وهذا ظاهر في عدم تقدير الحب وأما عدم تقدير الشأن فليس بظاهر لجهة تقديره باعتبار الشئ الصحيح مما يستل عليه وهو المرادة (ومنها) أي من أدلة تعين المحذوف بعد دلالة العقل على أصل المحذوف (الشروع في الفعل) وذلك (قوله) بسم الله فان الجواز يدل بالعقل بعد ادراك أصل وضعه انه لانه من متعلق والشروع في فعل من الأفعال يعين المحذوف (فيقدر) خصوص لفظ (ما جعلت التسمية مبدأ) فلما أريد الأكل قدراً كل بعد بسم الله وإذا أدلت القراءة قدراً بصل بسم الله وهكذا وتقدير خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ هو الاقرب بقرينة ابتداءه بخصوصه ونسب الحائليين وقيل يجوز تقديره بآبدي في الكل ونسب للتصوين وكون ادراك أن الجواز والجور

وبدل على ذلك أنهم أشاروا على النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يخرج من المدينة (قلت) وتعين المحذوف هناك عليه السابق والقرينة وأما تسمية ذلك عادة فباعتبار نظروا بضايقين ان المراد لو تعلم أنه يتعرض لكم قتال ملا ولو تعلم أن ما أنتم متوجهون اليه قتال لكنه ليس بقتال بلى هو القاء النفس الى التهلكة فعلى هذين لاحذف ومنها الشروع في الفعل نحو بسم الله بقدر ما جعلت التسمية مبدأ فان كانت عند الشروع في القراءة قدراً أو لا كل قلت أكل كذا قال المصنف وقد اختلف الناس هل يحد في مثله الفعل أو لا اسم المصدر واختلفوا هل يقدر عام كالابتداء وأما خاص كذا كره

(قوله لا من أدلة المحذوف) أي خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف لان السياق في بيان أدلة المحذوف وعلى وادعاه الشارح بالعناية (قوله لا دليل المحذوف هنا هو الجواز والاصل لا دليل المحذوف هو العقل بسبب ادراكه أن الجواز والجور لا يدل أن يتعلق بشئ فاما يمكن ذلك المتعلق بظاهر حكمه بتقديره وكون ادراكه أن الجواز والجور لا يدل من متعلق بالتصرف العقلي لا شافي كون التقدير لآخر لفظي في نحو ولكم في القصاص حجة لانه ليس المراد بكونه لآخر لفظي أن العقل لا يقتضيه أصلاً بل المراد أن التقدير مرعاة للقواعد نحوية الموضوعه اسفل الكلام وهذا لا ينافي أن العقل مدركه ذلك المتعلق وان كان لا يحتاج للتصريح في افادة المعنى لشارده (قوله على أنه) أي ذلك المتعلق المحذوف وقوله ذلك الفعل أي اللفظ الدال على ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت الخ) أي فباعتبار ما جعلت أي فيقدره خصوص لفظ الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ له وانما تدور في كلامه لفظ قبل ما جعلت الخ لان التقدير هو الفعل التصوي وما جعلت التسمية مبدأ هو الفعل الحقيقي وهو لا يقدر ولا أن لا تقدر المضاف في أول الكلام وتقديره في آخره والمعنى حينئذ يقدر ما أي الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ له المعناه

وهو إما بالناسخ بعد الإحكام

وقوله وعلى هذا القياس مبتدأ وخبره والقياس معقول المحذوف أى وأجر القياس على هذا فإذا أريد بالاكل قدره كل والقيام قدره أقوم وهكذا ثم إن نلاحظ أنه لا يجوز تقدير المطلق علما كما تبدى في الكل (٣٠٩) ونسب هذا إليهم فيتمين

وعلى هذا القياس (ومنها) أى من أدلة تعيين المحذوف (الاقتران) كقولهم لعرس بالرفاء والبنين) فإن مقارنة هذا الكلام لأعراس الخطاب يدل على تعيين المحذوف أى عرست أو مقارنة الخطاب بالأعراس وتلسمه دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والبالاء للبلية (والالطاب اما بالابيض بعد الالهام لانه من متعلق بالتصرف العقلى لا يتاني كون التقدير أمر التقليل في حقوق لانه الاجران المراد بكونه نفسيا كما تقدم ان ادراكه لا يحتاج في بانه الى ذلك التقدير لانه لا يقتضيه العقل أصلا (ومنها) أى من أدلة تعيين المحذوف بعد دلالة العقل على أصل الحذف (الاقتران) أى مقارنة الكلام الذى وقع فيه الحذف لمال من الاحوال وذلك (كقولهم لعرس) أى المتزوج (بالرفاء) أى الالتئام والاتفاق (والبنين) فإن الجار يحكم العقل بعدم وضعه بأنه لانه من متعلق ومقارنة هذا التعلل لأعراس يدل على أن المتعلق به الجرو وهو عرست والباء بالرفاء للبلية أى عرست ملباسا لا لتئامهم وزوجتك وملا بسا لولادة اثنين مع ما قلناه هذا الكلام أخبار والمراد به الخطأ أى جعلك اقصم وزوجتك ملتما والى البنين ولا يخفى ان المقارنة أعظم من جعل السجدة مسدأ شئى فلما قصر على المقارنة وجعل سجدة البنين شئى مثلها كان أوضح (والالطاب) الذى تقدم أن من جعله أسرا به وسط الكلام حيث الاصفاط مطلوب وأنه هو أن زادت الكلام على أصل المراد وهو المساواة فائدة يحصل بأوجه ( اما بالابيض بعد الالهام) أى بيان شئى من الاشياء بعد اتمامه يكون

ومنها أن بدل الاقتوان على المحذوف المعنى كقولهم لمن أعوس بالرفاء والبنين أي بالرفاء والبنين أعرت قلت وهذا الدليل ينفي عن ذكر الدليل السابق فإن السابقي داخل في هذا فلم يكن بحاجة لذكر الشروع قال الخطيب ومنها أن بدل عرف القصة على الحذف والقصة الحاصلة على القتل ثم ذكر المثل المشهور وإن لاحظت فلا ألبس أي أن لم توجد خطبة فلا تترك ألبس والخطبة ذات الحظوة عند زوجها وألبس بمعنى الألبسة اسم فاعل من ألبس إذا قصص وأصله أن رجلًا تزوج امرأته لم يحفظ عنده ولم تكن بالمعصرة فيما يحظى النساء عند أزواجهن فقالت له لا لاحظت فلا ألبس أي أن لم يكن لك خطبة لأن طبعك لا يسلام النساء فإني غير معصرة فيما ينضوي الزوج خطبة من فروع لام فاعل المضمر الذي هو يكن من كان التامة وألبس شيعر مبتدأ تفيد خبر ما فالألبس أي غير ألبس ويجوز نصب خطبة وألبس على تأويل أن لا كن خطبة فلا كون ألبس وهو مثل يضرب في مدارات الناس والتودد لهم قال ذلك الشيخ في الأمثال وفيها قال الخطيب قتل لأن طراده عرف القصة بالحذف ليس دليلًا على الحذف بل هو حذف مطرد يحتاج إلى دليل وهو القرينة ثم ذكر من مواضع الحذف ما لاحظته ذكره بسهولة في كلام المصنف وغيره من المثلث القرينة القصة أو الحاصلة ثم من أعظم الأدلة على حذف القصة وذلك مثل قول المضمر فإن القصة قاضية أن الفعل المتعدي لابد من مفعول فالقصة دلت على أصل الحذف لا تعيينه وذلك المبتدأ المحذوف وأخبر والفعل عندهم إذا جاز حذفه ص (والاخطاب أبا إلباض بعد الإجماع إلى آخره) ثم الاخطاب يكون بأحد أمور إما بأبواب إلباض

( ٢٧ - شروع التفسير ثالث ) تعين المحذوف أي بعد دلالة التعقل على أصل الحذف لأن العقل بعد العلم بوضع الحار يحكم بأنه لا دمه من متعلق ( قوله وأما قوله الخ ) إشارة لاحتمال ثبوت كاهن وقوله وتسبب عطف على قوه ومقارنته الخاطب لأعراس مفسرة والمخلص أن في معنى الاقتداء . بين لأننا ما بين الكلام وحال الخاطب أي بين الخاطب وحاله على ما مر وفي بعض عطف فخر بقوله لأن الخاطب ما بالأيضاح الخ أي يحصل إماما بالأيضاح الخ



أرى المضي في صورتين مختلفتين؛ أولية كن في النفس فضل تمكن فإن المضي إذا أتى على سبيل الإجمال والابهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح فتسرحه إلى ما يرب بعد ذلك فإذا أتى كذلك تمكن فيها فضل تمكن وكان حضورها به أتم

[illegible]

ليري المعنى في صور تين مختلفتين ( احدهما مهمة والاخرى موضوعة وعلمان خبير من علم واحد  
 (اوليته كمن في النفس فضل عكن) لما جيل الله النفوس عليه من أن الشئ اذا ذكركم حامين كان  
 اوقع عندها

من التمكن في النفس وكما  
الذوق والاربع تلك التمكنة  
التي تكتفي بعدها قوله  
وعلمان الخ) هذا مرتبط  
بمحذوف والاصل وادراك  
الشي من جهة الابهام ثم  
من جهة التفصيل علمان  
وعلمان خبرين علم واحد  
وهذا اشارته الى ضرب مثل  
سائر واصل هذا الكلام  
ان رجلا وانه سلك طريقا  
فقال الرجل لابنه يا بني  
ابحث لنا عن الطريق فقال  
له في عالم فقال يا بني علمان  
خبرين علم واحد اما إضافة  
على علم خبرين استعلا  
بعلك ثم صار ضرب في  
مدح المشاورة والعش عن  
الامور (قوله اولئك)

عطف على قوله ليري أي أن الانبضاح بعد الاجهايم يكون ليري السامع المعنى في صورتين أو وليتمكن ذلك المعنى الموضح (أ) أو  
 بعد اجهايمه في نفس السامع ز يادة تمكن وذلك عند اقتضاها المقام ذلك التمكن ليكون المعنى ينبغي أن علاه القلب رغبة أو لرهة أو  
 أن يحفظ التعظيم وعدم استهزاءه أو على به وقوله أو وليتمكن الخ مع قطع النظر عن كمال المدة وان كان حاصلا (قوله لما جيل الله الخ)  
 أي وإنما كان في الانبضاح بعد الاجهايم ز يادة التمكن لما جيل الله النفس أي طبعها عليه وقوله من أن الشيء الخ بيان لما قاله الشيخ  
 يس وهل الشيء واقع على اللفظ أو المعنى والظاهر صحة كل منهما اه والاولى وقوعه على المعنى لانه المقصود بالذات ويكون ذكره  
 بذكر كراهه وقوله كان وقع عندها أي من أن يبين أولا الفضل عليه محذوف وضمير عندها راجع لنفسه وإنما كان أوقع عندها  
 لأن الاشعار بالشيء اجبالا يقتضي التشوقه والشيء اذا جاء بعد التشوق يقع في النفس فضل وقوعه بتمكنه لخاص  
 من أن الحاصل بعد الطلب أعز من الفاسق لا تعجب

أولئك كل الذبة بالعلمية فان الشيء اذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول الذنية اليه واذا حصل الشعور به من وجهه دون وجه تشوقت النفس الى العلم بالجهول فحصل لها سبب المعاصاة فتوق بسبب سرائعها عن الباقي اليه ثم اذا حصل له العلم به حصلت له الذبة اخرى والذبة عيب الاله اقوى من الذبة التي لم يتقدمها اليه اول تفهيم الامر وعظمته كقوة تعالى قال رب اشرح لي صدري ويسر لي امري فان قوله اشرح لي

(أوتكمل هذه العليبه) أي بالمعنى لا يفتني من أن ينيل الشيء بعد الشوق والطلب (أن) (تخو رب) أشرف  
 لي صديقي فان أشرف علي

قالوا فليقطع النظر عن خصوصية الخطأ بـ اه كلامه ورد العلامة العقوي قائلا هذا الجواب لا يصلح لأن أصل الكلام أن  
يؤتى به لما أراد التمسك به والام بوقوع هذا الكلام لا مكان نحو به المقصود آخر بل الجواب أن المراد لازم ما تقدم لعدم إمكان  
ظهوره وسوق الكلام لعلمين من لازمة الاهتمام به المستلزم لنا كدفع السؤال وكال الرغبة في الإجابة وكذا سوجه للتمكين وللقض  
لازمة الاهتمام المستلزم لكال الرغبة في الإجابة وكال الرغبة والتأكد في السؤال المناسبة في المقام لأن الإجابة يمكن السائل من  
الامتثال على أكمل وجه بالإيجابي (قوله فان أشرح الخ) هذا الكلام يشعر بأن قوته في طرف مستقر وقفة مقفلة تؤدي إلى أي أشرح  
شيئا كائنا في غير الشيء بالبدل منه بقوله صدرى وعلى هذا فيجعل الـ اي يقم قبل الأجمال والتفصيل واضع لانه طلب أولا شرح  
شي على وجه الأجمال ثم بعده ذلك ويحتمل وهو الظاهر لأن الأول يستدعي تقدير أو الأصل عدمه أن الأمر ومرتبط بالشرح أي  
أشرح لأجل صدرى وعلى هذا فيحتمل أن يجعل المقصود زيادة إلى أي أن أصل الكلام أشرح صدرى ثم بدت الألام لزيادة بط  
أشرح بنفسه والتأكد على هذا الاحتمال فلا أجمال ويحتمل أن يجعل من قبل الأجمال والتفصيل وذلك لأن قوله أشرح لأجل  
بغير طلب شيء يشرح لأن الشرح يستدعي مشروحا لكنه مهم ثم يشرح ذلك المشروح به وقوله صدرى و بر دعى هذا الاحتمال أن  
الأجمال والتفصيل حاصلان بمجرد أشرح صدرى بدون زيادة في الشرح يستدعي مشروحا مهما كما تجلت والجواب أن قوله  
أشرح ليس فيه تعرض لذكر المفعول أصلا ولا بد في الأجمال والتفصيل من التعرض في العبارة للهم الذي يراد تفسيره وتفسيره والام  
(1) لعل هنا مطلقا في النسخ بالإيجابي

يقيد طلب شرح لشيء ماله ( أي الطالب ( وصدري يقيد تفسيره ) أي تفسير ذلك الشيء

يقيد طلب شرح لشيء ماله  
وقوله صدري يقيد تفسيره

يكن من الاجمال والتفصيل  
وانذ كرمما يستلزمه وإذا  
لم يكن في قام زيد اجمال  
وتفصيل وان استلزم الفعل  
الفاعل وكذا ضرب بن زيد  
وان كان الفعل المتعدي  
يستلزم مفعوله بخلاف  
قوله اشرح لي أي لاجل  
اذ يفهم منه ان الشروح  
أمر متعلق به في الجملة  
فيقع صدري تفسيره  
وسر ذلك انه اذا وقع في الكلام  
تعرض لهم تسوق  
النفس الى سبانه بخلاف  
مالا لم يقع له تعرض العلم  
بأنه سيجيء فلا يحصل في  
النفس زيادة طلبه اه  
يس ( قوله أي للطالب )  
هو موسى عليه الصلاة  
والسلام

(١) قوله لا شعاع الكلام الخ  
كذا في أصله وهو سقيم  
وتعذر العبارة اه كنه  
مصححه

التفصيل أي قوله اشرح لي ( يقيد طلب شرح شيء ماله ) أي الطالب وذلك لان الجهر ورنتت وتحذف  
أي اشرح شيئا كائنا الذي على هذا فطلب شرح شيء على وجه الاجمال واضح ويحتمل وهو الظاهر لان  
الاول يستدعي تقديره والاصل عدمه ان الجهر ورنتت يتعلقي بالشرح فيقيد ايضاً ان شيئاً يشرح له لان  
الشرح يستدعي بشر واما اضافان قبيل فيجوز ان يكون ذلك فعل متعد من باب الاضاح بعد  
لاجهام فلان افعالاً في مضر وبما تم اذا قيل زيداً افاضاً ايضاً هذا الاجهام ولا فائز به قلنا  
طلب المتكلم الفعل لنفسه المستفاد من ذكر الجهر ورنتت يقتضي انه طلب فعلاً مخصوصاً بمتعلق معين عند  
المتكلم لان الطالب ادراك الانسان المصالح الخاصة بنفسه بخصوصها فيستفاد من ذكر الجهر وران  
ثم مفعولاً مخصوصاً عند المتكلم من أجله ومصطلحه طلب الفعل لنفسه فيستفاد من ثم مهماتين بقوله  
صدري فهو من يابذ كرمهم فيقتلر بيانه بخلاف ما اذا طلب مطلق الفعل لان نفسه لم يحصل أن يحصل  
لازم لعدم تعلقي العرض بمفعول خاص لان الفعل غير مخصوص بأحد لا يشترط فيه ادراك المصلحة  
فيه الخاصة بالمفعول ويحصل أن يجعل متعد بالكون ذكر المفعول بعد من يابذ كرمي فليست نظر  
قبل اجهامه لان باب بيان شيء بعد اجهامه والحاصل أن تخصص المطلوب بالطالب يقيد تعينه عنده  
وانما تعينه بمتعلق هو المفعول لعلم الانسان بأحوال نفسه طالباً وتعلق عرضه بمصلحة الخاصة فلان  
فيكون ذكره بعد ايضاً بعد اجهام وعدم تخصصه بالطالب لا يقيد ذلك لاحتمال الزم والالتعدي  
المتنظر وذلك نحو قول القائل افعلي لي شيئاً فانه ان ثم مفعولاً مهما فعل بدون لي لا يتبادر منه ذلك  
وهذا مدق ذو فائدة مافرقه فلاناً مأملاً فان فدية كما فاذا انظر ان اشرح لي يقيد شرح شيء  
مال الطالب ( و ) في ذلك اجهام للطالب بقوله ( صدري يقيد تفسيره ) أي تفسير ذلك الشيء اجهام  
فكان فيه اباح بعد اجهام ماله اي المعنى في صورتي مختلفتين أولهن في قلب السامع  
أولهن في لغة المعلم على ما تقدم وفي هذا شيء فان الخطاب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس  
ولا يشابهه أن يخاطب بعبارة على أنها بالنسبة اليه كما تقدم خبر من علم واحداً ان الخطاب بجانبه  
التمكن في قلب السامع ولا بجانبه كمال لغة العلم للخطاب ولا يقال المراد ان الكلام لا يوجب به غير  
الرب تعالى أمكن في نفسه كذا أصل الكلام أن يوقى بها ارادة المتكلمه والالم يوقى بفناء الكلام  
لا مكان تحويه الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد هنا لازم ما تقدم لم يعلم مكان ظاهره فان من  
لازسوق الكلام لعلمين الاهتمام المستلزم لتأصك في السؤال وكال الرغبة في الاجابة وكذا  
سوقه للتمكين والالتمس لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة في الاجابة وكال الرغبة والتاكيد  
في السؤال متناسبان في المقام لان الاجابة يمكن السائل من الامثال على كل وجه كالا يفتي فليقهم  
يقيد طلب شرح شيء ماله وقوله صدري يقيد تفسيره وبانه وكذلك يسر لي أمري والمقام يقتضي  
التاكيد لا رسال المؤذن بتلقي الشدائد وكذلك قوله سبحانه ألم نشرح لك صدرك فان المقام يقتضي  
التاكيد لانه مقام امتنان وتقدير وكذلك قضينا اليه ذلك الامر ان دابره ولا مقطوع عصميين  
( قلت ) وقبه تظهر من وجهين الاول ان هذا يستلزم ان يكون كل مفعول بياناً بعد اجهام ويكون  
الاطناب موجوداً حديث وجد المفعول وهذا لا يقتضيه أحد الثاني ان الخطاب بالمراد الرجوع  
الكلام الى المساواة والمفعول هنا لوم يذكّر رجوع الكلام الى الاجازة فذلك على أن اشرح لي صدري  
مساواة وانما ذكر المضرور في قوة سبانه ولكن من شرح بالكفر صدراً فقال كثير منهم انهم منسوب  
على التمييز (١) لانه ابر الكلام الذم على ما يعبه من شرح من الكفر كيف كان الذم بالفول وغيره فحسن

وبماه وكذا قوله وبسرى أمرى والمقام مقتضى التأكيده لارصال المؤذن بتلقى المكابر والسعداء وكقوله تعالى وقضنا اليه ذلك الأمر أن داره لا مستطوع مصعبين ففى إيهامه وتفسيره تفخيم للأمر وتفضيله وسى الإيضاح بعد الإيهام باب نم وبس على أحد القولين اذ لم يقصد الاطناب لثقل تم زيد وبس عرو

(قوله أى من الإيضاح بعد الإيهام) لم يقل أى من الاطناب للإيضاح بعد الإيهام مع أنه الانسب لسياق اختصارا اه فرى (قوله باب نم) أى أفعال المدح والتمجيد ونم الرجل زيد وبس المرأة حاة الحطب والحق أن عديب نم منه على فاهو الغلب والاختصار يقدم المخصوص (قوله أى قولين يجعل الخ) أى والجملة مستأنفة لبيان وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وكلام المصنف صادق بهذا القول كأنه صادق بما حقه الشارح لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول لضعفه عندهم معاهو معلوم فى محله والحاصل ان الكلام يكون على كل من القولين جلتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون من الإيضاح بعد الإيهام لان الكلام عليه (٣١٣) جملة واحدة والمخصوص فيها مقدم

فى التقدير وأل فى الفاعل حيث قلهم دغم اهل أن الإيضاح بعد الإيهام على القول الذى ذكره الشارح انما بانى اذا كان المقصود مدح زيد ومدح الجنس من أحده اما اذا قلنا ان المقصود مدح الجنس وزيد منه فلا بانى ذلك (قوله اذلو أريد الاختصار) أى فى قولهم مثلا نم الرجل زيد وعذالة ليكون باب نم من الاطناب الذى فيه إيضاح بعد إيهام (قوله أى تركه الاطناب) هذا جواب عما يقال الأولى أن نقول اذلو أريد المساواة لان نم زيد مساواة لأنه اختصار وإيجاز وحاصل الجواب أن

(ومنه) أى من الإيضاح بعد الإيهام (باب نم على أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (اذلو أريد الاختصار) أى ترك الاطناب (كنى نم زيد) وفى هذا انشراح بالاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا

(ومنه) أى ومن الإيضاح بعد الإيهام (باب نم) فعمل ما هو للمدح كنم الرجل زيد وما هو للذم كبس الرجل أو جهل لان الباب صادق عليهم اذ انما يكون باب نم مجافه الإيضاح بعد الإيهام (على أحد القولين) وهو قول من يجعل المخصوص جز من جملة على أن خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ أخيره محذوف وأما على قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبر فليس معنى فيه لذل الإيهام لان التقدير زيد نم الرجل وهو واضح (اذلو أريد) أى وانما كان باب نم من باب الاطناب الذى فيه إيضاح بعد إيهام لأنه لو أريد (الاختصار) أى عدم الاطناب الصادق بالمساواة (كنى) أن يقال (نم زيد) فلا يكون الاطناب مساواة وقد علم بهذا أن الاختصار يطلق على المساواة وأراد بقوله نم زيد أن يبين أصل المساواة لأريدت لأن هذا الكلام يجوز أن يقال فى العربية وهذا الإيضاح بعد الإيهام الكائن من باب نم بصح ان يقصده اراء المعنى فى صورتين مختلفتين فى مقامه وان يراد به زيادة تفكيك المدح فى القلب وذلك من زيادة مدحه وان يراد به كمال لذة العلم حيث يراد به امالة السامع لهذا الكلام فتم بحسب المدح والأقرب فيه إيهام الشرح ثم تبينه فالصدر ثم تل للإيضاح بعد الإيهام باب نم وبس على القول بان المخصوص خبر مبتدأ (قلت) أو مبتدأ أخيره محذوف والالف واللام فى الفاعل الجنس فانه حصل التبيين بقوله زيد بعد الإيهام بقوله نم الرجل اما اذا قلنا نم الرجل خبر مقدم فانه لم يحصل إيهام ثم تبين لانه كلام واحد مبين غاية انه فيه تقديم المسند على المستدله قال اذلو أريد الاختصار لكنى نم زيد

يراد المصنف بالاختصار ترك الاطناب الصادق بالمساواة المراد هنا شهادة قوله نم زيد اذ لا يجوز ان يعلل هو مساواة (قوله كنى نم زيد) أى كنى أن يقال ذلك بالنسبة الى متعارف الاوساط وان كان هذا التركيب فى نفسه مختصا لانه يجب فى فاعل نم أن يكون بال أو مضافا اليه آل أو ضميرا مفسرا بتميز كذا قال الشيخ بس وفيه أن الاطناب انما يكون بعد اذالة المعنى بالنسبة للأوساط وتقدم أن المراد بهم الذين يصدون المعنى بتراب كيب موافقة لغيرية من غير ملاخضة النكات التى تراعى البلاغوى بان يعقوب بان المراد بقولهم كنى نم زيد أى كنى أن يقال ذلك فى غاية أصل المساواة وأريدت وان كان هذا الكلام لا يجوز أن يقال فى العربية وتأمله واعلم أن الإيضاح بعد الإيهام الكائن فى باب نم بصح اعتبار النكات الثلاثة المتقدمة فيه فيصح أن يقصده اراء المعنى فى صورتين مختلفتين وأن يقصدهم زيادة تفكيك المدح فى القلب وذلك من زيادة مدحه وان يقصده كمال لذة العلم حيث يراد به امالة السامع لهذا الكلام فتم بحسب المدح (قوله وفى هذا) أى قول المصنف اذلو أريد الاختصار (قوله بان الاختصار) أى بان لفظ الاختصار (قوله قد يطلق) أى كما لا لان نم زيد لا يجوز ان يعلل هو مساواة وقوله على ما يشمل المساواة أى على ترك الاطناب الشامل لمساواة أى ولا يجوز وقوله ايضاى كما يطلق على الإيجاز المغايل للاطناب والمساواة

وجه حسنه سوى الايضاح بعد الابهام امران آخران أحدهما اراز الكلام في معرض الاعتدال نظر الى اطنابه من وجهه والى اختصار من آخره وهو حذف المبتدأ في الجواب والثاني ايهام الجمع بين المتناهين

(قوله وجه حسنه) أى حسن الاطناب فيه (قوله سوى ما ذكر) حال من وجهه أى حاله كونه ذلك الوجه غير ما مر من الايضاح بعد الابهام الذى العال الثلاثة المتقدمه (قوله من الايضاح الخ) بيان لما ذكر (قوله اراز الكلام الخ) هذا مع ما بعده سوى ما ذكر فيكون باب نم مشتلا على ثلاثة امور كلها موجبه لحسنه وقوله اراز الكلام أى اظهار الكلام الكائن من باب نم (قوله في معرض الاعتدال) أى فى صورة الكلام المعتدل أى المتوسط بين الابهام المحض والاطناب المحض فالمصدر بعضى اسم الفاعل ويصح ايقاه المصدر وهو الاعتدال (٣١٤) على حاله ويقدّر مضاف أى ذى الاعتدال أى الكلام صاحب الاعتدال (قوله من

وجهة الاطناب) أى  
فليس فيه ايجاز محض وهو  
متعلق بمعرض (قوله  
بالايضاح بعد الابهام) أى  
حيث قبل نعم راجلا زيد  
ولم يقل نعم زيد واليهامى  
قوله بالايضاح للتصوير  
(قوله يحذف المبتدأ) أى  
الذى هو صدرا لاستثناء  
وحذف فليس فيه اطناب  
محض وعاصله أن نعم  
الرجل زيد ليس من  
الايجاز المحض لوجود  
الاطناب بالايضاح بعد  
الابهام ولأن الاطناب  
المحض لما فيه من الابهام  
يحذف جزء الجمله ويحذف  
فهو كلام متوسط بين  
الايجاز المحض والاطناب  
المحض وهذا ويصح أن  
يكون مراد المصنف أن  
فى باب نم اراز الكلام فى  
صورة الكلام المعتدل أى

(وجه حسنه) أى حسن باب نم (سوى ما ذكر) من الايضاح بعد الابهام (اراز الكلام في معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز يحذف المبتدأ (وايهام الجمع بين المتناهين) الابهام والاطناب وقيل الاجال والتفصيل ولا شك أن ايهام الجمع بين المتناهين من الأمور

الثاني (وجه حسنه) أى حسن باب نم وهو ما يراه مدح تام للتوصل به بمتشابه أو دم كذلك (سوى ما ذكر) أى وجه حسنه حسنا ثم ادعى ما ذكر من الاعتدال بعد الابهام الكائن لاحد الاسرار السابقة (اراز) أى اظهار (الكلام) الكائن من باب نم (في معرض الاعتدال) أى فى رى الاستقامة من غير أن يكون فيه ميلان لمحض الايضاح وللمحض الابهام والاعتدال الكائن من باب نم انما هو من جهة انقليس من الايضاح الصريح لما فيه من الابهام يحذف المبتدأ وانظر ولا من الابهام الصريح لما فيه من الاطناب ذكر المخصوص الذى وقع به الايضاح وان شئت قلت الاعتدال من جهة انقليس من الابهام المحض للاطناب بالايضاح بعد الابهام ولأن الاطناب المحض لا ييجاز يحذف جزء الجمله والوجه الثانى قرب لان الاول عكس ابرأوفى كل ما فيه ايضاح بعد ايهام اذ ليس من الايضاح الصريح ولأن الابهام الصريح نعم يزيد هذا الباب بكون عدم الايضاح الصريح فيه بسبب لزوم الابهام زفيه الحاصل بالمصنف (و) وجه حسنه أيضا سوى ما ذكر (ابهام) أى ما فيه من ايهام (الجمع بين المتناهين) وهو الابهام والاطناب وهذا الوجهان أعني بروز الكلام فى معرض الاعتدال

(قلت) نعم زيد مساواة الاختصار ثم قال (وجه حسنه) أى حسن الايضاح بعد الابهام فى باب نم (سوى ما ذكر) من القوائد أمران أحدهما اراز الكلام فى معرض الاعتدال أى المتوسط فان نم الرجل زيد متوسط بين الاطناب الزائد بأن تقول هو زيد والايجاز بأن تقول نعم زيد الثاني ايهام الجمع بين متناهين وهما الاطناب والايجاز فرعا أحدهم أنه جمع بين متناهين وليس كذلك فان قلت الابهام والاطناب متناهين قطعاً قلت نعم ولكنك جمع بينهما فليكن قلها نبي أن يقول ايهام الجمع بينهما فى محل باعتبار واحد اما جمعهما فى محل واحد باعتبار واحد فليكن وقد روى المصنف أن

المستغنى الذى ليس فيه ميلان لمحض الايضاح وللمحض الابهام ما كونه ليس من الايضاح المحض فليفيه المستغنى من الابهام يحذف جزء المبتدأ وانظر وما كونه ليس من الابهام المحض فليفيه من الاطناب ذكر المخصوص الذى وقع به الايضاح (قوله وابهام الجمع الخ) هذان الوجهان أعني بروز الكلام فى معرض الاعتدال وابهام الجمع بين متناهين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا وكل منهما ما يستغنى ب وتسلطه النفس (قوله وقيل الاجال الخ) أى وقيل ان الأمر بالمتناهين الاجال والتفصيل وحكمه بقيل لما يروى عليه أن الاجال والتفصيل يرجع الايضاح بعد الابهام فيكون عين ما تقدم فلا يصح قول المصنف سوى ما ذكر اللهم إلا أن يقال ان مراد المصنف اجمال وتفصيل بغير الوجه السابق من الوجوه الثلاثة المتقدمه والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من قوائد أخرى غير ما اعتبر ما فيه من الأمور الثلاثة المتقدمه فلو أن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لأن ايهام الجمع بين الاجال والتفصيل غير نفس الاجال والتفصيل كذا فى قسم

(قوله المستغربة) أي المستغرقة لغزائها وذلك لأن الجمع بين متنافيين كإفحام الحال وهو مما يستغرب والأمر الغريب تستلذه النفس فإن قلت هل الجمع المذكور من البديع أو المعاني قلت يمكن الأمران لمناسبة المقام وعدمه فإن كان الاتيان به مناسباً لقام بأن اقتضى المقام مزيداً لكيد في إمامة قلب السامع كان من المعاني وإن قصد التسليم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن كان من البديع (قوله أن يصدق أي أن يتحقق) قوله من جهة واحدة أي والجهة هنا ليست كذلك وذلك لأن الإيجاز من جهة حذف المبتدأ والاطناب من جهة ذكر الخبر بعدد كراماته فقد انشكت الجهة (قوله وهو محال) أي والصدق المذكور محال أي لا يصدق العقل وقوعه على ما فيه من اجتماع الضدين المؤدى إلى اجتماع (٣١٥) التبيين وهو باطل بالبداهة

(قوله لفظة القطن) أي وما في معناه على الظاهر والمراد بلفظه جهة في خلاف أو بخبره ووجهه مناسبة المعنى الاصطلاحي الآتي لهذا المعنى القوي ما يبينه من المشابهة وذلك لأن الاتيان بالمتشابه أو الجمع شبيه بالندف في شيوعه وعدم الانتفاع به اتفاقاً كاملاً لأن التثنية والجمع فيهما من الإبهام مانع النفع بالفهم أو بقله والتفسير بالاسم شبيه بالندف في عدم الشيوع والانتفاع فكأن القطن ينتفع به كمال الانتفاع بلفظه في خلاف أو غيره وكذلك بيان التثنية والجمع يحصل به كمال الانتفاع والحاصل أن اللفظ منزلة التفسير بهام كمال الانتفاع والندف بمنزلة الاتيان بالمتشابه بجماع عدم كمال الانتفاع فاندفع هذا

المستغربة التي تستلذه النفس وإنما قال إبهام الجمع لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أي من الإيضاح بعد الإبهام (التوسيع وهو) في اللفظة القطن المندوف وفي الاصطلاح (أن يؤتى في عجز الكلام

وابهامه إن فيه الجمع بين متنافيين مفهومهما مختلف ولو تلازم أحدهما ولاشأن أن كلا الوجهين مما يستغرف وتستلذه النفوس إذ الجمع بين متنافيين كإفحام الحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فإن قيل فهم ما حينئذ من البديع أو المعاني قلت يمكن الأمران بمناسبة المقام بأن يقتضى مزيداً لكيد في إمامة قلب السامع لا مفعلاً أو قصد مجرد الظرافة والحسن وإنما قال إبهام لأن حقيقة الجمع بين متنافيين انحياز كون أن يصدق أمران يجتمع اجتماعهما على ذات واحدة من جهة واحدة وذلك محال لا يقع وإنما في الكلام إبهامه لا إقناعه إذ البيان متعلق بالمخصوص وهو جزء جلة والإبهام متعلق بفعله لم فقد انشكت الجهة وان شئت قلت لأن الإيجاز يحذف المبتدأ والاطناب ذكر الخبر بعدد كراماته فقد انشكت الجهة أيضاً وهذا المقرر في باب ثم وهو أن من الإيضاح بعد الإبهام ظاهر أن كان المعنى على أن المدح والجنس من أجل المخصوص فقد أبهم ثم ذكر وإن كان على أن المدح وجب جميع أفراد الجنس الذين منهم المخصوص فالتبادر خطوه في سلك ذكر الخاص بعد العام بغير عطف والمعنى الأول أقرب بل أوجب لأن الثاني لا يتلوع مراعاة معنى الأول وكذا يظهر فيه الإيضاح بعد الإبهام إذا ريد باسم الجنس واحد من ذلك الجنس هو المخصوص كما قيل (ومنه) أي ومن الإيضاح بعد الإبهام (التوسيع) أي ما يسمى بالتوسيع وهو في اللفظة القطن المندوف وشبهه تسمية الاسم وأوجهه بندف القطن من جهة عدم كمال الانتفاع لأن التثنية والجمع فيهما من الإبهام مانع النفع بالفهم أو بقله وشبهه البيان بعد ما يلفه لكمال الانتفاع بلفظه في خلاف أو غيره والبيان التثنية أو الجمع يحصل به كمال الانتفاع والحاصل أن اللفظ منزلة التفسير بهام كمال الانتفاع والندف بمنزلة الاتيان بالمتشابه بجماع عدم كمال الانتفاع فاندفع هذا

إبهام الجمع بين متنافيين دخل في قوله ليري المعنى في صورتين مختلفتين قال (ومنه) أي من الإيضاح بعد الإبهام (التوسيع) وهو في اللفظة القطن بعد الندف وفي اصطلاحهم أن يأتي في عجز الكلام أي آخره

ما قيل إن المعنى الاصطلاحي على عكس المعنى القوي لأن الاتيان بالمتشابه بمنزلة ألف القطن بجماع الضم والجمع وتفسيره بالاسم بمنزلة الندف بجماع التفریق والندف في المعنى القوي مقدم على ألف والاتيان بالشيء الذي هو بمنزلة ألف في المعنى الاصطلاحي مقدم على التفسير الذي هو بمنزلة الندف فيكون في المعنى الاصطلاحي قلب بالنظر المعنى القوي وما حصل الجواب عن اعتبار القلب عما ذكرناه من الاعتبار وكتب بعضهم ما نصه وجه المناسبة بين المعنى القوي والاصطلاحي أن في الاصطلاح لاشاؤنا ونهنا أي تفرقة وتفصيلاً وإن كان فيه ألف سابقا على الندف عكس القوي (قوله أن يؤتى الخ) ظاهره أن التوسيع نفس الاتيان وعليه فقوله نحو شيب الخ فيه حذف والأصل نحو الاتيان في قوله شيب الخ قال يس والأقرب أن التوسيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وإنما جله الشيع على المعنى المصدرى لأن المصنف جعله من الإيضاح بعد الإبهام والإيضاح مصدر كمالا يخفى (قوله في عجز الكلام)

بمبنى مفسر باسمين أحدهما معطوف على الآخر كما جازى بالفتح وشبب ابن آدم وشبب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل وقول الشاعر

سقتى في ليل شببه بشعرها \* شبيهة خديها بنفيس رقيب

فما زلت في الليلين شعر وطلة \* وشمين من خروجه حبيب

لما شين بمبنى الأراك تشابهت \* أحطاف قضبان به وقعدود

في حلقى حبر وروض خالتي \* وشيان وشي برى وشي رعد

وسفرن فامثلاث هيون راقها \* وردان ورد حتى وورد خندود

واما بذكر انما خص بعد العام

وقول البصري

قال العوفي بن شيبان أن يزاو في أوله أوفى وسطه لان تخصيص التوشيع بالحرص يظهره و جعل لان الايضاح بعد الابهام حاصل بما ذكر أولا ووسطا آخر اركان المصنف داعي أن أكثر ما يقع في تراكب اللفظ الاتقان بما ذكر في غير الكلام ولا يخفى من ان الاسرار السابقة في هذا التوشيع (٢١٦) من تقرير عين فأكبر والتكثيف في النفس وكما لفته العلم (قوله بمبنى) أي أوجع كقوله ان في

عشقي مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو شبب ابن آدم وشبب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل واما بذكر انما خص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الله كره على سبيل العطف

فلان ثلاث خصال جيدة الكرم والشجاعة والخلم (قوله مفسر) أي ذلك المبنى باسمين أو مفسر ذلك

وبنيتي أن يزاو في أوله أوفى وسطه (بمبنى) أوجع (مفسر) ذلك المبنى (باسمين) أو ذلك الجمع باسماء (ثانيهما) أي ثاني الاسمين في المبنى (معطوف) والزاو على الاول في الجمع معطوف ثم مثل التوشيع في المبنى بقوله (نحو شبب ابن آدم وشبب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل) فقوله صلى الله عليه وسلم الحرص وطول الأمل بيان للشيء الذي هو الملقوف ومثال الجمع ان يقال ان في الاصطلاح قلب الامانة ملقوف لالتصنيف لان المبنى هو الملقوف ومثال الجمع ان يقال ان في فلا ثلاث خصال رفيعة الكرم والشجاعة والخلم وتخصيص التوشيع بجزء الكلام اصطلاح لم يظهره وجه وذلك فلما بنيتي الى آخره لان الايضاح بعد الابهام حاصل بما ذكر أولا ووسطا آخره وكانه روي أنه أكثر ما يقع في تراكب اللفظ ولا يخفى من ان الاسرار السابقة في هذا التوشيع من تقرير عين فأكبر والتكثيف في النفس وكما لفته العلم فلفظهم (واما بذكر انما خص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح أي الاطناب اما بالايضاح بعد الابهام واما بذكر انما خص بعد العام

الجمع باسماء (قوله نحو) يشيب الخ) لم يقل نحو قوله عليه الصلاة والسلام يشيب الخ لانه رواية فحدث بالمبنى ولقد احدث كما قال في جامع الأصول بهرم ابن آدم وشبب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر عبارة السوطي في عقد الجمان كقوله صلى الله عليه وسلم

بمبنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو قوله صلى الله عليه وسلم شبب ابن آدم وشبب معه خصلتان الحرص وطول الأمل وقول كل مني أوجع ذكر ثم فصل سواه كان في أول الكلام أو آخره يحصل به الايضاح بعد الابهام فما الذي خص آخر الكلام دون أوله وأوسطه وما الذي خص المبنى دون المجموع وهل هذا غير القف والتشديد الذي سيأتي في السديع ص (واما بذكر انما خص بعد العام) فم من أسباب الاطناب ايراد انما خص بعد العام ويؤتي به

يكره ابن آدم ويكره معه اثنتان الحرص وطول الأمل رواه البخاري عن حديث انس (قوله وشبب) بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى ينو يقال شبب الغلام شبب

بالكسر اذا نما فلما اريد الاختصار قل ولشبب فيه الحرص وطول الأمل ومن امثلة التوشيع ايضا قوله سقتى في ليل شببه بشعرها \* شبيهة خديها بنفيس رقيب فما زلت في الليلين شعر وطلة \* وشمين من خروجه حبيب وقوله

أسمى وأصم من يذكركم وصبا \* يرثي للمشتفقان الأهل والولد

قد خذوا لجمع خذي من يذكركم \* واعتادني المشيطان الوجد والمكد

وتابع عن مقلتي وني لغيتكم \* وحاتي المسعدان الصبر والمجد

لاغر ولقد مع أن تحري غواربه \* وتحنه الطافان القلب والكبد

كأعلاه بمبنى شلو بمسعة \* يتناها الضاريان الذنب والاسد

لم يبق غير خفي الروح في جدي \* قد اكمل اباقيان الروح والجسد

٨١ سوطي

(قوله والمراد) أي بذكر انما خص بعد العام في كلام المصنف وقوله المذكور على سبيل العطف أي ذكره بعد على سبيل العطف لا على سبيل التوضيح والابدال زوا قال المصنف واما عطف انما خص على العام لكان وضع وانما قصد ذكره بعد بكونه على سبيل العطف لا لاجل

التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغافر في الوصف منزلة التغافر في الذات بقوة تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل وقوله تعالى ولكن منكم متبذرون إلى الخيرون وأمر بون المعروف وبهتون عن النكر وقوله حافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى

أن يعاير ما تقدم في الإيضاح بعد الإبهام وعلى هذا فلا بد أن يقيد ما سبق بما لا يكون على سبيل العطف فلا يكون هذا تكرار مع ذلك لدخوله فيه على تقدير عموم ذلك وقد يقال لأحاجة التقسيم ما تقدم لتأليس في (٣١٧) ذكر الخصاص بعد العام بطريق

العطف ايضاح بعد الإبهام  
اذلا بقصده ذلك فلا  
يكون داخل ما سبق حتى  
يحتاج لتقسيمه بخلاف  
ما هنا فان ذكر الخصاص

(التنبيه على فضله) أي من جهة الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أي العام (تنزيلا للتغافر في الوصف منزلة التغافر في الذات) يعني أنه لما تازع سائر أفراد العام عاله من الأوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر يعاير العام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (مخو حافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى)

بعد العام صادق على يكون  
بطريق العطف عاينه ايضاح  
بعدم الإبهام كافي الأمثلة  
السابقة لها هنا هو المحتاج  
للتفصيل دون ما سبق ولهذا  
تعرض الشارح هنا للتقيد  
ولم يتعرض له فيما سبق  
والحاصل أن التقيد هنا  
لا احتراز عن ذكر الخصاص  
بعد العام لأعلى سبيل  
العطف فان هذا من قبيل

بعض على سبيل العطف وانما ذكر الخصاص بعد العام على سبيل العطف (التنبيه على فضله) أي فضل الخاص المذكور بعد العام لأن ذكره مفردا بعد دخوله فيما قبله إنما يكون لازمة فيه (حتى كأنه ليس من جنسه) أي ليس من جنس العام (تنزيلا) أي انما جعل كل عام العام (لتنزيل (التغافر في الأوصاف) الكاتبة في الخاص وبها حصلت المزية (منزلة التغافر في الذات) بمعنى أنه لما تازع سائر أفراد العام عاله من الأوصاف الشريفة والرذيلة صارت كأنه شيء آخر يعاير لأفراد العام بحيث لا يشمله ذلك العام ولا يصل حكمه منه وبذلك صرح ذكره على سبيل العطف المقضي للتغافر وقد تكرر ما يكون على سبيل العطف لأنه هو المقصود لما على به من اعتبار التغافر وأما ذكره على سبيل البدلية أو غيرهما على سبيل العطف فلا يقتضي ذلك لأنه متصل بما قبله على نية طرح الأزل ولا فكيف اعتبر فيه ما يوجب كونه جنسا آخر ثم لم يذكر الخصاص بعد العام على الوجه المذكور فقال (مخو) قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى)

الايضاح بعد الإبهام  
بمخلاف ذكره بعده على  
سبيل العطف فإنه ليس من  
هذا القبيل اذ لا يقصده  
ذلك فتأمل (قوله للتنبيه  
الخ) قضيه أن التنبيه  
على الفضل إنما يكون مع  
العطف ووجهه أن مع  
الوصف أو الأبدال يكون  
ذلك الخاص هو الأمر من  
العام فليس في ذكره بعد  
أفراد العام تنبيه على فضله  
بل جعل العام بمنزلة الجنس

للتنبيه على فضل الخاص حتى كأنه ليس من جنس العام تنزيلا للتغافر في الوصف فيما حصل به للخاص التمييز عن غيره بمنزلة التغافر في الذات على الأسلوب الذي سلمه المتن في قوله فان تفق الأوامر وأنت منهم فان السلب بعض دم الغزال وهذا بناء على الرابع عند الأصوليين من أن عطف الخاص على العام ليس بتخصيص وقيل هو تخصيص فان العطف عليه بين أن هذا الخاص لم يرد بالأول ومثله المصنف بعد كجبريل وميكائيل عليهما الصلاة والسلام بعد ذكر الملائكة صلى الله عليهم وسلم في قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل تنبه على زيادة فعلهما وعبارة المصنف أحسن من قول غيره في الآية أنه عطف فيه الخاص على العام لا جبريل ليس معطوفا على الملائكة بل إما على لفظ الجلالة أو على الرسل والمراد بهم رسل بني آدم والمثال الثاني قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى ومثله في الإيضاح أيضا بقوله تعالى ولكن منكم متبذرون إلى الخيرون وأمر بون المعروف فان الأمر بالمعروف خاص بالنسبة إلى الدعاء إلى الخير وفيه نظر لأن من ذكر الإخص الذي هو الجزء الإضافي بعد الأعم الذي هو الكلي لأن من ذكر الخصاص الذي هو فرد بعد العام الذي هو متعدد وقد قدمنا ذلك في شرح خطبة

(٣٨ - شرح التخصن ثالث) لا خوف من أن يتفرق الخصاص ما يوجب كونه جنسا آخر (قوله للتنبيه على فضله) أي فضل الخاص وذلك لأن ذكره مفردا بعد دخوله فيما قبله إنما يكون لازمة فيه (قوله تنزيلا) أي انما جعل كل عام العام (لتنزيل (التغافر في الأوصاف) الكاتبة في الخاص وبها حصلت المزية (منزلة التغافر في الذات) بمعنى أنه لما تازع سائر أفراد العام عاله من الأوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر يعاير العام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (مخو) قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى)





وفي ثم دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ وأشدّ وكذا بدالة التنبية على ما يتقى التهمة لكل تلقى الكلام بالقبول في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون أهدكم سبيلا الرشاد يا قوم اغا هذه الحياة الدنيا متاع وقد بكم الله الموت لا تملكون في الكلام كافي قوة تعالى ثم انزل بذلك الذين علموا السوء بجهالة ثم تابوا من بعدهم فقد عفو عنهم وفي قوله تعالى ثم انزل الذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم ياهدوا وصبروا لانزل بل من بعدهم العفو عنهم وقد بكم الله تعالى

(٣١٩)

من قسوة قباي الامر بكما تكذبان لانه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة وعقب نعمة بهذا القول ومعالم أن القرض من ذكره عقيب نعمة أخرى فان قيل قد عقب بهذا القول ما ليس بنعمة كافي قوة يرسل عليكما شواط من نار ونحاس فلا تنصران وقوله هذجهنم التي يكذب بها الجحرون يطوفون بينها وبين جحيم أن قلنا العذاب وجهنم وان لم يكنوا من آلائه تعالى فان ذكرهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصي والترغيب في الطاعات من آلائه تعالى وقوله ويل يوشع لكذبين لانه تعالى ذكر قصصا مختلفة وتابيع كل قصة بهذا القول فصراحه قال عقب كل قصة ويل يوشع لكذبين بهذه القصة

(وفي ثم دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ من الاول)

(وفي العطف بثم دلالة على أن الانذار الثاني) الذي اعتبره المتكلم أو كدوه في رعايته وقصده (أبلغ) كما يقول القائل أقول لك لا تفعل ثم تنقوي فريضة على النبي بأبلغ من الأول فيقول ثم أقول لك لا تفعل وبيان ذلك أن أصل ثم إضافة التراخي والبعد الزماني وقد استعمل التراخي والبعد المعنوي بمعنى أن المعطوف قد تكون مرتبة أعلى وأدنى مما قبله فتشمل فيه تزيلا للفتاوت في الرتبة منزلة الفتاوت في الزمان كما تقول في الأول مثلا أحب بذا ثم أحب عمرا يعني معاهو أعلى وفي الثاني بهما زيد بينهما من عمرو ونعمي معاهو أدنى فقد استعملت ثم في مجرد التدريج في دوح الارتقاء والانحطاط ومنها ما حدث من أولي الناس بالبر بارسول الله فقال أمك فقيس ثم ماذا قال أمك فقيس ثم ماذا قال أولئك لان المراد من مرتبة البر لأب أدنى من مرتبة البر بالأم لأنه بعد صفق الزمان كما لا يخفى وإذا كان كذلك فمدحوا على الجملة المذكورة يؤذن بأن مضمونها أعلى عند المتكلم فلذلك دلت الآية على أن أبلغية الانذار المضمون الجملة الثانية لان الأبلغية علو في المرتبة في قصد المتكلم ووجه التشبه بين البعدين الفتاوت بين مشتر كين في أمر خاص في الجملة وهو ظاهر ومن نكت التكرار

وفي ثم تنبيه على أن الانذار الثاني أبلغ من الاول كذا قاله الزمخشري وسره أن فيها تنبيها على أن ذلك تكرر مرة بعد أخرى وان تراخي الزمان بينهما من شأن ذلك أنه لا يكون الا في شيء لا يقبل أن يتطرق اليه تغيير بل هو مستمر على تراخي الزمان وذكر الانذار هنا بسبب المثال والاتفا كيد كل شيء فكذلك كقوله سبحانه وتعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقد قفنا في باب الفصل والوصل تحقيقات هذا المكان وهل هذا انذار مؤكدا وانذار ان لا بأس بمراجعته زائد في الانصاح أن التكرار قد يكون زيادة التنبية على ما يتقى التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول ومنه قوة تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون أهدكم سبيلا الرشاد يا قوم اغا هذه الحياة الدنيا متاع وقد بكم الله الموت لا تملكون في الكلام كافي قوة تعالى ثم انزل الذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم تابوا من بعدهم فقد عفو عنهم وفي قوله تعالى ثم انزل الذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم تابوا من بعدهم فقد عفو عنهم وقد بكم الله تعالى

(قوله وفي ثم) أي وفي العطف بثم الخ وهذا جواب عما يشال كيف يكون الكلام تكميرا مع أن العاطف يستدعي كون المراد الثاني غير الاول فان قلت اذا قلنا الانذار الثاني أبلغ لا يمكن تكرار قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المتدبر لا باعتبار أنما زاد شيئا في المنهوم (قوله دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) أي دلالة لاسمع على أن الانذار الثاني التهمة اعتبره المتكلم بأبلغ من الاول أي وكذا وأقوى منه

واما بالانفال واختلف في معناه فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها

(قوله تنزيل الخ) على ان يكون العطف يتم فيه دلالة على ما ذكرنا على ما دل على ما ذكرنا لاجل التنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه دلالة على ان ما بعدها اعلى والبلغ وقوله تنزيل اي لاجل تنزيل بعد المرتبة التي استعملت فيها ههنا وهو بعد معنى منزلة العبد اعلى الموضوع وهو القرائي في الزمان وتوضيح ذلك ان اصل ثم اعادة القرائي والبعد الزماني وقد تستعار القرائي والبعد المعنوي يعني ان المصطوف قد تكون هي تنه على محاميله فتستعمل فيه تنزيلات متفاوتة في الرتبة منزلة التفاوت في الزمان واذا استعملت ثم كذلك لاجل التنزيل المذكور كانت مستعملة في مجرد التنديج في درج الارتقاء واذا كان كذلك فسخوها على الجملة المذكورة يؤذن بان معصومها على عند التكميل فلذلك دلت الآية على ابلغية الانثار التي هو مضمون الجملة الثانية لان ابلغية (٣٣٠) عطف مسبب على سبب

(قوله في مجرد التنديج)

من اضافة الصفة للموصوف

أي واستعمالا للم في التنديج

والانتقال في درج الارتقاء

المجرد عن اعتبار القرائي

والعبد بين تلك الدرج

في الزمان أي المجرى عن

اعتبار كون تاليها أي تالي

بعد منزلة في الزمان ولا

يقال ان قوله واستعمالا

لفظ ثم في مجرد التنديج

يثاق قوله تنزيل بعد المرتبة

أي المستعمل فيه ههنا لانا

نقول المراد ببعد المرتبة

بسطها في المسافة والقدر

لأي الزمان واعتبار القرائي

والبعد المعنوي القرائي والبعد

زمانا تأمل اه سم قوله

اذا بعد فيها أي قطع كثيرها

وعلى هذا فقسمة المعنى

الاصطلاحي انقالا لان

تنزيل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم في مجرد التنديج في درج الارتقاء (واما بالانفال) من أوغل في البلاد اذا أبعدها واختلف في تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها)

زيادة تا كسب ما يتنبي به التهمة في النص كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم قوعون باقوم اتبعون أهكم سبيل الرشاد باقوم انما هذا لحياة النيام منع فتكرار باقومها كانت فيه اضافة ليه النفس انا بعد القائل من التهمة في النص حيث كثر اقومه وهو منهم فلا يريد لهم الاماير بدلت فيه فتنضن تكراره تا كيدا لتني التهمة ومن نكته ان يكون معنى متعلق الفعل المكرر مختلفا ولفظ البدل على ذلك المتعلق واحد لان في تكراره اعادة التنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فباي آلام يكذبان فاهم كر ذلك ائذ ذكر التهم في السورة والنم المذكورة مختلفة والمقام يقتضي التنبيه على كل نعمة ليقام بشكرها بخصوصها واما ذكره بعد ذكر جهنم وارسال الشواطين من النار فبالنظر الى انما انا ذكر الجزع من المعصية فعادة انعمه من حيث الانذار بها وذلك عقيب قوله تعالى فباي آلام يكذبان كسائر التهم (واما بالانفال) عطف على الايضاح أي الاطناب يحصل اما بالايضاح واما كذا واما بالانفال واصلهم من أوغل في البلاد انا أسرع السير فحقا أي بعد فيها وادخلها مداخلة القطع لكثيرها واختلف فيه اصطلاحا (فقيل) هو مخصوص بالشرع قطعه يقال في تعريفه (هو ختم البيت بما) أي جملة أو غيرها بما (يفيد نكته) لا يتوقف أصل المعنى عليها بل (يتم) أصل ذلك (المعنى) المراد (بدونها) أي بدون تلك النكته وانما حال يتم الى آخره اشارة الى أن النكته في الجملة لا تختص بما يتنبي به بل يجوز ان يتوقف عليها كاي توقف أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الانفال اسم للمصدرى لا للفظ المختوم به وقد يطلق عليه أكثر من ثلاثة فلا يجمع ص (واما بالانفال) ش أي يقع الاطناب بالانفال من أوغل اذا أعين واختلف فيه فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها

المستكم قد تجاوزت هذا المعنى المراد وبلغت باندعته ويحتمل أنه ما خوسن من أوغل في الأرض سافر فيها وعلى كزيادة هذا فيكون تسمية المعنى الاصطلاحي ايضا لان يكون المستكم أو الشاعر أو غل في الفكر حتى استخرج صيغة أو فاقية بتقديم معنى زائدا على أصل معنى الكلام (قوله بما يفيد الخ) أي سواء كان ذلك المفيد لنكته جملة أو مفردا وقوله ختم البيت صريح في أن سماء المعنى المصدرى لا للفظ المختوم به وقوله الا في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن مسمى التذييل المعنى المصدرى أيضا لكن قوله هناك وهو صريح بان نسب يكون معناه الكلام المذلل به والظاهر أنه يطلق عليهم على المعنيين وكذا بقية الاقسام والتفسير باعتبار المعنى المصدرى والتشليل باعتبار الكلام وفي قوله وهو صريح بان استخدام قال في الاطول وقوله ختم البيت الخ يشتمل الشرع بذكر ان خاص بعد الصام والتكرار اذا كان ختم البيت بل سائر اقسام الاطناب انا كانت كذلك (قوله يتم المعنى) أي يتم أصل المعنى بدونها وانما قال يتم الخ اشارة الى أن النكته لا تختص بما يتنبي به بل يجوز ان يتوقف عليها كاي توقف أحيانا على

كرادة المبالغة في قول الخنساء • وان مضى التأم الهداية • فكأنه علم في رأسه نار  
لم ترض أن تشبه بالعلم التي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه نارا • وقول ذي الرمة  
قف العيس في أطال منة وأسأل • رسوما كأنه خلاق الرداء المسلسل  
أظن الذي يجدي عليك سؤالا • دعوا كذب را لجان المفضل

بعض الفضلات قاله العقبوني وتامه (قوله كرامة المبالغة) أي في التشبيه وهي تحصل بتشبيه الشيء بما هو في غاية الكمال وفي وجه  
التشبيه الذي أراد بمدح المشبه بصفته فيه (قوله كقول الخنساء) اسمها ناعسة بنت عمرو بن الحرث بن النمر يدون الخنساء لقب غلب  
عليها (قوله في مرتبة أخياض) ومطلع تلك المرتبة

قضى ببغيتك أو بالعين عولاد • أودقت انخلت من أهلها الدار (٢٢٩)

كان عيني إذ كراه إذا خطرت •  
فيض يسيل على الخدين مذار •  
تبي خناس على ضرور حق لها •  
وإذا بها الدهران الدهر ضرار •  
فإن مضى الوالسا وسدنا •  
وإن مضى إذا نعتنا لضرار •  
• وإن مضى التأم الهداية •  
البيت بعده •  
لم ترم جارة عني لاسحتها •  
لربية حين يحل بته الجدار •  
ولآراء وما في البيت بأكله •  
• لكنه بارز بالضرر مما •  
طلق اليد بن فعل الخنساء ونظر •  
وضم السبعة بالغيرات أطار •  
(قوله الهداية) أي الذين •  
يهدون الناس إلى المعالي •  
وإذا اقتدت به الهداة •  
فألهت دون من باب أولى •  
(قوله كأنه) أي كأن مضى •  
وقوله في رأسه أي في رأس •  
فلك العلم (قوله قولها •  
الخ) حاصله أن في تشبيهها

كرادة المبالغة في قولها) أي قول الخنساء في مرتبة أخياض (وان مضى التأم) أي تنقضى  
(الهداية • كأنه علم) أي جبل مرتفع (قوله نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعني  
التشبيه بما يجتدي به الآن في قولها في رأسه نار زيادة مبالغة

وذلك يقال هذا اللفظ أو هذا الجمله يقال ثم مثل تلك النكتة بقوله (كرادة المبالغة) في التشبيه  
الحاصلة بتشبيه الشيء بما هو غاية في وجه الشبه الذي أراد بمدح المشبه بصفته فيه وذلك كما في  
قولها) أي قول الخنساء في مرتبة أخياض ما سدته في تصفي الاقتداء في المعالي (وان مضى  
لتأم) أي تنقضى (الهداية) أي الذين يهدون الناس إلى المراد والمعالي فكيف بالمشدين  
(به) أي مضى ثم يثبت كماله في وصف الهداية بلخلافه بما هو التمام في الاقتداء بما قبلها (كأنه)  
أي مضى (علم) أي جبل مرتفع ولاشأن أن في إلفاظه الجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات  
في الاقتداء بمبالغة في ظهوره في الاقتداء ثم زادت المبالغة وصف العلم بقولها (قوله رأسه) أي  
في رأس ذلك العلم (نار) لأن وصف العلم المتهدي به وجود نار على رأسه أبلغ في ظهوره في الاقتداء مما  
ليس كذلك فتخير المبالغة إلى المشبه المدح بالاعتدابه وعلى هذا فتكون الأضافة في قوله كرامة  
المبالغة على أصلها ويحتمل أن تكون بيانية أي أن يادنا التي هي المبالغة بما على أن التشبيه لمبالغة

كرادة المبالغة في قول الخنساء

وان مضى التأم الهداية • كأنه علم في رأسه نار  
فإن لم ترض أن تشبه بالعلم الذي هو الجبل الذي تأم الهداية حتى جعلت في رأسه نارا (قلت) وفيه  
نظر لأن الأطناب تأدية المراد بزيادة لفظ والمراد من التشبيه بعمق فوقه وأغبر المراد من التشبيه بالعلم  
نقط فلم يحصل بقولها فوقه نار الأطناب ولو كان هذا أطنابا لكان ذكر الصفة أغرب جرة في قولك  
أكرم جدلا أطنابا الآن يقال لم ير دال المطلق الهداية وفيه بعد وهذا أقرب بمسبق  
في قول النبي • ولا خير فيها النجاعة والندى •

مضى الجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاقتداء بمبالغة في ظهوره في الاقتداء به ثم زادت في المبالغة وصفها بالعلم بكونه  
في رأسه نار فإن وصف العلم المتهدي به وجود نار على رأسه أبلغ في ظهوره في الاقتداء مما ليس كذلك فتخير المبالغة إلى التشبيه  
المدح بالاقتداء به وظاهر مما قلناه أن الأضافة في قول المصنف كرامة المبالغة حقيقية ويحتمل أن تكون بيانية أي كرامة  
هي المبالغة في التشبيه بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه أنه حقيقة لا محاز فالمبالغة في التشبيه ترجع إلى الاتيان بشئ بقدر كون  
المشبه غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه فتخير ذلك الكمال إلى المشبه المدح بوجه الشبه (قوله أعني) أي بالمقصود وقوله  
التشبيه أي مضى (قوله بما يجتدي به) أي علمه معروف في الاقتداء به وهو الجبل المرتفع ولاشأن أن في تشبيه مضى بذلك مبالغة  
في ظهوره والاقتداء به (قوله زيادة مبالغة) أي لا تملك الأرادت أن تصف أخا مضى بالاقتداء لم تقتصر في بيان ذلك على تشبيهه  
بالعلم بل جعلت في رأس العلم نارا المبالغة في ذلك البيان

وكيفية التشبيه في قول امرئ القيس

كان عيون الوحش حول خبائثنا • وأرسلنا الجرع القوي لم يقب

فأما أنى على التشبيه قبل ذكر القافية واحتاج إليها بزيادة حسنة في قوله لم يقب لأن الجرع إذا كان غير مغرب

(قوله وتحقيق التشبيه) أي بيان التساوي بين الطرفين في وجه الشبه وذلك ما نذكر في الكلام ما يدل على أن المشبه مساو للمشبه به في وجه الشبه حتى كأنه هو والخاص أن المبالغة في التشبيه كما تقدم ترجع إلى الاتيان بشئ يفيد أن المشبه غايته في كمال وجه الشبه الكائن فيه فيخرج ذلك الكمال إلى المشبه المدحوح وجه الشبه وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد (٢٣٣) لظهور الوجه فيها بتمامه بسبب تلك المزية قصار من ظهوره فيها كأنه

حقيقتهما ومساو عوارض من غير اشتراك يكون المشبه غايته في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به ليجرد ذلك إلى عظيمنت في المشبه (قوله في قوله) أي قول امرئ القيس من قصيدة من الطويل مطلعها

خليلي مرأى على أم حنوب • نفخى حجاب الغرأ والمعب • فاتكأ أن تنظر إلى ساعة • من الدهر تنقضي إلى أم

حنوب أم ترأى كلما حث طارق • وجدت بها طليبا وإن لم تقب • عقده أخذان لها لاذمة • ولأذات خلق أن تأملت جانب

(قوله كأن عيون الوحش) أي المصادفة لنا والمراودة لطلبه وبقر الوحش (قوله خبائثنا) واحدا لأخيه وهو ما كان من وبرأ وصف ولا يكون من

(و تحقيق) أي وكيفية التشبيه في قوله كأن عيون الوحش حول خبائثنا • أي خيامنا (وأرسلنا الجرع الذي لم يقب) الجرع بالفتح المراد باليأس الذي فيه سواد يفاضل به عيون الوحش وأنى بقوله لم يقب تحقيقا للتشبيه لأنه إذا كان غير مغرب

فه أذهو حقيقة لا محذور وانطبع في مثل هذا سهل فالمبالغة في التشبيه ترجع إلى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه غايته في كمال وجه الشبه الكائن فيه فيخرج ذلك الكمال إلى المشبه المدحوح وجه الشبه وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيها بتمامه بسبب ذلك المزج بدفصار من ظهوره فيها كأنه حقيقتهما ومساو عوارض من غير اشتراك يكون المشبه غايته في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به ليجرد ذلك إلى عظيمنت في المشبه وإلى أم حنوب (و تحقيق التشبيه) أي بيان أن وجه الشبه تحقق فيما بين المشبهين لا اختلال فيه بالنسبة لاحتدادهم دون الاختلافات المبالغة كما تقدم وتحقق التشبيه المشار إليه هو كما (في قوله) أي امرئ القيس (كان عيون الوحش) المصادفة لنا (حول) أي قريب طرف (خبائثنا) أي خيامنا فالمراد باليأس جنس الخيام الصادق بالكنية دليل قوله (وأرسلنا) وهو من عطف التفسير (الجرع) خبر كان وهو يقع الجسم الخرز المائي وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد شبه عيون الوحش بعد موتها وذلك أن عيون الوحش أعنى الطيابة والبرق تظهر في حياتها سودا كلها وهي لا تختل في نفس الامر من بياض فإذ ماتت ظهر بياضها الذي كان غطي بالسواد زمن الحياة فتشبه عيون الوحش بالجرع في الشكل والأون ظاهر ولكن الجرع المتقرب يخالف العيون مخالفة ما في الشكل فزاد قوله (الذي لم يقب) ليصدق التشابه في الشكل بتمامه فهذا ما نذكر

وكذلك تكون النكتة تحقيق التشبيه في قول امرئ القيس

كان عيون الوحش حول خبائثنا • وأرسلنا الجرع الذي لم يقب

(قلت) وقوله النظر السابق فإن المعنى لا يتم بدونه لأن الذي لم يقب لم يتم المعنى بدونها إلاها مقسودة في التشبيه أو يقال أريد بقوله الجرع غير المتقرب فيكون قسمان الإصحاح بعد الإجماع لا قسما

شعره وعلى عودين أو ثلاثة وما فوق ذلك يقال به (قوله وأرسلنا) جمع رحل عطف على خبائثنا عطف تفسير لأن كان

المراد باليأس جنس الخيام الصادق بالكنية (قوله الجرع) خبر كان وقوله لم يقب بضم الياء وقع الثامو تشديدا للقاف وكسر الموحدة (قوله بالفتح) أي يفتح الجيم وحكي أيضا كسر هاو على كل حال فالمراد بفتح الجيم والزاى فهو ضد الصبر (قوله الخرز المائي) أي وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد (قوله شبه عيون الوحش) أي بعد موتها (قوله تحقيقا للتشبيه) أي لبيان التساوي في وجه الشبه ووضح ذلك أن تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالجرع في اللون والشكل ظاهر لكن الجرع إذا كان متقربا يخالف العيون في الشكل مخالفة ما لال عيون لا تتقرب منها فإذا زاد الشاعر قوله لم يقب ليصدق التشابه في الشكل بتمامه أي ليس بين أن الطرفين متساويان في الشكل الذي هو وجه الشبه مساواة تامة فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أي لبيان التساوي في وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد يتوهم إذ لم يقصد بذلك علو المشبه به في وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه المحقق به فقد ظهرت الفرق بينهما كما تقدم

كان أشبه بالعيون ومنه قول زهير

كانت العيون في كل منزل \* نزلن بحسب الغمام يحطم

فان حب القنأ أحر الظاهر أبيض الباطن فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلا ما لم يحطم وكذا قول امرئ القيس

حلت رديفيا كأن سنه \* سنالهم يتمل بدخان

(قوله كان أشبه بالعيون) لعل الأولى كانت العيون أشبه به لأن الجزع اعتبره الشاعر مشبهاً به واعتبر العيون مشبهة (قوله الظي) أي القرال وقوة والبصرة أي الوسيعة (قوله كلفهم أدم) أي بحسب الظاهر وأن كانت لا تخفى في نفس الأمر من بياض لا يظهر إلا بعد الموت (قوله بدا) هو بالتصريح ظهر أي ظهر بياضها الذي كان غطي بالسواد ومن حياتها فأشبهت الجزع وفي كلامه إشارة إلى أن البياض في حال الحياة موجود فيها في الواقع إلا أنه مخفي كالفلسا (قوله وأغشىهما) أي العيون (قوله وفيه سواد و بياض) جلة حالية (قوله بعد ما موتت) أي ماتت وهذا طريق لقوله شبهها أي أن تشبهه العيون بالجزع والحال أن فيه السواد والبياض لا يصح إلا بعد الموت لأجل أن يتم وجه التشبه وقدر بعض الأشياخ أنه يصح قراءة (٣٣٣) موزن بفتح الميم والواو على صيغة المبني للفاعل بمعنى صارت ممتدة

لبعض الميم وكسر الواو على صيغة المضي للفعل أي موزنها الغير وأما قول بعضهم

كان أشبه بالعيون قال الأصمعي الظي والبصرة إذا كانا حين فعيونهما كلها سواد فإذا ما تابداً سادها وأغشىها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصديد يعني بما كنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الابقال بالشعر

أنه على الوجه الأول يكون معناه كثرت ميمها لأن صيغة التفعيل تأتي لتكثر فضيه تأمل (قوله بما كنا) متعلق بقوله بعد ذلك كثرت وحاصلها أنهم كانوا يسطادون الوحش كثيراً وبأيا كانوا وبطرحون أعينها حول أخبيتهم فصارت أعينها بتلك الصفة (قوله كذا في شرح ديوان امرئ القيس) أي خلافاً لنزاعهم أن المراد من البيت أن الوحش أفهم

لتحقيق التشبيه أي التساوي في وجه التشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما تهم أدم بقصد علو التشبه في وجه التشبه ليعلو بذلك التشبه الحق في فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم والمراد من هذا الكلام أنهم كانوا يسطادون الوحش كثيراً كما هم تلك الوحوش وتركهم لأعينها حول أخبيتهم فصارت تلك الصفة كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه رد على من زعم أن المراد أن الوحش أفهم لطول سفرهم واستقرارهم في الضياع فلا تفرق منهم فتظهر أعينها بتلك الصفة حول أخبيتهم وهما أحرمان لا يضمن التشبه عليهما أحدهما أن زيادة قوله الذي ينقب وقوله في رأسه نار لا فائدة معنى كل منهما على أنه وصف لما قبله كإثبات التعوت التي تراجلتها وليس معنى كل منهما مستفاداً مما قبله فإن كان الاتيان بالثبوت عند الحاجة إليه مساواة فهذا من شأنه واللازم كون الثبوت اطناً أن كان لفائدة أو تلو يسلطان لم يكن بل ويلزم كون سائر الفضلات كذلك والآخر أن على تقدير كونهما لسان المساواة فإدغامه ينبغي أن يبين وجه كونه من المعاني لا البديع فإن تحقيق التشبه ثم نقول ليس أيضاً بعد إلهام لأن الإيضاح بعد الإلهام أن يقصد الإلهام ولا يتم بقصد الإيضاح لغرض الإبراز في صورتين وهذا أريد بالجزع فيه غير المنقب ثم اقتصر عليه فكانت أجزاؤها قال لم ينقب

لطول سفرهم واستقرارهم في الضياع فلا تفرق منهم فتظهر أعينها بتلك الصفة حول أخبيتهم ورد هذا القول بأن عيون الظبا حال حياتها سود فلا تشبه الخنزير الباني الذي فيه سواد وبياض في شيء آخر لا يضمن التشبيه عليه وهو أن قوله في رأسه نار وقوله الذي لم ينقب كل منهما ذكر لا فائدة معناه على أنه وصف لما قبله كإثبات التعوت التي تراجلتها وليس معنى كل منهما مستفاداً مما قبله فإن كان الاتيان بالثبوت عند الحاجة إليه مساواة فهذا من شأنه واللازم كون الثبوت اطناً أن كان لفائدة أو تلو يسلطان لم يكن بل ويلزم كون سائر الفضلات كذلك وأحب أن الثبوت وشبهه من سائر الفضلات أن أتى به لإفادة المعنى الذي وضع له فقط وكان مدركاً للوسط من الناس كأن مساواة وأن أتى به لمعنى دقيق مناسب للمقام لا يدركه إلا الخواص ولا يشعره إلا أهل الرعاية لتفضيات الأحوال كالمبالغة في التشبيه المناسبة في قوله في رأسه نار كأن اطناً لا تزل أن ما أتى به لا طنب يجب أن يكون مستفاداً عما قبله بل أن أتى بالثبوت لعنا وقد مدق في المقام مناسبة لا تأتي به لإطها إلا وسطاً من الناس وأغنى تظن له (بالخاء) وأهل الفطنة وقصد أن تساند لذلك كان اطناً ولو أوجنا في الاطناب أن يكون معناه مدلولاً لما قبله خرج كثيراً وروى في هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا يجب عن كل ما كان من هذا الخط مما يذكركم المصنف بعد (قوله فعلى هذا التفسير) أعني قول المصنف ختم البيت بما يشيد كنهه يتم المعنى بدونها

كسباتي وقيل لا يختص بالشعر ومثل بقوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون

(قوله وقيل لا يختص بالشعر) الباء (٢٣٤) داخلة على المقصور عليه أي ان الأفعال ليس مقصورة على الشعر بل

(وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) (الذات في غير الشعر) (بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون) فقوله وهم مهتدون بحماية المعنى بدونه أي بدون التصريح به كما هو المناسب

للتعليل وليس المراد أنه يتم المعنى بدونه رأسا (قوله) لأن الرسول مهتدل بالحكمة أي وحاشد فيكون قوله وهم مهتدون تصريح عما علم التزاما وقد يقال كان الرسول مهتدا غير مطالب بالأجر بالحكمة ينبغي أن يجعل المثال مجموع قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون (قوله الآن فيه) أي في التصريح به (قوله) زيادة تحت على الاتباع) أي فالتسوية في الأفعال الكائن في هذه الآية فداخلة على الاتباع وأما أصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله اتبعوا المرسلين دلالة على احتسابهم وطلب اتباعهم وإنما كان قوله وهم مهتدون مفيدا لزيادة الحث على الاتباع من جهة التصريح بوصفهم الذي هو الاحتساب فان التصريح بالوصف مقتضى الاتباع فيه من الدلائل على ذلك كره ضمنا (قوله) وترغيب في الرسل) أي زيادة ترغيب في الرسل

فهو عطف على حث ووجه افادته ذلك أن الرسل إذا كانوا مهتدين واتباعهم الإنسان فلا يخفى معهم شيئا من دينه (وأما) ولأن ديناه بل ينضم له خيرا والدينا والآخرة

واما بالتذيل وهو تعقيب الجملة بحملة تستل على معناها التوكيد وهو ضرب

(قوله بالتذيل) هو لغة جعل الشيء ذليلا لقى (قوله تعقيب الجملة بحملة) أى جعل الجملة عقب الأخرى وقوله بحملة أى لعل لها من الاعراب كما صرح بذلك الشارح في مصف الاعتراض إلا في قريبا (قوله تستل على معناها) صفة للجملة المجعولة عقب الأخرى أى تستل تلك الجملة المعقب بها على معنى الأولى المعقبة ولومع الزيادة فالمراد اشتباها على معناها فادتم بانفعواهما المماثلين المقصود من الأولى وليس المراد فادتمتها لنفس معنى الأولى بالمطابقة والاعتماد على ذلك فكرادوا حيث قد لا يكون على هذا قوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون تذيل ولا قال العلامة يعقوب في الأيدى أن يقع اختلاف بين نسبي الجنتين فيخرج التكرار كما تقدم في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فان قوة تعالى جزى ناهم عما كفروا ومضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ومصلهم أن الجزاء بالكفر عقاب كالدلت عليه القصة ومضمون قوله تعالى وهل يجازى إلا الكفور أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا للكفور وفرق بين قولنا جزى به بسبب كذا وقولنا ولا يجزى بذلك الجزاء الأمن كان ذلك السبب (٣٢٥) ولنا بها يصح أن يجعل الثاني علة للأول فقال جزى به بذلك

(واما بالتذيل وهو تعقيب الجملة بحملة أخرى تستل على معناها) أى معنى الجملة الأولى (لأنه كيد) فهو أعم من الإنفال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص من جهة أن الإنفال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أى التذيل (ضربان ضرب

الحال المذكور (واما بالتذيل) أى والاطناب يحصل إما بالإيضاح بعد الإيهام وإما بكذا وإما بالتذيل وهو في الأصل جعل الشيء ذليلا لقى (و) في الاصطلاح (هو تعقيب الجملة بحملة) أى جعل الجملة عقب (أخرى) وسواء كان لها محل من الاعراب أم لا وسواء في النسخ ما يقتضى أن الجملة التي جعلت تذيل بشرط أن لا يكون لها محل من الاعراب ثم وصف الجملة المجعولة عقب أخرى بقوله (تستل) أى من وصف تلك الجملة بالسذيل بها أنها تستل (على معناها) أى تستل تلك الجملة المعقب بها على معنى الأولى المعقبة (القصود) (التوكيد) بتلك الجملة الثانية وذلك عند اقتضاء المقام لئلا كيد فيمنه وبين الإنفال عوم من وجهه فصيحان فيما يكون في ختم الكلام لتكنه التأكيد بحملة كما يأتي في قوله تعالى ذلك جزى ناهم عما كفروا وهل يجازى إلا الكفور فهو إنفال من جهة أنه ختم الكلام بحافيه فكنته ثم المعنى بدونها وتذيل من جهة أنه تعقب جملة بأخرى تستل على معناها كيد وينفرد الإنفال فيما يكون بغير جملة ولغير التأكيد كما تقدم في قوله الجزع الذي لم يقب وينفرد التذيل فيما يكون في غير ختم الكلام لئلا كيد بحملة كقولهم مدحت زيدا أنت عليه عافيه فأحسن إلى مدحت عرا أنت عليه حتى بمالس فيه فأساء إلى (وهو) أى التذيل المذكور (ضربان) أى نوعان (شرب) أى نوع منها

ص (واما بالتذيل إلى آخره) ش يكون الاطناب بالتذيل وهو أن يأتي بحملة تعقب جملة والثانية تستل على معنى الأولى وهو ضربان شرب منه لا يستقل بنفسه بإعادة المراد

(٣٩ - شروع التلخيص ثالث) فهو إنفال من جهة أنه ختم الكلام بحافيه فكنته ثم المعنى بدونها وتذيل من جهة أنه تعقب جملة بأخرى تستل على معناها كيد وينفرد الإنفال فيما يكون بغير جملة وفيما هو لغير التأكيد كيد سواء كان بحملة أو مجرد كما تقدم في قوله الجزع الذي لم يقب وينفرد التذيل فيما يكون في غير ختم الكلام لئلا كيد بحملة كقولهم مدحت زيدا أنت عليه عافيه فأحسن إلى مدحت عرا أنت عليه حتى بمالس فيه فأساء إلى (وهو) أى غير ختم الكلام يعنى في الأثناء وقد فهم بعضهم أن المراد إكسامة التوراة قول الشارح وغيره بأن يكون في الشعر وهو فهم فاسد عند التأمل لمساتي في الشارح صر يحال التذيل يكون في أثناء الكلام (قوله وأخص من جهة أن الإنفال الخ) الانساب أن يقول وأخص من جهة أن لا يكون إلا بالجزء وثبتا كيد في خلاف الإنفال فإنه قد يكون بغير جملة كما نرى وقد يكون لغير التأكيد وانما كان هذا لأن الانساب في التذيل إذ هو أخذت عنه لا في الإنفال (قوله وهو ضربان) التمييز للتذيل لا باله في التقديم وهو المعنى المصدري بل باله في الحاصل بالمصدر فيه استخدام وهذا ينفيد به يطبق بالعين



لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بأفاده المراد وتوقفه على ما قبله كقوله تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا بالكفوران قلنا إن المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء

(قوله لم يخرج مخرج المثل) (٣٣٦) هو مبنى للفعول بدليل قوله بعد ذلك وضرب أخرج الخ (قوله بأن لم يستقل الخ) أي

لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بأفاده المراد بل يتوقف على ما قبله (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا بالكفور على وجه) وهو أن يراد وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا بالكفور فيتعلق بما قبله وأما على الوجه الآخر

(لم يخرج مخرج المثل) وذلك بأن لا يستقل بأفاده المراد بل يتوقف على ما قبله وأما لم يخرج المتوقف مخرج المثل لأن المثل وصفه الاستقلال لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف ضيبت البج فانه مستقل في أفاده المراد وهو مثل يضرب لمن فرط في الشيء أو أنه وطلبه في غير ما هو ثم مثل لهذا النوع وهو التذليل الغير المستقل بقوله (نحو) قوله تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا بالكفور) وأما يكون هذا المثال من هذا الضرب (على وجه) وهو أن يجعل المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص وهو إرسال سيل العرم وتبديل الجنين إلا بالكفور مثل آل سبالة أن تؤزل على هذا الوجه أرته بطمعي وهل يجازى إلا بالكفور رجبت أريد الجزاء المعنى بما قبله فلا يجزى مجرى المثل في الاستقلال ولا بد أن يقع اختلاف بين نسختي الجنتين فيخرج التكرار كما تقدم في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فان قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمون أن آل سبأ جازاهم الله تعالى بكفرهم ومعلوم أن الجزاء بالكفر عقاب كما دل عليه القصة ومضمون قوله تعالى وهل يجازى إلا بالكفور أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا بالكفور وفرق بين قولنا جزيتهم بسبب كذا وبين قولنا ولا يجزى بذلك الجزاء إلا من كان متصفًا بذلك السبب ولغايرهما يصح أن يجعل الثاني على الأول فيقال جزيتهم بذلك السبب لأن ذلك الجزاء لا يصفه إلا من اتصف بذلك السبب ولكن اختلاف معناه لا ينافي تأكيده أحدهما بالأخر وتزويد بينهما معنى والتأكيدهما لواقع في جعل الكفر شبهة لذلك الجزاء مناسب هنا لما فيه من الزعم منه المناسب للتصحيح لثانته على وجهه التأكيده وأما قال على وجهه لأنه أن تؤزل على وجه آخر وهو أن يراد وهل يجازى أي يعاقب مطلق العقاب إلا بالكفور ولا يفسد كونه عقاباً مخصصاً بجري مجرى المثل في الاستقلال فيكون من الضرب الثاني إلا في لعدم ارتباطه بما قبله لا يقال فيجوز أن يكون ما قبله لعدم دلالة على معناه لأن الأول تضمن عقاباً مخصصاً والثاني مطلق العقاب لا نقول المحرم يقتضى أن لا يعاقب إلا بالكفور ومطابقة فيصدق هذا بالعقاب المتقدم ولو لم يبق فيه وصفه فهو واجب تأكيده في الجملة قيل إن الوجه الثاني مبنى على أن الجزاء يطلق على المقابلة بالمثل أن خبرا فخير وإن شافرسه ولو كان في معنى ما قبله الكفر كان هلا كما هوذا يقتضى أن الوجه الأول بل يتوقف في أفاده على ما قبله كقوله تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا بالكفور (قوله على وجه) أي إنما تكون هذه الآية مثالا على وجهه وهو أن المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا بالكفور وقال في الإيضاح ذكر الزمخشري فيه وجه آخر أن الجزاء فيه عام لكل مكانة يستعمل تارة في معنى العاقبة وأخرى في معنى الآية فلما استعمل في معنى العاقبة في قوله سبحانه جزيناهم بمعنى عاقبتهم قيل وهل يجازى إلا بالكفور وعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني

أو استقل بأفاده المراد ولم يفسح أي لم يكثر استعماله والآن كان من الضرب الثاني كاتبه عليه الشارح بعينه ذلك والشارح لم ينسبه على دخول هذه الصورة في هذا الضرب فيعترض عليه بأنه يلزم على كلامه خروج ما إذا استقل ولم يفسح عن القسمين مع أن تعريف التذليل شامل لهذه الصورة وقيل يجب أن الباء على قوله بأن لم يستقل بمعنى الكاف التمثيلية وحيث قد تدخل تلك الصورة المذكورة في الضرب الأول (قوله بل يتوقف على ما قبله) إنما كان المتوقف على ما قبله ليس خارجا مخرج المثل لأن المثل وصفه الاستقلال لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف ضيبت البج فانه مستقل في أفاده المراد وهو مثل يضرب لمن فرط في الشيء أو أنه وطلبه في غير ما هو (قوله على وجه) متعلق بمحذوف أي وإنما يكون هذا المثال من هذا الضرب

على وجه (قوله المخصوص) أي وهو المذكور فيما قبل وهو إرسال سيل العرم عليهم وتبديل جناتهم (قوله فتعلق بما قبله) أي فإذا أريد هذا المعنى صار قوله وهل يجازى إلا بالكفور متعلقاً بما قبله وهو قوله فأرسلنا عليهم وحيث فلا يجزى مجرى المثل في الاستقلال

وقال الزمخشري وفيه وجه آخر وهو أن الجزاء عام لكل مكافأة تستعمل تارة في معنى العقاب وأخرى في معنى الإثابة فلما استعمل في معنى العقاب في قوله جزئناهم بما كفر وابعثناهم بكفرهم قيل وهل يجازى الالكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني وقول الجاهلي  
 فدعوا أنزال فكنت أول نازل \* وعلام أركبه إذا لم أنزل  
 وقول أبي الطيب  
 وما حاجباً لأطغان حولك في النجى \* إلى قمرها وجدلت عادمه  
 وقوله أيضاً  
 تمسى الأمانى صرعى دون مبلغه \* فمما يقول لشيء طبت ذلك لي  
 وقول ابن نباتة السعدي  
 لم يبق حولك لي شياً أو مله \* تركني أصعب الدنيا بلأمل  
 ليل نظروني إلى قول أبي الطيب وقد أرى عليه في المدح والادبع المدح حيث لم يجعله في حيز من غنى شياً وضرب يخرج مخرج التل

(قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أي علق عقاب الالعاب بخصوص فان قيل يلزم على هذا أن تكون الجلة الثانية غير متصلة على معنى الأولى لتضمن الأولى عقاباً مخصوصاً وتضمن الثانية لطلق عقاب وحينئذ فلا يصدق عليها تعريف التذليل قلت المقصود من الجلة الأولى أنغامها مكاناً ثم على كفرهم بالعقاب وذكرهم من أفرادها يعاقب به لا ينظر إليه كذا الجواب يس أو يقال أن مطلق العقاب الذي تضمنته الجلة الثانية يصدق بالعقاب المتقدم ولم يتقبله (٢٣٧) وصده به وجب تأكيده في الجلة

(قوله بناء على أن الجازاة هي المكافأة) أي مطلق المكافأة الشاملة للثواب والعقاب ويتبع المراد منها من القرينة كقوله هذا الالكفور وقوله بناء على أن الجزاء

وهو أن يراد وهل يعاقب الالكفور بناء على أن الجازاة هي المكافأة خير أفعروا أن شر أفعروا من الضرب الثاني (وضرب أخرج مخرج التل) بأن يقصد بالجلة الثانية حكم كل منفصل عما قبله بانه يجري الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال

مبنى على أن الجزاء يراد به العقوبة فقط وهذا البناء لا يظهر به صحة أنه أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الأول أو يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثاني ولصحة أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به المكافأة في الجلة وهل يكافؤ بذلك المكافأة المخصوصة الالكفور فيكون من الأول أيضاً أو يكون المعنى وهل يكافؤ بالشر مطلقاً الالكفور فيكون من الثاني وغايته أن المكافأة على الثاني تنقيح بالشر وبذلك عليه المقابلة بالكفر ولا يحذور في ذلك ولا توقف إرادة العقاب بها على الجلة الأولى حتى تكون من الأول جزءاً لأن ذكر الكفور يدل على تلك الإرادة فصح الاستقلال فليتأمل (وضرب) أي نوع آخر (أخرج مخرج التل)

(قلت) فيما قاله المصنف نظراً لأن وهل يجازى الالكفور على التقديرين من الضرب الأول لأنها لا تستقل بنفسها أما لا المراد وهل يجازى ذلك الجزاء أي العقاب الأشد على الأول وإما وهل يجازى ذلك الجزاء الذي هو العقوبة فالذي قاله المصنف لا وجه له وهذا قال الزمخشري بعد ذكر الوجه الثاني أنما أراد الجزاء الخاص وهو العقاب والضرب الثاني ما خرج مخرج التل لاستقلاله بنفسه

الضرب الثاني مبنى على الإطلاق الثاني هذا يحصل كلام الشارح هنا في المطول وهذا البناء لا يظهر به صحة أنه أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الضرب الأول أو يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب الالكفور فيكون من الثاني ولصحة أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به المكافأة وهل يكافؤ بذلك المكافأة المخصوصة الالكفور فيكون من الضرب الأول أيضاً أو يكون المعنى وهل يكافؤ بالشر مطلقاً الالكفور فيكون من الضرب الثاني والحاصل أن كلامنا في المطول يصح أن يكون التذليل في الآية معناه من الضرب الأول وأن يكون من الضرب الثاني فإما أنه المصنف مما لا وجه له (قوله فهو من الضرب الثاني) أي الذي أخرج مخرج التل لعدم وقت المراد حينئذ على ما قبله فصيح أن يكون مثلاً وأورد أن الجزاء هو فسر بالمكافأة الشاملة للثواب والعقاب إلا أن المراد منه خصوص العقاب وتخصسه بالعقاب أنغامهم في قوله جزئناهم الذي هو معنى عاقبتناهم وحينئذ فيكون قوله وهل يجازى الالكفور غير مستقل بأداة المراد فيكون من الضرب الأول وأوجب بأن يكون جزئناهم قرينة على المراد لا ينافي الاستقلال بالأداة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضاً (قوله منفصل عما قبله) أي بأن يكون غير متقبل للجلة الأولى (قوله وفشو الاستعمال) أي شيوخ استعمال لفظ العدل على كل منهما قال ابن يعقوب الحق أن المشتراط في جر يانه جرى الامثال هو الاستقلال وأما فشو الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه وحينئذ لا أولى للشارح حذفه

### وقول الخطبة

وقد اجتمع الضربان  
في قوله تعالى وما جعلنا  
لشمر من قبلك الا لهد  
اغانم فهم الخالدون  
كل نفس ذائقة الموت فان  
قوله اغانم فهم الخالدون  
من الاول وما بعده من  
الثاني وكل منهما تذييل  
على ما قبله وهو ايضا

(قوله جاء الحق) أى  
الاسلام وقوله وزهق  
الباطل أى زال الكفر  
(قوله ان الباطل كان  
زهوقا) لايحتمل أن هذه  
الجملة لا توافق معناها على  
معنى الجملة الاولى  
مع تضمها معنى الاولى  
وهو زهوق الباطل أى  
اضمحلاله ونهايه ومفهوم  
التسبب مختلف لان  
الثابتة ايجابية مع زيادة  
تأكيد فيها فصدق  
عليها ضابط الضرب  
الثاني وتأكيد زهوق  
الباطل مناسب هنا لما  
فيه من مزيد الزجر عنه  
والإس من أحكامه  
الموجبة للاعترار به  
وقد اجتمع الضربان  
في قوله تعالى وما جعلنا  
أشهر من قبلك الخلد أفان

مت فہم الخالدون کل نفس ذات  
وذلك ظاہر وجہ: اُن مات  
الذی هو ان لا خلود لبشر بالنفس  
ان مت فہم الخالدون

وَأَنفِ

نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني لاستقلالها

وفلما حضر وجهه أفان مت فهم الخالدون من الأول لارتباطها بما قبلها لأن الغاء الترتيب على الأولى فكأنه قيل أنبئني ذلك الحكم الذي هو الآن مخلوق بشر بالنسبة إليهم فيرتب أنك انعمت فهم الخالدون والاستفهام الإنكار أي لا أنبئني ذلك الحكم فلا يرتب أنك انعمت فهم الخالدون

اماننا كيد منطوق كلام كقوله تعالى **وقل يا اهل الحق الآية** واما لنا كيد مفهومه كيف الثانية

(قوله واني بالغة يا صالح) قصد شادنا العلامة بهذا الكلام الرد على الشارح الخاطئ حيث قال قوله وهو بضائي والتذليل أو الضرب الثاني فقوله أو الضرب الثاني وهم لانه بدقيقة أيضا وهذا الوجه نشأه من كون الأمثلة التي مثلها المصنف من القسم الثاني وهو ما يستقل قال القرطبي فان قلت ماذا كرنا الشارح من أن لفظة أيضا منبهة على أن التقسيم لفظي التذليل بحكم الدليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم انذروا جمع ضميمه على الضرب الثاني لكان المعنى والضرب الثاني ينقسم الى قسمين كأن مطلق التذليل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد أن يقال لفظ أيضا بعد ذكر الضمير يدل على أن التقسيم للضرب الثاني والاوجب أن يقدم هو على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم (قلت) أحاب عن ذلك العلامة القاسمي يمنع التصريح وذلك لان معنى أيضا الرجوع لما تقدمه كالتقسيم هنا والرجوع الى التقسيم مع اتحاد المقسم يبلغ في معنى الرجوع وأظهر وان أمكن أنه تقسيم لثاني ومعنى أيضا كما انقسم التذليل المطلق وحسنه فتم ما قاله شارحنا من التنبيه (قوله لنا كيد منطوق) أي لنا كيد منطوق الجلة الأولى والمراد بالانطوق هنا المعنى الذي نطق به المراد بالفهم المعنى الذي لم ينطق به المراد به ما هنا ما اصطاح عليه الأصوليون ولذا قال العلامة يعقوبي المراد بنا كيد المنطوق هنا ان تشترك اللفاظ الجلتين في مادة (٢٣٩) واحدة مع اختلاف النسبة فهما بان تكون احدهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية لان يكون لفظ الجلة الأولى نفس لفظ الثانية كافي كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان هذا ليس تذبيلا فضلا عن كونه مؤكدا للمنطوق والمراد بنا كيد المفهوم هنا أن لا تشترك أطراف الجلتين في مادة واحدة مع اتحاد النسبة أو لا وذلك بان نعيد الجلة الأولى معنى ثم يعبر عنه بجملة أخرى بخلافه في الالفاظ والمفهوم والأولى وذلك كقوله

واما لنا كيد مفهومه كقول النابتة الذبياني  
 حيث يقتضيه المقام فهو حثيث (اما) ان يحیی (لنا كيد منطوق) الجلة المتقدمة والمراد بالمنطوق هنا ان تشترك اللفاظ الجلتين في مادة واحدة ولو كانت النسبة في نفسها مختلفة بان تكون في احدهما اسمية مؤكدة وفي الاخرى فعلية لان يكون لفظ الجلة الأولى نفس لفظ الثانية حتى يقال ليس هنا كيد منطوق وقد تقدم ما يدل على أن هذا هو المراد ويدل على ذلك ما اشارنا الى التنبه به هنا أيضا بقوله (كهذه الآية) وهو قوله تعالى **وقل جاء الحق وزهق الباطل** ان الباطل كان زهوقا فان الموضوع في الجلتين واحد والمحمول من مادة واحدة وهو الزهوق فقوله ان الباطل كان زهوقا منطوق في الجلة الأولى على هذا (واما) أن يحیی (لنا كيد مفهوم) أي مفهوم الجلة الأولى بان لا تشترك أطراف الجلتين في مادة واحدة مع اتحاد صورة الجلتين في الاسمية والفعلية أو لا وذلك بان نعيد الجلة الأولى معنى ثم يعبر عنه بجملة أخرى بخلافه في الالفاظ والمفهوم والأولى وذلك كقوله  
 اما لنا كيد مفهومه كقول النابتة الذبياني

تفسيده الجلة الأولى معنى ثم يعبر عنه بجملة أخرى بخلافه الأولى في الالفاظ والمفهوم (قوله كهذه الآية) أي كالتذليل في هذه الآية وهي قوله تعالى **وقل جاء الحق وزهق الباطل** ان الباطل كان زهوقا فان الموضوع في الجلتين واحد وهو الباطل والمحمول فيهما من مادة واحدة وهو الزهوق (قوله فان زهوق الباطل) أي الذي دل عليه الجلة الثانية وقوله منطوق أي معنى منطوق مطروق في قوله وزهق الباطل من ظرفية المدلول في الحال واعماله يقل فان زهوق الباطل المؤ كد اشارنا الى أن المنظورة في التذليل مجرد المعنى لا مع انلواص اللاحقة له كالنا كيد ولان المنطوق الجملة الأولى مجرد زهوق الباطل نظرا ه من لنا كيد فتأمل كذا أقر رضى العدوى (قوله واما لنا كيد مفهومه) أي مفهوم الجلة الأولى (قوله كقوله) أي النابتة الذبياني من قصيدته من الطويل مخاطب بها النعمان ابن المنذر ومطالعها

أرمعاجد يد من سعادتي نجيب « عفت روضة الاجد ادمتها اقتب  
 عفا آية نبع الجنوب مع الصبا « وأحسسم دان مزهه ينشرب

الى أن قال

فلاتركني بالوعيد كائن « الى التامى مطلى به القار أجرب  
 أتم أن الله أعطاك سورة « يرى كل ملك دونها يتذنب  
 كائنك شمس والبحر كواكب « انما طلعت لم يدم من كوكب

فإن صدره دل على فهمه على نبي الكامل من الرجال لحق ذلك وفروء بعجزه

ولست بمسئولها لزو بعده

فان الـ مظلوما فعبد ظلمته \* وان تلـ ذاعتي فتلك يعتب

آتَانِي آيَاتِ الْعَزَّ أَنْتَ لَمْ تَنْفُ ، وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ

(قوله على لفظ الخطاب) على يعني الياء (قوله يميني أخا) السنين والتأريث أدان فهو اسم فاعل من الإقضاء أي ألتى سبق له مودة أخ  
أولست يعني أخا لنفسك كمودته وتبني له مواصلة (قوله لآله) بفتح التاء وضمة الهمزة ثم التثنية جمع بعضه إلى بعض أي  
الآلهة التي لا تعدم رضائاً بعمومه وصفاته الزميمة المرجحة لتقرر (قوله حال من أخا) أي لاصقة له لا تليس مقصود الشاعر أخا لمينا  
بل مطلقاً وخ والوصفية تغيد أن المعنى أنك لا تقدر على بقا مودته أو توصوف بكونه غير مقصوم اليتمع أنصافه بالتصالح الزميمة  
التي فعمومه متوخى عجيء والحال منه وإن كان نكروا المعنى حدثت لست  
(قوله لعموم) أي لو وقع في حسر (٣٣٠)

يبقى مودة أخ في حال كونه  
 غير مضموم السلك مع  
 شعبه وخضاه الذميمة  
 (قوله في لست) أي وحيد  
 فالعني لست يعني مودة أخ  
 في حال كونه غير مضموم  
 السمع شعبه لئلا لوجه  
 تخصص الضمير في لست  
 لخوان الخالصة من ضمير  
 الخطاب في مستقب الأهم  
 الآن ينسب الكلام على  
 الاتحاد الذي بين الضميرين  
 أو يقال إن وجه التخصص  
 أن الفعل أقوى في العمل  
 من الاسم فتأمل (قوله  
 على شئت) على معنى مع  
 والشعب بفتح العين هو في  
 الأصل انتشار الشعر وتفرعه  
 لقوله تعهد به بالشعر يخ  
 والدهن فتذكر أو صاحبه ثم  
 استعمل في لازمه وهو

ولست على لفظ الخطاب (عسقب) حال من أعالومه ومن ضمير الخطاب في لست (على  
شع) أي تفرق ونمى خصال فهذا الكلام يدل بجهوده على نفي الكامل من الرجال وقد أكد بقوله  
(أي الرجال المهضوب) استفهام بمعنى الانكار أي ليس في الرجال منكم الفعال مرضي اتصال

(ولست) بفتح التاء على أم ضمير المخاطب (عشيق) أى لست بقيق (أخاً) لنفسك تدوم لك مودة وتبقى لك مواصلة حال كونك (لاتله) من المثلث جمع بعضه البعض (على شعث) أى لاتنضم ذلك الأخ لك على ما فيه من الشعث وهو فى الأصل انتشار الشعر لعدم تجمعه بالاصلاح والدهن فتشكر أوساخه واستمر هذا الاوصاف المعنوية وهى الاوصاف الذميمة الموجبة للثقل والترك ووجه الشبه الاستسقاء وعدم الطربان على الخط المستحسن فنطوق هذا الكلام على ما عر بناجمله لانهم من انما يحال من التامان الانسان اذا كان على هذا الحالة وهو انه لا يضيء اليه من يطلب مودته واخوته على ما فيه من انحصال الذميمة فلا يبقى لنفسه أخا فى الدنيا وانما قلنا فى الدنيا لان الشكر فى سياق التقي تم ومعهم اهلوه وحفى فى الدنيا مبهذون كثير ونذروا أخلاق طيبة من ضربة لم يقصد هذا الكلام على عومه لانه بعد ان يكون بهذه الحالة بأن لا يضيء اليها شاعت بهذا أثار آخر مهذا فلا يصدق أن يكون هذا الوصف فلا يبقى لنفسه أخا فمن معنى هذا الكلام أنه لا مذهب الاخلاقي من أهل الدنيا اذ ليس الحديث عن أهل الآخرة ثم كدهذا المعنى الا لازم للفقهاء من هذا الكلام بقوله (أى الرجال المذهب) والاستغناء لانكار رفضنا لا مذهب الاخلاقي فى الدين انما الرجال ونأكد

ولست بمسنيق أخالاته • على شعث أي الرجال المهذب

لأن صدور اليتدل بفهمه على نفي الكامل يحقق ذلك بقوة أي الرجال المهتبل بالاستفهام عني  
 الثاني (قلت) وفي دعوى أن صدوره دل على نفي الكامل بالمفهوم نظراً لأن معنى النفي الأول لا يدوم  
 ومن لا تلزم شئ سواه كان له شئ أو لم يكن بل كان كاملاً فكانه قال من لم ترض بعبوديه لا يحصل

الأوساخ الحسنة فهو مجاز مرسل علاقته الزوم ثم استعمل القذف المجازي للأوساخ المعنوية وهي الخصال الذميمة (واما  
يجمع النخب فهو استعارته نسبة على مجاز (قوله أي تفرق) أي موجب تفرق أي اتفاق وقوله وذمهم خصال من اضافة الصفة  
للموصوف وعطفه على ما قبله أعني موجب التفرق للتشبيه كذا ذكر بعضهم ويحتمل ان المراد التفرق تفرق حال الاخ وتلونه وعدم  
انقباضه (قوله فهذا الكلام دل الخ) أي لان معنى البيت أنك اذا لم تضم اخاك اليك في حال عيبه وتعتاض عن زلته لم يبق لك أخ في الدنيا  
ولا يعيش لك احد من الناس لانه ليس في الرجال احد مذهب منع الفعال مرضى اتصال ولائلك أن الشطر الاول يدل بحسب ما يفهم  
منه على نفي الكامل من الرجال فقوله بعد ذلك أي الرجال المذهب ناكيد ذلك الفهوم لانه في معنى قولك ليس في الرجال مذهب ومن  
الحديث هذا المعنى قول ابن الحداد

واصل أخاك ولأنك تذكر \* فاقول من تقي قلبا تبين \* ولكل حسن آفة موجودة \* ان السراج على سناه يدين  
 قوله على تقي الكامل من الرجال \* لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه آخا \* قوله وقد كرهه \* أي أكره ذلك  
 الفهم لا الكلام اذ ال تعفو عنه كاقبل

واما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا وهو أن يؤتى في كلامهم خلاف المقصود بعبارة تدفعه وهو ضربان ضرب بتوسط الكلام

(قوله واما بالتكميل) أي تكميل المعنى بدفع الإبهام عنه (قوله ويسمى) أي هذا النوع من الاطناب (قوله الاحتراس أيضا) أي بزيادة على تسميته بالتكميل فله اسمان أو ماوجه تسميته بالتكميل فتكمله المعنى بدفع إبهام خلاف المقصود عنه أو ماوجه تسميته بالاحتراس فلان من الشيء حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقاية من توهم خلاف المقصود فقوله الشارح لان فيه الخ بيان لوجه تسميته بالاحتراس (قوله لان فيه التوقي) أي لان به يحصل التوقي أي الحفظ وقوله والاحتراز أي التصرز والتباعد فهو عطف لازم على ملازم (قوله وهو أن يؤتى الخ) ظاهره أن التكميل عبارة عن المعنى المصدري أي الأتيان المذكور والظاهر إطلاقه على المعنى الحاصل بالمصدر أيضا وهو ما يؤتى بدفع توهم خلاف المقصود كما ص (قوله في كلام الخ) في معنى مع فيمثل الواقع في وسط الكلام وفي آخره وليست نظرية ولا فلا تشمل (٣٣١) ما كان في آخره (قوله بما يدفعه)

أي بقول يدفعه سواء كان ذلك القول مقسدا أو وجهه كان للجملة تحمل من الاعراب أو لا وان قلت التذييل أيضا يدفع التوهم لأنه لا أكيد في الفرق قلت التذييل يحتمل بالجملة وبأخره ولدفع التوهم في النسبة والتكميل لا يحتمل بشئ منها كذا في السراي وظاهر اختصاص التذييل بالآخر وسأقي في الشارح أنه يحتمل الاعتراض فيكون في الانتباه (قوله قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره) أي وقد يكون أيضا في أوله وفي كل ما أن يكون جملة أو مقردا وحيداً فينبه وبين الایغال عموم وخصوص من وجه

(واما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا) لان فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود وهو أن يؤتى في كلامهم خلاف المقصود بعبارة تدفعه أي بدفع إبهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول

في الكلام من الر حال مناسب في المقام لان فيه من بدلت على الصبر على الجفاس من الاخوان لثالب في الانسان بلاخ وذلك لثالب فيهم ان ترك الصبر على الجفاس مما كان معه وجود أخ فيكون مهذبا في الاصل فلا يحتاج معه الى الصبر وانما جعلنا هذا المفهوم للتذييل على قصده قوله أي الى حال المذهب متربيا على ما عر شبهة لا تله على شعث لا تالي جعلنا هاتين الاخيرتين لعلنا لو رده بعد فنفي لم يتبع من الكلام ذلك المفهوم لانه بصير المعنى حينئذ على آخر موصوف بأنه على شعث أو كان على حال كونه على شعث لا يبقيه لنفسك ان لم تله على شعثه ولا شك ان هذا المعنى لا يقتضي ان لا مذهب وانما يقتضي ان غرام المذهب لا يدع من الصبر أو ما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصير ولو لم يغير المذهب أن يبقى المذهب وانما قلنا غير واضح لانه قد يدعي انه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الرجال لكن دلالة العادة على العموم أي لانه مذهب من الرجال لا تنفع في كونه غير مفهوم من اللفظ وكلامنا فيما بينهم من اللفظ ليكون ما بعده تأكيذا ثم قد جعل العادة قرينة فيفسد ما ذكر على بعد عدم وضوح (واما بالتكميل) أي يكون الاطناب أو ما بالايضاح أو ما بكذا أو ما بالتكميل (ويسمى) هذا النوع من الاطناب (الاحتراس أيضا) أي بزيادة على تسميته بالتكميل أما تسميته بالتكميل فتكمله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه أو ما تسميته بالاحتراس فهو من باب حسن الشيء حفظه وهذا فيه حفظ للمعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود لان ما أتى به فيه محترز به عن خلاف المقصود (و) الهذ يعرف بأنه (وهو أن يؤتى في كلامهم خلاف المقصود) أي يقول (يدفعه) أي بدفع ذلك الإبهام سواء كان ما أتى به في وسط الكلام

قد رده وذلك لا يلزم منه أنه لا وجود للتكامل ص (واما بالتكميل الى آخره) ش التكميل ويسمى الاحتراس أيضا وهو أن يؤتى في كلامهم خلاف المقصود بعبارة تدفع ذلك التوهم وهو ضربان

ل اجتماعهما فيما يكون في الختم ادفع إبهام خلاف المقصود وانفراد الاثنان فيما ليس فيه دفع إبهام خلاف المقصود كما في قولنا وان صخر الخ وانفراد التكميل بما في الوسط كما في قوله فسقي ديارك الخ وينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه ان صخر التوكيد الكائن بالتذييل قد بدفع إبهام خلاف المراد وذلك لانفراد التكميل بما يكون غير جملة وانفراد التذييل بما يكون مجرانا كيد الخالي عن دفع الإبهام وأما ان التوكيد الكائن بالتذييل لا يجمع دفع الإبهام فيه امتثالا وان والحق نبوت الفرق بين دفع ما هوهم الكلام وبين دفع توهم السامع أن الكلام مجاز أو دفع غفلة عن السامع أو دفع السهو وحينئذ فلا يستلزم التذييل التكميل بل هو أعم من التذييل مطلقا وبينه وبين التكرير والايضاح المباشرة كناية الایغال والتذييل لهما (قوله فالاول) وهو ما إذا كان الدافع في وسط الكلام أي وهو مقرد

كقول طرفه  
وقول الآخر

فسي ديارك غير مفسدها • صوب الربيع ودعة تهيم  
لوان عزتنا صحت شمس الضحى • في الحسن عنكم موقى لقضى لها  
اذ التقدر عندنا كم موقى فقول موقى تكميل وقول بان المعتر  
صينا عليا بالخلفين سالطنا • فطارت بها ألبسراع وأرجل

(قوله قوله) أي قول طرفه بن العبد من قصيدته معجزة بابتدائه من مجلة الحنن وكان قد أصاب قوم مشقة فأوقفه لهم وقيل البيت المذكور أبلغ فتادة غير مثاله • نيل الثواب وما جمل الشكر • اني جئتلك العشرة اذ • جاءت اليك مرسة العظم  
القوا اليك بكل أرملة • شعنا تحمل منع البرم • فقضت ياك للكارم • من تواست الابواب بالازم  
فسي ديارك الخ وهذا الجمل خبرية (٣٣٣) لفظا قصدها الدعاء لئلا المدوح (قوله ديارك) مفعول مقدم

(كقوله فسي ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سقى وهو (صوب الربيع) أي نزول المطر ووقوعه في الربيع (ودعة تهيم) أي تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها أوقى آخره وسواء كان جلة أو غير هاف يكون ينه وبين الانغال عوم من وجه لاجتماعها فيما يكون في الختم يدفع خلاف المقصود وانفراد الانغال فيما ليس فيه دفع خلاف المقصود كما في قوله اوان صخر الخ وانفراد التكميل عا في الوسط كما في قوله فسي ديارك الخ ويكون ينه وبين التذليل عوم من وجه ان صرح بمجموعة التاكيد الكائن بالتذليل لدفع الابهام لزيادة التكميل عما يكون بغير جلة وزيادة التذليل عما يكون لجرد التوكيد الخالي عن دفع الابهام وان لم يجعل التوكيد مجامعا لدفع الابهام فهو مما يمتنان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع أن الكلام مجاز أو دفع غلته عن السامع أو دفع السهولة لاستلزام التذليل التكميل فالتكميل أهم من التذليل مطلقا وبما لا يفسر عما يقتضي عومه بالاطلاق للتذليل لاستغنى عنه وهو بيان التكرار والابضاح مباينة الانغال والتذليل لهما وقد مثل لما فيه دفع خلاف المقصود وهو غير جلة في وسط الكلام فقال (كقوله) أي كقول طرفه

(فسي ديارك غير مفسدها • صوب القيام ودعة تهيم)

فقوله صوب القيام أي نزول المطر فاعل سقى وقوله غير مفسدها حال منه مقدمة على صاحبها ولما كان نزول المطر قد يؤدى الى الفساد دواحه كما يؤدى الى ذلك قوله دعة لانها هي المطر الدائم زاد قوله غير مفسدها فذا ذلك معنى تسيل ثم هذا انما هو اذا أريد بالصوب النزول وأما اذا أريد

ضرب بوسط الكلام أي يقع بين المستند والمستند اليه نحو قول طرفه معجزة فتادة

فسي ديارك غير مفسدها • صوب الربيع ودعة تهيم

لان قوله فسي ديارك صوب الربيع يفهم منه أن المراد سقاها ما لا ينسد ولكن الاطلاق قد يوهم ما هو أعم وأنما دعا عليه فصرف هذا الوهم بقوله غير مفسدها ولهذا عيب على القائل الا بالاسلي يادري على البلى • ولا زال منها ليجر طائف القطر  
حيث لم يأت بهذا القيد والعيب عليه عيب لان البيت موافق لقوله سبحانه وتعالى يرسل السماء

أنى

الربيع في البيت الزمن وأن إضافة صوب الربيع قسم من إضافة الظروف الى الظروف فلا إضافة على

معنى في كذا غير شخنة العدوى (قوله ودعة تهيم) الدعة بكسر الدال المطر المسترسل وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل وأكثره ما بلغ اسبوعا وقيل المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق وتهيم تقضى التام من هوى الماعول المجمع اذ امال ولم يقيد الدعة من الربيع كما قد قصد الصوب ليكون العطش من قبل عطش العام (قوله فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار) أي فر بما يقع في الوهم أن ذلك دعاء بالخراب وقد يقال ان الدعاء بالسقي وقرينة المدح تدل على أن المراد ما لا يضروا حيث فلا يكون ذكر المطر موهبا خلاف المقصود على أن مجرّد كون المطر قد يؤول الى خراب لا يكتفى في ابهام خلاف المقصود بل لا بد من سبق الفهم اليه ولا يستلزم للذهن من السقي الاصلاح اشيوعه في ذلك واجب عن الاول بان الكلام يستحسن فيه الاستعراض في الجلة ولو بالنظر لاصح من غير تعويل على القرائن في تناسب

وضرب يفع في آخر الكلام كقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعز على الكافرين

الآيتين بما يدفع ما قد يتوهم لاسيما وقد كره اللغة والدليل بزيادة الإيهام لأن السقي النافع هو ما يكون للزرع وأوجب عن الثاني بأن سبق الفهن إلى الخراب حصل من قوله ودعته تهمي فان الدعوة المطر الدائم الذي لا رعد فيه والبرق ولا يقال ان تقدم غير مفسد ها مع هذا التوجه لا نقول غير مفسد ها مؤخر عن قوله ودعته تهمي تقدرا أو أنه حصل من تقدم ديارك لأنه سبق إلى الفهن منه الخراب للعادة بأن السقي المصلح انما هو الزرع (قوله أتى بقوله غير مفسد ها) أي في وسط الكلام بين الفعل وفاعله (قوله دفعه ذلك) أي لإيهام خلاف المقصود ولهذا عيب على القائل

ألا السلي ما دارى على البلي \* ولا زال مهلا بجعر تلك القطر

حيث لم يأت بهذا الصدا عن غير مفسد ها فله السوطي في عقود الجمان وأجاب عنه بعضهم بأن الصدا والمدح قرينة على أن المवाद حال لا يضر فان قلت هذا الصدم موجود أيضا في بيت الاحتراس وحينئذ فلا إيهام قلت انهم تأخر يقولون على القرينة فلا يأتون بالاحتراس وتارة لا يقولون عليها فيأتون به كذا ذكر شيخنا الحنفى في حاشيته (٣٣٣) وأجاب ابن عصفور بحجابه غير هذا وحاصله

أن ما زال في كلامهم يدل

على دوام الصفة للموصوف

على حسب قبوله لها

لا على سبيل الاستغراق فاذا

قلت ما زال زيد بلسي أو

ما زال بكرم الضيف فلس

المراد استغراق أوقاته بل

المراد انصافه بذلك في

الزمان القابل لذلك وعلى

هذا فقصوه لا زال مهلا

بجسر عاتك القطر لم يرد به

سائر الاوقات وانما المراد

حيث قبلت ذلك ولا شك

أن قبولها لثبات انما هو اذا

كان غير مفسد لها ر قوله

والثاني أي هو ما كان

الدافع لإيهام خلاف

المتصور واقعا في آخر

أتى بقوله غير مفسد ها فعلا ذلك (و) الثاني (هو أذلة على المؤمنين) فانه لما كان معايرهم أن يكون ذلك لصعقهم دفعه بقوله (أعز على الكافرين)

به أن يكون على قدر النفع كما قيل كان الكلام من التهم وسبأني اذلا إيهام ولكن هذا خلاف المعلوم المشهور في الصوب ورد على هذا الكلام أيضا أن الدعا على السقي وقرينة المدح تدل على أن المراد ما لا يضر فلا يوهم خلاف المقصود ورد بأن الكلام يستحسن فيه الاحتراس في الجملة ولو بالنظر إلى أصله نظرا إلى عدم التعويل على القرائن فيناسب الآيتين بما يدفع ما قد يتوهم لاسيما وقد كره لغة والدليل بزيادة الإيهام لأن السقي النافع هو ما يكون للزرع وانخطب في مثل هذا سهل لأن ذلك يعتبر فيه ما يبرهن في الحال ولذلك اذا اعتبر المراد في مثله لم يثبت بالاحتراس كما في قوله ولا زال مهلا بجعر عاتك القطر \* ثم لم يأنه دفعه وهو في غير وسط فقال عاطفا على قوله (ولمحو) قوله تعالى في مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أمي موسى الأشعري كما ورد في الحديث فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه (أذلة على المؤمنين) فان الوصف بالذل للمؤمنين ولو كان القصد به المدح لم يبدل على ما والآن المؤمنين وعلمتهم بما يرضيهم لكن رعايتهم نظر إلى ظاهر لفظ الذل من غير مراعاة قرينة المدح أن ذلك لصعقهم وانتفاء قوتهم فندفع ذلك التوهم بقوله (أعز على الكافرين) فاعلمهم لقوة والعزة وذلك يستلزم أن ذلهم للمؤمنين لتواضع منهم إيهام وليس ذلك من ضعفهم ونفي قوتهم والتواضع انما يكون عليك مدارا وضرب يفع في آخره كقوله سبحانه أذلة على المؤمنين أعز على الكافرين لتني ذلك لا ليعال أعز على الكافرين فأعني جديد بالان القول هو اطباء بالاقباله من حيث رجع قوتهم وغيره وان كان

عليك مدارا وضرب يفع في آخره كقوله سبحانه أذلة على المؤمنين أعز على الكافرين لتني ذلك لا ليعال أعز على الكافرين فأعني جديد بالان القول هو اطباء بالاقباله من حيث رجع قوتهم وغيره وان كان

(٣٠ - شرح التلخيص ثالث) الكلام (قوله أذلة على المؤمنين) هذا صفة لقوم أمي موسى الأشعري

المشار إليهم بقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أي أذلة لهم لأنه صدر به عباد على موالاة المؤمنين ومعاملتهم بما يرضيهم فأنه من التذلل والخضوع لآمن الله والهوان (قوله فاه) أي وصفهم بالذل وقوله لما كان معايرهم أن يكون ذلك أي الوصف لضعفهم والآن نظر المراد إلى تنازع لفظ التذل من غير مراعاة قرينة المدح أو تنظر إلى أن التذلل أن يكون ضعيفا (قوله أعز على الكافرين) أي أقوى وأشداء عليهم وحينئذ فنذللهم للمؤمنين ليس لضعفهم وعدم قوتهم بل لضعفهم للمؤمنين والتذلل مع التواضع انما يكون عن رذعة فان قلت قوله أعز على الكافرين يدل على معنى مستقل جديد يستلزمه مقابلة فكيف كان اطباء قلت هو اطباء حيث دفع قوتهم غيره وان كان له معنى مستقل في نفسه لما تقدم أنه لا يشترط في الاطباء أن لا يكون فيه معنى مستقل بل يجوز وجود الاطباء اذا استقل لفظه بإفادة المعنى وكان في قوله دمة نامية لا يربطها إلا اللفظ اعدون الاوساط من الناس ودفع ما يتوهم من زيادة وصف العزة على الكافرين من هذا القليل لاسيما بدركه الاواط حتى يكون مساويا على ان الوصف بالذلة حيث عديت على بشير إلى ان لهم عزة ورفعة فالوصف بالذلة اقامه مقابلة نوع افئدة تأمل



فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوههم ان ذلهم لضعفهم فلما قيل أعز على الكافرين علم انهم منهم تواضع لهم ولهذا اعدى الذل بعلى لتضمين معنى العطف كانه قبل ما طعن عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان تكون التعدية بعلى لان المعنى انهم مع شرفهم وعلاوتهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم احضهم ومنه قول ابن الروي فما كتب به الى صديق له اني وليك الذي لا يزال تنقاد اليك مودنه عن غير طمع ولا جبر وان كنت لفي الرغبة مطلباً لفي الرهبة مهرباً وكذا قول الحماسي رهنيت يدي بالهجر عن شكر ربك \* وما قول شكري في شكركم زيد

وكذا قول كعب بن سعد الغنوي

حليم اذا ما الحلم من أهله \* مع الحليم في عين العدو تهيب  
فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم ان حله عن غير قوة بل يكن صفة مدح فقال اذا ما الحلم من أهله فزال هذا الوهم وأما بقية البيت فبدأ كد  
للأزم ما شههم من قوله اذا ما الحلم من أهله من كونه غير حليم حين لا يكون الحلم من أهله فان من لا يكون حليماً حين لا يحسن الحلم  
لأهله يكون مهيباً في عين العدو ولا يحال الفعل ان بقية البيت ليست تكميلاً كما زعم بعض الناس ومنه قول الحماسي  
(٣٣٤) وماتت مناسيد في فرائه \* ولا طل مناحيت كان قتيل

تنسباً على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا اعدى الذل بعلى لتضمين معنى العطف ويجوز ان يقصد  
بالتعدية بعلى الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلاوتهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم احضهم  
من رفعة وانما يكون بدونها الصفة لا التواضع واذا كان التواضع عن رفعة فالذلة التي وصفوا بها  
ناشئة عن العطف والرحمة لان الذلة الصادرة (١) عن الرفع ليست كذلك ان كانت مدحاً والا كانت مكرراً  
وخدعة ولما استلزم هذه الذلة معنى العطف ضمنت معناها تعديت بعلى لان العطف تعدى بعلى  
وعلى هذا يكون التجوز في تضمين الفعل وعلى على بابها ويجوز ان لا يراعى التضمين في الذلة بل تبقى  
على معناها وان فهم من القرائن انها عن رجة ثم تجوز في استعمال على موضع اللام للاشارة الى معناها  
التي اقتضته القرائن وهو أن ذلك عن رفعة لان سرف الجس ينوب بعضها عن بعض والمعنيان المهوران  
متلازمان محضة والفرق بينهما وجود التضمين في الفعل على الأول وانتفاؤه على الثاني وانما استعمل  
الحرف في موضع آخر فان قيل قوله تعالى أعز على الكافرين يدل على معنى مستقل لم يستفد  
بماد على أصل المراد مما قبله فكيف كان اظنا ما قبله ليس شرط الاظنا ان لا يكون فيه معنى  
مستقل بل يجوز وجود الاظنا اذا استقل لفظه وكان في افاده دقة مناسبة لا يراعيها الا البلاغ  
دون الاوساط من الناس ودفع ما توههم من ان ذلهم وصف العزة على الكافرين من هذا القبيل لا بما يدركه  
الايضاح حتى يكون مساواة وقد تقدم مثل هذا وايضا قد بينا ان الوصف بالذلة حيث عدت  
بعلى فيه اشارة الى أن لهم عزة بالنسبة لغير المؤمنين فالوصف بالعزة افاده ما قبله نوع افادة فليتأمل  
له معنى في نفسه

فانه لو اقتصر على وصف  
قومه بشمول القتل اياهم  
لأوهم ان ذلك لضعفهم  
وقلتهم فزال هذا الوهم  
بالاتصال من قائلهم  
وكذا قول أبي الطيب  
أشدمن الرياح الهوج ببطاشا  
\* وأسرع في الندى منها هبوبا  
فانه لو اقتصر على وصفه  
بشدة لبطش لأوهم ذلك  
انه عنف كله ولا عطف  
عنده فزال هذا الوهم  
بوصفه بالسماحة لم يتجاوز  
في ذلك كله صفة الريح التي  
شبهه بها وقوة وأسرع  
في الندى منها هبوبا كانه  
من قسوس ابن عباس  
رضي الله عنهما كان  
رسول الله صلى الله عليه

(واما)

وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان كان كالريح المرسلة

(قوله تنسباً) معقول لقوله دفعه وقوله على ان ذلك أي ما ذكر من الذل وقوله منهم أي من القوم الممدوحين (قوله وهذا) أي  
لاجل كون ذلك الذل تواضعاً منهم (قوله بعلى) أي مع انه تعدى باللام يقال ذل (قوله لتضمين معنى العطف) أي فكأنه  
قيل فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه طاعين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع وعلى هذا فيكون التوسيع بتضمين  
الذل معنى العطف وعلى فائدة على بابها (قوله ويجوز ان يقصد الخ) حاصله انه لا يراعى التضمين في الذلة بل تبقى الذلة على معناها  
وان فهم من القرائن انها عن رجة وانما التجوز في استعمال على موضع اللام للاشارة الى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من  
المؤمنين وأن ذلهم تواضع منهم لا جبر والحاصل أن كلام الامير بن المذني حوزهما الشارح صحيح والفرق بينهما وجود التضمين  
في الفعل على الأول وانتفاؤه على الثاني وانما استعمل الحرف في موضع حرف آخر لما ذكرنا وايضاً لفظ على صلة لغيره كور على  
الأول وعلى الثاني صلة لآذ كور (قوله الدلالة) نائب فاعل بقصد وقوله اتهم أي القوم الموصوفين بالهجرة (قوله خاضعون لهم  
اجتبههم) أي علمينون لهم بانهم (١) كذا في الأصل وفي العبارة نقص فراجع النسخ الصحيحة

واما بالتبميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوههم خلافا المقصود بفضلة تفيد

(قوله واما بالتبميم) تسمية هذا بالتبميم ومماثلة بالتبميم مجرد اصطلاح اذهاشني واحد خلفه (قوله في كلام) أي مع كلام في آرائه  
أوفي آخره (قوله لا يوههم الخ) هذا يخرج لتبميم ذكر في كلام يوههم خلافا المقصود فان الفرق بين التبميم والتبميم بان التسمية في  
التبميم غير دفع نوعه خلافا المقصود لانه لا يكون في كلام يوههم خلافا المقصود لانه مانع من اجتماع التبميم والتبميم اه اطول  
(قوله بفضلة) أي ولو كان معنى الكلام لا يتم الا بها (قوله أو نحو ذلك) أي كالجبر وروا التميز (قوله مما ليس بحملة مستقلة) بان  
كان مفرد أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأويلها مجسر دواعيا كان كلاما مشابها للقصود والجملة الغير المستقلة لان السالبة  
تصدق عند تنقي موضوعها ومحمولها (قوله ومن زعم الخ) أي لاجل دخول الجملة الزائدة على أصل المراد (قوله فقد كذب الخ) أي  
حيث مثل له فيه مما يحجبون من قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون (٢٣٥) ولشأن أن قوله مما يحجبون ليس بفضلة

بهذا الاعتبار فلا يكون  
تجما والمصنف جعله من  
التبميم ومما صاحب البت  
أدري بالقي فيه وانما لم يكن  
فضلة بهذا الاعتبار الذي  
ذكره الزاهم لان الاتفاق  
مما يحجبون الذي هو المقصود  
بالخصر لا يتم أصل المراد  
بدونه ألا يصح ان يقال  
ثبت أن هذا المعنى حتى  
تنفقوا فقط دون مما يحجبون  
فتعين أن مراده بالفضلة  
بعض الفضلات المذكورة  
سواء وقف تمام المعنى عليه  
أم لا ولشأن أن مما يحجبون  
بعضها لانه مجرور فان قلت  
إذا كان قوله مما يحجبون  
لا يتم أصل المعنى بدونه  
لم يكن اطنا بأصلا بل  
مساواة فيكون غشيل  
المصنف به لا لطلب فائدة  
من أصله فلا يستهذهبه

واما بالتبميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوههم خلافا المقصود بفضلة مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما  
ليس بحملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذب كلام  
المصنف في الايضاح وأنه لا تخصيص بذلك بالتبميم

(واما بالتبميم) أي يحصل الاطباء اما بكذا واما بكذا واما بما يسمى بالتبميم (وهو) أي التبميم (ان يؤتى  
في كلام) من وصف ذلك الكلام أنه (لا يوههم خلافا المقصود بفضلة) وهو ما ليس أحد المسندين من  
الفضلات المعالومة كالفعول والحال والمجرور والتميز والتابع وليس المراد ما يتم أصل المعنى بدونه  
حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كاقبل وانما لم يكن هذا هو المراد لوجهين أحدهما ان كون  
الشيء مما يتم أصل المعنى بدونه يعني بالمعنى متعارف الاوساط لا يختص اشتراطه بالتبميم حتى كان هو  
المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الاطباء كله أن فيه بفضلة بهذا الاعتبار وثانيهما ان  
المصنف مثل في الايضاح للتبميم بقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فقوله مما يحجبون ليس  
فضلة بهذا الاعتبار فلا يكون تجما والمصنف جعله من التبميم وانما لم يكن فضلة بهذا الاعتبار لان  
الاتفاق مما يحجبون الذي هو المقصود بالخصر لا يتم أصل المراد بدونه ألا يصح أن يقال ثبت أن هذا  
المعنى حتى تنفقوا فقط دون مما يحجبون فتعين أن مراده بالفضلة بعض هذه الفضلات ولشأن  
أن مما يحجبون بعضها لانه مجرور ولكن هذا الوجه الثاني لا يتجاوزني بحث لانه اذا لم يحصل مما يحجبون  
مما يتم أصل المعنى بدونه لم يكن اطنا بأصلا فيكون التبديل فاسدا من أصله فلا يستهذهبه فيجب  
حيث جعل اطنا بان يدعي أن أصل المعنى حتى تنفقوا أي يقع منكم اتفاق وزيادة مما يحجبون ولو  
كان باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لان ما زيد لاجلهم من النكتة لا يدركها الاوساط  
وقد تقدم أن ذلك هو مناط الاطباء وانما قلنا ان المقصود به أمر لا يدركه وراعيه الالباط لان فيه  
الاشارة إلى أن نيل البر لا يكون الا بقبلة النفس وتحصيلها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتى

ص (واما بالتبميم آخره) ش التبميم أن يؤتى في كلام لا يوههم غير المراد بفضلة تفيد

قلت حيث جعل اطنا يجب أن يدعي أن أصل المعنى حتى تنفقوا أي يقع منكم اتفاق وزيادة مما يحجبون ولو كان باعتبار القصد  
محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانه من بلاجل نكتة لا يدركها الاوساط وانما يدركها وراعيه الباطل وهو الاشارة إلى أن فعل  
البر لا يكون الا بقبلة النفس وتحصيلها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتى لا يعلق اتفاق لانه لو كان فيه أجر لا يبلغ لهذا المعنى  
وقد تقدم أن هذا هو مناط الاطباء ومن هذا تعلم أن كون الشيء مقصودا في الكلام بحث لا يتم المراد من حيث أنه مراد الله منكم  
الاجل لا ينافي كونها ذاتا بأكمل (قوله وأنه لا تخصيص الخ) عطف على كلام المصنف أي وكذبهم عدم تخصيص ذلك بالتبميم لان جميع  
أقسام الاطباء ما تقدم وما يأتي يتم المعنى بدونه فلا خصوصية للتبميم بذلك فذكر الفضلة فيه ان كان هذا المعنى يكون مستدركا  
وأيا الفضلة بهذا المعنى التي قاله الزاعم تصدق بالجملة التي لا يحصل لها من الاعراب المشترطة في الاعتراض فتقضاء أن يكون التبميم  
أعم من الاعتراض وقد نص الشارح فيما ساق على ثباتها حيث قال فالاعتراض بيان التبميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا يدلها  
من الاعراب

نكتة كالمبالغة في قوة تعالى ويطعمون الطعام على حبه أي منع حبه والضمير الطعام أي مع اشتباهه والحاجة إليه ونحوه واتي المال على حبه وكذلك تناول البرخي تنقوا عما يحبون وعن فضيل بن عياض على حب الله فلا يكون مما نحن فيه وفي قول الشاعر  
أني على ما ترين من كبري \* أعرف من أين توكل الكنف  
من يلقو وما على علانه فرما \* يلق السامحة منه والتدنى خلفا

وفي قول زهير

(قوله لسكنة) هذا زباديان (٢٣٦) لأن السكنة شرط في كل ما حصل به الاطباء والا كان نظروا لافال العلامة يعقوبى وقد علم من

حد التيمم انه مبين للتكميل  
لا شرط في التيمم كون  
الكلام معه غيره بخلاف  
المراد بخلاف التكميل وأنه  
مبين للتذيل ان شرط طائفي  
الجملة أن لا يكون لها محل من  
الأعراب لان الفضلة لا بد

أن لا يكون لها محل من الأعراب  
وان لم نشترط في الجملة أن لا يكون لها محل من الأعراب كان بينه وبين التذيل  
عوم من وجه لا اجتماعهما في الجملة التي لها محل من الأعراب وانفراد التيمم بغير الجملة والتذيل

بأن لا يكون لها محل من الأعراب  
انما لا يكون لها محل من الأعراب  
الاعراب كان بينه وبين  
التذيل عموم وخصوص  
من وجه لا اجتماعهما في

الجملة التي لها محل من الأعراب  
وانفراد التيمم بغير الجملة  
وانفراد التذيل بالتي  
لا محل لها من الأعراب وأن

بينه وبين الأفعال عوما  
وخصوصا من وجه  
لا اجتماعهما في فضلة لم  
تدفع إبهام خلاف

المقصود وانفراد الأفعال  
بالجملة التي لا محل لها وما  
فيه دفع إبهام خلاف  
المقصود وانفراد التيمم

بما يكون في أثناء الكلام  
عما ليس يختم شعر ولا يجتم  
كلام واعلم أن التيمم شران تيمم المعاني وهو ما ذكره المصنف وتيمم اللفظ وسمى حشوا وهو ما يفهمه  
الوزن ولا يحتاج إليه المعنى والمستحسن منه ما احتوى على نوع من البديع كقول أبي الطيب المتبي

وخفوق قلبي لأرباب لهيبه \* يا جنتي لو جئت فيه مهنما  
خجل بقوة يا جنتي مع اشتها على الطباخ الحسن ولو قال يا مني لكان مستهجا (قوله كالمبالغة) أي في المدح الذي

سبق لاجله الكلام (قوله نحو ويطعمون الخ) أي نحو قوله تعالى في مدح الأبرار إطعام الطعام (قوله في وجه) أي وانما كون زيادة  
الفضل التي هي المحرور وهما من المبالغة في وجهه مذ كور في الآية (قوله مع حبه) أي مع حبه له واشباههم باه وظاهره أن على بمعنى مع

الاحتياج

الاحتياج

الاحتياج

الاحتياج

واما الاعتراض وهو ان يوقى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لاجل لهما من الاعراب لشكته سوى ما ذكر في تعريف التكميل

(قوله والاحتياج اليه) من عطف العلة على العلول أي الساتر ذلك الحب عن احتياجهم اليه ولا شك أن الطعام الطعام مع الاحتياج اليه أبلغ في المدح من مجرد طعام الطعام لانه على النهاية في التزوعن البخل المذموم شرما (٢٣٧) والحاصل أن المقصود من الآية

والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أي يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل المراد (ولما بالاعتراض وهو ان يوقى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لاجل لهما من الاعراب لشكته سوى دفع الابهام)

اليه فهذا أبلغ في المدح من مجرد طعام الطعام ولو كان مدحا أيضا وذلك لان الطعام مع الحاجة يدل على النهاية في التزوعن البخل المذموم شرما وأما أن يوجب الآية على وجه آخر وهو أن يكون الضمير عائدا على الله تعالى ويكون على التعليل فيكون التندبرو يطعمون الطعام لاجل حب الله تعالى فلا يكون الجبر ورمحا فيشكته بالمبالغة بل لأصل المراد أن لا مدح بالطعام الطعام إلا أن يكون لله تعالى فهو عما يكمل أصل المراد هذا الذاروعى المدح الكائن بالنظر إلى أهل الغنى بل يقال فيه شكته مطلقا لان الطعام مع حب وجبت الفضلة فان لم يقصد الدار بامواله لاجل الله تعالى عما يدح به شرما لما قبل ان الكرم الطيبى عما يترب عليه الثواب ولو بلانية فتأمله (واما الاعتراض) أي يحصل الاطتاب اما بكذا واما بكذا واما بما يسمى الاعتراض (وهو) أي الاعتراض (أن يوقى في أثناء الكلام) ويصنف بالكلام مجموع المستندين مع المتعلقةات والفتلات ولو بالعضل لا ما يترب كمن المستند فقط (أو) يوقى (بين كلامين متصلين معنى) أي متصلين من جهة المعنى وبغنى بالاصلهما أن يكون الثاني بيانا للأول أو تدل عليه أو مدح فاعليه كائني عن ذلك التكميل الآية في (بجملة) واحدة وهو متعلق بأن يوقى أي هو ان يوقى بجملة واحدة في أثناء الكلام أو بين الكلامين (أو) يوقى فيما ذكر (أو أكثر) من جهة واحدة من وصف تلك الجملة أنها لاجل لهما من الاعراب (وكذا من وصف تلك الجملة حيث تعدد من لاجل لهما من الاعراب جزما وانما قلنا جزما لئلا يسل أن ما يقال من ان الاعتراض من حيث انفعته مثلا يكون له محل ومن حيث انه اعتراض لاجل كلام فاسد لشكته) أي بشرط أن تكون تلك الجملة والجل لشكته (سوى دفع الابهام) التي لا توجد الماهية المركبة الابهام التتميم قد يكون معاداة الاجزاء من زادات بتأكد جهاد في الشيء الكامل ونسأنا في ذلك بقوله تعالى ذلك عشرة كلمة أي لم تنقص أحزاؤها وقوله وأتموا الحج والعمرة لله روى انعامهم أن تخرج من دورته أهلا وهو وصفه زادة على الاجزاء فان ماهية الحج والعمرة قد جردت دونها وقد جمع بينهما في قوة تعالى اليوم أكلت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي وكم كانت أركان الدين وجمعتها الجزاء لاعتراض ذلك استعمل فيه لفظ الكمال ولما كانت نعم الله حاصلة لأئمة من قبل ذلك اليوم غير ناقصة استعمل فيها التمام لانه زادة على نعم الله التي كانت قبل ذلك كاملة فان ثمها تظهر روحه تسمية الأول بالتكميل لانه يدفع ايهام غير المراد وذلك كالمؤمن من المراتد الكلام اذا أومع خلاف المراد ان كذا في دلالة نفسه بخلاف التتميم (واما الاعتراض آخره) ش الاطتاب يكون أيضا الاعتراض في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى أي يكون اتصالهما معنو باسواء كان لفظيا أو لاجملا أو أكثر لاجل لهما من الاعراب لشكته سوى دفع الابهام أي

وجه الله لا يكون معذرا شرعاً مع انه معذور شرعاً لانه شاب على ذلك لانه التقر ب لا تشترط في حصول الثواب الا في القتل وحينئذ فاقالة الشارح لا يعم (قوله في أثناء الكلام) اخرج الا يقال لا تختم الكلام بما يفيد شكته بل نعم المعنى بدونها كالمعنى (قوله متصلين معنى) أي اتصالا معنو بيان كان الثاني بيانا للأول أو تدل عليه أو مدح فاعليه كائني عن ذلك التكميل الآية (قوله لاجل لهما من الاعراب) أخرج التتميم لوجود الاعراب فيه وهذا شرط في الجملة الاعتراضية وكذا الجملة اذا تعددت لا بدليها أن يكون لاجل لهما من الاعراب جزما (قوله سوى دفع الابهام) أخرج التكميل فتأخر في ثلاثة أمور وشمل التعريف بعض صور

كالتزيم والتعظيم في قوله تعالى ويحعاوناه النبات سبحانه ولهم ما يشعرون

التدليل وهو ما إذا كانت الجملة المعترضة مختلفة على معنى ما قبلها وكانت الشكّة التّأكيديّة لا سوى دفع الإبهام شامل لتّأكيده ولا يقال جعل الاعتراض لتّأكيده بخلاف ما ذكره الشارح قدس سره في حواشي الكشف عند قوله تعالى أأُنذِرُهُمْ أَمْ لَا تُنذِرُهُمْ حيث قال إن اشتراط كون الاعتراض لتّأكيده (٢٣٨) فما لا نسعه لا نقول له انما يقين الكلامين لأن كلام الشارح في تفسير الآية

لم يرد بالكلام مجموع المستند اليه والمنسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والنواع  
والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بياناً للاول أو توكيداً له أو بدلاً ( كالترتيب في قوة تعالى  
ويجاءون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون ) فقولوه سبحانه جلة لا مصدر بتقدير الفعل ونعت في  
أثناء الكلام لان قوة ولهم ما يشتهون

فخرج بعض صور التكميل وهو ما يكون بحسب قوله أو كثر في الانثناء لانه دفع الإيهام وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخرافه وتخرج من كون هذا في الانثناء ومثل النكتة التي هي غير دفع الإيهام فقال وذلك ( كالتنزيه ) لله تعالى المناسب ( في قوله تعالى ويجعلون لله الشناة ) سبحانه ولهم ما يشتهون فقوله تعالى سبحانه حله اذ هو مصدر منصوب بفاعل مقدم من معناه أي أنزهه تعالى تنزيها وهو في انثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معطوف على ما قبل قوله سبحانه وقد تقدم ان انثناء الكلام يمثل ما بين المتعاطفين أي يجعلون لله تعالى الشناة ويجعلون لانفسهم ما يشتهون من المذكور أي يشتهون ذلك وتعدى فعل الفاعل المتصل الى غيره المتصل جائز ان كان يحرف الجرو ولو كان من غير أفعال القلوب ويحتمل ان يتأول اجعل عار جع الى أفعال القلوب والتنزيه هنا غاية في المناسبة لزائدة تأكيد في عطشته تعالى وبعدها أي ثبوتاً فتزاد به الشناة في قولهم المقصود بيانها في نسبة الشناة اليه تعالى ونسبة الشين لانفسهم لان سوق الكلام لبيان هذه الشناة والتعريف الواجب بذكر كده

فخرج بعض صور التكميل وهو ما يكون بحسب قوله أو كثر في الانثناء لانه دفع الإيهام وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخرافه وتخرج من كون هذا في الانثناء ومثل النكتة التي هي غير دفع الإيهام فقال وذلك ( كالتنزيه ) لله تعالى المناسب ( في قوله تعالى ويجعلون لله الشناة ) سبحانه ولهم ما يشتهون فقوله تعالى سبحانه حله اذ هو مصدر منصوب شغل مقدّم من معناه أي أنزهه تعالى تنزيها وهو في انثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معطوف على ما قبل قوله سبحانه وقد تقدم ان انثناء الكلام يشغل ما بين المتعاطفين أي يجعلون لله تعالى الشناة ويجعلون لانفسهم ما يشتهون من المذكور أي يشتهون ذلك وتعدى فعل الفاعل المتصل الى غيره المتصل جائز ان كان يحرف الجرو ولو كان من غير أفعال القلوب ويحتمل ان يتأول اجعل عار جع الى أفعال القلوب والتنزيه هنا غاية في المناسبة لزائدة تأكيد في عطشته تعالى وبعدها أي ثبوتاً فتزاد به الشناة في قولهم المقصود بيانها في نسبة الشناة اليه تعالى ونسبة الشين لانفسهم لان سوق الكلام لبيان هذه الشناة والتعريف الواجب بذكر كده

الذي ذكر في التكميل وقول المصنف لا يحمل لهما من الاعراب اعتراض ونقر بكلامه بحمله لا يحمل لهما من الاعراب أو أكثر كذلك وكون الواقع بين الكلامين المتصلين معدي لا لفظا جملية اعتراضية هو اصطلاح أهل المعاني لنظرهم الى المعنى أما القضاة فلا يسمونها اعتراضية حتى يكون ما قبلها وما بعدها بينهما اتصال لفظي والبخاري يذكر منه ذكر الاعتراض في شيئين كلامين بينهما اتصال معنوي فيعترض عليه التصانيف ليس ذلك باعتراض ولا اعتراض عليه لانه معني على اصطلاح أهل هذا العلم ما أمكنه وقول المصنف أو أكثر هو صحيح فمما وقع بين كلامين بينهما اتصال معنوي فقط فإن كان بينهما اتصال لفظي فكذلك عند الجمهور ولا قال على دليل الخوازيقوله زهر

لعمركم وانخطوب مغبرات \* وفي طول المعاشرة التخلي  
لقد باليت مظعن أم أوفى \* ولعلكن أم أوفى لاناى

الرابع فبما قرئ فيه عطف البيان والبديل أن البيان لا يكون جملة بخلاف البديل (قوله أو بدلا) أي وأنحوذ ذلك كأن عطف يكون الكلام الثاني معطوفا على الأول كما في قوله تعالى أني وضعنا أثني وثاته أعلم عا وضعت وليس الذكر كاللاني وإني سميتهم من فأن قوله وثاته أعلم عا وضعت وإني وضعنا أثني وثين قوله وإني سميتهم من وفي بعض النسخ ثبوت قوله أو أنحوذ ذلك (قوله كاللاني الخ) مثال فسمكة التي هي غيرة دفع الإبهام والاعتراض في الآية بالذكو وقا وقع في أثناء الكلام لابين كلامين كتابا يأتي سانه (قوله ويحجلون) أي المشركون (قوله ينقدوا الرقل) أي يفعل مقدرون معناه أي أنفسه سمعها أي تنزها

وتحقر الدنيا احتقار يجرب \* يرى كل ما فيه واحشاك فانيا

فان قوله واحشاك دعا محسن في موضعته وقصته قول عوف بن عبد الله الشيباني

(قوله عطف على قوله لله البنات) أي من قبيل عطف المفردات فلهن عطف على الله وما يشتهون عطف على البنات وقد تقدم أن أثناء الكلام يشمل ما بين المتعاطفين ثم ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فالضمير الجبرور باللام معمول ليعمل على أنه مفعول وفاعله الواو والضميران لشي واحد أي يحالون لله البنات ويحالون لأنفسهم ما يشتهون من الذكور فان قلت عمل الفعل في ضميرين لشي واحد أحدهما فاعل والاخر مفعول ممنوع فلا يقال ضربتني وذلك لان عمله فيهما على أن أحدهما فاعل والاخر مفعول وهو ثمانيهما نظر الغالب من مقابلة الفاعل للمفعول لا في أفعال القلوب فانه يجوز فيها ذلك لعدم الإيهام السابق لأن علم الإنسان وطمأنه بأمور نفسه أكثر من علمه وطمأنه بأمور غيره قلت أحيب بأجوبة ثلاثة الأول أن هذا الخبر إذا جعل النفر فلو امتنعوا بالجمع بمعنى الاختيار فإن جعل مستقرا واجل بمعنى التصريح يصرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا لأن الامتناع إذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا إذا كان أحدهما معمولاً لمعوله وكذلك إذا كان الجمل بمعنى الاعتقاد لأن الفعل حينئذ قاي الثاني أن عمل الامتناع فيما إذا لم يكن أحد الضميرين مجروراً فإن كان مجروراً جاز ذلك بليل قوة تعالى وهزى البك لانه يتوسع في الجار والجبرور والنفر ما لا يتوسع في غيره الثالث أن عمل الامتناع في غير المعطوف (٣٣٩) فان كان أحد الضميرين معطوفاً جاز ذلك لانه

يفتقر في التابع ما لا يفترق في المنوع وأحد الضميرين هنا مجرور ومعطوف وأعرض الجوابان الآخرين بأن تعليل المنع السابق يقتضي المنع مطلقاً حتى في هاتين الصورتين لوجوده في المنع فمعاً وأجيب بأن وجوده في المنع فمعاً لا يستلزم المنع لأنهما مستثنان للمعنى السابق فان قلت لم يجعل جملة ولهم

عطف على قوله لله البنات (والدعاء في قوله)

مع ان التثنية عند ذكر النقص مناسب مطلقاً ولو لم يكن لنا كد الشناعة ولو أعرب ولهم ما يشتهون جملة حالية بأن يكون التقدير ويحالون لله البنات والحال أن لهم ما يشتهون من البنين لم يبلغ منزلة إضافة هذه الشناعة المستفادة من العطف المؤكدة بالتثنية وذلك لأن المعنى حينئذ أنهم اعتقدوا النقص حال كونهم موصوفين بالكمال وليس فيه إلا أنهم ما قاموا بحتى السكر حيث تكلموا بالباطل مع أن سيدهم جعلهم بحال الكمال في الأولاد وليس فيه من الشناعة ما في نسبتهم ما هو غير كمال لسيدهم ونسبتهم ما هو كمال لأنفسهم وجعلهم البنين لأنفسهم معنى لا تشبههم لاستحقاق البنات والبنين لأنفسهم بحقق وجود البنين لهم وقد علم من تفسير هذا القبح كبره مما يأتي وما تقدم أن أصل ثبات الالتفات للمعاني المصدرية وإن إطلاقها على الألفاظ بالتبع وقد تقدمت التسمية على مثل هذا في أول الالتفات (و) كالدعاء المناسب للحال (في قوله) أي في قول عوف الشيباني يشكو ضعفه

وكالدعاء في قول عوف بن عبد الله الشيباني

ما يشتهون حالية بأن يكون التقدير ويحالون لله البنات والحال أن لهم ما يشتهون من البنين وحينئذ لا تكون إلا من قبيل الاعتراض قلت جعلها حالية لإيحاء التشنيع عليهم المستفاد من العطف المؤكدة بالتثنية وذلك لأن المعنى حينئذ أنهم اعتقدوا النقص في حال كونهم موصوفين بالكمال وليس فيه إلا أنهم لم يقوموا بحق شكر سيدهم حيث تكلموا بالباطل ونسبوا له ما هو غير كمال مع أنه جعلهم بحال الكمال من الأولاد وليس في هذا من الشناعة ما في نسبتهم ما هو غير كمال لسيدهم ونسبتهم ما هو كمال لأنفسهم لأن المراد جعلهم البنين لأنفسهم بنسبتهم أنفسهم لاستحقاق البنين (قوله والدعاء) أي المناسب للحال (قوله في قوله) أي قول عوف ان عمل الشيباني يشكو ضعفه في قصيدته اني قالها لعبد الله بن طاهر وكان قد دخل عليه فلم عليه فدعا الله فلم يسمع فأعلم بذلك فدعا منته وأنته هذه القصيدة وأولها

يا ابن الذي دان له المشرفان \* طرود قد دان له المغربان

ان الثمانين البيت وبعده

وبلنق بالسطاط المحل \* وكنت كالصعدة تحت السنان  
وأشأت بيني وبين الوري \* سحابة ليست كسحب العنان  
أدعوه الله وأتسببه \* على الأمير المصعبي الأبحان  
فقه سروراني بأي أنتم \* من وطني قبل اصفرار البنان  
سقي قصور الشاذياخ الحليا \* من بعد عهدى وقصور المليات

وقارب مني خطاى تكن \* مقارباً وثنت من عنان  
ولم تدع في المستسبح \* إلا لسانى وبجسى لسان  
وهمت بالوطن وحدايها \* وبالغواني أن من الغوان  
وقبل معادى الى نسوة \* مسكنها وان والرقنان  
فكم ركمن دعوى دليها \* أن تخطها صروف الزمان

ان الثمانين وبلغتها • قد أحوجت سمى الى ترجمان

والتيه في قول الشاعر

(قوله ان الثمانين) أى سنة التى مضت من عرى (قوله وبلغتها) بفتح التاء أى بلغك الله اياها (قوله قد أحوجت سمى) أى لما نقل بعضها (قوله ترجمان) بفتح التاء والهمزة يجمع على ترجمان وهو من الشعر والناور وعاشت التاء مع الهمزة (قوله أى بصوت أحمر من الصوت الأول لقوله ومكر عطف نفسه هذا المراد بان ترجمان هنا وإن كان فى الأصل هو من يفسر لغة أخرى (٣٤٥) (قوله لقد دعاها) أى الخطاب بطول عمره وباللغة الثمانين سنة قال العنقوبى

ان الثمانين وبلغتها • قد أحوجت سمى الى ترجمان

أى مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض فى أثناء الكلام لقصد الدعاء والوقوف مثله تسمى وادأ اعتراضية ليست عاطفة ولا حالة (والتيه فى قوله

(ان الثمانين) سنة التى مضت من عرى (وبلغتها) أى وبلغك الله اياها (قد أحوجت سمى) لما نقل بعضها (الترجمان) وهو من يفسر لسمع ما يقال بأجهر من الصوت الأول والترجمان يجمع على ترجمان وهو من الشعر والناور وعاشت التاء مع الهمزة (قوله أى بصوت أحمر من الصوت الأول لقوله ومكر عطف نفسه هذا المراد بان ترجمان هنا وإن كان فى الأصل هو من يفسر لغة أخرى (٣٤٥) (قوله لقد دعاها) أى الخطاب بطول عمره وباللغة الثمانين سنة قال العنقوبى ولا يقال فى هذا الدعاء دعا على الخطاب بالجمع وضعف الجمع فلا تناسب ماسبق من أجله وهو إدخال السرور على الخطاب لانا نقول ان القطة فى طول العصر يغتفر معها ذلك الضعف لعدم مكانة الابه (قوله ولا حالة) اعلم ان الواو الاعتراضية قد تلبس بالحالة فلا يعين احدهما الا لقصد فان قصد كون الجملة قدأ للعامل فهى حالة والا فهى اعتراضية ويحتمل ما قوله تعالى ثم اتخذتم العمل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر ان المعنى اتخذتم العمل حال كونكم ظالمين فوضع العبادة فى غير محلها كانت لتقيد العامل فكأن واو الحال وان قدر وأنتم قوم عادنكم الظلم حتى يكون تأ كيد الظلم بالمر مستقلى لم يقصد بطله بالعامل ولا كونه فى وقته كانت اعتراضا للفرق بينهما حتى كالا يخفى من التركيب فبطلت بلفظ الاعتراضية وهى دعاو التكنة فى الحقيقة كون الدعاء الخطاب مما يسره ويستحب اقباله حيث دعا له عما يتناه كل أحد من طول العمر وان زادت مناسبة ما يجاده عند ذكر الثمانين التى هى من طول العمر من مناسبة ان مادعى من نقل الجمع اذا بلغها الخطاب صدق فى ذلك تصديقاً لها ولا يقال فى هذا الدعاء طوله بالضعف فلا تناسب ماسبق من أجله من ادخال السرور على الخطاب لاننا نقول ان القطة فى طول العمر يترجم معناه ذلك الضعف لعدم مكانة الابه (و) كذا (التيه) للخطاب على أمر يؤكدا الاقبال على ما أمر به بحافيه مسرته (فى قوله) أى الشاعر

ان الثمانين وبلغتها • قد أحوجت سمى الى ترجمان

وينبى أن يذكر نكتة اقتضت الاطناب فارادة التزيه فى صباه تقضى بشاعة جعل النبات لله تعالى فيه تأ كيد وتصيد والدعاء الثمانين فيه تأ كيد لتقيد مقالته لانه اذا بلغ الثمانين صدق فى احتياج سمع الى ترجمان وان كان قيل ان هذه الجملة ليس فيها تأ كيد بل كيد للكلام لانه هذا الطريق الروفة للدعاء عليه بالسرورة الخضع لسمعه واحتياجه لترجمان وهذا سؤال كره الشيخ عز الدين عبد السلام وروايت التوشى سبقه اليه والجملة انقصر المصنف عليه من ارادة التزيه والدعاء لا يقضى بالاعتراض لانه الضميمة وكالتيه فى قول الشاعر

اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كالا يخفى ١٥ يعقوبى (قوله والتيه) أى تنبيه الخطاب على أمر يؤكدا الاقبال على ما أمر به زاد فى الاضاح انه قد يكون تخصيص أحد لذكر كورين ياداً تأ كيداً فى أمر علقى بهما نحو ووصينا الانسان بالادب جلته وأمه ودعا على ومن وقصالة فى عامين أن اشكرى ولو الدليل ولا استعطف والمطابقة كافي قول أبى الطيب وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه • يا حننى رأيت فيه جهنما فقوله يا حننى اعتراض بن الشرط والجزالة المطابقة بين الجنة وجهنم ولا استعطف بحبوه بالإضافة للياء وتسميته جهنم ليرقله فينجيه من جهنم التى فى فزاده بالوصال

واعلم فعل المرفعة \* أن سوف يأتي كل ما قدرا

وتخصص أحد المذكورين زيادة التأكد في أمر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الإنسان بوالديه جلته أمه وهناعلى وهن ونصاه  
في علمين أن أشكرى ولوالديك والمطابقة مع الاستعطف في قول أبي الطيب  
ونخفق قلبا ورأيت لهيبه \* يا حنثي رأيت فيه جهنما  
والتنبيه على سبب أمر فيه غرابة كما في قول الآخر

(٣٤١)

فلا همجريدو في اليأس راحة \* فلا همجريدو في اليأس راحة

ولا ومله يبدو لنا فتكاره

واعلم فعل المرفعة \* هذا اعتراض بين اعلو ومفعوله وهو (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن هي  
المنخفضة من التثنية وضمير الشأن محذوف يعني أن المقدور أن وقعت فيه تأخير ما وفي هذا  
تسليط وتسهيل للأمر فالاعتراض يبين التسميم لانه انما يكون بفضله

(واعلم فعل المرفعة \* أن سوف يأتي كل ما قدرا)

فان في قوله أن سوف يأتي بخفضة من التثنية وضمير الشأن مستكن بعدها أي واعلم ان الشأن  
هو هذا وهو ان كل ما قد سوف يأتي وأمر الخطاب بهذا العلم وهو أن المقدور لا بد منه طال الزمان  
أو قصر لان ذلك مما يسهل عليه الصبر والتفويض وترك منازعة الأقدار في أمر محيى علم أن  
ما قدرا لله يأتيه وان لم يطلبه وما لم يقدره لا يأتيه وان طلبه وهذا الأمر المأمور بعلمه كذا الأمر  
بالتنبه بالجملة الاعتراضية وهي قوله فعل المرفعة لان هذا مما يزيد تنبيهه على طلب العلم حيث  
أفاد أن علم الانسان بالشئ ينفعه خوفا في غاية المناسبة فالتسكينة فيه التنبيه على أمر يؤكدا الأقبال  
على ما أمر به كما تقدم والفاضة اعتراضية ومع ذلك لا تخلو عن ثابثة السببية اذ كأنه يقول وانما  
أمرتك بالعلم بسبب أن علم المرفعة وانما علم أن الاعتراض هو ما يكون بحجة لا محل لها من الاعراب  
في الاثناء علم أنه يبين التسميم لان التسميم انما يكون بفضله والفضل لا بد لها من المحل لها من الاعراب  
لا محله فلهذا تبيين في الواو وهو يؤذن بالتبيين في الملوامات ويبيان التكميل ايضا لاننا شرطنا  
في التكميل أن يكون لدفع ما يؤهم خلاف المقصود وفي الاعتراض أن يكون لغرض ذلك الدفع فبيان  
لازماها فافهم تبيينها ويبيان الايقال ايضا لا بشرط في الايقال أن لا يكون الا في آخر الكلام بشرط  
في الاعتراض أن لا يكون الا في انشاء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم ان الكلام الذي

واعلم فعل المرفعة \* أن سوف يأتي كل ما قدرا

وينبغي أن يقال التسكينة أن الاخبار بأن علم المرفعة فيه تأكيد لامتنال الامر في قوله اعلم  
زاد المصنف في الايضاح أنه قد يكون تخصص أحد المذكورين زيادة التأكد في أمر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الإنسان بوالديه جلته أمه وهناعلى وهن ونصاه  
في علمين أن أشكرى ولوالديك والمطابقة مع الاستعطف في قول أبي الطيب  
ونخفق قلبا ورأيت لهيبه \* يا حنثي رأيت فيه جهنما  
والتنبيه على سبب أمر فيه غرابة كما في قول الآخر

ونخفق قلبا ورأيت لهيبه \* يا حنثي رأيت فيه جهنما

والتنبيه على سبب أمر فيه غرابة كما في قول الآخر

فلا همجريدو في اليأس راحة \* ولا ومله يبدو لنا فتكاره

(قوله واعلم الخ) هذا البيت  
أشده أبو علي الفارسي ولم  
يعزه لاحد (قوله هذا  
اعتراض) أي قوله فعل  
المرفعة اعتراض لاجل  
تنبيه الخطاب على أمر  
يؤكدا اقباله على ما أمر به  
وذلك لان هذا الاعتراض  
أفاد أن علم الانسان بالشئ  
ينفعه وهذا مما يزيد  
الخطاب اقباله على طلب  
العلم والفاء في قوله فعل  
المرفعة اعتراضية  
ومع ذلك لا تخلو عن ثابثة  
السببية اذ كأنه  
يقول وانما أمرتك بالعلم  
بسبب أن علم المرفعة  
وقد استبعد من قول  
الشارح هذا اعتراض  
أن الاعتراض يكون مع  
الفاء كما يكون مع الواو  
وبدونهما (قوله وضمير  
الشأن محذوف) هذا على  
مذهب الجمهور ويجوز أن  
يكون المحذوف ضمير

(٣٤١ - شروح التخص نالت)

مخاطب هو المأمور بالعلم أي أن السوف يأتي كل ما قدرا كما يجوزه ميبويه  
جاء في قوله تعالى أن بالارهم قد صدقت الرؤيا (قوله يعني أن المقدور الخ) هذا تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا تسليط الخ)  
ذلك لان الانسان اذا علم أن ما قدرة الله يأتيه ولا بد طال الزمان أو قصر وان لم يطلبه وما لم يقدره لا يأتيه وان طلبه تسليط وسهل عليه  
أمر يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الأقدار (قوله فالاعتراض يبين التسميم لانه انما يكون بحجة لا محل لها من الاعراب) هذا اقرب على ما ذكره في التعريف يعني اذا علمت  
حققة الاعتراض فيسابق من أنه لا بد وأن يكون في الاثناء وأن يكون بحجة أو كرا لا محال لها وان تكون التسكينة فيه سوى دفع  
بهم تفرع على ذلك ما ذكره الشارح



فإن قوله فلا هجره يبدو بشعر أن هجر الحبيب أحد مطلوبه وعبر به أن يكون هجر الحبيب مطلوباً بالحب فقال وفي الأساس راحة  
لبنه على سببه وقوله تعالى لو تعلمون في قوله فلا أقسم عواقع الصوم وأنه تقسم لو تعلمون عظيم أنه لقرأ أن كبرهم اعتراض في اعتراض  
لأنه اعتراض به بين الموصوف والصفة واعتراض بقوله وأنه تقسم لو تعلمون عظيم بين القسم والمقسم عليه

(قوله والفضلة لا بد لها من اعراب) أي والاعتراض انما يكون بحملة لا محل لها وهذا ثابتان في الواو وهو يؤذن بالتباين في الملزومات  
وقد يقال لاحاجة لقوله والفضلة لا بد لها من اعراب في بيان التباين لأن ذلك يكفي فيه قوله لا انما انما يكون بفضلة أي والفضلة مفرد  
ولو سجدوا الاعتراض انما يكون بحملة وتباين الواو بشعر بشأن الملزومات (قوله لأنه انما يقع لدفع ايهام بخلاف المقصود) أي  
بخلاف الاعتراض فإنه انما يكون لغرض ذلك الدفع فتباين لازماً ما فلتزم تباينهما (قوله لأنه لا يكون الا في آخر الكلام) أي الاعتراض  
انما يكون في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين (قوله لكنه شمل الخ) الأولى أن يقول وشمل بعض صور الخ اذ لا محل للاستدراك  
ولا يقال انما التكتة في الاعتراض (٢٤٣) لا بد أن تكون غير دفع الإيهام والتسكين في التذييل لا بد أن تكون هي التاكيد والتاكيد

دافع الإيهام لا نقول ان  
التاكيد أهم من دفع الإيهام  
لمقصود مع غيره وحسنه فلا  
يلزم من نفي دفع الإيهام نفي  
التاكيد لملاقا كفي هذا في  
هجة أحمه الاعتراض (قوله  
وهو) أي ذلك البعض (قوله  
وقعت بين جملتين متصلتين  
معنى) أي وكان وقوعها  
بينهما لتاكيد (قوله لأنه كالم  
يشترط الخ) أي بل تارة تكون  
بين كلامين وتارة لا يكون  
بينهما وذلك لأن الشرط في  
التذييل كونه بحملة عقب  
أخرى بقيد كونها لتاكيد  
كانت تلك الجملة لها محل من  
الاعراب أم لا كانت بين  
كلامين متصلين معنى أم لا  
فشمس الصورة المذكورة

بجته الإيفال (٣) لا بد أن يرتبط بما بعده ارتباطاً كلامياً الاعتراض ويشمل بعض صور التذييل  
لأن الشرط في التذييل كونه بحملة عقب أخرى بقيد كونها لتاكيد من غير اشتراط كون تلك الجملة  
المعقب بها المحل أو لا من غير اشتراط كونها بين كلامين متصلين أم لا فقد دخلت فيه الصورة  
التي تكون فيها الجملة لا محل لها وجاءت بين كلامين والاعتراض يشملها لأنه يكون بين كلامين  
متصلين لا محل له والتسكين يجوز أن تكون هي التوكيد في الاعتراض فيكون بينه وبين التذييل  
عوم من وجه لا اجتماعهما في هذه الصورة وانفراد التذييل بما لا يكون بين كلامين متصلين  
وانفراد الاعتراض بما لا يكون لتاكيد وبعض الناس فهم أن التذييل يلزم ما لم يشترط فيه أن يكون  
بين كلامين متصلين اختص بكونه لا بين كلامين متصلين فبيان الاعتراض لاختصاصه بكونه بين  
كلامين متصلين وهذا غلط فأحسن لأن عدم اشتراط الشيء ليس هو باشتراط لعدمه فقولنا التذييل  
لا يشترط فيه كونه بين كلامين متصلين ليس شرطاً لكونه في غير المتصلين كالاختصاص فهو كالم يشترط فيه  
الكون بين المتصلين لم يشترط فيه الكون بين غيرهما وهو واضح ويكون بينه وبين الإيضاح  
والتركيز عوم من وجه أيضاً فلم يشترط في نكته كونها غيرها ولا اشتراط فهمها كونها بغير الجملة

فإن قوله فلا هجره يبدو بشعر يطلب هجر الحبيب وهو مستتر حتى ذكر سببه وهو أن اليأس  
راحة فهي المطلوبة لأن الهجر نفسه مقصود وفيه نظر فبقيل انه هذا من قسم التكميل لأن فيه دفع  
الخ علة لكون الصورة

المذكور من صور التذييل وحيث كانت الصورة المذكورة من صور التذييل وشملها باطن الاعتراض تلم  
أن بينهما هو ما مخصوصاً من وجه لا اجتماعاً في هذه الصورة وانفراد التذييل فيما لا يكون بين كلامين متصلين وانفراد الاعتراض  
بما لا يكون لتاكيد (قوله فامل) أي ما قلنا من شمول الاعتراض البعض صور التذييل المفيد أن بينهما هو ما مخصوصاً وجهها  
(قوله فساد ما قبل) أي لأن عدم اشتراط الشيء ليس هو اشتراط عدمه فقولنا التذييل لا يشترط أن يكون بين كلامين وكلامين  
ليس شرطاً لكونه ليس بين كلامين وحاصله أن بعض الناس فهم أن التذييل لما لم يشترط فيه أن يكون بين كلامين متصلين ولا في  
أثناء كلام اختص بأنه لا يكون بين كلامين متصلين فبيان الاعتراض لاختصاصه بكونه بين كلامين متصلين ووجه فساد هذا القول أنه  
لا يلزم من عدم اشتراط الشيء عدم وجوده وانما فلتزم البياينة بينهما لو قيل أنه يشترط في التذييل أن لا يكون بين كلامين ولفظ  
ظاهر بين عدم اشتراط الشيء واشتراط عدم الشيء وذلك لأن الأول يلجم وجوده وعدمه فهو أهم من الثاني ويمكن الجواب بأن هذا  
القائل نظر في تباين ما بحسب المفهوم وما على ماذ كرر وأن هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق

وعما جاء بين كلامي متصلين معنى قوله فأوتوهن من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثاً  
 (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أي واشترط ذلك في الاعتراض وترك الشارح بيان التسمية بين الاعتراض والإيضاح  
 وبين الاعتراض والتكرير وولّد كذا في تسمية القائلين بالنسبة بينهما وبين كل واحد منهما العموم والخصوص والوجهي وذلك لأنه لا يشترط  
 في نكتة الاعتراض أن تكون غير نكتتها وما لم يشترط فيها كونها بغير الجملة التي لا محل لها من الاعراب ولا كونها في غير الوسط  
 المشترط ذلك في الاعتراض وحيداً ففهم الاعتراض مع الإيضاح في الجملة التي لا محل لها من الاعراب الواقعة في الأثناء وينفرد  
 الإيضاح فيما يكون بغير الجملة أو بالتي لا محل لها أو لا محل لها في الآخر وينفرد الاعتراض (٣٤٣) فيما يكون لغير بيان الإيضاح

ويجتمع الاعتراض مع التكرير في الجملة التي لا محل لها الواقعة في الأثناء للتقريب والتوكيد وينفرد الاعتراض في الجملة المذكورة إذا كانت لغير توكيد وينفرد التكرير فيما لا يكون في الأثناء (قوله أي ومن الاعتراض) أي لا بالمعنى السابق بل بمعنى المعارض بدليل قوله وهو كترالخ (قوله وهو أكثر) أي والحال أن الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين كترالخ فقه متمثلان تمثل ما جاء بين كلامين وقيل ما هو أكثر من جملة (قوله أي كما أن الواقع الخ) أي كأن الكلام الذي وقع الاعتراض بينه وفي أثناءه أكثر من جملة فأمر بالشرح الضمير بمراد الصلاة على غير من هي له لأن آل واقعة على الكلام وضمير هو لا اعتراض وضمير بينه لآل الموصولة

التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (وعما جاء) أي ومن الاعتراض الذي وقع (بين كلامين) متصلين (وهو أكثر من جملة أيضاً) أي كأن الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأوتوهن من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لأنه كالم شغل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله فأوتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله (نسأؤكم حرثاً لكم)

التي لا محل لها ولا كونها في غير التوسط المذكور في الاعتراض فيجتمع مع الإيضاح فيما يكون في الأثناء بالجملة التي لا محل لها وينفرد الإيضاح فيما يكون بغير الجملة أو بالتي لا محل لها في الآخر وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير بيان الإيضاح ومع التكرير فيما يكون للتقريب والتوكيد بالجملة التي لا محل لها في الأثناء وينفرد الاعتراض فيما يكون لتقريب والتوكيد بغير الجملة في الأثناء فتأمل لتمامه النسبة بين الاعتراض وبين جميع ما تقدم ثم أشار إلى ما لم يرد هذا الاعتراض وهو ما كان أكثر من جملتين بين كلامين لم يفسد من بعض انخفاض (ومن) جملة (ما جاء من) أي من الاعتراض حال كونه واقعاً (بين كلامين) وقد تقدم أنه لا بد أن يكون متصلين (وهو) أي الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين (أكثر من جملة) واحدة (أيضا) يعني أنه أكثر من جملة كان الواقع ذلك الاعتراض في أثناءه أكثر من جملة واحدة (قوله تعالى هو مبتدأ أخبر به المجرور والقي هو قوله وعما جاء أي ومن جملة الاعتراض التي لا محل لها في الوصف المذكور ما جاء في قوله تعالى فأوتوهن من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نسأؤكم حرثاً لكم) فقوله تعالى أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض أكثر من كلامين أحدهما قوله فأوتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله نسأؤكم حرثاً لكم وهما متصلان على ما سنين الآية وهذا الاعتراض أكثر من جملة لأن أن الله يحب التوابين جملة وصوب المتطهرين جملة أخرى بناء على أن المراد بالجملة ما شغل على المسند والمستند ولو كانت الثانية في محل المفرد هذا إذا قدر كهاو الظاهر أنها معطوفة على جملة يحب التوابين وأما إذا ابتغى أن المراد بالجملة وهو الأقرب ما يستعمل بالأفادة فاعلم أن كونه أكثر من جملة إذا قدر إيهام أن يكون المجرور نفسه مقصوداً ثم قال المصنف وعما جاء بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضاً قوله تعالى فأوتوهن من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نسأؤكم حرثاً لكم

(قوله قوله تعالى) هذا مبتدأ أخبره قوله سابقاً وعما جاء أي وقوله تعالى فأوتوهن الخ من جملة الاعتراض الذي جاء على الوصف المذكور (قوله فهذا) أي قوله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض (قوله يشغل على جملتين) أحدهما يحب التوابين والآخرى يحب المتطهرين بناء على أن المراد بالجملة ما شغل على المسند والمستند ولو كانت الثانية في محل المفرد هذا إذا قدر كهاو الظاهر أن الثانية معطوفة على جملة يحب التوابين التي هي خبر إن وأما إذا ابتغى أن المراد بالجملة ما يستعمل بالأفادة وهو الأقرب فاعلم أن كونه أكثر من جملة إذا قدر عطف يحب المتطهرين على مجموع أن الله يحب التوابين أما بتقدير الشرع على المبتدأ أي هو يحب المتطهرين أو بدون تقديره لأنها ليست في محل المفرد حيث أن كانت محتوية على ضمير عائدي إلى ما في الأولى وأما إذا قدر على هذا البناء عطفها على يحب التوابين فلا يشغلي أنه ليس هنا جملتان وحيدتان فليس الفصل هنا بأكثر من جملة بل واحدة فقط

فان قوة نساؤكم حوث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله

(قوله والكلامان متصلان معنى) (٣٤٤) أي تكون الجملة الثانية عطف بيان على الاولى حقيقة بناء على جواز ورود

والكلامان متصلان معنى (فان قوة نساؤكم حوث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله)

عطف ويحب المتطهرين على مجموع ان الله يحب التوابين اما بتقدير الضمير على أنه مبتدأ أي وهو يحب المتطهرين أو بدون تقدير بل لانه المستحق لمقر حثه وواحد على ضمير ما تدعي ما في الاولى وأما اذا قدر على هذا البناء عطفها على حب التوابين فلا يخفى أنه ليس هنا جملتان وإنما قلنا ان جملة فأتوهن من حيث أمركم الله مع جملة نساؤكم حوث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله (فان) أي أعما كاتصلين لان (قوله نساؤكم حوث لكم) يفيد الأخبار عن النساء بانهم ملحقات بحمل الحرائق الحسية في طلب ما يمتنعن بالقاعا وهو كالبدوي في كونهن أمسا لان ذلك النوع تلك النساء وفي ذلك تنبيه على الغرض الأصلي منهن وهو طلب الغلبة منهن وهو النسل كما تطلب الغلبة من المهرث الحسي فإذا فهمت الحكمة الأصلية وهي طلب النسل الذي هو أهم الأمور منهن لمافيه من بقاء النوع الانساني بالترتيب عليه تكتفي خبر الدنيا والآخر ففهمت أن الموضوع الذي يطلب منه ذلك النسل هو الذي يطلبه الاتيان منه شرعا تلك الحكمة فلا من هذا الكلام فأتوهن من مكان الحث وهو أي مكان الحث معلوم وهذا المفهوم من هذا الكلام (بيان لقوله) تعالى (فأتوهن من حيث أمركم الله) لمافيه من الاجال لان حيثية الاتيان فيه مبهمه فيكون تعلق الأمر بالاتيان من تلك حيثية مبهما وقد فسر بهذا اللازم وهو فأتوهن من مكان الحث فهذه الكلام باعتبار هذا اللازم بيان الاول فيكون متصلا معه وهو حثه لما ان جعل عطف بانه حقيقة بناء على جواز ورود في الجمل التي لا عمل لها ويجعل مثله في قاعدة ما يفيد كما تقدم في باب الفضل والوصول وإذا كان متصلا معه كان ما بينهما وهو قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراضا ولو التمس فيه الترجيح فبما أمره والذى من جلته الاتيان من مكان الحث والتفريع عما هو اعنه الذي من جلته اتيانهم من غيره لان الأخبار بمعية الله تعالى عن ما أمره والمتطهرين من أدرا ان الالتباس بالمسمى بسبب فأن قوله تعالى نساؤكم حوث لكم حوث لكم متصل بقوله فأتوهن لانه بيان به (قلت) في قول المصنف ان فيه اعتراضا أكثر من جملة نظر لان المراد بقولنا أكثر من جملة أن لا تكون احدا منهم موله الاخرى والافهما في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران (١) فلا يكون سبع ماقبله جملتين معترتين وكذلك قوله تعالى يحب المتطهرين معطوف على الخبر وفيما ذكره المصنف شبه من قول الزمخشري في قوله تعالى ولأن أهل القرى آمنوا واتقوا ففتحنا عليهم ركن من السما والارض ولكن كنوا باخذناهم بما كانوا يكسبون ان في هذه الآية الكريمة سبع جمل معترضة جملة الشرط واتقوا ففتحنا وكذبوا واخذناهم وكانوا ويتقون هكذا نقل عنه أبو جيان وابن مالك ثم أورد في كلام الزمخشري وفيه تقاربا على قوا بعد هذا الصل فينبغي أن يعد هذا كله جملة واحدة لا ارتباط بعضها ببعض وأما على رأى النحاة فينبغي أن يكون ولأن أهل القرى آمنوا واتقوا جملة واحدة لان جملة واتقوا معطوف على خبر أن وألفضا جملة ثانية أو يقال ههنا جملة واحدة لا ارتباط الشرط بالخبر فلفظا ولكن كذبوا ثانية أو ثالثة واخذناهم ثالثة أو رابعة وبما كانوا يكسبون متعلق باخذناهم ولا يعد اعتراضا ثم جوزوا في قوله تعالى متكسبين على قرش بطائنتهم (استغرق ان تكون حال من قوة تعالى ولن خاف مقام ربهم حثان فيلزم ان يكون اعتراض فيه سبع جمل مستغلات ان كان ذوا أنافان خبر مبتدأ محذوف والا فيكون ست جمل وهذا امثال حسن لأخبار عليه ومن أحسن ما عجل به اعتراضا أكثر من جملة على قاعدة هذا

في الجمل التي لا عمل لها  
أو تكون الجملة الثانية  
مماثلة الاولى في فاعله  
ما تفسده فقول المصنف  
فان قوله نساؤكم حوث  
لكم بيان الخ يحتمل أن  
يكون مراده بالبيان عطف  
البيان ويحتمل أن يكون  
مراده بهما ذكرنا (قوله  
نساؤكم حوث لكم) أي حوث  
لكم أي موضع حوثكم وفي  
كونهن موضع الحث  
تنبيه على أن الغرض من  
اتيانهم طلب الغلبة منهن  
وهو النسل كما تطلب الغلبة  
من المهرث الحسي فإذا  
فهمت أن الحكمة الأصلية  
من اتيانهم طلب النسل  
الذي هو أهم الأمور منهن  
لمافيه من بقاء النوع  
الانساني بالترتيب عليه  
تكتفي خبر الدنيا والآخر  
فهمت أن الموضوع الذي  
يطلب منه النسل هو  
المكان الذي يطلب منه  
الاتيان شرعا لتلك الحكمة  
(قوله بيان لقوله الخ) وذلك  
لان المكان الذي أمر الله  
باتيانهم منه مبهم فين  
بأنه موضع الحث بقوله  
نساؤكم حوث لكم  
وإذا علمت ذلك تعلم أن قول  
المصنف بيان لقوله  
فأتوهن من حيث أمركم الله

يقول بيان حيث أمركم الله الآن يقال ان في الكلام حذفا أي بيان لحث من قوله فأتوهن من حيث أمركم الله وهو  
(١) لعله مقدم عن محله والظاهر أنه بعد على الخبر اه كنيه معجبه

يعنى أن الماتى الذى أمر به هو مكان الحرب دلالة على أن الغرض الاصلى فى الاتيان هو طلب التسليم لا قضاء الشهوة فلا تؤجر الامن حيث يتأتى فيه هذا الغرض وهو مجاباً كزمن جملة أيضاً ونحوه فى كونه أكثر من جملة قوله تعالى فالتدب ابنى وضعها ابنى والله أعلم بما وضعت وليس الذ كر لاثنى وفى حينها مريم فان قوله والله أعلم بما وضعت وليس الذ كر لاثنى ايس من قول أم مريم وكذا قوله الماتى الذين أو تواتصيهم الكتاب يشقون الضلالة ويريدون أن تقضوا السبل والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً من الذين هادوا يصحرون الحكم عن موضعه ان جعل من الذين يساءل الذين أو تواتصيهم الكتاب لانهم يهود نصارى أو أعدائكم فانه على الاول يكون قوله والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً اعترضوا على الثانى بكون وكفى بالله اعراضاً ويجوز أن يكون من الذين صلة لنصير أى نصيركم الله من الذين هادوا كقوله ونصيرنا من القوم الذين كذبوا وأن يكون كلاماً مبتدأ على ان يصحرون صفة مبتدأ محذوف تقديره من الذين هادوا وهو محذوف كقوله (٢٤٥)

وما العذر الا ان كانا فتمها  
أموت وأخرى أبقي العيش  
أكده

وقد علم مما ذكرنا أن  
الاعراض كجائى بشعروا  
ولا فاه قد أتى بأحد  
وجه حسن الاعراض  
على الاطلاق حسن الافادة  
مع أن يحسن معنى ما لا يعول  
عليه فى الافادة بكون مثله  
مثل الحسنة تأنيلاً من  
حب لا ترقيها

وهو مكان الحرب فان الغرض الاصلى من الاتيان طلب التسليم لا قضاء الشهوة والتسكى فى هذا  
الاعتراض التعجب فيما أمر به والتفكير عما هم واعته

التسلى بالتوبة الى الامور مما يؤكده الرغبة فى الاوامر وترويض النواهي ومن جملة تلك الاعتراض زيادة  
تأكيده فى أمر متعلق بالثبوت بالنسبة لأحدهما لمزيداً ولو بزيادة ذلك الاحتمال كما كفى قوله تعالى  
وومينا الانسان بالديه جلته أمه وهنا على وهن وفصالة فى طامنين أن اشكر لى ولو الذ لك فان اشكر لى  
ولو الذ لك باعتبار الوالدين بيان وتفسير لومينا الانسان بالديه وجه جلته أمه وهنا على وهن وفصالة  
فى طامنين اعتراض بقيد تأكيده شكر الوالدة وهى أحد الامر من المتعلق بهما التوصية بالشكر دلالة  
على أن الولدة لها من زيد المتعلق به وشدة الارتباط بعشرة القيامه فاستغنى بذلك ولو بتبديله لشكر قضاء  
لخها وأداء لشكر فعلها وفى عطف شكر الوالدين على شكره تعالى اجماعاً على أن شكر الوالدين متأكد  
على حقوق سائر العباد وان شكره تعالى أو كد من كل حق وأحق أن يقدم حتى على الحق الذى يحمل  
عليه غالب الشفقة والرحمة ومن نكتة الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كفى قول أبى الطيب

وخقوق قلب و رأيت لهيه \* باحتى رأيت فيه جهنما  
فان باحتى اعتراض بين الشرط والحال للطائفة بين الجنة وجهنم ولا استعطاف محبوه بالاضافة  
الى الباء وتسمية جنة ليرقى فيه من جهنما الى قوادح الوصال ثم ان النسبة المينة للاعتراض  
باعتبار الألقاب السابقة انما هى بالنسبة لما قاله قوم فى تفسيره وهو الذى امر عليه المصنف أنفاً وأما  
ان اعتبرت نسبته فيما قاله فى تفسيره فهو آخرون فلا يكون الأمر كذلك واليه أشار بقوله

العلم قوله تعالى وغيض الماء وقضى الامر واستوت على الجودي فانه ثلاث حمل معترضة بين وقيل  
يا أرض ابلعى ماءً وقوله سبحانه وتعالى وقيل بعدا وفيه اعتراض فى اعتراض فان وقضى الامر معترض  
بين غيض الماء وبين واستوت ولما منع من وقوع الاعتراض فى الاعتراض عند البياتين بل على  
قواعد النكاح أيضاً قال تعالى ولم تقسم لو تعلمون عظيم فهذا اعتراض فى اعتراض مخوى والذى قبله

(قوله وهو) أى حيث  
أى أن المكان الذى أمرنا  
الله باتباعه منه مكان  
الحرب (قوله فان الغرض  
الاصلى) أى الحكمة  
الاصيلة والافا فعال الله  
لا تعطل بأغراض وهذا  
تعطيل لمحذوف أى وانما  
كان قوله تساؤلاً من حيث لم يكن  
بياناً لقوله فأتوه من حيث

أمركم الله لان الغرض الخ أى وحيداً فلا تؤجر الامن حيث يتأتى هذا الغرض (قوله طلب التسليم) أى لانه أهم الامور المترتبة  
على اتيانهم لمناقبه من قاء النوع الانسانى المرتب عليه كثرة الخيرات والذنوب والآخر به وحيث كان الغرض من اتيانهم طلب  
التسليم والتسليم لا يحصل الا بالاتيان من القبل لامن الدبر فيكون ذلك الموضوع هو المكان الذى طلب اتيانهم منه شرط فتم ما ذكره  
المصنف من دعوى البيان (قوله التعجب فيما أمر به) أى الذى من جلته الاتيان فى القبل وقوله والتفكير عما هم واعته أى الذى من  
جلته الاتيان فى الدبر ووجه كون الاعتراض هنا غريباً ومنفراً عما ذكرنا من الاخبار بحجة الله للاتباع عما همى عنه الى ما أمر به  
ولتطهر من أدران التلبس بالمهى عنه بسبب التوبة والرجوع للامور به بما يؤكده كذا الرغبة فى الاوامر التى من جلته الاتيان فى  
القبل والتفكير فى النواهي التى من جلته اتيان الدبر

من الناس من لا يقبل فائدة الاعتراض بما ذكرناه بل يجوز أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود وهو لا فرقان لفرقة لا تشترط فيه أن  
 كون واقعا في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بل يجوز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام أو يليه كلام غير متصل به معنى  
 بهذا يشعر كلام الزمخشري في (٢٤٦) مواضع من الكشف فالاعتراض عنده هو لا يشمل التذليل

(وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أي في الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الإبهام حتى أنه  
 قد يكون لدفع إبهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد تكون دفع الإبهام افتروا  
 فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أي الاعتراض (أخر جلة لا تلحق جلة متصلة بها) وذلك بأن  
 لا يلي الجلة جلة أخرى أصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو يليها جلة أخرى غير متصلة بهامعنى  
 وهذا الاصطلاح منذ كور في مواضع من الكشف فالاعتراض عنده هو لا أن يؤول في أثناء  
 الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجمله أو أن كثر لاجل لهما من الاعراب  
 لنكتة سواء كانت دفع الإبهام أو غير (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذليل)

(وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أي في الاعتراض (غير ما ذكر) أنفا والمذكور أنفا هو أنها  
 تكون غير دفع إبهام خلاف المراد وغير دفع الإبهام أنما يقاير نفس دفع الإبهام فالتحقيق فيه على  
 هذا تكون نفس دفع الإبهام وتكون غيره (ثم) القائلون بتعميم النكتة فيه بمعنى أنها تكون دفع  
 الإبهام كما تكون غير افتروا فرقتين (جوز بعضهم) أي فرقة منهم (وقوعه) أي وقوع الاعتراض  
 (آخر) أي في آخر (جلة) من وصف تلك الجلة أنها (لا تلحقها جلة متصلة بها) أصلا بأن  
 لا يؤول بعد الاعتراض بجمله على أنها بدل أو بيان أو أن كيدلما قبله وأعطى عليه فيكون الاعتراض  
 على هذا في آخر الكلام بحيث لا تكون بعده جلة أصلا وتكون بعده ولكن ليس بينهما من ما قبلها  
 اتصال معنوي أو لفظي كما يكون بين كلامين متصلين معنى أو لفظا وهذا الاصطلاح كما قبل مذ كور في  
 مواضع من الكشف فالاعتراض على مذهب هذه الفرقة يقال في تعريضه هو أن يؤول في أثناء الكلام  
 أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجمله أو أن كثر لاجل لهما من الاعراب لنكتة سواء  
 كانت دفع الإبهام أو غيره و زيادة قوله لنكتة على هذا التصور يراد بالأخراج أن الاطناب كله لنكتة  
 بخلاف التعريف السابق فزيادة خصوص نكتة غير دفع الإبهام بالأخراج ما ليس كذلك من أنواع  
 الاطناب وذلك ظاهر وعلى هذا التعريف تكون نسبتها لتقدم مخالفة نسبته السابقة فأنشأنا في  
 بيان بعض تلك المخالفة فقال (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير المفتى لصده على ما لا يحمل له من  
 الاعراب من أجل المؤ كدلهما قبلها سواء كانت في آخر الكلام أو في أثناءه (التذليل) بجميع صوره

اعتراض في اعتراض بياني ثم قال المصنف وقال قوم قد تكون النكتة فيه أي الاعتراض غير ما ذكر  
 بأن يراد به دفع توهم ما يخالف المقصود ثم هو لا فرقان لجوز بعضهم وقوعه آخر الكلام أي في آخر جلة  
 لا يليها جلة أخرى متصلة بهامعنى اما لا تلحقها ليس بعد هاتين أو أن بعدهما لا متصل بما قبلها فال  
 المصنف وبهذا يشعر كلام الزمخشري في مواضع من كشفه فالاعتراض عنده هو لا يشمل التذليل  
 (قلت) قوله يشمل التذليل فيه نظره أنه إنما يشمل من التذليل على هذا ما لا يحمل له من الاعراب  
 والتذليل قد يكون له محل فإن المصنف مثل في الإيضاح بقوله أبي الطيب  
 وما ساجدة الاطعان حولك في الدجى \* التي قرأ ما واجدك عادمة

نوه غير ما ذكر) الاوضح  
 فيقول قد تكون النكتة  
 به دفع الإبهام (قوله)  
 مما سوى دفع الإبهام) هذا  
 بيان لما ذكره فقال  
 قد تكون النكتة فيه غير  
 سوى دفع الإبهام وغير  
 ذلك السوي هو دفع الإبهام  
 لأن في التي أثبتت فالنكتة  
 على هذا القول تكون نفس  
 دفع الإبهام وتكون غيره  
 وقوله حق أنه الحق  
 تفر بصفة معنى الفاء وخبر  
 أنه لا اعتراض فيها قال  
 يكون الاعتراض لدفع إبهام  
 خلاف المقصود (قوله)  
 آخر جلة) أي في آخر  
 جلة أي بعدها (قوله بأن  
 لا يلي الجلة) أي التي اعترض  
 بعدها (قوله فيكون) أي  
 بحيث يكون الاعتراض  
 في آخر الكلام (قوله أو  
 يليها) أي الجلة المعترض  
 بعدها (قوله أن يؤول في  
 أثناء الكلام) هذا محل  
 وفاق وقوله أو في آخره محل  
 خلاف وقوله أو بين كلامين  
 متصلين هذا محل موافقة  
 وقوله أو غير متصلين محل  
 مخالفة وقوله بجمله متعلق

يؤول وقوله لا يحمل لهما من الاعراب هذا الموضع فيه خلاف فيكون اشتراط عدم المحلية بما قبلها (قوله لنكتة) مطلقا  
 زادهما للتصوير والتعريض بالتعميم بالأخراج لأن الاطناب كله لنكتة (قوله فيشمل الخ) لما كان الاعتراض على هذا التعريف  
 نسبته لما تقدم مخالفة نسبته على التعريف السابق أشار المصنف الى بيان بعض تلك المخالفة (قوله بهذا التفسير) أي الصادق  
 على ما لا يحمل له من الاعراب من أجل المؤ كدلهما قبلها سواء كانت في آخر الكلام أو في أثناءه

ومن التكميل ما لا محل له من الاعراب بجملة كان أو أكرم من جملة

(قوله مطلقاً) أي شمولاً لمطلقاً فتصنعان فيما إذا كانت الجملة المعترضة مشتملة على معنى ما قبلها وكانت الشككة التأكيدية تنفرد الاعتراض فيما إذا كانت الشككة غير التأكيدية ويحتمل أن المراد بقوله مطلقاً أي بجميع صورته لقول المصنف بعدد وبعض صور التكميل ولا فرق في التذييل بين أن يكون في اللاحق أو لا يكون في اللاحق (٢٤٧) يكون في الوسط كما تقدم قريبا

مطلقاً لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وأن لم يذكر المصنف (و بعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية

لأن التذييل يشترط فيه أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب ولو لم يذكر المصنف صراحة فيما تقدم وقد أشار إلى اشتراطه بالأشياء لأن جملة لا محل لها من الاعراب فيكون معناه على هذا تعقيب جملة بأخرى لا محل لها من الاعراب تماماً كيدوا الاعتراض على هذا صادق عليه إذ لا يخرج عنه ما يكون في آخر الكلام لعدم اشتراطه فيه بجوارز يد عليه بما ليس تماماً كيد وعليه يكون ذكر التذييل مع شمول الاعتراض له غير ديان أن بعض صور الاعتراض وهي التي تكون الشككة فيها التوكيد تسمى باسمين والافكان ينسب الاستغناء الاعتراض عنه وأما الذي على ما اقتضاه ظاهر نفسه المصنف للتذييل فإنه يكون بين الاعتراض وبينه عموم وجه لاجتماعهما ما في الجملة من الاعراب وهو تماماً كيد وانفراد الاعتراض بما ليس تماماً كيد والتذييل به على وجه قد تقدم مثلاً ذلك في التفسير الأول (و) يشمل هذا التفسير أيضاً (بعض صور التكميل) وقد تقدم أنه بيانه على التفسير الأول فيكون بينه وبين الاعتراض على هذا عموم وجه لاجتماعهما في الصور المنجوبة للاعتراض وهي ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فإن التكميل كما تقدم يجوز أن يكون بجملة وبغيرها والجملة فيه تكون جملة محتملة وما لا محل له فإذ لم يشترط في الاعتراض أن تكون الشككة غير دفع الإبهام صدقاً فيما فيه دفع الإبهام وهو جملة لا محل لها ويقدر الاعتراض بما يكون لغير دفع الإبهام من الجمل والتكميل بغير الجملة وبعلمها على وأما النسبة بينه وبين سائر الألقاب وهي التميم والابال والأيضاح والتكرير على هذا التفسير فتؤخذ من تفسير كل منها فاما التميم بينه وبين التميم فالتامين لأن التميم كما تقدم لا يكون الانفصالية والفضلية لا بد أن يكون لها محل من الاعراب بأن تعرب لفظاً وتقديراً والاعتراض على هذا التفسير لم يزل يشترط كونه بجملة لا محل لها من الاعراب فتبين الاستلزام التميم محلبة الاعراب والاعتراض عدمها وأما الأيضاح فالتسوية بينه وبين الاعتراض العموم وجه لأنه لم يشترط في الاعتراض كونه في الانتهاء وبين كلامين متصلين ولا كونه في غير الشعر ولم يشترط في الأيضاح كونه بغير جملة ولا كونه جملة على محال فيجاز أن يجتمع أيها وختم الشعر والكلام بجملة لا محل

قوله ما وجد ذلك فاعلم بجملة لا محل لها على وجه التعريف فقرأوا ما قورء تعالى أن الناطل كان زهراً فلا محل لها باعتبار الكلام المحكي وأن كان لها محل التصيب بالقول فلا اعتبار بذلك فيما نحن فيه ثم قال المصنف وبعض صور التكميل أي يشمل من التكميل ما لا محل له من الاعراب ولا يشتمل ما له محل لأن الاعتراض لا محل له قال في الأيضاح وبين التميم لأن التميم كالسكن فضله والفضلية لا بد أن يكون لها محل من الاعراب وإن شرطنا في التميم أن لا يكون جملة ما وضع لكن ليس في كلامه تصريح باستطراد

لأن كيد كما مر فهو أعم منه عموماً مطلقاً ولا يقال لأحاجة ذكره المصنف مع شمول الاعتراض له على هذا القول لأننا نقول ذكره له أشارت إلى أن بعض صور الاعتراض وهي التي تكون للشككة الأكد تسمى باسمين والافكان ينبغي الاستغناء بالاعتراض عنه (قوله وهو) أي البعض ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب أي في دفع الإبهام سواء كانت تلك الجملة في الآخر أو بين كلامين متصلين وأغبر متصلين (قوله وقد يكون بغيرها) أي بغير الجملة بأن يكون بغيره وهذا لا يكون اعتراضاً

وشرقة شطوط فيه ذلك لكن لا يشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة

(قوله قد تكون ذات اعراب) أي وهذه لا تدخل في الاعتراض وقوله وقد تكون أي وهذه تدخل في الاعتراض وهي المشار لها بقول المتن وبعض صور التكميل وعلى هذا أفككون بين التكميل والاعتراض على هذا القول العموم والخصوص الوجهي لا اجتماعهما في الصورة المشعولة للاعتراض وهو ما يكون بحملة لا يحمل لها من الاعراب دفع الإيهام ألا يشترط في الاعتراض على هذا القول أن تكون النكتة غير دفع الإيهام وينفرد الاعتراض بما يكون من الجمل غير دفع الإيهام وينفرد التكميل بغير الجملة وبالجملة التي لها محل وقد تقدم أن بين التكميل والاعتراض على القول السابق فيه التباين (قوله لكنها) أي الاعتراض وأنت الضمير نظر إلى كونه جملة أي لكن الجملة المعترضة تباين الخ ولوذ كرافعير لكان أوضع بل لو قال وهو أي الاعتراض مبان التميم لكان أولى إذ لا محل للاستدراك وحاصل ما ذكره الشارح في توجيهه الماينفان التميم انما يكون بفضلة والفضلة لا يدلها من اعراب والاعتراض انما يكون بحملة لا يحمل لها من الاعراب فقد تنافى في لازمهما وتنافى اللوازم يقتضي تنافى اللزومات فقوله الشارح لان الفضلة أي المشترطة في التميم (قوله وقيل لانه الخ) أي وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتميم غير مناسب وضمير لانه لعال والسان (قوله وهر غلط) أي هذا القليل المخلط (٢٤٨) بقوله لانه الخ غلط نشأ من عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط عدم

والحاصل أن عدم اشتراط الجملة في التميم يحتمل كون التميم جملة فلا يكون متناقضا للاشتراط الجملة في الاعتراض نعم اشتراط عدم الجملة في التميم متنافي للاشتراطافي الاعتراض فعدم الاشتراط أهم من اشتراط عدم (قوله كما يشترط) تشبيه في المتن وهو يشترط وقوله كما يقال أي كالمقتضى الذي يقال أي كقولنا الانسان الخ فقام مصدرية

قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التميم لان الفضلة لا يدلها من اعراب وقيل لانه لا يشترط في التميم أن يكون جملة كما يشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان بيان الحيوان لانه لم يشترط في الحيوان ان يطق فانهم (وبعضهم) أي وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام (كونه) أي الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة

لها وينفردا لا يقال بالفضلة غير الجملة وبالجملة التي لها محل وينفردا الاعتراض عا ليس ختم بل هو في الأثناء واللين وأما الايضاح والتكرير فكذلك لا اجتماع معهما في الجملة التي لا محل لها وهي الايضاح أو التاكيد وينفردا الاعتراض عنهما بما يكون لغیر التاكيد والايضاح وينفردان عنه بما يكون مفردا لأنه محل من الاعراب (و) جوز (بعضهم) أي بعض القائلين بأن الاعتراض لا يشترط في نكتته ان تكون غير دفع الإيهام بل يجوز أن تكون نفس دفع الإيهام (كونه) أي جوز ذلك البعض كون الاعتراض (غير جملة) يعني من غير تجوز كونه آخرافكون الاعتراض عندهؤلاء هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة سواء كانت دفع الإيهام يكون مفردا (قوله وبعضهم) أي وبعضهم جوز أن يكون الاعتراض غير جملة كذا أطلقه هنا وقبده

وجه الشبه أن كلا غلط في شيء آخر وهو

بيان النسبة بين الاعتراض وبين الأفعال وبينه وبين الايضاح وبينه وبين التكرير بأما النسبة بينه وبين الأفعال فالعموم والخصوص الوجهي لانه لا يشترط في الاعتراض كونه في الأثناء واللين كلامين متصلين ولا كونه في غير الشعر ولم يشترط في الأفعال كونه بغير جملة ولا كونه محال محل وحيد فحينئذ فيمتنعان في جملة لا محل لها وقعت آخر الكلام والاشعر وينفردا الأفعال بالفضلة وبالجملة التي لها محل وينفردا الاعتراض بالجملة التي ليست متماثل في الأثناء أو بين كلامين متصلين ولا محل لها وأما النسبة بينه وبين الايضاح والتكرير فكذلك العموم والخصوص الوجهي لا اجتماع معهما في الجملة التي لا محل لها وهي الايضاح أو التاكيد وينفردا الاعتراض عنهما بما يكون لغیر التاكيد والايضاح من الجملة التي لا محل لها وينفردان عنه بما يكون مفردا أو جملة لها محل لتاكيد والايضاح (قوله وبعضهم كونه غير جملة) أي من غير تجوز كونه آخرافكون المصنف غير الجملة بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل لها من الاعراب لكان أحسن ليشعل كونه جملة لا محل من الاعراب كما شغل كونه مفردا قاله في أطول (قوله فالاعتراض عندهم الخ) أي فهم لم يخالفوا الجمهور في التعميم في النكتة وفي كون الاعتراض جملة لا محل لها وغيرها بأن يكون جملة لا محل أو مفردا (قوله في أثناء الكلام) فلا يكون في الآخر على هذا القول كالأول بخلافه على الثاني (قوله متصلين معنى) فلا يقع على هذين كلامين اتصال بينهما كما تقول الأول بخلافه على الثاني

فلا اعتراض عند هؤلاء يشمل من التميم ما كان واقعاً في أحد الموقعين ومن التكميل ما كان واقعاً في أحدهما ولا محل له من الاعراب  
جمله كان أو أقل من جملة أو أكثر

(قوله وأغبرها) يشمل ما هو أكثر من جملة ويشمل المفرد أيضاً بخلافه على القولين الأولين فإنه لا يكون مفرد عليهما (قوله لنكتة ما)  
أي سواء كانت دفع الأيام وأغبرها أو أحققت النظر وحدث النسبة بين الاعتراض والمعنى الأول وهذا المعنى الأخير العموم  
والخصوص المطلق وينتبه للمعنى الثاني والمعنى الأخير العموم والخصوص الوهمي (قوله فيشمل بعض صور التميم) وهو ما كان  
يغير جملة في أثناء الكلام ولا يقال إن التميم لا يكون الإفضلة ومن لازمها (٣٤٩) أن يكون له مثل من الاعراب

وأغبرها لنكتة ما (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التميم) (بعض صور التكميل)

أم لا (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير الأخير (بعض صور التميم) (بعض صور التكميل) وهي  
الصور التي يقع التميم أو التكميل فيها بين كلامين متصلين أو في أثناء الكلام فيشمل ذلك ما يكون بينه  
وبينهما عموم من وجه لا يتبعهما معاً في هذه الصور المشمولة له وانفراده عنهما بما يكون لتفرد دفع  
الأيام وهو غير فضلة وانفراده معهما بما يكون آخر أو هو جملة لدفع الأيام بالنسبة للتكميل أو  
فضله بالنسبة للتميم وأما نسبته على هذا التفسير من سائر الألقاب وهي التذليل والإيضاح والتكرير  
والإيغال فهي ظاهرة عما تقدم من تفاسيرها أيضاً أما الإيغال فينبه من الاعتراض على هذا  
التفسير التباين لا شترطاً فيه أن يكون في الأثناء والبين وشرطاً في الإيغال أن يقتضيه بالكلام  
أو الشعر وهما لا يجتمعان وأما التذليل فينبه من وجهين وجه فيجتمعان فيما يكون في البين  
أو الأثناء وهو جملة لا محل لها على تفسير التذليل بذلك أو مطلقاً لا ينقسم بذلك على ظاهر تفسير  
المصنف كما تقدم وينفرد الاعتراض بما يكون لتفسير التوكيد أو يكون فضلة وينفرد التذليل بما  
لا يكون في أثناء الكلام ولا بين الكلامين بل يكون آخر أو كذا بين الإيضاح والتكرير فيجتمع  
معهما فيما لا يكون في البين أو في الأثناء للإيضاح أو يكون تكراراً للتأكيده لا يشترط في التكرار  
كونه آخر أو كالم يشترط في الإيضاح وينفردان عنه بما لا يكون في البين ولا في الأثناء وينفرد عنهما  
بما يكون غير إيضاح أو كيد وذلك ظاهر فهذا تفسير تمام الكلام في تفسير الألقاب السبعة وفي  
بيان النسبة بينها وهي الإيضاح والتكرير والإيغال والتذليل والتكميل والتميم والاعتراض  
ولم أتعرض فيما تقدم ذكره لخاص بعد العام لظهور أمره بالنسبة إلى سائر هذه الألقاب  
مخالفتها غير التميم والإيغال والاعتراض وملاقاته هذه الثلاثة في بعض الصور وإنما تنزلنا لبيان  
النسبة بينهما جاعلاً ما يصح الاستغناء به عن غيره باعتبار المعاني ولتزداد البصيرة في فهمها وتسهل  
الفرصة في تفصيلها والله التوفيق ثم أشار إلى أن الألقاب يقع بغيرها فقال عاطفاً على ما تقدم

في الإيضاح بأن يكون في أثناء الكلام وعلى هذا القول يشمل الاعتراض بعض صور التميم وهو ما كان  
واقعاً في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين ويشمل بعض التكميل وهو الضرب الأول منه إذا لم يكن له  
محل جملة كان أو أقل أم كذا قال في الإيضاح وبيان التذليل وفيه نظر لأن التذليل ليس من شرطه

(٣٣ - شروح التلخيص ثالث) صور التكميل اعترض بأنه يشمل بعض صور التذليل فكان على المصنف  
أن ينه عليه وأجيب بأن مفهوم من أصل تفسير الاعتراض والفرض بيان ما يخص هذا البعض فالتأنيده قد ذكر بعض  
صور التكميل مع كونه مشمولاً للاعتراض عند البعض الأول قلت بعض صور التكميل المشمولة للاعتراض عند البعض غير بعض  
الصور المشمولة للاعتراض عند البعض الأول لأن المشمولة له عند البعض الأول ما كان جملة لا محل لها من الاعراب والمشمولة له  
عند البعض ما ليس جملة فظهر الاختصاص إذ ما ليس جملة لا يشمله قول ذلك البعض فلو سكنت المصنف عن قوله وبعض صور  
التكميل لترهم أن شمول الاعتراض له عند البعض الثاني كشموله عند البعض الأول مع أنه ليس كذلك وهذا بخلاف بعض صور  
التذليل فإنه مشمول على كل قول كذا في شريحتنا العدوي (١) قوله قال في الإيضاح وبيان الخ لليس فيما بيده فممن نخشه



واما بغير ذلك فقولهم ايتهم يعني ومنه قوله تعالى اذ تقولون بالستكم وتقولون بافواكم مالميس لكم يعلم اى هذا الاذ لك ليس الا قولهم يرى على الستكم ويدور في افواه كمن غير ترجمة عن علم القلب كاهوشان المعلوم اذا ترجم عنه اللسان وكذا قوله ثلاث عشرة كلمة لازالة نوم الامة كافي نحو قولنا سالى الحسن وابن سبرين ولعلم العدد حله كالمثل تفصلا لاجل اعطاه من جهتين فتأكد العلم وفى أمثال العرب علمان مخبرين علم وكذا قوله كلمة تأكيد آخر وقيل اى كلمة فى وقوعها بلا من الهدى وقيل اريد به تأكيد الكيفية لا الكمية حتى لو وقع صوم العشرة على غير الوجه المذكور لم تكن كاملة وكذا قوله الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فامولم يقصد الاطناب لم يذكر ويؤمنون به

(قوله وهو ما يكون) الضمير راجع لبعض بقية التسميم والتكميل وقد علمت ان الاعراض على القولين السابقين مبين للتسميم وقوله ما يكون واقعا فى انشاء الكلام ما عاى سواء كان مفردا أو جملة وحيث شمل الاعتراض بالمعنى المذكور عند هذا البعض بعض صور التسميم والتكميل كان بين الاعتراض بالمعنى المذكور بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعه معهما فمما ذكر وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون لغرض دفع الابهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخر وهو جملة تدفع الابهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتسميم بقى شئ آخر وهو الدسبة بين الاعراض على هذا التفسير وبين التذييل (٣٥٠)

والابضاح والتكرير والايغال وهو ما يكون واقعا فى انشاء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالابضاح بعد الابهام واماكذا وكذا (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر) أى ترك الاطناب فان الاختصار قد يظن على ما يميم الاجاز والمساواة كالم (لم يذكر ويؤمنون به) (واما بغير ذلك) أى الاطناب يجعل إما بما تقدم من معانى الاطناب السبعة (واما بغير ذلك فهو معطوف على قوله اما بالابضاح بعد الابهام ثم مثل لما كان الاطناب فيه بغير ذلك فقال (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم) أى يسبحون ملتبيين بالحمد بأن يقولوا سبحان الله وبحمده (ويؤمنون به) أى برجمهم (فانه) أى فان الشأن والامر هو هذا الكلام وهو قوله (لو اختصر) أى لو وقع الاختصار والمراد بالاختصار هنا المساواة لانه يطلق عليها كما تقدم (لم يذكر) قوله تعالى (ويؤمنون به) ولولم يذكر كان مساواة ولهذا قلنا ان المراد بالاختصار هنا أن لا يكون بعده كلام آخر له اتصال معنوي بما قبله من (واما بغير ذلك) ش أى يكون الاطناب بغير المذكور كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به

هو ظاهر تفسير المصنف سابقا ونفرد الاعتراض بما يكون لغرض التوكيد أو يكون فضلة ونفرد التذييل بما لا يكون فى انشاء الكلام أو لا بين كلامين بل آخر وكذلك النسبة بينهما من كل من الابضاح والتكرير فبعضهما فبما يكون فى البين أو فى الانشاء الابضاح أو يكون تكرارا لثابت كيد ونفرد عما يكون لغرض الابضاح والتأكيد ونفردا عنه فيما لا يكون فى البين ولا فى الانشاء بل فى الآخر الابضاح أو يكون تكرارا لثابت كيد وانما تعرض البيان النسبة بين هذه الامور السبعة وهى الابضاح والتكرير والايغال والتذييل والتكميل والتسميم والاعتراض لاجل ازيد البصيرة فى فهمها وتنصيب القرينة فى نقطتها ولم تعرض لبيان النسبة فيما تقدم من ذكر انما ص بعد العام وبين غير من هذه الامور السبعة لظهور أمرها بالنسبة الى سائرها وذلك لظهور ما ينته لغير التسميم والايغال والاعتراض وبما معناه لهذه الثلاثة فى بعض الصور (قوله واماكذا وكذا) لاجابة السال قال لا وحده (قوله الذين يحملون العرش) مبتدأ والجملة بعد الموصولة وقوله ومن حوله عطف على المبتدأ واخول شمل جهة العلو والسفل كالمثل جهة العين والسمال على الظاهر كذا اقر شينا العدوى وقوله يسبحون بحمد ربهم خبر المبتدأ أى يسبحون ملتبيين بالحمد بأن يقولوا سبحان الله وبحمده (قوله ويؤمنون به) أى برجمهم (قوله فانه) أى الحال والشأن وقوله لو اختصر أى اتركب الاختصار (قوله على ما يميم الاجاز والمساواة) أى والمراد هنا الثانى لانه لم يذكر ويؤمنون به كان مساواة

لان ايمانهم ليس بما يشكروه احد من مبتتهم وحسن ذكروا اظهر شرف الايمان ترغيبا فيه وكذا قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله والله يعلم انك لرسوله واقه يشهدان المنافقين لكاذبون فاعلموا اختصرتك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية تكذيبهم في دعوى الاخلاص في الشهادة كإمر وحسنه فمفهومهم ان التكذيب للشهود في نفس الامر ونحوه قول البغلاء ولا واسلهم الله وكذا قوله تعالى اخبراهي عصى اوكا عليها واخس بها على غنى وفيها ما ارب أخرى وحسنه اعطيه السلام فهم ان السؤال بعينه أمر عظيم يحده الله تعالى في العاصفين ان ينسبه لهما فسحق نظيره في التغاوت بين الحالين وكذا قوله نعيدها من انما فظن لها عا كفي وحسنه اظهر الابهتاج بعادتها والافتقار نحو اعطيتهم الزاد غيظ السائل

(قوله لان ايمانهم الخ) أي وانما قلنا ان زيادة يؤمنون به اطالب لان ايمانهم الخ أيضا تسببهم وحسنه المستغادين قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم بل ان على ايمانهم به تعالى (قوله أي لا يجبهه) لما كان في الانكار لا يستلزم العلم المراد فسر عا يستلزمه وهو في الجهل قاله هم وقر بعضهم أن هذا التفسير منطوقه للسان والمادة من أن ما لا يجبه لا ينكر وان كان يمكن انكار الشيء معاندة (قوله لا ينكره من ينبتهم) أي وهو انما يطالب بهذا الكلام بل ذلك أمر معلوم عنده وقوله لكونه معلوما أي عند الخطاب (قوله اظهر شرف الايمان) أي المذكور للجملة ويؤمنون به لا تناسقت مساق المدح (٢٥١) فاق بها الاجل اظهر شرف

مدلولها (قوله ترغيبا فيه) أي حيث مدح به الملائكة الحاملون العرش ومن حوله وهذا كما يوصف الاتيابه بالصلاح لقصد المدح مع العلم بصلاحهم ترغيبا في الصلاح (قوله وكون) هو بالرفع مبتدأ خبره قوله تظاهر وقوله بالتأمل فيها أي في الآية أوفى الوجود السابقة وهو التظاهر وذلك لان ما حصل به الاطباء في الاوضاع السابقة اما أن لا يكون معصوف عطف كغير الاعتراض

لان ايمانهم لا ينكره) أي لا يجبهه (من ينبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أي ذكر قوله ويؤمنون به (اظهر شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الخطاب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة تظاهرا بالتأمل فيها المساواة وانما قلنا ان زيادة يؤمنون به اطالب (لان ايمانهم) معلوم (لا ينكره) أي لا يجبهه من يخاطب بهذا الكلام وهو (من ينبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما عند الخطاب (و لكن حسن ذكره) أي ذكر قوله تعالى ويؤمنون به (اظهر شرف الايمان) المذكور للجملة ويؤمنون به لا تناسقت مساق المدح فاق بذلك الجملة لا تظاهر شرف مدلولها (ترغيبا فيه) حيث مدح به الملائكة الحاملون العرش ومن حوله ولما كت فيه هذه النكتة كان اطباء الاقطر يلا وهذا كما يوصف الاتيابه بالصلاح لقصد المدح مع العلم بصلاحهم ترغيبا في الصلاح قيل يحتمل أن يكون الرد على الجبهة لان المدح يشعر بخروجه عن الايمان بالمعتقد فكأنه يقال هم مدحون بالايمان به كما ينبغي من كونهم يزعمون عا يعتاد اذ ليس على الاوضاع الجسمية القريبة الى الادراك كما آمن به على ذلك الوجه الفاسد من لم يتهبدهم وانما قلنا ان الخطاب بهذا الكلام لمن ينبتهم ليكون ذكر الايمان اطباء بالفائدة السابقة لان غيرهم لا يستفهم هذا الخطاب فلا يقصدون به اذ لا يحمله ذلك فان ايمانهم ليس بما يشكروه احد وحسن ذكره اظهر شرف الايمان ترغيبا فيه

وعطف الخاص على العام أوجه ذلك ولم يفسد العطف كالا اعتراض أو قصد بدق وكان من عطف الخاص على العام كقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ وهذا المثال قصد فيه العطف على ما قبله ولم يكن من عطف الخاص على العام فظهرت المغايرة المذكورة كذا قرر شيخنا العدوي ولما أن تعرض الآية على كل من الامور السبعة حتى يبين لك أنه لم يوجد فيها ما عصى في كل منها أما كونها ليست من الايضاح ولا من التكرار فواضح لان قوله ويؤمنون به ليس لفظه تكرر او لا ايضا حالها ما قبله وأما كونها ليست من الايغال فلان قوله ويؤمنون به ليس ختم للشعر ولا لا كلام كما هو الا يقال اذ قوله يستغفرون الذين آمنوا عطف على ما قبله فليس ختم او أما كونها ليست من التذليل فلعدم اشتغال جملة وهي ويؤمنون به على معنى ما قبلها بل معانها لانها قبلها وأما كونها ليست من التكميل فان قوله ويؤمنون به ليس لرفع الايهام المتعبر في التكميل وأما كونها ليست من التتميم فلان قوله ويؤمنون به ليس فضلا وهو تظاهر وأما كونها ليست من الاعتراض فهو مشكل اذ انبى على ما تصور من أن من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثاني معطوفا على الاول ولا شك أن جملة ويستغفرون الذين آمنوا معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا والخلص من ذلك الا لشكال يجعل الواو ويؤمنون به المعطوف لا اعتراض لا يتم الا اذا تعين كونها كذلك وهو غير متعين لاحتمال كونها اعتراضية ثم المتبادر كونها المعطوف فخرج الآية عن كونها من قبيل الاعتراض

واعلم أنه قد يوصف الكلام بالأيجاز والاضطراب باعتبار كثرة زخرفته وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له في أصل المعنى كالشعر الأول من قول أبي تمام

بالا طباب يكون باعتبار  
أن المعنى أدى به مع زيادة  
عن المتعارف فاقدمه وأشار  
هنا إلى أن الكلام يوصف  
بهما باعتبار قوة الحروف  
وذكرتها بالنسبة لكلام  
آخر مساو لثالث الكلام في  
أصل المعنى فلا ذكره وفا  
منهما الطاب باعتبار ما هو فيه  
والأقل منهما حرفا وبما  
باعتبار أن ثالث ما هو أكثر  
منه (قوله قد يوصف  
الكلام) أي في اصطلاح  
القوم (قوله بالايجاز  
والا طباب) أي بالنسبة  
منهما بدليل قول الشارح  
بعد فيقال لا أكثر وفا  
أنه مطبوع (قوله باعتبار  
الخ) الباء للسببية بخلاف  
الباء الأولى في قوله بالايجاز  
فإنها تعدية لا تدفع ما يقال  
أنه تعلق حرفي من متعددى  
المعنى يعامل واحد (قوله  
بالنسبة إلى كلام آخر الخ)  
يعنى كل وصف بهما باعتبار  
تأدية المراد بلفظ ناقص عنه  
وأف به باعتبار لفظ رائد  
عليه فائدة وقوله بالنسبة  
الخ راجع للثمة والفتنة  
قوله فيقال لا أكثر وفا

وقول الآخر  
ومنه قول النماذج

يصعد عن الدنيا إذا عسود \* ولو برزت في زى عذراء ناهد  
ولست بنظار إلى جانب الغنى \* إذا كانت العلياء في جانب الفقر  
إذا ما راء رفعت شدة \* تلقاها عراة بالبين  
إذا ما المكرمات رفعن يوما \* وقصر مستغواهن مداها  
وصافت أذرع المترين عنها \* سما أوس إليها فاحتواها

وقول بشر بن أبي حازم

(قوله يصعد) بفتح أوله وكسر ثانيه لانه هو الذى يعنى بعرض وهو لازم وأما بضم الصاد فهو يعنى بغير العفة وهو متعد كذا قرر شيخنا  
العمدوى (قوله أى يعرض) بضم الهمزة أى يعرض هذا المدح عن الدنيا التى فيها الراحة والنعمة بالغنى (قوله إذا عمن  
سودد) أى إذا ظهرت له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والنعمة (٣٥٣) (قوله ولو برزت) أى ظهرت تلك الدنيا

(يصعد أى يعرض عن الدنيا إذا عمن) أى يظهر (سودد) أى سيادة \* ولو برزت في زى عذراء ناهد  
الزى الهيئة والعذراء البكر والنمود ارتفاع الندى (وقوله ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم  
بديل ما قبله وهو قوله

والى لصبار على ما ينوبى \* وحسبك أن الله أننى على الصبر

( بنظار إلى جانب الغنى \* إذا كانت العلياء في جانب الفقر)

يمدحه بديل إلى المعالى يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الجول

أى كقول أبي تمام (يصعد) أى يعرض (عن الدنيا) التى فيها الراحة والنعمة بالغنى (إذا عمن) أى  
عرض وظهره (سودد) أى سيادة ورفعة فى غير تلك الدنيا وتلك الراحة والنعمة وتماه ولو برزت  
أى ظهرت تلك الدنيا فى زى أى فى صفة عذراء ناهد أى واقفة التهدين أى يعرض عن الدنيا  
طلب السودد ولو كانت الدنيا على أحسن صفة تشتهى بها لأن المرأة أقوى ما تشتهى أن تكون عذراء  
ناهدا (د) كقوله (أى كقول الشاعر الآخر (ولست) بضم التاء على أنها لتكلم بديل أن ما قبله  
للتكلم وهو قوله

والى لصبار على ما يصيبى \* وحسبك أن الله أننى على الصبر

(بنظار) أى ينظر لانه فعلا أراد به فاعل كما هنا إذا لانسب أمثلة المابقة هنا (إلى جانب) أى  
إلى جهة (الغنى) وأراد بالغنى المال ولازمه من الراحة والنعمة وعدم النظر إلى جهة الغنى أبلغ فى  
التباعد من مجرد الأخبار بالترك (إذا كانت العلياء) أى لا التفت إلى الغنى إذا رأيت العز والرفعة  
(فى جانب الفقر) وأراد بالفقر عدم المال ولازمه من التعب والمشقة ولا شك أن حاصل الشطر الأول

يصعد عن الدنيا إذا عمن سودد \* ولو برزت في زى عذراء ناهد

فإن البيت فيه الطنب بنصفه الثانى وفيه إيجاز بنصفه الأول لانه يعطى معنى ما جعله أبو على الحسن  
الكاظمى بيت وهو

ولست بنظار إلى جانب الغنى \* إذا كانت العلياء فى جانب الفقر

الذى هنا وأراد على المقيد لا على القيد حتى يكون أصل النظر هو سودا أو المراد بالصيغة هنا النسبة أى ذى نظر أو أن المابقة راجعة  
لغنى لأننى أى أن تنظره إلى جانب الغنى منتفعا بما يغنيه وكلما الوجوه قبل جسمانى قوله تعالى وما ربك بظالم للعبيد (قوله  
إلى جانب الغنى) أى إلى حيثته وأراد بالغنى المال ولازمه من الراحة والنعمة وعدم النظر إلى جهة الغنى أبلغ فى التباعد من  
مجرد الأخبار بالترك (قوله إذا كانت العلياء) أى العز والرفعة (قوله فى جانب الفقر) أراد به عدم المال ولازمه من التعب  
والمشقة وقرر شيخنا العمدوى أن إضافة جانب الفقر سبابة وفى معنى مع أى مصاحبة للفقر أى ليس به وهو التعب أو أن الإضافة حقيقة  
والمراد بالجنب المذهب ومعنى البيت أنى لا التفت إلى المال والراحة والنعمة مع الجول إذا رأيت العز والرفعة فى التعب والمشقة  
(قوله بنصفه) أى نصف الشاعر نفسه وقوله يعنى أى لانه يعنى وإنما أتى بالعناية لانه جعل الغنى على سببه وهو الراحة والفقر على مسببه  
وهو التعب وهذا خلاف المتبادر وقوله مع الجول أى عدم السيادة

و يقرب من هذا الباب قوله تعالى لا يستعاضوا بعملهم بمثل ما يسخطون وقول الحماسي

(قوله فهذا البيت الخ) وذلك لأن حاصل المصراع السابق أنه لما وهنت يطلب الرفعة والسادة ولمع مشقة عدم الغنى وقد انما فالسادة ولوع التعب أحب اليه من الراحة والغنى مع النجول وهذا المعنى هو حاصل معنى هذا البيت فالشطر الأول ايجاز بالنسبة لهذا البيت والبيت اطناب بالنسبة اليه وان كان يمكن أن يدعى أن كلا منهما مساواة باعتبار ما جرى في المتعارف وأن مثل العبارتين معا يجري في المتعارف (قوله أي من هذا القبيل) أي وهو اليجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها (قوله لا يستعاضا يفعل) أي لا يستعمل عن فعله سؤال (٣٥٤) انكار بحيث يقال لم فعلت أو المراد لا يستعمل عن فعله الباعثة

عليه لعدم وجودها وان كان قد يستعمل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه

و يدخل في عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بأن يقال لم حكمت أو ما العلة الباعثة عليه لأن الحكم تعلق القدرة بانظار مدلول الكلام الأخرى وتعلق القدرة بما ذكر فعل من أفعاله تعالى لأن أنفعه تعالى عبارة عن تعلقات القدرة التخييرية (قوله وهم يستلون) أي من جانبه تعالى سؤال انكار إذ لا يسجد أن ينكر على عبده ما شاء أو وهم يستلون عن العلة الباعثة لهم على فعلهم (قوله وقول الحماسي) بكسر السين وتشديد الياء أي الشخص المتسوب إلى الجماعة وهي الصناعة لتعلق شعره بها والمفرد به هنا السؤال إن عاد باليهودي مات قبل البعثة ومطلع تلك القصيدة

فهذا البيت اطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (و يقرب منه) أي من هذا القبيل (قوله تعالى لا يستعمل عياف فعل وهم يستلون وقول الحماسي) وهو قوله يصعدن الدنيا إذا عن سودد انه طلب الرفعة وان مع ترك راحة الغنى ونعمته إلى مشقة عدم الدنيا وتعب فقد انما لما وهنت وطلبه لأغلى وميله للسادة والشهرة وهي مع التعب أحب اليه من الراحة والغنى مع النجول وهو حاصل هذا البيت فالشطر الأول ايجاز بالنسبة لهذا البيت والبيت اطناب بالنسبة اليه وان كان يمكن أن يدعى أن كلا منهما مساواة باعتبار ما جرى في المتعارف وأن مثل العبارتين معا يجري في المتعارف (قوله أي من هذا القبيل) أي وهو اليجاز والنجول وكذا الاطناب بهذا التفسير يجوز أن يكون ايجازا بالتفسير السابق أو اطنابا أو مساواة هذا إذا نظر إلى هذا الحاصل فيستوى المقصود من الشطر والبيت وإن اعتبر مثل ما أثرنا اليه من كون البيت دلي على عدم الالتفات وعدم النظر إلى جانب الغنى عند عرض العياض في جانب الفقر وهو ما بلغ من مجرد الصد والتترك بالفعل الغنى عند طلب المعالي مع أن البيت فيه تصريح بالفقر والأول إذا اعتبر قوله ولو رزق الخ كان فيه ترك الدنيا عند ذلك وان مع أحسن زى كان في المعنيين خلاف ما لكن مثل هذا الاختلاف ضعيف لا يخرج أصل المعنى عن الاتحاد لاستلزام ما في كل منهما ما أشير اليه في الآخر مع أن الرائد على الشطر في الأول لا يقابله شيء من الثاني صراحة ولذلك جعل الشطر والبيت من هذا القبيل فافهم (و يقرب منه) أي من هذا القبيل وهو ما حصلت فيه المساواة في المعنى مع كون إحدى العبارتين ايجازا فيسهل لفظة الحروف والأخرى اطنابا لكثرتها لا زيادة فيه لفائدة (قوله تعالى لا يستعمل عياف فعل وهم يستلون) أي لا يستعمل عن فعله سؤال انكار بأن يقال لم فعلت ويدخل في عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بأن يقال لم حكمت لأن الحكم تعلق القدرة بانظار مدلول الكلام الأخرى وهو يستلون من جانبه سؤال انكار وتقية إذ لا يسجد أن ينكر على عبده ما شاء (وقول الحماسي) أي الشخص ويحتمل أن يراد بالكلامين يعتبر أحدهما بالآخر من غير اعتبار كلام الأوساط بل الأقل وكان المصنف مستغنيا عن ذكره إذ بقوله فيما تقدم من السكاكين الاختصار قد يكون باعتبار أن الكلام خلق بأصل منه ثم قال المصنف و يقرب منه قوله تعالى لا يستعمل عياف فعل وهم يستلون بالنسبة إلى قول الحماسي وهو الجلاج عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي

إذا لم يبد من الأوم عرضه • فكل رداء رتبته جيسل • وأن هو لم يجعل على النفس ضيمها ونشكر  
فليس إلى حسن التماسيد • تعبر أنا فليس عددينا • فقلت لها إن الكرام قليل  
وما قبل من كانت بقائه مثنا • شباب سمعت له لا وكهول • وما ضرا أنا قبل ربحنا  
عزيز وجار الأكرمين ذليل • وأنا القوم لا ترى القتل سبة • إذا مارنا طاهر وساول  
يقرب حسب الموت آجالنا • ونكره آجالهم قتلول • ومامان مناسدي فرائسه  
ولا تسل منا حيث كان قتل • تسل على حد الظلمة نفوسنا • وليس على غير السيف تسل  
ويحسن كاه المزن حافي جابنا • جهام ولا غنا بعد جيسل • وتكرار نشنا البيت

وبعد

وتشكران شئنا على الناس قولهم • ولا ينكرون القول حين نقول

وكذا ما ورد في الحديث الحسن سوء الثقل وقول العرب الثقة بكل أحد عز

أذا سيدنا خلا قام سيد • قول لما قال الكرام فعول وما أجدت ثارت لدون طارق • ولا دنا في النار لئن ترسل  
وأما ما شهد في عدونا • لما عزم مشهورة وجول وأسا في كل شرق ومغرب • بهامن قراع الدار عين فاول  
معودة أن لا تسأل نصالها • فتعدي حتى يستباح قتل سلى إن جهل الناس عنا عنهم • فليس سواء عالم وجول  
(قوله وتشكران شئنا على الناس قولهم) أي ولولم يظهر موجب لا كاره لثنا حكمتنا فيهم وقام رياستنا عليهم (قوله ولا ينكرون  
القول حين نقول) أي ولولم يهتري قولنا ما لا يوافق أهواهم وفي حتم المصنف الفخ بهذا البيت تورية بأنه سيف مسل كالاصيل  
للاعتراض عليه فيه (قوله أي نحن نغير ما يزيد الخ) أي نحن نصلح على غيرنا زرقه بحيث لا ينفذ ولولم يظهر موجب تنغيرنا  
لتسام رياستنا وحكمنا عليهم وهذا المعنى الذي قصد الشاعر يشبه أن يكون (٣٥٥) معنى الآية السابقة ومع ذلك

اختلف اللفظ اختلافا  
بعمدا وتفاوت تفاوتنا  
بيننا فلذا كانت الآية  
لحجاز بالنسبة الى البيت  
كما قال الشارح (قوله  
وإنما قال بقدر) أي  
ولم يقل ومنه قوله تعالى  
أوبق كل وقوله تعالى  
(قوله لأن الخ) علة  
لحذف أي اعدم تساوى  
الآية والبيت في قيام  
أصل المعنى لأن الخ وبطل  
على ذلك المحذوف تقريره  
الآية فان قلت لا نسلم  
عدم تساويهما إذ يلزم  
من انكار الاقوال انكار  
الافعال قلت لا نسلم ذلك  
لأن الاعمال أشد فقد  
يرخص في انكار الاقوال

وتشكران شئنا على الناس قولهم • ولا ينكرون القول حين نقول  
يصفو باستهم وثنا حكمتهم أي نحن نغير ما زعم قول غيرنا وأحد لا يجسر على الاعتراض علينا  
فلا آية إيجاز بالنسبة الى البيت وإنما قال يقرب لأن ما في الآية يشمل كل فعل والبيت يختص  
بالقول فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى وكيف لا والله  
أعلم ثم الفن الاول بعون الله وتوفيقه وبإدأ سال في انعام الفنين الآخرين هداية طريقه

المسبو الى الحاسة وهي الشهادة (وتذكران شئنا على الناس قولهم) ولولم يظهر موجب لانكاره  
لثنا حكمتنا فيهم وقام رياستنا عليهم (و) الناس (لا ينكرون القول) أي قولنا (حين نقول)  
ولولم يهتري ما لا يدون ولا يوافق أهواهم وأصله أن رياستنا عزتنا على الناس أوجب أن ننكر  
قول من شئنا على أي وجه قاله بأن نجاسر عليه قدر قوله بحيث لا ينفذ ولا يجاسر أحد على قولنا  
ولا بقدر على انكاره وده علينا بمعنى البيت يشبه أن يكون معنى الآية نوع ذلك اختلاف اللفظ  
اختلافا بعيدا وتفاوت تفاوتنا كانت الآية إيجازا بالنسبة الى البيت وإنما قال يقرب لم يقل منه اعدم

وتشكران شئنا على الناس قولهم • ولا ينكرون القول حين نقول  
وقد عزى هذا البيت السمو إلى بن عاد يا قبل ولا يصح لانه ورد في هذه القصيدة ومات مناسبتا  
أنفسه وقد أجابوا على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسبق الى قوله حنف أنه والهوال يا هلى فان  
الآية الكريمة وجيزة وإنما قال يقرب منه لأن الآية الكريمة في السؤل والبيت في الانكار فلما  
لم يتوارد على شئ واحد ولكن كان عدم السؤل يستلزم عدم الانكار كانت الآية الكريمة أبلغ في  
الثناء لاستزادها زلف الانكار من باب أولى والله أعلم

دونها سلنا ذلك لكن النص على الشئ أبلغ (قوله لأن ما في الآية الخ) أي لأن الذي في الآية يشمل كل فعل لأن ما في الآية مصدرية  
أي لا يستل عن فعله والمراد بالفعل ما يشمل القول بدليل قوله بعد ذلك والبيت يختص بالقول فاندفع ما يقال إذا كان البيت فاصرا على  
الاقوال والآية فاصرة على الافعال فلا قرب بينهما فان قلت ما وجه شمول الأفعال في الآية لا أقوله تعالى مع أن فعله عبارة عن  
تعلق قدس قدره بالمقدورات لا تقول الا قول المدركة من جانب الحق عبارة عن تعلق القدرة بآثارها مدلول الكلام الأخرى وذلك فعل من  
أفعاله كما أفاد ذلك العلامة العنقوتى فقام له (قوله بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى) اضرب على ما يشوههم من جهة في المعنى من  
اتفاقهم في الصلوة والبلاغة وإنما كان كلام الله المذكور أبلغ لأن الموجود في الآية يتنى السؤل وفي البيت تنفى الانكار وفي السؤل  
أبلغ لأنه إذا كان لا ينكر ولو بلفظ السؤل فكيف يشكر جهارا بخلاف تنفى الانكار فقد يكون هو المستغنى المتروك دون الانكار  
بصورة السؤل ومع ذلك ما في الآية صدق وحق وما في البيت دعوى ونكر (قوله وكيف لا والله أعلم) أي وكيف لا يكون كلام الله  
أجل وأعلى من غيره وإجمال أن الله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم أن يأتي بالشئ على أبلغ وجه وهذا مراعاة مقتضى لانه يشير الى

تمام الفن

• (الفن الثاني في علم البيان) •

• (الفن الثاني في علم البيان) •

الفن عبارة عن الالفاظ كاهو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبه على مقتضى الخ فان جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج لتقدير مضاف أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني في علم البيان وإن جعل علم البيان عبارة عن الحكمة أو الادراك احتيج لتقدير مضاف آخر (٢٥٦) وهو متعلق بقوله قدمه على البديع أي أتى به مقدما عليه لأنه كان مؤخر اعنه ثم قدمه وتقدم

• (الفن الثاني في علم البيان) •

قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتواضع

تساوى الآية وقول الحامسي في غام أصل المعنى لأن الآية نصت على جميع الافعال واليتم انما فيه الاقوال ولو لم يكن من عدم القدرة على انكار الاقوال عدم القدرة على انكار الافعال لكن النص في الشيء أبلغ على أن تقول لا يلزم من عدم انكار الاقوال عدم انكار الافعال لأن الافعال أشد فقد ترخص في ترك انكار الاقوال دونها ولا يقال والاية ليس فيها الا الافعال لا تقول تقدم شمول الافعال الكلام الأخرى كما تقدم فتشمل الاقوال وأيضا الموجود في الآية في السؤال وفي البيت في الانكار وفي السؤال أبلغ لأنه إذا كان لا ينكر ولو بلفظ السؤال فكيف ينكر به ارباب خلاف في الانكار فقد يكون هو المستعظم المستر وكذا دون الانكار بصورة السؤال ومع ذلك المعنى الآية صدق وحق وما في البيت دعوى ونوق قدسيتين أن معنى الآية أشد وأعم وأعلى وكيف لا يكون كذا والله عز وجل أعلم فكلما جفت غشيات الاحوال أي سر وأولى وقد تم الفن الاول وهو علم المعاني وقته الحد على التوفيق والتيسير والتسديد وهو المدلول على المسدات بعين وسداد تمام الفتن الباقيين على كل وجه مجزوم وكرمه صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

• (الفن الرابع في علم البيان) •

قد تقدم أنه آخره من علم المعاني لأن مقادير المعاني من مفاد البيان عبارة المفرد من المركب (ون) شئت قلت لأنه بالنسبة اليه ككيف يقع المكيف وكخاص بعد عام بيان الاول أن اراد المعنى المستعم بطرق مختلفة التي هو مرجع علم البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي شأنه علم المعاني وتوقف المراد من البيان على المراد من المعاني كنوقف الكل على الجزء وفيه نظر ليسر في الإشارة اليه لأن اراد المعنى الواحد بطريق من الطرق التي يقبلها الاستزام المطابقة لآثاره لا توقف وان أراد أن الاراد لا عبرة في باب البلاغة إلا أن تكون معه مطابقة لمقتضى الحال مع آفاق الاحوال الكلام المذكور في علم المعاني والان تكون فيه مطابقة لرعاة كون ذلك الطريق نفاذ مطابقتها بأن يتوقف بالطريق الواضح عنده مناسبة الاوضح مثلا ومجاءه عند مناسبة مثلا فهذا الاستفاد

• (الفن الثاني في علم البيان) •

علم البيان يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا تتم بلاغة كلام بدون أعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالة المطابقة لاحتياج في تحصيل بلاغة الالفاظ الى علم المعاني اذ لاحاجة الى علم البيان في الدلالة المطابقة كما ستعرف وليس بشئ لأن المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى أعماله ولا شك أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمنع الا بعلم البيان (قوله وتعلق البديع بالتواضع) أي أنواع البلاغة وذلك لأن البديع علم يعرف به جوهه تحصيل الكلام بعد رعاية المطابقة ووضح الدلالة كما يأتي فلا جرم أنه لا تعلقه بالبلاغة وانما يفيد حسنا عن ضربا الكلام البليغ وكلام الشاعر المذكور يشير الى أن البديع من أنواع البلاغة وهو ما جزمه بعضهم خلافا لمن قال انه من تبة علم المعاني ولين قال انه من قيمة علم البيان

مؤخر اعنه ثم قدمه وتقدم في أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان وحاصله أنه قدم المعاني على البيان لكونه منه عبارة المفرد من المركب لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال السلي هي مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شئ آخر هو اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة (قوله للاحتياج اليه في نفس البلاغة) الانسب بما بعده أن يقول المتعلقة بالبلاغة وتعلق البديع بتواضعها وانما كان علم البيان محتاجا اليه في نفس البلاغة لأنه يعتز به عن التعقيد المعنوي كما سبق وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة وشرط الشرط والحاصل أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها وبواسطة أخذ الفصاحة فيه والاحتراز المذكور لا يتيسر لتعذر العذر بالعلم بآثار الإبهام العلم فاقاله بعضهم أن

(قوله أي ملكة) هي كيفية رابضة في النفس حاصلة من كثرة ممارسة قواعد الفن (قوله يقتدر به الخ) الاكثار به هذا انظر الشان الملكة في ذاتهم لان كان متروك في الملكية الواقعة في التعريف لا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله أو أصول وقواعد معلومة) عطف على ملكة إشارة إلى المراد بالعلم هنا الملكة أو الأصول بمعنى القواعد المعلومة لأن بها يعرف المراد المعاني بطرق مختلفة في الموضوع والخفاء وانما قاعد القواعد بالمعلومة لأنه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل وانما كان المراد بالعلم هنا أحد الأمرين المذكورين لأن العلم مقول بالاشتراك في هذين المعنيين فهو زارادة كل منهما ولا يقال يلزم على ذلك استعمال المشترك في التعريف بل هو من معنية ذلك لا يجوز أن نقول على منع استعمال المشترك في التعريف إذا زاراد أن لا يأخذ أحد معنييه أو معانيه فقط وأما إذا صرح أن راد به كل معنى فإنه يجوز كما هنا فإنه يجوز زارادة كل من الملكة والأصول كما أشار إليه الشارح لأن على المنع الوقوع في الحجة من جهة أنه لا يدرى المعنى المراد من المشترك وهذا يناقض القرض من التعريف (٣٥٧) من البيان والكشف على أن عمل منع استعمال المشترك في

(وهو علم) أي ملكة يقتدر بها على ادراك كل جزئية أو أصول وقواعد معلومة

من البيان بل المعاني هو المفسدان كل حال مناسب لتقام تحب مراعاته سواء كان طريق وضوح أو خفاء أو غير ذلك ولو استغنينا عنه كان من المعاني وعلى تقدير استفادة كون الطريق الثاني لا بد أن يكون مطابقا من هذا الفن قطا بقية المذكورة في المعاني حيث لا يغفل المطابقة المستفادة من البيان ولا توقف لاحدهما على الآخر بل التبادر أن مفاد علم البيان والذي يتناول من مفاد المعاني منزلة الجزء من الكل لأنه هو لا حصر راعن اتعقيد المعنى الذي يتحقق به الفصاحة التي هي جزء من البلاغة لفهمه وأما الثاني وهو كونه ككيفية من الكيف فإن الدلالة على أصل المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بأن راعى فيها الأحوال المناسبة المذكورة في علم المعاني بعرض في ذلك الله لا مفاد علم البيان وهو كونهما بطريق مخصوص دون آخر مما ليس فيه التقيد وهذا قريب غير أن تلك الكيفية لا تتوقف الحقيقة على المطابقة لانه لا بد من مراعاة المطابقة فيها فليس المطابقة تتحقق بدونها حتى تكون كالعرض لهما لأن كونهما بطريق مخصوص (٣) حتى كان ذلك الطريق غير مطابقين بطر عرضه لهما المضادة لهما حيث لا يتم هو غيرهما من حيث أنه طريق مخصوص وان لم اعتبر أن يكون مطابقا فالأقرب إليه أن يكون معروضا للمطابقة لا عارضا لها وهو موصوفه فاقامل وأما الثالث وهو أن مفاده كذا كخاص بعد عام فلان الاراد بطريق مخصوص دون غيره لا بد منه من المطابقة والمطابقة توجد بدونه وهو أيا قارب غير أنه يرتد عليه ما ورد على ما قبله لأن طلق الاراد لا يستلزم المطابقة وكونه لا بد فيمن المطابقة لا يستفاد من هذا الفن فتأمل حتى تعلم أن ما طبق عليه المحققون هنا من هذا التعليل لموجب للتأخير ضعيف والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (وهو) أي البيان (علم) ويعنى بالعلم هنا الملكة الحاصلة من مآول ممارسة قواعد الفن بمعنى أن من حصلته تلك الممارسة حصلت له

(وهو علم)

(٣٣ - شروح التلخيص ثالث) واحد فكأنه لا اشتراك وحصل المقصود من التعريف لأن المقصود منه حصول البصيرة بالمعروف وقد وجدتم أن الشارح سوى بين إرادة العنيين وان يرجع إرادة المعنى الأول في الفن الأول لكن الأرجح المعنى الثاني لأن الكتاب في بيان المسائل والقواعد والعلم المذكور جزئي منه فإن قلت أن العلم كما يطلق على الملكة والقواعد يطلق على الإدراك فلم يذكر الشارح قلت لا احتياج الكلام معه إلى تقدير المتعلق بالاشارة داعية إلى تقدير ذلك ولكن الذي اختاره العلامة السيد أن المراد بالعلم هنا الإدراك والتزم التقدير المذكور لأن الإدراك هو المعنى الأصلي للعلم لأنه مصدر واستعمال العلم في المعاني الآخر أم حقيقة غريبة أو اصطلاحية أو مجاز مشهور حال العلامة عبد الحكيم الملم بحقيقة هو الإدراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم أم مجازا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة إليه في البقاء وهو الملكة كذلك ثم المراد الإدراك الحاصل من الدلائل والمسائل المعلومة من الدلائل والملكة الحاصلة من التصديقات بالمسائل للمدلة كما تقر بأن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا للعلماء ولا يصح أن يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن لأن مجرّد اعتقادها لا يعرف به أحكام الجزئيات عالم تحصل الملكة



يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه

(قوله يعرف به إيراد المعنى الواحد) أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد التشكك فإقدام للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته لأنه إذا لم يراع يعرف إيراد المعنى الواحد الوارد على قصد التشكك بطرق مختلفة ونحوه بتقييد المعنى بالواحد إيراد المعاني المتعددة بطرق موزعة على تلك المعاني مختلفة في الوضوح بأن يكون هذا الطريق مثلاً في معناه وأوضع من الطريق الآخر في معناه فلا تكون معرفة إرادتها كذلك من علم البيان وأعلم أن القرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز التشكك عن الخطافي بتأدية الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصود مدلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضاء مدلالة خفية أو واضح عند اقتضاء مدلالة متوسطة في الوضوح والخفاء أو متوسطة عند اقتضائه أو وضع أو أخفى (قوله أي المدلول عليه الخ) قد بهما الإشارة إلى أن اعتبار علم البيان انما هو (٣٥٨) بعد اعتبار علم المعاني وأن هذا من ذلك بمنزلة المفرد من المركب وذلك لأن علم المعاني

علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق لقتضى الحال وعلم البيان علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق لقتضى الحال بطرق مختلفة مثلاً إذا كان الخطاب يتكرر كون زيد مضاعفاً فلا بد من مقتضاه الحال بحسب المقام جلة مفيدة رد الإنكار مسواً كان أفادته بابه بدلالة واضحة أو أوضح أو خفية أو أخفى نحو أن زيد المصنف أو أكثر الراماد والهزل الفصل أو جذبان الكلب فأدلتها تلك المعنى بدلالة المطابقة كالمثال الأول من وتلخيص علم المعاني وأفادتها في نفسه ما من وتلخيص علم البيان (قوله طرق الخ) يستفاد منه أنه لا بد في البيان بالنسبة لكل معنى

(يعرف به إيراد المعنى الواحد) أي المدلول عليه بكلام مطابق لقتضى الحال (بطرق) وتراكيب (مختلفة في وضوح الدلالة عليه) أي على ذلك المعنى حالة بسيطة بها يكون صاحبها بحيث يتمكن من ادراك حكم أي شيء من جزئيات هذا الفن بمعنى أن أي معنى يريد إيراد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء يتمكن به تلك المكة إرادته بما يناسب من تلك الطرق وعلى هذا أن تكون جزئيات هذا الفن هي المعاني التي يراد التعبير عنها وأحكامها تكون هذا الطريق مثلاً أن يبين هذا بحيث هو رد كل معنى مدلول تحت القصد بما يناسبه من الطرق المختلفة في الوضوح والخفاء ويحتمل أن تكون الأحكام مجرد كونه بحيث يورد ذلك أو هذا من غير رعاية المناسبة وسأني أن شاء الله تعالى ما في ذلك ويحتمل أن يراد بالجزئيات التراكيب التي يوردها المعاني وهو الأقرب ويراد بأحكامها كون هذا التركيب صالحاً لهذا المعنى أي لا يراد منه ذلك التركيب وكون هذا أنسب من كل ذلك وهذا إذا ريد بالعلم المكتسب ويحتمل أن يراد بالعلم القواعد والأصول المعلومة انبها تعرف أحكام المعاني المؤداة ولا يصح أن يراد بالعلم لغة تسمائل الفن لأن مجرد اعتقادها لا يعرف به أحكام الجزئيات كما سيذكره ما لم تحصل الملكية وإلى أن هذا العلم يدل بهما أثراً بالعلم أحكام جزئياته أشار بقوله (يعرف به) أي يعرف بذلك العلم (إيراد المعنى الواحد) أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد التشكك كما أشار إليه لأن الإقدام للاستغراق العرفي ونحوه يعرف به إيراد المعاني المتعددة بطرق تنوع على تلك المعاني مختلفة في الوضوح بأن يكون هذا الطريق مثلاً في معناه وأوضع من الطريق الآخر في معناه فلا تكون معرفة إرادتها كذلك من علم البيان وقد تقدم أن الحكم المعروف هنا ما لا يراد من حيث المناسبة لقتضى الحال أو مجرد الإيراد بالاناسبة (بطرق) أي بتراكيب (مختلفة في وضوح الدلالة) يخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه) ش فالجاعة إن هذا العلم أخص من علم المعاني وإن علم المعاني كالفرد والبيان كالمركب فإن صرح على ما فيه من البحث فهو

من طرق ثلاثة على ما هو مفاد الجمع ولا يصدق فيه لأن المعنى الواحد الذي نحن بصددده مستند ومسدد له ونسبة لكل منهما إيراد بحري في المحذور تفصيل للتركيب طرق ثلاثة لا للحاجة واختلاف الطرق في الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى الجاهل ويعد من المعنى الحقيقي يكون وضوح القرينة المنصوبه وخفاها فتقييد إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون طريقه الإحاطة ٨١ أطول (قوله وتراكيب) عطف تفسير (قوله مختلفة في وضوح الدلالة عليه) أي سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكتابة أو الجاز أو التسمية فإل إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح من الكتابة أن يقال في وصف زيد مثلاً بالجوهر ذي الفصول وذو جذبان الكلب وزيد كثير الراماد فهذا الراماد كسب قصد وصفه بالجود من طريق الكتابة لأن منزل الفصل انما يكون باعطاء ابن أمه لصفان وجن الكلب لائقه فلو ارد من عليه من الإضافات كثر بقوله على أحد أو أكثر الراماد من كثر أو أقل الحطب لطبخ من أجل كثره أيضاً فإن هذه الطرق مختلفة في الوضوح فكثير الراماد أو بعضها فباطن به عند المناسبة كان يكون الخطاب لا يفهم بفرد ذلك ومثال إيراد بطرق مختلفة الوضوح من الاستعارة أن يقال

في وصف مثله رأيت بحرف في الدار في الاستعارة الضعيفة وطهر بانهامه جميع الأنام في الاستعارة المكتنة لان الطموح وهو الغص  
 بالماء من أوصاف البحر فدل ذلك على أنه أخصر تشبيهه بالحرف النفس وهو الاستعارة المكتنية على ما يأتي ولما زدت لاطم بالامواج  
 لأن الجبهة والتلاطم بالامواج من لوازم البحر وذلك مما يدل على أخصر تشبيهه به في النفس أيضاً وأضع هذه الطرق الاولى وأخفاها  
 الوسط ومثال ابراده بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه في ذلك البحر في السقاء وزيد كالبحر وزيد بحر وأظهرها ماصر فيه وجه التشبه  
 كالاول وأخفاها مما حقي فيه الوجه والافتانها كالآخر فيضاطب بكل من هذه الالوجه الكاشفة من هذه الابواب بما يناسب المقام من  
 الوضوح والخفاء في شيء آخر وهو ان قول المصنف مختلفة في وضوح الدلالة عليه فيه اشكال وهو ان الدلالة كما يأتي كون اللفظ بحث  
 يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ولما معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء (٢٥٩) وأجيب عن ذلك بأجوبة منها

أن وصف ذلك الكون  
 بهما من وصف الشيء بما  
 لتعلقه والمراد وشرح  
 المدلول أو خفاؤه بأن  
 يكون قريبا بحيث يفهم  
 بسرعة وأولاهم بسرعة  
 وكأنه قبل بطرق مختلفة  
 الدلالة الواضحة مدلولها  
 أو الخفي مدلولها ومنها أن  
 وصف الكون بذلك  
 باعتبار أن نبوت ذلك  
 الكون للفظ معلوم  
 بسرعة أو بدون سرعة  
 وعلمة ذلك سرعة  
 الانتقال من القسط إلى  
 المدلول أو بطوره ( قوله  
 بأن يكون الخ ) يحتمل أن  
 تكون السه للنسبة  
 ويحتمل أنها التصور رأى  
 واختلاف تلك الطرق  
 في وضوح الدلالة بسبب  
 كون بعض تلك الطرق  
 أوضح أو مذكور يكون  
 بعض تلك الطرق أوضح  
 ( قوله فلا حاجة الخ )  
 أي وإذا علمت أن المراد

بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح وخفي بالنسبة إلى الأوضح فلا  
 حاجة إلى ذكر الخفاء

في الوضوح وذلك بأن يكون اختلافها في ألفاظ مسترادفة أو متفاوتة في الوضوح لا يصور في الالفاظ  
 المترادفة لان الدلالة فيها موضوعة على ما يأتي ان شاء الله تعالى فان عرف وضعتها كانت الالام بصرف  
 منها أو من بعضها حتى والترقيق في تصور معنى بعضها ليس اختلافا في الوضوح اذ الوضوح قبل  
 تدكر الوضع ومعرفته ضرورة أنه لا يدرك شيئا تدكر الوضع وبعد تدكره لا تفاوت وذلك كالتمثيل  
 عن الحسبان المعلوم بالاسد والخضفر وما أشبه ذلك في قرأ كيب والاختلاف في الوضوح يقتضي أن  
 بعضها أوضح دلالته من بعض مع وجود الوضوح في الكل ومعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي  
 فلا حاجة إلى أن يراد بعد قوته في الوضوح والخفاء مع ان اسقاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهي الإيعاز إلى أن  
 الخفاء الحقيقي وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الاطلاق لا من انتفاءه عن تلك الطرق والا كان  
 قريبا وجده فيه تعقيد معنوي وجعلنا الألف واللام في الواحد للاستغراق إشارة إلى أن معرفة التكلم  
 ابراد معنى كقولنا زيد بحر أو بطرق مختلفة طول كانت له المكتبة في ذلك لا يكون ذلك علما بعلم البيان  
 وتفسير العلم بالمكتبة أو القواعد تصور لانه لا يمكن الا برادعاه لكل معنى الالمكتبة أو تلك القواعد  
 فمثال ابراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في باب الكتابة أن يقال في وصف زيد مثلاً بالجدوز دهمزول  
 الفصل وزيد جبان الكبوز زيد كثير الزاد فهذه التراكيب تعيد وصفه بالجدوز على طريق الكتابة

متأخر عنه طبعاً فلذلك أضرعته وضما وقوله علم جنس قال الشارح أي بالقواعد وفيه نظير للاول  
 أن يجعل معنى المعلوم وهي القواعد دالة كلامه وكلام غيره عليه وقوله يعرف به بمنزلة من غيره والمراد  
 بالطرق التراكيب والمراد الدلالة العقائدية لساناً وقوله المعنى الجمهور على أن المراد المطابق لقتضى  
 الحال وقيل المراد جنس المعنى وقوله في وضوح الدلالة تتعلق بقوله مختلفة لانقسام الوضوح إلى القوى  
 وأقوى وغيره كما تراه في قولنا زيد كالبحر في السقاء وقولنا زيد كالبحر وقولنا دهمزول  
 وهذا تنبيهات في الاول ينبغي أن يفهمه بالكلام العربي كما يفهمه في حد علم المعاني وهو من متعلقاته والكلام  
 العربي فالبيان الذي هو مركب كذلك ولعله سكت عنه أحالة على ذلك ( الثاني ) أورد على هذا  
 الحد أداء المعنى الركيك باللفظ الركيك فالخفاء غير مانع وأجيب بأن المراد بالمعنى هو الذي يقتضيه  
 الحال أو تقول ليس لتعلم يعرف به ضوابط الركا كبدل ذلك يعلم من هذا العلم لأن الشيء يعرف

بأختلاف الطرق في وضوح الدلالة ما ذكرناه بقولنا بأن يكون الخ الخ تعلم أنه لا حاجة إلى ما قاله الخطي إلى حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف في  
 وضوح الدلالة عليه فقال وخفاها هو حاصل ما رده الشارح عليه أنه لا حاجة لقوله وخفاها وذلك لان الاختلاف في الوضوح يقتضي  
 أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح في كل ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي فالاختلاف في الوضوح يستلزم  
 الاختلاف في الخفاء وحيداً فلا حاجة لتدكر الخفاء على أن اسقاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهي الإشارة إلى أن الخفاء الحقيقي أعني الخفاء  
 في نفس الامر وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الاطلاق لا من انتفاءه عن تلك الطرق والا كان فيما وجد فيه تعقيد والخفاء الموهوم  
 فيه إنما هو بحسب إضافة بعضها إلى بعض فكأنها واضحة والتفاوت إنما هو في ضده الوضوح وضعفه

(قوله وتقييد) مبتدا وقوله ليخرج خبر (قوله ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد) أي يخرجها عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءا من معناه والافالمعرفة بالنسبة الى معنى واحدا لصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلا لان المراد بالجميع المعاني اذا دخل تحت القصد والارادة (قوله ايراد المعنى الواحد) أي ككرم زيد وكالحسن والفقر وسقوله بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة أي مع كونها متماثلة في الوضوح وذلك كالتصريحين كرم زيد يقولنا زيد كرم وزيد جواد والتصريحين الجود والفقر وسقوله بالاسد والغضنفر فمعرفة ايراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست (٣٦٠) من البيان في شيء وعطف العبارة على اللفظ من عطف المراتف وما حصل

ما ذكره الشارح أن تقيد والتصيد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة والافالمعنى الواحد للاستغراق العرفي أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فالو عرف أحدا ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن

لان هزال الفصل انما يكون باعطاء عين امثلة للاضاف وجن الكلب لالفه الانسان الاجنبي بكثرة الواردين من الاضاف فلا يعادى أحدا ولا ينحصر عليه وهو معنى جنسه وكثرة الرامد من كثرة الاسواق قطبان من كثرة الاضاف وهو معنى مختلفة وضوحا وكثرة الراماد وضوحا فخطابه عند المناسبة كأن يكون الخطاب لا يفهم بغير ذلك ومثال ايراده بطرق مختلفة في باب الاستعارة يقال في وصفه مثله أيضا رأيت صمرا في الدار في الاستعارة التضييقية وطير زيد الانعام جميع الانعام في الاستعارة بالكنية لان الطموح وهو الغمر بالمه وصف الجهر قد لى على أنه أضر تشبيهه بالصر في النفس وهو الاستعارة بالكنية على ما يأتي ولجوز بدتلاطم أوجها لان الله واللام لا طم الامواج من لوازم الصر وذلك مما يدل على اضممار التشبيه في النفس أيضا وأوضح هذه الطرق الاول واخفاها الوسط ومثال ايراده في باب التشبيه ان يقال زيد بالصر في السقاء وزيد بالصر وزيد بصر وأظهرها ما صرح فيه بالوجه واخفاها بضابط مقابله ثم يقول قوله في وضوح الدلالة يخرج به لان المراد من انب الوضوح وبشده قوله بعد ذلك لم يكن بعضها أوضع من بعض وجه هذا يعلم ان قوله في وضوح الدلالة ليس المراد وخفاها بابل الخفاها ليس مراد انما الكلام في طرق واضحة بعضها أوضع من بعض غير أنه يصدق على ما ليس أوضع أنه معني بالنسبة الى الواضح فذلك قال السكاكي الوضوح والخفاها وانما يريد ما كثر ما يدل قوله قبل ذلك في وضوح الدلالة عليه والنقصان وبدل له أن ما ليس أوضع أصلا ليس طريقا بل بغيره فلا يكون مقاما بيانيا ولا فصحا **الثالث** أوردنا بضابط الاعراب فانه كذلك فالجسد غير مانع وجوابه أنه يخرج بقوله المعنى انما يعلم الاعراب يعرف به ايراد اللفظ والمعنى تسميه ثم بقوله بطرق مختلفة فان ذلك لا يطرد في الاعراب ولما ذكر السكاكي هذا الجسد كره عقبه لجسده بالوقوف على ذلك عن انطباع مطابقة الكلام لتمام المراد منه وقال الترمذي انه يخرج بعلم الاعراب وقال السكاكي انه لا يخرج ببعض شيء وعلم الاعراب لا يراد له حال هذا الحد على حد المعاني الذي ذكره لفظ التبع وهو غير حاصل لغرب فاتهم شكلون بطلبهم (قلت) وهذا الجواب لا يصح لان التعاد يتبعون تلك التراكيب ثم لوضع لما كان جوابا عن المصنف لأنه لم يرض ذلك الحد في مثله الجواب ما ذكرناه **الرابع** قال جماعة كثير منهم السكاكي هذا العلم أخص من علم المعاني وان هذا بمنزلة المركب

فأجيب للزم كون من له ملكة لا يقتدر على معرفة ايراد معنى واحد في تراكب مختلفة في الوضوح عالم بالبيان ولا يقال علمها الاستغراق العرفي يقتضي أن كل من عرف علم البيان يتمكن من ايراد أي معنى أراد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة مع أنه ممنوع فيما ليس له لازم بين أوله لازم واحدا لاقول هذا لا يراد الا ان اريد باللازم ما يتم انفا كما كاهو مصطلح المناطقة وسأني أن المراد أنهم من ذلك وجود ما ليس له لازم بالمعنى الاعم منوع (قوله أي كل معنى الخ) فان قلت المعاني التي قصدتها المتكلم غير متناهية عرفا وكان الاطاحة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاطاحة على ان يتناهى عرفا فكيف بقدر يعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاطاحة بما لا يتناهى أجمالا كما في سائر العلوم (قوله فالو عرف الخ) تفريع على كون الام للاستغراق وقوله فالو عرف أحدا أي عن ليس له تلك الملكة

عبر ذلك علما بالبيان ثم لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح وانخفا وأراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة  
وتعيين ماهو المقصود هنا فقال

وهو أوكدهما حذف فيه الوجه والأداة معا فيضابط بكل من هذه الأوجه في هذه الأبواب حيث يناسب  
المقام من انخفاء والوضوح ويعرف ذلك بهم هذا الفن ويأتي ما فيه ولا يضرب في التشبيه كونه حقيقة لأن  
الغرض فيه الإيعاء بالتشبيه إلى الوجه والأعاء إلى معنى من المعاني لا يستلزم كون اللفظ مجازا والمرح  
به فيه أوضح لأن الدلالة فيه تصرحية وفتح إدخاله في هذا الباب باعتبار ما لم يصرح به وهما بحث وهو  
أن ما ذكر من كون هذا الفن يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح أن أريد به أن  
هذا الفن لما ذكر فيه شروط المقبول من التشبيه والمجاز والكنابة وحقيقة كل منها أو أقسامه كان  
في ذلك تشبيه على فائدة وهو أن يطلب من ترا كيب البلغاء واستعمالات العرب ما وقع ليقاس عليه  
غيره بما يرا د استعماله ويعرف المقبول من ذلك من غيره فيصح للإنسان أن يجد وحدهم وينسخ على  
مثوالهم فلا يقتضي أن هذا الفن يعرف به ما ذكر بل يقتضي أن معرفة هذا الفن ربما كانت سببا  
لتنسج ترا كيب البلغاء الذي يحصل العلم بكيفية الأيراد أو عبارة ذلك بكتيب الإنسان قوة لاستعمال  
ما ير د كما يصنع البلغاء فلا معنى لتعريفه بما ذكر أنه تعريف لازم غير محقق للزوم غني ولوجاز  
لجواز تعريف النحو بعم اللغة أذ ربما جعل على طلب معاني الالفاظ القوية من الالفاظ وغيرها وهو فاسد

وذلك عسرة المفرد وفيه نظرم وجوه منها أن الأعم موجود في ضمن الأخص فيلزم أن يذكر علم  
المعاني في علم البيان وليس الأمر كذلك فإن قالوا أن معرفته متوقفة على معرفة علم المعاني فيبينها  
حيثما تلازم لأن أحد هما جزء الآخر ثم لا نسلم أن علم البيان يتوقف على معرفة علم المعاني فلو أزان علم  
الإنسان حقيقة التشبيه والكنابة والاستعارة وغير ذلك من علم البيان ولا يعلم تطبيق الكلام على  
مقتضى الحال فليس علم المعاني جزءا من البيان ولا لازما له ومنها أن تطبيق الكلام على مقتضى الحال  
كالمادة وهذه الطرق كالصورة والمادة ليست جزءا للصورة ومنها أن ما نسند ذكر من الصورة نأ كسد  
للتطبيق على مقتضى الحال فليكن هذا العلم منزلا من ذلك منزلة التأسيس لا منزلة الكل  
من الجزء ومنها أن المعنى الواحد إن أريد به أصل المعنى فهو حاصل في قولنا جاهز يدسوا ما كان  
اتسكارا أو أبسد أثيا أو طلبيا وإن أريد بالمعنى الذي يقتضيه المقام فقد يقال أن علم البيان يعرف به  
تطبيق الكلام على مقتضى الحال وإن علم المعاني يقتضيه إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة أما  
الأول فلان ما بين قولنا زيد قائم وإن زيد قائم من التفاوت يضاهي ما بين قولنا زيد  
كلاسد وزيد أسد والاسد بدمن التفاوت والمعنى في كل منهما متفاوت بسبب التاكسد كما اختلف  
حالة المنكر وغيره في التاكسد بان والام اختلف حاله مع غيره في هذه الطرق المذكورة في البيان  
وأما الثاني فلان غالب علم المعاني يعلم به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة فإن المجاز  
الاستنادي أوضح في الدلالة من الحقيقة الاستنادية فإن عشرة راضية أدل على رضا صاحبها من  
قولنا راض صاحبها كأن زيدا أدل من قولنا زيد كلاسد وكذلك كل واحد من مقتضيات ما يتعلق  
بالسند والاستناد إليه من حذف وكرو وتقديم وتأخير وأتباع وغيره مما يطول ذكره وكذلك الأبحاز  
والالطباب والمساقاة أنما هي طرق مختلفة في وضوح الدلالة ولا شك أن الطرق الساتية مختلفة  
بالمالعة وعدمها فربما حصلت بالمالعة بالأبحاز دون الالطباب الذي هو أوضح (الفاصل) قال  
السكاكي ثلما كان علم البيان شعبتين من علم المعاني لا ينفصل عنه إلا بزيادة اعتبار كان كل مركب وعلم  
المعاني كالنقد ثم إن بعضهم قال معناه أن علم البيان باب من أبواب علم المعاني وفصل من فصوله وإنما  
أفرد كما يفرد علم الفرائض عن الفقه وهذا الكلام فيه نظر لأنه مخرج بان علم البيان مركب وعلم

(قوله عبر ذلك) أي بل  
لا بد من معرفة إيراد كل  
معنى دخل تحت قصده  
وأرادته (قوله قابلا) في  
نسخة قابلة للوضوح  
وانخفاء أي بل منها ما لا يكون  
الواضحا كالوضعية ومنها  
ما يكون قابلا للوضوح  
وانخفاء وهو العقلية وقد  
علمت أن وصف الدلالة بهما  
أما بحسب المدلول أو  
بحسب سرعة الانتقال  
من اللفظ وعدمه فعلى  
الأول يكون وصف الدلالة  
بهما مجازا وعلى الثاني  
يكون وصفهما بالحقيقة  
(قوله أراد أن يشير إلخ)  
أراد بالاشارة المذكورة  
أراد أن يذكر تقسيم الدلالة  
والقصد من ذكر هذا  
التقسيم التوصل إلى بيان  
المقصود وقوله وتعيين  
عطف على أي يشير أو على  
تقسيم عطف مسبب على  
سبب (قوله ماهو المقصود  
هنا) أي في هذا الفن وهو  
قوله الآتي والإيراد  
المذكور إلخ

(قوة ودلالة اللفظ) احترز (٣٦٣) باضافة الدلالة الى اللفظ عن الدلالة الغير العقلية سواء كانت عقلية كدلالة

(ودلالة اللفظ) يعنى دلالاته الوضعية وذلك  
وان أردنا أن هذا الفن يذ كرفيه كل معنى يدخل تحت القصد وبين أنه يوربهم هذا انرا كيب المختلفة  
مثلا فهذا الاصع انفا قماذ كرفى الفن كما اشرفا اليه حقيقة التشبيه وأقسامه والمقول منه وغيره  
وكذا المجاز والكناية تذك حقيقة كل منه ما وشروطه والمقول وغيره يجتزى بذلك عن التعقيد  
المعنوى الذى يشتمل عليه غير المقبول وهذا البحث مما يظهر جوابه بعد فلتنا مثل ثم الماشتمل  
التمريف على ما يشهد أن الترا كيب اللفظية تختلف دلالاتها على المعنى وضوحا وخفاءا أراد أن ينسبه  
على أن الدلالة اللفظية الوضعية لا تختمل كلها بالوضوح وانفاه حتى يجرى اليراد المذ كور فى جميعها  
بل منها ما يقبل ذلك الاختلاف ومنها ما لا يقبله كغيره بل الحيل البحث وتحقيق الحيل ذلك اليراد لثلاثتهم  
جوانبه فى جميع أقسام الدلالة الوضعية فهذا ذلك تقسيمها فقال (ودلالة اللفظ) يعنى دلالاته الوضعية  
وذلك بأن يكون الموضوع متغيرا فيها سواء كان نفس العلم بالوضع كافيها أو لا بل مدغم من انتقال عقلى  
المعاني مفرد وبالبا أ والفصل من العلم كالفرائض ليس مر كبا بالنسبة الى العلم لان الفقه مشلان  
كان اسم الجميع اجوابه على سبيل الكل المجموعى فالفرائض جزء للفقه فالفقه مر كبا لا باعتبار  
الاعم والاخص بل باعتبار الجميع والمفرد بخلاف علم المعاني فانه عندهم مفرد كالجنس وعلم البيان  
مر كبا كالنوع وان كان الفقه مثلا كليا يصدق على كل باب منه و ينفصل بعضها عن بعض  
بخاصة فلا يصح أن يقال ان حد المعاني يخرج حد البيان كما فعلوه لان حد الجنس لا يجوز أن  
يكون غير الجنس كما أن حد الحيوان لا يجوز أن يخرج الانسان ولعل هذا القائل اغتر بقول  
السكا كشيعة منه والشعبة كآليات وغفل عن قوله انه منفصل عنه من اذ اعتبر فانه اشارة الى أنه  
ليس كآليات بل كالنوع فان الانسان شعبة من الحيوان ينفصل عنه زيادة النطق (السادس) «  
أورد بعض شراح المفتاح أن قولهم فى وضوح الدلالة لا ينبغى فان الوجود ليس بمقصود بل القصد  
انخفاضه فانه كلما كان الكلام خفيا فى الدلالة كان أبلغ فى قوليل فى خفاء الدلالة كان أقرب الى الاشارة الى  
اعتبارات الابلغ واعترض على هذا المانع وبأنه كرا لوضوح يستلزم كرا لخفضه لان كل واضح  
خفى بالنسبة الى غيره وبالعكس وبغير ذلك مما لا طائل له تحته والسؤال قوى فلذلك عبر الطبع  
بانخفاض (السابع) « لاشك أن اليراد الواحد للمعنى الواحد بالطرق المختلفة لا يمكن فلو قال  
المصنف باحدى طرق لتشميل اليراد الواحد وكان أحسن لانه قوة بطرق لا تاتى الا عند تعدد  
اليراد وليس القصد مختصرا فى ذلك (الثامن) « أورد الترمذى على هذا الحد انه يلزم عليه أن  
من عرف لمعنى واحد طرفا مختلفة يكون يعرف علم البيان وليس كذلك لان هذا أحد العوام  
قال ولا ينبغى من ذلك ان تكون الالف واللام بنفس لان الجنس يصدق فى فرد واحد ولا للاستغراق  
فانه مستحيل لان المعاني لا تنتهى فكيف تعلم كلها وأجيب عنه بأن الاداة للاستغراق ولا يلزم  
الاحاطة بتفاصيل المعاني غير المتناهية فانها تعلم بوجه كل (التاسع) « كان ينبغي أن يقول  
فى ايضاح الدلالة انه فى الطرق والوضوح عند السامع ص (ودلالة اللفظ الى آخره) من ومضى  
كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالما بالوضع وقيل هى صفة للسامع ومضى

الاقسام وأجيب بأن المراد بالوضعية ما للوضع فيها مدخل سواء كان العلم بالوضع كافيها لكونه سببا تاما كافى  
المطابقة ولا مدغم من انتقال عقلى كفى الضمنية والالتزامية وهذا وجه جعل المناطقة الدلالات الثلاث وضعيات كذا قرى شجنا  
العدوى (قوله وذلك) أى وبين ذلك أى بيان تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود منها



أما على ما وضعه أو على غيره والثاني إذا دخل في الأول دخول السقف في مفهوم البيت أو الحيوان في مفهوم الإنسان أو أخرج منه خروج الحائط عن مفهوم السقف أو الضاحك عن مفهوم الإنسان ونسي الأولى دلالة وضعية وكل واحد من الأخيرين دلالة عقلية (قوله على تمام الخ) أي على مجموع ما وضعه المراد بالمجموع ما قبل الجزم فدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب فاندفع ما قبل الأولى حذف تمام لأنه يتحصر دلالة اللفظ على الماهية البسيطة الموضوعة هو لها فإن قلت هلا حذف قوله تمام واكتفى بقوله أما على ما وضع فهو شامل لأقنى البسيط والمركب قلت ذكر لفظة تمام لأجل حسن مقابلة بالجزء وقد بينت أن مما قلنا أن عاملاً لا يحجزه وما قبل من أنه احتج به عن دلالة اللفظ على (٣٦٤) نفسه بخوض يذللنا في فيه فنظر ذلك لأنه على مذهب السارح من أن

دلالة اللفظ على نفسه  
وضعية موضوعا وعيا وبكتفي  
بالتفافية بين القول والدلول  
باعتبار تكون تلك الدلالة  
طابقية فلم يكن غمام  
استرازا عن شئ وعلى أن  
تلك الدلالة غميلة كما حذرته  
العلامة السيد كانت خارجة  
عن المقسم وهو دلالة اللفظ  
الوضعية وحيث كانت  
خارجة عن المقسم فلا  
يكون غمام استرازا عنها  
لعدم دخولها (أقوله ما أرى  
الحق الذي وضع أو معنى  
وضع واللفظ نائب فاعل  
وضع وجله وضع صفة أو  
صلة جوت على غير من هي  
لأن الموصوف بالوضع  
اللفظ لا المعنى وكان الواجب  
إبراز الضمير ولعل المصنف  
ترك الإبراز هو أعلى المذهب  
الكوفي الذي يرى عدم  
وجوب الإبراز عند من  
اليس كما حذرته (أقوله الناطق)  
الأولى والناطق بالعطف  
(قوله أو على جرته) أي

(أما على تمام ما وضع اللفظ (هـ) كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق (أو على جزئته) كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق (أو على خارج عنه) كدلالة الإنسان على الضاحك (وسمى الأول) أي الدلالة على تمام ما وضع (وضعية) لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتام المعنى (و) يسمى كل من الأخيرين) أي الدلالة على الجزء أو الخارج (عقلية) لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج تنقسم إلى ثلاثة أقسام لانها (أ) دلالة (على تمام) أي مجموع (ما وضعه) اللفظ كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق فان لفظ الإنسان وضع لمجموع الخبز أي أعنى الحيوان الناطق (أو دلالة (على جزئته) أي جزء تمام ما وضعه (أو دلالة (على معنى (خارج عنه) أي خارج عن تمام ما وضعه (أو اللفظ كدلالة لفظ الإنسان على معنى الضاحك فانه دالة على معنى خارج عن المسمى الذي هو الحيوان الناطق إذ هو لازم لهذا المعنى لان جزئ منه كالأبختي (وسمى الأول من هذه الأقسام الثلاثة وهي الدلالة على تمام ما وضعه (وضعية) لأن السبب في حصولها بشرط سماع اللفظ أو تدكره معرفة الوضع فقط دون حاجة لشيء آخر ورأى الوضع والذي كان الوضع سبباً له هو تمام ما وضعه جميعاً إذ الواضع إنما وضع ذلك التام لا الجزء ولا لازم (و) يسمى (كل واحد من الأخيرين) وهما الدلالة على الجزء والدلالة على اللازم (عقلية) لأن حصولها

أما على ما وضعه (هـ) أو على جزئته أو على خارج هذا تنقسم مخرجاً وكرراً العصر أدلة أهمها الاستقراء ومراد على جميع ما وضعه وبقره على جزئته أي من حيث هو كذلك وكذا قوله على خارج فان اللفظ قد يوضع لشيء وبعضه لا يمكن فانه مشترك بين العام والخاص والعام جزء الخاص وفوق في هذا المثال وقيل إنه كل ومثل لفظ الحرف فانه اسم لشيء وبهذه كانت فاد الحرف اسم لها وألبعضها ولا شيء ولازمه كالنفس والكوكب وضوئه والفعل فانه اسم المصدر ولازمه المكان والزمان والاحتياج أن تقول في المطابقة من حيث هو كذلك كالمعنى الخطي وجاعه لما ذكرناه في شرح المختصر وهذا التقسيم بعم الفرد والمركب أو اقله ان المركبات موضوعة وقد ذكرنا في هذه المواضع مباحث شريفة في شرح المختصر فلتطلب منه ص (وسمى الأول وضعية وكل من الأخيرين عقلية) ش بر بدان الذي يدل عليه بالوضع هو دلالة المطابقة والآخر بان العقل بمعنى أن الواضع إنما وضعه ليفيد جمع معناه غير أن العقل اقتضى أن الشيء لا يوجد دون جزئته ولازمه وهذه طريقة بعضهم وبعضهم يجعل الثلاثة وضعية وبعضهم يجعل الأولى والثانية دون الثالثة وهي طريقة الآمدي

جزء ما وضعه (قوله على الحيوان) أي فقط أو الناطق فقط إذ كل منهما جزئ من الموضوع (قوله أو على خارج عنه) أي على  
 أي من غنم ما وضعه اللفظ (قوله كدلالة الإنسان على الضاحك) أي وكدلالة لفظ على الحائط (قوله أي الدلالة على تمام ما وضعه)  
 أي الدلالة على تمام المعنى الذي وضع اللفظ له (قوله وضعية) مفعول ثانٍ لسمي (قوله لأن الواضع أغواضاً اللفظ لتمام المعنى) أي  
 لا يجوز له ولا لأقربه وجنسه فأسبغ في حصولها عند جماع اللفظ أو بذكره وهو معرفة الوضع فقط دون حاشية لشيء آخر بخلاف  
 الأخيرين فإنه انضم فيهما الوضع أمران عقليان وقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك الفهم المزدوج عن اللازم (قوله وكل من  
 الأخيرين عقلياً) أي وقف كل منهما على أمر عقلي زاد على الوضع

(قوله انما هي من جهة حكم العقل الخ) هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا يدخل فيه فيما ولس كذلك اذ هو جز من سب لان كل لازم  
الضميمة والالتزامية يتوقف على مقدمتين احدهما وضعية والاخرى عقلية وهما كلفا فهم اللفظ فهم معناه وكلفا فهم معناه فهم جز  
اولا لزمه ينتج أنه كلفا فهم اللفظ فهم جز معناه اولا لزمه والمقدمة الاولى متوقفة على الوضع لان فهم المعنى متوقفة على الوضع اللفظ  
لذلك المعنى والمقدمة الثانية متوقفة على العقل لان فهم الجزء او اللزوم متوقفة على انتقال العقل من الكل الى الجزء ومن اللزوم الى  
اللازم بواسطة حكم أنه كلفا وحده الكل وحده جز وهو كلفا وحدها للزوم. بجدلا لزمه من نظرا في المقدمة الاولى يسمى التضمينية والالتزامية  
وضعيتين كالمنطقة ومن نظرا لثانية مساهمة اعقلتين كالسائين. وأوجب بأن هذا حصر اضافي انما هي من جهة حكم العقل  
لا من جهة الوضع وحده الجزء او اللزوم فلا ينافي أنه من جهة العقل والوضع معا وانما اقتصر على العقل في بيان التسبب لانه سبب  
قرى بخصلاف الوضع فانه سبب بعد وهو غير ملتفت اليه عند أهل هذا الفن فرددك شيئا العلامة العدوى وقوله من جهة حكم  
العقل أى من جهة هي من جهة حكم العقل المصور بأن الخ سوا محقق (٣٦٥) الحكم بالعقل أولا كذا ذكر العلامة

عبد الحكيم (قوله بأن  
حصول الكل) أى وهو  
المعنى الطابق والمراد حصوله  
في الذهن أو في الخلد  
(قوله يستلزم حصول  
الجزء) هذا ارجاع  
لذلك وقوله أو اللزوم  
يرجع الى اللزوم (قوله  
والمطوقون أى كثرهم  
والافعض بهم كآثار الدين  
الاجرى يسمى الاخرتين  
عقلتين كالسائين واختار  
الاشعري وأن الحاجب  
أن التضمينية وضعية  
كالطابقية وأن الالتزامية  
عقلية قال سم والطاهر  
أن كل من الثلاثين  
الاخرتين سواء قلنا انها  
لفظة أو عقلية لا يصدق  
عليها انها تجاز اذ ليس  
اللفظ مستعملا في غير  
ما وضع له للاقعة مع

انما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو اللزوم يستلزم حصول الجزء أو اللزوم والمنطوقون  
يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن الوضع مدخلاتها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية  
كدلالة الدخان على النار  
فانتقال العقل الى الجزء أو اللزوم من الكل أو اللزوم وهذا الانتقال تصرف عقل لا يتوقف فيه  
العقل الاعلى مجرد حصول المعنى لا على شئ آخر ورأه وهذا معلوم لا يتوقف في تحقيقه ضرورة حكم  
العقل بأن حصول الكل أو اللزوم يستلزم حصول الجزء أو اللزوم فسميتا عقلية لذلك فان قيل  
استلزم المعنى اللزوم ربما يتصور فيه الانتقال وأما استلزامه بجزء فهو حصوله مع حصول لا يتصور  
فيه الانتقال وكذا اللزوم في الزوم الذهني لا يندمى قلنا اما اذا حصل الكل تفصيلا أو حصل اللزوم  
الذهني مع اللزوم لازم الذهني أن توسط الكل واللزوم في الجزء أو اللزوم صار به في الرتبة الثانية كانتقل  
اليه وأما اذا حصل الكل اجمالا أو اللزوم بلا لزوم ذهني فالانتقال الى الجزء تفصيلا أو اللزوم الغير الذهني  
واضح لا يقال لا يصح الانتقال باعتبار الاختيار لخصه العقلية عن التخصيص وعن اللزوم الغير الذهني لانا  
نقول لا بد من الانتقال عند القرينة فلو قد ذلك كلف في اللزوم العقلي في هذا الفن كما يأتي ولا يقال  
الانتقال من الجدة الى التخصيص انتقال في الحقيقة من وجهه هو الوجه العقلى الذى لا غرو فيكون انتقالا  
اللزوم لالى الجزء فلا يتصور الانتقال الثاني في التضمن لانا نقول التضمن فهم جزء مدلول  
اللفظ بأى وجه وقد حصل واللفظ لم يوضع لذلك الوجه الذى تصور به الكل اجمالا فافهم وتخصيص  
اسم الوضعية بالدلالة على تمام الموضوع دون الدلالة على الجزء أو اللزوم اصطلاح غير المناطقة  
وابن الحاجب وصاحب البديع والاختلاف أن الدلالات الثلاث انطيات بمعنى أن لفظ فهم امس دخلا  
وهو شرط في استفادتها منه وانما الخلاف في أن اللفظ موضوع لها أولا (قلت) وعندى ان هذا  
الخلاف لا يخصه لانه ان ع بالوضع انه بقيد الاقتصاد فلا خلاف أنه ليس كذلك وان عى بقيد  
الانضمام فلا خلاف ان الامر كذلك لم يبق الآن يقال موضوع لاهية الاجتماعية من الاجزاء

(٣٦٥ - شرح التلخيص ثالث) قرينة (قوله باعتبار أن الوضع مدخلاتها) أى سواء كان دخوله  
قرىبا كفى المطابقة لانه سبب تام فانه لا يسببها سوى العلم به أو كان بعيدا كفى الاخرين لانه جز سبب فهمها وذلك لان كل واحدة  
منها متوقفة على أمرين فالتضمينية متوقفة على وضع اللفظ لكل وعلى انتقال العقل من الكل الجزء والالتزامية متوقفة على وضع  
اللفظ للزوم وعلى انتقال العقل من اللزوم للزوم فقد اعتبروا في تسميتهم ما رضى عن السبب البعيد وهو مدخلية الوضع (قوله  
ويخصون العقلية) أى سواء كانت عقلية أو لا وكذا يقال في الاثنين بعدها (قوله بما يقابل الوضعية والطبيعية) أى تتكون  
الدلالة عندهم ثلاثة اقسام عقلية كدلالة الدخان على النار وضعية كدلالة الثلاث وطبيعية كدلالة الحشرة على الحبل والصفرة  
على الوجع فتقوله كدلالة الدخان مدال عقلية وقوله ويخصون الخ أى يخالف السائين فان العقلية عندهم لا تقابل الوضعية اذ  
الوضعية قدر تكون عقلية فتأمل



وتختص الأولى بدلالة المطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بدلالة الالتزام

(قوله وتفيد الأولى) أى تفيد

(٣٦٦)

اضافيا لوصفها فيقال دلالة مطابقة بالإضافة لدلالة مطابقة بالوصف

(وتفيد الأولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزئى ضمن المعنى الموضوعه (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوعه

وأما المناطقة فالوضع اذا كانت لفظية عندهم فلا موضع فيها مدخل فتدخل ذات الجزء والالزام كما أثرنا بالنسبة فيما تقدم وهى مقابلة عندهم للعقلية المحضة والطبيعية للذات الجزء والالزام وذلك أن الدلالة التى هى كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر كحال التغيير مع الحدوث فانه يلزم من العلم بتبوت التغيير للعلم بحدوثه وكلاهما لا يلزم من العلم به العلم بحدوثه أو كحال هذا المازم وبوسط أولا تنقسم عندهم ستة أقسام لفظية وغيرها وغير اللفظية اما عقلية بأن لا يمكن تغييرها كدلالة التغيير على الحدوث واما طبيعية بأن يكون الربط بين الدال والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة الحجرة على الخيل والصقرة على الرجل واما وضعية بأن تحصل بالاختيار كدلالة الإشارة المخصوصة مثلا على معنى ثم أولا واللفظية أيضا اما عقلية بأن لا يمكن تغييرها كدلالة اللفظ على لاقظ وهو اما طبيعية بأن يكون الربط بين اللفظ والدال والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة أحم على وجع واما وضعية بأن تكون بالاختيار والوضع وتعرف بانها فهم المعنى من اللفظ عندنا ملاقة بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وعنى بالتفهم الكائن عن الوضع الفهم المستند الى سطق الوضع من غير شرط كون ذلك المفهوم عام الموضوع أو لازمه أو جزئيا فتدخل الاقسام الثلاثة المنسوبة الى الوضع واحترزوا بالقيد الأخير وهو قولهم بالنسبة الى من هو عالم بالوضع من العقلية والطبيعية لانها تحصل بالنسبة الى من لا يعرفه بالوضع وورد على هذا التفسير أن الفهم ان حصل مصدر منسوب بالمفاعيل فلا يكون وصفا لفظا فهو وصف للأنسان الفاهم وان جعل منسوب بالفعول كان وصفا للمعنى المفهوم وعلى التفسيرين لا يكون وصفا لفظا فلا يشتق منه وتعريف وصف اللفظ به يقتضى كونه مبحثا بشق منه للفظ ما يحمل عليه على قاعدة أن من قام به وصف جعل عليه الاشتقاق وأوجب بأن ما ذكرنا هو حجت لم تدبر تعلقه بالبحر وزمان أعبر من حيث تعاقبه بالبحر وصرار وصفا للفظ على أنه لفظون فالتفهم من اللفظ وصفه فثبتت له منه فيقال هذا اللفظ مفهوم منه المعنى فقد عرفت الدلالة التى هى وصف اللفظ بما هو وصف به بهذا الاعتبار وهو واضح فم هذا ما دلالة أن كانت على تمام ما وضع له اللفظ سميت مطابقة وان كانت على جزئيه سميت تضمنا وان كانت على لازمه سميت التزاما وهذا الاصطلاح فى التسمية متفق عليه واليه أشار بقوله (وتختص الأولى) من الدلالات الثلاث وهى الدلالة على تمام ما وضع له اللفظ (ب) اسم (المطابقة) بمعنى انها تسمى دلالة المطابقة دون غيرها وانما سميت بذلك لتطابق اللفظ والمعنى أى توافقهما فلهذا اللفظ بالدلالة على التميز ولزاد المعنى بالمؤولية لتغيره ولتطابق الفهم والوضع بمعنى ان ما فهم هو ما وضع له اللفظ (و) تختص (الثانية) وهى الدلالة على جزئ ما وضع له اللفظ (ب) اسم (التضمن) أى تسمى دون غيرها دلالة تضمن وانما سميت بذلك لكون المدلول فيها جزئ امتنعنا المعنى الموضوعه اللفظ (و) تختص (الثالثة) وهى الدلالة على لازم ما وضع له اللفظ (ب) اسم (الالتزام) بمعنى أولا نعرض الى الأول يكون الجزء كالشرط للوضع لا بل لا يفسد الوضع وعلى التالى بخلافه ص (وتفيد الأولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام) من سميت الأولى بمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية دلالة تضمن لتضمن الكل لجزئيه والثالثة الالتزام لما فيها من الاستلزام

وكذا يقال فى تضمن والالتزام كذا نقل الحفيد عن الشارح فى حواشى المطالع وذكرا العلامة يس أن المراد بالتفصيل ما شمل تفصيلا بالإضافة كأن يقال دلالة المطابقة وتفصيل الصفة كما يقع فى عباراتهم من قولهم الدلالة المطابقة ولا ينافى ذلك قول المصنف بالمطابقة لان المراد بهذه المادة فتشمل نحو المطابقة لأم هذا اللفظ وفى بعض النسخ وتختص الأولى وهى معنى التضمن من الأولى لان تختص من انحصار لامن الاختصاص وحينئذ فالمعنى تختص الأولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله الأولى) أى وهى الدلالة على تمام ما وضع له اللفظ (قوله لتطابق اللفظ والمعنى) أى توافقهما بمعنى أن اللفظ انحصرت داليتة على هذا المعنى ولم يزد بالدلالة على غيره فإنا المعنى المحصرت مدلولتة لهذا اللفظ فلا يكون مدلولاً لتغيره (قوله والثانية) أى وهى الدلالة على جزئ ما وضع له اللفظ (قوله لكون الجزئى) أى (قوله وتفيد الأولى) أى تفيد

المعنى الموضوعه وذلك المعنى هو مجموع الحيوان الناطق وحيث كان الجزئى ضمن المعنى الموضوعه فمفهومه عند فهمه وكلام الشارح هذا يشير الى أن دلالة التضمن فهم الجزئى ضمن الكل ولا شك أنه اذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزئى بل هو فهم واحد

يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة والقياس الى جزئيه تفصفا فيكون اللفظ مستقما في الكل اعني مجموع الجزأين مثلا وما اذا استعمل اللفظ في الجزاء مجازا كان فهمه منه مطابقة لانه تمام معانيه بالوضع الثاني المجازي وقال بعضهم ان التضمين فهم الجزئين اللفظ مطلقا سواء استعمل اللفظ نفسه أو في الكل واختار العلامة السيد ضرورة انك اذا استعملته في الجزء فمطابقة الجزئية تميز الجزئية المستلزمة ملاحظة وعلم ان هذا الخلاف جاري في دلالة الالتزام أيضا فقبل ان يفهم الالتزام في ضمن الملزوم وقبل فهم الالتزام مطلقا وقد علمت ما ترتب على الخلاف فان قلت ان الفهم وصف للشخص الفاهم والدلالة التضمنية الانزائية وسع اللفظ العدل فكيف تعرف دلالة التضمين بفهم الجزئي في ضمن الكل أو بفهم الجزئ مطلقا وتعرف الالتزامية بفهم الالتزام في ضمن الملزوم أو بفهم الالتزام مطلقا هذا تعريف لشيء عما يغاير قلت المراد بالفهم الانفعال وهو مصدر المبني للفعول فالمراد ان فهم الجزء والالتزام في ضمن الكل أو الملزوم وان فهمهما مطلقا أو كونهما الجزاء والالتزام فهم في ضمن الكل أو الملزوم أو مطلقا أو يقال ان الدلالة وان كانت حالة للفظ لكن لما كان بسببها يفهم الجزئي في ضمن الكل أو مطلقا أو ينتقل من الملزوم الالتزام تسعير في التعبير عما يماز كرتيها على أن التمرق المقصود من تلك الحالة هي الفهم والانتقال فتأمل ( قوله فان قيل الخ ) الفرض من هذا الاعتراض افسد تعاريف الدلالات الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بانها غير مائة وذلك لانه يستفاد منه (٣٩٧) ان المطابقة تعرف بانها دلالة اللفظ

على تمام ما وضعه والتضمين دلالة على جز ما وضع له والالتزام دلالة على خارج عن معناه لازمه فريد على كل تعريف منها أنه فاسد الطرد لدخول فريدين أفراد كل منها في الآخر فقول الشارح فان قيل أي بسبب تعريف الدلالات عا ستفاد مما تقدم ( قوله كلفظ الشمس ) فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئيه ولا زومه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازمه بل للجزء واجب بانه اذا كان لازما للجزء كان

فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئيه ولا زومه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالة على الجرم تضميما والشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمين والالتزام انهاد دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها انهاد دلالة اللفظ على جزء الموضوع له انها تسمى دون غيرهما بدلالة الالتزام وانما سميت بذلك لان المدلول فيها لازم للمعنى الموضوع له اللفظ خارج عنه فحصل من هذا ان المطابقة تعرف بانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له والتضمين دلالة على جز ما وضع له والالتزام دلالة على خارج عن بسماه لازم وروعي تعريفها البحث المشهور وهو أن هذا التعريف ينحصر طردي كل واحد منها بالآخر لدخول فريدين أفراد كل متباين الآخر اذا فرضنا ان لفظا موضوع على طريق الاشتراك للكل والجزء هو الملزوم والالتزام كلفظ الشمس الموضوع كقيل لمجموع القرص والضوء والقرص الذي هو أحد الجزأين والضوء الذي هو أحد الجزأين أيضا ولازم للقرص قلنا اذا أطلقا على مجموعهما وفهم منه أحد الجزأين ففهم الجزئ منه حيثما تضمن لاندلالة على جز ما وضع له اللفظ وصدق عليه ان مطابقة لانه دلالة على ما وضع له اللفظ أعني موضع آخر غير هذا الوضع الموجود في هذا الاطلاق فقد دخل هذا الفرد من المطابقة في حد التضمين وكذا اذا أطلق على الجرم وحده لانه وضع له وفهم منه لازم الجرم وهو الضوء كان التزاما لانه دلالة على لازم ما وضع له

لازما للمجموع قطعاً قاله سم وبني هذا الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين ان يصح رجوعه للجزء وعليه فلا اشكال اه ( قوله المشترك ) أي اشتراكا لفظيا ( قوله بين الجرم ) أي القرص وقوله والشعاع أي الضوء أي ان فرض أن لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشعاع ووضع للقرص الذي هو أحد الجزأين أو وضع للشعاع الذي هو أحد الجزأين ولازم للقرص وضع ( قوله فاذا أطلق ) جوابا اذا وضعه أطلق راجع لفظ شمس ( قوله والشعاع التزاما ) أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع أم مجموع اذ هو باعتبار جز لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط وقوله واعتبر دلالة على الجرم تضميما أي باعتبار الوضع للمجموع وقوله وعلى الشعاع التزاما أي باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عبارة الشارح وان كان هذا التناول بعيدا عن كلام الشارح المناسب من الخروج عن الموضوع وهو إطلاق الشمس على المجموع ( قوله فقد صدق الخ ) جوابا اذا التامة وقوله صدق انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع أي وان كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع اكل واحد من ماعلى حدثه أي واذا صدق على هذا التضمين والالتزام أنه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له صار تعريف المطابقة منتفعا منه لدخول فريدين من أفراد التضمنية والالتزامية فيه وهما لا مسورتان ( قوله واذا أطلق على الجرم والشعاع مطابقة ) يحذف على قوله فاذا أطلق على المجموع ( قوله صدق عليها ) أي على دلالة الشمس على الجرم مطابقة أو على الشعاع مطابقة ( قوله انهاد دلالة اللفظ على جزء الموضوع ) أي نظر الوضع لشمس المجموع

(قوله أولازمه) أي النظر لوضع الشمس الحرم وحده أي وحيث صدق على دلالة الشمس على الجرم أو الشعاع مطابقة أنها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له أولازمه فتكون المطابقة داخلية في تعريف كل من التضمين والالتزام فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقة وهاتان صورتان يضاهيهما ما ذكره الشارح من الصور أربعة وهي انتفاض المطابقة بكل من التضمين والالتزام وانتفاض كل من التضمين والالتزام بالمطابقة بقي على الشارح انتفاض التضمين بالالتزام وعكسه فبكان عليه أن يقول لابد على ما تقدم وإذا أطلق الشمس على الشعاع التزاما بالنظر لوضع الحرم وحده فقدم صدق عليه أنها دلالة اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس العموم غير أن يكون الالتزام هذا خلافا في تعريف التضمين وإذا أطلق الشمس على الشعاع تضميها بالنظر لوضع الشمس العموم فقد صدق عليها أنها دلالة اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس الحرم وحده فيكون التضمين داخليا في تعريف الالتزام وبهذا أغت الصور الست (قوله وحيد) أي وحيد أنه صدق ما ذكر في ما ذكره ينتقض الخ وفده أنه لم يستوف الصور الست حتى يتم ما ذكره من التفريع ولذي شفرع على ما ذكره اتحاد وانتفاض المطابقة بكل من الآخرين وانتفاض كل من الآخرين بالآخرين فقط الآن يقال أنه علم عامر أنه دلالة لفظ الشمس على الشعاع يكون مطابقة وتضميها والتزاما في أجل أنها تكون تضميها والتزاما ينتقض قصر يرف كل منهما بالآخرى (قوله ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) أي الحاصل من التقسيم (قوله بالآخرين) أي بالآخرين الآخرين لا يعتبر بينهما كما قد يشار من العبارة أي وإذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث متفوضا عما ذكر فيكون غير مانع وسكت الشارح عن انتفاض تعاريف الثلاثة بعدم جمعها مع أنه يمكن أن يقال إذا أطلق لفظ شمس على الجرم مطابقة لا يشمله تعريف بالمطابقة لكونها دلالة (٣٦٨) اللفظ على جزء معناه باعتبار الوضع العموم وكذا يقال في الباقي ويجب

عن هذا أيضا اعتبار قد الحبيسة في التعريفات اعتبر الدلالة على الجرم من حيث الوضع فهي المطابقة لا غير وإذا عبرت الدلالة عليه من حيث أنه جزء المعنى الموضوع له فهي التضمينية لا غير وكذا يقال في الباقي قد رز ذلك

أولازمه وحيد ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فالجواب أن قيد الحبيسة مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات حتى أن المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام ما وضع له والتضمين الدلالة على جزء ما وضع له من حيث أنه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على لازم ما وضع له من حيث أنه لازم ما وضع له وكثيرا ما يبركون هذا القيد اعتمادا على شهر ذلك

اللفظ وضع آخر ويصدق عليه أنه مطابقة لدلالة على ما وضع له اللفظ وضع آخر فقد دخل هذا المفرد من المطابقة في الالتزام أيضا فقد انخرم كل من التضمين والالتزام بدلالة المطابقة قد دخل فرد منها في حد كل منهما وكذا إذا أطلق على الجرم وهو الفرص لوضعه له وفهم منه كل هذا الفهم مطابقة لانه دلالة على تمام ما وضع له اللفظ ويصدق عليه أنه تضمين لانه دلالة على جزء الموضوع له

العلامة العدوى (قوله بالآخرين) يضم الهمزة مفردة أخرى بضم الهمزة أي آخر بفتح الحاء أفعل وانسانا تفضيل إذا أصله آخر بهمزة مفتوحة فسا كنه أدلت السا كنه العا ومعنا معاير وأقل التفضيل إذا كان بال مطابق موصوفه وهذا الأخير موصوفه مفردة مؤنثة واللاتان فلذلك مطابق فكأن فهم الهمزة مفردة أخرى مؤنثة آخر بفتح الحاء وأما لو كانت الموصوف مذكرة بأن يقدر بالآخرين الآخرين لكأن الهمزة مفتوحة لأن مفردة آخر بفتح الهمزة ومثناه الآخرين بفتحها أيضا ولا يصح أن يكون الآخرين هاتين آخرى بضم بمعنى آخر بفتح الحاء لانه كذلك بمعنى مقابل الأول فصير المعنى حينئذ وينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاثة بالآخرين منها وهو فاسد كالأختي اه يس (قوله أن قيد الحبيسة) الإضافية (قوله مأخوذ) أي معتمرو ملاحظ (قوله الأمور التي تختلف) أي تتعارف وتبين باعتبار الإضافات أي التسوية ذلك الدلالات الثلاث فانها تختلف بالنسبة والإضافة لكل واحد والجزء واللازم فدلالة الشمس على الشعاع يقال لها مطابقة وتضمينية والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ وأجزائه أولازمه واحترز بقوله التي تختلف باعتبار الإضافات عن الأمور المختلفة المتباينة لتوابعها الأمور لا تتجمع كالناس مع القرس فانها لا يتصادقان لاخصاص الأول بالمطابقة المتباينة لذاتها لا صاهلة المختصة بالتاني فلا يحتاج إلى اعتبارية. د الحبيسة في تعاريفها للكفاية تلك المتباينة عن رعاية الحبيسة في تعاريفها (قوله حتى أن الخ) حتى تفرعية أي وحيث كان قيد الحبيسة معتبرا في تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالذلات فتعرف المطابقة بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام الموضوع له أي لامن حيث أنه جزء ما وضع له أولازمه فلا تدخل التضمين والالتزام فيهما وتعرف التضمينية الدلالة على جزء ما وضع له من حيث أنه جزء ما وضع له أي لامن حيث أنه تمام المعنى الموضوع له أولازمه فلا تدخل المطابقة والالتزامية فيهما بسبب اعتبار قيد الحبيسة وتعرف الالتزامية بأنها الدلالة على لازم الموضوع له من حيث أنه لازم لا من حيث أنه تمام الموضوع له وأجزائه فلا تدخل المطابقة والتضمينية فيهما بسبب اعتبار قيد الحبيسة

وضع آخر فنخرم المطابقة بالتضمن لفسخول هذا القدر من التضمن في المطابقة أو أطلق على الضوء  
 موضعه كان مطابقة ويصدق عليه أنه التزام لان دلالة على لازم موضع له لانه كان موضوعا للجرم الذي  
 كان الضوء لازما له فنخرم حيد المطابقة بالالتزام أيضا كما ينخرم بالتضمن وكذا ينخرم كل من التضمن  
 والالتزام بالآخر فانه اذا أطلق على الجرم وفهم الضوء كان التزاما ويصدق عليه أنه تضمن لانه  
 فهم الجزاء الضوئ كان جزاء من مجموع ما وضع له حيث فرض وضعه أيضا لمجموع القرص والضوء  
 واذا أطلق على المجموع وفهم الضوء في ضمنه كان هذا الفهم تضمنا لانه فهم الجزء ويصدق عليه  
 أنه فهم لازم لما وضع له لان فرضنا أنه موضوع للجرم أيضا والضوء لازم ففقد تبين أن المطابقة  
 تنخرم بكل من التضمن والالتزام والالتزام والتضمن ينخرم كل منهما بالمطابقة وينخرم كل منهما بالآخر  
 ففسد حد كل واحد الآخر وأجب بأن الامور التي تصدق في شيء واحد وتحتتم فيه حقائقها انما  
 تتميز به بصيغ صادية عليه تراعى تلك الحقائق في تعريفها ولكن مع ذكرها بمشعر تلك الحقائق  
 وذلك كما طابقة واللازم والتضمن فانه تحتتم في دلالة الشمس مثلا على الضوء فهي مطابقة فمن  
 حيث الوضع الموجود فيها وتضمن من حيث الجزئية الموجودة فيها والالتزام من حيث الازم وموجود  
 فيها ولكن باعتبار مختلفات واصناف مرعبة بخلاف الامور المختلفة المتباينة لذواتها لامور  
 لا تحتتم كالانسان مع الفرس فانها لا يتصادقان لاختصاص الاول بالناطقة الثانية لذاتها الصالحة  
 المختصة بالشيء فلا يحتاج الى الصيغيات في تعاريفها الكفاية لتلك المتباينات عن رعاية الحينية في  
 تعاريفها وانما يحتاج في تعاريف الامور المتصادقة المختلفة بالاعتبار فالحينية مراعاة في الحدود  
 الامور التي تلك الصفة ويستغنى كثيرا عن ذكرها لاشعار اللفظ بها كما اشترت الدلالة هاهنا  
 حيث علفت في كل تعريف بما يشابه انهم من حيثته لان تعللق الشيء بما يشابهه يشعر بالعلية  
 فالدلالة علفت في حيد المطابقة بالوضع ففهم انهم من حيثته لان الوضع معلوم أنه يكون سببا لها فكانه  
 قيل هي دلالة اللفظ على تمام موضع له من حيث انه وضع له أي بسبب الوضع فاذا أطلق لفظ الشمس  
 على الجرم لوضعه له أو على الضوء لوضعه لم يرد أنه دلالة على الجزاء اللازم لأن الدلالة من حيثية الوضع  
 لان حيث الجزئية والازم فلا تنخرم المطابقة بهما وعلفت في حد التضمن بالجزئية المناسبة  
 لكونها من حيثيتها وسبب العلم بان الجزئية يفهم من الكل وعلفت في حد الالتزام باللازم ففهم انهم من  
 حيثية الازم وسبب العلم بان الازم يفهم من فهم الملزوم فكانه قيل التضمن الدلالة على الجزئية  
 الحاصلة من حيث انه جزء وسبب كونه جزءا والالتزام الدلالة على الازم من حيث انه لازم ويجب  
 كونه لازما فاذا أطلق اللفظ على المجموع وفهم الجزء الذي هو الضوء لم يرد أنها مطابقة لان الفهم من  
 حيث الجزئية لان من حيث الوضع ولا ان التزام لانهم من حيث الجزئية لان من حيث الازم وكذا اذا  
 أطلق على الجرم وفهم الضوء ولم يرد أنها مطابقة اذ ليست من حيث الوضع بل من حيث الازم  
 ولا أنها تضمن اذ ليست من حيث الجزئية بل من حيث الازم ففسد انك كل حد من الآخر جراحة  
 الحينية المستغنى عن ذكرها وذلك ظاهر ولا يستغنى في دفع البصع عن مراعاة الحينية المشار اليها  
 في كل حد يجعل الدلالة بالارادة بناء على أن الدلالة الوضعية موقوفة على الارادة الجارية على قانون  
 الوضع بمعنى أن اللفظ المستترك الذي ورد البصع بسبب فرد من افراده لا يفي دلالاته على أن برأيه  
 المعنى الواحد مما وضع له لانه انما وضع لبرأيه بل معنى على حدة فاذا شرط في الدلالة أن يراد المعنى  
 على قانون الوضع فاذا أطلق لفظ الشمس مثلا على الجرم وحده والضوء وحده وأريد به كل منهما  
 على حدة لم ينخرم حيد المطابقة في هذا الاطلاق بحيد التضمن والالتزام لانها دلالة على ما وضع مراد ارادة

(قوله وانسباق الذهن اليه)  
 أي انساقه واحده اليه  
 وقوله وكثيرا ما يتركون  
 هذا القيد أي من التعريف  
 المذكور قصدا أو من  
 التقسيم المشعر بالتعريف  
 فان قلت كلام الشارح في  
 المطول يدل على أنه يجوز  
 ترك بعض القيد ومن  
 التقسيم المشعر بالتعريف  
 اعتمادا على الوضع  
 والشهرة ولا يجوز ذلك في  
 التعريف بل لا بد فيه من  
 المسابقة في رعاية القيود  
 وكلامه هنا في المختصر  
 يخالف ذلك قلت لعسل  
 ما ذكر في المطول بالنظر  
 الى مطلق القيد وما ذكر في  
 المختصر بالنظر الى خصوص  
 قيد الحينية فلا يخالف  
 بينهما كما في عبد الحكيم

وشرط الثالثة الزوم الذهني أعني أن يكون حصول ما وضع اللفظ له في الذهن ملازمًا له ولخارج فيه كذا بلازم ترجيح أحد التفسيرين على الآخر لكون نسبة الخارج إليه حينئذ كنسبة سائر المعاني الخارجة

قوله أي الالتزام ) أشار بذلك إلى أن ذكر الضمير في شرطه لتد كسلف الالتزام وأن كل معناه مؤنثا أي الدلالة ولا يقال شأن شرطه أن لا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه والأمر هاتيس كذلك أنه متى تحقق الزوم الذهني تحققت دلالة الالتزام لأن قولنا لا يلزم ذلك قد وجد الزوم الذهني في نفسه من غير ما يدل عليه فلا يلزم من وجوده وجود ودلالة الالتزام لأنها النطقة كما س ( قوله الزوم الذهني ) ع لم أن الزوم أذهني وخارجي كالزوم الزوجية للأربعة أذهني فقط كالزوم البصر للمعي أو خارجي فقط كالزوم السواد للغراب والمعتبر في دلالة الالتزام باتفاق البيانيين والمناطق الزوم الذهني صاحبه لزوم خارجي أولا ولذا قال المصنف وشرطه الزوم الذهني أي وأما لخارجي فليس بشرط لكن ليس ( ٢٧٠ ) المراد شرط انتفاءه بل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد أو لا فوجوده غير

( وشرطه ) أي الالتزام ( الزوم الذهني ) أي كون المعنى الخارج بصيته بلزم من حصول المعنى الموضوع في الذهن حصوه فيه أما على الفور أو بعد التأمل في القرائن والأمارات

جارية على قانون الوضع بارادة المعنى وحده ولا يصدق عليها أنها تضمن أو التزام لانها ما تكونان بارادة الكل أو الملزوم كالوضع اللفظ لهما فينتقل من الكل إلى الجزء ومن الملزوم إلى اللازم وكذا إذا أراد بلفظ الشمس المجموع على قانون الوضع وفهمه جزءا وما هو لازم للبرم وهو الضوء لم يصدق عليهما حدا لمطابقة لان الارادة الجارية على قانون الوضع في المطابقة لم توجد فيها مقابلا بضمير كل من حد المطابقة وحدهما بالآخر واتما قلنا لا يستغنى في دفع البحث عما ذكرنا من وثيق الدلالة على تلك الارادة غير مسلم لان الفهم من اللفظ كلف في تحقق الدلالة من غير رعاية الارادة وعلى تقدير تسليمه لا يفتي ذلك عن رعاية الحقيقة حيث وإد البيان لان الاحالة على الارادة ولو كانت الدلالة تنتفي بانتفاءه على هذا الحالة على حقي فليقهم ( وشرطه ) أي وشرط الالتزام بمعنى أن كون فهم اللازم دلالة الالتزام انما يشترط فيه ( الزوم الذهني ) فقط لازومه خارجا أيضا فانه لا يشترط ففهمه البصر من المعنى الذي هو عدم البصر عما ن شأه أن يكون بصرا دلالة الالتزام مع أنه انما يلزم في الذهن فقط لا في الخارج لتناقضهما كأن فهم الزوجية من الارادة اللازمة لها ذهنا وخارجا معاداة الالتزام والمراد بالزوم الذهني هناك أن يكون المعنى الملزوم ذا حصل في الذهن ترتب عليه حصول لازمه مطلقا الترتيبان يوجد ولو بعد التأمل في القرائن والعلاقات وليس المراد به أن يكون الملزوم كلفهم فهم لازمه الذي هو الزوم البين عند المناطقه ولأن يكون اذا تصور الملزوم وتصور اللازم حكم بشيئ الزوم بينهما فانه لو اريد خوص الاول أو الثاني خرج عن دلالة الالتزام هنا كسبر من الجهارات والكتابات ص ( وشرطه الزوم الذهني ) ولولا اعتقاد المخاطب لعرف أو غيره ش الضمير عائد على الالتزام والمراد دلالة الزوم الذهني لا اشكال في دلالة اللفظ عليه وأما لخارجي فاختلف في دلالة اللفظ عليه فالتطبيقون يشترطون الذهني لان الدلالة امان وضع اللفظ أو من انتقال الذهن إلى اللازم وهذا

غير والمراد بالزوم الذهني عند البيانيين ما يشمل لزوم غير البين وهو ما لا يكتفي في جزم العقل به تصور اللازم والمزوم بل يتوقف على وسائط كالزوم كثرة الرماد للكرم وما يشمل الزوم البين بضميه أعني البين بالمعنى الانض وهو ما يكتفي في جزم العقل به تصور الملزوم وذلك كالزوم البصر للمعي والبين بالمعنى الاعم وهو ما يجزم العقل به عند تصور اللازم والمزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور الاخرين كالزوم الزوجية للأربعة أو كان تصور الملزوم وحده كافيا وأما المناطقه فقد اختلفوا في المراد بالزوم الذهني لمتغير في دلالة الالتزام فالحقوق منهم على أن

المراد به خصوص البين بالمعنى الاخص وقال بعضهم المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الاخص أو بالمعنى لاعم وليس قوله لخارجي أي المنسوب إلى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئي إلى السكلي لا إلى الخارج عن معنى الواقع ونفس الامر لان اللازم قد لا يكون خارجا به الذهن وبقولنا من نسبة الجزئي إلى السكلي لا يتوقف ما يقال ان المعنى اذا لم يكن مملوا للفظ ولا جزم المملولة كل خارجا عن مملولة فحده خارجا بنسبة للخارج بلزم عليه اتحاد المنسوب والمنسوب اليه ( قوله بحيث يلزم ) أي ملتبس بالهالة أي أن يلزم من حصول فلا يلزم الضحك للإنسان عبارة عن كون الضحك ملتبس بالهالة أي أن يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع له وهو حيوان ناطق في الذهن حصوه فيه ( قوله لا على الفور ) أي فور حصول الملزوم في الذهن وذلك في الزوم البين بضميه ( قوله أو بعد التأمل في القرائن ) أي الوسائط وذلك في الزوم البين كزوم كثرة الرماد للكرم ولزوم الحدوث للعالم لذلك اذا تصور العالم لا يجزم عقلك ولا يحصل فيه حدوثه الا بعد التأمل في القرائن كالمتغير وعطف الامارات على القرائن عطف تفسير

(قوله وليس المراد بالزوم) أي الذهني المعترف في دلالة الالتزام عند الميادين عدم انفكاك الخ أي ليس المراد ذلك فقط بل المراد ما هو أهم من ذلك (قوله عدم انفكاك الخ) أي سواء كنى في جزم العقل بالزوم تصور المزوم أو توقف على تصور الالتزام أيضا (قوله أعني) أي بهذا الزوم المعنى أرادته وحده عند الميادين (قوله الزوم البين) أي سواء كان بينا بالمعنى الخاص أو بالمعنى الأعم خلافاً لقوله قصره على الأول لأن الالتزام على جعله بينا بالمعنى الخاص وهو ما ذكره الشارح من أن خروج لازم على جعله بينا بالمعنى الأعم وحيث دخلوا وجهه لقصره على ما ذكر (قوله المعترف) أي في دلالة الالتزام وهذا نص الزوم البين وقوله عند المنطقين أي عند بعضهم كما تقدم (قوله والاخر) أي الخ أي والأبان كان المسرد بالزوم المعترف في دلالة الالتزام عدم انفكاك الخ يعني الزوم البين بقسمه فقط فخرج كثير من معاني الجازات والكتابات عن كونها مدلولات التزامية لكن القوم جعلوها مدلولات التزامية وحيث دخلوا بالزوم باطل فكذلك المزوم وثبت المدعي والمراد بذلك الكثير من معاني الجازات المدلولات الجزئية واللازم البين بالمعنى الخاص والمراد بالكثير من معاني الكتابة ما كان مفتقراً إلى مطلق التأمل في القرائن وهي التي لا يحكم بالباطل بين طرفيها عقلاً بعد تصورها وما يخرج من ذلك أن الدال ان كان لفظه اللازم فانفكاك المعاني الجازية والكتائب عنه في غاية الظهور وان كان لفظه المزوم مع القرينة فلا انفكاك ولكن المجموع لم يوضع للمعنى المزوم الذي لم يزل المعاني بل الموضوع لذلك المعنى المزوم فقط بدون القرينة فلا يكون من دلالة الالتزام لأنه يجب فيها أن يكون الدال على الالتزام موضوعاً للمزوم ولم يوجد فان كان الدال لفظ المزوم بشرط القرينة فيمكن انفكاك المعاني الجازية والكتائب عنه ذلك المزوم مع القرينة المانعة بقى شيء آخر وهو أن كلام الشارح يقتضي أن دلالة الجازات على معناه بالانزاه وهو مخالف (٣٧٩) لما صرح به في شرح التعميم من

وليس المراد بالزوم عدم انفكاك تفعل المدلول الالتزامي عن تفعل المسمى في ذهن أصلاً أعني الزوم البين المعترف عند المنطقين والاندراج كثير من معاني الجازات والكتابات عن أن تكون مدلولات التزامية ولما تأنى الاختلاف بالوضوح ودلالة الالتزام أيضاً وتقييد الزوم بالذهني وهي المفترضة إلى مطلق التأمل في القرائن وتخرجت التي لا يحكم بالباطل بين طرفيها عقلاً بعد تصورهما وأيضاً لو أريد دلالة المعاني في الاختلاف في الوضع المبني على دلالة الالتزام هنا كما يترتب على دلالة التضمين لأن الالتزام كان بحيث يفهم من قسمه لزومه أو كان بحيث يحكم بالزوم بينهما بعد التصور من غير توقف على تأمل أصلاً يوجد دخله ووضوح في ذلك الزوم وهو واضح وبعض متفقان في الخارجى ولا يشترطون الخارجى حصول الفهم منه كالمعتمد والمكثرة مثل دلالة العلم على البصر وذهب جماعة إلى اعتبار الزوم مطلقاً قال في الإيضاح اختلاف في ذلك بعيد ولعل المانع انما منع اشتراط الزوم العقلي لا الذهني وقد أطلقنا الكلام في ذلك في شرح المختصر

الزوم البين المعترف عند المناطقة قد يكون في بعضها (قوله ولما تأنى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام) وذلك لأنه إذا كان معنى الزوم عدم الانفكاك كان كل لازم هذا المعنى لا ينفك عن المزوم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساوياً بالآخر في الموضوع وانخفاه عن كل واحد من لوازمه لا ينفك عن المزوم بمقتضى المعنى اه سم وقوله أي أضاف إلى كلامه بأن الاختلاف المذكور في الدلالة المطابقة لكن عدم الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام باطل المزوم وهو كون المراد بالزوم المعترف بها الزوم البين فقوله ولما تأنى عطف على قوله نخرج الخ واعتراض على الشارح بأننا لا نعلم الشرطية القائلة لو كان المراد بالزوم المعترف بعدم الانفكاك لما تأنى الاختلاف في دلالة الالتزام بالوضوح لا بد لدلالة اللفظ على لازمه ووضع من دلالة على لازم لازمه لأن ذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ إلى ملاحظة المزوم أولاً ومن ملاحظة المزوم إلى ملاحظة اللازم ثانياً ومن ملاحظة اللازم إلى ملاحظة لازم اللازم ثالثاً فبسبب هذه الملاحظة يتأنى الاختلاف المذكور وأوجب بان مراد الشارح بالاختلاف المذكور التفاوت بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من المزوم إلى اللازم في بعض البسوء أطول من زمن الانتقال في بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها لا بحسب ذات الانتقال بل بان يوجد انتقالان أكثر والتفاوت في دلالة اللفظ على لازمه ودلالته على لازم لازمه من قبيل الثاني لأن في دلالة اللفظ على لازم معناه انتقالين وفي دلالة على لازم لازمه ثلاثة كما علمت وهذا التفاوت لا يستدبره عندهم وحيث دخلوا لا يراووا اعتراض هذا الجواب بأن الدلالة التضمنية المعترف بها التفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان فإنه ينتقل من اللفظ إلى الكل أولاً ومن الكل إلى جزئه ثانياً ومن الجزئ إلى جزئ آخر ثالثاً في دلالة اللفظ على جزئه المعنى انتقالان وعلى جزئ جزئ ثلاثة وهذا التفاوت معترف به عند القوم والتفرقة بين دلالة الالتزام ودلالة التضمين تفرقة من غير فارق تأمل

ولا يشترط في هذا الزوم أن يكون مما يشته العقل بل يكفي أن يكون مما يشته اعتقاد الخاطب ما لم يعرف

(قوله إشارة الخ) أي ولو أطلق الزوم ولم يقصد بالذهني لانتفت الإشارة المذكورة وصار صادقا باشتراط الخارجي وعدم اشتراطه لصيرورة الزوم حيث سد مطلقا أعم من الذهني والخارجي (قوله لا يشترط الزوم الخارجي) هو كون المعنى الاتزامي بحيث متى حصل السعي في الخارج حصل هو في الخارج والمراد لا يشترط الزوم الخارجي أي الاستقلا لا ولا منضمما للذهني (قوله كالمعنى) مثال للمعنى (قوله) لأنه عدم البصر الخ) أي فهو عدم مقصد بالإضافة للبصر لأن البصر جزء من مفهومه حتى تكون دلالة المعنى على البصر تعضية (قوله) مع التنافي أي التصادم والتضاد بينهما في الخارج فلو قلنا باشتراط الزوم الخارجي خرج هذا عن صكوه مدلول الاتزام باعتبار أن المقصد مدلوله (قوله ومن نازع) هو العلامة ابن الحاسب حيث قال في مختصره الاسودي ودلالته الوضعية على كمال معناها مطابقة وعلى جزئه تعضية وغير الوضعية الالتزام وقيل إن كان الالتزام ذهنا فظاهر حيث قدم القول الأول أنه لا يشترط في دلالة الالتزام الزوم الذهني (قوله فكأنه أراد) أي فأعلن أنه أراد أنه من معاني كائن الظن وخاصة أنه مراد ابن الحاسب بالزوم الذهني المنقضي اشتراطه في دلالة الالتزام على القول الأول في كلامه مخصص للذهني بالمعنى الخاص وهذا لما في اشتراط الزوم الذهني مطلقا وحصله أن القول الأول في كلام ابن الحاسب بقول باعتبار الزوم الذهني مطلقا ولا يشترط خصوص الزوم الذهني بالمعنى الخاص والقول الثاني بقول لا بد من الزوم الذهني بالمعنى الخاص فالزوم الذهني لا بد منه لا نزاع وإنما الخلاف في النوع العشر منه وعلى هذا القول الأول في كلام ابن الحاسب هو عين ما قاله المصنف وعلى كل حال فالزوم الخارجي غير معتبر كذا قررنا بضمان العلامة العدوي وبديل عليه كلام حواشي المطول (قوله ٣٧٣) الزوم (الين) أي بالمعنى الخاص (قوله والصنف أشار إلى أنه ليس المراد بالزوم الذهني

الزوم (الين) أي فقط بل المراد به ما يشتمل على غير (قوله) ولولا اعتقاد الخاطب أي هذا إذا كان الزوم الذهني عقليا بأن كان لا يمكن انفكاكه بطل ولولا ذلك الزوم لأجل اعتقاد الخاطب بأنه يسبب عرف عام وغيره وذلك بأن يفهم الخاطب من اللفظ بواسطة عرف عام وأخص أن ين معناه وبين معنى آخر لزوما بحيث صار استحضار

إشارة إلى أنه لا يشترط الزوم الخارجي كالمعنى فإنه يدل على البصر التزاما لأنه عدم البصر مما يشانه أن يكون بصيرا مع التنافي بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط الزوم الذهني فكأنه أراد بالزوم الزوم (الين) بمعنى عدم انفكاكه تفعله عن تعقل المسعى والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد بالزوم الذهني الزوم (الين) المعبر عنه بالمطابقين بقوله (ولولا اعتقاد الخاطب بعرف) أي ولو كان ذلك الزوم مما يشته اعتقاد الخاطب الناس فهم من كلامهم أن المراد بالزوم الذهني المشتراط هنا الزوم (الين) عند المناطقة فنزاع في اشتراطه لأن المشتراط كما تقدم مطلق الترتيب ولومع التماس في القرائن وما يدل على أن ليس المراد الزوم (الين) المشتراط في دلالة الالتزام عند المناطقة قول المصنف (و) يشترط في دلالة الالتزام كون الزوم ذهنا لا يشترط كون الربط عقليا فقط سواء كان بينا أو لا بل يكون ذهنا (ولو) كان الربط (أ) أجل (اعتقاد الخاطب) الزوم بين ذلك الملتزم واللازم (ب) سبب اثبات (عرف) عام ذلك الربط (قوله) ولولا اعتقاد الخاطب بعرف

أحد معاني ذهن مستلزما لاستحضار الآخر فيه فهذا كاف في الزوم الذهني فقال الزوم باعتقاد الخاطب بسبب بواسطة العرف العام الأسد مثلاً أهل العرف العام قاطبة يسمون من معناه لازماً هو الجرماء والشجعان وإن كان لازم وعلائق تلك الخنة والخروعة فإذا قيل هل زيد شجاع فأجبت بقوله هو أسد فهم الخاطب منه أنه شجاع وكذا في ظن الأذن إذا فهم منه الخاطب بسبب العرف العام أن صاحب ذلك الظن من مذكور فهو زان يقال لن يعتقد ذلك إن لفسان ظننا في أنه ليس منهم أنه مذكور وكنت سلاج الصين إذا فهم منه الخاطب بسبب العرف العام لواء الحبيب فيموزان يقال لن يعتقد ذلك الخليل عين فلان ليس منهم أنه ألق حبيبه وكذا إذا اعتقد إنسان بسبب العرف العام أن من لم يزوج وجهه وعين فيموزان يقال فلان غريم زوج ليهف منه أنه عيب بسبب اعتقاد الزوم بينهما بواسطة العرف العام وإن كان الزوم العقلي منتقيا وظهر مما قررنا أن اعتقاد الخاطب في كلام المصنف من إضافة الصدور لفاءه وإن المفعول محذوف وأن المعتبر تحقق الزوم ما عند الخاطب من الربط لأن الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه الخاطب أمر الإزاع عند التسليم والامر بما خلا لخطاب عن الفائدة وإذا قال المصنف ولولا اعتقاد الخاطب ولم يقبل ولولا اعتقاد التسليم (قوله) مما يشته اعتقاد الخاطب (اعتراض بأن اعتقاد الخاطب يتعلق بالزوم لا بالمشتهل والمثله أنما هو ذهن الخاطب وعقله فأولاً يشته بعقله ثم بعد ذلك يعتقد فكان الأولى أن يقول مما يشته ذهن الخاطب وأجيب بأن الاعتقاد في كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل أي مما يشته معتقد الخاطب وهو ذهنه أو يقال إن المراد بالاثبات التعلق على سبيل التجاز المرسل من إطلاق اسم الالتزام وإيراد الزوم لأن تعلق الاعتقاد بالزوم يستلزم ثبوته في ذهن بالوجود الذهني أي يجعله ثابتاً عليه على وجه الظن

أدفعه لامكان الانتفال حيث نعلم المفهوم الاصلى الخلقى وقد وقع في كلام بعض العلماء ما يشعر بالخلاف في اشتراط الزوم الذهني في دلالة الالتزام وهو يصححنا وان صح فقل السببية توهم ان المراد بالزوم الذهني الزوم العقلي لامكان الفهم بدون الزوم الذهني بهذا المعنى حيث ذكر كاسبيقي

(قوله بسبب عرف عام) اعترض بأنه لم يظهر المراد به لانه ان أر عليه ما اتفق عليه جميع أهل العلم أوجع العوام كما هو المتبادر منه ففيه بعدلانه بعدا تفاق جميع أهل العلم والعوام على معنى واجب بأن المراد به (٢٧٣) ما يتعين واضعه كآهل الشرع

أو النصة أو التكميلين  
وحيث فلا يراد (قوله ان)

هو المفهوم من الحلق  
(العرف) علة لتحذوق أى  
وانما قدما العرف بالعام  
ولم يجعله شاملا للخاص  
لانه المفهوم الخ فالعرف  
العام كالزوم الذى بين  
الاسد والحارمة كآمر  
والعرف الخاص كالزوم  
الذى بين بلوغ الماء قنتين  
وعدم قبول الصاة فان  
هذا الزوم عند أهل الشرع

بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف (أو غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات  
أرباب الصناعات وغير ذلك

وهو ان يكون اللفظ يفهم منه أهل العرف لا وما بين معناه وبين معنى آخر كلفظ الاسد فان أهل العرف العام فاطبة يفهمون من معناه لازما هو الجرامة والنصاعة ولو كان لازما عقلاين تلك الجنة والجرامة وقد جعله كاقبل الطنين في الاذن فانه يفهم منه أهل العرف ان صاحب ذلك الطنين قد ذكر فيصور أن يقال ان لفظا طنينيا فإنه يفهم منه أنه مذكور وكالحيان في العين فانه يلزمه عرفا فالفاء الحبيب وفيه معنى لان عرف هذا الفاهم لاسم لا ولا تخول من خصوص وفهم من قوله اعتقاد الخاطب ان المتعبر به في تحقق الزوم ما عند الخاطب من الربط لاما عند المتكلم وهو كذلك والافرع اخلا

الطلب عن الفائدة (أو) بسبب اثبات (غيره) أى غير العرف العام ذلك الربط ويدخل في غير العرف الخاص كالشرع كما قال مثلا يبلغ المصنفين والقسمة من الماء مقداره من مخصوص يفهم منه لازمه في عرف الشرع وهو انه لا يحتمل ان ثبت أى لا يقبل التخص بقليل الصاة ويدخل فيه اصطلاح أرباب الصناعات كاطلاق التسلسل يفهم منه البطان الا انه في عرف أهل صنعة الكلام (أو غيره) أى لا يشترط الزوم العقلى الذى لا يتصور وانما كما هو بل لا تقتضى العرف العام وانما خاص صلازمة أمر لا آخر وأمر ذلك بحيث صار اقتضارا أحدهما مستلزما لا آخر كفى ذلك في الزوم الذهني قال الشارح كان ينبغي أن يقولوا لاعتقاد المتكلم لان اللازمة من جهته (قلت) ليس كذلك بل الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه الخاطب ذلك فمن أين لنا أنه لم يقبل الخاطب بكسر الطاء الآن كلامه في الايضاح موضع ارادة السامع واعلم أن الزوم العرفي هو اصطلاح البيانيين لاحتياجهم الى ذلك في الاستعارة والكتابة والتسمية أما المنطقون فانما يعتبرون الزوم العقلى (تنبه) اعلم ان جعل اللازم اما عقليا وعرفيا لا يتعدى الى الجزم بل الجزم لا بد أن يكون عقليا فلو أن أهل العرف ان شأنا جزم على وليس جزءا فهو فاعلم ان كاذب لا عبرة به بخلاف قولنا لازم عرفي فان معناه ان العرف فضى به ان استحضار هذا يلزم منه استحضار ذلك وان لم يكن مجرد العقل يقتضى لزومه ثم يمكن أن يقال ما توهمه أهل العرف جزأ هو لازم ذهني أما جزم عرفي فلا وانما نهت على هذا لان في الفتح ان التعلق اما ان يكون باعتبار الجزم أو الزوم ثم قال لا يجب في ذلك التعلق أن يكون مما يشته العقل فهذا الباري بما توهمه ان التعلق بنوعيه يمكن أن يكون عرفيا كما توهم ذلك الخطيبي وجعل كلام المصنف مخالفا له وليس هذا مراده لانه قال في آخر كلامه وقد

(٢٧٤ - شرح التلخيص ثالث) الكلام يفهم منه أنه مائل وكالزوم الرفع للفاعل فانه خاص بالصفة فإذا قال انسان عاجزا بالنصب فقلت له زد فاعل يفهم منه اذا كان نحو بأنه مره فوع (قوله واصطلاحات الخ) عطف على الشرع لان اصطلاح أرباب كل صنعة من قبيل العرف الخاص وذلك كالزوم التقدم لخاص فانه خاص بالتجارين فعوزان يقال هذا أقدم زيد يفهم الخاطب أن زيدا نجار وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطان للتسلسل فان الاول خاص باصطلاح أهل صنعة والنص الثاني خاص باصطلاح أهل صنعة الكلام (قوله وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقراش الاحوال كاذبا كان المقام مقدم انسان بالمثل فان من لوازم استحضار العطف استحضار الكرم فإذا قلت انه كرم يفهم الخاطب بجنه وكالتعريض كقولك أما ما فقلت بزبان وتر بد أن مخاطبتك



ثم أراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية لان السامع ان كان عالما بوضع اللفاظ لم يكن بعضها اوضح دلالة من بعض

وان لقرينة (قوله أي بالدلالات الطابعية) غير الجملح لأن الاختلاف في الوضوح انما يتأتى فيه وفسر الوضعية بالمطابقة لثلاثتهم ان المراد بالوضعية بالمعنى الذي جعله مقسما للدلالات الثلاث فيما تقدم أعني ما للوضع فيما دخل قد تدخل العقلية الثانية وهو فاسد واعلم ان المطابقة بتدريج فيها دلالة سائر (٣٧٤) المجازات مرسله كانت أولاها دلالة اللفظ على تمام الموضوع على بالوضع النوعي بناء

على أن المراد بالوضع في (والايراد المذكور) أي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح (لا يتأتى بالوضعية) أي بالدلالات المطابعية (لان السامع ان كان عالما بوضع اللفاظ) لاف المعنى (لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض

ولو كان لا يستلزم البطلان مطلقا عند الحكماء وانما يستلزم بشرط الترتيب وأما وجوده معا فلا ويدخل فيه الربط باعتقاد الخطاب لخصوصه كان تقول لخطاب يعتقد أن فلانا يؤذيه سكتي هذا البلد اسكن هذا البلد قصد الافهامه الامر بانه فلان ونحو هذا كثيرا كما تقدم فحين اعتقد أن خطبان العين يدل على لفظا الحبيب فاذا أردت افهامه هذا المعنى قلت فخطب عينا وكذا اذا كان يعتقد أن كل كفى اليد يستلزم قبض الدراهم مثلا فتقول له تأكل ذلك غدا قصد الافهامه قبض الدراهم التي غديك ويحتمل أن يراد بالعرف مطلقه كما هو ظاهر العبارة الشاملة للخاص والعام ويراد فيه الربط الحاصل باعتقاد الخطاب للخاص به لزوم تقرر عنه ولو بقرائن الاحوال وذلك ظاهر ثم ظهر ما تقرر به ان دلالة المجاز من باب دلالة الالتزام وقبل انهما مطابقة واتي ان شاء الله تعالى في تحقيق ذلك ولما بين أن هذا العلم به يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة وقد تقدم أن الدلالة العقلية ثلاثة أقسام بين ما يتأتى بهذا الايراد من أقسام تلك الدلالات فقال (والايراد المذكور) وهو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة (لا يتأتى) أي لا يمكن حصوله (في) الدلالة (الوضعية) أي التي سميت فيما تقدم وضعية وهي المطابقة وانما يتأتى فيها (لان السامع) وهو الذي يعتبر بالنسبة اليه الخفايا والوضوح غالبا (اذا كان عالما بوضع اللفاظ) أي جميع اللفاظ التي تعمل في التراكيبيات يخاطب بها الافهامه معنى من المعاني وكان عالما بعدلول هيئة التركيب بناء على وضع هيئة التركيب (لم يكن بعضها) أي ان كان السامع عارفا بما ذكر لم يكن بعض اللفاظ التي تستعمل في ذلك المعنى وبعض الهيئات (أوضح) في دلالة على ذلك المعنى من بعض ضرورة تساويها في العلم بالوضع المقضي لفهم المعنى عند سماع الموضوع واذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف سبق ان الزوم لا يجب أن يكون عقليا فقد علمنا أن مراد بالتعلق الذي لا يجب أن يكون عقليا يتعلق بالزوم لا يتعلق الجز من حيث هو جز فليتلأمل (تبيين) فسر الزوم في الايضاح بأن يكون حصول ما وضع اللفظ له في الذهن ملزوما لحصول الخارج عنه لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر لكون نسبة ذلك الخارج اليه وغيره على السواء (قلت) قد يكون الترجيح باكثرية الحصول بالزوم ص (والايراد المذكور) لا يتأتى بالوضعية لان السامع ان كان عالما بوضع اللفاظ لم يكن بعضها اوضح

لهذا كلام السراي عند تعريف الدلالة ونصه الوضع المعتبر سواء كان شخصيا أو نوعيا عين اللفظ والافلا واسطة في بنية ما زاد المعنى لان عينه مطلقا بآرائه وصرح بذلك الشارح ايضا في التلويح فاتفق الوضع مطلقا في المجاز قد لانه تضمنت أو التامة نظر الى تحقق الفهم فتضمنت كون عقلة كدلالة المركبات على مدلولها والقياس على النسبة اه يس (قوله لا لان السامع الخ) انما خصه بالذكر لانه الذي يعتبر نسبة اتلفاه والوضوح اليه غالبا (قوله ان كان عالما بوضع اللفاظ) أي بوضع كل واحد منها (قوله لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض) أي بل هي مستوية في الدلالة عليه ضرورة تساويها في العلم بالوضع للقصي لفهم المعنى عند سماع الموضوع واذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف في دلالتها وضوحا وعقلا

(قوله أي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ) أي بوضع جميعها وهذا صديق بان لا يعلم شيئا منها أصلاً ولا يعلم البعض دون البعض (قوله لم يكن كل واحد لالا عليه) أي وما انتفت دلالته متاعى ذلك المعنى لا بوصف بصفاء الدلالة ولا بوضوحها (قوله لتوقف الفهم) أي ففهم المعنى على العلم بالوضع أو رد عليه أن الموقوف على العلم بالوضع ففهم المعنى بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذه الحقيقة ثابتة لفظ بعد العلم بوضعه وقوله ولا تكون منتفية على تقدير انتفاء العلم بالوضع وحسن ذلك بلزم من نفي الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفي الدلالة فبطل ما ذكر من التعليل وأجيب بأن المراد بالدلالة في قول المصنف واللام يكن كل واحد لالا عليه فهم المعنى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وحسب ذلك المعنى والإيمكن كل واحد من الالفاظ مقبهاً وبذلك أقول الشارح الآتي في الالم يصدق الفهم أي وان لم يكن عالماً بالوضع لم يصدق فهم ذلك المعنى من المرادفات فقول الشارح هنا لتوقف الفهم أي المعبر عنه في كلام المصنف هنا بالدلالة وقوله على العلم بالوضع أي فيلزم من نفي العلم بالوضع نفي الدلالة لأن المتوقف على الشيء ينتفي بانتفاء المتوقف عليه (قوله ان كان) (٢٧٥) عالما بوضع المفردات) بأن علم

أن الالم موضوع للوجبة والورد موضوع للنبت المعالوم وأن يشبه معناه أيائل (قوله والهسته التركيبية) أي وعالما بهيته التركيبية هي استناديته الى اتسده أي وعالما بتأويلها وهو ثبوت شبه انداد الورد بناء على أن هيته التركيبية موضوعة (قوله امتنع أن يكون) جواباً أن وكلاماً اسم يكون وجملة يؤدي غيرها أي امتنع أن يوجد كلام مؤدياً هذا المعنى بدلالة المطابقة وقوله دلالة منصوب على المصدرية وقوله أوضح أو أخفى صفة لدلالة أي أوضح

والا) أي وان لم يكن عالماً بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالاً عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً اذا قلنا خذ به شبه الورد فالسامع ان كان عالماً بوضع المفردات والهسته التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح وأخفى لانه اذا أقسم مقام كل لفظ ما يردفه فالسامع ان علم بالوضع فلا تفاوت في الفهم والالم يصدق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد

في دلالتها وضوحاً وخفاءً (والا) أي وان لم يكن عارفاً بوضع جميع تلك الالفاظ وهما آتمها ما بان لا يعلم شيئاً منها أصلاً ولا يعلم البعض دون البعض (لم يكن) أي ان لم يعلم الجميع لم يكن (كل واحد) من الالفاظ (دالاً) على ذلك المعنى وما انتفت دلالته على ذلك المعنى منها لا بوصف بصفاء الدلالة ولا بوضوحها كما لا يوصف بها من ثبت دلالته مع العلم بالوضع السابق وانما قلنا ان لم يكن عالماً بالوضع لم يدل ما لم يعلم وضعه على شيء بالتبعية ذلك السامع لم يعلم بالضرورة من وقوع وجود الدلالة الوضعية على العلم بالوضع فاذا اتنى العلم بالوضع انتفت مثلاً اذا قلنا خذ فلان شبه الورد فوضنا أن السامع يعلم هذه الهسته ويعلم موضوعات الالفاظها الفردية فهم المعنى منها بتعلمه وأذا بدله كل لفظ عراده والهسته المعروفة بمجالها كان حال وجهته مماثل الورد وهو عال بوضع كل رديف كالاول فهم المعنى أيضاً بتعلمه من غير حاجة لتأمل كما لا يحتاج أولاً وكذا اذا قلنا فلان شبه العصفور في الصفاء ودلنا كل لفظ رديف سامع في العلم بالوضع لم يختلف الفهم أيضاً لاختفاء ولا وضوح في الدلالة بخلاف ما اذا دلنا على معنى الكرم مثلاً بجناسه كفلان مهزول الفصل وجبان الكلب وكثير الرماذانه والالم يكن كل واحد لالا عليه

من خده يشبه الورد وأخفى منه فقد حذف المفضل عليه (قوله لانه الخ) علة لقوله امتنع الخ (قوله ما يردفه) أي كأن يقال وجهته مماثل الورد (قوله ان علم الوضع) أي وضع هذا المرادفات (قوله فلا تفاوت في الفهم) أي لم يكن فهمه من الكلام الثاني كفه من الكلام الاول والمراد بالفهم الدلالة كالم (قوله والالم يصدق الفهم) أي وان لم يعلم أن هذه الالفاظ الجديدة المرادفة للالفاظ الاولى موضوعة لتلك المعنى لم يفهم شيئاً أصلاً فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت في الدلالة وضوحاً وخفاءً ومثل ما ذكره الشارح من المثال اذا قلنا فلان شبه العصفور الصفاء ودلنا كل لفظ رديف فان كان سامعاً في العلم بالوضع لم يختلف الفهم وان كان غريباً ولم يصدق الفهم بخلاف ما اذا قلنا على معنى الكرم مثلاً بجناسه كفلان مهزول الفصل وجبان الكلب وكثير الرماذانه فانه يجوز أن يكون استلزام بعض هذه المعاني لغير الكرم أوضح من بعض فتختلف الدلالة وضوحاً وخفاءً كما يأتي في الدلالة العقلية (قوله وانما قال لم يكن كل واحد) يعني بما يدل على السلب الجزئي دون أن يقول لم يكن واحداً منها بما يدل على السلب الكلي وانما كان الاول سلباً جزئياً لوقوع كل في حيزه الثاني القيد لسلب العموم وهو سلب جزئي وانما كان الثاني سلباً كلياً لان واحدنا ذكر واقعته في سياق التقي فتم عموماً شمولياً فيكون المراد عموماً السلب وهو سلب كلي

(قوله لان قولنا) الاولى أن يقول لان قوة ضمير الغيبة العائد على المصنف إلا أن يقال أن ما ذكر عبارة المصنف بالمعنى لم ينسب إليه (قوله معناه) أنه عالم بوضع كل لفظ أى فيكون إيجاباً كلياً وقوله معناه خبر أن (قوة فنقيضه) مبتدأ وقوله يكون أعني ذلك النقيض وقوله سلباً خبر ثابته يكون وجلة يكون خبر المبتدأ وإنما كان نقيضه ما ذكرنا لتقرى في المنطق من أن الإيجاب الكلى إنما يناقضه السلب الجزئى لا الكلى وإقامه يسأل لم يكن أحد منهما إلا الذى هو سلب كلى ثم إن من المعلوم أن السلب الجزئى أعظم من السلب الكلى وذلك لتخصى السلب الجزئى عند انتفاء الحكم عن كل الأفراد الذى هو السلب الكلى وعند انتفاءه عن بعض الأفراد ولذا قال الشارح فى بيان معنى قول المصنف والاولى أن كل واحد لا يعلى أى وإن لم يكن عالماً بوضع كل لفظ فالأزم عدم دلالته كل لفظ عليه وهذا الأزم أعني عدم دلالته كل لفظ على صادق بأن لا يكون لفظ متبادلاً أصلاً وصادق بأن يكون لبعض متبادلاً لقول الشارح ويحتمل الخ الاول أن يقول فيحتمل عدم (٢٧٦) كون كل واحد منهما إذا لم يحتمل الخ كما قلنا وأعلم أن ما ذكره الشارح من توجيهه تغيير المصنف

بقوله لم يكن بل كل واحد دون لم يكن واحداً إنما عني على مذهب من يقول أن المبدأ اله المتصور بكل إذا خرج أداة السلب فيفسد السلب المأمور وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه إذا أخرجه عن أداة النفي وما في معناها قيد النفي عن الكل مع بقائه أصل الفعل فلا يتم وهو ظاهر كما ذكرنا في شرحنا العدوى (قوله لان السلب الخ) هذا وأرد على قول المصنف لان السامع ان كان عالماً بوضع اللفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالته من بعض (قوله بعض اللفاظ الخترونة) مثل ثبت وأسد وسبع وغضفر وقوله بأدنى التفات متعلق بخبر (قوله لكثرة المعارضة) أى معلومة استعماله في معناه وهو

لأن قولنا هو عالم بوضع اللفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار إليه بقوله والاولى سلباً جزئياً أى إن لم يكن عالماً بوضع كل لفظ فيكون الأزم عدم دلالته كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض متبادلاً للاحتيال أن يكون عالماً بوضع البعض وإثبات أن يقول لان السلب عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض اللفاظ الخترونة في الخيال بأدنى التفات لكثرة المعارضة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فإنه يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون اللفاظ مترادفة والسامع عالماً بالوضع وهذا مما يتجدد من أنفسنا والجواب أن التوقف إنما هو من جهة تذكر الوضع يجوز أن يكون استلزام بعض هذه المعاني لبعض الكرم أو ضم من بعض فنقيض الدلالة تيهام وضوحاً وخفاء كما يأتي أن شأنا تعلق في الدلالة العقلية فان لم يعلم بعض المصادفات من اللفاظ لم يحصل من ذلك البعض فهم أصلاً فلا يتصور تألفه والوضوح في الفهم الذى هو الدلالة لا تنفاه رأساً وإنما قال لم يكن كل واحد الاول يسأل لم يد لشيء منها أصلاً لان المراد بعلم السامع بوضع اللفاظ علمه بوضع جميعها كما تقدم لان لا يفهم المعنى المراد بتمامه إلا بفهم جميعه والأزم الحق عن نفي دلالته كل واحد هو نفي دلالته لكل الصادق بنى دلالته البعض وكل لفظ انتفد لثامته اتنى عنه الخفاء والوضوح وكل لفظ ثبت دلالة اتنى عنه الخفاء والوضوح أيضاً فالعرض حاصل بتقدير العموم في الإثبات ومقابلته بما صدق من النفي العموم أو الجزئية وأيضاً قوله بل وعموم السلب لم يحصل تناقض بين الإثبات العام الذى أرادناه والاولى من النفي المقابل له في قوله والافتقارهم أن العرض لا يحصل وهو انتفاء الخفاء والوضوح في الوضعية إلا إذا لم يعلم شيئاً من وضع اللفاظ أو علم جميعها وليس كذلك لما أشيرنا إليه من أن كل لفظ ثبت علم وضعه فلا خفاء فيه ولا وضوح وكذلك عالم ثبت وورد على كون الدلالة الوضعية لا يتصور فيها الخفاء والوضوح أى أننا قد نفى اللفاظ بعضها فلهذا نفاى خزانة الخيال معلومة الوضع جميعاً ومع ذلك يحضر لنا معنى بعضها بنفسى الالتفات إلى معناه لكثرة ممارسة لمعناه وأقرب العهد باستعماله

متعلق بخبر ففهم المعنى من أسد وسبع أقرب من فهمه من لبث وغضفر مع العلم بوضع هذه اللفاظ الاربعه وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين (قوله وقرب العهد بها) أى بالالفاظ أى باستعمالها في معناها أو بالعلم بوضعها وقوله والمؤانسة عطف لازم على ملزوم وكذا قوله وقرب العهد بها (قوله فإنه يحتاج الخ) أى ويحتاج فقد وجد الوضوح والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع فقول المصنف لان السامع ان كان عالماً بوضع اللفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لا يسلم (قوله ومراجعة أطول) مرادها قبله (قوله أن التوقف) أى المراجعة (قوله من جهة تذكر الوضع) أى النسي أى لو ليس التوقف والمراجعة لثامته الدلالة بعلم العلم بالوضع وحاصله أن المراد باختلاف في الوضع وانما لفان يكون ذلك بالنظر لنقص الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لثامته حيث أنها دالة التزام قد تكون واضحة كما في الأوزان القريبة وقد تكون خفية كما في الأوزان البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات

( قوله وبعد تحقق الخ ) الاوضح وبعد تذ كر الوضع المتسمى علم المعنى من غير توقف لان القرض انه عالم بالوضع لكنه غفل عنه الان يقال انه اراد العلم بالوضع تذ كره وقوله وحصوله تفسير لتحققه ما ورد على كلام المصنف ايضا ان التركيب الذى فيه التعقيد اللفظى بسبب تقدم بعض المعمولات على بعض لا يفهم معناه الا بعد التأمل بعد العلم بوضع جميع ألفاظه فاذا أدلت ألفاظه بما يراد فمن غير اشمال على ذلك التعقيد بان قدم فى أحد التركيبين ( ٣٧٧ ) ما أعرف بالآخر وذ كر فى أحدهما ما حذف فى الآخر قد

تصور الوضع وانما حذف دلالة اللفاظ الوضعية بعد العلم بوضعها من غير طلب تذ كر الوضع وأجيب بان الهيئة مختلفة والكلام عند اتفاق الهيئة لا نهى دخلاق الفهم الوضعى على أن المراد أنه يتأتى الاختلاف بالوضوح والخفاء فى الدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام وأورد عليه أيضا اختلاف الحد والمحدود فى الدلالة فان كلاهما يدل على الماهية مع العلم بالوضع فى الكل وكون الدلالة فى الكل مطابقة مع اختلافهما فى الدلالة عليها وضوحا وخفاء فان دلالة الحد أخص لاحتياجها الى استرجاع الأجزاء وغير ألفاظها الدالة على تفصيل وأجيب بان الكلام عند اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى النفس الدلالة والحد والمحدود معناها مختلف

وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضرورى ( ويتأتى ) الايراد المذكور ( بالعقلية ) من الدلالات

فى معناه أو تقرب العهد بعلوم وضعه وبعضها لا يحصر معناه الا بعد التوقف ومراجعات الاحتصار مرة بعد أخرى بطول العهد بعلوم وضعه وعدم ممارسة استعماله فى معناه قد تحقق الخفاء والوضوح فى دلالة المطابقة مع العلم بالوضع والليل على العلم بالوضع فى الكل أنهم الاحتياج فى دلالاتها الى تفسير بل الى تأمل وتوقف وأجيب بان التوقف والمراجعة لطلب تذ كر الوضع المتسمى لا يخفاء الدلالة بعد العلم بالوضع بدليل اننا بنفس ما تذ كر الوضع فعمل المعنى من غير توقف وورد ايضا على ذلك ان التركيب الذى فيه التعقيد اللفظى لا يفهم معناه الا بعد التأمل بعد العلم بجميع اللفاظ وضعا قد تصور انلفاها والوضوح فى اللفاظ الوضعية بعد العلم بوضعها من غير طلب تذ كر الوضع المتسمى وأجيب بان الهيئة مختلفة والكلام عند اتفاق الهيئة لان لها دخلاق الفهم الوضعى كما أثرنا اليه فيما تقدم وورد ايضا على ذلك اختلاف الحد والمحدود فى الدلالة فان دلالة الحد أخص عند تعرف المحدود لاحتياجها الى استرجاع الأجزاء وغير ألفاظها الدالة عليها تفصيلا مع العلم بالوضع فى الكل وكون الدلالة فى الكل مطابقة وأجيب بان المعنى يختلف اجمالا وتفصيلا والكلام عند اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى النفس الدلالة فاذا اختلفت حينئذ تحقق ما ذكره ذلك غير موجود هنا وورد ايضا أن المعنى قد يحضى نقصان لفظ ويسدول بدمع العلم بوضع جميع اللفاظ وأجيب بان المعنى يختلف ان دل المراد على معنى رائد على ما صرح به وان كان تفسيرا فعدم العلم بالوضع حينئذ وورد ايضا أن ذلك الوضع لا يشترط فيه القطع بل التكن كفى وهو قابل للشدة والضعف فيتأتى الاختلاف فى الوضعية باعتبار ذلك وبحاجبان اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة باعتبار نظنون المخاطب عما لا ينضبط ولا يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوعه المقط يحصل مع كل ثلن ولو كان ضعيفا لم يختلف فهم الموضوع وضوحا وخفاء وانما اختلف كون ما فهم هو كذا فى الوضع العربى أولا والكلام فى تصور المعنى لا يتحقق كون ما تصور منه هو الموضوعه أولا فليتأمل ( ويتأتى ) الايراد المذكور وهو اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة ( العقلية ) من تلك الدلالات الثلاث وتقدم ان العقلية هى دلالة اللفظ على جزم معناه وهى التضيق أو على لازمه وهى الالتزام

ويتأتى بالعقلية

بالاجمال والتفصيل لان الحد معنا الماهية المفصلة والحد ومعناه الماهية المجملة وحينئذ فالأرضية باعتبار التفصيل فرجع الاختلاف فى الدلول دون الدلالة وأورد عليه ايضا أن الوضع لا يشترط فيه القطع بل التكن كفى وهو قابل للشدة والضعف فيتأتى الاختلاف فى الوضعية باعتبار ذلك وأجيب بان اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة باعتبار نظنون المخاطب عما لا ينضبط ولا يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوعه المقط يحصل مع كل ثلن ولو كان ضعيفا لم يختلف فهم الموضوع وضوحا وخفاء وانما اختلف فى كون ما فهم هو كذا فى الوضع أولا والكلام فى تصور المعنى لا يتحقق كون ما تصور منه هو الموضوعه أولا فتأمل ( قوله ويتأتى بالعقلية ) المراد بها تقدم دلالة التضيق والالتزام فالعهدية

(لجواز أن يختلف مراتب لزوم في الوضوح) أي مراتب لزوم الأجزاء لكل في التضمن

وانما تأتي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الحلاله بالعقلية (لجواز أن يختلف مراتب لزوم) أي لزوم الجزء لكل في التضمن ولزوم اللازم للزوم في الالتزام وذلك عبرا للزوم لبشمل التضمن والالتزام معالان في كل منهما لزوم الفهم للزوم ولزوم اختصاص دلالة الالتزام بعبر اللازم (في الوضوح) أي يجوز أن يكون الزوم في مرتبة أي في مادته وأرض منه في أخرى وذلك بسبب كون العلاقة والربط بين المتشغل منه الذي هو الكل أو الملزوم وبين المتشغل اليه الذي هو الجزء أو اللازم خفية فتعني دلالة لفظ المتشغل منه على الجزء المتشغل اليه أو واضحة فتظهر بسبب الوضوح في دلالة الالتزام لما كون الزوم ذهنيا ينال مستوى فيه العقول وإما قسلة الوسائط مع ضخمة الاستعمال العربي أوسع ضخمة ظهور القرينة جسدا حتى كأنها المشهود وقد يكون الوضوح مع كثرة الوسائط عند ضخمة كثرة الاستعمال وسبب انخفاصا وجبا الحاجة إلى مزيد التأمل أو أكثر ما يكون ذلك عند كثرة الوسائط أما اختلاف مراتب الزوم في دلالة الالتزام بما ذكر من السبب فواضح لأنه ان استعمال لفظ اللازم لينتقل منه إلى الملزوم فيجوز أن يكون ثم لا يزوم أكثر بكثير كون الانتقال منه إلى ذلك الملزوم أخفى من غيره كالوصف بالوجود فإنه لو أن وصف بزال القصيد والوصف بحين الكلب والوصف بكثرة الرماد وليس الانتقال من هذه الوازيم إلى الملزوم الذي هو الا تصاف بالوجود مستويا فإن الانتقال من كثرة الرماد اليه أوضح للكثرة الاستعمال ولو كثرت وسائطه على ما تأتي ان شاء الله تعالى وقد تقدم التمثيل بهذا وانما يصح الانتقال من اللازم إلى الملزوم مع ان اللازم قد يكون أهم من الملزوم لأن المراد باللازم هنا التابع الفرع المراد بالمرزوم المتبوع الذي هو الاصل فإن الوصف بالوجود عنه تنفرع هذه

لجواز أن يختلف مراتب لزوم في الوضوح) أي أي إيراد المعنى بالطرق المختلفة لتأتي بالوضعية أي بدلالة المطابقة لأن السامع ان كان عالما بوضع اللفظ لم يكن بعضها أو وضعه بعض والإيكن كل واحد ادلا لا ثالث إذ اختلفت خبده شبه الورد في الحجرة لم يمكن أن يكون ثم تركب آخر يدل بالوضع على هذا المعنى إلا بان توجد ألفاظ مرادفة لهذه الألفاظ وان وجدت لم تكن أو وضع منها وان لم يفهمها السامع فلا وضوح فلا تفاوت ونحو العقار النمر انما يقبل لمن يعرف مدلول النمر ولا يعرف مدلول العقار (قلت) ربما كان أحد التركيبين الوضعيين أو وضع لشهرته وكثرة استعماله أو لكونه مقسرا بغيره أو لكون أحد اللفظين المترادفين مشتركا بين المعنى المستعمل وغيره فيكون مرادفه أو وضع منه فتأتي حينئذ بالوضعية وقد يجب أن المفسر والمفسر مختلف لأن التفسير بالسري يدل على المقدرات والمفسر مدلوله الهيئة الاجتماعية وقد يجب أن الوضوح بكثره الاستعمال بأن ذلك يختلف لأمراض وفي شرح الشرازي أنه لا يقال بجواز زيادة الوضوح ونقصه بزيادة الألفاظ ونقصه لان اللفظ اذا زاد بعدله فقد زاد المعنى وفعالة تتركب من المدلولات المختلفة المتفصل والاحمال كما سبق ثم يراد بها ماسيا في ان شاء الله ثم الحلاله الوضعية قد تكون متساوية وقد تكون متفاهرا ورتبنا ظهوره متفاهرة فان مراتب الوضوح متفاوتة في قولك جئت لأجل اكرامك واكرامك لك ولا اكرامك ولا اكرامك فالأول نص في العلية والثاني ظاهر قوي والثالث ظاهر ضعيف والرابع أضعف ودلالة كل منها على النسبة بالمطابقة ولهذا السؤال زاد الطي في الحد في وضوح الدلالة التركيبية قال لان الدلالات الوضعية وان اختلفت في الوضوح لم تحسب لنظرة مع أخرى أما المعنى التركيبي بعدل المفردات فلا يتفاوت (قوله وتأتي) أي اختلاف طرق إيراد العقلية لجواز أن يختلف مراتب لزوم في الوضوح) أي وانما تأتي بالدلالات العقلية لجواز أن يكون الشيء لوازم بعضها أو لزومها من بعض وانما قال بالدلالات وانما هي دلالات الالتزام والتضمن باعتبار جزئياتها

لجواز أن يكون الشيء لوازم بعضها أو وضع لزومها من بعض

(قوله مراتب لزوم) أراد بالزوم ما يشمل لزوم الجزء لكل في التضمن ولزوم اللازم للزوم في الالتزام ولهذا لم يقل مراتب اللازم ثلاثا يكون قاصرا على دلالة الالتزام (قوله أي مراتب لزوم الأجزاء لكل) أي لجسم الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر فهذه كلها أجزاء للانسان لكن بعضها بواسطة فأكبر وبعضها بلا واسطة فالربط بين المتشغل منه الذي هو الكل وبين المتشغل اليه الذي هو الجزء قد يكون خفيا لوجود الوسطة فتعني دلالة لفظ المتشغل منه على الجزء المتشغل اليه وقد يكون الربط المباشر واضحا لعدم الوسطة فتظهر تلك الدلالة

(قوله ومرتبة لزوم الوازم) أي التي هي المدلول للالتزام هي مرتبة من أدلة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم لزوم كالأوصاف بكثرة الضيفان وبكثرة الرماذ الوصف بعين الكلب والوصف بزال الفصل وبعض هذه الوازيم واضح وبعضها خفي فإذا كان الربط بين المزموم والمنقول منه وبين ذلك اللازم المنقول اليه خفيا كانت دلالة لفظ المنقول منه على ذلك المنقول اليه خفية وإن كان الربط بينهما واضحا كانت تلك الدلالة واضحة والسبب في الوضوح في دلالة الالتزام لما كون الزموم ذهنيًا يتستوعب فيه العقول ولما قلنا الواسطة مع ضمنية الاستعمال العربي أو مع ضمنية ظهور القرينة بعد احتقائها بالشهود وقد يكون الوضوح مع كثرة الواسطة عند ضمنية كثرة الاستعمال والسبب في الخفاء فيها كثرة الواسطة الخفية لما يتأمل وذلك لقلة الاستعمال (قوله وهذا) أي اختلاف مراتب الزموم في الوضوح (قوله الثاني) أي الذي هو للزموم (٣٧٩) كالكرم (قوله لزوم متعددة)

ككثرة الضيفان وكثرة إحقاق الخطب وكثرة الرماذ (قوله بعضها) أي بعض تلك الوازيم ككثرة الضيفان (قوله أقرب إليه) أي إلى ذلك الشيء (قوله منه) أي من ذلك الشيء (قوله إليه) أي إلى ذلك البعض (قوله لعله الواسطة) أي أراد بالقبلة ما يشبه العدم بالنظر لبعض (قوله فيمكن تأدية المزموم) أي المعنى المزموم كالكرم بالألفاظ الخيالية يقال زيد كسر الضيفان أو كثير إحقاق الخطب أو كثير الرماذ ولا شأن أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان للكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحقاق الخطب للكرم لهدم الواسطة بينهما وانتقاله من كثرة إحقاق الخطب للكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحقاق الخطب للكرم لهدم الواسطة بينهما وانتقاله من كثرة إحقاق الخطب للكرم لهدم الواسطة بينهما وانتقاله من كثرة إحقاق الخطب للكرم لهدم الواسطة بينهما

ومرتبة لزوم الوازم للزموم في الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر فليجوز أن يكون الثاني لزوم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالًا منه إليه لقلّة الواسطة فيمكن تأدية المزموم بالألفاظ الموضوعه لهذه الوازيم المختلفة الدلالة عليه وضوحًا وخفاءً

الاشياء فيصعب أن يكون هذا الذي سميته لازما هاما لما في المثال لا اللازم الأعم ادلا ينتقل منه وإن استعمل لفظ الزموم لانتقال منه إلى الالتزام فيجوز أن يكون ثم لمزموم آخر أو أكثر أيضا يكون الانتقال منه إلى ذلك اللازم أوضح فإن الحار لها مازمات كالشمس والنار والحركة والانتقال من المزموم الذي هو النار إلى أوضح كالمشي وأما اختلافها في دلالة التضمن فلا ناس استعمال لفظ الكل لانتقال منه إلى الجزء أقرب من استعماله لانتقال منه إلى الجزء فجزءه فتكون دلالة اللفظ الموضوع للجزء الذي هو كل باعتبار جزء الجزء أقرب من دلالة لفظ الكل الأول عليه مثلا دلالة الحيوان على الجسمية التي هي جزءه أقرب من دلالة الإنسان عليه التي هي الجسمية جبر مجزؤه أي جزء الحيوان والحيوان جزء الإنسان فتكون دلالة الإنسان على الجسمية أخفى من دلالة الحيوان عليه وكذا دلالة البيت على التراب أخفى من دلالة الجدار عليه لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه وورد على ما تقرر في التضمن من أن الانتقال من الكل إلى الجزء ثم إلى جزءه فجزءه فتكون دلالة لفظ الكل على الجزء أقرب من دلالاته على جزءه الجزء أن لفظ الكل كالإنسان مثلا إذا سمع ونحوه العقل إلى فهم المراد منه فأول ما يفهم منه الأجزاء الأصلية ومنها الجسمية ثم ينتقل إلى ما يجمع الجسمية مع سائر الأجزاء الأصلية وهو ما تكون الجسمية جزءه الذي هو الحيوانية إلى ما يجمع تلك الحيوانية مع غيرها وهو ما يكون الحيوانية جزءا له وهو الإنسانية وأما قلنا كذلك لأنه إذا طلب فهم مدلول اللفظ وكان كلا وجب فهم أجزائه أولا

فإن قلت قد ذكر حكم الدلائل واستدل لدلالة الزموم فقط (قلت) لأن الجزء لازم للكل ولك أن تجعل هذا سواء في أصل التقسيم وتقول إن دلالة الالتزام تشمل دلالة التضمن ولما وجد الشارحون المصنف قال اغتنامنا في ذلك بالعقلية وذكرنا ما تنافي في دلالة الالتزام به وهو أن دلالة التضمن ليست كدلالة الالتزام وليس كذلك بل الذي يظهر أنها تنافي بالدلالة العقلية نفعنا كانت أم التزاما فان دلالة الإنسان

الحطب واسطو بينه وبين كثرة الرماذ واسطان وقوله لعله الواسطة أي أو كثرة الاستعمال كالكرم فإن لزوم كثرة الرماذ وهو زال الفصل وجب الكلب فيمكن تأدية الكرم بالألفاظ الموضوعه لهذه الوازيم بأن يثبت زيد كثير الرماذ وهو زال الفصل وجب الكلب ولا شأن أن هذه الوازيم مختلفة في الدلالة على الكرم من جهة الوضوح وإخفاءه فليس الاتصال من هذه الوازيم إلى الكرم مستويا فإن الانتقال من كثرة الرماذ إليه أسرع من الانتقال من كثرة الواسطة واعتبر على شارح بأن الكلام في دلالة الالتزام وهي مؤدية لازما بلغة المزموم لا العكس فكيف يقول شارح فيمكن تأدية الخ وأجب بأنه أراد باللازم هنا التامع والملزوم المشروعا اعتبارا في كل منهما اللازم فوافق كلام شارح هنا ما عرفت أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على لازم هذا وذكر بعضهم أن هذا الكلام من شارح إشارة إلى مذهب السكاكي في الكتابة فإن الانتقال فيها عند من الالتزام إلى المزموم يعكس المجاز

(قوله وكذا يجوز أن يكون لازم لمزومات الخ) هذا إذا استعمل لفظ لازم لينتقل منه إلى اللازم كافي المحذور كافي الكفاية على مذهب المنصف وقوله أن يكون لازم لمزومات كخسارة فإن لها مزومات كالشمس والنار والحركة الشديدة ولكن لزوم الحرارة لبعض هذه المزومات كالتأثر بوضع من لزومه البعض الآخر وهو الشمس والحركة وقوله فممكن الخ أي بأن يقال بدأ حرقة النار أو الشمس أو في جسمه نارا وشمس أو حرقة قوية ومثل الحرارة فيما قلنا الكرم فله يصح جعله لازما لمزوماته كثرة الضيفان وكثرة الحراق الحطب وكثرة الطبخ وكثرة الرماد ولزوم الكرم لبعض هذه المزومات وهو كثرة الضيفان أو وضع من لزومه البعض الآخر فممكن تأدية ذلك اللازم وهو الكرم بالألفاظ الموضوعية لتلك المزومات بأن يقال زد كثر الضيفان أو كثر الرماد أو كثر الطبخ أو كثر الحراق الحطب (قوله أوضع منه) أي من لزوم (قوله المختلفة وضوحا وخفاء) لا حاجة إلى ذكر الخفاء كما يعلم من كلامه أشار سابقا ويوجد في بعض النسخ اسقاطها (قوله وأما في التضمين) أي وأما اختلاف مراتب لزوم وضوحا في التضمين وجواب ما أخذت في أي تفسير ظاهره ويحتاج البيان فنقول لا تماثل فظهرت معادلة قوة وأما في التضمين الخ لقوله سابقا وهذا في الالتزام ظاهر (قوله فلا نه يجوز أن يكون المعنى جزأ من شيء) أي كالجسم مثلا بالنسبة للصوان أنه جزء منه (قوله وجزأ الجزأ الخ) أي ويجوز أن يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزأ من (٢٨٠) شيء آخر كالجسم فانه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان (قوله

وكذا يجوز أن يكون لازم لمزومات لزومه لبعضها أوضع منه البعض الآخر فممكن تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعية للمزومات المختلفة وضوحا وخفاء وأما في التضمين فلا نه يجوز أن يكون المعنى جزأ من شيء وجزأ الجزأ من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضع من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضع من دلالة الإنسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضع من دلالة البيت عليه فان قلت بل الأمر بالعكس لأن فهم الجزأ سابق على فهم الكل فعلى هذا كون دلالة تلة الإنسان على الجسم التي هي جزءه الجزأ أقرب من دلالة على الحيوانية التي هي جزءه لا تماثل وفهم الجزأ سابق على فهم الكل وأوجب الأمر عند قصد فهم ما يراد من اللفظ كذلك لكن مقصود أهل الفن من دلالة التضمين أن يفهم الجزأ على حدة يلتفت إليه بخصوصه بعد فهم الكل لأنهم في ضمن الكل الذي يقتضيه كون الجزأ سابقا على فهم الكل وانما قلنا يقتضيه لأن اندراك الموضوع له ولا متوقف على تصور جميع أجزائه قبل تعريفه فاذا غلب العارف بالوضع والغرض أن يبين فهم جميع أجزاء الموضوع على الحيوان أظهر من دلالة على الجسم وإن كانت دلالة على كل منهما تضاهيا وقد قصد المتكلم التشبيه بجامع جزء الحقيقة الواضح وجزئها الخفي أو غير ذلك من الاعتبارات ثم اعلم أن معنى كلام المصنف وغيره أن هذه الطرق لا تنافي بالوضعية فقط بل تنافي بالعقلية أما فقط أومع الوضعية لأن

على ذلك المعنى (قوله دلالة الحيوان على الجسم أوضع) وذلك لأن دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة لأن الجسم جزء من الحيوان لأن حقيقة الحيوان جسم تام حاس متحرك بالإرادة ودلالة الإنسان على الجسم بواسطة الحيوان لأن الإنسان جزء من الحيوان والجسم جزء من الحيوان فالتسمية إلى الحيوان جزء وإلى الإنسان جزء بالجزء وحده فلا تضاهي على الحيوان ابتداء وعلى الجسم نائبا بخلاف الحيوان فإنه بدل ابتداء على الجسم فكانت دلالة على الإنسان فكان مراتب لزوم الفوازم لازم ومتفاوتة في الوضوح كذلك مراتب لزوم الأجزاء المتفاوتة فيه (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضع) وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت فتكون دلالة الجدار على التراب أوضع من دلالة البيت عليه لأن دلالة الأول بلا واسطة ودلالة الثاني بواسطة ومثل ما بين أشارت إلى أن كون دلالة اللفظ على جزء المعنى أوضع من دلالة على جزءه لافرق فيه بين أن يكون الجزء معقولا أو محسوسا (قوله فان قلت الخ) هذا وادعى قوله فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه الجزأ وحاصله ما ذكره من أن دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضع من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه جزئه على ذلك المعنى المنوع بل الأمر بالعكس وهو أن دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضع من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم فدلالة الإنسان على الجسم أوضع من دلالة حيوان عليه عكس ما ذكره من أن دلالة حيوان عليه أوضع

فدلالة الشيء) هو على حذف مضاف أي فدلالة دال الشيء أعني لفظ حيوان وانما احتضنا ذلك لأن الدال هو اللفظ لا المعنى (قوله ذلك المعنى) أي كالجسم وقوله جزء منه أي من ذلك الشيء كالحيوان وقوله على ذلك المعنى أي كالجسم (قوله أوضع من دلالة الشيء) أي كالإنسان وقوله ذلك المعنى وهو الجسم وقوله من جزئه أي كالحيوان وفي الكلام حذف والاصل أوضع من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه

(قوله فان فهم الجزء) أي من القفظ الدال على الكل سابق على فهم الكل أي وما كان أسبق في الفهم فهو أوضع وأعما كان فهم الجزء سابقا على فهم الكل لأن الشخص إذا طلب فهمه مدلول اللفظ الذي سمعه وكان كلا وجب فهم أجزائه أولا فلاذا سمع لفظ الكل كالإنسان مثلا ووجه عقه إلى فهم المراد منه فهم أولا الأجزاء الأصلية ومنها الجسمية ثم ينتقل إلى ما يجمع الجسمية مع غيرها وهو ما تكون الجسمية جزءا للحيوانية ثم ينتقل إلى ما يجمع تلك الحيوانية مع غيرها وهو ما تكون الحيوانية جزءا له وهو الانسانية واعتبر على الشارح بأن هذا الدليل مخالف للذي من وجهين الأول أنه انما يفسد دلالة اللفظ الذي دلالة المعنى جزئيا ووضع من دلالة ذلك اللفظ على الكل كدلالة الإنسان على الحيوانية فانها أوضع من دلالاته على الانسانية فاللفظ الدال ثانيا في هذا التحليل هو عبي الدال أولا وهذا خلاف العكس المدهى وأصبحت فاهة قد اعتبر فيه أن اللفظ الدال ثانيا مغاير للدال أولا الأمر الثاني أن المدهى أو خصيته الدلالة على جزء الجسم من الدلالة على الجزء والدليل انما يفسد أو خصية الدلالة على الجزء من الدلالة على الكل فلو قال الشارح لان فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء لمسلم من هذا الأخير وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله بل الأمر بالعكس أي يعكس ما يفهم من وما عا سبق وتوضيح ذلك انه يفهم مما سبق أن دلالة الشيء على جزئه أوضع من دلالة الشيء على جزئه ثم لو جود الواسطة كدلالة الحيوان على الجسم فانها أوضع من دلالة الإنسان عليه لعدم الواسطة في الأول ووجودها في الثاني ويلزم هذا الذي ذكروه أن تكون دلالة الشيء على جزئه أوضع من دلالة ذلك الشيء على جزء جزئه كدلالة الإنسان على الحيوان فانها أوضع من دلالة (٣٨٩) الإنسان على الجسم لان كلا

منهما دلالة الشيء على جزئه والمساوي للأوضاع أو وضع فيقال هذا اللازم لمافهم مما سبق الأمر بعكسه وهو أن دلالة الشيء على جزء جزئه أوضع من دلالاته على جزئه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل وأجيب عن الثاني بأن في الكلام هذا فالواصل لان فهم الجزء سابق على فهم الكل أي وحيتئذ فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء ولكنه كلا بالنسبة إلى جزء الجزء أو أن مراد

فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم

فهم الجسم ودفعه واحدة وفي ضمن ذلك فهم كل جزء والتحليل في أهم قصدوا أن يفهم الجزء بهما الكل بان يلتفت اليه على حسنة أنهم قوالا لدلالة التضمن ترتب على المطابقة وتبني عليها بان ينتقل من المفهوم مطابقة إلى جزء من أجزائه وهذا لا يمكن الاعتماد على كذا لا يخفى وغاية ما بعرض أن يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهمه أولا في ضمن الكل وأي غشرة في ذلك وأي انتقال هناك ويجب أن هذا الاعتبار يظهر عند قصد احضار الجزء على حدث لغرض من الأغراض فان فهم الشيء على حدث خلاف فهمه مع الغير لا سيما وحضور الكل دون أجزائه يمكن تخلص عليه في الشفاؤه ويجوز أن يحضر النوع دون الجنس الذي هو جزءه فيفتقر إلى الالتفات اليه فتظهر فائدة دلالة التضمن الكائنة بهذا الاعتبار هكذا قررنا هذا المحل وسطا مع هذا الطنب ليضع على عادت في بسط مسائل الشرح والكتاب ويلزم عليه اندلاله التضمن تنازما في الالفاظ الموضوعية للمركبات ضرورة عدم لزوم الالتفات إلى جزء من الأجزاء على حدث لصحة العقلة عن ذلك الجزء وقد نصوا على أن التضمن في المركبات لازم للمطابقة وقد يجب عن هذا بان المراد بلزوم التضمن صلاحية لزوم بمعنى أنه يمكن اللزوم بالالتفات

(٣٩٠ - مروح التلخيص ثالث)

النسبة للإنسان جزء جزئته وبالنسبة للحيوان جزءه وبالنسبة للإنسان جزءه وبالنسبة للجسم كل آخر كالجسم فانه بالعكس من أن دلالة الشيء على جزء جزئه أوضع من دلالاته على جزئه كما ذكرتم لما قررنا أن الجزء سابق على الكل في الوجود والابلط الجزئية لكن الذي جعلنا على ما قلناه سابقا ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة في الوجود فيكون المقصود في دلالة التضمن انتقال لذه إلى الجزء وهو لا حظته على حدث بعد فهم الكل فالإنسان اذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه فاهم الجميع أجزاؤه الموضوع له أول ما يفهمه المعنى الموضوع له اللفظ اجالا ثم ينتقل لفهم جزء ذلك المعنى على حدث ان كان له جزء ثم ان كان لفظ الجزء جزءا ينتقل اليه على حدث وفهم جزئته ثم التل في فص ما ذكرناه من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضع من دلالاته على جزء الجزء ثانيا في فهم الجزء وما في السؤال من أن الأمر بالعكس فهو منظور فبه جهة أخرى وهي جهة قصد فهم ما راد من اللفظ فهو تنكب في تلك الجهة الترقى والحاصل أنه عند قصد فهم ما راد من اللفظ راعى جهة الترقى في التركيب بان يفهم أولا أجزاء الجزء ثم الكل وهذا ملحظ السائل وأما إذا كان المخطاط فاهم الجميع أجزاؤه الموضوع له فراعى جهة التسل في التحليل بان يفهم معنى اللفظ الموضوع له اجالا ثم ينتقل لجزئه على حدث وفي ضمن الكل ثم ينتقل لجزئه جزئه على حدث وفي ضمن الجزء وهذا ملحظ ما ذكرناه سابقا بان أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضع من دلالاته على جزء الجزء



(قوله ولكن المراد هنا) أي لكن المراد التضمن هنا أي في مقام بيان تأتي الإرادة المذكورة بالدلالة العقلية (قوله انتقال الذهن إلى الجزء) أي المراد من الانتقال أي على حدة لا في ضمن الكل أي وحيداً فلا يكون فهم الجزء سابقاً على فهم الكل فتم ما ذكره في البيان السابق وقوله وملاحظته عطف على انتقال مفسرته وقوله بعد فهم الكل أي لا على أنه مقصود من اللفظ لا يقال كيف يفهم الجزء قائماً وقد فهم أولاً في ضمن الكل وأي فرق ذلك لا نقول بل يظهر هذا عند قصد احضار الجزء على حدة لغرض من الإغراض فإن فهم الشيء على حدة بخلاف فهمه مع الغير (قوله وكثيراً الخ) أي على أن كثيراً الخ وهذا جواب بالمنع والأول بالتسليم (٢٨٢)

ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاة ما يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس

والجزء حاصله أناسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقاً على فهم الكل أن قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر على جزؤه فيه أصلاً وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقاً على فهم الكل فتم ما ذكره سابقاً من البيان كما قد مر شذوذاً العدوى وفي سم أن قوله وكثيراً الخ دفع لما رد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعدهم فهم الكل بل يفهم الجزء وملاحظته سابقة دائماً (قوله أن يخطر النوع بالبال) أي على سبيل الأجمال لا التفصيل إذ خطوره بالبال مفصلاً بدون خطأ والجنس محال أه فسرى وقوله وكثيراً ما يفهم الكل أي ما يفهم الشيء الذي يصدق عليه أنه كل في نفسه من غير ملاحظة أنه كل واللازم تقدم معرفة أجزائه عليه (قوله أن يخطر النوع) أي كالنسان وقوله بالبال أي بالذهن (قوله الخ)

الجنس) أي الذي هو جزء من النوع كالحيوان وفي تعبيره بالبال والذهن قائماً فنحن وأعرض هذا الجواب بأنه يلزم عليه أن دلالة التضمن لا تلزم في الالفاظ الموضوعية للركبات ضرورة عدم لزوم الالتفات إلى الجزء من الأجزاء على حدة لصفة الغلبة على ذلك الجزء وقد نصوا على أن التضمن في المركبات لازم للطبيعة وقد يجب أن هذا بان المراد بلزوم التضمن للطبيعة في المركبات صلاحية لزوم معنى أنه يمكن الأزوم بالالتفات إلى الأجزاء على حدة فكل لفظ دل على معنى مركب بالطبيعة فهو صالح لأن يدل على جزء ذلك المعنى بالتضمن ولا بد وليس المراد بالزوم المذكور عدم الالتفات حتى يرد الاشكال (ثم)

(قوله ثم اللفظ الخ) كلمة الانتقال من كلام الى كلام آخر فان كان في تعريف العلم (٢٨٣) وما يتعلق به وهذا في بيان ما يبحث

عنه فيه (قوله المراد به لازم

ماوضحه) أي لازم المعنى

الذي وضع ذلك اللفظ له لما

واقعة على المعنى وضمر وضع

المستتر فيه لفظ وليس

عائد على ما وحيد في الجملة

صفة أو صلة جرت على غير

من هي له فكان الواجب

إبراز الضمير على مذهب

البصريين والضمير المحرود

بالدم راجع لما في كلامه

أشارة الى أنه لا بد في المحاز

والكتابة من قرينة لتعيين

المراد والفرق بينهما

باعتبار كون القرينة

مانعة من ارادة المعنى

الموضوع في في المحاز دون

الكتابة وفيه اشارة أيضا

الى أن دلالة التضمن في هذا

الفن ودلالة الالتزام يتعين

أن تكون كل منهما مقصودة

من اللفظ أما في المحاز

فيتعين أن يراد باللفظ نفس

الحيز أو اللازم فقط بأن

توجد القرينة الصارفة

عن ارادة المعنى المطابق وأما

في الكتابة فيتعين أن يراد

باللفظ نفس اللازم والأجزاء

لكن مع صحة ارادة المعنى

المطابق لكون القرينة

لا تنحصر من ارادته وأما إذا

أطلق لفظ الكل أو المزموم

على معنى ككل منهما

(ثم اللفظ المراد به لازم موضحه)

وأما أن أريد نفس الأجزاء بعد تقويمه فكون الجزء أقرب ما يستعمل فيه اللفظ وبفهم منه عند الاستعمال دون جزء الجزء فظاهر اذ ليس فيه هذا الاعتبار لأجل أقرب الأجزاء أقرب الأجزاء ليستعمل في اللفظ ويتبع ذلك سهولة التفهم على السامع بمعنى أن انتقال السامع من فهم الجزء من اللفظ الأصل ليعال ارادة المستعمل قريب وأطلب بعده فتنبع ذلك صوابه على السامع فصعب فلتأمل فاته من نفائس هذا المثل ويمكن تأويل الجواب السابق بهذا المعنى ثم ماذا كنا فيما تقدم مما يقتضي أن الانتقال في المفردات في قولنا يد كثير الراد موزول الفصل وجبان الكلب لا ينشأ في ما تقدم من أن الانتقال لا يبعث من المطابقة لمقتضى الحال التي لا تكون إلا في النسب التامة لأن تلك المفردات لا يبعث من نسبة تامة تصح فيها المطابقة وينبغي أن يعلم أن من سمي المجاز مطابقة أو الكتابة كذلك لا يرد بذلك المطابقة التي تنبع من الاختلاف في الدلالة وهي الأصلية كما ذكر المصنف وإنما يعني ما يصح معه ما قرئناه من صحة الاختلاف وما ينظر فيه دالة التركيب على مناسبة الخواص للصفات كدلالة اللفظ المؤكد في مقام الاتكاع على مناسبة التأكد هي عقلة أو الصواب أنها عقلة والالتفات على الذوق وأنها من باب الكتابة لأن اللفظ لم ينقل للنسبة (ثم اللفظ المراد به) أي الذي أريد به (لازما) أي لازم المعنى الذي (وضعه) ذلك اللفظ وأراد باللازم هنا ما يلزم من

المذكور الوضوح فيه إحدى الدلالات المتفاوتة من (ثم اللفظ الى آخره) ش لما كانت الطرق تتعلق بالدلالة العقلية وهي لا بد فيها من انتقال من لازم الى مزموم أو عكسه احتياج الذي كرتسم بطريقه ما حصل فيه الانتقال وهو المجاز والكتابة أعلم أن تحقيق الفرق بين الكتابة والمجاز من أهم ما نحن بصدد في هذه الفن وقد رأيت غالب المصنفين في هذا الفن خطبه فيه ولم يحققه أحدها نأخذ كتحقيقه على ما يقتضيه النظر الضعيف ما بين كلامه والفرق في تصنيف لطيف وما استخرجته فافكر أعلم أن من ادعى التكميل يطلق على أمرين الأول المعنى الذي استعمل في اللفظ الذي نطق به حقيقة كان أم مجازا فان استعمله فيما وضعت العرب فهو الحقيقة وإن استعمله في غير ما وضعت فهو مجاز الثاني معنى وادخل فان من تكلم بكلام وأراد به معنى نارة يكون ذلك المعنى مقصودا لانه نارة ويكون مقصودا لغيره كالوسيلة بأن يكون وراءها ماله كالعقبات ويكون ذكر ما ذكره نوطا لانه المقصود فكل من الحقيقة والمجاز المذكورين أو لا قد يكون مراد النقص وقد يكون مراد العبرة فالأقسام أربعة حقيقة مرادة لنفسها مثل جاف يد ومجاز مراد لنفسه مثل جاء مدبر على التشابح لفظ اللفظ الحقيقي غير الكتابة والمجاز مراد ذاته ونقص في هذين الضممين ارادة الاستعمال مع ارادة الافادة وحقيقة مرادة لنفسها مثل ز يد كثير الراد مذبحة كثيرة الراد فهو حقيقة مرادة للانتساب لهما هو مزموم لكثرة الراد من كثرة الطبع اللازم للمكرم في الغالب فالكتابة حقيقة لان اللفظ استعملت نظما فيما موضع له والحقيقة كذلك سواء كان ذلك الموضوع مقصودا لذاته أم لغيره ولا عبرة بما وقع في كلام المصنفين أن الكتابة غير حقيقة والمجاز ليس بمراد تحقيقه نقلا وبما عاهد الكلام على حد الحقيقة والمجاز ولك أن تقول بحسب الاستعمال هو لفظ أريد به ما وضعه وأن تقول بحسب المراد بالذات أريد به ما وضعه ففي الكتابة ارادة استعماله وفيما وضعه وادارة فاداه وهو غير

واتفق أنه فهم من الأول جزء ومن الثاني لازمه فليس من المجاز ولا من الكتابة التضمن على التضمن والالتزام هنا ولا يكون ذلك من التضمن والالتزام المراد في هذا الفن وإنما يكون كذلك عند المناطقة كما صرح بذلك العلامة اليعقوبي (قوله المراد به لازم موضحه) أي ارادة جارية على قانون اللغة والأشكال لازم يراد باللفظ اللازم اطلاق لفظ الالب على الابن والعكس كذا في يس

سواء كان لازم داخل كافي التضمن أو خارجا كافي الالتزام

وجود الشيء وجوده في الجملة ليس دخل الجزاء لأنه لازم لكل كافي دلالة التضمن وغير الجزاء وهو اللازم  
ما وضعه والمعتبر في الحقيقة اللفظة هو ارادة الاستعمال بقى قسم رابع وهو مجازة مصدق عليه  
مثل أن تستعمل كلمة في غير موضوعها ولا يكون ذلك المعنى المجازي مقصودا لأنه بل لما يلزمه فهذا  
القسم قد يقال بامتناعه لأن فيه الخروج عن موضوع اللفظ إلى التصور بحسب الاستعمال  
ثم الخروج عن ذلك المعنى المجازي بحسب القصد بالذات وبدل عليه قول الجمهور والكتابة حقيقة  
خلاف المصنف ولو ثبت هذا القسم لانتسبت الكتابة إلى حقيقة ومجاز وقد يقال بجوازه ومحمل  
قولهم الكتابة حقيقة على لفظ استعمال في موضوعه مراد به غيره فعلم أن الكتابة لفظ أو ربه  
موضوعه ليستفاد منه غير موضوعه وغير الكتابة من الحقيقة لفظ أو ربه موضوعه ليستفاد منه ذلك  
الموضوع والمجاز لفظ أو ربه غير موضوعه فإذا قلت زيد كثير الرماد يستعمل كثرة الرماد في الكرم  
فهو مجاز وليس كناية وإن استعملته في معناه مراد بذلك قصد أو فاد من غير ارادة افادة الكرم  
كما إذا أردت الاخبار بأنه فام فهو حقيقة مجردة وإن أردت معناه ليستفاد منه الكرم فهو كناية يظهر  
بهذا أنه يصح أن يقال الكتابة لفظ أو ربه غير معناه باعتبار ارادة الافادة وأن يقال لفظ أو ربه  
به معناه باعتبار الاستعمال وأما اجتماع آخر من هذه الثلاثة فالمجاز لا يجمع مع الكناية ولا مع  
الحقيقة المجردة لا عند من يجوز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة فحينئذ يجوز أن تقول زيد كثير  
الرماد مراد به كرمه وكثرة رماده المقصود لأنه وإن تريد كرمه وكثرة رماده ليستفاد من كثرة رماده كرمه  
فيكون الكرم مدلول عليه بالمجاز والكتابة وأما الحقيقة المجردة والكتابة فلا مانع من اجتماعهما  
بأن تقول زيد كثير الرماد وغرضك الاخبار بكثرة رماده ليستفاد منه كرمه ويستفاد حصول الرماد  
بنفسه لغرض ما ولا تخيل أن ذلك جمع بين حقيقة وتبين فان ارادة الاستعمال فيه واحدة والتعدد  
ارادة الافادة وقد تستعمل الكلمة في معنى واحد لتصل أغراض لا تنهاه فظهر بهذا أن الكتابة  
لفظ أو ربه ما وضعه استعمالا وبغير ما وضعه افادة والمجاز أو ربه غير ما وضعه استعمالا ولا افادة وعلم  
أن بين الكتابة والمجاز عمومًا وخصوصًا من وجه يجتمعان في القسم الرابع ويرتفعان في الحقيقة المجردة  
ووجود المجاز فقط حيث استعمال اللفظ في غير موضوعه مراد به افادته مدلوله وتنفرد الكتابة في استعمال  
اللفظ في موضوعه مراد افادته غير مراد به ذلك فاعلم أن في كل من المجاز والكتابة انتقالا والانتقال  
ثلاثة نفسية به انتقال المتكلم عن لفظ اللفظ لانتقال ذهنه السه وتارة نفسية به انتقال ذهن السامع من  
اللفظ المستعمل إلى غيره فان أردت الاول فالمتكلم إذا أراد الاخبار بمعنى فقد ينتقل ذهنه إلى ملزومه  
فيستعمل لفظ المزوم في الالتزام كقولك رأيت بحرا ما شئت كرميما وقد ينتقل ذهنه إلى استعمال  
اللازم مراد به اللفظ المستعمل كقولك كثير الرماد مراد به الكرم وإن أردت انتقال ذهن السامع فالحال بالعكس  
فالانتقال في المثال الاول من المزوم إلى اللازم وفي المثال الثاني من اللازم إلى المزوم فظهر أن المجاز  
يحصل فيه تارة الانتقال من اللازم إلى المزوم وتارة بالعكس كقول العرب رعيننا غيتنا فيقطع المزوم  
على اللازم وأما رت السماء ناطق باللازم على المزوم وبدل على ذلك أن من علاقات المجاز خلاق  
السبب على السبب وعكسه والمتعلق على المتعلق وعكسه والجزء على الكل وعكسه وكل من الجزء  
والسبب والمتعلق لازم للكل والسبب والمتعلق والسكاكي جعل الانتقال في المجاز أمد من المزوم إلى  
اللازم فنظروا إلى أنك إذا قلت أمطرت السماء ناطقا فالناتبات وإن كان ملازما للطرأ لأنه باعتبار مساواته  
صار ملزوما وفي هذا الكلام مناقشات نذكرها في باب المجاز إن شاء الله تعالى ويلزم السكاكي أن يجعل

(قوله سواء كان الخ) أشار  
بذلك إلى أن مراد المصنف  
باللازم هنا ما يلزم من وجود  
المعنى الموضوع له وجوده  
فيسهل الجزاء لأنه لازم لكل  
وغير الجزاء وهو اللازم  
الخارج عن المعنى

الكتابة أيضا انتقالا من الملزوم لكنه تارة متساهل في إطلاق الملزوم على اللازم المساوي وتارة يحقق  
وأما الكتابة فكذلك إلا أنها تفارق الجواز في أنه ليس فيها انتقال الاستعمال بل انتقال الذهن فقط وان  
أردت انتقال ذهن المتكلم فالتكلم إذا أراد افادة الكرم انتقل ذهنه الى لازمه وهو كثره الرماذ فخير  
به ليستفاد منه ملزومه والسماع إذا سمع اللازم انتقل ذهنه الى الملزوم فالانتقال فيها بحسب المتكلم من  
الاخبار بالملزوم الى الاخبار باللازم وبحسب السامع من فهم اللازم الى فهم الملزوم وهذا أحد قسميها  
وهو الذي ذكره الناس وقد يقال هي كالحجاز تنقسم الى القسمين قريبا خريفا بالملزوم وأريدا الاستعمال  
فيه ليستفاد لازمه كقولك تزل القيت تريد افادة ان السنة مختصة ومنه قوله تعالى قل نار جهنم أشد حرا  
لأنه لم يقصد افادة ذلك لأنه معلوم بل افادة لازمه وهو أنهم ينبغي أن يحذروها ويجهادوا وكذلك قوله  
صلى الله عليه وسلم المرموع من أحب والمقصود بالفائدة انما هو كون مخاطب مع النبي صلى الله عليه  
وسلم \* وأعلم أن قولنا إطلاق اللازم على الملزوم وعكسه جرى على عبارة القوم وهي غير متفحمة لأنك إذا  
قلت رأيت أسدا يشكلم لم تطلق اللازم على الملزوم لأن الملزوم ذات الاسد ولازمه ما معني وهو شصاعة  
والذي أطلقته عليه الاسد زيد فاعلم أن أطلقت ملزوما لشيء على لازمه لا شيء من الازم مع تشابه نعم قد  
يطلق الملزوم على اللازم في نحو قولك جاءني عدل ويحجبني الانسان وتريد ضحكها أو كتابته وكذلك  
عكسه ومن أمثلة ما أمطرت السماء نباتا ورعينا غيثا وكذا الكتابة يعتبر فيها ما ذكرناه فليتامس  
وسياقي تحقيق ذلك وتكيسه عند ذكر الكتابة وانما عجلت ذكر هذا هنا لتقسيم الذي ذكره  
المصنف ولان بين هذا المكان وذلك مفاويز لا يقطعها الا تحقيق معناه ما اذا تحرر وهذا انما يرجع الى  
تبع كلامهم فقول المصنف اللفظ المراد به لازم ما وضع له مجازا قامت قرينة على عدم ارادة  
موضوعه كقولك رأيت أسدا يري بالثياب فان الرمي قرينة قامت على عدم ارادة الحقيقة المراد  
بارادة اللازم التي هي مورد القسم ارادة الافادة سواء كانت مقصودة مع ارادة الاستعمال أم لا فاب أحد  
قسميها وهو الكتابة أريده استعمال اللفظ فيما وضع له ليقيد غير ما وضع له فقد وجد هنا ارادة اللازم  
الذي هو غير موضوع اللفظ افادة لاستعمالا وقسمها الاخر وهو الجواز أريده غير موضوعه استعمالا  
وافادة وأعلم أن المراد باللازم هنا ليس ما ذكره المنطقون بل المراد اللازم العرفي سواء كان عقليا  
خاصة أم عرضا عاما غير ذلك لما تقدم من أن المراد اللازم للفهم ولو عرف المراد باللازم المعارض  
والملزوم المعارض وان شئت قلت اللازم التابع والملزوم المتبوع غير أن المتبوع هنا اللازم المساوي  
فان الاعم لا ينتقل الذهن منه الى الاخص انما ينتقل من اللازم المساوي قال في المفتاح \* والاخص  
وفيه نظر فان اللازم لو كان أخص من الملزوم لوجد الملزوم دون اللازم وهو محال وأجاب عنه الكاشي  
بان ذلك انما يتبع في اللازم العرفي أما اللازم الاعم من ذلك فلا يتبع أن يوجد فيه الملزوم دون  
اللازم ونحن ههنا نأمر بترك اللازم الاعتقادي مطلقا (قلت) يستحيل أن يكون اللازم أخص سواء  
أكان عقليا أم اعتقادا لان الذهن كيف يرتبط أمرا بامر أعم منه والفرض أنه يعتقد لزومه ليعرف  
أو غيره فإذا كان في الذهن أخص من غيره استعمالا أن يرتبطه الذهن بالاعم اذا تقرر ذلك فالسكاكي  
قال الكتابة ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم أي ينتقل ذهن السامع كما تقول فلان طويل النجاد  
والمراد طول القامة يعني المراد بالافادة لا بالاستعمال ثم قال ان الجواز ينتقل فيه من الملزوم يعني أن  
السامع ينتقل ذهنه من الملزوم وهو الحقيقة الى اللازم وهو معنى الجواز وأما المصنف فانه جعل  
كلاما من الجواز والكتابة أريده اللازم ولا يريده ارادة الاستعمال والا كان مجازا فقط بسبل يريده ارادة  
الافادة وحينئذ فكلامه لا يصح لأنه ليس كل مجاز قصد منه لازم موضوع اللفظ بل الجواز الذي حصل  
فيه الحس لا أن لازم على الملزوم أريده الملزوم والذي قصده عكسه أريده اللازم وغيرهما من الجواز

ان قامت قرينة على عدم ارادة ما وضع له فهو مجاز والافهو كتابة

(قوله ان فاعلت قرينة) أي دلت (قوله على عدم ارادته) أي من ذلك اللفظ (قوله تجاز) أي قسمي ذلك اللفظ مجازا ومرسلا  
وعنه مرسلا وذلك كقولك رأيت أسدا أي يدسف أو شكمك فأن قولك شكمك أو يدسف قرينة على أن الابدال مراد به ما وضعه  
واغما لأمره لا مراد به المشهور وهو النجاسه واعترض على المصنف بأن ظاهره أن التجاز مراد به لازم موضوعه دائما وذلك لأنه قسم  
اللفظ المراد به لازم موضوعه إلى مجاز وكتابة وعلوم وأن القسم أحسن من القسم فيفيد أن التجاز بجميع أنواعه من أفراد اللفظ المراد به  
اللازم عنه الموضوعه والأمر ليس كذلك لأن التجاز قد يكون اسم الجزو مراده الكل وقد يكون غير ذلك وبالجملة فيكون الواجب في  
التجاز أن يذكر اسم المرزوم وإذا لازم لا يصح إلا في قليل من أقسامه وهو التجاز المرسل الذي علاقته الملزومية ولا يظهر في غير من  
الأقسام وقد يجب أن المصنف (٢٨٦) اغما إذا كان اللفظ المراد منه لازم موضوعه قد يكون مجازا وقد يكون كتابة وهذا

ليس ناصيا فإن كل محراز  
يكون المراد منه لازم  
حاضره لجواز أن يكون  
اللفظ محرازاً للنقل فيمن  
الآدم إلى المزموم مثلاً  
ولا ضرر في كون قسم  
النهي أعم منه مجوعاً وبجها  
كما اختاره العلامة الشارح  
أو يقال إن الجاز لا يفي  
جميع أنسامه من العلاقة  
المحصلة للانتقال ومراجع  
العلاقة الزموم وإن كان  
الزموم قد يبدى كرفي بعض  
الافاق علاقة توأما كان  
مراجع العلاقة الزموم  
إن شرح الجازات له دلالة  
التضمن والالتزام وكل  
منهما انتقال من المزموم  
إلى الآدم الآتري أن مجازي  
الاستعارة التحقيقية  
والمكتبة ودان إلى الآدم  
وإن كان يتكلف فإن الأسد

(ان قامت قرينة على عدم ارادته) أي ارادة ما وضع له (فيجاز والافتكائية)

الخارج عن المعنى كافي لدلالة الالتزام (ان قامت قرينة) أي ان وجدت ثم قرينة دالة (على عدم إرادته) أي على ان المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ لم ير بذلك اللفظ (ف) ذلك اللفظ الذي أراده الم لازم دون الم لازم صرف القرينة (بجواز) أي بمعنى مجازاً أخذاً من جاز يجوز من الشيء أي الشيء لان ذلك اللفظ جعل مجازاً بتجاوزته الى ذلك ال لازم وذلك كقولك رأيت أسداً بیده سيفاً فقولك بیده سيف قرينة دالة على أن الأسد لم ير به ما وضعه وانما أراده بیده لازمه المشهور وهو النجاع وظاهره أن المجاز يراد به ال لازم وانما وفيه بحث لانه قد يكون اسم الجزء ويراد به الكل على ما سبأني فان مجاز الاستعارة الحقيقية والمكسفة عنها لا تردان الى ال لازم لا بالكشف فان الأسد أراده الرجل النجاع والمنسية في قول القائل أنشبت المنية أطرافها بلان أراده الاسد ادعاء وليس الرجل النجاع لازماً لا الأسد الحقيقي ولا الاسد الادعاء لازماً لدلول المنية وانما برقان الى ال لازم باعتبار مطلق الجراءة في الاول ومطلق اغتيال النفوس في الثاني وهو تكلف مخرج للكل من الكلام عما تحقق فيه وتقر من أن كل من اللفظين في معنيين متعارف وغيره على ما يأتي ان شاء الله تعالى ثم لا يفتي كينما ان وجود دلالة التضمن والالتزام في المجاز الذي تقر فيه ما بي عليه من وجود انشاء والوضوح يستلزم على معناها المعلوم وهو ان يفهم من اللفظ جزء معناه وألازمه في ضمن ارادة الكل أو الم لازم ولكن هما كاتماضاً استعمال المجاز وانما قلنا ليست كذلك لان اللفظ لا كثر أراده نفس الجزء أو ال لازم واختلاف الدلالة فيه تقدم وجهها بحث أشرنا عليه المعنى مما مر لتقر في ال اذهان (والا) تعمر قرينة على عدم ارادة ما وضعه بأن مع ارادة ما وضعه مع ارادة ال لازم (ف) ذلك اللفظ المراد به ال لازم مع عدم ارادة ال لازم الذي وضعه اللفظ (كناية) أي بمعنى كناية من كنى عنه لم ير به واحد منهما وانما المصنف تبع السكاكي وأما الكناية فكذلك لانها ما أراده فاداة الم لازم لا ال لازم ومنها العكس وقوله (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أي ارادة الحقيقة (بجواز) واضح ونحو

أراده الرجل النجاشع والمنية في قول الغائل أنشت المنية أظفها هاشلان أو يدبها الاسداعاء وليس الرجل فعد  
 النجاشع لازما لاسد الحقيق ولا اسد الادعاء لازما لدنول المنية واغبار دان الى الازم باعتبار مطلق الجراء في الاول ومطلق اغتيال  
 النفوس في الثاني ولا شك أن هذا تكلف يخرج الكلام عما تحقق فيه وتقر من أن كلام اللفظين له معنيان متعارف وغير متعارف  
 كما في فتا ممل ( قوله والا ) أي وان يتم قرينة على عدم ارادة ما وضع مع ارادة الازم وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على ارادة  
 الازم لانها المنع من ارادة الازم وهو المعنى الموضوع له وليس المراد عدم وجود القرينة أصلا وان كان كلام المصنف صادقا فان ذلك لان  
 الكتابة لا يدعيان قرينة ( قوله فكنا ) أي فذلك اللفظ المراد به الازم مع جهة ارادة المازم الذي وضع له اللفظ يسمى كتابة مأخوذة من  
 كتي عنه بكذا اذ المصيرح باجماله لا يصرح باسم الازم مع ارادته وذلك لقول زيد بطول الجهادي يدناه طول القامة فانه كتابة  
 انلا قرينة تقع من ارادة طول الصامع طول القامة

ثم المجاز منه الاستعارة وهي ما تبقى على التشبيه فيتعين التعرض له فلتخصر المقصود في التشبيه والمجاز والكنية

(قوله فعند المصنف الخ) أي وأما عند السكاكي فلا تنفصل في الكنية من الالزام إلى الملزوم والمصنف يرى أن الالزام من حيث أنه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه إلى الملزوم إلا اشعاعا لا عموما بالأخص والجواب عن السكاكي أن الالزام إنما ينتقل عنه لأن حيث أنه لازم لمن حيث أنه ملزوم وأما سماعه لزاما من حيث أنه تابع مستند للغير والافه ملزوم من جهة المعنى وبهذا تعلم أن الخافقين سماعا لفظي (قوله الانتقال في المجاز والكنية الخ) أي والفرق بينهما عند وجود القرينة الصارفة عن إرادة الملزوم في المجاز وعدم وجودها في الكنية (قوله إذا دلالة الخ) على حذف أي (٣٨٧) لأن الالزام إلى الملزوم كما يقول

ف عند المصنف الانتقال في المجاز والكنية كليهما من الملزوم إلى الالزام إذا دلالة الالزام من حيث أنه لازم على الملزوم لأن إرادة الموضوع عليه جائزة في الكنية دون المجاز

بكذا إذ لم يصرح باسمه لأنه لم يصرح باسم الالزام مع إرادته وقد تقدم أن الالزام هنا يشمل الجزء والالزام انما يرجح ذلك كقولك فلان حاول الجاد مراد به لازم طول الجاد وهو طول القامة قلته كناية إذا لا قرينة تمنع من إرادة طول الجاد مع طول القامة وقد تبين من كلام المصنف أنه سوى بين المجاز والكنية في أن الانتقال في كليهما من الملزوم إلى الالزام وإنما فرق بينهما بوجود القرينة الصارفة في المجاز عن إرادة الملزوم وعدم وجودها في الكنية وعند السكاكي أن الانتقال في الكنية من الالزام إلى الملزوم والمصنف يرى كما يأتي أن الالزام من حيث أنه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه إلى الملزوم إلا اشعاعا لا عموما بالأخص وقد تقدم ما يقابل الجواب عن السكاكي بأن الالزام إنما ينتقل منه لأن حيث أنه لازم لمن حيث أنه ملزوم وأما سماعه لزاما من حيث أنه تابع مستند إلى الغير والافه ملزوم من جهة المعنى وبما يقع فيه الالتباس الفرق بين الكنية وبين اللفظ الذي أريد به معناه الأصلي لفهم به بعض أوزان معناه نعمنا والتزاماته حقيقة قطعا والكنية عند المصنف ليست حقيقة ولا مجازا على تقدير كونها حقيقة في الجائز أن يراد باللفظ حقيقة ويقصد مع ذلك لفهم ما يفهم منه كما يقول المناطقة في دلالة التضمن والالتزام لا على وجه الكنية وقد أوجب بأن الفرق بينهما أن الكنية أعمالها صوبها بالذات الالزام وإرادة الملزوم تبع والحقيقة أعمال المقصود بها قيام القرينة على عدم إرادة موضوعه استعمالا لا على عدم إرادته أفادة فإن ذلك من قوله المراد به لازم موضوعه ولو جعلنا مراد ذلك لنخرج عنه غالب الكتابات فإن معناها قرينة تصرفها عن إرادة أفادة موضوعها أي مع ما هو شرط المجاز من العلاقة وغيرها والمراد بالالزام العرفي وإن تقم قرينة على عدم إرادة ما وضع فهو الكنية فالكنية حينئذ لفظ أريد به لازم موضوعه ولم تقم قرينة على عدم إرادة موضوعه ونعني بقولنا ولا يراد إرادة أفادة وبقولنا إرادة موضوعه إرادة الاستعمال فدخل في ذلك ما إذا لم تقم قرينة على شيء بل قامت قرينة على إرادة الالزام فإن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة وما إذا قامت قرينة على إرادة الموضوع فكلاهما كناية والكنية في هذين القدمين حقيقة ولا يدخل فيه المجاز إذا قصد أفادة ملزومه أن يجوز ذلك وجعلنا مجازا وكناية كما سبق

السكاكي إذا دلالة الخ ووجه نفي دلالة الالزام على الملزوم ما تقدم من أن الالزام يجوز أن يكون أعم من الملزوم والصام لا إشعاره بأخص معين فكيف ينتقل منه إليه (قوله من حيث أنه لازم) حشوة تقييد أي وأما دلالة الالزام على الملزوم فيما إذا كان مساويا فهو من حيث أنه ملزوم لمن حيث أنه لازم لا تتمع التساو يكون لازما ملزوما (قوله الآن إرادة الموضوع) فإن حاشية في الكنية (فإن قلت أي فرق بين الكنية وبين اللفظ الذي أريد به معناه الأصلي مع لازمه نعمنا أو التزاماته حقيقة قطعا والكنية عند المصنف ليست حقيقة ولا مجازا مع أن كلامنا على هذا أقدر أريد به الالزام والملزوم معا قلت أن المقصود الأصلي في الحقيقة هو

اللزوم والالزام مقصود بالنبعة والمقصود الأصلي في الكنية هو الالزام والملزوم مقصود بتبعها قول الشارح الآن إرادة الموضوع الخ أي بالتبع بالذات وقرينة الكنية وإن تناف الملزوم كما تخرج الالزام عليه كذا باب العلامة القاسمي إذا قلت هذا أقول الشارح الآن إرادة الموضوع الخ أي بالتبع بالذات ومثال الحقيقة التي أريد منها الالزام والملزوم قولك فلان وجهه كالدر مثلاً فدلوه المطابق شبه وجه فلان بالدر في الاستعارة والاستعارة وهو مراد مع إرادته لازمه وهو أنه نهاية في الحسن وليس هذان الكنية في معنى واحدة أن يراد في التشبيه المعنى المطابق وهو أوصاف المشبه بوجه الشبه على وجه الكمال وألازمه فقط صح وجود الخفا والوضوح فيه مع أنه ليس من الكنية ولأن المجاز بل من المطابقة اتفاقا وهذا مما يندفع في حصر المصنف سابقا وجود الخفا والوضوح في دلالاته التضمن والالتزام اثنين هما العقلان وأصل المجاز والكنية دون المطابقة فتأمل له يعقوب

وقدم التشبيه على الجواز لئلا يكره من ابتغاء الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه وقدم الجواز على الكتابة لتزول معناه من معناها منزهة  
الجزء من الكل

(قوله وقدم الجواز عليها) أي في الوضع أعني في البحث والتبويب وهذا جواب عما يقال إن أراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح الذي هو مرجع هذا الفن إنما يتأني بالدلالة العقلية وهي منحصرة هنا في الجواز والكتابة فيكون المقصود من الفن منحصرا فهنا ما وجدته قدما مستويا في المقصودة (٢٨٨) من الفن فلا شيء قدما الجواز عليها في الوضع وهلا عكس الأمر (قوله يجوز أن يكون هو الالزام والمزوم

(وقدم) الجواز (عليها) أي على الكتابة (لأن معناه) أي الجواز (كجزء معناها) أي الكتابة لأن معنى الجواز هو الالزام فقط ومعنى الكتابة يجوز أن يكون هو الالزام والمزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فيقدم بحث الجواز على بحث الكتابة وضعا وإنما قال يجوز معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة فإن معنى الكتابة ليس هو مجموع الالزام والمزوم بل هو الالزام مع جواز إرادته للمزوم المزوم وإرادته الالزام تبسع ولو قال قائل بأنه كلما أراد الالزام مع المزوم كان كتابة وإنما يكون حقيقة إذا لم ير الالزام وفهم اتفاقا ما بعد لكن يعكس عليه ما ذكر بعض الفضلاء من أنك إذا قلت وجهه كالمزوم مثلا عدوله المطابق أن الوجه يشبه البدر في الاستدارة والامتدانة وهو المراد مع إرادته الالزام ذلك وهو أنه نهاية في الحسن وليس من الكتابة في شيء ولخصه أن يراد في التشبيه المعنى المطابق وهو اتصاف المشبه بوجه الشبه على وجه الكمال أو لازمه مع وجود انتفاء الوضوح فيه مع أنه ليس من الكتابة ولأن الجواز بل من المطابقة اتفاقا وعلى هذا ينبغي أن يجعل من الحقيقة أيضا فهم خواص التراكيب ومناسبة مقتضى الحال الذي تقدم التنبيه عليه فلا يكون من الجواز ولأن الكتابة أيضا وكل ذلك مما يقدر في حصر وجود دالة الخفاء والوضوح في التضمن والالتزام اللتين هما العفولتان وأما للعبارة الكتابة دون المطابقة تأمل ثلما أراد الشروع في أبواب الفن وهي ثلاثة أراد أن يبين وجه ترتيبها وضعا ووجه كونها ثلاثة فقال (و) لما تبين أن الإيراد المسدود الذي هو مرجع هذا الفن إنما يتأني بالدلالة العقلية المنحصرة هنا في دالة الجواز والكتابة انحصر المقصود من هذا الفن في الجواز والكتابة فهما مستويان في الوصف بالقصد ولكن (قدم الجواز عليها) أي على الكتابة وضعا (لأن معناه) أي لأن معنى الجواز (كجزء معناها) أي كجزء

يكون هو الالزام والمزوم جميعا) أي وإن كان القصد الأصلي منها إلى الالزام كما هو (قوله مقدم على الكل طبعا) لتوقف الكل على الجزء في الوجود يعني أنه لا يوجد الكل الأمع وجود طبيعة الجزء فتركبه من حقيقة الجزء وطبيعته لالكون الجزء على تامة لذلك إذا كان كذلك لكان كلما وجد الجزء وجد الكل وهو يأمل لجواز أن يوجد الجزء ولا يوجد الكل لخصه كونه أعظم منه ولما توقف الكل على الجزء من الجهة المذكورة حكم العقل بأن الجزء من شأنه أن تقدم في نفس الأمر على الكل وذلك هو معنى التقدم الطبيعي أي التسبب الطبيعي والحقيقة لترتيب الكل من طبيعة الجزء وحقيقته (قوله فيقدم الخ) أي فالمناسب أن يقدم بحث الجواز على بحث الكتابة وضعا للاحتمال بمحاكاة وموافقة الوضع الطبع

ص (وقدم عليها لأن معناه كجزء معناها) ش أي قدم الجواز على الكتابة لأن معناه كجزء معناها فلهذا تقدمت الكتابة فالأخطى لأن في الجواز إرادة الالزام فقط أي مثل الشجاعة ولفظ الاسد وفي الكتابة يجوز أن يكون هو الالزام أي الكرم من كثرة الرماذ إرادة غيره أي مسدول لفظ فيكون معنى الجواز كجزء معنى الكتابة (قلت) قوله يجوز أن يكون هو الالزام إرادة غيره أن قصد إرادة المزوم بدلا عنه على جهة استعماله فيه فلا يصح لأعاد أو بدلا لكتابة غير الالزام استعمالا كانت حقيقة لكتابة وإن أراد أنه يجوز إرادة المزوم والالزام مع استعماله ما قبل الأمر كذلك إذ يكون جميعا من الحقيقة والجواز بل لأن يكون الجواز جزء معنى الكتابة لا كالجزء وإن أراد أنه يجوز في الكتابة إرادة الالزام والمزوم فأدو الجواز لا يجوز فيه إرادة فادع غير مدلوله وهو الالزام فذلك يقضي بأن معنى الجواز إنما يكون كجزء معنى الكتابة في بعض الأحوال وهو ما ذكر قصد إرادة الالزام والمزوم معا لاطلاقا وإذا ريد به الالزام والمزوم معا فليس

(قوله وإنما قال كجزء معناها) أي ولم يقل لأنه مناهج (ثم) معناها جزء (قوله فانه في الكتابة) أي معناه ما الذي لا بد من إرادته منها فلا منافاة بين ما عاين قوله سابقا ومعنى الكتابة يجوز الخ (قوله ليس هو مجموع الالزام والمزوم) أي على وجه الجزء (قوله بل هو الالزام مع جواز الخ) أي فالجزء معهما فهما هو إرادة الالزام وأما المزوم فيجوز أن يراد أن لا يراد لانه براد فاعطوا وإنما يعتبر وقوع هذا الجائز في بعض الأحيان حتى يكون معنى الجواز جزء حقيقة من معناها لأن الكتابة من حيث هي كتابة لا تقتضي إرادتها فلا يعبر ما يعرض من وقوع ذلك الجائز

(ثمته) أي من الجاز (ما يبنى على التشبيه) وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه

معنى الكناية وذلك لأن معنى الجاز على ما تقدم هو الازم فقط من حيث ذاته لأن من حيث الأضمار بوصفه بالزوم وقد تقدم التمثيل بما بين يدينا من معنى الكناية يجوز أن يكون هو الازم والمزوم معاً من حيث ذاتهما أيضاً ولو كان المقصد الأصلي فيها الازم على ما قرأنا آنفاً وإذا كان معناه كالجزء من معناه فالجزء مقدم طبعاً على الكل لتوقف الكل على الجزء في الوجود يعني أنه لا يوجد الكل إلا مع وجود طبيعة الجزء لا على وجه التناثر كوقف المعلول على العلة والجزء يجوز أن يوجد بدون الكل لصحة كونه أعم ولما توقف الكل على الجزء والوجه المذكور حكم العقل بأن الجزء من شأنه أن يتقدم في نفس الأمر على الكل وذلك هو معنى التقدم الطبيعي أي من جهة الذات ونفس الحقيقة التي هي الطبيعة تركب الكل من حقيقة الجزئية بخلاف تقدم العلة سلباً وتأثير فلا يسمى تقدمها طبعياً بهذا الاعتبار ناسب أن يقدم موضعها كالتطبيع بالوضع ولم يقل معناه نفس جزئ معناه جازماً لأن الكناية لا يراعيها الازم والمزوم على وجه الجزم وإنما الجزم به فيما أرادته الازم وأما المزوم فيصور أن يراد لأنه أريد قطعاً وذلك فلنا يجوز أن يكون معناه الازم والمزوم معاً ولم يتصور وقوع هذا الحائر في بعض الأحيان حتى يكون جزءاً حقيقة لأن الكناية من حيث هي كناية لا تقتضي إرادته ما لم يعتبر ما يرضى من وقوع ذلك الحائر ثم أشرنا إلى وجهه زيادة باب آخر ثالث وإلى وجهه تقدمه على الباين فقال (ثم) لما المصنف المقصود من هذا الضرب باب الجاز والكناية وقد استحق الجاز التقديم موضعاً لما ذكره وكان (منه) أي من الجاز (ما يبنى على التشبيه) وهو الاستعارة بقسميها أي الحقيقة والممكنة أي ما يأتي إن شاء الله تعالى تفسيرهما وذلك لأن استعارة اللفظ إنما تكون بعد المبالغة في التشبيه وإدخال المشبه في جنس المشبه وجب ضم التشبيه لهذا

الأرادتان معاهما الكناية حتى يكون الجاز كجزء مماثل للكناية من هاتين الإرادتين هي أحدهما والآخر ليست كناية واللفظ حيث شذ كناية وغير كناية باعتبارين وقيل إنما كان كالجزء لأن الجاز فيه انتقال من المزوم إلى الازم وهو واضح والكناية فيها انتقال من الازم إلى المزوم وهو لا يتضح بنفسه حتى ينضم إليه العلم بمساواة هذا الازم للمزوم فصار في الجاز انتقال من شيء إلى شيء وفي الكناية انتقال من شيء إلى شيء ومطلق الانتقال جزء من الانتقال بقيد المساواة وفيه تنطير لأن مطلق الانتقال جزء من الانتقال بقيد فهو جزء لا كليته ولأن الجاز ليس فيه انتقال مطلق بل انتقال بقدر يقابل القيد الذي في انتقال الكناية ثم المصنف يرى أن الانتقال في كل منهما من المزوم إلى الازم والذي هو أقرب إلى الصحة أن يقال في الكناية إرادتين أحدهما مدلول اللفظ وتلك إرادة استعمال والثاني لمزومه وتلك إرادة أفادة الجاز وفي إرادته شيء واحد وهو مدلول اللفظ فكان كليته وإنما لم يقل أنه جزء لأن الجاز لفظ مستعمل في غير موضوعه والكناية لفظ مستعمل في موضوعه فكيف يكون جزءاً واحداً معاً مجازاً ولا يخرج حقيقة عنهم قديراً على قوله أنه كالجزء إن الجاز أيضاً فيه إرادتان إرادة الأفادة وإرادة الاستعمال غير أنهما أو أريد على محل واحد بخلاف الكناية فإن إرادة الاستعمال فيها في الموضوع وإرادة الأفادة في متعلقه فلا توارث بينهما إلا في أن محل الإرادتين في أحدهما واحد وفي الآخر متعدد وذلك لا يضيء بأنه كجزئها إلا أن إرادة الأفادة متى كانت مقصودة بإرادة الاستعمال لا ينظر إليها فإن إرادة الاستعمال في الأصل إنما تفصل للأفادة ص (ثمته ما يبنى على التشبيه) فتعين التعرض له فلتخصر في الثلاثة ثم أي من أجاز ما يبنى على التشبيه وهو الاستعارة لأن منها عليه وأطلق الاستعارة والمراد الحقيقة لا التخيلية لما سبقنا وقد قدم التشبيه على الجاز لأن الجاز مبنى عليه فهو مقدم على المبنى وذلك قدم التشبيه على الجميع ونعني بالجاز الاستعارة فإن غيرها

(قوله ثمته ما يبنى على التشبيه) أي ومنه ما لا يبنى عليه وهو الجاز المرسل (قوله وهو الاستعارة) وجه بنائها على التشبيه أن استعارة اللفظ إنما تكون بعد المبالغة في التشبيه وإدخال المشبه في جنس المشبه ادعاء فإذا قلنا رأيت أسداً في الحمام فأقولاً شيهن الرجل الشجاع بالحيوان المفترس وبالفصا في التشبيه حتى ادعينا أنه فرد من أفرادهم استعارة اسمها فالتشبيه سابق على الاستعارة فهو أصل لها ثم أنه في حالة استعارة اللفظ يتناسى التشبيه ومراعاة الشرح بالاستعارة التي كان أصلها التشبيه النصريح معناه الحقيقة والممكنة أي ما يأتي إن شاء الله تعالى تفسيرهما وذلك لأن استعارة اللفظ إنما تكون بعد المبالغة في التشبيه وإدخال المشبه في جنس المشبه وجب ضم التشبيه لهذا



(قوله فعين التعرض) هدا يقتضي أن التعرض للتشبيه لا ذاته بل لإنشاء الاستعارة عليه فبينا في ماسبأني من جعله مقصدا لذاته لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد جمة لانه يقتضي أن التعرض له ذاته وقد منع المنافاة ويجعل التعرض له ذاته من حيث اشتباهه على ما ذكرنا لغزوه من حيث توقفه عليه (قوله أيضا) أي مثل التعرض للمجاز والكناية وقد اشتمل كلامه على أمرين - بيان ذكر التشبيه من أصله في الفن وبيان كونه قد ما في الذكر على المجاز وكل منهما مفهومان قول المتن ثم منتهى ما ينبغي على التشبيه قان المبنى يستلزم مبنيا عليه (٢٩٠) وكونه متقدما كما هو ظاهر (قوله أفسامه) أي المجاز (قوله ولما كان الخ) هذا جواب عما

(فتعين التعرض له) أي للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة جعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه (فاتخصر) المقصود من علم البيان (في الثلاثة) التشبيه والمجاز والكناية

الفن لتوقف باب منه عليه (فتعين التعرض له) أي التشبيه المتوقف عليه على أنه باب زائد على البابين قبل التعرض للمجاز لان المتوقف عليه متقدم على المتوقف طبعاً لأن لا يمكن التأثير كما تقدم في توقف الكل على الجزء وانما قدم على جميع الجزئ ليعلم أن المتوقف على التشبيه قسم منه وهو الاستعارة ليشتمل غير المتوقف وهو المجاز المرسل لما يشاء كله في المجاز ولما توقف قسم منه وهو بلائس القسم الآخر صار وقفه كنوقف القسم الآخر ثم رد أن يقال التشبيه على هذا ليس من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عد باباً ولم يجره ل مقدمة للمجاز فان توقفه عليه الموجب للعرض له لا يوجب جعله باباً مستقلاً والجراب أن كثرة ابجائه وجوع فوائده أو جوب جعله باباً مستقلاً وعلى هذا فهو مقدمة في المعنى وانما جعل باباً لتشبيهه بالمقصود في كثرة الابحاث وقيل انه باب مستقل لذاته لان الاختلاف في وضوح الدلالة ونحافتها موجود فيه كما تقدم فهو من هذا الفن قصد اول توقف عليه بعض أبوابه لان توقف بعض الابواب على بعض لا يوجب كون المتوقف مقدمة للفن وعروض وجه تقديمه على المجاز عتق ما فر في تقديم المجاز على الكناية لان التشبيه مشترك على الطرفين معاً والاستعارة معناه أحد الطرفين فهي كالجزم من الكل لكن ردت في التقديم على التوقف لانها انفع في الادراك والتعليل الاخر مناسبة علمية فقط (فقد اتخصر) علم البيان على ما ذكرنا (في) الابواب (الثلاثة) لاختصار المقصود منه على ما توقف عليه البعض منه فيها وهي التشبيه والمجاز والكناية

ليس مبنيا على التشبيه لكنه لما انبى أعظم أنواع المجاز على التشبيه صرح أن يقال المجاز مبني عليه مثل الملح عرفة (تشبيه) بهذا التفسير يعلم أن التشبيه حقيقة وليس مجازاً وهذا مما لا يشك فيه وهو محقق اذا كان مصراعاً به بالاداة نحو زيد كالأسد ثم اذا حذف اداته لم يشك زيد أسد فنه مجاز الخذف ونقل ابن الاعرابي كثرة البلاغة أن الجوز على أن التشبيه الصريح نحو زيد كالأسد مجاز ونحو لاسله لوجه هذا النقل ولا ينقل لذلك شبهه إلا أن ندمي أن معنى زيد كالأسد مشابهة في جميع الأمور وان ذلك ما عذر وهذه شبهة ساقطة مبنية على الجدل كما سبأني ثم رأيت في العمدة لأن رشيقي أن التشبيه مجاز قال وانما كان مجازاً لان التشابهين أعانية ما بين المنطارية وعلى المسامحة انتهى وهي الشبهة الساقطة التي لم تحتل أنها اتي لو حطت ونقل الوالد أيضاً نفسه أن التشبيه مجاز والكلام على أن التشبيه خبر أو إنشاء سبأني في آخر الأقسام وقوله (فاتخصر في الثلاثة) أي اتخصر هذا العلم أو الكلام في الثلاثة وهذه الفاء مشعرة بالتعليل وليس فيما يليها ما يشعر بالتعليل انما ذكر سبباً

مشتملاً على أمور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبعث عنه وضبط أبوابه إلى غير ذلك التشبيه قالو يتخصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية (قوله في الثلاثة) أورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فأنه لا تدخل في المراد بها تشبيه هناء وليست بمجاز ولا كناية وقول بعضهم انها داخل في التشبيه وإن أقر دعائه للاختلاف في حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق يرد قول المصنف فيما يأتي والمراد بالتشبيه هنا الخ (قوله والمجاز) آل العهد الذكري والمجاز لغة ودق في ذكره والمرسل والاستعارة التي تنبى على التشبيه والله أعلم

يقال قضية كون التشبيه ينبغي علمه أحد أقسام المجاز أن لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عد باباً من الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز (قوله لم يجعل) مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل لبحث الاستعارة

يقال له الخ أي فجعله باباً تشبيهه بالمقصود من حيث كثرة الابحاث وان كان هو مقدمة في المعنى ويمكن أن يقال انه باب مستقل لذاته لان الاختلاف في وضوح الدلالة ونحافتها موجود فيه كما تقدم فهو من هذا الفن قصد اول توقف عليه بعض أبوابه لان توقف بعض الابواب على بعض لا يوجب كون المتوقف مقدمة للفن وعروض وجه تقديمه على المجاز عتق ما فر في تقديم المجاز على الكناية لان التشبيه مشترك على الطرفين معاً والاستعارة معناه أحد الطرفين فهي كالجزم من الكل لكن ردت في التقديم على التوقف لانها انفع في الادراك والتعليل الاخر مناسبة علمية فقط (فقد اتخصر) علم البيان على ما ذكرنا (في) الابواب (الثلاثة) لاختصار المقصود منه على ما توقف عليه البعض منه فيها وهي التشبيه والمجاز والكناية

ليس مبنيا على التشبيه لكنه لما انبى أعظم أنواع المجاز على التشبيه صرح أن يقال المجاز مبني عليه مثل الملح عرفة (تشبيه) بهذا التفسير يعلم أن التشبيه حقيقة وليس مجازاً وهذا مما لا يشك فيه وهو محقق اذا كان مصراعاً به بالاداة نحو زيد كالأسد ثم اذا حذف اداته لم يشك زيد أسد فنه مجاز الخذف ونقل ابن الاعرابي كثرة البلاغة أن الجوز على أن التشبيه الصريح نحو زيد كالأسد مجاز ونحو لاسله لوجه هذا النقل ولا ينقل لذلك شبهه إلا أن ندمي أن معنى زيد كالأسد مشابهة في جميع الأمور وان ذلك ما عذر وهذه شبهة ساقطة مبنية على الجدل كما سبأني ثم رأيت في العمدة لأن رشيقي أن التشبيه مجاز قال وانما كان مجازاً لان التشابهين أعانية ما بين المنطارية وعلى المسامحة انتهى وهي الشبهة الساقطة التي لم تحتل أنها اتي لو حطت ونقل الوالد أيضاً نفسه أن التشبيه مجاز والكلام على أن التشبيه خبر أو إنشاء سبأني في آخر الأقسام وقوله (فاتخصر في الثلاثة) أي اتخصر هذا العلم أو الكلام في الثلاثة وهذه الفاء مشعرة بالتعليل وليس فيما يليها ما يشعر بالتعليل انما ذكر سبباً

\*(التشبيه)\*

(قوله أي هذا باب التشبيه) أشار الشارح إلى أن الترجمة خبر لبند محذوف على حذف مضاف وأشار الشارح بقوله الاصطلاح إلى أن ألف التشبيه العهد الذي لا نه تقدمه ذكر والمراد بالتشبيه الاصطلاح التي هو أحد أقسام المقصود الثلاثة ما كان غليظا عن الاستعارة والتعريف بان كان متشابه على الطرفين والأداة لفظا أو تقديرا (قوله المبني عليه الاستعارة) الضمير الجهر ورعائد على ال أي الذي تبني عليه الاستعارة وذلك لأن استعارة اللفظ اعتاككون بعد المبالغة في التشبيه وادخال المشبه في جنس التشبيه به كما مر وأعلم أن الصحت عن التشبيه الاصطلاح في هذا الباب من جهة طرفيه وهما المشبه والمشبّه به من جهة أداته وهي الكاف وشبهها ومن جهة وجهه وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع لهما ومن جهة الغرض منه وهو الأمر الحامل على إيجاده ومن جهة أقسامه وسأني تحقيق ذلك في محله إن شاء الله تعالى (قوله أي مطلق التشبيه) أي وال في التشبيه هنا الجنس اذ هو المناسب لمقام التعريف ومطلق التشبيه هو التشبيه اللغوي وحينئذ في كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر التشبيه أو لا بمعنى ثم ذكره ثانيا بمعنى آخر وإنما تعرض لتعريف مطلق التشبيه الذي هو التشبيه اللغوي مع أن الذي من (٣٩١) مقاصد علم البيان انما هو الاصطلاح لتخصيص الكلام منه إلى تحقيق المصطلح عليه فتتم الفائدة بالعلم بالمتقول منه والمناسبة بينهما (قوله أعم من أن يكون على وجه الاستعارة) أي بالفعل بأن حذفت منه الأداة والمشبّه كما في قولك رأيت أسدا في الجاه أو رأيت أسدا برمي (قوله أو على وجه تبني عليه الاستعارة) أي بالقوة وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والأداة نحو زيد كالأسد وكان زيد الأسد وهذا هو المقصود ووجه بنائها عليه أنه إذا حذف المشبه وأداة التشبيه

﴿التشبيه﴾

أي هذا باب التشبيه الاصطلاح المبني عليه الاستعارة (التشبيه) أي مطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تبني عليه الاستعارة وغير ذلك فليأت بالضمير كذا ليهود إلى التشبيه المذكور

وقيل انها أربعة الاستعارة والتشبيه الذي تتوقف هي عليه وجرت له كليلة والمجاز المرسل والكتابة التي جرى لها المرسل كالجزء من الكل والغلب في مثل هذا سهل وبالله تعالى التوفيق

﴿التشبيه﴾

أي هذا أصبحت التشبيه الاصطلاح وهو الذي تبني عليه الاستعارة ويصنع عنه من جهة طرفيه وهما المشبه والمشبّه به ومن جهة أداته وهي الكاف وشبهها ومن جهة وجهه وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع لهما ومن جهة الغرض منه وهو الأمر الحامل على إيجاده ومن جهة أقسامه وسأني لهذا الأشاء تفصيلها وتحققها في محالها ثم عرف مطلق التشبيه لفظا لتخصيص الكلام منه إلى تحقيق المصطلح عليه فقال (التشبيه) أي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة الحقيقية والمكبى عنها أو على وجه تبني عليه الاستعارة وهو ما يكون بالكاف ونحوها أو على غير ذلك كالترديد وسأني أمثلتها ببيان حقائقها فلا تظلم بها هنا ولقصد تعرض مطلق التشبيه لا التشبيه المصطلح عليه أعاد معنى التشبيه بلفظ الاظهار لا بالاضمار لان المتبادر لو أتى بالاضمار أن المراد هو التشبيه المبين له بخلاف الاظهار فهو في محضة ارادة تخلاف المتقدم أقوى من الاضمار ولو كان يصح في الاضمار ارادة الخلف أيضا بأن يكون على طريق الاستخدام ويصح في الاظهار ارادة نفس التقدم لكن ارادة

وأقيمت قرينة على المراد صرا استعارة بالفعل فظهر لك أن هذا مقار لمقابلته كما قاله السبكي خلافا لما قاله سمن من أن هذا تنوع في التعبير وان المعنى واحد يبرع عنه بهاتين العبارتين (قوله أو غير ذلك) بأن كان التشبيه ضميا كما في بعض صور التعريف نحو لقيت من زيد أسدا فأتت في الأصل شبهت زيدا بالأسد ثم بالغت في زيد حتى أتت عن منه الأسد وانما كان هنا تشبيه ضمي لذكر الطرفين في هذا الكلام فيمكن التصويل في الطرفين إلى هيئة التشبيه الحقيقي (قوله لا يعود إلخ) ان كان المراد لا يعود إلخ العود إلخ فهو موعود أن الضمير قد يعود إلى بعض أفراد العام وقد يعود إلى المطلق في ضمن المقيسد وفي باب الاستخدام يعود إلى أحد المعنيين وإن أراد بقوله لا يعود أي على وجه الظهور والتبادر فعادة ما تصرف كذا ثم فلا فرق بينهما ويمكن أن يقال مراده لا يعود إلى ما ذكر كما هو الظاهر المتبادر وعوده إلى المطلق الذي في ضمن التسمية خلاف الأصل والحاصل أن لواتي بالضمير لكان المتبادر التشبيه المبين به بخلاف الاظهار فإنه في محضة ارادة تخلاف المتقدم أقوى من الاضمار وان كان يصح في الاضمار ارادة الخلف أيضا بأن يكون على طريق الاستخدام ويصح في الاظهار ارادة نفس التقدم لكن ارادة الخلف في الاظهار أقوى من ارادته في الاضمار

(قوله الذي هو أخص) أي من مطلق التشبيه وهو القوي ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العرفي من حيث وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين في معنى الذي هو مدلول الكلام والكلام الدال على اشتراك شيئين في معنى والتشبيه القوي كما يأتي عن عبارة عن فعل المتكلم فينبغي ما بينه وبين الاشتراك في المعنى المستفاد من فسر التشبيه الاصطلاحي انضمام فعل المتكلم بحيث يجعل جنسه التشبيه القوي كان أخص منه وحينئذ فيكون كونه من مقاصد علم البيان أن اللفظ عما يتعلق به من الطرفين وجه الشبه وأداته والغرض منه من مقاصده وانما يسر به فعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي عندهم وان كان التشبيه يطلق على الكلام الدال على المشاركة وانما يمكن فعل المتكلم معنى تحقيقا لهذا اللفظ لاطلاقه عليه اطلاقا شائعا ويشفقون منه المشبه لفاعله (٣٩٣) والمشب والمشب به للطرفين ووجه شبه والغرض منه وأداته ولا يصح شيء من ذلك

إذا أريد به الكلام الدال (قوله وما يقال الخ) هذا جواب عن سؤال تقديره أن الظاهر كالضيق في العود إلى المسد كورلان المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى وحينئذ فلا يتم ما ذكر من التوجيه فقبول الشارح وما يقال أي اعتراضا على ما تقدم (قوله إذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الأولى قال يس واتقوا هذه الالفاظ بالمرادف كذلك (قوله غلب على إطلاقه) أي وكذا ما يقال إن النكرة إذا أعيدت فذكره كانت غير الأولى ألا ترى قوله تعالى وهو الذي في السموات وفي الارض الممع امتناع المقابلة وهنا

الذي هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت كانت عن الاول فليس على إطلاقه يعني أن معنى التشبيه في اللغة (الدلالة) هو مدلول ذلك فلا يقال كذا إذا هدته به (على مشاركة أمر لأمر في معنى) اختلاف في الظاهر أقوى من إرادته في الأضمار وذلك أعاد التشبيه بلفظ الالفاظ (الدلالة) أي التشبيه هو الدلالة وهي في الأصل مأخوذة من دلته على كذا إذا هدته به وأرشدته به ومنه الدلالة على الطريق والمراد به هنا أن يأتي المتكلم بما يدل (على مشاركة أمر لأمر في معنى) والامر الاول تقديم كل واحد على أخيه من (التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى) ش التشبيه في اللغة يجعل الشيء شبيها بآخر والتشبيه الاصطلاحي ليس فيه ذلك بل فيه ادعاء التشبيه أو اعتقاده مجازا عند وصفه بذلك وهو قول مثلا زيد كعمرو ونسبته تشبيها مجازا لانه نقل اليه من اعتقاد التشبيه بلفظ التشبيه الاصطلاحي مجازا عن لفظ التشبيه القوي وقد حده المصنف فقال الدلالة ولا يصح ذلك بالتفسير المتقدم من ان الدلالة صفة اللفظ فان التشبيه فعل المتكلم ولا يصح جواب الخطبي بأنه عرف التشبيه بحسب الاصطلاح لا بحسب اللغة لان التشبيه بحسب الاصطلاح ليس هو الدلالة لان الدلالة ان كانت صفة اللفظ فواضح أن التعريف فاسد وان كانت صفة السامع فكذلك لان التشبيه فعل المتكلم وان كانت صفة المتكلم فكذلك لان التشبيه في الاصطلاح لفظ ولذلك جعل أركانه المشبه والمشببه والأداة والوجه وكل هذه ليست شيئا من كون المتكلم على المشاركة فلا يبقى الا ان التشبيه الدلالة الحاصلة من اللفظ وفيه تصدق بكون اللفظ سمي تشبيها مجازا فان التشبيه بالحقيقة فعل المتكلم وقوله في معنى يري مدلول لانه في محل العناية لا ما يقال الجوهري ثم يقال عليه ان التشبيه الذي هو أصل الجميع التشبيه المعنوي الشامل للاستعارة وغيره ما قد قدم التشبيه الأخص وهو ذو الاداة لفظا ومعنى وجوابه أن التشبيه المعنوي كالغرض عن التشبيه بالاداة فانها

وقوله فليس على إطلاقه أي لا يتركى لا كلي وذلك لانه مقيد بما إذا لم تقم بربطه على المقابلة كما هنا فان القرنه وهذا هنا على المقابلة وقوله والمراد الخ أن ظاهر ما نعود انفسه إلى ما قبله كلي وفيه محتمل لا يمكن حل الضيق على الاستخدام ثم الغالب في المتصم إرادة المعنى الاول فاستوى مع إعادة الظاهر فأملا أه يس (قوله معنى التشبيه) أي الذي هو مصدر شبه بدليل تفسير الشارح الدلالة أعاد ذكر (قوله مصدر الخ) أفاد الشارح أن الدلالة المرادة هنا صفة المتكلم كما ان التشبيه كذلك اذا المعنى التشبيه هو ان يدل المتكلم على مشاركة الخ لاصفة الدال أعنى ان فهم المعنى منه اذا لا يصح جعلها هذا المعنى على التشبيه الذي هو فعل المتكلم وسأني أن التشبيه قد يطلق وصفه بالكلام ولذا أراد المصنف ذلك افعال هو مجموع الطرفين والأداة والمعنى وبما ذكره الشارح من أن الدلالة هنا مصدر ذلك الخ فينبغي انما صفة ذلك كالم تدفع ما يقال التشبيه فعل المتكلم فهو وصفه والدلالة وصف للدال وحينئذ فلا يصح جعلها عليه (قوله على مشاركة) أي اشتراك فالفاعلة بمعنى الفعل كساقرت وواعدت بمعنى سقرت ووعدت والمراد بالامر الاول المشبه وبالتالي التشبيه (قوله في معنى) أي في وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين الجامع بينهما ما أوال الدال والمشبه بالكسر فهو

المتشكك واحترز بقوله في معنى عن المشاركة في نحو مشاركتي زيد عر في العارض لا يسمى تشبيها (قوله وهذا) أي تعريف التشبيه القوي أي عاذا كاشمال لمثل قائل زيد عر فانه يدل على مشاركة زيد لعمر وفي المقابلة وما بين زيد وعمر فانه يدل على مشاركتهم في الجهي ومثلهم زاد أفضل من عمر وفانه يدل على اشتراكهما في الفضل أي مع أن هذا كله ليس تشبيها لغويا بافكان الواجب أن يزيد بالكاف ونحوه فالقائل بتقدير الأخر خارج مثل هذا أو ادخال زيد أسد ونحوه فقد تضمن أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه القوي كما هو مفاد كلام العلامة السبكي خلافا لما قاله بعضهم من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف وقد يجاب بأن ما عر فيه المصنف من باب التعريف بالاعم وهو شائع عند أهل اللغة (٢٩٣) أو يقال مراد المصنف الدلالة الصريحة فخرج ما ذكره فأت

وهذا شامل لمثل قائل زيد عر أو جاني زيد وعمر (والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه (هنا) أي في علم البيان (ما لم تكن) أي الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى بحيث لا تكون

المشبه والامر الثاني المشبه به والمعنى هو وجه الشبه كقولك زيد كالأسد في الشصاعة فقد دللت على مشاركة زيد للأسد في الشصاعة وبهذا التفسير تكون وصفا للتشبيه وتطابق التشبيه الذي هو وصف التشبيه وهذا الذي خبر به التشبيه يشمل بظاهره مثل قول القائل فأت زيد عر أو جاني زيد وعمر وفان الأول يدل على مشاركة زيد عر في المقابلة والثاني يدل على مشاركته بآه في الجهي ولكن إنما يشمل نحو المثالين أن لا نشترط في الدلالة بالصراحة والقصد وهو الظاهر لان دلالة الزمن ومعتبرة والقصد غير مشروط على الأصح في الدلالة مطلقا والام يشمله لان مدلول الأول صراحة وجود المقابلة من زيد وتعلقها بعمر و و بآه من ذلك مشاركتهم فيها ومدلول الثاني صراحة وجود الجهي من زيد وتعلقها بعمر و و بآه من ذلك أيضا مشاركتهم في الجهي والتشكك قد يقصد وقوع المقابلة من زيد وتعلقها بعمر وغافلا عن مشاركتهم فيها وقد يقصد وقوع الجهي من كل واحد منهم ما غافلا عن المشاركة فيه أيضا ولو كانت المشاركة لازمة لكل مدلولي التريكين فعلى شرط كون الدلالة صريحة لا يشمله ما وكذا على شرط قصدها والفرض غفلته عنها فان قصدتها على هذا الزمن كونها تشبيها فلا يراد الاعتراض ولا جمل ورود الاعتراض بشمول نحو المثالين مع أنهم السامعون بناء على ما تقدم زاد في التعريف لأخراج ذلك بكاف ونحوها إذ لم يحدفهما وقد بدى خروج نحو المثالين عاقر فيما يأتي من أن المعنى المشترك فيه في التشبيه يجب أن يكون له نوع خصوصية والجهي والتشكك ليس كذلك لعمومهما ولكن شرط الخصوصية في أوجه انما هو في حسن التشبيه لا في مطلقه على أن الاتكال في التعريف على أمر خارج عنه ليس من ذاب التعريف فالجواب هو ما تقدم ثم التشبيه المفسر بما ذكره هو مطلق التشبيه الشامل للاستعارة والتعريف كما تقدم وليس ذلك مراد في الاصطلاح (د) انما (المراد) بالتشبيه في الاصطلاح (هنا) يعني في علم البيان (ما) أي الدلالة على المشاركة المذكورة بشرط أن معنى تلك الدلالة المفادة بالكلام لم تكن مرادة فيه في المعنى لا اللفظ وقوله والمراد ههنا ما لم تكن

الدلالة فيها على المشاركة غير صريحة وذلك لأن مدلول الأول صراحة وجود المقابلة من زيد وتعلقها بعمر و و بآه من ذلك مشاركتهم فيها ومدلول الثاني صراحة ثبوت الجهي من زيد وجوده لعمر و و بآه من ذلك أيضا مشاركتهم فيه ومن الين انه قد يقصد وقوع المقابلة من زيد وتعلقها بعمر وغافلا عن مشاركتهم فيها وقد يقصد الجهي من كل واحد منهما غافلا عن المشاركة فيه أيضا ولو كانت المشاركة لازمة لكل من مدلولي التريكين فياشتراط كون الدلالة صريحة لا يشملهما التعريف وبالجملة فنشأ الاعتراض على التعريف المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكمي لتسبيلين وبين مشاركة

أحدهما الآخر فيه وحق انهما مافيهما من متغيرات متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عن دلالة على الآخر أن استلزمها وليس دلالة التشكك على أحدهما استلزامه لدلالة على الآخر أن لا يكون إلا حرم قصد اعتداه أصلا (قوله المصطلح عليه) أي وهو الذي ترجمه هنا (قوله أي الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى) هذا تفسير لما قبله بحيث لا تكون نفس ركوة لم تكن وقد دل على أنهما موصولة وتقدر بعبارة أي الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى التي بحيث لا تكون الخ إلا أنه أسقط التي ولو قال أي تشبه لم تكن الخ كما قال في الطول كان أخصروا أحسن (قوله بحيث لا تكون) أي الدلالة المفادة بالكلام على وجه الاستعارة الحقيقية أي فان كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن طوى كرامته و كلفنا المشبه به مع قرينة دللت على إرادة المشبه بذلك اللفظ لم يكن تشبيها في الاصطلاح وقوله محجورا بتأدي الحامان كان مثالا للشيء وهو الاستعارة الحقيقية فالعنى نحو أسدي رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت أسدا في الجماد وكذا يقال فيما بعد

على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية ولا التجريد

(قوله ولا على وجه الاستعارة بالكناية) سيأتي انهم عند المصنف التشبيه المضمري المدلول عليه بلفظ بدل عليه وعند السكاكي نفس لفظ التشبيه المستعمل في التشبيه بدعاء وعند القوم لفظ التشبيه المطوي من الكلام الرموز اليه كترامه وعلى الاول يكون التشبيه لها يقول القائل أنشئت المنية أطفالها فلا تغميلا لما استفاد منه وعلى الثاني والثالث تشبيها لما وجدت فيه يقول السار نحو أنشئت الخ إلى نحو التشبيه المضمري النفس المستفاد من قولنا أنشئت الخ (قوله ولا على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك بالكاف ونحوها يخرج نحو قاتل زيد عسرا وجاهل زيد مدحورا ولا أن يقال أراد بالدلالة الواقعة في التعريف الدلالة الصريحة المقصودة فيخرج (٣٩٤) ما ذكر من المثالين لأن الدلالة على المشاركة فيها ليست صريحة في ذلك (قوله الذي يذكرفي الصريحة المقصودة فيخرج

(على وجه الاستعارة الحقيقية) نحو رأيت أسدا في الجمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشئت المنية أطفالها (و) لا على وجه (التجريد) الذي يذكرفي علم البديع من محو لفتن بـ بدأ أسدا أو لفتن منه أسدا في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لا مـ في معنى مع أن شيئا منها

على وجه الاستعارة الحقيقية (فان كان معنى تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن يطوى ذكر التشبيه و يذكرفي لفظ التشبيه مع قرينة دللت على ارادة التشبيه بذلك اللفظ لم يكن تشبيها في الاصطلاح وذلك كقوله رأيت أسدا في الجمام (ولا) كان (على وجه الاستعارة بالكناية) وهي عند المصنف أصح من التشبيه في النفس وعند غيره نفس لفظ التشبيه المستعمل في التشبيه بدعاء وعلى الاول يكون التشبيه لها يقول القائل أنشئت المنية أطفالها فلا تغميلا لما استفاد منه وعلى الثاني يكون تشبيها لما وجدت فيه (ولا) كان (على وجه التجريد) المذكور في علم البديع وهو أن يتألف في تشبيه الشيء بالشيء حتى يصير التشبيه بحيث يكون أصلا تنفرد عنه وتنفصل عنه وبسببه

على وجه الاستعارة والاستعارة بالكناية والتجريد (هذا كالفصل المخرج لمدال على المشاركة وليس هو المراد هنا للاستعارة وان دللت على المشاركة وفيها التشبيه المعنوي فليست تشبيها لفظيا فليس هو المراد هنا والاستعارة بالكناية ليست تشبيها أما عند السكاكي فلا تشبيها عند استعارة فتشبهها معنوي وأما عند المصنف فلا تشبيها وان كانت تشبيها إلا أنه لما غلب عليها اسم الاستعارة قصد تأخير الكلام فيها وذكرها مع الاستعارة وأما التجريد فلا تشبيها على ما سيأتي فلذلك أحرأ إلى علم البديع وقوله على وجه الاستعارة أطلقه هنا وقيدته في الأبحاث الحقيقية واحترز عن التخييلة فانها لا تدخل في التشبيه على رأيه لان التشبيه الحال على المشاركة أعما هو الاستعارة بالكناية التي هي قرينة التخييلة وأما التخييلة فليس فيها إلا ذكر لازم التشبيه فالمشاركة بين التشبيه والتشبيه لا يلزم التشبيه وشئ غير أنه ذكر في التخييلة لازم التشبيه فهو بـ التشبيه الحاصل في الممكنة وبهذا التبرير يعلم أنه لا حاجة لتقيدها بالتصفيقية لأنها خرجت بقوله مشاركة

علم البديع) وهو ما كان المجرى غير المجرى منه كالمثل الشارح وأما ما كان المجرى هو نفس المجرى منه فليس داخل في الدلالة حتى يخرج وتوصيح ذلك أن التجريد قسمان الاول أن ينتزع من الشيء شئ آخر مساو له في صفاته للبالغة في ذلك الشيء شئ صار بحيث ينتزع منه شئ آخر مساو له في صفاته كقوله تعالى لهم فيها داران فانه لا تتزاع داران فلهذا من جهته وهي عين داران فلهذا لا تشبيها بها وهذا ليس فيه مشاركة أمر لا مـ آخر حتى يحتاج لاخراج وجهه والثاني أن ينتزع التشبيه من التشبيه لمباقة في التشبيه معنى مساو التشبيه بحيث يكون أصلا ينتزع منه التشبيه نحو لفتن بـ بدأ أسدا فانه

لتجريد أسدا من زبد أو مد منه به زبد لا عنه فبقي تشبيه مضمري في النفس وهذا هو المحرر زعته لا سيما واخراج التجريد المذكور أعما هو ما على أنه لا يسمى تشبيها اصطلاحا وهو الأقرب إذ لم يذكرفيه الطرفان على وجه بني عن التشبيه وقيل أنه تشبيه حقيقة لذكر الطرفين فيكون القوي بل فهو ما إلى هيئة التشبيه لولا قصد التجريد وعله فلا يحتاج لاخراج وجه (قوله لفتن بـ بدأ أسدا) أي لفتن من زبد أسدا أصلا لفتن بـ المائل إلى أسد ثم ولف في تشبيهه بمعنى أنه جرم من زبد ذات الأسد وجعلت منتزعة منه وكذا في المثال الذي بعده (قوله مع أن شيئا منها الخ) أي مع أنه لا يسمى شئ منها تشبيها اصطلاحا فقدم ما يحول به على ما لو أخره ليكون في حيز التقييد لكان أوضح وأعما لم يسم شئ من هذه تشبيها اصطلاحا لان التشبيه بالاصطلاح ما كان بالكاف ونحوها لفظا أو قد يراد عدم تسمية واحد من هذه تشبيها مذهب المصنف وخالفه السكاكي في التجريد فانه صرح بأن نحو لفتن بـ بدأ أسدا ولفتن منه أسدا من قبيل التشبيه وقد يقال ان الخلف لفظي راجع إلى الاصطلاح فانه الخلف إلى

(قوله لاسمى تشبيها اصطلاحا) أي وإن وجد فيه معنى التشبيه نعم هو تشبيه لغوي وهو أغرم من الاصطلاح في كل اصطلاح لغوي ولا عكس فتمنعان في زيد أسد ونفد الغوى في الاستعارة والتجريد (قوله وإنما قيل الخ) حاصل أنه إنما قيل الاستعارة بالتحقيقة والمكني عنها أو كشيء ذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاستعارة التخييلية لانها حقيقة عند المصنف فلفظ الانظار مثلا عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقي وليس مجازا أصلا وإنما التجوز في (٢٩٥) اثباتها التماسا على ما يأتي ونحن قد

فلا دلالة فيها على مشاركة أمر لا تخرف فلا حاجة لاجترافها بقوله ما لم تكن الخ لانها لم تدخل في الجنس الذي هو الدلالة المذكورة (قوله ليس في شيء من الدلالة الخ) أي فهي غير داخلية في المراد بما هي محتاج إلى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومنطوق الظاهر أن يقول ليست بالتأنيث إلا أنه ذكر نظر إلى معنى الاستعارة التخييلية الذي هو إثبات لازم التشبيه للمتشبه والظرفية من ظرفية المقتضى المطلق ولو قال ليس فيها شيء من الدلالة كان أوضح (قوله على رأي المصنف) متعلق بآيات أي أن الاستعارة التخييلية عند المصنف موافقا للمصنف

لا يسمي تشبيها اصطلاحا وإنما قيل الاستعارة بالتحقيقة والكنية لان الاستعارة التخييلية كآيات الانظار التسمية في المثال المذكور ليس في شيء من الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى على رأي المصنف إذا المراد بالانظار معناها الحقيقي على ما سيأتي فالتشبيه الاصطلاح هو الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكنية والتجريد أفراد المشبهة كقولك لقت زيد أسدا وأقضى منه أسدا وإنما حوت هذه الثلاثة أغنى الاستعارة التحقيقية والمكني عنها والتجريد مع استعمالها كما يظهر من معناها نظر الأصل على مشاركة أمر لا مر في وجهه لانه لا يسمي تشبيها في الاصطلاح الا كما كان بالأداة لفظا أو تقديرا كما تقدم وسيشعر اليه وقد لا استعارة بالتحقيقة والمكني عنها التخرج التخييلية لانها حقيقة عند المصنف لفظ الانظار مثلا عند المصنف التي أنبتنا تخييل ربه بدمع حقيقي وليس مجازا أصلا وإنما التجوز في نسبتها إلى المية على ما يأتي ومثلنا التجريد بما يكون فيه تجريد المشبهة من المشبه ليخرج ما فيه تجريد الشيء من نفسه كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد فلا تقدر فيه التشبيه واخراج التجريد عما هو بناء على انه لا يسمي تشبيها اصطلاحا وهو الاقرب إذ فيه ذكرية الطرفان على وجه يبي عن التشبيه وقيل انه تشبيه حقيقة إذ كثر الطرفين فيمكن القول بل فيها إلى هيئة التشبيه لولا قصد التجريد بدو عليه فلا يحتاج لاجترافه فالتشبيه الاصطلاح على هذا هو الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والمكني عنها التصريح بدو ذلك بأن يكون بالكاف ونحوها لفظا أو تقديرا وأما تقييده في الإيضاح فلهذه الاحتمال أن يتوهم دخوله باعتبار أنها تدل على إثبات مثل لازم المشبهة لتشبيه وحاصله أن الاستعارة التخييلية لا تدخل في كلامه أما في الإيضاح فلفظه التحقيقية وأما في التلخيص فلهذه المشاركة أول دخولها في إطلاق الاستعارة وأما استغنائه عن ذكرها بذكره فبما هو الكنية لان التخييلية عنده لا توجد دون الكنية وأوردنا الخطيئة عليه أن كلامه يقتضي أن الثلاثة ليست تشبيها وهي تشبيه والذي قاله لا بد لان المراد التشبيه الاصطلاحى وليست التحقيقية والتجريد تشبيها عنده كسماوي وأما الكنية فهي وإن كانت تشبيها فكلامه لا يقتضي أنها غير تشبيه بل إنها تشبيه لم ير إلا أن الكلام فيه وقد حصل مجموع ما ذكره رسم يحصل به تعريف التشبيه المراد هنا وأورد على هذا المذهب قول فامر يدوم وروايت زيد وعمر وكذلك تراوفا وصاحبها اجتماعا وكلا وكذلك جميع أفعال المفاعلة مثل ذلك على المشاركة وكذلك زيد أفضل من عمرو وكذلك تشابه زيد وعمر فانه تشابه لا تشبيه وأوردنا الجواز فانه إذا قلت رأيت أسدا فقد دلت على مشاركته للأسد المقتضى في الشجاعة إذا لفرق بين قولين رأيت شخصا مثل الأسد ورأيت أسدا في الدلالة على المشاركة على ما سنذكره إن شاء الله تعالى وهذا لا يرد فإن المصنف قد قال المراد ما يمكن على وجه الاستعارة والاستعارة مجاز فقد صرح باجترافه

ففيه ذلك (قوله المراد) أي عند المصنف وحسنه والتجوز فما هو في الاستدلال التخييلية على رأيه مجاز عطف وإذا لم يجر جهوا وأما عند السكاكي فالجوز في نفس الانظار فهي داخلية في الجنس وهو الدلالة إذ كونه لو حذف قوله التحقيقة وما بعدها واقتصرت على قوله على وجه الاستعارة كان أخيرا وأدخل للجنس التخييلية عند السكاكي (قوله على ما سيأتي) أي من الخلاف بين السكاكي وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاح الخ) اعاد لاجل إيضاح بذكره فدخل الخ بما فيه وكان بكسره يقول فالتشبيه الاصطلاحى حاضر فدخل الخ (قوله في معنى) ساقى قريبا لانه لا في المعنى الذي هو وجه الشبه أن يكون له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان قوله فانه تشابه الخ كذا في الاصل ويظهر أن هذا سقطا تأمل كتبه محصيه

فدخل فيه ما ينبغي تشبيهه بالخلق وهو ما ذكر في آداة التشبيه كقولنا زيد كالأسد أو كالإنسان يحذف بدل تمام قرينة  
وما ينبغي تشبيهها على المختار كما ساق وهو ما حذف فيه آداة التشبيه وكان اسم التشبيه بـ خبر اللب أو في حكم الخبر كقولنا زيد أسد  
وكقوله تعالى صم بكم أي هم ونحوه قول من يخاطب الخايج  
أسد على وفي الخروب نعامه • فقضاء تغفر من صغر الصافر

وكقولنا زيدا بصيرا وإن قد عرفت معنى التشبيه في الاصطلاح فاعلم أنه مما اتفق العقلاء على شرف قدره وفضاه أمره في فن  
البلغة وأن تعقب المعاني لا سيما قسم التمثيل منه ضاعف قواها في تحريك النفوس إلى المقصود بما مدحا كانت أوزما وافتخارا  
أو غير ذلك وإن أردت تحقيق هذا فانظر إلى قول البحرى  
دان على أبدي العفة وشامع • عن كل ندى الندى وضرب كالبدرا فطرطى الصلو وضوءه • للعصبة السار بن جذر رب  
أقول ابن لنكك إذا أخوال الحسن أضفى فعله سمعا • رأيت صورة من أفعي الصور  
وهيه كالشمس في حسن الميزان • نقرتها إذا ماتت إلى الضرر  
أقول ابن الرومي نذل الودع لا خلا سمعا • وأنى بعد ذلك نذل العطاء فعدا كالخلاف ورق للعصن وبأنى التمازك الآباء  
أقول أبو تمام وإذا أراد الله نشر فضيلة • طويت أتاح لها لسان حسود لولا اشتغال النافيا جاورت • ما كان يعرف طبيب عرف العود  
أقوله أيضا

وطول مقام المروءة إلى محقق • ليدبا جيته فاغترب بغيره فأتى رأيت الشمس زبدت عجة • إلى الساس إن ليست عليهم بسرود  
وقس حاله وأنت في البيت الأول وتنته إلى الثاني على حاله وأنت قد انتهت إليه ووقفت عليه تعلم بعد ما بين حالتيك في عكس المعنى  
لهبك وكذا العهد الفرق بين أن (٣٩٦) تقول الدنيا لا ديم وتسكت وإن تذكر عقيبه ما روى عن النبي صلى الله عليه

وسلم أنه قال من في الدنيا  
ضئيف وما في بد طارية  
والضيف مرئيل والعارية  
مؤاة أو تشد قول لبيد  
ومال المال والاحول الأدوية  
ولا يدوم أن ترد الودائع  
وبين أن تقول أرى قوما

(فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) يحذف آداة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى صم بكم) يحذف  
الآداة والتشبيه جميعا أي هم صم

(فدخل فيه) ما ذكر في آداة التشبيه من الكاف ونحوها كقولنا زيد كالأسد أو مثله ودخل فيه  
ما لم تذكر فيه آداة التشبيه وذلك (نحو قولنا زيد أسد) يحذف تلك الآداة لكن مع ذكر الطرف من (و)   
دخل فيه ما حذف فيه الآداة والتشبيه نحو (قوله تعالى صم بكم) فقد حذف فيه الآداة والتشبيه معا  
س (فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد وقوله تعالى صم بكم) ثم أي دخل في الحد قولنا زيد كالأسد

فان

لهم منظر وليس لهم مخبر وتقطع الكلام وإن تبعه نحو قول ابن لنكك  
في شعر السرو منهم مثل • له دواء وماله غم

واقترن في جميع ذلك إلى المعنى في الحالة الثانية كيف يرايد شرفه عليه في الحالة الأولى ولذلك أسباب منها ما يحصل لنفس من الانس  
بأخر اسمها من خفي إلى جلي كالانتقال مما يحصل لها بالفكرة إلى ما يعلم بالفطرة وأبخر اسمها ما تأنفه إلى ما ألفته كما قيل  
• ما أحب الالهي الأول •

أوجها تعلقه إلى ما عي به أعلم كالانتقال من المفعول إلى المحسوس فانك قد تعبر عن المعنى بعبارة تزد به وتبال نحو أن تقول وأنت تصف  
اليوم بالقصر يوم كاتقص ما يتصور فلا يجد السامع له من الانس ما يجده نحو قولهم أيام كآهايم النطا وقول الشاعر  
ظلمنا عند باب أبي نعيم • يوم مثل ساقفة الدباب  
وكذا تقول فلان إذا هم بالنسي لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على أمضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فلا يصادف السامع له  
أريحية حتى إذا قلت إذا هم التي بين عينيه عزمه امتلا بنفسه سرورا وأدركته هرة لا يمكن دفعها عنه

اشتراكهما في معناه فيؤخذ منه أن هجاءه بـ دعوى ولا يسمى تشبيها (قوله فدخل فيه) أي في تعريف التشبيه الاصطلاحي نحو قولنا  
زيد أسد أي كدخل فيه ما ينبغي تشبيهه من غير خلاف وهو ما ذكر في آداة التشبيه بنحو زيد كالأسد وكالأسد يحذف بدل تمام  
قرينة كقولنا ما حال زيد بقيل كالأسد والمرا يدخل نحو قولنا زيد أسد مما ينبغي تشبيهها على القول المختار وهو ما حذف فيه آداة  
التشبيه وجعل التشبيه بخبر عن التشبيه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر التشبيه أو مع حذفه فالقول نحو قولنا زيد أسد والثاني نحو  
قوله تعالى صم بكم وجعل التشبيه في حكم الخبر عن التشبيه من حيث آداة الاتحاد ونسب التشبيه كإي الحال والمفعول الثاني في  
باب علت والصفة والمضاف وكونه مينا له وذلك نحو كرز زيد أسد أي كالأسد وعلت زيد أسد أي كالأسد ومررت بـ رجل أسد أي  
كالأسد وماه البين أي ما هو البين ونحو قوله تعالى حتى يتبين لكم الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود من الفجر

ومن الدليل على أن الاستعارة لا تكون من التورية بل من المعنى ما ليس لغويها إنما كانت وصاحبها يسمي في أمر على طرف  
 نهر وأنت ترى بأن تقرر له أنه لا يحصل من سبعة على طائر فأدخلت ذلك في الماء فقلت له انظر هل حصل في كني من الماء شيء  
 فكذلك أنت في أمرك كان ذلك ضرب من التورية في النفس وتكون المعنى في القلب زائد على القول الجرد ومنها الاستعارة كما  
 سيأتي ومن فضائل التشبيه أنه يأتي من الشيء الواحد أشياء عدة نحو أن يعطين من الزبد ما يشبه الجود والذكى والتج في الأمور  
 وبإصلاحه شبه البخل والبيد والخبية في السي ومن القمر الكمال عن النقصان كما قال أبو تمام  
 لهي على تلك الشواهد فيها \* لو أمهلت حتى تصير شجلا  
 لنفد أسكوتها حتى صباها \* حلا وتلك الأربعة نائل  
 ولا عقب النعم المزد بعة \* ولها ذلك الطل جودا وبلا  
 ان الهلال اذا رأيت غمقه \* أيقنت أن سيصير بدرا كاملا

والنقصان عن الكمال كقول أبي العلاء المعري

وان كنت بنى العيش فابغ وسطا \* فستد التناهي بقصر المتناول

وقى البدور النقص وهي أهلة \* ويدركها النقصان وهي كوامل (٣٩٧)

وتتفرع من حالي كماله ونقصه  
 فروع لطيفة كقول ابن  
 بابطين الاستاذ أي على وقد  
 استوزره وأبا العباس الضبي  
 فخر الدولة بعد وفاة ابن عباد  
 وأعرت شعر الملك ثوب كماله  
 والبدر في شطر المسافة بكل  
 وقول أبي بكر الخوارزمي  
 أراك اذا أصبحت خيمت عندنا  
 \* فمجانا أعمرت زرت لما  
 فأنت لا البدر إن قل ضوره  
 \* أعجب وان زاد الضياء أقالما  
 المعنى لطيف وان لم تساعده

فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعارة  
 بالكناية ويجعل الكلام خلوًا عنه صالحًا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول اليه  
 إذا أصلهم كصم الخ فحذف هم الذي هو المشبه والكاف وهذا ناعى أن ما حذف فيه الادة  
 من التشبيه البليغ وهو مذهب المحققين لأن التركيب شعر بالتشبيه إذ لا يصح لجل التفسير  
 الادة وأنه ليس من الاستعارة إذ الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعارة بالكناية ويجعل  
 فانه تشبيه بلا خلاف ودخل نحو قولنا كالا سد محذوف بدل لالة قرينة عليه ودخل فيه ما يسمي تشبيها  
 على الاختراع على ما سنده كره ان شاه تعالى وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وكان التشبيه خبرا أوفى  
 حكم الخبر كقولنا زد أسد وقوله تعالى صبحي همى وقول جرمان بن حطان مخاطب الخجاج  
 أسد على وفي الآخر وبغامة \* فتضاء تنفر من صفراء الصافر  
 ولنا في ذلك نزاع سند كره ان شاه الله تعالى وأطلق النصف المشاركة بشرط بعضهم أن يكون الاشتراك  
 في صفة ظاهرة وقيل في أخص صفات النفس وفيه نظر إذ لا مانع من التشبيه في صفة خفية لكن

(٣٨ - شرح التلخيص ثالث)

العبارة على ما يجب لأن الأغراب أن يتفأل بين وقتي الحضور وقت يخلو منه فاعا  
 يعلم لأن براد أن نقص زوره والالطوع كل ليله بل نظيره في بعض القبائل دون بعض وليس الأمر كذلك لانه نقصانه  
 يطلع كل ليله حتى تكون السرور وكذا نظرائه بعده وارتداعه وقرب ضوئه وشعاعه في نحو ما مضى من بيتي الجعري وإلى ظهوره في كل  
 مكان كما في قول أبي الطيب كالبدر من حيث التفت جودته \* يهدي إلى عينك نوراً نابها إلى غرذك

(قوله فان المحققين الخ) على ما دل على ما ذكر من المثال والآية في التعريف وخالف غيرهم فلا يخفى أن ما حذف فيه الادة كقولنا زد أسد  
 من باب الاستعارة بناء على أن جمل الادة على أن لا يصح الا بآخا في جنس الأسد بالعلوم كقاي الاستعارة وعلى هذا فلا يدخل في  
 تعريف التشبيه وجوزنا لشارح أن يكون زد أسد من باب الاستعارة ولكن ادعى أن المشبه ليس زبد بل كلب وهو الرجل الشجاع  
 (قوله على أنه) أي ما ذكر من المثال والآية (قوله المستعارة) وهو المشبه كالجمل الشجاع في رأيت أسدا في الحمام على المستعارة  
 إنما هو بالنسبة للاستعارة لتصرفه أذى التي يطوي فيها ذكر المشبه بخلاف الكناية فانه إنما يطوي فيها ذكر المشبه واما  
 المشبه فيه كرفها وإنما قصرت هنا على ذلك لأن كلام المثال والآية على فرض أن ما سنده إنما يتناول ما يكون تصرفه بحجة لا كناية (قوله  
 بالكناية) أي من اللفظ والتقدير (قوله ويجعل الكلام خلوًا) أي خاليًا عنه عطف على قوله يطوي الخ عطف تفسير أي المشبه في  
 المثال الأول ملفوظ والآية مقدر وملفوظ لانه خبر لآية من مبتدأ تقدير هم صم والمقدر غزاة ملفوظ قبل بطو ذكره بالكناية  
 فيما (قوله صالحًا لأن يراد به) أي بالكلام المعنى المنقول عنه وهو التشبيه بالاستعارة منه كالا سد وقوله والمنقول اليه أي والمعنى  
 المنقول اليه وهو المشبه المستعارة كزيد



(قوله لولا لالة الحال) أي وهي القرينة الحالية فالقالت رأيت أسدا لا<sup>٢</sup> في موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقي كان هذا الكلام لولا القرينة الحالية صالحا لأن أراد بالأسد فيه المعنى الحقيقي وهو الحيوان المفترس المشبه وأن أراد به المشبه وهو الرجل الشجاع وقوله أو خوى الكلام المراد به القرينة الحالية فإذا قلت رأيت أسدا في بدسيف كان هذا الكلام لولا في بدسيف صالحا لأن أراد بالأسد فيه الحيوان المفترس أو الرجل الشجاع (٣٩٨) وتسمية القرينة الحالية بالمعنى الكلام على خلاف ما فسر به الأصوليون الغصوى من أنها

### ولادالة الحال أو خوى الكلام

مفهوم الموافقة أي المفهوم الموافق حكمه لحكم المنطوق وانما سميت القرينة الحالية بخوى لأن خوى الكلام في الأصل معناه ومذهبه كما في القاموس والقرينة الحالية معصية لفظ ذكر مع اللفظ المجازي يمنع من إرادته المنطوق له ثمان قوله لولا لالة الحال أو خوى الكلام راجع فلاول أعني إرادته المنقول عنه فهو شرط فيه لأن القرينة سواء كانت الحالية أو مقابلة مانعة من إرادته المنقول عنه أعني المعنى الحقيقي فلا يقدم الشارح ذكر المنقول اليه عن المنقول عنه لاتصل الشرط عشر وسطه ثمان عبارة الشارح مشكلة لأنها تفيد أن الكلام المشعل على لفظ المستعاره صالح لأن يراد به المنقول عنه والمنقول اليه عند عدم القرينة وليس كذلك بل وعند عدم القرينة تبعن حله على المنقول عنه وهو المعنى الحقيقي فهو غير صالح لإرادته المنقول اليه لانه لا يراد به المنقول اليه

الكلام الذي حذف فيه لفظ المستعاره خالي عن ذكر المستعاره صالحا لأن يراد به المنقول عنه وهو المستعار منه دون المنقول اليه وهو المستعار له لولا القرينة الحالية كقولنا رأيت الأسد الآن في موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقي فان هذا الكلام لولا القرينة الحالية وجب جعل الأسد على ما تبين إرادته على الرابع وهو الأسد الحقيقي أو قرينة الغصوى وهي القرينة اللفظية كقولنا رأيت أسدا في بدسيف فلا في بدسيف تعينت إرادته ما يحل عليه اللفظ وهو الأسد الحقيقي وانما سميت بخوى لأن الغصوى في الأصل ما يفهم من الكلام على وجه القوة وانما قلنا صالحا لأن يراد بالمنقول عنه دون المنقول له ولم نقل صالحا لأن يراد به هذا وهذا لأن إرادته المنقول له ولوضع عقلا أو نقلا باعتبار قصد الأفعال بناء على جواز المجاز بلا قرينة خارجية عن الإرادة المعنوية على الرابع فبيننا الكلام على الرابع وأما إذا بنينا على أن ما حذف في الأداة كقولك زيد أسد من الاستعارة بناء على أن جعل الأسد على زيد لا يصح الأداة في جنس الاسم المعلوم كإلى الاستعارة فلا يدخل في التشبيه وهو ظاهر إذا كانت خفية يشترط في التشبيه بيان وجه الشبه كقولك رأيت رجلا كالأسد في الضرب وانما يمنع الخفاء في العلاقة (تنبيه) إذا كان طرفا التشبيه مذكورا والمشبه به خبر مبتدأ أو في حكمه مثل خبر كان وان وافي معقولي علت والحال فهل يكون ذلك تشبيها أو استعارة اختلافا عنه وأنا أن ذلك ما ينضج في أنه الصواب ثم اتضح بكلام الناس في ذلك أما الذي ينضج وبالله التوفيق فهو أن ذلك على قسمين نارة بقصد التشبيه فتكون أداة التشبيه مقدرة ونارة بقصد الاستعارة فلا تكون مقدرة ويكون الأسد مستعارة غير حقيقة ويكون كزيد ولاخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلى الاستعارة دالة عليها فان قامت قرينة على حذف الأداة صرنا إليه وان لم تقم فنحن بين أضمار واستعارة والاستعارة أولى فليصر اليه والأصوليون مختلفون فيما إذا راد الأمر بين المجاز والأضمار بهما أولى وذلك في مطلق المجاز وفي علم أصول الفقه أما الاستعارة التي هي أشرف أنواع المجاز فانهامة مع على الأضمار ولاسباب ونحن في علم البيان الذي الاستعارة فيه هي الأصل وهم يجمعون على أن الاستعارة خسر من الأضمار وهذا الذي ذكرته من نحو بزا الاستعارة لا يحتاج فيه لجليل لا معجزة ساخن وكما يجوز أن تقول جاف أسد زيد الاستعارة يجوز أن تقول زيد أسد وهذا قياس على وما ينظر من الفرق بينهما ما سأب عنه أن شاء الله هذا هو الذي نظري وأما الذي قاله فقها أما أقوله مبينا فانه قال لا يخشى في قوة تعالى صريحكم أي فان قلت هل يسمى ما في الآية استعارة قلت مختلف فيه والمحقق على تسميته تشبيها بل لا بالاستعارة (قلت) إن أراد أنهم يسمونه تشبيها وان

كان

وأجيب بأن عدم القرينة المانعة انما يوجب عدم إرادة المنقول

اليه لعدم احتمال إرادته وصلاحيها فقد تقرر أن كل حقيقة تحتل المجاز وان كان أحمه جوا غير ناسي عن دليل وهذا لا ينافي فأداة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الأطول اه قري وفي عبد الحكيم ما حاصله اهذا انتفت القرينة الحالية أو مقابلة انتفى أثرها وهو تبين إرادته المنقول اليه وإدانتني تبين إرادته المنقول اليه جاز إرادة كل منهما لانتفاء المانع أعني وجود القرينة المعينة ووجود المقضي وهو جعل اللفظ على حقيقته عند الإطلاق وان كان بالنظر لوجود المقضي يكون المنقول عنه تبعا لإرادته

كان استعاره ويكون صم في الآية مجازا ولكنه يسمى تشبيها التقدير اسم المشبه وذ كراسم المشبه مراد  
بهما معا المشبه فترتيب وان اراد ان أداة التشبيه فيه مجذوفة وصم حقيقة فلا تسلط والله ليل على  
ذلك قال لان المستعاره مذ كور وهم المنافقون (قلت) يعنى يكونه مذ كورا كونه مذ كورا في التقدير  
فان تقدير الانية المنافقون صم قال وانما تطلق الاستعارة حيث يطوى ذكر المستعاره ويجعل  
الكلام خلو عنه صالحا لان رايه المنقول عنه والمنقول اليه لا دلالة الحال أو نحوى الكلام  
ومن ثم ترى المفلطين الصخرة منهم كأنهم يقاسون التشبيه ويضربون عن وجهه ضمما (قلت) هذا  
هو الذى عولوا عليه في أن يجوز بدأس تشبيه وليس استعارة وزاده السكاكى وضوحا بان قال  
وانما عذر بدأس وقدر بنه المخذوف المبتدأ تشبيها لأنك حين أوقعت أسدا وهو مفرد غير جملة  
خبر الزيد استدعى أن يكون هو انما مشله في زبد متعلق في أن الذى هو زبد هو بعينه منطلق  
والا كان ز بدأس مجرد تعدد نحو خيل فرض لا إسناد لكن العقل يأتى أن يكون الذى هو  
انسان هو بعينه أسد فيلزم لامتناع جعل اسم الجنس وصفا للانسان حتى يصح اسناده الى المبتدأ المصر  
الى التشبيه بمخذف كلفه قصد المبالغة انتهى وقد زاده المصنف وضوحا بان قال الاسم اذا وقع  
هذه المواقف فالكلام موضوع لاثبات معناه لما يعتمد عليه أو نفيه عنه فاذا قلت زبدأس  
فقد وضعت كلامك في الظاهر لاثبات معنى الاسدي لزيد واذا امتنع اثبات ذلك على الحقيقة  
كان لاثبات شبه من الاسد له فيكون احتلا به لاثبات التشبيه فكان خليا بان يسمى تشبيها  
اذا كان انما جاء ليقصد به بخلاف الحالة الاولى فان الاسم فيها لم يجنب لاثبات معناه لشيء كما  
اذا قلت جاني أسد فان الكلام فيه موضوع لاثبات الجنى وواقعا لمن الاسد لاثبات معنى الاسد لشيء  
فلم يكن ذكر المشبه لاثبات التشبيه وصار قصده التشبيه مكنوفا في الضمير ولا يعلم الا بعد الرجوع  
لشيء من النظر ووجه آخر في كون قصد التشبيه مكنوفا في الضمير وهو أن المكنى التشبيه مذ كورا  
جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه ما هو موضوع فلا يعلم قصد التشبيه  
الا بعد شي من التأمل بخلاف الحالة الثانية فانه يتتبع فيه مع كون المشبه مذ كورا أو مقدر انتهى  
وحاصل كلام الزمخشري والسكاكى والمصنف ومن تبعهم أن يجوز بدأس انما لم يكن استعارة  
لامتناع امكان جعل الكلام على الحقيقة وان من شرط الاستعارة امكان جعل الكلام على الحقيقة  
في الظاهر وتسمى التشبيه ولا حاصل لما قالوه لانا نقول ليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام  
لصرفه الى الحقيقة في الظاهر بل لو عكس ذلك وقبل لا بد من عدم صلاحيته لكان أقرب لان الاستعارة  
مجاز لا بد من قرينة وان لم تكن قرينة امتنع صرفه الى الاستعارة وصرفناه الى حقيقة وانما انصرفه  
الى الاستعارة بقرينة غير أن تلك القرينة تارة تكون معنوية حاله مثل رأيت أسدا وتارة تكون  
لفظية مثل زيد تخبر عنه بالاسد فانه قرينة تصرف الاسد عن ارادة حقيقته ثم ان المصنف وكل من  
تكلم في قوله تعالى فخطاها حصيدا كأن لم تغن بالامس وقوله فاصبح دسما نذر والرياح جعل  
حصيدا وشمسا استعارة وهو يناقض قولهم انه اذا وقع المشبه بضمير أو حالا يكون تشبيها وقد  
جعل الرماني وغيره من الاستعارة وآتينا محمود الناقبة مبصرة مع أن مبصرة حال وجعل الرماني  
والامام نقر الدين والزنجاني منه قوله تعالى وسرا جاميرا وان كان حالا ثم ليت شعري كيف يصنعون في  
الاخبار بالمصدر يجوز بد ضرب بهل بقدر ون على أن بقدر وامثل ضرب وذلك لاسيلا الى الوضوح  
فساده وبعده عن المقصود من الاخبار بالمصدر وورع ان ذلك أيضا نأثر أحد اذهب في قوله فانما  
هى اقبال وادبار أنه تشبيه بل قيل هو استعارة ورد عبد القاهر في دلائل الاعجاز وقال هو مجاز  
سكى وكانه يريد مجاز الاسناد فكان ذلك اتفاقا منهم على أنه ليس تشبيها وقال عبد القاهر أيضا

في قول المتنبي \* بدت قراومالت خطوط بان \* انه ليس على تقدير مثل قبل هومن قبيل المجاز  
الحكمي وهذا وارد عليهم ان كان قرا والادحما يد عليهم ما ذكره النحاة عن آخرهم في نحو زيد زهير  
شعرافاته لا يوافق ما ذكره بطل يشهد لمقتضاه من انه استعارة وبما يدل لما قلناه قول الزمخشري  
في قوله تعالى نساؤكم حرث لكم مأنصه وهذا مجاز شبههم بالمحارث فقوله مجاز صريح في انه استعارة  
ولا يعكر عليه قوله شبههم بالمحارث فان في كل استعارة تشبيه معنويا وكذلك قال جماعة في  
قوله تعالى هن لباس لكم ثم ان الزمخشري قال في قوله تعالى ان الله يشرك بصبي مصدقاً بكلمة  
من الله وسيدا وحصورا مأنصه والحضور من لا يدخل في الميسر قال الاخطل

وشارب مريح بالكس نادق \* لا بالحضور ولا فيايسار

استعارة الحضور لمن لا يدخل في اللعب فاما أن يريد أن الحضور في الآية استعارة فقد جعل الحال  
استعارة أو يريد أن الحضور في البيت استعارة فقد جعل خبر المتدا استعارة وهو يرى أن زيدا  
تشبيه وعن جزم بأن قولنا زيدا استعارة التنوخي في الاقصى القريب وقال ابن رشيقي في العمدة  
لانحية في قول ذي الرمة

فلما رأيت الليل والشمس حية \* حياة الذي يقضى حشاشة نازع

استعارة وظاهر كلامه نسبة ذلك الى ابن المعتز الا أنه قد يقال انه لا دليل فيه لما يقول لما سيأتي وهذه  
أمور عقلية من كلامهم تنقض أصلهم وبما ينقض أصلهم قول السكاكي والمصنف وغيرهما بعد وقتين  
ان من الاستعارة قولهم \* قعبة بينهم ضرب وجيع \* وقولهم عتابك السيف وبما اخترناه من  
أن زيدا أسد يصح أن يقع استعارة صرح عبد اللطيف البغدادى فقال في قوانين البلاغة التشبيه  
مصرح بجره والاستعارة أن يطلق على التشبيه اسم التشبيه من غير تصريح بأداة التشبيه يقال زيد  
أسد بحر وغيث أو زيد أسد في شجاعته وبما ينقض أصلهم هذا من جهة المعنى التام في اللفظ في  
تشير من التراكيب لا يصلح للحقيقة ويسمونه استعارة لا يكادون يترددون فيه كقولك تكلم الاسد  
ورمى الاسد بالشباب الى غير ذلك من القرائن اللفظية الصارفة عن ارادة الحقيقة وهو استعارة عندهم  
وكيف يمكن تناسي التشبيه في مثله مع أن الرمي والكلام لا يصلحان من الاسد الحقيقي وليت شعري  
أى فرق بين زيد أسد وبين تكلم أسد في عدم إمكان حمل اللفظ في الظاهر على الحقيقة وفي كون الاول  
تشبيها محذوف الاداة والاسد فيه حقيقة والثاني استعارة ثم نقول ليس كل ما وقع خبر مبتدأ متع  
فيه جملة على الحقيقة فانك اذا قلت هذا أسد والذي في داري أسد ونحو ذلك مراد زيد ان قد وقع  
الاسد خبر مبتدأ ومع ذلك لا يتعجب على حقيقته فكان ينبغي أن يسمى استعارة فالمعنى الذي قالوه  
لا يستلزمهم في كل خبر مبتدأ الا ان كان مقيدا لذلك وتر كونه موضحا ثم ان العلة التي ذكروها بعينها  
موجودة في الصفة التي لا تصلح أن تجري بالحقيقة على موصوفها فنحو رأيت رجلا يجرأ ومررت  
بزبد الصر ومع ذلك هو عندهم استعارة لا تشبيه لانه ليس في حكم التخيير وحاصله أن ما ذكره لا يطرده  
ولا يتعكس ثم يرد عليهم نحو صار زيد أسدا فانه استعارة كما صرح به المصنف في الكلام على أن الاستعارة  
مجاز لغوي مع ذكر طرق التشبيه ووجود ما ذكره ثم ان المصنف قال في قوله صلى الله عليه وسلم  
وهم يد على من سواهم انه استعارة وهو عكس ما ذكرهنا وجعل صاحب مواد البيان من المجاز  
قوله تعالى أمهاتهم من قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم وقوله تعالى نساؤكم حرث لكم وقول النبي صلى  
الله عليه وسلم النساء عاقل الشيطان والشباب شعبة من الجنوب والمسلم مرآة أخيه وقول علي رضي  
الله عنه السفرة من ان القوم وبما يشهد ذلك من الامور العقلية أن ابن مالك قال في شرح الكافية

إذا قلت مشيرا الى شخص هذا أسد فقيه ثلاثة أوجه أحدها تزييه منزلة الأسد مبالغة دون اداة تشبيه وأنشد

لسان الفتى سبيع عليه سدا ده \* فان لم ينزع عن غربه فهو آكله

والثاني أن ينوي اداة التشبيه أي زبد يمثل الأسد وفي هذين الوجهين لا ضمير في أسد الثالث أن يتأول أسد بصيغة واقعة بمعنى الاسدية وبحرى مجرى ما أولته به فيجمل الضمير أما إذا أنشئت ليوان مقترن فلا يجمل ضميرا انعمي وهذا الذي قاله هو الحق الذي لا يحصى عنه فظهر بذلك صحة ما قلناه من أن زبد أسد يصح أن يكون تشبيها وأن يكون استعارة بحسب المقام لا يقال انما يجوز ابن مالك الاستعارة في هذا أسد لان اسم الإشارة لا يصرف عن الحقيقة كما أن زبد لا يصرف لانا نقول قد مثل بقوله لسان الفتى سبيع واللسان كزبد في صرفه عن ارادة الحقيقة ثم ان المصنف صرح بقياسي في التلخيص والايضاح بأن قولنا الحال ناطقة بكذا استعارة وهو مخالف لهذا الكلام وذكره في الاستعارة التبقية وأما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف مستدلا بهما على أن زبد أسد تشبيه فالذي يظهر أن الأول هو الثاني وأما قولهم إنه تشبيه بليغ فهو على العكس فان البلاغة لا تكون عند تقدير اداة التشبيه والذي يظهر من كلامهم انا إذا جعلناه تشبيها كانت الاداة مقدرة مع اللفظ وحينئذ فكيف يكون بليغا والكلام حقيقة والاستعارة أبلغ من الحقيقة بالتراع وانما البليغ ارادة الاستعارة وادعاء ان المشبه فرد من أفراد المشبه به تم التشبيه المحذوف الاداة أبلغ من المبد كورا الاداة لما فيه من الإيجاز وأما انه أبلغ من الاستعارة فلا وأما قول ابن مالك انه يجوز في زبد أسد أن يكون تشبيها محذوف الاداة وأن يكون مراد به الرجل الشجاع وأن يكون تزييه منزلة الأسد مبالغة فقد يستشكل الفرق بين الثاني والثالث فيقال إذا أردت به الرجل الشجاع فقد تزييه منزلة الأسد وجوابه باحد أمرين الأول أن يقول فسرق بين قولك جاعني أسد تريد رجلا شجاعا وقولك جاعني أسد تستزييه له منزلة الأسد والأول محذور لا مبالغة فيه ولا نسبه استعارة بل هو اليق باسم المجاز المرسل والثاني استعارة لان معناه ادعاء أن المشبه داخل في جنس المشبه به وفرد من أفراد ما أبلغ في الشجاعة حد ابتهوهم فأنظر انه نفس الأسد وسأني أن الادعاء لا يلزم منه ارادة الحقيقة كما هو رأي المصنف وهذا معنى أبلغ من الأول وهو المبدر باسم الاستعارة وإلى هذا الفرق يشير قول البصريين ان الأسد على هذا المعنى لا يجمل ضمرا لأنه لم يؤول بعشيق وعلى المعنى الآخر يجمل لانه مؤول ولاشك أنه مؤول على التقديرين غرأه على تقدير الاستعارة يكون التأويل في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وعلى تقدير المجاز المرسل يكون التأويل في اطلاقه على المشتق فكان كالمؤول عليه وفي الاستعارة أولناه على أسد وهو رجل فكان المؤول عليه جامدا فلم يجمل الضمير لكن هذا الذي قلناه يقتضي تخصيص قول المصنف ان المجاز إذا كانت علاقته مشابهة متشابهة معناه بغيره يكون استعارة وأن يقال إذا كانت العلاقة المشابهة فإن قوى الشبه يحسب عكس ادعاء أن هذا هو ذلك كان استعارة والاك ان مجازا مرسلا ويشهد لصحة ما قلناه قول السكاكي في تفسير المجاز المرسل انما الخالي عن المبالغة في التشبيه ولم يقل الخالي عن التشبيه فعلم أن العلاقة إذا كانت المشابهة ولم تقصد المبالغة لا يسمى ذلك استعارة وهذا هو الذي يقتضيه كلام الاكبرين كاستراء ان شاء الله تعالى وإن شئت أن نسمي القسمين استعارة احدهما أبلغ من الأخرى فلا بدع الثاني أن يقال ان زبد أسد عند قصد تزييه منزلة من باب مجاز الاسناد فيكون الاسد فيه حقيقة على الحيوان المفترس لكنك أسدته لما لا يصلح له حقيقة فكان مجازا اعتقليا وشهد له ذلك ما قدمناه عن عبد القاهر من أن قول الشاعر \* فاعلمني اقبال وإدبار \* من المجاز العقلي وأن كان الطبع قد رد ذلك عند الكلام على قوله تعالى ليس البر أن تولوا وجوهكم بما

لا تفسد بذكره وقد يستأنس به بقول السكاكي يلزم المصراع في التشبيه لامتناع جعل اسم الجنس وصفاً حتى يصح استناده إلى المبتدأ فكأن السكاكي اغتاض في الجواز لا يقتضي بأن يراد في قولهم ينف حصاة أرادته الجواز الاستنادي ثم إن المصنف بعد ذلك لما سبق ذكر أن الخلاف في هذه المسألة لا يقتضي راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة وفيه نظر لأن الخلاف معنوي فبلى القول بالاستعارة يكون الاسد مجازاً وبلى القول بالتشبيه يكون حقيقة قطعاً وقوله أنه راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة صحيح لكن ليس الكشف عن معنى الاستعارة لفظياً بل معنوياً. ثم يمكن أن يقال إن هذين اصطلاحاً لا يدافع أحدهما الآخر ثم قال المصنف إن كونه تشبيهاً اختياراً للمحققين كالقاضي أبي الحسن الجرجاني والشيخ عبد القاهر والزمخشري والسكاكي (قلت) كلام أكثر هؤلاء ليس صريحاً فيما ادعاه لأنه يجوز أن يريدوا أنه استعارة تسمى تشبيهاً فيكون مجازاً لأنه تشبيه حقيقة ويشهد له تصريح أكثر هؤلاء في مواضع كما سبق بعكس هذا وقد صرح الإمام فخر الدين أيضاً باختيار أنه تشبيه ثم نقل المصنف عن عبد القاهر أنه وافق على أنه تشبيه ثم قال فإن أدبت الآن تطلق عليه لفظ الاستعارة فإن حسن دخول أدوات التشبيه لم يحسن إطلاقه وذلك بأن يكون اسم التشبيه معرفة مثل زيد الاسد فإنه يحسن أن تقول زيد كالاسد وأن حسن دخول بعض أدوات التشبيه دون بعض فإن الخطب فيه وذلك بأن يكون التشبيه ذكره غير موصوفة كقولك زيد أسد فإنه لا يحسن أن يقال كاسد ويحسن أن يقال كان زيداً أسد وتبعه الإمام فخر الدين (قلت) لا يظهر السبب في امتناع حسن زيد كاسد وهذا المثال مثل المصنف للسئلة التي نقل فيها عن عبد القاهر أنه تشبيه ليس استعارة وكيف ينقل عنه أن الخطب فيه حين وأنه إنما لا يحسن إطلاق الاستعارة إذا كان الخبر معرفة وكأنه لاحظ في امتناع حسن زيد كاسد أنه تشبيه بقر من أفراد الاسد وذلك غير مقصود إنما المقصود تشبيهه بحقيقة الاسد وحسنه فحسن أن يعرف فيقال كالاسد أي كهذا الجنس ولذلك قال الإمام فخر الدين زيد كاسد بالتشديد ككلام يارد بخلاف زيد كالاسد بالتعريف وإن لم يحسن دخول شيء منها إلا بتغييره لمعيرة الكلام كان إطلاقه أقرب وذلك بأن يكون ذكره موصوفة بما لا يلائم التشبيه كقولك زيد بدري سكن الأرض وشمس لا تظيب وقوله

شمس تأتي والفرار غروبها \* هنا وبدري والكسوف محدود

فانه لا يحسن أن يدخل الكاف في شيء من ذلك إلا بتغيير صورة اللفظ كقولك هو كالبدري لأنه لا يسكن الأرض والشمس لأنه لا يظيب (قلت) انظر كيف جعل إطلاق الاستعارة على هذا القسم قريباً مع أن السامع لا يمكنه صرفه إلى حقيقة وهو موافق لما اخترناه غير أن فيما قاله من أن دخول أداة التشبيه في شيء من ذلك لا يمكن إلا بتغيير صورة اللفظ نظراً لجواز أن يقال هو كبدري سكن الأرض ويكون التشبيه بـخيالياً لا حقيقياً كما تقدم في تشبيهه بـجر بصر من مسك موحه الذهب ثم قال وقد يكون في الصفات والمسلات التي تجبى في هذا النوع ما يحيل تقدير أداة التشبيه معه فيعرف إطلاقه أكثر كقول أبي الطيب

أسد دم الأسد الهز برخصابه \* موت فريص الموت منه يرعد

فانه لا يحسن أن يقال هو كالاسد والموت لأن تشبيهه بجنس الاسد دليل أنه دونه أو مثله وجعل دم الاسد الذي هو أقوى الجنس خضاباً يمد دليل أنه فوقه (قلت) حالة دخول الأداة هنا كيف تجتمع مع القول بقرب إطلاق الاستعارة وينبغي أن يكون موجعاً لإطلاق الاستعارة ومحبطاً لكونه تشبيهاً ثم المانع أن يقال هو كاسد دم الأسد الهز برخصابه فيكون التشبيه أسداً بهذه الصفة ولا بدع في جعل فرد من مادة الاسد بلغ إلى أن صار دم غيره من الاسد خضابه كما سبق في قوله

\* فان نفى الانام وأنت منهم \* فانه مقصده ان بعض أفراد النوع يميز عنه بشئ غايته أن هذا بعيدا عما يحال فلا نسلم ثم قال وكذا قول الصغرى

و يدراء ارض الارض شرقا وغربا \* وموضع رحلى منه أسود مظلم

ان يرجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدن ان يكون البدن المعروف موصوفا بالسر له فظهور ما غما أراد ان يشت من المدوح بدرا له هذه الصفة البهيمية التي لم تعرف البدن فهو منبى على تخيل أنه أراد في جنس البدن وأخذ هذه الصفة والكلام موضوع لاثبات التشبيه بينهما ولكن لاثبات تلك الصفة فهو كقولك ز يد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا بل اثبات كونه متصفا بما ذكرته فاذا لم يكن اسم التشبيه في البيت محتجلا لاثبات التشبيه تبين أنه خارج عن الأصل المتقدم من كون الاسم محتجلا لاثبات التشبيه فالكلام فيه منبى على أن تكون المدوح بدرا شئ قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة القرابية (قلت) ما ذكره واضح ولكنه لا يصل الى درجة اتصاله بتقدير الاداء وما للمانع أن يكون المشبه بدرا بهذه الصفة ويكون المشبه خاليا لا حقيقيا ثم قال ولا يمنع في ذلك دخول الكافي بمنع دخول كائن ونحو تحسب ثم قال وأيضاً هذا الفن اذا قلت عن سره وجدت محسولة أنك تدعى حدوث شئ هو من الجنس المسذ كورالا أنه اختص بصفة بهيمية لم يتوهم جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى (قلت) كون تقدير التشبيه ليس له معنى صحيح ولكن لا نقول انه مستحيل أن يراد \* (تنبيه) \* يستثنى من كلامهم ما اذا كان المشبه به المسذ كور خيرا عن المشبه وهو تمثيل كقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه فانه يصدق أن طرفي التشبيه مسذ كوران والمشبه به خبير وهو استعاره كسياتي وهذا مما يدل لما اخترناه من أن ذلك ليس لازما أن يكون تشبيها ويستثنى أيضا المحوز بد أسد يرى بالانساب الآن يجعل تشبيها خاليا وفيه بعد ومثال هذا قول ذي الرمة

فلمارأت الليل والشمس حية \* حياة الذي يقضى حشاها نازع

ولعل ابن رشيق اغما جعله استعاره لهذا المعنى \* (تنبيه) \* أطلق المصنف أن طرفي التشبيه اذا كانا مذكورين فهو تشبيه لاستعاره اذا كان المشبه به خيرا فندخل في ذلك ما اذا وقع خبرا عن مفرد كقولك ز يد هو أسد وماذا لم يكن كقولك ز يد أسد والذي يظهر أنه لا فرق لكن في المفتاح وانما عند نحوز يد أسد تشبيها لانك حين أوقعت أسدا وهو مفرد غير جملة خبرا ز يد أسد تدعى ان لا يكون اياه الى آخره فظاهر هذه العبارة توهم أن المشبه به قد يكون جملة وأنه متى كان جملة لا يكون تشبيها لكن الظاهر أنه لا يريد ذلك وكيف تصوران يرده وافظ أسد يستحيل أن يقع جملة لانك اذا أخبرت به وبعبارة عن ز يد فاجلة لتجوع الكاهنين لا الاسد فلم يقع المشبه به خبرا للبدا الذي هو ز يد وتقدير اداة التشبيه قبل هو لا يمحسن لان هو من هو أسد ليس مشبها به بل مشبهه لا يقصد قلب التشبيه ولو كانت الاستعارة التمثيلية لا تكون الاحتمال لكننت أقول اخترت عن ز يد بقدم رجلا ويؤخر أخرى فان المشبه به وقع خبرا وليس تشبيها كما تقدم وسيأتي ولكنه ليس بهذا القيد لان من التمثيل والارض جميعا قبضته يوم القيامة كذا كرناه وانما يراد أن الخبر اذا كان جملة لم يستدع ان يقع الجملة خبرا أن لا يكون هو اياه بل المطلوب تعاقب أحدهما بالآخر فقرة حين أوقعت أسدا وهو مفرد غير جملة فقبل لكون الاسد هو ز يد لانه في صيغة ز يد هو أسد عن أن يكون أسد تشبيها ثم قيل في كلام السكاكي انظر فان الحمل بين المبتدأ والخبر يستدعي أن يكون أحدهما هو الآخر مفردا كان الكلام أم جملة (قلت) الخبر اذا كان مفردا كقولك ز يد فاقم فاقم هو ز يد بالاشك واذا كان جملة كقولك ز يد هو القائم فالحكم به ليس القيام بل ضمون الجملة وهو ثبوت القيام لز يد أو الحكم به

ثم النظر في أركان التشبيه وهي أربعة طرفاه ووجهه وأداته وفي الغرض منه وفي تقسيمه بهذه الاعتبارات

(قوله أي البعث) أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البعث على سبيل المحاذير من أجل إطلاق اسم اللازم وأداته الملتزم وذلك لأن البعث إثبات المحمولات للموضوعات أو نفيها عنها وهذا يستلزم النظر وهو توجيه العقل لأحوال المنظور فيه أما أن أريد بالبعث عن الشيء التأمل في أحواله كان متجدها والنظر حينئذ (قوله المقصد) أي في هذا الباب أعني باب التشبيه (قوله طرفاه) هما اثنتان من تلك الأربعة والمراد بالتشبيه والتشبيه معناه لا لفظ الدال عليهما (قوله وجهه) هو الركن الثالث والأداته أربعها والمراد بوجهه المعنى المشترك الجامع (ع ٣٠) بين الطرفين لا لفظ الدال عليه والمراد بآداته ما معنى الكاف وبوجهه لا ثم ما قبله وأما نفس اللفظ

(والنظر ههنا في أركانه) أي البعث في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهي) أربعة (طرفاه) التشبيه والتشبيه (وجهه) وأداته وفي الغرض منه وفي أقسامه (وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه أعني الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى الكاف وبوجهه

الدال تنزيلا للدلالة المدلول (قوله وفي الغرض منه) أي في الأمر البعث على اتحاد وهذا عطف على قوله في أركانه (قوله وفي أقسامه) أي أقسام التشبيه

(والنظر) أي البعث (ههنا) أعني في هذا الباب الذي هو باب التشبيه المصطلح عليه (في أركانه) أي في أركان التشبيه المصطلح عليه فلهذه كما تقدم وإطلاق النظر على البعث توجه ما أوضح لأن البعث انما يقع عن النظر والتأمل في أحوال المنظور فيه ويحتمل أن يراد بالنظر معناه لاستلزامه البعث في المنظور فيه إذا أراد بالنظر توجيه العقل لأحوال المنظور وأريد بالبعث إثبات ما اقتضى النظر لإثباته ونفي ما اقتضى نفيه وأما أن أريد بالبعث التأمل في أحواله متجدها والنظر حينئذ (و) الأركان التي هي المقصود بالتأمل ههنا (هي) أربعة اثنتان من تلك الأربعة (طرفاه) وهما التشبيه والتشبيه (و) ثالثها (وجهه) وهو المشترك الجامع بين الطرفين (و) رابعها (آداته) الدالة على التشبيه كالکاف وشبهه (و) النظر أيضا انما هو ما يدعى النظر في الأركان (في الغرض منه) الخامل على اتحاد (وفي أقسامه) أي أقسام التشبيه الخاصة بكونه تشبيه مفرد أو مركب مفرد أو مركب عركب وبكونه ملفوفا أو مجعولا ومفردا أو مجعولا وبأنه تشبيه مفرد أو مركب وبأنه تشبيه خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذي هو الدلالة وهذا جواب عما يقال إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى فهو وقع على الفاعل وكل واحد من هذه الأمور الأربعة ليس جزءا وحيدنا فلا وجه لعلها أركانها لأن ركن الشيء ما كان جزءا لحقيقته وحاصل هذا

الحال تنزيلا للدلالة المدلول (قوله وفي الغرض منه) أي في الأمر البعث على اتحاد وهذا عطف على قوله في أركانه (قوله وفي أقسامه) أي أقسام التشبيه

على الخلاف في ذلك وكل من ثبوت القسام لا بد والحكم به غير قيامه فيصدق أن يقال في زيد قائم الخبر هو المبتدأ لأن زيد قائم بخلاف زيد هو قائم فان سلولة زيد بنبته القيام وحكمه به فلا يكون هو عين المبتدأ لا يتأويل فيضموصف بالقيام فان تعلق أحدهما بالآخر فصل بينهما وصف بجري على زيد هو الخبر في المعنى ص (والنظر في أركانه) وهي طرفاه ووجهه وأداته وفي الغرض منه (وأقسامه) من طرفاه التشبيه والتشبيه وبوجهه المعنى الجامع وهو تشبيه الأركان تشبيه بالقيام وأداته ما سباني فهذه أربعة أركان (قلت) ويرد عليه ما لا أداته كقولنا زيد آدم هو تشبيه على المختار عنده فهذا الكلام لا يلائم ما سبق لأن الركن لا توجد حقيقة فدونه فان أجب عن ذلك بأن أداته

الجواب أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء وإن لم يكن داخل في حقيقته وجزءا منها وهذه الأمور لا الكاف أخفت في تعريفه على أنها تقوم صارت موقفا عليها (قوله إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه) لا يقال إذا كانت مأخوذة في تعريفه فهي جزء منه لأن التعريف نفس العرف بحسب الذات لا نقول مراد الشارح أنها مأخوذة في التعريف على أنها قيد خارجية لا على أنها جزء محمول على المعارف إذا المحمول شيء آخر غيرهما وهو الدلالة لكن باعتبار تعلقهما بها وتلخيص ذكرهما في التعريف فذكر البصر في تعريفه على ما ثبت يقال هو عدم البصر عما من شأنه البصر فالصبر ذكر لا على التقييد لا على التقييد فمعنى أن ليس هو عدم وبصر على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية (قوله أعني) أي بتعريفه (قوله وبوجهه) كمثل وكان بهمزة وتون مشددة

(قوله واما باعتبار الخ) حاصله أن الامور الاربعة أركان التشبيه بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثاني يطلق اصطلاحا على المعنى الأول بكثرة ولا شك (٣٠٥) أن الأمور الاربعة أجزاء للكلام

وقد يقال أن من يطعمه وجه الشبه وهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزءا من الكلام الآن يقال جعله جزءا من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه وعلى هذا الجواب الثاني فيكون الضمير في قول المصنف وأركان التشبيه بمعنى الكلام وحينئذ فيكون في كلامه استخدام حيث ذكر التشبيه معنى الدلالة وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو الكلام الدال (قوله أن التشبيه) أي لفظ التشبيه كثير اما يطلق كثير اما يقول مقدم اطلاق ومازادة لتوكيد التكرار أي يطلق كثير اما كما في بس (قوله والعمدة في التشبيه) أي والعمدة عليه عليه وهو تسير قبله (قوله فيكون الخ) هذا على لاصتها بالنظر الوجه (قوله فاما بهما) أي فيكون الوجه عارضاهما والمعروض أقوى وأصل بالنسبة للعارض لأنه موصوف والوصف تابع له (قوله الحق في ذلك) أي في ذلك التقييم أي آله لبيان

واما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة قولنا زيد كالاسدي في الشصاعة ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى فاما بهما والآلة في ذلك قدم بينهما فقال (طرفاه) أي الشبه والمشيبه

بالكاف وشبهها وريدها هنا يقال لم يسمي هذا الاربعة أركان التشبيه وركن الشيء جزء حقيقة و ليست هذه الاشياء أجزاء حقيقة التشبيه ضرورة أن معنى الشبه والمشيبه اللذين هما مثلادات زيدوا لاسدي قولنا زيد كالاسدي في الشصاعة ليس نفس التشبيه بل متعلقان له لأن الجزء الذي اُخِـل في الماهية لابد أن يصدق عليها وكذلك الوجه الذي هو الشصاعة في المثال والآلة التي هي الكاف إذ لا ينبغي أن واحدا لا يصدق على التشبيه وأما ذكر هذه الاشياء في تعريفه فليس على وجه كونها أجزاء المعرف بل ذكرها لتفصيل المعرف بهما فنذكر ذلك البصر في تعريف المعنى حيث يقال هو عدم البصر عما بين شأه البصار في البصر لتفصيل الجزء الذي اذ ليس هو عدم وبصر وتفسيره قوله لم يسم في البيع هو نقل ملك المعقود عليه لأحد المتعاقدين عوضا عن نقل ملكه فإليه لا يخرق ليست هذه أجزاء حقيقة البيع ولو كانت تسمى أركانها نحو أرباضا فمعلوم ان الأجزاء المادية لا تكون أجزاء مادية كاليد والرجل من الانسان فتكون أركانها باعتبار أنها أجزاء أفراد الحقيقة وذلك أن الأفراد الخارجية لا تشبه لاختصاص هذه الأجزاء كالأفعال أفراد حقيقة الانسان من الأجزاء المادية من يد ورجل ورأس وغير ذلك من مشغعات حقيقة الانسان لا تافق قول فرد التشبيه الخارجي الذي هو الدلالة الواقعة من هذا الشخص الخاص مثلا ليست هذه أجزاء المادية بل متعلقاته كحقيقته وعلى تقدير تسليبه فالتى توقف عليه الوقوع اندارجي هو الالفاظ وقد تقدم أن المراد بالاركان المعاني الاق الآلة نعم يمكن جعلها أجزاء مادية ان أطلق التشبيه على نفس الكلام وأرد بالاركان الالفاظ ولكن المعرف هو المعنى كدال عليه ما تقدم وأجيب عن هذا البحث بتسليبه وأن تسميها أركانها توسع باعتبار ذكرها في تعريفه وان تذكر على أنها أجزاء المعرف بل على أنها متعلقة لتفصيلها فاشبهت حيث توقف التعريف عليها أجزاء المحدث والصادقة عليه أو باعتبار أن التشبيه قد يطلق على نفس الكلام المشتمل على الالفاظ هذه الأركان فلما كانت تلك الالفاظ أجزاء الكلام المادية فصارت لتوقف المفرد عليها في الوجود كاتوقف الفهم عليها باعتبار التعلق بالاركان الحقيقة العقلية التي تصدق عليها سميت أركانها التشبيه الصادق على الكلام في الجملة وقد تقدمت الإشارة إلى معنى هذا الوجه في أثناء البحث فلنأتمل ولما كان الطرفان من هذه الأركان هما الاصل والعمدة لفظتهما في التركيب وفي الخارج أما قوتها على الوجه فلأنهما معروضان لوجه القائم بهما والمعرض أقسى من العارض لانه موصوف والوصف تابعه ولا بد من ذكرهما وأحداهما بخلاف الآخر وأما قوتها على الآلة فظاهر لانها آله لبيان التشبيه وكثيرا ما يستغنى عنها في التركيب قدم البحث عنهما فقال (طرفاه) التشبيه قد رجع اللفظ فالوجه كيف يدعى أنه ركن ودون غيره ذكره ولا يقدم مع العطف ص (طرفاه)

(٣٩ - شروح التلخيص ثالث) ويحتمل أن الإشارة للتشبيه أي وكثيرا ما يستغنى عنها في التركيب وهذا على لاصتها الطرف بالنظر والآلة ثم أن قوله والآلة بالجر عطف على الوجه باعتبار انظره أو بالرفع عطف عليه باعتبار محله لأن محله رفع على انه اسم الكون والآلة عطف على معنى فهي منصوبة لعطفها على خبر الكون فيه العطف على معنى عامل واحد وهو جائز ويحتمل رفع الآلة على الابتداء أو آله بالرفع خبره والجملة مستأنفة أحوال



المحسبان كافي تشبيه الخلد بالورد والتقدير ع والقبيل بالجبل في المبصرات والصوت الضعيف بالهمس في السموعات

(قوله (المحسبان) أي مدركان (٣٠٦) بأحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس وقوله طرفاه

المحسبان كالخلد والورد) في المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) أي الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الهم في السموعات

السدان هما الشبه والتشبيه ينقسمان إلى أقسام اثنين هما (المحسبان) كأن يدرك بأحدى الحواس الخمس وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس وسياق مقابل هذا ثم شرع في تقسيم الحسين فقال فالمحسوسات بحاسة البصر (كالخلد والورد) حيث شبه الأول بالثاني في الحرة والمراد يكون حقيقة الخلد وحقيقة الورد حسين أن جزئيات كل منهما متشعبة وكذا ما رواه هذا على مذهب المتكلمين من أن الأجرام تدرك بحاسة البصر وأدق فيه بعض المحققين الضرورة وأما على مذهب الحكماء من أن المدرك هو اللون فكونهما محسوسين باعتبار ما جرى عليه اللسان عرفاً حيث يقال أصرت الخلد والورد في ذلك العرف أطلق عليهم أنهم محسبان وعلى كل حال فلا حاجة إلى تقدير ألون لتكون محل التشبيه فيها لملاحظة تشبيه نفس كل منهما بالأخر وانصرف النفس إلى ذلك عند السماع مع إطلاق اللفظ عرفاً فلا يشترط التماثل بل (و) المحسوسات بحاسة السمع كزاد الصوت الضعيف والهمس) حيث شبه الأول بالثاني منهم والمراد بالضعف ضعف مخصوص وهو الذي لا يبلغ إلى حد الهمس والهمس هو الصوت الذي أخفى حتى لا يكاد يسمع فكانه لم يخرج عن فضاء الهم أي عن سعة الهم وسطه وانما قلنا المراد بالضعف الخ لا تلواريد مطلق الضعف الصادق بالهمس لكان من

(المحسبان إلى آخره) ش اعلم أن التشبيه لا يمكن أن يكون حسباناً تصديقاً على الصحيح بخلافه قال هو انشاء والتصديقات ليس شيء منها يخص أي الحس انما يدرك المفردات فليست كذلك انما طرفاه إلى أقسام جلتها اثنتان وتسعة وعشرون ساذكرها في انشاء الله الأول الحسبان لا يدرك من تحققي قواعد ههنا فنقول الحواس الخمس لا تدرك الا الصور الجزئية الحقيقية فالمحسب بالحقيقة ما يدرك بأحدى الحواس الخمس وذلك لا يكون الا جزئياً وقد يطلق الحس على المادة التي تدرك الحاسة أفرادها وذلك على قسمين تارة تكون تلك الافراد خارجية وتارة تكون ذهنية فقط فلا يكون شيء من افرادها موجوداً في الخارج فالقسم الأول المدرك بالحس كقولك في المبصرات خلد ز كذا في الورد وفي السموعات سمعت كلاماً مثل هذا الكلام في السموعات هذا الهم كذا العنبر وفي المذوقات شربت ماء كذا العمل في الملوقات خلد ز يد كتوب الحرر والقسم الثاني نوعان الأول أن تكون تلك المادة كلية وحدها أفرادها كقولك يجمعي خلد كذا فان الطرفين كليان وليسوا محدوسين لان الكلي لا يخص انما المحسوس كثير من افرادها وقد يكون هذا القسم هو جديده الفردي واحد كقولك يدق فان الثاني أن تكون المادة كلية لم يوجد شيء من افرادها كالتشبيه في قولك شققي كذا علام الياقوت فان اعلام الياقوت كلية غير موجودة لكنها تسمى حسية باعتبار أن أحد ههنا هو لؤدرك جزئياتها لا تدرك بالحاسة والثاني أن أجزاء كل فرد من مفرد ههنا هو العلم والياقوت اذا اردته عين كان حسياً وتسعة هذا حسياً أعيد بمما قبله لانه لم يوجد منه في الخارج فرد ولم تأتسمل أن كل حكم علقته بحسبه ومشبه به باعتبار المستقبل وكما غير موجود فان تسميته حسياً على نحو ما سبق كقولك اللهم اوزقني ولدا كالدرد أعطني في الجنة حورا كالياقوت والمرجان فكل ذلك يسمى حسياً اذا تقرر ذلك فاعلم أن المصنف أطلق الحس على أمرين أحدهما ما أدرك بالحس

أي وما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسباناً (قوله كالخلد والورد) أي حيث يشبه الأول بالثاني نحو خلد ز كذا الورد في الحرة وقوله كالخلد والورد أي الجزئيين اذا كانا غير حسين بل عقليين لأن كل كلي عقلي وكذا يقال في غير الخلد والورد بما يأتي وان جعل من تشبيه الكلي بالكلي وجعلها محدوسين من حيث اتزاعهما من الجزئيات المحسوسة كان في جميع ما ذكرنا كسراً لا في كثره فقط (قوله في المبصرات) من طرفية الجزئي في الكلي أو أن في معنى من وعلى كل حال فهو حال من الخلد والورد وكذا يقال فيما بعد (قوله والصوت الضعيف والهمس) أي حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقال هذا الصوت الضعيف كالهمس في انشاء والمراد بالضعف ضعف مخصوص وهو الذي لا يبلغ إلى حد الهمس لا مطلق الضعيف الصادق بالهمس والا لكان من تشبيه الأعم بالأخص معتزلاً أن يقال الحيوان كالإنسان وهو لا يصح ولا يتعين أن يدعى بلغة الضعيف في عبارة

التشبيه كالتماثل يجوز أن يقال صوت ز يد كالمس والخيال أن صوته في الواقع ضعيف (قوله أي الصوت والنكهة الذي أخفى) تسمير الهمس وتوجه عن فضاء الهم عن يجمعي من أي كأنه لا يخرج عن فضاء الهم أي من وسطه

(والنكهة) وهي ريح الغم (والعنبر) في المشجومات (والريق والنفس) في المذوقات (والجلد الناعم والحرير) في الملوّسات

تشبيه الاعم بالأخص ولا يصح بدون التعسف (و) المحسوسات بحاسة الشم ك(النكهة) وهي ريح الغم (و) ريح (العنبر) حيث شبه الاول بالثاني منها وما اقتدرنا ريح العنبر لان المشبه به ريح الغم الذي هو النكهة اغماهور ريح العنبر قطعاً في الاستطاعة لان نفسه كالاختي اذ لونه بالعنبر يتم الاعتبار وريحه جزماً فيعود الى ذلك المقدور (و) المحسوسات بحاسة الذوق ك(الريق) وهو راح الغم (والنجر) حيث شبه الاول بالثاني منهما وهو ايضا شاعلي أن الجرم المدرك طعمه بالذوق اذ دركت جرميته وخاصتها بالذوق ايضا والا المدرك بحاسة الذوق انما هو الطعم فاطلاق كون الريق والنجر حسين مرعاة لما جرى به عرف القضاة ولا حاجة ايضا الى جعل التشبيه بطعمهما فيقدره صاف اليه تمام التشبيه في أنفسهما معهما اطلاق الأحاسيس عليهما معاً كما تقدم في انفسه والورد (و) المحسوسات بحاسة اللمس ك(الجلد الناعم والحرير) حيث شبه الاول بالثاني وهذا ابتداء

والثاني ما أدركت مادته لاهو واراد به القسم الآخر واقتضى كلامه أن القسم الاول من أول نوعي الثاني حسي حقيقي وليس كما قال فلتأمل وإذا تأملت ما ذكرته علمت أنه لا تكاد تجد تشبيهاً في الطرفان حسيان حقيقيان الا قليلاً (الثاني) اعلم أن الذي تدركه الحواس هي الاعراض والبصر يدرك اللون والسمع يدرك الصوت والشم يدرك الرائحة والذوق يدرك الطعم واللمس يدرك الحرارة واللين مثلاً فان أظفقت المحسوس على ذات لا تدركها مثل اسل تر يدعها العنبر كان ذلك حينئذ قطعاً لاحسباً وان أظفقت على ذات تر يدعها المدرك بالحاسة كأن فيه توسع فاذا قلت لون تر يدركون عمر وكما المحسوسين قطعاً وان قلت زيد كهمر وكان معناه تشبيه حقيقة بحقيقة فيكونان عقليين وان قلت زيد كهمر هو هذا تشبيه لونه بلونه ما ع ذلك بقرينة تصرف اليه كقولك زيد كهمر وما ع والاطلاق حينئذ مجاز كما صرح به الآحاد فغير الرين في المحسوس والظاهر أنه ما رقيقة عرقية لا يشتهر وهذا التفصيل الذي ذكرناه هو التحقيق وان كان مخالفاً للكلامهم لانهم جعلوا الطرفين حسين وان كان وجه الشبه بينهما عقلياً كما شتراه وهذا اصطلاح لهم لا مشاحة فيه فيمن تشبههم فيه على اصطلاحهم والتحقيق ما سبق وهذا البحث ينزل بدوري خلدني الى أن يزمت به وكتبته ثم بعد مدة رأيت ابن الاثير قد وقع عليه فقال في كز اللباغة قولنا زيد أسد تشبيه معنى بمعنى لان المقصود الشجاعة ثم رأيت ابن ارسني في الجمدة أشار اليه فقال ان التشبيه اغما هو أبا على الاعراض لا على الجوهر (الثالث) حيث قلنا في هذا الباب حسي أو عقلي أو وجداني أو وجداني فالمراد أن يكون ادراك السامع بالحدس هذه الطرق أو يقول المراد أن يكون الانسان يدرك قلت باحدها وانما قلت ذلك احترازاً من التشبيهات الواردة في كلام الله تعالى فان عليه عز وجل ليس بشئ من هذه الطرق اذا ترددت قلت جمع اكلام المصنف فقوله (كأنه والورد) مثال للبصريات فالتشبيه ولورد تشبيهه والواجب أن قال يكون التشبه ولون الورد وان يذكر معهما ما يصرفه لخدمتين وورد عين والاف يكون غير مدرك بالحاسة كاسبق وقوله (والنكهة والعنبر) مثال للمشجومات وينبغي أيضاً أن يقال وريح العنبر والاراد عليه هنا دلالة على التشبيه في النقط العنبر والمشيء في المعط أنكهة وهي رقيقة الغم فاما أن يقول كأنكهة ورائحة العنبر أو يقول كالغم والعنبر كما قال في النطر والورد ثم عليه السؤال السابق وقوله (والريق والنجر) مثال للمذوقات وفيه نظر لان الريق لا يشبه بالنجر في الطعم وانما يشبه بها اذ أن تد تشبيه الطرب الحاصل بالريق بنشوة النجر وهو فهم حينئذ يكون عقلاً واحداً لا احسباً ة كان الاحسن أن يعلى بالريق والشهد ثم عليه السؤالان السابقان وقوله (والجلد الناعم والحرير) مثال

والنكهة بالعنبر في  
المشجومات والريق بالنجر في  
المذوقات والجلد الناعم  
بالريق الملوّسات

(قوله والنكهة والعنبر)  
أي حيث يشبه الاول  
بالثاني بأن يقال نكهة زيد  
كالعنبر فيميل النفس لكل  
(قوله والريق والنجر) أي  
حيث يشبه الاول بالثاني  
بأن يقال ريق زيد كالنجر  
بجاء مع الاسكارا والفتا و  
الجلد في كل (قوله والجلد  
الناعم والحرير) أي حيث  
يشبه الاول بالثاني بأن  
يقال جلد زيد كالحرير في  
النعمنة

(قوله وفي أكثر ذلك أي في التنبيل (٨ + ٣٣) المحسوسات بأكثر ذلك تسامع والمراد بالآلة كثر ما عدا الصوت الضعيف والهمس والتسككة

وفي أكثر ذلك تسامع لأن المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخلد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الرق وانحر وبالسملاسة الجلد الناعم والحر برولينه ما لا نفس هذه الاجسام لكن اشتمر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الحمر ولمست الحر ير

أيضا على ادراكهم ما عدا ادراك البصر ما باللس والافتقد الحكماء انما يدركون القين فاطلاق الاحساس عليهم ما نظر العرف ولا حاجة أيضا الى تقدير القين ليقع التشبيه فيه تمامه فيه ما عدا صحة الاطلاق عليه ما عدا ذلك وقدم ما عدا ذلك لأن كون الطرفين حدين في غير التسككة على مذهب الحكماء انما هو على وجه التوسع والاطلاق العرفي حيث يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الحمر ولمست الحر ير وما على مذهب غيرهم وايضا اعتماد المصنف فالكلام على ظاهره من غير توسع وذلك واضح

للموسسات وعليه السؤالان السابقان وقوله (والصوت الضعيف والهمس) مثال للمسموعات قال الخطيب والصوت الضعيف ما كان متعينا في نفسه والهمس ما لم يسم من ذلك الكلام وأخرى ولأدري من أين هذا وكأثر أهل اللغة قالوا الهمس الصوت الضعيف لكن قال العالبي في فقه اللغة الهمس صوت حركة الانسان وقال ابن سيده في المحكم الهمس انخفي من الال والضرير والوط وهو قريب من كلام العالبي والآية ترشدا اليه في قوله تعالى وخشعت الاصوات للرحمن فلا تسمع الا همسا معناه أن الاصوات سكنت فلا تسمع الا الحركة والاعضاو بذلك يعلم أن قول المصنف الصوت انخفي أي من الكلام وهو قوله يشبه بصوت الحركة فقوله (المراد باللس ما أدرك هو وامدته قد دخل فيه انخفالي) ورد عليه ما سبق فينبغي أن يفيد الخيال بأهم مما ذكره ومثله بقوله

وكان منجز الشق \* ق انما تصوب واتصعد اعلام باقوت نشر \* على رماح من زبرجد يعني بما لا يدرك هو ولكن أدركت مادته ما أدركت أفراده باللس أي اجزاء كل جزء فحسبه ولم يدرك هو أي مئنة الاجتماعية فيكون ملحقا باللس لا شتر ذلك الحس والخيال في أن المدرك هو ما صورة لا معنى ويشعر عن الوهمي بأن اجزاء كل فرد منه موجودة في الخارج بخلاف الوهمي وهنا قد شبه الشقيق بعلام باقوت منشورة على رماح من زبرجد فافرادا المشبه به من العلم والباقوت والرماح والزبرجد حسنة والهيئة الاجتماعية الحاصلة منها خيالية فالمشبه مفرد حسني والمشبه به مركب خيالي كذا قاله الخطيب (قلت) قوله أن افرادا المشبه به العلم والباقوت والرماح والزبرجد مدركة باللس ليس بخدلان الافراد انما هي اعلام من باقوت ورماح من زبرجد وهما خيالان فليس له الامفردان ثم أقول كأن الشارح فهم أن المشبه بالاعلام والرماح وهو المتبادر الى الذهن وفيه نظرا له بلزم تشبيه مجر الشقيق بالرماح والخضر وهو فاسد بديل انما شبه مجر الشقيق بعلام من باقوت وهي تمام المشبه به ولعله هذا التشبيه شرط وهو كون الاعلام من الباقوت مع رماح الزبرجد ولا يصح فهم البتين الاجزاء الوجه والافسد وعلى هذا فسد قول الخطيب والمصنف فيما سبق انه تشبيه مفرد بحرك بل هو تشبيه مفرد بمفرد على ما سبق انه تشبيه في تشبيه المفرد والمركب ان شاء الله تعالى وان جعل المشبه به مجموع ما ذكر فليعلم المشبه أيضا مجموع الشقيق وساعده يكون التندبروكان مجر الشقيق وساعده الان يقال اسم الشقيق يشمل الورق والسواعد وقول الشاعر تصوب أي حال الى جهة الهبوط وتصعد أي حال الى الصعود بوجه العلو واذما تعلق بما في كان من معنى التشبيه وقوله اعلام كأنه يوم أن العلم هو المنشور فوق الرماح وظاهر كلام المحكم خلافه فانه قال العلم الراية وقيل هو الذي يعقد على الرمح وهذا يقتضي ترجيح أنه الرمح نفسه ويشهد له قولهم ناعلى علم فاجبر رموضوع العلم وقالوا ان قوله

فان هذه الثلاثة لا تسامع فيها لأن الصوت الضعيف والهمس مسموعات حقيقة والتسككة مشبومة حقيقة (قوله ولينها) عطف على ملاسة عطفه متغيرا لان الملاسة الصقالة وهي غير الين (قوله لا نفس هذه المخ) عطف على قوله انما هو القون الخ وهذا التسامع مبني على مذهب الحكماء فان قلت المدرك بالحواس انما هو الاعراض وخواص الاجرام لذواتها ويكن دفع هذا التسامع بتقدير المضاف في كلام المصنف بان يقال كون الخلد لون الورد والتسككة ورائحة العنبر وطعم الرق وانحر وملاسة الجلد الناعم والحر ير وما على مذهب المتكلمين من ادراك الحواس الاجرام وخواصها فلا تسامع فالمرم المدرك بالذوق طعمه مثلا أدركت جرمته وخاصيته بالذوق وكذا يقال في الباقي (قوله) لكن اشتمر الخ أي والمصنف ارتكب ذلك التسمي نظرا للعرف فليس قصد الشارح دفع التسامع بناء على العرف بل لا اعتذار عن ارتكابه هذا تسامع بأن العرف جرى وقرر بعض الحواشي أن لمسر ان بقوله لكن اشتمر

الخ دفع التسامع حيث قال أي والمصنف في كلامه على ما جرى به العرف فجعل هذه الامور حسنة وحينئذ فلا تسامع ولا حاجة لتقدير المضاف (قوله وشممت) بالكسر ومضارعه بالفتح ويقال شمت بالفتح أشم بالضم والاولى أنصح

(قوله أو عقليان) مقابل لقوله اما احسان أى أن الطرفين اما احسان كما تقدم واماعقليان بان لا يدرك واحدهما بالحس بل بالعقل (قوله كالعالم والحياة) حيث يشبه الاول منهما بالثاني بان يقال العلم بالحياة في أن كلاجته للادراك (قوله ووجه التشبيه الخ) تعرض لبيان هنادون ما تقدم لمكونه خفايا مع الاشارة الى أن المراد بالعلم بالحياة لا الادراك (قوله جهتي ادراك) أى طريقى ادراكه وان كان العلم بمعنى الملكية سبباً والحياة شرطاً على الطول (قوله فلان الخ) هذا تقرير على ما ذكر من وجه التشبيه (قوله الملكية) هى حالة بسيطة تحصل من ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه ادراك أحكام جزئيات ذلك الفن واحضار أحكامها عند ورودها كالملكية الفقهية فانها لا تقتصر على كعارف أصوله ودلائله أن يصرف حكم أى جزء (٣٠٩) من جزئياته عند ارادة ذلك الحكم من كونه حراماً أو مكرهاً أو مباحاً أو مندوباً أو واجباً وانما قلنا انها بسيطة لانها ليست هيئة خاصة من عدة أمور لا تنصرف الى باعتبارها ولا نسبة بتوقف تعقلها على تعقل غيرها (قوله على الادراك) كالتجربة (قوله أى على ادراك المدركات الجزئية لان المصنف بالجزئية والملكية المدركات لا الادراك كانت لأن يقال لانها من وصف الادراك كانت بذلك باعتبار متعلقاتها (قوله لنفس الادراك) محلف على الملكية وانما لم يكن المراد بالعلم في قولنا العلم بالحياة الادراك الذى هو الصورة الحاصلة لانه لا يصح أن يقال فيه انه جهة ادراك أى طريقه لانه لا يلزم أن يكون الشيء طرس يقال نفسه وهو باطل ووجه

(أو عقليان) كالعالم والحياة) ووجه التشبيه بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في المفتاح والابيض فالمراد بالعلم ههنا الملكية التى يتقدر بها على الادراك كالتجربة لانفس الادراك ولا يخفى انها جهة وطريق الى الادراك بالحياة وقبل وجه التشبيه بينهما الادراك اذا العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده واضح لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الادراك

(أو عقليان) هذا مقابل لقوله اما احسان يعنى أن الطرفين إما أن يكونا حسيين كما تقدم وإما أن يكونا عقليين بان لا يدرك مفرداتهما بالحس بل بالعقل وذلك (كالعالم والحياة) فانهما الساحبين وانما يدركان بالعقل فاذا قيل العلم بالحياة والجهل كالتوهم فقد شبه معقول بمعقول ووجه التشبيه بين الاولين كون كل منهما جهتي ادراك وبين الثانيين كونهما الساحبين ادراك ولا يقال العلم نفس محر الشقيق من اضافة الصفة الى موصوفها وانه ابلغ من قولنا الشقيق الحمير (قلت) لا حاجة لذلك بل فيه نظر لان في الشقيق الحمير والمسود المبيض فيكون شبه أحره باعلام الباقوت مقيدة بتلك القيود واعلم أن الخيايى هنا افهاموا التشبيه والتشبيه حسى فليس التشبيه هنا خيالاً فقط بل يصدق عليه الخيايى باعتبار التشبيه به والحس باعتبار التشبيه فينشأ من الحس والخيايى اربعة أقسام وأنتد في الايضاح لفضاى أيضاً قول الشاعر

كنا باسط اليد \* نحو نيلو فرندى كديا بس محمد \* قضينا من زرع حد

كذا هو في الايضاح وروى نصها بالنون والمصدر هذا المقطوع أحسن من الاول لأن النيلوفرى بلادنا يشبه العجم وقوله (أو عقليان) أخره وان كان المصنف قد شبهه بالتوفى وما يتعلق بالحس وقدمت العقليين بالعلم والحياة فان أراد نفس المصدرين فصح كقولك علم زيد بالحياة وان أراد المشتق منهما وهو الظاهر لأن جماعة متوال العقليين يقول العقيد المصري

أخو العلمى خالد بعسدموته \* وأوصاله تحت التراب مريم  
ونذا لجهل ميت وهو ماش على الترى \* يظن من الأحياء وهو عديم

الزوم أن المراد به مطلق الادراك لا ادراك مخصوص فكل ادراك مندرج تحته فليس هنالك ادراك غير مندرج تحته حتى يكون سبباً (قوله انهما) أى الملكية (قوله وطريق) عطف تفسير (قوله بينهما) أى بين العلم والحياة (قوله الادراك) أى نفس الادراك لا كونهما جهتي ادراك (قوله نوع من الادراك) لأن الادراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين وعلى هذا فالمراد بالعلم الادراك للملكية (قوله مقتضية للحس) أى مستلزمة للاحساس الذى هو الادراك بالحاسة ولا شك أن الادراك المذكور نوع من الادراك (قوله وفساده) أى فساد ذلك القس (قوله واضح) أى لا من بينهما ما شارح بقوله لان الخ وأيضاً الخ (قوله لان كون الخ) هذا تشبيه لا دليل لان الأمور الواضحة لا يقام علم إلا لة (قوله لا يوجب اشتراكهما) أى اشتراك العلم والحياة في الادراك لان الحال القائم بالعلم وهو كونه ادراكاً لم يقم بالحياة وانما وجد معهما كان يجب اشتراكهما في الادراك الاول كانت الحياة نفسها نوعاً من الادراك كالعالم

(قوله على ما هو شرط في وجهه الشبه) على ما هو شرط في وجهه الشبه وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهد كالوعد أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس في ذلك كبير فائدة كما في قولنا العلم كالحس  
الادراك فكيف يجعل جهته لانهول المراد بالعلم هنا الملكة وهي حالة بسيطة أعني قوة تحصل من ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه ادراك أحكام جزئيات ذلك الفن واحضار أحكامها عندور ودها كالملكة الفقهية فلها قوة يمكن احصاء أصوله ودلائله أن يعرف حكم أي جزء من جزئياته يعرف حكم هذا الفعل المخصوص مثلاً عند ادراك ذلك الحكم وأنه مأمور أو مكره أو مباح أو مندوب وأما قلنا بسيطة لانها ليست هشة حاصلة من عدة أمور لا تنصو ولا باعتبارها ولا نسبة بتوقف تعقلها على تعقل غيرها ولا شأن أن العلم إذا رده به هذا المعنى كان جهة لا الادراك لان نفسه وقد نفعت بالاشارة لهذا المعنى وكذلك الجهل هو ملكة مائعة من الادراك ولوجعل وجهه الشبه بين العلم والحياة حصول الانتفاع والآثار والمال تراخية والمعنوية كان حصصاً أيضاً وكذا اذا جعل الوجه بين الجهل والموت عكس ذلك وأما جعل وجهه الشبه بين العلم والحياة كون العلم ادراكاً وكون الحياة معها ادراكاً فيكون الوجه على هذا اذا خلا في حقيقة العلم فلا يتصل بل يصير لوجهين أحدهما أن وجهه الشبه لا بد أن يقوم بالطرفين معا والحال القائم بالعلم وكونه إدراكاً كالم يقم بالحياة وأما وجدها في معنى واحد والثاني أنه على تقدير التماثل ويجعل المشترك فيه ملازمة الادراك في الجهة يكون المعنى ان العلم ملابس لطلق الادراك كما أن الحياة ملازمة لطلق الادراك فيكون التشبيه على هذا عديم الفائدة المقصودة وهي إظهار شرف العلم لأن وجود مطلق الادراك لا شرف فيه قطعاً اذ مطلق التمييز لا يحدح جزئياتاً ولقلنا العلم كالحس في مطلق الادراك كان خطأ من نسبة العلم وعضا المعناه وأما قلنا مقتضى التشبيه على هذا وجود مطلق الادراك لان الحياة انما تقتضاها مطلق الاحساس فان أريد ما يأتي من قبلها من حيث انها شرط فيه وهو الادراك التام عادى الاول فاد فليس فعلى الاول المختار يكون المعنى أن العلم الذي هو ملكة هو جهة الادراك كالحياة في كونها جهة وليس في ذلك ما يدل على الادراك التام العام الذي يتحقق به الشرف قلنا المقام يقتضى نصر الادراك التام والحياة جهة فالخلق بها العلم الذي هو الملكة فان قيل لالحاق العلم بالحياة في ذلك الحاق لا كل لا نقص فلا يفيد القرض من مدحه بل العكس وبأنه أن الحياة شرط في الادراك والملكة سبب أو كالسبب المحصل فلا ادراك أقرب للعلم منه الحياة فالواجب أن يكون الوجه الانتفاع التام والشرف لا كون كل جهة ادراك قلنا كون الحياة جهة الادراك أشهر عند النفوس لانها أشد ما يحتاج اليه لانه انتفاعها به عدم برأسه بل انتفاع الشهوة والحاجة اليها عادت أقوى من غيرها في ملازمة الادراك من جهة كونها جهة وهذا أمر ذوق والحق أن جعل الوجه حصول الآثار والانتفاع أقوى من هذا لا يقال إلا أن نافي العالم أقوى والانتفاعات منه أكثر من مطلق الحي فبعد التشبيه معكوساً لا نقول آنا نالحى وانتفاعه أول ما يسبق الى البديهة لعمومها وظهورها في مقابله التي لا يتخالف العالم فيها باعتبار إخفاها

وكذلك الامام فخر الدين مثل لهما بالوجود المعلوم معهما أيضاً لا يقال ان العالم والحي ذاتان بمصرتان لان المقصود حقيقة العالم والحي التامين لانهما كالحس تقرره ووضعه قولهم الاسود ونحوه من المشتق يدل على شيء السواد لا على جسم فاذا بدل على جسم لم يكن حساً غير أنه ساقى في كلام المصنف مزيد على هذا فربما وسبباً في الفتاح في باب الاستعارة عند الكلام على الريح العقيم ما يقتضى خلاف هذا وقد قال عنه أيضاً ان الحي ليس مشبهه بل صفه لوصف محذوف تقديره وجل جى وجل حسي ولذلك صرح عبد الطيف البغدادي بأن هذا كله من مجاز الحذف في

واما مختلفان والمقول هو المشبه كافي تشبيه النية بالسبع أو بالعكس كافي تشبيه العطر بخلق كريم

(قوله في كونهما ادراكا) أي في كون كل ادراكا جامع مطلق الادراك (قوله كالنية والسبع) أي حيث يشبه الاول بالثاني بأن يقال النية كالسبع في اغتيال النفوس أي والسبع حسي والسبع فصح الباطن وهو ما وسكونه المفسر من الحيوان باعتبار ادراك أفرادها لحاسة والافالسبع أمر كل فيكون معقولا أو جعل ذلك الأمر الكلي (٣١١) محسوسا باعتبار ارتفاعه عن الجزئيات

المحسوسة (قوله لانه عدم الحياة) أي ولا شك ان هذا العدم أمر عقلي لا يدرك بالحواس وجه الموت عديم هو مذهب بعضهم والحق أنه محسوس وجودية تقوم بالحيوان عند خروج روحه لقوله تعالى الذي خلق الموت والحياة وتكون الخلق بمعنى التدبير مجاز لا داهي اليه (قوله عما من شأنه) ضمن العدم معنى الذي فداه عن وما واقعة على الشيء أي في الحياة عن الشيء الذي من شأنه أي من أمره وصفته الحياة الفعل ففهم عن الحيوان قبل وجودها كافي قوله تعالى وكنت أمواتا فاحياهم كجواز شائع كوصف الارض بالموت عند ذهاب خضرتها كذا في شرح المقاصد للشارح وذكر بعضهم أن الموت في الحياة عما من شأنه أن يتصف بها سواء اتصف بها بالفعل أم لا وهو الموافق لقوله تعالى وكستم أمواتا فاحياهم كافي فان الامر في الاطلاق المحسوسة تكون المشبهة عاونا في زوال

في كونهما ادراكا (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه حسيا (كالنية والسبع) فان النية أي الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسي أو بالعكس (و) ذلك (مثل العطر) الذي هو محسوس مشهور (وخلق كريم)

وان كانت فيه أتم باعتبار الخلق الجاهل وهذا أمر ذوق ثم ظهوره لا ينافي الخلق أقوى من ظهور الادراك فيه ولهذا اخترنا كون الوجه الآخر والانتفاع غلبا (أو مختلفان) هذا مقابل كل من القسمين الباقين يعني أن الطرفين ما حسيان معا وما عقليان معا واما مختلفان بأن يكون أحدهما حسيا وبكون الآخر عقليا وتقدم معنى الحسي والعقلي هنا وان الاول هو ما تدرك جزئياته بالحواس الخمس والثاني ما يدرك بمجرد العقل وإذا اختلف الطرفان فالعقل في أمان يكون هو المشبه والحسي هو المشبه (كالنية والسبع) حيث شبهت به فان النية وهي الموت عقلية إذ هي عدم الحياة عن اتصف بها واما فهم عما من شأنه أن يتصف بها ولو لم يتصف بها بالفعل كنفها عن الحيوان قبل وجوده فالأقرب أن تسمية ذلك الشيء موتا توسع ولو كانت شاعرا كوصف الارض بالموت عند ذهاب خضرتها ولا شك ان هذا العدم أمر عقلي لا يدرك بالحواس والسبع حسي لشهودها بعين فالشبه حينئذ وهو النية عقلي والمشبه بحسي وأما ان يكون الع. قلى هو المشبه به والحسي هو المشبه (و) ذلك (كالعطر وخلق كريم) حيث شبه الاول بالثاني فان العطر وهو ما يتعطر به من كل طيب الرائحة كالسك والعود الهندي لاشك أنه حسي لشهوده ان قصد كونه ذاته مشبهة وان قصد كونه رائحته مشبهة فهي محسوسة بالشم أيضا وخلق الرجل الكريم وهي

وقوله (أو مختلفان) أي أحدهما حسي والآخر عقلي (كالنية والسبع) مثال لمشبه عقلي وهو النية وهذا هو مشبه به محسوس وهو السبع وهذا حسي على اصطلاحهم وفيه البحث السابق لأن تشبيه النية بالسبع من جهة الافتراض والسبع لم يقصد لونه بل قصد حقيقة العقلة لا يقال فهو حينئذ على ما ذكرناه في الخلق والعالم فان السبع ليس مشتقا والجامد لاشك أنه دال على الجسم فيكون حسيا كالعلم ونظيره تشبيه العدل بالبرهان وتسمية القرينة الدالة بالخصص الناطق كامل بالبرهان اسكا في الجميع قالوا ان القسطاس انما قصد حقيقة العقلة وهو عدم الجور والناطق انما قصد به ذاتهما النطق والاحسن تشبيهه بقولنا تسعة كالصبر فانه يتعرض على جعل الناطق حيا بأنه لا يجمع جعل الخلق عقليا ويحجب عنه بان مراد السكاكي أن يكون المشبه جامدا ناطقا لا لفظ الناطق كقولك قرينة كلس ناطق وقد عثر على أيضا بقوله تعالى أعمالهم كرماد وتشبيه الحية بالنور وبه مثل الامام قال ولا يقال الحية مسبوكة بل المتبر هو الماعى العقلية وهو شبه بما قلناه في الخلق والعالم انهما عقليان وقوله (والعطر وخلق كريم) مثال لكسبه فان العطر المشبه حسي والخلق عقلي وقد يتعرض عليه

الحياة لا يقتضى أن يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب الكلي في فرد من أفراد (قوله أو بالعكس) بأن يكون المشبه بعقليا والمشبه حسيا (قوله وذلك مثل العطر وخلق كريم) أي خلق رجل كريم فهو مركب اضري في شبه الاول بالثاني بأن يقال العطر كخلق هذا الرجل النصف بالكريم في الواقع أو كخلق شخص كريم يجمع أن كلان شأنه حسن أو استعانة البشر لكل واعلم ان العطر ما يتعطر به من كل طيب الرائحة كالسك والعود الهندي ثم ان المشبه ان كان ذات العطر كان محسوسا بحاسة البسروان كان المشبه رائحته كان محسوسا بحاسة الشم وهذا امر ادنا شارح بقوله مشهور أي لانه مشهور فهو يشير الى أن المشبه رائحة العطر لاذاته

(قوله وهو) أي الخلق عقل (قوله كيفية نفسانية) أي راجحة في النفس قد سبته للنفس من حيث قبليته بهم أو رسوته فيم أو كان الأولى أن يعبر عنه بملكته يصدر عنها الأجل فإذا اشتراط الرسوخ في النفس لأن صفات النفس لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راضية (قوله يصدر عنها) أي بسببها والافصدورا الأفعال انما هو عن النفس أي يصدر بسببها عن النفس الناطقة الأفعال الاختيارية المدحوج بها كالأعطاء والصغير من الزلة ومقابله الأسادة بالاحسان (قوله بسهولة) أي يرفق من غير تكلف في إيجاد تلك الأفعال وأما لو كان إذا أراد فعل شيء مدحوج تنازع فيه نفسه فلا تسمى تلك الصفة خلقا والحاصل أن الصفة النفسانية لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راضية وكان منشأ سببها الأفعال الاختيارية المدحوجة وكان صدور بأسهولة (قوله والوجه) أي والطريق في الخ وهذا جواب عما يقال ما اقتضاه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع لأن المحسوس أقوى من المعقول لأن المحسوس أقرب إلى الإدراك وأحق بظهور الوجه فيه والأقوى لا يشبه بالأضعف (قوله أن يقدر بالمعقول محسوسا الخ) أي فيحصل الخلق كأنه أصل للعطر محسوس مثله والعطر المحسوس فرعه وأضعف منه أي وحيث أنه لا تشبيه واقع بين محسوسين لكن التشبه محسوس حقيقي والتشبه به محسوس تقديرى وإن كان معقولا (٣١٣) حقيقة (قوله على طريق المبالغة) أي ويكون من عكس التشبيه

وهو موجود في باب التشبيه كثيرا فهو وبدا الصياح كأن غره وجهه الخاطفة حين عتدح فان وجهه تليقة أضعف والأصل فرعا وذلك لا يجوز

وهو عقل لأنه كصفة نفسانية يصدر عنها الأفعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والأفالمحسوس أصل للمعقول لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومتبعية اليها فتشبيه بالمعقول يكون جهلا لا فرع أصلا

كيفية نفسانية أي راضية في النفس تصدر عنها الأفعال الاختيارية المدحوجة بأسهولة بحيث لا يتكلف في إيجاد تلك الأفعال كالأعطاء والصغير من الزلة ومقابله الأسادة بالاحسان عقلية ضرورة عدم ادراكه بتغير العقل فاما تشبيه العقل بالحواس كافي للمشال الأول فواضح لأن الحسي أقرب

بأمرين أحدهما أن العطر لا يشبه بالخلق انما تشبه راجحة بالخلق وأما العطر نفس الطبيب لا راجحة الثاني أن هذا من قلب التشبيه فله أعاب يشبه خلق الكرم بالعطر تشبيه لا يجوز وعند بعضهم تشبيه المحسوس بالمعقول وبه جزم الزنجاني في معيار النظر والامام فخر الدين إذا تشبه به يجب أن يكون أظهر من التشبه ولكون المعقول فرع المحسوس لا تمتزج فادمنه وحيث جاء في الأشعار يؤول على أنه جعل للمعقول محسوسا على سبيل المبالغة وهذا يستدرج إلى أن يجعل جميع هذا النوع من باب قلب التشبيه ولا يجوز عند بعضهم تشبيه واحد منهما بالآخر قال المتنوخ في الأقصى القريب تشبيه المعنى بالصورة والمعنى لا يدغم من تجوز بين تشبيه المعنى بالصورة ولم يعد تشبيه الصورة بالمعنى لا معنى لترجيحه أحدا بل الأمرين على الآخر ما أن يعد معا ولا يعد معا انتهى

وهو موجود في باب التشبيه كثيرا فهو وبدا الصياح كأن غره وجهه الخاطفة حين عتدح فان وجهه تليقة أضعف والأصل فرعا وذلك لا يجوز

في نفس الأمر في الصياح من الصباح ولكنه جعل أمسى ادعاء مبالغته في مدحه فجعل متشابهة (قوله والا) أي والأيكن الطريق ماذر فلا يصح التشبيه لأن المحسوس الخ (قوله لأن العلوم العقلية) أي المعلومات العقلية أي التي تدرك بالعقل كحدوث العالم وتطليق بياض فالأول يدركه العقل

من نفس العالم المدرك بالحس والثاني يدركه العقل من رؤية بياض خاص فإذا أبصرت بيضا جازيا أدرك ولما عقله مطلق بياض وإن لم يكن لك بصير ما أدركت مطلق بياض وذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني المستفاد من ذلك الحس فعلت من هذا أن الحواس أصل لمختلفها وهو المحسوس وهو أصل للمعقولات فتقول الشارح مستفاد من الحواس أي بواسطة المحسوس الذي تعلقت به تلك الحواس (قوله ومتبعية اليها) أي لأن العمليات النظرية ترجع بالبرهان إلى الأمور الضرورية المستفادة من الحواس كالأبناز التسلل (قوله وتشبيه) أي المحسوس كالعطر مثلا وقوله بالمعقول أي كخلق الرجل الكريم وقوله بجعل الفرع أي في الوضوح وهو المعقول (قوله والأصل) أي في الوضوح وهو المحسوس (قوله وذلك لا يجوز) أي بدون الطريق السابق إن قلت ليس كل محسوس أصلا لكل معقول فيجوز أن يكون بعض المعقولات أضعف وأقوى عند العقل بواسطة فجعل أصله الذي هو محسوس محصور فنشبهه بمحسوس آخر ليس أصلا له ولا أضعف من وضعه ولا حاجة لادعاءه لا تنزيل ثلثان وضوح المعقول لا أي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس أي محسوس كان فضلا عن أن يكون أقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الباطن في الادعاء والتنزيل كما ذكر الشارح إذ لو قطع التفرع ذلك وشبه المحسوس بالمعقول كان جعله لما هو فرع في الوضوح أصلانيه ولما هو أصل في الوضوح فرعانيه وهو غير جائز

(قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة الخ) فيه ميل لمذهب الحكماء والأفلاكيين هذا لشكهم في سوي القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمنزلة عند المتكلمين (قوله مثل الخيالات الخ) مثل زائدة لأن الذي لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحواس الظاهرة هي هذه الثلاثة وأعلم أن الخيالات تجمع خيالي والمراد بها المركب المندم الذي يتجلى تركبه من أجزاء موجودة في انشراح وليس المراد بالخيالات الصور والمرتبة في الخيال بعد ادراكها بالحواس المشتركة المتأدية اليه من الحواس الظاهرة لأن هذه دخلت في الحسبات وليست من الخيالات بالمعنى المراد هنا ألا ترى أن الاعلام الباقية المنتشرة على رماح زرج حده التي سماها أهل هذا الفن خيالات لا وجود لها خارجا حتى تتفرق في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحواس الظاهرة وأن الوهيات جمع وهمي والمراد به هنا ضرورة لا يمكن ادراكها بالحواس الظاهرة لعدم وجودها لكنها بحيث لو وجدت لم تدرك إلا بها وليس المراد بالوهي هنا ما كان مرتبطا في الحافظة بعد انطباعه في الواهمة من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصدقة (٣١٣) زيد المحسوسة وعداوة عمرو كذلك كافر في محبت

ولما كان من التشبيه والمثلية ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحواس أعني الحس الظاهر مثل الخيالات والوهيمات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانهما تسهيلات لضبط بتقليل الأقسام فقال

إلى الإدراك وأحق بظهور الوجه فيه وشهرته به فهو لاحق أن يشبهه بالعقلي ليس في تلك المراتبة في وجهه الشبه وأما تشبيه الحسي بالعقلي فلا يتم حيث يجري التشبيه على أصله من كون المعقوب به وهو المشبه به أقوى في الوجه وكون المعقوب وهو المشبه أضعف وذلك لما أشترنا اليه من أن ادراك الحسي أقرب لأن علم المحسوس وعلم أحواله أقرب من علم المعقول وادراك أحواله ضرورة يسأل أصل العلم العقلي هو العلم الحسي غالبا ولهذا يقال من فاته حس فاته علم وبقي علم ذلك الحس انقثت الأهم الآن يكون من عكس التشبيه مبالغة كما سيأتي بأن يجعل الأصل فرع أو الفرع أصلا بدعاء أن الفرع أقوى مبالغة والأصل أضعف وهذا المعنى موجود في التشبيه كثيرا كما في قوله فيما يأتي وبهذا الصياح كأن غرته بوجه الخليفة حين يتحدث

فإن وجه الخليفة أضعف في نفس الأمر في الضام من الصياح ولكن جعل أقوى ادعاء مبالغة في مدحه فعمل مشابه قبل ولتأني أن يقول لا شك أن الإدراك العقلي مستند للإدراك الحسي في غالب الأمر ولكن لا يلزم من ذلك كونه المحسوس أقوى أذا في وجه الشبه وأشهر به وأغما يكون كذلك حيث يكون الوجه أصله الحسي ونحن يجوز أن يكون أصله العقلي فيكون العقلي به أشهر وأظهر فتشبيه العطر بالمقلق مثلاً في استطابة النفس يكون من عكس التشبيه كما قيل لأن استطابة النفس لشجوم المحسوس أقرب من استطابة المعقول وأما تشبيه الاستطابة من طريق التوهم والقياس على الحس وأما تشبيهه في الشرف عند العقول وفي الارتفاع والتلذذ الروحي فالتلق به أظهر وعلى هذا فلا حاجة إلى جعل تشبيه الحسي بالعقلي من عكس التشبيه دأغما هو ظاهر ولا جعل المشبهين محصورين في العقلي والحسي حيث لم يذكر غيرهما أراد أن يبين أن ما يدرك به القوة العاقلة ويغير وهذا قول ثالث يقتضي في تشبيه المعقول بالمحسوس أيضاً على سبيل الحقيقة (تشبيه) إدراك الحواس

(٤٠ - شروح التلخيص ثلاث) أي ملتصقة بجملة وتعرف (قوله يشملانها) أي الأقسام الثلاثة (قوله للضبط) أي ضبط الطرفين في الحسي والعقلي (قوله بتقليل الأقسام) أي بسبب تقليل الأقسام بطرق التشبيه فإن قلت تسهيل الضبط حاصل على تقدير تشبيه الحسي بعينه المشهور أعني المدرك بأحدى الحواس وتفسير العقلي بما عداه فيدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث أن فيه تجوزاً في تشبيه العقلي فقط بخلاف ما سلكه فإن فيه تجوزاً في تشبيه كل منهما قلت الحامل على ما ذكر أن ادخال الخيالي في الحسي أنسب أقرب منه من حيث أنه يدرك من حيث مادته بالحواس كذا قيل وقد يقال ادخاله في الحسي نظراً للشيء المذكور وليس بأولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فإن العقل يدرك نفس الخيالي ففعل الأولى في الجواب أن يقال الحامل للعصف على جعل الخيالات من قبيل المحسوسات اشتراك الحواس والخيالات في إدراك الصور وإن كان الحس يدركها بسبب حضور المادة والخيال يدركها بدون ذلك



**والمراد بالبحس المدرك هو أومادته بأحدى الخواص الخمس الظاهرة فدخل فيه الخيالي كما في قوله**

(قوله والمراد بالبحس) أي في باب التسمية وأني المصنف بهذا المراد فعلمنا بقوله كان الأول أنه أن يقول وطرفا لما بحسبان أو عقليان أو خياليان أو واهميان أو وجدانيان أو حسي وعقل إلى الخ فخصم أقسام الطريقين خمسة عشر فالقصة التي ذكرها غير حاضرة فاجاب عن هذا بقوله والمراد الخ (قوله المدرك هو) أي بنفسه وماله المخصوصة كالخود والورد وبرزال وغير لاجل العطف على الضمير المستتر لا لاجل كون الوصف جازيا على غير من هو أنه جازع على من هو له (قوله أومادته) أي أول مدرك هو بنفسه ولكن أدركت مادته أي جميع أجزائه التي تركب منها وتحقق بها حقيقة التركيبة فإن كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهما (قوله بأحدى) متعلق بالمدرك (قوله أعني) أي بالخواص الظاهرة ولا يتخلل لهذه العنايه (قوله بسبب زيادة قولنا الخ) فيه أن قوله أومادته من مقول المصنف لا من مقول الشارع فكان حقه أن يقول بسبب زيادة قوله الآن يقال أنه مقول للشارح من حيث حكايته لذلك (قوله وهو) أي في هذا المقام بخلاف (٣١٤) الخيالي المتقدم في الجامع الخيالي فإن المراد به الصورة المطبوعة في الخيال بعد انطباقها في الحس المشترك

(والمراد بالبحس المدرك هو أومادته بأحدى الخواص الخمس الظاهرة) أي في البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أي في الحس بسبب زيادة قولنا أومادته (الخيالي) وهو الالعدم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منهما بما يدرك بالبحس (كما في قوله وكان حجر الشقيق) هو من باب جرد قطعية

أي المركب المعدوم وقوله الذي فرض أي يتقبل وقدر وقوله كل واحد منهما بما يدرك بالبحس أي لوجوده في الخارج فالمراد بالمدرك بالبحس بعضها فقط بل يمكن خياليا بل هو وهي كآيات الاغوال فإن الشاب يدرك بالبحس دون القول وحاصله أن السرد به المركب المعدوم الذي أجزاؤه موجودة في الخارج وانما سمي ذلك المركب خياليا لكون مسدود أجزائه هي نعمة في الخيال أو لكون المركب له القوة الخيالية وهي المفكرة وكلام الشارع إلا أن هو وقوله وليس السرد بانسان هنا ما كان

الخواص الخمس داخل فيما كان خيالياً والوهميات والوجدانيات وبأنى إلا أن شاء الله تعالى بيان المراد بالخيالي والوهمي هاتين السلتين ثم عدم الحصر في التقسيم وأن يبين أن هذه لم تحصل أقساما على حد قبيل أدخلت في العقلي والحسي تقليلا لتقسيم وتنسب لا لقطب فقال (والمراد بالبحس) هنا (المدرك هو) نفسه كالخود والورد فيما تقدم (أو) لم يدرك هو بحالته المخصوصة ولكن أدركت (مادته) أي أصله الذي يحصل منه وتحقق به حقيقة التركيبة كما سيأتي في المثال (بأحدى الخواص الخمس الظاهرة) متعلق بقوله المدرك يعني أن المدرك بأحدى الخواص بنفسه أو بمادته هو المراد بالبحس والخواص الخمس هي البصر والشم والسمع والذوق واللمس وبأنى تفسيره إن شاء الله تعالى (فدخل فيه) أي في الحس (الخيالي) وانما دخل حيث لم يشترط كونه مدركا بالخواص الخمس نفسه بل الشريط أن يدرك هو أو تدرك مادته ولو لم يدرك هو بها قط فبسبب زيادة أومادته دخل الخيالي وهو المركب من أمور هي مادته كل واحد على حدة موجود يدرك بالخواص لكن هيئته التركيبية لم توجد ذلك (كما في قوله) كالتسبيه الموجود في قول الشاعر (وكان حجر الشقيق) المحمر وصف الشقيق فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف والأصل وكان الشقيق المحمر على حد قولهم جرد قطعة أي القطعة الجرداء وهي التي ذهب نجلها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها والشقيق نور ينفخ كالورد وأوراقه مجر وفيها بين ثقل الأوراق وهو وسطه سودا وكثيرا ما ينبت في الأراضي الجبلية واضافته إلى النعمان في قوامهم شقائق النعمان لأنه كان كثيرا في أرض كان يجمعها علم عند الشاعري وطائفة والعلم عقي فليزمن أن يكون الحسي عقليا وجوابه أن المراد بالبحس المدرك

مخزونا في الخيال الذي هو خزنة الحس المشترك لا بنافي واحد من الاحتمال (قوله كما في قوله) أي والشقيق كالتسبيه في قوله أي للصنوبري الشاعر كما ذكرنا في بعضهم وتطير ما قاله قول أبي الغنائم الحسي خود كانتانها \* في خشرة لنش المزرد \* شك من البورق \* شك تكون من زبرد (قوله وكان حجر الشقيق) أي مع أصله بدليل ما بعده وهذا البيت من الكامل المرفل الجزر (قوله من باب جرد قطعية) بمختر أن المراد بكونه من باب جرد قطعية أن إضافة مجر الشقيق من باب إضافة الصفة إلى الموصوف وأمعنى كان الشقيق المحمر على حد قولهم جرد قطعة أي قطعة جرداء أي ذهب نجلها أي وبرها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها ووقفه بالاجر ارمع كونه لا يكون إلا أحر للباقية في اجزائه أو أنه لا يقدر غير محمر ويحتمل أن المراد بكونه من باب جرد قطعية أنه من إضافة الاعم إلى الأخص لأن المحمر أعم من الشقيق كأن الجرد أعمهم من القطيفة وإضافة الاعم إلى الأخص هي التي سمى بعضهم بالاضافة البيانية

وَمَا نَحْمَدُكَ عَمِيقًا إِذَا نَصُوبُ أَوْ نَعْبُدُ  
وَقَدِيرُهُ      كَلِمَاتُ بَاطِلٍ إِلَيْهِ      مُثَلِّلٌ نِيْلًا وَفَرْدِي  
أَعْلَامُ يَأْفُوتُ نَشْرُهُ      عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدِ  
كَدْبًا يَبْسِي عَجْبُهُ      قَضَاهُمْ مِنْ زَبَرْجَدِ  
وَالْمَرَادُ بِالْعَقْلِ مَا عَدَّ أَذْنًا

( قوله ورد أجر ) ويقال له شقائق النعمان قال في الصحاح شقائق النعمان نبت معروف واحد وجمعه سمواء اهـ وحينئذ يفرد الى المقر في البيت اضر ورة الشعر وفي كلام الشرح مجازا لما وقع في البيت واصافته الى النعمان لانه كثير ما ينبت في الارض التي يحصيا النعمان وهو كل من ملك الحيرة وأشهرهم النعمان بن المنذر وقيل وجه اضافته للنعمان ان النعمان اسم للدم والشقيق يشابهه في اللون فالاضافة تشبيهية أي من إضافة المشبه للمشبهه معكم لحن الماء ( ٣١٥ ) قوله اذا هزوب ) ظرف زمان

عامله أشبهه المأخوذ من  
**كان** أي أشبهه بحر  
 السقن وقت منله الى  
 السفن وميله الى العلو  
 بتصرف الرياح بأعلام  
 باقوت وأوق قسوه أو  
 تصدعنى الزاو وانغافه  
 المشبه بهذا القيد لأن  
 أوراق السقنائق ليست  
 على هيئة العلم من غير  
 الى السفن والعلو ( قوله  
 أحمال الى السفن ) لأن  
 تصوب مأخوذ من صاب  
 المطر إذا نزل ( قوله أعاذم  
 باقوت ) خبر **كان**  
 والأعلام جمع علم وهى  
 الراية واصله الاعلام  
 الباقوت على معنى من  
 وأراد بالباقوت الحرس  
 النفس المعلوم بشرط  
 أن يكون أحمر وهو أعز  
 الباقوت **كان** أنه أراد  
 بالزحذح بحر أخضر من

والشقيق ورد آخر في وسطه سواد بنيت الجبال (إذا نهضت) مال إلى أسفل (أو تصعد) أي مال إلى علو (أعلام ياقوت نشره على رماح من زبرجد) فأتى كلام من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادته ليس محسوس لانه ليس بجو ودواله ليس لا يندرك الا ماهو موجود في المادة حاضر عند المدرس على هيئة مخصوصة (و المراد بالعقل ماعدا ذلك) أي ما لا يكون هو ولا مادته، ذكرنا إحدى الجوانب الجسدية الظاهرة

النعمان وهو ملك من ملوك الحيرة قيل والنعمان يسمى بكل ملك في ذلك البلد واسمهم النعمان بن المنذر (أذا صوب) متعاقب يقتضي كأن أي يشبه الشقاق حين تصوب أي مال إلى أسفل (أو تصعد) أي مال إلى أعلى وماله إلى العلو والسفل بضم الـ لرفع الـ (اعلام) خبر كان (باقوت) وعلى (الباقوت) آخر النفس المعلوم بشرط أن يكون أحر وهو أغلب الباقوت (تشرق على رماح من زبرجد) الرماح معلوم وزبرجد حجر نفيس أخضر فالهيئة التركيبية التي قصد التشبيه بها وهي هيئة نشر اعلام مخلوقة من الباقوت على رماح مخلوقة من الزبرجد لم تشاهد قط لعدم وجودها ولكن هذه الأشياء التي اعتبر التركيب معها التي هي مادة أي أصل تلك الهيئة وهي العلم والباقوت والزبرجد مشهود لكل واحد منها لو وجوده فمحموس وقد علم من هذا أن ليس المراد بانخالي هنا ما تقدم وهي الصورة المدركة بالحواس ثم تبقى في خزانه انخالي بعد غيبتها عن الحس المشترك لأن هذا المركب المسمى بانخالي هنا ليس صورة متشاهدة قط لعدم وجودها وإنما حس متادنه فالمراد بانخالي هنا المركب من مادة متشاهدة وهو بنفسه معدوم واختار الخاقاني الحس دون العقل مع أن صورته الكلية تدرك بالعقل نظر المادة المحسوسة فلما كانت مادة صوراً خيالية بعد شهدها وغيبتها عن الحس المشترك فاسب جعله حسياً خيالياً مع أنه لو جعل الحس ما يدرك بالحواس حقيقة والعقل ما سوى ذلك انضبط القسم أيضاً وأحاط مع قلته (و المراد بالعقل ما عدا ذلك) والادراك الآتري قولهم الحس ما أدرك من (والعقل ما عدا ذلك) ش أي ما عدا الحس وانخالي

المعادن النفيسة (قوله نثرن) الجملة صفة للأعلام الياقوتية وقوله من زبرجد صفة لمرآح أي مأخوذة من زبرجد (قوله من العلم) أي الذي هو مفرد الأعلام وقوله الذي هذه الأمور أي المحبوسة وقوله ليس بمحسوس خبر المركب بل الهيئة الحاصلة من نقل الأمور خيالية فالشيء هنا من محسوس والمشيء به من كخيالي قال في الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به من كونه حيا لا بأن يجعل أعلام ياقوت يعني أعلام كياقوت في الحجرة فيكون تشبيها بالبع أو بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله الاما هو موجود في المادة) أي الأ المركب الموجود مع مادته (قوله عند الإدراك) أي وهو الحس (قوله على هيئة مخصوصة) أي من كونه قريبا من الإدراك لا جسد أو الجار والمجرور متعلق بمحضر (قوله ما لا يكون هوو لاعداته) أي ولا يجمع مادته مدركا بأحدى الحواس الخمس الظاهرة فوهذا صادق بما إذا كان بعض أجزاءه مدركا بأحدى الحواس المذكورة كافي أن يصاب الاغوال فان التائب مدرك بأحدى الحواس دون التول وماذا عاين كذا

فدخل فيه الوهمي وهو ليس مدركا بشئ من الحواس الخمس الظاهرة مع أنه لو أدرك لم يدرك إلا بها كافي قول امرئ القيس

(قوله فدخل فيه) أي في العقلي (قوله الذي لا يكون للحمس مدخل فيه) أي بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحمس فليس منزهة أي صريحا من أمور موجودة محسوسة كالتخالي وأنها شئ من مجتمعات التخييل صريح فليس غيب وجوده ولا أجزائه في الخارج واحترز بقوله الخالق عن الوهمي بمعنى ما يكون (٣٦٦) مدركا بالقوة الواهمة من المعاني الجزئية المتعلقة بغير الحواس كصدائقه يدعوها

فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى (قوله أي ماهو غير مدرك بها) أي معنى جزئي غير مدرك بها لكونه غير موجود (قوله ولكنه بحيث الخ) أي ولكنه ما يشبهه وهي أنه لو أدرك أي لو وجد في الخارج وأدرك لكان مدركا لهما لكونه من قبيل الصور والمعاني وقد ظهر لك أن المراد من الإدراك الواقع شرطا للإدراك حال كونه موجودا فاندفع ما يقال الإدراك للذات كورق الشريط ان كان مطلقا الإدراك فاللازمة غير مسلمة لان المحسوس كاتيب الاغوال قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الإدراك في الخارج اتحد الشرط والجزاء وحاصل الجواب أن المراد منه الإدراك حال كونه موجودا أو الإدراك بنفسه لا بصورته أم فترى (قوله وهذا القيد) أي وهو قوله بحيث الخ وقوله يتبرعن العقلي أي عن العقلي الأعرف كالم والحياة فلا ينافي أن الوهمي من أفراد العقلي لكن غير الصرف (قوله كافي قوله) أي

(مدخل فيه الوهمي) أي الذي لا يكون للحمس مدخل فيه (أي ماهو غير مدرك بها) أي بحدى الحواس المدركة (و) ولكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتبرعن العقلي (كافي قوله) أيقنتي والمشرق مضاجعي وهو ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بحدى الحواس الخمس انطاعة (فدخل فيه) أي في العقلي على هذا (الوهمي) وليس المراد بالوهمي هنا ما تقدم في باب الفصل والوصل وهو المعنى الجزئي المحقق خارجا في المحسوس بشرط أن لا تتوصل النفس اليه من طريق الحواس كمداد وصدقة في عمرو وإذا عني ذنب تدركا الشاة مثلا وانما المراد به الذي لا يكون للحمس مدخل فيه أي باعتبار نفسه ومادته ولكن يكون له مدخل فيه بأن يكون شيا آخر (أي ماهو) معدوم (غير مدرك بها) أي بحدى الحواس الخمس المدركة (و) ولكنه بحيث (لو) وجد (أدرك لكان مدركا بها) أي بذلك الحواس فهو يتبرعن الخيال السابق بأن لا يوجد مادته ولا نفسه حتى يدرك هو ومادته بالحواس ويتبرعن العقلي الصرف بأنه لو وجد وأدرك لأدرك بالحواس بخلاف العقلي المحض فإنه لو وجد ويدرك بغير الحواس كالم والحياة وانما جعل هذا الوهمي من قبيل العقلي هنا مع أنه وجد وأدرك أدرك بالحواس لانه معدوم فصار أدراكه ادراكا بالحواس في الحالة الزاهية فالخالف بالمعقول الذي لا يحس وذلك الوهمي (ك) أي كالشبهه (في قوله) أي في قول امرئ القيس (أيقنتي) والاستفهام لا انكار أي كيف يقتلي زوج سلمي (والمشرق) أي والحال أن السيف المشرف أي المنسوب إلى مشارف ومشارف الأرض أعاليها قبل ان المقصود به هنا قمر من أعلى أرض العرب تتسرب من الريف وهي أرض المياه والخضر والزرع كافي القاموس فالشارف جمع والسببه اليه افراديه فلا يقال والمشارف (مضاجعي) خبر المشرف أي ويستند مضاجعته السيف عبارة عن ملازمته

فدخل فيه الوهمي وهو ليس مدرك بها ولو أدرك لما أدرك إلا بالحواس وينبغي أن يقال ما لا يدرك لأن قولنا ما ليس مدرك يدخل فيه كل ما يتعلق بالمستحيل كقولنا ان يأتي ولد كالبدر أحبته وعليه قوة تعالى طلعا كأنه رؤس الشياطين فله المصنف وغيره وقد يقال إنه خيالي لان الرؤس والشياطين مدركة بالحمس لان الجن يرون أفعال المتعالم كالب كماله بالإضافة إلى الأية إن رؤس الشياطين غير قبيحة لشجر منكر الصورة وقيل الشياطين الحيات حكاهما ابن رشيق وغيره وأورد على المصنف أنه حكم بأن الوهمي ليس مدركا بالحواس الظاهرة ولو أدرك لكان مدركا بها وبعبارة في الايضاح لما كان مدركا إلا بما فيلزم أن لا يكون الوهمي مدركا أصلا والفرض أنه مدرك قطعوا أحبيب عنه بأن مراده لو أدرك في الخارج لكان مدركا بالحواس لأنه لا يدرك ابتداء إلا ما وأورد عليه أنه ممنوع لأننا قد درنا مثلا لثمة شيا كالطفاير فهذا هو جد في الخارج لما كان مدركا بالحواس الظاهرة لانه صفة النسبة وصفة العقلي لا يكون محسوسا إذا وجد ومن الوهمي قول امرئ القيس \* أيقنتي والمشرق مضاجعي \*

كالشبهه في قول امرئ القيس (قوله أيقنتي) أي ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمي وهو زوجها (ومستونه والاستفهام للاستبعاد (قوله والمشرق مضاجعي) أي والسيف المشرف فهو صفة له وذوف (١) وهو بضم الراء وقوله مضاجعي أي ملازمه حال الاضطجاع والمراد ملازمي مطلقا لانه إذا لانه في حالة الاضطجاع أي النوم فأولى في غيرها ولا يبعد أن يراد بالاضجاع حقيقة (١) في القاموس والمعاهد بفتح الراء فانظر اه معجبه

\* ومسئونة زرق كأناب أغوال \* وعليه قوله تعالى طلعها كأنه رؤى الشاطئين

فهو يشير إلى أنه لا يحاول قتله ولا يطعم فيه إلا في حال اضطراره وفي تلك الحالة تنعده المشرقي فلا يصل إليه والجملة خالية (قوله ومسنونة) عطف على المشرقي أي وسهام أو رمح مسنونة أي حادة النصل وقوله كاتيب أغوال أي في الحدة: قوله والحال أن مضاجي الخ جعل الشارح مضاجي مبتدأ والمشرقي خبر مع امتناع تقديم الخبر إذا كان معرفة كالتيه إلا أن محل المنع قد خوف اللبس وذلك إذا كانا معلومين ولكن يلزم ما بين البيت دامن الخبر وما إذا دامن اللبس بأن كان أحدهما معلوماً والآخر مجهولاً كما هنا فيجوز التقديم لا فيجب المجهول عن المعلوم والمصاحبة معلومة لأنه مستبعد للقتل ويعلم من استبعاده للقتل أن له ملازمين مع القتل ولو كان المصاحبة مشرفاً مجهولاً فالأقرب أن يعين المصاحبة بالمشرقي لتعيين المشرقي بالمصاحبة (قوله منسوب إلى المشارف) هي بلاد اليمن لعرب ربة ربي التي سميت بذلك لاشترافها عليه وإذا علمت أن المشرقي نسبة لشارف فعلم أن الشاعر نسب القرطاجي مع كاهن القباس (قوله محدودة النصال) تفسير لقوله مسنونة وقوله صائفة أخذه من قوله ربي (٣١٧) وقوله مجازة أي مجازة النصال هو

عنى ما قبله (قوله لهدم  
تحققها) أى لهدم وجودها  
في الخارج فالضمير لا ياب  
ذلك لان القول أمر وهمي  
فكذا أن ياب كذا أخذها  
قوله مع أنها لو أدركت أى  
لو وجدت وأدركت (قوله  
تذكر الأبحس البصر) أى  
بالأول فلا تنافي أنها تذكر  
بالفعل أيضاً فالجواب أنافي  
(قوله وبما يجب الخ) هذا  
وطئه لقوله والمراد بالضماني  
الزود كرمع الله فهمهم بما  
تقدم عليه من زيادة  
التعقيق (قوله في هذا  
المقام) أى مقام التلذذ

واللهي ( قوله ما نسمي  
الخبز) أى قوة نسمي بهذين  
الاميين باعتبارين قسمي  
مقتبلة باعتبار استعمال  
الوهم لها وذلك بأن تأخذ  
ما في الخصال من الصور

ومافي الحافظة من المعاني الجزئية وتركيبها وأخاذ المعاني الجزئية من الحافظة وتركيبها والصور من الخيال وتركيبها وتسمى مفكرة  
تتباين استعداد العقل لها ولوعدهم بأن يحكم على المعنى الكلي الذي أدركه العقل بهذا الجزء وأنه كذا من المعاني الجزئية المدركة  
بالوهم فليس عمل هذه القوة منتظما بل النفس تشتهلها على أي نظام تريد بواسطة القوة الواهمة أو العقل واعلم أن تصرفاتها  
بواسطة العقل قد تكون صوابا وقد تكون خطأ وأما تصرفاتها بواسطة الوهم فهي خطأ وافهم قول الشارح أن من قوى الادراك الخ  
أن هناك قوى أخرى وهو كذلك وقد تقدم تفصيلها في محث الفصل والوصل وقال لها الخواص الباطنة وفيه تغلب ادبها  
الاحساس ولا ادراك فكذلك والخيال والحافظة على ما مر وأما بقوله من قوى الادراك أي من القوى التي تربتها أمرا الادراك  
(قوله ومن شأنها تركيب الصور) أي التي في الخيال أي تركب بعضها مع بعض مثل تركب انسان خناحنا أو أروسان (قوله  
والعاني) أي المرتبة في الحافظة أي تركب بعضها مع بعض بأن تركب عدو مع حبة أو حلاوة مع مرارة أو تركب بعض الصور  
مع بعض المعاني أن تصور أن هذا الحجر حبيب أو غصص فلانا

● (ومثونة زرق كالتياب أغوال) أى يقتاتنى ذاك الرجل الذى توعدنى والحال أن مضاجيحى  
سيف مفسوب إلى ما شافى وسهام محدد وذا الضلال ما فيه مجتو وأنياب الاغوال عما لا يدركه الحس  
العدم حقيقة هاهم ؟ أهلا لؤادرك لم تذرك الأحمى البصر وما يجب أن يعلى فى هذا الزمان من قوى  
الادراك ما نسمى مقصده ومفكره ومن شأنها زك الصور والمعاني

لان لزوم، حال الاضطرار يستلزم زومه في غرضه من باب أخرى ويحتمل أن يكون المقصود نفس مضاعفته اشارة الى أنه لا يحاول قتله ولا يطعم فيه الا في حال اضطراره وفي حال الاضطرار معه المشرفي فلا يوصل اليه (ومستونة زرق) عطف على المشرفي أي كيف يقتلني والسيف والسهم المسنونة أي المجددة تضاهي، وصفها بالزرق اشارة الى أهم محلها ومقره معدة تناولها واستعمالها ووجهها كمال عليه قوله زرق دليل على اذناها السهام لالراح كالتل لان العادة حوت بعدم استحباب لجاعة من الرماح بخلاف السهام ثم شبه المسنونة فقال وهي (كأناب أغوال) ولا شأن المشبه به هنا وهو أنياب الأغوال ليس هو جبالاً باعتبار السابق في الفصل والوصل اذ ليس معنى جباله وجود ذاتي المحسوس بل من غير طرق الحواس كالعادة في زيد وانما هو ضرورة من ضرورة متعديتها خارجا ولو وجدت وأدركت لا أدركت الحواس فان القول (١) وأسانه وصفتم انفعمة تعاله ولذا لم يكن خيالاً

■ مسنونہ زرق کا نصاب اغوال

والمتشرف في مكة الصديق نسبة إلى المشرف مفرد متعارف وهي قرع من أراني العرب وانما جعل ذلك من الوهميات لان القول لا يوجد له كائن في الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم ولا غول وما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يرى هرير من رضى الله عنه أنك تكلم ا غول منذ ثلاث قوا الشيطان وجعل رؤس الشياطين من الوهمي اشار الى أن الشيطان لا رأسه وأصواته تذكروا في الطلاق لوقال لزوجه انه لم تكفني أطول شعرا من ابليس فانت طالق قالوا لا يقع الطلاق لثلاث و بنبر الوهمي عن

(قوله وتفصيلها) أي تحليلها بان تصور انسانا لأداسه (قوله والتصرف فيها) أي بالتربك والتفصيل وهذا اعطى عام على خاص وقوله واخترع أشياء لاحقيقة لها عطف خاص وذلك كما مثلنا من تصور انسان برأس أو جناح أو بللارأس وأن الجبل ثمان (قوله الذي ركبته المتخيلة) (٣١٨) من الامور التي أدركت الخ) أي بواسطة ألوههم كالأعلام الباقونية المنشورة على

وتفصيلها والتصرف فيها واخترع أشياء لاحقيقة لها والمراد بالخاص المعلوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبألوههم ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن القول شيء ثم قلبه النفوس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها ورة السبع واخترع ثاب لها كما السبع (وما يدرك بالوجدان) أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا

لان عادة الخيال موجوده كما تقدم في اعلامها قوت الخ و بردها أن يقال ان اعتبر الانساب على حدة فهي موجودة وانما انتفت باعتبار نسبتها الى الاغوال وكذا اعلام الباقوت وراح الزر حرد اغوا حرد كل منهما باعتبار قطعه مما نسب اليه والا فالاعلام المنسوبة الى الباقوت لا وجود لها أيضا وكذا الراح المنسوبة للز بر حرد فيكون على هذا وهما ليس لهما وجودهما بتعالينها الى كنياب الاغوال والجواب أن المنسوب اليه هنا لم يندم بقية المنسوب والمنسوب اليه فيما تقدم وهو الباقوت والز بر حرد موجود ولا يقال موجود هنا أيضا باعتبار ما صور بصورته كالسبع لاننا قد فرق بين وجود الشيء بنفسه ووجوده ما صور بصورته وهما على أن نقول لان لم تعين تصويره بصورة السبع بل نقول صورته بصورة وهيمية هي الخع وأطول وأهول فيكون التشبيه بالانساب في الحدة لاقى القدر فانه أعظم مما يشهد بان هذه الصورة الوهيمية المنعقدة ينبغي أن يبين أصل اختراعها ومن أين سح في النفس انشاده وبيان ذلك أن يعلم كما شرناه له فيما تقدم أن من القوى الباطنية قوة تسمى مخيلة وتسمى مفكر وهي الأصل في اختراعها وانشائها وهي قوة لا تنظم عملها بل تنصرف فيها لنفس كيف شئت فان استعملتها بواسطة ألوههم سميت متخيلة أو بواسطة العقل سميت عاقله ومفكره وهي ابدان لا تسكن بقطفه ولا مناه من شأنها تركيب الصور المحسوسة وتفصيلها كتركيب رأس الحمار على حدة الانسان واثبات انسان له جناحان وتفصيل أجزاء الانسان عنه حتى يكون انسانا بلا دلا ولا رجل ولا رأس ومن شأنها أيضا تركيب المعاني مع الصور بآثارها ولو على وجه لا يصح كاثبات العداوة للحمار والعشق للجر والضحك للشجر وتفصيلها عنها انفعها ولو على وجه لا يصح كتنفي الجود عن الخمر والمناعة عن الماء ومن أجل ذلك فخرع امور الاحقيقة لها حتى انها تصور المعنى بصورنا لمعك والعكس فان اختراعها بواسطة تركيب صور مدركة بالحواس سمي ما اخترعته خيالا كما تقدم في اعلام الباقوت وان اخترعها بالحواس كما اذا سمع أن القول شيء ثم قلبه فانتقل من الاهلاك الى ملزومه حسا كالامد فيصوره من ذلك بصورة مختصرة بخصوصها كمر كعب مع أنياب مختصرة بخصوصها أيضا سمي وهما وقد تقدم وجه تحقيق الفرق بينهما وبين الخيال (و) يدخل في العقلي أيضا (ما يدرك بالوجدان) والذي يدرك بالوجدان هو الذي يدرك بالقوى الباطنية مثل القوة التي يدرك بها السبع والتي يدرك بها الجوع وكالقوة الغضبية التي يدرك بها الغضب وكذا التي يدرك بها الغم والفرح والخوف والحزن فهذه الاشياء توجد بقوى باطنية

الراح الزر حردة (قوله ما اخترعته المتخيلة) أي بواسطة ألوههم على صورة المحسوس بحيث لو وجد كان مدركا بالحواس الظاهر وقوله من عند نفسها أي ولم تأخذ أجزاء من الخيال كاثبات الاغوال والحاصل أن ألوههم لا وجود له منته ولا يجمع مادته وانسابي جميع مادته موجودة دون قدرته (قوله في تصويرها) من اضافة المصدر لقوله والضمر لقول اذ هو مؤث كما في قول الشاعر خالت ودها قول وبصح أن يكون من اضافة المصدر لفاعله والضمر للمتخيلة والمفعول محذوف أي تصويرها القول (قوله على ملزوم) عطف لازم واختراع الخ عطف لازم على ملزوم (قوله وما يدرك بالوجدان) عطف على ألوههم أي ودخل في العقلي الامور التي تدركها النفس بسبب الوجدان وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس مثل القوة التي يدرك بها السبع والتي يدرك بها الجوع وكالقوة الغضبية التي يدرك بها الغضب والقوة التي يدرك بها

الخيالي بأن المخلدة في الخيال مدركة أي أجزاء كل فرد منه وألوههم ليس مدركا لاهول لامادته (قلت) التصريح يقال أجزاء الخيال (قوله وما يدرك بالوجدان) أي دخل في العقلي لانه يدرك بالقوى الباطنية

التم والقوة التي يدرك بها الخوف والقوة التي يدرك بها الحزن فهذه الاشياء كلها وحدث انساب لان النفس تدركها بواسطة تكيف تلك القوى الباطنية بها وتسمى تلك الامور المدركة بواسطة تكيف تلك القوى بها كالسبع وما معه وجدانيات نسبة للوجدان من حيث انه سبب لادراك النفس لها لقول الشارح ويسمى أي المدرك بتلك القوى الباطنية وجدانيا

(قوله كالذة) هذا وما بعده مثال لما تدركه النفس بسبب الوجدان (قوله ادراك ونيل) أي المدرك بالفتح والمسراد بنيله حصوله والتكيف بصفته وانما جعم بين الامرين ولم يقتصر على أحدهما لان الذة لا تحصل بمجرد ادراك الذئذ بل لا بد من حصوله المستلذ بالكسر وهو القوة الذائقة أو قوة التمس أو غيرهما وأما ما يحصل عند تصور المرأه الحسناء أو الشيء الخلوفاذال فيحصل للذة لانه عن الذة ولم يكتف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون (٣١٩) التذاذوا والواو في قوله ونيل

(كالذة) وهي ادراك ونيل لما هو عند المدرك كال وخير من حيث هو كذلك (والالم)

بسبب تكيف تلك القوى بهما فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا والمدركات بها وجدانيات ومميت عقلية لخفاها وعدم ادراكها بالحواس الظاهرة كالطعم المدرك بالذوق والالون المدرك بالعين وليست من العقلية الصرفة لانها جرميات موجودة في الخارج لا كلية بتدرك بالهقل كالعلم والحياة فان اعتبر من حيث انها كلية فتصور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها ثم مثل للوحدانيات بقوله (كالذة) وعرفوها بأنها هي ادراك ونيل لما هو عند المدرك كال وخير من حيث هو كذلك فقوله ادراك جنس يدخل فيه سائر الادراكات الحسية والعقلية وعطف النيل عليه ما اشارت الى أن مجرد الادراك أعني تصور المدرك لا يكون من باب الذة حتى يكون معه نيل المدرك واتصال به والتكيف بصفته تكيفا حاسيا كتبيل النفس من القوة الذائقة للذوق أو عقليا كتبيل النفس لشرف عليها القائم بها والتذاذها بذق ولم يكتف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذاذ والنيل الذي يكون بعد الشعور بالمدرك وهو المراد هنا انما يدل على الادراك بالاتزام فتصيرهم سامعا لعدم حضور عبادة تخمعهما صراحة وخرج بقوله لما هو كال وخير الالم لانه ادراك لما هو شر وذاقوه من حيث هو كذلك لخرج ادراك لما هو خير من حيث انه شر كادراك الدواء نافع مع اعتقاد انهم شر فادراك الالم لانه ادراك من حيث انه شر فيكون ادراكه اما (و) كال (الالم) وهو ادراك ونيل لما هو شر عند

(كالذة) وهي ادراك الملام (والالم) وهو ادراك الماقر في اطلاق ذلك نظرا لقال في شرح التبريد كل من الذة والال حسي وعقلي فاما التذاذ الماقر وهي عقلية لاتعاق لها بالحس وتلتذذ بعموم ومشروب وتنام به فدهما فعلى هذا لا يصح تعميم ان كل لذة والالم عقلي ثم ساقى في كلام المصنف في الوجه ما يخالف هذا وانما أدخل الهمي في العقلي والانياني في الحسي تقليلا لوجوه التشبيه ما أمكن واعلم أن الوجه انفياني عبارة عن كون الجامع لا يكون موجودا في المشبه به الا بتأويل كما صرح به في الايضاح وغيره والكلام في ذلك يحتاج الى تحقيق فنقول قدمننا الخلاف في جواز تشبيه المحسوس بالعقول وأن الجمهور على جوازه فالوجه ان كان خياليا في المشبه به حقيقيا في المشبه به فلا وجه لمتعنه فانه يضاهي تشبيه انفياني بالحسي أو العقلي وان كان خياليا في المشبه به فمتقدما للخلاف في تشبيه الحسي بالعقلي وأن المصنف والا كثرين على جوازه فان قلنا به فلا بدع في أن يكون الوجه خياليا في المشبه به حقيقيا في المشبه

معنى مع أي ادراك للنفس مصاحب لنيل أي حصول وتكيف لما هو الخ أي لآخر لاني بالمدرك بالكسر كتكيف القوة الذائقة بالحلاوة (قوله عند المدرك) انما قصد بذلك لان الاعتبار كالتبعية وخير منه بالقياس الى المدرك لانه نسبة لنفس الامر لانه قد يعقد الكماله والخيرية في شيء بل يشبهه وان لم يكن ناسبه وقد لا يعتقد هما قسما تحققتا فيه فلا يلزم تشبيه كادراك الدواء النافع مملكا فهذا الالم للذة وقوله ادراك جنس يشمل سائر الادراكات الحسية والعقلية وقوله مصاحب لنيل فصل عيز المذة عن الادراك الذي لا يجمع نيل المدرك أعني مجرد تصور المدرك فانه لا يكون من باب الذة لما علت أن تصور المدرك لا يكون لذة الا اذا كان معه نيل للمدرك انما اتصال به وتكيف بصفته تكيفا

حسبما كتبت القوة الذائقة فانما وضع الشيء الخلو على اللسان تكيفت القوة الذائقة بصفة وهي الحلاوة ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الادراك يقال لذة حسية وتلك الذة التي هي الادراك المذ كورتحصل في النفس بسبب القوى الباطنية المسماة بالوجدان أو كان التكيف عقلا كتبيل النفس لشرف العلم بالقوة العاقلة تدرك شرف الالم وتكليفه وتدرك ذلك التكيف وادراكها ذلك التكيف يقال لذة عقلية ولا يتوقف ادراكها لذلك التكيف على وجدان بل تدركه بنفسها وقوله عند المدرك متعلق بكال وخير أي لما تكون كالتبعية وخير منه عند المدرك وهو النفس (قوله من حيث هو كذلك) أي حال وخير وانما قال ذلك لان الشيء قد يكون كالا وخير من وجهه دون وجهه فالاتذاذية انما يكون من ذلك الوجه

(قوله وهو ادراكه) قيل لما هو عند المدرك آفة وترى لا يتحقق عليك مفاد قيود الالم من مفاد قيود الالذ ثم ان كلامنا تعريف الالذ والالذ كونه ينشئ على كل منهما وحسبه فله عليه اما يكون المدرك فيه بالكسر مجرد العقل والمدرك بالفتح من المعاني الكلية وذلك كالذات التي هي ادراك الانسان شرف العلم والالم الذي هو ادراك الانسان نقصه سانا الجهل ونقصه شرف العلم كال عند القوة العاقلة ولاشك انها تدرك وتستلذ به ونقصان الجهل آفة عند القوة العاقلة ولاشك انها تدرك وتتألم به وحسبهما كادراك النفس نيل القوة الشائعة لمذوقها الخلو والمزى أى نكته هابه ونيل القوة الباصرة لمبصرها الجليل أو الخفية ونيل القوة الالامسة للموسها الذين أو الخشن ونيل القوة السامعة (٣٣٠) لسموعها المطرب أو المنكر ونيل القوة الشائعة لشموعها الطيب أو المنفرة فهذه الذات

وهو ادراكه ونيل لما هو عند المدرك آفة وترى من حيث هو كذلك ولا يتحقق أب ادراكه هذين المعنيين ليس بشئ من الخواص الظاهرة وليساً أيضاً من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الخواص بل من الوجودات المدركة بانقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شئت كل ذلك والمراد ههنا الالذ والالم الحسيان والالذ والالم العقليان من العقليات الصرفة المدرك من حيث هو كذلك ولا يتحقق مفاد قيود الالم من مفاد قيود الالذ ثم ان حدد كل من الالذ والالم يشمل عقلي كل منهما وهو ما يكون ادراكه مجرد العقل والمدرك عقلي محض كالذات التي هي ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم الذي هو ادراكه نقصان جهله الخالص كما تقدمت الإشارة الى ذلك ولكن المقصود الالذ والالم الحسيان لانهما هما المحتاج لادخالهما في العقلي وذلك كالذات الحاصلة للنفس نيل الذائفة لمذوقها الخلو والمزى كما تقدم ونيل الباصرة لمبصرها الجليل أو الخفية ونيل الالامسة للموسها الذين أو الخشن ونيل السامعة لسموعها المطرب أو المنكر ونيل الشائعة لشموعها الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كالذات الحاصلة للنفس وجه كونها باطنة ولو كانت أسباباً حسية فالذوق مثلاً لا يدرك بمحلا ولا محلول وليست الخلاوة نفس الذات بل هي معنى حصل وان متعناه وجعلنا ما ردمه من قلب التشبيه امتنع فان عليه ان المشبه به لا بد ان يكون أوضح من المشبه والمعنى فيه أنه لانه كالأصل المستلحق والمشبّه كالفرع الملتحق اذا قرر هذا فاعلم ان المصنف يرى جواز تشبيه الحسي بالخيالي وأنه ليس من الغلب فيلزمه أن يجوز كون الوجه خياليا في المشبه فقط أو في المشبه به فقط أو فيهما فتفسره الخيال بأن يكون الوجه بالتأويل في المشبه به فنه نظر لانه نبقى بالمفهوم أن يكون خيالاً فيهما أو خيالاً في المشبه فقط ولعله خلاف الاجماع الآن يؤول على أنه نص على هذا ليقوم منه جواز الآخر من باب الأولى والذي يظهر والله أعلم أن المصنف أراد المشبه به في اللفظ فيلزم كرمه الالذ فانه يرى أنها من باب قلب التشبيه كما صرح به في الايضاح وكذلك الساكن و يكون مراده بالحقيقة أن يكون الوجه بالتأويل في المشبه ثم قلب التشبيه غير أنه يقع النزاع معه في أن ذلك من قلب التشبيه على ما ساقى وقول المصنف تحقيقاً أو تخيلاً بعد أن يكونان مصورين على الفعل من أجله لانهما يشتركان من أجل ذلك ولا حلالاً لا يجنى والحال مصدر الانقاس على العصم والتعصير لان الاشتراك ليس من تحقيق ولا تخييل والأظهر أنهما مصدران مؤكدان في التنظر في أن قولنا اشتراكاً تخيلاً لاهل حقيقة أن يحصل التخييل في الطرفين

الوجدانات مدركة بسبب القوى الباطنة (قوله الحسيان) أي لانهما الذاتان تدركهما نفس بالوجدان (ووجهه) وحصل الفرق بين الالذ والالم الحسيين والعقليين أن الحسيين ما يكون المدرك فيه ما بالكسر النفس واسطة الخواص والمدرك مما يتعاقب بالخواص وأما العقليان فهما ما كانا غير مستندين لحاجة أصلاً لكون المدرك فيها العقل والمدرك من العقليات أعني المعاني الكلية (قوله والالذ والالذ) أي والالذ نقل المراد ههنا الالذ والالم الحسيان بل قلنا المراد ههنا الالذ والالم بطا حاسين أو عقليين فلا يصح لان الالذ والالم العقليين كادراك القوة العاقلة شرف العلم ونقصان الجهل من العقليات الصرفة أي وبإيمان الوجودات المدركة بالخواص الباطنة لان الخواص الباطنة إنما تدرك الجزئيات والعقليات الصرفة التي ليست واسطة شئ ليست جزئيات

(قوله ووجهه) أعلم أن وجه الشبه لابد وأن يكون فيه نوع خصوصية حتى يفيد التشبيه (٣٣١)

ولذا لا يكون من الذاتيات ولا

من الاعراض الصالحة لان الكلام المفيد للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد ما يتعلق به غرض بأن قصد التشكلم أن هذا الامر مما ينبغي أن يشبهه فيكون فيه حدثت حيزاً اختصاصاً وارتباطاً من حيث ذلك القسوس فيكون الكلام بذلك مقيداً وظاهر المصنف الاطلاق وإذا قصد الشارح كلامه بقوله أى المعنى الذى قصد الخ (قوله أى المعنى) أراد بالمعنى ما قابل العين سواء كان غام ما هيتهما أو جزأ من ماهيتهما سماً وشارحاً (قوله الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى لا ما يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد كاهو ظاهر المصنف (قوله وذلك) أى وبين ذلك التيسيد بقولنا الذى قصد الخ (قوله وغير ذلك) أى كالحديث (قوله مع أن شأ منهن ليس وجه الشبه) أى إذا كان المقصد تشبيهاً زب بالاسد في الشصاعة أما ان قصد اشتراك الطرفين في واحد منها كان ذلك الواحد هو وجه الشبه هذاهو لمراد وليس المراد أنه لا يصلح أن يكون واحداً منها وجه شبه أصلاً قصد جعل وجهه شبه أو قصد جعل غيره

(وجهه) أى وجه التشبيه (ما يشترك فيه) أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك أن زيدا والاسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحواسنة والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شأ منهن ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون (تحقيقاً أو تخيلاً)

من ادراك الخلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون القوة وهمية كما يوجد من استطابة صورة المرجو عند توهيم الا تصاف به وعلى هذا لا يقال القوة الحسية كالأحاسوسات فإمعنى كونها وجدانية باطنية لا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان شبهه الحس أو يصاحبت فسرقت القوة والام بالادراك فليس كما يدرك بالحواس ثم وجود القوى الباطنية أعما هو عند الحكماء أما المتكلمون من أهل السنة فالنفس هي المدركة بالقوة الواحدة وهي العقل أما واسطة حس ظاهري أو باطني نأشئ عن ظاهري أولاً ويسمى وجداناً أو بدون واسطة أصلاً وليس ثم قوة زائدة على الاحساس فالتعجب مشاعته هم معنى قائم بالانسان وجب ارادة الانتقام لولا المانع ذكره الانسان من نفسه بالعقل بعد الاحساس الباطني ولا يتفق فيه إلى قوة أخرى وهكذا سائر الوجدانيات ويمكن حل القوى في كلام الحكماء على الاحساس الباطني أعنى ا تصاف بعمل تلك المعاني بها فتبقى المذهبان وتفسر القوة عاذكر تعالى هم لاوجب كون ذلك معناها الحقيقي وكذا الالم ما إذا أراحنا وجدنا كذا أن نغرم بأن القوة لازمة لتلك الادراك وذلك النسل وهي معنى آخر يوجد بالضرورة عند ذلك التيل وذلك الادراك ويسر التصبر عن كنهه قادراً كضروري عند الوجدان وتحقيق كنهه يمكن ادعاء صوره وكذا الالم وهذا في القوة المذكورة مثلاً ظاهره أن يدادراك النفس طيب المذهب أو فوجعه وأما آذار بدنفس المدرس عند اتصال الفائقة به وكثيراً ما تطلق القوة على ذلك يقال وجدته لا كقول اللسان والذهبي لساناً أو ثاباً بكذا السائل فالأمر بأن ما حيث ذهب بحصة لا وجدانية لمعومعها حيث نأشئ في نفس الخلاوة والمراد بل ان ينشأ على أن القوى الباطنية السمة بالوجدان لا يدرك الا بالحسوس واسطة تكفيها بما أدرك الحس والا الامور القائمة به وتل القوة ليست من هذا المعنى لعدم ادراكها بالحواس وعدم قيامها بتلك القوى الآن براد بالوجدان ما تعلق بالنفس مطلقاً وهو ظاهر ما تقدم تأمل (وجهه) أى وجهه التشبيه بين المشبهين الذى هو من جهة الاركان السابقة هو (ما) أى المعنى الذى (يشتركان فيه) بأن يوجد فيهما معاً والمراد بالمشترك فيه في باب التشبيه الامر الذى يختص به المشبهان في قصد التشكلم فقصده التشبيه لتصفى الفائقة بخلاف ما ليس كذلك فلا يقصد لعدم تحقق الفائقة فيه فقولنا تميزاً بكالاسد ووجهه كالتشبيه يكون الوجه في الاول الجرامة لفحصه ما وماضاهما المشهورة بالاسد وفي الثاني الحسن والبهاولا يصح أن يكون الوجه فيها الجسمية ونحوها ككونهما ذاتين أو حوائث أو موجودين أو غير ذلك لعمومه وعدم فائده اللهم الآن تعرض الفائقة لقصد التشكلم كالتعرض عن لافهم المشابهة في وجه من الوجه فيكون كالتخص في الآفة ثم المراد بوجود الوجه المذكور في المشبهين أن ثبت فيهما (تحقيقاً) بأن يتصرف في كل منهما على وجه الحقيقة كما تقدم في تشبيه زيد بالاسد (أو) ثبت فيهما (تخيلاً) أى على وجه

أو يكفى أن يكون التخييل في أحدهما ونسب بحث شريف ذكرنا في شرح المختصر ص (وجهه) ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخيلاً إلى قوله الشديداً لظنرة) ش وجه الاستعارة وهوالعلاقة وهو

(٤١ - شرح التلخيص ثالث) (قوله يكون تحقيقاً وتخيلاً) أشار الشارح إلى أن تحقيقاً أو تخيلاً منصوصاً على الخدعة لكان الخدوة فمع اسمها وليس ذلك بهدان ولو يصح أن يكوناً مصدرين مؤكدين أى اشتراك تحقيق أو تخيلاً أو حالاً أى حالة كون الاشتراك تحقيقاً إلى محققاً أو تخيلاً لكن هذا ضعيف لأن معنى الحال مصدر مقصور على السماع فلا يقاس عليه على التصحيح



لرأى بالتفصيل أن لا يمكن وجوده في المشبه الأعلى تأويل كافي قول القاضي التنوخي  
وكان النجوم بين دجاها \* سن لاح ينهن ابتداء

قوله الأعلى سيدل التفسير أي فرض الفسلة وجعلها مائس عمق عمق فاذن بأن يشبه الوهم وبسرره تأويل غير الحق حقيقة  
قوله والثأويل مرادف لما قبله (٣٣٣) قوله نحو ما في قوله أي مثل وجهه الشبه الكائن في قول القاضي التنوخي

والمراد بالتفصيل أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما الأعلى سيدل التفسير والتأويل  
(نحو ما في قوله وكان النجوم بين دجاها) جمع دجبة وهي الطلعة والتسمير ليل وروى دجاها والضمير  
للنجوم (سن لاح ينهن ابتداء)

التصديق والتوهم بأن لا يكون ثابتاً فيهما وفي أحدهما حقيقة ولكن يشبه الوهم ويقرره تأويل غير  
الحق حقيقة كعادة الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كافي في التشبيه والالحاق هنا  
والى هذا أشار بقوله ( والمراد الوجه (التفسير) هنا أي المنسوب الى التفسير والتوهم وإن  
لا يوجد ذلك المعنى المجهول وجه الشبه في أحد الطرفين أو في كليهما ولكن يشبه الوهم في معاني  
طريقه المعلوم وهو تخيل مائس بالواقع في نفس الامر واقعا لسبب من الاسباب وذلك (نحو ما) أي  
الوجه الذي (في قوله) أي في قول القاضي التنوخي (وكان النجوم) حال كونها الائمة (بين دجاها) أي  
دجى الليل والذي جمع دجبة كغرفة وغرف والدجبة الطلعة وجهها مضافة ليل باعتبار قطعها  
الموجودة في السواحي المتعارفة والمتباعدة والاهتي وأحد لعدم غزافها من قبلها هذا على أن  
الضبط في دعاهم ذكر كافي هذه الرواية وروى بين دجاها ثابت الضمير مودعي الضوم وهو واضح لأن  
الاضافة بأدنى سبب (سنن) خبر كان أي كان النجوم بين ظلم الليل (من من وصفها بأنها (لاح) أي  
ظهر (ينهن) أي بين تلك السق (ابتداء) أي دجبة وهي الامر الذي اتخذها مواربها شرعا وليس  
كذلك كما أن السنة ما تقرر كونه مواربها شرعا بقول الشارع وبفسله أو ما يجري مجرى ذلك من  
تفسيره صلوات الله تعالى وسلامه عليه ثم إن المشبه هنا وهي النجوم ووصفها بكونها ظهرت بين أجزاء  
ظلمة الليل ومعلوم أن الأجزاء التي من مقتضى كونه لائحا كذلك كونه أضعف وأقل من  
التي أحاطت بأجزاء وان الذي وقع اللوحان في جنبه كان باديا ظاهرا لا يقتصر الى اثبات ظهوره وانما  
المعنى الجامع بين المستعارة والمستعار منه واشتراكه ما فيه تارة يكون تخفيفا كشارة زبد الشصاع  
للاسد في معنى الشصاعة كذا قاله وهو غير صحيح فان الشصاعة وصف مركب من العقل والجراحة  
قال الامام فخر الدين في المباحث المشرفة في آخر الفصل السابع من الباب الثاني الشصاعة مركبة من  
الافد ام والعقل انتهى وعلى هذا ليس في الاسد جماعة كما اشتهر على الألسنة فأنشاه الانسان بالاسد  
فالوجه انما هو الاقدام لا الشصاعة ونحن وإن أطلقنا ذلك فهو تبع للجوهر وتارة يكون تخفيفا  
ولسمى تخفيفا لكان أحسن لان المستعار مختل لا يخل لكنه سمي تخفيفا باعتبار تخفيفه لغيره وما حث  
وقعت في الحدود كرمه موصوفة بمعنى شيء لكنها في هذا المثل لا تكون بمعنى شيء لان الشيء الموجود  
على مذهب أهل السنة فلازم أن يكون وجه الشبه وجود بالكنه قد يكون عدما كإسائي في تشبيه  
الوجود الذي لا يتبع بالعدوم والوجه عدم الفائدة ثم علم أن المراد بوجهه هنا ما هو أهم من الواحد  
والمعدد فانه سيقسمه اليهما وقد مثل المصنف للشيء بقوله القاضي التنوخي  
وكان النجوم بين دجاها \* سن لاح ينهن ابتداء

تخفيف النون المضمومة  
يقبل اليت  
رب ليل قطعه بصدود \*  
وقرأ ما كان فيه وداع  
سوحش كالشغل تقضى به  
العين وتأويل حديثه الاسماع  
قوله جمع دجبة وهي  
الطلعة (أي نواز ومعنى  
وجعها مضافة ليل باعتبار  
قطعها الموجودة في السواحي  
المتعارفة والمتباعدة ولا  
فهي واحدة لعدم تمايز  
أفرادها (قوله والضمير  
لليل) أي في قوله ورب ليل  
(قوله والضمير للنجوم) أي  
والمعنى وكان النجوم بين  
ظلمها والاضافة لأدنى  
ملازمة لان النجوم واقعة  
في الظلم ويصح أن يكون  
الضمير على هذه الرواية ليل  
المسلول عليها بقوله رب  
ليل فان دجبة دالة  
على التكسور والتعدد  
وبقرينة الحال لان العاشق  
لا يشك في المبالغة واحدة  
(قوله لاح) أي ظهر ينهن  
ابتداء أي دجبة وهي  
الامر الذي انتهى ما مور  
به شرعا وهو ليس كذلك كما  
أن المراد بالسنة ما تقرر

كونه مواربها شرعا ما يدل عليه قول الشارع وما يجري مجرى ذلك من تفسيره صلى الله عليه وسلم فان  
فالشبه النجوم بقدر كونها ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل والشبه به السن القليلة بكونها لا تحت ابتداء فهو تشبيه مفرد غير  
لا يثنى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول وحسنه فيقدر أن السن محسوسة ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة أو يجعل  
من عكس التشبيه والأصل وكان السن بين الابتداء لنجوم بين دجاها

فان وجه الشبه فيه الهيئته الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بهض (٣٢٣) في جوانب شئ مظلم اسود فهي غير

موجودة في المشبه بالا على طريق التفضيل وذلك أنه لما كانت البدعة والضلالة وكل ما هو جهل

(قوله أي في هذا التشبه)  
أي الواقع في البيت (قوله مشرقة) أي مضيئة (قوله في جوانب شئ) أي جهات شئ مظلم والمناسبات قوله بين دجاء أن يقول بين الظلمة كذا في الحسد وفي الأطول في جوانب شئ مظلم هي الطلمات وقصد يجعل الظلمة مظلمة لأنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضيء بذاته اه وكذا يقال في أسود (قوله غير موجود) أي لأن السنن ليست أجراماً حتى تكون مشرقة وكذلك البدعة ليست أجراماً حتى تكون مظلمة (قوله أعني السنن ابتداء) أي بالصنانية إشارة إلى أن في البيت قلباً وبصريح به (قوله الأعلى طريق التفضيل) بالإضافة لبيان أي تفضيل الوهم كون الشئ حاصل لا وهوليس كذلك في نفس الامر لأن البيان والاشراق كاطلمة من أوصاف الأجسام ولا توصف السننة البدعة بها لانها من المعاني (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي وجود الهيئته الواقمة وجه شبه في المشبه به على طريق التفضيل (قوله

فان وجه الشبه فيه) أي في هذا التشبه (هو الهيئته الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم اسود فهي) أي تلك الهيئته (غير موجودة في المشبه) أعني السنن بين الابتداء (الأعلى طريق التفضيل وذلك) أي وجودها في المشبه على طريق التفضيل (أنه الضمير لثبات) لما كانت البدعة وكل ما هو جهل

يفتقر إلى إثبات ظهور ذلك اللائح ولذلك وصف النجوم ضباباً لها لثباتها وضعفها بالنسبة إلى قوة الظلمة في جميع النواحي وان كانت أحق بالوصف بذلك لذاتها لان الموصوف باللوحان والظهور هو المضيء لا الظلم كالموجود عند عدم اشراقه ولما اعتبر اللوحان في النجوم لما ذكر كان المطابق لهذا الاعتبار في المشبه أنه يكون الاذغ هو السنن المقابلة للنجوم والملاح في جنبه هو البدع المقابلة للظلمة ولكنه عكس وأوقع القلب في المشبه فجعل الاذغ هو الابتداء واللوح في جنبه هو السنن وكان السرفي ذلك الأيما إلى أن كون السنن ذكر الابتداء باعتبارها أقل وانما أفرد الابتداء مع أن المطابق لمقابلته وهو الدجاء الجعبي لما أشرنا إليه وهو المطابق لقوله في جنب شئ الخ من كون الأصل الافراد اذ ظلمة الليل واحدة وانما جعلها باعتبار القطع من الظلمة في النواحي وأجزائها ثم بين وجه الشبه هنا مع بيان سبب كونه غير متحقق في أحد الطرفين فقال (فان وجه الشبه) أي انما قلنا ان الوجه هنا غير متحقق لان وجه الشبه (فيه) أي في هذا التشبه (هو الهيئته الحاصلة) أي المتحققة والمفترقة (من حصول اشياء مشرقة) أي مضيئة (في جنب) أي في جهة (شئ مظلم أسود) بان تدور تلك الاشياء في خلل ذلك المظلم الاسود وقلنا في تفسيرنا لمصلحة أي المتحققة الخ إشارة إلى أن تلك الهيئته هي نفس الحصول إلى آخره حصول الهيئته بذلك الحصول كحصول الجنس بالتورع بمعنى ان الهيئته تتحقق خارجاً عما جاز الحصول كالتحقق وتنفرد بغيره (٢) لان هذا الحصول بسبب بيان لها على العمل بها على حده ويحتمل أن يراد بالهيئته الحالة اللازمة لتلك الحصول أعني كون اشياء حصلت في جنب شئ أسود فيظهر التباين بين الحصول والهيئته ومثل هذا يتفرق في كل ما كان مثل هذا الكلام فليفهم واذا علم أن وجه الشبه هو الهيئته المذكورة (فهى) أي تلك الهيئته معلوم أنها غير موجودة في المشبه (الذي هو السنن الكائنة بين البدع ضرورة ان الاشراق لكونه حسياً لا تنصف به السنة لكونها عاقلة محضة اذ هي عائدة إلى كون الشئ ما مورا به شرعا وهو كذلك في نفس الامر والحكم بذلك أصله العلم الموجب للهدى والاطلام لكونه حسياً أيضاً لا تنصف به البدعة لكونها عاقلة محضة اذ هي عائدة إلى الحكم بكون الشئ ما مورا به مع انه ليس كذلك في نفس الامر وأصله الجهل الموجب للقي والضلال وانما وجدت تلك الهيئته حقيقة في المشبه وهو ظاهر ولا حال الحصول إلى آخره ليس يحس لاننا نقول المراد بالحس كالتقدم ما يدور متعلق بحس فيتحقق بهذا ان الوجه لم يوجد في المشبه (الأعلى طريق التفضيل) أي الأعلى السبيل الذي هو تفضيل الوهم كون الشئ حاصل مع انه ليس كذلك في نفس الامر ثم اشار إلى بيان سبب التفضيل المذكور فقال (وذلك) أي وكون وجود الهيئته المذكورة في المشبه به حاصل على سبيل التفضيل سببه (انه) أي بان الشأن هو هذا وهو قوله (لم كانت البدعة) التي اعتبرت تكب بسبب الجهل عوجاً تركها (و) كذا (كل ما) أي كل فعل (هو جهل)

فان الجامع بينهما الهيئته الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم وليس ذلك في السنن والابتداء الأعلى وجه التفضيل هذا معني عبارة الايضاح قلت ويحصر المراد بانه النجوم بالسق والجامع حصول النور وهو خيال في السنن وشبه الحجج بالابتداء وهو خيال في الابتداء وكل ما هو جهل) أي وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لانها جهل بنفسها وهو ما ظهر أن العطف من قبل عطف العام على الخاص (٢) كذا في غير نسخة وتأمله كتبه معصمه

يجعل صاحبها في حكم من عيش في الظلمة فلا يجد الى الطريق ولا يفصل الشيء من غيره فلا يامن أن يتروى  
يجعل صاحبها كمن عيش في الظلمة فلا يجد الى الطريق ولا يامن أن يتروى (كمن عيش في الظلمة) وإذا كان صاحب الفعل الذي  
أي بالظلمة (ولزم بطريق العكس) إذا أريد التشبيه (أن تشبه الستة وكل ما هو علم بالنور) لأن الستة  
والعلم يقابل البسطة والجعل كما أن النور يقابل الظلمة  
أي ارتكابه يسمى جهالة لحصوله عن الجهل بموجب تركه (يجعل صاحبها) أي صاحب تلك  
البسطة بمعنى وكل ما هو جهالة (كمن عيش في الظلمة) وإذا كان صاحب الفعل الذي  
لا يرتكبه إلا بالجهل يجعل كالماتشي في الظلمة فالجهل نفسه أخرى أن يجعل صاحبه كذلك لأنه  
السبب في كون صاحب الفعل كذلك وإنما جعلنا الكلام على ما ذكره لعمومه على ظاهره للعلم بأن  
البسطة اصطلاحاً ليست هي نفس الجهل ولو كان ارتكابه من جهالة وإذا كانت كذلك فالعلوف  
عليها ينبغي أن يكون من جنسها ومثل هذا تقر في السنة فعمل أيضاً محض العلم في التشبيه من  
باب أخرى (فلا يجد) أي حيث كان كمن عيش في الظلمة فلا يجد أي فلا يتوصل  
(الطريق) الذي تقع له البصاة (ولاً يامن) في تشبيه في تلك الظلمة (أن يامن) أي أن يلقى  
(مكروها) بتأذيه (شبهت) جواب لما أي لما كان صاحب البسطة كالماتشي في الظلمة شبهت  
البسطة (بها) أي بالظلمة في عدم الأمن من لقائه المذكور وفي عدم الاحتذاء لطريق الصحة ولا يخفى  
حافى الكلام من شبه اتحاد الجواب بالشرط الخاص به أن صاحب البسطة لما كان شبيهاً بصاحب  
الظلمة شبهت البسطة بالظلمة ومعلوم أن العرب تشبه الصاحب بالصاحب علم بتشبيه المصاحب  
بالمصاحب وانطبع في مثل ذلك سهل ظهور المراد (ولزم) من ذلك (بطريق العكس) أن تشبه  
السنة) أي أن يصح تشبيه الستة (وكل ما هو علم بالنور) وإذا صح هذا لزم وقوعه إذا أراد وقد  
أريد وقوعه ولما قلنا بطريق العكس أي بالطريق الذي هو مرادنا المعاكسة والخاصة الضدية لأن  
ما يرتب على الشيء من جهة أنه ضدي ترتب عكسه أي خلافه على مقابله والانتفاء الضدية ويحتمل  
أن يراد بطريق العكس المتقرر فيما ذكره في التعليل وهو انتفاء الحكم عند انتفاء العلة فإذا  
كانت الضدية الخاصة علة في جهة التشبيه بشئ كان انتفاؤه في ضده علة في انتفاء التشبيه بمقابله  
والأزمن كون لازم الضد ثابتاً بالمقابلة فينتفي التصادم والاحتلال متلازمان وبهذا يدفع ما يقال من أن  
تشبيه الضدي بشئ لا يستلزم جهة تشبيه ضده بمقابل ذلك الشيء وقد تقدم أن السنة ليست هي نفس  
العلم كما أن البسطة ليست هي نفس الجهل لكن ارتكابه الأولى بالعلم والثانية بالجهل فلما كان الاختلاف  
من لازمه عدم الإصرار ومن لازم عدم الإصرار عدم تحقيق الاحتذاء بالطريق ومن لازم ذلك عدم الأمن  
من لقائه المذكور وناسب تشبيهه بالبسطة والجهل المزمن لعدم الأمن ولما كان النور بالعكس أي من  
لازمه الإصرار لا زم لتعريض المكارة وبذلك صار كضد للظلمة ناسب تشبيهه بالسنة والعلم المزمن  
لتوق المكارة فبين أن ما تقر في أحد الضدين من حيث أنه ضد وجهه شمع شئ يتقرر خلافه في  
ضد مع مقابل ذلك الشيء وقد جعل المصنف الأصل في التشبيهين المذكورين هو تشبيه البسطة  
والجهل بالظلمة والفرع تشبيه السنة والعلم بالنور ولجعل كل منهما أصلاً وعكس في التأسيس  
والترتيب صرح ومرجع ذلك إلى الاستعمال القديم والحادث فإن ثبتت فالأقرب أن كلامهما  
أصل وقد وجهه ما ذكر على تقدير عدم تحقق السابقة بأن الأصل أي أكثر الجهل والظلمة والخطب  
في مثل هذا الاعتبارات سهل بعد تقرر تشبيه السنة والعلم بالنور بالبسطة والجهل بالظلمة  
وحصل في ضمن ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة والتشبيه الصريح أعلمه الأول والثاني قد فيه ثم ذكر  
المصنف أن كون البسطة يجعل صاحبها في حكم من عيش في الظلمة جعلها شبهة بالظلمة ولزم من ذلك  
و يامن من المكروها بل المصنف ذلك أكتفاء بالمقابلة قاله يس

يجعل صاحبها في حكم من عيش في الظلمة فلا يجد الى الطريق ولا يفصل الشيء من غيره فلا يامن أن يتروى  
في مهمات أو يستقر على  
عدو قاتل أو أقمه مهلكة  
شبهت بالظلمة ولزم على  
عكس ذلك أن يشبه السنة  
واللهدى وكل ما هو علم  
بالنور وعليه ما قوله تعالى  
يخرجهم من الظلمات الى  
النور

( قوله يجعل صاحبها )  
أي المتصف بها ( قوله )  
ولاً يامن من أن ينال  
مكروها ( أي من الوقوع  
في مهلكة ( قوله شبهت  
البسطة ) جواب لما  
واقصر المصنف على  
البسطة مع أن لما ناسبها  
تقدمه أن يقول شبهت  
البسطة وكل ما هو جهل  
لأن البسطة هي المقصودة  
بذلك لأن الكلام فيها  
( قوله ولزم ) أي من ذلك  
أعني تشبيه البسطة  
بالظلمة ( قوله بطريق  
العكس ) أي المقابلة  
والاضافه لبيان أي  
الطريق التي هي مراعاة  
المقابلة والخاصة الضدية  
لأن ما يرتب على الشيء من  
جهة أنه ضد لا يرتب على  
مقابله والانتفاء الضدية  
( قوله أن تشبه السنة )  
أي المقابلة للبسطة  
وقوله وكل ما هو علم أي  
المقابل لكل ما هو جهل  
وقوله بالنور أي لأنها  
تصغر صاحبها كمن عيش  
في النور فينتدى الطريق  
و يامن من المكروها بل المصنف ذلك أكتفاء بالمقابلة قاله يس

وشاع ذلك حتى وصف المصنف الاول بالسواد كما في قول القائل شاعت سواد الكفر من حين فلان والمصنف الثاني بالبياض كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم أنتيكم بالحنيفية البيضاء وذلك لتخيل أن السق ونحوها من الخس الذي هو اشراق أو ابيضاض في العين وان البدعة ونحوها على خلاف ذلك

(قوله وشاع ذلك) أي التشبيه المذكور على السنة الناس وتدأوله في الاستعمال حتى تخيل الخ وقوله أي كون السنة الخ بيان التشبيه المذكور بالشاربيه وكان المناسب أن يقول أي كون البدعة والجهل (٣٣٥) كاطلة والسنة والعلم كالنور وال

(وشاع ذلك) أي كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كاطلة (حتى تخيل أن الثاني) أي السنن فكل ما هو علم (عالمه بياض واشراق ونحو أنتيكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أي وتخيّل أن البدعة وكل ما هو جهل (عالمه سواد وظلام) (كقولك شاهدت سواد الكفر من حين فلان

(وشاع ذلك) التشبيه على السنة الناس أي كثرة أدولة فيما بينهم (حتى تخيل) أي إلى أن تخيل الوهم على قاعدة من اثبات الاحكام على خلاف ما هي بكثرة التقارن والجاورة (أن الثاني) أي المذكور في كلام المصنف الثاني وهو السنن وكل ما هو علم (عالمه بياض واشراق) لكثرة تقارنه في التشبيه بالنور الحسي فهو مبروت وصف المقارن الذي هو النور ذلك الثاني الذي هو السنة والعلم فإذا كان الوهم ثبت أحكاما غير متحققة بدون اقتران كثيرا بل بمجرد ظهور شيء مع غيره بكيفية في اثبات أحكام أحدهما لا آخر فاقترانها مع كثرة المقارنة أخرى وهذا الحكم الوهمي يصح البناء عليه والمنطاب به لفة وشرا فالظهور المراد ويصح أن يكون الاستعمال فيما يعل به لافيه من التجزؤ البليغ (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أنتيكم بالحنيفية) أي بالطريقة الحنيفية وهي دين الاسلام والحنيفية نسبة للحنيف والحنيف هو المائل عن كل دين سوى دين الحق وعني به ابراهيم صلى الله عليه وسلم (البيضاء) ولأنه أن وصف الطريقة الدينية بالبياض ليس على طريق التحقيق الحسي بل لاقتراءها بعالمه بياض في التشبيه أعطى حكمه وهما فصم أن يجعل البياض وجه التشبيه بينها وبين عالمه البياض الحسي لاتصافها به وهما (و) تخيل (أن الاول) في كلام المصنف وهو البدعة وكل ما هو جهل كائن (على خلاف ذلك) الثاني بأن يكون هذا الاول عالمه سواد وظلام بالطريق المذكور فصم وصفه بهذا الحكم الوهمي أو لتقصيد المبالغة في التشابه وذلك يقع في الكلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من حين فلان) مع أن الكفر لا سواد له حقيقة بل تخملا والجبين ما بين العين والاذن إلى جهة الراس ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة وخصي شهم وسواد الكفر منه مع أن المراد شهم ومن الوجه اذهو الذي يدعي ظهوراً مارة الكفر عليه اذهو الذي يظهر فيه الغيرة والسواد التنبان عن الكفر لأنه أول ما يبدو عند الالتفات حيث يقصد تبسغ الشخص ليظهر وجهه ويحتمل على بعد أن يكون المعنى شاهدت مثل سواد الكفر من حين فلان أي من سواد شعر

تشبيه الهدى بالنور وأصل ذلك قوة تعالى يخرجهم من الظلمات إلى النور وشاع ذلك حتى وصف الاول بالسواد في قولهم شاهدت من حين سواد الكفر والثاني بالبياض كقوله صلى الله عليه وسلم أنتيكم بالحنيفية البيضاء وليس منه الظلم ظلمات يوم القيامة طوإذا أن ترتب على الظلم نفس الظلمة

لحذوف أي بالله أو الشرية الحنيفية نسبة للمصنف وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعني به ابراهيم عليه السلام وقوله والاول) أي وحتى يخيل أن الاول في كلام المصنف وهو البدعة وقوله خلاف ذلك أي الثاني (قوله وظلام) كقولك شاهدت سواد الكفر من حين فلان) أي وحتى يخيل أن الاول في كلام المصنف واشراق (كقولك شاهدت سواد الكفر من حين فلان) الجبين ما بين العين والاذن إلى جهة الراس ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة ووصف الجبين بشهم وسواد الكفر منه مع أن المراد شهم ومن الجبل لأن الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده والشاهد في قوله شاهدت سواد الكفر فان الكفر بحد ما علم بجي النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة وقد وصف ذلك الانكار بالسواد لتخيله انهم الاجرام التي لها سواد

صار تشبيه النجوم ما بين الدجى بالسنى ما بين الابتداء تشبيه النجوم في الظلام بيباض الشيب في سواد الشباب بالانوار مؤتلفة  
 من النبات الشديدة الخضرة

قوله تشبيهها (الح) أي صار ذلك (٣٣٦) التشبيه بواسطة الوجه التخييلي مصححا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه

فصار (ب) بفتح فاء ثالثة أن الثاني مما له بياض واشراق الاول مما له سواد واطلام (تشبيه النجوم بين  
 الدجى بالسنى بين الابتداء كتشبيهها) أي النجوم (ببياض الشيب في سواد الشباب) أي أبيضه  
 في أسوده (أو بالانوار) أي الأزهار (مؤتلفة) باللقاف أي لامتعة (بين النبات الشديدة الخضرة)  
 حتى يضرب إلى السواد

ذلك الحسب والخطب في مثل ذلك سهل وأشرت بقولي أولا وبصر أن يكون الاستعمال للمفاهيم  
 التجوز البليغ وبقولي ثانياً وأقصداً للمبالغة في التشابه إلى أنه يسبح أن يعسر في مثل وصف السكر  
 بالسواد ووصف الخنيفة بالياض كون الإطلاق حقيقة بلا تشبيه بناء على أن ذلك الإطلاق إنما  
 هو لتوهم وجود المعنى في المطلق عايشه كما قرر المصنف أو كونه مجازاً من سلا من إطلاق ما لا جوار على  
 مجاز وروفي التشبيه أو كونه تشبيهاً بناء على تقدير حرف التشبيه في تحوّل ذلك فيكون التقدير في نحو  
 ذلك الخنيفة التي هي كحنيفة بياضاً أو كونه استعارة بناء على نقل اللفظ بعد التشبيه وإن ذكر التشبيه  
 على هذا الوجه لا ينافي في الاستعارة على ما يأتي إن شاء الله تعالى ولكن على أنه مجازاً وتشبيه لا يعني أنه  
 لا تخيل حينئذ تأمل (فصار) أي فيسبب تخيل البدعة مما له سواد والسنه مما له بياض وإعطاء  
 حكم التخييل حكم المحقق صار (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنى بين الابتداء) مصححاً وإن كان وجود  
 وجه الشبه في أحدهما تخيلاً لا أن حكم التخييل في باب التشبيه حكم المحقق فيكون تشبيه النجوم  
 بين الدجى بالسنى بين الابتداء (كتشبيهها) أي النجوم كذلك (ببياض الشيب) أي بما يلقى  
 فيه وجه الشبه كما كالشعر الأبيض وقت الشيب الكائن (في سواد الشباب) أي في الشعر الذي كان  
 اسود وقت الشباب يعني فيما استمر منه على سواده وانما قلنا كالشعر الخ ضرورة أن النجوم لم تشبه  
 بنفس البياض في السواد بل بالابيض الكائن في الأسود فإذا أردت تشبيه النجوم كذلك قلت  
 النجوم في الدجى كالشعر الأبيض في الشعر الأسود حال ابتداء الشيب (أو) كتشبيهها (بالانوار)  
 أي بما يلقى فيه الوجه أيضاً كالانوار جمع نور يفتح النون وهو الزهر حال كون تلك الانوار (مؤتلفة)  
 باللقاف أي لامتعة ظاهرة الألوان (بين) أجزاء (النبات الشديدة الخضرة) حتى مال بشدة اخضراره

حقيقة قال فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنى بين الابتداء تشبيه النجوم في الظلام بيباض الشيب  
 في سواد الشباب أو بالانوار جمع نور يفتح (بين النبات الشديدة الخضرة) ووجهه أنه تخيل ما ليس  
 بمثلون متلوفاً (قلت) برده أنه صار تخيلاً كما أن اللون يتحقق في بياض الشيب وكونه جعل التشبيه أولاً  
 بين الابتداء والظلمة وأنه لم يزل عنه تشبيه الهدى بالنور فبعضه تنظر الأولى العكس كما هو نص البيت  
 فإن الذي دخلت عليه أداء التشبيه هو الأجدر بأن يجعل المقصود وغيره لازم عنه إلا أن يكون لاحظ  
 في ذلك تقديم الظلمة في الخلق على النور وقوله تعالى يخرجهم من الظلمات إلى النور ثم يقال كيف  
 لزم عن تشبيه البدعة بالظلمة تشبيه الهدى بالنور ومن شبه أحد الضدين بأمر لا يفرقه تشبيه ضده  
 وليس كل ما ثبت لأحد الضدين ثبت ضده لضده ولعله يريد أن يحذر من تشبيه البدعة بالظلمة إلى  
 تشبيه السنه بالنور وقوله فصار تشبيه النجوم إلى آخره هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقاً لما  
 سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة والهدى بالنور فإن مقتضى ذلك أن يقول فصار تشبيه الهدى بين  
 الابتداء والنجوم بين الظلام ولعل الجميع كلامه أنه أراد ألا التشبيه الأصلي ثم أضاف التشبيه

عق كافي تشبيه النجوم  
 بين الدجى بيباض الشيب  
 الخ (قوله أي النجوم)  
 أي بين الدجى (قوله  
 بياض الشيب) أي  
 الشعر الأبيض الكائن في  
 وقت الشيب وقوله في سواد  
 الشباب أي الكائن بين  
 لشعر الأسود الكائن في  
 وقت الشباب الباقي على  
 سواده ضرورة أن النجوم في  
 سنى لم تشبه بنفس البياض  
 في السواد بل بالشعر  
 الأبيض الكائن في الأسود  
 لمقال النجوم في الدجى  
 كالشعر الأبيض في الشعر  
 الأسود حال ابتداء الشيب  
 ولذلك قال الشاعر  
 بيه في أسوده (قوله  
 أي الأزهار) أشار به إلى  
 أن الانوار جمع نور يفتح  
 لنون (قوله لامتعة) لم  
 يقبل بعبارة لأنه لا يلزم من  
 لعنها كونها بياضاً فقد  
 يحصل الامعان في الأخضر  
 مثلاً (قوله بين النبات)  
 أعني أصول الأزهار وقد  
 شتر تشبيه النجوم  
 بين الدجى بيباض الشيب  
 وتشبيهها بالانوار الخ في  
 كون وجه الشبه محققاً  
 في الطرفين لكن وجه  
 الشبه في التشبيه بالشيب  
 الخ الهيثم لا حاصله من

حصول أشياء من شيء أسود ووجهه في الثاني الهمة الحاصلة من حصول أشياء لونها  
 بخلاف اللون ما حصلت فيه لأن الانوار لا تشبه بوصف البياض (قوله حتى يضرب) أي يميل إلى السواد فيترى أنه أسود

فالتأويل فيه أنه تخيل ما ليس بثلاثين مثلاً ولا بمحتمل وجهاً آخر وهو أن تأويله بأنه أراد معنى قولهم إن سواد الظلام يزيد النجوم حسناً فاعلمنا كان وقوف العاقل على عوار الباطل يزيد الحق بطلاً في نفسه وحسناً في أمر آتية جعل هذا الأسلوب من المعقول مثلاً للمشاهد البصر هناك غير أنه لا يخبر مع هذا عن كونه على خلاف الظاهر لأن الظاهر أن مثل المعقول في ذلك بالمحسوس كما فعل البصري في قوله وقد زادها إفرام حسن جوارها • خلأ في أصقار من الجنب  
وحسن درارى الكواكب أن ترى • طوالع في داج من الليل غيب  
ومن التشبيه التخيلى قول أبي طالب الرقي

ولقد كنت الظلام كأنه • يوم التوى وفؤاد من لم يشق

فإنه لما كانت أيام المكاره توصف بالسواد توسعاً فقال أسود النهار في عيني وأظلمت الدنيا على وكان القلب يدعى القسوة على من لم يشق والقلب القاسي يوصف بالسواد توسعاً تخيلاً يوم التوى وفؤاده من لم يشق شين له ما سواد وجهه لمسا عرفت به وأشهر من الظلام فشبه بهما وكذا قول ابن بابك وأرض كأن خلق الكرام قطعها • وقد كحل الليل السحابة فأصغرا فان الاختلاف لما كانت توصف بالسمرة والضحى تشبه الهباء لما كن الواحدة (٣٣٧) والضميمة تخيل أخلاق الكرام شامسة وجعل أصلها في قسبه الأرض الواسعة بها وكذا قول المتنوشي

فانمض بنا إلى قعر كأنهم • في العين ظلم وانصاف فلما تفقا  
فإنه لما كان يقال في الحق الثمير واضح فيتماراه صفة الاجسام المنيرة وفي الظلم خلاف ذلك تخيلهما شين لهما انارة واطلام فشبه النار والقسم مجتمعين بهما مجتمعين وكذا ما كتب صاحب الى القاضي أبي الحسن وقد اهدى له صاحب عطر القطر

فهم هذا التأويل أعني تخيل ما ليس بثلاثين مثلاً ولا بمحتمل وجهاً آخر وهو أن تأويله بأنه أراد معنى قولهم إن سواد الظلام يزيد النجوم حسناً فاعلمنا كان وقوف العاقل على عوار الباطل يزيد الحق بطلاً في نفسه وحسناً في أمر آتية جعل هذا الأسلوب من المعقول مثلاً للمشاهد البصر هناك غير أنه لا يخبر مع هذا عن كونه على خلاف الظاهر لأن الظاهر أن مثل المعقول في ذلك بالمحسوس كما فعل البصري في قوله وقد زادها إفرام حسن جوارها • خلأ في أصقار من الجنب  
وحسن درارى الكواكب أن ترى • طوالع في داج من الليل غيب  
ومن التشبيه التخيلى قول أبي طالب الرقي  
ولقد كنت الظلام كأنه • يوم التوى وفؤاد من لم يشق  
فإنه لما كانت أيام المكاره توصف بالسواد توسعاً فقال أسود النهار في عيني وأظلمت الدنيا على وكان القلب يدعى القسوة على من لم يشق والقلب القاسي يوصف بالسواد توسعاً تخيلاً يوم التوى وفؤاده من لم يشق شين له ما سواد وجهه لمسا عرفت به وأشهر من الظلام فشبه بهما وكذا قول ابن بابك وأرض كأن خلق الكرام قطعها • وقد كحل الليل السحابة فأصغرا فان الاختلاف لما كانت توصف بالسمرة والضحى تشبه الهباء لما كن الواحدة (٣٣٧) والضميمة تخيل أخلاق الكرام شامسة وجعل أصلها في قسبه الأرض الواسعة بها وكذا قول المتنوشي  
فانمض بنا إلى قعر كأنهم • في العين ظلم وانصاف فلما تفقا  
فإنه لما كان يقال في الحق الثمير واضح فيتماراه صفة الاجسام المنيرة وفي الظلم خلاف ذلك تخيلهما شين لهما انارة واطلام فشبه النار والقسم مجتمعين بهما مجتمعين وكذا ما كتب صاحب الى القاضي أبي الحسن وقد اهدى له صاحب عطر القطر

بأبها القاضي الذي نفس له • مع قرب عهد لفائه مشتاقه أهديت عطر من طيب ثنائيه • فكأنما أهدى له أخلاقه  
فإنه لما كان الثناء يشبه بالعطر ويشق له منه تخيله شأبه رائحة طيبة وشبه الطير به يومه أنه أصل في الطير وأحق به منه وكذا قول الآخر  
كان انتضاء البدر من تحت غيبه • نجاف من البأس بعد وقوعه  
فإنه لما رأى الظلام من شدة يشبه بخروج البدر من تحت الغيم بالتحساره عنه قلب التشبيه ليرى ان صورة التجاف من البأس لكونها مطوبة فوق كل مطلوب أعرف من صورة انتضاء البدر من تحت غيبه

(قوله بهذا التأويل الخ) هذا نتيجة ما تقدم وقوله بين البصري حال من النجوم وكذا قوله بين الابتداء حال من السنن (قوله ولا يخطئ الخ) أي لعلم ذلك من قول المصنف فصار تشبيه النجوم بين البصري بالسنن بين الابتداء كشبهها الخ وإنما كان من باب القلب لأنه جعل في جانب التشبيه النجوم التي هي نظائر السنن في جانب التشبيه بين البصري فلجعل السنن في جانب التشبيه بين الابتداء ليتوافق الجانبان والسكتة في ذلك القلب الإشارة الى كثرة السنن وأن البدع في زمانه قليلة بالنسبة اليها حتى كأن البدع هي التي تلغ وتظهر من بينها ولا حل هذه السكتة أفرد السبعة وإن كان مقتضى مقابل المسمى بجمعها (قوله ولا يخطئ الخ) أنه قوله لا يخطئ بين ابتداء الخ) الأولى أن يقول ولا يخطئ أن قوله سنن لاحتين ابتداء من باب القلب بل لأنه سنن كاهو ظاهر

(فعل) من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه (فما يجعله) أي وجه التشبيه (أي قول القائل  
الصوفي الكلام كالخ في الطعام كون القليل مصحها

يشلون متولوا بياض في الطعام على ما قرئناه فيما تقدم فإذا قيل الصوم في الدجى كالسنة في  
الابتداع صح أن يقال في تفسير الوجه في كون كل منهما مضافاً بياض بين أجزاء متى أدى سوادون  
كان في الثاني تخيلاً وتحقق أيضاً قوله سن لاح بينهما ابتداء فيه قلب كقوله فما تقدم وأشرنا  
إلى الاعتذار عنه وإن الأصل سن لمن بين الابتداء (ف) إذا حقق وجوب اشتراك الطرفين في الوجه  
وأنه لا بد من وجوده فيها لتحقيقاً أو تخيلاً (علم) أن التشبيه إذا اعتبر فيه وجه لم يوجد في الطرفين  
تحققاً ولا تخيلاً فذلك الاعتبار فاسد فعلم بذلك (فما يجعله) أي جعل وجه التشبيه (في قول  
القائل الصوفي الكلام كالخ في الطعام كون القليل) أي جعل وجه التشبيه في ذلك كون القليل  
من كل من الصو والمخ (مصحها) لما وجد منه وهو الكلام في الأول والطعام في الثاني

تشبه السن والابتداء بالصوم والسلام ولا نسرد ذلك بل سألنا ما يدل على خلافه إن شاء الله تعالى  
ومنها أن في البيت تقديرين أحدهما أن الصوم هي التي تلوح بين الدجى وهو قد جعل الابتداء به ح  
بين السن فالتشبيه غير تام الثاني أن لاح لاستعمل الأفعال اشتراكاً وظهور ذلك مناسب لأن  
تحول فاعله السن لا الابتداء الثالث وأورده الزنجاني أن الأنبياء السبع في المشبه به طرف والسواد  
منظروف وفي المشبه والعكس فكيف يصح أن تكون المشبه الهيئة الاجتماعية وهو قريب من الأول  
ولا يصح الجواب بأن لاح مستند إلى ضمير السن لأن قوله بينهما ابتداء صريح في الظرفية ولأن لاح  
فيه ضمير المؤنث الغائب فلا يصح تذكيره وإن كان جازماً بآي المشهور وقوله ولا أرض بأقبل إقبالها  
شاذ ولو جوزناه فيها بما يحصل به الجواب عن السؤال الثاني لأن هذا ولا يصح الجواب عن هذا  
والذي قبله بأنه من قلب القلب مثل عرضت الناقة على الخوص ويكون التقدير لاحتبين الابتداء  
لأن القلب لا يقاس لغة وهذا الشاعر ليس عن بهج بقوله وأجيب عنه بأن المراد تشبيه الصوم  
بالسن والدجى بالبدع سواء كان الدجى طرقاتاً أم منظروفاً لا يصح لأن رعاية الظرفية هنا مقصودة ثم قد  
خطرت في هذا البيت شيء حسن لا يتخلو عن تكلف لكنه يصلح للاشكال ويعلم أنه ليس من قلب  
التشبيه وأقدم عليه أن قبل هذا البيت

ربما قيل قطعته كصدود \* وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالنقل يقضى به العين وتأتى حده نيه الاسماع

وكان الصوم بين دجاء \* سنن لاح بينهما ابتداء

فهذا الرجل يذكر ليلامني له مدلهما شديد السواد استولت ظلمته على نجومه فسترها وتحملت  
وسطها فلم يبق فيه شيء من النور والآخرى إلى قوله كصدود وفراق ما كان فيه وداع أي ليس فيه شيء  
من النور فلو أن نجومه باقية لكان فيه مثل الوداع الذي يتعطل به فلما وصفه بأنه ظلمة فقط ليس فيه  
شيء من النور وقال وكان النجوم بين دجاء سنن أي كان نجومه الكائنة بين الدجى أي التي استولت الدجى عليها  
وسترها سنن لاح الابتداء بينها أي بين أجزاء كل نجم من نجومها فصار السن طرقاتاً والبدعة منظروفاً  
لهما طرقاتاً كانت الظلمة سترت النجوم واستولت عليها استيلاء المنظروف وبهذا ظهر أنه ليس من قلب  
التشبيه لأن المقصود تشبيهه له لا تشبيهه بدهته ولا بدح في هذا قوله بعد

مشرقاً كأنه نجاج - تقطع النجم والظلام باقناع

لأنه يريد أنهم مع كونهم مشرقاً غلبت عليها الظلمة فسترتها وقد ذكر المصنف في الأيضاح أمثلة

كثيرة فلو جهلنا إلى لم أر الاطلاة تذكروها من (فعل) فساد جعله في قول القائل الصوفي الكلام

كالخ في الطعام كون القليل مصحها

وإذا علم أن وجه التشبيه هو  
ما يشترك فيه الطرفان علم  
فساد جعله في قول القائل  
الصوفي الكلام كالخ في  
الطعام كون القليل مصحها

(دولة فعل المخ) هذا تعريض  
على قوله سابقاً ووجهه  
ما يشترك فيه تحقيقاً أو  
تخيلاً أي فلا بد من وجوده  
في الطرفين تحقيقاً أو  
تخيلاً فإذا لم يوجد في  
الطرفين تحقيقاً ولا تخيلاً  
كان جعل وجهه شبه فاسداً  
فعلم بذلك فساد المخ (قوله

كون القليل مصحها) أي  
لما وجد فيه وهو الكلام  
في الأول والطعام في الثاني

والكثير مفسداً لأن القلة والكثرة انما يتصوران في الخ وذلك بأن يجعل منه في الطعام القدر المصلح أو أكثر منه دون الضور  
فإنما إذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً فإن وجد ذلك في الكلام فقد حصل الضور وإن نفي الفساد عنه وصار مختلفاً  
به في فهم المراد منه والأيضاً وكان فاسداً لا ينتفع به فالوجه فيه هو كون الاستعمال مصلحاً والأهمال مفسداً لا اشتراكاً في ذلك  
ويمّا يتصل بهذا ما حكى أن ابن شرف القيرواني أنشد ابن رشيق قوله

غيري جنى وأنا المعاقب فيكم \* فكأنني سبابة المتندم

وقاله هل سمعت هذا المعنى فقال ابن رشيق سمعته وأخذته أنت وأفسدته أما الأخذ في النافذة القبيحة حيث يقول  
حلفت فلم أترك لنفسك ردية \* وهل بأمن قوائمته وهو طائع لكأنني ذنب امرئى وتركنه \* كذا العز بكوى غيره وهو رافع  
وأما الفساد فلا نسبة المتندم أول شيء تألم منه فلا يكون المعاقب غير (٣٣٩) الجاني وهذا بخلاف بيت النافذة فإن

المكوى من الأبل بال وما  
به عز البشة وصاحب العز  
لا بال به

والكثير مفسداً) لأن المشبه أعنى الضور لا يشترك في هذا المعنى (لأن الضور لا يحتمل القلة والكثرة)  
أذا لا يخفى أن المراد به هنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه  
وحدث في الكلام بكاملها صار حالها فهم المراد وإن لم توجد في فاسداً ولم ينتفع به (بخلاف الخ) فإنه  
يحتمل القلة والكثرة

(قوله والكثير مفسداً) أى

لما وجد فيه وهو الكلام

في الأول والطعام في الثاني

(قوله لا يشترك في هذا

المعنى) أى لا يشترك مع

الخ في هذا المعنى بل هذا

المعنى أعنى الكوننة

المدكورة خاصة بالخ ولا

وجودها في الصورة هذا

كلامه وفيه أن قلة الخ

ليست مصلحة للطعام دائماً

بل ربما كانت مفسدة فلا

يتحقق صحة وجود الوجه

المدكور حتى في الطرف

الآخر اللهم الآن يراد

بالقليل القدر المحتاج إليه

وبالكثير ما زاد على ذلك

(قوله لا يحتمل القلة

والكثرة) أى لا يتصل

شأنهما أى بالنسبة إلى

(والكثير) منهما (مفسداً) لما وجد فيه وانما فسد جعل الوجه بين الضور والخ ما ذكر لعدم وجود الوجه  
المدكور في الضور وهو المشبه فلا يشترك الطرفان في الوجه وانما قلنا لم وجد ذلك الوجه في المشبه الذى  
هو الضور (لأن الضور لا يحتمل) أى لا يقبل (القلة والكثرة) فيما يعبر فيه من الكلام وإن قبلها في نفسه  
بكثرة جزئياته لكن لا غرض لنا في كثرة جزئياته وانما الغرض ما يستعمل منه ويراعى في الكلام  
وهو الذى اعتبر في التشبيه وبذلك الاعتبار لا تعدله حتى يحتمل القلة والكثرة وبيان ذلك أن الضور  
قواعد معاملة فكل كلام اعتبر فيه فإنه واجب فيه ما يجب من الضور صرح وصلح لفهم المراد وإن لم  
تراع ما يجب فيه فسد بل يصلح لفهم المراد كما ينبغي بل يكون فهمه كفهم المعنى من غير العربية وليس  
في هذا الضور المخصوص الراعى في الكلام المخصوص جزئيات يمكن اعتبار بعضها دون بعض فيكون  
اعتبار الكثير منه مفسداً والأقل مصلحاً بل يجب رعاية كل ما يتعلق به ولا يتعلق به ليس نعمو مثلاً  
إذا قلنا ما قام زيد فالواجب من الضور في هذا الكلام أن يكون هكذا من تقديم الفعل وتأخير الفاعل  
وبناء ذلك الفعل الماضي على الفتح ورفع ذلك الفاعل وهذا القدر واجب ومن سقط شيء منه فسد  
الكلام وإذا اعتبر صرح فلا قلة تصلح ولا كثرة تفسد بل كل ما يجب مصلح وإسقاط شيء منه مفسد اللهم  
الآن يصح الكلام على معنى إن رعاية الشواذ فيه هو المعنى بالكثرة كنصب الفاعل في المثال وهو  
بعد لأن رعاية الشواذ إسقاط لبعض الواجب فليست ثم كثرة زائدة على الواجب فافهم فتبين أن القلة  
والكثرة المعبرة وجهان توجد في المشبه الذى هو الضور (بخلاف الخ) الذى هو المشبه به فإنه يقبل القلة

والكثير مفسداً لأن الضور لا يحتمل القلة والكثرة بخلاف الخ) ش أى لكون وجه الشبه ما يشترك  
فيه علم فساد جعل الوجه كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً فى قولهم الضور في الكلام كالخ في الطعام إذا

(٤٣ - شروح التلخيص ثالث) كلام واحد بخلاف الخ فإنه يتصل بهما بالله إلى طعام واحد (قوله

أن المراد به) أى بالضور وقوة رعاية قواعده أى قواعد المراجعة (قوله واستعمال أحكامه) أى وأحكامه المستعملة وهو عطف تفسير  
أى أن المراد بالضور ما ذكرنا بالجزئيات السماة بكونها الضور المحتملة لا بالقلة والكثرة لأنه لا غرض لنا في كثرة جزئياته وانما الغرض منه  
ما يراعى في الكلام وهو الذى اعتبر في التشبيه وهذا لا يحتمل القلة والكثرة (قوله وهذه) أى المذكورة من رفع الفاعل ونصب  
المفعول (قوله وإن لم توجد) أى كلاً أو بعضاً (قوله ولا ينتفع به) أى في فهم المراد منه فإن قلت قد يفهم المعنى من الكلام المحض  
قلت المنى الانتفاع بالنظر لثبات اللفظ وفهم المراد من المعطوف ان وجد في وسطه الترائن كذا قرأ شفاً أهدوى في عبداً الحكيم بالمراد  
لم ينتفع به على وجه الحال التخيير



وهو إما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج والاول ما اتماحق حقيقةهما

(قوله بأن يحصل في الطعام) أي الواحد وقوله القدر (٣٣٠) الصالح منه أو أقل راجع لقوله يحتمل القوة وقوله أو أكثر راجع

بأن يحصل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد باعمالهما (وهو) أي وجه الشبه (إما غير خارج عن حقيقةهما) أي حقيقة الطرفين

والكثرة باعتبار ما يحصل فيه من الطعام بأن يجعل فيه المقدار الكافي فيصير أو أقل أو أكثر فيفسد وعلى هذا فيفسد جعل الوجه ما ذكر لعدم صحة وجوده في أحد الوجهين وهو الصواب وصح وجوده في الآخر على أن التلف في المخل ليست مصلحة لطعام دائما بل ربما كانت مفسدة فلا يتحقق صحة وجود الوجه حتى في الطرف الآخر فإن أريد بالقلة المقدار الكافي وأريد بالكثرة التعدي لما سوى ذلك كان الواجب نحو بل العبارة تأتي ما يدل عليه فأنهم وإذا فسد هذا الوجه وجب أن يحصل الوجه به ما يعين الطرفين ويصح اعتباره في الأحاد فبقوله وجه الشبه بين الصواب والمخل فيمد ذكر الصلاح باعمالهما والفساد باعمالهما (وهو) أي وجه الشبه (إما غير خارج) أي إيمان أن يكون غير خارج (عن حقيقةهما) أي عن حقيقة الطرفين أعني الشبه والمشبه به وغير الخارج يشمل الداخل في الحقيقة وهو الجنس والفصل ويشمل ما ليس بداخل ولا خارج وهو نفس الحقيقة التي هي النوع ولذا قابل قوله بعدا وخارج بغير الخارج لا بالداخل ليدخل ما ذكر وهو ثلاثة أشياء كذا كرر النوع والجنس والفصل وذلك

القلة والكثرة إنما يتصور جوازا في المخل لأن قلة بضع وكثرة بضر بالطعام دون الصواب فأنه إن وجد انتفع به كرفع المعامل ونصب المفعول وإن لم يوجد لم يكن الصواب فسادا حتى لا يشترط وجه لعدم الاشتراك وتقرر على هذا الوجه بقضى أن المانع من المشابهة كون الصواب لا يتفاوت بالقلة والكثرة ولكن يمنع ذلك لأن الصواب متفاوت قطعاً وقد عرفت الصواب تراكب كثيرة لا يعرفها بخلاف آخر ويحتمل أن يراد أن التشبيه فاسد لأن الصواب كثيرة وقلة يصلح بخلاف المخل وفساد القلة والكثرة وجه ما قيل الوجه في هذا التشبيه كون الاستعمال مصلحا والترك مفسدا ليكون مشتركا بينهما واليه ذهب بعد القاهر وقد تكلف الاول بأن كثرة الصواب وجب الاقدام على ما لا يشوهه قليل الصواب من تقديم وتأخير واضماره في كينان الفرق في السابق ولعل هذا المراد من قول السكاكيري ربما يمكن تصحيح هذا ولكن ليس ما بهما الآن وقيل المراد أن البيت قد يكون له أعارب فحمله على المعنى المراد بتقليل الصواب وصلاح وجهه على تلك الأعارب الكثيرة كثره مضرة وقيل لأن الصواب مقصود لغيره من المعلوم فكثرة الصواب المسترفة للغير مفسدة قلنهما من المعلوم المقصود بالثبات وقيل ليس المراد العلم بل استعمال أحكامه في الكلام وفي الإيضاح وما يتصل بهذا أقول فيجوز أن

غيري جنى وأنا المعاقب فيكم • فكانت سبابة المنتدم

فأما أخذهم من النافعة في قوله

لكن أنت ذنب امرئ وتركته • كذا العز يكوي غيره وهو رافع وأفسد لأن سبابة المنتدم أول ما يتألم منه فلا يكون المعاقب غيرا لحائ (قلت) وقوله أول ما يتألم منه يريد أن سبابة المنتدم تألم وهي جانية وفيه نظرا لأن سبابة المنتدم قد لا تكون جانية بأن يكون الندم وقع على فعل قبيح أو فعل عذو أو غير ذلك وإنما اتصل الأعضاء وحملها كائن الواحد سهل ذلك ثم يقع النزاع مع المصنف في جعله هذا ما يتصل بما قبله وليس منه لأن المصنف يدعي فساد التشبيه هنا لعدم الجامع والذي قبله التشبيه فيه صحيح وإنما يخبر به وجه ما غير ما توهم من (وهو إما غير خارج الخ) ثم هذا تقسيم لأن لوجه الشبه وهو أن وجه الشبه إما أن يكون غير خارج عن حقيقةهما أو لا والاول

لقوله بأن يحصل في الطعام) ان قلت لقوله والكثرة ان قلت الاول من القدر الصالح كيف يحصل من القليل المحكوم عليه بكونه مصلحا مع وجود الفساد قلت الاصلاح بالنسبة إليه بمعنى تخفيف الفساد كذا قررنا العدي وجه الله (قوله بل وجه الشبه الخ) اضرب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحا والكثير مفسدا على كل (قوله باعمالهما) أي باعمال الصواب والمخل على الوجهين اللذان والفساد باعمالهما وحديث فني قوله من الصواب في الكلام كالمخل في الطعام بناء على هذا الوجه أنه الكلام لا تحصل منافعه من الدلالة على المقاصد الا بمراعاة القواعد الصوابية كما أن الطعام لا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية على وجه الكمال ما يصلح بالمخل (قوله وهو إما غير خارج الخ) لما ذكر ضابط وجه الشبه شرعى في تقسيمه كما قسم الطرفين فيما راعى أربعة أقسام فقسمه الى ستة أقسام وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهما وغير الخارج ثلاثة أقسام لأنه إما أن

يكون تمام ماهيتهما أو جزأهما مشتركا كالبشر أو جزأهما مادية أخرى أو جزأهما غير مادية كالبشر وغيرهما من الماهيات والاول النوع والثاني الجنس والثالث الفصل والخارج عنهما إما أن يكون صفة حقيقية وإما اضافية والحقيقة إما محسية وإعقلية

كأني تشبيه انسان بانسان في كونه انسانا أو جزؤها كأني تشبيه بعض الحيوانات بالحيوان الانساني في كونه حيوانا والثاني صفة

وقدم الكلام على غير الخارج لانه الأصل في وجه التشبيه ولم يقل وهو اما داخل أو خارج ليشمل النوع لانه كما أنه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهية والنشئ لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) أي ماهيتهما التامة وهو النوع وقوله أوجزا منهما أي وهو الجنس والفصل (قوله كأني تشبيه ثوب بأخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) أو مائة خلو فتصور الجمع أي أو في جنسهما أو فصلهما معا وأنت خير بآنا إذا قلنا زيد كالفرس في الحيوانية أو كعمرو في الانسانية أو في الناطقة فالانسانية والحيوانية والناطقية ليست هي النوع والجنس والفصل اذ النوع الانساني والانسانية أعني الكون انسانا والجنس والحيوان والحيوانية أعني الكون حيوانا والفصل الناطق والناطقية أعني الكون (٣٣٣) ناطقا وكذا يقال في تشبيه ثوب بأخر

وغير ذلك وأجاب بعض الفضلاء بأن المراد بقوله في نوعهما الخ أي قما يؤخذ من نوعهما أو جنسهما أو فصلهما (قوله كما يقال هذا القيص الخ) اعلم أن الثوب اسم لكل ما يلبس لكن ان كان يلبس في العنق قبله فيصير وان كان يلبس على الرأس قبله عمامة وان كان يلبس فيها قبله طافية وان كان يستر به العودة قبله سروال وان كان مكان وضع على الاكتاف قبله رداء فالثوب يحس تحته أنواع علامة وقص ورداء وسروال وطاية اذا علت هذا فالاولى للشارح أن يقول كما يقال هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما قصا وهذا الملبوس مثل هذا الملبوس في كونهما ثوبا وهذا الثوب مثل هذا

بأن يكون تمام ماهيتهما أوجزا منهما (كأني تشبيه ثوب بأخر في نوعهما أو جنسهما) أو فصلهما كما يقال هذا القيص مثل ذلك في كونهما كئانا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين (صفة) أي معنى قائم بهما

(كأني تشبيه ثوب بأخر في نوعهما) حيث يتعلق القرض بذلك لان ما يتعلق به القرض مفيد كقولك هذا الملبوس كهذا في كونهما قصا وهذا الثوب كهذا في كونهما ثوبا في كئان وانما يقتصر في المثال الثاني على قولنا في كونهما كئانا لانه يعود الى التشبيه بالفصل كما يأتي مشاه على أنه لا يختلص بحث لان الثوب مسد كوف كونه كئانا هو المقصود في التشبيه وذلك لثوب نطقة الان الصل في المثال أمره خفيف ومثل هذا ان يقال زيد كعمرو في كون كل منهما انسانا ومثل هذا الكلام مفيد حيث يقصد مثلا تقرير من زلها منزلة المتباينين وان عرنا مثلا منهما معهما من نوع القرض والحار في اعدادا لما شاق الخدمة والاستنكاف عن حصته (أو) تشبيه ثوب بأخر (في جنسهما) الذي هو جزء الحقيقة الاعم منها كما يقال هذا الثوب كذا الخ في كون كل منهما ثوبا ومثل هذا الكلام أيضا يفيد عند التعرير بعض مثلا عن استنكاف عن لبس أحدهما أو تشبيه ثوب بأخر في فصلهما كقولك هذا الثوب كهذا في كون كل منهما قطنيا أو كئانا وقد علمنا أن التشبيه بالنوع والجنس والفصل لا ينافي ما نقرر من كون وجه الشبه لاهة من نوع خصوصية والالام بقدر لا ينافي ان معنى الخصوصية كونه في قصد المتكلم ما ينبغي ان يشبه به لاداته بخصوصه ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال كما نقررنا وعلم ايضا من قوله كئاني تشبيه ثوب بأخر الخ أن ليس المراد النوعية والجنسية والفصلية هنا ما يقصد هذه الحكماء بكل منها بل ما يقصد عرنا وهو ظاهر (أو خارج) هذا مقابل قوله إما غير خارج عن حقيقةهما أي وإما أن يكون خارجا عن حقيقة الطرفين وإنا كان خارجا فهو (صفة) أي معنى قائم بالطرفين لانه يجب اشتراكهما فيه ومعنى الاشتراك أن يكون قائما بهما والالام يشتركا

أن يقال حقيقة قائماته ليس لهما حقيقة واحدة فلا يصح أن يقال حقيقةهما الالام بل انه اسم جنس يعهما بالاضافة وغير الخارج اما تمام حقيقة النوعية كأني تشبيه ثوب بثوب في النوعية وانسان بانسان في الانسانية ولهذا القسم قال المصنف غير خارج عن حقيقةهما ولم يقل داخل لان الكل

لثوب في كونهما من كئان أو قطن فالاول مثال لنوع والثاني للجنس والثالث والرابع مثال للفصل وذلك لان هذا الثوب من كئان الجنس وهو النوعية ومن الفصل وهو القطن أو الكئان أو الحرير أو الصوف مثلا أو ما قاله الشارح فيه قوله لئال النوع كذا قررر شئنا العلامة العدوى وإن أن تقول ان القطن والكئان في كلام الشارح مثال للفصل وقوله أو ثوبا مثال للجنس ان أراد مطلقا نوعية ويكون تارك لئال النوع ويحتمل أنه مثال للنوع ان أراد به النوعية المقيدة بالكئان والقطن ويكون تارك لئال الجنس واعلم أن التشبيه في الجنس ومما مع من النوع والفصل يفيد عند التعرير بعض مثلا عن استنكاف عن لبس أحدهما وعند التعرير مع لئان زلها منزلة المتباينين كالفرس والحمار واذا علمت هذا تعلم أن التشبيه بالنوع والجنس والفصل لا ينافي ما نقرر من كون وجه الشبه لا بد له من نوع خصوصية والالام يشتركا في معنى الخصوصية كونه في قصد

اماحسية واصفانية والحقيقة اماحسية وهى الكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر

المشكك بما ينبغي أن يشبهه بآلادته ولو باعتبار ما يعرض فى الاستعمال من تعرض أو تفرع . وعلم بما ذكرنا من الامثلة أنه ليس المراد بالجنس والنوع والفصل المعنى المصطلح عليه عند المناطقة بل ما يقصد منها فى العرف (قوله ضرورة اشتراكها كمالها) أى لا اشتراك الطرفين فيه بالضرورة وهذا لعل لقوله قائم بهما (قوله متفرقة فيها) أى ثابتة فيها بحيث لا يكون حصولها فى الذات بالقياس الى غيرها واحترز بذلك عن الاضافات فانها لا توصف بالتمكن ولا بالتفرع بل حصولها بالقياس لغيرها (قوله وهى اماحسية) دخل تحت قسمين من المقولات العشرة وهى الكيف والكم . وقوله فيما يأتى واما اضافية دخل تحت سبعة اقسام من المقولات وهى الابن والمثو والوضع والمثك والفعل والانفعال والاضافة ونفى الجوهر وهو العاشر وهو لا يصح أن يكون وجهه شبه لانه لا بد أن يكون معنى لاذا كامر (قوله باحدى الحواس) أى الجنس الظاهرة والجنس هنا بالعمى المشهور لان الحواس عشرة فلم تعتبر الباطنية هنا (قوله كالكيفيات الجسمية) أى والكم وما يأتى من جعلهم من الكيفيات فقه تسامح كما قال الشارح (قوله أى المختصة بالجسم) أى من حيث قيامها به وأراد الجسم ما قابل المعنى (٣٣٣) فيشمل السطح لما يأتى من أن الشكل كما يكون الجسم يكون للسطح تأمل

(قوله مما يدرك بالبصر) أى من الأمور التى تدرك بالبصر وبالسمع والذوق وبالشئ وبالنس وبهذا بيان للكيفيات الجسمية (قوله مرتبة) أى مرتبة من ترتب اذا ثبت كذا فى بعد الحكيم (قوله فى العصبين) أى العرفين وعملهما مقدم الدماغ وهو الجهة (قوله الجوزئيين) أى اللتين لهما جوف كالبوصة وحاصله ان الطرف الاول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عصبية مجوفة كالبوصة الصغيرة ومن جهته اليمنى عصبية كذلك

فيه . واذا كان الاشتراك يستلزم القيام وجب أن يكون معنى وصفة لا سعة قيام ذات بغيرهما واذا كان الوجه الخارج لا بد أن يكون صفة فذلك الصفة تنقسم الى اقسام لانها (اماحسية) أى تحقق فى الموصوف الواحد على حبالها عسلا وحكما يعنى انها هيئة متمكنة فى الذات متفرقة فيها خارجا تقرر استقلالها فى ذلك الموصوف بالمفهومية واحترز بذلك عن النسبة فان النسبة لا تعقل الا بين شئتين فليت مستقلة المفهومية فى الموصوف على ما يأتى تحقيق ذلك فى تفسيره مقابل الحقيقة وهى أعنى تلك الحقيقة قسمان لانها (اماحسية) أى مدركة باحدى الحواس الجنس التى هى البصر والشم والسمع والذوق واللمس وذلك (كالكيفيات الجسمية) أى المختصة بالوجود فى الجسم والكيفية عرض لا يقتضى قسمة ولا عدها ذاتا اقتصادا وأوليا ولا شوقا تعقله على تعقل الغير وقد تقدمت محتملات هذه القيود فى صدر الكتاب عند تفسير الملكية ثم الكيفية الجسمية حيث كانت حسية تدرك باحدى الحواس فهى حينئذ اما أن تكون (مما يدرك بالبصر) وهو معنى قائم

لا يقال انه داخل فى الكل واليه أشار بقوله فى نوعيهما واما هذه الحقيقة التى هو المشترك كشيءه النفس بالانسان وهو المراد بقوله أو جسدتهما أو جزئها المميز كشيءه زيد بغيره فى كونه ناطقا وهذا

فتذهب العصبية اليسارية الى العين اليمنى وتذهب العصبية اليمنى الى العين اليسرى (من) فتستلاق العصبان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصار على هيئة الصليب ثم ان البصر الذى هو القوة مودع فى العصبين بشامهما ولا يتخصص بما اتصل منهما بالعينين أى الحدقتين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبعوث فى جميعها وليس فى ذلك قيام المعنى بعين لان ذلك محمول على أن فى كل محل مثل ما فى الآخر ويحتمل اختصاصه بعمل مخصوص من العصبية ولكن جرت العادة الالهية بأن العصبية اذا أصابها آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها قاله العلامة العقوفى وذكر أن تفسير البصر بالقوة المذكورة قول الحكماء واما المشككون فيقولون انه معنى قائم بالحدة تدرك به الألوان والاكو ان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اه وذكر بعضهم ان معنى قول الشارح فى العصبين المحوكتين أى اللتين على صورة دالين ظهر احدهما ملاصق لظهر الاخرى فقوله بعد تلاقيهما أى تلاصقا بالظهر وهما وقوله فتفرقان الى العينين أى بالمرافقهما مع تلاصقهما بالظهر هما والحاصل ان العصبين اللتين أودعت فى مائة البصر قبل انهما كدالين ملاصق لظهر احدهما بظهر الاخرى وقيل انهما متقاطعتان تقاطعا أصليا وقد علمت صحة كل كلام الشارح على كلا القولين

(قوله من الألوان والاشكال) بيان لما يدرك بالبصر فقال مثلا عند التشبيه في اللون خذ كوردي الحرة وشعره كالغراب في السواد ويقال عند التشبيه في الشكل رأسه كالطير الشامي في الشكل وانخذ كرم المصنف فاللون ولعله ما ولم يذكر الاضامع أنهم من المصبرات الذات أيضا فكانه يعلمهم ان الألوان يبرز بعضها فله عبد الحكيم (قوله والشكل هيئة الخ) اعلم ان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار والمقدار ما ينقسم أما في جهة الطول ويسمى خطا وفي جهة العرض ويسمى سطحا وفي جهة الطول والعرض والعمق ويسمى جسما ونهاية الخط النقطة لا ما تركب من نقطتين ونهاية السطح الخطة سواء كان مستقيما أو مستدرا لأنه ما تركب من أربع نقط اثنين بجانب اثنين ونهاية الجسم السطح كان مستقيما أو مستدرا لأنه ما تركب من سطحين كل واحد منهما فاق بعض والسطح والجسم يعرض لهما الشكل دون الخط لما علت أن نهايته النقطة ولا يتصور احاطتها به وحيدة فقولنا في تعريف الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار واد بالمقدار عرض و سطح والجسم دون الخط اذا علت هذا فقول (٣٣٣) الشارح والشكل هيئة احاطة الخ الاضافة

(من الألوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدارة على معنى من أي الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية

واحدة أو أكثر وقوله بالجسم أي الطبيعي وكان عليه أن يقول بالجسم أو السطح لما علت أن كلا من الجسم والسطح يعرض له الشكل أو يدل الجسم بالمقدار واد بالمقدار خصوص الجسم والسطح دون الخط لما علت أن الشكل لا يعرض لأن نهايته التي هي النقطة لا تأتي احاطتها به وقوله كالدارة أي شكل الدائرة وهو راجع لفوه نهاية واحدة ونظاها أنه مثال للنهاية الواحدة المحيطة بالجسم وفيه نظر اذا الدائرة سطح مستوي يحيط به خط مستدري في داخله نقطة

بالحقيقة تتعلق بالألوان والأشكال التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ويفسر عند الحكماء على ما اقتضاه التشريح بأنه قوة مرتبة أي متمكنة في العصبين المحركين اللتين هما تلاتينان فتشترقان إلى العينين وذلك أن الطرف الأول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عصبية بحجوة كالقصبية الصغيرة ومن جهته اليمنى عصبية كذلك فذهبت اليسرى إلى العين اليمنى واليمنى إلى العين اليسرى فتلاقت العصبان قبل الوصول إلى العينين على التقاطع فصار على هيئة الصليب وقام معنى البصر في العصبين وظاهر هذا التفسير أن البصر لا يخص بما اتصل منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو ممتد في الجميع وليس في ذلك قيام المعنى فعملان لأن ذلك مجهول على أن في كل محل مثل ما في الآخر ويحتمل اختصاصهما بمحل مخصوص منها ولكن جرت العادة مطلقا بأن العصبية إذا اجتمعت في موضع منها ذهب البصر من جميعها ثم بين ما يدرك بالبصر بقوله (من الألوان) كباض وسواد وحرة وصفر وغير ذلك فقال مثلا عند التشبيه في اللون خذ كوردي حرة وشعره كالغراب في سواده (و) من (الاشكال) والشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم باعتبار وضع أجزائه الاتصال بعضها ببعض فصدت من ذلك في ظاهره طول مخصوص وعرض مخصوص ودورته مخصوصة وما يرجع لذلك فكون أجزائه على ذلك الوضع الموجب لذلك الحافة من طول وعرض الخ هو الشكل وبفسر عند الحكماء بما يرجع لهذا ويستلزمه وهو أنه هيئة احاطة

ببعضه المصنف وكأنه تركه لأن الاشتراك في النوع يلزمه الاشتراك في الفصل لكنه قد يكون المرعي في وجه الشبه هو الملم فقط وان كان المتشابهين تحديدين بالنوع يقول زيد كرم ونظا وتقول انسانية وتقول حيوانية فان قلت كيف يشبه زيد بمرعي في الانسانية والتشبه انما هو الدلالة على مشاركة أمر لا تح والاشخاص عن انسان بأنه مشارك لا تح في الانسانية لا فائدة فيه وأيضاف وجه الشبه من شأنه أن يكون في المشبه أهم منه في المشبه والانسانية ونحوها يستحيل فيه التفاوت لأن أشخاص

تسمى بالمرجع جمع الخطوط الخارجة منها السمتساوية وحسنت فنهاية الدائرة وهو الخط المستدري يحيط بالسطح بالاجم فلو قال كناية الكرة بدل قوله كناية الدائرة كان أولى وذلك لأن الكرة جسم يحيط به سطح مستدري في داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها السمتساوية وذلك السطح يحيطها وتلك النقطة هي مركزها فنهاية الكرة وهو السطح المستدري يحيط بالجسم وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن في عبارة احتساب كقولها تعالى جعل لكم الليل تسكوتاه والنهار مصير الخ حصل لكم الليل منطليما لتسكوتاه والنهار مصير للتشغول من فضله فيقدرها بالسطح بقوله كالدارة وقدر كالكرة بقوله يسره قوله بالجسم والاصل هيئة احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو بالجسم كالدارة والكرة انتهى ويمكن أن مال ان نهاية الدائرة وان كانت محيطة بالسطح أو لا وبالذات محيطة بالجسم ثانيا وبالعرض فصح أن تكون الدائرة مثلا في كلام الشارح ولا اعتراض ولا شيء بل كلامه من الحسن بجان ثمانية من الإشارة إلى هذا التصحيح (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط في السطح كالدائرة ونحوها والسطح المحيط في

## ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك (والمقادير) جمع مقدار

نهاية واحدة أو أكثر من نهاية واحدة فالجسم كال دائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك كالخمس والسدس والمثلث ونحوها ولكن التمثيل للشكل بالدائرة الى آخرها يقتضي ان المراد بالشكل الشكل المقداري لا الجسمي المصاوم وعلى هذا فذكر الجسم في تعريف الشكل مستدركا وانما قلنا كذلك لان هذه الاشياء وهي كون الشيء دائرة ونصفا ومثلثا ومربعاً الى آخر ما ذكرنا كلهما من عوارض المقدار اذ المقدار الذي هو كم متصل فالناتج مبدؤه النقطة وهي شيء تام لا جزء فذلك المقدار ان اجتمع فيه من النقط ما يقتضي جهة قسمته من الواجهة الثلاثة اعني الطول والعرض والعمق فهو الجسم التعليسي أو ما يقتضي قبوله القسمة في الطول فقط فهو الخط أو ما يقتضي قبوله لها في الطول والعرض فقط فهو السطح وكل ما ذكر من المقدار ومبدؤه وعوارضه كلها امور وهمية مفروضة لاحقيقة لها خارجا جزئيا لها الحكم كمنزلة الامور الحقيقية وهو الاول من المقدار جسم تعليمي لانه

## والمقادير

المجسمات كالكرة ونصفها (قوله ونصف الدائرة) أي وكشكل نصف الدائرة وهو وما بعده راجع لقوله أو أكثر لأن نصف الدائرة سطح أحاط به ثلثان أي خطان احدهما مستدير والاخر مستقيم وقوله والمثلث أي وكشكل المثلث فالمثلث سطح احاط به ثلاث نهايات أي خطوط وقوله والمربع أي فهو سطح احاط به أربع نهايات أي خطوط (قوله وغير ذلك) أي كالخمس والسدس الخ

بوضع فرض التعليم المسائل الهندسية هو وما يناسبه فالنصف بهذه الامور في الاصل هو الشكل المقداري لان الدائرة سطح أو خط وكذا نصفها والمثلث والمربع باعتبار خطوطهما كل منهما جسم تعليمي وكلها امور اعتبارية عند المتكلمين لكن يتصف بها الجسم بمعا لضافه بالمقدار الوهمي على قاعدة انصاف الامر الخارجي بالاعتبار العقلي ولعل هذا هو الذي اعتبر حتى صرح ذكر الجسم في تعريف الشكل وجعله موضوعا لكونه دائرة ونصفا وغير ذلك وكون الشكل محسوسا بناء على ارادة المقدار انما هو تبع للاحاساس الجسمي المصاوم عند المتكلمين واذا اتفق هذا فالمراد بالنهاية في قولهم احاطة بنهاية واحدة هو الخط المحيط بالشكل المقداري المقروض أو بالشكل الجسمي المتصف بالمقدار فالدائرة تشكل احاطت بنهاية واحدة أي خط واحد يحقق كونها ما احاطت به الخط فيه مكان لو وضعت فيه نقطة وفرض خروج خطوط مستقيمة للخط المحيط استوت تلك الخطوط ويسمى موضع تلك النقطة مركز الدائرة فان اعتبر فرضية فهي من الاشكال الهندسية التعليمية وان وجد جسم كذلك كانت حسية موصوفة بالاعتبارية وانما قيل في الخط المحيط بها واحدا لانه وضع نقطته واسنائه في تناسخ خطوط الدائرة اذ اذهبت اليه من كل وجه بخلاف نصفها فلها ثلثان المقوس والجامع لطرفي القوس كالوتر واذا فرضت نقطة في وسط النصف لم تتساو الخطوط الخارجة منه الى النهايتين والمثلث ثلاث نهايات تجتمع فيه نهايتان في زاوية حادة وسفوحه وتجتمع النهاية الثالثة طرفي المجتمعين والمربع له أربع نهايات تجتمع فيه كل نهاية باثنين وتسمى كل نهاية ضلعاً وهو والمثلث وغيرهما مامتساوي الاضلاع ولا تشكل الدائرة كونها ذات احاطة بنهاية واحدة وشكل المثلث كونه ذات احاطة بثلاث نهايات وقس على هذا فاذا أردت التشبيه في شكل قلت مثلاً رأسه كالسطح الشامي في شكله (و) من (و) المقادير جمع مقدار وهو كون أجزاء الشيء على كثره مخصوصة أو أقل كذلك متصلة أو منفصلة ويعرف عند الحكماء بأنه كم أي صفة يسأل عنها بكم متصل فالناتج وتقدم أنه شمل الجسم التعليسي والسطح والخط وتقدم بيانها فخرج بالاتصال العدد لانه كم منفصل الاجزاء اذ لا يتجمع الوحدة الاثنيتية ولا الاثنيتية الثلاثية وكذا غيرها والمراد بالاتصال أن يكون لاجزائه حد ثلث في فيه النوع الواحد لتفاوت فيها لا يقال يصح أن يقال انسانية زيدا كتر من انسانية عمرو لان المعنى بذلك مائة اوتان فيه من الصفات الخارجية وليس الكلام الا في وجه غير شارح عن الحقيقة قلت لعل المراد أن يكون المشبه مجهول الانسانية للسامع فيقول هذا كتر من في الانسانية أي هو انسان واذا انضغ لك الجواب في هذا فهو بالنسبة الى المشابهة في الجنس أو الفصل أو وضع على ان السكاك لم يصح بذلك انما قال ما اتصل ما المحصر التشبيه بين أن يكون الاشتراك بالحقيقة والافتراق بالصفة مثل جسمين

(قوله وهوكم) أى عرض يقبل التجزى لذاته فخرج بقوله لا يقبل التجزى فأنها وان كان كانت عرضا لا تقبل التجزى فلا يقال لها كم ونحو بقوله إنما هي الأوان كليا باض والجزء فأنها لا تقبل التجزى إذ أنها قبل تعاضدها غلبت من قبيل الحكم (قوله متصل) أى لا أجزاء معدة مشتركة تتلاقى تلك الأجزاء عند بحيث يكون ذلك الحد نهاية لأحد الأجزاء وبداية للأخر مثلا الخط إذا قسم إلى ثلاثة أجزاء كان خطين نهاية أحدهما مبدأ الآخر والحد المشترك هي النقطة الوسطى لأنها نهاية أحد الخطين وبداية الآخر واحتجز بقوله متصل عن العدد فإنه وان كان عرضا إلا أنه غير متصل لأنه إذا قسم نصفين لم يكن نهاية أحدهما مبدأ الآخر والمراد بالعدد الحكم الذى هو عرض قائم بالعدد ودون ليس المراد بالعدد المحترز عنه الشئ المعدود واللفظ العدد (قوله فإنها ذات) أى ثابت الذات بأن تكون أجزاءه المفروضة ثابتة في الخارج واحتجز بقوله فإنها ذات لأنه عرض سبيل لاثبوت الأجزاء لأنه حركة الفلك (قوله كأنه خط والسطح) ادخل للماضى وهو بعينه بداية للسبيل إلا أنه غير فإنها ذات لأنه عرض سبيل لاثبوت الأجزاء لأنه حركة الفلك (قوله كأنه خط والسطح) ادخل بالسلك الجسم التعليمى وأشار بهذا إلى أن المقدار ينقسم إلى ثلاثة أقسام (٣٣٥) لأنه ان قبل القسمة في الطول نقط نقط وان

وهوكم متصل فإنها ذات كأنه خط والسطح (والحرركات) والحركة هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج وفي جعل المقدار والحركات من الكيفيات

عند التجزئة بمعنى أن المقدار الموصوف بالطول متشلا أجزاء فهو ما وجعلته طرفين كان بين طرفيه حده وهو متسلا في فيه الطرفان وقد علمت أن المقدار وهو في أصله ولا يتقبل فرض التجزئة والتلاقى الذى هو من خواص الاشياء في الامور الوهمية التي لا تحصل لها وعلمت أيضا أن كونه حسيبا باعتبار الجسم الذى يفرض متصفاه هذا إذا رتبها للمقدار الحسكى وأما أن رتبته كون أجزاء الجسم على وضع مخصوص واتصال أو انفصال لأجزاء مع كم مخصوص بحسبته واضحة وخروج بقوله ذات الزمان فإن أجزاءه إما أن لا يتجمع في الوجود بمعنى أن أى جزء يوجد منه فلم يوجد حتى انعدم مقابلته ولا يخفى أيضا أن هذا الاعتبار انما يصح في الزمن باعتبار الوهم وانما قلنا ذلك لأنه في هذا عرض لا يصح فيه السيلان فإذا أردت التفتيش في المقدار قلت جهنم ترى بشر كاقصر في مقداره فإذا عاذا الله تعالى من أمر ربه (و) من (الحركات) والحركة هي حصول الجسم حصولا أو لا في الحد الثاني ويسمى الثقلة وهذا معناها عند المتكلمين وتفسر عند الحكماء بأنها هي الخروج من القوة إلى الفعل على أبيض وأسود وبين أن يكون الاشتراك بالصفة والافتراق بالحقيقة مثل طولين جسم ونقط والوصف بين أن يكون حسيبا وغيره فظهر أن وجه التشبيه يحتمل التفاوت اه ملخصا وهذا العبارة وان كان ظاهره أن ما لا يتفق بالحقيقة يكون وجه التشبيه فهي غير صحيحة لاحتمال أن يريان من شأن طرق التشبيه أن يتفقا بالحقيقة ويختلفا بالصفة لأن الاتفاق بالحقيقة يكون هو وجه التشبيه ومن تأمل كلامه وتقسيمه الوصف بهذا القول وهذا الاحتمال فليراجع وما يوضح أنه لا يصح تشبيه

إلى الفعل) كخروج الإنسان من شبهة إلى الهرم فإنه انتقل من الهرم بالقوة إلى الهرم بالفعل وكخروج الزرع الأخضر من الخضرة إلى اليبوسة فإنه انتقل من اليبوسة بالقوة إلى اليبوسة بالفعل فالزرع الأخضر قابض بالقوة فإذا يس بالفعل قبل لذلك الانتقال الحركة وقوله على سبيل التدرج أى وتفاوتا واحتجز بذلك عن الخروج دفعة كانه لا بالانقسام بعضها إلى بعض مثل انقلاب الماء هواء وبالعكس فإنه دفعي فلا يقال لذلك الانتقال حركة وانما يسمى تكوينا ويسمى أيضا كونيا وفاسدا وما ذكره من التعريف فهو تعريف للحركة عند الحكماء وعرفها المتكلمون بأنها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني أنها عبارة عن مجموع الحصولين وتعرف بالحكاية أعم باعتبار الصدق وأما باعتبار المفهوم فأنها عند الحكماء من قبيل الانفعال وعند المتكلمين من قبيل النسب والاضافات لأنها لا ينسب إلى المسبوق بآين والمعنى الذى ذكره المتكلمون هو المناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرخي فإذا أردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى قلت كان فلانا في ذهاب البهم السريع وان أردت التشبيه بالمعنى الذى قاله الحكماء قلت كان الإنسان في حركته من شبهة إلى الهرم الزرع الأخضر في حركته من الخضرة إلى اليبوسة

وما يتصل بهما من الحسن والقبح وغير ذلك أو بالسمع

(قوله تسامح) أي لأن المقدارين مقولة الكم أعنى العرض الذي يقتضى القسمة لقائه والحركة من الأعراض التسمية والكيفية لا تقتضى إلتزامها قسمة ولا نسبة ثم المقدارين عند (٣٣٣٦) بعضهم من مقولة كيف وهذا كافى فى التمثيل بل يكفى فيه فرض أن

المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما يتصل بهما) أى وما يحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر (قوله التى هى مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصلته من مجموع ذلك وحاصلته أنه إذا قارن الشكل اللون أى إذا اجتمع حاصلتا كيفية يقال لهما الخلقة باعتبارها يصح أن يقال لثى أنه أحسن الصورة أو قبيح الصورة وأعلم أن كل من الشكل واللون قد يكون حسنا أو قديما يكون قبيحا وحسنه فثارة يكونان حسنين ونارة قبيحين فالاول كالنصف الأبيض المستقيم الأعضاء والثانى كفى شخص أسود غير مستقيم الأعضاء ونارة يكون الاول حسنا والثانى قبيحا وبالعكس فالحسن أو القبح الحاصل لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع قال فى شرح التجريد وأعلم أن كلامهم متروك فى أن انطلقه مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم

تسامح (وما يتصل بها) أى بالذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون وكأضخك والبيكا الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع فوتربت فى العصب المفروض على سطح باطن الصمغين

سبيل التدرج كخروج الحضرة بالتدرج أى وقتافوقا إلى البيوسة التى كانت الحضرة فى قوتها أى قابلة لأن نزل إليها وخروج بالتدريج خروج الهواء من صورته الخاصة إلى صورته المأخوذة فلا يسمى حركة والمصنوع الاول والمثلث لما يذكرون به من حركة السهم والدولاب والرسى فإذا أردت التشبيه بها قلت كأن فلانا فى ذهابه السهم السريع وان أردت التشبيه بالمعنى الشائى قلت كأن الانسان فى حركته من شبيه الهم الزرع الاخضر فى حركته من الخضرة إلى البيوسة ثم ان الكلام مفروض فى الصفة الحقيقية وفى الكيفيات وقد علم ان المقدارين الكميات لان الكيفيات والحركة على ما ناستر به من الخروج من القوة إلى الفعل اعتبارية لا حقيقية لان الخروج أمر معتبر مثلا لان حال الاخضرار والبيوسة لا تحققه خارجا فعذا الحركة على هذا التفسير وكذلك المقدارين الكميات الحقيقية تسامح وما قبل من أن المصنف كانه أراد صفة الحركة من سرعة وبطء ووسط فهى حقيقة وصفة المقدارين طول وقصر وبينهما فهى كيف برزبان السرعة وما يقابلها صفات اعتباريات لان الشيء يكون باعتبار سرعها أو بطاوع ان ذلك من صفات النقلة ولم تقصر الحركة عنها وكذا الطول وما يقابلها صفات اعتباريات وذلك يكون الشيء طويلا باعتبار قصرها أو عريضا (و) من (ما يتصل بها) أى بما ذكر من مدركات البصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات والذي يتصل بها هو ما يحصل من اجتماع اثنين فأكبرتها وأعتبر واحد مخصوص منها بمخصوصه بدون اجتماع كالحسن والقبح الذين يتصف بهما الجسم فى خلقته وحاصلهما هيئة حاصلة من شكل مخصوص ولون مخصوص فالحسن مأخوذ من الشكل واللون وكذا القبح وقد وصف بهما الجسم باعتبار أحدهما فقط فقال قبيح فى شكله حسن فى لونه أو العكس فتقول فى التشبيه فى الحسن وجهه كالشمس فى الاشراق والاستدارة الذين هما مرجع الحسن وفى القبح وجهه كالقمرود الاخضر فى شكله ولونه الذين هما مرجع القبح فيه وكأضخك والبيكا الذين يرجعان الى مجموع الحركة والشكل فى القم فيقال عند التشبيه فى الضحك على وجه المدح فيه فى ضحكه كالقمرود عند انفتاحه وفى البيكا على وجه الذم فيه فى بكته كغم الكلب عند حفته ومعالجته سكرات الموت ولا تخفى كيفية التشبيه فهما عند قصد القمى الاول والرجة والمدح فى الثانى (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر يعنى أن

شخص بشخص فى النوعية ان عبد الطيف البغدادى قال فى قوانين البلاغة تشبيه نوع بنوع ونوع بنوع بجنس وبنوع ولا يشبه شخص بشخص من جهة ما هما تحت نوع واحد قريب بهما بل من جهة حافة يشتركان فيها أى فى أحدهما أى فى وجه المدح فيه فى ضحكه كالقمرود عند انفتاحه وفى البيكا على وجه الذم فيه فى بكته كغم الكلب عند حفته ومعالجته سكرات الموت ولا تخفى كيفية التشبيه فهما عند قصد القمى الاول والرجة والمدح فى الثانى (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر يعنى أن

بدله

لون أو كيفية حاصلته من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها على

حدة (قوله الحاصلين باعتبار الشكل) أى شكل القم بالنسبة للضحك وشكل العين بالنسبة للبيكا وقوله والحركة أى حركة القم فى الضحك والعين فى البيكا (قوله وتربت) أى رتبتها التى جعلت فى العصب المفروض كجلد الطبل على سطح باطن الصمغين أى تقبى الذين

(قوله يدرك بها الأصوات) يخرج هذا التقيد القوة المرتبة في ذلك العصب التي لا يدرك بها الأصوات بل الحرارة والبرودة والرطوبة والبسوسة فلا تسمى تلك القوة سمعاً بل هذا التقيد سمعاً في جميع القوى وإن تركه الشارح في بعضها ثم إن التعريف لا يشمل القوة المودعة في العصب المفروض على سطح باطن صماخ واحد فيقتضي أن تلك القوة لا تسمى سمعاً وليس كذلك إلا أن تجعل ألفي الصماخين للجنس (قوله من الأصوات القوية والضعيفة) بيان لما يدرك بالسمع والمراد بالأصوات القوية العالية التي تسمع من بعد والمراد بالضعيفة المنخفضة التي لا تسمع إلا من قرب وقوله والتي بينين أي بين القوية والضعيفة وما يدرك بالسمع الأصوات القوية والضعيفة يدرك به أيضاً الأصوات الحادة والنفيلة والتي بين الحادة والنفيلة والفرق بين الصوت القوي والنفيل أن مرصع الأول إلى العلو والارتفاع بحيث يسمع من بعده مرصع الثاني إلى التهيل وعدم النفوذ في (٣٣٦) السمع سريعاً كما في صوت الحمار وما ماله من الأصوات الغليظة والحدة

يدرك بها الأصوات (من الأصوات القوية والضعيفة والتي بينين) والصوت يحصل من التوج المعلول للقرع الذي هو أساس عنيف والقلع الذي هو تفرق عنيف

الكيفيات الحسية أما أن تكون بما يدرك بالسمع كما تقدم أو بما يدرك بالسمع والسمع صفة تدرك بها الأصوات قائمة بالباطن من الصماخ ويسمى عند الحكماء بآلة قوة متبينة أي متمكنة في العصب المفروض على سطح باطن الصماخين وهما اثنتان معلومتان في الأذن وفي الطرف الأسفل من الأذن عصب جللت عليه كالطبل فالسمع قوة متمكنة في تلك العصبية تدرك بها الأصوات (من الأصوات القوية والضعيفة والتي بينين) هذا بيان لما يدرك بالسمع يعني والنفيلة والحادة والتي بينين والفرق بين الصوت القوي والنفيل أن مرصع الأول إلى العلو والارتفاع بحيث يسمع من بعده والثاني إلى التهيل وعدم النفوذ سريعاً في السمع والخسفة فيه راجعة إلى النفوذ في السمع بسرعة ونصو ذلك في أوتار المزمار والصوت سمعي قائم بالصوت وعند الحكماء معنى قائم بالهواء سميه التوج في ذلك الهواء ومدا فاعه بعضه بعضاً كتوج الماء ومدا فاعه بعضه بعضاً التوج المذكور يشمل على سكوت بهد سكوت لأن أحد المصطلحين انتقل عن سكوت كان قبل الصدم ثم هراء سكوت بعد الصدم والآخر باعتبار مصادمة الثالث كذلك وسبب هذا التوج في الهواء الفرع العنف أو القلع العنيف والقرع عبارة عن ملافة جرمين والقلع عبارة عن تفرق أحدهما عن الآخر فأما الأول وهو القرع الذي هو أساس عنيف

بنوع وقد يجب أن مراده أنه يشبه به جميع غير النوعية وأما تشبيه النوع بالجنس فقد يستشكل لأن النوع مشتمل على الجنس فكيف يشبه الكل بجزئه وقد يجب أن يشبه الكل بالجزء لعدم الاعتداد بالجزء الزائد فتقول الحيوان الناهي كالحيوان أي قد انتهى فيه كالعدم لا يقال فقد تشبهه بصيوان غير ناقص وهو تشبيه نوع بنوع لأننا نقول بل هو مشبه بالحيوان لا بقيد انتهى ولا لعدمه وكذلك تشبيه الجنس بالنوع فتشبه الحيوان المطلق بالإنسان باعتبار أن الحيوانية لشرفها كآثارهم مقدمة بالنطق وأما أن يكون خارجاً عن حقيقة ما هو صفة فهي إما حقيقة أو إضافية فالحقيقة إما حاسبة

(٤٣ - شرح التلخيص ثالث) وقوله القرع أي غليظ جسم على آخر وقوله الذي هو أي القرع (قوله أساس عنيف) أي أساس جسم لا أساساً عنيفاً أي شديداً وإنما شرط في القرع كونه عنيفاً أي شديداً لأنك لو وضعت حجراً على آخر لم يحصل توج ولا صوت (قوله والقلع) عطف على القرع (قوله الذي هو تفرق) أي بين متصلين وقوله عنيف أي شديد والتفرق المذكور على وجهين تفرق بين متصلين بالاصالة كتقطع الخيط وتفرق قطعة خشب عن أخرى وتفرق متصلين اتصالاً عارضاً كمن يد رجل غائص في الطين ويحذب سميراً مرفوز في خشبة ويحذب خشبة مرفوزة في الأرض فإذا وقع لتفرق في الوجهين بعنف توج الهواء وحصل الصوت وإنما اشتراط فيه العنف أي كونه بشدة لأنه لو وقع بهل بأن قطع الخيط شيئاً نسباً أو جذب الرجل بتدرج لم يحصل توج ولا صوت



(قوله بشرط مقاومة المقروع للشارع) أي مساواته (٣٣٨) له أي في القوة والصلابة وانما شرط في القرح أيضا المقاومة

بشرط مقاومة المقروع للشارع والمضلع للقارع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أوبالذوق)

أي ملاقة عنيفة فكما جبر على آخر هذا الاقادة تخرج الهوامت كيفما بالصوت فادامهم هو آخر تخرج الآخر متكيفاه أيضا ثم لا زال التوج كذلك إلى أن يصل إلى الهواء إلا كد في الصمخ فيقرع الجملدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا الصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع والمقروع لم يكن نسبيا ويصح في هذا بأنه يلزم فيه أن لا تدرك جهة الصوت وأجب بما ذكر في محله وانما شرط في القرح كونه عنيفا أي شديدا لا نكولو وضعت جبر على آخر بهل لم يحصل توج ولا صوت وبشرط فيه أيضا مقاومة بين المقروع والقارع أي الملاقى بفتح القاف والملاقى بكسر هاء بان يكون كل منهما مقويا صلبا اذ لو كان ضعيفا غر صلب كالصوف المتدوف المتراكم يقع عليه جبر أو خشب أو يقع هو على جبر أو خشب لم يحصل صوت كذا قرر شفا العدوى وقرر بعض الأشايخ أن المراد بالمقاومة المدافعة كجبر على جبر بخلاف نحو القطن على الجبر لكن المقاومة بهذا المعنى لا تظهر في المقروع والقارع فعمل المعنى الاول أحسن (قوله والمقروع قمارع) أي وبشرط مقاومة المقروع منه القارع أي للمقروع أي مساواته في الصلابة واحتراز بذلك عن نزاع ريشة من طائر فله لم يحصل توج ولا صوت لعدم المقاومة بين المضلع ومنه والمقروع في العبارة (قوله ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها) فاذ وضع جبر كبير على مثله ينعف كان الصوت قويا وان وضع جبر صغير على مثله ينعف كان الصوت ضعيفا وان وضع جبر متوسط على مثله ينعف كان الصوت متوسطا بين القوة والضعف وكذلك قطع رجل الصغى الغائض في الطين ليس كقطع رجل الكبير بل الصوت الحاصل من قطع رجل الكبير أقوى وان اتحد القطع عنفا ويختلف الصوت حدة وتقال باعتبار صلابته المقروع وملاسته كالآثار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره وضيقه وعدم ضيقه فإذا كان المقروع صلبا كان الصوت ثقيلًا وان كان أمليا كان سادا وان كان منفذًا كان قصيرا أو مضيقا كان سادا وان كان مستطيلًا أو واسعا كان ثقيلًا

على مثله ينعف كان الصوت متوسطا على مثله ينعف كان الصوت متوسطا بين القوة والضعف وهو وكذلك قطع رجل الصغى الغائض في الطين ليس كقطع رجل الكبير بل الصوت الحاصل من قطع رجل الكبير أقوى وان اتحد القطع عنفا ويختلف الصوت حدة وتقال باعتبار صلابته المقروع وملاسته كالآثار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره وضيقه وعدم ضيقه فإذا كان المقروع صلبا كان الصوت ثقيلًا وان كان أمليا كان سادا وان كان منفذًا كان قصيرا أو مضيقا كان سادا وان كان مستطيلًا أو واسعا كان ثقيلًا

## من أنواع الطعوم أو بالنم

(قوله وهو قوة منبهة) أي سارية وعبر عنها بقوله منبهة دون قوله رتبت أو مرتبة إشارة إلى أنه ليس له محل مخصوص منه بل هو متبني في العصب وسار فيه بخلاف غيره كذا كتب شيخنا الحنفى وهو يخالف لما تقدم عن اليقوى في البصر تأمل (قوله في العصب المفروش الخ) أنه بل في جرم اللسان لأن الواقع في التشريح أن محل تلك القوة العصب الذي على جرم اللسان ولم يقل هنا كتابه على سطح جرم اللسان تفننا واعتراض على هذا التعريف بأنه يدخل فيه القوة المودعة في العصب المذكور الغير المذكورة للطعوم كالأمسة وأجيب بأن هنا قبل حذفه تلوه وهو شهرته وهو تدرك بها النفس طعم الطعومات (قوله من الطعوم) بيان لما يدرك بالذوق والطعوم هي الكيفيات القائمة بالطعومات فإذا أريد التشبيه باعتبارها قيل هذا كالصبر في الحلاوة وهذا كالصبر في المرارة (قوله كالحرارة) وهي طعم متافر لقوة الذائقة فيه ألغى ما قطع الطفل والقرنفل (٣٣٩) والزنجبيل دون المرارة في المنافرة (قوله والمرارة) هي طعم متافر للذوق شدة

المنافرة طعم الصبر (قوله والملوحة) هي طعم متافر للذوق بين المرارة والحراقة ولذلك تارة تكون مائلة للحراقة وتارة تكون مائلة للمرارة (قوله والجوضة) هي طعم متافر للذوق أيضا يميل إلى الملوحة والحلاوة (قوله وغير ذلك) أي كالأسومة والحلاوة والعفوصة والقبض والتفاحة فبهذه مع ما في الشرح تسعة قال في المطول وهذه التسعة أصول الطعوم فالحلاوة طعم ملائم للقوة الذائقة أشد ملائمة وأشدها لها بها والأسومة طعم فيه حلاوة لطيفة مع دهنية فهو ملائم للذوق دون الحلاوة في

وهو قوة منبهة في العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرارة والمرارة والموحة والجوضة وغير ذلك (أو بالنم)

بين ما يدرك بالذوق بقوله (من الطعوم) يعنى الكيفيات الموجودة في الطعومات ولها أوائل ثمانية منها الحلاوة وهي أقوى البواق ملائمة للذائقة وأشدها لها فيها ومنها الأسومة وتليها في الملائمة وذلك كطعم اللحم والنصم والأدهان الملائمة ومنها المرارة وهي أقواها منافرة للذائقة ومنها الحراقة وفيها أيضا منافرة للذائقة أنهى طعم فيه ألغى ما ومنها الملوحة وهي في رتبة التنفير بين المرارة والحراقة ولذلك تارة توجد مائلة للمرارة وتارة توجد مائلة للحراقة ومنها العفوصة وهي متافرة أيضا للذائقة وهي قريبة من المرارة بل هي نوع منها كطعم العفص المصاوم ولهذا قال في الصاموس العفص المرارة والقبض ومنها الجوضة وفيها تنفير أيضا وهي معاوسة ومنها القبض وهو في منافرة الذائقة فوق الجوضة وبهت العفوصة ولهذا يقال إن العفوصة تنقبض ظاهرا للسان وباطنه والقبض ينقبض ظاهرا فقط فبهذه ثمانية هي أوائل الطعومات وقد تبين أن غير الحلاوة والأسومة منها تشترك في مطلق المنافرة للذائقة ولو تفاوتت فيها وقوى متنافر فلضاد المزاوج وأما عذ التفاحة منها فغير مرضى أذهو صدم الاحساس بطعم المذاق لبعض الأجسام فانها عند اتصال الذائقة بها لا يحس منها بطعم وكل ما سوى هذه من الطعومات وهي أنواع لا تنبى في رتبة من هذه كالمرارة المركبة من الحلاوة والجوضة وكلها خلط مطعوم بأخر حدث طعم آخر وفيما أشير إليه من الطعومات أبحاث موكولة لها فإذا أريد التشبيه في المذاق قيل هذا الطعم كالصبر في الحلاوة وهذا كالصبر في المرارة وقس على هذا (أو بالنم) أي ومن جملة الكيفيات الحسية الجسمية ما يدرك بحاسة الشم وهو معنى قائم بإحسان الأنف تدرك به والغضب والحلم وسائر الفرائز والأضافية كإزالة الخلق في تشبيهه بالحبة بالشم فانها أضافية لا تعقل إلا بالأضافية إلى ما زال بها ومن الإضافي اعتبار الشيء في محل دون محل ككون الكلام مقبولا عند شخص متروكا عند آخر (تنبيه) تيسيره إلى شيء من معاني هذه الألفاظ السابقة على اصطلاح

الملائمة كطعم اللحم والنصم واللبن والخبيث والأدهان والعفوصة طعم متافر للذوق قريب من المرارة كطعم العفص المصاوم والقبض طعم متافر أيضا فوق الجوضة وبهت العفوصة ولذا قيل في الفرق بينهما أن العفوصة تنقبض ظاهرا للسان وباطنه والقبض ينقبض ظاهرا فقط والتفاحة لها معنيان كون الشيء لا طعمه كإذا وضعت أصبعك في قنار وكون الشيء لا يحس بطعمه لشدة كثافة أجزائه فلا يتصل منها بما يتخلطه الرطوبة العباسية فانما احتل في تحليتها أحس منه بطعم وذلك كما في الحديث فإنه إذا وضع على اللسان لم يجده الإنسان طعما فلو تحلل منه نحو القرامنة وجدته طعما آخر والمعدوم من الطعوم التفاحة بالمعنى الثاني لا الأول وإنما كانت هذه التسعة أصول الطعوم لأن ما سواها من الطعوم هي أنواع لا تنبى في رتبة من هذه كالمرارة المركبة من الحلاوة والجوضة وكلها خلط مطعوم بطعوم حدث طعم آخر واستدل الحكماء على كون أصول الطعوم هذه التسعة لا غيرا بأن الطعم لا يذوق من فاعل وهو الحرارة والبرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما ولأنه من قابل وهو اللطيف والكثيف والمتوسط بينهما وإذا ضربت أقسام النافع في أقسام النافل حصلت أقسام تسعة فالحرارة إذا غلبت في الطيف حدثت الحراقة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل بينهما حدثت الملوحة

من أنواع الروائح أو بالأس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة

والبرودة إذا فعلت في الطيف حدثت الجحوشة وفي الكيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة إذا فعلت في الطيف حدثت السوسمة (٣٤٠) وفي الكيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل بينهما حدثت النفاها

وهي قوتها في زائدت في مقدم الدماغ المشبهتين بعلتي التدى (من الروائح أو بالأس) وهي قوتها في البدن يدرك بها الملوحة (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الأربعة

الروائح وهذا هو التبادر الجارى على اللسان من معناه وبغير عند الحكماء بناء على ما اقتضاه التشريح بأنه هو قوة أى صفة ادراك كائنه في زائدت في مقدم الدماغ حلتين زائدتين هنالك شيعتين بعلتي التدى فهما بالنسبة لمجموع الدماغ يحضر بطلته كالحلئين بالنسبة الى التدى فالقوة الشمية قائمة بينك الزائدتين كل منهما يقابل ثقبين تنقبض الانف وعلى هذا افلا ادراك في الانف وانما هو واسطة بدليل انه اذا انسد من داخل انقطع ادراك المشموم ولولم ينسب الانف من الاكاث ثمين المدرك بهذه الحاسة بقوله (من الروائح) الطيبة والمفارقة ولا تميز بينهما الا بالاضافة كرائحة المسك ورائحة الزبل وغير ذلك ولا تنقطع رزاق فاذا اردت تشييع المشموم قبل هذا النبات كالورد في رائحته وهذا الدهن كالقطران فيها وعلى ذلك نفس (أوبالاس) أى ومن جملة الكيفيات الحسية الجسمية ما يدرك بحاسة الأس وهو في الاصل مصدره اذا اتصل به شئ من جسده وأطلق هنالى قوتها في أى حاسة في مظاهر البدن بها تدرك الملوحة ولا يضرب تفاوت أجزاء مظاهر البدن في الاحساس لا شتر كما في مطلق الادراك ثمين بعض المدرك بالأس بقوله (من الحرارة) وهي قوتها من شأنها تفرق الاختلافات بجمع المؤنثات ولهذا اذا أوقف على حسب ذهاب الجزء الهوائى وهو المتكيف بصورة الدخان صاعد الاسهل من الهواء والجهد التام وهو المتكيف بصورة الماء متما كما الى الارض وانزل الماء والنارى وكل ذلك بالمعانيه وكذا اذا أوقف على معدن حتى ذاب انزل زبدته وخشبه عن صفيه (والبرودة) وهي قوتها من شأنها بجمع المؤنثات وغيرها وذلك اذا برد المعدن المذاب التصفى خشبه بصفيه ولاجل كونهما في اصلهما لهذا التأثير معيتا فليست وان كان يقع منهما انفعال أى نأزعتنا ترا اجسام العنصر بهما والنقاء أصولها لانهما عند ذلك تنكسر سورة كل منهما بالانحراف فحدثت هيئة الاتحاد في الاجسام المركبة العنصر به وتسمى تلك الهيئة من الجاحصولها عن مزيج الاجزاء البسطة وتلك الهيئة عند الاعتدال يطلع لكونه نباتا وحيوانا بالفعل على حسب الاستعداد وكذا اذا انقلى الماء الحار على البارد انفعلت كيفية كل منهما تنكسر الانحراف ولكن اعتبرت فيما الحالة الاولى الاصلية فسميتا فليستين (و) من (الرطوبة) وهي كيفية تقتضى سهولة التشكل والاتصاق والتفريق في الجسم الفاتحة هي (و) من (اليبوسة) وهي بعكسها أى كيفية تقتضى صعوبة التفريق والاتصاق والتشكل ولاجل اقتضائهما تاثير موصوفهما سميتا انفعاليتين وان كانت الثانية منهما

هذا ما ذكرنا واولا خلقها مجرد دعوى لا دليل عليها كيف والانسوت من بارد والعمل حلو بارد والزيت دسم حار (قوله ريت) أى رتبها الله بمعنى انه خلقها وجعلها في زائدت في مقدم الدماغ وهما حلتان زائدتان هناك شيعتان بعلتي التدى فهما بالنسبة لمجموع الدماغ مع رطبته كالحلئين بالنسبة الى التدى كل واحدة منهما تقابل ثقبين من ثقبين الانف وعلى هذا افلا ادراك في الانف وانما هو واسطة لان القوة الشمية قائمة بينك الزائدتين بدليل انه اذا انسد الانف من داخل انقطع ادراك المشموم ولو سلم نفس الانف من الاكاث (قوله من الروائح) بيان لما يدرك بالشم ولا حصر لانواع الروائح ولا ما بها الامن جهة الملازمة لقوة الشامة وعدم الملازمة لها فما كان ملائما يقال له رائحة طيبة وما كان غير ملائم يقال له رائحة منقنة أو من جهة الاضافة لها كرائحة مسك أو زبل أو

القوم بالجنس كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو والنوع كلى مقول على واحد أو كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو والصفة الحقيقية ما لها تفرق ذات الموصوف والصفة الاضافية ما ليس لها تفرق ذات الموصوف واعتبرها العقل في شئ بالنسبة لغيره والجسم ما كانت مدركا بحاسة الحواس الجنس الظاهرة والاشكال بجمع شكل وهي هيئة تعرض الشئ بواسطة حاظ

لقرارها كرائحة حلاوة أو مرارة فان الرائحة مقارنة للحلاوة لافائدها والارز قيام المعنى بالعى (قوله سارية) لم يقل منقنة كما عبره في الذوق نقنا وقوله في البدن أى في ظاهر البدن كله وهو الجلد كما هو مصرح به في كتب الحكمة وبهذا اندفع ما يقال ان هذه القوة لم تختلف في الكبد والرئة والطحال والكلى فكيف يقول الشارح سارية في البدن مع أن هذين من جلته

(قوله أوائل الملوسات) أي لانها تتدرك بمجرد اللمس أي بأوله من غير احتياج لشي آخر وماعداها من اللطافة والكثافة والهشاشة والرخوصة والبلة والجفاف والخشونة والملاسة واللين والملاحة والخفة والثقيل يدرك باللمس بتوسط هذه الاربعة فهي قوائم في الادراك بالنسبة لهذه الاربعة وقيل انما سميت أوائل لحصولها في الاجسام العنصرية البسيطة التي هي أوائل المركبات والمراد بالاجسام البسيطة العنصرية الماء والنار والهواء والتراب والماء فيه برودة ورطوبة وفي النار حرارة ويوسنة وفي التراب برودة ويوسنة وفي الهواء صراة ورطوبة وبذلك الكيفيات الاربعة تؤثر في الاجسام (٣٤١) العنصرية بعضها في بعض ويتأثر بعضها من بعض

فيشرك منها المركبات  
كالمعادن والنباتات  
والحيوانات (قوله فعليتان)  
أي مؤثرتان في موضوعهما

لانهما يشتملان الجمع  
والفرق في كلاهما فحصل  
الحرارة كيفية تقتضي  
تفرق المختلفات بالطاقة  
والبرودة كيفية تقتضي  
التشاكلات اما تفرقها  
للتماثل فاذ لا أثر فيها قوة  
مصدرة فاذا أثرت في جسم  
مركب من اجزاء مختلفة  
بالطاقة والكثافة ولم يكن  
الاتساق بين بساطتهما  
انفصل اللطيف متفاديا  
للعود اللطيف فاللطيف  
دون الكثيف فيلزم منه  
تفرق المختلفات متشكلا  
النار اذا اوقدت على معدن  
افضل ليختم من صافيته  
واذا انطقت بعود سالت  
الرطوبة الغضبية بالرودة  
ونخرج منه دخان وهو  
هواء مشرب بنار ورتفع  
للطافته ونبت الاجزاء  
الكثيفة فقد قوتت بين

هي أوائل الملوسات والاوليان منها فعليتان والاخرى انفعاليتان (والخشونة) وهي كيفية حاصلة  
عن كون بعض الاجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة) وهي كيفية حاصلة عن استواء وضع  
الاجزاء (واللين) وهي كيفية تقتضي

بتأويل السعوية اثر انما هو في الحقيقة في الاثر ومن عادتهم عدمه مع التاثر انفعالا وتسمى هذه  
الاربعة أوائل الملوسات لانها تتدرك بمجرد اللمس من غير حاجة الى توسط شيء آخر فان الملوسات تدرك  
سواء برودة أو برودة أو برودة أو برودة في أول اللمس بخلاف غيرها ما يأتي فاتها انما تدرك باللمس مع  
زيادة خصوصية أخرى في اللمس فان الرطوبة مثلا تحتاج في ادراكها الى التشكل والجذب الزائدين  
على مجرد اللمس لتعلم سهولة الاول وصعوبة التفرق في الثاني وكذا الخفة والثقيل يحتاج الى زيادة الاندفاع  
ليعلم باللمس واما الخشونة والملاسة فهما من صفات الوضع المدركة بالبصر فليست بعدا من أوائل هذه  
مع ادراكها كما بآول اللمس وبهما يعلم ان الكيفية قد تكون منسوبة لمسيين والكلام فيما يخص  
باللمس وايضا تسمى أوائل لانها في الاجسام البسيطة التي هي أوائل المركبات (و) من  
(الخشونة) وهي كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء أي اجزاء الجسم أخفض وبعضها  
أرفع وتلك الكيفية خروسة تدرك عند اللمس ويدرك بالبصر ملو وم تلك الخشونة وهو كون الاجزاء على  
الوضع المخصوص من تنو البصر وانخفاض الاخر على وجه مشاهد مخصوص وبذلك الاعتبار تسمى  
وضعية (و) من (الملاسة) وهي كيفية حاصلة من استواء الاجزاء أي اجزاء الجسم في الوضع  
مع الاتساق فهي ايضا باعتبار كونها على ذلك الوضع المخصوص الذي هو انب وضعية مشهورة  
بالبصر وباعتبار الاحساس عند اللمس بسلاسة في مرور اللمس على سطح الملموس بحيث لا يلتصق بما  
يريه تسمى ملوسة (و) من (اللين) وهي كيفية تقتضي قبول الغمز أي التداخل الى الباطن ويكون  
لشي القائم به به قوام أي جواهر فيما تماسك غير سيال فاللينة هي هذا ليس له لين لان قوامه أي

حد واحد كالكرة أو حدود كلثلث والمربع والمقادير جرم مقدار وهو الحكم المتصل كالخط والسطح  
والجسم التعليمي والحركة هي عند التماسك في حصول الجوهر في حيز بعد ان كان في حيز آخر وعند  
الحكمان خروج من القوة الى الفعل على التدرج والرطوبة كيفية يكون الجسم بسيما سهل الاتصال  
والانفصال واليبوسة كيفية يكون الجسم بسيما عسير متساوي الاجزاء في الوضع والملاسة استواء  
الاجزاء في الوضع واللين كيفية يكون الجسم بسيما ضعيف المعاوقه لملاقيه والملاحة كيفية يكون  
الجسم هيا قوي المعاوقه لملاقيه والخشونة هي المعاوقه التي تحس في الجسم عند قصده كنه الى فوق

الاجزاء اللطيفة والكثيفة واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجسمية على اللزوم والحرارة  
معدن تلك الاجتماع فينسب اليها كاتسبالاتها الى معداتها والبرودة كيفية تقتضي تفرق بين المتشاكلات وجمع المختلفات  
ففرق بها لتلك كالات في الطين المين اذا يس فانه ينشأ لشدة البرودة وجهها للتختلفات كالجوع بين الرطب واليابس (قوله والاخرى بان  
انفعاليتان) أي لانها يشتملان تأثر موضوعهما وذلك لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال كافي  
اللين واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك كافي بالجر والخشب

(قوله قبول الغمز) أي التنفوذ والدخول إلى الباطن الموصوف بها كالجبين إذا غمز به بأسبع مثلاً وقوله ويكون الشيء أي الموصوف وقوله بها أي معها أو يسبها وقوله قوام أي قوة وغماضك بحيث لا يرجع بعض أجزائه موضع بعض منها إذا أخذوا حترز هذا عن الماء فهو ليس متصفاً بالثقل بالصلابة وقوله غير سبال تفصيل لما قبله وأهل أن يقول الشيء الثقل لأنه بسبب ما فيه من الرطوبة وغماضك بسبب ما فيه من السيولة فكل لين منه رطوبة وبسوسة والكشفة المركبة من مجموع هاتين الكيفيتين هي الثقل (قوله تقابل اللين) أي تقابل التضاد فهي كيفية تقتضي عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضي الغمز لكن لا يكون الموصوف معها قوام وغماضك وذلك كما في الحجر والماء (قوله إلى صوب المحيط) أي إلى جهة (٣٤٣) الملو وقوله لولم يعقه طائق كذلك باليد أو تعلق ثقل به وذلك كما في

الريش انطفيف فإنه لولا العائق لارتفع إلى العلو (قوله إلى صوب السرکز) أي إلى جهة السفلى وقوله لولم يعقه طائق أي كالحمل فالمرصص مثلاً المحمول لولا حملته لنزل لفسل وشبهوا العلو بحيط الدائرة والسفل بمرکزها لارتفاع المحيط عن المرکز في الجهة وذلك قالوا في تعريف الخفة لصوب المحيط أي إلى جهة العلو وفي الثقل لصوب المرکز أي إلى السفلى وأيضاً السماء لا أرض كاللآلة وهي من جهة العلو والأرض كالمرکز وهو بالنسبة لما يظهر من السماء منخفض فإذا فرض الثقل والخفيف بينهما اندفع الأول إلى الأرض التي هي كالمرکز وأندفع الثاني إلى السماء التي هي كاللآلة وتلا العائق في كل منهما لولذلك عبروا بالمحيط والمرکز (وما يتصل بها) أي ما يلحق بالذكورات في كونه بدلياً بالنسبة كاللآلة وهي اتصال المائع بسطح الجسم فان دخله فهو ارتفاع وهذه في الحقيقة ترجع إلى إدراكه المانع في سطح جسم ما والجفاف وهو عدم اتصال المائع بسطح غير مانع والزوجية وهي من الراجح الذي هو الزوم وهي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفريق بل يند عند محاولة التفريق كبعض أنواع الصغ المصنوع كالصطكي والهشانة تقابلها فهي كيفية تقتضي سهولة التفريق وعسر الاتصال بعد التفريق كاللبن اليابس المجهوب باليمن والطاقة وهي رقة القوام أي الأجزاء المتصلة كالماء وقيل هي كون الشيء بحيث لا يهيج ما وراءه والكثافة ضد هاولي غلظ القوام أو وجب الجسم ما وراءه ولكن المعنى الثاني فيها لا يناسب الماس وتطلقان على معان أخرى وغير ذلك مما ذكر في غير هذا المثل كالذئع الذي هو كيفية صارفة في الأجزاء يصح بها عدم حمل الثقل المعاونة التي تحبس في الجسم عند قصه دكرته إلى أسفل والذئع ككيفية نسانية تنبه الإنسان بها على الأجزاء بسرعة والعلم حصول صورة الشيء في الذهن وإن أردت التصديق فهو اعتقاد جازم

قبول الغمز إلى الباطن ويكون الشيء بها قوام غير سبال (والصلابة) وهي تقابل اللين (والخفة) وهي كيفية بها تقتضي الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لولم يعقه طائق (والثقل) وهي كيفية بها تقتضي الجسم أن يتحرك إلى صوب المرکز لولم يعقه طائق (وما يتصل بها) أي بالذكورات جواهره فيها تماسك مع السبلان فدخل في الصلابة وهو بعد (و) من (الصلابة) وهي تقابل اللين فهي كيفية تقتضي (١) قبول الانغماز أي التداخل إلى الباطن فالأولى ككيفية الجبين والثانية ككيفية الحجر وانعزالها ليس (و) من (الخفة) وهي كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى صوب أي جهة المحيط لولم يعقه طائق كالريش الخفيف مثلاً فإنه لولا العائق لارتفع إلى العلو (و) من (الثقل) وهي كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى صوب المرکز لولم يعقه طائق كالمرصص المحمول فإنه لولا حمله لنزل إلى السفلى وشبهوا العلو بحيط الدائرة والسفل بمرکزها لارتفاع المحيط عن المرکز في الجهة وذلك قالوا في الأول لصوب المحيط أي إلى جهة العلو وفي الثاني لصوب المرکز أي إلى السفلى وأيضاً السماء لا أرض كاللآلة وهي من جهة العلو والأرض كالمرکز وهو بالنسبة إلى ما يظهر من السماء منخفض فإذا فرض الثقل والخفيف بينهما اندفع الأول إلى الأرض التي هي كالمرکز وأندفع الثاني إلى السماء التي هي كاللآلة وتلا العائق في كل منهما لولذلك عبروا بالمحيط والمرکز (وما يتصل بها) أي ما يلحق بالذكورات في كونه بدلياً بالنسبة كاللآلة وهي اتصال المائع بسطح الجسم فان دخله فهو ارتفاع وهذه في الحقيقة ترجع إلى إدراكه المانع في سطح جسم ما والجفاف وهو عدم اتصال المائع بسطح غير مانع والزوجية وهي من الراجح الذي هو الزوم وهي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفريق بل يند عند محاولة التفريق كبعض أنواع الصغ المصنوع كالصطكي والهشانة تقابلها فهي كيفية تقتضي سهولة التفريق وعسر الاتصال بعد التفريق كاللبن اليابس المجهوب باليمن والطاقة وهي رقة القوام أي الأجزاء المتصلة كالماء وقيل هي كون الشيء بحيث لا يهيج ما وراءه والكثافة ضد هاولي غلظ القوام أو وجب الجسم ما وراءه ولكن المعنى الثاني فيها لا يناسب الماس وتطلقان على معان أخرى وغير ذلك مما ذكر في غير هذا المثل كالذئع الذي هو كيفية صارفة في الأجزاء يصح بها عدم حمل الثقل المعاونة التي تحبس في الجسم عند قصه دكرته إلى أسفل والذئع ككيفية نسانية تنبه الإنسان بها على الأجزاء بسرعة والعلم حصول صورة الشيء في الذهن وإن أردت التصديق فهو اعتقاد جازم

بالمحيط والمرکز قاله اليعقوبي وما ذكره المصنف من أن كلاً من الخفة والثقل كيفية محسوسة بحاسة التماسك فيه نظراً إذ كل منهما في الحقيقة كيفية مبدأ ومنها سبب في مدانعة محسوسة توجد تلك المدانعة مع عدم الحركة فالموصوف بالمحسوسية أعماها والمدانعة التسمية عنهما لأنهما كما يجحد الإنسان من الحجر إذا أسكه في الحوض فإنها تجد فيه مدافعة هائلة ولا سره فيه ولا يجحد في الرق الذي نفض فيه إذا جسه بيد تحت الماخر فإنها تجد فيه مدافعة صاعدة ولا سره فيه طائرياً وأوجب المدافعة الصاعدة في الرق الخفة والذي أوجب المدافعة الهائلة في الحجر الثقل فهما مبدآن للدافعتين وكل من المدافعتين محسوس بالنس (قوله وما يتصل بها) أي وما يلحق بها في كونهم دكر كالبس (١) قول إن يعقوب تقتضي قبول الانغماز الخ كذا في النسخ ولعل الصواب تقتضي عدم قبول الخ كما يظهر من عبارة السوق فانظرها كتبه معصمه

قوله كالبلة والجفاف) البسلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها قالة السيد وفيه نظر اذ قد صرح في حواشي التجريد بان البسلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبطل جوهر فلا يصح عدّها من الكيثيات والاحسن أن يقال البسلة هي الكيفية المتضمنة لسهولة الالتصاق بقابلها الجفاف فهو كصفة تقتضي سهولة التفرق وعسر الالتصاق (قوله والخزوجة) هي كصفة تقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق بل عند محاولة التفرق كالقالب المجهون بالسمن والقطير الكائن من القدرة (قوله والطفافة) هي رقة القوام في الاجزاء المتصلة كالقالب الماهو قبل هي كون الشيء شفافاً بحيث لا يحجب ما وراءه والكثافة مستندة في غلظ القوام ويجب الجسم ما وراءه ولكن المعنى الثاني فيهما لا يناسب الادراك بحاسة اللمس (٣٤٣) وحينئذ فالارادتهما المعنى الاول فيهما ماله

العقوبى وقد يقال ان الطافة بهذا المعنى عين الرطوبة والكثافة عين البسوة فتأمل فتري (قوله وغير ذلك) أي كاللذع الذي هو كصفة سارية في الاجزاء بحسب ما بها من اللذع قالة العقوبى (قوله أو عقلية الخ) اعلم ان تقسيم الخارج من وجهه الشبه الى حسي وعقلي لمزيد الاهتمام به والانفسير الخارج منه ايضاً قد يكون حسياً وقد يكون عقلياً اذ المراد بالحسي ما كانت افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيهية كسبيلاً متعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وايضا تقسيمه الى الحسي والعقلي هائل الى حسية الطرفين وعقلية فاستغنى عن تقسيمه بتقسيمهما بخلاف

كالبسلة والجفاف والخزوجة والهشاشة والكثافة وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكيثيات النفسانية) أي المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الادراك المفسر

الاذن واجب تفرامو جعاً فاذا أردت التشبيه بالكيفية المتعلقة بحاسة اللمس قلت متلافي الحرارة أو البرودة هو العلم باليوم كالنار في سراته أو كالتنج في برودته وفي الرطوبة أو البسوة هذا الطعام كالزبد عند انفصاله عن اللبن في رطوبته وهذا الخبز كالخرف في بوسته وعلى هذا انفس وقد أطنبت قليلاً فيما يتعلق بهذه الكيثيات على حسب ما فسرناه في التارخ ما هو من تدقيقات الحكماء به تدبير بعضها بما هو أقرب الى الفهم قصد الايضاح زيادة في الفائدة وان كان تفسيره كالمقبل لا يناسب هذا الفن ولا يسهل على المتعلم بل يزيد حيرة ولكن حيث ارتكب ذلك وجب بحجارتهم مع زيادة ما يوضع الغرض من بيان اصطلاحهم ازالة الحيرة عن المتعلم قبل ولعل ذلك من التارخ صدر منه قصداً للاقتضار بالاطلاع على تدقيقات الحكماء وأنا أقول بل لعلها تكن معنى تلك الكيثيات في مفاهيم العرب ظاهرة لم يبق ما يقال فيها الآن يوثق في تفسيرها بما يعلم بمعناها في تدقيقات الحكماء قصد التبرين قرينة المتعلم من زيادة لفادته وأما الحيرة فالتأليب أنها انما تكون من البليد فيلزمه طلب الفهم فيما ذكر فيها وأما غيره فالعلماني المذكورة فيها غالباً بفهمه اذا راجع فكره ووجدته واقه أعلم (أو عقلية) هذا هو القسم الثاني من قسمي الحقيقية يعني ان الصفة الخارجية الحقيقية اما أن تكون حسية كما هي ولما أن تكون عقلية فهو معطوف على حسية وعقلية (كالكيثيات النفسانية) أي المختصة بذوات الانفس الناطقة المتعلقة بالباطن وانما أثرت في الظاهر ثم أشار لبيانها بقوله (من الذكاء) والذكاء شدة قوة العقل المعقدة لاكتساب النفس بها الآراء الدقيقة فتقول في التشبيه به هو كافي خفيفة في الذكاء (ومن العلم) وهو الادراك المفسر يحصل صورة الشيء عند العقل وتفسير العلم بالحصول يقتضي كونه مطابقاً لموجب العلم كصفة نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة والغضب كصفة نفسانية تقتضي ارادة الانتقام وقيل تغير يحصل عند غلبان دم القلب قصد الانتقام والعرا ترجع غيرة

تقسيم الخارج فانه لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله أو عقلية) أي مدركة بالعقل (قوله أي المختصة بذوات الانفس) أي المختصة بالاجسام وذوات الانفس الناطقة ومعنى اختصاصها بذوات الانفس أتم الا يوجد لها في الجادات ولا في الحيوانات انهم فلا ينافي وجود بعضها كالعلم والقدرة والارادة في الواجب تعالى وفي المجرىات عند مشيها كذا قال بعضهم وفيه انه لا داعي لطلب الاختصاص اضاف لان علم الواجب تعالى وقدرته وارادته وكذلك علم المجرىات عند مشيها من الكيثيات (قوله من الذكاء) بيان لكيفية النفسانية وهو في الاصل مصدر كذا التارخ اذا اشتد لها وأما في العرف فقد أشار الى التارخ قوله شدة قوة الخ أي قوة تشد دة للنفس فهو من إضافة الصفة للموصوف وقوله معدة لاكتساب العلم ارمكسر العين اسم الفاعل أي تعدد النفس وتبنيها وقصتها اليهم معقول أي أعدّها تعالى لاكتساب النفس الآراء العلم والمعارف واذا أريد التشبيه باعتبار ذلك قيل فلان كافي خفيفة في الذكاء أو في العلم (قوله المفسر) أي في هذا الناطقة

(قوله بحصول صورة الشيء) فثبت أنه العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشيء الخ لا أن المذهب المنصور عندهم أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينهما وبين المعلوم بالاعتبار الصورة باعتبار وجودها في الذهن علما وفي الخارج معلوما وصورة الشيء مأخوذة منه بعد حذف مشخصاته ولأن المتبادر من عبارة الشارح كون الصورة معنوية للشيء في الواقع مع أن هذا ليس بمستطاع عندهم بخلاف قولنا الصورة الحاصلة من الشيء فإنه يشعّل ما لورأى شيئا غائبا أو انشأ غائبا وهو في الواقع فريس والحاصل أن قولنا الصورة الحاصلة من الشيء صادق بصورة المفرد وصورة وقوع النسب والمطابقة وبخلافها فالنفس بنفسها تشمل للتصور والتصديق وللهل المركب (قوله عند العقل) أي فيه أو في آله وهو الحواس الظاهرة التي يدرك بها الجزئيات فتصير الشارح بقوله عند العقل أولى من قول بعضهم في العقل لشمول (٣٤٤) عبارة الشارح لادراك الجزئيات بناء على القول بارتسامها في الآلات

بحصول صورة الشيء عند العقل وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يجرّكها الغضب

نسيباً أي اعتباراً بالان الحصول من الاحوال الاعتبارية بين الحاصل والمحصل فيه في التحقيق والمتميز المشهور فيه أنه معنى ينكشف به الشيء كما هو ولأن قبل ان الصورة بتقدير حصولها في العقل هي العلم وبتقدير كونها في الخارج هي المعلوم ورام هذا القائل هذا أن يجعل العلم وجودياً لا نسبياً ولا يتحقق أنه لا معنى لكون الصورة علماً بالاعتبار ادراكها هو حصولها في وجودها لا احداً الاول وان الصورة العلمية على هذا اعتبارية والازم أن الصورة والامثال وجودية خارجية والبدية تدفع ذلك وقد يطلق العلم على معان أخر فطلق على الملكية كما تقدم أول الكتاب وعلى ادراك الكبرياء فيقابل المعرفة المتعلقة بدارك الجزئيات وعلى ادراكه الكبرياء فيقابل المعرفة المتعلقة بدارك الجزئيات وعلى ادراكه المركب فيقابل المعرفة المتعلقة بالسياسة فيقابل في الشبه بالعلم هو كمال في علم الفقه وكسبويه في علم النحو (و) من (الغضب) وهو تفتيح على ما يكره وتكره في الشيء يوجب غايبان دم القلب وتشاغبه حركة النفس أي ابتعادها للانتقام لولا العلم فجعل ارادة الانتقام مبدؤها هذه الحركة كعمل الشيء مبدئاً لنفسه لأن ارادته بالارادة أول الانبعاث تأمل فيقال هو كونه في غيبه (و) من (الحلم) وهو اطمئنان النفس عند وجود أسباب الغضب بحيث لا يجرّكها ذلك الغضب بسهولة ولا يضطرب للانتقام عند اصابة المكروه الذي هو من أسباب الغضب ومعلوم أن الانتقام على قدر الغضب وطاق الغضب لا يجرّك الحلم وإنما يجرّك القوى جدا فيكون الانتقام على قدره ولذلك يقال وهي مفة طبيعية خلقت النفس عليها بخلاف الاخلاق فانها ملكة نفسانية حصلت بحسب العادة والشرازي قال الذ كاحدة القلب والغضب تغير يحصل عند غلبان دم القلب لارادة الانتقام وقيل الخفة قوة يحصل من محلها بواسطة مدافعة صاعدة والثقل قوة يحصل من محلها بواسطة مدافعة هابطة وفي هذه الحدود متناقضات ومباحث ليس هذا العلم محلها \* واعلم أن ابن الصلابة قال في شرح التجر يدانها من الكيفيات الاستعدادية فالنفس يكون الجسم مستعداً

(قوله وقد يقال على معان أخر) المتبادر منه أن المراد تلك المعاني ما ذكره في الطول من الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراكه الكلي وادراك المركب والملكية المجتمعة بالصناعة وهي التي يتقدم بها على استعمال الآلات سواء كانت خارجية كالآلة الخياطة أو ذهنية كآلة الاستدلال في غرض من الاغراض صادرة عن استعمال عن الصورة بتدرا المكنان وأنت خير بأن كلاً من هذه المعاني يجوز ارادته هنا لأن العلم كيفية على كل منها وحينئذ فقوله وقد يقال اشارة الى أن اطلاقه على غير المعنى الذي ذكره قبل ويحتمل أن تلك المعاني التي أرادها

يسهولة

يقوله وقد يقال على معان أخر غير المعاني المذكورة في الطول وهي معان ليست من الكيفيات

النفسانية كالاصول والقواعد فانها احسن معاني العلم وليست كيفية نفسانية (قوله حركة للنفس مبدؤها) أي سببها وعلما ارادة الانتقام اعترض بأن هذا التعريف لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يجرّكها الغضب حيث جعل الغضب محرّكاً للنفس لأنه نفس محرّكها وأجيب بأن قوله لا يجرّكها الغضب على حذف مضاف أي لا يجرّكها أسباب الغضب وبعد هذا كله فلو عدل أنه نفس الغضب بناق كونه من الكيفيات فإن الشارح نفسه تقدّم له الاعتراض على المصنف في جعله الحركة من الكيفيات فالاحسن أن يقال الغضب كيفية توجب حركة النفس مبدئاً لتلك الكيفية ارادة الانتقام (قوله أن تكون النفس الخ) فيه أن هذا يقتضي أن الحلم كون النفس مطمئنة فيفيد أنه ليس من الكيفيات مع أنه منها كما ذكره المصنف فالاولى أن يقول وهو كيفية توجب اطمئنان النفس بحيث لا يجرّكها الغضب وهذا يرجع لقول بعضهم إن الحلم كيفية نفسانية تقتضي الفعول من الذنب مع القدرة على الانتقام

(قوله بسهولة) متعلق بالغضب والباء للإسالة أي لا يجري كها الغضب المتنسب بسهولة وإنما جعل الحلم الغضب القوي وذلك يقال انتقام الحليم أشد على قدر الغضب وأذا رد التقييد باعتبار الحلم والغضب قيل هو كمتعة في غضبه وهو كما عاين في حله (قوله ولا تضرب) أي بسهولة والعطف لازم (قوله وهي الطبيعة) أعني الطبيعة التي عليها الإنسان سميت غريزة لانها ملازمة لها الشخص صارت كاتهام غريزة فيه فهي فعلة بمعنى مفعولة (قوله أعني) أي ما خرجت إلى هي الطبيعة (قوله تصدر عنها صفات ذاتية) أي منسوبة للذات والمراد بها الصفات الذاتية الأفعال الاختيارية لا المعنى (٣٤٥) المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات

القائمة بالذات الموجبة لها حكما كذا في رتبة صفات العدوى وفي عبد الحليم أن المراد بالصفات القائمة الصفات التي لا يكون للكسب فيها مدخل فلكة الكتابة لا تسمى غريزة لأن ما صدر عنها من الكتابة للكسب فيها مدخل والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس وإطعامه أن كان صدوره بالاعتقاد والممارسة فلا يسمى غريزة بل خلقا بالضم وإن كان صدوره بالذات يسمى غريزة وعلى هذا فالفرق بين القريرة والخلق أن الأفعال الصادرة عن الملكة لا مدخل للاعتقاد فيها في القريرة وله مدخل فيها بالنسبة للخلق (قوله مثل الكرم) أي فاه كيفية يصدر عنها بذل المال وإطعامه وهذا مثال للكمة التي يصدر عنها الأفعال (قوله والقدرة) أي فاه كيفية

بسهولة ولا تضرب عند إصابة المكره (وسائر القرائن) جمع غريزة وهي الطبيعة أعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (وأما اضافية) عطف على قوله أما حقيقية ومعنى الأضافية ما لا تكون هيئة متفرقة في الذات بل تكون معنى

انتقام الحليم أشد فقال في التشبيه هو في حله معاوية (و) من (سائر) أي باقي (القرائن) مما سوى ذلك كالألم وملكة العلم أي العقل والقرائن جمع غريزة وهي الطبيعة التي تتحكم في النفس كأنها مغرورة فيها وهي ملكة متمكنة في النفس تصدر عنها الأفعال الملازمة لها بسهولة مثل الكرم النفس أي الذاتي لا العارض لغرض من قصد عنه الإعطاء ومثل القدرة فتصدر عنها الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها ومثل الشجاعة الذاتية لا العارضة فيصدر عنها بسهولة انتقام الشدائد وغير ذلك مثل استدادها بالفضل يصدر عنه المنع مما يطلب وهو فعل والجزر يصدر عنه تهذير الفعل عند المحاولة وهو فعل يستدل صاحب الجزر والحين يصدر عنه الفرار من الشدائد المتلفة ونحو ذلك يقال عند التقييد بها مثلا هو حاتم في الكرم وعنترة في الشجاعة وبعضهم في القدرة وتظاهروا أن الغريزة تختص بما تصدر عنه الأفعال أو ما يجري مجرى الأفعال فلو فرضت طبيعة لا فعل لها لم تكن غريزة كالبلادة لأن بل يتم أن الغريزة لا تخشون فعل أو ما يجري مجراه كعدم العلم بالذات في البلادة تأمل (ولما اضافية) هذا مقابل قوله أما حقيقية فهو معطوف عليه يعني أن الصفة الخارجية أما أن تكون حقيقية وهي التي لا تفرق في الموصوف الواحد حال كونها مستقلة بالمفهومية ولقد تقدم أنها قسمان حسية ومعنوية وأما أن تكون اضافية أي نسبية تنوقف تعطلها على تفعل الغير فلم تستقل بالمفهومية وإذا قبلت الحقيقية بالنسبية دخلت في الحقيقية الصفة التي لها تحقق حسا كإلياض والسواد سواء كان لها وجود كهذا ولا وجود لها ولكن لو وجد موصوفا وجدت كمسورة الابواب للأغوال كما تقدم ودخل فيه ماله تحقق عقلا بدون نسبة وإضافة سواء كان لها وجود في الخارج كالحياة ولا وجود لها في الاعتبار العقلي ولو وصف بها الموجود كالأمكن وعلى هذا يكون المقابل للتحقق هو الإضافي النسبي ووجه المقابلة أن هذا الأقسام لها تحقق في استقلال المفهومية وقد أشرنا في هذا فيما تقدم واليه أشار بقوله وأما اضافية

للافتقار ويكون به قوام غير يسال فينتقل من موضعه ولا يتعد كثيرا ولا يتفرق بسهولة وإنما قبول العجز من الرطوبة وقصا من البيوضة والصلابة كيفية تقتضي مقابل ذلك ولما كان استعداد الجسم

(٤٤ - شرح التلخيص ثالث) يصدر عنها الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها (قوله والشجاعة) أي فاه كيفية يصدر عنها مثل النفس بسهولة وانتقام الشدائد (قوله وغير ذلك) أي كاضدادها وهي الخجل وهو كيفية يصدر عنها المنع لما يطلب وهو فعل والجزر وهو كيفية يصدر عنها تقدير الفعل عند المحاولة وهو فعل يستدل صاحب الجزر والحين وهو كيفية يصدر عنها الفرار من الشدائد المتلفة ويقال عند التشبيه باعتبار ما ذكر مثلا هو حاتم في الكرم وهو كمتعة في الشجاعة وهو كالتقصم في القدرة فإن تظاهر الشارح يقتضي اختصاص القرائن بالكميات التي تصدر عنها الأفعال أو ما يجري مجرى الأفعال فلو فرضت كيفية لا يصدر عنها فعل لم تكن غريزة كالبلادة فتأمل (قوله ما لا تكون هيئة) أي ما لا تكون صفة متفرقة في الذات أي متفرقة في ذات الطرفين المشبه والمشببه



## كازالة الخياط في تشبيه الخيط بالشمس

(قوله متعلقا بشيئين) أي بحيث يتوقف تعطفه على تعطفهما وذلك كالأبوة والبنوة فإنه ليس شيء منهما متوقفا في ذات بقطع النظر عن الله برب القياس إلى الغير وكازالة الخياط فإنها إنما تتصور متعلقة بشيئين هما الخياط والشمس أو الخياط والخطة (قوله فأنها) أي الأزالة (قوله ولا في ذات الخياط) الأولى حذفه لان الكلام في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والخياط ليس واحدا منهما وإنما هو متعلق بالأزالة ولا التفتا لكون الأزالة قائمة بموتقررة فيه أولا والمحصار أن ذلك أذلت هذه الخطة كالشمس كان وجه الشبه بينهما أزالة الخياط عما من شأنه أن يخفى الآن الشمس من غير أنه عن المحسوسات والخطة من غير أن عن المدارك المعقولة وإذا زال الخياط ظهر المزال عنه والوجه المذكور ليس صفة متقررة في الخطة ولا في الشمس بل أمر نسبي يتوقف تعطفه على تعطف المزال وهو الخياط وتعطف المزال (قوله وقد يقال الخ) هذا مقابل لما ذكره المصنف (٣٤٦) من مقابلة الحقيقي بالاضافي وتوضيح ما في المقام أنه الصفة أمان أن تكون منه ضرورة في ذات

الموصوف أكونها موجودة في الخارج كالكميات الجسمانية المدرجة بالحواس الخمس الظاهرة والكميات النفسانية المدركة بالعقل كالعقول وهي هذه الصفة حقيقية وإما أن تكون غير موجودة في الخارج وهي أمان ثابتة في خارج ذهن اعتبر بها المعبر أم لا ككون الشيء كذا وتسمى اضافية واعتبارية نسبة وأما غير ثابتة في خارج ذهن بل ثبوتها في ذهن الغير فقط فإن اعتبر بها كانت ثابتة فيه وإن لم يعتبر بها لم يكن لها ثبوت فبسه كالصور والوهمة مثل صورة القول والصورة المشبهة بالخياط أو الانفطار بالنسبة وكرم

تمثل لهذه الاضافة بقوله (كازالة الخياط) المستعملة هي (في تشبيه الخطة) الواضحة (بالشمس) فإن هذه الأزالة أمر اضافي تعطف فعلى المزال والمزال ليس هيئة متقررة في الخطة ولا في الخياط كالم يتقرر في الشمس ولا في الخياط المزال لها فإذا قلت هذه الخطة كالشمس كان الوجه بينهم ما أن كلامهم ما زال الخياط عما من شأنه أن يخفى الآن الشمس إزالته عن المحسوسات والخطة عن المدارك المعقولة وإذا زال الخياط ظهر المزال عنه قبل وجه الشبه في الحقيقة هو ظهور ما خفى بكل منه ما والأزالة تستلزمه وذلك لان المقصود بالانقضاء والازالة واسطة وانطبع في مثل هذا الاعتبار سهل وقد ظهر بهذا التفرع أن بعض أسماخ الاعتباري داخل في الحقيقي ولم يخرج عنه منها إلا التي ان قلنا ان النسبة اضافية وان قلنا ان الامور انشائية وجوبية كاهو مذهب الحكماء دخل الاعتباري كفه في الحقيقي فتكون مقابلة الاضافي الحقيقي مقابلة بما يشتمل الاعتباري والوجودي مما سوى ذلك الاضافي وقد ادخلنا نحن في الحسي ما يوجد ولكن لو وجد موصوفه صار محسوسا كصورة انساب الاغوال بناء على ان الصورة حسنة لرجوعها إلى هيئة الوضع وبعض الناس يجعلها اعتبارا بناء على انهما كان وهما محضافا لوجوبية فلا يكون حسيًا كإدخاله كلام السكاكي فيما يأتي ان شاء الله تعالى وعلى كل حال فخرج عن الحقيقي إلا التي أي الاضافي المقابل له وقد يطلق الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا يتحقق له الا اعتبار العقل دون الخارج فعلى مذهب الحكماء يدخل النسبي في الحقيقي لوجود النسبة عندهم وعلى مذهب المتكلمين من أن النسب والاضافات أمور اعتبارية وهو الحق تدخل النسبة في الاعتباري وما يدل على هذا الاطلاق أغنى للانغماس من الرطوبة ونعاسه إلى حد الصلابة من اليبوسة والرطوبة واليبوسة من المحسوسات عذالين والصلابة منها

التفصيل ويجعل الكرم وتسمى هذه اعتبارية وهمة فالاعتبارية أعم من الاضافية لان الاعتبارية أمان نسبية وهي الاضافية وأما وهمة وهي غيرها إذا علمت هذا فالاصناف قابل الحقيقية بالاضافية فتكون الاعتبارية الوهمية غير داخلية في كلامه أمان عدم دخولها في الاضافة فظاهر وأمان عدم دخولها في الحقيقة فلا تقسم الحقيقة إلى حسية وعقلية فدل على أنه أراد بالحقيقة ما كانت متحققة في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس أو بالعقل وحيث كانت الاعتبارية الوهمية غير داخلية في كل من الحقيقية والاضافية فيكون في حصر الاصناف الصفة في الحقيقة والاضافية قصورهما لو أريد بالحقيقة ما قابل الاضافية كانت الاعتبارية الوهمية داخلية في الحقيقة لأنه يمنع من ذلك تقسيم الحقيقة إلى حسية وعقلية فقط وقول السارح وقد يقال أي يطلق الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا يتحقق له الا اعتبار العقل أي وهو الاعتباري الوهمي وعلى هذا الاطلاق يكون الحقيقي شاملا للاضافات غير ايداه الامر التي لا ثبوت في نفسه سواء كان متصفا بالوجود الخارجي أو لا فالحقيقي على هذا الاطلاق أعم منه على كلام المصنف بحيث أريد بالحقيقي منه ماله وجود خارجي كاهو الظاهر من تشبيه

اشارة

تقسم آخر باعتبار آخر وجه الشبه إما واحداً أو غير واحد والواحد ما حسي أو عقلي وغير الواحد إما بغيره الواحد كونه  
مركباً من أمرين أو أمور أو متعدد غير مركب

السابق للنسب والعقلي فالأضافي من قبيل الحقيقي على الإطلاق الثاني وغير حقيقي على الإطلاق المصنف (قوله أشار إلى أنه) أي  
الإطلاق الثاني وهو أن الحقيقي ما قابل الاعتباري الوهمي وقوله مراده هنا أي في مقام تقسيم الصفة إلى حقيقية وغير حقيقية باعتبارها بالشيء  
الاعتبارية الوهمية ويراد بالحقيقية ما يشبه الاعتبارية الإضافية (٣٤٧) (قوله حديث قال) أي لأنه قال الوصف العقلي أي

الذي هو وجه الشبه وقوله  
مختصر أي مقدر على وجه  
المحصر قوله كالكيفيات  
الفسابية أي مثل العلم  
والفكره (قوله وبين  
اعتباري) أي وهي وقوله  
ونسي أن وبين اعتباري  
نسي وأعلم أن المفهوم  
من عبارة المفتاح تقسيم  
الوصف العقلي إلى ثلاثة  
أقسام حقيقي واعتباري  
ونسي وقضية ذلك أن  
الحقيقي ما ليس باعتباري  
ولانسي فلا يشمل النسبي  
وهذا خلاف المفهوم من  
قوله وقد يقال الحقيقي الخ  
اذ قضيت تنازه للنسبي  
وأوجب بأن استدلاله  
بكلام المفتاح مبني على  
رأي المتكلمين من أن  
الأمور الإضافية لا وجود  
لهما في الخارج وأنهما  
اعتبارية أي ما وجوده  
بحسب اعتبار العقل  
فيكون قوله اعتباري  
ونسي من عطف الخاص  
على العام ويكون قوله على ما

أشار إلى أنه مراده هنا حيث قال الوصف العقلي مختصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين  
اعتباري ونسي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود والعدم عند النفس أو كاتصافه بشئ تصوري  
وهي محض (وأيضاً) لوجه الشبه تقسيم آخر هو أنه (أما واحد وإما بغيره) لواحده لكونه مركباً من  
متعدد تركيباً حقيقياً

إطلاق الحقيقي في مقابلة الاعتباري مطابقاً كلام السكاكي في المفتاح فإنه قال الوصف العقلي مختصر  
أي مقدر على وجه المحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسي ثم مثل النسبي  
بقوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود والعدم عند العقل أي لأن كون الشيء مطلوب الوجود  
عند العقل يعني أن كان محبوباً أمر نسي يتعقل بين المطلوب والطالب الذي هو العقل فكان إضافياً  
وكذا اتصاف الشيء بكونه مطلوب العدم عند العقل يعني أن كان مكروهاً أمر نسي أيضاً وذلك كقولك  
في التشبيه هذا الأمر كاشد ما بني أو كاشد ما بكره ومثل للاعتباري الوهمي بقوله أو كاتصافه بشئ  
تصوري وهي محض يعني كصورة أنياب الأغوال التي لا وجود لها إلا في الوهم كما تقدم فنقول في التشبيه  
هذا السنن كتاب الغرل فإن هذا الكلام من السكاكي أن بني على ما هو المشهور عند المتكلمين من أن  
الأمور النسبية اعتبارية بكون عطف النسبي في قوله ونسي على الاعتباري من عطف الخاص على  
العام ويكون التمثيل الأول كما أشرنا إليه لهذا الاعتباري المخصوص والتثيل الثاني أقسم آخر من  
الاعتباري وهو الوهمي لا يتوهم هذه من الحسي كما تقدم و يلزم على هذا البناء كون الحقيقي في مقابلة  
الاعتباري ويدخل في الاعتباري جميع أنواعه وان كان لم يمثل الأنواعين وأما أن بني على أن النسبي  
موجود بل يدل على أن الحقيقي هو بل الاعتباري فقط بل على أنه قول بل الاعتباري والنسبي لأن النسبي  
ليس من قبيل الاعتباري على هذا البناء فليدل كلامه على أن الحقيقي أطلق في مقابلة الاعتباري  
فقط بل نقول بحتمل كلامه كابدل عليه المثال أن يختص الاعتباري بالوهمي فيندرج في الحقيقي  
بعض أنواع الاعتباري كالامكان فلا يدل على ما قبل على وجه الإطلاق فتأمل ههنا حتى تعلم أن هذا  
السطر والغرض يحتاج إليه في هذا العام (و) تعود (أيضاً) إلى تقسيم آخر في الوجه فنقول (أما  
واحد) أي إما أن يكون واحداً ونعني بالواحد ما يعنى في العرف واحد لا الذي لأجزءه أصلاً وذلك  
كقولك خذ كلاً من هذه الجزة واحدة أو احداً اشتملت الجزة على مطلق الأونية ومطلق القبض البصر  
(وإما بغيره الواحد) أي وإما أن يكون بغيره الواحد (لكونه) اعترف في التشبيه بمجموعه بحيث لا يكتفي  
فيه ببعضه وان كان هو بنفسه (مركباً من متعدد) وهذا الذي عرفة الواحد لكونه مركباً من متعدد  
ص (وأيضاً ما واحد إلى قوله مدركة بالنسب) ش هذا تقسيم ثالث لوجه الشبه فهو إما أن يكون

قابل الاعتباري الذي انضماماً للأضافي والوهمي وإنما قال وفي المفتاح إشارة إلى أن قوله ونسي يحتمل أن يكون معطوفاً على اعتباري  
أي وبين اعتباري غير نسي ونسي اعتباري أيضاً فيكون الوصف العقلي قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسي عطفًا على حقيقي  
فتكون الأقسام ثلاثة وجهه ذلك لا دليل فيه اه (قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود) أي إذا كان أمر مرغوباً فيه محبوباً  
للمطالب وهذا المعنى أعني كون الشيء مطلوباً أمر نسي شرفه فحقه على تعقل الطالب والمطلوب (قوله أو العدم) أي كون الشيء  
مطلوب العدم أي إذا كان مكروهاً مرغوباً به (قوله أو كاتصافه الخ) هذا التمثيل للاعتباري الوهمي وذلك مثل اتصاف السنة وكل  
ما هو غير ما يتغير فيهما من البياض والالوان أو كاتصاف البذرة وكل ما هو جمل بما يتغير فيهما من السواد والالوان (قوله محض) أي  
خالص من الثبوت خارج الأذهان (قوله إما واحد) أي إما أن يكون واحداً والمراد بالواحد ما يعنى في العرف واحداً لا الذي لأجزءه

أصلا وذلك كقولنا خذ كالدق الجرة فهذا واحد وان اشتغلت الجرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر اه يعقوى (قوله بان يكون) أي ذلك المركب (قوله ملتئم) أي مركبة من أمور مختلفة والمراد بالجمع ما فوق الواحد وذلك كالحقيقة الانسانية الواقعة وجهه شبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية (٣٤٨) فهي حقيقة مركبة تركيبا حقيقيا من أمرين مختلفين وانما كان

بان يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتبارا بان يكون شبهة انتزعا العقل من عدة أمور (وكل منهما) أي من الواحد وما هو يتزلفه (حسي أو عقلي) وامانة تعدد

واعتمد في التشبيه مجموع على قسمين أحدهما ان يكون تركيبة تركيبا حقيقيا وهو الذي يكون فيه كل جزء صحيح الصديق على الآخر أي صحيح المعروضة والعارضة بحيث يصدر في الخارج شأ واحدا وتلتزم من أجزاء التركيب حقيقة واحدة كقولنا زيد كمرو في أن كلامهما حيوان ناطق فان الناطق والحيوان يصح أن يصدق كل منهما على الآخر فيقال الحيوان ناطق والناطق حيوان وذلك عند التماسهما على انهما حقيقة واحدة وهي الحقيقة المسماة بالانسان وانما كان هذا التركيب حقيقيا لان الجزأين صار بهما شيئا واحدا في الخارج فتأثير هذا التركيب في تقرير المركب من الواحد أحق وأقوى والغرض من التركيب افادة هذا المعنى فكان باسم التركيب أحق وأولى وقدر قال المراد بكونه حقيقيا كونه يجعل المركبين حقيقة واحدة وهما متفاران والوجه الاول اقرب وقد تقدم وجه شبه نحو هذا التشبيه والآخر ان يكون تركيبة لاحقيقيا وذلك بان يشبه شبهة اجتماع أمور بحيث لا يصح التشبيه الا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء أيضا ولكن ليس تركيب تلك الأجزاء بحيث يصدق كل منها على الآخر فيلتزم من الكل حقيقة واحدة كما في القسم الاول وذلك كالجوه في قوله كان منار النقع فوق رؤسنا \* وأسافنا ليل تهاوى كواكبه

فان الوجهه على ما يأتي هو الهشمة الحاصلة من هوى أجزام مشرقة على وجهه مخصوص في جنب شيء مظلم ومعلوم أن تلك الأجرام المخصوصة لا يصدق عليها ذلك الشيء المظلم وانه لا تلتزم من المجموع حقيقة واحدة ولكن تلك الهشمة ولو اعتبر فيها متعدد كالشيء الواحد في عدم استقلال كل جزء منها في التشبيه (وكل منهما) أي وكل من الواحد والذي عزلة الواحد ينقسم الى قسمين لان الواحد اما (حسي) كالجرة (أو عقلي) كالعقل والذي عزلته أيضا اما حسي كالهشمة الحاصلة من وجود أشياء مشرقة على وجهه مخصوص في جنب شيء مظلم فيما تقدم وسيأتي واماعقلى كعدم الانتفاع بانفع نافع مع تحصل التعب في استصحابه كما يأتي أيضا في الامثلة ودخل في العقلي المنسوب لتركيب الذي هو عزلة الواحد ما بعضه عقلي وبعضه حسي كما يأتي اذ يصدق عليه أن مجموعهم ليس بحسي ولكأن تدخله في الحسي لمثل هذا التعليل مع انه من بد اختصاص بالاحساس من حيث ان طريقه يجب أن يكونا حسيين اذ لا يقوم الحسي بالعقلى والمصنف لم يعمد برقمته ثالثا في المركب لان حسنة وأعقابته باعتبار بعض الأجزاء والمعتبر في التشبيه به هو الهشمة الاجتماعية لبعض الأجزاء مخصوصها (واما متعدد) هذا مقابل قوله اما واحد أو عزلته فهو معطوف عليه يعني ان وجه الشبه إما ان يكون واحدا وعزله

واحدا أو عزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد وكل منهما أي من الواحد ومن المركب الذي هو عزلة الواحد حسي أو عقلي وامامتعدد كذلك أي حسي أو عقلي أو مختلف بان يكون مركبا من حسي وحسي وعقلى واقضى كلامه ان الاختلاف لا يأتي في القسمين السابقين وأورد عليه الخطيبي أنه قد يأتي

التركيب حقيقيا لان الجزأين صار بهما شيئا واحدا في الخارج فتأثير هذا التركيب في تقرير المركب من الواحد أحق وأقوى والغرض من التركيب افادة هذا المعنى فكان باسم التركيب أحق وأولى وقدر قال المراد بكونه حقيقيا كونه يجعل المركبين حقيقة واحدة وهما متفاران والوجه الاول اقرب وقد تقدم وجه شبه نحو هذا التشبيه والآخر ان يكون تركيبة لاحقيقيا وذلك بان يشبه شبهة اجتماع أمور بحيث لا يصح التشبيه الا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء أيضا ولكن ليس تركيب تلك الأجزاء بحيث يصدق كل منها على الآخر فيلتزم من الكل حقيقة واحدة كما في القسم الاول وذلك كالجوه في قوله كان منار النقع فوق رؤسنا \* وأسافنا ليل تهاوى كواكبه

فان وجهه الشبه على ما يأتي هو الهشمة الحاصلة من هوى أجزام مشرقة على

وجهه مخصوص في جنب شيء مظلم فان من المعاصم انه لا يلتزم من المجموع حقيقة واحدة ولكن تلك الهشمة وان اعتبر فيها متعدد لكتها كالشيء الواحد في عدم استقلال كل جزء منها في التشبيه ثم ان ما ذكره الشارح من التعميم في المركب من متعدد هو ظاهر المصنف ويشعر به كلام الفتح الذي هو أصل لهذا المتن قال في المطول وما يشعر به كلام الفتح من التعميم فيه نظرا لمتعرفه وحاصله أن التركيب تركيبا حقيقيا كالحقيقة الملتئمة من عدة أمور من قبيل الواحد

لامن قبيل ما هو منزل منزلة الواحد فالاولى قصر المركب من متعدد على المركب تركبا اعتباريا (قوله عطف على قوله اما واحد واما منزلة الواحد) ظاهره انه عطف على مجموع الامرين وذلك لانها بمنزلة شيء واحد فكأنه قيل وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد وغير المتعدد صادق بالامرين اعني الواحد والمركب منزلة فلما كانت بمنزلة الشيء الواحد صح العطف على مجموعهما كذا قرر شفا العبدوى ولا في المطول ان قوله واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة الواحد وحيد فتقول تلك المنقصة ذات الاجزاء الثلاثة التي منفصلتين ذاتي جزأين لان الحكم الانفصالي لا يمكن أن يتحقق الا بين امرين فكأنه قال وجه الشبه اما واحداً وغيره والواحد اما بمنزلة الواحد (قوله أومتعدد (قوله أنه ينظر) أي ذوات ينظر (قوله الى عتبة أمور) أي (٣٤٩) اثنين فأكثر (قوله ليكون كل منها وجهه شبه) أي وهذا انما يكون اذا

عطف على قوله إما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالتعدد ان ينظر الى عتبة أمور وبقصد استئصال الطرفين في كل منها ليكون كل منها وجهه شبه بخلاف المركب المنزلة الواحد فانه لم يقصد استئصال الطرفين في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنزعة أوفي الحقيقة الملتزمة منها (كذلك) أي المتعدد أيضا حسي أو عقلي (أو مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (والحسي) من وجه الشبه سواء كان بنماه حسياً أو ببعض (طرافه حسيان لا غير)

كانت ذم واما ان يكون متعدد والمراد بالتعدد ان يذكر في التشبيه عدد من أوجهه الشبه شيئين أو أشياء على وجهه صحة الاستقلال بمعنى أن كل واحد مما ذكر أو اقتصر عليه كفي في التشبيه بخلاف المركب فإنه يجب ان يكون بحيث لو أسقط جزء مما اعتبر فيه الهيئة أو مما اعتبر جسيمها حقيقة واحدة بطل التشبيه في قصد الاستحكام كما تقدم في تشبيهه مثلاً التقيم الخ في الهيئة السابقة وفي تشبيهه زيد بمسور في الحيوانية والتناطقة مثال المتعدد ان يقال هذه الفاكهة كهذه في نوعها وفي شكلها وفي حلالاتها أو أسقط اثنين من هذه لكي يباقي في التشبيه في قصد الاستحكام وهذا المتعدد (كذلك) السابق وهو الواحد أو بمنزلة أنه يقسم الى كونهما حسي أو عقلي وقوله (أو مختلف) عطف على ما تضمنه كذلك والتقدير المتعدد ما حسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي مثال الحسي كله ما تقدم في تشبيه الفاكهة بأخرى ومثال العقلي كله أن يقال زيد كعمرو في علمه وبهيمته وإيمانه ومثال المختلف ان يقال زيد كعمرو في علمه وشكله وكلامه ثم أشار الى ما تضمنه كون الوجه حسياً أو عقليا في الطرفين بقوله (والحسي) من وجهه الشبه سواء كان حسياً أو كان بعضه حسياً وبعضه عقليا (طرافه حسيان لا غير) أي يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه حيث تحقق حيث حسي في الوجه حسيان فلا يجوز ان يكونا معقلين أو أحدهما وانما وجب كون الطرفين عند وجود الحسية في الوجه حسيين معا

في الثاني باعتبار الاجزاء بالطرقاتها فالتنظر الى المركب انما هو الهيئة الاجتماعية وهي اما حسية فقط أو عقلية فقط والحسي لا يكون طرفاه الاخسين لاستحالة أن يدرك بالحس شيء من غير الحسي والعقلي طرفاه اما عقليان أو حسيان أو مختلفان فالعقلي أعم فتي كان واحداً من الطرفين عقليا كان الوجه عقليا بطرقاته لأن يدرك بالعقل شيء من الحسي وذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم منه بالوجه

أي مثل المذكور من الواحد وما هو بمنزلة في التقسيم الى حسي وعقلي وهذا هو الانسب بما قبله وجعله في الاول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) عطف على ما تضمنه قوله كذلك والتقدير المتعدد ما حسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي فهو مرتبط بالمتعدد وهذا يقتضي أن الاختلاف لا يكون في القسمين السابقين مع إنه يتأتى في الثاني وهو المركب المنزلة الواحد باعتبار الاجزاء التي انتزعت منها الهيئة الا أن يقال لما كان وجه الشبه في الثاني هو المجموع المركب وهو اما حسي فقط أو عقلي فقط لم يلغفت الى تقسيمه كذا في العروس (قوله والحسي) أي وجهه الشبه الحسي (قوله لو كان بنماه حسياً) أي كان واحداً أو مركباً أو متعدداً (قوله أو بعضه) أي أو كان بعضه حسياً وذلك بان كان متعدداً مختلفاً واحداً منه حسي والآخر عقلي وفي كلامه تشبيه على أن الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي وما قبل لا يفي بما قبل يقابل المختلف بخلافه فانه يشتمل المختلف

لا متناع أن يدرك بالحس من غير الحس شيء والعقلي طرفاه ما عقليا أو حسيان أو مختلطان لجواز أن يدرك بالعقل من الحس شيء

(قوله أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا) أما إذا كان وجهه الشبه بتماجه حسيا فظاهر لأن الحس لا يقوم إلا بالحس وأما إذا كان وجهه الشبه متعدد باختلافه فلا بد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين وينتزع انتزاع الذي هو حسي من العقلي بخلاف وجه الشبه المركب من الحس والعقلي فإنه عقلي وإن كان بعض أجزائه حسيا فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا من كيان الحس والعقلي فتدبر قوله عبد الحكيم (قوله بالحس) أي الظاهري كالسمع والبصر الخ (قوله من غير الحس) أي من الطرف غير الحس وهو العقلي وقوله شيء هو وجهه (٣٥٠) الشبه (قوله من غير الحس) من اللائحة متعاقبة بدركه على نفسه

أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لا متناع أن يدرك بالحس من غير الحس شيء) فإن وجهه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود في العقلي انما يدرك بالعقل دون الحس إذ المدرك بالحس لا يكون إلا حسيا أو قائما بالحس (والعقلي) من وجهه الشبه (أعم) من الحس (لجواز أن يدرك بالعقل من الحس شيء) أي لجواز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والاخر عقليا

(لا متناع أن يدرك بالحس من غير الحس شيء) يعني أن وجهه الشبه يجب أن يقوم بالطرفين ولابد من ادراكه فيهما لتحقيق التشارك فيه فإذا كان ذلك الوجه حسيا أدرك بأحدى الحواس إذا لم يكن للحس إلا المدرك بالحواس حال وجوده خارجا فلو لم يكن أحد الطرفين عقليا مع كون الوجه حسيا لصح أن يدرك الوجه الحس في ذلك الطرف العقلي لأن الوجه الحس مند وجوده مدرك بأحدى الحواس والألم يكن حسيا لكن ادراكه الأمر العقلي بالحواس محال فادراكه أوصافه بالحواس محال لأن أوصاف العقلي لا تكون إلا عقلية إذ لا يصح اتصاف العقلي بالحس ضرورة أن الأوصاف المدركة بالحواس أوصاف الجسم ولا يصح أن تكون لغيره والجسم حسي لا عقلي وهذا المعنى أي كون الحس لا يكون قائما بالعقلي يكفي في التعليل بل هو أوضح لكن لما كان يستلزم عدم ادراك الحس من العقلي شيئا علل به إشارة إلى تأخر ادراك الوجه على ادراك الطرفين إذ هو المطلوب أفادته في التشبيه هو الجهول المطلوب به تدوير الطرفين فإن قلت كيف يصح أن يجعل الجسم الموصوف بالحس حسيا محسوسا حتى لا يصح أن يقوم الحس بالهـ حتى مع ما تفرقه من أن المدرك بالبصر مثلا اللون لا الجسم فقد صرح اتصاف العقلي وهو الجسم بالحس وهو القول قلت هذا تقرير فيلزم وفي وليس عليه مذهب المحققين فإن الضرورة كما مدراك الجسم بحاسة البصر فلا يصح قيام الحس بغير الجسم المحسوس فالحس من أوصافه وهو ظاهر (و) أما (العقلي) من وجهه الشبه فيجوز أن يكون طرفاه عقليين معا وإن يكونا حسيين معا وإن يكون أحدهما حسيا والاخر عقليا فمحتمل العقلي (أعم) من محتمل الحس وذلك (لجواز أن يدرك بالعقل من) الأمر (الحس شيء) معقول يقع التشبيه به وادراك المعقول من المحسوس يتوقف على صحة اتصاف المحسوس بالمعقول الحس وأما قائل جواز أن ينقل لوجوب أن الحس قد يدرك حيث لا يحفل كادراك الحيوان معنى ذلك أن من شبه بوجه حسي فقد شبه بوجه عقلي لأن كل وجه حسي عقلي بل لأن من ضرورة التشبيه

المعيار متضاف محذوف والتقدير وطرف العقلي من وجهه الشبه أعم من طرفه الحس وأما جعلنا العموم والخصوص فهما باعتبار رتبتهما أي طرفهما لا باعتبار ذاتيهما لثباتهما ما إذا لا تصور تصادق بين حسي وعقلي لأن الوجه الحس هو الذي لا يدرك أولا لا بالحس والوجه العقلي هو الذي لا يدرك أولا لا بالعقل وليس المراد بالعقلي مطلق المدرك بالعقل إذ لو كان كذلك لم تصح مقابليته بالحس في التقسيم ضرورة أن كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينكسر فيكون العقلي على هذا أعم فلا يقابله الحس (قوله أو عقليين) أي صريفيين أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله لجواز الخ) على قوله أعم أي لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر الحس كما يجوز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر العقلي

أد

العبارة متضاف محذوف والتقدير وطرف العقلي من وجهه الشبه أعم من طرفه الحس

الحس وأما جعلنا العموم والخصوص فهما باعتبار رتبتهما أي طرفهما لا باعتبار ذاتيهما لثباتهما ما إذا لا تصور تصادق بين حسي وعقلي لأن الوجه الحس هو الذي لا يدرك أولا لا بالحس والوجه العقلي هو الذي لا يدرك أولا لا بالعقل وليس المراد بالعقلي مطلق المدرك بالعقل إذ لو كان كذلك لم تصح مقابليته بالحس في التقسيم ضرورة أن كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينكسر فيكون العقلي على هذا أعم فلا يقابله الحس (قوله أو عقليين) أي صريفيين أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله لجواز الخ) على قوله أعم أي لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر الحس كما يجوز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر العقلي

ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي قال الشيخ صاحب الفتح وهذه نكتة لا بد من التنبه لها وهي أن  
التعقيل في وجه الشبه بآني أن يكون غير عقلي وذلك لأنه متى كان حسيًا وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجودًا في الطرفين وكل موجود  
فله تعين فوجه الشبه مع التشبيه متعين فينتج أن يكون هو بعينه موجودًا مع التشبيه لا امتناع حصول المحسوس العين منهما مع كونه  
بعينه هناك بحكم الضرورة وبحكم التشبيه على امتناعه أن شئت وهو استلزامه إذا عرفت جرة الخلدون جرة الورد وألغى كونه  
الجرة معدومة موجودة مع وجوده هكذا في آخرها بل يكون مثله مع التشبيه لكن التلخيص لا يكون شيئًا واحدًا ووجه التشبيه بين  
الطرفين كما عرفت والحديث أن يكون أمرًا كليًا مأخوذًا من التلخيص بغير دهماء عن التلخيص لكن ما هذا شأنه فهو عقلي وعتق أن  
يقال فالمراد بوجه حصول التماثل في الطرفين فإن التلخيص منشأه فوجه التشبيه فإن كان عقليًا كان المرجع في وجه التشبه  
العقلي في المثال وإن كان حسيًا استلزم أن يكون مع التلخيص مثلًا آخر (٣٥١) وكان الكلام فمما كالكلام فيما سواهما  
وبلزم التسلسل هذا القوله

(قوله إذا امتنع في قيام  
المعقول بالحسوس) أي  
اتصاف الحسوس بالمعقول  
كاتصاف الإنسان بالاعيان  
والعلم والجهل والشصاعة  
والكرم وغير ذلك فالقيام  
على جهة الاتصاف (قوله  
وادراك العقل) عطف  
على قيام واتصاف الادراك  
لما بعده من إضافة المصدر  
لفاعله وشأنه بعد مقوله  
(قوله وذلك يقال) أي  
لاجل ما قلنا من أن وجه  
الشبه إذا كان عقليًا يكون  
أعم من وجه الشبه الحسي  
باعتبار الطرفين لجواز  
كون طرفي العقلي عقليين  
دون الحسي قال علماء  
البيان التشبيه حال كونه  
كائنًا بالوجه العقلي أهم من  
التشبيه حال كونه كائنًا  
بالوجه الحسي (قوله بمعنى

إذا امتنع في قيام المعقول بالحسوس وادراك العقل من المحسوس شيئاً) ولذلك يقال التشبيه بالوجه  
العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه  
العقلي من غير عكس (فان قيل هو) أي وجه الشبه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه  
(فهو كلي) ضرورة أن الجزئي يتبع وقوع الشركة فيه

وهو عكس كاتصاف الإنسان بالعلم والاعيان والجهل وغير ذلك (ولذلك) أي لاجل كون وجه  
التشبيه العقلي أعم محلاً (يقال) موافقة لذلك (التشبيه بالوجه العقلي أعم) محلاً من التشبيه بالوجه  
الحسي وذلك لأن محضة التشبيه تابعة لوجود وجه الشبه في الطرفين فإذا كان وجوده في عقليين  
والحسيين والمختلفين والحسي لا يوجد إلا في الحسيين كان محمل الأول أعم لعمومه الأقسام الثلاثة  
واختصاص الحسي بواحد منها واتحادها للعلوم والمحسوس في التلخيص أعني محمل الوجه الحسي  
ومحمل الوجه العقلي لأن نفس التشبيهين متباينان إذ مدعي التشبيه بالوجه الحسي التشبيه بالوجه  
الذي لا يدرك أولاً بالهسي مدعي التشبيه بالوجه العقلي التشبيه بالوجه الذي لا يدرك أولاً  
بالعقلي وذلك لأنه لا بد للعقلي مطلقاً لا يدرك بالعقل لم يصح مقابلته بالحسي في التقسيم ضرورة  
أن كل مدرك بالحسي مدرك بالهسي ولا يتعكس فيكون العقلي على هذا أعم فلا يقابله الحسي فأنهم  
ثم أوردت على كون وجه الشبه قد يكون حسيًا فقال (فان قيل هو) أي وجه الشبه لاجل  
اشتراط وجوده في الطرفين معاً (مشترك) فيه ضرورة لأن غير المشترك فيه لا يوجد في الطرفين معاً  
واتحاد وجهي في أحدهما وإذا كان مشتركاً بين الطرفين (فهو كلي) لصدقه على الوصفين العينين  
الموجودين في الطرفين وما يصدق على اثنين فأكثر كلياً لا شترًا كما في وجوده مناهية عما يخلف

أن يكون ذلك الحسي قد علم وتعمق وإن كان الجامع في نفسه قد يكون حسيًا لا عقليًا كذلك  
الحسوات غير الإنسان فقول المصنف العقلي أهم فيه نظر الاعتبار الصدق في الواقع على ما ذكرناه  
(قوله فان قيل) إشارة إلى سؤال ذكره في الفتح فقال وهذا نكتة لا بد من التنبه عليها وهو أن التحقيق

(الح) أشار بهذا إلى أن العلوم باعتبارها لتقفق أي أن كل طرفين يتحقق فيه التشبيه بوجه حسي يتحقق فيه أوجه عقلي وليس كل طرفين  
يتحقق فيه التشبيه بوجه عقلي يتحقق فيه أوجه حسي (قوله أن كل ما يصح) أي كل موضع يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي بأن يكون  
الطرفان حسيين (قوله من غير عكس) أي بالمعنى الأول أو ما عكس ذلك عكسًا منطقيًا فهو صحيح (قوله فان قيل) هذا وارد على قوله وكل  
منهما حسي أو عقلي وحاصل ما ذكره المصنف قياس مقصود التماثل في مركب من قباين أولهما من الشكل الأول وسالبة كلية كبرى تنتج  
كليتين ينتج موجبة كلية فأنهم ما من الشكل الثاني مؤلف من موجبة كلية وصغرى هي نتيجة القياس الأول وسالبة كلية كبرى تنتج  
سالبة كلية هي المطلوب وهي أنه لا شيء من وجه الشبه حسي وهي مناقضة لما تقدم من أن وجه الشبه يكون حسيًا وتكرر السؤال أن  
تقول كل وجهه فهو مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو كلي ينتج كل وجهه فهو كلي ثم تضم إليها كبرى القياس الثاني وتقول ولا شيء  
من الحسي كلي ينتج لا شيء من وجه الشبه حسي وهو المطلوب (قوله مشترك فيه) أي يحكمو عليه بالاشتراك فيه وقوله ضرورة اشتراك  
الطرفين فيه أي في الواقع فلا يلزم تعميل الشيء نفسه لاختلاف العلل والمعلوم وقوله ضرورة الخ الأول دليل للصغرى والثاني دليل للكبرى

ويمكن أن يقال المراد بكونه حسياً أن تكون أفراده مدركة بالحس كالسواد فان أفراده مدركة بالبصر وان كان هو في نفسه غير مدرك به ولا يغيب عن الحواس

في القياس الاول وقوله ضرورة أن كل حسي الخ هذا دليل على كبرى في القياس الثاني القائلة ولا شيء من الحسي بكلّي وتقرّر دليلها الذي ذكره كل حسي فهو موجود في المادة خاص عند المدركة وكل ما هو موجود في المادة وخاص عند المدركة فهو جزئي ينتج كل حسي فهو جزئي (قوله فهو موجود في المادة) أي في الجزئيات المادية أي أن كل ما يدرك بالحس هو موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالجزء القائمة باليد والقائمة بالورد (قوله قال الخ) (٣٥٣) حاصلة جواب بالقسم أي لسنا ما قلت وهو أن وجه الشبه

(والحسي ليس بكلّي) قطعاً ضرورة أن كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدركة ومثل هذا لا يكون إلا جزئياً ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسيّاً قطعاً (فلنا المراد) يكون وجه الشبه حسياً (أن أفراده) أي جزئياته (مدركة بالحس) كالجزء التي تدرك بالبصر جزئيات الحاصلة في المواد فالخاص أن وجه الشبه إما واحداً ومركباً أو متعدداً وكل من الاولين إما حسي أو عقلي والاخيراً إما حسي أو عقلي أو مختلف تصريفاً سبعة والثلاثة العقلية طرفاً إما حاسياً أو عقلياً أو المشبهة حسي والمشبهة به عقلي أو بالعكس صارت ستة عشر رقماً

الجزئي فإنه لا يصح صدقه على اثنين فأكبر موضع واحد فلا يقع التشابك فيه وذلك لأن المراد بالاشتراك ههنا ما ذكر من صحة الصدق على التعدد موضع واحد لأن ذلك شأن وجه الشبه لا التشابك في مطلق نسبة شيئين إلى شيء واحد كاشتراك زيد وعمر في أنهم مائة بصح في الجزأين وإذا كان وجه الشبه كله كما يصح أنها قضية صادقة كلية وهي قولنا كل وجه شبه كلّي فتضم إلى قضية أخرى كلية مسألة الصدق والها أشار بقوله (والحسي ليس بكلّي) أي في قوة قولنا لا شيء من الحسي بكلّي ودليل صدقها أن ما يدرك بالحس الحواس الحس اتحاد مدرك في مادة معينة أي في جسم معين فيكون جزئياً ضرورة أن كل معين خارج جزئي وذلك ظاهر لأنه لا تدرك الكليات بالحواس فيتمتع ثمان الفاضل في قياس من الشكل الثاني هكذا كل وجه شبه كلّي ولا شيء من الحسي بكلّي ينتج كلية لكلية مقدّمته وهي قوله لا شيء من وجه شبه مجسّم وهذا الضم من أفراده من أن وجه الشبه يكون حسياً أمّا عن ذلك بقوله (فلنا المراد) يكون وجه الشبه حسياً (أن أفراده) أي جزئياته وجه الشبه (تدرك بالحواس) الحس الظاهرة فالجزء متشابه في تشابه الخلد بالورد حسية لا بمعنى أن المعنى الكلّي المفهوم منها الصادق على الجزئيات حسي بل بمعنى أن أفراده ذلك الكلّي الذي وقعت فيه الحركة حسية فتنسب الحسية إلى الوجه أعني باعتبار نسبتها إلى أفراده في الكلام على هذا بعض النسخ وأما العقلي كالعالم فلا يدرك شيء من أفراده بالحس أصلاً فلذلك سمى عقلياً وحاصل السؤال أن الاشتراك المشروط في الوجه يقتضي نفي الاحساس لاقتضائه كونه كلياً والكلّي لا يتعلق به الحس وحاصل في وجه الشبه يأتي أن يكون غير عقلي وذكر ما أشرنا إليه فيما سبق من أن الحسوس متشخص فلا بد أن يكون جزئياً وجه الشبه لا بد أن يكون أمراً يشترك الطرفان فيه فلو كان حسياً والحسي موجود متعين في محل لزم أن يكون لكل من الطرفين صفة يخصهم فلا اشتراك حينئذٍ لاستحالة وجود شيء

أو عقلي بجميع جزئياته أو مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي (قوله الواحد) (قوله الواحد العقلي) أي حاصلة من مجموع الأربعة الاول والثلاثة الأخيرة (قوله والثلاثة العقلية) وهي الواحد العقلي والمركب العقلي والمتعدد العقلي واحترز العقلية عن الحسية لتوجب كون الطرفين فيها حسيين وعن الاختلاف أيضاً لأنه يقتضي حسية الطرفين في تمام وقوله طرفاً إما حاسياً أن أي أذا ضربت الثلاثة العقلية في أحوال الطرفين الأربعة صارت اثني عشر ويضاف إلى ذلك الأربعة الباقية من السبعة وهي وجه الشبه الواحد الحسي والمركب الحسي والمتعدد الحسي والمتعدد المختلف بعضه حسي وبعضه عقلي وهذه الأربعة لا يكون طرفاً إما حاسيين كما تقدم فصار المجموع ستة عشر كما ذكره الشارع

الجواب تسليم البحث وتأويل أن إطلاق الاحساس على المعنى الكلي ليس على ظاهره بل انما أطلق عليه نظر الأفراد فسمى بما يعرض لأفراد لانها هي الموجودة خارجا في الطرفين حقيقة لا الكلي وان كان هو المشترك فيه والذي يحصل من أقسام الوجه بالنظر الى الطرفين ثمانية وعشرون قسما وذلك لان الوجه إما واحد وإما مجزئة الواحد وإما تعدد الواحد والذي عجزت له إما أن يكونا حسيين أو عقليين فهذه أربعة والمتعدد إما أن يكون حسيا أو يكون عقليا أو يكون بعضه عقليا وبعضه حسيا فهذه ثلاثة في المتعدد الى الأربعة التي في الواحد والذي عجزت له مجموعها تسعة وكل من هذه التسعة إما أن يكون طرفاه عقليين أو حسيين أو المشبه به حسيا والمشبه عقليا والعكس مجموع ذلك ثمانية وعشرون من ضرب تسعة أحوال الوجه في أربعة أحوال الطرفين ثم ان الثلاثة أعني الواحد والذي عجزت له والمتعدد اذا كانت عقلية فهي تجري في أربعة أحوال الطرفين لما تقدم أن الوجه العقلي يجري في الحسوسين والعقولين والمختلفين فتكون أقسام العقلي اثنا عشر موصفة وأما الأربعة الباقية أعني الواحد والذي عجزت له اذا كانا حسيين والمتعدد اذا كان كله حسيا وبعضه فلا يجري واحد منهما في غير الحسيين وانما تجري هذه الأربعة في الطرفين الحسيين فقط لما تقدم أن الحسي طرفاه حسيان فهذه أربعة تظم الى اثني عشر التي للعقل فتكون ستة عشر والباقي لتكميل الثمانية والعشرين ساقطة وهي اثنا عشر فتصل ان الأقسام التي أشار المصنف الى اثباتها ستة عشر شرع في التثليل لبعض هذه واحدا في محلين فلا يوجد في الطرفين الآخر الا مثله والمثلان ليسا شيئا واحدا ووجه الشبه لا بد أن يكون واحدا يحصل الاشتراك فيه كلياً ما أخذ من المثلين بتجزئتهما من التعيين ثم قال يمتنع أن يقال وجه الشبه حصول المثلين في الطرفين لان المثلين متشابهان ولابد للشبه من وجه فان كان عقليا صاع ما قلناه وان كان حسيا لزم أن يكون منقسماً فيهما فبستدعي أن يكون مع المثلين مثلان آخران ويتسلسل وهو محال وفيه نظر لان الكلي وان وجد في الخارج فليس حسيا وقال المصنف في الإيضاح المراد بكونه حسيان أن تكون أفراد مدركة بالحس وهذا في الحقيقة تسليم لكلام السكاكي واعتراق بأن وجه الشبه عقلي غير أنه يسمى حسيا ثم رد عليه أن هذا في الاصطلاح لا يسمى حسيا الا ترى ما تقدم من المصنف في الخيال وأنه ملحق بالحسي لاسي وان كانت أفراد مدركة بالحس قال السكاكي يقول كما سلمت اسم الحسي عن الخيال وانما الخلق به فليكن أن تسلبوا اسم الحسي عن الوجه أبدأ وتصروا بإرادة ذلك منه وقد أورد على قولهم ان وجهه الشبه لا بد أن يكون واحدا كقيام وجوده فيهما أنه يستلزم حصول العرض الواحد في وقت واحد بعقلين وأوجب بالاعتبار مع وجهه الشبه تعيينا وتفضيلا تأخذه مجردا واعتراض بأنه اذا أخذ مجردا امتنع أن يكون موجودا فيهما اذا الوجود فيهما لزمه تعيينه في كل منهما قالوا وجوده فيهما غير كلي فليس وجهه الشبه ووجهه الشبه غير موجود فيهما فليس وجهها وأوجب بأن التعيين غير مانع من فرض العقل لإياه مشترك كإثنين بمعنى أنه يمكن من مطابقته لما يستعمل عليه كل واحد منهما وأورد على السكاكي ان هذا ذاتا ليس اعتبارا فلا حالة فيه وأنا أقول أصل الاعتراض الذي أورد السكاكي على نفسه وأجاب عنه فاسد الوضع لان القول بأن وجه الشبه حصول المثلين يقضي بأنه عقلي لان حصول المثلين أيضا عقلي لاسي فان عني به ان الوجه لا يشترط أن يكون واحدا مشترك كإثنين فلا حاجة الى العدول عن الحسي وأعلم أن أقسام وجه الشبه على ما ذكره المصنف تسعة واحد حسي وواحد عقلي ومركب حسي ومركب عقلي ومتعدد حسي ومتعدد عقلي ومتعدد مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي ولأن تقول المتعدد وجهان لوجه واحد مختلف فهذا التقسيم ليس بصحيح ولا يخفى أن الخيال أهل في هذا الباب لدخوله في الحسي والوهمي والوجداني أهمل لدخوله في العقلي على ما سبق والسكاكي قسم



الواحد الحسى كالجرة والخفاه وطيب الرائحة واذة الطعم (ولن الملس في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والتسككة بالعذبة والريق بالجر والجلد الناعم بالخرير كسبقي والواحد العقلى كالعراء عن القائمة

(قوله الواحد الحسى) أى وجهه تشبه الواحد الحسى وهذا شروى عن تشبيل الاقسام المذكورة وقد علمت أن الواحد الحسى لا يكون طرقاتاً لا مغردين حسين وحسنه فقطضاً أن (٣٥٤) يقتصر في التشبيل على مثال واحد لكن المصنف مثله بأشياء خمسة

(الواحد الحسى كالجرة) من البصرات (والخفاه) يعنى خفاء الصوت من السموات (وطيب الرائحة) من الشمومات (واذة الطعم) من المذوقات (ولن الملس) من الماوسات (فيما صر) أى تشبه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والتسككة بالعذبة والريق بالجر والجلد الناعم بالخرير وفى كون الخفاه من السمومات والطيب من الشمومات والذقة من المذوقات تسامح (و) الواحد العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة) على وزن الجرعة

الاقسام مع ما يتعلق بها فقال (الواحد الحسى) من وجهه تشبه هو (كالجرة) فيما صر من تشبيه الخد بالورد فانها محسوسة بحاسة البصر (و) كراخفاه) أى خفاء الصوت فيما صر من تشبيه الصوت الضعيف بالهمس فانه محسوس بحاسة السمع وما تأمل فيه كون الخفاه صجوعاً والخرير شنادير أن الخفاه من حيث انه عدم الجهر لا يحس وانما يدرك بال عقل عند سماع الصوت بمحاله الخاصة به من الضعف لكن عبر به عن حالة الصوت انفى لا من حيث مجرد الخفاه بل من حيث انه حالة لا يتقبل الصوت عن ادراكه (و) كراذة الطعم) فيما صر من تشبيه الريق بالخمر فانها مدركة بحاسة الذوق وفيه أيضاً أن المدرك هو الطعم بمحاله والذقة لكونها ادراكاً عقلياً كما صر ولكن عبر بالاذة عن ملازمها وهو الطعم بمحاله الخاصة من الخلاوة وعليه راد الطعم المضاف اليه المطعوم (و) كراطيب الرائحة) فيما صر من تشبيه التسككة وهى ربح القهر ربح العنبر فانه مدرك بحاسة الشم وفى جعل الطيب مدر كاً بالشم أيضاً شىء فان المدرك بالشم هو نفس الرائحة بمحاله الخاصة وأما الطيب فمدرك بال عقل ولكن انما يظهر هذا ان فسر طيب الرائحة بالاستطابة النفس اياها فى ادراكها للطيب من حيث هو طيب وان فسر بمحاله الذائبة لرائحة التى بها تستطبه النفس فهو مدرك بالحاسة اذا ذرك الشئ يقتضى ادراك خاصته التقيسية (و) كراين الملس فيما صر من تشبيه الجلد الناعم بالخرير وقد علم عاذرنا ان قوله فيما صر قد مر جميع المذكورات كالجر وناوان المصنف تسامح فى جعل الخفاه والطيب والاذة من المحسوسات بالحواس التى هى السمع فى الاول والشم فى الثانى والذوق فى الثالث الا ان جعل على ما أشرنا اليه والله أعلم هذه امثلة الواحد الحسى (و) أما الواحد العقلى) فأمثلته (كالعراء) أى الخلو (عن الفائدة) كراجرأة) أى الشجاعة معنى التعاسر والعداء على ما راد قتله وانما لم يعبر بالشجاعة فى مكان الجرأة لان الحكماء فسر والشجاعة بما يقتضى اختصاصها بآذونات النفس الناطقة وهى انهاء الجرأة الصادرة عن روبة وبصيرة بخلاف الجرأة ذمى اعم وفيها الفات الجرأة المركب الى ما هو حقيقة ملتزمة الى ما هو اوصاف فصدق من مجموعها هيئة واحدة وسبب ما يتألف منها

و اعلم ان المراد بالتركيب تركيب الاجزاء غير المحمولة وليس المراد به ما يحصل فى الافواع من تركيب الفصول على الاجناس فان الحسى كالجرة ونحوها مركبة ثم اخذ المصنف فى أمثله ذلك فقال ص (الواحد الحسى) الى قوله والمركب) ش مثال القسم الاول وهو الوجه الواحد الحسى الجرعة تشبيه الخد بالورد والخفاه فى تشبيه الصوت الضعيف بالهمس وطيب الرائحة فى تشبيه التسككة

تقارر التعدد بالحواس وكونها خمسة (قوله من البصرات) حال من الجرعة أى حاله ككونها من البصرات وكذا يقال فى نظائره الا تشبيه (قوله فيما صر) أى فى تشبيهات صرت بينها الشارح بقوله أى فى تشبيه الخد الخ فقال خد كالورد فى الجرعة وصوت زيد كالهمس فى الخفاه وتسككة كالعنبر فى طيب الرائحة وريقه كالخمر فى اذة الطعم وجلده كالخرير فى لين الملس (قوله تسامح) وجهه أن الخفاه والطيب والاذة امور عقلية غير مدركة بالحواس وانما المدرك بالسمع الصوت انفسى لا الخفاه بالشم رائحة الطيب لا الطيب وبالذوق طعم الخمر لا الذة فقد ثبت ما لوصوف لصفة اوعبر باسم الازم عن الملازم فاطلق الخفاه وأراد الصوت الحسى وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبة وبلذة الطعم عن الطعم اللذيذ (قوله الواحد العقلى) أى وجهه الشبه الواحد

العقل ونحوه أربعة لان طرفه اما حسيان أو عقليان أو المشبه بحسى والمشبه عقلى أو عكسه فلذا أمثل له المصنف بأربعة (قوله كالعراء) بالمدى المطلق (قوله على وزن الجرعة) بضم الجيم كجرعة وزنا ومعنى وهو ملء من الماء والجرء مصدر جر و كثر وف يقال فى مصدره أى اضاراة بالمد وفتح الجيم كإفاله الشارح ككرهه ويقال فيه أيضاً جرأة ككرهية ويقال فيه أيضاً جرعة ككرهه وأما جرعة بضم الجيم والمد فهو يلين

في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه وجهة الادراك في تشبيه العلم بالحياة فيما طرفاه مغتولان والجرأة في تشبيه الرجاء  
النجاح بالاسد وطلق الاهتداء في تشبيه اصحاب النبي صلى الله عليه ورضي عنهم بالنجوم فيما طرفاه محسوسان

(قوله أي النضاعة) نفس الجرأة النضاعة مبنية على اصطلاح القومين من ترادفهما وأن اقتمام الماهات سواء كان صادرا عن روي  
أولا يقال له رأة ونضاعة وهذا اختلاف اصطلاح الحكماء من أن الجرأة أعين من النضاعة لأن الاقتمام المذكور كان عن روية فيه  
نضاعة وأما الجرأة فهي اقتمام الماهات مطلقا واعلم أن النضاعة كما تطلق (٣٥٥) على المأكلة كما تقدم تطلق على آثارها من

اقتمام الماهات وحينئذ  
فلا اعتراض وانما هي  
المصنف بالجسرة دوز  
النضاعة مع اشتها جعله  
وجه شبه في تشبيه  
الانسان بالاسد لاجل  
هسته المثال على كل من  
اصطلاح الحكماء والقومين  
ولو عسر النضاعة لور  
عليه أن المثال انما يصح  
على مذهب القومين لا  
على مذهب الحكماء  
لاختصاص النضاعة  
بالقلاء تأمل (قوله أي  
الادلة) قال عبد الحكيم  
نفس الهداية على مذهب  
الاعتزال متابعة لاسكاكي  
ولانه الانسب في تشبيه  
العلم بالنور في كون كل  
منهما موصلا إلى شيء (قوله  
واستطابة) مصدر مضاف  
للقاقل يقال استطاب  
الشيء أي وحده طبيبا  
(قوله في تشبيه) متعلق  
بأنظر المتقدم الواقع  
خبرنا عن الواحد العقلي  
(قوله العديم النفع) أي  
الذي لا نفع له يعني ولا  
ضرورة له من حرمان ولا عقل

أي النضاعة وقد يقال جرأة بالبد (والهداية) أي الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب واستطابة  
النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه عقليان إذا الوجود العديم من الأمور  
العقلية (و) تشبيه الرجل النضاعة بالاسد) فيما طرفاه محسوسان

على وزن الجرعة كما يمثل المصنف والجرأة كالكرهية والجرأة كالكرهية والجرأة كالكرهية وفعلها  
جرؤ بضم الزاء (و) كذا الهداية) وهي الدلالة على الطريق الموصول إلى المقصود حسا أو معن  
(و) كذا استطابة النفس) أي ملامتها الشيء واستحسناته فهذه أربعة أمثلة للواحد العقلي وعددها  
باعتبار تصد الطرفين لانهما اعم عقليان أو محسوسان أو المشبه عقلي والمشبه به محسوس أو بالعكس فأما  
الأول وهو العراء عن الفائدة فهو وجه شبه فيما طرفاه عقليان وذلك (في تشبيه وجود الشيء العديم  
النفع) أي الشيء لا نفع له يعني ولا ضرر (بعده) كرجل حرمان ولا عقل له فيقال بوجوده هذا كعدمه  
في العراء عن الفائدة لا شك أن الوجود والعديم عقليان إذا المراد بالوجود احوال النفس لا الذات  
ونفعه أو عدمه باعتبار متعلقه فتبين بهذا صحة تشبيه الوجود بعدمه فيما ذكر وأن ما قبل من أنا  
إذا قلنا زيد كعدمه ليس من باب التشبيه بل هو من باب نفي الوجود ليس بنافعا لاماكان الظاهر من  
التشبيه بالوجه المذكور (و) أما الثاني وهو الجرأة فهو وجه شبه فيما طرفاه محسوسان وذلك (في تشبيه  
الرجل النضاعة بالاسد) حيث يقال مثلا زيد كالاسد في النضاعة

بالنفس وقد تقدم ما روي عليه ولذا الطعن في تشبيه الرجل بالنضاعة كذا قال المصنف تعالى السكاكي وهو  
مخالف لما قاله المصنف في ماسبق من أن اللذة وجداني عقلي لاسحي وموافق لاعتراضنا عليه وقد تقدم  
ما روي عليه أيضا ولين المس في تشبيه اتخذ الناعم بالحري ورواه أمثلة للواحد الحسي الذي طرفاه مغتولان  
وأما الواحد العقلي الذي طرفاه مغتولان فيك العراء عن الفائدة في تشبيه وجود الشيء العديم النفع  
بعدمه وجهة الادراك في تشبيه العلم بالحياة فان قلت الادراك هو العلم فكيف يكون جهة مشتركة  
بين العلم والحياة قلت المقصود هنا العلم هو الصفة الموجبة للتمييز الذي لا يحتمل التقيض وأما العقلي  
الذي طرفاه محسوسان فكما الجرأة في تشبيه الرجل النضاعة بالاسد وطلق الاهتداء في تشبيه اصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم بالنجوم هذه عبارة الايضاح والاحسن أن يقال في الهداية لان الهداية  
وصف دائر بينهما يشتركان فيه والاهتداء وصف قائم بالمتشبهين بها والعقل الذي المشبه فيه معقول  
والمشبه به محسوس كمنطق الهداية في تشبيه العقل بالنور وانما قلنا منطق الهداية في الاول لان  
هذه النجوم وهذه الالهة بترضوان الله عليهم مختلفة النوع دلالة الاول على الحسنة والثاني على  
القلبيات والعقل الذي المشبه فيه معقول والمشبه به محسوس ما يحصل من الزيادة والنقصان في تشبيه  
العدل بالقسط والعقل الذي المشبه به محسوس والمشبه به معقول كاستطابة النفس في تشبيه  
الطير بخلق كريم كذا قاله وهو مختلف لما سبق من المصنف من أن اللذة أمر وجداني لاسحي

له فيقال وجود هذا كعدمه في العراء عن الفائدة قال الشيخ يس العدمان كان معنى فاعل فهو من عدم كعدمه في العدم والعدم  
لمن لم يثبت في اللغة والملة كالمؤمن يستعملونه مع عدم ثبوته وان كان معنى مفعول فهو من عدمه كعدمه أو غفده اه (قوله بعده)  
متعلق بتشبيه (قوله فيما طرفاه) أي في تشبيه طرفاه الخ وكذا يقال في نظائر الآية (قوله إذا الوجود العديم من الأمور العقلية)  
أي سواء كان العدم عاريا عن الفائدة أم لا (قوله وتشبيه الرجل النضاعة بالاسد) أي يقال زيد مثلا كالاسد في الجرأة

والهداية في تشبيه العلم بالنور وتحصيل ما بين الزيادة والتقصان في تشبيه العدل بالقسطان فيما المشبه فيه معقول والمشبه به محسوس واستطابة النفس في تشبيه العطر بخلق كريم وعدم الخفاء في تشبيه الخبوم بالسفن فيما المشبه فيه محسوس والمشبه به معقول قال الشيخ صاحب المفتاح وفي أكثر هذه الامثلة في معنى وحدتها تسامح والمركب الحسي

(قوله وتشبيه العلم بالنور) أي يقال العلم كالنور (٣٥٦) في الهداية به (قوله فيما بالعلم يرسل الى المطلوب) أي وهو السلامة

في الدنيا والآخرة وذلك لأنه يدل على الحق ويفرق بينه وبين الباطل فإذا اتبع الحسنى وصل الى المطلوب الذي هو السلامة المذكرة فقد صدق على

العلم أنه يدل على الطريق الموصل إلى المطلوب وكذلك النور يفسر ويبيِّن طريق السلامة والهداية فإذا سلك الطريق الأول حصل المطلوب الذي هو السلامة فقد ظهر أن كلا

من العلم والنور يدل على الطريق الموصل إلى المطلوب وذلك الدلالة هي الهداية بكامر (قوله ويفرق) أي لأنه يفرق الحق وقوله ويفصل أي يميز (قوله وتشبيه العطر بالخ) أي يقال العطر كخلى شخص كريم في استطابة النفس لكل أي مملها لكل أو عذها لكل منهما ما يلي الشدي (قوله كالعرا من الفائدة) أي استطابة النفس وذلك لما فيها من شائبة التركيب لتقسيد الاول بالظرف والثاني بالضاف إليه وفي دعوى الشارح

التسامح نظر ان المراد بالواحد ما ليس به متزعم عن عدة أمور ولا أموراً كل واحد منها وجه شبه لا ما ليس فيه تركيب أصلاً وحينئذ فالتقسيد بأمر لا يقتضي التركيب ولا يخرج المقيد عن كونه شيئاً واحداً كذا في السراحي (قوله والمركب الحسي من وجه الشبه) قد علمت على سبق أن وجه الشبه متى كان حسيًا سواء كان واحداً أو مركباً أو متعددًا لا يكون طرفاً له الا حسيين فلذا قسم الشارح العارفين هنا الى المفرد والمركب ولم يقسمهما الى الحسي والعقلي اذ لا يكونان الا حسيين كما تقدم ولم يتعرض الشارح لهذا التقسيم في وجه الشبه الواحد الحسي لكون الطرفين المركبين لا يأتان بيان فيه وكذلك المفرد والمركب وذلك

وختلف للتفصيل الذي قدمناه فيها فانه يفتى بأن الله بالخلق على فان الاستطابة استلزامها كلام مخالف لما تقدم قريباً ولا ما سبق قبله وكل من الثلاثة لا يجتمع مع الآخر وعدم اتفاقاً في تشبيه الخبوم بالسفن قال في المفتاح وفي أكثر هذه الامثلة في معنى وحدتها تسامح برهان في أكثرها نوع تركيب اضافي كغناء الصوت واذ الطعم واستطابة النفس واعتبر من عليه في قوله في معنى وحدتها بأن التسامح في معنى وحدته وجه الشبه لا في الامثلة قلت وجوابه ان هذه الامثلة المذكرة هي وجوه الشبه فوجدتها وحده ص (والمركب الحسي) من لما فرغ من وجه الشبه اذا كان واحداً شرع

هنا

لان تركيب الطرفين هو ان يفسد الى متعدد فنترع منها هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة فلهما وانما يكون ذلك اذا كان وجه الشبه مركبا كما يمكن انتزاع الهيئة التي فلهما منه بقى شئ آخر وهو ان تقسم وجه الشبه الى واحد ومركب وتوقف على تقسيم الطرفين الى مفردين ومركبين ومختلفين وسياقي ذلك في كلام (٣٥٧) المصنف فهلا قدمه على الكلام على وجه الشبه

وتقسيمه وذكره عند

تقسيم الطرفين الى حسين وعقليين ومختلفين خصوصا وفي ذلك جمع يشمل تقسيمات الطرفين

تأمل (قوله ههنا) أى

في الطرفين اذا كان وجهه

الشبه مركبا (قوله ان

تقصد الخ) أى فالمراد به

هنا أحد سمي ما هو عبارة

المفرد وهو ان ترى تركيبه

اعتباري والحاصل ان

المراد بالركب هنا أى في

تقسيم الطرفين اخص

منه فبما سمي بقى أى

التركيب في وجه الشبه

لانه فبما سمي بقى المراد به ما

كان حقيقة ملتصقا وما

كان هيئة والمراد هنا الثاني

(قوله فنترع منها هيئة)

أى وهى لا وجود لها

خارجا وحيدة وهى كون

الطرفين الذين هما

الهيئتان محسوسين ان

تكون الهيئة منزعة

من أمور محسوسة (قوله

ولهذا) أى لاجل ان

المراد بالتركيب ما ذكر

(قوله ان نعد الى عدة

أوصاف الخ) بيان للراد

بتركيب وجهه للشبه

(قوله وليس المراد بالركب

ههنا ان تقصد الى عدة أشياء مختلفة فنترع منها هيئة وتجعلها متماها أو مشابها ولهذا صرح صاحب الفتاوى في تشبيه المركب بالركب بان كلام المشبه والمشب به هيئة منزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان نعد الى عدة أوصاف لشيء فنترع منها هيئة وليس المراد بالركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل انهم يجعلون المشبه والمشب به في قولنا زيد كالا سعد مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا

طرافه الاحسين كاتقدم ولكن ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفه إما مفردان أو مركبان أو المشبه مركب والمشب به مفرد أو العكس والمراد بالركب هنا أحد سمي ما هو عبارة المفرد وهو القسم الذي تركيبه ان يعبر اجتماع عدة أشياء مختلفة لا يصدق كل واحد فيها على غير هيئته فنترع منها هيئة تكون هي المشبه به أو المشبه كاتقدم وسياقي في بيت بشار وقد صرح صاحب الفتاوى بذلك وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان يؤخذ من عدة أوصاف ذلك المركب هيئة اجتماعية تكون هي الجامع بين الطرفين لا القسم الذى تركيبه ان يجمع بين شيئين أو أشياء على ان يكون المجموع حقيقة واحدة معبرا عنها بلفظ واحد وبذلك على ان المراد ما ذكر انهم يجعلوا المشبه في قولنا زيد كالا سعد من قبيل المفرد مع ان زيدا فيه حيوانية وناطقة وغيرهما والاسد فيه حيوانية ومفترسة وغيرهما وجعلوا أيضا وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا مع اشتغال الانسانية على الحيوانية والناطقة ولم يجعلوا الانسانية وجهها لانه لا منزلة الواحد حتى يمكن فيه التركيب مع ما في ضمنه من التركيب المعنوي وقولنا معبرا عنها بلفظ واحد استعرازا عما قبل مثلا زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة معا وقصد استعرازا كما في المجموع فانه منزل منزلة الواحد كاتقدم ولكن التفرق بين ما عرخته بلفظ واحد وما لم يعبره لا يتخلو من ضعف لانه أمر لفظي لا ذاتي مقصد ثم هذا القسم اعني المنزل منزلة الواحد للتعبير فيه بمعددين حقيقة واحدة يتبادر في مفهومهم تخصيصهم المركب بنى الاجزاء التي لا تلتم منها حقيقة واحدة وتخصيصهم لتفريق عن ذلك الباقي لا يتزل منزلة الواحد وهو المركب المعبر عنه بلفظ واحد على انه حقيقة واحدة لا قضاء الاول كونه غير مركب والثاني كونه مركبا والاقرب اخراج ذلك القسم هنا عن التركيب فالواجب ان يقال بدليل انهم لم يجعلوا المركب قولنا زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة اذ ليس ههنا هيئة منزعة من عدة أشياء بل حقيقة واحدة ملتصقة من شيئين وانما يخرج هذا التقسيم اعني تقسيم الطرفين الى افرادهما أو تركيبهما ومختلفين في المفرد المراد هنا هو المفرد حقيقة أو المنزل منزلة الذى هو المركب مما جعل مجموعه حقيقة واحدة لانه لا يريد في القسم الثالث وهو ما اذا كان مركبا في حكم الواحد وقد قسمه الى اقسام وكان ينبغي ان يقسم ما قبله أيضا اليها أحد ههنا ان يكون طرفاه مفردين وعند التحقيق الادراك واحد ليس مركبا وانما هذه الاجزاء التي يظن انه تركيب منها اطرافه التي نشأت عنها الهيئة المدركة وهى شئ واحد ومثله المصنف بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيضاء المستديرة الصغار المتقاربة المراءى على كيفية مخصوصة الى أى مع او بمعنى التنبيه الى مقدار مخصوص في قوله

ههنا أى في الطرفين ووجه الشبه (قوله ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة) أى حقيقة زيدا خسية وهى ذاته فانها مركبة من أجزاء مختلفة وهى أعضاء أو العقلية وهى ماهية فانها مركبة من أجزاء مختلفة وهى الحيوانية والناطقة (قوله مفردين لا مركبين) مع ان زيدا فيه حيوانية وناطقة وتخصص والاسد فيه حيوانية والاقتراس فلأراد بالركب ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ما ساع جعل هذين مفردين

طرفاه مافردان كالهية الحاصلة من الحرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص في قول ذي الرمة  
 وسقط كعين الدرك عاورت صاحبي \* اماها وانما لفرقةها وكرا

وكالهية الحاصلة من تفادير الصور البيض المستدرة الصغار المتدافير في الرأى على كسفة مخصوصة الى مقدار مخصوص في قول أحيصة  
 ابن الجلاح \* نفس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كاترى \* كنعنود ملاحية حين نورا

(قوله لا منزلة لمرة الواحد) اى وان كانت الاناسية من كية من أمور مختلفة وعما ذكره الشارح هنامن أن المركب سواء كان طرفا  
 أو وجه شبه لا يكون الالهية منزعجة لاحقة من كية من أجزائه لعل أن جعل الشارح سابقا عند قول المصنف أو منزلة لمرة الواحد  
 الحقيقة المنعومة من أمور مختلفة من قبل المركب المثل منلة الواحد قد نظر كأنها عليه سابقا (قوله كما في قوله) أى كوجه الشبه  
 الذى في قول أحيصة بن الجلاح يضم الهمزة ويحاشين مهملتين مفتوحتين بينهما ما كنة والجلاح يضم الجيم (١) وتشديد اللام وقيل  
 ان البيت لا يفسر بن الاسلت (قوله وقد لاح) أى ظهر (٣٥٨) وقوله الثريا باسم جملة ألجيم مجتمعة (قوله كاترى) الكاف التشبيه

مضمون جملة قد لاح  
 مضمون جملة ترى كما في  
 تشبيهه مفرد عذرة ولا قبل  
 يتعلق به الجواهرنا كائن  
 عليه الرضى والمعنى الثريا  
 الشبهة بعقد الملاحة  
 لاح في الصبح كاترى أى  
 لاح على حالة شبهة  
 بالحالة التي تراها عليها قطع  
 النظر عن مفرها أو كبرها  
 ويصع جعل قوله كاترى  
 حال من الثريا أوصفة لها  
 والكاف بمعنى على أى قد  
 ظهر في الصبح الثريا حالة  
 كونها كاتنة على الحالة  
 التي تراها عليها كنعنود  
 الخ فهو يشبه الى أن  
 التشبيه بحسب الرؤية  
 لا بحسب الحقيقة لانها  
 في نفس الامر كواكب

لا منزلة لمرة الواحد للمركب الحسى (فما) أى في التشبيه الذى (طرفاه مافردان كما في قوله \* وقد لاح في  
 الصبح الثريا كاترى \* كنعنود ملاحية) يضم الميم وتشديد اللام غيب أبيض في حبه طول وتخفيف  
 اللام أكثر (حين نورا) أى تفتح نوره (من الهية)  
 بالمركب الهية المنزعجة من عدة أشياء وجب أن يكون وجه الشبه معتبرا فيه تلك الأشياء المختلفة  
 التي لها دخل في التشبه فلم يتصور افراد الوجه فيما طرأه من كيان بهذا الاعتبار فلم يجز فيه التضمين  
 وانما يحصر في الوجه المركب الحسى كما تقدم فطرفاه مافردان أو مركبان أو المشبه مفرد والمشب  
 به مركب أو العكس فالمركب الحسى (فما) أى في التشبيه الذى (طرفاه مافردان) معا (كما) أى كالوجه  
 (في قوله) أى في قول أحيصة بن الجلاح أو قول نفس بن الاسلت (وقد لاح في الصبح الثريا كاترى) أى حال  
 كون الثريا على الحالة التي تراها فهي حشنة كنعنود ملاحية) يضم الميم وتشديد اللام وهي غيب  
 أبيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر لكن ارتكب التشديد مع قلته لاستقامة الوزن ثم قيد المشبه  
 بقوله (حين نورا) إشارة الى أن المشابهة بين الثريا والعنود انما هي في حال النور أى اخرج النور  
 ويأتى الآن ما فيه فالثريا بعنود للملاحة مفردان لان كلامهما اسم لسمى واحد وازدادة العنود الى  
 الملاحة نصيره مقيدا والتقييد لا ينافي الافراد ولما كان كل منهما اسما لسمى واحد صارت أجزاؤه كل  
 منهما كاليد من زبد ولما كانت تلك الأجزاء ما وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل  
 منها كالمستقل عن الآخر انهي أجزاؤه مقترنة تأتى اعتبارية ما أخوذة من تلك الأجزاء كون وجه  
 شبه فنأتى التركيب بهذا الاعتبار في الوجه ولو وجد افراد في الطرفين والى تلك الهية أشار بقوله (من  
 الهية) هو بيان لما في قوله كما في قوله وقد لاح الخ أى كالوجه الذى هو الهية

وقد لاح في الصبح الثريا كاترى \* كنعنود ملاحية حين نورا

كبار وصع جعل قوله كاترى صفة لمصدر يحذف أى قد نظرت الثريا فظهر ما مثل ما  
 تراه من الرأى المخصوص حال كونها على العنود للملاحة (قوله كنعنود ملاحية) الاضافة بيانية (قوله في حبه طول)  
 ليس المراد بحبه زبد بل المراد بحبه وحده كيدله قول القاموس الملاحة غيب أبيض طويل (قوله وتخفيف اللام أكثر) اى وان  
 كانت الرواية في البيت التشديد قال ابن قتيبة لأعجل هل التشديد فيه ضرورة أو لثقة فيه (قوله حين نورا) أى حالة كون العنود  
 حين نورا وفي هذا تشبهه أن المقصود تشبه الثريا بالغيب في حال صغر لاله في حال تفتح نوره يكون صغيرا كذا قدر بعضهم وفيه  
 انه حين تفتح نوره يكون أخضر لا يبيض فلم يلزم الغناء البيضاء في التشبيه وقد اعتبره الشاعر وأيضاً يكون صغيراً إذا كان كبراً والخص  
 وهو أصغر في الرأى بالنسبة للأنجم ولذا قرئ شجنا العذوى أن المراد بقوله حين نورا حين تفتح نوره قريب الانتفاع لاحقة كما تشاهد من الكلام  
 وعبر عن ذلك المراد بنور أى تفتح نوره لان انتفاع النور يحصل معه وبلاسه الانتفاع في الجملة والنور الزهر ونور الغيب أبيض مستدير  
 خاف فابى وهم وقال انه لا نور له (قوله سان لما) أى الواقعة على وجه الشبه فالهية المذ كورة وجه الشبه المركب الحسى لا تتراخ  
 تلك الهية من قسمه من وجه الهية قائمة بغير مفرد من كيانى

(١) قول الصوفي وتشديد اللام الصواب تخفيفها في القاموس وكفراب السيل الجراف ووالد أحيصة اه كتبه مصححه

(قوله الحاصل) أي المتحققة قال يعقوب في تفسيرنا الحاصلة بالتحققه إشارة إلى أن حقيقة الهيئته متحققة خارجا بالتقارن كتحقق  
 الأعم بالاختصاص وأما نفس ذلك التقارن ويحتمل أن يحمل الكلام على ظاهره من كون التقارن سببا لحصول هيئة أخرى وهي كون  
 تلك الأجرام متقارنة على الوجه المخصوص على قاعدة حصول الحال لموجبها (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية أي الحاصلة  
 به ولا ناشئ من الصور المتقارنة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف والمراد (٣٥٩) بالصور المتقارنة صور النجوم في الثريا

وصور حبلت العنب في  
 العنقود وقوله البيض  
 أراد القام به مطلق  
 البياض أي الصفاء الذي

لا يشوبه حجر ولا سودوان  
 كان بياض النجوم في المرآ  
 أشد تأمل (قوله المستدرة)  
 فيه أن هذا يخالف ما مر  
 من أن العنب الملاحي به  
 طول وأجيب بأن الطول  
 يحدث فيه بعد طيبه وأما

في حال صفه فهو مستدير  
 والتشبيه به في حال صفه  
 أي حين مقاربه الارتفاع  
 به لا في حال كبره بدليل  
 قوله حين نور (قوله الصغار  
 المقادير أي التي مقاديرها  
 صغيرة (قوله في المرآ)  
 قبس في التقارن والبيض

والمستدرة والصغار لانه  
 لا تقارن في الحقيقة ولانه  
 لا لون للأشياء ولا تعلم  
 لونها ولا تعلم استدارتها  
 وهي في الواقع كبارا  
 أشعر به قول الشارح وان

كنت الخ من أن قبس في قوله  
 الصغار فقط فهو قصور  
 فاه العصافير في الطول  
 (قوله حال كونها) أي  
 الصور كائنه على الكيفية  
 المخصوصة وأشار الشارح بهذا إلى أن قوله على الكيفية المخصوصة حال من الصور (قوله أي لا مجتمع الخ) تفسير للكيفية المخصوصة  
 وعطف الناصق على ما قبله عطف تفسيري وقوله ولا شديدة الافتراق أي بل ثلث الصور متقارنة مجمعة اجتماعا متوسطا بين  
 التلاصق وشدة الافتراق

بيان لما في كافي قوله (الحاصل من تقارن الصور البيض المستدير بالصغار المقادير في المرآ) وان كانت  
 ثكبارا في الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أي لا مجتمع اجتماع النضمام والتلاصق  
 ولا شديدة الافتراق

(الحاصل) أي المتحققة (من تقارن) أي اجتماع (الصور البيض) وهي النجوم المتعددة في الثريا وأفراد  
 النور المتعددة في العنقود (المستدرة) استدرة بمعنى الساهل في تحقيقها (الصغار المقادير في المرآ)  
 أي في مرآ العين باعتبار ما يبدو وان كانت النجوم من الكبر بحيث يقال أنها أعظم من جميع الأرض  
 بكتير إذ لا يخفى في التشبيه ما يبد ولا ما في نفس الأمر إذ انطباعها يشاهد حال كون تلك الصور البيض  
 المستدرة كائنه (على الكيفية المخصوصة) وهي كونها لا مجتمع اجتماع الانضمام والتلاصق كما  
 في أجزاء عنقود غير الملاحية أعني العنقود إذ كمال الأجزاء وكافي حب الرمان ولا شديدة الافتراق أي  
 متباعدة ثم وصف الكيفية بقوله (إلى المقدار المخصوص) يعني أن أجزاء الطرفين كائنه على  
 الكيفية المخصوصة المنظمة تلك الكيفية إلى المقدار المخصوص في مجموع الطرفين يعني أن الثريا كما  
 لكل جزء من أجزائه مقداره مخصص في الصفرة وهي في التشبيه كذلك مجموعهم قد اخرج مخصص  
 فان لم يكن ذلك المجموع كبر أجزائه ولا فسادا وكذا في عنقود الملاحة فالمراد بالمقدار الآخر هذا  
 المعنى ثم إن في هذا التشبيه شأ هو أن ما اعتبرنا تشابه أجزائه لطرفين في المقدار باعتبار المرآ بحيث  
 لم تكن صغيرة جدا كتب انفراد بل وجب المحس والصور مثلا فأما ما تحقق ذلك في العنب بعد  
 كبره وبلوغه عليه أمران أحدهما القول بالبيض في التشبيه وقد اعتبره لأن حب العنب ولونه أي بياض  
 لكن ليس بياضه كبياض النجوم الثريا لأن بياضه أنه ليس بأخضر جدا ولا أسود ولا أجرد ولا أخضر  
 مثلا والأخر كون التقييد بقوله حين نور ضاعا لأن كبر الحب ليس حال التنوير وان لم تعتبر التشابه في  
 المقدار بعد مقداره النجوم عن حال التنوير حيث نذكر أن تنوير العنب ان كان كما يعتدلا بياض فيه  
 والاقرب أن المراد بالتنوير كمال خلقته المستلزمة لوجود التنوير قبلها فالمراد حين تارب النفع وعبر عن  
 ذلك بنور أي فتحة لأن افتتاح التنوير يحصل معه ويلبسه الانتفاع في الجلاء ويراد بالبيض مطلق الصفاء  
 الذي لا تشوبه حجرة ولا سودا وشبه ذلك وهذا يعلم أن التشبيه هنا مبني على الساهل وتفسيرنا الحاصلة  
 بالتحققه إشارة إلى أن حقيقة الهيئته متحققة خارجا بالتقارن كتحقق الأعم بالاختصاص وأما نفس ذلك التقارن

وطرفا التشبيه هما الهيئته الحاصلة لكل منهما ووجه هيئة ثالثة فهنا ثلاث هيئات والتركيب ههنا من  
 سبعة أشياء صور متقارنة بياض مستدرة صغار بكيفية مخصوصة بمقدار مخصص وقول  
 المصنف كافي خبر قوله والتركيب الحسي وقوله من الهيئته الحاصلة تتعلق بقوله كافي جهة التبيين  
 وقوله من تقارن الصور من فيه ابتدائية وقوله في المرآ على الكيفية المخصوصة تتعلق بالتقارن  
 وكذلك قوله إلى المقدار المخصوص الآن يتعلق بمقدور تقديره المنتهية والصور البيض المستدرة

المخصوصة وأشار الشارح بهذا إلى أن قوله على الكيفية المخصوصة حال من الصور (قوله أي لا مجتمع الخ) تفسير للكيفية المخصوصة  
 وعطف الناصق على ما قبله عطف تفسيري وقوله ولا شديدة الافتراق أي بل ثلث الصور متقارنة مجمعة اجتماعا متوسطا بين  
 التلاصق وشدة الافتراق

وإمام كيان كالهبة الحاصلة من هوى أكرام منقطة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شئ منظم في قول بشار  
 كأن مشار التفع فوق رؤسنا \* وأسنانا ليل تهوى كواكب

(قوله منقطة إلى المقدار المخصوص) أي حال كون تلك الكيفية السابقة منقطة إلى مقدار كل منهما القائم بجموعه من الطول والعرض ولا يقال لأحدهما هوى أو قوة أو لا الصغار المقادير لأن ذلك باعتبار كل جهة وكل جهة والمراد هنا المقدار القائم بالجموع وأشار الشاعر بقوله منقطة إلى تقدير متعلق بالجار والمروءات أن تجعل إلى معنى مع أي حال كون تلك الكيفية مصاحبة للمقدار المخصوص ولا يحتاج حينئذ لتقدير منقطة لفهم الاضمار من المصاحبة وهذا أعني قوله إلى المقدار المخصوص تصريح بما علم التزامه من الكيفية من أنهما مصاحبتا المقدار تأمل (٣٦٠) ولا يلزم على جعل قوله إلى المقدار من الكيفية مجي المال من

المال لأن الكيفية في الجمله منقطة (إلى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر إلى عقد أشياءه وقصد إلى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لأن التشبيه هو الثريا والمشبّه هو العنة ومقيداً بكونه عنقوداً الملاحية في حال الخراج النور والتقسيد لا ينافي الأفراد كما سيجي إن شاء الله تعالى (وفيه) أي والمركب الحسي في التشبيه الذي (طرفاه مركبان كافي قول بشار \* كأن مشار التفع) من آثار الغبار هيبة (فوق رؤسنا \* ذلك التفرق) ويحصل أن يجعل الكلام على ظاهره من كون التفرق سبباً للحصول هيئة أخرى وهي كون تلك الأكرام متساوية على الوجه المخصوص على قاعدة حصول المال بوجبه وكون تلك الهيئة على الوجهين حسية (١) أعما هو أي في التشبيه الذي هو باعتبار جعلها وكذا يقال في مثلها وقد تقدم مثل ذلك فليتهم (د) المركب الحسي (فياً) أي الذي (طرفاه مركبان) هو (كافي) أي كالوجه في قول بشار كأن مشار التفع التفع الغبار ومثار على صفة اسم المفعول فاضافته إلى التفع من إضافة الصفة إلى الموصوف والأصل كأن التفع المثار وهو من آثار الغبار إذا حركه وهيبة ويحصل أن يرأى في الإضافة معنى البيان أي كأن مشار الذي هو التفع الكائن (فوق رؤسنا \*

المال لأن الكيفية في الجمله الظرفية مفعول بالواسطة فصح مجي المال منها فانه العصام وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتي من الجدل صحيح كما هو مصرح به في من الكافية وكذلك التمييز والمفعول المطلق (قوله فقد نظر) أي في وجه هذا التشبيه (قوله إلى عدة أشياء) أي وهي الصفات القائمة بالثريا والتعقود من التفرق والاستدارة والصفوان كان ذلك بحسب المراءى والكيفية المخصوصة والمقدار المخصوص (قوله والطرفان) أي المشبه والمشبّه وقوله مفردان أي حسان (قوله مقداً) أي كأن التشبيه مقيد بكونه في الصبح فقوله بعد التفتيد أي في كل من المشبه والمشبّه (قوله لا ينافي

الصغار المقادير هي الثريا والحبات والكيفية المخصوصة تقارن أجزاء كل منهما والمقدار المخصوص هو قدر التعقود وقد ثريا وهذا البيت أنشده الدينوري \* ولأح التريابند آخر ليلة \* ونسبه إلى أحمية بن الجلاح وأنشده المرزباني لغير بن الاسلمت ويري \* وقد لاح في القور الثريا بان يرى \* وقوله ملاحية الملاحة بالتخفيف عنب طويل أبيض وشذبه وهو ضعيف ومثل في الإيضاح للهبة الحاصلة من الجرة والشكل الكروي والمقدار المخصوص بقول ذي الرمة وسقط كمين الليل عاورت سحبي \* أباهما وهبانا لموقعهما وكرا فالوجه هو الهيئة الحاصلة من الجرة والشكل الكروي والمقدار المخصوص وهذا مثال لأحد قسمي المركب وهما كأن حقيقة ملتزمة في الخارج كما صرحوا به (قلت) وأما أن يقول ليس الوجه هنا هيئة حاصلة كما ذكر بل هذه أوجه متعددة كل منقول والسقط ما سقط من الشاعر عند التصريح وعاورت أي جاذبت وأهوازندها أي عالجت الزند حتى يرى واستدل الفرابع بهذا البيت على أن سقط التاريد وكروئت ص (وفيما طرفاه مركبان كافي قول بشار) ش أي والوجه المركب فيما طرفاه مركبان والظاهر أنه يريد القسم الثاني من المركب وهما كان أو صافاً يمتنع منها هيئة في الذهن كافي قول بشار بن برد \* كأن مشار التفع فوق رؤسنا \* وأسنانا ليل تهوى كواكب

الأفراد) أي لأن المراد بالمقدار هنا ليس هيئة منقطة من متعدد فصدق حتى على مجموع القيد وأسنانا والقيد خلافاً لما بينهم من الشارح وأني بقوله والتقسيد لا ينافي الخذف لما بينهم من أن المشبه هو عنقود الملاحية حين كان كذا فهو مركب لا مفرد (قوله أي والمركب الحسي) أي ووجه التشبه المركب الحسي في التشبه الذي طرفاه مركبان (قوله كافي قول بشار) أي كوجه التشبه الذي في قول بشار بن برد (قوله كأن مشار التفع) مشار يضم الميم اسم مفعول من آثار الغبار هيبة وسررك والتفع الغبار بالإضافة من إضافة الصفة للموصوف أي كأن الغبار المشار إلى المهب والمحرك من أسفل لا على جوار الخيل وقوله فوق رؤسنا أي المعقد فوق رؤسنا وأنشده ابن جني في مجموعته فوق رؤسهم وأسنانا كذلك أنشده الخفاجي في سر الصاحبة وابن رشيق

(١) أعما هو أي في التشبيه كذا في الأصل ولعل أي زائدة من التامخ كتبه معصمه

في العمدة وهذه الرواية أحسن من جهة المعنى لان السيف ساقطة على رؤسهم فلا بد أن يكون النفع على رؤسهم ليحصل التشبيه كذا في عروس الافراح وفي الاطول مثلاً النفع اسم فمفعول واضافته لما بعده ميانة ولو جعل كان التشبيه ليكن المحذوف من أركان التشبيه الوجهه وان جعل لظن كانت أداة التشبيه اي محذوفة ويكون تقولهم أظن زيد السداف يكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة كان اه (قوله وأسيافنا) الواو بمعنى مع فاسيافنا مفعول معه والعامل فيه مثلاً لان فيه معنى الفعل وسرقة ولم يجعله منصوباً بان كان عطفاً على اسمها وهو مثلاً لان يتوهم أنها تشبهان مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بغير دوأن المعنى كان التشبيه المتار ليل وكان أسيافنا كواكب وهذا اليبصر الجمل عليه لما صرحوا به من أنه (٣٦١) حتى أمكن حمل التشبيه على المركب فلا يعدل عنه الى الجمل على المفرد لانه

❖ وأسيافنا ليل تهاوى كواكب) أي تساقط بعضها إثر بعض والاصل تهاوى حذف أحدى التاوين وأسيافنا منصوب على المعية أي كان مثلاً النفع مع أسيافنا قبل رواية فوق رؤسهم أو ليلان السيف انما تساقط وتنزل على رؤسهم فهي مع الغبار فوق رؤسهم لا على رؤس أصحاب السيف المناسب لرواية رؤسنا وفيه أن السيف في يمين السعد والفلو هي من رؤس أصحابه الى رؤس الأعداء فالرؤس من الغريقين مشتركة في فوقية السيف وضعه نايل على المشاركة فرواية رؤسنا التي هي المشهورة أولى فليتل (ليل تهاوى كواكب) أي تساقط كواكب شيا فسيابان يتبع بعضها بعضاً في التساقط من غير انقطاع ومن لا ذلك فبما الكواكب في السماء ليست تساقطها فتهاوى مضارع حذف منه إحدى التاوين تأمل المضارعة أو التاء الموجودة في الماضي على المذهبين الفردين في النحو وأما جعله على الماضي ليعيد أن التهاوى قد وقع وانقطع وبني الليل بلا كواكب تشبه بمثارة القمع مع السيف فلا يتناسب ما وجد في المشبه من هيئة حركة السيف وبقرت بذلك دقة وجه الشبه التي يقتضيها اختلاف حركة السيف كحركة الكواكب المستمرة كما سيأتي بيانه نعم يمكن أن يراد هذا الوجه أيضاً لهذا المعنى بمرعاة حال التهاوى الفارغ ولكن الدال على الحال بالاصالة هو المضارع فاجل عليه أين وانما قلنا أن أسيافنا منصوب على العمدة ولم يجعله منصوباً بان كان ثلاثي توهم أنها تشبهان مستقلان لان توهم حيثه التغاير وأن المعنى كان مثلاً النفع ليل وكان أسيافنا منصوباً وهذا لا يصح الجمل عليه لانه نفوت معه الدقة التركيبية المربية الشاعر في وجه الشبه ولان قوله تهاوى كواكب تابع ليل فهو غير مستقل في التشبيه باعتبار الصناعة قطعاً هان مقالها الذي يتوهم كونه مستقلاً بالتشبيه تبعاً لغريبه أيضاً كقوله ❖ ثمين التركيب في وجه الشبه المقضي للدقة فيه التي تناسب بلاغة الشاعر قصدها كما اقتضاهما منعد وان المقصود لما تشبه هيئة السيف بأوصافها المخصوصة مع الغبار فوق الرؤس هيئة الكواكب التهاوى مع الليل بناء على أن الطرفين في التركيب هيئة المجموع كقيل وإما

تفوت معه دقة التركيبية المربية في وجه الشبه ولان قوله تهاوى كواكب تابع ليل فهو غير مستقل في التشبيه باعتبار الصناعة قطعاً هان مقالها الذي يتوهم كونه مستقلاً بالتشبيه تبعاً لغريبه أيضاً كقوله ❖ ثمين التركيب في وجه الشبه المقضي للدقة فيه التي تناسب بلاغة الشاعر قصدها كما اقتضاهما منعد وان المقصود لما تشبه هيئة السيف بأوصافها المخصوصة مع الغبار فوق الرؤس هيئة الكواكب التهاوى مع الليل بناء على أن الطرفين في التركيب هيئة المجموع كقيل وإما

(٤٦ - شرح الخفص ثالث) على الاستمرار التعدادي والتعداد الاسفري يدل على كثرة الحركات والتساقط في جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي فيكون شعراً بالطائفت المشار إليها بقول الشاعر وهي تصاور وترسب بخلاف الماضي فانه يدل على وقوع التساقط مرة في الزمان الماضي ولا يشعر بكثرة جهات كثيرة فيكون مختلفاً في الاطائف وان كان صحيحاً بآصال التهاوى بشعر متعدد ها وسقوط بعضها إثر بعض فيؤخذ منها هيئة هذا المحصل ما في المطول من توجيه عدم جعل الفعل ماضياً وفي الاطول توجيه آخر وحاصله أن قوله ليل تهاوى كواكب يفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثلاً النفع والسيف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى كواكب فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط



وكالهيئة الحاصلة من تفرق اجرام متلازمة مستديرة مصغارا المقادير في المرات على سطح جسم أزرق صافي الزرقة في قول أبي طالب الرق  
 وكان اجرام النجوم واما ما درونن على بساط أزرق

بالسدر صيحه هذا هو المطابق لوجود الليل والناسب للشمس (قوله من الهيئة) بيان لما في قوله كافي قول بشار الواقعة على وجه الشبه  
 (قوله بفتح الهاء) أي وكسر الواو وتشديد الباء أي سقوط وأما الهوى بضم الهاء فمعناه الصعود كافي الأساس وفي القاموس كل من  
 الفتح والضم للسقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح (٣٦٣) للصعود ففي كلامه المناسب أن يقول بضم الهاء (قوله أجرام مشرفة)

(من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء أي سقوط (أجرام مشرفة مستطيلة متناسبة المقادير متفرقة  
 في جوانب شيء مظلم) فوجه الشبه مركب كاترى وكذا الطرفان لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع  
 والكواكب بالسيف

تشبيه مجموع السيف بهاتين الوصلين مجموع النجوم بحالتين كائلا أيضا وهو يرجع في التحقيق  
 إلى الهيئة لأن المجموع مرعى من حيث الاجتماع وحالة الاجتماع هي الهيئة وأغما يستفاد في أن  
 المقصود بالذات الأجزاء المجتمعة أو هيئتها ولو كان كل منهما لا يتفك عن الآخر وأنه ليس المقصود تشبيه  
 كل مفرد من طرف بما يناسبه من الطرف الآخر لبياننا فقال (من الهيئة الحاصلة) بيان لما في قوله كما  
 في قول الشاعر يعني أن الوجه فيما ذكر هو الهيئة الحاصلة (من هوى) وقد تقدم معنى حصول الهيئة  
 من الشيء والهوى بفتح الهاء بمعنى السقوط وأما بضمها فهو بمعنى الصعود وليس مراد هنا وقيل هو  
 بضمها الزهر الذي يكون بمعنى السقوط خاصة وأما الهوى بفتح الهاء فقد يكون بمعنى الصعود أي الوجه  
 هو الهيئة الحاصلة من سقوط (أجرام مشرفة) أي مضيئة لامعة هي السيف في جانب المشبه والنجوم  
 في جانب المشبه (مستطيلة) أي تلك الأجرام الساقطة طولها أطول من العرض في السيف فوجود حقيقة في  
 ذواتها وتخليها في لعانها عند سقوطها في السيف عند ذهابها على استقامة أو بدونها ثم جرمها لا معاطب ولا  
 كما يتفصيل ذلك في الشهاب عند تحركه في الهواء بسرعة وأما في النجوم فيوجد تخليلا عند تركزها في  
 مكان ذهابها في الهواء أشعة متصلة وبدون تركها كافي الشهاب فيقتضيل هناك جرم واحد مستطيل  
 وليس كذلك وأما قبل الهوى في النجوم فهي على الاستدارة حسا (متناسبة المقادير) أما التناسب في  
 مقدار اجرام كل طرف باعتبار ذلك الطرف فواضح لأن السيف متناسبة فيما بينها وكذا النجوم فيما  
 بينها فيما يتفصيل في الغلاب وأما تناسب طول النجوم مع طول السيف أو العرض مع العرض فبني على  
 التساهل لأن الطول في النجوم أكثر منه في السيف فيما يظهر ويكنى في التشبيه التناسب في الجلة  
 (مفترقة) ضرورة أن لكل نجم مكانا ولكل سيف مكانا على حدة فعلى تقدير ورود الغير في ذلك المكان بعد  
 ذهاب الأول (في جنب) متعلق بهوى يعني أن هوى تلك الأجرام الكائنة على تلك الصفات إنما هو في  
 جنب (شيء مظلم) هو الغبار في المشبه والليل في المشبه يفقد ظهور كون وجه الشبه مركبا لأن  
 الهيئة المذكورة تعلقت بأشياء عديدة باعتبار الموصوفين والصفات كاترى وكذا الطرفان مركبان  
 أيضا ظاهرا وبأليس المراد تشبيه فرد في هذا الطرف بفرد في ذلك الطرف والافانث الدقة على  
 وفي ظلمة والقع التراب فعمل هيئة التراب الأسود والسيف البيض فيه كالكواكب في الظلمة  
 وقوله تهاوى أي تهاوى فان قلت هلا قال تهاوى أو جعلت تهاوى ماضيا بوضع اسقاط التاء حينئذ  
 لاسيا والكواكب مضافة لذكر (قلت) لأنه يؤذن بانقضاء هو ما يفيد مقصوده بل المعنى ليس

وهي السيف والنجوم  
 فان كلامهما مشرق  
 بالبياض قال العصام  
 وقد تعرفت اسلاك الجرم  
 على الجسم العلوى كما  
 تعرفت اسلاكه على السفلى  
 (قوله مستطيلة) الاستطالة  
 ظاهرة في السيف وكذلك  
 الكواكب فانها تستطيل  
 أشكالها عند التهاوى وان  
 كانت قبل التهاوى تكون  
 على الاستدارة في المراتى  
 (قوله متناسبة المقادير)  
 أي بالنظر للشمس وحده  
 والمشبه به وحده فالسيف  
 متناسبة المقادير فيما بينها  
 وكذلك النجوم فيما بينها  
 وأما تناسب طول النجوم  
 مع طول السيف أو  
 العرض مع العرض فبني  
 على التساهل لأن الطول في  
 النجوم أكثر منه في السيف  
 فيما يظهر ويكنى في التشبيه  
 التناسب في الجلة (قوله في)  
 جوانب شيء مظلم) أما  
 السيف ففي ظلمة الغبار  
 وأما الكواكب ففي ظلمة  
 الليل (قوله كاترى) أي

كلراأت وعلمت من كلام المصنف (قوله وكذا الطرفان) لما بين المصنف  
 وجه كون وجه الشبه في البيت مركبا ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مركبا تعرض الشارح لبيان ذلك (قوله لأنه لم يقصد تشبيه  
 الليل بالنقع والكواكب بالسيف) فيه قلب وكان من حق العبارة أن يقال لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيف بالكواكب  
 وذلك لأنه على تقدير أن يكون التشبيه في البيت من تشبيه المفرد بالمفرد يكون النقع مشبها بالليل مشبها به وكذلك تكون السيف  
 مشبها بالكواكب مشبها بها ويمكن الجواب عن الشارح جعل الباء في قوله بالنقع وفي قوله بالسيف بمعنى مع

(قوله بل عند) بانه ضرب وقوله الى تشبيه هيئة السيوف الاولى الى تشبيه هيئة النقع والسيف فيه وقطعت الخ لان المشبه الهيئة المنتزعة من النقع والسيوف الموصوفة بتلك الاوصاف والمشبّهة الهيئة المنتزعة من الليل والنجوم الموصوفة بمجاز كمر الان التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة النجوم غير اعتبار النقع والليل لان صريح البيت خلافه ويمكن الجواب بان المراد عددا الى تشبيه الهيئة المشتهة على السيوف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه فان الكواكب الخ (٣٦٣) أي التي استقلت عليها هيئة المثلث به (قوله

وقد سلت) أي أخرجت وقوله من أعماها جمع غمد وهو غلاف السيف بكسر الفين المصبة (قوله وهي تصلو) أي ترتفع وقوله وترسب أي تنزل

وتستقل من رب الشيء في الماء أي أسفل وجعله من رتب السقف أي مضى في الضرب لا بلām قوله فعلو كما في الغفرى وإنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأ منه والافلاس في نهاوى النجوم امستعلا

قوله بس (قوله ونجى) أي من العلو وقوله وتذهب أي الى العلو فهو راجع لما قبله وقوله وتضرب أي في العلو والتزول (قوله وعلى أحوال تنقسم) أي وتنقسم تلك الحركات على أحوال دائرية بل الخ أي أنها لا تنحصر عن تلك الأحوال الثمانية التي بينها بقوله بين الأعصوجاج والمراد بالاعوجاج الذهاب والرجوع وبسر وخف والمعاد بالاستقامة الذهاب أمام (قوله مع التلاق) أي لما يقابلها من الجهة الأخرى

بل عددا الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من أعماها وهي تعلو وترسب ونجى من مذهب وتضرب اضطررا بالشد أو تفرق بسرعة الى الجهات المختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الأعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاق والتداخل والتصادم والتلاحق وكذا في جانب المشبه فان لكواكب فيهما أو اقعا وتداخلوا واستطالة لا شكلها

ما ينشده ولم يلام صنيع الشاعر ولا بلاغته كاتقدم وإنما المراد تشبيه مجموع هذا الطرف بمجموع ذلك الطرف وتشبيه هيئة المجموع بهيئة المجموع وهماماتقاربان كاتقدم فليس المراد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالنجوم بل المراد كما تأخرنا إليه تشبيه هيئة السيوف مع الغبار والحال ان السيوف في ذلك الجانب لها أحوال كثيرة راعاها الشاعر وبرعايتها مع كثرة نادق التشبيه وتقرر الوجه وتلك الأحوال هي أنها تصلو وترسب أي تنخفض ونجى عند دها عن المضروب رفعاً وترتو وتذهب عند ارسلها وأصبها عليه وتضرب اضطررا بالشد أي أنها تفرق بسرعة في ذلك العلو وترسب والذهاب والنجى الى الجهات المختلفة من العلو عند دفعها والسفل عند صباها واليمين والشمال والامام والوراء عند قصده قطعاً أو خروفاً في تلك الجهات أو وقايتها وعند شحركها في تلك الجهات تكون على أحوال تنقسم تلك الأحوال بين الأعوجاج أي ترجع الى الأعوجاج في ذهابها أو ردها لقصدها راجعاً في مكان أو وصل الى الغرض فيكون في سلوكها أعوجاج والى الاستقامة كذلك والى الارتفاع والانخفاض (٤) ذكر العلو والرسوب والى التلاق مع مقابلها من الجهة الأخرى في استقامة أو أعوجاج في الذهاب والتلاق والى التداخل عند تماس الحركتين بذهاب كل منهما الى جهة ابتداء الأخرى وقد يكون التداخل نفس التلاق والى التصادم والتلاحق والتصادم هو التلاق وكذا التلاحق وقد يكون التلاحق بمعنى التتابع كتتابع سفن في ذهابها بالمضروب واحد ونحو هذا الكلام الذي فسرناه عند الشيخ عبد القاهر ولا يخفى ما فيه من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والنجى وغير ذلك كما في الحركة الى الجهات المختلفة مع ما قبله وكما في التداخل والتلاق والتصادم والتلاحق وقد علم أن الأعوجاج والاستقامة يعبران مع جميع الحركات والغرض منه المبالغة في بيان ما راعى في الطرفين فتكون هيئة الوجه المنطوقة ذلك غاية في الدقة فان كل ما ذكر في الطرفين يجب أن يراعى منه في الوجه وبه يعلم انه ينبغي أن يرد في الوجه بعد قوله متناسية المقصدارة ضطربة الى الجهات المختلفة في أحوال متباينة من الأعوجاج والاستقامة الى أعوجاج كرف في تركيب الطرفين ومثل ما ذكره تفرقي الكواكب عند دها وبها في الليل فان الكواكب عند دها وبها تداءخ لا وبقاها بذهب اثنتان مثلاً الى جهة واحدة كما تدور تلك في السيوف أيضاً واستطالة متضلة في أشكالها المتضلة على ما درنا وغير ذلك مما ذكر في السيوف الآن الارتفاع في النجوم لا ينطبق اليه كما قد يكون في السيوف

كواكب منها ووهو الليل الذي نهاوت كواكبها فقط ليس فيه شبه السيوف وسياق الكلام على هذا البيت وعلى تحقيق تشبيه المركب بالمركب في موضعه ان شاء الله تعالى

(قوله والتداخل) أي عند تماس الحركتين بذهاب كل منهما الى جهة ابتداء الأخرى (قوله والتصادم) هو تلاق وكذا التلاحق بمعنى التتابع كتتابع سفن في ذهابها بالمضروب واحد فقد ظهر لك ما في أدنا شارح من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والنجى وكذا في التداخل والتلاق والتصادم والتلاحق والغرض المبالغة في مع (قوله وكذا في جانب المشبه) أي ومثل ما ذكره بقال في جانب المشبه في الجملة فان لكواكب في تها وفي الليل تفاعوا وتداخلوا واستطالة لا شكلها عند السقوط فانزع من الليل والكواكب التي على هذه الصفات هيئة وشبهها وانعكس في الجهة الأخرى قد اعتبر في جانب المشبه الارتفاع

واما مختلفان كما في تشبيه الشاتل الجلي بمحمار أبيض مشقوق الشفة والحوافر ثابت على رأسه شعير ناعض وكأمر في تشبيه الشقني والنيقوف وهو لا يأتي في جانب التشبيه (قوله والمركب الحسي) (٣٦٤) أي وجه التشبه المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مختلفان

(و) المركب الحسي (أي ما طرفاه مختلفان) أحدهما مفرد والآخر مركب (كأمر في تشبيه الشقني) بأعلام باقوت نشتر على رماح من زبرجد من الهيئة الخاصة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضراء مسطحة فالتشبيه مفرد وهو الشقني والتشبيه مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهاري منحنى شاه زهر رايليل مقعر على ماسيجي

بل ينسد أمته فذكر في السيف تساهل إلا أن يكون المعنى بتعاقب تكون عالية ثم تسبب لأنها لو بعد الرسوب فيوجد في النجوم أيضا والجي والذهب في النجوم باعتبارها كسها في الجهة على وجه الترتيب من غير تصادم ولا تلاحق فتأمل هذا (و) المركب الحسي (أي في التشبيه الذي طرفاه مختلفان) أحدهما مفرد والآخر مركب فثمان لأنهما أن يكون مع المفرد وهو التشبه والمركب هو التشبيه (و) إما العكس فالأول (كأمر) أي كالأوجه الذي (ق) ضمن ما ذكر من (تشبيه الشقني) بأعلام باقوت نشتر على رماح من زبرجد وانما قلنا في ضمن ما ذكر أعلاما بأن الوجه لم يذكر في المتن وانما وجد في ضمن ما ذكر من تشبيه الشقني والوجه التضمن لما ذكر هو الهيئة الخاصة من نشر أجرام حمر معقوفة في نشرها وبسطها على رؤوس أجرام خضراء مسطحة وقد علم أن متعلق هذه الهيئة في الشقني محسوس حقيقة وفي التشبه بمقتضى وكون الشقني وهو التشبه مفردا ظاهرا لأن الشقني اسم لشيء واحد فاجزأه إلى اعتبار اجتماعها هيئة كاليد من زيد وأما كون أعلام باقوت مركبا لا مفردا مفيداً فلأن القصص في التشبيه بالمجموع وليس للأعلام قصد ذاتي حتى يكون مقيداً بديل أن التشبه لم يعتبر فيه الجزاء المناسب للأعلام فقط بل باعتبار المجموع إذ الهيئة متعلقة بالمراد بالشقني الذي هو مجموع الأصل وفروعه وبأن الفرق بين المركب والمقيد قريباً بوضوح وأما الثاني وهو العكس أي أن يكون التشبه مركباً والتشبيه مفرداً فلما يأتي في تشبيه نهاري منحنى قديناه زهر الرايليل مقعر على ماسيجي وفي أقسام التشبيه بيان عند التمثيل به وهذا المركب لكثرة اعتباراته غالباً

ص (وفيما طرفاه مختلفان كما في تشبيه الشقني) ص هذا القسم الثالث من أقسام الجامع المركب الحسي أن يكون طرفاه مختلفين وهو ثمان أحدهما أن يكون التشبه مفرداً والتشبه به مركباً قال كأمر في تشبيه الشقني بشرا في قوله وكان حجر الشقني إذا تصوب أو تصعد

أعلام باقوت نشتر على رماح من زبرجد فان الشقني مفرد والتشبه به الهيئة الخاصة المذكورة ووجه التشبه مركب وهو الهيئة الخاصة من أجسام خضراء مسطحة وعلى رؤوسها أجرام مبسوطة (قلت) وفيه نظر فان التشبه الشقني والتشبه به أعلام باقوت فقط والجامع هو الحجرة المستعلة على الخضرة المسطحة ويكون قوله نشتر الخ بقيد التشبه ومبينا لأن مع التشبه بقيد لم ينطق به وقد تقدم هذا ولا يمنع أن يسمى الأعلام هنا مركباً بالمعنى السابق وهو تركبها مع الصفة بعدها ثم أي أقول أي فرق بين تشبيه حجر الشقني بأعلام الباقوت وبين تشبيه أجرام النجوم بالنذر المنشورة وقد جعلت الأول تشبيه مفرد بمركب والثاني مركب بمركب كجاسق ولو أمعنا قد حصل به تركب في التشبيه بل هو أطابع من أن زرق السماط ليس له أذن كرفي أجرام النجوم وخضرة أعصان الشقني ليس له أذن ويمكن الجواب بأن الشقني اسم للورق والسواعد معاقف ومفرد بخلاف أجرام النجوم فانها لا تصدق على الليل فاحتجنا إلى تقدير وكان أجرام النجوم مع الليل (تنبيه) الاختلاف أعم من أن يكون التشبه هو المفرد كجاسق أو يكون التشبه هو المركب وسأيت في تشبيه بقول المتن بإصاحبي تصبانظر بكما ترى أوجوه الأرض كيف تصود

(قوله كأمر) أي كوجه التشبه الذي مر وقوله في تشبيه أي في ضمن تشبيه الخ وانما قد ناضن لأن الوجه لم يذكر في المتن سابقاً في هذا التشبيه (قوله الشقني) أي الأحمر (قوله من الهيئة الخاصة) بيان لوجه التشبه الذي مر في ضمن التشبيه المذكور وقوله مبسوطة أي فيها اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخط فلهذا ذكره مبسوطة مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالتشبه مفرد) وهو حجر الشقني لأنه اسم لشيء واحد وأجزأه إلى اعتبار اجتماعها كاليد من زيد (قوله والتشبه به مركب) أي لأن القصص في التشبيه بالهيئة الخاصة من مجموع الأعلام الباقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية وليس للأعلام قصد ذاتي حتى يكون مفرداً بديل أن التشبه لم يعتبر فيه الجزاء المناسب للأعلام فقط بل باعتبار مجموع الشقني الذي هو مجموع الأصل وفروعه وسأيت في الفرق بين المركب والمقيد بوضوح هذا (قوله وعكسه) أي التشبه مركب والتشبه به مفرد (قوله شاه) أي خالطه زهر الربا فالتشبه هو الهيئة

الخاصة من النهار الشمس التي خالطه زهر الربا في مركب والتشبه به هو الليل المقعر فهو مفرد مقيد (ومن)

\* ومن يديع هذا النوع أعني المركب الحسي مايجي في الهيات التي تقع عليها الحركة

(قوله ومن يديع الخ) البديع هو البالغ الغاية في الشرف والبلاغة (١) ففي القاموس البديع هو الغاية في كل شيء وذلك اذا كان عالما أو متعبا أو شريفا وحاصل المعنى المراد ومن وجه الشبه المركب الحسي مابلغ الغاية في الشرف والبلاغة وهو مايجي الخ (قوله مايجي في الهيات) ثلث هذه العبارة فبعد أن وجه الشبه يجي في الهيئة لأنه أنف نفسه ما عني أنه المراد كأمير به الشارح في قوله أي يكون وجه الشبه الهيئة وحيد فلا بد أن يقال انهم في قيل اعتباري العام في الخاص بمعنى تحقيقه فيسه كما يقال الحيوان يجي في الانسان أي انه يتحقق فيه وحيد فتعني كلام المعنف ومن المركب الحسي البديع الوجه الذي يتحقق في الهيات أي يكون هيئة (قوله التي تقع عليها الحركة) ظاهره أن الحركة تقع على الهيئة (٣٦٥) ولا معنى لذلك فلا بد من جعل تقع بمعنى توجد وعلى بمعنى مع أي هيئة الجسم التي توجد معها مركبة من وجود الجزء مع الكل لأن الحركة جزء من الهيئة أما في الوجه الاول من الوجهين لا يتبين قطاها لان الهيئة منتزعة من حركات وغير هاتين أوصاف الجسم وأما في الوجه الثاني فلان الهيئة منتزعة من حركات فقط ففراد بالهيئة مطلق الحركات وبالحركة التي هي جزء منها الحركة

(ومن يديع المركب الحسي ما) أي وجهه الشبه الذي (يجي في الهيات التي تقع عليها الحركة) أي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة

لا يتخلو من دقة وحسن (ومن يديع المركب الحسي) أي ومن جملة ما يصديع أي يحيا قليل المثل من الوجه المركب الحسي فاضافة البديع للركب من اضافة الصفة الى الموصوف (ما) أي من البديع في ذلك المركب وجه الشبه الذي (يجي) أي يأتي ويحصل (في الهيات) أي في الحالات من أوجهه الشبه (التي تقع عليها الحركة) يعني أن الوجه هو الهيئة التي تقع عليها الحركة وهيئة الحركة التي تقع هي عليها اما الاستقامة كحركة السهم وتركبها وجود حركتين متعاكستين مثلا وإما استدارة كحركة الدولاب وتركبها وجود دولابين متساويتين كسفن أحدهما محيط والاخر محيط هو وإما غير ذلك كالأعواج وحركة الأعواج كطاف بالثلث مثلا وتركبها وجود حركة تعاكسا أيضا ولا يخفى أن المثالين لا يتبين لیس فيهما حركة الدورة المحيطة بل العجوة مع غيرها كحركة الشراع لانه عند الانبعث عن وسط الشمس كانه مضطرب كالذهاب مع الارتفاع فذهابه بالاستقامة وارتفاعه كالأعواج في الاستقامة وعند الرجوع من الجوانب لا يتخلو من نقصان فركته كحركة الراجح من جهات متفاوتة فكانها معوجة باعتبار مجموع الراجح وأطرافه أو المستقيمة مع كسرتها كحركة المصحف فيما يبدو ثم لا تخفى كسرة في التصديق عن الأعواج فانهم جميعه الوجه في الهيئة مع أنها نفس وجه الشبه هنا كسرة الحس في النوع وحصوله كما يقال يأتي الحيوان في الانسان ويحصل خارجا لان مطلق الوجه أعم من الهيئة الموصوفة ووقوع الحركة على الهيئة كوقوع الجزء على الكل فعني وقوع الحركة على الهيئة وجود مطلق الحركة في متعلق تلك الهيئة أي في فرد من أفرادها تعلقت به تلك الهيئة وانصف بها وهو كون أشياء متفاوتة وتفاوتنا كذلك لانها ان كانت نفس هيئة الحركة فقط كما تأتي في الوجه الثاني فالمراد حالة حركة مخصوصة وان كانت هيئة روي في الشكل والقون والحركة المخصوصة لمطلق الحركة في ضمنها ايضا وكان في الكلام قلبا والاصل مايجي في الهيئة التي تقع على الحركة لان الحق أن تلك الحالة عرضت للحركة مع غيرها في الوجه الاول ولها وحدها في الثاني

ترابها راضعا قدشاه \* زهر الرافقاعها ومضمر

ص (ومن يديع الخ) من يديع المركب الحسي مايجي في الهيات التي تقع عليها الحركة

حركات فقط أو من حركات وغير هاتين أوصاف الجسم فالاول كحركة المصحف فانه لم يتغير بمعاني من أوصافه والثاني وهو الهيئة الحاصلة من الحركة وما قرنت به من صفات الجسم كالشكل والقون كافي المرآة في كفا الاثل (قوله أي يكون وجه الشبه الهيئة الخ) أشار هذا الى أن وجه الشبه هو نفس الهيئة وأن ظرفية فيها في كلام المصنف من ظرفية العام في الخاص بمعنى تحقيقه وقوله التي تقع عليها الحركة أي توجد معها الحركة

(١) قوله في القاموس الخ الذي فسر في القاموس بذلك هو البديع بالكسر لا البديع كسبه معصمه

ويكون على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون

(قوله من الاستدارة) أي من استدارة الحركة واستقامتها كما في حركة الدولاب والسهم وهذا بيان الهيئة التي توجد معها الحركة وقوله وغيرها كالسرعة والبطء والحاصل أن الهيئة التي توجد معها الحركة مثل استدارة الحركة واستقامتها وسرعتها وبطئها (قوله وبشرقيها) أي في الهيئة التي تقع عليها الحركة التركيب أي بان تكون منتزعة من الحركة وأوصاف الجسم كافي الوجه الأول أو من حركات مختلفة كافي الوجه الثاني كما يعلم ذلك مما يأتي في تقرير الشارح لكلام المصنف (قوله ويكون ما يجيء) أي وجهه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي توجد معها الحركة على وجهين وحاصل الأول منها أن وجه الشبه هيئة مركبة من حركة وغيرها وحاصل الثاني أنه هيئة مركبة من حركات فقط (قوله أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم) أي هيئة أن يقرن أي هيئة اقتران الحركة بغيرها أي الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة لغيرها وانما قدرناه هيئة لأجل صحة الاخبار عن الواحد لأن الواحد هيئة لا الاقتران المذكور والمعنى أحدهما الغروخ فيه الحركة بغيرها (٣٦٦) من أوصاف الجسم وهذا التأويل انما يحتاج إليه اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين

وأن كلا منهما قسم من الهيئة أما أن كان بمعنى أنه مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك لأن كلا من الاقتران والتعريف صفة للهيئات (قوله أن يقرن بالحركة) أي أن يوصل بهما مأخوذ من قرنت الشيء بالشيء وصلته به المراد أن يقرن في اعتبار العقل غير الحركة بهما أو يتزعم بينهما هيئة (قوله كالشكل) أي التي هي الهيئة

الحاصلة من إحاطة أحد أو حدود به (قوله والاضمح) وجهه الاوضحية أن المجهول وجهه الشبه هو الهيئة وتنقسم إلى الهيئة المتزعة بالحركة وبغيرها وإلى هيئة الحركة المجردة وبعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف لإيهامه أن الهيئة متشعبة في نفسها ووقعت عليها الحركة مع أن الهيئة هي هيئة تقارن بالحركة مع غيرها أو هيئة اختلاقي الحركة وانما قال أوضح لا يمكن أن يجاب عن المصنف بأنه من جمعي العام في الخاص كاسم (قوله اعلم أن مما يزداد الخ) لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجهه الشبه في لزوم فيه ما لزوم في عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال أي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة ومصر هذه الحالة وهي جمعي التشبيه في الهيئات التي توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات أطراف التشبيه أو كانت وجهه شبه فأن ترى الشج جعل الدقة والسحر وصفا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة أعني كون طرفيه أو وجهه هيئة مختلف المصنف فتدعى لذلك وصفا للوجه الشبه وأيضاً كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة لا تقترن وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها من غيرهما فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة الا من الحركات بخلاف كلام المصنف تأمل (قوله دقة) أي لطافة وقوله وسحر أي غيلا للعقول (قوله أن يجيء) أي التشبيه وقوله التي تقع عليها الحركات سواء

ويكون على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها أي يكون الجامع هي وغيرها من أوصاف الجسم لتكون محسوسة كالشكل واللون كما في قول أبي الخيم وابن المعتز

ان المتزعة بالحركة وبغيرها وإلى هيئة الحركة المجردة وبعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف لإيهامه أن الهيئة متشعبة في نفسها ووقعت عليها الحركة مع أن الهيئة هي هيئة تقارن بالحركة مع غيرها أو هيئة اختلاقي الحركة وانما قال أوضح لا يمكن أن يجاب عن المصنف بأنه من جمعي العام في الخاص كاسم (قوله اعلم أن مما يزداد الخ) لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجهه الشبه في لزوم فيه ما لزوم في عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال أي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة ومصر هذه الحالة وهي جمعي التشبيه في الهيئات التي توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات أطراف التشبيه أو كانت وجهه شبه فأن ترى الشج جعل الدقة والسحر وصفا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة أعني كون طرفيه أو وجهه هيئة مختلف المصنف فتدعى لذلك وصفا للوجه الشبه وأيضاً كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة لا تقترن وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها من غيرهما فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة الا من الحركات بخلاف كلام المصنف تأمل (قوله دقة) أي لطافة وقوله وسحر أي غيلا للعقول (قوله أن يجيء) أي التشبيه وقوله التي تقع عليها الحركات سواء

كافى قوله \* والشمس كالمرآة فى كفا الاشئ \* من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق

كانت طرفا التشبيه أو وجهها (قوله أن تقرن) أى الحركات تغيرها من أوصاف الجسم فقد جعل الحركة مقترنة بأوصاف الجسم والظاهر أنه أراد أن تقرن هيئة الحركة بتغيرها بدليل قوله والثانى (٣٦٧) أن تجرد هيئة الحركة فيكون حاصل كلاهما أن

أن تقرن بتغيرها من الاوصاف والثانى أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد عليها غيرها فالاول (كافى قوله \* والشمس كالمرآة فى كفا الاشئ \* من الهيئة) بيان لما فى قوله (كافى قوله) الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق حتى لا يراد غيرها فلهذا العبارة وضع من عبارة المصنف لفظة التسامع فيها المخرج الى التأويل اذ لا تسامع فيها الا فى قوله تقع عليها الحركة لا بما هو ان الهيئة متحققة فى نفسها ووقعت عليها الحركة وقد علم ان الهيئة هي هيئة تقارن الحركة مع غيرها وهيئة تختلف الحركة والحركة بما تتعلق بها الهيئة فهي العارضة للحركة مع غيرها أو وحدها بل هي جزء مما عبرت فيه الهيئة فهي فيما يتبادر فى الهيئة أى فى متعلقاتها عليها وقد تقدم بيانه فان قلت فقوله أيضا أو يكون ذلك على وجهين من باب كون الشئ على نفسه فيخرج الى التأويل بل يكونه ككون الجنس على النوع فهو كقوله ويكون ما يجيى من تلك الهيئات على وجهين فالتأويل أنه كقولك نجيى الجنس فى النوع الذى اشتملت عليه العبارة الاولى ليس ككون الجنس على نوعين الذى اشتملت عليه الثانية (١) كالاولى فانه معهود فى العبارات فكلام الاسرار أو وضع فافهم ثم اشارة المثال الوجه الاول وهو ان تقرن بالحركة تغيرها بقوله ذلك (كافى كونه) فى قوله والشمس) عند طلوعها (كالمرآة فى كفا الاشئ) والثلث بى اليد والثلث كله والمراد هنا الاربعاء وذلك ان الشمس اذا نظرت الانسان اليها فوق الافق وأخذ النظر اليها يجدها شديدة الاضطراب والتعرج وشكلها استدارة ثم يظهر شعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك الجوانب رجع الى وسط الدائرة ففى جرم الشمس المستدير حركة خيالية وفى شعاعها ايضا حركة خيالية وانما قلنا خيالية لقطع بان حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هي من الجنوب الى الشمال بالسوق المتجهل حتى انها لو لا ذلك الضيق لربت كالتائبة والشعاع أروام لطيفة مضئنة وهي المعبر عنها بالاشراق وهي منبسطة على ما يقابل الشمس وهذا هو الحق فى نفس الامر فاضطراب التوجع خيالى لكن التشبيه بالوجه الثابت بالفضل صحيح كالتقدم ومثل هذا يدور فى المرآة فى كفا المرتعش لأن حركتها حقيقية واشراقها متصل بها من شعاع الشمس لا يتعرج فى الشعاع المتصل بها اضطراب الى الجوانب والرجوع الى الوسط بل ثبوت واتصال فى مضطرب فتصقب وجه الشبه فى المرآة على الوجه المذكور فى الشمس مبنى على التساهل والى تلك الهيئة أشار بقوله (من الهيئة) بيان لما فى قوله (الحاصلة من الاستدارة) الكائنة فى جرم الشمس والمرآة (مع الاشراق) الذى هو كالون لهما

هيئة الحركة تارة تقرن فى الاعتبار بأوصاف الجسم ويحصل المجموع وجه شبه أو طرفا تارة تجرد عن غيرها وتحصل وحدها وجه شبه أو طرفا والمصنف قد جعل المقترن بالأوصاف هو الحركة وجعل الهيئة مأخوذة من مجموع الامرين كالمصنف والتبادر منه قال الشيخ بى فان أراد المصنف بقوله أن يقرن بالحركة غيرها أى أن يقرن هيئة الحركة غيرها وافق كلام الشيخ لكن يكون الاختصار بذلك عن الاحد مشكلا فتأمل (قوله أن تجرد هيئة الحركة) من وضع الظاهر موضع الضمير اعتنا بانه وقوله هيئة الحركة أى الهيئة المأخوذة من الحركات فالمراد بالحركة الجنس المتحقق فى متعدد والمراد أن تجرد عن أوصاف الجسم وقوله لا يراد عليها غيرها أى من أوصاف الجسم (قوله كافى قوله) أى كونه الشبه الذى فى قول القائل وهو ان المعتز أو أو النجم

\* والشمس كالمرآة فى كفا الاشئ \* فان الجامع هو الهيئة الحاصلة من الاستدارة فى المرآة والشمس واشراقها وحركتها السبعة المتصلة مع جوج اشراقها حتى يرى الشعاع كأنه بهم ان ينسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يرد أن بهم بذلك يسدوه فيرجع الى الانقباض وقد أطلق الناس على استخسان هذا التشبيه لأن بعضهم اعترض عليه بأن الشلل فساد للدقة فتعرج عن الحركة أو تعرج بحركة غير متناسبة وكلاهما لا يحصل به التشبيه انما كان يحصل بالارتعاش بأن يقول \* والشمس مرآة بكف المرتعش \* ثم قد يترض بأن يقال هذا تشبيه بأوجه متعددة لا بوجه

وتجابه لما رأيت فوق الجبل (قوله والشمس) أى عند طلوعها (قوله الاشئ) الشلل هو بى اليد أو ذهابها والمراد هنا المرتعش لان عدم البدأ وبسببها لا تكون فى كفه مرآة ولان المرآة انما تؤدى الهيئة المقصودة فى كفا المرتعش (قوله من الاستدارة مع الاشراق) أى من استدارة الجسم المصاحبة لاشراقه أى شعاعه وكان الظاهر أن يضم اليه قوله فى قول من الاستدارة والحركة السبعة المتصلة مع الاشراق المنعرج ولكنه أخوه عن قوله والحركة السبعة المتصلة لانه مسبب عنها

(١) قوله كالاولى هكذا فى النسخ وظهر ان هذه اللفظة من زيادة الناصح فتأمل كتبه محصيه

والحركة السريعة المتصلة وما يحصل في الاشرار بسبب تلك الحركة من التوج والاضطراب حتى يرى الشعاع كأنه يهجم بهم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدؤه فيرجع عن الانبساط الذي بدله الى الانقباض كأنه يتجمع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أخذ الانسان النظر اليه ليقين جرمها وجد هامودية لهذه الهيئة وكذا المرأ اذا كانت في بدا الاصل ومثله قول المهلبى الوزير والشمس من مشرقها قد بينت \* مشرقه ليس لها حاجب \* كأنها بوتقة أجميت \* يحول فيها ذهب ذائب فان البوتقة اذا أجمت وذاب فيها الذهب تشكلت بشكلها في الاستدارة وأخذ ينزل فيها يجمته تلك الحركة الهيئية كأنه يهجم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانبها في طبعه من النعومة ثم يبدؤه فيرجع عن الانقباض لما بين أجزاءه من شدة الاتصال والتلاحم ولذلك لا يبع فيه غلبان على الصفة التي تكون في الماهو كحدها بقضله الهواء وكما في قول الصنوبرى \* كأن في عذرائها \* حواجبا ظلت غط \* أرانا يمد وفي صفحة الماه من اشكال الماء كأنها صغار ترصعار ثم تتمد امتدادا ينقص من اغصانها فينقلها من التقوس الى الاستواء وذلك أشبه نبي الجواب اذا امتدت لان العاجب كالا يخفى تقويسا ومدته يتقص من تقويسه

(قوله والحركة) أى ومع الحركة وقوله المتصلة أى المتتابعة (قوله مع توج الاشرار) أى الشعاع أى تدافع بعضه بعضا كدفاع الموج بسبب تلك الحركة (قوله حتى يرى الشعاع) (٣٦٨) أى المعبر عنه ألا بالاشراق قصدت في التعبير والمراد بالشعاع

ما تراه من الشمس كطيفال مقبلا عليك أو ما تراه عندما كالمراح بعيد الطلوع (قوله كأنه يهجم) بفتح الميم وضم الهاء وبياه رد يقال هم بكذا اذا قصد فعله وأرادوه واستناد الهم إلى الشعاع يجوز أى كان ذلك الشعاع يريد الانبساط لوفور توجحه (قوله حتى يفيض) غاية للانبساط من أفاضل ان يخرج قال تعالى فاذا أفضت من عرفات أى خرجت منها أو من فاض الوادى اذا سأل أى حتى يخرج من جوانب الدائرة أو يسيل من محله ويخرج

والحركة السريعة المتصلة مع توج الاشرار حتى يرى الشعاع كأنه يهجم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدؤه (يقال بدله اذا ندم والمعنى ظهوره رأى غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذى بدله (الى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أخذ الانسان النظر اليه ليقين جرمها وجد هامودية لهذه الهيئة الموصوفة (و) مع (الحركة السريعة المتصلة) القائمة بهما فبما يبدؤ (مع توج) أى اندفاع الاشرار) كالماء والمراد بالاشراق الشعاع بنفسه لا بالمصدر (حتى يرى) ذلك (الشعاع) الذى هو الاشرار كأنه يهجم بأن ينسبط (يقال هم بكذا اذا قصد فعله فاستاد الهم الى الشعاع فجوز والمراد القرب الى الانبساط (حتى يفيض) بذلك الانبساط (على) جوانب (الدائرة) الدائرة الشمس والمرأة (ثم يبدؤه) أى يظهر لذلك الشعاع أن يرجع (فيرجع) عن الانبساط الذى به (الى الانقباض) الذى بدله الرجوع اليه يقال بدله

مركب فان كل واحد من هذه الامور مستقل بنفسه يمكن أن يجعل وجهها وقد رد على هذا ما ورد على الذى قبله من أن يقال هذه أوجه متعددة لوجه مركب ومن هذا قول الوزير المهلبى والشمس من مشرقها قد بينت \* مشرقه ليس لها حاجب \* كأنها بوتقة أجميت \* يحول فيها ذهب ذائب فان البوتقة اذا أجمت وذاب فيها الذهب استدارت وتحررت تلك الحركة السريعة الهيئية والوجه الثانى أن تجرد الحركة عن غيرها فتكون هي الوجه فلا بد من اختلاط حركات الى جهات لان الكلام

من جوانب الدائرة (قوله ثم يبدؤه) أى الشعاع وقاعل يبدؤ ضمير عائذ على مصدر الفعل أى البدأ وعلى رأى المفهوم من قوة الكلام وهو عطف على قوله يفيض أى على قوله يهجم أى كأنه يهجم بالانبساط ثم يبدؤه فيرجع عنه الى الانقباض (قوله يقال بدله الخ) هذا تفسير لفظ بحسب أصل اللغة وقوله والمعنى ظهوره أى الشعاع رأى الخ بيان لآقى المراد من المفظ (قوله فيرجع عن الانبساط الذى بدله) الاول فيرجع عن الانبساط الذى به الى الانقباض الذى بدله وهو عطف على يبدؤ أى فينسب عن البدؤ الرجوع (قوله الى الوسط) أى وسط الدائرة (قوله فان الشمس الخ) بيان لتكون تلك الهيئة حاصلا في الطرفين وأشار بقوله اذا أخذ الخ الى أن الهيئة انما تظهر في الشمس بعد اعداد النظر اليها بخلاف المرأة فانها تظهر فيها بآدى رأى فلذا جعلت الشمس مشها والمرأة منسبها فآله في الاطول (قوله ليقين) أى يعلم (قوله وجد هامودية لهذه الهيئة) أى لان سحر الشمس مستدير وفيه حركة كسرية خيالية وفي شعاعها أيضا كخيالية وانما قلنا خيالية لاننا نقطع بأن حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هي من الجنوب الى الشمال على سبيل التهل حتى انها لو لذلك التهل لرؤيت كالناتية والشعاع المعبر عنه بالاشراق أجزام لطيفة منسبلة على ما يقابل الشمس هذا هو المحقق في نفس الامر فالاضطراب والتوج خيالى لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتفصيل صحيح اه بقوى

وكذلك

والوجه الثاني أن مجرد هيئة الحركة عن كل وصف غيرها الجسم فهناك أيضا لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له  
كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفلى فحركة الرحا والدولاب والسهم لا تتركب منها

(قوله وكذلك المرآة في كنف الأشمل) أي مؤدبة لهذه الهيئة قائم مستندة وفيها حركة دائمة متصلة تسير به حقيقة وشراف متصل  
بها من شعاع الشمس الآن ذلك الشعاع المتصل به لا يتحقق فيه اضطراب (٣٦٩) إلى الجوانب والرجوع فلو سئل المتحقق فيه

الشوت والاتصال مع  
اضطرابه وقترحه بدوام  
الحركة وحسنه فصحيح  
وجه التشبه في المرآة على  
الوجه المذكور في الشمس  
مبنى على التساهل فلذا

وكذلك المرآة في كنف الأشمل (و) الوجه (الثاني أن مجرد الحركة (عن غيرها) من الأوصاف) (فهناك أيضا)  
يعني كآلة لا بد في الأول من أن يتغيرن بالحركة غيرهما من الأوصاف فكذلك في الثاني (لا بد من  
اختلاط حركات كثيرة للجسم (الوجهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى  
الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفلى ليتحقق التركيب والالكان وجه التشبه مفردا وهو الحركة  
(حركة الرمح والسهم لا تتركب فيها)

إذا ندب المعنى ظهر له رأي غير الأول فندم على الأول وقد علم أن أسناد الدالة إليه يتجزؤ والمراد عرض  
الرجوع إلى الوسط بعد قرب القيضان عن الدائر توجد تقدمان هذا المعنى غير متحقق في المرآة وإنما  
يتحقق في الشمس هذا أحداً للتطاولها قائم اقتردى هذه الهيئة كلها عند ذلك والمرآة تؤدي ما يقرب من

هذه الهيئة في كنف المرتعش ولا شأن أن هذا التشبيه في غاية الدقة كآلية بيانه (و) الوجه (الثاني) الذي  
يكون عليه يدع المركب الحسي وهو الذي يقتضيه الحركة (أن تجرد الحركة (عن غيرها) الموجود في  
الطرفين (فهناك) أي في هذا الوجه (أيضا) وأشار إليه بصيغة البعد لأنه معنى والمعنى يصح له بمحكم البعد

وتنزع الهيئة من الحركات  
فقط (قوله فهناك) أي  
في القسم الثاني وعبر  
بإشارة البعد لأن المعنى

(لا بد من اختلاط حركات أي لا بد أن يوجد في ذلك الوجه حركات مختلفة اعتبرت هيئتها وكثرة  
حركات ذلك الجسم في أجزاءه أو في كله هي التي تزداد بها الدقة فيه وإن كان التعدد كافياً على مقتضى  
ظاهرها فتقدم من أن وجود التركيب في الهيئة منطوق بالدقة والتعبير بالحركات الكثيرة لأفاده الوجه الذي

ما قال الشارح في مطلق  
التركيب لا في خصوص  
التركيب من الحركات مع  
الصفات لأن الثاني انما

لا يتطرق فيه مقال وقوله أيضا إشارة إلى أنه اعتبر التعدد الكثير في الوجه السابق بتسببها كذلك  
وإن كان التعدد هنا اعتبارا بخلاف في الحركة نفسها ومثاله باعتبار اختلاف بين الحركة وغيرها  
واعتقلا كذلك لأن الأيضية تقتضي الرجوع شيء تقدم ولا يتأتى إلا بهذا الاعتبار ثم الوجه الذي

فهو تركب من الحركات  
المختلفة فقط بخلاف  
الأول فإنه التركيب فيه

في التشبه ولذلك احتسنا إلى تأويلها ما تقدم وهو أنها تعبر يدعي غير الحركة وليس نفس الهيئة بل  
الهيئة تقارن الحركات المختلفة لكونها (إلى جهات مختلفة) وانما شرط اختلافها باختلاف الجهات  
كأن يتحرك بعض محل التشبيه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفلى ليتحقق

من الحركة والصفات وفي  
الأول لمعنى قوله أيضا  
أي كآلة لا بد في هذا الثاني

التركيب في الهيئة المتعلقة بتلك الحركات إذ لو اعتبر هيئة حركة واحدة كالاستقامة فيها واعوجاج كان  
وجه التشبه مفردا وهو هيئة تلك الحركة والكلام في المركب وقد علمت أن اجتماع الكثرة لا يحل لا  
واجب على مقتضى ظاهرها ما تقدم واذا اشترط وجود حركات مختلفة ويحقق ذلك غالباً بوجود اختلاف

من الحركات والصفات وفي  
الأول لمعنى قوله أيضا  
أي كآلة لا بد في هذا الثاني

الجهات (في هيئة حركة الرحا والدولاب والسهم) لا تكون من يدعي غير الحركة وليس نفس الهيئة بل  
الهيئة تقارن الحركات المختلفة لكونها (إلى جهات مختلفة) وانما شرط اختلافها باختلاف الجهات  
كأن يتحرك بعض محل التشبيه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفلى ليتحقق

وهذا أظهر مما فسر به  
الشارح وأما (قوله)  
يعني كآلة لا بد في الأول

من أن يتغيرن بالحركة غيرها لم يعتبر في الحركة هنا تعدد صفاتها لاجتماع فضل  
عن الكثرة قاله بس (قوله لا بد من اختلاط أي اجتماع (قوله كثيرة) أخذ الكثير من تنويع حركات واعتبار الكثرة انما هو لا زباد  
الدقة وانما تعدد التعدد كاف في وجود تركب الهيئة التي هي منطوق الدقة (قوله كأن يتحرك بعضه إلى العلو) أي كأن يتحرك تارة إلى اليمين وتارة  
إلى اليسار كافي الأول (قوله ليتحقق الخ) علة لقوله لا بد من اختلاط حركات الخ (قوله والالكان الخ) أي ولا تكن الحركات المختلفة إلى  
جهات مختلفة بأن كانت الحركات المختلفة كلها لجهة واحدة (١) قوله انما كذا في التسع وله محرف عن الخليل وأخوه كتبه مصحبه



لا اتحاد الحركة وحركة المصنف في قول ابن المعتز

وكان البرق مصنف قار \* فانطباقا حرة وانفتاحا

فيما تركب لانه يصترك في الحالتين الى جهتين في كل حالة الى جهة وكلما كان التفاوت في الجهات التي تصرك ابعاض الجسم اليها اشد كان التركيب في هيئة التصرك أكثر ومن لطيف ذلك قول الاعشى بصف السفينة في البحر وتقاذف الامواج بها

(قوله لا اتحادها) أي لان حركة كل منهما لجهة واحدة وجعل كل من المركبين مفردة لا تركيب فيها اذا لم يلاحظ معها وصف الجسم من الاستقامة والاستدارة وانتزاع الهيئة من المجموع (٣٧٠) والا كان وجه التشبيه مركبا كامرا (قوله في قوله) أي يقول القائل

وهو ابن المعتز وهذا البيت من قصيدة ضمن المديح اولها عرف الدار غيا وانا

بعد ما كان صها واستراحا نزل لها العذول وبأى في عنان العذل الاجاحا علموني كيف أساور الا فخذوا من مقلتي الملاحا من رأي برافضي التماسا نقب الليل سناها فلاحا وكان البرق البيت بعده لم يزل يبلغ بالليل حتى خلت به فيه صباها وكان الرعد غل فاحا كلما يعبه البرق صباها (قوله بحذف الهمزة) أي بعد قلبها باد فالاصل قارنى فأبدلت الهمزة ياء ثم أعل اعلال فاض كذا في الفنرى (قوله فانطباقا الخ) الساء لتعليل التشبيه المستفاد من كان أو اعتراضه لبيان

وجه التشبيه بين البرق والمصنف وحاصل ما يفيد أن وجه التشبيه هو الهيئة لان الحاصلة من تضارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئة حسية في المصنف وتخيلية في البرق ثم ان الانطباق والانتفاخ المصاحب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فليتم آخرها وأما البرق فلا انتفاخ فيه ولا انطباق الآن يقال المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوئيا وانطباقه بانضمام أجزائه بحيث يصنع عن الابصار بالكلية وهذا اظهر وجه كون وجه التشبيه في البرق وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن شراقه لا انتفاخ فيه أظهر بانطنه

وجه اليمين وبعضه الى جهة اليسار متلا كحركة المصنف في قول ابن المعتز وكان البرق مصنف قار \* فانطباقا حرة وانفتاحا لانه يصترك في الحالتين الى جهتين في كل حالة الى جهة كذا قال المصنف والاحسن أن يقال في كل حالة الى جهتين ففي حالة الانتفاخ يصترك البين الى اليمين واليسار الى اليسار وفي حالة الانطباق يصترك البين

وجه التشبيه بين البرق والمصنف وحاصل ما يفيد أن وجه التشبيه هو الهيئة لان الحاصلة من تضارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئة حسية في المصنف وتخيلية في البرق ثم ان الانطباق والانتفاخ المصاحب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فليتم آخرها وأما البرق فلا انتفاخ فيه ولا انطباق الآن يقال المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوئيا وانطباقه بانضمام أجزائه بحيث يصنع عن الابصار بالكلية وهذا اظهر وجه كون وجه التشبيه في البرق وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن شراقه لا انتفاخ فيه أظهر بانطنه

بمخلاف حركة المصنف

## بقص السفن بجانيه كما • كما ينزول الرياح خلاله • كرع

قال الشيخ عبد القاهر الرياح الفصل والكرع ماء السماء شبه السفينة في التحذارها وارتفاعها بمركات الفصل في نزولها فانه يكون له حينئذ حركات متفاوتة تصير لها أعضاؤه في جهات مختلفة ويكون هناك تسفل وتصدر على غير ترتيب ويبحث بدخل أحدهما في الآخر فلا يتبينه الطرف من ارتفاعه برامد متفلا وذلك أشبه شي بحال السفينة وهي تسفل كائنا حينئذ اندفعها الأمواج ومنه قول الآخر

حفت بسروكافيا نطفت • خضر البحر رعى قوام معتدل

فكاتها والريح جاء عيلها • تبغى التعانق ثم يمنعهما الخيل

فان لم يسه فصلاد فيقاو ذلك أنه راعى الحركتين سوكة التهور للدفور والضايق وسوكة الرجوع الى أصل الاقتراق وأدى ما يكون في الثانية من سرعة رائدة نادرة لطيفة لان سوكة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها أسرع لانحالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك سوكة من يدركه الخيل فيرتفع أسرع من سوكة من (٣٧١) يهيم بالدولان ازعاج الخوف أقوى أهدامن

انفاج الرياح وبما مذهبه  
السبل المتعرج من هذا  
الضرب قول امرئ القيس  
مكرم مفر مقبل مدرمها  
كجلمود صخر حطه السبل  
من عل  
يقول ان هذا الفرس لم يفرط  
مافيه من لين الرأس وسرعة  
المحصراف ترى كفه في  
الحال التي ترى فيها اليسه  
فهو كجلمود صخر دفعه  
السبل من مكان عال فان  
الخبر يطعمه بطلب جهة  
السفل لانها مركزه فكيف  
اذا أجاته قوة دفع السبل  
من عل فهو لسرعة نقله  
يرى أحده وجهه حين  
يرى الآخر

## لان المصنف يعرك في حالي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة

كأنهم باطن المصنف من لون الادراق واشراقها واذا انصدم وحقى تخيل فيه ان ثم باطنا خفى لانطباق فيه كافي المصنف وقد تقدم أن وجهه الشبه بكني فيه تخيل الوجود ولا عانة لظهور الاشراق الذي هو في معنى الثوب في هذا التشبيه ورد أن الحركة هنا أبطأ وري معها غيرهما من أوصاف الجسم وهو الاشراق والتلون وقد يجب ان قوة انطباقها مرة وانفتاحها أخرى الى وجهه الشبه كما ذكرنا ولم يدل صراحة إلا على الحركات وان زام مع ذلك ظهور الاشراق فلا يعتد اخلا لعدم اعتباره اذ لم يدل

الى اليسار وعكسه (١) فشيبه اختلاف تعدد سوكة باختلاف سوكة البرق فتارة يظهر وتارة يخفى بخلاف سوكة الرعي مثلا فانها لا تنصرف عن جهة واحدة وقوة قارأصله قارأى بالهزمة وانما خفقه ولم يصح الباء لانه جعل الأصل نسيانها لم يجعله كقاض وقوة انطباقها منصوب بفعل أي قطنق انطباقا وكذا انفتاحها وانفتاحها مرة وقيل المراد انفتاح السحاب عن البرق وانطباقه عليه وهو حسن لأنه لا بد ان يكون المشبه بالمصنف هو السحاب لا البرق (قلت) ولأن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة من ذلك أيضا قوله

فكاتها والريح جاء عيلها • تبغى التعانق ثم يمنعهما الخيل

قال المصنف ومن السبل المتعرج قول امرئ القيس

مكرم مفر مقبل مدرمها • كجلمود صخر حطه السبل من عل

يريد أن هذا الفرس لسرعة المحصراف يرى كفه في الحال التي يرى فيها رأسه فهو كجلمود صخر دفعه السبل

(قوله لان المصنف يعرك)

ي يعرك طرفا في حالي الخ (قوله الى جهتين) أي جهة العلو وجهة السفلى (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق يعرك الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح يعرك الى جهة السفلى ولم يتطرح جهة العين والسمال والاقبال في كل حالة الى ثلاث جهات (توضيح ذلك أن المصنف في كل من حالي الانطباق والانفتاح متعرك بعضه الى العين وبعضه الى الشمال ومجموعه متعرك الى العلو في حال الانطباق وإلى السفلى في حال الانفتاح وحينئذ يكون تحركه في حال الانطباق الى ثلاث جهات جهة العين وجهة اليسار باعتبار بعاضه وجهة العلو باعتبار مجموعه ويعرك في حال الانفتاح الى ثلاث جهات أيضا جهة العين وجهة اليسار باعتبار بعاضه وجهة السفلى باعتبار مجموعه يقول الشارح في كل حالة الى جهة أراد جهة العلو في الانطباق وجهة السفلى في الانفتاح فقد التفت لحركة مجموعه ولم يفت لحركة بعاضه جهة العين وجهة اليسار في الانطباق والانفتاح الآن يقال أنه أراد بقوله لجهة جنس الجهة أو أنه لحظ اتحاد جهة السفلى وجهة العلو مع جهة العين والشمال وان اختلفت بالاعتبار تأمل قوله حيثما العدوى

(١) قوله فشيبه اختلاف الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة قلبا انا المشبه في البيت البرق والمشببه بالمصنف كنيه به صرحه

وكما يقع التركيب في هيئة الحركة قد يقع في هيئة السكون فمن لطيف ذلك قول أبي الطيب في صفة الكلب • يقبى

(قوله وقد يقع التركيب) أي البديع قال المصنف الذي كرى والمراد وقوع التركيب في هيئة السكون تحققة فهمان لمحقق الكلى في جزئه أي وقد يتحقق التركيب البديع في هيئة السكون كما يتحقق في هيئة الحركة وإلى أن السكون للعنى الصادق الواحد والمتعدد وسواء كانت تلك الهيئة طرفاً للتشبيه أو وجه شبه أو أشار المصنف بقوله ذلك بالنسبة إلى وقوع التركيب في هيئة الحركة • وعالم أن هيئة السكون على وجهين أيضاً أحدهما أن تكون الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده مجرداً عن غيره من أوصاف الجسم ولا بد أيضاً من تعدد أفراد السكون والثاني (٣٧٣) أن يعتبر في تلك الهيئة مع السكون غيره ولا يشترط في هذا تعدد

(وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب • يقبى)

أفراد السكون وقد مثل المصنف الوجه الأول ومثال الثاني قول بعضهم يقبى صلوباً كأنه ناشق قد مضى صفة يوم الوداع إلى توديع مرسل فقد اعتبر سكون عنقه وصعته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالوت لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق المأذ عنقه وصعته لوداع العشوق (قوله كما في قوله) قال في المطول أي كوجه الشبه في قول أبي الطيب المنتهى ونأزعه العصام في الأطول بأن ما واقعته على التركيب بشهادة مسوق الكلام وبين المصنف لكلمة ما فأنذ كرفي بيانه تركيب المشبه لوجه الشبه إذ الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في

عليه صراحة ولا يخفى الجواب من ضعف لأن دلالة الالتزام غير مهمة لاسباب كمال الوجه في أحد الطرفين أعماهاو بالتفصيل المبني على الاشتراك الظاهر فكيف لا يعتبر بما لا يلزم بدرك الوجه في أحد الطرفين مع وجود الاشتراك فيه ويزداد الوجه به تركيباً موجباً لدقة المطلوبة تأمل قيل يمكن أن يذهب أن الوجه هنا اختلاف الحركات فيحدد وفيه ان ذلك الادعاء ذاك إلى الجملة مع إمكان التفصيل المناسب اعتباراً ببلالغة الشاعر مع ظهور إرادته بالاشارة إلى اختلاف مخصوص في الحركة وذلك يشعر بان المعنى التفصيل ثم لوضع هذا الباب أعني كون إمكان الجملة يسقط التفصيل المخلص عرى ذنب التشبيه المركب الوجه وكره وسقط اعتبار دفعه انما من تفصيل وتركيب الا يمكن وجود جملة مشتركة فيه فتقول في منقود الملاحية مع التراب وجه بينهما هو المناسبة في مطلق التشكل واللون وفي بحر الشقيق مع أعلام الياقوت المنشورة على رماح من زبرجد الوجه بينهما وجود دهر فتصلة بخصرة والذاهيل بل هذا مما يسقط وجوده في الثاني في التشبيه العربي رأسا ولا سبيل إليه فليتهم ثم لما بين أن التركيب يقع باعتبار الحركة على الوجهين السابقين وإن ذلك من بديع المركب الحسى أشار إلى أن السكون كذلك وربما تشبه بمقارنته بالحركة بان التركيب باعتباره من البديع أيضاً فقال (وقد يقع التركيب في هيئة السكون) وهو أيضاً على وجهين أحدهما أن تكون الهيئة التركيبية التي هي وجه الشبه معتبرة في السكون وحده مجرداً عن غيره من أوصاف الجسم ولا بد حينئذ من تعدد أفراد السكون والآخر أن يعتبر في تلك الهيئة مع السكون غيره فالأول (كما) أي كوجهه (في قوله) أي في قول أبي الطيب (في صفة كلب • يقبى)

من مكان عال فهو يطلب جهة السفلى فكيف إذا أعانته قوته دفع السيل من عل فهو بسرعة قلبه يرى أحد وجهيه حيث يرى الآخر وقولنا دفعه السيل هي عبارة المصنف والاحسن حطه كما في البيت لأن الدفع قد ينقطع فلا يحصل معه الحط من (وقد يقع التركيب في هيئة السكون الخ) ش

أما هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطل في موقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به اه والخ في أن كلام المصنف عام وكأمر واليتذ كر على سبيل التيسيل فلا يخص عموم الكلام (قوله يقبى الخ) هذا أول البيت وهو قول القول وغمامه • بأربع مجدولة لم تجدل • أي على أربع قوائم وهي بداه ورجلا وقوله مجدولة أي محكمة انطلق من جدل الله أي تقديره وقوله لم تجدل أي لم يجدها ولم يقتلها الإنسان فلا تناقض لاختلاف الجهة لما علمت أن الجدل المثلث جدل الله أي حكمه وانقائه والجدل المثلث جدل الإنسان بمعنى قتله كذا في المطول وقال في الاطول يحتمل أن يراد بنى الجدل نقيضها كما يكون للكلب في غير صورة الاقاعه حينئذ فالعنى وأربع مجموعة لا غير مجموعة والفرس من تشبيه الكلب في حال اقاعته بحالة البدوى المصطل مدح الكلب بشدة الحراسة لأن جلوسه على هذا الحالة في الغالب أعماها وقت الحراسة

جالوس البدوى المصطفى • انما اللطف من حيث كان لكل عضو من الكلب في اقامته موقع خاص والجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع ومنه البيت الثاني من قول الاخر في صفة مصلوب

كأشقه قد قد صمغته • يوم الوداع الى توديع مرحل  
أوقام من نفس فيه لوقته • مواصل لتقطيعه من الكسل

والنفصيل فيه أنه شبه بالخطى اذا واصل قطيعه مع التعرض لسببه وهو الاونة والكسل فيه فنظر الى هذه الجهات الثلاث ولو اقتصر على أنه كالمخطى كان قريب التناول لان هذا القدر يقع في نفس الراى للمصلوب ابتداء له من باب الجمله وشبه بهذا القول قول الاخر لم أر صفا مثل صف الرط • تسعين منهم صلبوا في خط من كل حال جذعه بالشط • كأشقه في جذعه المشتط أخون نفسا جذفى الخطى • قلنا حاصر الزوم ولم يفت

والفرق بين هذا والاول ان الاول صريح في الاستمرار على الهيئة والاستدامة (٣٧٣) لهادون بلوغ الصفة غاية ما يمكن أن يكون

عليها والثاني بالعكس قال الشيخ عبد القاهر وشبهه بالاول في الاستقصاء قول أن الروى في المصلوب أيضا

كأن له في الجوع حبلا يسوع اذا ما انقضى جبل أتبعه جبل فقوله اذا ما انقضى جبل أتبعه جبل كقوله كقوله مواصل لتقطيعه من الكسل في التنبيه على استدامة الشبه لانه اذا كان لا يزال يسوع حبلا لم يقض باعه ولم يرسل يده وفي ذلك بشاه شبه المصلوب على الاتصال

(قوله أي يجلس أي نكأ الكلب) (قوله جالوس) منصوب بيقضى لموافقة في المعنى كقعدت جالوسا أي يجلس كجالوس ويحتمل

أي يجلس على أليته (جالوس البدوى المصطفى) من مصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي من الكلب (في اقامته) فإنه يكون لكل عضو منه في اقامته موقع خاص والجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جالوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض

أي يجلس على أليته (جالوس البدوى) أي يجلس جالوسا في اقامته كجالوس الشخص المنسوب الى البادية (المصطفى) بالنار ونخص البدوى بذلك لانه في الغالب هو الذي يقع منه الاصطلاء على ذلك الوجه فإنه اذا وقد انارته وجه الارض لا يتكلم به الاصطلاء الذي تبلغ فيه الحرارة داخله الا باقامته ما ذكر كفته الى السماع مستدعا على رجليه وبديه فقد شبه اقامه الكلب على أليته بجالوس البدوى المصطفى ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارب سكنات الاعضاء وطوع كل عضو منه موقعه المخصوص به في اقامته ويريد بالوقوف في اقامته الوقوع الثاني ليكون سكونا لا الحصول الاول فيه وهو ابتداءه فإنه حركة ولكن غير محتاج للتنبيه على هذا لان الاقضاء عرفا هو ما كان معه التمكن لا الحصول الاول منه والها أشار بقوله (من الهيئة الحاصلة) هو بيان لما في قوله كما أي الوجه هو الهيئة الحاصلة (من موقع) أي من وقوع (كل عضو) كائن (منه) أي من الكلب موقعه انما خاص (في اقامته) وانما قال كل عضو إشارة الى أنه اعتبر كل عضو ولو غير يجالوس عليه من ظهر ورأس وغير ذلك وبذلك كثرت السكنات المسترفة فاعتبرت هيئة اقمارها الموجودة في الجالوسين وقديقال الطرفان هما الكلب

يعنى أن الوجه قد يكون حيا صام كباقي هيئة السكون لامن الحركة ومنه قول أي الطبيب في حفة الكلب • يقى جالوس البدوى المصطفى • ولطف ذلك لان لكل عضو من الكلب في اقامته موقعاً خاصاً والجموع ذلك صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وقوله جالوس منصوب على المصدرين يقى وان كان غير فعله أو فعل بعد حذف تقديره يجلس ونخص البدوى بالذ كر لثبته ذلك منه نبي أن

أن يقال ان التقدير يجلس جالوسا كجالوس خذف المشه وأداة التنبيه للدلالة عليها ما بني المشبهه ونخص البدوى بالذ كر لثبته الاصطلاء بالنار منه (قوله من مصطلى بالنار) أي استفادها (قوله من موقع كل عضو) أي في وقوعه وسكونه في موضعه في حال اقامته وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله في الاقامة) أي في حال الاقامة وقوله موقع أي وقوع وسكون خاص (قوله والجموع) أي بجموع الاعضاء وقوله صورة أي هيئة وقوله مؤلفة من تلك المواقع أي الوقوعات والسكنات وهذا محل الشاهد فان الهيئة قد تركزت من سكنات (قوله وكذلك صورة جالوس البدوى) أي فإنها مركبة من سكنات لان لكل عضو منه في حال اصطلاجه وقوعاً خاصاً وجموعاً أعضائه هيئة مؤلفة من تلك الوقوعات

هو المركب العقلي كالنظر المطمع مع الخبر المؤيّد الذي هو على عكس ما تقدّر في قوة تعالى والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظلمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه شبه ما به من لا يقرب إلا العين المعتبر بالأعمال التي يحسبها انتفعه عند الله وتخصم من عذابه ثم يجيب في العاقبة ألمه وبقى خلاف ما قدر سراب براه الكافر بالساعة وقد غلبه عطش يوم القيامة فحسبه ماء ثياباً به فلا يجد ما رجا ويحدّز بآية الله عنده ما أخذونه فيعتلونه إلى جهنم فيسقونهم الحميم والعساق فهو كاتري منزّع من أمور مجرّعة قرن بعضها إلى بعض وذلك أمر روي من الكافر فعل مخصوص وهو حسان الأعمال نافعة له وأن تكون للأعمال صوة مخصوصة وهي صورة الأعمال الصالحة التي وعد الله تعالى بالتواب عليها بشرط الإيمان به ورسوله عليهم السلام وانها لا تنفذهم في العاقبة شيئا وأنهم يلقون فيها عكس ما ملّوه وهو العذاب الالام وكذا في جانب المشيبه وكما أن الانتفاع بالنافع مع تحمل التعب في استصحابه كافي قوله تعالى

(قوله والمسرّب العقلي) هذا هو القسم الثاني من (٣٧٤) القسم الثاني وهو المركب المنزلة الواحد وقد تقدم أنه إما حاسي

(و) المركب (العقلي) من وجه الشبه (كبرمان الانتفاع) بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى (قوله كبرمان الانتفاع) (الخ) الحاصل أنه شبه هذه الآية مثل اليهود الذين حملوا التوراة أي حالتهم وهي الهيئة المنزّعة من حظهم التوراة وكونهم يحملون وعملهم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول على الجار الذي يحمل الكتب الكبار أي بهائاته وهي الهيئة المنزّعة من حمل الكتب وكون محموله وعملهم وعدم انتفاعه بذلك المحمول والجامع كبرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه وتطاهر المصنف أن وجه الشبه وهو الجامع المذكور مركب عقلي وفيه أن كونه عقلياً لم يفسد كونه مركباً غير مسلم لما تقدم أن المراد بالمركب في وجه الشبه أو الطرفين الهيئة المنزّعة من عدة أمور والحرمان المذكور ليس هيئة وقد يجب أن قول المصنف كبرمان الانتفاع على حذف مضاف أي كهيئة حرمان الانتفاع الخ أي كهيئة الحاصلة من حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب والطرفان مركبان عقليان وكذا وجه الشبه فرذلّ شيئاً عدوياً وقد يقال لا داعي للقلب بالحرمان المذكور هيئة منزّعة من متعدد كإثبات بيانه ثم أن الحرمان مصدر حرمة الشيء كعلمه وضرره منعه الشيء وهو مضاف للفقرة الثاني وقوله بأبلغ صلة الانتفاع وقوله مع متعلق بالحرمان وقوله في استصحابه صفة لتعب أي الكائن في استصحابه والضمير لأبلغ نافع (قوله في قوله تعالى الخ) هو صفة للحرمان وفي الكلام (١) حذف مضاف أي كبرمان الانتفاع الواقع في التشبيه الكائن في قوله تعالى

مثل (١) قوله حذف مضاف لعل لفظة مضاف من زيادة الناصح إذ ليس في تقدّم مضاف قتال كتيبه محصيه

مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل أسفاراً فإنه أيضاً متزعج من أمور مجوعة قرن بعضها إلى بعض وذلك أنه روي عن الجاهل فصل مخصوص وهو الجمل وأن يكون المحمول شيئاً مخصوصاً وهي الأسفار التي هي أوعية العلوم وإن الجار بما مل عبافه وكذا في جانب المشبه

(قوله مثل الذين) أي صفة اليهود الذين حملوا التوراة أي حملوها وكلفوا العمل بعبافها من إظهار نفعه عليه الصلاة والسلام والأيان به إذا جاءه وغير ذلك ثم لم يحملوها أي لم يعملوا بجميع ما فيها من أخفوائه عليه الصلاة والسلام وقوله كمثل الجمار أي كمال الجمار وصفته وجهه يحمل أسفاراً حال من الجمار والعمالق في عملها التصب بمعنى التل أو صفة للجمار إذ ليس المراد منه جماراً معيناً وروى عن عدم العمل بعدم الجمل مثلاً كذا وأولاهم لم يلزموا بما فيها كأنهم لم يحملوها (٣٧٥) فبعل جهلهم كلاج لعدم علمهم (قوله بكسر السين) أي وسكون الفاء

مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل أسفاراً) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فإنه أمر عقلي متزعج من عدة أمور لأنه روي عن الجاهل فصل مخصوص وهو الجمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الجار جاهل بعبافها وكذا في جانب المشبه

مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها أي كلفوا بالعمل التوراة علماً وعملان لم يحملوها لأنهم وان وقع منهم جهلها بدعوى الإيمان بهوا العمل ببعضها لكن لما لم يعملوا بجميع ما فيها صار جهلهم كالعدم وذلك يقال في تفسير لم يحملوها أي لم يعملوا بما فيها (كمثل الجمار يحمل أسفاراً) أي يحمل كتاباً فالأسفار جمع سفر بكسر السين وسكون الفاء وهو الكتاب لاجتماع سفر بفتح السين والفاء فليس المعنى يعمل مثاق السفر والمثل يطلق على القصة وقد يطلق على الصفة فعلى الأول يكون من تشبيه القصة بالقصة وعلى الثاني يكون من تشبيه صفة مركبة بأخرى مثلها في التركيب ففي قصة الجمار المراد منها أوصفت المركبة كونه فعل مخصوص هو الجمل وكون المحمول أوعية العلوم وكون الجمار جاهلاً بعبافها أي ليس عالماً بعبافها والجاهل فصل مخصوص بذوات العقل ويلزم من عدم علمه عدم انتفاعه ومثل هذا في قصة أوعية العلم وتوهم جهلهم أي غير عالين بعبافها علمنا ماها وقد علم أن هو الجمل المعنوي وكون المحمول أوعية العلم وتوهم جهلهم أي غير عالين بعبافها علمنا ماها وقد علم أن الطرفين إذا كان فيهما تركيب جامو وجه الشبه مركباً بعبافه ما يشترط ما اعتبر في الطرفين فأخذ من الطرفين هنا ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنواً واعتبر في حمل الجمار الجمل الفعلي وجب أن يكون وجه الشبه معنواً جامو وجه الطرفين فأخذ من الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفين لاقتضاء عدم العلم بوجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما ما كون المحمول فيهما أوعية العلم التي هي أولى ما ينتفع به وكون من حرم الانتفاع بحمل التعب في الاستصحاب

شياً ووجد الله عنده فوفاه حسابه فإنه شبه عمل الكافر الذي يحسبه بعبفه في الآخرة ثم يحسب أمهه بمرأب يراه الكافر وقد غلبه العطش يوم القيامة فيحسبه ما فإني به فلا يجده ويجزى بأن يعبه بذهبون به إلى النار أو وجهه هنا متزعج من أمور مجموع بعضها البعض لأنه روي عن الكافر توهمه نفع العمل وأن يكون العمل صورة مخصوصة وهي صورة الصلاة وأنه لا يفيد في العاقبة شيئاً بل يكون فيها عكس ما أموره وكذا في المشبه فالجامع كون الشيء على صفة يتوهم نفعه وهو في الباطن غير نافع بل ضار وهو وجه عقلي أحسن فيه وهو السراب عقلي وهي والآخرة وهو الأعمال منقسمة إلى حسي كالصلاة والصدقة وعقلي كالاعتقاد وكل ما كان في طرفه حسي وعقلي كان وجهه عقلياً كما سبق وقوله

منتفعين بعبافها والحاصل أنه قد روي في كل من الطرفين ثلاثة أمور وقد تقر بأن الطرفين إذا كان فيهما تركيب جامو وجه الشبه مركباً بعبافه ما يشترط ما اعتبر في الطرفين هنا ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنواً واعتبر في حمل الجمار الجمل الفعلي وجب أن يكون وجه الشبه معنواً جامو وجه الطرفين فأخذ من الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفين لاقتضاء عدم العلم بوجوده فيهما ما كون المحمول فيهما أوعية العلم التي هي أولى ما ينتفع به وكون من حرم الانتفاع بحمل التعب في الاستصحاب

منتزع من عدة أمور وحينئذ فلا داعي لتقديره شبهة لبس حرمان في كلام المصنف تأمل

**واعلم** أنه قد تم بعد ادخال التسمية أمور بظن أن المقصود أمر متفرع من بعضها فيقع الخطأ لكونه أمر امتزاع من جميعها كقوله  
 كما برقت قوما عطاشا غمامة \* فلما رواها أقشعت وتجلت

(قوله أنه) أي وجه النسبة (قوله قد يتفرع) (٣٧٦) أي يلاحظ وقوله لوجوب انتزاعه أي ملاحظته واستحضاره (قوله

فاعلم أنه قد يتفرع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر) من ذلك المتعدد  
 (كما إذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الأول من قوله كما برقت قوما عطاشا) في الأساس أ برقت لي  
 فلانة إذا أحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على حذف الجار وإيصال الفعل أي أ برقت لقوم عطاش  
 جمع عطشان (غمامة \* فلما رواها أقشعت وتجلت) أي تفرقت وانكشفت

لما حرم الانتفاع به لاقتضاه وجوده فيما كون الهمول غير خفيف التحمل فيما ويجب أن يؤخذ التعب  
 عقليا بمعنى مطلق المشقة على القوة الحيوانية الصادقة بالحموسة كإفراقة الحمار والعقولة أو مع  
 الحموسة كإفراقة اليهود فالطرفان أن اعتبر كونهما صفتين أو قسمتين لمخالفة اعتبار العقلية  
 فهما كما أنزاله ويمكن أن يراد بالطرفين الجار والهمول وصرفا كل منهما بما يصفه المخصوصة  
 فمكن حينئذ أن يدعى حصة الطرفين معا بكون ذكر المثل لتأكد في التشبيه ولا يخالف هذا التقدير  
 عن بعد وتكلف وإذا فهمت ما قلنا فظهر أن الكلام هنا يحتاج لهذا التحقيق وقد اتضح مما ذكر  
 بحمد الله تعالى والله الموفق عنه وكرمه ثم أشار إلى أن وجه الشبه قد يقتضي تمام التسمية أو حسنة  
 انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة مركبة ترقى فيها جميع تلك الأشياء فيقع الخطأ من السامع  
 بانتزاعه إياها في اعتقاده من أقل من مجموع تلك الأشياء وأمن التكلم بأن يصرح بما يؤخذ من بعض  
 تلك الأشياء فقط فقال (واعلم أنه) أي أن وجه الشبه (قد يتفرع) عند السامع والتكلم (من  
 متعدد) ولكن لا يكتفي انتزاعه من ذلك المتعدد في حصول الغرض الذي يجب قصد حصول المعنى  
 الذي ينشئ أن يراد أو الذي أريد (فيقع الخطأ) من التكلم حيث لم يأت بما يجب أو من السامع حيث  
 لم ينفق ما قصد التكلم بما يجب وذلك (لوجوب انتزاعه من أكثر) من ذلك المتعدد لأن  
 الاقتصاد على ذلك المتعدد في الأخذ يبطل بالمعنى الذي يجب أن يراد أو أريد وذلك (كما إذا انتزع)  
 وجه الشبه (من الشطر الأول) أي انتزع مما اشتمل عليه الشطر الأول (من قوله  
 كما برقت قوما عطاشا غمامة \* فلما رواها أقشعت وتجلت)

الجامع المنظر المطمع مع الخمر المأثور يسر يرد الهيئة الحاصلة من المنظر والخمر لا نفس الخمر والمنظر فإن  
 المنظر أن يرده المفعول فهو وحده أو المصدر فقد بنازع في كونه عقليا لأنه توجه الحدقة فهو  
 المنظور وهو يشاهد بالحاسة وقد مثل هذا النوع قوة صلى الله عليه وسلم إياكم وخضراء الدن يرد  
 المراد الحسنة في الثبت السوء ومن يقول أن هذا ليس تشبيها بل استعارة عقلية لما فيه من التشبيه  
 المعنوي لا اللفظي وقوله كل منظر الخ لا يوجد في كثير من نسخ النسخ ثم مثل المصنف أيضا  
 بصرمان الانتفاع بإباحة نافع مع تحمل التعب في استصحابه بقوة تعالى مثل الذين جلاوا التوراة ثم لم يحملوها  
 كمثل الجار يحمل أسفاداً فإنه روعي به مجموع أمور وهو الخلل والأسفار التي هي أوعية العلوم مع حمل  
 الحامل عافيا \* واعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الطرفين هنا حسبان وهما الكتاب والجار وفي كتاب  
 البلاغة لعبد الطيف البغدادي أنه من تشبيه العقول بالحموس لأن حملهم التوراة ليس كالحمل  
 على العاتق إنما هو القيام عافيا ومثله بقوله تعالى كمثل الضعيفين ص (واعلم أنه قد يتفرع  
 من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر) من المقصود أنه قد يقع التشبيه بوجه مركب  
 من أمور كثيرة فيظن أنه من بعضها فيقع الخطأ ومثله المصنف بقوله  
 كما برقت قوما عطاشا غمامة \* فلما رواها أقشعت وتجلت

فيقع الخطأ) أي من التكلم  
 حيث لم يأت بما يجب أو من  
 السامع حيث لم ينفق  
 ما قصد التكلم بما يجب  
 (قوله من أكثر من ذلك  
 المتعدد) أي فالاعتصار  
 على ذلك المتعدد في الأخذ  
 يبطل بالمعنى المراد (قوله  
 كما إذا انتزع من الشطر  
 الأول) أي مما اشتمل عليه  
 الشطر الأول (قوله كما  
 أ برقت) الكاف للتشبيه  
 وما صدريه وأ برقت يعني  
 ظهرت وتعرضت أي حال  
 هؤلاء القوم المذكورين  
 في الآيات السابقة كحال  
 إبراهيم أي ظهور غمامة  
 لقوم عطاش (قوله عطاشا  
 في المختار عطش شذروى  
 وبابه طرب فهو عطشان  
 وقوم عطشى يؤزن سكرى  
 وعطاشى يؤزن حبالى  
 وعطاشى بالكسر (قوله  
 في الأساس) كتاب في  
 القصة للزحزحى (قوله  
 إذا خضعت لك) أي تقول  
 ذلك إذا خضعت لك (قوله  
 وتعرضت) أي ظهرت  
 وهذا محل الشاهد (قوله  
 فالكلام ههنا الخ) هذا  
 تفرع على كلام الأساس  
 أي إذا علمت ذلك فالكلام  
 ههنا الخ (قوله وإيصال

الفعل) أي للفعل وهو قوما بلا واسطة حرف فان أرق لا تدعى بالألام كما علم من كلام الأساس  
 وقد سندها الشاعر للضرورة وعدى الفعل للفعل (قوله أي أ برقت) أي التسمية لقوم أي ظهرت وتعرضت لهم (قوله فلا  
 رأوها) أي وقصدوها بالشرب منها كإيدل عليه فخرى الكلام (قوله أقشعت) أي اضمحلت وزهبت وهو معنى تجلت فهو مرادف

فانتزاع

فانه ربما ظن ان الشطر الاول منه تشبيه مستقل بنفسه لاجل حاجته الى الثاني على ان المقصود به ظهور امر مطمع الى هوشه في الحاجة اليه ولكن بالتأمل يظهر ان مقرئ الشاعر في التشبيه ان يثبت ابتداء مطمع ما متصلا بانه مؤثر في ذلك يتوقف على البيت كله فان قبل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا لا يدبضقو ويكدر تشبها واحدا لان الاقتصاد على أحد الخبرين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف الخبر بانه يجمع بين الصفتين وان احداهما لا يندوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت

لماقبله يقال شغفت الريح السحاب فاشع أي صار ذاقشع أي ذهب اه (٣٧٧) وفي بي ان تفرقت تفسير لا شغفت وقوله

وانكشفت تفسير لتعلت

ففسد ان العطف خابر

(قوله فانتزع وجهه الشبه

الخ) الحاصل ان الشاعر

فقد تشبه الحالة المذكورة

بقيل هذا البيت وهي حال

من ظهوره شيء وهو في غاية

الحاجة الى ما فيه وبنتفس

ظهور ذلك الشيء انفسهم

وذهب ذهابا واجب الالاس

بما وجبه بحال قوم

تعرضت لهم غمامة وهم

في غاية الاحتياج الى ما

فيهم ان الماء الشديد عطشهم

وبعجز دماهم بول الشرب منها

تفرقت وذهبت فاذا سمع

السامع قول الشاعر عركا

أبرقت قوما عطشا غمامة

ووهم ان ما يؤخذ منه

يكفي في التشبيه كان ذلك

خطا لان المأخوذ منه ان

قوما ظهرت لهم غمامة

وان تلك الغمامة رجوا

منها ما يشرب وانهم في غاية

الحاجة لتلك الماء لعطشهم

فاذا انتزع ذلك المعنى من

هذا الشطر كان حاصل

فانتزع وجهه الشبه من مجرد قوله • كما برقت قوما عطشا غمامة • خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعني جميع البيت (فان المراد التشبيه) أي تشبيه الحالة المذكورة في البيت السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطشا ثم تفرقا وانكشفوا بقايمهم • صيرين (بإتصال) أي باعتبار إتصال بقايمهم

أي كإراق غمامة لقوم أي تعرضها لهم فبقي كما مصدرية وقوم منصوب بالسقاط الخافض يقال أبرقت في فلانة إذا تزنت وتعرضت وأما أبرق بمعنى صار ذائق أو أبرق بصفه إذا لمع به وغير ذلك فلا يناسب هنا شيء منها فإلما رواها: ففسدت أي اضطربت وذهبت وهو معنى تخطت يقال شغفت الريح السحاب فأشع أي صار ذاقشع أي ذهب أو طارعه فيه فالشاعر شبه الحالة المذكورة في البيت قبل هذا البيت وهي كون الشاعر أو كون من هو في وصفه ظهوره شيء هو في غاية الحاجة الى ما فيه وذلك الظاهر هو نصفه الاطماع في حصول المراد بنفس ظهور ذلك الشيء والجماعة انعدم وذهب ذهابا واجب الالاس مما رجا منه بحالة قوم تعرضت لهم غمامة وهم في غاية الحاجة الى ما وجبه بحال قوم تعرضت لهم غمامة وهم بنفس ما لمعوا في نيل الشرب منها تفرقت وذهبت فاذا سمع السامع كما برقت قوما عطشا غمامة فرجايتهم ان ما يؤخذ منه يكفي في التشبيه لطو اذبه ان قوما ظهرت لهم غمامة وكون تلك الغمامة رجوا منها ما يشرب وكونهم في غاية الحاجة لتلك الماء الموجود لعطشهم فاذا انتزع من هذا الشطر وحده كان حاصل التشبيه ان الحالة الاولى كالخالة التي هي اوراق الغمامة لقوم الخ في كون كل حالة فيها ظهور شيء لمن هو في غاية الحاجة الى ما فيه مع كون ذلك الظاهر مطمع في حصول المراد فيقع الخطأ من ذلك السامع وكذلك المتكلم في فرض نص صرح به هذا القدر لان المعنى المراد والذي يتناسب ان يراد في التشبيه انهم اذا تشبهوا بالجموع يتقضى كما تقدم ان يؤخذ الوجه من كل ما دخل في التشبيه لان كل جزء من طرفه تلخيص من الطرف الآخر فاذا اسقط ما يؤخذ منه في ذلك الوجه يبطل اعتبار المجموع (٥) ويجب ان يؤخذ من المجموع لـ (ان المراد) من هذا التشبيه كما قرنا (التشبيه) أي تشبيه الحالة بجميع ما اعتبر فيها كما أشترنا اليه بالحالة الثانية بجميع ما اعتبر فيها وهي كون القوم ظهرت لهم غمامة وهم عطشا فاطعمتهم في حصول الماء للشرب ونفس الاطماع ذهبت فأساءوا من حصول المراد فقوم صيرين ولا يثبت التشبيه المحصل لدخول جميع ما اعتبر في الحالتين الا (باعتبار) (اتصال) أي لا يكون الوجه هو اتصال

فانه قد رويهم ان النصف الاول تشبيه تام وليس كذلك بل وجهه التشبيه وقوع ابتداء مطمع متصل بانه مؤثر في ذلك يتوقف على الوقوف على ما قبل هذا البيت ليعلم هذا التشبيه به يلقي

(٤٨ - شرح التلخيص ثالث) التشبيه ان الحالة الاولى كالخالة الثانية التي هي اوراق الغمامة لقوم الخ

في كون كل منهما حالة في الظاهر وشرطي لمن هو في غاية الحاجة الى ما فيه وهذا خلاف المقصود بل الشاعر وكذا الفرض ان المتكلم اقتصر على هذا الشطر كان خطا منه لان المعنى المقاد منه خلاف ما يتناسب ان يراد في التشبيه لان كل جزء من طرفه تلخيص من الطرف الآخر فاذا اسقط ما يؤخذ منه ذلك الوجه يبطل اعتبار المجموع (قوله أي باعتبار) أي بواسطة اتصال ابتداء مطمع بانه مؤثر في شيء أي لا يثبت التشبيه لان التشبيه الثاني وأشار الشاعر بحقيقته أي باعتبار الخ الى ان الباء في قوله بان اتصال لا كمنه لانهما في قولنا نخرج بالقدم أي بواسطة وحيدته فهي داخله في كلام المصنف على وجه الشبه لانها صلة للتشبيه كما في قولنا شربت نيدا



ابتداء مطمع متصل بآنها مؤيس كما هو كون الشيء ابتداء لا تروا تدعى الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر أكثر من الجمع بين الصفتين وقطير البيت قولنا يصفر ويكدر لا فائدة ثم الترتيب المقتضى ربط أحد الوصفين بالآخر وقد ظهر مما ذكرنا أن التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا من أن أحدهما لا يجب فيها ترتيب والثاني أنه إذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادته ما كان يفيد قبل الحذف فإذا قلنا زيد كالأسد أو البصر جود أو السيف مضاع لا يجب أن يكون لهذا التشبيهات نفس مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبصر أو التشبيه بالسيف جاز ولو أنقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال غيرهما في افادته معناه

بالأسد واللاتقضى أن اتصال ابتداء المطمع بآنها مؤيس مشبه به مع أن المشبه به هو حال ظهوره والغمامة للقوم

العطاش (قوله في قولهم) أي أهل هذا الفن (قوله بالوجه العقلي) أي باعتباره وبواسطته وقوله أعم أي من التشبيه بالوجه الحسي أي باعتباره وبواسطته وذلك لما مر من أنه متى كان الوجه حسيًا فلا يكون الطرفان اللامعين وأما إذا كان الوجه عقليًا فنارة يكونان حسيين وتارة عقليين وتارة مختلفين (قوله ابتداء مطمع) أي ابتداء شيء مطمع وهذا مأخوذ من الشطر الأول وذلك كظهور الصبابة للقوم العطاش في المشبه به وتظهر الأمر الخاطيء لما فيه في المشبه وقوله بآنها مؤيس وهذا مأخوذ من الشطر الثاني وذلك كنفوق الصبابة وانحلالها في المشبه به وزوال الأمر المرغوب لما فيه في المشبه فصدق الشيء المؤيس تفسر في الصبابة والمراد بآنها

في قولهم التشبيه بالوجه العقلي أعم إذا لا المر المشترك فيه منها اتصال (ابتداء مطمع بآنها مؤيس) وهذا على أن ابتداء مضاف لمطمع ويحتمل أن يتوزن ويكون مطمع وصفًا له وعلى كل حال فقوله (بآنها مؤيس) متعلق باتصال وأعراب الانتهاء كاعراب الابتداء والمعنى إن وجه الشبه كون ابتداء الشيء الظاهر المطمع متصلًا بآنها وأصله المؤيس وزاد فيه مع شدة الحاجة إلى ذلك المطمع فإذا انتزع الوجه هكذا تحقق به تشبيهًا لحالة الاجتماعية بالآخرى واتسبى الخطأ اللازم على الأخذ الأول المقاصر فالباء في قوله باتصال داخلة على الوجه أنه مشترك فيه كقوله في قولهم التشبيه بالوجه العقلي أعم وليست داخلة على المشبه به فهو كالتقديم في القوم المحترفين بها ما تقدم وقولنا الوجه هو اتصال الابتداء الموصوف بالانتهاء المؤيس وقيل سكونا لها هو اتصال الابتداء واتصال الانتهاء بالعطف لأن حرف العطف ان كان أو لا يقتضى الأمر للجمعة من غير توقف ولا توقف وبما يعلم الفرق بين التشبيه المركب الوجه والتشبيه المتعدد الوجه وذلك لأن الأول لا يصح فيه حذف بعض ما اعتبر والاختلاف المعنى كما تقدم بيانه في هذا المثال ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض والا انعكس القصد إذ لو قيل الوجه اتصال ابتداء مطمع كان محتملاً ولوقيل اتصال انتهاء مؤيس بآنها مطمع اختل الواقع والفسدوان كان المعنى في نفسه صححاً لالواقع المقصود هو وجود الأطماع في المعنى بهذه التصرف أولاً والآية السابقة أحسن في التمثيل بها وقوله تعالى كمثل الجار لأن عبارة المصنف قد تنتزع من متعدد فيقع الخطأ لجواب انتزاعه من أكثر وهذه العبارة لا يصلح تشبيهها بالآية الكريمة لأننا إذا قمنا بالتشبيه به على الجار لم تنتزع من متعدد وعبارة الإيضاح قد تقع بعد أداة التشبيه أمور نظن أن المقصود أمر منتزع من بعضها فيقع الخطأ لكونه منتزعا من جميعها وهو أحسن من عبارة التخصيص لأن البعض أعم من المتعدد ويحسن تشبيهه بالآية الكريمة (تنبيه) قال في الإيضاح فان قيل هذا يقتضى أن يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبه واحد الان لا انقصاره في أحد الخبرين بطال الغرض من الكلام لأن الغرض منه وصفه بأنه يجمع بين الصفتين ولا يدوم على أحدهما قلنا الفرق أن الغرض في البيت إثبات ابتداء مطمع

تمام ذلك التفرق وإذا علمت أن التشبيه بواسطة الوجه المذكور أعنى اتصال ابتداء المطمع بآنها مؤيس معناه وجب انتزاعه من مجموع البيت وكان الانتزاع من الشطر الأول خطأ لأنه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه وذكر اتصال الانتهاء إشارة للسرعة وقصير ما بينهما (قوله وهذا) أي التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات المجتمعة وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبر والاختلاف المعنى ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثاني (قوله زيد كالأسد والسيف والبصر) أي في الصبابة والاضاءة والحدود والمراد بالتشبيهات المجتمعة التي يكون الغرض من مجرد الاجتماع في افادته معناه أي التشبه المستقل وفوات اجتماع الصفات في الخبر عنه ليس تفسيراً في افادة التشبه بل ذلك من عدم كالعطف كما قاله عبد الحكيم (قوله متى لو حذف) فترى على ما قبله والمراد بالحد في لازمه وهو الترتيب وليس المراد أنه ذكره محذوف

معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور

بالابتداء أولاً ثم الاياس بالانتهاء ثانياً وتفسيره في العطف ما لو قيل الوجه هو الابتداء ثم الانتهاء لان  
ثم تقتضي الترتيب فلا يتقدم ما بعده على ما قبلها فالتعاطفان بهما ولو صح الاستغناء بأحدهما عن  
الآخر بحسب الظاهر لا يصح فيه ما تقدم التناظر ولا اسقاط أحدهما لقوات افادة المعنى الذي هو  
ترتيب أحدهما على الآخر بخلاف ما اذا قيل زيد كمر وفي الشجاعة والكرم فيصح التقديم والتأخير  
فيهما من غير تبدل في المعنى ولو حذف أحدهما ثم المعنى فان قيل اذا قصد الاستقلال في العطف  
بالواو ظهر الفرق بين تعدد الوجه وتركبه وكان من التشبيهات المتعددة وأما اذا قصد اجتماعهما  
فلا يظهر الفرق بين العطف بـ **ثم** الذي جعلت الوجه فيه من باب التركيب والاتصال والعطف بالواو  
لوجود اعتبار الاتصال فيه ما بل لا يتقرر الفرق بين العطف بالواو وحيداً وبين التركيب بدون عطف  
أصلاً قلت مدلول الواو لو قصد هو مطلق الاجتماع في الوجود والاتصاف وهو أمر جلي عام ليس فيه  
خصوصية ترجح في الاعتبار على الاستقلال فعاد المعنى الى الاستقلال والتعدد لان مطلق الجمعية في  
الوجود والاتصاف تجري حتى في غير العطف ولذلك شرط في العطف بالواو وجود جامع زائد على مفادها  
فتقرر بذلك الفرق بين تركب الوجه وتعدد وجهه لا يتقرر الفرق بين تركب الطرفين وتعددتهما فاذا  
قلت حال زيد في لقاء عمرو وقد وعد به قضاء دينه وبغس لقائه اعتذره عوجب اياه كمال قوم عطاش  
أبرقت لهم غمامة فلما رأوها أقشعت في أن كلاً من الحالتين اتصل فيها ابتداءً معطوع بانتهاء ثم يس كان  
الطرفان مركبين كالوجه لعدم صحة الانتصار على البعض من كل وعدم تمام المعنى الا بالمجموع اذا قلت  
زيد كالاسد في الشجاعة والجر في الكرم والسيوف في القطع كان من التعدد في الكل وكان من التشبيهات  
المجمعة لا تشبيه واحد في المركب لصحة الانتصار على كل واستقلاله مع تمام المعنى ولصحة التقديم  
والتأخير بلا تبدل المعنى فالاول من تشبيه المجموع بالمجموع في مجموع والثاني من مجموع تشبيهات  
في أوجه مجموعة والفرق بين مفاد العبارتين واضح وقد اطنبت في هذا الموضوع قصد الافادة الايضاح  
فليتهم ولما فرغ من أمثلة المركب وقد تبين الفرق بينه وبين المتعدد شرع في أمثلة المتعدد وقد تقدم  
أنه إما محس كاه أو عقل كاه أو بعضه حسي وبعضه عقلي فقال

متصل بانتهاء مؤسس وكون الشيء ابتداء لا تحوزا ند على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر أكثر  
من الجمع بين الصفتين وتظهر البيت قولنا يكدر ثم يصفو ولا فائدة ثم الترتيب المقتضى للربط وقد ظهر أن  
التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا من أحدهما أنه لا يجب فيها الترتيب  
والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيد قبل الحذف قلت فيما فانه تقرر  
أما قوله ان يصفو ويكدر تشبيه فلان لم وقد تكلمنا عليه وقلنا ان زيدا ليس ملازماً للتشبيه ولو سلمناه  
فلان لم ان زيد يصفو ويكدر مثل زيدا أسد سلمنا انه تشبيه فنأين اننا تشبيهات مجتمعة بل هو تشبيه  
مركب ونحن نلتزم أن الانتصار على أحدهما لغيره يبطل الغرض ونقول لا ينبغي الانتصار عليه وهل  
ذلك الا كقولك عن المرء هو حلو وطوي قولك حاض وأما قوله الغرض في البيت اثبات ابتداء وانتهاء  
وقولنا يصفو ويكدر ليس فيه غير الجمع بين الصفتين فسلم وغايته أن تركب التشبيه في البيت زيادة  
ليست في هذا المثال وقوله ان التشبيهات اذا حذف أحدها لا يتغير المعنى صحيح ولكن قولنا يصفو  
ويكدر بتغير معناه بحذف أحدهما لان المراد الاخبار بأن صفاءه ينتهي الى كدر وبالعكس فليس من  
التشبيهات المجتمعة

والمشعبد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيهه فأكبر من المشعبد العقلي كعمدة التطور وجمال الحدو وأخفاء السعادي في تشبيهه طائر  
والغراب والمشعبد المختلف كعسب الطلعة ونسابة الشان في تشبيهه انسان بالشمس

(قوله والمتعدد) أي وجه النسبة المتعدد الحسي وقد مر أن وجه النسبة ثلاثة أقسام واحد مركب ومتعدد والآخر من الأولين شرع في الثالث وهو أحاسي أو عقلاني (مختلف ٣٨٠) قوله في تشبيهه فأكبره بآدمي أي تشبيهه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون

(والتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بآخرى و) التعدد العقلى كحدة النظر وكالحدود وأخافه السقاء أى تز والذ كرعى الانثى (في تشبيه طائر بالغراب و) التعدد المختلف أى بعضه حسى وبعضه عقلى (كحدس الطلعة الذى هو حسى ونباهة الثأن أى شرقه واشتماره الذى هو عقلى ) في تشبيه انسان بالنسب فى التعدد بقصد اشتراك الطرفين فى كل من الامور المذكورة ولا يعد على ان تراعى منه اشتراكها فيها

(و) الوجه (المتعدد الحسى) كله (كاللون والطعم والرائحة في تشبيهه فاكهة بانبرى) ولا شك أن هذا الثلاثة أعنادك بالحواس المعامدة الثلاثة فاللون بالبصر والطعم بالذوق والرائحة بالشم وذلك كشبهه التفاح الحامض بالسكرجل (و) الوجه المتعدد (العقلى) كله (كحدة النظر) الوجه يكون بذكره بالعقل (و كمال الحذر) الوجه لكونه لا يؤخذ من غرة (و إخفاء السفاد) أى إخفاء الذكر نزوه على الانثى بحيث لا يرى في تلك الحالة ولا شك أن حدة النظر وصف عقلى النظر اذا نظر في نفسه عقلى لا لا يرى وكما لا الحذر عقلى اذا حذر في نفسه عقلى أيضا وانما تظهر آثاره وإخفاء السفاد لا يتحقق كونه عقليا وذلك (في تشبيه طائر بالغراب) وانما قال طائر لار الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى في تلك الحالة والغراب قيل انه لم يعلى اظ حتى قيل انه لا سفاد له معتادا وانما ادخال منقره في منقر الانثى وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أى طرف من الانسان ولو كان نهاية السرعة وذلك من كمال حذره حتى ان مما المشهور في كمال حذر الغراب ما يقال من أنه أوصى ابنه فقال له اذا رأيت انسانا هوى الى الارض فطرد اذله لا يأخذ هجرا يضربك به فقال له ابنه بل اطير اذا رأيت مقبلا من يؤمنى ان يكون أى بالجرح معه وهذا من مبالغة الناس في وصفه بالحذر (و) الوجه المتعدد (المختلف) الذى ببعضه عقلى وبعضه حسى (كحسن الطلعة) أى حسن الوجه وقد تقدم أن الحسن يرجع الى الشكل واللون وهما محسوسان فحسن الطلعة حسى (ونهاية الشأن) أى شرف الشأن واشتاره وعلمه ولا شك أن الشرف والاستعداد لا يحدثان بالبصر ولا بغيره وانما الشرف والاشتهار في العقول ولو كان سبب كل منهما ما قد يكون حسيا فنهاية الشأن عقلى وذلك (في تشبيه انسان بالشمس) في حسن الطلعة والنسابة وقد تقدم

من (والتعدد الحسى الى آخره) ش هذا القسم الثالث وهو ما كان وجه الشبه فيه متعددا حسيا كتشبيه فاكهة بأخرى فى اللون والطعم والرائحة وقد تقدم الاعتراض بأن التعدد ليس وجهها مختلفا بل كل مستقل من (والعقلى) ش أى والتعدد العقلى كتشبيه طائر بالفراب فى حدة النظر وكإل المذرو وإخفاء السفاد وفيه نظرا لأن حدة التطرق قد يقال أنه حسى لأن النظر وهو نفس بب الحدة قد الى المتصور يبدل بالمتصور وحده متصل به وكذلك إخفاء السفاد قد يقال أنه حسى وأما المذرو فعقلى لأن عمله القلب ويستبدل عليه بأثره الظاهر من (والخففى) ش أى والوجه المتعدد الذى بعضه حسى وبعضه عقلى كتشبيه انسان بالشمس فى حسن الطلعة وهو حسى ونهاية الشأن

والطم والرائحة وتكسبه  
 التيق بالفتح فهاذا كرون  
 الامور الثلاثة ولا شك انها  
 اعتادك بالحواس فالون  
 والبصر والطم والذوق  
 الرائحة بالشم ( قوله  
 كسبه النفل ) أى الموجهة  
 لادراك الخفيات لانها  
 قوته اوسعته او جودته  
 وعلى كل حال فهى امر عقلى  
 ( قوله وكال الحذر ) أى  
 الوجوب لكونه لا يؤخذ عن  
 غيره والحذر وزن تفر وهو  
 الاحتراز من العدو ( قوله  
 أى تزاد كرم على الانثى )  
 أى ووهب على ما انتر بفتح  
 النون وسكون الزاى مصدر  
 ترا كمد او يصح ان يكون  
 مصدر تزاعى وزن الفعول  
 فهو كفا بالعين المجمة ( قوله  
 فى تشبيه طائر الغراب ) انما  
 قال طائر ولم يقل فى تشبيه  
 انسان بالغراب لان الانسان  
 اخفى منه سفاداً كذا قبل  
 وفيه بعد لان الانسان قد  
 يرى فى تلك الحالة والغراب  
 قيل انه لم ير عليها فذوق  
 المتأمل اخفى سفاداً من  
 الغراب حتى قيل ان لا سفاد  
 له معشاد وانما ادخل  
 متعبره فى سقم الانثى ( قوله

كبحسن الطلعة) المراد بالطلعة الوجه (قوله الذي هو حوى) أى لان الحسن مجموع الشكل والقول وهو حوى لانها (واعلم) مدركان البصر فكذلك الحسن الذى هو مجموعهما (قوله ونباهة الشأن) بمصدره مبتدأ خبر واما ان طريق قوله يس (قوله أى شرفه) أى الشأن وهذا تفسير لنباهة وقوله واشتاره عطف تفسير بين به والمراد من الشرف هنا قال يس فى حواشى المطول الظاهر ان مجموع قوله شرفه واشتاره تفسير لنباهة الشأن فليس مجرداً حدهما هو التفسير ولان الاشتباه تفسير للشرف خلافا لما تقدم

واعلم أن الطريق في اكتساب وجه الشبه أن يجمع مادته فإذا أردت أن تشبه جسمًا بجسم في هيئة حركة وجب أن تطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجردة عن الجسم وسائر أوصافه من اللون وغيره كما فعل ابن المعز في تشبيه البرق فإنه لم ينظر إلى شيء من أوصافه سوى الهيئة التي تحدها العين من انبساط بعينه انقباض

من تقريره أيضًا الثاني أن ليس مجرد الاشتراك بدون الشرف نباهة إلا أن يراد الاشتراك بالشرف ويحصل ذلك أن المجموع تفسير ولا شك أن الشرف والاشتهار لا بد أن يكونا بالبر واليقين من الخواص وانما يدرك بالعلم وأن كان سبب كل منهما قد يكون حساسًا (قوله أنه) أي الحال والثاني (قوله أي التماثل) إشارة إلى أن الشبه يقع الشين والباء اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل (قوله أي تشابه) أي تماثل (قوله والمراد به هنا الخ) إشارة إلى أن تلميس المراد بالشبه هنا المعنى المصدرى وهو التشابه بل ما يقع التشابه من الإطلاق المصدر على المفعول أذهو الذي يتعلق به الانتزاع (قوله من نفس التضاد الخ) حاصله أنا إذا قلنا ما تشبه الجبان بالأسدي في الشجاعة أو زيد الجبان كالأسدي في الشجاعة كان وجه الشبه متزامنًا من التضاد أي من ذي التضاد أي من المتضادين وذلك

لأنما تزل تضاد الجبين  
والشجاعة منزلة تناسبهما  
لأجل التعليق والتهكم  
فصار الجبان مناسبًا  
لشجاعة وعزلهما لأن  
التناسب التزلي مشترك  
بين الجبان والشجاعة لكون  
كل منهما مناسبًا بالآخر  
وصار الجبان مناسبًا لشجاعة  
فأشبهناه بصار كانه فأنبه  
شجاعة فإذا أخذ وجه  
الشبه منهما كان هو  
الشجاعة وإن كانت في  
المشبه حقيقة وفي المشبه  
ادعاء وأخذ وجه الشبه  
من المتناسبين تزيل  
لا يخرج عن كونه مأخوذًا  
من المتضادين في الواقع  
لأن التماثل تزيل إذا

(واعلم أنه قد ينزع الشبه) أي التماثل يقال بينهما شبه والتعريف أي تشابه والمراد به هنا ما به التشابه أعني وجه التشبيه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أي في التضاد لكون كل منهما مضافًا للآخر

أن المتعدد بقصد فيه إلى اشتراك الطرفين في كل واحد والمركب بقصد فيه إلى الهيئة الاجتماعية لعقلية أو الحسية فالمتعدد من التشبيه في الجميع والمركب من التشبيه في المجموع ثم أشار إلى أن الشبه قد يكون إثباتيًا وليس بثابت على وجه التحليل بل على وجه القصد فقال (واعلم أنه) أي أن الثامن (قد ينزع الشبه) يقع الشين والباء بمعنى التشابه والتماثل والمراد به هنا ما يقع به التشابه وهو وجه الشبه من إطلاق المصدر على المفعول أذهو الذي يتعلق به الانتزاع ويحتمل أن يراد به معناه الأصلي الذي هو نفس التشابه والتماثل في وجه مثاله إذا انتزع أي استخرج ما وقع به التشابه بعد استرجاع وصف التشابه فلا يسبب الانتزاع التشابه أضاح وهو ظاهر (من نفس التضاد) الكافي بين شيئين ومعنى الانتزاع من نفس التضاد أن يجعل التضاد وسيلة لحصل الشيء وجه شبه لأن يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المتزعة من أشياء مما تقدم فإن هذا لا يصح هنا وانما يصح أن يجعل التضاد وسيلة لوجه الشبه (لاشتراك الضدين فيه) أي في التضاد فإن كلام الضدين موصوف بتضادهما الآخر وإذا كان التضاد مشتركًا فيه فاسب أن يعتبر ذلك الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد أن يكون وجه الشبه كالاشتراك في الوجه المشترك فيه المقضي للتشبيه في غير الضدين الذين هما الطرفان المرادان هما المادة والضدين المتنافيان في الجملتين فصيح أن يقتل التضاد كالتناسب في تزيل منزلته بواسطة أن وهو عظمى ص (واعلم أنه قد ينزع الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه

علمت هذا فقول المصنف قد ينزع وجه الشبه من نفس التضاد أي من ذي التضاد من غير ما حطاه أمر سوى التضاد بمعنى أن التضاد يجعل وسيلة لحصل الشيء وجه شبه لانه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المتزعة من أشياء مما تقدم لهذا هذا لا يصح هنا والمراد بالتضاد التنافي سواء كان تضادًا أو تناقضًا وشبه تضاد وانما يصح جعل التضاد وسيلة لما ذكر لاشتراك الضدين الذين هما الطرفان هنا فهما لما اشتركا فيه صرح أن يقتل أن التضاد كالتناسب في تزيل منزلته بواسطة أن كلامهما مشترك فيه فترفع الضدية الكائنة بين الطرفين فإن قلت إذا كان الاشتراك في التضاد كافيًا في أخذ الوجه المقضي لشيء الضدية بواسطة تزيل ذلك التضاد منزلة التناسب صرح أن يقال السماء كالارض في الانخفاض والارض كالسماء في الارتفاع والسماء كالياس في تفرق البصر والياض كالسواد في عدمه ونحو هذا مما لم يصح ورود عن البلغاء وانما قلنا بعينه ضرورته أن كل ذلك وحده الاشتراك في التضاد المنصرفة لتزيل منزلته التناسب على ما صرح قلت اعتبار الاشتراك لتعظيم أخذ الوجه بواسطة التزيل المقضي للتناسب أعانها زيادة توجه المحقق فاعلم الاستغراب أخذ التناسب من التضاد والأفلاكي بكنى مجرد الاشتراك والألزم ما ذكر بل لا بد في صحة الأخذ من زيادة وجود تعليق أو تمكيم كما أشار لذلك المصنف بقوله بواسطة الخ وما ذكر من هذا الأمر ليس فيه تعليق ولا تمكيم

(قوله ثم ينزل الخ) المتبادر أنه عطف على قوله ينزع الشبه من نفس التضاد وفيه نظر فإن النزول سابق على انتزاع الوجه من المتضادين لأن التضاد ينزل منزلة التناصب ثم ينزع الوجه من الضدين لأن النزول مقصور على الانتزاع كما توهمه عبارة المصنف وأجيب بأن تم تقريب الأخبار بما فكأنه قال قد ينزع الشبه من نفس التضاد ثم أخبر أنه ينزل الخ وان كان النزول متقدما على الانتزاع أو يقال المراد بالانتزاع قصد أي قد قصد انتزاع الشبه من نفس التضاد ثم ينزل الخ لا يقال هذا وإن أفادته جهة الترتيب لكن لم تقع ثم في موقعها إذا حصل الغالط لا تراخي بين القصد المذكور والنزول لا نأقول كما تكون ثم تراخي أول المعطوف عن المعطوف عليه تكون التراخي آخره والنزول منزلة التناصب انما يتم بالتميم والحلج كما أشار به وبه بواسطة حلج أو أنهم كفهوم من تنه قتراني النزول بل بآثره عن قصد الانتزاع أو يجاب بأن قوله ثم ينزل بالنصب بأن مقصود عطفه على قوله لا اشتراك من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالنقل فكأنه قال لا اشتراك والنزول وعبر بتم لتساعد ما بينهما فان الاشتراك حقيق والنزول ادعاء محض (قوله أي انسان بما فيه ملاحظة ونظرة) أي من حيث إزالة (٣٨٣) السامة والكدر عن السامع وجلب الانشراح له (قوله ملح الشاعر) بتشديد اللام ومصدره

التلميح كشرح بالتشديد  
تفريحا (قوله وقال الامام  
المرزوقي) القصد من نقل  
كلامه شأنه الاول الاشارة  
الى ان اوفى قول المصنف  
بواسطة تلخيص أو أنهم كمنع الخلو  
فصحة الجمع ووجه الاشارة  
من كلام المرزوقي الى ذلك انه  
عبر بالواو دون أو • الثاني  
فأدأن المقابل للهرز والتميم  
هو التلميح بتقديم الميم اعني  
الانسان بكلامه بملاحظة  
ونظرة فلا التلميح الذي هو  
الاشارة الى قصة أو شعر أو مثل  
ووجه الاشارة من كلامه  
الى ذلك انه جعل البيت من  
قبل التلميح ومعلوم انه ليس  
فيه اشارة الى قصة أو شعر أو  
مثل فيعلم ان التلميح خلاف  
التلميح المقصر عما ذكره حيث  
فتكون نسبة الشارح

(ثم ينزل) التضاد (منزلة التناصب بواسطة تلخيص) أي اتيان بما فيه ملاحظة ونظرة يقال ملح الشاعر  
اذ أتى بشئ ملحق وقال الامام لمرزوقي في قول الحماسي  
أتاني من أي أنس وعبد • قبل لفظة الضميمة جسي  
ان قائل هذه الايات قد قصد المهرز والتلميح واما الاشارة الى قصة أو مثل أو شعر فانما هو التلميح  
بتقديم اللام على الميم وسيجيء ذكره في الخاتمة والتوسيع بينهما انما وقع من جهة العلامة الشيرازي  
رحمه الله تعالى  
كلامهم مشترك فيه والى هذا اشار بقوله (ثم ينزل) ذلك التضاد المشترك فيه (منزلة  
التناصب) والتمثيل في جامع رفع الضدية الكائنة بين الطرفين وهذا النزول أعان عليه الاشتراك  
فذكر الاشتراك على هذا لبيان ان الذي في هذا النزول المؤدى الى اخذ الوجه من التضاد  
فان قلت اذا كان الاشتراك في التضاد كافيا في اخذ الوجه المقضي لثني الضدية بواسطة تنزيل  
ذلك التضاد منزلة التناصب في وجهه ورفع التضاد لتصح الاشتراك ذلك النزول ضرورة انصاف  
التضاد والتناصب بالاشتراك في كل منهما صرح ان يقال السماء كالارض في الانخفاض والارض  
كالسماء في الارتفاع والسواد كالبياض في تفرق البصر والبياض كالسواد في عسدهم ونحو هذا مما  
لم يصح وروده عن البلغاء وانما قلنا بصحته ضرورة ان كل ذلك وجد فيه الاشتراك في التضاد الصحيح لتزايده  
منزلة التناصب على ما قررت (قلت) اعتبار الاشتراك لتصح اخذ الوجه المقضي للنسبة انما  
هو زيادة توجه العطف والاستغراب اخذ المناسبة من التضاد والافلاكي مجرد الاشتراك والالزم  
ما ذكره بل لا بد في صحة الاخذ من زيادة وجود تلخيص أو أنهم كفي ذلك اشار بقوله (بواسطة تلخيص  
ثم ينزل منزلة التناصب) لان الضدين متناصبان مشتركان في الضدية لان كلامهما ساو ولا يخفى مضاده  
له (بواسطة تلخيص

العلامة الشيرازي بينهما فائدة الامام المرزوقي قدوة فيما يفهم من كلام العرب لما رسته فلا يصح أن يرد عليه  
جعل البيت من قبل التلميح (قوله أتاني الخ) البيت لتحقيق بربك الاسدي والوعيد الغصيف وسئل على صيغة المبني للمجهول  
وجسي نائب الفاعل أي ذاب أو ابل بالسر وهو مرض خاص والقيظ الغضب الكامن وفي نسخة قبل تفسير الضميمة جسي وعلى  
هذه النسخة قبل البناء للفاعل يعني اذا بوقوع الضميمة فاعل وجسي مقعوره والضميمة اسم أي أنس وعبر بالقاهر موضع الضمير  
بما كان المستتر انه ذكر الاسم الملم بتحقيقه أو قيل ان الضميمة اسم ملكت من الملوك الماضية فتنه الما افر برون اطلق على أي  
أنس زبادة في التكميل لنفسه تشبيهه على وجه الهرز والسحرية والتلميح فكأنه قال فسل جسي من غيب هذا الذي هو كالمثل  
القلاني ولا يخفى ما فيه من الاستزاع التلميح (قوله قصد بها الهرز والتلميح) أي الاستزاع أي أنس والضميمة السامع وازالة الملل  
عنهم (قوله في الخاتمة) أي خاتمة البديع (قوله بينهما) أي بين مقدم الميم ومؤخرها هنا حيث فسر التلميح هنا بتقديم الميم الاشارة الى  
قصة أو مثل أو شعر وجعل ما شبهه بالاسماء اقبل للبيان مثلا لا التكميل وجعل هو ما تمثالا للتلميح فقط

(قوله وهو سهو) أي من وجهين الأول أن الإشارة إلى قصة أو شعراً ومثل أعماها والجمع بتقديم اللام وأما التعليل بتقديم الميم فهو الاتيان بما فيه صلاحه وتطرافه إلا امر الثاني أن قولنا البعد هو حاتم ليس فيه إشارة لشيء من قصة حاتم فلا وجه لتعين جعله التعليل على ما قال (قوله صالح التعليل والتكم) أي صالح لكل منهما (قوله والافتقار) ظاهره والابتن كذلك وهو صادق بأن لا قصد للملاحاة والظرافة وإن كانا عامليين وقصد ما بعد ههنا من الهرز والخصر بقوماء إذ لم يقصد شيئا وبما إذا قصد كلاما من الملاحاة والظرافة والاستهزاء والخصر بعمه أنه لا يكون تهكما إلا في الأولى وأما في الأخيرة فهو تهكم وتعليق (٣٨٣) ثم إن قصد الشارع بيان مفهوم

وهو سهو (أو تهكم) أي سخرية واستهزاء (فيقال للبيان ما أشبهه بالاسد والبخل هو حاتم) كل من المثلين صالح للتمايح والتكم وإنما فرق بينهما بحسب المقام فإن كان القصد إلى صلاحه وظرافة دون استهزائه وسخرية بأحد فتعليل والافتقار وقد فسق إلى بعض الاوهام نظرا إلى ظاهر اللفظ أن وجه التشبيه في قولنا الجبان هو أسد والبخل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لأننا إذا قلنا الجبان كالاسد في التضاد أي في كون كل منهما ضادا لا آخر لا يكون هذا من التمايح والتكم في شيء كما إذا قلنا السواد كالبياض في اللونة أو في التقابل ومعلوم أننا إذا أردنا التصريح بوجه التشبيه في قولنا الجبان هو أسد فليصفاً وتم كالم ثبات لنا الآن نقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان أنما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة على سبيل التعليل والهرز

أو تهكم أي انما يصح تنزيل التضاد منزلة التناسب في الوجه الراجع لتضاد فيحصل ذلك الراجع لتضاد هو الوجه لاجل وجود الاشتراك في التضاد والتناسب في الجهة واسطة التعليل والتكم أي أعماها على صحتها وقوله قصد التعليل أو التهكم أو قصد ههما معا (فيقال) مثلا (الجبان) أي الشخص المعلوم بالجبن (ما أشبهه بالأسد) في الشجاعة (والبخل) أي الشخص المعلوم بالبخل (هو حاتم) في الكرم وكذا المثالين صالح لفقد التمايح ولقصد التكم ولقصد ههما معا فإذا قامت القرائن على عدم قصد الاستهزاء بالمثبه لصداقته مثلا وأعماها قصد التعليل أي الاتيان بشيء ملج يستدع ويستطرف عند السامع كانت الواسطة ملجيا وإذا قامت على قصد الاستهزاء بالمخاطب لعداوة وغضب من غيره أن يكون ثم من

أو تهكم فيقال الجبان ما أشبهه بالاسد والبخل هو حاتم) ش وهذا من يحصل أن يكونا مثالين لكل من التعليل والتكم ويحصل أن يكون لغا ونشرا والاول للاول والثاني للثاني لأنه كثر ما لوني اللف والنشر وعلى ههذين فالتمج يعني الاتيان بشيء ملج لا المصطلح عليه وأن يكون لغا ونشرا والاول للثاني والثاني للاول وهو التعليل المصطلح عليه وهو الإشارة في الكلام إلى قصة أو مثل ونحو ذلك وهذا هو المتعين به نظر أن كل مثال واحد قائما إذا أخذنا قوله والبخل هو حاتم إلى التعليل فالقصة المشار اليها ما اشتهر من كرم حاتم وأخباره وقصد التكم إلى قولنا الجبان هو كلاسد لأن التكم موجو: فيه أي الاستهزاء وقد اعتبر عبد الغني البغدادي في كتابه في البلاغة التضاد على وجه آخر فقال قد شبه أحد الضدين بالآخر إذ كان أحدهما أظهر كيقال العسل في حلاوته كالصبر في مرارته ونقول الحكيم الموت في فلة الأمل مثل ساعة الأثر في شدة المدة إذ هذا يد مخلق وهذا بهدم وأنشد لابن الهندي يخاطب المأمون ويعتذر

أني جندك معروفا منت به \* إني في الزم أحصى منك في الكرم

كل واحد على انفراد فلا يتناقى اجتماعهما كما قلنا (قوله وتطرس إلى ظاهر اللفظ) أي لفظ المصنف وهو قوله اشترك الضدين فيه وتطرس منصوب على التبيين أو على الحال من بعض المضاف أو من المضاف اليه لا مقعولا لاجل عدم الاتحاد في الفاعل لأن فاعل سبق أن وجه الشبه وفاعل النظر ذلك المتوهم (قوله هو التضاد) الجهة خبر أن (قوله الوصفين المتضادين) وهما الجبن والشجاعة والكرم والبخل باعتبار حقيقة الوصفين (قوله لا يكون ههنا من التعليل والتكم في شيء) أي وحاشا لاجل قول المصنف ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلا لأنه خلاف الواقع وكذلك لا حاجة لقوله واسطة تعليل أو تهكم بل لا معنى له بل لا معنى لقوله قد نتزع السبه من نفس التضاد لا بخلاف المستزاع والمنزع منه ولا معنى له (قوله كما

إذا قلنا الخ) تنظم عما قبله (قوله وهو سهو الخ) هذا ذكرنا ما سبق لبعض الاوهام وصاحبه أن وجه التشبيه بعض التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في قولنا تلجيا أو تهكما الجبان هو كلاسد إذ لو قلت في التضاد فخرجت عن مقام التعليل والتكم وأعماها تقول في مقامهما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع ما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس شجاعا فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الرفع أننا لن تضاد ههما منزلة تناسب ما جعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاعا تنزلا بلا جفاء الاشتراك (قوله تلجيا الخ) أي على وجه التعليل أو التهكم

تقصده لرافة الكلام معه كانت الوساطة التكم وإذا قامت على قصدهما معا لاداة المشبه فقصدت  
 اهاتنه وإذا شمع وجود سام بقصد اتحاد الكلام في غاية القرابة والملاحة معه كان كلاهما واسطة  
 أما التلميح فيأخذ كرفلان افادة نهاية الهم المقصود في طي ما يفيض نهاية المدح مما يستلزم وأما التكم  
 فلان الاتيان بعكس ما يطلب في طيه معروف لثلاث الالهة كناولة حجر عند طلب خبر مثلا ولهذا يقال  
 عندهما ناولته استمرزا خذنا فخر ولاجل قصده نهاية الالهة ناسب التعبير في هذا التشبيه بصيغة التثنية  
 والمبالغة كما في المثالين وانما زاد ذكر الوجه عن قصد ايضاح المراد من الوجه ثم لا يخفى ان اقتراع  
 الوجه من التضاد مؤخر عن تنزيه به منزلة التناسب على ما قررنا في التعبير بشئ في التنزيل للتعبير الذي كرى  
 الا ان براد بالاتزاع قصده ويراعى في التنزيل نهايته فيوجد حينئذ القرب والملاحة فتكون ثم على  
 باجاء تأمل فحين عاقرنا ان التلميح مصدر ملغ الشاعر اذا أتى بشئ ملج وقصد التلميح أى الاتيان بشئ  
 ملج في طي التعبير بما يدل في الاصل على خلاف المراد وهو جوف كلام العرب كما ينسب الامام المرزوقي  
 في قول الشاعر الجاسي أى المنسوب الى الجاسية وهي الشجاعة كما دل عليه شعره  
 أتاني من أي أنس وعيد • فصل لفظة الشبهات جسي

(٣) قوله فالاقسام خمسة  
 وثلاثون الخ أسقط من  
 التفصيل صورة ولعلها  
 عفى ووهي ووجداني  
 وكره صورة فلست اراجع  
 النسخ العجيبة كتبه

فانه قال هذا البيت قصده فاقوله التكم بأي أنس والتلميح أى الاتيان بشئ ملج يستظرفه السامعون  
 والامام المرزوقي قدوة فيما يفهم من أشعار العرب لتدو به بها ومما رسمته لفتضاها ومعنى سل  
 ذاب وهو بصيغة المبني للجهول والجسم هو التائب وفي بعض الروايات بدل لفظة تقيظ فيكون  
 بصيغة المبني للفاعل والتقيظ فاعله والجسم مفعول والمراد بالفتحة أى أنس نفسه وعبر بالظاهر  
 (قلت) ان وجه الشبه ليس بالتضاد بل هو مطلق القوة والشدة الموجودة في كل من الضدين كما تقول  
 السواد كالبياض في أن كلامهم حالون أو للون كالشم في أن كلامهم سوس «(تنبيه)» ما تقدم من  
 الامثلة لوجه الشبه كاه من الوجه الحقيقي وقد تقدم أن وجه الشبه قد يكون خياليا في الطرفين  
 أو في الاول أو في الثاني فاذا كان وجه الشبه واحدا حيا مثل فتارة يكون تحقيقا في الطرفين  
 كشبه خدود ونارة يكون تضليلا في أحدهما كنشبه الاعيان بالشمس والسنن بالخيوم والجامع  
 النور والذى هو خيالي في أحدهما كاسبق ويصدق حينئذ على هذا الوجه أنه مختلف لانه خيالي بحسب  
 أحد الطرفين حقيقي بالنسبة الى الآخر وهذا ما تقدم الوعد به من أن وجه الشبه سواء كان واحدا  
 أم مركبا أو متعدد قد يكون حسبا أو عقليا أو مختلفا الا أن اختلافه في غير الاول على معنى أنه مجموع  
 أمرين أو أمور وفي الاول على معنى أنه كلي صادق على أمرين بحسب نوعين وإذا أردت تعداد وجوه  
 الشبه على التفصيل فقد علمت أن وجه الشبه قد يكون واحدا أو غيره وأن أقسامه سبعة فاذن حال  
 الوهي والوجداني في العقلي والخيالي في الحسي فان لم يدخلها (٣) فالاقسام خمسة وثلاثون ١ واحد  
 حسي ٢ واحد خيالي ٣ واحد عقلي ٤ واحد وهي ٥ واحد وجداني ٦ مركب  
 حسي ٧ مركب خيالي ٨ مركب عقلي ٩ مركب وهي ١٠ مركب وجداني ١١  
 متعدد حسي ١٢ متعدد خيالي ١٣ متعدد عقلي ١٤ متعدد وهي ١٥ متعدد  
 وجداني ١٦ متعدد بعضه حسي وبعضه خيالي ١٧ متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي ١٨  
 متعدد بعضه حسي وبعضه وجداني ١٩ متعدد بعضه حسي وبعضه وهي ٢٠ متعدد بعضه  
 خيالي وبعضه عقلي ٢١ متعدد بعضه خيالي وبعضه وهي ٢٢ متعدد بعضه خيالي وبعضه  
 وجداني ٢٣ متعدد بعضه عقلي وبعضه وهي ٢٤ متعدد بعضه عقلي وبعضه وجداني  
 ٢٥ متعدد بعضه وهي وبعضه وجداني ٢٦ متعدد بعضه حسي وبعضه خيالي وبعضه عقلي  
 ٢٧ متعدد بعضه حسي وبعضه خيالي وبعضه وهي ٢٨ متعدد بعضه حسي وبعضه خيالي

وأما أداته الكاف في نحو قولك زيد كالأسد وكان في نحو قولك زيد كانه أسد

(قوله وأداته) أي أنه لان الأداتة الالائية تسمى بما اتصل به إلى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا (قوله الكاف) قدمها لأنها الأصل لبساطتها اتفاقا وتلزم الكاف إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما قبلها عروفاً (٣٨٥) كأن زيد قائم وبغال كان زيداً قائماً لئلا يفتس بكلمة كأن

(وأداته) أي أداته التشبيه (الكاف وكان) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو كأن زيداً أخوك وكأنه قائم

أوضاع الأضمار سبباً للصين المستتر به إذ كراسم الصلح فقصر الشأنه وقيل الفصل اسم للمثلث الملوك مما به زيادة في التكميل لضعفه تشبيهاً به على وجه الهمزة والسطرة فكانه قال فصل جسمي تغبط هذا الذي هو كملك الفلاني ولا يخفى ما فيه من الاستدراك والتعليق بتقديم الميم معاً ما زاد كرم الاتيان بالمعج وليس مراداً بالتعليق بتقديم اللام الذي هو الإشارة إلى قصة كافي قوله

\* المتشابه كان في الركب يوشع \* أو شعر كافي قوله \* لعرو مع الرضاء والتار تلخى \*

على ما سبق في بيان ذلك إن شاء الله تعالى ومن سوى بينهما جعل قوله هو حاشاً إشارة إلى قصة حاتم فقهدهم لان حاتم لا يشعر بقصة واغنا يشعر بالجوهر الذي هو كاللازمة الذي قصد ليصل وجه التشبه هنا وتبين أيضاً بما قرأنا أن وجه التشبه هو الوجه الراجع للتضاد الموجب للنسبة لأنفس التضاد المشترك للشدن فانما إذا قلنا هذا مشيرين إلى جبان كالأسد وقد أن الوجه التضاد الذي كان في وصفه ما لم يندخلوا ولا يهكمابل بغيره قولنا البيضاء كالسواد في تضادها وتضادها وفي المونة التكاثرية فيها والكلام هنا بما يفيد تعاضداً وتكميلاً وانما يفيد إذا قصد أن يكون الوجه هو الأمر الذي تقتضيه المناسبة الراجع للضد وهو الشجاعة في المثال حتى انالو صرحنا به لغتنا في الشجاعة وكذا إذا قلنا في تخيل هو كجسمات انما جعل الوجه هو الكرم لا الاتصاف بضد ما في كل ولكن لما كان الحاصل في نفس الأمر في المشبهين ضد ما ذكر لان الحاصل في المشبه في الأول الجبن وفي الثاني الضل زلنا التضاد بين الوصفين كالنسبة والمماثلة على ما قرأنا أن تضاد صلتنا ذلك إلى جعل الحاصل في المشبه هو الشجاعة في الأول والكرم في الثاني على وجه التعليق بظهور المقصود في نفسه أو التكميل باعطائه الأذى في عكسه ومن جعل الوجه هنا هو التضاد المشترك فيه حقيقة فقد سلمنا ما ذكرنا ولا نعلم معنى حينئذ لكون الوجه منزهاً عن التضاد فهو نفس التضاد ولا معنى لاتزاع الشيء من نفسه فلفظهم ولما فرغ من ثلاثة أركان التشبيه شرع في الرابع منها وأداته فقال (وأداته) أي وآلة التشبيه الدالة عليه (هي الكاف) وهي الأصل لبساطتها (وكان) قبل هي بسيطة وقيل إنها مركبة من الكاف ومن أن الشدة والأقرب الأول لجود الحروف مع وقوعها فيما لا يصح فيه التأويل بالمصدر

وبعضه وجداني ٢٩ متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي وبعضه وهمي ٣٠ متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي وبعضه وجداني ٣١ متعدد بعضه حسي وبعضه وهمي وبعضه وجداني ٣٢ متعدد بعضه خيالي وبعضه عقلي وبعضه وهمي ٣٣ متعدد بعضه خيالي وبعضه عقلي وبعضه وجداني ٣٤ متعدد بعضه عقلي وبعضه وهمي وبعضه خيالي وهذه الأقسام كل منها قد يكون وجه التشبه فيه تحقيقاً في الطرفين أو تخيلاً فيما أو تخيلاً في المشبه فقط أو في التشبيه فقط أربعة أقسام تضرب فيما سبق تبلغ مائة وأربعين وتضرب بحسب أقسام الطرفين مع ما سبق وما سياتي إلى شيء كثير يعلم بما بعد عند استيفاء أقسام الطرفين إن شاء الله تعالى ص (وأداته الكاف) وكان

(٤٩ - شرح التلخيص ثالث) المولدين ومقابلة قول الزجاج أنهم التشبيه ان كان الخبر جامداً نحو كأن زيداً

أسد وللشأن ان كان الخبر مشتقاً نحو كأن زيداً قائم وذلك لان خبره التشبيه به في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقول بعضهم انها التشبيه مطلقاً ولا تكون لغوية وجعل مثل هذا أعني كأن زيداً قائم على حذف الموصوف أي كأن زيداً شخص قائم فلما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه خبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر



ومثل في نحو قولك زيد مثل الاسد وما في معنى مثل كلفظ فهو وما يشتمل لفظه مثل وشبه ونحوهما والاصل في الكاف ونحوها

(قوله وما في معناه) أي وما معناه (٣٨٦) فيه في الكلام قلب (قوله مما يشتمل من المماثلة) هذا بيان لما في معنى مثل وذلك كسائل

(ومثل وما في معناه) مما يشتمل من المماثلة والمماثلة وما يؤدي هذا المعنى (والاصل في نحو الكاف) أي في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان ونحو مثل وتسابه

المتناسب لأن المقترحة وإن كان الثاني أشبه بحسب ما يبدو من صورة كأن وإذا دخلت الكاف على أن فصل بينهما وبينها يقال مثلا زيد قائم كأن عمرا قائم الشايق البس بينهما وبين كأن التي هي من أخوات أن وكان هذه قبل أن تكون مع الخبر المشتق لثبوتها وتكون مع غيره لتشبهه على أصله فإذا قلت كأن زيد أسد فهو تشبيه زيد بالاسد وأقلت كأن زيد قائم فالعنى على أنك تشبّه في قياسه لأن قائم صادق على زيد وهو نفسه خارجا ولا يعنى التشبيه الذي بنفسه وقيل إنها في مثل ذلك لتشبيهه أيضا بقصد يرصوف أي كأن زيد شخص قائم ولما استغنى عن الموصوف وعن في الخبر الذي هو وصف في الأصل ما يناسب اسم كأن بقرائه عليه بحسب الظاهر وذلك أن الفصل به الضمير وهي فيه الاسم يقال كأنك قائم وكان زيد قائم واللفظ في هذا التقدير من التكلف المخرج للكلام عما فهم منه بذاته وإيضاح أن زيد الشخص نفس زيد كان من تشبهه التي بنفسه كما قال ذلك القائل وإن أريد شخص آخر لم يفسد وصف زيد بالتشبيه لآلعي وجه الشك والآلعي وجه آخر بخلاف ما لو قلت كأن زيد أعسر والواقف فانه لا يفيد إلا أن زيد يشبه عرا الموصوف بالقيام ويحصل أن يشبهه في حال حلوله لطول قامته والكلام لا يراد به إلا وصف زيد بالقيام غير متحقق بالحق أن كان تكون لفظن القريب من الشك في المشتق بل وفي الجاهد كقولك كأن زيد أخو زيد وكأنه قائم وهذا المعنى كثير وورد في كلام المولدين (و) من جملة أدلة التشبيه لفظ (مثل) كقولك زيد مثل عرو (وما في معناه) أي معنى مثل مما يشتمل من المماثلة وما يؤدي هذا المعنى للمضاهاة والمماثلة ونحو ذلك كقولك زيد يضاهي أوصياءه كأنه أوصياءه وأمثله وأمثاله عرا فكل ذلك يفيد التشبيه والمبادأة في هذه المشتقات إنما تقيد الأخبار بمعناها فقولك زيد يشبه عرا الأخبار بالتشابهة كقولك زيد يقرم فانه أخبار بالقيام وليس هنا أدلة أخيلة على التشبيه ومثل هذا يلزم في لفظ مثل فعدها من الأدلة لا يخلو من تسامح (والاصل) أي الكثير الشائع (في نحو الكاف) أي الأصل فيها هو مثل الكاف مما يدخل على المفرد كلفظ مثل ونحوه وشبهه ومماثل ونحو ذلك بخلاف ما يدخل على الجملة مثل كأن أو يكون جملة بنفسه مثل يشابه ويمائل ويضاهي ونحو ذلك

ومثل وما في معناه إلى آخره) ش هذا الركن الثالث وهو أن التشبيه وعبر بالاداة لأنها أهم الاسم والفعل والحرف فالكاف أدلة تشبيه كقولك زيد تكمر وكان كذلك كقولك كأن زيد بالاسد أو أقلت أنها بسيطة أم مركبة كسائتي تحقيقه أن شاء الله تعالى ومن أدوات التشبيه لفظ مثل كقولك زيد يمثل عرو وعلى تفصيل منذ كره أن شاء الله تعالى وما في معناه أي معنى مثل من شبه ونحو غيره وما اشتق من لفظه مثل وشبه ونحوهما كاتقدم في قولهم في الجبان ما أشبه بالاسد كقولك زيد يشبه أوصياءه أو يشبه أوصياءه أو مماثل ويرد عليهم التشابه فانه مشتق من هذه الأدوات وليس تشبها اصطلاحيا وقول المصنف وأما الكاف وكان إلى آخره هو كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله يشتمل عليه يريد الاستشاق التقوى فانه أعيا يكون من المصادر وهذا الكلام من المصنف يقتضي أن قولك زيد يشبه الاسد تشبيه وفيه نظر قال في شرح منزه المصباح انه ليس تشبها فانه كلام يتضمن الوصف بالمثلين زيد والاسد لا بواسطة أدلة تشبيه ذلك الوصف بل بوضع الجملة الخبرية دالة عليه انتهى وهو حسن ويلزمه جواز في مثل ونحو وغيرهما (قوله والاصل في نحو الكاف

زيد وعرو وما أشبه زيد عرا وزيد مماثل لعرو وقوله والمماثلة) أي كشابه زيد وعرو وشبهه بعرو زيد يشابه لعرو وزيد شبه عرا (قوله وما يؤدي هذا المعنى) عطف على اسمائه أي وما يشتمل مما يؤدي هذا المعنى أي التشبيه بذلك كالمشتق من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمماثلة فإن المشتقات من هذه المصادر تفيد هذا المعنى الذي هو التشبيه نحو زيد يضاهي أو يماثل أو يضارب أو يعادل عرا قال العلامة العيني والتبادر أن هذه المشتقات كلها سواء كانت من المماثلة أو ما عداها إنما تفيد الأخبار بمعناها فنقولك زيد يشبه عرا الأخبار بالتشابهة كقولك زيد يقوم فانه أخبار بالقيام وليس هناك أدلة داخلية على التشبيه ومثل هذا يلزم في لفظ مثل فعدها من أدوات التشبيه لا يخلو من مسامحة (قوله والاصل) أي الكثير الغالب (قوله أي في الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكتابة لا يقتصر في قولك مثلا لا يمثل لأن في الكلام تقديره وذلك لأن الحكم إذا ثبت لمماثل الشيء ولما هو على شخص أو صفة كان ثابتا

فإذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالكاف الذي هو الأصل فيه حكمه كذا بطريق الأولى (قوله كلفظ نحو) أي من (ان)

أن يلها المشبه وقد يلها مفرد لا يتأتى التشبيه به وذلك إذا كان المشبه مركبا كقوله تعالى

كل ما يدخل على المفرد كشبهه ومماثل بخلاف ما يدخل على الجملة مثل كأن أو يكون حجة نفسه كشبهه ومماثل وبضاهي فان هذه لا يلها المشبه بل المشبه فإذا قيل ز يبعثان عمرا كان الضمير المستر الوالي الفعل هو المشبه والمشبه به عمرا المتأخر (قوله لفظا) حال من المشبه به أي حال كونه ملفوظا به أو مفردا (٣٨٧) (قوله على تقدير أو كمثل ذوى صلب) أي فالمشبه به

وهو مثل ذوى الصلب قد وفى الكاف والحال أنه مقدر وإنما قد رد ذوى الصلب لان الضمائر في قوله يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواغعي لا يدلها من صريح وليس موجودا في اللفظ وإنما قد رد مثل لناسب المعطوف عليه أي كمثل الذى استردقنا والصب المطرف فعل من صاب نزل وطلق الصب أيضا على الصباغ فان أريد به الآية الصباغ ففيه ظلمتان مخمومت وتطبيقه منظمته بما ظله الأقل وكون الرعد والبرق في الصباغ واضح وإن أريد به المطرف فبما ظله تكافئه وانضاج الصباغ يتتابع القطر مع ظلمة الليل وأما الرعد والبرق حيث كانا في اعداء وبصه ملتصقين في الجملة فهما فيه أيضا قاله عبد الحكيم (قوله أي غير المشبه) أي بحالة

(أن يلها المشبه) لفظا نحو ز يد كالاسد أو تقدير نحو قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى صلب (وقد يلها) أي نحو الكاف (غيره) أي غير المشبه به (نحو

(أن يلها المشبه) أي الاصل في نحو الكاف أن يلها المشبه بخلاف كأن قد تدخل على الجملة وكذا نحو شباه ز يد عمرا وإذا اعتبر الضمير المرفوع ولبه أي لكن يلزم مشله في المشتق وإذا كان ذلك هو الاصل في مثل الكاف كان هو الاصل في الكاف أيضا لان الحكم اذا ثبت لمائل الشيء ولما هو على أخص وصفه كان ثابتا لغيره فثبت ما ذكر نحو الكاف يدل بطريق الكناية على ثبوت الكاف كالتقدم في قولهم مثل لا يفتل ومما لا يشبه به الكاف ونحوها الما لفظا كقول ز يد كالاسد وما تقديرا كقوله تعالى من لهم أى صفتهم وقصفتهم كمثل الذى استردقنا فالأشياء ما حوله ذهب الله بنو رهم وتركهم في ظلمات لا يصرون صم بكم أى فهم لا يرجعون أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبنق الكاف في كصيب لم تدخل على المشبه لفظا بل تقدير إذا المراد أو كمثل ذوى صلب من السماء وإنما قدر المشبه ولم يكتف عنه بحسب المشبه القصص المأخوذة من مجموع الكلام بحيث لا يحتاج الى تقدير كافى الخراج عن الاصل على ما ساقى في قوله تعالى واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء وإن أمكن ذلك بحسب المعنى في هذا أيضا لان الضمائر في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم أو حوجت الى تقدير المعاد وهو ذوى ظلمات باب التقدير للمثل قبله المعبر عما يستند من مجموع الكلام لناسب قوله تعالى كمثل الذى استردقنا أو بها فارق هذا الكلام ما يأتى فكأن في الكاف مما يلها المشبه تقدير بلفظ ما يأتى مما لا يحتاج الى تقدير فتدخل فيه على غير المشبه فلا يلها لفظا ولا تقدير أو اليه أشار بقوله (وقد يلها) أي وقد يل نحو الكاف (غيره) أي غير المشبه به بحيث لا يكون غمظ مفرد هو المشبه به أصلا وذلك حيث يكون المشبه به حالة تركية ولم يصبر عنها مفرد اعدم اقتضاء المقام لذلك التعبير فيستغنى عن ذلك المفرد بأخذ الحالة التركيبية من مجموع ما في اللفظ المركب فلا يكون لفظ هو المشبه به محقق ولا مقدر واحتراز بقولنا لم يصبر عنه مفرد عن مثل قوله تعالى مثل الذين جاولوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجوار يحمل أسفارها فان المشبه به فيه مركب عبر عنه بلفظ المثل فولى المشبه به الكاف بخلاف ما لم يعبر عنه بالمفرد ولا اقتضى الحال تقديره بل استغنى عنه بما في ضمن مجموع اللفظ فلا يل الكاف فيه المشبه به (نحو) قوله تعالى

أن يلها المشبه به) قبل لان ما دخلت عليه الكاف مثلا كالضاف اليه أى الملقى به والمشبه كالضاف أى الملقى فالويلواغره لا تنس وفيه نظر والاولى أن يقال المشبه مخبر عنه بطرق غيره محكوم عليه فلا دخلت الكاف عليه لا تمتنع الاخبار عنه (قوله وقد يلها غير المشبه) وذلك فيما إذا كان المشبه به مركبا كقوله تعالى

المستفاد من قد بالنسبة لا يلازم المشبه ولا بد من تقييد الكلام عاذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وإنما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين جاولوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجوار يحمل أسفارها فان المشبه به مركب لكن يعبر عنه بمفرد يل الكاف وهو المثل أى الحالة والصفة العجيبة الشأن فلما حصل أن المشبه به إذا كان مركبا فان يعبر عنه بلفظ مفرد قد دل المثل وقد دل المشبه به الكاف وإن لم يعبر عنه بمفرد ولا اقتضى الحال تقديره بل استغنى عنه بما في ضمن مجموع اللفظ فلا يكون المشبه به وبالكاف

واضرب بهم مثل الحياة الدنيا كما أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فأصبح هباء من دوار باع اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا مجرد آخره بل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وجمجمتها وما يتبعها من الهلاك والقضاء بحال النبات يكون أخضر وارقاتهم فيقطره الرياح كأن لم يكن وأما قوله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كونوا صناديقكم كاللغوا عيسى من مريم الخواريين من أنصاري إلى الله فليس منه لأن المعنى كونوا أنصاريه كما كان الخواريون أنصاري عيسى حين قال لهم من أنصاري إلى الله

(قوله واضرب بهم مثل الحياة الدنيا) أي بين لهم حال وصفة الحياة الدنيا قبل مفعول اضرب وقوله كما أخبر مبتدأ محذوف أي هي كما هو استئناف يأتي كأنه قيل ما ينبغي أن اضرب بمفعولي ان اضرب بمفعولي جعل وصبر وحسن فله منة ولأن ثابته ما قوله كما أي خبر لهم وصفة الحياة الدنيا تشبهاً ما أنزلناه الخ (قوله بالماء) أي حتى يكون مماولى الكفاف المشبه به لفظاً (قوله ولا مجرد آخره) أي يشكف تقديره بحيث يقال ان الاصل نبات ماء و يكون مماولى الكفاف المشبه به تقديره (قوله بل المراد تشبيه حالها الخ) أي ووجه التشبه وجود الهلاك (٣٨٨) والتلف باثر الاعجاب والاستحسان والانتفاع كل (قوله في نضارتها) من ظرفية

واضرب بهم مثل الحياة الدنيا كما أنزلناه) الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا مجرد آخره بل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وجمجمتها وما يتبعها من الهلاك والقضاء بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضر أشد بالخضرة ثم يمس قطره الرياح كأن لم يكن ولا حاجة إلى تقدير كمثل ما لأن الاعتبار هو الكيفية الخاصة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل ماء وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف

(واضرب بهم مثل الحياة الدنيا كما أنزلناه) من السماء الآية أي بين لهم وصفة الحياة الدنيا وأمرهم وصفة الحياة الدنيا على التقدير الأول يكون كالموضع الخبر لمبتدأ محذوف أي هي كما أن اضرب لم تشبه اليه وعلى الثاني يكون في موضع المفعول وعلى كل تقدير فليس المراد تشبيه حال الحياة بما هو موصوف بجاذر ولا مجرد آخره بل لتقديره بل المراد تشبيه حالها الخ (قوله ولا حاجة الخ) أي حتى يكون المشبه به وبالكاف تقديره وعبارته فهو أن هذا التقدير جائز وإن كان لا حاجة اليه للاستغناء عنه عاد كرم من أن المعنى الخ وفيه نظر لأن المشبه به حيث وصفته اليه الموصوف بتلك الصفات

فخصاف قوله سابقا بل المراد تشبيه حالها أي الدنيا بحال النبات فله نص في أن المشبه به حال النبات لا حال الماء والجواب أن حالة الماء الموصوف مجرد كفي الآية تقول إلى صفة النبات التي ذكرها الشارح وحيث فلا إشكال (قوله الكيفية) أي الصفة والحالة وقوله الحاصلة من مضمون الكلام أي من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات الناشئ من الماء وأخضره ثم يمس قطره الرياح (قوله مستغن عن هذا التقدير) أي لفهمهم ذلك المضمون فوجود التقدير وعدمه سنان (قوله أن التقدير) أي في الآية كمثل ماء أي وأن المشبه به مثل الماء (قوله وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به) أي لأن المشبه به هو مثل الماء والوإلى الكاف نفس الماء فقوله بناء على أنه أي المشبه به في الآية محذوف وهو مثل راجع لقوله وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به والحاصل أن هذا الزاعم فهم أن المراد بقول المصنف والأصل في الكاف ومحسوس أن يليه المشبه به أي في اللفظ وقوله وقديله غيره أي في اللفظ وإن كان والية في التقدير ويعمل الآية بمن هذا القليل فقد رجعنا مثل وجهه المشبه به وحيث فهو هو الكاف في التقدير لا في اللفظ وقد ظهر للذين قولهم وأن هذا الخ مغايرة لقوله ومن زعم الخ لقوله ولا حاجة الخ

وقد يذ كر فعل بني عن التشبيه كملت في قولك علت زيدا أسدا ونحوه هذا أقرب التشبيه

(قوله ففقدسها) أي من وجوه الأثر لا أنزل أن التشبيه مثل الماء وصفته بل مثل النبات الثاني من الماء والثاني أننا أزلنا التشبيه بمثل الماء كما قال هذا الزاعم فلا نعلم أن الكافي في هذه الآية قد وليها (٣٨٩) غير التشبيه بل الوالي لها على كلامه هو

التشبيه هو ما بينا لأن التشبيه الذي على الكافي قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفا على ما صرح به في الإيضاح (وقد يذ كر فعل بني عنه) أي عن التشبيه (كافي علت زيدا أسدا ان قرب) التشبيه وادعى كمال المشابهة لما في معنى التحقيق

وحسب وجد في الكلام ما بقى عنه ألفي وهما الحالة المفهومة من مجموع اللفظ أغنت عن التقدير وهي كون النبات بعد نزول الماء من السماء مد بالاخضرار والنضارة ثم يترك ذلك الاخضرار اربيس فظيره الرياح فبصر المكان خاليما منه ويكون منعذما كأن لم يكن وهذه الحالة المفهومة من مجموع اللفظ من غير حاجة لتقدير أي حال النبات المضطرب بعد النضارة والاختصار الذي التي شئت بها حالة الغناني به عنها واما القلوب لها ثم يعقبها الهلاك ووجه الشبه وجود التلف والهلاك بآثر الاعباب والاختصاص والانتفاع والعامل من لا يفتع ما كان تلك الصفة وإذا كانت هذه الحالة هي التشبيه بها وقد استقبلت من مجموع اللفظ صم التشبيه باعتبارها من غير مبالاة بألفظ بل الكافي من مجموع اللفظ المقيد بمجموعها ومن زعم أن هذا تقدير للمثل أيضا أي كمل ما أزلناه الآية وأن الكافي مع ذلك التقدير يحتمل بل التشبيه فقدسها لأن المصنف في الإيضاح صرح بأن الموالاة أي موالاة التشبيه للكافي أهم من أن تكون لفظا أو تقدير أو يؤثر بذلك ما تقر في حرف الناس من أن المقدس كالتذكور وإنما القسم الذي لا يوازي فيه الكافي تشبيهه بما لم يقدر فيه ولا لفظه فتم انذهب الزاعم إلى تخصيص الموالاة باللفظية صم كلامه إذا لجر في الاصطلاح ولا يفتل تقدير المثل هنا لآله منه كافي قوة تعالى أو كسب أي كمل ذوى حسب فاتهم قد رومه لأننا نقول قد تقدم أن إعادة الضمائر هناك أوجرت لتقدير لفظ ذوى ولما تقر باب التقدير قدر المثل أيضا الطابق قوله تعالى كمل الذي استقر دارا ولولا ذلك استغنى عن التقدير الذي عدمه هو الأصل فتركب ما أمكن وهما لم يفتح باب التقدير المرجوع عن عدمه فأبقى اللفظ على ظاهره لاستفادة التشبيه منه بلا تقدير كإفرازا فلفهم (وقد يذ كر فعل) غير الأفعال الموضوعة من أصلها للدلالة على التشبيه لاستفادتها بما يدل عليه كالتشابه والمماثلة كما تقدم (بني) ذلك الفعل (عنه) أي عن التشبيه بأن يستعمل فيما يقيد فيه (كا) أي كالفعل (في) قولك علت زيدا أسدا) وإنما يستعمل علت لأفادة التشبيه (ان قرب) ذلك التشبيه بأن يكون وجه الشبه قريب الإدراك فيحقق أدنى الفئات السمو ذلك لأن العلم مقام التحقيق وذلك يناسب الأمور والظاهرة البعيدة عن انقضاء ذلك أفاد علت حال تشبيه زيدا بأسدا وعلى وجه قرب أنصارا كما كان الحوار بين أنصار عيسى حين قال لهم من أنصاري إلى الله (قوله وقد يذ كر فعل بني عن التشبيه) صكعت من قولك علت زيدا أسدا ونحوه هذا من صيغ القطع وفما قاله نظر أما أولا فلا ينبغي أن يذ كر التشبيه دون علت فالتشبيه انما هو بالكافي إلا أنهم لم يذكروا فلفظ علت لم يقيد شيئا وأما ثانيا فلا نلفظ علت للإشارة بالتشبيه أصلا وإنما الذي يحصل بعلت قرب التشبيه وتقويته لا يكون تشبيها بل يكون مضمون الجمله المذكورة بغير علت وقوله (ان قرب) أي

حقا وبلا شبهة وكان زيدا أسدا إذا كانت كلمة كأن لظان اه أطول (قوله ان قرب التشبيه) شرط في مقدراى وإنما يستعمل علت لأفادة التشبيه ان قرب التشبيه أي ان زيدا فاذن قرب التشبيه (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير على قوله ان قرب والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله لما في علت من معنى التحقيق) الأضافة قياسية والمراد بالتحقيق التيقن أي لما في علت من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحقيقه فبعد البالغة في التشبيه تيقن الاتحاد وهذا يناسب الأمور الظاهرة البعيدة عن انقضاء

فإن بعد أدنى تعدد قبل شلته وحسبته ونحوهما وأما الغرض من التشبيه فيعود في الأغلب إلى التشبه وقد يعود إلى التشبه به أما الأول فيرجع إلى وجود مختلفه

(قوله إن بعد التشبيه) أي أريد (٣٩٠) أظنه بعده وضعفه بأن تكون مشابهة التشبه به ضعيفة ليكون وجه التشبه خفيا

عن الإدراك (قوله لما في) (وحسب) زيدا أسدا (إن بعد) التشبيه لما في الحسبان من الأشعار بعدم التصديق والتيقن وفي كون مثل هذه الأفعال منبثقة عن التشبيه نوع خفاء ولا يظهر أن الفعل ببنى من حال التشبه في القرب والبعد (والغرض منه) أي من التشبيه (في الأغلب يعود إلى التشبه وهو) أي الغرض العائد إلى التشبه

المشابهة (و) كذا الفعل في قوله (حسبت) زيدا أسدا فإنه يستعمل لأفاده التشبيه بين زيدا والأسد (إن بعد) ذلك التشبيه بعد الوجه عن التحقق وخفاءه عن الإدراك العلي وذلك لأن الحسبان ليس فيه إلا الراجح والأدراك على وجه الاحتمال ومن شأن البعيد عن الإدراك أن يكون أدراكا كذلك دون التحقق المشعر بالظهور وقرب الإدراك فأذا حسبت حال التشبيه وأن فيه بعدا والتشبيه الموجود في نحو هذين التركيبين لم يظهر كونه من الفعلين كما هو ظاهر عبارة المصنف لأن مدلول العلم والحسبان لا يشعر بالتشبيه أصلا فلا لاجل الأسد على زيدا بعدهما ما فهم التشبيه منهما نعم بعد تحقق التشبيه بحمل الأسد على زيدا بعد تحقق العلة به كونه أحرأ واضحا من لازم ذلك غالب قوة التشبه بحيث يدرك أدراكا عاليا ويقتضي تعلق الحسبان به العكس على ما قرنا فلو جعل الفعلان منبثقي عن حال التشبيه في قربه وظهوره وفي بعده وخفاءه كما أشرنا إليه بتقدير لفظ الحال قبل التشبيه فيما كان أظهر من جعلهما يثبتان عن أصل التشبيه الذي هو ظاهر عبارة المصنف بل نقول لا يصح أنباؤهما عن أصل التشبيه أصلا ولكن المتي عن حال الشيء كالتي عنه فيمكن جعله على معنى أنباؤهما عن حاله كما قدمنا في التعبير عن هذا المعنى عاذ كخفاء لا يفتي ولا يفتي بالعلم والحسبان بالتشبه الضعيف والقوي فمن أين يختص الأول بالقرب والثاني بالبعد لا نأقول قد بينا على ما هو شأن المدرك وعلى الغالب فيه وإن أمكن فيه ما ذكره فيقسم ولما فرغ من أن كان التشبيه مخرج في الغرض منه وهو الأمر الحاصل على الاتيان به فقال (والغرض منه) أي من التشبه (في) استعماله (الأغلب يعود إلى التشبه) لأنه هو المحكوم عليه وهو المقس الذي يطلب في التركيب ما يتعلق به فانك إذا قلت هذا كذلك فعرف الاستعمال في الغالب يقتضي أن الذي أريد به بيان حكمه وما يتعلق به هو المشار إليه بهذا وهو المحكوم عليه بخلاف المشار إليه بذلك وأشار بقوله في الأغلب إلى أنه قد يعود لتشبهه به في غير الأغلب كما يأتي (وهو) أي ذلك الغرض الذي يعود إلى التشبه أقسم لأنه

عن الإدراك (قوله لما في) (وحسب) زيدا أسدا (إن بعد) التشبيه لما في الحسبان من الأشعار بعدم التصديق والتيقن وفي كون مثل هذه الأفعال منبثقة عن التشبيه نوع خفاء ولا يظهر أن الفعل ببنى من حال التشبه في القرب والبعد (والغرض منه) أي من التشبيه (في الأغلب يعود إلى التشبه وهو) أي الغرض العائد إلى التشبه المشابهة (و) كذا الفعل في قوله (حسبت) زيدا أسدا فإنه يستعمل لأفاده التشبيه بين زيدا والأسد (إن بعد) ذلك التشبيه بعد الوجه عن التحقق وخفاءه عن الإدراك العلي وذلك لأن الحسبان ليس فيه إلا الراجح والأدراك على وجه الاحتمال ومن شأن البعيد عن الإدراك أن يكون أدراكا كذلك دون التحقق المشعر بالظهور وقرب الإدراك فأذا حسبت حال التشبيه وأن فيه بعدا والتشبيه الموجود في نحو هذين التركيبين لم يظهر كونه من الفعلين كما هو ظاهر عبارة المصنف لأن مدلول العلم والحسبان لا يشعر بالتشبيه أصلا فلا لاجل الأسد على زيدا بعدهما ما فهم التشبيه منهما نعم بعد تحقق التشبيه بحمل الأسد على زيدا بعد تحقق العلة به كونه أحرأ واضحا من لازم ذلك غالب قوة التشبه بحيث يدرك أدراكا عاليا ويقتضي تعلق الحسبان به العكس على ما قرنا فلو جعل الفعلان منبثقي عن حال التشبيه في قربه وظهوره وفي بعده وخفاءه كما أشرنا إليه بتقدير لفظ الحال قبل التشبيه فيما كان أظهر من جعلهما يثبتان عن أصل التشبيه الذي هو ظاهر عبارة المصنف بل نقول لا يصح أنباؤهما عن أصل التشبيه أصلا ولكن المتي عن حال الشيء كالتي عنه فيمكن جعله على معنى أنباؤهما عن حاله كما قدمنا في التعبير عن هذا المعنى عاذ كخفاء لا يفتي ولا يفتي بالعلم والحسبان بالتشبه الضعيف والقوي فمن أين يختص الأول بالقرب والثاني بالبعد لا نأقول قد بينا على ما هو شأن المدرك وعلى الغالب فيه وإن أمكن فيه ما ذكره فيقسم ولما فرغ من أن كان التشبيه مخرج في الغرض منه وهو الأمر الحاصل على الاتيان به فقال (والغرض منه) أي من التشبه (في) استعماله (الأغلب يعود إلى التشبه) لأنه هو المحكوم عليه وهو المقس الذي يطلب في التركيب ما يتعلق به فانك إذا قلت هذا كذلك فعرف الاستعمال في الغالب يقتضي أن الذي أريد به بيان حكمه وما يتعلق به هو المشار إليه بهذا وهو المحكوم عليه بخلاف المشار إليه بذلك وأشار بقوله في الأغلب إلى أنه قد يعود لتشبهه به في غير الأغلب كما يأتي (وهو) أي ذلك الغرض الذي يعود إلى التشبه أقسم لأنه

أن قرب التشبيه وقوله (وحسبت إن بعد) أي إذا كان التشبيه بعدا فنقول حسبت زيدا أسدا وكذلك خلت ونحوهما هذا في حسبت إذا استعملت في الظن التحجج والغالب استعمالها في الظن المحض (تبيينات) الأول اعلم أن المصنف قال الأصل في الكافي ونحوها أن يلزم التشبه به واحترز بقوله الأصل عن أن يلزم بعض التشبه به على ما قلناه ومعلق به على ما حققناه فاستحق قالوا وأراد بقوله ونحوها مثل وشبه ونحوها أن كلامها يلزم التشبه به كقوله زيدا مثل عمر وأوشبهه أو نحوه قالوا واحترز أيضا عن المشتقات من شبه ومثل من فعل وغيره (قلت) وفيما قلناه نظر لثلاث نقول زيدا يشبه الأسد فقد وليه التشبه به والتصديق أن يقال أداة التشبيه أن كان لها ممولات قدم ما تقتضي العربية تقديمه

الكلام هنا بعد ما بنى عن التشبه لا ما بنى عن حاله فلو كان مراد المصنف ذلك لآخر إلى الكلام في بحث المشابهة أحوال التشبه تأمل (قوله في الأغلب) أي أغلب الاستعمال يعود إلى التشبه لما كان التشبه منزلة القياس في ابتداء شيء على آخر كان الوجه أن يتكون الغرض منه عائد إلى التشبه الذي هو كالمقاس ولما كان عوده إلى الأغلب وأما قوله في الأغلب مقابلة ما أتى في قوله وقد يعود إلى التشبه به فان قلت ما يأتي بعده أقل وتعبيره هنا بالأغلب يفيد أن الأغلب قلت القليلة بالإضافة لتنافي القليلة

مشبهاً كان أو مشبه به فتقول كأن زيداً أسد فليها المشبه لانه متبرع عنه والمتبرع عنه هو اسم كان لا خبرها  
فليس تقدمه لكونه مشبهاً بل لكونه اسماً لها ومتبرع عنه وان قلت كأن في الفارز زيدا كان على خلاف  
الاصل وجعلناه تشبيهاً لا تحقيقاً فتقول شاه زيدا اسد ومائله قولها المشبه لا متفاعل ووضعه  
التقدم على المفعول وتقول زيد يشبه الاسد قولها المشبه لانه ضمير متصل وان كان لها مفعول واحد  
وليها في اللفظ المشبه به تقول زيد كعمرو وأومل عمرو وأوشبه عمرو (الثاني) جعل المصنف كأن  
اداة غير الكاف فاحتمل أن تكون عنده بسيطة وليست الكاف أصلها وهو مذهب بعض البصريين  
واحتمل أن تكون عنده مركبة من كاف التشبيه وأن وهو اختيار شيخنا أبي حيان ومذهب الخليل  
وسيبويه والجمهور ولا بدع أن يقال أداة التشبيه الكاف أي فقط أو الكاف مع غيرها وهي كأن  
(الثالث) ما قدمناه من أن المشبه به كأن هو جري على كلامهم وفيه نظرية توقف على تحقيق معناها  
ونظماً بعد القول بالتركيب والذي يتخلص من كلامهم في ذلك أن فيها قولين أحدهما أن الأصل  
ان زيدا كالأسد فلما قدمت الكاف فحقت الهمزة لفظاً والمعنى على الكسر والفصل بينه وبين الأصل  
أنك ههنا بان كلامك على التشبيه من أول الامر وثم بعد مضي صدره على اثبات هذه عبارة  
الزنجشري في الفصل قبل ونحو بره أن قولك ان زيدا كالاسد تحقيق لاثبات الحاق الناقص بالكمال  
وقولك كأن زيداً أسد اعلام بأن تحقيق الاسدية على زيد انما هو بطريق التشبيه لا غيرها وقال ابن  
جنى في سر الصناعة أصل كأن زيداً عمرو وان زيدا كعمرو فالكاف تشبيه صريح كأنك قلت ان زيدا  
كأن كعمرو ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجلة ههنا في الكاف من وسطها وقدموها  
الى أولها لفرط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلوها على إن وجب فتح ان لان المكسورة لا يتقدمها حرف  
الجر ولا تقع الأول ولا يبقى معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة بحالها فيها وهي متقدمة وذلك  
قوله اسم كأن زيداً عمرو والآن الكاف الآن لما تقدمت بطل أن تكون متعلقة بفعل ولا معنى الفعل  
لانها فارقت الموضوع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف وتقدمت الى أول الجملة وزالت عن الموضوع  
الذي كانت فيه متعلقة بفعل لان المحذوف وزال ما كان لها من التعلق بمعاني الافعال وليست زائدة لان  
معنى التشبيه موجود فيها بقي النظر في أن التي دخلت عليها هل هي مجرورة أولاً وأقوى الامر بين عندي  
أن تكون أن في كأنك زيد مجرورة بالكاف فان قلت الكاف الآن ليست متعلقة بفعل فليس ذلك  
ماتعاً من الجر ألا ترى أن الكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء غير متعلقة بشيء وهي مع ذلك جارة ويؤكد  
أنها جارة فصح الهمزة بعدها كما يفصحون بعد العوامل الجارة نحو عجبت من أنك قائم فكذلك قدمت أيضاً  
في كأنك قائم لان قبلها عاملاً قدسرها فاعرف ذلك انتمى (قلت) اذا تأملت كلام الزنجشري وتدبرت  
عبارة ابن جنى علمت أن مقصودهما ان كأن مركبة من ان المكسورة والكاف وأنها فحقت وصارت  
بعد الفتح على حالها من الدلالة على تأكيدها الجملة غير متصلة مع ما بعدها الى مصدر وان هذه المفتوحة  
المتصلة بالكاف غير أن المفتوحة في قولك عجبت من أنك قائم وقدمت ووضعت في غير محلها مسارعة  
الى تبادل ذهن السامع للتشبيه ولعلها انما فحقت لتساير في الصورة لعجبت من أنك قائم بجامع ما بينهما  
من اتصال كل منهما بحرف كراهية أن يقع في الصورة اتصال ان المكسورة بحرف جر أو اتصالاً بحركة  
الكاف ألا ترى الى قول الزنجشري فحقت لها الهمزة لفظاً والمعنى على الكسر وقول ابن جنى ان الكاف  
ليست الآن متعلقة بشيء ولو كانت مصدرية لتعلق بشيء سواها كانت اسماً لم فلا فاتها لتكون  
مع ما بعدها في تأويل المفرد وهذا المفرد لا بد أن يتعلق بشيء ثم يلزم أن يذكر في الكلام محذوف  
كل به الجملة وابن جنى لا يقول ان في الكلام محذوفاً كما سياتي نقله عنه وقول ابن جنى ان المكسورة  
لا يتقدمها حرف الجر ثم قوله ان الكاف هذه جارة لعل الجمع بينهما أن المكسورة لفظاً ومعنى لا يتقدمها

حرف الجر اما المكسورة معني فيتقدمها اذا كانت مفتوحة في اللفظ فان قلت الفتح اللفظي لا اثر له في منع حرف الجر اذا كان المعنى على الكسر بل المانع معني الكسر لما فيه من عدم الانحلال بغيره قلت معني الكسر يمنع من أن يتصل بان حرف حال في موضعه أما حرف على نية التأخير موضوع في غير موضعه فلا مانع منه غير أنه باب سماع فلا يقاس عليه مثله وقول بعض البصريين القول بالتركيب خطأ لانه يلزم قائله أن يأتي بفتح الكاف ليس يصح لانه يوهم أن عدم مصدرية القول الثاني والله ذهب الزجاج أن الكاف جارة في موضع رفع فإذا قلت كأي أخوك ففيه حذف التقدير كأيوني باله موجود لان أن وما علمت فيه بتقدير مصدر ولا تكون الكاف على هذا مقدمة من تأخير قال ابن عصفور وما ذهب اليه أبو الفتح أظهر لان العرب لم تذكر وجود مع هذا الكلام قط وهذا الكلام من ابن عصفور يقتضي أنه فهم عن ابن جني ما فهمناه عنه من كون أن في كان غير محذوف لمفرد فانه قال بذلك لتحديد مذهب ومذهب الزجاج (قلت) فإذا علمت ذلك اتجه أمر ان أحدهما النزاع في أن كان بلم المشه لا اذا قلت بقول الزجاج فالذي يليها هو اسمها وليس المشبه بل جزؤها يتصل الى المشبه به الثاني لك أن تقول أي تركيب في كان حينئذ غايته أن الكاف ان كانت مقدمة من تأخير فهي حرف وضع في غير موضعه حاروفا آخر وكذلك ان كانت غير مقدمة وما بعدهما مصدر فلا يصدق في قولك عجت من أن زيد أقام أن يقال من أن مركبة وشأن التركيب أن يجعل الكلمتين عند التركيب معني ثالثا لم يكن قبل التركيب أو يحدث لهما أمر القطب الرابع ما تقدم من أن كان للتشبيه على الإطلاق هو المشهور وذهب الكوفيون والزجاجي وابن الطراوة وابن السدي إلى أنها ان كان خبرها اسمها معني التشبيه وان كان مشتقا فهي لك بمنزلة ظننت ووهمت قال ابن السدي اذا كان خبرها فعلا أو جملة أو صفة فهي فيهن للظن والحسبان ولا تكون للتشبيه الا اذا كان الخبر عما قبله فان قلت كان زيدا قائم لا يكون تشبيها لان الشيء لا يشبه نفسه وأكره الناس على الاول فليس الاعمى كان زيدا قائم تشبيه حالته غير قائم بحالته قائما وقال ابن ولاد عنه تشبيه هيئة حال عدم القيام به حال القيام الخامس اذا ثبت أنها للتشبيه فقد يخرج عنه فتستعمل في غيره قال ابن الأنباري في قولهم كأنك بالشام مقبل معناه أنظر وجعل الكوفيون هذا وقولهم كأنك بالقرج آت التفريغ وكذا قول الحسن كأنك بالديلم تركن وبالآخرة لم تزل والجمهور يؤولون ذلك على تأويل يرجع الى التشبيه لان طيل بذكره وزعم الكوفيون والزجاجي أن كان للتصديق في قوله

فأصبح بطرس مكة مقشعرا \* كأن الارض ليس بها هشام

وقال ابن أبي ربيعة

كأنني حين أمسى لاتكلمني \* متيم يشتهي ما ليس موجودا

والجمهور يؤولون ذلك السادس في تعدد أصيغ التشبيه على ما ذكره المصنف من أن كل ما كان معني مثل وشبه أداة تشبيه فمن أدوات التشبيه الكاف وكان وباء القسب ومثل ومثل وشبه وشبيه وهو ذكره جماعة منهم ابن النحاس التصوي الحلبي وقل من صرح به من أهل اللغة وان كان مشهورا في الاستعمال ومثل وضرب وشكل ومضاء ومساو ومحاك وأخ وتظاير وعدل وعديل وكف ومشا كل وموازن ومواز ومضارع وند وصنوما كان بمعناها وكان مشتقا منها من فعل أو اسم وأشار الطيبي الى أن من أدوات التشبيه أفعل التفضيل مثل زيد أفضل من عمرو وفيه بعد وان كان يشبهه ما سياتي من كلام ابن النحوي ومن أدوات التشبيه لعفل في البخاري في قوله تعالى وتخذون مصانع لعلمكم تتخذون عن ابن عباس معناه كأنكم وفي الكشف معناه ترجون انسلود في الدنيا وتشبه حالكم حال

من يخلد وفي مصحف أبي كاسم تخذلون وقال الطيبي لعل هذا ورد على الاستعارة التمثيلية وجعل  
عبد المطلب البغدادي من أدوات التشبيه كلمة سواء كقولهم رأيت رجلا سواء وهو العدم ولا يخفى  
أن هذه اللفاظ بعضها يصلح التشبيه وبعضها يصلح للمشابهة لكن اسم التشبيه قد يطلق على الجميع  
(السابع) لم يحرر الليثيون معنى هذه الأدوات فظاهر كلامهم أن معناها واحد وليس كذلك فان  
الكاف وكان وكذلك مثل التشبيه في أي شيء كان لا يختص بنوع دون آخر كما صرح به الراغب في مادة  
الندو حيث وقع في كلامه وأكلام غيره أنها عامة في كل شيء فهو على إرادة العموم البدلي لا الاستغراق  
قال والنند المشارك في الجوهرية فقط وقال في موضع آخر في الجنسية والشكل لما شاركه في القدر  
والمساحة كذا ذكره في مادة المثل وقال في مادة شكل في الهيئة والصورة وهو قريب من الاول والضرب  
هو الشكل والشبه المشارك في الكيفية كاللون والطعم والعدالة والتظلم كذا ذكره الراغب وفيه نظر  
لماسأى والمساواة المشاركة في الكيفية بالذرع والوزن والكيل وقد تعتبر بالكيفية نحو هذا السواد  
مساو لهذا السواد وان كان تحققة رجعا إلى اعتبار مكانه دون ذاته والمضاربة المشابهة والنظر  
المثل مطلقا والاخ حقيقته المشارك لغيره في آب وأم ثم أطلق على المشارك في القبيلة أو في الدين  
ثم استعمل في كل مساو ومنه قول ابن الزبير كان عمر رضي الله عنه إذا حدث النبي صلى الله عليه وسلم  
يجد بحث حدثه كأي السرار قال الزمخشري في الفائق أي كالأما كمثل المسارفة والمحاكى المشابهة مطلقا  
وأما الصنف فتصارفه تدل على أنه المشارك لغيره في الأصل الذي خرج منه فالإنسان صنفاً أخيه  
لاشتركا كما في آب وأم وصنوعه أو أبيه لا شتركا كما في الجد والغصنان الخارجان من شجرة صنوان  
والكقوة النظر وقال عبد المطلب البغدادي في قوانين البلاغة أن قولك زيد كعم وأومئله أو شبهه  
أو تظيره موضعه الأمور العلية والمعارف النظرية وقد تستعمله لطلباءه والبغاة لا شتركا بهم في معناه  
كما يقال هذا المربع مثل ذلك المربع وهذا نظير هذا الأرز كالخطة في تحريم التفاضل وأما بالنسب  
فقاله عبد المطلب أيضا وعدم التشبيه أقولهم لون أجمري ووردي (الثامن) في ذكر ما بين هذه  
الصيغ من التفاوت لم يتعرض المصنف ولا غيره للفرق بين ما ذكره من هذه الصيغ بل يقتضي  
كلامهم أن معناها واحد وأن رتبة امتساوية والتحقيق في ذلك أن يقال إن كان شيء من هذه الصيغ  
يدل على المشابهة من كل وجه فهو أبلغ الصيغ والذي قد يفضل فيه ذلك كلمت أحداها كلمة المساواة  
فإن الأصوليين اختلفوا في أن فعل المساواة في حال الإثبات للعموم أو الخاص والشافعية وأكثر  
الأصوليين على أنه الخاص ويشهد له كلام الراغب المنقول عن الحنفية أنها للعموم بالمادة بمعنى  
أنه لا تصدق حقيقة المساواة إلا من كل وجه غير ما يقع به الامتياز وعليه اصطلاح المنطقيين وعلى ذلك  
تنبأ حالة التي فتصول لا يستوى تقتضي العموم عندنا ولا تقتضيه عندهم والثانية كلمة مثل فإن هذا  
الختلاف في عموم المساواة لا شك أنه يجري في المماثلة بل هو أدل على ذلك من لفظ المساواة وقال  
الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في شرح العمدة عند الكلام على قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم  
يتوضأ نحو وضوئي هذا وفي شرح الإمام أيضا لفظ الصور والمثل ليسا مترادفين فلفظ المثل دال على  
المساواة بين الشئين الإيمالا يقع التعدد الإيه هذا حقيقة ويستعمل مجازا فيما دون ذلك ولفظ  
الصور يدل على المقارنة في الفعل لا على المماثلة وإن استعمل في المثل فجعلنا حلقته معنى آخر هذه عبارته  
في شرح الإمام فإن كان رجه الله أخذ ذلك تفلا عن اللغة فلا كلام وإن كان أخذ كون المثل كذلك  
من كلام المنطقيين ففيه نظر لأن الظاهر أن ذلك اصطلاح لهم ويؤيده كثرة ما ودمن التشبيه عثمل  
ذلك في شيء واحد لا من كل وجه كقوله تعالى أنكم إذا مثلهم وقوله تعالى فأول بأسورة من مثله فأول بأسورة



سورته مفتریات نأت بخرمتها أو مثلها فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم ولهن مثل الذي عليهن  
 انما البيع مثل الربا ففي كل من هذا لايات الكرمية قصد نوع من المائلة لا كل نوع قال ابن رشيق  
 في العمدة التشبيه سواء كان بالكاف أو كان أو غيرهما لا يكون من جميع الجهات بل من جهة أوجهات  
 وما يدل على أن كلمة مثل لمطلق المشابهة قول النحاة انها لا تعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام  
 لانك اذا قلت زيد مثل عمرو احتل أن يكون مشابها في جنسه أو صفته الظاهرة أو الباطنة فوسى صادقة  
 على كل مماثلة في شيء ما فلا تكون معرفة نعم اذا اردت بكلمة مثل المشابهة من كل وجه ينبغي أن يقال  
 تتعرف بالاضافة الثالثة كلمة المشابهة فاذا قلت زيد شبيه عمر وكان معناه أنه شابهه من كل وجه بمبالغة  
 وذلك تعرفت بالاضافة بخلاف مثل ذكره في شرح التسهيل وينبغي أن يلحق بها من قبل اذا تقرر ذلك  
 فنقول اما أن ثبت في شيء من هذه الأدوات أنه يعم جميع أنواع التشبيه أولا فان ثبت فيه ذلك فلا  
 اشكال أنه أبلغ في التشبيه مما لم يثبت وما لم يثبت فبعد ذلك ان اخصص شيء منه بنوع من أنواع التشبيه  
 كما زعم الراغب فلا يفضل لصيغة على أخرى إلا أن ما دل على التشابه في الجوهرية من جنس أو نوع  
 أو فصل أقوى في التشبيه مما دل على المشابهة في صفة والتشبيه في الصفة الذاتية أقوى من التشبيه في  
 الخارجية وان لم يثبت ذلك فالذي يظهر أن الأدوات الاسمية كلها سواء وان اختلفت فاختسلاها  
 بشهرة استعمال البعض وأنهم مساوية للكاف الحرفية وكان لا يقال دلالة مثل ونحوها على المشابهة  
 أصح فتكون أقوى لأن قوة هذه الاسمية باعتبار الدلالة على التشبيه لان التشبيه المستفاد من أبلغ  
 من التشبيه المستفاد من الحرف وأما الكاف وكان فالتبادر إلى الذهن أن كان أبلغ وكذلك صرح به  
 الامام غر الدين في نهاية الابحار وكذلك حازم في منهاج البلغاء وقال هو انما تستعمل حيث يقوى  
 التشبيه حتى يكاد الرائي يشك في أن المشبه هو المشبه به أو غيره ولذلك قالت بلقيس كأنه هور وعندى في  
 ذلك تحقيق وهو بناء هذا على أن كان بسيطة أو مركبة فان قلنا انها بسيطة استقام هذا فان كثرة  
 الحروف غالب الدليل على المبالغة في المعنى كما سبق في أول هذا الشرح وان قلنا انها مركبة فلا لأنك  
 ان فرعت على رأى ابن جني فأذا التشبيه بالحقيقة انما هي الكاف وان تأكيد الجملة وتأكيد الجملة  
 المحرقة بالتشبيه لا يدل على المبالغة في التشبيه والاعتناء بالتشبيه في تقديم الكاف المشعرة بالتشبيه  
 من أول وهلة ليس فيه ما يدل على أن المشابهة أبلغ بل فيه تأكيد الدلالة على مطلق التشبيه والاعتناء  
 به سواء كان هو أبلغ أو لم يكن فيكون مساويا فهو كقولك إن زيدا كأسد وزيد أزيد أو كقولك إن زيدا كأسد على  
 زيد كالأسد لا باعتبار مقدار التشبيه بل باعتبار تأكيد مضمون الجملة وهو الاخبار أو الحكم على ما سبق  
 وقر بين تأكيد الحكم بالتشبيه وبين الاخبار بتشبيه مؤكدا وان فسرعت على رأى الزجاج فأوضح  
 لأنه متحمل في المعنى إلى قولك كأخو لك الموجود فلا مبالغة (التاسع) قيل يستثنى من كون مثل  
 أداة تشبيه ونحو قولهم مثلك لا يفعل كذا افلست تشبها وفيه نظر لان المراد من هو على مثل صفتك  
 لا يفعله فليست مثل هنازائدة مقصدة كما قيل بل هو تنفي للفعل عن الخاطب بطريق برهاني وفيه بحث  
 سبق في موضعه (العاشر) ما ذكرنا من أن كان للتشبيه لافرق فيه بين أن يتخفف لونها أو لا لافرق  
 فيه بين أن تتصل بما الكافة أولا فان ما الداخلة عليها لا تغير معناها كما صرح به شيخنا أبو حيان وصاحب  
 البسيط فاذا قلت كأنما زيد أسد فزيد مشبه وأسدمشبه به واذا قلت كأنما قام زيد كان كقولك كأن  
 زيدا قام وسجد التشبيه بكتما في مواضع من كلام المصنف الحقيقة على ذلك المعنى فالعادل عن ذلك  
 إلى دعوى أن شيئا آخر يشبه ذلك الشيء في هذا المعنى أو أن هذا الشيء له شيء آخر يشبهه أمر على  
 خلاف المعهود فلهذا تكلموا عليه وهو قسمان أحدهما أن يكون غرضه يعود إلى التشبيه وذلك

منها بيان أن وجود المشبه ممكن وذلك في كل أمر غير ممكن أن يخالف فيه وبدعي امتناعه كما في قول أبي الطيب  
فان تفق الأنام وأنت منهم \* فان المسك بعض دم الغزال

(قوله بيان امكانه) أي بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود (قوله وذلك) أي والسبب في ذلك أي بيان امكانه وقوله إذا كان أي امره  
(قوله وبدعي امتناعه) أي امتناعه الوقوعي من أجل غرابته فيكون بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته (قوله كما في قوله) أي كيان  
امكان المشبه الذي في قول أبي الطيب المتضمن من قصيدته التي رثي فيها والده سيف الدولة بن جدان ومطلعهما  
نعدا الشرفية والموالي \* وتقتلنا المنون بلا قتال (٣٩٥)

وترتبط السوابق بقرينات  
وما يتعين من خيب البالي  
وهي طوبى وقيل البيت  
قوله بخاطب سيف الدولة  
تدبرت الى الذين أرى ملوكا  
كأنك مستقيم في محال  
فان تفق الأنام الخ وقد  
أحسن بعضهم في تعميم  
هذا البيت حيث قال  
وقالوا بالعدا رسل عنه  
وما ناعى غزال الحسن سالي  
وان أيدت لنا خذ مسكا  
فان المسك بعض دم الغزال  
(قوله فان تفق) أي فعل  
بالشرف والنام قبل هم  
الانس والجن وقيل جميع  
ما على وجه الارض وأراد  
الشاعر بالنام الموجودين  
في زمانه ومن تعميم الأنام  
يستفاد أنه صار بكونه  
ما قاله جنسا آخر بواسطة أن  
الداخل في الجنس لاندان  
بساو في قدمه غالبا  
(قوله وأنت منهم) جملة  
حالية أي والحال أنك منهم  
أي بحسب الاصل لانك

(بيان امكانه) أي المشبه وذلك إذا كان أمرا غير ممكن أن يخالف فيه وبدعي امتناعه (كما في قوله)  
فان تفق الأنام وأنت منهم \* فان المسك بعض دم الغزال

أما (بيان امكانه) أي امكان المشبه كما إذا كان حالة غير يستعربا بدعي الاستحالة فيها فتلق بها  
مسألة الامكان لوقوعها في وجه جامع لهما وهو منشأ تلك الغرابة فيسلم امكان المدعى انوارا  
انتفى معناه الكلي عن كل فرد فيتم انتفاء ذلك الواقع وهو محال فثبت المدعى وذلك (كما أي كالبيان  
الكائن في قوله) أي في قول أبي الطيب (فان تفق الأنام) جمعاً وهم الانس والجن يعني أهل زمانه ومن  
تعميم الأنام يستفاد أنه صار بكونه فاقا لهم جنسا آخر بواسطة أن لما دخل في الجنس لاندان يساويه  
فرد منه غالبا (و) الحالة أنك (أنت منهم) لاندان أي بالاصالة وجواب أن محذوف أقيم مقامه علته وهو  
ما أشار إليه بقوله (فان المسك) في أصله (بعض دم الغزال) وقد صار بأوصافه للذاتية خارجا عن جنسه  
مثل ذلك والجواب الذي قلناه أقيم العلة مقامه قولنا فلا بعد أي أن خرجت عن جنسك بكمال أوصافك  
فلا يستغرب ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد خرج عن جنسه بكمال أوصافه فانت منه فالتشعر لما  
ادعى أن المدح فاق الناس فاقا صار به جنسا آخر بنفسه وأصلا مستقلا برأسه كتحققنا وكان  
فوقاه الانام على الوجه المذكور مما يمكن أن يبدى استحالة احتيج لعداء بأن أطلق حاله بحالة  
مسألة الامكان لوقوعها فبشبه حالة المدح وحالة الحالة فتبين أن حاله ممكنة وهو المشبه والحالة  
التي هي المشبه هي ما أشار إليها بقوله فان تفق الأنام الخ فهي كون المدح من أصل هو الانام مع  
خروجهم عن جنس آخر كقدهم انوا المشبه بها وهي الحالة المسئلة هي كون المسك من أصل هو الدم  
مع كونه صار شيئا آخر خارجا عن جنسه والوجه الجامع اللازم للحالتين وهو منشأ الغرابة في الحالة الاولى  
قبل التفطن للذاتية كون الشيء من أصل وكونه مبايناً بذاته كحاله فهذا تشبيه من باب تشبيه مركب  
بمركب كما رأيت ولما كان هذا الوجه مستفاداً مما أسير إليه من الطرفين كان في ذلك أسعار بالوجه  
المشعر بالتشبيه بين الحالتين المر بوطء احدهما بالآخر وانما قال المصنف بيان امكانه ولم يقل بيان  
وقوعه مع أن الحق به واقع لا لشاره إلى أن الحالة المدعاة أمر غير عظيم في النفوس من أن يبدى  
لا حداثاً ومورثها أن يفيد بيان امكان وجود المشبه وذلك في أمر غير ممكن أن يبدى استحالة  
كما في قول أبي الطيب

فان تفق الأنام وأنت منهم \* فان المسك بعض دم الغزال

أدعى بالاصالة فلا بد في دعوى صبر ورده حسنا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس جواباً للشرط الذي هو قوله فان تفق الأنام لعدم  
الارتباط العنوي وانما هو لعله الجواب أقيم مقامه والاصل فلا بعد في ذلك لان المسك الخ أي أن خرجت عن جنسك بكمال أوصافك  
فلا بعد في ذلك ولا استعراب لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقه بكمال أوصافه فخالف كمال المسك فالتشعر لما  
الناس فوفاً صار به كانه جنس آخر وأصل مستقل برأسه وكان فوقاه لهم على الوجه المذكور مما يمكن أن يبدى استحالة احتيج لعداء  
بأن حاله مماثلة لحالة مسلة الامكان لوقوعها فبشبه حالته مثل الحالة فتبين أن حاله ممكنة

أراد أنه فاق الآلام في الأوصاف الماضية إلى حد يبل معه أن يكون واحدا منهم بل صار قريبا آخر رأسه أشرف من الإنسان وهذا أعني أن يتناهى بعض أفراد

(٣٩٦)

فأله لما ادعى أن المدوح قد فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالمقتح اجتهد بهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذي عومس البهاء ثم لا بعد من الدماء فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه

عدم وقوعه بل لا يبق به أن ينفي إمكانه فينبى بالوقوع المستلزم بالإمكان وأشار به كإثبات كون المسك من دم الغزال دون أن يقول وقد فاق أصله الذي يتم به الاستدلال بذكر مجموع التشبيه إلى أن الذي ينبغي أن يقع النزاع فيه بالنسبة للمستدل عليه هو كونه من الأنعام بأن يظهر هل هو منهم أم لا وأنه هو الذي ينبغي أن يشك فيه وأما كونه خارجا عن جنس الأنعام فأمر معلوم لا ينبغي التعرض لما يناسبه في المستدل وفي هذا الاعتبار من المبالغة والدقة ما لا يخفى وقد علمنا بطلان الذي بين إمكانه هو وجه التشبيه لوصول به فأما ادعى أن المدوح تنهاى في الصفات الفاضلة إلى حد يصير به كاله ليس من الأنعام وتنهاى بعض النوع الواحد في الفضيلة إلى حد يصير به كاله نوع آخر فيفقر من بدعيه إلى إثبات إمكانه فلذلك قال إن المسك بعض دم الغزال ومع ذلك قد تنهاى في الصفات الشريفة إلى حد ينوهم لأجله أنه نوع غير الدم واعترض على المصنف بأن البيت لا تشبيه فيه وأجيب بأن التقدير فإنت كالمسك ثم ذكر حال المسك فقال إن المسك بعض دم الغزال والتشبيه في قولنا أنت كالمسك لا يقصد إثبات إمكانه فالصواب في العبارة أن تقدر لخالف حال المسك لأن حاله من كونه بهذه الصفة هو المستغرب والظاهر أن جواب الشرط فلا بدع فليس هذا من التشبيه الانطفي في شيء نعم هو تشبيه بمعنى ثم أقول بيان إمكان التشبيه لم يحصل من التشبيه لأن الغرض من التشبيه بيان إمكان التشبيه كما زعم المصنف ومثله السكاكي قول ابن الرومي

قالوا الوالمقر من شيبان قلت لهم \* كلالعمرى ولكن منه شيبان  
ثم من أب قد عدل ابن ذرى شرف \* كمالعلا رسول الله عدنان  
وكذا أقول بعض المغاربة

فإن كنت قد أنست بعض قضائهم \* فإن الله إلى بعضه هالة القدر  
وقد ذكر جماعة أن هذا المصنف لم يسبق أحد المتنبي إليه قال ابن وكيع لا أعرفه منظوما  
لصكن وجدته في منوره وهو أنه قيل للناس يتفاضلون تفاضل الدماء منها مسك يباع ومنها علق  
بضاع وقد اعترض بعض الفضلاء على المتنبي بأن التشبيه ليس بصحاحان نوع الإنسان ليس  
بمثابة الدم التي فيه زفر ورداءة وهو وهم فإنه إنما أراد أن يعيب غير محمد ووجه من أهل زمانه  
فإن قبل هذا البيت

وأي نيك في الذين أرى ملوكا \* كأنك مستقيم في محال

وقد اعترض بعض من حضر مجلس سيف الدولة على المتنبي قوله مستقيم في محال بأن المستقيم لا يضاد  
المحال وإنما يضاد المدح فقال له سيف الدولة هب أن القصيدة جميلة فما صنعت بليد الثاني فقال  
يقول فإن أبيض بعض دم السباع فقال سيف الدولة أرجحه حسن الآية يصلح أن يباع في سوق الطير  
لأن مدح به الملوك ومنها أن يقصد بيان حال المشبه كافي تشبيه نوب ما حرق السواد كما إذا جعل  
الإنسان لون نوب فيقال هو كهذا ويتدخل في الحال قصد بيان الجنس أو النوع والفصل كما إذا

الهيئة المأخوذة من فوقان المدوح جميع الناس حتى صار كأنه أصل برأسه وقوله  
بحال المسك أي بالهيئة المأخوذة من فوقاته جميع الدماء التي في الغزال فهو من تشبيه المركب بالمركب والجامع فوقان الأصل في كل  
ضمي

إثبات جواز وجوده على  
الجللة حتى يجي إلى اثبات  
وجوده في المدوح فقال  
فإن المسك بعض دم الغزال  
أي ولا به في الدماء فيه  
من الأوصاف الشريفة  
التي لا يوجد شيء منها في  
الدم وشيئا من الأوصاف  
التي لها كان الدم دما فأبان  
أن لما ادعى أصلا في  
الوجود على الجللة

(قوله فانه) أي الشاعر  
وهذا على لخصه التثليل  
بالبيت ليكون الغرض من  
التشبيه بيان إمكان  
التشبيه (قوله حتى صار  
أصلا) أي كأنه أصل  
(قوله وجنا بنفسه) أي  
وجنا مستقلا بنفسه  
وهذا امراد في لما قبله  
(قوله وكان هذا) أي ما ذكر  
من فوقان المدوح جميع  
الأنعام فوقا ما صار به كأنه  
جنس مستقل بنفسه  
(قوله في الظاهر) أي في  
بإدراك الرأي قبل التأمل  
في الدلالة قبل والافتات  
للتظاهر (قوله اجتهد بهذه  
الدعوى) أي أقام حجة أي  
الدليل على إثبات هذه  
الدعوى وهي فوقاته لهم  
على الوجه المذكور فادع  
انكارها انشأ بها (قوله  
شبه هذا الحال) أي

ومنها بيان حاله كافي تشبيهه بوب شوب آخر في السواد اذا علم لون المشبه بدون المشبه ومنها بيان مقدار حاله في القوة والضعف والزيادة والنقصان كافي قوله \* مداد مثل خافية الغراب \* وعليه قول الآخر  
فأصبحت من ليلي الغداة كقباض \* على الماخاتته فروج الاصابع

(قوله ضمنى) أى مدلول عليه بالآدم لانه ذكر في الكلام لازم التشبيه وهو وجه التشبه (٣٩٧) أى فوق ان الاصل وأراد المزموم

وهو التشبيه بقوله ومكنى عنه تفسيره بالوجه والحاصل أن التشبيه لم يذكر صراحة بل كناية بذكر لازمه وذكر بعضهم في قول المطول وليس

هذا التشبيه ضمنا ومكنيا عنه أنه أعني ضمنا لأنه يفهم من الكلام ضمنا ومكنى

ممكنا عنه لأنه مكنى أى غنى واستتر وتامله (قوله حال المشبه) أى صفته (قوله بأنه

على أى وصف من الاوصاف) أى هل هو متصف بالابيض أو السواد أو الحمر مثلا وهو متعلق ببيان أى بيان حاله

بحسب جواب أنه على أى وصف الخ (قوله كافي تشبيه الخ) أى كيان الحال الذي في تشبيه

قوب الخ (قوله في السواد) أى أو في غيره من الألوان (قوله اذا علم الخ) شرط في

مقدراى وانما يكون هذا التشبيه ببيان حال المشبه اذا علم الخ وما لو كان حال المشبه معا لولا قبل التشبيه

ليكن ذلك التشبيه ببيان حال المشبه لا تنهيه ومعاوية وتبين المبنى عمت (قوله أو مقدارها) أى اذا علم السامع مقدار حال المشبه بدون التشبيه وانما تترك

ضمنى ومكنى عنه (أوجه) عطف على امكانه أى بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الاوصاف (كافي تشبيه بوب آخر في السواد) اذا علم السامع لون المشبه بدون المشبه (أو مقدارها) أى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كافي تشبيهه) أى تشبيهه الثوب الاسود (بالغراب في شدته) أى شدة السواد

الى امكان المشبه فليفهم (أو) بيان حاله) فهو معطوف على امكانه لاعلى بيان وذلك قد وثقنا قبله ببيان ومعنى بيان حال المشبه أن بين الوصف الذى هو عليه للجهل به عند السامع من لون أو غيره بأن يقرر بذلك التشبيه أى حاله وصفه كان عليها المشبه عند سؤال الخاطب ذلك بلفظه أو بوجهه وذلك (كا) أى

كأليان السكان (في تشبيه بوب) بمجهول اللون (آخر في السواد) فاذا علم السامع لون الثوب لم يخاف مثلا وهو المشبه به وجه حال المشبه وهو ان ثوب الغائب مثلا فقال ما لونه فقلت نقول لبيان الحالة المسؤول عنها ذلك الثوب الذى نال عن لونه كهذا فى لونه الذى هو السواد مثلا فالواقف بهذا التشبيه من حيث انه حصل العلم بوجوده في المشبه الذى افاده الحال مع هذا المعلوم بعم أن يكون غرضنا يسمى

حينئذ حال المشبه ولا منافاة بين كون الشيء وجهيا باعتبار وجهه واعتبار التشبيه باعتبار آخر وان شئت قلت بذاته وجهه شبهه وبيانه للسامع وعليه بغير غرض فلا تدخل بين الغرض والوجه فحينئذ لا يراد أن يقال حاصله أن الغرض بيان وجه المشبه وقد تقدم ذكر وجه المشبه فافهم (أو) بيان (مقدارها) أى مقدار حال المشبه أى صفته كما اذا عرفت حقيقته ولكن جعلت مرتبة تلك الصفة من قوة وضعف وزيد ونقص والزيادة والنقص أهم من القوة والضعف فاذا عرف الانسان لون ثوب مثلا وأنه سواد ولكن

جهل مرتبة ذلك السواد فلم يدرك هل هو شديد أم لانه مما يقبل الشبهة والضعف انهم من قبيل المتكلمة قال كيف لو ذلك الثوب المشترى مثلا فقلت تبيين له ذلك بالحال بذي سواد هو في مرتبة معلومه وذلك (كا) أى كأليان السكان (في تشبيهه) أى تشبيه الثوب المجهول مرتبة سواده (بالغراب في شدته) أى فى شدة السواد حيث تقول هو أى ذلك الثوب المسؤول عن حال سواده ومقدارها في الشدة

أو الضعف كالغراب في سواده فالسواد الشديد من حيث وجوده في الطرفين أيضا جامع معهما التشبيه يسمى وجهيا ومن حيث أنه بعد وجود التشبيه فيه تحقيق بمقدارها في المشبه من جنسه يسمى غرضا أو تقول هو بنفسه وجهه وبيانه بخصوصيته المجهولة هو المسمى غرضا حاصلا عن التشبيه لوجود العلم

فيل ما عندك فتقول شئ كزبدى مونية أو اناسية أو نطقا ومنها قصد بيان مقدارها أى مقدار حاله كافي تشبيهه أى تشبيه الثوب بالغراب في شدته أى شدة السواد كقولك هذا السواد كالغراب وذلك أن تقول تبيين مقدار الحال بيا في كون وجه المشبه فى المشبه بآتم كسأسي لانه اذا كان أبدا أتم فالتشبيه لا يفيد غير نقصان وجه المشبه في التشبيه عنه في المشبه به وأنشد المصنف في الايضاح قوله \* مداد مثل خافية الغراب \* وجعل منه ايضا قوله

فأصبحت من ليلي الغداة كقباض \* على الماخاتته فروج الاصابع

الشارح هذا التمدد لظهور عماد كره أولا (قوله أى بيان مقدار الخ) أى كنهها وقوله كافي تشبيهه أى كيان المقدار في تشبيهه (قوله أى تشبيه الثوب الاسود) أى المعلوم أصل سوادا ولا كنه التشبيه لبيان أصل الحال لا لبيان مقدارها وفي قول الشارح أى تشبيه الثوب الاسود إشارة الى أن الضمير في قول المصنف تشبيهه راجع لثوب الاسود المجهول من قوله في السواد

أي بلغت في وازيعة في الوصول إليها وان امتنعهم أقصى الغايات حتى لم أحظ منها بآقل ولا بما كثر ومنها تقرير حاله في نفس السامع كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل عين برقم على الماء وعليه قوله عز وجل واذا نتقنا الجبل فوهم كأنه ظلة فانه بين ما لم تجرب به العادة بما جرت به العادة

(قوله مرفوع) أي لا يجوز رر عطفاً (٣٩٨) على مدخول البيان وهو الامكان لان التقدير اخص من مطلق البيان اذ هو بيان على وجه التمكن فلا بد لكان

(أو تقريرها) مرفوع عطفاً على بيان امكانه أي تقرير حال التشبيه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل عين برقم على الماء)

وجه التمكن فلا بد لكان  
لغرض البيان الخاص  
ولا يتحقق ما في ذلك من  
البحرقة (قوله أي تقرير حال  
المشبه) أي وصفه الذي هو  
وجه التشبيه القاطن به (قوله  
وتقوية شأنه) أي المشبه  
المراد بشأنه حاله وهذا عطف  
على تقرير حاله مقسره وعلم  
أن تقرير حال المشبه في نفس  
السامع إنما يفيد التشبيه  
إذا كان المشبه به حساً كان  
المشبه كذلك أو عقلاً كما  
يستفاد من كلام الشارح  
الآتي (قوله كما في تشبيه الخ)  
أي لا تقرير بالكائن في تشبه  
من لا يحصل الخ وذلك كأن  
يقال فلان في سعيه كالراقم  
على الماء بجماع عدم حصول  
الفائدة في كل هذا التشبيه  
رويت حال فلان وهو عدم  
لغائده في ذهن السامع (قوله  
من سعيه) أي عمله أو كسبه  
(قوله على طائل) الطائل هو  
الفضل أو الفائدة يقال هذا  
أمر لا طائل فيه أي لا فائدة  
فيه ولا فضل ما هو من  
الطول بالفتح وهو الفضل  
يقال لنفلان على فلان  
طول بالفتح أي يفضل

بتلك الخصوصية بعده فلا تدخلها أيضاً في الوجه والغرض كما تقدم (أو تقريرها) هو بالرفع معطوفاً على قوله بيان أي الغرض عما بين ما ذكر وأما تقرير حال المشبه في ذهن السامع وتقوية شأنه اعنده تحقيقه تمكينه في نفسه بسبب اظهارها في ما فيه أظهر وأقوى وأعماله يعطف بالجر على مدخول البيان فيكون التقدير أو بيان تقرير حاله لان التقدير اخص من مطلق البيان اذ هو بيان على وجه التمكن فلا بد لكان التقدير كذلك كان المعنى أو بيان البيان الخاص وتلزم فيه بحرقة لان مدخول البيان أو لا مقبول به وهذا لا يكون مقبولاً به لا يشتمل والرفع بنفسه عن ذلك فان تركب ذلك (كما) أي لا تقرير بالكائن (في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل) أي على الفائدة وفضل وهو من طائل طولاً وهو طائل أي صالحة تفضل وأمتان وفائدة ثم أطلق على مطلق الفائدة والفضل (عين برقم) أي يحط كنباً أو تزويها (على الماء) فان حال السامع من غير حصول فائدة واضح ولكن إذا أردت تقريرها في نفسه والتأثير الموجب لتصويره أو تقديره عما هو فيه شبيهها بالراقم على الماء في عدم حصول فائدة فان عدم الحصول على شيء في الراقم أمر حسى يخفى بالاشهود وهو في ذلك كونك تراه الرقم سبحانه برقم بيدك على الماء بحضرة ثم تقول له أنت في عدم حصولك على طائل مثلي في هذا الرقم لان النفس الحساسة أكثر لغاتها ما يغيبه ومن هذا المعنى أي تظهور المعقول في المحسوس فتتمكن في النفس لالفاظ المحسوس قول الله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم خليل الرحمن على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام رب ارنى كيف يحيى الموتى فقد طلب شهوياً الرزق الحياه لان النفس في الاطمئنان الى المحسوس أقوى منها في الاطمئنان لغيره قيل انما طلب ذلك الحق من يتبعه لاشبهه وفيه نظر وينبغي أن يكون من القسم بعده ومنها أن بقصد تقرير حال المشبه في ذهن السامع وتطاهر عبارة الايضاح أن قوله أو تقرير مرفوع عطفاً على بيان لا يجوز وعطفاً على امكانه وهو الصواب كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل عين برقم على الماء ومنه قول الاخفش الكسرة على الياء والضممة على الواو كالكتابة على السواد ومنه قول الشاعر

إذا أنا غابت الملول كائنا « أخط نافلاحي على الماء أرقا

قال المصنف وعليه قوله تعالى واذا نتقنا الجبل فوهم كأنه ظلة فانه بين ما لم تجرب به العادة بما جرت به العادة وفيه نظر وينبغي أن يكون هذا من الوجه الأول لان المشبه حال الجبل في ارتفاعه عليهم وللمشبه به حال الطفل في ارتفاعها فالغرض من التشبيه بيان امكان المشبه فهو كقوله كما على رسول الله عز وجل وهو الموافق لقول المصنف بين ما لم تجرب به العادة بما جرت به العادة وقول المصنف تشبيهه من لا يحصل على طائل فيه تنظر ينبغي أن يقول لا يحصل على شيء فان من لا يحصل على طائل قد يحصل

وأمتان وعلى احتمال أن يكون زائدة في فاعل يحصل كما في قوله ان الكريم وأبلى يعمل بان لم يجد بما على من تشكك فأنك ويحتمل انها غير زائدة فاعل يحصل ضمير عائده على الموصول كما هو الظاهر ومن يحصل بمعنى يطاع كذا في الفري وفي عبد الحكيم من لا يحصل من سعيه على طائل يعني من لا يبيح لاجل سعيه على طائل فعلى ماله يحصل كذا يستفاد من الأساس حيث قال حصل عليه من حق كذا أي بقي عليه منه كذا اه (قوله عين برقم) بابه نصر أي يحط كنباً أو تزويها

وهذا الوجه يقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر ولهذا ضعف قول البصري  
 على باب تفسير بن والل بالطح \* حواشي من ثلثة أعداد فانه رب مداد قداقون والل بالسواد وشده أحق وأسمى  
 ولهذا قال ابن الرومي  
 حبرا أي حفص لعاب الليل \* بسيل للاخوان أي سيل  
 فبالغ في وصف الحبر بالسواد حين شبهه بالليل فكأنه نظر إلى قول العامة في الشيء الأسود هو الكنفس ثم تركه لثقافته إلى المعاد

(قوله فانك تجد) أي تعلم وقوله فيه أي في هذا التشبيه المخصوص وقوله من تقر برعدم الفائدة أي من تقر برالمستكمل عدم الفائدة  
 الذي هو حال المشبه وقوله وتقوية شأنه أي شأن عدم الفائدة الذي هو الحال (٣٩٩) (قوله ما لا يجده) مفعول تجده أي شأ لا يتجده في  
 غيره أي من التشبيه بالمعقول  
 فانك تجد فيه من تقر برعدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا يجده في غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه  
 بالعقلات لتقدم الحسيات وطرأ لالف النفس بها (وهذه) الاغراض (الاربعة) تقتضي أن يكون  
 وجه التشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر

وهذا انما بين المحسوس والمعقول ظاهر فانك لو قلت هذا اليوم مثلاً أطول من كل ما يقدر لم يكن في  
 تأثيره في النفس طول ذلك اليوم مثل قوله حيث شبهه في المحسوس  
 ويوم كظل الرمح قصر طوله \* دم الرق عنا واصلك الزاهر  
 وقد وجد هذا التقرير في مابين محسوسين اذا كان أحدهما أقوى في ظهور الوجه كقوله في الكتاب  
 بعد ادأجر في قرطاس أحرأنت في كتابك كالأقم على الماء لان عدم ظهور والفائدة في الراقم على  
 الماء أقوى ظهوراً منه في الكتاب المذكور ويحتمل أن يكون هذا المثال أعني تشبيهه من  
 لا يحصل على طائر بالراقم على الماء من باب بيان المقدار لان عدم الفائدة عما يقبل الشدة والضعف  
 والتوسط باعتبار المتعلق فينبغي مقدار عدم حصوله وأنه بالغ إلى حيث لا يحصل منه ما تنوهم فيه  
 أن فيه نفعاً أصلاً وبه يعرف أن ما فيه بيان المقدار ان قصد من حيث التقرير لما فيه من قوة  
 الظهور والتأثير كان من التقرير وان قصد من حيث مجرد فهم الكيفية كان من بيان المقدار تأمله  
 والوجه هنا أيضاً الذي هو عدم حصول الفائدة من العمل من حيث تقر به في ذهن السامع بالاثبات  
 بما هو فيه في غاية القوة يكون غرضاً حاصل عن التشبيه ومن حيث أنه شيء موجود في الطرفين جامع  
 لهما يكون وجهاً وأنفسه جامع وتقر به في النفس غرض فلا ندخل أيضاً في ما تقدم ولما  
 كانت هذه الاغراض متعلقة بالجامع كان جميع الاغراض كذلك أشار إلى ما يجب أن يكون عليه  
 الجامع لتصل تلك الاغراض معه حيث كان ذلك دخل فيها بالتعلق المذكور ولو كان التعلق لا من  
 حيث أنه وجه جامع على ما تقدم فقال (وهذه) الاغراض (الاربعة) وهي بيان الامكان  
 وبيان الحال وبيان مقدار الحال والتقرير للحال (تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم)  
 أي أكمل وأقوى منه في المشبه (وهو به أشهر) يعني وتقتضي أيضاً أن يكون المشبه به أشهر  
 على شيء ما وذلك لا يشبه الراقم على الماء فان ذلك لا يحصل على شيء البتة ثم قال المصنف ان (هذه)  
 الامور الاربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم (هو) أي المشبه (به) أي وجهه الشبه  
 (أشهر) لان المشبه به كالعين المعرف للمشبه فليكن أوضح لان التعرف انما يكون بالوضع وهذه

طول ذلك اليوم مثل قول الشاعر حيث شبهه المحسوس

ويوم كظل الرمح قصر طوله \* دم الرق عنا واصلك الزاهر  
 وكذلك اذا قلت في وصفه بالقصر لم يطلع البصر أو كما نسا على أن يكون في تأثيره في النفس قصر ذلك اليوم مثل قولك يوم كهلم القطا تحت  
 شبهه بمحسوس (قوله الاربعة) أي بيان الامكان والحال والمقدار والتقرير (قوله تقتضي) أي تستلزم وتوجب (قوله أتم) أي  
 أقوى واعلم أن الأتية والأشهر ولو باعتبار ما عند المخاطب بالتشبيه لان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات فقلها وجد وصف  
 لامرئيه اشهره عند كل الناس فانه القدر (قوله أتم) أي منه في المشبه وقوله وهو به أشهر أي عند السامع وان لم يكن أشهر في الواقع  
 وقوله به يشتمل انه حال من الضمير أي أشهر هو في حال كونه ملتبساً به وأحال كونه فيه على أن الباء بمعنى في

(قوله أى وأن يكون الخ) أشهد بها إلى أن قوله وهو به صلف على اسم يكون وهو وجه الشبه وأشهر عطف على خبرها والخبر المرفوع راجع للشبه به ولأنه ليس بالجله من المبدا والتبر وأقعة موقع الحال أن المقصود أن هذه الأغراض تقتضى الأمرين لأنها تقتضى الأتية في حال كونه أشهر ثم إن الأشهرية كناية عن الأعرفة ومعنى الأعراف الأشد معرفة أى أن كان المشبه معروفا بوجه الشبه يكون المشبه أشد معرفة به منه (قوله تظاهر هذه العبارة الخ) ويمكن الجواب بأن مراد المصنف أن مجموع الأغراض الأربعة تقتضى الأمرين ورتكب التوزيع فترجع الأشهرية لما يقتضيه وهو الجمع وترجع الأتية لما يقتضيه وهو التقريب وليس المراد أن كل واحد من الأغراض الأربعة يقتضى الأتية والأشهرية معا كما هو مبنى الاعتراض (قوله أن كلامنا الأربعة) أى أن كل واحد من هذه الأغراض (٤٠٠) الأربعة (قوله لا يقتضيان) أى لا يستلزمان (قوله إلا الأشهرية) أى شدة المعرفة

للا تاتية (قوله ليصح القياس) أى الاطلاق فهما (قوله ويتم الاحتجاج في الأول) أى وهو بيان أن المكان وقوله ويعلم الحال في الثاني أى وهو بيان

الحال لا متنازع تصرف المحسوس بالمجهول أن كان المشبه به مخفى معرفة بوجه الشبه من المشبه وبما يساويه إن ساواه في المعرفة وتوضيح ما ذكره من أن بيان الامكان والحال إنما يقتضيان الأشهرية دون الأتية أن المطلوب في بيان الامكان أغاه مجرد وقوع وجه الشبه في الخارج في ضمن المشبه به لعدم الاستحالة وغاية ما يقتضى ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجى ليس المتوقف الامكان على الأتية لأن مطلق وقوع الحقيقة في فرد ما يمكن في إمكانها فإذا قلت أنت في خروجك عن أهل جنسك كلسك فالمراد يكتفى فيه العلم بروج المسك من جنسه ولا يطلب كونه أتم منك في الخروج بل ر بما وجب ذلك لتقصير في المدح فيصح التشبيه ولو كنت أتم في الخروج وأما بيان الحال فالقصر يقتضيه أن المخاطب جاهل به طالب لمجرد تصويره وذلك يكتفى فيه كونه معروفا في المشبه به لعدم معرفته في المشبه كاتقدم فأقبل ما لون ثوبك المشتري قلت كذا فيحصل القرض العلة واضحة بالنسبة إلى اشتراط كونه أشهر أما كونه فيه أتم فهذه العلة لا تقتضيه ثم كون وجه الشبه أتم ينشأ مما إذا قصد بيان مقدار حاله وهو أحد الأمور الأربعة ثم كون وجه الشبه به أتم لا اختصاص به بهذه الأربعة بل كل تشبيه كان القرض به عائداً للشبه كذلك كاصرح به السكاكى والنظر يقتضيه أيضا ولهذا القاعدة قال المعرى

فلنأتك في تشبيهه مدغبل بالمسك \* وقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى

ثم سبأ من كلام المصنف ما يقتضى ذلك ويخالف ما ذكره من أنه قد اعترض على هذه القاعدة بأن صلاة الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ثبت بالصلاة على إبراهيم صلى الله عليه وسلم في قوله

المراد العلم بخروج المسك من جنسه ولا يطلب كونه أتم منك في الخروج بل ر بما وجب ذلك لتقصير في المدح لتعين فيصح التشبيه ولو كنت أتم منك في الخروج وأما بيان الحال فالقصر يقتضيه أن المخاطب جاهل به طالب لمجرد تصويره وذلك يكتفى فيه كونه معروفا في المشبه به لعدم معرفته في المشبه كاتقدم فأقبل ما لون ثوبك المشتري قلت كذا فيحصل القرض مجرد العلم بكون هذه سواد ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كون هذا أتم في السواد لأنه زائد على مطلق التصور والزائد على مطلق التصور غير مطلوب (قوله بيان المقدار) أى مقدار حال المشبه (قوله لا يقتضى أن يكون المشبه) أى به كونه أعرف وأشهر بوجه الشبه (قوله على حد) أى نهاية مقدار المشبه أى أن يكون مساوياً للمشبه في وجه الشبه لا أن يذمته ولا أنقص ولو قال الشارح على هذا الخ وأن يكون أشهر كان أحسن ليضخ به قوله لتعين مقدار المشبه كل الانصاح ولو وافق منيعه هنا صانع ما قبله وصنيع ما بعده

(قوله ليتعن) أي عند الخطأ وقوله مقدار المشبه أي في وجه الشبه وقوله على ما هو عليه أي في نفس الامر ونوعه ذلك أن التشبيه الذي قصد به بيان مقدار حال المشبه الخطأ به يعرف الحال في المشبه ومطالب بيان مقدار تلك الحال فلا بد أن يكون الوجه الذي هو الحال المطلوب مقداره في المشبه به على قدره في المشبه من غير زيادة (٤٠١) ولاتقصان والازم الكذب والخلل

في الكلام فإنه إذا قيل كيف يبيض الثوب الذي اشترته والحال اني مرتبة التوسط أو التسفل في البياض قلت هو كالثلث ليكون وجه الشبه في المشبه به أم كان الكلام كذا (قوله وأما تفسير الحال) أي حال المشبه (قوله الامرين) أي الاثمة والاشهرية معا (قوله لان النفس الى الائم) أي الى المشبه به الائم أميل (قوله فالتشبيه به) أي بالائم الاشهر وهو مبتدأ خبره وأجدر وقوله زيادة مدعى بأجدر والباء فيه للسببية والمعنى فالتشبيه به أولى من التشبيه بالخالي من الاثمة والاشهرية بسبب اقاربه زيادة التقدير أي التقدير الزائد في نفسه والتقوية وحيد فالتقدير الحال مقتضى الامرين وتوضيح ذلك أن المراد من تقرير حال المشبه يمكن حال ذلك الحال في نفس السامع بحيث تطمئن اليه ولا يمكن لهامدافعة فيه بالوهم لغرض من الاغراض كالتفسير عن السببي بلا

ليتعن مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الائم والاشهر أميل فالتشبيه به زيادة التقدير والتقوية أجدر

بصور العلم يكون هذا السواد لان ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كون هذا آتم في السواد لانه زائد على مطلق التصور والزائد على مطلق التصور لم يطلب بعد وهو ظاهر وأما بيان المقدار فالخطأ قد عرف الحال في المشبه وهو طالب أو كالمطالب للمقدار تلك الحال فلا بد أن يكون الوجه الذي هو الحال المطلوب مقداره في المشبه به على قدره في المشبه من غير زيادة ولا نقصان والازم الكذب والخلل في الكلام فإنه إذا قيل كيف كان يبيض الثوب الذي اشترت وهو في مرتبة التوسط في البياض أو مرتبة التسفل قلت هو كالثلث ليكون وجه الشبه في المشبه به أم كان الكلام كذا ولا ينبغي ما ذكر المقدار في الحال من التساوي لانه في الأصل صفات الجسم والمراد منه من القوة والضعف كما أمرنا اليه فيما تقدم وأما التقرير فيقتضى الاثمة والاشهرية معا لان المراد عن ذلك الوجه في النفس وتقريره عند حاجتي تطمئن اليه ولا يمكن لهامدافعة فيه بالوهم لغرض من الاغراض كالتفسير عن السببي بلا فائدة فإن صاحبه ربما يدافع وهو مع عدم حصول الفائدة بتوهم الحصول فإذا ألحقه بالرقم على الماء الذي لا يمكن مضافته عدم الحصول فيه لقوته فيه وظهره تحقق عند النفس في الاول كما تحقق في الثاني فتقع نفريته عن ذلك السببي وقد تقرر أن تحقق الشيء بالاقوى الاظهر مع قصد ذلك التحقق واجب لانه بالاضعف يسيل التساهل له والتغافل عن مقتضاه ودفاعه عن النفس باثبات منده وهما بالاخفى كذلك وكالتغيب في الموعظة كما في قولنا غفلنا فان موعظتك في غفل أدران القلوب كفصل هذا الوسم فللمعنى الى وسم حبش في زاج وأجهر أما في دفع الرغبة في تلك الموعظة لتمام فائدتها حيث ألحق ذلك الائم المشاهد الاظهر فالائم الاشهر هو أمكن في النفس من غيره لانها له وسيله وعدم إمكان دفاعه بالوهم والتساهل والغفلة فالتشبيه بالوجه الذي يكون كذلك أجدر وأحق وأوجب بالزيادة التي هي التقرير المقصود لغرض من الاغراض ولا ينبغي أن المراد بالاشهرية هنا مطلق المعرفة والشهرة والافعال يدعى اسم التفضيل لزم أن يكون الحال والامكان والمقدار مشهورة في المشبه لكن هي في المشبه به أشهر وهو فاسد وأن المراد بقولنا أجدر مطلق الوجود بل يشد توقف التقرير على الاثمة والاشهرية لا كونهما أولى به معا من أحدهما فقط مثلا والأداهمه مع كل واحد منهما وذلك فاسد لانه لو كان في المشبه به آتم في نفس الامر فلا ظهور ولم يتقرر قطعا ولو كان أظهر مع منده لم يحصل لغرض الذي هو التقرير على وجه لزومه للنفس بلا دفاع وهما الرغبة أو التفرقة للثمن هما المقصودان مثلا وقد تبين أن في عبارة المنصف عليه الصلاة والسلام قولوا لله صل على محمد وأجيب عنه بأجوبة مشهورة تنفي تسليم هذه القاعدة ولذلك عيب على البخري قوله

على باب تفسير من القليل لا طخ \* جوابه من طلبة بغداد

فان المسد اذ يكون فائد السواد الشدي بخلاف السيل فان سواده يبلغ وهذا ليس تشبها فظيلا بل

(٥١ - شرح التلخيص ثالث) فائدة فان صاحبه ربما يدافع وهو مع عدم حصول الفائدة بتوهم الحصول فإذا ألحقه بالرقم على الماء الذي لا يمكن مضافته عدم الحصول فيه لقوته فيه وظهره تحقق عند النفس في الاول كما تحقق في الثاني فتقع نفريته عن ذلك السببي وقد تقرر أن تحقق الشيء بالاقوى والاظهر مع قصد ذلك التحقق واجب لان الاضعف يسيل التساهل فيه والتغافل عن مقتضاه ودفاعه عن النفس باثبات منده وهما



ومما أثر به لترغيب نفسه بكافي تشبه وجه أسود عقلة الطلي ومنها تشويهه لتفخيره كافي تشبه وجه مجذور بسلمة جامدة قد  
نقرتها الذبكة وقد أشار إلى هذين الفرعين ابن الروي في بقوله

تقول هذا يحتاج الحل عندحه \* وان تعب قلت ذاق الزناير

(قوله أوتزيتنه) أي جعله دازية بأن يصوره السامع بما يزينه ويحسنه فيخيل السامع حينئذ حسن المشبه فإذا تخيل كذلك كان ذلك  
داعيا لرغبته فيه (قوله عطف على بيان مكانه) أي لا يلحق عطف على مكانه (قوله في عين السامع) أي لأجل ترغيبه فيه لكونه  
يصوره بصورة حسنة تدرك (٤٠٣) (ع) بالعين قال الصائغ كان الأولى أن يقول أي تزين المشبه عند السامع لأجل أن ينشئ تشبيه

(أوتزيتنه) مرفوع عطف على بيان مكانه أي تزين المشبه في عين السامع (كافي تشبيه وجه أسود  
عقلة الطلي أوتشويهه) أي تفخيه (كافي تشبيه وجه مجذور بسلمة جامدة قد نقرتها الذبكة)  
جمع ديك

فساد ان جعلت على ظاهرها من اشتراك الوجه في الآفة والاشبهة ويمكن تخصصها بحصل الكلام  
على التوزيع فتعود الاشهر لما يقتضيهما والجمع والاعمة لما يقتضيهما وهو انظر برافهم  
(أوتزيتنه) أي تحسنه بمعنى ايقاع زينه وحسنه في ذهن السامع فيخيل أنه كذلك ترغيبا فيه  
ولم يكن في نفس الامر كذلك وذلك بسبب قرائع صورته حسن فنع واجه الشبه لعرض فيضيل  
حسن المشبه فقوله تزينه هو بالرفع معطوف على بيان لا على مدحونه حتى يكون تخفوا لان المراد  
ايقاع زينه بالفضل لان الزين الكائن فيه وذلك (كما) أي كالتزين الكائن (في تشبيه وجه أسود  
عقلة الطلي) فان السواد الكائن في عقلة الطلي أو جعلها حسنا لان السواد في العين حسن بالبلية  
وذلك لما لا يلزم من الصفاء للجب والاستدارة مع احاطة لون مخالفه فالعين نفس العين أو من  
خارجها فإذا قصد التشبيه في تجرد السواد للفضيل الحسن على ما قد رآنا يلزم كون المشبه وهو العقلة  
أشهر بالوجه وهو السواد ولا أقوى فان وجه الحنسي أشهر منه وأقوى وإذا قصد الالتحاق في السواد  
الخاص وهو القارن للصفاء والاستدارة لتكون الزين حقيقا كان المشبه أعرف من المشبه فالعصف  
راعي الاعتبار الاول ولذلك لا يدخله في الأغراض التي تقتضي أن يكون الوجه أعرف ومن راعى  
الاعتبار الثاني أمكنه ادخاله فيه تأمل (أوتشيتنه) هو معطوف على ما عطف عليه تزينه وهو  
بيان والمراد بالتشيين ايقاع شين المشبه أي قصه في ذهن السامع لتفخيره عنه بالحاقه بذي صورة اقترنت  
بغيره فيخيل شين المشبه حيث الحق بما تحقق فيه الشين وذلك (كما) أي كتشبين المشبه  
الكائن (في تشبيه وجه مجذور) أي مصاب بالجدري وهو جرح في الانسان أو في غيره بمرضه  
ويراغا على حفرته كحافى الوجه أو في البدن (بسلمة) أي عذرة (جامدة) أي باسنة (قد  
نقرتها الذبكة) في حال رطوبتها والذبكة بكسر الدال جمع ديك بكسرها أيضا كقرد وقردواغما  
هو استعادة ومنها أن يقصد تزين المشبه في نفس السامع ترغيبا فيه كتشبه وجه أسود عقلة الطلي  
ومنها أن يقصد تشويهه كتشبه وجه المجذور أي الذي عليه آثار الجدري بسلمة جامدة قد نقرتها  
الذبكة وإلى الوجهين أشار ابن الروي بقوله  
تقول هذا يحتاج الحل عندحه \* وان تعب قلت ذاق الزناير

صوت حسن بصوت داود  
وتشبهه حلفا غامض الحمر  
وتشبهه نكهة شخص ربيع  
المسلح وتشبهه طعم البطيخ  
بالفصل وعلى هذا فالمراد  
تزينه يصوره السامع بصورة  
حسنة سواء كانت تدرك بالعين  
أو غيرها (قوله عقلة الطلي)  
أي التي سوادها متحسن  
طبا وهي الشبهة التي تجمع  
السواد والبياض فالسواد  
الكائن في عقلة الطلي أو جب  
لها حسنة لان السواد في  
العين حسن بالبلية وذلك لما  
يلزمه من الصفاء للجب  
والاستدارة مع احاطة لون  
مخالفه غالبا من نفس  
العين أو خارجها فالمناسبة  
الوجه الأسود للعقلة المذكورة  
صار مصورا السامع بصورة  
حسنة قال في الاطول  
والتشبيه معنى على ما قال  
الاصمعي من أن عين الطلي  
ويقر الوحش في حال الحياة  
كلها سواد وانما يظهر فيها  
البياض مع السواد بعد

الموت (قوله أي تفخيه) أي لأجل أن يفسر الخاطب عنه (قوله كافي تشبيه) أي كالتشويه الذي  
في تشبيه (قوله مجذور) أي عليه آثار الجدري (قوله بسلمة) بمحاسنها أي عذرة جامدة أي باسنة (قوله نقرتها) أي نقيتها بالمنقار  
في حال رطوبتها وقوله الذبكة بكسر الدال وقع البياض جمع ديك والذبكة تطلق على الدجاج وفي لسان قسداشار بأن أثر النقر باقي  
السلمة لانه يزول بطول الزمان وانما أشعر ببقائه لانه لا يتقرب ووصف السلمة بالمجودر لانه الشبه يلزم تلك الحفرة وتقردها كافي الوجه  
المجذور والجامع بين الطرفين الهيئة الحاصلة من شكل الحفرة وما أحاط بها ووجه تفخيم المشبه في هذا التشبيه أن المشبه وهو  
السلمة المذكورة صورتهما في غاية القبيحة فلما ألحق بها الوجه المجذور تخيل قبحه ولو كان فيه حسن باستقامة رسومه وأعضائه وصار  
مظهرا في اقبح صورة لأجل التفخيره

ومنها استطرافه كما في تشبيه قم في جرم موقد بصير من المسك موجه الذهب لارازة في صورة المتع عاده

(قوله استطرافه) بالظا المملة من استطرف الشيء اتخذته طر بفا أي حديدا والمال الطريف هو المقابل للقدم وحديثه فلراد باستطرافه المشبه جعله حديدا بدنيا لاجل الاستلذاذ لان لكل جديد لذوة وجهه جعله حديدا انه اظهر ملتصقا وصفا امر غريب مستحدث لم يبعد على ما يأتي ويحتمل أن يكون بالظا المشالة فلراد استطرافه جعله طر بفا أي جلا حسنا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشيرون الى القول بقوله أي عذ المسطر بفا المراد بعد مطر بفاعله كذلك وقوله حديثا بمعنى حديثا بنفسه بل قبله وكذا قوله بديما (قوله كما في تشبيه) أي كلا استطراف الذي في تشبيه (٤٠٣) الخ (قوله قم) فهو كثر ونهر وكثير

الجر المطلق (قوله فيه جر موقد) في القاموس الجمر النار المتقدة ويحتمل فلا حاجة الى قوله موقد والمراد تشبيه بغير مرت النار في سربا ياتيه من منه الاضطراب كاضطراب الموج (قوله بصير من المسك) أي الدائم وقوله موجه الذهب أي الذائب وانما قلنا المسك الذائب

(أواستطرافه) أي عذ المشبه طر بفا حديدا بدنيا (كما في تشبيه قم في جرم موقد بصير من المسك موجه الذهب لارازة) أي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لارازا المشبه (في صورة المتع عاده) وان كان يمكن اعتقلا ولا يخفى أن المتع عاده مستطرف غريب وصفها بالجدول لتصدق الشبه بلزوم تلك الحفرة وتقررها كما في الوجه المحدود فالشبه هنا وهو السلطة قام بوجه الشبه وهو الهشيم شكل الحفر وما حاط بها فان قصد ههنا أيضا مجرد الهيئة المقترنة في المشبه بغاية الاستعداد وقبح الرائحة لثقل فيج الوجه المحدود ولو كان معه حسن باستقامة رسومه وأعضائه حيث ألحق بالمستطير لم يقض كون المشبه به أعرف فان تلك الهيئة في الوجه أ كثر دورا وأ كثر نهودا وان روعيت تلك الهيئة مع ما أوجب القبح من اللون القبيح وقوات استقامة السطح في الطرفين الموجب القبح وغيره من موجبات القبح كالخروشة فهي في المشبه به أعرف فالمصنف راعى أيضا هنا الاعتبار الاول فلم يبعد التشيين مما يقتضي الأعراف في الوجه ومن راعى الثاني أمكنه تحريكه في سلك ما يقتضي الأعراف وقد تبين من هذا البسط أن التزيين والتشيين مفشوهما أيضا فاعاوجه الشبه أو هو وما يلزمه فنفس الوصف من حيث انه موجود في الطرفين وجه شبه والتزيين والتشيين بغرض فلا تدخل أيضا هنا كما تقدم (أواستطرافه) هو بالرفع أيضا معطوف على ما عطف عليه تزيينه وهو بيان أي الغرض اما بيان ما تقدم ولما التزير ولما التشيين واما استطراف المشبه وهو ناطقا المملة من استطرف الشيء اتخذته طر بفا أي حديدا والمال الطريف هو المقابل للقدم وحديثه فلراد استطرافه جعله طر بفا أي جلا حسنا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشيرون الى القول بقوله أي عذ المسطر بفا المراد بعد مطر بفاعله كذلك وقوله حديثا بمعنى حديثا بنفسه بل قبله وكذا قوله بديما (قوله كما في تشبيه) أي كلا استطراف الذي في تشبيه (٤٠٣) الخ (قوله قم) فهو كثر ونهر وكثير

الجر المطلق (قوله فيه جر موقد) في القاموس الجمر النار المتقدة ويحتمل فلا حاجة الى قوله موقد والمراد تشبيه بغير مرت النار في سربا ياتيه من منه الاضطراب كاضطراب الموج (بصير من المسك) أي الدائم وقوله موجه الذهب أي الذائب وانما قلنا المسك الذائب

ومنها أن يقصد استطراف المشبه كما في تشبيه قم في جرم موقد بصير من المسك موجه الذهب لارازة أي ابرازا المشبه في صورة المتع عاده وهذا من المصنف يقتضي أن كل تشبيه كان اهر من المسك الذي موجه الذهب والمراد ابرازا في صورة ابرازة بصفتها حيث ألحق به لانه لما ألحق به نقل وصفه وهو الامتناع اليه ولا شك أن ابرازا الذي المتبدل في صورة المتنوع بتقبلاته كهو وهذا هو حاله في الاستطراف لان التعميق في صورة المسك الذائب وان كان غريبا والجوهر وان يكن ذائبا بتقبل في صورة الذهب الذائب المتوج وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لان ذلك هو المشبه كما قلنا وبما زاده باستطراف المشبه هنا كونه شائبا بغيره اظهر في وصف شيء رقيق لاتصل اليه الاغمان (قوله وان كان يمكن اعتقلا) بأن ذوب المسك مع كثرة حدائقه بعضا او ذاب الذهب بمحل فيه ويكون موجه (قوله ولا يخفى أن المتع عاده) أي أن صورة الواقع المتبدل هنا عاده مستطرف وقوله غريب تفسير لما قبله

والاستطراف وجه آخر وهو أن يكون المشبه نادرا لحضور امامطلقا كالحمار وإما عند حضور المشبه

(قوله والاستطراف) أي المطلق (٤٠٤) لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور ولذا لم يأت بالضمير ابتداء في ذهن منه

(والاستطراف وجه آخر) غير الأبراز في صورة المتعنع عادة (وهو أن يكون المشبه نادرا لحضور في ذهن امامطلقا كالحمار) في تشبيه نعم فيه جرم موقد وإما عند حضور المشبه

ولم يكن ذاتيا تفصل فيه صورة الذهب الذائب المتوج فصار مجموع صورة النعم والجبر باعتبار مقياس كل منهما وتوافقه فيقبل فيه مجموع صورة البصر من المسك بصورة ذهب هو موجه وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لأن البصر لا ينصرف في صورة الجماد موجه المشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل للعمرة في وسط شيء أسود ومما ازاد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا بافها محتقرا أظهر في صورة أي في وصف شيء رفيع لاتصل إليه الأعنان وهذا الاستطراف لما كان وجه المشبه فيه هيئة اعتبرت في المتعنع عادة ليقصص كون الوجه أظهر وأعرف لأن هذه الهيئة في المشبه أعرف اذ هو بنفسه أظهر وأقرب إدراكا من المشبه ولكن لما كان المشبه باخفى ومعلوم أنه يلزم من خفايته خفاء وصفه كان التشبيه أشد استطرافا على ما تقرر في جميع القرائن وليس وجه التشبيه هنا هو منشأ المتعنع عادة كما كان منشأ الاستغراب في بيان الامكان بل منشأ المتعنع ذات المشبه فتأمل ثم أن كون الشيء قد أظهر في صورة المتعنع وكونه نادرا لحضور في ذهن مثله وما من مختلفان والثاني أهم من الأول ولما خطر أحدهما للسامع من حيث هو حصل الاستطراف أشار إلى أن الاستطراف قد يكون بحضور الوجه الثاني عند السامع وقصد عند المسك أيضا وان كان الامتناع العادي يستلزم ندرة الحضور خارجا لا لتصوره فقط (والاستطراف وجه آخر) بوجه في المشبه غير الوجه السابق وهو الأبراز في صورة المتعنع عادة (وهو) أي بذكر الوجه الآخر (أن يكون المشبه نادرا لحضور في ذهن) فان ندرة الحضور مما يستطرف لغيره لانه لكل غر ببلادة فإذا كان المشبه كذلك فإرازا للمشبه في صورة أي في وصف القريب المستطرف بجزر الاستطراف إليه ثم ندرة الحضور الذي تقدم أن مفهومها مخالفة لندرة الامتناع العادي وأن حضور كل منهما يوجب الاستطراف (إما) أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه (مطلقا) أي من غير تقييد بحالة حضور المشبه بل بندرسوا حاضرا المشبه أولا (كالحمار) في تشبيه نعم فيه جرم موقد يصير من المسك موجه الذهب فان البصر الموصوف لما امتنع عادة صار حضوره نادرا لا يكاد يحصل إلا نادرا عن أن اتساع في تقدير المفروضات فيحصل الاستطراف فيه للسامع من جهة الامتناع العادي وتكني تلك الجهة في الاستطراف ان خطرنا وحدها ومن جهة الندور ان خطرنا وحدها أيضا ومن جهة الندور منفكة عن الأخرى وان استلزم الثانية الأولى خارجا كما تقدم (واما) أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه (عند حضور المشبه) لامتطاع الكون المشبه به مشاهدا معتادا لا يمتنع ولكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من وادعير وادي المشبه به في نفسه خيالبا وأوهما من هذا القسم ثم قال المنصف (والاستطراف وجه آخر وهو أن يكون المشبه نادرا لحضور في ذهن امامطلقا كالحمار) في التشبيه بصر من مسك قائم نادرا مطلقا لكونه لا وجوده في الخارج لا يقال هذا هو القسم الأول لانا نقول له هو سبب آخر يجتمع السبب السابق في مثله فحينئذ يكون القسم السابق مستطرفا باعتبارين لا بارتفاع المشبه في صورة المتعنع عادة ولندرة حضور المشبه به في ذهن (ولما) لندرة حضور المشبه به في ذهن (عند حضور المشبه) أي لندرة

إلى الاستطراف في المثال المذكور والحاصل أن الاستطراف من حيث هو وجهان الأول ابراز المشبه في صورة المتعنع في الخارج والثاني ابراز في صورة النادر الحضور في ذهن وهما مفهومان مختلفان والثاني عم فليزمن كون الشيء يتمتع الحصول في الخارج ندرة حضوره في ذهن دون العكس فكما ابراز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف (قوله نادرا لحضور في ذهن) أي لان ندرة الحضور موجهة لغيره بذلك النادر ولكل غر ببلادة وإذا شبه غير النادر بالنادر المستطرف أتفصل وصف الندرة لذات المشبه وصلا مبرزا في صورته أي بصفته فيحصل الاستطراف إليه (قوله امامطلقا) أي تدور املطفا من غير تقييد بهالة حضور المشبه في ذهن أي عند حضور المشبه في ذهن وعند عدمه (قوله كما حرم في تشبيه الخ) من هذا تعلم أن الاستطراف في تشبيه النعم الذي فيه جرم موقد البصر من المسك الذي موجه الذهب ههنا ابراز المشبه في صورة المتعنع

وابرازه في صورة النادر الحضور ولما نقاة بين الجهتين وتقدم ذلك وجه ثالث الاستطراف في التشبيه المذكور (قوله وإما عند حضور المشبه) أي وأما أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه لامتطاع الكون المشبه به مشاهدا معتادا لكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من وادعير وادي الأخر في نفسه حضورا أحدهما في ذهن عند حضور الآخر

(قوله كما في قوله) أي كندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه في قول أبي التماهية يصف البنفسج كذا في المطول وفي شرح الشواهد أن هذين البيتين لابن الرومي وقبلهما

بنفسج بعثت أو راقه حكى \* كمالا تشرب دمعها مع نشت

(قوله ولا زوردية) الواو واورب ولا من بنية الكلمة لآفاقية وهو بكسر الراء المهملة والضم معرب لا زوردية بالراء المعطلة وهي المشربة شيئا لئلا تستعمل في لغة العرب ويقع الواو وسكون الراء المهملة واللام لا زوردية مصفة لحدوث أجور بأزهار من البنفسج لا زوردية نسبة الشاعر الجبر المعروف بالزوردية كونه على لونه فهي نسبة تشبيهية (قوله يعني البنفسج) هو وزن سفر جمل كأمسطة شمساً العدوي (قوله تزهر) أي تنكبر ونسبة التنكير للبنفسج يجوز والمراد أن

(٤٠٥)

قال الجوهري (الخ) أشار

بهذا إلى أن رضى من

الأفعال الملازمة لبناء

للفعل وان كان المعنى

لبناء الفاعل فيقال زهى

الرجل كما يقال زهى الرجل

وعني بالامر ونقص الناقه

(قوله وفي لغة أخرى الخ)

حاصلها أنه يجوز استعمال

زها مبنيا للفاعل لفظا وما

في البيت وادعى هذه

اللمعة اذ لو كان وادعى على

اللمعة الاولى لفسل تزهى

بضم أوه وفتح ثائه اذ هو

مضارع زهى المبني المعهول

(قوله زرقها) الباء السببية

ان كانت الزرقه راجعة على

الجرة عند الغائل أو يعني

مع ان كانت مرسوخة

عنده والمعنى حينئذ على

التهيب من تنكبرها (قوله

كما في قوله ولا زوردية) يعني البنفسج (تزهر) قال الجوهري في الصحاح زهى الرجل فهو مزهوا إذا تنكبر وفي لغة أخرى سكاها ابن درجها يزهرهوا (زرقها \* بين الرابض على جوار الواقيت) يعني الأزهار والشقائق الجر (كأنها فوق فامات ضعفن بها \* أوائل النار في أطراف كبريت)

الآخر وبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر وذلك (كما) أي كندرة المشبه به عند كمال المشبه للكائن (في قوله ولا زوردية) بكسر الراء المهملة وفتح الواو وسكون الراء المهملة معرب لا زوردية بكسر الراء المهملة والموجود بكتابة القلم بدل اللام وكان القبط كذلك معرب ولم تعرض في القاموس والمراد به البنفسج وهو مشون مجرور بتقدير يا أي يورب بنفسجة (تزهر) بصيغة المبني للفاعل أخذنا من زها كنه إذا تنكبر وفسطة أخرى وهو أن يكون بصفة المبني للمفعول والمضارع منه يزهى فهو مزهؤ ولا يخفى أن نسبة التنكير للبنفسج يجوز والمراد أن لها علوا وارتفاعا في نفسها (بمعنيين) الرابض جمع روض وهو البستان كتب بوثاب (على جوار الواقيت) متعلق بتزهرهوا أي تنكبر على الواقيت الجوار الواقيت يحتمل أن يراد به الواقيت المعالومة ويحتمل أن يراد بها الأزهار المخصوصة وهي شقائق النعمان وبمعناها وواقيت تشبيه لها في الجرة بالواقوت المعالوم وهو المناسب للبنفسج لكن لا مناسبة قوله بين الرابض لأن الشقائق إنما يكون غالباً في الجبال كذا أسير إليه وفيه ضعف لكثرة وجوده في غير الجبال أيضاً وقد يراد بالرباض الجبال والخطب سهل (كأنها) أي كأن النفسجة وعنى بها رأسها من الأوراق وما أحاطت به لأمع السابق بدليل قوله (فوق فامات) أي فوق ساقاتها وجمعها باعتبار الأفراد (ضعفن بها) أي ضعفن عن تحملها لأن ساقها في غاية الضعف واللين (أوائل النار في أطراف كبريت) فقد شبه فور البنفسج بأوائل النار عند أخذها

استحضار المشبه به حال استحضار المشبه كقوله في غنيته بنفسجة

ولا زوردية تزهر وزرقها \* بين الرابض على جوار الواقيت

كأنها فوق فامات ضعفن بها \* أوائل النار في أطراف كبريت

بين الرابض) حال من ضمير تزهرهوا رابض جمع روض وهو البستان قال العصام ولا يبعد أن يكون قصد به معنى علانية أي أنها تزهر علانية لا على وجه الخفاء (قوله على جوار الواقيت) صلة لتزهرهوا ومن إضافة الصفة للوصف (قوله يعني الأزهار والشقائق) أي شقائق النعمان وعطف الشقائق على ما قبله من عطف الخاص على العام والجرعت للأزهار والشقائق وأشار بهذا إلى أنه استعار الواقيت للجر الأزهار الجركلرود والشقائق والمعنى أنها تزهر وتنكبر على الأزهار الجركلر الشبيهة بالواقيت الجر وهذا غير متعين إذ يجوز أن يكون أراد بالواقيت الجر نفسها أي أنها تزهرهوا على الواقيت الجر الحقيقية لأن المناسبت للبنفسج المعنى الأول ولذا اقتصر الشاعر عليه (قوله كأنها) أي الأزوردية بمعنى النفسجة وعنى بها رأسها من الأوراق وما أحاطت به لأمع السابق بدليل قوله فوق فامات (قوله فوق فامات) أي ساقاتها وهو حال من اسم كأن وجمعها مع أن النفسجة فوق ساق واحد باعتبار الأفراد (قوله ضعفن بها) أي ضعفن عن تحملها لأن ساقها في غاية الضعف واللين أو ضعفن بسبب ثقلها وطول مكثها فوقه وأما قال ضعفن لأن السابق الذي عليه البنفسج إذا طال انحنى (قوله أوائل النار) خبر كأنها أي النار المتصلة بالكبريت التي تضر بربا الزرقه لا النسخة المرتفعة

فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندرج حضورها في ذهن ندر حضورها في المسلك موجه الذهب وانما النادر حضورها عند حضور صورة البنفسج فاذا احضر مع همة الشبهة استطرف مشاهدة عناق بين صورتين لا تراعى ناداهما وعما يؤيد هذا ما يمكن أن يجرى قال أشدني عدى \* عرف الداروتها فاعتادها \* فلما بلغ الى قوله \* نزعى أغنى كأن ارتدوقه \* رجته وقلت قد وقع معاه بقول وهو اعراى حلق جاف فلما قال \* فلأصابعين الدوامتادها \* استصالت الرحمة حسدا فهل كانت رجته في الاولى والحسد في الثانية الا لأنه حين افترق التشبيه قلد كمالا يحضره في أول الفكر تشبيهه وحين أعاد صافه قد غفر بقرب صفته من إعاد موصوف وذكرا الشيخ عبد القاهر رحمه الله الاستطراف في تشبيه البنفسج بنار الكبريت وجه آخر

وانما عدا باوائل لأن النار في طال (٤٠٦) مقامها في الكبريت وتعمكت منه واشتعلت اجرت وصفت وزال ما فهم من الزرقه

فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندرج حضورها في ذهن ندر حضورها في المسلك موجه الذهب لكن يندرج حضورها عند حضور صورة البنفسج فاستطرف مشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى التشبيه

بأطراف الكبريت في الهيئة الحاصلة من تعلق أجرام صغيرة لطيفة على شكل مخصوص ولون الزرقه بجرم أصغر وتعلق أوائل النار بأطراف الكبريت موجود كثيرا عند الناس وقت الحاجة الى ذلك والهيئة المذكورة واضحة في ذلك لان نار الكبريت زرقاء وانما قال أوائل لتعني احاطها بالهفرة لانها عند تعلقها واشتعالها بمجموع الكبريت لا تبقى صفرة لكن أغرب في الحاق البنفسج بها لان البنفسج جسم ندى وفور ياض وانما ينتقل منه عند ارادتها بياضه للتشبيه لما هو من جنس الازهار الياضية دون النار لاسباب في أطراف الكبريت فانها جرم حار يابس داري متعلق وقود الاشتعال فيه نادر باعتبار وقود آخر فيتم ما غاية البعد عند حضور البنفسج بعد حضور النار المذكورة فاحضارها معها غاية في التدور ولولم يعم وجودها كافي بجرم المسلك موجه الذهب فثبت الاستطراف في التشبيه حيث حقق فيه عناق بين صورتين بينهما غاية المباعدة مع تشابههما هيئة والعناق بكسر العين ماعنى عناقا معاينة كقائل قال اوما قاتلة وسبب الاستطراف في المشبه اظهاره في صورة أى في وصف النادر وان كان ندور بمقدار وجود التشبيه والنادر يتغرب ويستطرق كما تقدم ولأن تقول المستطرق حينئذ في الحقيقة هو القرآن بين صورتين متباعدتين لا التشبيه المهم الا أن يقال لما تعلق بالمشبه كالشبهه بنسب اليه تأمل ثم لما ذكر أن الغرض يعود الى المشبه في الاغلب أشار الى أن الغرض قد يعود الى المشبه ونعني به مدخول الكفاي وهو هو سواء كان مشبها في نفس الامر أو مشبها به فقال (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى التشبيه) لفظا وان كان مشبها معنى كافي الضرب الاول من الضربين المشار اليهما بقوله

فان اتصال النار بالكبريت لا يندرج في ذهن انما يندرج حضورها عند حضور صورة البنفسج فاذا احضر مع همة التشبيه استطرف ومنه قول ابن الرفاع

نزعى أغنى كأن ارتدوقه \* فلأصابعين الدوامتادها

وكذلك كل تشبيه غريب من (وقد يعود الى التشبيه به الى آخره) ش أى قد يكون الغرض من التشبيه عازدا الى المشبه

ولهذا عدا أيضا بقوله في أطراف ولم يقل في كبريت لأن أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لا في اطرافه لا زرقه فيها قاله يس (قوله لا يندرج حضورها في ذهن) أى لأن الناس يستعملون في الصالب الكبريت في النار عند ايقادها (قوله لكن يندرج حضورها الخ) لأن الانسان اذا خطر البنفسج بياضه لا يخطر بباله النار لاسباب أطراف الكبريت لا بد منها من غاية البعد لان البنفسج جرم ندى وفور ياض والنار جرم حار يابس داري فاذا خطر البنفسج في ذهنه فانما ينتقل منه عند ارادة التشبيه لما يضاهاه من جنس الازهار لأنه هو الذي يخطر بالبال عند حضور البنفسج (قوله فيستطرق) أى التشبيه وهو صورة البنفسج بسبب

مشاهدة أى بسبب ندرة مشاهدة المعانقة والاتصال والجمع بين صورتين متباعدتين وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت والحاصل أن بين صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت غاية البعد فتندرج أحدهما في ذهن يبعد حضور الآخر فاحضار أحدهما مع الآخر غاية التدور وحينئذ فالاستطراف في التشبيه المذكورين حيث لا يحقق فيه المعانقة بين صورتين بينهما غاية المباعدة لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة من الطرفين لان قول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه موقفاً للتشبيه كان المعتد به هنا استطرافه (قوله عناق) بكسر العين المهملة بمعنى المعانقة والضم قال في الخلاصة : لفاعل الفعل والمفعولة \*

وهو أنه إذا تشبه النبات غش برف وأوراق رطب من لهب نار في جسم مستول عليه اليس ومنى الطباع وموضوع الجيلة على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يعمد ظهوره منه وترجم من موضع ليس بعيد له كانت صباية النفوس به أكثر وكان التشبه أجدد وأما الثاني فيكون في الغالب إيهام أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقالوب وهو أن يكون الأخر بالعكس كقول محمد بن وهيب

(قوله وهو ضربان) الضمير الغرض العائد على المشبه به (قوله أحدهما) أي وهو الكثير الشائع (قوله إيهام الخ) أي إيقاع التكافؤ في وهم السامع أي ذهنه أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه أي مع أنه ليس كذلك في الواقع (قوله وذلك) أي الإيهام الذي هو الغرض (قوله الذي يجعل الخ) تفسير التشبيه المقالوب (قوله الناقص) أي في نفس الأمر مشبهه أي ويجعل فيه الكمال في نفس الأمر مشبهها فإذا جعل كذلك وقع في وهم السامع أن المشبه به الناقص أتم من المشبه في وجه الشبه لأن مقتضى أصل تركيب التشبيه كمال المشبه به عن المشبه في وجه الشبه (قوله قصدا) على جعل الناقص مشبهه وقوله أكل أي من المشبه الذي هو كل في نفس الأمر وليس من التشبيه المقالوب قوة تعالى مثل نور كسكاوة أن كان نوره أتم من الشكاة لأن المقصود تشبيهه ما لم يعطه الشرع ما علموه ليكون المشكاة في الذهن أوضح والوقوف في التشبيه به قد تكون باعتبار الموضوع (٤٠٧) (قوله كقوله) أي قول محمد بن وهيب في مدح المأمون بن هرون الرشيد العباسي وأقول القصيدة

وهو ضربان أحدهما إيهام أنه أتم من المشبه في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقالوب) الذي يجعل فيه الناقص مشبهه بقصدا إلى ادعائه أنه كمال (كقوله وبدا الصباح كأن غرته) (وهو) أي الغرض العائد إلى التشبيه (ضربان أحدهما) أي أحد الضربين (إيهام) أي أن يقع التكافؤ في وهم السامع (أنه) أي أن المشبه به لفظا (أتم) في وجه الشبه (من المشبه) لفظا وأن كان مشبهه به معنى (وذلك) الإيهام الذي هو الغرض الثاني وجد (في التشبيه المقالوب) وهو الذي يجعل فيه المشبه الذي هو الناقص بالإضافة مشبهه ويجعل فيه المشبه الذي هو الكمال بالإضافة مشبهه وإذا جعل كذلك صار مقتضى أصل تركيب التشبيه الناقص كاملا وهو المشبه به لفظا والكامل ناقصا وهو المشبه به لفظا وذلك (قوله) أي محمد بن وهيب (وبدا) أي ظهر (الصباح) بمحتمل أن يراد به الضياء التام عند الأسفار ومحمتمل أن يراد به ما كان قبل ذلك من الضياء والأظلمة المخلوطة به وذلك قبل الأسفار فعلى الأول تكون الإضافة في قوله (كأن غرته) إضافة للبيان أي كأن الغرة (وذلك تسمان أحدهما) وهو الغالب (أن بقصد إيهام أنه) أي أن المشبه به لفظا وهو الذي كان في الأصل مشبهه (أتم) في وجه الشبه (من المشبه وذلك في التشبيه المقالوب) والمعنى بكونه مقالوبا أن يجعل ما الوجه فيه أتم مشبهه إليهم السامع أن المشبه به أتم في الوجه من المشبه اعتمادا على القاعدة من كون الوجه في المشبه به أتم ويكون الأخر بالعكس والتشبيه المقالوب سماه ابن الأثير في كثر لبلاغة غلبة الفرق على الأصول كقول محمد بن وهيب

العبد وإن أصف متضع  
\* ونهود حيلك أدمع سفع  
فخصت ضميرى عن ودائع  
\* إن الجفون نواطي فصيح  
وإذا تكلمت الصون على  
\* انعمها القسرم متضع  
مهما أبيت معانق قر \*  
الحسن فبسه مخالب تضع  
نشر الحمال على محاسنه  
\* بدعا وأذهب همه الفرح  
يخالف في حلق الشبابه  
\* صرح وداؤك لند صرح  
ما زال يلتمى مراسفه \*  
و يلقى الأبرنى والقدح

و بعد البيت  
حتى استذلل الليل خلعت \* و فاخلخل سواده وضع  
نشرت بك الدنيا محاسنها \* وتزيت بصفتك المدح  
وإذا سلحت فكل حادثة \* جل فلأبوس ولا تحرج

(قوله وبدا الصباح) أي ظهور الصباح بمعنى الصبح قال العلامة البهقي بمحتمل أن يراد به الضياء التام عند الأسفار ومحمتمل أن يراد به الضياء المخلوطة بظلمة آخر الليل وذلك قبل الأسفار فعلى الأول تكون الإضافة في قوله كأن غرته إضافة للبيان أي كأن الغرة التي هي الصباح وذلك لأن الفرق في الأصل يباصر في جهة الفرس فوق الدرهم استعارها الشاعر لضيء التام الحاصل عند الأسفار فيكون المراد بالفرقة نفس الصباح وعلى الثاني تكون الإضافة على أصلها لاحظة الظلمة في ذلك الوقت بإشراقه كقوله الحاطة بالمشبه بذلك الانطلام اه وربما كان كلام الشاعر عيلا لا ذلك وذلك لأن الشاعر جعل المشبه الغرة لانس الصباح وقد خال الشارح بعد ذلك فانه قد عدا إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح ولم يقل من غرة الصباح مع أنها هي التي جعلها الشاعر مشبهه فهذا يشير إلى إيهامه شيء واحد وأن كان يمكن أن يقال أن في كلامه حذف مضاف وظاهر لمن هذا أن الصباح ليس أول النهار وفي الأول لأن الصباح

وبدا الصباح كأن غرته \* وجه الخليفة حين عتدح

فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة آثم من الصباح في الوضوح والضياء واعلم ان هذا وان كان في الظاهر يشبه قولهم لا أدري أو جهسه أو رام الصبح وغرته أضواء أم البدر وقولهم اذا غرطوا أو الصبح يخفى في ضوه وجهه أو نور الشمس مسروق من نور عينه ونحو ذلك من وجوه المبالغة فان في الاو خلاصة وشيأ من البحر ليس في الثاني وهو انه كأنه يشبه كثر الصباح أن يشبه بوجه الخليفة ويوهام انه احتشده واجتهد في تشبيه بضمهم أمره فيومع المبالغة في نفس من حيث لا تشعر وفسد كهمان غيوان فظهر ادعائه لاهل الانه وضع كلامه موضع من يقبس على أصل متفق عليه لا يشق من خلاف يخالف وتهمك متهمك والعاني اذا وردت على النفس هذا المورد كان لها نوع من السرور وجيب فكانت (٤٠٨) كالنعملة التي لا يكدرها المنة والفضية من حيث لا تحسب وفي قوله حين عتدح فائدة شريفة

وهي الدلالة على اتصاف الممدوح بالاجادة الاقرب هو كمال في الكرم من معرفة حق المادح على ما احتشد لمن تزيينه وقصده من تفتيم شأنه في عيون الناس بالاصغاء اليه والارتياح له والدلالة بالبشر والطلاقة على حسن موقعه عنده

ومنه قوله تعالى مكانه عن من سخط اليها انما البيع مثل الربا فان مقتضى الظاهر ان يقال انما الربا مثل البيع اذ الكلام في الربا في البيع فخالقوا ليعلم الربا في الحبل أقوى حالا من البيع وأعرف به ومنه قوله عز وجل أفن يخلق كن لا يخلق فان مقتضى الظاهر العكس لان الخطاب للذين عدوا الاوثان وبهوها آلهة تشبهها بالله سبحانه وتعالى ففعلوا ما غرناطوا مثل

هي بياض في جهة الفرس فوق الدرهم استعير لياض الصبح (وجه الخليفة حين عتدح) فانه قصد ايهام أن وجه الخليفة آثم من الصباح في الوضوح والضياء

التي هي الصباح وذلك أن الفرق في الاصل هي بياض في وجه الفرس فوق الدرهم واستعيرت للاشراق في ذلك الوقت فاذا ريد بالصباح الاسفار فهو كله بياض فيكون المراد بالفرقة نفس الصباح وعلى الثاني تكون الاضافة على أصلها الاحاطة بالخط في ذلك الوقت باشراق هو كالفرقة بالنسبة لذلك الاطلاق والخطب في مثل هذا سهل وانما تزلزله على عادتنا في قصد بيان ما قد شغل ببيان غرض التاخر فيه (وجه الخليفة حين عتدح) هذا هو المشبه بالاصالة فضرره ان اشراق الصباح أقوى ضياء

وبدا الصباح كأن غرته \* وجه الخليفة حين عتدح

فانه قصد أن نوراً من الصباح وانما كان هذا التشبيه مقولاً لانه علم أن مقصود الشاعر منه تشبيه الخليفة بالصباح لا العكس فلا ينافي هذا ما قلناه من أن تشبيه الليل بالبدعة ليس مقولاً اذا كان المثل كالم قصد الوصف الجليل دون ما اذا كان قصد اوصاف البدعة فانه يكون مقولاً وليس من التشبيه المقلوب قوله

وأرض كأخلاق الكرام قطعها \* وقد كمل الليل السجاء فابصرها

وليس منه قوله تعالى مثل نور كمشكاة وان كان نوره آثم من المشكاة لان المقصود تشبيه ما به علمه البشر بجماله لكون المشكاة في الظاهر أوضح وقد تكون القوة في التشبيه باعتبار الوضوح ويؤيده أنه ليس بين نوره تعالى وبين نور المشكاة اشتراك في القوة والضعف يقتضي أن أحدهما آثم في نفس الحقيقة فانما هو باعتبار الوضوح ومن التشبيه المقلوب قوله تعالى ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا فان المقصود في الاصل انهم جعلوا الربا كالببيع فقلب مبالغة فيه زعموا ان الربا أقوى بالحبل من البيع وقال الامام غفر الله عن تفسيره انما ناسوا عندهم البيع والربا كان البيع مثل الربا بعكسه سواء ومعنى هذا عما آله التشابه واستعمل فيه صفة التشبيه كالمساواة فلا يكون مما نحن فيه واختاره ابن المنر في الانتصاف وكذلك قوله تعالى أفن يخلق كن لا يخلق المقصود الزجر عن تشبيه غير الخالق بالخالق وأبى عن في قوله تعالى كن لا يخلق اما بالآلة كلية وان كان المراد الاصنام

الخالق تخلف في خطاهم لانهم بالغوا في عبادتها وغلوا حتى صارت عندهم أصلاً في انعبادته والخالق سبحانه فعرافاته وفي الانتكاز على وفق ذلك وقال السكاكي عندئذ ان المراد من لا يخلق الخلق تعريضاً لكار تشبيه الاصنام بالله عز وجل وقوله أفلا تذكرون تشبيه توبع عليه ونحوه قوله تعالى أرايت من اتخذ الهه هواه بل أرايت من اتخذ هواه الهه

أول النهار أعني الوقت الذي يختلط فيه ضوء الشمس بظلمة آخر الليل وأن مراد الشاعر بغيره الضياء لانما الحاصل عند الاسفار وحيد فالاضافة حقيقية وعلى هذا فيقدر مضاف في قول الشارح آثم من الصباح أي من غرته (قوله لياض الصبح) أي الضياء لانما الحاصل عند الاسفار وقت الصباح (قوله فانه قصد ايهام العلم) أي يقبل التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبهاً لانه جعله مشبهاً بهم وهم أنه أقوى من غرة الصباح على قاعدة ما يفيد التشبيه بالاصالة من كون المشبه بما أقوى من المشبه في وجه التشبيه (قوله والضياء) عطف تفسير

وفي قوله حين عند دلالة على اتصاف المدحوج بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كآله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح

(قوله اتصاف المدحوج)

وهو الخليفة وقوله بمعرفة حق

المادح أي بمعرفة ما يستحقه

من التعظيم وغيرها والى الثاني

أن من عرف شيئاً عنه فقله

وتعظيم شأنه عند الحاضرين

تفسير لخلق المادح وقوله

بالاصغاء اليه متعلق بتعظيم

أي بالاصغاء من ذلك المدحوج

للمادح وقوله والارتياح له

أي الإلهام شأن ذلك المادح

(قوله وعلى كآله في الكرم)

عطف على اتصاف والضمير

للمدحوج (قوله حيث) أي

لأنه يتصف بالبشر أي طلاقة

الوجه وعدم عبوسه والمراد

بالمديح المدح وحاصل ما ذكره

الشارح أن تعظيمه الشاهر

اشراق وجهه المدحوج

على وجه يقتضي اكملته

على الصباح يعني الامتداح

يدل على معرفته خلق المادح

وعلى كرمه وذلك لأن اشراق

الوجه حال الامتداح يدل

على شيئين أحدهما قبول

المديح والالعابس وجهه

وهذا مستلزم معرفة حق

صاحبه بمقابله بالسرور والتام

والثاني كون المدحوج طبعه

الكرم لأن الكرم هو الذي

يبرز الانبساط حال المدح

حتى يظهر أثره على وجهه

ولو كان لشماع العيس وجهه

وأظهر من اشراق وجهه الخليفة لكن عكس التشبيه فحمله مشبهاً به ليوهم أن هذا التشبيه لفظاً وهو وجه الخليفة أقوى من التشبيه لفظاً وهو الصباح أو غرته على قاعدة ما يفيد التشبيه بالأصالة من أن التشبيه أقوى من التشبيه في الوجه إذ قد استمر أن التشبيه لا يقوى قوة التشبيه به وقد عرفت أن هذه القوة إن جلت على كون الوجه أتم في التشبيه به على ما قررنا لم تزد وأما التزامه في غرض التقرير كما تقدم وإن جلت على كونه أقوى في الملوحة الطردت في غالب الاغراض أو في كلها على ما بينه بعد وإذا أراد كذا فقررنا بالتشبيه بما كان كذلك لفظاً وإن كان مشبهاً في المعنى صريحاً فقد يعود الغرض إلى التشبيه به فلا يقال الغرض هنا عائد إلى التشبيه في المعنى في التشبيه المقلوب وذلك لما قلنا من أن أثر التشبيه به ما كان كذلك لفظاً والغرض هنا تقرر اشراق وجه المدحوج في الذهن حتى لا يتوهم فيه نقصان زيادة في مدحه فلياسب هذا القلب الذي هو آكد تقرر بالإجماع أنه أقوى

أولاد ذوى العلم من عبد يعلم غيرهم باب الأولى وأولهم لماعبد وهاتر وهاتر العاقل قال المصنف انقلب لانهم غلوا في عاداتها إلى أن صارت عبادتهم أصلاً وعبادته عندهم فرعاً وقبسه تطرقوا له تعالى سبحانه عنهم ما تعبد بهم إلا ليقربوا إلى الله تعالى والاحسن أن يقال انهم لماعبد وأغبر الله كانت حالهم في القبح عالة من يشبه غير الله بالله وعبادة الرخصى انهم حين جعلوا غير الله مثل الله في تشبيهه باسمه والعبادة وسروا بينه وبينه فقد جعلوا أنه من جنس الخلق وشبهه به فأنكر عليهم ذلك بقوله أغبر يخلق انتهى وجوز التلويح فيه في شرح الكشاف أنه يريد أنهما المتكساو واضح تشبيه كل بالآخر وأن يكون من قلب التشبيه قال المصنف وقبسه قوله تعالى أفرأيت من اتخذ الهه هو أمكان قوله هو الهه فإن أراد أنه مشبه في قلب التشبيه كما صرح به الشرازي وجعله تظاهر كلام صاحب المفتاح لقوله إن هذه الآلة مصبوبة في هذا القلب ففيه تطرق أن هذا ليس بشيء لأن قولك اتخذ هو الهه ليس به ههنا مثل الله بل معناه اتخذ هو أم معبوده فهو كقولك اتخذت زيداً أمكر ما فليس تشبهاً ولا استعارة سواء قلنا أن قولك اتخذت زيداً أمداً تشبيهه أم قلنا استعارة وجعل ذلك تظاهر كلام السكاكي نفسه تطرق لأن الظاهر أن السكاكي أراد أن مصبوبة في قلب مطلق القلب الصادق على جعل المفعول الأول نائباً والثاني أولاً فإن أراد الشرازي هذا وأنه مثله في كونه مقابلاً فليس هذا موضع الكلام على القلب وذلك باب قد سبق في علم المعاني وذكر الروايات في تفسيره أنه أنما قيل الله هو الهه إشارة إلى أنه جعل الإله المعلوم الثابت كهو الهه وهذا غير معنى اتخذ هو الهه انتهى فعلى هذا ليس ذلك مقابلاً لكن يكون هو الهه استعارة أو تشبهاً على الخلاف هذا ما ذكره الروايات في تفسيره وروايت بخطه في بعض التعاليق أنه تأمل ما قيل من هذه الآلة وهي قوة تعالى وإذا رآها إلى قولهم أن كلاً بضاً عن أنهما فاعلم أن المراد الإله المعلوم والباطل الذي عكسه وأعليه وصبروا وأنفقوا من الخروج عنه فمعه هو الهه ومن التشبيه المقلوب فيما زعم ابن الزمكا في البرهان قوله تعالى وليس الذي كرا لا نبي وليس كما قال فإن المعنى ليس الذي كرا الذي طلبت كالنبي التي وضعت لأن لا نبي أفضل منه وسواء كان ذلك من كلام الله غير محيى والتقدير وليس الذي كرا الذي طلبت أو من كلامها والتقدير ليس الذي كرا الذي طلبت وتكون علمت ذلك لما رأيت من حسن أوصافها فتفرست فيها أنها خير من الذي كرا الذي طلبته ومن التشبيه المقلوب قوله تعالى إنساناً الذي استن كاً حدى من النساء اتقبن ويمكن أن يجعل من قلب التشبيه قوله صلى الله عليه وسلم كلاً الجنين ذكراً أمه على رأي من قدره مثل ذكراً أو كنى بذكراً لأن من ذكراً الجنين وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام البكر تستامروا منها



قد تكون الفرض العائد الى التشبيه بيان الاهتمام بتشبيه الجائع وجها كالبدن في الاشتراق والاستدارة بالرغيف اظهار الاهتمام  
بشأن الرغيف لا غير وهذا يسمى اظهارا لمطلوب

(قوله بيان الاهتمام به) أي (١٠٤) اظهار المتكلم للسامع انه مهمته ولا بد في هذا من قرينة تدل على قصد كالدول مما يتناسب الى

(و) الضرب (الثاني) من الفرض العائد الى التشبيه (بيان الاهتمام به) أي بالمشبه (كتشبيه  
الجائع وجها كالبدن في الاشتراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أي التشبيه المختل على هذا  
النوع من الفرض (اظهارا لمطلوب

من الصباح ولوشبه وجهه بالصباح اعادة الفرض لكن العكس أقوى وقد اشتراق وجه الممدوح على  
وجه مقتضى اكملته على الصباح يحين الامتناع لبس على معرفة حق المدح وعلى كرم الممدوح  
وذلك لأن من المعلوم ان اشتراق الوجه حال الامتناع يدل على شئ من أحد هاتين المادحتين المدح وذلك  
يستلزم معرفة حق صاحبه لمقابله بالسرور والتمام الواضح والا كان مقتضى الحال مقابلة بالعبوس  
والانفعال (١) ولو بان يترجل ان كان الممدوح كرم عا ولا آخر كون الممدوح طبعه الكرم لان الكرم  
هو الذي تبرزه الاربعة أي الانسباط حال المدح حتى يظهر أثرها في وجهه والا كان المناسب لماله  
حيث كان ليما العبوس الذي هو مقتضى طبعه فأذا الشاعر بذلك معرفة الممدوح حق المدح  
وتفصيله بين يدى الحاضر ين بالامتناع اليه والادتيح أي الاطمئنان اليه والى مدحه وافاد كمال  
كرم الممدوح حيث تصف بالشرو والطلاقة حال المدح والافلاحة تقتضي العبوس والكل ولومع  
اظهار القبول للمدح والانسباطه وليس من التشبيه الملقوب كافي هذا المثال قوله تعالى مثل نوره  
بكشكته وان كان النور لا متناسبة بينه وبين الشككة في قوته لان الشككة هي المعلومة عند المخاطبين  
بأحاسيسها فالتشبيه في ذلك من باب الحاق بما تقرر عليه عند المخاطبين لان باب القلب وهو ظاهر

(د) الضرب (الثاني) من الفرض العائد الى التشبيه (بيان الاهتمام به) أي اظهار المتكلم  
للسامع انه مهمته بالمشبه ولا بد في نحو هذا من وجود قرينة تدل على قصد (كإشارة الدلول على ما يناسب  
التي غير مع قرينة الحال في (تشبيه الانسان الجائع وجها) مفعول تشبيه أي كان يشبه الجائع  
وجها هو (كالبدن في الاشتراق) أي في التلون (والاستدارة) أي في الشكل (الرغيف) متعلق  
بتشبيه أي كان يشبه الوجه المذكور بالرغيف فان التشبيه اعمد من تشبيهه بالبدن الذي هو المناسب  
ذل كلامه مع مصاحبة بعض القرائن الحالية انضاع إلى أنه جائع جوعا واجبه كونه بحيث اذا التفث  
الى ما يشبهه هذا الوجه لم يجد اقرب من الرغيف لشدة الرغبة الموجهة لعدم زواله عن الخاطر  
(ويسمى) هذا التشبيه الذي فيه هذا الفرض الخاص وهو بيان الاهتمام بالمشبه (اظهارا لمطلوب)

نعم مع قرينة الحال (قوله)  
كشبهه الجائع (من اضافة  
لصدر لغاظه وجهه ماضيه  
أي كان يشبه الجائع وجها  
قوله كالبدن مضاف لوجهه أي  
وجهه كائن كالبدن وقوله في  
الاشتراق أي التشبيه وقوله  
الرغيف متعلق بتشبيه أي  
كان يشبه الجائع الوجه  
المذكور بالرغيف في  
الاستدارة واستلذاً ذات النفس  
لقد دل المتكلم عن تشبيه  
الوجه المذكور بالبدن الذي  
هو المناسب في تشبيهه  
بالرغيف يدل على اهتمامه  
رغيف وغبته فيه بطوره  
وأنه لم يزل عن خاطره (قوله)  
على هذا النوع (أي بيان  
لاهتمام وقوله من الفرض  
أي الذي هو من أفسراد  
الفرض فهو بيان لهذا  
نوع (قوله اظهارا لمطلوب)  
أي اظهارا لمطلوب أو أنها  
نسجة اصطلاحية ووجه  
نسجته بذلك انه لما عدل  
عن تشبيه الوجه بالبدن الى  
الرغيف علم انها غنسه  
لوجهه بل يكون الرغيف في  
خاله وطالبه والعاداة  
تطلبه الابحاث قال  
السكاكي ولا يحسن الصبر  
اليه الا في مقام التمعق في  
حصول المطلوب كما يحكي  
أن قاضي مجستان دخل

صباحها قد قدرت فيه اداة التشبيه ويمكن أن يجعل منه قوله \* لعاب الافاعي القاتلات لعابه \*  
بقي هناء والوهو ان قلب التشبيه كيف يكون محصلا للباقة في التقى والاستفهام في نحو افن يخفق وفي  
نحو لستن كاحدوني الاباغ لا يستلزم في مادونه وقد يجاب باننا قد قدر التقى داخل قبل القلب فاصله ليس  
زيد كاحد من يولع في فني التشبيه (قلبي) \* قال حازم في المنهاج شرط في جواز عكس التشبيه أن يجتمع  
في المتشابهين أو صاف ثلاثة أو اثنان منها وهو القدر والون والهبة وهو غريب ويرد عليه بعض المثل  
السابقة وقالوا فاضانه اذا استو با في وجه الشبه وأحد هما في نفسه عظيم والآخر حقير تشبه الحقير  
بالعظيم عند اعادة التعظيم وشبه العظيم بالحقير عند اعادة التقصير \* الثاني بيان الاهتمام بالمشبه بلقنا  
ومعنى كالجائع اذ شبهه وجها كالبدن في الاشتراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا الوجه اظهارا لمطلوب

على صاحب بن عباد فوجدته متفنا أي طالما بقنوت العلوم فأخذ يمدحه حتى قال \* وعالم يعرف بالسجري \* (هذا)  
أراد بالسجستاني نسبة على غريب فاصفاً لثباته أن يقوم على اساقبه ففعلوا واحدا بعد واحد حتى انتهوا الى آخرهم فقال  
\* اشبه الى النفس من الخبز \* فأمره صاحب أن يقدمه مائدة (١) كذا في الاصل ولعله ولو بان يستمرها وتأمل ١١ محمية

قال السكاكي ولا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في تسلي المطالب كما يحكي عن صاحبان فاضى محمدتان دخل عليه فوجده  
الصاحب متفتنا فآخذ عذمه حتى قال \* وعالم يعرف البحرى \* وأشار للندماء أن ينظموا على أسلوبه ففعلوا واحدا بعد  
واحدا في ان انتهت التوبة إلى شرف في البين فقال \* أشهى الى النفس من النخز \* (٤١١) فأمر صاحبان

تقدمه مائدة هذا كلما إذا  
أرد الحلق الناقص في وجه  
التشبه حقيقة أو ادعاء  
بالتأني

هذا الذي ذكر من جعل أحد التشبين مشبه أو لا خرم شبهة انما يكون (إذا أريد الحلق  
الناقص) في وجه التشبه (حقيقة) كالحلق العائد إلى التشبه (أو ادعاء) كالحلق العائد  
إلى التشبه (بالتأني) في وجه التشبه

(قوله كالحلق العائد  
إلى التشبه) أي كالحلق التشبيه  
الذي يعود العرض منه  
إلى التشبه وكذا يقال  
فيما بعده وقد تقدم أن  
العرض العائد إلى التشبه  
بيان امكانه أو حله أو مقاداره

وذلك لايمان صاحبه بما يدل على أنه جائع وأن الرغيف مطلوب عنده حتى لا يجد في خاطره عند قصد  
التشبه غيره كما ينأى وتمايجهن المصير إلى هذا وشبهه مما فيه اظهار المطلوب في مقام الطمع في حصول  
المطلوب كما روى أن بعض السلاط قال لبعض ندمائه كسل قولنا \* وعالم يعرف البحرى \*  
فقال ذلك النديم \* أشهى الى النفس من النخز \* ففهم مراده فقد قدم اليه مائدة وقد تبين من قولنا بحيث  
إذا التفت إلى ما يشبهه هذا الوجه لم يجد أقرب من الرغيف أن ذلك الرغيف في ادعاء الجائع أنظر في  
وجه التشبه من التشبه قد تقدم ما قبل من أن اظهار المطلوب لا عرفية فيه بل لوجه بل لا وجود حقيقة  
أصلا وذلك لأن الجائع رغم أنه أشرف وأجل شكلا للحاجة اليه من الوجه المشبه فعلى هذا قوله  
(هذا إذا أريد الحلق الناقص بالتأني حقيقة أو ادعاء) يتناول ما فيه غرض اظهار المقصود كما  
يتناول غيره مما تقدم فالحلق الناقص بالتأني حقيقة يتناول ما فيه غرض التفرير لما تقدم أن الوجه  
يجب أن يكون فيه أنهم يتناول ما فيه بيان الحلال أو مقاداره وما فيه غرض التزيين أو التشبين  
بنافعي ما تقدمه فمما وان كان الظاهر من كلام المصنف عدم اعتباره كما أشير اليه ووجه الزيادة  
في الجميع أن الوجه في الكل أعرف في التشبه منه في التشبه فتدبر التشبه على التشبه بالعرفية  
في الوجه والحاقه بالتأني ادعاء يتناول التشبيه المطلوب كما تقدم أن التشبه لفظا جعل على سبيل  
الادعاء أقوى ويتناول اظهار المقصود بالوجه الذي قرنا وأما ما فيه غرض الاستطراف فقد قدسنا  
أن الوجه فيه أخفى لندرة حضوره وعليه فلا يتناول هذا الكلام ويكون هذا الحكم للأغلب باعتبار  
ما يتبادر من التشبيه يعني وما لم يكن كذلك فلق بمطرب من التأويل والتسامح ويحتمل أن يتناول

أو تفررها أو تزيينها أو  
تشويهها أو استطرافه  
والعائد إلى التشبه بهابهم  
أنه أتم وبيان الاهتمام به  
(قوله بالتأني) متعلق  
بالحلق ومراده بالتأني  
حقيقة أو ادعاء كما علم من  
وصفه الناقص بذلك  
وكلام المصنف محصل نظر  
كالحلق في المظنل وحاصله  
انه يقتضي أن التشبيه  
المفيد للأغراض المتقدمة

قال السكاكي ولا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في تسلي المطالب كما يحكي عن صاحبان فاضى محمدتان دخل عليه فوجده  
المطلوب نظر وانما جاز ذلك فيما نحن فيه نصوص المائدة قال السكاكي والمصنف وهذا كما يحكي في  
قوله شخص حين سمع

كماها يقصد فيها الحلق  
الناقص بالتأني في وجه  
التشبه وليس كذلك  
لأنه لا يقصد الحلق الناقص  
بالكامل في وجه التشبه  
الا إذا كان العرض من  
التشبه تفرير حال التشبه  
فقط كما تقدم لشارح  
وأوجب بأن المراد بالتقصان

وعالم يعرف البحرى \* أشهى الى النفس من النخز  
وذكر الحكاية وقد يعترض عليه بأن هذا أفضل تفضيل للتشبه وقد يجب بأمر من أحدهما أنه ليس  
المراد أنه تشبه بل تمثيل لأن الإنسان يسرى عنه ما فيه والثاني أنه قد يجعل أفضل التفضيل كله  
تشبه كما تقدم عن الطيبي ص (هذا إذا أريد إلى آخره) ثم يريد أن ما تقدم كله مقروض فيما  
إذا أريد الحلق الناقص حقيقة في التشبه المستقيم أو ادعاء في التشبه المطلوب بالتأني ويبنى أن نقول  
فيه أيضا حقيقة أو ادعاء ولو أخرج المصنف حقيقة أو ادعاء عن قوله بالتأني لكون عائد الأحدهما  
و يشد في الآخر لكان أحسن وفي هذا الكلام مخالفة لما سبق لأنه يقتضي أن من شرط التشبه  
أن يقصد الحلق الناقص بالتأني وقد تقدم أن المصنف اعترض بذلك في بعض ما سبق لافي كله  
ويرد عليه أيضا أنه قدم أن وجه التشبه لا بد أن يكون في التشبه به أشهر فيبني أن يشترط في التشابه

والزيادة في وجه التشبه ما يشبه ما كان بحسب الكم كافي صورة التفرير أو بحسب الكيف كافي غيرهما فان في غيرهما لا بد أن يكون  
المشبه به أعرف وأشهر ووجه التشبه كذلكا فرشيحة العلامة العدوي ثم يراد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد إلى التشبه به ولا حاجة  
فيه إلى ادعاء الكمالات قطعوا ولا يلزم الكمالات حقيقة فهو هو ظاهر

فان أريد مجرد الجمع بين شيئين في أمر فالأحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه

(قوله فان أريد الجمع) أي فان لم يرد إلحاق الناقص بالكل وأريد بالجمع الخ (قوله في أمر من الأمور) أي سواء كان مقردا أو متركبا حسباً أو عقلياً واحداً أو متعدداً (٤١٣) (قوله من غير قصد الخ) أي بل قصد استوائهما في ذلك الأمر من غير التفات إلى

القدر الذي زاده أحدهما على الآخر أن كان في أحدهما زيادة في الواقع أما لاقتضاء المقام المبالغ في إذهاب التساوي وأما لأن الغرض إقادة أصل الاشتراك فليكن الزائدان كان (قوله سواء وجدت الزيادة) أي في أحدهما والنقصان في الآخر كما في قولك تشابه وجه الخليفة والصحيح وقوله أم لم يوجد أي المذكور من الزيادة والنقصان وكان الاوضح أم لم يوجد وذلك كما في قوله تشابه دمي ومدا مني (قوله فالأحسن ترك التشبيه) أي ترك التكلم التشبيه حال كونه ذهاباً الى الحكم على الشين الذي ينقص تساوياً في الأمر بالتشابه فالمصدر مضاف لفعل وقوله الى الحكم متعلق بمحذوف حال من الفاعل وقوله ترك التشبيه أي المعروف وقوله الى الحكم بالتشابه أي الذي هو تشابه غير معروف فلا يشافي ما تقدم من أن تشابه من أدوات التشبيه والتشبيه المعروف هو ما قصد فيه التفات في وجه التشبه

(فان أريد الجمع بين شيئين في أمر) من الأمور من غير قصد أي كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم يوجد (فالأحسن ترك التشبيه) ذهاباً الى الحكم بالتشابه

باعتبار الغرض لأن منشأ الاستطراف بذرة حضوره وامتناعه عادة وتلك التدقيق إنما كانت في المشبه به فيكون الاستطراف الناشئ عنها بالتشبيه به أوزم وأولى وعلى هذا يكون المراد بالاكليمة والزيادة الاكليمة فيما يتعلق بالتشبيه من غرض أو وجه ولما كان في تناول هذا الكلام لجميع ما تقدم خفاء كما أثر تأليه ورد الصحت عليه بأن التشبيه ليس من مقتضاء إلحاق الناقص بالكل دائماً حتى أنه اذا لم يرد لزوم العدول الى التشابه كما اقتضاء كلام المصنف على ما ذكره بعد والجواب ما تقدم فتأمل هنا والمعنى كونه أم لا إذا لم يرد إلحاق الناقص بالكل عدل عن التشبيه الى التشابه أشار بقوله (فان) لم يرد إلحاق الناقص بالزائد كما هو أصل التشبيه والتبادر منه بل (أريد بالجمع بين شيئين في أمر) مامن الأمور وقصص من ذلك الأمر القدر الذي اشتراكه واستوائه ولم يقصد ما زاد به أحدهما على الآخر في ذلك الأمر وان كانت تلك الزيادة موجودة في نفس الأمر اما لاقتضاء المقام المبالغ في إذهاب التساوي وإلا لأن الغرض وجود أصل الاشتراك فليكن الزائدان كان فقطق التساوي في المراتبين الطرفين (فالأحسن) حيث كان القصد بالجمع المذكور (ترك التشبيه) بأن يعدل عن صفته (الى الحكم بالتشابه) بأن يوثق بمابدل على التشابه والتساوي وذلك بأن يعبر بالتفاعل المقترض حصوله مدلوله من الجانبين فيكون كل من الأمرين مشبهاً ومشبه به فلا يكون من التشبيه السابق المقترض لتعني المشبه من المشبه به قبل وشرط ذلك كون الفعل لازماً كتشابه وغائلاً وأما ان كان متعدداً أفاد التشبيه كشيء كذا ويأمن كذا أو انما يعدل الى الحكم بما يعدل على

شرطاً آخر وهو عدم شهرة أحدهما عن الآخر (قوله فان أريد الجمع بين شيئين في أمر الخ) عبارة فاصرة فان أراد الجمع بينهما لانتفاء إرادة إلحاق الناقص بالزائد والأحسن عبارة في الإيضاح حيث قال فان أريد مجرد الجمع فانهما تعلى ما يقصده من أنه لا يقصد إلحاق الناقص بالزائد ومع ذلك هي فاصرة لأن التشابه على ما يقتضيه كلامه لا يقصده مجرد الجمع بل يقصده بالجمع بقيد التساوي وينبغي أن يقال التساوي حقيقة أو ادعاء والتحقيق أن ما سمي في تقسيم التشابه يقصد به التساوي وتشابه يقصده مجرد الجمع قال (فالأحسن ترك التشبيه) لأن الغرض أنه لم يقصد إلحاق الناقص بالزائد فلا يوثق بصيغة التشبيه المقترضة لذلك احترازاً عن ترجيح أحد المتساويين على الآخر فان التشبيه ترجيح المشبه به على المشبه وانما قلنا ان التشابه يقتضي التساوي لأن تشابه زيد وعمر وقضية تتصل في المعنى الى قولنا زيد يشبه عمر وعمر يشبه زيداً وانت لوصحت بهاتين القضيةين لكننا متناهيان الآن لنجعل التشبيه في أحدهما مقولاً وبالحكم على أحدهما بالغلب دون الآخر فتحكم وترجح لأحد المتساويين على الآخر فصارا كالتدليلين المتعارضين في شيء فتساقطان في محل التعارض وهو ترجيح أحدهما على الآخر ويعمل بهما في مجرد المشابهة فيكونان متساويين فيصير مضمون التشابه التساوي وهذا تحقيق هذا الموضوع لا يقال لانسلم دلالة

ليكون

وغير المعروف الذي هو التشابه هو ما قصد به التساوي بين الطرفين في أمر من الأمور وكان

الأولى لأصناف أن يقول أن إقادة التشابه لأجل أن يشمل قولك تشابه دمي ومدا مني بالاستفهام فان هذا الحكم فيه كذا قال العصام قال السبكي في العروس وينبغي أن يلحق بلفظ التشابه ما أوزمه من التباين والتشاكل والتساوي والتضارع وكذا كلاهما سواء لما كانه فاعل ومفعول مثل شبه وسأوى وضارع فان فيه إلحاق الناقص بالزائد انتهى

ليكون كل واحد من الطرفين مثبها ومشبهاه احرازاً من ترجيح أحد المتساويين على الآخر كقول أبي إسحق الصابي  
تشابه دمي اذ جرى ومدامتي \* فن مثل مافي الكاس عني تسكب  
فوالله ما أدري أباخر أسبلت \* جفوني أمهن عبرتي كنت أشرب

(قوله لكون) أي في المعنى وهذا على الحكم التشابه (قوله احرازاً) على ترك التشبه أي ترك التشبه لاجل الاحتراز والتباعد عن  
ترجيح أحد المتساويين في قصده على الآخر في وجهه التشبه يعني من غير مرجح وذلك لان السابق الى التثنية في التشبه ترجيح التشبه  
به في وجه التشبه على التشبه ولا ترجيح هلالا الغرض أن الطرفين متساويان في وجه التشبه فكأن التشابه لكون كل واحد  
من الطرفين مثبها ومشبهاه وقوله من ترجيح أي من إيم لم ترجيح أحد المتساويين والا لوجب ترك التشبه فحذف قوله فالاحسن  
ويطرد نحو نيز التشبيه (قوله أحد المتساويين) أي بحسب القصد لا بحسب مافي نفس الامر (قوله كقول أبي إسحق)  
أبراهيم الصابي اليهودي كان يحفظ القرآن حفظاً جيداً ولم يشرح الله (٤١٣) صدره الا سلاماً كاهداً لحسن الكلام

(قوله اذ جرى) أي وقت  
سريانها وفي الاطول أي في  
كل وقت جرى غفائة الطرف

التصميم ويؤثر به صبغة

تسكب المفيدة للاستقرار

(قوله ومدامتي) أي خرفي

وسببت مدامة لانه ليس

شراباً يستطاع ادامة

شربه الا هي اه عصام

وتشابه مافي الحرة (قوله)

فن مثل مافي الكاس عني

(تسكب) الفاء لتعليل حلة

لقوله تشابه دمي ومدامتي

ومن زائدة أي تشابهان

أجل كون عيني تسكب

دمعائل مافي الكاس من

الخمر أو أنها اتدائية

وليست زائدة أي من أجل

كون عيني تسكب دمعاً

ناشئاً من مثل الخمر الذي

في الكاس ولم يقل مافي

ليكون كل من الشيتين مثبها ومشبهاه (احرازاً من ترجيح أحد المتساويين) في وجه التشبه  
(قوله تشابه دمي اذ جرى ومدامتي \* فن مثل مافي الكاس عني تسكب  
فوالله ما أدري أباخر أسبلت \* جفوني)

التمثيل لكونه هو المدي والمراد (احرازاً من ترجيح أحد المتساويين) في ذلك الامر المشترك فيه  
حتى صار به كل منهما مثبها ومشبهاه فلا مرجح وهو باطل والاحتراز عن الترجيح الباطل يقتضي ترك  
صبغة التشبيه كما ذكرنا لولا أن صبغة التشبيه أفادت ترجيحاً أحدهما فيه وهو يناق المدي المقصود  
فلذلك يبدل الماي بادل على التساوي والتشابه (كقوله تشابه دمي اذ جرى) أي وقت جرى باهمن  
عيني (ومدامتي) والمدامة الخمر (فن مثل مافي الكاس) أي الخمر الذي (في الكاس) وهو اناء يشرب فيه الخمر  
(عيني تسكب) وسكب الجمع ارساله وارسال العين من مثل مافي الكاس يحتمل أن يكون على معنى  
التأمل الحقيقي فيطابق قوله تشابه دمي ومدامتي وقوله (فوالله ما أدري أباخر أسبلت جفوني)

التشابه على التساوي بل اذا تعارض في الدلالة على التفاوت ارتفع دليل التفاوت وصار الكلام مجرد  
الجمع الذي هو أهم من التفاوت والتساوي لان نقل اذ حصل التعارض في التفاوت عدل لما رواه  
وهو المساواة فان قلت اذا كان التشابه يقتضي التساوي دلالة الفعل على وقوعه من الجانبين فليزم  
ذلك في نحو تشابه زيد عمر دلالة فاعل على المشاركة (قلت) فاعل وتفاعل وان انقضى في الدلالة على  
المشاركة فهما مختلفان بوجه آخر وهو أن تفاعل فيه استناد الفعل لثنين وتفاعل اخبار  
وقوع الفعل من أحدهما على الآخر المستعمل لوقوعه من الآخر ومثل المصنف التشابه بقول  
أبي إسحق الصابي

تشابه دمي اذ جرى ومدامتي \* فن مثل مافي الكاس عني تسكب  
فوالله ما أدري أباخر أسبلت \* جفوني أمهن عبرتي كنت أشرب

الكاس ويحذف مثل إشارة الى أن مثل مافي الكاس كائن عنده والسمع الاخر مسكوب منه وفيه من المانعة ما لا يخفى وقوله عني  
مفرد مضاف ولم وليس مثني والا لوجب أن يقول عني لان التي المرفوع المضاف لاء التكميل لا تغلب ألفه بها اتفاقاً كما قال الاثوني  
في قول ابن مالك وألفاسم ان ذلك في التي والحق باتفاق وفي القصور على المشهور عن هذا نقلها باحسن وعيني مبتدأ ووجه  
تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كما قررنا (قوله فوالله ما أدري أباخر الخ) أي ما أدري جواب هذا الاستفهام واخلار والمخردود  
متعلق بأسبلت أي ما أدري أسبلت جفوني بالخمر الحقيقي وفي العبارة حذف كنت شربت منه ليكون مقابلاً لقوله أمهن عبرتي كنت  
أشرب بكان قوله أمهن عبرتي الخ في محذوف والاصل ام اسبلت جفوني بالجمع فكنت أشرب منه ليكون مقابلاً لقوله أو لا أسبلت  
جفوني بالخمر وحينئذ في البيت احتكاك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضع الآخر وحاصله لما رأى أن دمعه  
انزلة منه حال شربه للخمر (١) في الخمر انظر أنه اختلط عليه الحال وأنه لا يدري هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عينه بالخمر أو كان  
يشرب من عبرته فعينه تسكب دمعاً وهذا من تبحر العارف إذ هو يعلم قطعاً أنه يشرب بخمر أو أن الذي تسكب عينه دمعاً

وتقول الآخر **رق الزجاج وراق التاجر \* وتشابها فشا كل الامر** فكما تاجر ولا قدح \* وكما تافدح ولا تاجر

(قوله يقال الخ) الغرض من هذا بيان أن أسهل فعل لازم لا يصل للفعل بنفسه وحيداً فالبناء في حيزه تعدية لازمة فلا تكون كذلك إلا لو كان متعدداً بنفسه (٤١٤) (قوله أذا هطل) أي سال كثيراً وبه ضرب (قوله وأسبلت السماء) أي بالطر

وأسبلت الجفون بالدمع فهو إذا تعدى بتعدى الباء (قوله فالبناء في حيزه) أي بالجر (قوله تعدية) أي لزوم الفعل (قوله على ما هو به بعضهم) فيه أنه ورد استعماله متعدداً بنفسه واستعماله لازماً في القاموس أسبل الدمع معي أرسله وفي الصحاح أسبل الدمع معني هطل فعلى الأول البناء الواقعة في حيزه زائدة وعلى الثاني التعدية فيعمل الشارح الزائدة ومهاوهم منه وأجاب بأن غاية الامر أنه استعمل لازماً ومتعدداً ولم يتعين زيادة البناء سيما والاصل عدم الزائدة وحيداً فالجرم بالزائدة هوهم على أن زيادة البناء في غير التي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ محتمل ولا ثبت السماع بلبث مع احتمال التعدية فتأمل (قوله أمهم عبرى) أم هنا متصلة وتوقعها بعد همة النسوية والجلبة بعدها مؤنثة بمصدر عطف على الجلبة السابقة المؤنثة مع همة الاستفهام بالمصدر والعبرة بالغف النوع وأما بالكسر فمصدر بمعنى الاعتبار (قوله لما اعتقد التساوي بين الدمع والتاجر)

يقال أسبل الدمع والمطر إذا هطل وأسبلت السماء فالبناء في حيزه تعدية وليس تراثة هلى ما هو به بعضهم (أمهم عبرى) كمت أشرب) لما اعتقد التساوي بين الدمع والتاجر ترك التشبيه إلى التشابه أي هطلت (أم) من (عبرى) أي دمي (كمت أشرب) ويحتمل أن يكون على معنى تشبيه الدمع بالجر لان العدول إلى التشابه بعد قصد التسامح لا يجب كإدخاله قوة فالاحسن ترك التشبيه وسبق في وجه ارتكاب التشبيه فيما كان كذلك فالشاعر هنا لما اعتقد التساوي بين الدمع والتاجر لادعائه كثرة الدمع حين قصد الشرب وصفه التاجر كالدمع قصد المدحها فأراد أن يظهر الالتباس في الشرب ومن كثرة الدمع وصفه التاجر عدل عن التشبيه المقصود بالترجيع ونفى الالتباس إلى التشابه المقيد بالالتباس المذموم من كثرة الدمع وصفه التاجر وقوله بالجر متعلق بأسبلت والباء فيه التعدية لأن أسبل يكون لازماً فغفرت إلى التعدية يقال أسبل الدمع والمطر إذا هطل أي سال كثيراً وأسبلت السماء كذلك ومن قال أنها زائدة جعل أسبل معني أرسل فان أراد أنها تحجب بابتها فهوهم وإن أراد احتمال زيادتها طاركتاب زابتها مع امكان جعل الفعل لازماً فتكون فاعدية محتملة لا ينبغي أيضاً ولكن بيان كونها تعدية بمجرد لزوم الفعل لا يتخلو من بحث لأن نسبة الاسبال إلى غير السابل من المطر والدمع مجاز فاذا قيل سالت العين فالمراد سيلان دمها فيبقى نصب الدمع على التمييز الذي هو الاصل فادخل الباء عليه زيادة أيضاً اللهم إلا أن يضمن الفعل معنى امتثالاً أو يحقق فيه السيلان مسالغاً وتكون

وبروى عنى تسكب من قوله هم العناب تنهل فكمه أرادت المسددة والدمع وسأوبان في الحجرة أو الجرابان فان قلت اذا كان التشابه يقتضى التساوي والتشبيه يقتضى التفاوت فكيف جمع بينهما في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل قال انظر في معناه مثل الذي رزقنا ثم قال تعالى وأتوا به متشابهاً فقد جمع بين صيغتي التشبيه والتشابه (قلت) ليس عن ذلك جواب الآن يقال التشابه هنا المراد به التساوي في مقدار وجه الشبه والتشبيه باعتبار أن وجه الشبه في المشبه معروف وكذلك قوله تعالى كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم هم فان تشابه القلوب يلزم منه تشابه الاقوال التابعة لما في القلب فقد جمع بين التشبيه والتشابه وجوابه كالأول وقد يشكل على هذا قول الشاعر تشابه دمي مع قوله فمن مثل فكيف جمع بينهما ولا سيما والقاء تشير إلى تسبب ذلك عن التشابه ولولا قوله في البيت الثاني فواته ما أدري لكنت أقول التشابه فرد الجمع والتشبيه بعده لا يوضح المشبه الناقص والمشبه الزائد ولوصف مادته بعضهم من أن مثل هانم قولهم مثلك لا يفعله كذلك لا يمكن الجواب به لكن الظاهر أن مثلك لا يفعله كذا الاستعمال في حشو الكلام وذلك قال الامام غفر الله في نهاية الإيجاز وغيره ان ذلك محاصر بنفسه كالألزم ومن التشابه قول صاحب الزعاد

رق الزجاج وراق التاجر \* وتشابها فشا كل الامر

فكما تاجر ولا قدح \* وكما تافدح ولا تاجر

وعلى هذا الشاهد من السؤال على الذي قبلهم من اجتماع التشبيه والتشابه الآن يقال ان كان فيه تشابه لا تشبيه ويشبهه قوله ولا قدح ولا تاجر أو يقال التشبيهان المصرح بهما تعارضاً للفظاً كما

أى في الحجرة ولم يقصد أن أحدهما زائد فلهذا لا تخفى نصوص يلحق به ترك التشبيه إلى التعبير بالتشابه وتليق ما تقدم من التيقن قول صاحب الزعاد

رق الزجاج وراق التاجر \* وتشابها فشا كل الامر فكما تاجر ولا قدح \* وكما تافدح ولا تاجر

(ويجوز)

وبجواز التشبيه أيضا كتشبيه غرة الفرس بالصبيح

(قوله وبجواز الخ) مقابل لقوله فالاحسن الخ وقد استفيد ذلك من قوله فالاحسن وكأله تعرض له لموضعه بالتشبيه ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تشبيه الاحسن الذي هو التشبيه اشتمل على تشبيه الحائز الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فمن مثل الخ وبالجمله فلا داعي لذكر هذا الكلام لعله مما تقدم (قوله بين شيتين) هما التشبيه والمشب به وقوله في أمره هو وجه التشبيه (قوله أيضا) أي كما يجوز الحكم بالتشبيه بل هو الاحسن كما تقدم (قوله لانهما وان تساوا في وجه التشبيه الخ) أي بان لم يرد المتكلم أن أحدهما زاد فيه ان كان هناك زائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء وان كان في أحدهما زيادة في الواقع ولأن أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التبريل كافي الاطوال (قوله لغرض من الاغراض) أي غير بدواخل في وجه التشبيه الذي قصد تساوي الطرفين فيه ان قلت مقتضى كون التشبيه لغرض أن يكون واجبا وهو يناقض الجواز ويناقض أحسنية العدول إلى التشابه قلت لارد الجواز هاتان في الامتناع الصادق بالوجوب ولا يناقض الاحسنية لانها أيضا للوجوب لان الاحسن في باب البلاغة الواجب وعلى هذا فماتقدم من دلالة الاحسنه على الجواز في مقابله لا يتناول تسامح قائله العقوبي (قوله زيادة الاهتمام) أي لسه كما اذا شغف بصبره فقال غرة

(وبجوز) عند ايراد الجمع بين شيتين في أمر (التشبيه أيضا) لانها وان تساوا في وجه التشبيه بحسب قصد المتكلم الا أنه يجوز أن يجعل أحدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة اهتمام وكون الكلام فيه (كتشبيه غرة الفرس بالصبيح البهلاء استعانة عليه تأمل (وبجوز التشبيه أيضا) في الطرفين الذين أريد بالجمع بينهما في أمر قصد تساويهما فيه بأن لا يرد اذ اراد منه في أحدهما ان كان بل أريد نفس الفرد الذي اشتر كفيه وحصل في كل منهما وانما جاز الجمع بينهما بطريق التشبيه مع هذا القصد المقتضى للعدول إلى التشابه كما تقدم لان العدول لا يجب كما اشار إليه بقوله فالاحسن ترك التشبيه وانما لم يجب لان المتكلم قد يكون أحد الطرفين عندهما أهمل المكون أول خاطر لمحتبه فيه أو لكونه هو المخبر عنه فيقدم لكونه يجب أن يكون مبتدأ حينئذ فيقترع عنه بكونه كالاخر وذلك كمن لقي فرسه أو رسل من حاله في الجملة أو شغفه بفرارها الاخبار عنه فيقول غرة فرسي كياقوتة في كفتك وليس غرضه تزيينه ولا تفرير كمال الفرقة لانها عنده أعظم من أن تزين أو تفرير بل الغرض مطلق تميزه بآثاره كرواها تقدمه للاهتمام به محبة أو ذكرها ان كان شئ آخره وغيره مقصود وقد يكون حديثه أو في أحد الطرفين فخير الكلام إلى وصفه فيناسب تقديمه وجعله مشبها لان أصل تركيب الكلام أن يكون كذلك وهذا من معنى الاهتمام لان اجراء الشيء على المناسب الاصلي من التقديم بما يقتضيه الاهتمام بذلك التقديم فيكون المقدم أهم باعتبار ذلك التقديم وذلك كما اذا كان نصف ليل يصرى فيه أو فرس يصرى عليه فانتهى به الحديث إلى وصف ما يتعلق بكل منهما فيحصل غرة الثاني كالصبيح أو صبح الاول كالغرة في مجرد ظهوره اشراق في ذي سواد من غير قصد قوة ولا ضعف لغرض من الاغراض كما ظهر الواقع في نفسه واظهار قوة المعارضة على ايراد التشبيه قائمه بما تفاوت فيه البلاغة فيقول اذا انتهى في وصف الليل إلى الفجر وكأنه غرة فرس وفيما اذا كان وصفه في الفرس حتى انتهى إلى غرة وكانه ضياء الفجر وإلى هذا أشار بقوله (كتشبيه غرة الفرس بالصبيح) يعني فيما اذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة تعارض ما معني في لفظ التشابه فساقطوا بني أصل التشبيه وقد يسل ذلك بان يقدم من مثل ماجرى من دمى في الكاس وقد يسل في الايتين الكريمتين بأن يقدم تشبيه محذوف بدل عليه مقابله واعلم أن هذا هو القسم الذي قصد به التساوي بين أمرين (قوله وبجوز التشبيه أيضا) أي يجوز استعمال صفة التشبيه عند ارادة التشابه وذلك اذا أريد مجرد الجمع بين أمرين وهذا هو القسم الذي قدمت أنا لقصودتي مجرد الجمع لا التساوي وهذا القسم يستعمل كل من المشبه والمشب به فيه موضع الاخر كتشبيه غرة الفرس بالصبيح

فانما افادة ظهوره في أسود كثر منه فليس غرضه من التشبيه تزيين الفرقة ولا تفرير بل الغرض من تقديم الفرقة وجعلها مشبها بالاهتمام بها (قوله وكون الكلام فيه) كما اذا كان حديثه في أحد الطرفين ولا ينجبر الكلام إلى وصفه فيناسب تقديمه وجعله مشبها لان أصل تركيب الكلام أن يكون كذلك وهذا من معنى الاهتمام لان اجراء الشيء على المناسب الاصلي من التقديم بما يقتضيه الاهتمام وذلك كما اذا كان نصف ليل يصرى فيه أو فرس يصرى عليه فانتهى به الحديث إلى وصف ما يتعلق بكل منهما فيحصل غرة الثاني كالصبيح أو صبح الاول كالغرة في مجرد ظهوره اشراق في ذي سواد من غير قصد قوة ولا ضعف (قوله كتشبيه غرة الفرس بالصبيح) أي فيما اذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة لكون الكلام بجرأها والاهتمام بها

فانما افادة ظهوره في أسود كثر منه فليس غرضه من التشبيه تزيين الفرقة ولا تفرير بل الغرض من تقديم الفرقة وجعلها مشبها بالاهتمام بها (قوله وكون الكلام فيه) كما اذا كان حديثه في أحد الطرفين ولا ينجبر الكلام إلى وصفه فيناسب تقديمه وجعله مشبها لان أصل تركيب الكلام أن يكون كذلك وهذا من معنى الاهتمام لان اجراء الشيء على المناسب الاصلي من التقديم بما يقتضيه الاهتمام وذلك كما اذا كان نصف ليل يصرى فيه أو فرس يصرى عليه فانتهى به الحديث إلى وصف ما يتعلق بكل منهما فيحصل غرة الثاني كالصبيح أو صبح الاول كالغرة في مجرد ظهوره اشراق في ذي سواد من غير قصد قوة ولا ضعف (قوله كتشبيه غرة الفرس بالصبيح) أي فيما اذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة لكون الكلام بجرأها والاهتمام بها

وتشبيه الصبح بغيره الفرس متى أريد ظهوره ومنه في مظهر كثر منه وتشبيه الشمس بالمرآة الجاهلة والدينار الخارج من السكة كما قال  
 وكان الشمس المنيرة ديننا \* ورجلته حدائد الضراب  
 وتشبيه المرآة الجاهلة أو الدينار الخارج من السكة بالشمس متى أريد استدارته مثل ما في متضمن لخصوص في اللون وإن عظم التفاوت بين  
 بياض الصبح وبياض الفرة ونور الشمس ونور المرآة والدينارين الجرمين فإنه ليس شيء من ذلك بمنظور إليه في التشبيه وعلى هذا ورد  
 تشبيه الصبح في الظلام بغيره (٤١٦) على ديباج أسود في قول ابن المعتز

والليل كالظلمة السوداء لا حـ \*  
 من الصباح طراز غير محـ قوم  
 فإنه تشبيه حسن مقبول  
 وإن كان التفاوت في المقدار  
 بين الصبح والظلمة في  
 الأمتداد والانبساط شديدا  
 (قوله وعكسه) يعني تشبيه  
 الصبح بالظلمة مثل ما ذكر  
 من كون الكلام انجرا إليه  
 أو للاهتمام به (قوله متى  
 أريد) راجع لقوله تشبيه  
 غرة الفرس بالصبح وعكسه  
 أي متى قصد أفادة ظهور الخ  
 وقوله من أي كالفرة وبياض  
 الصبح وقوله في مظهر أكرر  
 منه أي كالليل والفرس  
 والحاصل أنه متى قصد أفادة  
 أن وجهه الشبه ما ذكر  
 جاز أن تشبه الفرة بالصبح  
 والصبح بالظلمة لخصوص  
 المقصود بكل من التشبيهين  
 (قوله من غير قصد) متعلق  
 بأريد وقوله قصد أي من  
 المتكلم المشبه أي من غير  
 أن يقصد المتكلم ما ذكر  
 بل أنما قصد مجرد أفادة  
 ظهوره ومنه في مظهر  
 كثر منه مع ملاحظته

وتشبيه الصبح بغيره الفرس إذا كان المراد وقوعه من غير مظهر كثر من المنير بخلاف التشبيه الذي ليس  
 بتشابه فإنه لا يجوز أن يوضع المشبه موضع المشبه به من غير ادعاء له وجه الشبه فيه أم وهذا  
 المثال يبين ما قلناه من أن المقصود في هذا القسم مطلق الجمع لأن غرة الفرس والصبح متفاوتان  
 الآن فتفاوتهما لم يقصد وكذلك تساويهما بخلاف القسم قبله فإنه يرد تساويهما وقد تلخص أن  
 وجه الشبه أن كان مستويا في الخلق فالأحسن التشابه وان استعمل التشبيه فيه فخصلاف الأصل  
 وإن لم يكن يصل كان متفاوتا فإن لم يقصد التفاوت جاز التشابه والتشبيه أما التشابه فلا رادة مجرد  
 الجمع وأما التشبيه فرعاية ليكون الوجه في التشبيه باعتبار الخارج أي أم وإن قصد التفاوت تبين  
 التشبيه هذا هو التحقيق وإن كان فيه مخالفة لظاهر كلام المصنف وغيره وقد علم أن كل تشبيه يسوغ  
 فيه التشابه من غير عكس لأنه إذا حصل التفاوت بين الشئين قد يقصد المتكلم الأخبار بأصل الاشتراك  
 فيسوغ فيه حينئذ التشبيه بخلاف العكس (قلت) ينبغي أن يلقى بلفظ التشابه ما وزنه من التماثل  
 والتشاكل والتساوي والضرار وكذلك هما معا ولا يمكن أن يكونا غير متساويين مثل تشبيهه وسأوى

التساوي (قوله والانبساط) أي الانساع وقوله وفرط التلاؤل أي  
 شدة اللمعان (قوله ونحو ذلك) أي نحوه المبالغة في وصف الفرس بما ذكر (قوله أن لو قصد ذلك الخ) يعني لو قصد تشبيه غرة  
 الفرس بالصبح لأجل المبالغة في الضياء والتلاؤل لأجل أفادة ظهوره من غير مظهر فإنه لا يكون حينئذ من باب التشابه وحينئذ فيعين  
 جعل الفرة مشبهها والصبح مشبهها لأنه أريد في ذلك ولا يصح العكس فيه إلا لعرض يعود إلى المشبه به من إيهام كونه أنتم من المشبه على  
 ما عرفت فتقول الشارح لو جاز الخ أي إذا أريد التشبيه على سبيل التحقيق ولما أريد على سبيل الادعاء تبين العكس كما أفاده عبد الحكيم  
 (وهو)

وأما تقسيم التشبيه باعتبار طرفيه أربعة أقسام الأول تشبيه المفرد بالمفرد وهو ما طرفاه مفردان إما غير مقيدين

(قوله وهو الخ) لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه شرع في الكلام على تقسيم التشبيه وهو إما باعتبار الطرفين أو باعتبار الوجه أو باعتبار الأداة أو باعتبار الفرض وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب (قوله باعتبار الطرفين) أي أفراد أو تركبا وتقدم تقسيمه باعتبارهما حاسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) هي في الحقيقة تسعة أقسام حاصلتها من ضرب ثلاثة في ثلاثة لأن الطرفين إما مفردان أو مقيدان أو مركبان أو المشبه مفرد والمشبّه مقيد (٤١٧)

مقيد أو بالعكس أو المشبه مفرد

والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس

(وهو) أي التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعة أقسام لانه (إما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أي المفردان (غير مقيدين)

أن يبق الكلام على ظاهره فيكون العدول إلى التشابه هو الأول مطلقا والغرض المذموم يجوز لا موجب وذلك لأن السبب في التي لا يقتضي الوجود إنما الحصة أن يكون للأداة حجة والوجود هو هنا الوجود نفسه ضعفه لا يقتضي ذلك لا مقدر في علم البلاغة من أن رعاية مقتضى الحال واجب والحسن فيها من قبيل الواجب لا يقال المراد الحسن البديهي لا نقول هذه الأعراف المقررة هنا معنوية مناسبة للعلم تأمل ولم فرغ من ذكر أقسام الفرض من التشبيه شرع في تقسيم التشبيه وهو إما باعتبار الطرفين أو باعتبار الوجه أو باعتبار الفرض أو باعتبار الأداة وقد أتى بها المصنف على هذا الترتيب فقال (وهو) أي التشبيه ينقسم (باعتبار طرفيه) أي أقسام وذلك أن طرفيه وهما المشبه والمشبه به إما أن يكونا مفردين معاً ومقيدين معاً أو المشبه مفرد والمشبّه الآخر مقيد أو العكس أو مركبين معاً أو المشبه مركب والثاني مفرد والعكس أو المشبه مركب والثاني مقيد والعكس فهذه تسعة أقسام من ضرب ثلاثة أحوال الأفراد والتركيب والتقييد في نفسها فإن المشبهان كان مركباً فالمشبه به إما مركباً ومفرداً أو مقيداً وهذه ثلاثة لأن كان مركباً ومثلهما كان مقيداً ومثلهما كان مفرداً المجموع تسعة وقد تقدم قوة طرفاه إما حسيان إلى آخره وذلك تقسيم فيه باعتبار طرفيه يضاف بعد هذا إلى أن بعض أقسام الأفراد والتركيب مأخوذة من قوله فيما تقدم والمركب الحسي فيما طرفاه مفردان إلى آخره إلا أن الأخذ هنا بالتركيبي فمصرح به هنا في محله ثم هذه التسعة صيرها المصنف أربعة بأن جعل التقييد من حيث الأفراد فجعل أقسام التقييد المفرد في مقابلة ما فيه التركيب وجعل ما فيه التركيب ثلاثة أقسام ما انفرد فيه التركيب وما جتمع فيه مع مفرد معاً أو كان المفرد مقيداً لم لا وجعل ما جتمع فيه مع مفرد مقيد من حيث التركيب وما جتمع فيه مع مفرد معاً أو كان المفرد مقيداً لم لا (أما تشبيه مفرد بمفرد) أي التشبيه باعتبار الطرفين أربعة أقسام لانه إما تشبيه مفرد بمفرد (وهما) أي والحال انهما (غير مقيدين) يعمرون وحال وصف وغيره مما يكون له تعلق

ومضارع فإن فيه الحساق للنقص بالترادف (وهو باعتبار طرفيه إلى آخره) من لما يقتضي الكلام في الطرفين والوجه والأداة والغرض منه شرع في الأقسام فأدلهما الكلام على أقسام التشبيه باعتبار الطرفين ولأن تقول من أقسام التشبيه باعتبار الطرفين كونهما حسيين أو لا وقد تكلم على ذلك فإن تكلم عليه استطراد حين ذكر الطرفين في أركان التشبيه قلت فهلا استطراد لهذا أيضاً وأما فرق بين التقسيم الحسي وغيره حتى يجعل في الكلام على الطرفين بين التقسيم إلى مركب وغيره حتى يجعل من أقسام التشبيه وقد قسم التشبيه باعتبار الطرفين إلى تشبيه

(٥٣ - شروح التلخيص ثالث) ذلك الإشارة بتقدير خبر لقوله هو لأن مجرد قوله إما تشبيه مفرد بمفرد لا يصح أن يكون خبراً فإن الخبر في الحقيقة انما هو مجموع قوله إما تشبيه مفرد بمفرد وما عطف عليه من بقية الأقسام وإما ظاهر الأعراب في كل واحد لأن الأعراب المجموع من حيث هو مجموع متعذر وأعراب واحد دون آخر تحكم له يس (قوله وهو ما غير مقيدين) أي والحال انهما غير مقيدين بمجرد إضافته أو مفعول أو وصف أو حال وغير ذلك مما يكون له تعلق بوجه التشبيه فيأيد ذكر من القيود لأحد الطرفين لكن لا تعلق له بوجه التشبيه لا يكون فيه الطرف مقيداً



كشيتبه الخلد بالورد ونحوه وعليه قوة تعالى عن لباسكم وأنتم لباس لمن فإن قلت ما وجه التشبيه في الآية قلت جعله الزمخشري حياً فإنه قال لما كان الرجل والمرأة يتقننان ويشتمل كل واحد منهما على صاحبه في عناقته شبه باللباس المتشتمل عليه قال الجعدي إذا ما الضيعع نثي عطفها • تثنت فكانت عليه لباساً (٤١٨)

كشيتبه الخلد بالورد ومقدان كقولهم) لن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالأرقم على الماء) فالمشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء والتشبيه هو الأرقم المقيد بكون رقه على الماء بوجه التشبيه واحترزنا بقولنا بما يكونه تعالى بوجه مما ما بد كزمن القيود لأحد الطرفين لكن لا يتعلق بوجه التشبيه فلا يكون به الطرف مقيداً كما تشبه عليه عندنا ثانياً بقوله تعالى عن لباسكم وأنتم لباس لمن تشبهاً للفردين بلا تقييد وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى في التركيب (كشيتبه) أي ومثال التشبيه في المفردين غير المقيد من تشبيهه (الخلد بالورد) في الحسرة والجمرة وجه مفرد وقد تقدم أن المفرد طر فاه مفردان إذا لم يكن تقطعه عند عدم ادما مفرداً حقيقة والخلد والورد لا يعني أفرادهما ومن تشبيه المفرد بالورد بلا تقييد قوله تعالى عن لباسكم أي كاللباس لكم وأنتم لباس لمن أي كاللباس لمن ووجه التشبيه بين اللباس والرجل والمرأة أن كلا منهما بلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما بلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما باستر صاحبه بالزواج ما يكره من الفواحش كما يستر الثوب العورة وحيث اعتبر في الوجه كونه اشتغالاً واستعمالاً لا ينبغي استقبله باللباس لأن كل لباس موصوف بكونه بحيث يشتمل ويستتر به من غير توقف على كونه للرجال ولا على كونه للنساء فإذا ما لمجرور وهو كونه لنساء أو للرجال لا يتوقف عليه الوجه وما لا يتوقف عليه الوجه لا يصدق في التقييد ولأن التركيب لا يدخل في التشبيه إلا ما يتوقف عليه ويؤخذ باعتبار هذا فلهذا قلنا أن هذا التسمي من تشبيه المفرد بالورد بلا تقييد ولم تعد الجور في الطرف الذي هو اللباس قيداً وهو لكم ولهن تظنهم (أو) هما أعني الفردين (مقدان) بغير ورأ وغيره مما يتعلق به وجه التشبيه كما تقدم وقد جعل المصنف المقدم من المفرد كما تكررنا له فيما تقدم وذلك (كقولهم) فمن لا يحصل من سعيه على طائل أي على فائدة (هو كالأرقم على الماء) وقد تقدم بيان هذا مفرد مفرد أو مركب بمركب أو مفرد بمركب أو عكسه الأول تشبيه مفرد بمفرد وهو أبعد أقساماً أن يكونا غير مقيدين كشيتبه الخلد بالورد والمراد بالقيد هنا ما كان قيداً لا مدخلاً في التشبيه فمتر زبدان عن قولنا خذ يد كهذا الورد وكذلك كل تشبيه كان طر فاه مسبقاً فالمراد به غير مقيد بقيد تشببه الخاص وكذلك قولنا هذا الخلد كهذا الورد تشبيه مفرد غير مقيد بمفرد غير مقيد وأن قول المصنف تشبيه الخلد بالورد لا يعني به ما إذا كانا كلبين بل أعني من ذلك ومثله المصنف في الإيضاح بقوله تعالى عن لباسكم وأنتم لباس لمن لا يقال التشبيه بمقيد بقوله تعالى لكم ولهن لأننا قول هو قيد لغني لأثره في وجه التشبيه كما سبق نعم قد يقال التشبيه هنا مقيد والمعنى من في وقت المضاجعة لا مطلقاً وإليه يشير ما نقله المصنف عن الزمخشري أن ذلك تشبيه محسوس بمحسوس وأن المراد أن كلاً يكون لصاحبه كاللباس الثاني أن يكونا مفردين مقيدين والفرق بين المفرد المقيد والمركب أن المركب كل واحد من أجزائه جزء الطرف والمفرد المقيد يكون الطرف فيه ذلك المقيد والتقييد شرط لأجزائه ومثله المصنف بقوله هو كالرقم على الماء وعبارته في الإيضاح كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على شيء هو كالأرقم على الماء

وقيل شبه كل واحد منهما باللباس لا لأنه يصونه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة وإما مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على شيء هو كالأرقم على الماء وكالأرقم في الماء فإن التشبيه هو اللباس لا مطلقاً بل مقيداً بكون سعيه كذلك والتشبيه به هو القايض أو الأرقم لا مطلقاً بل مقيداً بكون قبضه على الماء أو رقه فيه

(قوله كشيتبه الخلد بالورد) بأن يقال الخلد كالورد في الجمرة فالمراد تشبيه الخلد الغير المضاف لأحد وجعل في المطلق من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد قوله تعالى عن لباسكم أي كاللباس لكم وأنتم لباس لمن ووجه التشبيه بين اللباس والرجل والمرأة حسى وهو اللاصقة والاشتغال لأن كلا من الزوجين بلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما بلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه كذا قال صاحب

الكشاف وقيل إن وجه التشبيه على وهو الاستعمال كره لأن كلا من الزوجين يستر صاحبه عما يستره من الفواحش لأن كما يستر الثوب العورة ولا يقال إن لمن ولم وصف باللباس فيكون التشبيه في الشبه مقيداً لا نقول أنه وإن كان وصفاً لكن لا دخل له في وجه التشبيه لأنه اعتبر في الوجه الاشتغال أو الاستعمال كما يكره ولا شك أن اللباس في حد ذاته موصوف بكونه يشتمل به ويستتر به من غير يتوقف على كونه للرجال ولا على كونه للنساء أو لغيره من كون اللباس للنساء أو للرجال لا يتوقف عليه الوجه وما لا يتوقف

لأن وجهه الشبه فيها هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة والقبض على الماء والرقم فيه كذلك لأن الفائدة قبض اليد على الشيء أن يحصل فيها إذا كان عمالاً يتسلسل قبضها عليه وعدمه سواء وكذلك القصد بالرقم في الشيء أن يبقى أثره فيه فإذا فعل فيما لا يقبله كان فعله كعدمه فالقبض هاتين الصورتين هو الجار والمجرور ونحوهما وتوهم هو كمن يجمع سبقين في غدو قولهم هو كبتشي الصيد في عريسة الأسد وقد يكون محالاً كقولهم هو كالمدى وليس به عبر ومحاطر فامعيدان قول الشاعر  
أني وتزني عدى معشرا \* كعلق دراعلي خنزير

عليه الوجه لا يعد من التقيد فلذا قيل انه من تشبيه المقرد بالمقرد بلا تقييد (قوله لان وجه الشبه) عليه لكون كل من الطرفين مقيدا وقوله هو التسوية الخ الاولى هو استواء الفعل وعدمه لان التسوية المذكورة توصف للفاعل لا للطرفين تأمل (قوله وهو) أى وجه الشبه المذكور (قوله هو موقوف على اعتباره هذين القدين) أى لان مطلق ساع ومطلق راقم لا يتصف واحدهما بما لوجه المذكور لانه يجوز ان الساعي يحصل من معيه على طائلس والراقم يجوز ان يرقم على بقرى يؤخذ من قوفه وهو موقوف الخ ان ليس المراد بالتقديم ما ذكره قيمه مطلقا بل المقيد مدخل في وجه الشبه وهو كذلك كما تقدم (قوله والشخص كلآرآ في كفا الاشئ) تمامه لما رأيت ما يثبت فوق الجبل (١) قوله فان المشبه الخ كذا في الاصل ولا يخفى ما فيه فارجع الى السبع العجيه انتهى كنه معجمه

بل يشهد كونها في كفا الأشل (٤٣٠) وعلى عكس ذلك كشبه المراءة في كفا الأشل بالشمس الثاني تشبه المركب بالمركب وهو ما طرأه

كثيران مجتمعتان كما في قول البصري ترى أجهال تصعدن فيه ٥ صعدوا بالريق في الغيم الجاهل لا يريد به تشبيه سائر الخول على الانفراد بالريق بل مقصوده الهيئة الخاصة بالحاصلة من مخالطة أحد الوترين بالأخر

طردى لأن التشبيه صحيح فهادون ذلك الاعتبار والمراءة وهو التشبيه بما مقبلة بكونها في كفا الأشل إذا الهيئة الحاصلة من الاستدارة والحركة وتوجع الاشراف على الوجه السابق التي هي الوجه لا تصحق الاعتبار بقدر كونها في كفا المرتش وما يتوقف عليه الوجه بقدر التوقف هنا ضروري إذا المراءة في كفا الثابت الدلائل بتصورها ما ذكر ولما كان يكون أعني غير المقيد هو التشبيه وبالمقيد هو التشبه وهو العكس المشار إليه بقوله (وعكسه) أي أن يشبه المقيد بغيره كما لو قيل المراءة في كفا الأشل كالشمس عند قصد التشبيه المقلوب مثلا وقد بينا أن المراءة مقيدة والشمس غير مقيدة وذلك واضح (وإما

تشبيه مركب بمركب) هو معطوف على قوله أمام مفرد بغير معنى أن التشبيه أمام مفرد بغيره وهو ثلاثة أقسام كانتهم وأما تشبيه مركب بمركب وقد تقدم أن المركب هو الهيئة الحاصلة من أشياء تضاف وتلاصق في اعتبار المتكلم حتى صار شيئا واحدا بحيث إذا انتزع الوجه من بعضها اختل التشبيه في قصد المتكلم وهو أعني تشبيه المركب بالمركب ثلاثة أقسام بالظاهر فله لكل جزء من الأجزاء المنضمة نظير يصح تشبيهه في المعاني لا يشك في بل وإذا انجموع وهيئة من غير ظهور للمقابلة من الأجزاء وذلك كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الآيات فان المراد تشبيه قصة المنافقين بقصة من استوقد ناراً فأما أضافات ما حو له ذهب الله بنورهم في وجودها يكون نافعا في الحين ويطمع في حصول المراد مباشرة ثم يعقبه الانقطاع الموجب للهلاك والأيا من كل نفع ولم يقصد فيه مفرد يقابله مفرد من تلك الجهة الأخرى فان أريد أن يشكاف في ذلك جعل المتناقض كالاستوقد ناراً وإظهاره للآيات الذي انتفع به في الدنيا كوجود ضوء النار المنتفع به حينئذ وانقطاع الانتفاع المتناقض بالآيات الذي أظهره بسبب الموت مع عقوبة الهلاك في النار وإحجاب أنطفاء النار المستوقد ووقع في ظلمة لا يبصر ولكن هذه تكلفات والمنهج في مثل ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة والتضمة بالقصة كإلحاقه ذلك هنا وأوجه صريح ذكر المثل وما يظهر فيه المقابل من كل طرف لكن عندا البصر لا يصح التشبيه لعدم صحة المعنى كما في المثال السابق عند اعتبار المقابلة التكليفية وذلك عند الغاء لفظ المثل في غير القرآن العظيم مثلا فإنه لا معنى لتشبيه المتناقض بوجه مستوقد النار وحده ومثاله من غيره قوله

كأنما الريح والمشتري ٥ قدأما في شامخ الرفع

منصرف بالبل عن دعوة ٥ قدأما رجت قدأما شعبة

فإن تشبيه الريح وهو النجم المعلوم بالرجل المنصرف عن الدعوة إلى الطعام في الآية مثلا لا معنى له منفردا وما يصح تشبيه كل مقابل بأخيه حتى يكون من تشبيه المتعدد ولكن منع منه وجود الحسن في التركيب الذي لا يوجد في المتعدد وذلك كقوله

وكان أجرام النجوم ولأمعا ٥ دورنن على بساط ازرق

فإن مقابل النجوم من الطرف الآخر هو الدر ومقابل السماء المفهومة من ذكر النجوم بساط ازرق وذلك ظاهر ويصح التشبيه في كل منهما على الأفراد بأن يقال النجوم كالدر والسماء كبساط ازرق والسماء أشاد بقره وعكسه القسم الثاني تشبيه مركب بمركب وهو ما طرأه كثيران مجتمعتان ومثاله بيت بشار السابق وقد تقدم في تقسيمات وجه الشبه فلأخر المنصف ذلك إلى هال كان أولى وهو قوله

(قوله مقبلة بكونها في كفا الأشل) أي لأن الهيئة الحاصلة من الاستدارة والحركة وتوجع الاشراف على الوجه السابق التي هي الوجه لا تصحق الاعتبار بقدر كونها في كفا المرتش وما يتوقف عليه الوجه بقدر التوقف هنا ضروري إذا المراءة في كفا الثابت الدلائل بتصورها ما ذكر ولما كان يكون أعني غير المقيد هو التشبيه وبالمقيد هو التشبه وهو العكس المشار إليه بقوله (وعكسه) أي أن يشبه المقيد بغيره كما لو قيل المراءة في كفا الأشل كالشمس عند قصد التشبيه المقلوب مثلا وقد بينا أن المراءة مقيدة والشمس غير مقيدة وذلك واضح (وإما تشبيه مركب بمركب) هو معطوف على قوله أمام مفرد بغير معنى أن التشبيه أمام مفرد بغيره وهو ثلاثة أقسام كانتهم وأما تشبيه مركب بمركب وقد تقدم أن المركب هو الهيئة الحاصلة من أشياء تضاف وتلاصق في اعتبار المتكلم حتى صار شيئا واحدا بحيث إذا انتزع الوجه من بعضها اختل التشبيه في قصد المتكلم وهو أعني تشبيه المركب بالمركب ثلاثة أقسام بالظاهر فله لكل جزء من الأجزاء المنضمة نظير يصح تشبيهه في المعاني لا يشك في بل وإذا انجموع وهيئة من غير ظهور للمقابلة من الأجزاء وذلك كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الآيات فان المراد تشبيه قصة المنافقين بقصة من استوقد ناراً فأما أضافات ما حو له ذهب الله بنورهم في وجودها يكون نافعا في الحين ويطمع في حصول المراد مباشرة ثم يعقبه الانقطاع الموجب للهلاك والأيا من كل نفع ولم يقصد فيه مفرد يقابله مفرد من تلك الجهة الأخرى فان أريد أن يشكاف في ذلك جعل المتناقض كالاستوقد ناراً وإظهاره للآيات الذي انتفع به في الدنيا كوجود ضوء النار المنتفع به حينئذ وانقطاع الانتفاع المتناقض بالآيات الذي أظهره بسبب الموت مع عقوبة الهلاك في النار وإحجاب أنطفاء النار المستوقد ووقع في ظلمة لا يبصر ولكن هذه تكلفات والمنهج في مثل ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة والتضمة بالقصة كإلحاقه ذلك هنا وأوجه صريح ذكر المثل وما يظهر فيه المقابل من كل طرف لكن عندا البصر لا يصح التشبيه لعدم صحة المعنى كما في المثال السابق عند اعتبار المقابلة التكليفية وذلك عند الغاء لفظ المثل في غير القرآن العظيم مثلا فإنه لا معنى لتشبيه المتناقض بوجه مستوقد النار وحده ومثاله من غيره قوله

كما

قصد المتكلم ويصح في تشبيه المركب بالمركب أن يكون وجه الشبه مركبا أي هيئة كائنه في تشبيه المفرد بالمركب لأن يكون الوجه كذلك وأما في تشبيه المفرد بالمفرد فتارة يكون الوجه مركبا وتارة يكون مفردا

وكذلك المقصود في بيت بشار، ولما وجب الحكم بأن أسافاً في حكم المعدلة للصدر ونصب الأساف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصلها الرضعا، وبما نسب على ذلك أن قوله تعالى كواكب جلة وقعت مسبوقة لليل فان الكواكب منذ كونه على سبيل التبع لليل ولو كانت مسبوقة بشأنها لليل ليل وكواكب وأما بيت امرئ القيس

كان قلوب الطير يطاوباسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالي

فهو على خلاف هذا لأن أحد الشيتين فيهما الطيرين معطوف على الآخر أما في طرف المشبه به فين وأما في طرف المشبه فلان الجمع في المتن في كاهن في الخلف فاجتماع شيتين، وأما في بيت بشار في قوله كواكب جلة وقعت مسبوقة لليل فلو كانت مسبوقة بشأنها لليل ليل وكواكب وأما بيت امرئ القيس

يكون ذلك إذا جرى الثاني صفة للاول أو ألامنه أو ما أشبه ذلك وقد صرح (٤٢١) بالعطف فيما أجاء به من قوله

رطباوباسا وهذا القسم ضربان أحدهما ما لا يصح تشبيهه كل جزء من أحدهما طرفيه عما بهما به من الطرف الآخر كقوله

(كافي بيت بشار) كان منار النقع فوق رؤسنا وأسافنا على ما سبق تقريره (ولما تشبهه مفرد مركب كاهن من تشبيه الشقيق) وهو مفرد بعلام ياقوت نشر على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور

ولكن بقوت الحسن الذي اقتضاه التركيب المقصود للشاعر فان الحاق هيئة ظهور الصوم على السماء الأزرق هيئة الدرع على البساط الأزرق أحسن وأرق ذوقا من الحاق النجوم المحررة بالدروع والسماء بالبساط على انفراد كل واحد على صاحبه عند قصد تعدد التشبيه والذوق السليم شاهد بذلك وبما ظهر فيه المقابل لكن قصدت فيه الهيئة لا التماثل ولان فيه ما منع من التماثل كما قدمناه ما أشار إليه المصنف بقوله (كافي بيت بشار) أي كالتشبيه الكائن في بيت بشار السابق وهو قوله

كان منار النقع فوق رؤسنا \* وأسافنا لليل تهاوى كواكب

فانه شبه هيئة السيوف المقاتلة بالعمارة المشار فوق رؤسهم هيئة النجوم مع الكواكب والمقابل للسيوف هي الكواكب والمقابل للعمارة هي النجوم المحررة تهاوى كواكب سافه مساق الوصف لليل فلا يستقل في التشبيه كما تقدم مع ان في اعتبار الهيئة الاجتماعية من الحسن ما لا يوجد في النجوم وقد تقدم بيان ذلك وسبق هناك تحقيقه فلا يرجع (وأما تشبيه مفرد مركب) فهو معطوف على ما عطف عليه ما أشبهه أي التشبيه امام مفرد مجرد بأفهامه وأما مركب مركب وامام مفرد مركب وأريد بالفرد هنا ما يقابل المركب الشامل للقيده لا ما يقابل المقيد لما تقدم ان المصنف ادخل المقيد المفرد وتشبيه الفرد بالمركب (كاهن من تشبيه الشقيق)

كان منار النقع فوق رؤسنا \* وأسافنا لليل تهاوى كواكب

فانه لم يرد تشبيه منار النقع بالليل فانه غير طائل ولا تشبيه السيوف بالكواكب فانه غير طائل بل قصد تشبيه الهيئة الحاصلة من اجتماعهما على هذه الصورة بالهيئة الحاصلة من الليل والكواكب المتناهية ألا ترى أن تهاوى كواكب جلة هي صفة لليل بخلاف قول امرئ القيس

كان قلوب الطير يطاوباسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالي

الآخر غير أن الحال تغير ومثاله قوله

وكان أجرام النجوم وأمعنا \* درونهم على بساط أزرق

فانه لو قيل كان النجوم دروناً كان السماء بساط أزرق كان تشبيهاً صحيحاً لكن أين يقع من التشبيه الذي يربط الهيئة التي غلظها القلوب سروراً وبها من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في أديم السماء وهي زرقاء زرقها الصافية الثالث تشبيه المتسدر بالمركب كاهن من تشبيه الشاد الجلي والشقيق والنيلوفر

(قوله كافي بيت بشار) بالإضافة للمعد أسبقها لما تقدم (قوله كان منار النقع الخ) يدل من بيت بشار فقد شبهت الهيئة المنزعة من السيوف المسالوة المقاتلة بهما مع انعقاد النجوم فوق رؤسهم بالهيئة المنزعة من النجوم وتساقطها في الليل الى جهات متعددة

(قوله والفرق الخ) اعلم ان الفرق بينهما من حيث المفهوم واضح لا خلاف فيه لان المركب هيئة منتزعة من أمور متعدده اثنان فما كان كالاعلام باليقينية المنتزعة على المراح الزرجية والمفردا المقصودا كان مقيدا بقدر كمال اقم المقيد يكون رتبة على الماء والمرأه بقية كونها في كمال الاصل في المركب (٤٣) يكون المقصود بالذات الهيئته والاجزاء المنتزعة منها تباع لتوصلهم اليها بخلاف المقيد فان

والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شئ الى التامل فذكره اما يقع الالتباس

الذي هو مفرد لعدم تقييده بوصف او غيره باعلام باقوت نشتر على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور وهي تلك الامور الاجتماعية هي العنصرية في التشبه لان وجه التشبه في التشبه كونهذا اجرام حرة ميسرة على ساق طوبى بل اخضر ولا يتم هذا الوجب في تلك الامور الا باعتبار مجموعها ويدل على اعتبارها بمجموعة وأنه لم يعتبر اوران الشقي مع الاعلام ذكره لوصف الاعلام على وجه لا يصح ان يكون مثلهما وحده فان قيل هذا مقيد لان الاعلام قيدت بالاضافة المقتضية لتكوينها من الباقوت ووصفت بكونها نشتر على رماح من زبرجد فليس هذا من تشبيهه بمفرد كبل مقيد (قلت) لو كان التقييد التصوي يخرج عن التركيب لعدم التركيب اولقل فان قوله فيما تقدم ليل تهاوى كوا كبه هذا من المركب مع ان غاية مانته وصف الابل تهاوى الكواك ولكن اذا قيد الشئ بشئ من المقصودات النصوبه بمن مقبول او وصف او نل صرف او مجرورا وغير ذلك فان كان المقصود بالذات في قصده المتكامل هو المقيد والمقيد تباع كان من باب المقيد وان كان المقصود الهيئته الاجتماعية وقول العلم انما المقصود ولا تخرج لياو حيد من اجزاء ذلك الطرف بعينه اعلى بعض كان من قبل المركب بالفرق بين المقيد والمركب المقيد المراح في شئ مخصوص وعنده ما مال الرجان باعتبار المتكامل وعنده فيكون باعتبار ذوقه المتقضي للاشياء بشئ اكثر من غيره اولعدم الاهتمام بالاشياء وعندهما فيكون باعتبار السامع فيكون باعتبار الفرائض العادلة على قصده المتكامل او باعتبار اناته لاسمته في ذلك التشبيه لم يطابق ذوقه وطعمه الاذنا في الرجان المتقضي لتقييده وعنده المتقضي للتركيب والحاصل ان التفرقة بين المقيد والمركب لا يكون باعتبار التركيب العقلي لاسيما في ذلك غالباً وانما يكون باعتبار قصده الهيئته بالذات والاجزاء تباع او باعتبار قصده جزئ من الاجزاء او لرب بغيره تباع والحاصل على أحد التصديدين وجودا لحسن فيه دون الآخر وهذا الاعتبار اعني ادراك وجود الحسن المتقضي لاحد الامر من اعمالها كفيه الذوق الجاري على استعمال البلاغية او ليطعوا ولهذا قيل ان هذا الفن اذا التبس فيه بابيباب لم يفصل بينهما الا الذوق فهو احوج كل فن الى الذوق والاذواق تختلف ولا تنضبط فلا تخرج على نسق واحد في كثير من الامور بخلاف المعقولات الصرفة ومن ثم قيل ان الفرق بين المقيد والمركب احوج شئ الى التامل يعني في تفسيره والتعبير عنه وفي ادراكه واخضعته من كلام البلاغيين اسم التقييد والتر كيب وما ادرالك كنه في نفس الامر لا بقيد اسم التقييد والتر كيب وهو منشا الصعوبة فهو احوج شئ الى الذوق وانما صعب في التعبير لان التعبير عن التوقيات اصعب شئ وادراكها من التعبير كذلك ولذلك يقال من وصفه البلاغ قبل الاحتلام لم يفهمه الا بعدوه وكذلك هو اصعب شئ في الادراك حسب يدعي التركيب فان ذلك شبهه وشبهه متعددا كاساق واعلم ان المصنف قال في الايضاح ان المقصود في بيت بشار الهيئته الحاصلة ولذلك وجب الحكم بان اسيا فاني حكم الصلة للصدر وتصب الاسيا ف لا يمنع من

أحد الاجزاء مقصود بالذات والباقي التباع وحينئذ فالاحتياج لتامل انما هو بالنظر لثرا كيب والواد الخو بقى التشبه الواردة على الانسان وان تغير كون هذا التشبه الذي فيها أو التشبه به من قبل المفرد المقيد أو من قبل المركب يحتاج لتامل لان القيود ممتدة على كل من الامرين ولا حاكم في تغير احدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذلك الطبع وصفه القرينة والحاصل ان التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب العقلي لاسيما في ذلك غالباً وانما تكون باعتبار قصده المتكامل الهيئته بالذات والاجزاء تباع او باعتبار قصده جزئ من الاجزاء او لرب بغيره تباع والحاصل على أحد القصددين وجودا لحسن فيه دون الآخر فادراك وجود الحسن المتقضي لاحد الامر من اعمالها كفيه الذوق السليم وصفه القرينة وهذه التفرقة بينهما باعتبار المتكامل وما السامع يفكر بينهما باعتبار الفرائض العادلة ان المتكامل

قصده الهيئته او قصده جزأ من تباع بغيره او باعتبار اناته لاسمته في ذلك التشبيه لم يطابق ذوقه وطعمه الاذنا في الوجه المتقضي لتقييده وعنده المتقضي للتركيب ومن المعلوم ان الاذواق لا تجري على نسق واحد لهدم انضباطها فلذا قيل ان التفرقة بين المركب والمقيد احوج شئ الى التامل أي احتياجها للتامل اشده من احتياج غيرهما لانهما لا تقف واحتياجها للتامل بالنسبة للمتكامل والسامع اما الحكم في حيث التعبير عنها واما السامع في حيث ادراكها كنهان كلام البلاغ وانما كان التعبير عنها ماصعبا لانها من التوقيات والتعبير عن التوقيات صعب وادراكها من التعبير كذلك فاقابل

تقدير

تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع فهو كقولهم لو تركت الناقة وفصلها قال المصنف في الايضاح وهذا القسم ضربان الاول ما لا يصح تشبيه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابلها من الطرف الآخر كقوله غدا والصبح تحت الليل باد \* كطرف أشبه ملقى الجلال

فان الجلال فيه في مقابلة الليل فالوشيه به لم يكن شيئا وقد أورد أن تشبيه الليل بالجلال محصم بتجامع مطلق السترة فلم يصح ما قلناه وأجيب بان المصنف لم يمنع محصمه بل منع حسنه وقول القاضى التتوخى

كانما المربخ والمشتري \* قدأسمه في شامخ الرفع

منصرف بالليل عن دعوة \* قدأسرحت قلأمه شمع

فان المربخ في مقابلة المنصرف ولو قيل كانما المربخ منصرف عن الدعوة كان خلفا من القول وعلى سياق ما سبق يتعين أن يكون المربخ والمشتري قدأماه جله حالية ليكون التشبيه مركبا والثاني ما يصح تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابلها من الآخر غير أن الحال تنفخ كقول أبى طالب الرقى وكان اجرام النجوم وأومعا \* دورثرت على بساط أزرق

فلوقيل كان النجوم ددر وكان السماء بساط أزرق لصح لكن أين يقع من التشبيه الذى يربك الهيئة التى تلا القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤنثة متفرقة فى أديم السماء وهى زرقاء زرقمة صافية (قلت) تشبيه المركب بالمركب والمقرد المقيد بالمقيد لا يكاد يفصل أحدهما عن الآخر فى اللفظ بل فى المعنى حيث كان المقصود الهيئة الحاصلة من مجموع أمرين أو أمور فهو تشبيه مركب بمركب لأن كل واحد من أجزاء الطرف الواحد ليس مقصودا وان صح تشبيهه بجزء الطرف الآخر حيث كان المقصود أحد أجزاء الطرف الآخر ولكن بقيد فيه وليس ذلك القيد مقصودا لنفسه بل للطرف فهو مقيد عقدها وان وجدت فى أحد الطرفين قيد اللفظيا فانظر الى المعنى فان وجدت المقيد هو المقصود والقيد تبع لم يؤثر فيه شئ فهو مقدره مقيد وان وجدت تشبيههما الى الهيئة الحاصلة فى الذهن على السواء فهو تشبيه مركب وان أردت تشبيه أشياء متفصلة بأشياء متفصلة فهو تشبيه متعدد متعدد واذأثبت بالعطف وقلت زيد وثوبه ككبر وثوبه احتمل ذلك تشبيه زيد بكبر وثوب زيد بثوب بكر فيكون لهما وثنرا فاذان حينئذ تشبيهان متفصلان متعددان وليس الكلام فيه واحتمل أن يزيد زيد كمرور فى حال كونه كل منهما مع ثوبه والثواب شرطان فى تشبيه أحدهما بالآخر فيكون تشبيه مقدره مقيد بمقدره مقيد وتكون الواو اللاحقة وليس من شرط الواو التى لاتنصب أن لا تكون معنى المعية مر اذا معها واحتمل أن يريد تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع ذلك بالهيئة الحاصلة من مجموع هذا فيكون تشبيه مركب بمركب والواو اللاحقة كما سبق وكذلك اذا قلت النجوم والديا كالسنة والابتداء والتر كى فى هذا الباب هو جعل التشبيه به امر احصا من مجموع أمرين أو أمور والتقدير أن تشبه شيئا بشرط انضمام شئ اليه والتر كى فى هذا أعم من التركيب النحوى فان التر كى عند النحوى كتر كىب الاسناد كزيد قائم أو الزنج مثل بعلبل أو الاضافة مثل غلام زيد والتر كىب المقصود هنا أمر يرجع الى المعنى أعم من أن يكون القيد اضافة أو صفة أو حالا أو ظرفا أو غير ذلك وأعم من أن يكون ملفوظا به أو مقدر او هذا تحقيق لم يتعرضوا له فليتأمل اذا تقررت ذلك فليت بشار مركب بمركب لان المقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من أحد ههما بالهيئة الحاصلة من الآخر وان كان قوله تهامى كوا كى قيد فى اللفظ ولم يدخل عليه حرف التشبيه ولكنه مقصود على أنه جزء لا شرط فلذلك جعلناه مركبا وأما جعل أسفا فمعه ولا معه فليس شرطا كما سبق وأما قوله \* غدا والصبح تحت الليل باد \* فيظهر أنه تشبيه مقيد بمقيد فان المقصود تشبيه الصبح بغيره هذه الصفة لا الهيئة الحاصلة

(قوله كقوله) اي قول اي تمام (٤٣٤) من قصد من الكامل يدحسها العنصر اولها

وقد حواشي الزهر في غمره  
وغدا التري في حله تكسر  
تزل مقدمة المصنف جنة  
وبد الشاهجيدة لا تكسر  
لولا الذي غرس الشاهجيدة  
كان المصنف هاشما لا تخر  
كملة آسى البلاد بنفسه  
فيها ويوم به تنفس  
مطرب ذوب العصفرة بعده  
صحو يكلمن الفخارة بطر  
غيتان فالأقوام غيت طاهره  
لأوجهه والخصوف مضمهر  
(قوله نصفا) أمر من  
التنصيص وهو يلوغ الاقصى  
والغاية وهو مبني على حذف  
النون والالف فاعمل  
ونظر يكمل مفعول اي بالفا  
أقصى فليس بكا وغاشيه  
بالبالغة في تحديق النظر  
(قوله في الاساس نقصيته)  
أشار بهذا الى أنه تعدى  
بنفسه وفي انضمام  
نقصيت في المسئلة بلغت  
الغاية فيها فهو بقيد جواز  
تعديه في قوله اي اجتهدا  
في النظر) اشارة الى أن  
النقصي يدل على التكاف  
(قوله تري باوجوه الارض)  
أما الا ما كن البادية منها  
كأوجه وفي الكلام حذف  
اي فاذا نقصت في نظر بكا  
واجتهد عما فيه ونظرنا  
الى ما فالك من الارض

(واما تنبيهه مر ك بقدر كقوله يا صاحبي نقصيا نظركم) في الاساس نقصيته بلغت أقصاه أي  
اجتهدا في النظر وبلغنا أقصى نظركم (تري باوجوه الارض كيف تصور)  
أو التقيد ولم يطابق الذوق ذلك الذي تأمله (واما تنبيهه مر ك بقدر) يعني بقدر مقيد  
بدليل المثال وهو معطوفه أيضا على ما عطف عليه ما قبله يعني أن التشبيه ما تشبهه مقيد بقدر وقد  
تقدمت أقسامه واما تنبيهه مر ك بمر ك واما تنبيهه مقيد بمر ك واما تنبيهه مر ك بمر ك بقدر مقيد  
كقوله (يا صاحبي نقصيا نظركم) أي بلغنا أقصى نظركم بالبالغة في تحديق النظر يقال تنصيته  
بلغت أقصاه وإذا تنصيت ما تنظر بكا ما تنظر ما فالك من الارض واجتهد عما فيه ولم تنصير فيه  
أن تلاحظ ما لاحظ لا تقتضي المطالعة على غير الشيء فكانما (تري باوجوه الارض) أي الا ما كن  
البادية منها كالوجه (كيف تصور) أي تريبا كيف تبدو صورتها أي تريبا كيفية صورتها بانيون  
وكذلك قوله كما في المخرج والمشتري وما قوله وكان اجرام النجوم فيظهر فيه أنه مر ك بمر ك بمر ك بمر ك  
المقصود تشبيه الهيئة بالهيئة كما قال المصنف وان كان يحفل أن يكون تشبيه مقيد بقيد وانما يصح  
ذلك بناء على أن قوله وكان اجرام النجوم فيه تركب من قديمه فدل المعنى اجرام النجوم في السماء  
الزرقاء ولقائل أن يقول جعلت في الكلام قيداً مطوي باوجوه النجوم في سماء زرقا وهي حالة  
دائمة كدوام الارتناس طرقة الشمس وجعلت قوله والشمس كالآفة في أف الاصل تشبيه مقيد بقدر  
مقيد بقدر مقيد ولم يقتصر بالارتناس الدائم الشمس لكن بالاختلاف حالها فاحل زرق السماء قيداً  
دائماً للنجوم ويكون تشبيه مقيد بقدر مقيد لا يقال كيف تعتبر حركة الشمس قيداً وهي  
وجه الشبه لا تقول هو وارد على المصنف حيث جعل وجه الشبه في قولنا دورثون على بساط أزرق  
من جلته ووقع أشياء بيض في جوانب شيء أزرق القسم الثالث تشبيه مقيد بمر ك قال المصنف  
كامر في بيت الشقيق يشير الى قوله

وكان بحر الشبه في اذا نقوب أو تصعد

أعلام يا قوت نشر \* ن على رماح من زربجد

فان قلت قد سبق الاعتراض على هذا بان وضع هذين البيتين كوضع قوله وكان اجرام النجوم لوامعها  
فانه ليس مع واحد منهما من الشقيق واجرام النجوم قيد لفظي ولوامعها لا تقيد فيه معنى فاما ان يقدر  
لها ما قيد ويجعل تشبيهه مر ك بمر ك ويجعل تشبيهه مقيد بقدر وكيف يمكن أن يشبهه مقيد بمثل  
على صفة واحدة عرك بمثل على صفتين ملحوظتين في الشيء فان قيل المراد الشقيق وساعده قلنا  
فهو تشبيهه مر ك بمر ك قلت المراد بالركب ما كان هيئة حاملة من حقيقتين متفاضلتين يجتمعان  
والشقيق مر ادبه ووساعده فالجموع منه ما حقيقة واحدة للاحقة بقتان ركبتم احدها مع  
الآخرى بخلاف اجرام النجوم فاما لا يطلق على مجموع النجوم والسماء أمم النجوم لانها ما حقيقة بقتان  
مختلفتان نعم قد يقال لاجل الاعلام مر ما حقيقة واحدة لان الجميع يسمى علما ولو ينبغي أن يعلم  
أنه ان صح تشبيه المقرب بالركب لا يكاد يتم الا بان يكون المقرب مقيد في المعنى القسم الرابع تشبيهه  
مر ك بقدر كقوله يا صاحبي نقصيا نظركم تري باوجوه الارض كيف تصور

تري الخ (قوله كيف تصور) مقول اقول لمحدوف أي قائلين على وجه التهجيب كيف تصور أي

تبدو صورتها أو كيف تصير صورتها بحسنة باظار البيع فهو من الصورة أو كيف تصور وتتشكل فهو من التصور وأنه بدل اشتمال  
من وجوه الارض أي كيفية صورتها بانيون لاشراق لها كيدل عليه ما بعده

ترباتها راسمها قد شاه • زهر الرايا فكتما هو مقمر

يعني أن النبات من شدته خضر مع كثرة وتكاثره قد صار لونه الى الاسوداد فنقص من ضوء الشمس حتى صار كضوء القمر

(قوله أي تصور) أي تمثل وتشكل وأشار الشارح إلى أن تصور يغني التامضارح تصور المطاوع وهو قوله حذفت التاء أي تاء المضارعة أو ما بعدها على الخلاف في ذلك (قوله مقمر) أي يقبل التصور ويدت صورته في الوجود (قوله ترباتها) بدل من تربا وجوه الأرض بدل مفصل من يحمل أو عطف بيان وكأنه يقول تربا بكثرة تلك الوجوه وهو كونه ذات اشراق مخلوط باسوداد وقوله نهارا شمسا أي ضوءه لأن النهار لا يرى من حيث أنه زمان (قوله لم يستر غيم) بيان لفائدة وصف النهار بكونه مشمساً (قوله أي خاطبه) أي خاط ذلك النهار المشمس أي خاط ضوءه (قوله زهر الرايا) الزهر يغني لزامه وهو قد تسكن هاتره والرايا جمع روية بضم أوله وفحمة المكان المرتفع وفي الكلام حذف صنف أي لون زهر الرايا وأراد بالزهر (٤٣٥)

الزهر عجاذا لانه أحسن ما فيه والليل على أن المراد بالزهر النبات مطلقا قول الشارح لأن الأزهار باخضرها الخ (قوله خصها) أي الربا بالذكر دون سائر البقاع وقوله لانها أي الرية أنضأ أي من غيها وقوله وأشد خضرة عطف تفسير وأراد أنهم أنضأ باعتبار ما فيه من الزرع ويحتمل أن الضعيف في خصها زهر الرايا وأنت الضعيف لاكتساب الزهر التائب من المضاعف اليه وقوله لانها أي زهر الرايا أنضأ وأشده خضرة أي من زهر غيرها قال في الاطول عكن أن يقال خصه لانه تغلظه الشمس في أول طلوعها وتشبه أول النهار بالليل المقمر أظهر لأن نور الشمس فيه أضعف (قوله ولانها

أي تصور وحذفت التاء يقال صورته صورة حسنة فتصور (ترباتها راسمها) ذا شمس لم يستر غيم (قد شاه) أي خاطبه (زهر الرايا) خصها لانها أنضأ وأشده خضرة ولانها المقصود بالنظر (تكتما هو) أي ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أي ليل ذو قمر لأن الأزهار باخضرها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد فالشبهه مركب والمشببه مفرد وهو القمر

الاشراق لها كادل عليه ما بعد فقوله كيف تصور بدل من وجوه مضارع سقطت منه تاء المضارعة يقال صورته الله فتصور أي يقبل التصور ويدت صورته في الوجود (ترباتها) أي تربا وضوءه نهارا والا فالتمار لا يرى من حيث أنه زمان (شمسا) أي ذا شمس لم يستر غيم ولهذا وصف النهار بكونه مشمساً وأراد بالشمس ضوءها الظاهر (قد شاه) أي خاط ذلك النهار أي ضوءه (زهر) أي لون زهر (الربا) جمع روية وهي المكان المرتفع وأراد بالزهر النبات مطلقا وأطلق عليه الزهر لانه أحسن ما فيه عجاذا (فكتما هو) أي النهار يعني الضوء المشوب بالون النبات (مقمر) أي ليل ذو قمر أي ذو ضوءه فردد شبهه النهار المشمس الذي يشابه زهر الرايا وهو مركب بالمقمر أي الليل المقمر وهو مفرد مقيد لأن المقمر وصف في التقدير ليل العلم بأن الموصوف بالمقمر هو الليل وبسبب ذلك أن الضوء لما وقع على اخضرار النبات

ترباتها راسمها قد شاه • زهر الرايا فكتما هو مقمر

يريد أن النبات أشده خضرته وكثرته صار لونه الى السواد فتقص من ضوء الشمس حتى صار كأنه ليل مقمر وفيه نظرية يقال المشبه النهار يقيد بكونه مشمساً أي لم يستر الغيم شمسه وكونه كثرة في الزهر لا مجموع النهار والزهر وكون المشبه مفرد واضح إلا أنه مفرد قد ولا كدالة تشبيهه بغير مركب ومفرد الا والمفرد مقيد كاسبق (تشبيه) القيد قد يكون الجار والمجرور مثل هو كذا رقم على الماء أو مفعول أصري بها تقولهم هو كذا يجمع سيفين في نجد وقد يكون حالا تقول الطرماح ياطي السهل والأجبال موعدهم • كبتني الصيد في عريسة الاسد

(٤ - شروح التلخيص ثالث) المقصود بالنظر أي لأن الشخص بحسب الشان بدأ بالنظر للعالم ثمعا دونه وذكر بعضهم أن قوله ولانها المقصود بالنظر أي قول الشاعر نقصا نظري بكتا يا وجوه الأرض الخ (قوله أي ذلك النهار) أي ضوء ذلك النهار المشمس وقوله الموصوف أي بأنه قد تامله لون زهر الرايا (قوله لان الأزهار الخ) عطف لقوله فكتما هو مقمر (قوله قد نقصت) بتشديد الناقص وتخفيفه ما ومفعوله محذوف أي شيأ من ضوء الشمس (قوله حتى صار) أي الضوء يضرب الى السواد أي ميل اليه فنصار ذلك النهار المشمس كالليل المقمر لا اختلاط ضوءه بالسواد (قوله فالشبهه مركب) وهو النهار المشمس الذي يشابه زهر الرايا الهيئة المترعة من ذلك (قوله وهو القمر) أي الليل المقمر قال في الطول ولا يتخلو التمثيل بهذا المثال تشبيه المركب بالمفرد عن تسامح لأن قوله مقمر بتقدير ليل مقمر وحذف في المشبهه تعدد وثابتة تركب والجواب أن الوصف بالإضافة لا تمنع الأفراد لما سبق أن المراد بالركب الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشببه به هاليس كذلك بل مفرد مقيد بتقديره فلا تسامح على أن صاحب القاموس ذكر أن القمر والمقمر تاليفه فليس في الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض



**وأيضاً ان تعدد طرفاه فهو إما ملفوف أو مفروق فالملفوف ما أتى فيه بالمشبهين ثم بالمشبه بهما**

(قوله وأيضاً) أي ونمود أيضاً إلى تقسيم آخر لطلق التشبيه وقوله باعتبار الطرفين أي باعتبار وجود التعدد فهما أوفى أحدهما وأعلم أن هذا التقسيم لا يناسب التسميات (٤٣٦) الأخيرة لأنها كانت تسميات تشبيهية واحدة وهذا التقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد

(وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وهو أن يأتى أولاً بالمشبهات على طريق العطف وغيره ثم بالمشبه به كذلك

كسر ذلك الأخضر اومته فكانت متعفة حتى صار كأنه ضو مخلوط بالسواد حتى لا يتدو فيه الأشياء البليدة في النهار فصارت كالليل القمري في منفع اشراقه حتى لا يتدو فيه الأشياء انانية بسبب مخالطة السواد وقوله ترتبها رهاوتنفسه لكيفية وجود الأرض فهو بطل أو عطف بيان فكانه يقول ترى كيفية تلك الوجود وهي كونه ذات اشراق مشغوب بالسواد ونخص الربا بالزوجة لأنها أظهر ما تتحقق فيها تلك الكيفية فكانت أشد خضرة لظهورها فيها أكثر لأنها أول ما تطلع عليه النسي وذلك مناسب لأن الضوء في ابتداء الطلوع ضعيف يناسب نقصانه بالأخضر وأولنا النظر وأجمل من الأغوار لا ارتفاعها وطهارتها ونحرك حسن التسمي فيها وأولنا هي المقصودة بالنظر غالباً لما تزارها وعلاوها وبوها وهذا الوجه يرجع إلى الوجود السابقة لأن قصد هاهنا باعتبارها وقيل المراد بالازهار الاشجار التي لها أزهار اذ التفت في الربا فلا يسد وما تحتها الا كما يسد وفي القيل وهو بعيد وقد مثل المصنف لسبعة أقسام عماد كرتا المفردان والمقيدان والمفرد مع المقيد ومعكسه والمركبان والمفرد مع المركب والمركب مع المقيد بناء على أن المقعر من المقيد كما تقدم وتبي مثالان مثال المقيد مع المركب ومثال المركب مع المفرد فالاول كشبيه الليل القمري بالنهار الشمس الذي شابه زهر الربا والثاني كشبيه أعلام ياقوت ثنن على رماح من زبرجد بالشرق وأسقطها لظهورهما ولادخال الأفراد في التقييد ثم أشار أيضاً إلى تقسيم آخر في إطلاق التشبيه فقسمة إلى ملفوف ومفروق ان تعدد طرفاهما وإلى تسوية وتجميع ان تعدد أحدهما وهذه الأشياء أعني القف والتفريق والتجميع والتسوية ولو كان الأقرب فيها أنها من البديع على ما يأتي في القف والقشر وغير ذلك سابقها في التشبيه فكيف لا لا قسما مع أن في بعضها شبه تركيب مفرد بركب والعكس فناسب بعض الأقسام التشبيه فقال (و) نمود (أيضا) إلى تقسيم آخر في إطلاق التشبيه وهو تقسيم يعترف باعتبار وجود التعدد في طرفه أوفى أحدهما فنقول (ان تعدد طرفاه) معناه ان تشبهات لا تشبه واحد (ذلك المتعدد الطرفين الذي هو تشبهات (اما ملفوف) أي اما أن يكون هو المسمى بالملفوف اصطلاحاً وهو الذي يأتى فيه عشرين تشبهات متعددة منفصلة أو عشرين على طريق العطف والمفروق بين الأشياء أو غيرهما يقتضي الانفصال والتباين ثم يأتى بالمشبهات بهما والمشبهين بهما كذلك وذلك

ص (وأيضاً ان تعدد طرفاه إلى آخره) من هذا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين فاما أن يكونا متعددين أو المشبه فقط متعدد أو المشبه به فقط متعدد أو لا يكون واحد منهما متعددا وإعلان كلام من هذه الأقسام أعظم من كل من الأقسام السابقة لكل واحد من المفرد المقيد وغير المقيد والمركب قد يتعدد وقد يمتد وهذا غالب أقسام التشبيه فالقسم الأول أن يتحد كل واحد منهما تركه المصنف لوضوحه ولأن ما سبق يكفي في مثاله والثاني أن يتعدد طرفاه أي المشبه والمشبه به معاً فهو قسمان الأول يسمى الملفوف وهو ما ذكره في المشبهات ثم ذكر المشبه بهما

طرفا تشبيه واحد ولم يعد تشبيه التعدد بالتعدد فهما من الأقسام السابقة في قوله وهو باعتبار طرفيه اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بأن يقال واما تشبيه متعدد بتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لبعده فسياله وأيضاً هذه الامور انقسم إليها التشبيه أعني القف والتفريق والتجميع والتسوية الأقرب فيها أنها من البديع لأنها من أفراد القف والتفريق هذين الصنائع البديعة وكان وجه التعرض لها وساقها في التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها هو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب وبعضها هو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها هو التجميع يشبه تشبيه المركب بالركب وان كان لا بأس فيها ولا يخفى أن الفرق والمفروق لا يختص بالطرف بل يجرى في الوجه أيضاً فانه (قوله) ان تعدد طرفاه أي كل منهما بحيث صارت تشبهات لا تشبهها واحدا (قوله فاما ملفوف) هي بذلك القف المشبهات فيه أي ضم بعضها إلى بعض وكذلك التشبهات بها (قوله)

بالمشبهات) أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله على طريق العطف) أي الفارق بين الأشياء كما في التباين وقوله أو غيرهما كأنه أراد به مثل قولنا كاقمر بن زيد وبعو وإذا أردت تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر اه أحول (قوله ثم بالمشبه به) أراد بالجنس أي المشبهين والمشبهات وقوله كذلك أي على طريق العطف وغيره

تقول امرئ القيس كأن قلوب الطير رطبا وباسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالي

(قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو امرئ القيس (قوله في صفة) أي في وصف والعقاب مؤنثة ولذا يجمع في القلة على العقاب لان أفعلا يختص به جمع الأنثى نحو عقاق وأعتق وذراع وأذرع ووجه كون البيت وصف العقاب بكثرة اصطيد الطير أنه يلزم من كون قلوب الطير عند وكرها بعضها رطبا وبعضها باسا كثر اصطيد هذه البيت من قصيدته التي أولها

الأعم صياحا أم الطلل البالي \* وهل يمين من كان في العصر الخالي

(قوله قلوب) القلوب هو المشبه ولما قسمه إلى قسمين كان متعددا فلذا اعتمد التشبيه المتعددا لمن الواحد وقوله العناب والحشف البالي مشبه وهو متعددا أيضا والطير اسم جمع لما ترأى فيه الجنس الصادق بالكثير بدليل جمع القلوب (قوله رطبا وباسا) حالان من القلوب والعامل فيهما كأن لتضمنهما معنى التشبيه أي أشبه قلوب الطير حال كونها رطبا وباسا ويرد عليه ما أن الحال يجب مطابقتها لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد انعمت المطابقة هنا حيث لم يقل رطبة (٤٣٧) وباسية وأشار الشارح لدفع ذلك بقوله

رطبا وبعضها وباسا بعضها وحاصل ذلك الدفع أن الضمير في رطبا وباسا راجع للقلوب باعتبار بعضها لأن

(كقوله) في صفة العقاب بكثرة اصطيد الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (وباسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) هو أريد التمر (البالي) شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب (الباس) العتيق منها بالحشف البالي

بعض القلوب قلوب فلذا ذكر رطبا وباسا وليس الضمير فيهما راجعا للقلوب باعتبار رطبا وباسا حتى يرد الإشكال ولا ضرر في حود الضمير على الأحرار العام باعتبار بعضه إذ عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى ويعولهن أحرى يرتدن بعد قوله والمطلقات يتربصن الخ الشامل للرجعات وغيرهن وعلى هذا فقول الشارح

و كقوله) أي امرئ القيس يصف عقابا بكثرة اصطيد الطيور (كأن قلوب الطير) أراد الطير الجنس (صادق بالكثير بدليل جمع القلوب (رطبا وباسا) هما حالان من القلوب والعامل هو كأن لتضمنهما معنى التشبيه أي أشبه قلوب الطير في حال كونها رطبا وباسا ولما كانت الرطوبة والبسوة لا يتحتمان في محل واحد علم أن كلا منهما وصف لغرض ما نبهه الآخر فإلزم كونهما حالان على التوزيع فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب فلهذا أفسر الضميران بأن قيل باسا بعضها ورطبا بعضها ولم يرد قال ذلك أن لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر ولم يوحى في الكلام الفصيح وإنما أراد تفسير الضميرين العائدتين إلى ما تضمنه الجمع المتقدم فليقهم ولما تنافى الوصفان أفاد أن هاتحين متضادين في جانب المشبه وهما الرطب والباس فبطلت أي فيه متعدد من هذه الحاشية (لدى) أي عند (وكرها) أي عش العقاب (العناب) هذا أحد المشبه بما هو المقابل للقلب الرطب وهو حب أجمر مائل للسكندرة على قدر قلوب الطير يتمر السدر البستاني وهو الحمى في العرف بالترزوق (والحشف البالي) هذا هو المشبه بالآخر وهو المقابل

تقول امرئ القيس يصف عقابا بصطاد الطير

كأن قلوب الطير رطبا وباسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالي

والضمير في قوله وكرها يعود إلى العقاب لان المشبهين القلوب الرطبة والقلوب الباسية والمشبه بهما هما العناب والحشف البالي فبطلت غير أن المشبه مطلق باعتبار ذكر المشبهين أولا والمشبه به مطلق لانه لف مع مشبهه آخر وان كان لم يفصل بين أجزاء المشبه به فيه مشبه واعلم أن ما ذكره

لا يميزه البصريون ولا بعض الكوفيين والحاصل أن الرطوبة والبسوة لما كانا لا يتحتمان في محل واحد علم أن كل واحد منهما وصف لغرض ما نبهت إلا خرفا لم كونهما حالان على التوزيع فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب فلذا أفسر الشارح الضمير بأن قال رطبا وبعضها وباسا بعضها ولم يرد أن لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو غيوره ووجد في فصيح الكلام (قوله لدى وكرها) أي العقاب والو كر عش الطائر وان لم يكن فيه ثمران التفرع يحتمل أن يكون حالان من قلوب ولا يصح أن يكون حالان من رطبا وباسا لان الحال لا يجي من الحال نعم يمكن أن يكون حالان من الضمير المستتر فيهما ويحتمل أن يكون حالان من العناب والحشف فقد علمنا على ما يحتمل أن يكون صفة لربطبا وباسا بما لا يبقا بعده أن الطرف بعد التكرار صفة لها قلة في الأطول (قوله العناب) زينة زمان وهو حب أجمر مائل للسكندرة قدر قلوب الطير يتمر السدر البستاني وهذا هو الأزل من المشبه بهما وهو المقابل للقلب الرطب لانه يشابه في اللون والقدر والشكل (قوله والحشف) زينة فرس وهذا هو الثاني من المشبه بهما وهو المقابل للقلب الباسي لانه يشابه في اللون والشكل والقدر والشكل ويوصفه بالبالي نا كيد لانه وصف كاف

وغير الملقوف بخلاف ذلك تقول المرش الأكبر

(قوله اذليس الخ) على تصدوف أى وليس هذا من المركب المتعدد وحاصل ما ذكرناه انما جعل من تشبيه المرش المتعدد لم يجعل من تشبيه المركب بالمركب لانه ليس لانضمام الرطب من القلوب الى اليابس منها يشبه بقصد ذكرها ولا الاجتماع العناب مع الحشف البالي هشة حتى يكون من تشبيه المركب ولذا اورد في الفقيه وقيل كان الرطب من القلوب عناب وكان اليابس منها حشف لم يكن أحد التشبيهين موقوفاً على الفائد على الآخر فالتشبيه على هذا الوجه انما يستحق الفضيلة لمن حيث الاختصار فقط بمحض أداء التشبيه من أحد التشبيهين (قوله بعديها) (٤٣٨) أى من حيث اختصاص الذوق لها واستطراف السامع لها (قوله الا انه الخ) هذا

اذليس لاجتماعها هاشية مخصوصة بعديها وبصفتي تشبيهها لانه ذكرها ولا التشبيهين ثم المشبه جماعاً على الترتيب (أو مفروق) وهو ان يؤتى بعينه ومثبه ثم آخر

القلب اليابس والحشف ارباً التبر وصفه بالي تأكيدها هشة التشبيه فانه أشبه بالقلب اليابس في شكله ولونه ونكاشته من الجديد وأما العناب مع القلب الرطب فلا يفتي تشابههما في القدر والون والشكل وقد ظهر ان العناب الرطب والحشف البالي فالاول والاول والثاني والثاني وهذا معنى الف التشير المرتب ولوعكس معنى ملفوفاً اي لوجود الف فيه وانما لم يكن يكون هذا التشبيه من المتعدد لانه ليس لوجود الرطب واليابس هشة بعديها وبصفتها الذوق وبستطرفها السامع وان اجتماعها في الوكر حتى يكون من المركب وانما الفضيلة في اختصاصها متعلق به هذا التشبيه المتعدد وترتبه ولا فضيلة في اختيار الهشة لانتفاعها فلم تعتبر وقولنا وان احدهما في الوكر اشارة الى أن المتعدد وان اجتماع الحشرف في شيء لا يقتضي ذلك كون التشبيه تركباً اذ لو اوجب الاجتماع تركباً لم يوجد متعدد شر وانه لا بد من الاجتماع فيه ولو اراد تسوقه في مجموع لفظ منطوق به في أن واحد لفسد ما فيه السامع دفعة واحدة نأمل (أو مفروق) أى اذا تعدد الطرفان معاً فالان يكون التشبيه في ذلك ملفوفاً أو يكون مفروقاً بمعنى أنه يسمى بذلك أما تشبيه الاول بالملفوف فلا نه أف أى جمع فيه المشبهات في جهة ثم المشبه في أخرى وأما تشبيه الثاني بالمفروق فلا نه وهو الذي يؤتى فيه مع كل مشبه عقابله من غير أن يتصل أحد المشبهين بالآخر بل يفرق بين المشبهين بالمشبه فيؤتى بالمشبه ثم المشبه ثم بعينه آخر ثم كذلك

المصنف وغيره في بيت امرئ القيس فيه نظر لانه لا يقول لانه ان المشبه متعدد وهو القلب الرطب والقلب اليابس ويكون بعض القلوب شبه بالقلب وبعضها شبه بالحشف بل كل واحد من القلوب شبه بالقلب في حالة رطوبته وبالحشف في حالة يسه كما اقتضاء كلام كثير فالمشبه القلوب يشبه الرطوبة واليبوسة فهو كتشبيه مفرد تعدد بقية باعتبار حالتين وهو نظير قولنا في الحدود والشحاعة كالاسد والبصر وقوله رطبا يابساً يمكن عوداً الى كل واحد من القلوب فلا حاجة الى توزيع الحالين على القلوب وما يرجح ذلك افراد الحالين في قوله رطبا ويا ساءى كان كل قلب رطبا ويا ساءى كان هو متعدد باعتبار ما جمع لان ذلك يقتضي بان يكون قولنا اياك الصغار تشبيه متعدد متعدد فلزم ان يكون وكأن اسرار الخوم البيت تشبيه متعدد متعدد وليس كذلك وسأى قريباً ما يدل على عقابله صريحاً والثاني يسمى المفروق وهو ما ذكر فيه المشبه والمشبه ثم ذكر مشبهه فان ومثبه ثم كقول المرش الأكبر

قد فهم من قوله سابقاً وهو ان يؤتى لكن ذكره مائة مرة أن يقال بعد تقرير الكلام والحاصل انما الخ وقدر بعضهم أن الاقرب انما راجع لقوله شبه الرطب الخ (قوله وهو ان يؤتى الخ) سمي مفروقاً لانه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها وفروق بين المشبهات بها بالمشبهات (قوله كقول) أى كقول المرش الأكبر وصف بسوء والمرش من القرش وهو التزين والصنع يقال اغالب بالمرش لهذا البيت واسمه عمرو أو عوف بن سعد بن بني سدوس واحتج بالا كبر عن المرش الاصغر وهو من بني سعد فله القرش وفي شرح الشواهد ان الاصفر ابن الاكبر واسمه ربيعة أو عمرو وهو من طرفين الحدود وكيفية أيضاً ان هذا البيت من حرفة عمه أو لها هل باليد ان تحب صم \* لو ان حياناً طفا كسم الدار وحش والرسوم كما \* رقص في ظهر الاديهم قلم

دبار اسماء التي سلبت \* قلبى فغنى ماؤها سيم اخضت خلا منهن تاند \* فوفها زهره فاعتم (كقوله

بل هل شمتك الطعن يا كرم \* كلتن الفضل من ملهم

لسنا كأفوام خلا نهم \* نشا الحديث ونهكة الحرم

ان يحضروا بعبادتهم \* أو يحضروا فهم به الأم

وهي قصدت لولا ليست بمصحة الوزن ولا حسنة الروى ولا مخيرة اللفظ ولا لطيفة المعنى قال ابن قتيبة ولا علم فيها شيئاً يستحسن الاقوله ان شمتك البيت ويستجاءتها قوله أيضاً

التشمر مسك والوجودنا \* نروا أطراف الأكتف عن  
بذقوا مالت خطوط بان \* وفاحت عنبرا وزنت غزالا  
وان تعدد طرفه الاول أعني المشبه دون الثاني في تشبيه التسوية بقول الأثر  
صدغ الحبيب وحالي \* كلاهما كالليالي

ومنه قول أبي الطيب  
وان تعدد طرفه الاول أعني المشبه دون الثاني في تشبيه التسوية بقول الأثر

ليس على طول الحياتين \* ومن وراء البرء ما يعسل

(قوله التشمر مسك) أي التشمر من هؤلاء التسوية تشمر مسك أي والتجتهن الذاتية كرائحة المسك في الاستطابة فالمشبه بالرائحة الذاتية  
للتساو والمشبه به رائحة المسك على حذف مضاف كما عرفت (قوله الطيب والرائحة) (٤٣٩) في القاموس التشمر رائحة الطيبة وأما

أورد في فهم المرأة والسك  
مناسب للأقام وأما تفسير  
الشارح به بالطيب فإن أراد به  
أن الطيب الذي تشتمله ثا

(قوله التشمر) أي الطيب والرائحة (مسك) أي الرائحة الطيبة من كرائحة المسك  
البيان (عن) هو شجر آخر لين (وان تعدد طرفه الاول) يعني المشبه دون الثاني (فتشبيه التسوية  
صدغ الحبيب وحالي \* كلاهما كالليالي

التساو مسك فلا تشبه فيه  
وان أراد أن طيب تلك النساء  
غير المسك كالسك فمع كونه  
بعيد ليس فيه كبير مدح  
فألصق حذف لفظ الطيب  
والاستدراك على الرائحة قائم  
عند الحكم (قوله والوجود)  
أي منهن وقوله دنا نراي  
كأننا نراي في الاستدراك  
والاستدراك مع مخالطة الصفر  
لأن الصفرة مما يستحسن في  
أوان النساء والدنا نراي البيت  
مصرف للضرورة (قوله  
وأطراف الأكتف) أي منهن  
وأراد بأطراف الأكتف  
الاصابع (قوله أطراف  
الناس) على هذه الرواية  
الاضافة مائة (قوله عن)  
أي كمن يقرأ بالسكون لما  
علمت من أن روى القصيدة  
سكان والحاصل أن في هذا

(كقوله) أي المرشش الاكبر في وصف النساء (التشمر) منهن (مسك) أي الرائحة الطيبة منهن كرائحة المسك  
في الاستطابة ويحتمل أن يراد بالتشمر الشعر المشور الطيب فيكون تشبيهه بالمسك في الرائحة الطيبة  
ولون السواد (والوجود) منهن (دنا نراي) أي كأننا نراي من الذهب في الاستدارة والاستدارة مع  
مخالطة الصفرة لأن الصفرة مما يستحسن في أوان النساء (وأطراف) أي أصابع (الأكتف) أي  
والعنبر تجرلين الاغصان محترقة باغصانه أصابع الجوارى الخضبة قد شبه الشعر بالمسك والوجود  
بالدنا نراي وأصابع الأكتف بالعنبر جاعلا كل مشبه مع مقابله فافتقرت المشبهات وان ذلك معنى مفر وعا  
كانت قد تم أشار إلى ما إذا تعدد أحد الطرفين دون الآخر بقوله (وان تعدد طرفه) أي طرف  
التشبيه (الاول) وأراد بالطرف الاول المشبه لانه هو المقدم في التركيب ولو كان المشبه به مقدما  
في الاخرية كان تقدم يعني اذا تعدد المشبه دون المشبه به (ق) ذلك التشبيه الذي وجد فيه هذا التعدد  
هو (تشبيه التسوية) أي يسمى بذلك لوجود التسوية فيه بين المشبهين فيما المقابله وهو المشبه به  
مع تساويهما في الوجه أيضا وذلك (قوله صدغ الحبيب) أي الشعر البادي من رأسه فبما بين  
الأذن والعين وهو المسمى بالصدغ (وحالي \* كلاهما) أي كل منهما (كالليالي) \* وبعده

التشمر مسك والوجودنا \* نروا أطراف الأكتف عن

شبه الشعر وهو عرف الرائحة بالمسك وكذلك ما بعده والعنبر تجرلين يشبهه كنب الجوارى وقيل  
هو ورق وضبطه بالناس المجهمة تصحف وهو تشبيه محذوف الأداة واعلم أن في تسمية هذا القسم  
تشبيها تعدد أطراف نظر لأن هذه تشبيهات متعددة لا تشبيه واحد تعدد الأطراف القسم الثالث  
أن تعدد طرف التشبيه الاول أي المشبه دون المشبه به فيسمى تشبيه التسوية لانك لو بين  
أشياء متعددة في التشبيه بشي واحد وهو كقوله

صدغ الحبيب وحالي \* كلاهما كالليالي

البيت ثلاث تشبيهات كل منها مستقل بنفسه ليس بينهما امتزاج يحصل منه شيء واحد لا تشبه تشمر من رائحة المسك في الاستطابة  
ووجودهن بالدنا نراي في الاستدراك والاستدراك هو الاصابع والعنبر الذي هو شعر لين يشبهه أصابع الجوارى  
الخضبة (قوله وان تعدد طرفه الاول) أي يعطف أو يوقع (قوله فتشبيه التسوية) سمي بذلك لأن المسك سمي بين شيتين أو أكثر واحد  
في التشبيه (قوله كقوله) قال في شرح الشواهد هذا البيت من المحدث ولا أعلم قائله (قوله صدغ الحبيب) بعض الصادق وهو ما بين الأذن  
والعين ويطبق على الشعر المتدلي من رأسه على هذا الموضع وهو المراد هنا (قوله كلاهما كالليالي) أي كل منهما كالليالي في السواد  
الآن السواد في حالة تخيل فقد تعدد المشبه وهو شعر صدغ وحاله واتحد المشبه به وهو الليالي وانما كان المشبه به متقددا لأن المراد  
بالتعدد هنا وجود معين يتخيل المفهوم والصدق لا وجود أجزاء الشيء مع تساويها كالليالي وفي بعض الحواشي أنه أراد بالخال الجفص  
المضيق في متعدد أي وأحوال وسينثذ فيصم جعلها هي والصدغ كالليالي فكل من صدغيه قليل وكل حال قليل وبعده البيت المذكور

وتقرئ صفاء \* وأدعى كالآلى

وان تعدد طرفه الثانى أخصى الشبه به دون الاول معنى تشبيه الجمع بقول البصري

وتقرئ صفاء \* وأدعى كالآلى

أى وتقرئ وأدعى كالآلى فى الصفاء فيه شاهداً أيضاً حيث تقرأ أى مقدم أسناده ودموعه بالآلى أى الدرر فى الصفاء والاشراق  
قال فى الاطول ووصف دمعته (٤٣٠) بالصفاء ينبئ عن كثرة بكاؤه لانه اذا كثر ما المنبع يصفر عن الكدر لانه ينضل

وان تعدد طرفه الثانى (بقي المشبه بدون الاول) (فتشبه الجمع كقوله)  
بات ندعى الى حتى الصباح \* أعيد مجدول مكان الوشاح

وتقرئ صفاء \* وأدعى كالآلى

فى البيت الاول شبه شعر الصدغ باليابلى وشبه حاله بما فقد تعدد المشبه وهو الصدغ وحاله واتحد  
المشبه به وهو اليابلى وانما قلنا بالتحاده لان المراد بالتعدد هنا وجود معينين يختلفان فى المفهوم والمصدق  
لا وجوداً جزائياً مع تساويهما كما فى اليابلى فموسى بن المشبهين فى الحاقهما باليابلى فى الاسوداد  
الآن السواد فى حاله تحصيل لا حقيقى ويحتمل مع ذلك أن يراد فى الوجه اقتضاء كل منهما التفرق  
بين الاحبة كما هو مقتضى اليابلى بناء منه على أن حاله موسومة بشؤم اقتضاء البعد عن الحبيب  
وتصدغ الحبيب من تيسر صاحبه يقتضى الجانبة وشبهه فى البيت الثانى ثغر الحبيب أى فقه يعنى  
الاسنان ودموعه بالآلى أى الدرر فى الصدغ والصفاء والاشراق وانما كان التشبيه من التعدد  
لخصه المعنى بالحقائق كل من المشبهين وحده بالمشبه فى هذا الوجه وليس لاجتماع المشبهين  
هنا أيضاً حيثة تعبر فى الاستقصا حتى يكون من المركب وانما الفضيلة فى الاختصار والجمع فى  
شي واحد مع تباينهما (وان تعدد طرفه الثانى) وهو المشبه بدون الاول الذى هو المشبه كانه قد  
(ة) لملك التشبيه الذى تعدد طرفه الثانى هو (تشبيه الجمع) أى يسمى بذلك لوجود اجتماع بين  
شبهتين أو أشباهة فى مشابهة شئ واحد والتفرق بين الجمع والتسوية اصطلاح ولا فيمكن أن يعتبر  
فى كل منهما ما اعتبر فى الآخر كالإختفى وذلك (كقوله بات ندعى الى) أى مؤنسالى بالليل (حتى) أى  
الى (الصباح أعيد) فاعل بات ولا أعيد هو الناعم البدين (مجدول مكان الوشاح)  
أى ضاهر الخالصتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد ترضع بالجواهر أو ما يشبهها تشد

وتقرئ صفاء \* وأدعى كالآلى

فالمشبه متعدد وهو الصدغ والحال والمشبه به واحد وهو اليابلى وكذلك المشبه الثغر والادمع والمشبه به  
الآلى ويعلم من هذا الذى قبله فى بيت المرقش ما يشهد لان الجمع ليس مقصوداً فى تسمية أحد  
الطرفين متعدداً كالمسبق الا ترى أنه جعل اليابلى والآلى مفرداً وكذلك ما قبله (قوله وان تعدد  
طرفه الثانى) أى المشبهه اشارة الى القسم الرابع (فتشبه الجمع) أى يسمى تشبيه جمع لانك تشبهت  
واحد بالجمع ولوعكست وصحبت الاول تشبيه جمع لانك تشبهت جمعا واحداً وصحبت هذا تشبيه  
تسوية لانك تسويت بين المشبهين كان حصصاً لأن التشبيه لما كان حكام على المشبه والحاقالة اعتبر  
حاله فى الجمع والتسوية فكانت التسمية بحسبه ومثله بقول البصري

التسبع ويدفع عنه الكدورات  
التي تخرج بالماء مختلفات  
ما اذا جرى أحياناً فانه يكون

مكدراً بكدورات التسبع  
(قوله فتشبه الجمع)

سعى بذلك لان التكامل جمع  
فيه للمشبه وجوده شبه أو  
لانه جمع له أمور مشابهها  
(قوله كقوله) أى البصري

من قصيدته من السربيع  
يدح بها الفوح عيسى بن  
ابراهيم أولها بات ندعى الى  
حتى الصباح وبعداليتين

تحسبه نشواناً مارنا \*

لقتن من أحفائه وهو صاح \*

بتأفذه ولا أدرى \*

لنسى ناه منه وألقى لاح \*

أمنحج كلى بهنى برفقه \*

وانما أمنحج راجح ابراح \*

يساقط الورد علينا وقد \*

تيل الصبح نسيم الرياح \*

أعصبت عن بعض الذى \*

يتقى \*

من حرج فى حبه أوجناح \*

مصر العيون النحل مهبلك \*

\* لى نور يدانخذود \*

السلاح

(قوله ندعى) خبر بات والندىم هو المتادم حاله تشرب الراح ولكن المراد هنا المؤانس بالليل وحتى فائتة معنى

الى أوغيداسم بات وقوله مجدول مكان الوشاح إضافة مجدول لما بعده والمجدول فى الاصل المطوى المدجج أى المدخل بعضه فى بعض  
غير المسترخى والمراد هنا لازمه أى ضاهر الخالصتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد عرض رصع بالجواهر وما يشبهها  
يشدنى الوسط أو يجعل على المنكب الابسر مقود تحت الابن الايمن لقتن

## كأعماس عن لؤلؤة • منضدا وربدا وأفاح

(قوله كأعماس) بكسر السين من باب ضرب ويحي بعضهم فيها أي كأن ذلك لا يغيد منسجم ولما اتصلت ما الكافة بكان صلت للدخول على الفعل والنسب أقل الفصل وأحسنه وضمن يسم معنى يكشف فعداه عن (قوله أي الناعم البدن) في الصحاح يقال امرأته غدا وغداة أيضا فتعجب رجل أن يغيد وسان مائل الرأس من النعاس وهو يخالف لتفسير الشارح وأنسب بقوله بأن تدعى إلى حتى الصباح تأمل (قوله أو برد) الظاهر أن أفاح وتنويع والبرد يفتح الرومل يصفه بالمتنضد لانساق الذهن إليه من وصف أفؤلؤه في الاطول (قوله حب الغمام) أي الحب النازل من الغمام أي المصاحب مع المطر كالمخ (قوله أو أفاح) بفتح الهمزة وكسر هاءين وهو البانوح كافي الاطول وهو نور يتفتح كالورد (٤٣١) وأوراقه في شكلها أشبه شئ بالأسنان في اعتدالها ومنه الأبيض الارواق وهو المراد هنا ومنه الأصفر وثق الأوراق البيضاء المشككة بشكل الأسنان المعتدلة هي المعتبرة في التشبيه ولا عبرة بما حاطت به من الصفة لأن المراد تشبيه الأسنان لاجموع الثفن حتى يقال بما يستقيح كون منبت الأسنان أصفر الذي هو هيئة أشبه الأفؤلؤ المتضد والبرد والأفاح فقد اجتمعت هذه الثلاثة في تشبيه الأسنان بها في الشكل أو قرره في بعضها وفي اللون ولا هيئة لجموعها تعتبر هنا أضحى بكون من التركيب بل الفضلة في اجتماعها في مشبه واحد على وجه الاختصار ولوشبه كل واحد به على حدة صحت فلذلك كان من المتعددا واما قلنا تضمن هذا الكلام تشبيه أسنانه لأن

(كأعماس) ذلك لا يغيد أي الناعم البدن (عن لؤلؤة منضد) منظم (أو برد) وهو حب الغمام (أو أفاح) جمع أقعوان وهو ورد له نور شبه نوره بثلاثة أشياء

في الوسط أو يتجمل على الشك الأيسر معقودة تحت الأيمن للترين (كأعماس) أي كأن ذلك لا يغيد منسجم ولما اتصلت ما الكافة بكان صلت للدخول على الفعل أو كأن تشبه تسم عن لؤلؤة والمعنى في الحالين واحد (عن لؤلؤة) وهو الجوهر الصافي (منضد) أي منظم (أو) يسم عن (برد) وهو حب الغمام (أو) يسم عن (أفاح) جمع أقعوان يضم الهمزة وهو نور يتفتح كالورد وأوراقه في شكلها أشبه شئ بالأسنان في اعتدالها ومنه الأبيض الارواق وهو المراد هنا ومنه الأصفر وثق الأوراق البيضاء المشككة بشكل الأسنان المعتدلة هي المعتبرة في التشبيه ولا عبرة بما حاطت به من الصفة لأن المراد تشبيه الأسنان لاجموع الثفن حتى يقال بما يستقيح كون منبت الأسنان أصفر الذي هو هيئة أشبه الأفؤلؤ المتضد والبرد والأفاح فقد اجتمعت هذه الثلاثة في تشبيه الأسنان بها في الشكل أو قرره في بعضها وفي اللون ولا هيئة لجموعها تعتبر هنا أضحى بكون من التركيب بل الفضلة في اجتماعها في مشبه واحد على وجه الاختصار ولوشبه كل واحد به على حدة صحت فلذلك كان من المتعددا واما قلنا تضمن هذا الكلام تشبيه أسنانه لأن

### كأعماس عن لؤلؤة • منضدا وربدا وأفاح

وقد أورد على الاستنباط هذا البيت أن هذا ليس فيه تشبيه بل استعارة واجب عنه بأنه مثل قولك لقيت عنه أسدا وهو تشبيه فكذلك هذا التقدير كأعماس عن أسنان كائنة كؤلؤة وفيه نظر لأن هذا غير بدو المصنف يرى أنه لا يسمى تشبيها بل الجواب أن كأن صفة تشبيه سواء دخلت عليها أم لا كما سبق عند الكلام على أداة التشبيه فحققة كأعماس ههنا منسجمة عن القولين وكقولنا هذه مثل التسم عن القولين بل من فك أن تكون الأسنان كؤلؤة في على المصنف اعتراض وهو أن المشبه ههنا ليس جمعا بل هو واحد لانه تشبهها بأحد هذه الأمور لا بأكملها لأن أوتشرك

التشبه والغمامه وحيد في كلام الشارح حذف مضاف أي شمس نوره أو أنه مجاز من الحلاق اسم الكل على الجزء وفي جعل هذا البيت من باب التشبيه نظرا لأن المشبه أعنى الشعر غير مد كور لا لفظا ولا تدويرا وحيد مفهوم من باب الاستعارة لأن باب التشبيه الذي كلامنا فيه وقد يجاب بأنه تشبيه ضمني لا صريح وذلك لأن أصل اللفظ كأعماس يسم نجما كتسم المذكور أن مجازا وتشبيه التسم بالتسم يستلزم تشبيه الشعر بالمد كورات وإبدل على أن المقصود التشبيه وجود كأن لأن المجاز يجب أن لا يشبه فيه رائحة التشبيه لفظا ولا تشديرا ولولا لفظ كأن لا يمكن أن يكون مجازا بقى شئ آخر وهو أن الظاهر من تغييره بأشبه الشعر بواحد من بين الثلاثة الآن يقال أن أوفى البيت معنى الواو وأنه لم يعمد إلى واحد من هذه الثلاثة كان كيشبه بالثلاثة كذا كتب ضمنا الخفي وفي الاطول شبه نوره بثلاثة أشياء لانه أورد بكلمة أوتشبه على أن كلامه شبه به على حدة وكله أو لانساق به لا للايهام حتى يرد أنه ينبغي الواو فيه بانه أوفى معنى الواو وكيف يتجمل أو بمعنى الواو مع انها أحسن من الواو لظهوره من وجهه ايهام جعل الجموع معشابه

ومثله قول امرئ القيس

كان الدمام مصوب الغمام \* وريح الخزامى ونشر القطر  
يعسل به برد أنيابها \* اذا طرب الطائر المسقر

الآن فيه شيوان الفصلان (٤٣٣) هيئة الاجتماع وأما باعتبار وجهه فه ثلاث تقسيمات تغيل وغير تغيل وعجل ومفصل

(وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين (امغتيل وهو ما) أي التشبيه الذي (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) أي أمرين أو أمور (كأمر) من تشبيه الثريا وتشبيهه مشار النقع مع الأساف

التشبيه هنا ضمني لا صريح اللفظ ان جعلت كأن التشبيه أنه شبه الاغيد بمن يتسم عن نفس القز لو البرد والاحاح مجازاً أو حقيقة وان جعلت الظن فالمعنى قلته متسماعين هذه الانبياء لكن القرض تشبيهه اسنانه عاذ كز على كل حال وعن عن ذلك العارة المتضمنة لافادة القرض وبدل على قصدا تشبيه وجود كأن لان المجاز يجب فيه كأي أن لا يتسم فيه راحة التشبيه لفظاً ولولا وجود لفظ كأن لا يمكن أن يكون مجازاً كقوله يشترأ يتسم عن لؤلؤ وطوب وعن ردد وعن أفاح وعن طلح وهو جازر الغزل وعن عجب وهو ما يطلع على الماس عند افراغه على ماء آخر عما يشبه الزجاج في الاشران لافي القدر وقوله يقتل لادل على التشبيه بل هو قرف من المجاز وفيه من هذا المجاز أيضاً تشبيه الجمع لبعته حيث صرح المجاز لا بعد التمثيل به ثم أشار الى تقسيم التشبيه باعتبار الوجه وهو أنه اما تمثيل أو غيره واما مجمل أو مفصل واما قريب أو بعيد فقال (وباعتبار الوجه) معطوف على قوله باعتبار الطرفين أي التشبيه باعتبار الوجه يتسم انقساماً آخر وهو أنه (امغتيل) أي اما أن يكون مسمى بالتمثيل (وهو) أي التمثيل (ما) أي التشبيه الذي (وجهه) وصف (منتزع) أي مأخوذ (من) متعدد أي عمالة تمدد في الجهل سواء كان ذلك التمدد متعلقاً بأجزاء الشيء الواحد ولا يدخل فيه على هذا أربعة أقسام ما كان طرفاً لمفردين وما كان مركباً وما كان الأول من نردا والثاني غير مركب والعكس وذلك (كأي كأي كالجوه فبما (مر) من تشبيه الثريا بعد قول الملاحه قائم ما مفردان والوجه هيئة انزعمت من أجزاء كل ومن وصفه ووصف جزئه كما تقدم تحققه ومثله مشار النقع مع الأساف بالليل مع الكواكب قائم ما مركبان اذا لم يقرق كل طرف جزءاً أو كلاً من مجموع مسمى باسم واحد كما في الثريا والعفود حتى يكونا مفردين والوجه هو الهيئة المنتزعة مما اعتد به في كل طرف في اللفظ لافي المعنى الآن يقال ان أو فيه بمعنى الواو أو يقال ان أو للتوزيع ومثل المصنف أيضاً بقوله أي امرئ القيس

كان الدمام مصوب الغمام \* وريح الخزامى ونشر القطر  
يعسل به برد أنيابها \* اذا طرب الطائر المسقر

وفيه نظر لان الدمام وما عطف عليه مشبه في المعنى لافي اللفظ وهو انما كان في التشبيه اللفظي وانما قلنا ليس مشبه لفظاً لان الدمام وما عطف عليه هو اسم كأن وهو المشبه لالتشبيه والمعنى الدمام وما عطف عليه بشه حال ما عدل به برداً بآفاقه وكقولك كأن زيداً بقوم في أن حال زيد بشه حال من يقوم وان كانت كأن هنالك فلان التشبيه اللفظي في شيء من (وباعتبار وجهه الى آخره) ش شرع في تقسيمات التشبيه باعتبار وجهه فذكر ثلاث تقسيمات الاول أنه يتقسم الى تغيل وغيره فالتمثيل ما كان وجهه التشبيه وصفاً منتزاعاً من متعدد أمرين أو أمور

ذهب الجمهور وسيسمى التشبيه الذي وجهه ما ذكره في التسمية اصطلاحاً (قوله أمرين أو أمور) وتشبيه فيه انما زالي سكتة اختار متعددون أمور (قوله كأمر من تشبيه الثريا) أي بعد قول الملاحه المنيرة الطر فان مفردان (قوله وتشبيه مشار النقع مع الأساف) أي بالليل الذي تهاوى كواكبه من سائر الجهات فاطر فان في هذا مركبان

(قوله وباعتبار وجهه الخ) وفيه انه باعتبار وجهه ثلاث تقسيمات اوليات الاول تشبيه الى التمثيل وغير التمثيل والثاني تقسيمه الى مجمل ومفصل والثالث تقسيمه لقريب وبعيد (قوله أما تغيل واما غير تغيل) اعترضه العاصم بأن تقسيم التشبيه لتمثيل وغيره من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان التمثيل يرافف التشبيه كما يشهد بذلك كلام الكشاف بحث يستعمل استعمال التشبيه وأوجب بأن التمثيل مشترك بين مطلق التشبيه وبين ما هو أخص منه فاهو مقسم المعنى الاعم والشم هو المعنى الاخص وحسب ذلك فلا إشكال (قوله وصف منتزع) أي هيئة مأخوذة من متعدد سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفرداً والاخر مركباً أو سواء كان ذلك الوصف المنتزع محسباً بأن كل منتزع من حسي أو عقلي أو اعتبارياً أو هيئياً هذا

وقيد السكا كي يكونه غير حقيقي ومثل بصور مثل ما غره أيضا منها قول ابن المعتز  
 اصبر على مضض الحسود فان صبرك قاتله فالسارأ كل نفعها ان لم تجد ما تأكله  
 فان تشبيه الحسود بالترؤف وقاوته مع طلبه اياه لئلا يها نفضة صدود والبار التي لا تدب الحطب في امر حقيقي منتزع من متعدد  
 وهو اسراع الفناء لا تقطاع ما فيه مدد البقاء ومنها قول صالح بن عبد القدوس  
 وان من أدبه في الصبا كالعود يتي الماء في غره حتى ترامت نفاضرا بعد الثاني ابصر من يسه  
 فان تشبيه المؤدب في صباه بالعود المسقي أو ان غره فيما يلزم كل واحد من كون المؤدب في صباه مذهب الاخلاق جسد الفعال  
 لتاديسه المصادف وقته وكون العود المسقي أو ان غره موثقا بأوراقه ونضرة لحيه المصادف وقته من تمام الميل وكال الاستصباح  
 بعد خلاف ذلك ومنها قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً (٤٣٣) فلما ضاعت ماحوله ذهب الله بنوره

وتركهم في ظلمات لا يبصرو  
 فان تشبيه حال المنافقين  
 بحال الموصوف بصله  
 الموصول في الآية في امر  
 حقيقي منتزع من متعدد  
 وهو الطمع في حصول  
 مطلبين بالمرأه أسبابا  
 القرية مع تعقب الحرماز  
 وانحية لا انقلاب الاسباب  
 قوله وتشبيه الشجر  
 بالمرأة في كف الاشبل  
 فالمشبه مفرد والمشبه  
 مركب (قوله وغير ذلك  
 أي كنشيه السر آفة  
 كف الاشبل بالنسب قائم  
 مركب والمشبه مفرد  
 ووجه الشبه في الجيب  
 هيئة منتزعة من عدة أمور  
 والمراد بالعدد ماله تعدد  
 في الجلبه سواء كان ذلك  
 التعدد متعلقا بأجزاء الشجر

وتشبيه الشمس بالمرأة في كف الاشبل وغير ذلك (وقيد) أي المنتزع من متعدد (السكا كي يكونه  
 غير حقيقي) حيث قال التشبيه من كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور بخص باسم  
 التمثيل (كافي تشبيه مثل اليهود بمثل الجمار) فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع  
 الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب  
 من السبوف والغبار في الاول والليل والكواكب في الثاني ومن أوصاف ذلك وقد تقدم تحقيق ذلك  
 أيضا ومن تشبيه الشمس بالمرأة في كف الاشبل فان الاول مفرد والثاني غير مفرد والوجه هو الهيئة  
 المنتزعة من عدة أوصاف كل منهما التي هي فترة الاجزاء وقد تقدم بيان ذلك أيضا ومن تشبيه المرأة  
 في كف الاشبل بالشمس فان الاول غير مفرد والثاني مفرد وعلى ما ذكر من دخول تشبيه الأفراد في التمثيل  
 يكون التشبيه أعم مجازا من مجاز التمثيل بناء على ما اقتضاه ما يأتي المصنف وفسر كلامه هنا لئلا ين  
 الاستعارة في المفرد لا يوجد فيها تمثيل ويحتمل أن يراد بالمنتزع من المتعددا لأفراد في طرفه فيعطى  
 ما ساقى والله أعلم وعلى كل حال لتشبيه التمثيل عند الجمهور أعم مما كان الوجه فيه حقيقة بأن يكون  
 حسبا كافي تشبيه مثار الشمع مع الاسباب بالليل مع الكواكب فانهم ما مركبان وما كان غير  
 حقيقي كافي تشبيه حال المنافقين بحال الذي استوقد ناراً فلما ضاعت ماحوله ذهب الله بنوره في قوله  
 تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية وأما السكا كي فنقص التمثيل بغير الحقيقى والى هذا أشار  
 بقوله (وقيد) أي وقيد (السكا كي) الوجه المنتزع من متعدد الذي يسمى تشبيه تمثيلا (يكونه) أي  
 يكون ذلك الوجه (غير حقيقي) حيث قال التشبيه من كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من  
 عدة أمور بخص ذلك التشبيه الذي وجهه على الوصف المذكور باسم التمثيل وذلك (كما) أي كالوجه  
 الموجود (في تشبيه مثل اليهود) أي حال اليهود وقصتهم (بمثل الجمار) يحتمل أسفاً فان وجه الشبه  
 وقيد السكا كي يكونه غير حقيقي وكان المصنف لا يرى هذا القيد بل يكون قسدا  
 سواء أكان حقيقيا أم لا قال كافي تشبيه مثل اليهود بمثل الجمار يشير إلى قوله تعالى مثل الذين جالوا

(٥٥ - شروح التلخيص ثالث) الواحد أو لا يفضل في له هذا أربعة الأقسام المذكورة أعنى ما كان طرفه  
 مفردين أو مركبين أو الاول مفرد والثاني مركبا أو بالعكس وقد علمت أمثلة في الشارح على هذا الترتيب (قوله يكونه) أي الوصف  
 المنتزع من متعدد (قوله غير حقيقي) أي غير حقيقي حسا ولا اعتبارا بل هو هيئة يكتسبها التشبيه عند في التشبيه الذي  
 وجهه مركب اعتباري وهي حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب عند السكا كي أخص منه بفسر الجمهور وذهب صاحب  
 الكشاف إلى ترادف التشبيه والتمثيل فكل تشبيه عنده تمثيل حتى لو كان وجه الشبه مفردا وذهب الشيخ عبد القاهر إلى  
 بشرط في التمثيل أن لا يكون الوجه المر كحسبا بأن كان عقليا أو اعتبارا أو هو مابا وأعم هذه المذاهب الأربعة مذهب صاحب  
 الكشاف ويطرح في العموم مذهب الجمهور عليه مذهب الشيخ واعلم أن الهيئة من حيث انها هيئة اعتبارية فحدها حقيقة أو  
 عقلية أو وهمية أي ما هو باعتبار الامور المنتزعة منها (قوله كافي تشبيه مثل اليهود بمثل الجمار) أي في قوله تعالى مثل الذين  
 جالوا التوراة الآية



وغير التمثيل ما كان مختلفا عن ذلك كما سبق في الامثلة السد كقوة والجمل مالم يذكر وجهه

(قوله من متعدد) لانه ما ضمن الجمار واليهود والجل وكون المحمول أوعى العالم وكون الحامل باهلا أى غير منتفع عافها (قوله)  
عائدا الى التوهم) أى الاعتراض قال سم وفي قوله عائدا الى التوهم دلالة على انه أراد بكونه ليس بمقتضى الاعتبارى لأغراض الموجود  
الخارج (قوله مالا يكون وجهه) (٤٣٤) منتزعا من متعدد أى بل كان مفردا (قوله وعند السكا كى الخ) قال فى الاطول

ظاهر ان قول المصنف  
وهو بخلافه بيان لغیر  
التمثيل على المذهبين وليس  
بمعنى بل يمكن أن يقال انه  
بيان على مذهب الجمهور  
ويعلم منه غيرا تمثيل على  
مذهب السكا كى وهو ما كان  
وجه الشبه فيه ليس منتزعا  
من متعدد أو كان منتزعا  
ولكنه وصف حقيقي أى  
حسى أو عقلى (قوله مالا  
يكون منتزعا من متعدد)  
أى بان كان مفردا وقوله  
أولا يكون الخ أى أو كان  
منتزعا من متعدد ولكنه  
ليس وجهيا ولا اعتباريا  
بل كان وصفا حقيقيا  
بان كان حسيا أو عقليا  
وتقدم أن كونه حسيا  
وعقليا باعتبار مادته المنتزعة  
منها والافالهيئة الاتزاعية  
أمر اعتبارى لا وجوده  
(قوله واعتباريا) عطف  
تفسير (قوله تمثيل عند  
الجمهور) أى لان وجهه  
الشبه منتزعا من متعدد  
ولا يشترط كون الوجه غير  
نفسى (قوله دون السكا كى)  
أى لان وجه الشبه وان كان  
منتزعا من متعدد الا انه

من متعدد وليس بمقتضى بل هو عائدا الى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل  
بمعنى مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكا كى مالا يكون منتزعا من متعدد ولا يكون وجهيا  
واعتمادا بابل يكون حقيقيا فنشبهه بالمراد بالاعتقاد المتوهم عند السكا كى (وأىضا)  
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (ما يجعل وهو ما يذ كروجهه

فى ذلك) كما تقدم حرمان الانتفاع بالنع مع الكد والتعب فى استعماله ولا شك أن هذا وصف منتزعا  
من متعدد وهو عائدا الى التوهم ولا يخفى أن الكد المرعى فى الوجهه هناك أر بده الكد الحسى لم يكن  
مجموع الوجهه غير حقيقى وعلمه بكون المراد بغير الحقيقى ماهو هيئة تتعلق بالمس مجموع حقيقى قال أن  
تجمله على الكد المعنوى وعلمه فلا يقتصر كاذ كر والتقسيم العقلى فى الوصف هو أنه ما أن يكون  
حسبا نارا حيا أو يكون عقليا وجوديا ولا كلاهما حقيقيا أن يكون اعتباريا بالحدوث لا وجوده الا فى  
الاذهان والاولاهم والهيئة فى المركب من حيث انها هيئة اعتبارية بحصة كما يؤخذ ما حارنا فيما مضى  
فوجب أن ياد بكونها حاسبة هنا تعلقها بالمحسوس كفى فى بيت بشار كما أشرفنا عليه فيما تقدم ويراد بالوهى  
هنا ما تعلق بمفعوله مطلقا لا ما تعلق بالاعتبارات المحضة لان ما ملأه بالوهى ليس كذلك كالا يخفى  
ولذلك فصرنا الحقيقى بالحس هنا وقد تقدم التمثيل بهذا الوجهه أعنى حرمان الانتفاع بالنع الى آخره  
للعقلى فعلى تقييد السكا كى لا يكون من التمثيل تشبيهه بالاعتقاد بناء على دخوله فى كلام المصنف  
كلا يدخل فيه بيت بشار فقوله المصنف (واما غير تمثيل وهو بخلافه) يكون معناه بالنسبة الى  
مذهب الجمهور ان غير التمثيل هو ما كان بخلافه بان لا يكون منتزعا من متعدد مفرد محض فلا يخرج  
عنه النحو وتشبيه العلم بالنور وانما لا يورد ويكون معناه بالنسبة الى مذهب السكا كى وغير التمثيل  
هو ما كان بخلافه بان لا ينتزع من متعدد كالمس أو من متعدد لكنه حسى كما فى بيت بشار وقد ظهر  
بذلك ان التمثيل عند الجمهور أعنى مطلقا منه عند السكا كى ثم أشرفنا الى التقسيم السابق فى التشبيه بالنسبة  
الى الوجهه فقال (و) نفود (أىضا) الى تقسيم آخر باعتبار الوجهه فنقول التشبيه باعتباره أيضا أما جعل  
(وليس المراد بالجمل هنا ما يحتمل شيئين أو أنسائه على التساوى بل المراد (هو ما) أى التشبيه الذى  
(لم يذكر وجهه) فهو من الأجمال الذى هو عدم ذكر الشئ صريحاً ولو فهم معنى ثم هذا الجمل

التوارة لم يسموها كمثل الجمار يحمل أسفارا كما تقدم فى الوجهه المركب العقلى أن وجهه الشبه حرمان  
الانتفاع بالنع بالنع مع التعب فى استعماله وهو أمر غير حقيقى لانه ليس له تقرر فى ذات الموضوع لانه  
ليس به بالحققة الأعدم العلم بل هو أمر تصورى منتزعا من أمور متعددة (قوله) واما غير تمثيل وهو  
مالم يكن كذلك) وهو ما لم يكن وجهه منتزعا من متعدد على رأى المصنف وعلى رأى السكا كى مالم يكن  
منتزعا أو كان وصفا حقيقيا القسم الثانى باعتبار وجهه الى تشبيهه بجمل وتشبيهه بمفصل فالجمل  
مالم يذكر وجهه شئ وسعى مجالا لجال وجهه وفيه نظر لان التشبيه مبنى على شئ مجالا لجال وجهه

حسى فكل تمثيل عند السكا كى تمثيل عند الجمهور وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلا عند السكا كى فبين المذهبين  
عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله أما جعل) سياق مقابله وهو المفصل بعد ذكر أقسام الجمل وكان المناسب أن يقدم  
المفصل لان مفهومه وجودى ولا حصل أن يتدفق طول الفصل بين الجمل ومقابله يتقدمه (قوله وهو ما يذ كروجهه) أى ولا  
ما يشبهه ولا بد من هذا المساقى أن الفصل من جملة أقسامه مالا يذكر وجهه استغناء عنه ذكر ما يستغنى عنه فلم يرد فيه هنا ما قلنا  
لكان تعريف الجمل غير مانع من دخول بعض أفراد الفصل وفى تعريف الجمل هذا كراشارة الى ان ليس المراد بالجمل هنا الجمل

ثمة ماهو ظاهر يفهمه كل أحد حتى العامة كقولنا يبدأ سداً لا يخفى على أحد أن المراد به التشبيه في النجاسة دون غيرها ومنه ماهو خفي لا يدركه إلا من رتبته عن طبقة العلية كقول من وصف بني المهلب الصباغ لساناً عنهم وأن أبهم أن يجد

عند الأصوليين وهو ما لم تتضح دلالة ومافي كلام المصنف واقعة على تشبيه وقوله ماهو ظاهر أي تشبيه ظاهر هو أي التشبيه أي وجهه في العبارة عذفت مضافاً وأن وجهه بدل من الضمير في ظاهر لأن المصنف بالظهور وجه التشبيه لأنفس التشبيه وليس مراد الشارح أن وجهه فاعل بظاهر لأن هذا النسب من المواضع التي يحذف فيها الفاعل وحاصل ما في المقام أن الضمير في منه أن كان راجعاً للجمل ففي أسناد الظهور إليه تسامح إذا لمصنف بالظهور وجهه لكن يؤيد هذا الاحتمال أن سياق الكلام في تقسيم الجمل وأن كان ضمير منه راجعاً للوجه فلا تسامح في أسناد الظهور إليه لكنه خرج من سوق الكلام وليكون كل من الاحتمالين مشتملاً على خلاف الظاهر من وجه سوى الشارح من (قوله يفهمه كل أحد) أي يفهم ذلك الوجه كل أحد وهذا تفسير لقوله ظاهر وقوله من له مدخل في ذلك أي في استعمال التشبيه لا مطلقاً أحد كما هو ظاهر المصنف (قوله نخوض بكالاسد) أي فانه يظهر لكل أحد أن وجهه شبه النجاسة في كل (قوله لا يدركه) أي لا يدركه وجهه (٤٣٥) (قوله الانحاصة) أي فاهم بذكره بالبدية

أو بالنأمل والمراد بهم من أعطسوا وانهذا يدرسون به الحقائق والأسرار (قوله ذكر الشيخ الخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله من وصف) أي قول الشخص الذي وصف بني المهلب وهو كعب بن معاذ بن الأشعري كما قال المير في الكامل فانه ذكره لمما ورد على الحاج قاله كعب تركت جماعة الناس فقال له كعب تركتهم مخبراً ودر كوا ما أتوا وأمنوا عما خافوا فقال له فكيف بنو المهلب فسمعهم فقال جماعة السرح فسموا فقال جماعة السرح نهاراً وإذا ألبوا ففرسان البسات ومعنى ألبوا دخلوا في القليل كما صعبوا دخلوا

فنه) أي في الجمل ماهو (ظاهر) وجهه أو في الوجه الغير المذكور ماهو ظاهر (يفهمه كل أحد) من له مدخل في ذلك (نخوض بكالاسد) ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم (ذكر الشيخ عبد القاهر) أنه قول من وصف بني المهلب الصباغ لساناً عنهم وذكر جاريته أنه قول الأعمار يعطاطمة بنت الخرب وشبه أنها سالت عن بنينا أبهم أفضل فقاتل عمارة لابل فلان لابل فلان

أقسام (فنه) أي في ذلك الجمل (ظاهر) أي ماهو ظاهر الوجه فنسب الظهور إليه بخبره لأن هذا التقسيم باعتبار الوجه الملازمة ويحتمل أن يكون وصفاً لوجهه على الأصل أي في الوجه الذي لم يذكره باعتبار عدم كونه يسمي التشبيه بمجمل ماهو ظاهر (يفهمه كل أحد) من له مدخل في استعمال التشبيه سواء كان عامياً في المستعملين وأخصاً وذلك (مثل) قول القائل (زيد كالاسد) فان كل أحد من يفهم معنى هذا الكلام يدرك أن وجهه شبه هو المرأة (ومنه) أي من التشبيه الجمل (خفي) أي ما خفي وجهه أو من الوجه الذي لم يذكره حتى على ما تقدم في الظاهر حتى لا يدركه إلا الخاصة الذين أوتوا ذهنهم ارتقاء عن العامة بذكره بن الحقائق والأسرار ويتوسعون في الموصوفات وأوصافها وذلك (كقول بعضهم) قبل هو كعب بن معاذ بن الأشعري سأله الحاج فقال له كيف تركت جماعة الناس فقال له كعب مخبراً ودر كوا ما أتوا وأمنوا عما خافوا ثم قاله فكيف بنو المهلب فهم قال جماعة السرح نهاراً وإذا ألبوا ففرسان البسات ومعنى ألبوا دخلوا في القليل كما صعبوا دخلوا

وجهه لكنه لا مانع من تسمية التشبيه أيضاً بحالاه لفقاه وجهه لا تتضح دلالة على المقصود منه وهو ما أن يكون وجهه ظاهر يفهمه كل أحد وقوله لا يبدأ سداً كالاسد لأن كل أحد يعلم أن المراد في النجاسة لكونه أشهر وأصناف الاسد ويكون خفياً لا يدركه إلا الخاصة أي الذين لهم أذهان حصية

في الصباغ ثم قاله فاهم كان أحد فقال لهم كالخليفة المشرقة لا يدري أين طرفاها (قوله لساناً عنهم) أي حين سأل الحاج عنهم ذلك الوصف بقوله أبهم أن يجد أي أصبح (قوله وذكر جاريته) أي جارية الله والله الحمد الزمخشري ولقب بجارية الله لأنه كان محاروا في بيت الله الحرام ولتأنيق بين العربين لاجتماعهما على الصدق بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم وأن ذلك من توافق الآراء (قوله الأعمرية) نسبة للأعمارية (قوله فاطمة) بدل أعطف بيان من الأعمارية والخربس بضم الخاء والسين وبينهما عارسة كنة واطمة هذه كانت من جلة الأنصار (قوله وذلك) أي وسبب ذلك القول (قوا عن بنينا) أي الأربعة الذين ذرقت بهم من زوجها زناد العيسى بكسر الزاي وتخفيف الباء وهما بيع الكامل وغمارة الوهاب وقيس الحفاط وأنس الفوارس وغمارة بكسر العين كاضطه شيخنا الحنفى في نسخته بالقلم وجمعه من شيخنا العدوي بضمها والحفاط بضم الحاء وتشديد الفاء كما جمعه من شيخنا العدوي وسميته من شيخنا الشيخ عطية الأجوري بكسر الحاء وتخفيف الفاء (قوله عمارة) لما ذكرت أعماراً معتقدة أنه أفضلهم ثم ظهر لها أنه ليس أفضل أضربت عنه وهكذا يقال فيما بعد ولما لم يعلم عن الذي أتت به نائبا أو نائبا قال الشارح فلان وكان المناسب لكون الأولاد أربعة أن يزد الشارح لا بابل فلان فلان كما عبر به العلامة البيهقي

كانوا كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها أي تناسب أصولهم وفر وعهدهم في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فأصلها وبعض أفضل منه كان الحلقة المفرغة تناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا هكذا نسبته الشيخ عبد القاهر إلى وصف بني المهلب ونسبه الشيخ جبار الله العلامة إلى الأعمارية قيل هي فاطمة بنت الخرشب مثلت عن بنينا إليهم أفضل فقالا عبارة لابل فلان فلان ثم قالت نكثتهم ان كنت أعلم إليهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها

(قوله ثم قالت) أي في الجواب (قوله نكثتهم) بفتح المثناة وكسر الكاف أي فقدتهم بالموت (قوله ان كنت أعلم إليهم أفضل) بمحضه أنما الاستفهامية معر بمتدا أو أفضل خبر والمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام وهي معلقة لأعلم عن العمل في الخبر وأجله إليهم أفضل في محل نصب سادته مسدودا لمفعولين ويحتمل أن تكون موصولة مبنية على الضم في محل نصب مفعول أول أو أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة لأي (٤٣٦) والمفعول الثاني محذوف أي ان كنت أعلم الذي هو أفضل كالتامم

ولكن المناسب الاول لابل

النطاق بين السؤال والجواب لان السؤال لها ملطف إليهم الاستفهامية تناسب أن تكون الواقعة في جوابها كذلك (قوله المفرغة) هي التي أدب أصلها من ذهب أو فضة أو نحاس أو نحونك أو أفرغت في القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمتة الجوانب أي لا انفراج فيها ثم أنه لا يلزم من نفي الانفراج في التبريع والتثنية مثلا ولكن المراد ما كان كالدائرة ليحقق تناسب في الشكل والوضع تصير بذلك ذات احاطة نهاية واحدة كالدائرة وبهذا تعلم أنه ليس المراد بكونها مصمتة كونها لاحوص لها وانما قصد الحلقة بكونها مفرغة لان المضروبة يعلم طرفاها

ثم قالت نكثتهم ان كنت أعلم إليهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فأصلها وبعضهم أفضل منه (كأنها) أي الحلقة المفرغة (متناسب الاجزاء في الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا الكون مفرغة معجزة الجوانب كالدائر فإيهم كان المجد فقال (هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها) وقيل انه قول فاطمة بنت خشرم الانتصار لما مثلت عن بنينا وأولاد ياد العيسى وهم عبارة الوهاب وقديس الحفاظ وائس القواوير وبيع الكامل إليهم أفضل فقالت عبارة ثم قالت لابل فلان ثم قالت لابل فلان ثم قالت نكثتهم أي عدمتهم بالموت ان كنت أعلم إليهم أفضل هم كالحلقة المفرغة إلى آخره ثم أشار إلى الوصف المتضمن لوجه الشبه في الطرفين معا بقوله (أي هم متناسبون في الشرف) بمعنى انهم متساوون فيه تشا كاعتني تعيين بعضهم بالفضيلة وبعضهم بالمفضولية لاستواء ما ينشئ الشرف فيهم (كأنها) أي الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء) أي متناسبة القطع المقروضة فيها (في الصورة) الشكلية والمصولية تناسباعتني تعيين بعض تلك القطع طرفا وبعضها وسطا والحلقة المفرغة

يرفعون بها عن درجة العوام (كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها) أي تناسب أصولهم وفر وعهدهم في الشرف الذي يمتنع معه معرفة الطرف والوسط كأن الحلقة متناسبة الاجزاء في الصورة فوجه الشبه المناسب الذي يمتنع معه التفاوت لكنه في المشبه في المعنى وفي المشبه به في الصورة وانما قيد الحلقة بالمفرغة لان المضروبة يعلم طرفاها بالابتداء والانهاء فكان ذكر الوصف (٣) حيث كان وجه الشبه مذكورا وهو قوله لا يدري طرفاها لان وجه الشبه هو تناسب الاجزاء وعدم دراية الطرفين لزم عن التناسب ولان عدم دراية طرق الحلقة ليس وجهها لان الوجه هو تناسب الاجزاء وعدم الطرفين وطرفا الحلقة أمر لا يصدق على المشبه اذ لا يصدق على المشبه أن يقال لا يدري طرفاها ولا ضمير الحلقة المؤنث الذي لا يمكن عودته على قوله هم لكانت أقول هو قائد الهما فيمكن حينئذ أن يحصل وجه الشبه لاجل قولها هم كالحلقة المفرغة لا يدري الطرفان لصدق ذلك في المشبه والمشبه به معا فمما قد يقال هب أن وجه الشبه لم يذ كر كيف يسمى هذا مجالا وقد أشعر به إلى وجه الشبه بذكر هذا الوصف بالابتداء والانهاء ولما تناهت فلا تناسب أجزاؤها (قوله لا يدري أين طرفاها) فيه أن هذا يقتضي أن الدائرة وأيضا المفرغة لها طرفان لكن لا يعلمان في أي محل مع أنه لا طرف لها أصلا وأوجب بالانسان أن في دراية طرفها استلزام وجود الطرفين لان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله أي هم متناسبون في الشرف) هذا إشارة إلى وصف المتضمن لوجه الشبه الكائن في الطرفين وذلك لان وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب السكلي الخالي عن التفاوت وان كان ذلك التناسب في المشبه تناسبا في الشرف وفي المشبه به تناسبا في صورة الاجزاء وما ذكره المصنف من التناسب في الشرف يخص بالمشبه ولكنه يتضمن وصف كل منهما بالتناسب الخالي عن التفاوت بواسطة الانتقال من تناسبه في الشرف إلى تناسب أجزاها الحلقة ولا يخفى أن هذا الوجه الذي بين الطرفين في غاية الدقة لا يدركه الانحواص (قوله مصمتة الجوانب) أي لا انفراج فيها بل متصلة من كل جانب (قوله كالدائرة) فيه أن الحلقة من أفراد الدائرة فكيف نسبها وأوجب بأن المراد كالدائرة التي ليست حلقة بل التدائرة في الاشتغال عند الحكماء

(وأيضلنه) أي من الجمل وقوله منه دون أن يقول وأيضا ما كذا وأما كذا الشعر بان هذا من  
تقسيمات الجمل لأمين تقسيمات مطلق التشبيه أي ومن الجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين)  
يعني الوصف الذي يكون فيه إما إلى وجه الشبه  
هي التي أديب أصلهام فضة أودع وأوحش وأوحداً وهو ذلك ثم أقرغ في القالب فصر فيه كلاً  
المصغر فإذا جمل فظهر في الحلقة الناشئة من طرف بل تكون مصححة الجوانب أي لا تفرج في نهايها ولا  
يلزم من نفي التفرج نفي التربع والتثلث مثل ولا ولكن المراد ما كان كلاً دائرة لتحقق التناسب في  
أجزاءها في الشكل والوضع فتصغر بذلك ذات الحاطة نهاية واحدة كلاً دائرة وهذا علم أن ليس المراد  
بكونها مصححة كونها لا يحوف إياها إلخ ثم نفي دراية طرفها لا يستلزم وجود الطرفين بل نفيها لتضييق المأل  
القضية السالبة لا تقتضي وجود الموضوع وإنما قلنا أشار إلى الوصف المتضمن لوجه الشبه لأن  
الوجه محجب أن يكون في الطرفين معاً والتناسب في الشرف يخص بالمشبه والتناسب في الأجزاء  
مخصص بالمشبه به ولكن تضمن وصف كل منهما التناسب المانع من وجود التفاوت وهو محقق في  
الطرفين وهو الوجه المشترك ولا يخفى على ذي ذوق سلم أن الانتقال من تناسبه في الشرف إلى تناسب  
أجزائه الحلقة غاية في الدقة فالوجه بين الطرفين لا يدركه إلا التماساً ثم أشار إلى تقسيم آخر في الجمل  
فقال (ومنه) أي ومن الجمل ما فيه تقسيم آخر باعتبار وجود الوصف المشعر بالوجه وعدمه  
وفيه أربعة أقسام ما هو جديفه الوصف في الطرفين وما لا يوجد فيه فيهما وما هو جديفه في الأول  
دون الثاني والعكس لحمة قوله ومنه إلخ معطوف على جملة قوله ومنه ظاهر وإنما يقل وأيضا ما كذا  
وأما كذا الإشارة إلى زيادة كيد في بيان أن هذا التقسيم في الجمل لا تقسيم في مطلق التشبيه وإنما  
قلنا إلى زيادة كيد في بيان إلخ لأنه يعلم كون التقسيم في الجمل بالظن إلى المعنى أيضاً إذا لمقابل الجمل  
هو المفضل فتغير أسلوب أصل التقسيم لا يتوقف عليه فهم المراد ولكن يزبدوضوحاً في هذا القسم  
الذي قلنا أنه أربعة أقسام (ما لم يذكر فيه) أي التشبه الذي لم يذكر فيه (وصف أحد  
الطرفين) وذلك بأن يؤتى فيه بالطرفين مجردين عن الوصف الدال على الوجه كما كانا مجردين عن نفس  
الذي يصبر به وجه الشبه ظاهر فيهمه أكثر الناس وقوله لا يدري طرفاً قد يراد به أن الحلقة  
المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أنها سالبة مهيأة لاستلزام وجود موضوعها كقوله تعالى لا يسألون  
الناس الخافاً وقول الشاعر \* على لأحب لا يندى عناره \*

فصدق أن يقال كل من هذين الطرفين لا يعلم طرفاه أما في المشبه فلأنه طرفين غير معلومين وأما في  
المشبه به فلأنه لا طرف له ولا يظهر بعد ذلك في أن لفظة طرفاه في هذا المثال جمع فيه بين الحقيقة والمجاز  
أولاً وهذه العبارة ذكر الشيخ عبد القاهر أنهم قبلت للجاج حين سأل عن نبي المذهب أيهم أجد ونسبه  
الزنجشيري في سورة الزخرف إلى الإغارية فيقول هي فاطمة بنت الخرشب تصف أبناءها حين سئلت  
أيهم أفضل فقالت عبارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت تكلمهم ان كنت أعلم أيهم أفضل لهم كالحلقة  
المفرغة لا يدري أي طرفها وذكر المبرد في الكامل نحو مراً ولأدهار بيع وعمارة وقبس وأنس وبق  
في هذا المثال اعتراض سند كره ثم يبان شأده تعالى (قوله وأيضا منه) أي من التشبيه الجمل (مالم  
يذكر فيه وصف أحد الطرفين) أي لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبه به كقولنا لا بأسد  
والم أن قول المصنف ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين قد يتأخر في دلالة على ما يقصد من أنه لم  
يذكر فيه وصف المشبه ولا المشبه به يقال هذا يصدق بأن يذكر فيه وصف أحد هاتين إذا قلت لم  
أشرب أحد هذين قد يصدق بضرب أحد هاتين نرى أن أحد الرجلين ليس ذكره نعيم كل واحد منهما

(الطرفين) أي لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبه به

بمنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده كالتالي الثاني ونحوه قول زيد الاصح  
 وإنا وما تلقى لنا إن محسونا \* لكالحرمهما تلقى في الصريغ  
 فأنك تفسر والمولود كواكب \* إذا طلعت لم يسد من كوكب  
 منه ما ذكر فيه وصف كل واحد منهما (٤٣٨)

نحو زيد أسد (ومنه) أي المجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) أي الوصف المشبه بوجه الشبه كقولها  
 هم كالخلة المفرغة لا يدري أين طرفاها (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أي المشبه والمشبه به كقولهم  
 ذكر الوجه وليس المراد الوصف مطلقا بل الوصف الذي هو الوجه الذي هو الجراعتان وكان وصفاً لأحد الطرفين  
 (ومنه) أي ومن هذا القسم من المجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) دون وصف المشبه وقد  
 تقدم الآن أن الوصف المراد هنا هو الوصف المشبه بوجه الشبه لا مطلق الوصف ومثال التشبيه الذي  
 فيه وصف المشبه به فقط قول القائل هم كالخلة المفرغة لا يدري أين طرفاها فقول لا يدري أين  
 طرفاها مدحونه وصف المشبه به وهو في دراية الطرفين المتعنيين وهو يستلزم التناسب المانع من تميز  
 يصبح معه التفاوت الذي هو وجه الشبه كما تقدم بيانه وأما وصفها بالفراغ فلخصني ما رءى من المشبه  
 به لأن المشبه به هو الخلة المفرغة لا مطلق الخلة ولا انتقاله من الأفرغ إلى التناسب الذي هو الوجه  
 فيه خفاء فلم يعتبر في الوصف المشبه بالوجه ولو اعتبر مثل هذا في هذا القسم كان ذكر المشبه به عبارة  
 الوصف المشبه به عما لا يدخل في الوصف المشبه به عن مطلق الأشعار ولم يذكر أحد أن يثبتها وقد تقدم أن المفرغة  
 لا طرفين لها وانما يثبتها والطرفان المتعنيين في المستوعبة بالأفرغ فذكر الطرفين لا شعاع مطلق الخلة  
 بهما وقد بينهما على أن في درايتهما لا يستلزم وجودهما لأن التقنية السالبة لا تقتضي وجود الموضوع  
 (ومنه) أي ومن هذا القسم من المجمل (ما ذكر فيه وصفهما) أي وصف المشبه به والمشبه بها  
 عموم التكررة في التثنية كقوله ألم يرق واحد من الرجلين فلم يبق له عموم لكونه معرفة ولا يمكن أن يدعى  
 عموميه لأنه اسم جنس أصيب إلى الرجلين لأن اسم الجنس انما يعم بالاشارة إذا لم يدل بالمادة على  
 الخصوص أما إذا دل فلا كقولك أكلت بعض الرغيف أو ثلثه لا يعم الأنثى والأباض وكذا أحد  
 الشئتين لا يعمهما ولو سلمنا أن أحدهما يعم فوقع بعد التثنية كقولهم سائر صيغ العموم وهي بعد  
 التثنية للخصوص لأنها سلب عموم لا عموم سلب جاسق إلا أن يدعى أن أحدهما لا يعرف بالاشارة لمعرفة  
 ويؤيد ما قلناه قوة تعالى ما يبلغن عندك التكبر أحدهما المراد منه ما ذكرناه بلبس قوله أو كلاهما  
 والشرط كالتثنية وأما قوله صلى الله عليه وسلم إلى لست كأحدكم فافترقة قامت على إرادة العموم وبعد أن  
 كتبت هذه السطور وقتت على كلام الزمخشري قال في قوة تعالى ولا تطعم منهم أتما أو كقولهم ان  
 معناه لا تطعم أحداً فقال قلتم ما معني أو لا تطعم أحدهما فبالجواب أو لا يكون نهيها عن طاعتها  
 قلت لو قيل ولا تطعمها لجاز أن تطعم أحدهما وإذا قيل لا تطعم أحدهما علم أن الناهي عن طاعة  
 أحدهما عن طاعتها انتهى كما إذا نهي أن يقول لأبيه أف علم أنه منهي عن ضربهما انتهى وهذا  
 يدل على أن لم أضرب أحدهما معناه لم أضرب واحداً منهما وفيه نظر لم يسبق (قوله ومنه ما ذكر فيه  
 وصف المشبه به وحده) أي ولم يذكر وصف المشبه وسكت عن مثاله لأن مثاله سبق عن قريب وهو  
 قولهم هم كالخلة المفرغة لا يدري أين طرفاها ومثله في الإيضاح بقول النابغة

قوله نحو زيد أسد هذا  
 يسيل لالم يذ كراخ أي  
 نحو زيد الفاضل أسد فان  
 نظائر أن وجه الشبه بهما  
 شجاعة ولم يذ كرفي كل  
 ن التشبيه وصفاً  
 ن الطرفين المعنى الوجه  
 ليه المذ كور لأن الفاضل  
 التشبيه الثاني لا شعاع  
 بالشجاعة أي دلالة له  
 بذا يخصوصها بالذلالة  
 عام على الخاص وانما تأتي  
 شارح بالعناية اتارة إلى  
 ليس المراد مطلق الوصف  
 بهما نظاره وقد فهم بعض  
 لشرح كلام المصنف على  
 ظاهره (قوله ومنه) أي  
 المجمل ما ذكر كراخ اعترض  
 أن ذكر الوصف يشهد  
 بجمال والمفضل فلاحظه  
 تخصيصه بالمجمل وأجاب  
 أن له وجهاً آخر لا يذ كر  
 لوصف المذ كور أي الشعر  
 في التشبيه المفضل لأن وجه  
 تشبيهه مذ كور فلو ذكر  
 وصف الشعر به كان تكراراً  
 وهو مستقيم في نظر البلغاء  
 قوله كقولها أي فاطمة  
 بخار به هم كالخلة المفرغة  
 لا يدري أين طرفاها فان  
 دعونه قولها لا يدري أين

طرفاها وصف للمشبه به وهو في دراية الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالي عن التفاوت الذي هو وجه الشبه كما  
 تقدم وأما وصف الخلة المفرغة بالأفرغ فالحق المشبه به لأن الخلة المفرغة لا مطلق الخلة وتحتفل فلا دخل له في الإعمال وجه الشبه  
 (قوله ومنه ما ذكر فيه وصفهما) ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط ولعله لعدم الظن أنه تعالى في كلامهم ومثاله فلا  
 كرتاً ياديه لا يوصلت ما به إلى طلبت منه أو لم يطلب كالغيشو كما في قوله تعالى الشمس التي إذا طلعت لم يبد كوكب مثلك

نقول أي غمام

صدقت عنه ولم تصدق مواهبه \* عني وعادته ظني فلم يحب  
كالغيث ان جثته وافاك ريقه \* وان رحلت عنه لم يخلف في الطلب

(قوله كقوله) أي قول أبي تمام عدح الحسن بن سهل كذا في المطول وفي شرح الشواهد الحسن بن رجا بن الفضال واليومان من قصيدة من البسيط مطلعها  
أبدت أسي أن رأني بحبس الغضب \* وأل ما كان من عجب العجب  
شجع العيس في واليل عند قتي \* كثير كر الرضا في ساعة الغضب  
إلى أن قال

صدقت عنه الخ وقوله واليل أي وسير الليل ومعنى البيت ستدخلني الأبل والسير في الليل صبا عند قتي بعفوع عند الغضب (قوله  
أعزمت عنه) أي تجر بي الشاة أو خطأ مني وقوله وفاء بحقه (٤٣٩) (قوله ولم تصدق مواهبه) أي ولم

تعرض بمعنى تنقطع عطايه  
وتصدف بالناء الفوقية  
المفتوحة ومواهبه فاعل  
أو بالناء التحتية ومواهبه  
مفعول لان تصدق بأن

(قوله صدقت عنه) أي أعزمت عنه (ولم تصدق مواهبه) \* عني وعادته ظني فلم يحب  
كالغيث ان جثته وافاك أي أنك (ريقه) يقال فعله في روق وشبهه وورقه أي أوله وأصابه  
ريق المطر وريق كل شيء أفضله (وان رحلت عنه لم يخلف في الطلب) وصف المشبه أعني المدحوح بأن  
عطايه فاقضة عليه

لازما ومتعدا به وبه ضرب  
(قوله وعادته ظني) أي  
بعد ما صدقت عنه عادته

(قوله) أي قول أبي تمام عدح الحسن بن سهل شجع العيس أي الأبل في واليل يعني وسير الليل عند  
قتي \* كثير كر الرضا في حالة الغضب (صدقت عنه) أي أعزمت عنه تجر بي الشاة أو خطأ مني وقوله  
وفاء بحقه (فلم تصدق) أي لم تعرض عني بمعنى لم تنقطع (مواهبه) أي عطايه (عني وعادته  
ظني) أي عادته بما وصلته طلبا لاحسانه ظنما أني أجده له الراد فنبه المعادة إلى الظن تجوز  
(فلم يحب) ظني فيه بل وجدته عند معادته طلبا لاحسان كما ظن وكيف يحب فيه الظن وهو يجب  
عند الاعراض فبهب عند الاقبال من باب أخرى فهو في اقاضته في الاقبال والادبار (كالغيث) أي  
كالطر الواسع المقبل الذي يبيت أهل الأرض (ان جثته) أي ان جثت الغيث حالة اقباله (وافاك)  
أي جارك ولا فاك (ريقه) أي أوله وأحسنه يقال فعل فلان هذا الاصر في روق أو ربي شبهه أي أوله  
وأحسنه ويقال أصابه ريق المطر أي أوله وأحسنه ووريق كل شيء أفضله وجعل أول المطر أحسنه  
لأن من معه من الفساد وانما يخشى الفساد دوامه (وان رحلت عنه) أي فررت من الغيث (الخ) بل لم  
المهمة أي بالغ (في الطلب) وأدركك مع فرارك منه وأصل الباجح المبالغة في الكلام والاستغالة

هذا الكلام عادت لمواصلته  
طلبا لا غداة ظنما أني  
أجده فيه المراد

فنسب المعادة إلى الظن  
تجوز (قوله فلم يحب) أي  
ظني فيه بل وجدته عند  
معادته طلبا لاحسان  
كما ظن وكيف يحب الظن  
فيه وهو يجب عند الاعراض

فبهب عند الاقبال من  
باب أولى فهو في اقاضته  
في الاقبال والادبار كالغيث ان  
جثته أي قصده لتسرب  
وشحوه حال اقباله عليك  
وافاك ريقه أي جارك

فأنك شمس والمولك كواكب \* اذا طلعت لم يدمنهن كوكب  
ومنه ما ذكر فيه وصفهما معا ومثله المصنف بقول أبي تمام

صدقت عنه ولم تصدق مواهبه \* عني وعادته ظني فلم يحب  
كالغيث ان جثته وافاك ريقه \* وان رحلت عنه لم يخلف في الطلب

صدقت عنه ولم تصدق مواهبه \* عني وعادته ظني فلم يحب  
كالغيث ان جثته وافاك ريقه \* وان رحلت عنه لم يخلف في الطلب  
التقدير وهو كالغيث فان البيت الاول شتم على وصف المشبه والثاني شتم على وصف المشبه به وهو  
الغيث كذا قال المصنف وهو الظاهر ويحتمل أن يكون الضمائر في البيت الثاني عائدة إلى المشبه  
ويكون استعمال الريق وما بعده استعارة ويروي بصدف بالناء مواهبه مفعول من صدقه صدفا

ولا فاك أحسنه وان رحلت عنه وفررت منه لم يخلف في الطلب (قوله كالغيث) هو المطر الواسع المقبل الذي  
يرتجيه أهل الأرض (قوله ان جثته الخ) هذا في مقابلة قوله وعادته ظني وقوله وان رحلت الخ في مقابلة قوله صدقت عنه الخ فنه  
لفظ وثمر مشقوش (قوله ريقه) أصله روق من الروق وقوله يقال أي لفة (قوله أي أوله) نفسه للأمرين قبله وهو روق الشباب وريقه  
(قوله ورين كل شيء أفضله) إشارة إلى أنه يفسح في الرين ويستعمل بمعنى الأفضل لعلاقة الزوم كما هنا روق الشباب وريقه  
أفضله وأحسنه لانه يلزم من كون الشيء أولاً أن يكون أفضل وأحسن في الغالب قال الدلالة اليه مقبوبي وجعل أول المطر أحسنه للأمر  
معه من الفساد وانما يخشى الفساد دوامه (قوله وان رحلت عنه) أي ارحلت وفررت وتباعدت عن الغيث (قوله لم يخلف) بل لم  
الباجح وهو الخصومة أو بالهاء المهمة من الإلحاح وهو في الأصل كثرة الكلام أو ربه هنا مجردا للكثرة والمعنى على كل حال بالغ

(قوله كالغيث) هو المطر الواسع المقبل الذي  
يرتجيه أهل الأرض (قوله ان جثته الخ)  
هذا في مقابلة قوله وعادته ظني وقوله وان رحلت الخ في مقابلة قوله صدقت عنه الخ فنه  
لفظ وثمر مشقوش (قوله ريقه) أصله روق من الروق وقوله يقال أي لفة (قوله أي أوله)  
نفسه للأمرين قبله وهو روق الشباب وريقه (قوله ورين كل شيء أفضله) إشارة إلى أنه يفسح  
في الرين ويستعمل بمعنى الأفضل لعلاقة الزوم كما هنا روق الشباب وريقه أفضله وأحسنه  
لانه يلزم من كون الشيء أولاً أن يكون أفضل وأحسن في الغالب قال الدلالة اليه مقبوبي وجعل  
أول المطر أحسنه للأمر معه من الفساد وانما يخشى الفساد دوامه (قوله وان رحلت عنه) أي ارحلت  
وفررت وتباعدت عن الغيث (قوله لم يخلف) بل لم الباجح وهو الخصومة أو بالهاء المهمة من  
الإلحاح وهو في الأصل كثرة الكلام أو ربه هنا مجردا للكثرة والمعنى على كل حال بالغ

وقول أبي بكر الخالدي

والفصل ما ذكر وجهه فتقول ابن الرومي يشبه البدر في الحسن وفي بعد النال جدد قد تغبر الصخره بالماء الزلال  
يشبه البدر حسنا \* وضاع ومنلا \* وشبه العين لنا \* وقواما واعتدالا  
أنت مثل الورد لنا \* ونسجا وملا  
زارنا حتى إذا ما \* سربا بالقربز لا

بشتر كان فيه (قوله أعني) أعرض أول بعرض هو معنى قوله وتاود نظني (قوله أعني الغيث) من ذلك يعلم أن الضمير في قوله في البيت انبثته واجمع الغيث (قوله يصيبك) هو معنى قوله وأفاك (قوله والوصفان) أي انطفاصهما كونه عطاء بالمدح فائضة أعرضت عنه أولا وكون الغيث (٤٤٠) يصيبك جثته أو ترحلت عنه (قوله بوجه الشبه) أي الذي هو معنى يشتر كان فيه (قوله أعني) أي بوجه الشبه (قوله الأفاضة في حالي الطلب وعنده) هذا بالنسبة للغيث المشبه وقوله وحالي الاقبال عليه والاعراض عنه هذا بالنسبة لمدح الشبه وبهذا يظهر أن ما ذكره ليس وجه شبه فكان الصواب أن يقول أعني مطلق الأفاضة في الحالتين لكن المراد بالحالتين في المشبه الطلب وعدمه وفي المشبه الاقبال عليه والاعراض عنه الآن يقال ان قوله وحالي الاقبال عليه والاعراض عنه تفسير لما قبله من الأفاضة حالي الطلب وعدمه أو أن قوله أعني أي الوصفين لا وجه شبه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله عطف) أي معطوف على مجمل والعاطفة هو اما

(قوله أعرض) هو معنى صدفت عنه وقوله أول بعرض هو معنى قوله وتاود نظني (قوله أعني الغيث) من ذلك يعلم أن الضمير في قوله في البيت انبثته واجمع الغيث (قوله يصيبك) هو معنى قوله وأفاك (قوله والوصفان) أي انطفاصهما كونه عطاء بالمدح فائضة أعرضت عنه أولا وكون الغيث (٤٤٠) يصيبك جثته أو ترحلت عنه (قوله بوجه الشبه) أي الذي هو معنى

أعرض أول بعرض وكذا وصف المشبه به أعني الغيث بأنه يصيبك جثته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الأفاضة في حالي الطلب وعنده وحالي الاقبال عليه والاعراض عنه (واما فصل) عطف على ما مجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله ونفره في صفاء \* وأدعى كالآتي

بقوله فاستعمل في اسراع المطر وادراكه من فرمته بقوله فالشبه وهو المدح وصفه به يعطى المعروض والمقبل ويفض على الحالتين أي حالي الاعراض والاقبال ولكن لم يرد في هذا الوصف لا يعلم الله تعالى الذي يعطى بلا عوض ويجوز بلا عرض وهو أرم الاكبرين المشبه به أيضا وصفه بأنه يصيبك جثته أو ترحلت عنه واعلاء الأرض والمقبل لدى هو وصف الشبه فحين الرجه الذي هو الأفاضة في الحالتين أيضا بقرينة مثال ما ذكره وصف المشبه دون المشبه به وكأن المصنف لم يجد في كلامهم ومثاله ما قبل في عكس قوله

فأنت شمس والمولك كواكب اذا طلعت لم يدعهن كوكب فان الشمس التي اذا طلعت لم يدك كوكب مثلك ويعني بالنسبة إلى المولك (واما فصل) هذا هو المقابل لقوله ما مجمل فهو معطوف عليه يعني أن التشبيه المجمل هو ما لم يذكر وجه الشبه سواء ذكر وجهه ما يشعر به أولا لا بتقديم (والمفصل (هو ما ذكر) فيه (وجهه) أي وجه الشبه وقد علم من هذا كما بينا فيها تقدم المراد بالجمال هنا عدم الصراحة بالوجه والتفصيل ان يذكر الوجه صراحة وذلك المتصل (قوله ونفره) أي انسان نفره أي هه (في صفاء وأدعى) في صفاء أيضا (كالآتي) أس كالطواهر

وهو متعد ويرى له لاء من فوق ومواهبه فاعل من صدف صدفها وصدقا أي انصرف واعلم أن المصنف سكت عن القسم الرابع وهو ما ذكر وجهه وصف المشبه فقط وكان ينبغي ذكره والقول بأن ذلك لا يمكن لادوار المشبه يقتضي أن يكون وجه الشبه به أهم منه في المشبه والحال بالعكس ممنوع لانه يقول ذكر في المشبه لا يستدعي أن يكون فيه أكثر فقد يكون ما ذكره في المشبه لانه فيه أشهر وأكثر وقوله والفعل موقسم قوله فمبني على المجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله ونفره في صفاء \* وأدعى كالآتي

وقيل العاطفة الواو واما مجرد الانفصال (قوله وهو ما ذكر وجهه) أي من أس يكون المذ كوروجه الشبه وقد حقيقة وذلك كما في البيت الذي ذكره أو يكون المذ كورملازم وجه الشبه عطائي على ذلك المزمزم انه وجه الشبه تسامحا وان كان وجه الشبه حقيقة هو الذي لم يذكر كذا أسرار ذلك بقوله وقد يتسارع الخ وهذا غير متقدم انه ذكر وصف الطرفين أو أحدهما المشهور بوجه الشبه لان ما هنا فيما اذا ذكر الوصف في مكان وجه الشبه وعلى طريقة ذكره بخلاف ما هنا (قوله ونفره) أي وأسنان نفره أي هه وهو متعد وأدعى عطف عليه وقوله كالآتي شبه وقوله في صفاء موجه الشبه وقد علم من هذا كما تقدم التشبيه التسوية باعتبار تعدد الطرفين الأول وهو المشبه ومثله هنا في تشبيه المفضل باعتبار الصريح بوجه الشبه فتناسب المحلين باعتبارين ووصف النوع بالصفاء شاعرا بكثرته لا لقضاء الكثرة غسل المنسج وتقسيمه من الاوساخ التي تنزع بالماء بخلاف ما إذا جرى أحيانا بأنه يكون بكثرة المنسج فسقط قول بعضهم ان الدمع الصافي لا يذبل على الحزن والمتجدد به الدمع المشوب بالدم

وقد يتساع به كرم ما يستتبع مكانه كقولهم في وصف الانفاط اذا وجدوها لا تنقل على الانسان لتنافر حروفها وانكر اربها ولا تكون غريبة وحشية تستكرها . كونه غائرا الوقت ولا يمتدع لالتحاقه على معانيها كالعسل في الحلاوة . وكانا في السلاسة . وكان سم في الرقة وقولهم في الجملة اذا كانت معلومة الاجزاء بقية التاليف بين الاستزام المطلوب هي كالسم في الظهور والجامع في الحقيقة لازم الحلاوة وهو ميل الطبع ولازم السلاسة والرقة وهو اقله النفس نشاطا وروحا ولازم الظهور وهو ازالة الجباب فان شأن النفس مع الانفاط الموصوفة بتلك الصفات كشأنها مع العسل الذي يلد طعمه فتهش النفس ويميل الطبع اليه ويحب وروده عليه أو كشأنها مع الماء الذي يسوغ في الخلق ومع التسميم الذي يسمي في البدن فيقتل المسائل اللطيفة منه فيفقد النفس نشاطا وروحا شأنه مع الشبه التي تمنع القلب ادراك ما هي شبيهة فيه كشأنها مع الجباب الحسي الذي يمنع أن يرى ما يكون من ورائه . ولذلك توصف بأنها اعترضت دون الذي يروم القلب ادراكه قال الشيخ صاحب الفتاح ( ٤٤١ ) وتسامحهم هذا الابعع الاحث

يكون التشبيه في وصف اعتباري كالذي نحن فيه وأقول يشبه أن يكون تركهم التصديق في وجه التشبيه على ما سبق التشبيه عليه من تسامحهم هذا انتهى كلامه

(قوله وقد يتساع) أي يتساع في ذلك كروجه الشبه فيستغنى عنه بسبب ذلك ملازم يستتبعه أي يستلزم (قوله بأن ذلك مكان الخ) أشار بهذا إلى أن مكانه ظرف لقوم متعلق بذلك لأنه ظرف مستقر حال من ما وإن الاستيعاب معناه الاستزام وأشار بقوله أنه يكون الخ إلى أن الضم المستتر في يستتبع عائدا إلى ما والبارز عائدا إلى وجه الشبه أي قد يتساع ويد كرم مكان وجه الشبه أمر يستلزم ذلك

وقد يتساع به كرم ما يستتبع مكانه ( أي بأن ذلك كرم كان وجه الشبه ما يستلزمه أي يكون وجه الشبه تابعه لا زما في الجملة ) كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها ( أي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة ) ( وهو ميل الطبع ) لانه المشترك بين العسل والكلام

الصفانية وقد علمنا بهذا تشبيه النسو به هنا لتعدد طرفه الازل ومثله هنا لتصرح فيه بالوجه مناسب المعلن للاعتبارين وهكذا كل ما فيه اعتباران أو أكثر يصح التثنية به لثقله وهو ظاهر ووصف المجموع بالصفاء اشعارا بانكاره انما لاقتضاه الكثرة تغسيل النسيب وتفتيته من الاوساخ ومن لازم ذلك صفاء المعجم بخلاف القليل فصعب معه بقاء تكرار المنع بالاوساخ فلا يصح ( وقد يتساع ) أي يتساع في ذلك كرم نفس الوجه فيستغنى عنه (د) سبب (د كرم ما يستتبعه) أي يستلزمه (مكانه) متعلق بذلك كرم أي يتساع بأن ذلك كرم في مكانه ما يستتبعه ويستلزمه والمراد بالاستزام هنا الحصول مع الحصول في الجملة وإن كان عاد بالاعتماد على كرم في مكانه أن يؤتى به على طريقة التركيب وأن يخرج بذلك كرم الوصف المشعر بالوجه لاحد الطرفين أو لكليهما كما تقدم فانه لا بد كرم على ما رتب ذلك كروجه الشبه بان يقال كذا مثل كذا مشلا في كذا بخلاف المستتبع هنا في كرم هذا الطريق ( كقولهم في الكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة ) وفي الجملة الواضحة هي كالسم في الاشراق ( فان الجامع فيه ) أي في قولهم هو كالعسل في الحلاوة ( لازمها ) أي لازم الحلاوة بمعنى أن الوجه المشترك في هذا التشبيه لازم الحلاوة ( وهو ) أي لازم الحلاوة ( ميل الطبع ) واستحضاره للكلام لا نفس الحلاوة كان الوجه

قروجه التشبيه وهو انصاف ما ذكر وفيه نظر لجواز أن يكون المراد ثغره في صفاته كادمي ويكون فيه ذكر صفاته الثغر وصفاته الثغر ليس هو وجه الشبه انما الصفات التي هو أعم من صفاته الثغر وصفاته الاخرى هو وجه الشبه ويحتمل أن يكون ثغره مستندا في صفاته غيره ولا تشبه فيه لكنه بعيد (قوله وقد يتساع) أي يتساع المتكلم ( بذلك كرم ما يستتبعه ) أي ما يستتبع وجه الشبه ويستلزمه ومثله المنف بقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها أي لازم الحلاوة ( وهو ميل الطبع ) اليها وليس الجامع الحلاوة لان الكلام ليس فيه حلاوة حقيقة بل فيه ما يجب ميل الطبع اليه وكان

( ٥٦ - شروح التلخيص ثالث ) الامر وجه الشبه ومعنى ذلك كرم في مكانه أن يؤتى به على طريقته من ادخال في عليه لخرج بذلك كرم الوصف المشعر بالوجه لاحد الطرفين أو لكليهما كما تقدم فانه لا بد كرم على طريقة وجه الشبه بان يقال كذا مثل كذا في كذا بخلاف المستتبع هنا فانه لا بد كرم على هذا الطريق (قوله في الجملة) أي ولو في الجملة بأن يكون التلازم عاديا ولا يشترط أن يكون عقليا وحاصل ما أشار اليه الشارح أن المراد بالاستزام هنا مجرد الحصول مع الحصول سواء كان عاديا وعقليا ولا يشترط خصوص التلازم العقلي الذي لا يتوقف أصلا على ان يتوقف هنا لا ترى الحلاوة في المثال لا في طاعتها لا تستلزم ميل الطبع فحق الحلاوة قد تكون موجبة لغيره الطبع من الشيء الحلو كما في بعض الطباع المخزقة لمرض ونحوه (قوله للكلام) أي في شأن الكلام وقوله الفصيح أي والبلغ وهو الأنسب للاحث بالتشبيه بالعسل (قوله فان الجامع فيه) أي فان وجه الشبه في ذلك التشبيه (قوله لازم الحلاوة) أي فالمد كرم في العبارة كالحلاوة لازمها كما هو ظاهر (قوله وهو) أي لازمها ميل الطبع أي محبته واستحضاره (قوله لانه) أي ميل الطبع



لازم الحسلاوة (قوله التي هي من خواص المطعومات) أي وحينئذ فلا

الأحلام التي هي من خواص المعلومات (وأيضاً) تقسيم ثالث لشيء باعتبار وجهه وهو أنه (أما من منزل

المشتركة في قولهم الحق كالتمس في الاشتراق لازم الاشتراق وهو ان له الحجاب فان أراد بعديل الطبع عدم المتأخرة كان اعتبارها كافيلا وان أراد به محضه واشتهاره والغرض به كان حقيقيا ثم ماذا كبرن ان  
الذكرورهما يستتبع الوجه هو المتبادر بحسب الظاهر ويحتمل ان يكون محمدا كرفيه الوجه بنفسه  
ويكون وجود الحلافة في الكلام على وجه التضييل ووجود الاشتراق في اللفظ كذا: وهو الاقر ببيان  
الوجه الاول رد عليه ان يقال ان كان ذكر الحلافة مثلا من التعبر عن المزموم باللازم كما هو ظاهر  
كلامهم كان من المحذور لا تسامح فيه لا تعدد ذكر الوجه الا انه عبر عنه بلفظ ملازمه وان كان غير ذلك  
فهو خطأ ان لا واسطة بين المحذور الحقيقة الا انطوا لا ينبغي حل الكلام الفصيح على الحطافاتهم (و) تعود  
(أيضا) الى تقسيم آخر في التشبيه اعتبارا لوجه وقد تقدم ان فيه ثلاث تقسيمات وهذا هو الثالث  
منها فيقول التشبيه اعتبارا لوجه أيضا (أما قريب مبتذل) والابتذال هو الامتهان وذلك يقتضي كثرة  
الاستعمال ويتصور هنا باعتبار التصرف العقلي أن يكون الوجه قريب بالتساؤل بحيث يمكن اكل أحد  
التشبيه به ولكن اتفق أنه لم يكن استعماله فلا يكون مبتذلا وان يكون قريب بالتساؤل ولكن استعماله  
فيكون مبتذلا وان يكون بعيدا عن كثير من الأدراك بحيث لا يجوز بالتشبيه به الا القليل من الأدكيا  
والبلغاء وهذا يتصور فيه هذا المعنى ابتداء ودواما يعني أنه كذلك هو في جميع الأوقات ويتصور فيه ان

المستف بشرى أن هذا معدود من قسم ماذكر فيه الوجه وان لم يذكر لأنه ذكر كل مزوم وهو ما قد اذبح  
 التسامح لأن المتكلم كسني بالمراد معنى الازم قال الخطيب المراد قد يتسامح علماء البيان وبه صرح  
 في المفتاح ولعل المراد قد يتسامحون في جعل هذا التشبيه مفصلاً مذ كور الوجه وان كان وجهه ليس  
 مذ كورا بقي هنألسنة الاول أن قواهم ان الخلاوة ليست وجه الشبه فيه نظراً فان الخلاوة ان لم تكن  
 موجودة بالحقيقة في الكلام فهي موجودة بالتفصيل فهو من الجاهل الخطيبي كما تقدم في السبق  
 والابتداع الثاني أنه أي فرق بين هذا وبين قولهم لا يدري أين طرفاها فإنه ذكر فيه ما يستلزم وصف  
 التشبيه بلزم منه الاستواء الذي هو وجه الشبه فيها ما لا شيء جعل ذلك مجازاً وهذا مما لا ثالث  
 ان الخلاوة تستلزم الميل اليها والميل اليها الوصف خاص بها وهو يستلزم وصف التشبيه لا الوجه نفسه وهو  
 يطلق الميل كأن طرفي الحلقة انما يستلزم استواءها والاستواء التشبيه (قلت) التناهر ان المراد بالوصف  
 هو الوصف المعنوي لا الصنعي وان المراد ذكر وصف مع التشبيه سواء كان في جلته أو له تعلّق  
 نظفي أم لم يكن ألا ترى أن لا يدري أين طرفاها لا يصلح صفة فتحوي لأن الحلقة معرفة ولا يدري  
 كره وأن البيت الاول في قوله صدف عنه ليس له تعلّق نظفي بالتشبيه بل هو وصف معنوي له وأن ان  
 حسته في البيت الثاني لا يصلح صفة لفت تشكيكه وبه اذا ظهر الجواب عما اورد على ذلك ولا يخفى  
 أيضاً من أقوى كلامهم أن المراد بالوصف وصف وقع التشبيه به أو بالزمه لا وصف لتشبه أو التشبه  
 به لا تعلّق بالتشبيه فلذلك ظهر الموجب لذلك وهذا القسم في قسم المحمل الذي لم يذكر وجهه  
 لم يذكر في قسم ماذ كره وجهه وهو المفضل لا مع ذكر الوجه لا حاجة الى ذكر الوصف المتني عنه  
 الذي يظهر أن الوصف لاحد الطرفين هو حسته من وجهه التشبه وأن الوجه المذ كور ذكره في  
 السلكي الثابت للطرفين ص (وأيضاً ما قرىب إلى آخره) ش هذا تقسيم ثالث للتشبيه وهو  
 اعتبار وجه الشبه إما تشبيه قرب أي وهو الممتن المستعمل للعامة أو بعيد أي غير مستعمل

تكون موجودة في الكلام  
لا ليس من المطبوعات  
ولا بد في الجامع أن يكون  
مختصا في الطرفين هذا وما  
ذكره في هذا المثال من أن  
المذكور موزوم لوجه الشبه  
لأنه نفسه هو المتبادر  
بسبب الظاهر ويحتمل  
أن يكون المذكور في هذا  
المثال وهو الحلاوة هي  
وجه الشبه نفسها ويكرن  
وجودها في الكلام على  
وجه التفصيل كافي تشبيه  
السنة بالضم والبدعة  
والثقلة وهذا هو الأقرب  
فإن الوجه الأول يرد عليه  
يقال إن كان ذكر الحلاوة  
مستلما من التعبير عن الأذن  
المسزوم كما هو ظاهر كلامه  
فإن من المجهول لا تسمع فيه  
لأنه قد ذكر الوجه غاية  
اللام أنه عبر عنه بلفظ  
مسزومه وإن كان ذكر  
الحلاوة لغرض ذلك فهو خطأ  
لذا واسطة بين الحقيقة  
والمجاز لا انحطاط ولا ينبغي  
عمل الكلام القصص على  
لفظها فهم اه يعقوب  
قوله وهو أنه أي التشبيه  
قوله ما عارب أي  
تستعمل العامة وتعرفهم  
قوله يستدل أي متداول  
بين الناس تفسير لقوله  
قريب والابتدال في الأصل  
لاعتبار ألتلف وأدب

وهو

التدأول وكثرة الاستعمال من باب اطلاق اسم اللازم وارادة المزموع لان الشيء المتدأول عن الناس يكون ممتنا

وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي وسبب ظهوره امران

(قوله وهو ما) أي التشبيه الذي ينتقل الخ لا كان التشبيه (٤٤٣) مسوقا لبيان حال المشبه وحاله كالشبه به كان

فيه انتقال الذهن من المشبه الى المشبه به فان كان ذلك الانتقال ماحصلا من غير تدقيق نظر بان كان كون أحدهما شيئا والآخر شيئا به بظاهر لظهور وجه التشبه فيهما كان التشبيه مبتدلا فهو زيد كالفهم فان الفهم أعرف شيء بالواد وان كان ذلك الانتقال بسبب تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه التشبه فيهما كان التشبيه بعيدا (قوله) ينتقل فيه من المشبه أي ينتقل من مراد التشبيه من المشبه الى المشبه به لاجل بيان حال المشبه (قوله من غير تدقيق نظر) أي من غير تدقيق وفكر دقيق (قوله لظهور الخ) على الانتقال من غير تدقيق نظر (قوله أي في ظاهره) وعلى هذا فالعنى لظهور وجه الشبه حال كونه من جملة المراتب البادية أي الظاهرة وذكر بعضهم ان قوله في بادي الرأي على حذف مصنفين أي في وقت حدوث بادي الرأي أو أنه لظرف تذييل (قوله مهموزا) أي في الحال أو بحسب الأصل بأن تكون الهجزة قلبت بالانكسار ما قبلها (قوله في أول الرأي) وعلى

وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي) أي في ظاهره اذا جلت منه بدا الامر يبدو أي ظهوره وان جلت منه مهموزا من بدا فناء في أول الرأي وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لا محققين

يكون في أصله كذلك ولكن جرى استعماله كثيرا حتى صار ظاهرا عند المستعملين مبتدلا عند من له غلبة لكلام الناس وهذا يستلزم كون ابتداءه محصورا ببعض الناس دون بعض لأن ابتداءه ليس من ظهوره حتى يستوى الناس فيه بل من مجاراة كلام البلغاء وهذا لا يخرج عن الغرابة للمقابلة لا ابتداء على ما عرفت بعد ودخل في البعد الغريب الذي أصله أن لا يذكره الا التلواس الوجه الذي اذا حضر الطرفان ظهر الوجه بينهما واذا غاب أحدهما أو أريد التشبيه لم يذكره الا التلواس كتشبيه إبرة روق الغزال بالقم الذي أصاب من الهدوء امتداداته لا يذكره عند غيبة أحد الطرفين إلا الأذن كما وعند حضورهما يكون مدر كاسهولة فاذا تم هذا فنقول ينبغي أن يدخل في الابتداء القسمين الأولين وهما ما سهل فيما الانتقال لان الغالب الذي يتوهم فيه عدم الانتقال وهو الذي يسهل الانتقال فيه ولم يتفق استعماله كثيرا لعدم وجوده إذ كل ما صحت التشبيه فيه لا يخفى ان يقع فيه بالاعتقال فيكران ظهر وعلى تقدير صحة عدم الاستعمال في شأنه ذلك الاستعمال فهو في حكم المبتدل فعلى هذا يكون الوصف بالابتداء ليس الاخراج ويكون المقابل له وهو البعيد مفعلا لمساوى القسمين فتكون القسمة حاصرة ويدل على هذا قوله في تفسير المبتدل (وهو) أي التشبيه القريب المبتدل (ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به) والمنتقل هو مراد التشبيه وبإذن من قرب بانتقاله الى المشبه به عند روم التشبيه (من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي) فهم السامع الوجه أيضا عند سماع الكلام وقوله في بادي الرأي يحتمل ان يكون من البدو وهو الظهور فيكون المعنى لظهوره في جملة الامور التي تبدل للرأي ويحتمل ان يكون من البدو فيكون المعنى لظهوره في أول ما يبدا الرأي أي بانيه أولا ومعنى تدقيق النظر امعانه ومعاودة التأمل في استخراج ما يكمل به القصد وهو سهل معين أحدهما ان يكون بعد احضاره الطرفين يحتاج الى التأمل في الوجه ما مقدره وما هو وحسن فيها أولا وهذا يستلزم غالب الحاجة عند احضار أحدهما الى التأمل والتصفح لما يشبهه الحاضر منهما ان لو كان كثيرا الحضور غطت المعنى لظهوره فيه والاخر ان يحتاج الى استعمال الفكر في استخراج ما يصلح لتشبيهه من المعاني الخفيفة في انتقاله وبعد احضار ما يشبهه يكون الوجه ظاهرا كما تقدم في تشبيه ابرة الروق بالقلم الذي أصاب المبدأ وقد علم ان الأول أخص من الثاني على حسب الغالب فان تشبيه بنى المهلب بالمعلقة يحتاج الى التأمل في احضار المعلقة المفرغة ثم الى التأمل في استخراج وجه التشبه بينهما بعد حضورهما كما لا يخفى فان قلت الشاعر البليغ أو الكاتب الفصيح تتدفق على لسانه التشبيهات الغريبة بل الاستعارة بلا تأمل قلت على تقدير تسليم ان ذلك التدقيق لم يسبق بتأمل فالعنى التي أبدأها من شأن الحاجة الى التأمل وذلك يكفي في نفي الابتداء ويدل على كونها تحتاج الى التأمل عدم تسامع الناس فيها وأيضا قد يسمع تشبيهه فطلب السامع استخراج الوجه التام فلا يجد ان لم يصرح به الا بعد امعان النظر وذلك شاهد على التأمل موجود في بعض المعاني دون بعض فليتهم فان قيل فالفرق حينئذ بين الظاهر والمبتدل وبين مقابله أي وهو الغريب البعيد الخاصة (فالقريب ما ينتقل فيه) أي الذهن (من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي) وهو على قوله ينتقل

هنا فالعنى لظهور وجه الشبه حال كونه من جملة المراتب أولا (قوله وظهور وجهه) أي التشبه في بادي الرأي الخ شأنه هذا الى أن

الأول كون الشبه أمر اجليا فان الجلة أسبق أبدا الى النفس من التفصيل الا ترى أن الروية لاتصل في أول أمرها الى الوصف على التفصيل لكن على الجلة ثم على التفصيل وذلك قبل النظر الاولى جفا وفلان لم يتم النظر وكذا سائر الحواس فان يدرك من تفاصيل الصور والذوق في المرة الثانية ما لم يدرك في الاولى فن يروم التفصيل كمن يتخى الشيء من بين جلة يريد تغييره فاختلط به ومن يروم الاجال كمن يريد اخذ الشيء جزا فاكذا حكم ما يدرك بالعقل ترى الجلة أبدا تسبق الى الذهن والتفاصيل مغمورة فيها لا يتفسر الا بعد اكمال الروية

(قوله اما لكونه) على ظهور وجه الشبه فهو علة للعلية (قوله أمر اجليا) بسكون الميم نسبة الى الجلة أى لكونه أمر اجليا والمجل يطلق على ما لم يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه وأشار الشارح بقوله لا تفصيل فيه الى انه ليس المراد بالمجل هنا ما لم يتضح معناه ولا المركب بل الامر الذى (٤٤٤) لا تفصيل فيه سواء كان أمر او احد الا ترى كيف فيه كقولنا يد كعمرو في

الناطقة أو زيد كالضمير في السواد أو امر كباي نظيره الى أجزائه فهو يد كعمرو في الانسان (قوله فان الجلة) علة للعلية أى وانما كان الأمر الجلى أظهر من التفصيل لان الجلة أى لان الأمر الجلى أسبق للنفس من التفصيل أى من ذى التفصيل وأمن المفصل وقوله أسبق الى النفس أى من حيث الحصول فيها أو أن فى الكلام حذف مضاف أى الى ادراك النفس وانما كان المجمل أسبق الى النفس من المفصل لان الحمل يحتاج الى ملاحظة واحدة بخلاف المفصل فله يحتاج الى ملاحظات متعددة فكما كثرت التفاصيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وكلما كثرت الاعتبارات فى الشيء زادت خصوصها وكلما كثرت التفصيل فى الشيء قلت أفرادها فقتل ملاسبة وجوده فيكون غربا (أو) لبعده عن الجلة التى تسبق الى النفس لعمومها وكثرة أفرادها ولما كان العام أعرف من الخاص وجب تقديمه عليه فى التعريفات الكاملة وهى المركبة من الجنس والفصل وكان التعريف بالخاص تعريفا بالاختى (قوله من حيث انه شئ) هو أعم من جسم وجسم أعم من حيوان فهذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الترتيب فى الاجال (قوله أسهل وأقدم) أى كونه أسهل فانه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم أى أسبق فلان التفصيل بتعليل أمر مجمل فالجلة أسبق منه (قوله حساس) أى يدركه بالحواس واستدراكه من الحماة (قوله تائق) أى يدركه بالكليات واذا علمت أن الجلة أسبق الى النفس من التفصيل فوجه الشبه اذا كان أمر اجليا كان أمر انظار أسهل التناول فيلزم أن يكون التشبيه مبتدأ على ما تقدم فافترض أن انشأ تشبيهه زيد بعمره فى الانسانة وأخر شبيهه فى الانسانة للموصوفة بشرف المسب وكرم الطبع وحسن العشرة ودقة النظر فى الامور فان نظر الثاني أغنى من نظر الاول ولهذا تعلم أن التشبيه الواحد يكون مبتدأ لبعدها اعتبار فيه من جلة الوجه وغير مبتدأ لبعدها اعتبار فيه من تفصيله

(اما لكونه أمر اجليا) لا تفصيل فيه (فان الجلة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى أن ادراك الانسان من حيث انه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم تام حلس متحرك بالارادة تائق و بعن الخفى الذى هو المقابل للظاهر لانك أدخلت فى المبتدل ما يتدرجك اعد على استعماله بسهولة ولولم يقع كثرة استعماله بالفعل فان كان الظاهر هو المبتدل والبعد هو الخفى وجب اسقاط أحد البايين قلت لاشك انه يمكن ادخال أحد البايين فى الآخر كما قلت لكن حيث ذكر كل منهما على حدة وجب التفريق بينهما وذلك بان يتبرأن الظاهر أعين من المبتدل لان الظاهر هو ما قر ادراكه لكل أحد عند قصد التشبيه أو قرب بعدل حضار الطرفين ولو كان أحضار أحدهما يحتاج الى تأمل واذا علم الفرق بين الظاهر والمبتدل علم بغيره ما يلزم تأمله ثم علم بظهور الوجه الموجب للابدال به لم يتبين فقال وظهور الوجه (اما لكونه أمر اجليا) نسبة الى جلة بسكون الميم ومعنى كونه جليا انه لا تفصيل فيه والتفصيل هنا ادراك التفصيصات وادراك كثرة الاعتبارات وادراك الجلة ادراك العمومات وقلة الاعتبارات (فان الجلة) أى انما قلنا ان الأمر الجلى أظهر من التفصيل لان الجلة (أسبق الى النفس) عند توجهها للادراك من التفصيل وذلك لان ادراك الجلة كانه مدم ادراك العمومات قلة الاعتبارات والامر العام يكتو بوجوده فى الأفراد فيكثر التباس به فيسهل ادراكه واذا يقال الاعمال أظهر من الاخص ومن ثم قال بتقديمه فى التعريف وأوجب ويقال التعريف بالاحص تعريف بالاختى ويقربك خفاء التفصيل وظهور الجلة لانك لو توجهت الى ادراك الانسان وجدت أسبق ما يدرك منه وأسهل ادراكه من حيث انه وذلك الظهور اما أن يكون لكون وجه الشبه أمر اجليا فان الجلة أسبق الى النفس والاحص وأظهر عندهما من التفصيل فان الشيء يدرك أولا ثم اذا أعين النظر أدرك تفصيله كأن ادراك الانسان من حيث هو شئ أو جسم أو حيوان أسبق الى الفهم وأظهر من ادراكه من حيث كل واحد من أجزائه لان الثانى يشتمل على الاول وزاد وقولنا من مراده بالجلى ادراك الشيء مجملا لا مفصلا بمعنى

مع غلبة حضور المشبه  
في الذهن إما عند حضور  
المشبه لقرب المناسبة بينهما

(قوله أول كونه وجه المشبه  
قليل التفصيل) هذا

مطوف على قوله أما لكونه  
أمر اجليا وهو العلة الثانية

لظهور الوجه يعني أن  
ظهور الوجه أما لكونه

أمر اجليا وأما لكونه ليس  
جاء لئلا فيه تفصيل ولكنه

قليل (قوله مع غلبة الخ)  
أي حالة كون غلبة التفصيل

مصاحبة لغلبة الخ وهذا  
موجب العلة (قوله عند

حضور المشبه) ظرف  
لغلبة حضور المشبه به (قوله

لغلبة حضور المشبه به عند  
حضور المشبه) (قوله إن

لا يفتي الخ) علة لعلية أي  
لما كان قرب المناسبة

موجبا لقلية حضور المشبه  
به عند حضور المشبه لاه

لا يفتي الخ رتبة أن الشيء  
أي المثل به وقوله مع

ما يناسبه أي مع المشبه  
الذي يناسبه بأن كان من

وادواحد كالأواني والأزهار  
وقوله أسهل حضور رتبة

(أو) لكون وجه المشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور المشبه  
لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به لا يفتي أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضور رتبة مع ما لا يناسبه

شيء ثم من حيث أنه جسم ثم من حيث أنه حيوان لأن هذه سموات يذكر وجود أفرادها فتدبر معارفها في  
الإنسان وغيره فالعلم منها أسبق من الآخر وهو الذي يليه بخلاف أدراكه من حيث أنه جسم حساس

مترك بالارادة ناطق فانه في لاه أقل وجودا مما قبله فإذا تحقق إذا الجملة أسهل على النفس من  
التفصيل فالوجه ان كان أمر اجليا كان ظاهرا سهل التناول فيلزم كون الشيء به مبتدأ على ما تقدم

فإذا فرضت انسا فاشبهه بداره عمرو في الإنسانية وأخسبه به في الإنسانية الموصوفة بنفسه الحسب  
وكرم الطبع وحسن الصورة ودقة النظر في الأمور ونجاح المسي فيم كان نظر الثاني احق من نظر الأول

وأدق وهذا يعلم ان التشبيه الواحد يجوز أن يكون مبتدأ لعا اعترف فيمن جعله الوجه وغيره مبتدأ لعا  
اعتبر فيه من تفصيله وكون الجملة أسبق من التفصيل مقرر حتى بالنسبة لخواص فان من نظر في شيء

أدرك منه جهلة زعمانهم من ذلك المنظور على خلاف ما هو فإذا امعن النظر أدرك فيه تفصيلا يظهر  
به مافيه ولهذا يقال النظرة الأولى جهالة وكذا في السمع فان أول ما يسمع السمع قبل عكس الحاسة في

المسجوع الجملة التي يسمع معها الغلط ولذلك يقال اختطف سمع فلان كذا وظنه كذا وانما كثر الغلط  
مع الجملة لأدخالها ما لا يوجد في المدرك لهومها ولكن انما تكون الجملة أظهر من التفصيل ان اعتبرنا

في محل واحد فتسبق الجملة فيه ثم إذا امعن النظر ظهر ما خفي من التفصيل فيه وأما ان اختلف المحل  
حاز أن يكون التفصيل أظهر لتكرره عند المدرك في ذلك المحل دون الجملة في محل آخر لعدم تكرره

لكن هذا لا يرد فيما نحن بصدده لأن المراد الانحاق شيء واحد بمهمة أو تفصيل كائن فيه (أو لكونه  
قليل التفصيل) هذا مطوف على قوله أما لكونه أمر اجليا وهو العلة الثانية لظهور رتبة يعني ان

ظهور الوجه أما لكونه أمر اجليا وأما لكونه ليس جليا بل فيه تفصيل ولكنه قليل التفصيل ثم غلبة  
التفصيل لا تنكفي في ظهور الوجه بل لا بد أن تكون (مع غلبة حضور المشبه به في الذهن) ثم غلبة حضور

المشبه به أي كثر حضوره إما (عند حضور المشبه) وذلك (لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به  
فان من المعلوم ان الأسماء المناسبة التي هي من وادواحد تحضر كثر اجتماعه كالأواني والأزهار فتقدر

في الخيال فإذا حضر بعضها في الخيال حضر غيره فسهل الانتقال في التشبيه لظهور الوجه بالجم  
يحضر كثير أم غيره لان ما يدرك من أحدهما يدرك غالباً الآخر لتفازته برغم انفا فاعلم بالآلة يمكن

ان يكثر حضور الشيء ويختفي الوجه المعترف به لسهولة الانتقال في التشبيه لظهور الوجه بالجم  
الأناسية وهذا التقارن الذي هو به كثر الاجتماع في الوجود وهو الجامع لخصايته تقدم والمراد

بقلة الحضور الموجه لظهور الوجه غلبته قبل روم التشبيه وليس المراد اننا إذا رأينا التشبيه غلب  
حضور المشبه به يغلب حضور الوجه فانه يقول المعنى لو اردنا بهذا المعنى ان الوجه ظاهر لا نأذا أردنا

التشبيه غلب ظهوره وانما المعنى ان القلة السابقة على التشبيه أو حيث ممارسة الوجه فإذا اردنا

التشبيه ظهر الوجه حيث ذهب ما كان في الأصل فليس من تحليل الشيء بنفسه كما قيل ثم مثل لهذا

القسم وهو ما يغلب حضوره فيما مضى لكن مع حضور الطرف الآخر بما مضى أيضا كما قررنا وذلك

أدراكه حسنه أو معة صادقة عليه وعلى غيره وأما ان يكثر ذلك لكون الوجه مقبلا لكنه

قليل التفصيل (قوله مع غلبة حضور المشبه به في الذهن) قال الطيبي هو قيد نوعي قرب الوجه

أي انما يكون قرب لكونه جليا مع حضور المشبه به وألگونه قليل التفصيل مع حضور المشبه به

ثم قسم حضور المشبه به الى قسمين تارة يكون حضوره عند حضور المشبه به لقرب المناسبة بينهما

غيره وهذا التفاوت الذي أوجبه كثر الاجتماع في الوجود وهو الجامع لخصايته تقدم

كثيثة العنبة الكبيرة السوداء الأجمعة في الشكل وفي المقدار والجرة الصغيرة بالكوز كذلك وأما مطلقا فتكرره على الحس

(قوله كثيثة الجرة) أي أن القشبة المتذلل تظهر ووجه الشبه يكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور المشبه كثيثة الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل وكذلك تشبيه الأجمعة بالسفرجلة في اللون والشكل والطعم في بعض الأحيان وتشبيه العنبة الكبيرة بالبرقوقة في الشكل واللون والطعم فإن وجه الشبه في هذه الأشياء فيه قد يصل إلى اعتبار أشياء لكن تلك الأشياء ظاهرة لتكرره موصوفاً بها على الحس عند احضار ما أراد تشبيهه مما فيلزم ظهوراً وصافياً ثم إن مراد المصنف بالجرة المشبهة بالكوز الجرة الصغيرة التي في حفظها اتساع ولها أنذان اذني المشابهة للكوز في الشكل والمقدار وليس مراد المصنف الجرة الكبيرة التي ليس في حفظها (٤٤٦) اتساع فأن دفع ما قيل أنه لا مناسبة بين الجرة والكوز في الشكل ولا حاجة

(كثيثة الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما أعني المقدار والشكل الآن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقاً) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه في الذهن مطلقاً تكون (تكرره) أي المشبهة (على الحس) فلما التكرره على الحس

بوجوب ظهور الوجه في التشبيه بقوله (كثيثة الجرة الصغيرة) وهي إذا من خرف أي طين مخصوص على شكل مخصوص (بالكوز) هو أناء بشر بمنه (في المقدار والشكل) ومثل ذلك تشبيه الأجمعة بالسفرجلة في اللون والشكل والطعم في بعض الأحيان والعنبة الكبيرة بالبرقوقة في الشكل واللون والطعم فإن وجه الشبه في هذه الأشياء فيه تفصيل أي اعتباراً بأسماء لكن تلك الأشياء ظاهرة لتكرره موصوفاً بها على الحس عند احضار ما أراد تشبيهه مما فيلزم ظهوراً وصافياً ولكن قيل إن الجرة لا مناسبة بين ما بين الكوز في الشكل وقد يجاب بأن المراد مطلق الشكل مع مطلق التجويف والانفتاح لجهة مخصوصة وورد أيضاً أن الكوز غالب الحضور مطلقاً لا يقيد حضور الجرة وأجيب بأن الذي يغلب مطلقاً حضوره هو كوز العرب لأنهم يشربون من الخشب والادوم والمراد بهذا الكوز الخرف وهو أناء الحضور عند العرب الأجمع حضوراً لجرة وهذا تكلف وأجيب أيضاً بأن فيه غلبة الحضور مع الجرة وعلى الإطلاق فقل به باعتبار الأول وفيه ضعف لأن غلبة الحضور المطلق كما سيذكر تفصيلاً عن المعنى فيجب أن يتوفاً على يختص به الأول وقد فهم من أمثلة التفصيل أنه لا يشترط في التفصيل مع القرابة أو بدونها كون الوجه هيئة مركبة بل إذا اعتبر أشياء ولو مع أن يستقل كل واحد بالتشبيه كان من التفصيل فافهم (أو مطلقاً) هذا عطف على قوله عند حضور المشبه يعني أن غلبة حضور المشبه بالموجب لظهور الوجه أمان تكون عند حضور المشبه وأما أن تكون مطلقاً أي لا يقيد حضور المشبه وإنما تحصل غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً (أجل ذكره) أي المشبهة (على الحس) الذي هو البصر أو السمع أو الذوق أو اللمس فيستغنى بتكرره على الحس في تشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل في قليل التفصيل وتارة يكون حضور المشبه في الذهن غالباً مطلقاً أي سواء كان مع حضور المشبه أم لا وحضور الشيء مطلقاً يكون تكرر على الحس

الجواب بأن المراد مطلق الشكل مع مطلق التجويف والانفتاح لجهة مخصوصة (قوله والشكل) أي فإن شكل كل منهما كرى مع استطراد (قوله الآن) الكوز غالب الحضور أي في الذهن عند حضور الجرة هذا عند من يشرب بالكوز من الجرة كما هو عادة بعض الناس فرغوا من الجرة في الكوز ويشربون فإذا حضرت الجرة في الذهن حضر الكوز به واعترض بأن الكوز تكرر على الحس وحينئذ فهو غالب الحضور في الذهن حضر الجرة به أولاً وحينئذ لوجه الشبه التماثل في هذا المثال صاحب الغلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور المشبه وأجيب

بأن في الكوز غلبة الحضور مع الجرة وقوة الحضور على الإطلاق فقل به هنا بالأول والخامس أن الكوز كمورد والمرأة المحلقة في المثال الأول في كل منهما إنما يغلب حضوره عند حضور المشبه كالجرة في المثال الأول والتمس في المثال الثاني ومطلقاً لتكرر كل على الحس فيصعب التماثل بينهما ما يغلب حضور المشبه به عند حضور المشبه وكذلك يصعب التماثل بينهما ما يغلب حضور المشبه به مطلقاً فتأمل كل قسم بأحدهما خاصة على سبيل الاتفاق (قوله عطف على قوله عند حضور المشبه) أي والمعنى حينئذ أول كون وجه الشبه قليل التفصيل صاحب الغلبة حضور المشبه به في الذهن غلبة مطلقة أي غير مقيدة بحضور المشبه واعترض على المصنف بأن هذه المقابلة لا تحسن لأن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه تتجمع غلبة حضور المشبه به مطلقاً وأجيب بأن أول منع لخلو المنع الجمع كما أراد ذلك الناصم (قوله لتكرره على الحس) عدة لقلية حضور المشبه به مطلقاً كما أشار ذلك الشاعر بقوله ثم غلبة الخ وقوله على الحس أي على أي حس من الحواس الخمس والمراد بالحس القوة الحاسة وقوله لتكرره على الحس أي ولو لكونه لازماً لما يتكرر على الحس

بما مر من تشبيه الشمس  
بالمرأة المجلوة في الاستدارة  
والاستنارة

(قوله كصورة القمر غير  
مخفف) أي فانها تنكر  
على الحسن لان الانسان  
كثيرا ما يراه غير مخفف  
وأما صورته مخففا فانه  
لأبصاره الانسان الأبعد  
كل حين ونحن عند سماع  
لفظ القمر كما في قولك وبه  
زيد القمر تحضر في ذهن  
صورته غير مخفف  
لأنه مخفف مع أن لفظ قمر  
اسم تلك الجرم في حالته  
وكذلك صورة المرأة عند  
سماع لفظها تحضر في  
الذهن مجلوة لأغبر و ذلك  
لان التكرار على الحسن  
يلعب حضوره مطلقا وإذا  
غلب حضوره مطلقا تحققت  
سرعة الانتقال اليه عند  
سماع لفظه وظهور وجهه  
الشبه ولزم ابتداء التشبيه  
(قوله في الاستدارة) يرجع  
الى الشكل والاستنارة  
التي ترجع الى الكيف (قوله  
تفصيلا) أي اعتبار  
شئين فيهما الشكل  
والاستنارة (قوله غالب  
الحضور في ذهن مطلقا)  
أي لكثرة شهود المرأة  
وتكرارها على الحسن

كصورة القمر غير مخفف أسهل حضورا مما يتكرر على الحسن كصورة القمر مخففا (كالتشبي  
أي تشبيه الشمس بالمرأة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فان وجه الشبه تفصيلا ما لكان  
المشبهة أعني المرأة غالب الحضور في ذهن مطلقا

ظلة حضور عن غيره فلا تتوقف تلك الغلبة على حضور المشبه وإذا غلب حضوره مطلقا تحققت سرعة  
الانتقال اليه عند سماع التشبيه وذلك لان التكرار على الحسن كثرت مباشرته وتكرارها كما في فعل  
ما فيه من الاوصاف قالوا فإذا زار دشتي شئت في وجهه فيه انتقلت النفس بسرعة الى ما لفت ذلك  
الوجه فيه فيكون مبتدئا بسرعة الانتقال وبما يدل على أن النفس تنتقل بسرعة الى المألوف المعتاد  
قل غيره انما لفرقنا اسم المسمى واحداً حالتان كتر أحاسيس أحدها مألوف الاحساس بالآخر وسيم  
ذلك الاسم فان أول ما تنتقل اليه النفس ويتسارع اليها من ذلك الاسم الحالة الكثيرة التي ترى الى القمر فانه  
اسم لمسمى واحد كتر الاحساس به بصورة كونه تاما غير مخفف وقبل الاحساس به بصورة الانخفاض  
فانما سمع لفظ القمر فأول ما يتسارع الى الفهم الصورة الكثيرة فكذلك المشبه بالكثرة الدوران على  
الحسن اذا اختصر المشبه بوصف أريد الخلق بسبب ذلك الوصف تسارعت النفس الى المألوف  
فيه ذلك الوصف وانما قلنا قال لما تقدم ان الكثرة الاحساس اذا استخرج منه وجهه دقيق لم يكن  
مبتدئا لتوقفه على التأمل ولكن قد يقال لا يحتاج الى التفتيد بالغالب لان المراد التكرار على الحسن من  
حيثية مخصوصة كما يدل عليه المثال بعد فانه اذا دق النظر في شيء واختصر ج منه وجهه مخفف لتأمل فلم  
تشكر المشبه على الحسن من ذلك الوجه ثم مثل لما كثر فيه التكرار على الحسن مطلقا فكان المتأمل  
فقال وذلك (تشبيه الشمس بالمرأة المجلوة) أي المصقولة (في الاستدارة والاستنارة) فان وجه الشبه  
بين الشمس والمرأة فيه تفصيل مالا اعتبار شيئين فيه وهما الشكل والاستنارة لكن لما كثر شهود المرأة  
وتكررت على الحسن واستنارتها واستدارتها سببان لزم ابتداء التشبيه سرعة الانتقال الى التشبيه بهما  
فيما لظهورهما كما قررنا وهذا يستلزم ان التكرار على الحسن لا يكفي في الابتداء الذي يكون الوصف  
مستدركا به لا تأمل وانهم في كان الوصف في التشبيه التكرار على الحسن يحتاج الى تدقيق النظر لكان  
غريبا كتركب العقلي والوهمي والخيالي كما يأتي وادعاء ان التكرار على الحسن يمنع وجودا وصف فيه  
يصح التشبيه بها ومع ذلك فلا يحتاج فيها الى التأمل عما يقتضي الدليل ولم يضر بعد الفهم الا ان يدعى  
ان المرأة اسمية أي التكرار من حيث انهم شبه به لان ذلك يستلزم تكرار الوجه وظهوره كما شئنا اليه  
قبل حين قد يتقوى بذلك عدم الحاجة الى ما زناه وهو قولنا غالب الا ان يكون لنا كيد البيان فافهم ثم  
أشار الى عدم الابتداء في القسمين وهي ما بيننا من اقرب الشئ مناسبة تقتضي سرعة الانتقال  
وتكرار الشئ على الحسن كذلك فيقع الابتداء وانه لا يمنع الابتداء معهما وجود مطلق التفصيل لان  
و يبنى أن يقال أوعى الفكر والتكرار سبب الالف وقال السكاكي التوفيق بين حكم الالف وحكم  
التكرار هو ج شئ الى التأمل يعني فان التكرار مكرره لانه يعمل وجلبت القلوب على معاداة  
المعادات والالف يحتاج الى التكرار فلا كان التكرار يورث الكراهة لكان المألوف أكره من  
عند النفس وقد أحبب عنه بأن التكرار المكرر ومما لم يرتب على اعادته فائدة ما اذا تكرر فانه غير  
مكرره وهو مألوف كالطعام الذي يذوقه المألوف والذي لا فائدة فيه كتكرار الاخيار بشئ واحد  
من شخص واحد وقال الشعراء في التكرار الموجب الالف ما لم يكن الانسان منه يد كالانسان السنة  
الضرورية المذكورة في الطب والذى وجب الكراهة التكرار فيملاسان منه يد وأورد عليه أن من  
الضرورية ما ليس مألوف ولكن يفعل الضرورة كالاستفرغات ومثل المصنف لما نحن فيه بتشبيه  
الشمس بالمرأة المجلوة والاستدارة والاستنارة فان كل واحد من قرب المناسبة يقتضي حضور المشبه

فأقرب المناسبة والشكر كل واحد منهما يعارض التفصيل لاقتضائه سرعة الانتقال والبعد الغريب وهو ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه بالبعد فذكر

(قوله لمعارضة كل من القرب الخ) أي لمعارضة مقتضى كل من قرب المناسبة الذي هو سبب القلة المقيدة بحضور المشبه أو التكرار على الجنس الذي هو سبب القلة المطلقة مقتضى التفصيل وذلك لأن مقتضى قرب المناسبة والتكرار على الجنس ظهور وجه الشبه واستثاله لدرجة الانتقال معهما من المشبه إلى المشبه بمقتضى التفصيل عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج منه إلى التأمل فقول المصنف من القرب أي من مقتضى قرب

(٤٤٨)

لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل أي وإنما كانت قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الجنس سببا لظهوره المزيد إلى الابتدال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الجنس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل واسطة اقتضاهما سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه فيصير وجه الشبه كما أنه أمر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا لابتدال (وأما بعد غريب) عطف على قوله أما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه بالبعد فذكر وقد تنظر

الابتدال من لزمهما البين يسقط حكم التفصيل الذي هو الغرابة عند تعارضه ماله لا يستلزم الغرابة الاعتدال انتفاءهما فإما (لمعارضة كل من القرب) يعني قرب المناسبة كما في الجبرة المركز (والتكرار) أي تكرار كالمشبه على الجنس مطلقا كما في الشمس والمرأ والمجنونة (التفصيل) معمول قوله معارضة يعني أن قرب المسافة والتكرار على الجنس يعارضان مقتضى التفصيل بعينه فانتفاءه أو كمالهما يقتضيان كإتياء أناس سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه عند عدم التثبيد دائما فالتفصيل وإن كان يقتضى الغرابة في أصله للاحتياج فيه إلى التأمل بسقط مقتضاه عند قلته بوجوده فاعتراضه بغيره في أي قرب المسافة والتكرار تعارض مع التفصيل القليل بأن وجوده في محل واحد سقط مقتضاه وإن كون التفصيل من أسباب الغرابة إنما هو عند عدم وجوده في المناسبة أو التكرار على الجنس مع قلة وفهم هذا الكلام أن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة أو التكرار يعارضه فيكون من أسباب الغرابة وهو ظاهر (وأما بعد غريب) تقدم أن القرب المبتذل يقابل البعد الغريب بتقابل حقيقتهما على وصف بالعرف لا بالأخراج كما تقدم في وصف القرب بالمبتذل وقوله وأما بعد معطوف على قوله أما قريب مبتذل (وهو) أي البعيد الغريب (بخلافه) أي جارعي

في الذهن عند حضور المشبه ومن التكرار مقتضى لحضور في الذهن مطلقا يعارض التفصيل مقتضى لبعده يعني أن التفصيل كان مقتضا للبعد فعارضة كل من هذين لا من في مقتضى الآخر حرجا فصار التثبيد قريبا وقوله يعارض التفصيل يعني التفصيل القليل أما الكثيرة فلا يعارض هذان كما سأتى ويلاحظ أن هذه العلة أن ذلك القليل ليس في الوجه الجلي أيضا كما عزم لطبيعي بل في الوجه التثبيد التفصيل فخط (قوله وأما بعد) معطوف على قوله أما قريب أي التثبيد قد يكون بعدا غريبا وهو بخلاف ما سبق فيكون أقرب مما يحصل من غير تدقيق نظر والبعد كما كان كثير التفصيل أو قريبا لأن المشبه فيه غير غالب الحضور وقوله غريب بمقابل قوله في القرب مبتذل والمراد

بسبب متعلق بعلية وقوله قرب المناسبة أي في التثبيد الأول وقوله أو التكرار أي في التثبيد الثاني (قوله) (لعدم) (بما) خير كان وقوله لظهوره أي وجه الشبه (قوله مع أن التفصيل) أي مطلقا ولو كان قبل قوله في الصورة الأولى أي وهي غلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور الثالث (قوله في الثانية) أي وهي غلبة حضور المشبه في الذهن مطلقا فحضر المشبه أم لا (قوله يعارض) خبر أن (قوله وأما بعد) مقابل له أولى سابقا ما قرأ ب وقوله غريب بقصره لانه لا يخرج وهو فيه مقابلة قوله سابقا مبتذل (قوله عطف) أي والاعطاف أو الوأعلى الضمير لا كما هو مسمى في نص (قوله وهو بخلافه) أي بخلاف التثبيد أي ما تقدم بخلافه في المفهوم ثابتا لا لبعده متعلق بمحذوف كالمعنى وأما المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم

تلفا وجهه في بادئ الرأي وسبب خفائه أمران أحدهما كونه كبير (٤٤٩) التفصيل كما سبق من تشبيه الشمس

بالمرآة في كف الأشكال فان  
ما ذكرناه من الهيئة  
لا يقوم في نفس الرائي للآلة  
الدائمة الاضطراب الآن  
يستأنف تأملا ويكون  
في نظرمتهلا

نقوله بخلافه متعلق يعرف  
المفهوم من المقام ( قوله  
لعدم الظهور ) أي في  
وجه الشبه وهذا علة  
لخالفته لغيره ( قوله  
أعني عدم الظهور اما  
الخ ) أي أن عدم الظهور  
يكون لأمريين أمالكثرة  
التفصيل أي في أجزاء وجهه  
الشمس وظاهره ولومع  
القطعة وأما لتدور حضور  
الشمس في الزمن والأول  
وهو كثرة التفصيل بجزء  
عدم التفصيل وقلة  
التفصيل المعارضة بالنسبة  
والتركيز على الجنس المعلن  
بهم بالظهور وجه الشبه  
في المثل وأما الشارح  
بقوله وذلك إلى أن قوله أما  
لكثرة الخ علة لآلة ( قوله  
من التفصيل ) بيان لما  
سبق مقدم عليه وفيه  
خير مقدم ومأقوسق  
متدا مؤخر والذهبي  
هو الهيئة الحاصلة من الحركة  
السريعة مع الاشراف  
فكأنه الخ فهو هيئة  
مشبهة على كثرة التفصيل  
( قوله ) أي لاجل  
كثرة التفصيل في وجهه

(لعدم الظهور) أي تلفا وجهه في بادئ الرأي وذلك أعني عدم الظهور (أما لكثرة التفصيل  
كقوله والشمس كالمرآة في كف الأشكال) فان وجه الشبه من التفصيل ما قد سبق وإن لم يبق  
في نفس الرائي للآلة الدائمة الاضطراب الابدان يستأنف تأملا ويكون في نظرمتهلا

خلاف المثل فان كان المثل ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير نظر فالغريب هو  
ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتطردق ونفي بالانتقال الى المشبه به الانتقال  
المن حيث وجهه فلا ينافي ذلك أن يحصل القرابة في تشبيه المزموم باللازم الذي حيث يحتاج  
في استخراج الوجه بينهما الى دقة نظروا كان الانتقال الى اللازم بسرعة وذلك لأنه لم ينتقل  
المن حيث السرعة من حيث التشبيه بل من حيث لزوم وذلك كتشبيه الرجل الاعرج عاه  
بالصفي كون كل منهما ماعا بالآلة في محل مخصوص هو الحادث القابل له ما عند قدمه دفع  
الخصم بما يمكن فان العي ينتقل منه الى فهم البصر سر يعا نهوتي البصر عما من شأنه أن يكون  
بصر لكن لا من حيث التشبيه بل من حيث المعنى فقط ثم ين عمل الحاجة في القريب الى التأمل  
وان كانت ظاهرة يقع التفصيل فيها بقوله (لعدم الظهور) أي وانما افتقر الى التأمل عند  
ارادة التشبيه فمما يحتاج المثل لعدم ظهور الوجه فيه من الطرفين أي خلفه ومعلوم أن  
الظاهر في بادئ الرأي لا يفترق الى التأمل ويكون عدم الظهور والوجه (أما لكثرة التفصيل فيه)  
أي لكثرة الاعتبارات فيه فان كثرة الاعتبارات التي تزيد مخصصا وكلما كثرت التفصيل في  
الشيء قلت أفرادها فمقابل سلاسة وجوده فيكون غير بالبعد عن الجملة التي تسبق الى النفس  
لعومها وكثرة أفرادها والتركيز على الجنس انما يفي الحاجة الى التأمل ان كان الوجه فيه باقيا قليلا  
ليكون كالموسط أدرك فيه الوجه أو قد تقدم ما يفهم منه أن ذلك يكون الابتدائي في المحسوس  
وأن النظر بالعين يكون فيه أدرك الجملة وانما يكون فيه ما هو كصغر الجملة بالقلة والظهور  
وأما عند وجود الكثرة فلا ذلك ولأيت المرآة في كف المرآة شائعة الاضطراب وتكررت على  
احساسها لموجب النظر المتكرر وبهذا لا يفيها الما يسد من الاستدارة والاستدارة ما هو مثلها  
وأما ما سوى ذلك من الحركة وتوحيج الاشراف فيهم للفضان على اطراف الدائرة ثم يبدؤه فيرجع  
فانما يدرك عز يد تكرر النظر واحد مرة بعد أخرى مع صاحبة التأمل في هيئة اجتماعه وهل  
كانت كذلك في الطرفين معاً أم لا فلهذا مثل لهذا بقوله وذلك (كقوله والشمس كالمرآة في كف  
الأشكال) ولا يخفى ما فيه من التفصيل في وجهه الشبه الذي لا يدرك الابدان معان النظر والتأمل  
في تحقيق مجموع الكيفية في الطرفين وقد تقدم بيانها كما نثرنا لها آ نفا فيكون الحاجة الى الامعان  
والتأمل غير بيان الامعان والتأمل ليس الاثروا من دون العامة أهل المجازفة فان قيل الحاجة الى  
امعان النظر في مثل هذا ظاهرة لان النظر الاول وما يجري مجراه مما لا امعان فيه ولو تكرر انما  
يدرك الجملة أو ما هو كالجمل في الوضوح كان قد قدم وأما الحاجة الى التأمل فاعلم ان العنقبات لا في  
الحسبان (قلت) يكفي في نفي الابتدائي الحاجة الى تدقيق النظر وذا قد كرر التأمل في مثل ما ذكرنا  
بالغاية قلة الاستعمال وقوله لعدم الظهور علة للبعد والمراد عدم ظهور الوجه وقوله لكثرة  
التفصيل لتلخيص لعدم الظهور وهو ما أشار الى النوع الاول (كقوله والشمس كالمرآة) يشير الى قول الشاعر  
« والشمس كالمرآة في كف الأشكال » فان الوجه فيه كثير التفصيل لما فيه من الاشراف والاستدارة  
والتوحيج وغير ذلك بخلاف قولنا الشمس كالمرآة من غير أن نقول في كف الأشكال فان التفصيل فيه

( ٥٧ - شروح التلخيص ثالث ) تشبيه الشمس بالمرآة ( قوله لا يقيم ) أي لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المتغيرة التفصيل  
المذكور في سابق ( قوله الدائمة الاضطراب ) انما قيل بذلك لان وجه الشبه المذكور سابقا لا يتأني الامع دوام الحركة وقوله الابد



والثاني ندور حضور المشبه في الذهن (اما عند حضور المشبه بعد المناسبة بينهما كما تقدم من تشبيه النسخ بنار الكبريت واما مطلقا (٤٥٠)

(أوندور) أي وأندور (حضور المشبه) اما عند حضور المشبه بعد المناسبة (كأمر) في تشبيه النسخ بنار الكبريت (واما مطلقا) وندور حضور المشبه به مطلقا يكون

تحقيق تلك الهيئة الاجتماعية في الطرفين وفي احتمال أن تكون في أحدهما انقصر أمر عقلي وان استدل الى الخاصة فيسمى الحكم به تاما لتوقفه على الامعان بالخاصة لتوقف غيره على نظره فليتامل (أوندور) عطف على قوله لكثرة أي خفاء الوجه الموجب للقراءة اما ما دعي من كثرة التفصيل واما لندور أي قلته (حضور المشبه) في ذهن المتكلم فان ندوة الحضور تشبه عدم ادراكه بقررة الوجه في المشبه به على وجه الكثرة بمعنى أن انقاص المشبه لا يتصور حيث يدر حضوره لا فلا ندرا ابر أدرك فيه واذ لم يتصور اتصاعه بالوجه الانقادرا ولم يتصور رأصلا متنع الانتقال بسرعة عند دور المشبه بذلك الوجه الى المشبه به واذ امتنع الانتقال بسرعة لم يكن التشبيه مبتدلا وذلك لما هو ظاهرا من أن ما يحصل الانتقال فيه بسرعة لم يظهر وقاته تشارك فيه العامة تامة ولا سرعة فيه لعدم ظهور وقاته تقتصر به الخاصة فلا يكون مبتدلا لافد تقدم نحو هذا غير ماهرة ثم ندوة حضور المشبه (اما) أن تحصل (عند حضور المشبه) وذلك (بعد المناسبة) بين المشبه والمشبه به لكونهما من جنسين بعيدى الانشاء في مكان واحد فانه أخص في الذهن من معنى أسارعت النفس الى استحضار ما يعتاد تلافيه معه في المعاني وما تألف اجتماعه معه في المصنف لفرار من جانيها كما تدارنا خارجا أو بترسيم ذلك الحاضر المعتاد غيره فلا ينتقل في الذهن الى ذلك الحاضر الا بعد ان تساع في الانكار فتنتفي سرعة الانتقال الموجبة للابتدال فيكون التشبيه غير يباو ذلك (كأمر) أي كالتشبيه الذي مر في قوله

ولازوردية تزهو بزرقها • بين الرياض على حرا الواقبت  
كأنهم افوق قامات ضئضئ بها • أوائل النار في أطراف كبريت  
فان لازوردية وهي البشعة شئت بالنار في أطراف الكبريت ومعلوم أن الذي ينقل اليها بسرعة عند حضورها هي الازهار والياحين التي هي من جنسها الا النار في أطراف الكبريت وان كانت بنفسها كثيرة الوقوع وقد تقدم تحقيق ما في هذا التشبيه ولما كان الانتقال من النسخ الى النار المذكورة بعد التامل والاتساع في المدارك كان انتباهه غريبا فان قيل اهل الشاعر حضر اعنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون انقشبه غير غريب بالنسبة اليه (قلت) المراد بعد الانتقال الموجب للقراءة أن يكون الشأن كذلك في الشيء ولو اتفق الانتقال بسرعة اعراض في روح التشبيه لذلك لانه لا يصح الانتقال فيه عن غير عرض له ذلك اعراض البروية وبصرية وقد تقدم ما يشبه هذا فاهم (واما) أن تحصل تلك الندرة أعني ندوة تشابه به مطلقا (مطلقا) أي من غير قليل فهو مثال للقدم السابق كما تقدم قوله أوندور حضور المشبه به هذا هو النوع الثاني أي بأن يكون الوجه قليل التفصيل الا أن حضور المشبه به نادور وفيه نظري ينبغي أن يقول غير غالب الا القريب ما كان غالب البعيد بخلافه وخلاف الغالب أعين من النادر والكثير الذي لا يغلب والمتوسط وقوله اما عند حضور المشبه أي اما أن تكون ندرة حضوره عند حضور المشبه (بعد المناسبة) بين الطرفين (كأمر) في تشبيه النسخ بنار الكبريت واما أن يكون ندور المشبه به مطلقا

أن يستأنف أي يحدث ولو قال الابد أن تأمل لا يجسر نظره اليها كان أوضح (قوله أي أوندور) أي أشار بذلك الى أن قوله أو ندور عطف على كثرة أي أو قلته التفصيل مع ندور حضور المشبه به وهذا عجز القلبة فيما تقدم (قوله) اما عند حضور المشبه أي فقط وقوله بعد المناسبة أي بين المشبه والمشبه به وحيث فلا يحصل الانتقال بسرعة وهذا على أي وأندور حضور المشبه به عند حضور المشبه بعد المناسبة بينهما (قوله في تشبيه النسخ بنار الكبريت) أي فان نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الذهن لكنها تندرج عند حضور النسخ فان قلت يمكن أن الشاعر حضر اعنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبة اليه قلت المراد بعد الانتقال الموجب للقراءة أن يكون الشأن كذلك في الشيء ولو اتفق الانتقال بسرعة اعراض في روح التشبيه لذلك لانه لا يصح الانتقال فيه عن غير عرض له ذلك اعراض البروية وبصرية وقد تقدم ما يشبه هذا فاهم (واما) أن تحصل تلك الندرة أعني ندوة تشابه به مطلقا (مطلقا) أي من غير قليل فهو مثال للقدم السابق كما تقدم قوله أوندور حضور المشبه به هذا هو النوع الثاني أي بأن يكون الوجه قليل التفصيل الا أن حضور المشبه به نادور وفيه نظري ينبغي أن يقول غير غالب الا القريب ما كان غالب البعيد بخلافه وخلاف الغالب أعين من النادر والكثير الذي لا يغلب والمتوسط وقوله اما عند حضور المشبه أي اما أن تكون ندرة حضوره عند حضور المشبه (بعد المناسبة) بين الطرفين (كأمر) في تشبيه النسخ بنار الكبريت واما أن يكون ندور المشبه به مطلقا

الاروية وبصرية (قوله واما مطلقا) أي واما أن يكون ندوره مطلقا أي سواء كان المشبه ماضيا في الذهن أو غير (الكونه حاضر فيه

الاروية وبصرية (قوله واما مطلقا) أي واما أن يكون ندوره مطلقا أي سواء كان المشبه ماضيا في الذهن أو غير (الكونه حاضر فيه

لكونه وهما أومر كباخياليا أومر كباغاليا كلهم من تشبيهه اتصال السهام بأنياب الأغوال وتشبيهه الشقيق بإعلام باقوت  
منشورة على رماح من الزبرجد وتشبيهه مثل أحجار اليم ودعبل الحمار يحمل أسفارا فان كلا سبب ندرة حضور التشبيه في الفهن  
أولفلة تكرره على الحس

(قوله لكونه) أي التشبيه أومر وهما أي يذكره الانسان بهما (٤٥١) لا باحدى الحواس الظاهرة لكونه

هو مائة غير موجودين  
في الخارج وإذا كان المشبه  
به أومر وهما فلا يدركه  
لشبهه به الا المتسهم في  
المدارك فيستحضره في  
بعض الاحيان فيكون  
ادراكه تعلق وجهه الشبه  
نادر غير مألوف وكذا القول  
في المركب الخيالي (قوله  
خياليا) وهو المدسوم  
الذي فرض تحته ما من  
أمر وكل واحد منهما يدرك  
بالحس (قوله كاتياب  
الأغوال) أي في تشبيه  
السهم المنشورة الزرق بها  
(قوله كمثل الجمار حلاشي)  
أي فان المراد ما مثل الصفة  
كالتقدم والصفة اعتبر فيها  
كالتقدم كون الجمار حلاشي  
لشي وكون المحمول أبلغ  
ما يتفهم به وكونه مع ذلك  
محروم الانتفاع به وكون  
الجميل عشقة وتعبه وهذه  
الاعتبارات المدولة للصفة  
عقلية وان كان متعلقها  
حسا وانما ندرك حضور  
الركب مغلطة لان الاعتبارات  
المشار إليها فسه لا تكاد  
يستحضرها مجموعة الا  
الخواص فلا يحصل سرعة  
الاتصال الاندرا فيكون  
التشبيه غريبا (قوله أنفا)  
أي فسر بياولا فنف هو

(الكونه وهما) كاتياب الأغوال (أومر كباخياليا) كاعلام باقوت تشرن على رماح من زبرجد  
(أو) مر كبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا وقوله (كأمر) إشارة إلى الامثلة التي ذكرناها  
أنفا (أولفلة تكرره) أي التشبيه (على الحس)

تقديم وقت حضور المشبه وتحصل الندرة على وجه الإطلاق (لكونه) أي التشبيه به أومر وهما  
كالتقدم في تشبيه السهم المنشورة الزرق بانياب الأغوال فان أنياب الأغوال كالتقدم وهما أي  
يفرضها أومر انلا وجودها خارجا وما يعلم أن ما لا وجوده خارجا لا يستحضره الا المتسهم في المدارك  
في بعض الاحيان فيكون ادراكه تعلق وجهه الشبه نادر غير مألوف فلا ينتقل عند مدوم التشبيه اليه  
بسرعة وان كان تعلقه بالشيء ظاهر الان العرف في الغرابة وعدمها انما هو بسرعة الانتقال الى  
المشبه وعدمها لا العلم بالوجه في المشبه فاذا كان تعلقه بالمشبه نادر الادراك لندرة ادراكه بنفسه  
جاء التشبيه غريبا لعدم سرعة الانتقال من كل أحد ولعدمها أصلا (أو) لكون التشبيه  
(مر كباخياليا) كأمر أيضا في تشبيه الشقيق بإعلام باقوت تشرن على رماح من زبرجد فان التركيب  
الخيالي لا وجود له صورته خارجا فلا بعد فيكون الشأن في ادراكه الندور وبلغ من ندرة ادراكه تعلق  
الوجه به وعدمها قبل التشبيه فيكون الانتقال بعد الاتساع واستعمال الفكرة فيكون غريبا على  
ما قررنا في الوهم (أو) لكون التشبيه (مر كباغاليا) كأمر في تشبيه مثل أحجار اليم ودعبل  
الحمار يحمل أسفارا فان المراد ما مثل القصة كالتقدم والقصة اعتبر فيها كالتقدم كون الجمار حلاشي  
وكون المحمول أبلغ ما يتفهم به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكونه الجميل عشقة وتعبه وهذه  
الاعتبارات المدولة للصفة عقلية وان كان متعلقها حسا ويحتمل أن يكون سمها مر كباغاليا  
باعتبار أوجه كالتقدم وانما ندرك حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار إليها لا تكاد  
يستحضرها مجموعة الأغوال فيصير في تعلق الوجه ما ذكره وجب عدم سرعة الانتقال فيكون  
غريبا (قوله كأمر) عائدا إلى الوهم والخيالي والعقل كما قررنا وأشار بذلك إلى الامثلة التي  
ذكرناها وقد جعل المصنف ندرة حضور المشبه به موجبا للغرابة على الإطلاق نظاره ولو كان الوجه  
جليلا لا تفصيل فيه وهو كذلك واللام يكن عليه مسقطا للغرابة وهذا يعلم أن قوله فيما تقدم في البتال  
لكونه أمر جليلا كثرى لا كثرى ولكن ينبغي تقييد غرابته بأن يكون الوجه مخصوصا باندراك الحضور  
مع المشبه وأما ان كان يوجد غير لم تقدم ندرة حضوره غرابته كالايجي (أولفلة) عطف على قوله  
لكونه وهما يعني أن ندرة الحضور لكونه وهما إلى آخر ما تقدم ولما قلته (تكرره) أي تكرره  
المشبه (على الحس) المتعلق به من بسر أو غيره ولم يقل لعدم تكرره على الحس لان التشبيه فيما

لكون الوجه وهما أومر كباخياليا أومر كباغاليا كان ينبغي أن يكتب في ذكر العقل عن الوهمي  
كأصنع حين قسم الوجه إلى عقلي وحسي ولم يذكر الوهمي ادخاله في العقلي (قوله كأمر) أي من  
الامثلة فالوهمي كتشبيه السهم بانياب الأغوال والخيالي تشبيه الشقيق بإعلام باقوت والعقلي  
كالتشبيه في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا أو تكون الندرة قلقة تكرره على الحس

الوقت القريب من وقتك (قوله أولفلة تكرره) أي ولكونه حسا ولكن كان قليل التكرره على الحس فهو عطف على قوله لكونه  
أومر وهما أي من اسباب ندرة حضور المشبه في ذهن قلة تكرره على الحس أي على القوة الحاسة وأولى عدم تعلق الحس به كالمش  
والكرسي ودار الثواب والعقاب ويمكن ادخاله في قليل التكرره بأن يراد عدم كثرة الصادق بعدم الاحساس به فإله في الاطول

كما حرمن تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل فالمرآة يعرض الرجل دهره ولا يتنقله أن يرى مرآة في يد الأشل فالغربة في هذا التشبيه من وجهين

(قوله كقول) أي كسند حضور المشبه في التشبيه الواقع في قوله والشمس الخ (قوله أن يرى مرآة) أي وعلى تقدير رؤيته في كفه فلا يتكرر وعلى تقدير التكرار (قوله فان قلت الخ) حاصلة أن وجه

التشبيه يعارض المشبه به فتدور أحدهما لا تقتضي تدور الآخر وكذا ظهور أحدهما لا يقتضي ظهور الآخر (قوله سيما لعدم ظهور وجه التشبيه) أي مع انهما متغايران فلا يلزم من ندرة أحدهما ندرة الآخر (قوله قلت الخ) حاصلة أن وجه التشبيه من حيث أنه وحدين الطرفين فرعهما فلا يتعقل إلا بعد تعقلهما ومنها ينتقل إليه لكونه مشتركا والجامع بينهما ما فلا بد وأن يتغير الطرفان أولا ثم يطلب ما يشتركان فيه وإذا كان أحدهما الطرفين نادرا كان الوجه نادرا أو كونه فرعا عن الطرفين من حيث أنه وجد بينهما لا ينافي أنه من حيث ذاته قد وجد مع غيره مما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سيما لخفا وجه التشبيه لأن ذلك لا من حيث أن وجه التشبيه جامع بين هذين الطرفين فان قلت لم يعلموا لعدم ظهور وجه التشبيه بتدور حضور المشبه

كقوله الشمس كلما رآه في كف الأشل فان الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتنقله أن يرى مرآة في يد الأشل (فالغربة فيه) أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل في وجه التشبيه والثاني فله التكرار على الحسن فان قلت كيف تكون ندرة حضور المشبه به سيما لعدم ظهور وجه التشبيه قلت لأنه فرع الطرفين والجامع المشترك الذي بينهما لما يطلب بعد حضور الطرفين فإذا تكرر حضورهما تكرر التفات ذهن إلى ما جمعهما وما يلح سيما لتشبيه بينهما مثل هذا دليل على عدم تكرره على الحسن وهو المشار إليه بقوله (كقوله والشمس كلما رآه) في كف الأشل فان المشبه به هو المرآة في كف المرتضى يجوز أن لا ترى مرآة ولا على تقدير رؤيته في كفه فلا يتكرر على تقدير تكررها فالحق هو قوله التكرار لعدم وجهه ويحتمل أن يرد بدلة التكرار على الحسن عدمه معني أنه على تقدير وجودها لا يوجد لها تكرار أصلا ولكن الحق في الكثرة لا في مطلق التكرار وإنما قلنا أن ذلك الحق لا يخرج بأن الكثير من الناس تشبه أعمارهم ولا يقتضي لهم شهودها في كفه أصلا فضلا عن كثرة التكرار فلو كثرت التكرار كثيرا لكان ذلك من كثرة التكرار إعادة كثرة المدركين للتكرار وهذا بخلاف الوهمي والخيالي والعقلي فأنما لا تحس أصلا وبهذا يلزم أن غرضه على ما فيه ليس من عطف الخافض على العام وإنما قدم ما قبله عليه لانه في السندرة أقوى لعدم احساسها أصلا (فإن) إذا كان التشبيه المعلق بالمرآة في كف الأشل غريبا لوجود التفصيل في الوجه فيه كما تقدم غريبا لندرة حضور المشبه به في ذلك كانت (الغربة فيه من وجهين) وهما كثرة التفصيل وتندرته والحضور وذلك ظاهر وقد قررنا وجه اقتضاء كثرة التفصيل لغربة التشبيه وجه اقتضاء ندرة الحضور لما عايناه من عادته وربما ينضيل عند الفعلة عما تدمر ندرة الحضور ولشبهه لا تستلزم ندرة حضور الوجه بلواز كونه أم ولا يلزم من ندرة الأخص ندرة العام حتى يلزم عدم سرعة الانتقال في التشبيه عند تصور الوجه في المشبه إذا لم يلزم عدم السرعة لتزما لغربة ندرة الحضور والجواب ما قدمناه من أن ندرة حضور المشبه به إنما تستلزم الغربة إن اخص بالوجه دون ما يطلب أن يشبهه أو لا يختص به ولكن انما وجد في مثله في الغربة فلا يقع التشبيه حتى يحصل التأمل وأما أن وجد في الأشل ندرة حضوره كان العدول إلى نادرا لحضوره مع ابتداء الوجه وجوده في غيره عديم الفائدة فلا يكون مما يستحسن ولا يدخل في جملة الغريب فان قلت ولدت والشمس كلما رآه في كف الأشل في كونه أمرا وكالتفصيل في كونه جزءا ما يمكن فرق بين التشبيه في الاشتغال والتبع كما لا يخفى وأما الجواب بأن الوجه مؤخر عن الطرفين لأنه هو الجامع لهما ولا يقال ما للجامع بين هذين حتى يتصور أصلا يطلب هو حتى يوجد حداد يحضرها فإذا حضرها كان المشبه به غير ساكنها كان الإعلان ببقاء الوجه غريبا أيضا تبعته للتشبه في طلبه لأن التابع لا يدرك الغريب غريب الإدراك فلا يلزم الاذا بدليل

كقوله « والشمس كلما رآه في كف الأشل » فرجما يعرض الرجل دهره ولا يرى مرآة في كف الأشل فالغربة في قولنا كلما رآه في كف الأشل من جهة ندرة المشبه به لانه تكرر رده على الحسن ومن جهة كثرة

كما علوه بتدور حضور المشبه به مع أن مقتضى ما تقدم من الجواب أن ندرة كل من المشبه والمشبه به تقتضي عدم ظهور وجه التشبه قلت لأن التشبيه بعد التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه التشبه وعدمه انما يستداليه فأنزل (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين) أي فتعقله بعد تعقلهما (قوله فإذا تكرر حضورهما) أي أحضر المشبه به وهو المدعي وأما دور حضور الطرفين فأمري زائد على المدعي وقد يقال المراد إذا تكرر حضورهما أي حضور مجموعهما

والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف واحد شيء واحد أو أكثر

(قوله والمراد بالتفصيل) أي في وجه الشبه الذي هو سبب غرابة التشبيه فالله تعالى كثر (قوله أن ينظر) أي أن يعتبر أكثر من وصف واحد ما من جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم البعض كانت تلك الأوصاف ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر فالصورات تتنازع في صورته وإنما قال المصنف فيما أتى وبقي التفصيل على وجهه كثيرة أي انتهى عشر أعرفها أي أشدها قبل الاعتقاد والفرقان أن يعتبر وجود البعض وعدم البعض أو يعتبر وجود الجميع فهاتان صورتان كل منهما مضمرة وبقي أحوال الموصوف الأربع تكون (٤٥٣)

الأعراف أربعة وهي أن تعتبر جميع الأوصاف من حيث عدمها كان الموصوف

(والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف) واحد شيء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال

ما ذكرنا بأن يكون المعنى أن المبالغة إلى المشبه به فلا يختصام به الوجه دون ما يطلب التشبيه به كانت ندرته ندرته لما يختص به أو يختص به مع ما هو منه في الغرابة والافتراق عليه أن يقال أول ما يحظره بالبال المشبه به ويحضره الوجه الذي أراد التشبيه به وجوده فلما أحضرنا مشبه به غريباً وطلبنا وجود الوجه فيه بعد وجوده وكان ذلك الوجه موجوداً في غيره مما يتبدل لزم قطعاً كون التشبيه مبتدلاً فلا يلحق بشيئين للطرفين ولو تأخر عنهما لا يوجد وجه الغرابة ولو كان أحدهما غريباً وهو المشبه به الذي اشترط فيه ذلك إلا أن كان الوجه مختصاً به كما قلنا ولا كان عملاً فلا يلزم من غرابته غرابة تأنيبه فلا يكون مما لا فائدة لتفرقاته بل يزيد التشبيه فقرورده كما بيناه في المثال السابق ولتأمل ولا يقال إذا كفي المشبه بزيادة غرابته لا نقول لا يلزم لها من حيث تعلقه بالمشبه به الذي هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحقيقة (والمراد بالتفصيل) المحكوم عليها بما يجاهي حسن التشبيه وفي الانتقال أن وجوده متعدد فافصل حقيقة بعضه عن بعض في نفس الأمر وإن اعتبر المجموع شيئاً واحداً وذلك يتحقق (بأن ينظر في أكثر من وصف) واحد فيحصل وجه شبه وذلك لا كثر المجمع لوجه شبه يكون وصفاً لشيء واحد يشبهه غيره كالوجه في التراب المشبه بالنعقود فإنه أشياء ما تقدم اعتبر تضامها من شكل أجزاءها ولو لم تأخذ مجموعها وهو شيء واحد ويكون وصفاً متعلقاً بأكثر مما اتان كالوجه في مثاوا النعم مع الأساق فقد اعتبر في نفسه أوصاف تضاماً ولتأمل من لون القبار والسيوف وحر كات السيوف المختلفة وشكها من استقامة وأعوام على ما تقدم وأما أكثر من اثنين ثلاثة فما فوق كالوجه في قوله تعالى كما أنزلناه الآية فإنه متعلق بأكثر على ما بينه فربما يتوقف التفصيل يقع على وجه كثيرة بمعنى أن تلك تنصرف في الأوصاف وجودها كلها كما ذكر في المثالين ولكن أن تعتبر عدمها كلها كتشبيه وجود عدم النفع بالعدم في كل وصف نافع ولكن أن تعتبر وجود البعض وفي البعض كما يشبهه في تشبيه سنان الرمح بسنابل ثم اعتبار الوجود ما على ما تقدم من اعتبار أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء آخر وما على معنى اعتبار جنس فأكبر اعتبار خصوصية

التفصيل ص (والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وجه واحد أي آخره) في المراد بالتفصيل أن يكون المنظر فيه للتشبيه أكثر من وصف سواء كان وصفاً أم ثلاثة أم أكثر سواء كان ذلك

تلك الأمور واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر (قوله) في أكثر من وصف واحد) في أن الواحد ليس فيه كثره كما تشبهه الفصل (قوله لشيء واحد) أي أن لا أكثر من وصف واحد إيمان أن يكون ثابته لشيء واحد أي لموصوف واحد كما في تشبيه المفرد بالمفرد وأما لا تدر كما في غير تشبيه المفرد بالمفرد ودخل تحت الأكثر ثلاث صور ما إذا كان الأكثر من وصف ثابتاً لموصوفين أو لثلاثة أو أكثر (قوله) يعني أن يعتبر في الأوصاف وجودها أي وجودها كلها كتشبيه الزنا بغيره الملاحة للتروفاً فقد اعتبر في وجه الشبه وجود أوصاف وهي التضام وتشكل الأجزاء واللون ومقدار المجموع (قوله أو عدمها)

أي أو يعتبر عدم الأوصاف كلها كتشبيه الشخص العدم النفع بالعدم في كل وصف نافع (قوله أو وجود البعض وعدم البعض) أي أن يعتبر في وجه الشبه التركيب من وجود بعض أوصاف وعدم بعض أوصاف كتشبيه سنان الرمح بسنابل كما في (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الأحوال الثلاثة السابقة (قوله في أمر واحد) أي في موصوف واحد كما في تشبيه مفرد بغيره مقدين أو غير مقدين كتشبيه التراب بغيره الملاحة المتوزر (قوله وأمرين أو ثلاثة) أي كما في تشبيه مركب بركب كما في تشبيه سنان الرمح مع الأساق بالأساق التي نهأتى كواكب وكالتشبيه الواقع في قوله تعالى أنما أشمل الحبة الدنيا كما في الخبز وأمر كبحر زبد وأمر دجرب (قوله أو أكثر) أي في ثلاثة أو أكثر صورته وهي المراد بالوجود لا في كلامه (قوله فلذا قال) أي لاجل الاعتبارات المذكورة

والاغلظ الاعتراف منها  
وجهاً أن أحدهما أن تأخذ  
بعضاً وتدع بعضاً كاقول  
أمر وأقرب في قوله

جئت ردنيا كان سنائه \*  
سنالهم لم يتصل بدخان

(قوله أعرفها) أي أعرف

الوجود التي يقع التفصيل

عليها معني أشدها قولاً عند

أهل المعرفة لحسنه (قوله

وعدم بعضها) أي واعتبر

عدم بعضها وهذا تفسير

أقول المصنف وتدع بعضاً

إشارة إلى أن المراد بترك

بعضها اعتبار عدم البعض

لعدم اعتباره وإن كان

كلام المصنف صادقا بذلك

لأن عدم اعتبار الأوصاف

لا يعتبر في تشبيهه من

التشبيهات (قوله إلى رديته)

هي امرأة كانت تخط هجر

تقوم الرماح أي تسدلها

وتحسن منعها وهي امرأة

السهر بفتح السين وسكون

الميم وبهذهاء مفتوحة

فراء مهله كان أيضاً

يحسن صنع الرماح (قوله

كان سنائه) أي حديثه

التي في طرانه (قوله سنالهم)

أمره لاهب أي لاهب

مضى ومشرق فهو ومن

إضافة الصفة للوصف كما

يؤخذ من كلام الشاعر

واللهب النار والمعنى كأن

سنائه نار مضية ومشرقة

وقوله لم يتصل أي ذلك

الذهب بدخان وإذا كان كذلك

كان شديداً للعلن

(ويقع) أي التفصيل (على وجوده) كثيرة (أعرفها تأخذ بعضها) من الأوصاف (وتدع بعضها) أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كأقوله جئت ردنيا) يعني ردني بمسبو بالردنية (كان سنائه \* سنالهم لم يتصل بدخان)

في جنس منها كأقوله تشبيه عين الدين بغير النور في المقدار والشكل والحرارة فأنك لا ترى بدجنس الحرارة فقط بل تشبه فيها خصوصية ما حسن التشبيه أو حسن مع خصوصية ما كان تشبيه الشمس بالمرآة في الاستدارة والاستدارة فأنك لا ترى بدمطلق الاستدارة والاستدارة مع خصوصية كل منهما في المرآة ثم اعتبار عدم عدم كل وصف كما تقدم وأما عدم وصفين مخصوصين كالتشبيه بدين بدين وفي عدم

الاعطاء وعدم التصح أو عدم وصف واحد كالتشبيه بدين بدين في عدم التصح فقط وكذا اعتبار البعض عدماً والبعض وجوداً إما أن يكون عدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين إمام مع مطلق وجود الوصف أو مع وجوده وجود خصوصية ما إلى غير هذا مما يقدر في التفصيل وإلى هذا أشار بقوله (ويقع)

ذلك التفصيل (على وجوده كثيرة) ثم بين أحسنها بقوله (أعرفها) أي أعرف ذلك الوجود بمعنى أشدها قولاً عند أهل المعرفة لحسنه (أن تأخذ) فيما تعتبر (بعضاً) من الأوصاف (وتدع بعضها) منها معني أنك تجعل وجه التشبه وجود بعض الأوصاف مع عدم البعض فتدسل العدم في الوجه

وذلك (كما) أي كالوجه (في قوله جئت ردنيا) أي ردني بمسبو بالردنية امرأة كانت تصنع الرماح وتجيد صنعها (كان سنائه) أي حديثه (سنا) أي ضوه (الهب) وبني الناور إضافة السنا

إلى النار من إضافة الصفة إلى الموصوف أي كالهيب المشرق ببناء أي المضي فأطلق السنا وأراد بمعنى المتصف بالإشراق ونحافظنا كذلك لأن التشبيه هو الهيب باعتباره سناً ومولونه واتصاله بالعود وعدم اتصاله بلون سواه ولقد قصد التشبيه بالسنا فانت اعتبار هذا الأوصاف الآن تكون تبعا مع ذلك

يحتاج إلى تقدير المنافي في السنا أي كان أشراق سنائه والأصل عدم التقدير فحملنا تشبيه الشاعر لكون الأصل التشبيه بالشمس لا تشبيهه بالانحطاط وصف كل نفسه بدين بدين التشبيه بينه وبين سنان الرمح وهو اتصاله بالذخا ن شرط عدم اتصاله بالبخان فقال (لم يتصل) ذلك الهيب (بدخان) وبالجملة

إلى هذا التشبيه كان هذا الاعتبار من أعرف وجود التفصيل فقد اعتبر وجود الشكل واللون وعدم الاتصال بدين لكون الانحطاط ويزاد هنا زيادة المطابقة ما ذكرناه من اتصاله بالعود فان تشبه إشارة إلى أنه في الطرفين لا يتصور وجودهما إلا به ولوز بدأ بضاقه تأنيو كل منهما معني يفرق الأجزاء وأهمل ذلك ما يتصلان به كالتنزيه في الدقة وتظاهر كلام المصنف أنه ان اعتبر في الوجه عدم بعض الأوصاف كان

أعرف حتى إذا قيل ملاز يد كمر وفي مجموع الجين وعدم الكرم فلا ندقياً أعرف وليس كذلك بل إنما يكون أعرف أن كل فيما قصد الشاعر دقة تحتاج إلى من يد تشبيهه كإقرارنا وحينئذ يكون معنى الكلام أن التفصيل المعبر بزداحسن واعتباراً عند تدقيق التنظير إسقاط بعض الأوصاف وذلك

الاستدراك في واحد ما كثر (قوله ويقع) أي التفصيل (على وجوده) أي في قوله على أحد وجوده أعرفها وجهان أحدهما أن يأخذ بعض الأوصاف ويدع بعضها كقول امرئ القيس

جئت ردنيا كان سنائه \* سنالهم لم يتصل بدخان

المراد مع منسوب إلى امرأة تسمى رديته فصل التفصيل باعتبار أنه لم يأخذ سنا الهيب بل اعتبره بقصد كونه لم يتصل بدخان معني خلاف المعهود فان الهيب لا ينفك في المعهود عن الذخا ن الشاعر فصل وأخذ الهيب منفصلاً عن الدخان واستحصاره الهيب المنفصل عن الدخان لا يقع في الخاطر الابتساق

الفكر وهذا يظهر أن مراده بأخذ بعض الأوصاف وترك بعض أن يأخذ الحقيقة من يد بعض

فأعبر

فأعبر

فأعبر

فأعبر

فصل الساعن الدخان وأثبت مفردا والثاني أن يعتبر الجميع كما فعل الاخرى قوله

وقد اخرج في الصحيح الثريا كثرى \* كمنقود ملاحظة حين ثورا

فانه اعتبر من الأنجم الشكل والمقدار واللون واجتماعهم على المسافة المخصوصة في القرب ثم اعتبر مثل ذلك في العقود المنقود من  
الصلاحه وكلما كان التركيب من أمورا كثر كان التشبيه أبعد

(قوله فاعتبر في الاله) أي وهو موصوف واحد وأثبت بذلك إلى أن التشبيه هو الاله كما أن التشبيه سنان الرمح حينئذ فقوله سنان الاله  
عنى الاله بدوننا فإضافة سنان الاله من إضافة الصفة للموصوف كما قلناه (٤٥٥) والتشبيه المذکور باعتبار الشكل

واللون وعدم الاتصال  
بالسواد ولو كان المقصود  
تشبيه سنان الرمح بسنان  
الاله فإعتباره هذه  
الوصافى الآن تكون  
تعمود ذلك يحتاج إلى  
تقدير المضاف أي كأن  
اشراق سنان الاله  
(قوله الشكل) أي الخروطي  
الذى طرفه دقيق (قوله  
واللون) أي الزرق الصافية  
(قوله ونفاه) عطف على  
تركه ولو كان الترك صادقا  
بالترك قصدا وبالترك  
بدون قصد بين المراد  
الترك قصدا بقوله ونفاه  
فهو عطف تفسيرى أى اعتبر  
عدمه لان اعتباره يقدح  
في التشبيه المقصود ولا يتم  
التشبيه بدون اعتبار عدمه  
ثم ان ظاهر كلام  
المصنف المهمى اعتبار في  
الوجه عدم بعض الاوصاف  
كان اعرف حتى اذا قيل  
مثلا زيد كعمرو في مجموع  
الجين وعدم الكرم كان من

فاعتبر في الاله الشكل واللون واللحان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وأن يعتبر الجميع كما مر من  
تشبه الثريا) بعقود الملاحمة المنقودة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وكما كان التركيب) خياليا  
كان أو عقليا (من أمورا كثر كان التشبيه أبعد)

لان الاقرب مناسبة اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم فليست أم (و من اعرفه أيضا) (أن يعتبر  
الجميع) أي أن يعتبر الموجود في جميع الاوصاف بذلك (كما) أي الوجهه (في تشبيه الثريا)  
بعقود الملاحمة المنقود فان المعنى فيه وجود اللون الكائن في الاجزاء والشكل الكائن في الموضع  
لأجزاءها كون المجموع على مقدار مخصوص كما تقدم وهذا أيضا انما يكون اعرف ان اعتبر هيئة  
تحتاج إلى تنبيه وتيقن نظر كافي المثال والا فلا اعرفه كالأقول ز يدكمرو في هيئة اجتماع الحيوانية  
والوجود الانسانية ولكن هذا القصد يحوز الباب بالنال المشعر بان الكثرة الموجبة لثقة في  
التفصيل لا ضمان تكون كإكمال يحتاج إلى تأمل وزاد غير المصنف في الاعرفية أن تعتبر المخصوصة  
في الجنس اذا كانت دقيقة كافي تشبيهه عن ذلك بالنظر باعتبار الحجر المخصوصة وظاهره أن غير  
ما ذكر الاعرفية فيه والصواب وأن ينظر في الدقة فهي المرجع في الحسن والاعرفية حيث كانت  
(وكما كان التركيب) سواء كان حسنا تادرا كافي المراقفة كفا الاشل أو كان خياليا كافي اعلام  
باقوت نشر على رماح من زبرجدا وعقليا كافي مثل الحمار يحمل أسفارا (من أمورا كثر) أي وكلما  
ازداد تركيب وجه شبه في تشبيه (كان) ذلك (التشبيه أبعد) عن الابتذال لبعده تناوله حينئذ

أوصافه مشعر على تعريها عن بعض الاوصاف وهذا أخص من قولنا وبدع بعضا (قوله وأن يعتبر الجميع)  
هو الوجه الثاني أي يعتبر جميع أوصاف ذلك الشيء كما سبق وفيه نظر لان اعتبار جميع الأوصاف  
لا يمكن فنبين أن يقال له منها أو يقال وجميع الاوصاف التي يجتمع منها تركيب في المعنى مثاله  
تشبيه الثريا بعقود ملاحمة فانه اعتبر فيها سبعة أشياء كما تقدم وأورد على المصنف أنه ذكر أولا  
وجوها ولم يذكر الاثنين وهو غير وارد كما لم يتصور قسم ثالث لانه إما أن يرد ترك بعض الاوصاف  
أو لا يرد فإعتبار الجميع وهو أبعد من إرادة طرح البعض وإرادة الجميع واسطة وهو إرادة البعض  
مع قطع النظر عن البعض فلا يكون يقيد تركه ولا يقيد إتيائه وهو اقل تفصيلا من القسمين فلذلك  
كانا أعرف منه نعم ما ذكرنا من مخالف الكلام الشيخ عبد الماهر فانه عد الاعرف أكثر من ذلك  
وكما كان التركيب أي تركيب وجه التشبه من أمورا كثر من غير أن كان التشبيه أبعد أي بعد من

جهة الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف ان كان فيما قصده الشاعر دقة تحتاج إلى مزيد تنبيه كما مر في البيت حينئذ يكون معنى  
الكلام ان التفصيل المعتبر بزيادة سنان واعتبارا عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف لان الاقرب مناسبة اجتماع وجودات  
لا اجتماع وجود وعدم فليست أمه يعقوبى (قوله وأن تعتبر الجميع) أي وجود جميع الاوصاف وهو عطف على قوله أن تأخذ  
بعض الخ فهذه من جهة الاعرف ان قلت ان جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى رأتى أن يعتبرها في التشبيه  
قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في التشبيه بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد اعتبار جميع  
الاصناف الملاحظة في وجه التشبه من حيث الوجود والائتات (قوله وغير ذلك) أي كاجتماعهم على مسافة مخصوصة من القرب  
وكالوضع لاجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص كما تقدم (قوله وكلما كان التركيب) ما مصدرية ظرفية أي كل وقت من

والبغ كقوله تعالى إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلنا من السماء فاحتلظ به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت قلن أطلعناهم غدور ونعلم أنها أمرنا نالينا ونهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس فانها عسر سهل وأولت كون التركيب في وجه الشبه وقوله خيالها كان الخيال الجبريل كان بدم عليها وذلك بان كان هشة معدومة مفروضا اجتماعها من أمور كل واحد منها يدرك بالحواس كقوله وكان حجر الشقيق الخوقوله وأعطيا وهو المركب المدعوم وما ذهبت إلى قوله وسخونة تزق كأناب أغوال ولم يقل وأحسب لأن القسم التركيب لا التركب والظاهر أنه لا يكون حسبا قال العلامة عبد الحكيم إسماعيل الخيال باللفظ مع أن المقابل لفظي إنما هو الحسب لأن التركيب لا يكون حسبا (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أي عن الابتذال (قوله ليكون) (٤٥٦) تفصيله أكثر فيبعد تناوله لخلق الناس وإعناؤه حيثما لا ذكره

وذلك كافي قوله تعالى انما  
 مثل الحياة الدنيا كالماء  
 فانه عسر جمل مرتبط  
 بعضها ببعض قد اتزع  
 وجه السب من مجموعها  
 ويان ذلك بظهر تلاوة  
 الآية قال الله تعالى انما  
 مثل الحياة الدنيا كماء  
 من السماء فاختلط به ثبات  
 الارض مما ياكل الناس  
 والانعام فما اذا اخفت  
 الارض زخرفها وازينت  
 قلن انزلناهم قلوبهم  
 فاعلموا انما هم من اللادواع  
 قلنا هاهنا حصدا كائن  
 من الارض فليس به مركب  
 عسر جمل بعدوغلن  
 هاهنا حلة وانهم قلوبهم  
 اعلموا حلة اخرى داخل  
 في الحلة حتى صارت كلها  
 حلة واحدة ومعنى فاختلط  
 ثبات الارض فانتدبه  
 ثبات الارض مما ياكل  
 الناس والانعام من الزرع

والقول وقوله حتى اذا اخذت  
واذ نبت اى ونبتت نفسها  
عليها اى على حصدها ورفع غلاتها  
تكن قبـل ذلك من زمان قريب  
تقصها بسرعة وانقراض نفوسها  
خطا الى بيتك اتر اصلا بعد  
طعم الناس فيه وطنوا سلاسل  
المرويه وتلقا عاده اضره ثم

1. 0. 0. 0. 0.

ليكون تقاصيه أكثر (و) التشبيه (البليغ)

عن مطلق الناس وانما يتعطل الاذ كما هو ذلك بشرط كون التفصيل فيه مقروءا به كما تقدم فاذا كان  
هكذا اتفق فكما كثر اراد اعراجه كما في قوله تعالى كما انزلنا من السماء ماء فاشتل به نبات الارض مما  
أكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وانبت ونبات أهلها أسهم فادرون عليه انماها  
أمرنا بالانعام ارجعنا ما حصيدا كما لم تكن بالامس فان الوجه في ذلك من هذا ما لعل كما هو في التاج الى  
خبره يدلف في تنبيهه وفي كيفية اخذ الوجه منها تكون هيئة ثم كيفية غايه في الطاقة والقراءة  
حيث يرى في أن مثل الحياة الدنيا شئت بحال نبات كان به سبب هو المطر وان ذلك النبات تم الى حيث  
اختلط واشتد من كل نوع مما يقع الناس والانعام فصار بحيث ينال منه المقصود ويجب وذلك حسب  
تمام سببه العادي وهو المطر وبلوغ النهاية في عييه وكأله وأما حديث آخر فنتبه به الارض وتنبأ أهل  
الارض أنهم يلقون به المرام وأهمهم وأهم بعد تمامه وانما فأجأ اهله أمر الله به من شراؤه  
فصار بابا مفعلا لا ذاهبا كما لم يجب بالامس فاما اخذ الهيئة من مجموع عما ذكر في هذا الترتيب وهو  
كون الشيء يتبدأ ضعيفا بسبب عادي ثم لا يزال يزداد حتى يكون مجيها بحيث يقتربه من ربه ويرى فكأن  
الارتفاع ثم طمأن اليه وأما بعد الاطمئنان اليه فيصعب عاجلا ما يقطر ويستهت عن أصله بحيث  
يكون كعادتهم فيفهم أن العاقل لا يغير بما كان مثل ذلك (و) التشبيه (البلخ) والمراد به هذا  
الذي يضاهيه به اذ كساء البغداد يستصونه بما ينسجهم وليس المراد بالبلخ كما كان من اقسام الفسقى  
الذين كما في قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا باني قاله كما لم تكن بالامس فاما شرحه وجعل وقع التركيب  
من مجموعها بحيث لو سقط منها شيء لاختل المقصود من التشبيه وكان فالمصنف أراد بالمراد

انزلناه ٢ فاختلط ٣ ما ياكل ٤ حتى اذا اخذت ٥ وازيت ٦ وطن ٧ انهم  
قادرون ٨ اناها ٩ ففعلنا ١٠ كان لم تقن وفيه نزل لانه اذا اعتبر صورة الجمل وجعل  
انهم قادرون عليها مع كونها في حكم الفرد فلهذا كان لم تقن جمل ولم تقن وحده جمل حادية عسرة الا  
ان يفرق بان ظن اهلها جمل وحدها بخلاف كان لم تقن بالاسم فان الجملة الصغرى فيه بمنزلة الكبرى  
واذا قلنا ان الوقف على فاختلط كاجوزة المصغرى كانت ننتي عشرة (قره والبليغ) أى الثمانية

الارض زخرفه اى حتى اذا تربت بزخرفها الزخرف في الاصل الذهب وقوله  
ما تان اقله وقوله وطن اهل اى اهل النبات وانث خبير لا كسائه التانيه من المضاف اليه وقوله تادرون  
ها وقوله فعلمنا اى النبات حصده اى شجاعا صدوقه ك ان لم تنبنا من اى ك انهم المنيب ولم  
غاية القرب يقال غنى بالمكان اقامه فقد شبه في الاقاييس الحياه الدنيا الى عالم الهيبة الشارده  
ها فبتمه بالكيه بعد مظهر وقوتها وانقرا الناس بها واعتمد هم عليها بزوال خضره الابان فبقا قواها  
ما كان غضا طرا بقايد التف بهه بعض وزين الارض اوارده وطرا وونه وقوته بعد مظهره  
من الجواهر ووجه السبه هيئت متعنه من تلك الامور وهي حوله حتى يرب عليه المنافع يحصل  
فهذه الامور

إذا فصلت هي وإن دخل بعضها في بعض حتى صارت كلها كأنها جمل واحدة فإن ذلك لا يمنع من أن تشيع إليها واحدة واحدة ثم إن التشبيه متزوج من مجموعهما من غير أن يمكن فصل بعضهما عن بعض حتى لو حذف منها جمل أو حل ذلك بالمعنى من التشبيه ومن تمام القول في هذا الآية ونحوها أن الجمل إذا وقعت في جانب التشبيه تكون على وجه واحد أن تلي نكرة فتكون صفة لها كما في هذا الآية وعليه قول النبي صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحة والثاني أن تلي معرفة فهي اسم موصول فتكون صفة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية والثالث أن تلي معرفة ليست باسم موصول فتقع استئنافاً كقوله عز وجل مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل الشركوت اتخذت بيتاً ومن أبلغ الاستعداد في التفصيل وبعبارة قول ابن المعتز كما نوه الصريح بتسجيل المعنى \* فطير غير إذا قوام جون

شبه ظلام الليل حين يظهر فيه ضوء الصبح بأشخاص القربان بشرط أن يكون قوادم يشبهان لأن تلك الفرق من الظلمة يسع في حواسيها من حيث تلي معظم الصبح وعمود ملح نور يتصل منها في العين كشكل قوادم يضيء وتتمام التدقيق في هذا التشبيه أن جعل ضوء الصبح اقترافاً لظهور ودفعه لظلام الليل كأنه يحضر البصر ويستعملها ولا يرى منها أن تنهل في سركها ثم لما راعى ذلك في التشبيه ابتداءً راعاه آخره حيث قال فطير غير أبولم يقل غراب بطير ونحوه لأن الطائر إذا كان واقفاً في مكان فآزعه وأطير منه أو كان قد حبس في قيد أو قفس فأرسل كان ذلك لا محالة أسرع لطيرانه وأدعى له أن يستمر على الطيران حتى يصير إلى حيث لا تراه العين بخلاف ما إذا طار عن اختيار فانه حينئذ يجوز أن لا يسرع في طيرانه وأن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأول وكذا قول أبي نواس في صفة منقار البازي \* كسطقة الجيم تكف أعصا \*

غير خاف أن الجيم خطان أولهما الذي هو مبدؤه وهو الأعلى والثاني الذي يذهب إلى اليسار والآخر يصل بها لهما التعريق والمنقار انما يشبهه لخط الأعلى فقط فلهذا قال كسطقة الجيم ولم يقل كالجيم ثم تدقق بأن جعلها بكاف أعسر لأن جيم الأعسر يقال انه أشبه بالمنقار من جيم الأيمن ثم أراد أن يؤكد أن التشبيه مقصور على الخط الأعلى من الجيم فقال (٤٥٧)

يقول من فيها به قل ففكر  
لوزدها عينا إلى فادورا \*

فانصت للجيم صارت جعفرا  
دأبأن أنه لم يدخل التعريق

ما كان من هذا الضرب) أي من البعيد القريب بدون القرب المبتذل  
الحال فإن المبتذل قد يطابق مقتضى الحال لسوء فهم السامع (ما كان من هذا الضرب) الذي هو  
البعيد القريب وتفاوت مراتبه في ذلك البعد لا ما كان من الضرب الذي هو القرب المبتذل وإنما كان

(٥٨ - شرح التلخيص ثالث) في تشبيهه لأن الوصل بسقطه أصلاً والخط الأسفل وإن كان لا يندمج مع الوصل لأنه قال فاصلت بالجيم أي بالخطقة المسدكون ولم يقتصر على قوله \* لوزدها عينا إلى فادورا \* ولا حصل هذا التدقيق قال \* يقول من فيها به قل ففكر \* فنبه على أن التشبيه حاجب إلى فعل ففكر وأن يكون فكره ففكر من رابع عقله وإذا قد تحققت ما ذكرنا من التفصيل علمت أن قول امرئ القيس في وصف السنان أعلى طبقة من قول الآخر

يتابع لا يبتغي غيره \* بأبيض كالقبيص الملمب

نظروا الثاني عن التفصيل الذي تقدمه الأول وهو قصر التشبيه على مجرد السان وتصوره مقطوعاً عن النخاع ومعلوم أن هذا الانقع في انطاف أول وهلة بل لا يدعيه من أن تثبت ونظر في حال كل من الفرع والأصل حتى يقع في النفس أن في الأصل شيئاً يتقدح في حقيقة التشبيه وهو الدخان الذي يعلور أس الشعلة وكذا قوله

(قوله ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لأن المتبادر من الضمير عوده إلى خصوص ما كان الترتيب فيه من أمور كثيرة فلذا أظهر والحاصل أن البلاغة التقية منظور فيها إلى كونه بعيداً عن ريبا سواء كان وجه التشبيه فيه تركب من أمور كثيرة أو لا وسواء كرت الأداة أو حذفت وحينئذ فالطلاق للبيح على التشبيه الذي حذفت أداته إطلافاً شاعراً بطبيعة بعضهم والأفوه يسمى مؤكداً كما يأتي وقول المصنف ما كان من هذا الضرب ليس المراد أنهم من أفراد هذا الضرب بل المراد أنه نفس هذا الضرب كما علمت وحينئذ فالأرضع أن يقول والتشبيه البيح هو هذا الضرب ثم إن المراد بالبيح هنا الوصل لدرجة القبول فهو من البلوغ بمعنى الوصول أو اللطيف الحسن مأخوذة من البلاغة بمعنى اللطف والحسن مجازاً لأن البلاغة المصطلح عليها لأنه إنما وصفها بالكلام واستكمل التشبيه ولا يقال يصح إرادته المصطلح عليها باعتبار الكلام الذي فيه التشبيه لا نقول بلاغة حينئذ باعتبار المطابقة لقصص الحال ولا وجه اختصاص الغرب بالبيح حينئذ إذ ربما كان القرب المبتذل مطابقاً للقصص الحال كما إذا كان الخطيب مع شخص يقتضى حاله تشبيهاً مبتدلاً للبلادة وسوف يفهمه فلا يكون الغرب ببلوغا بل القرب المبتذل كذا قررنا فينا الهدوى





من المعنى الاول الى المعنى الثانى الذى هو المراد باللفظ والمراد بعدم الظهور في التشبيه ما كان سبه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض كما يشعر بذلك قولنا في احدى الراى فان المعاني الشريفة لا يدقم في غالب الامر من بناء ثان على أول وردت اللفظى سابق كفى قول المحسنى ذان على احدى الصفات اليمينية فانك تحتاج في تعرف معنى البيت الاول الى معرفة وجه المحسنى كونه دانا وشاسعا ثم تعود الى ما يعرض البيت الثانى عليك من حال البدر ثم تقابل احدى الصورتين الاخرى وتتأمل كيف شرط في الصلوا الافراط لبشاكل قوله ماسح لان النسوع هو الشد من البعد ثم قابلها بما يشابه من مراعاة التناهي في القرب فقال جد تقرب فهذا نحو هو المراد بالحاجة الى الفكر وهل شئ أحلى من الفكر اذا صادف نهجا قويا الى المراد قال الجاسط في اثناء فصل بد كرفه ما في الفكر من الضليلة وأين تقع لذة البهية بالعلوفة ولذا السبع بلطف الدم وكل النعم من سرور الظفر بالاعداه ومن انتفاع باب العلم بعد ايمان قرعه

(٤٥٩)

(قوله وموقعه في النفس)  
أى وقوعه عند النفس  
(قوله وانما يكون الخ)  
جواب عما يقال ان القراءة تقتضى عدم الظهور وخفاء المراد لاقتضائها اقله الى وجود مقتضى لعدم ادراك كل أحد فيحتاج الى مزيد التأمل والنظر ولا شك أن عدم الظهور وخفاء المراد موجب التعقيد وقد تقدم أول الكتاب انه محل بالفصاحة والاختلال بالفصاحة محل بالبلغة وحينئذ فلا تكون القراءة موحية بالغة التشبيه فبطل قول المصنف والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب وحاصل الجواب ان الخفاء وعدم الظهور وتارة ينشأ عن لطف المعنى ودقته

وموقعه في النفس اللطف وانما يكون البعد الغرب بليغا حسنا اذا كان سبه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض وبناء ثان على أول وردت اللفظى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل المطلوب ولما قيل يحسن بالماء البارد على الظلم الذى هو الماء الحسوسات بجمع الاتصال بعد الشوق وذلك لان حصول ما تقرى الشوق اليه فيه انحصاره لحسنه لذاته ولما دفع ألم الشوق اليه بخلاف ما يحصل بسلطوب وان كان شربا في نفسه ليس فيه الاذنة وقولهم يستحسن كذا لكونه كحصول نعمة غير من قبلة لا يقتضى كونه أحسن من الحاصل بعد الشوق نعم ان كان حصوله بعد الاياس والطلب فهو أعظم لاشتماله على دفع ألم الاياس والطلب وهو أعظم من الشوق فان أر بدذا كان أشد في مقامه من المطلوب والاعلان متلازمان فان قال القريب لا يتألم عرفا لبعدها عن الطلب والمتأمل لا يكون عرفا لا غير يادلو كان معقوبهم بمختلفا ومتى حضر أحد همدون الا تصرح بتعليل البلاغة المراد عنها فان قيل قد قررتم بهذا أن التشبيه كلما كان فيه من يدحاجة الى التأمل عند قصد ايجاد من التشكك والى التأمل من السامع في ادراك وجوده وجبه حيث كراوى ففهمه ان لم يد كرازداد حسنه وترقى في مراتب القبول وقد تقررت صعوبة الفهم من التعقيد اللفظي والمعنوي وكلاهما محل بالفصاحة فكيف تعد صعوبة الفهم من باب الحسن والقبول فالجواب أن الحاجة الى التأمل التى سميت بصعوبة الفهم ان كان سبه لطف المعنى المراد كالوجه في تشبيه منقار البازي بالجم الى وضعه الا عسر على شرط أن تكون بحيث لو نزل عليها العين والفاء والراء صار جعقرا كما وقع في شعر أبى نواس فانه غاية في الاطرافه اذ يفهم من هذا الشرط أن المراد بالجم الذى لم يعرق مع أبى التفتان طهورا لتشبيهه ودقته ولطفه وترتيب بعض المعاني على بعض والتعقيد المستلزم ما يحصل بسبب تركيب الالفاظ أو اختلال الانتقال من المعنى الاول الى المعنى الثانى المراد قيل المراد بالبليغ هنا ما بلغ القبول من القلوب والافعال بليغ بالاصطلاح هو الكلام أو التشكك والتشبيه دلالة التشكك وليس منها وفيه نظر لجواز أن تكون الدلالة صفة اللفظ كما سبق فيكون التشبيه صفة للكلام البليغ

وهذا المحقق للبلغة وهو المراد هنا وتارة ينشأ عن سوء تركيب الالفاظ وعن اختلال الانتقال من المعنى الاول الى المعنى الثانى وهذا هو الحق والتعقيد المحل بالفصاحة (قوله اذا كان سبه لطف المعنى) أى لان كان سبه سوء ترتيب الالفاظ كما في قوله

ومائته في الناس الاممكا \* أو أمسى أبوه يقاربه

أو كان سبه اختلال الانتقال من المعنى الذى كور الى المعنى المقصود كما في قوله

ما طاب بعد الدار عنكم لتقروا \* وتسكب عنى الموعود لعمرو

على ما تقدم تقر به وقوله ودقته عطف تفسر والغريب الذى سبب غرابته لطف المعنى ودقته كما في تشبيه النفع بأوائل النبل في أطراف كبريت وقوله أو ترتيب بعض المعاني على بعض أى كالترتيب فى واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كما لا آية فان خضرة النبات مرتب على الماء واليوس مرتب على الخضر وقوله وبناء ثان الخ عطف على ترتيب بعض المعاني على بعض عطف تفسيره ولازم على ملازمه وكذا قوله وردت اللفظى سابق وقوله وتأمل تفسيره لنظر

لوجود الهيئة فيما بين مقدار الباري وثلاث الجسيم تقطن لأمر دقيق فهذا لا يحصل بالفصاحة لان سلاوة العقل سبيل الدقائق لفهمها ليس عنده أعلى منه فكيف يستقيم ولو كان فيه مشقة ما ودقة المعاني تتصور في الحقيقة كالتمثيل وتتصور في المجاز على ما يأتي وكذا اذا كان سبيل رعاية الترتيب وفي المرتب بعد فيحتاج العقل الى التمهيل في ادراك المرتب على ما هو فيجعل الاول والاواني الثاني ثانيا الى آخرها فاذا اجتمعت تلك المعاني على ترتيبها راد الا لاحق فيها الى السابق والناس في الاول ان احتاج اليه الحكمة اما لاخذ الغرض منه كالوجه المركب كما تقدم في ترتيب جمل الآية الكريمة في قوله تعالى كما انزلنا من السماء الى آخر الآية فان الترتيب كذلك ينبغي أن يكون فلما ورد العقل لاحقها السابقها أي اعتبره معه على ترتيبها أخذت الهيئة التي هي الوجه على ذلك الترتيب كما تقدم ولولا اعتبار ذلك معنى بعضها الى بعض بضرب من المناسبة لاختلت الهيئة اذ لو أخذت من البعض لم تسكن الهيئة ولورد معنى بعضها الى بعض لأعلى طريق المناسبة كأن تجعل الهيئة مبنية أولا على حالة الماء والنبات ثم تحسن كالأختي وترتيب الآية لموافقة الواقع في غاية الحسن فأخرج ذلك الى تأمل في ابتداء الهيئة من جهة النبات لتسكن ذلك ظاهر وإما لان المناسبة بنفسها بين تلك المعاني مطلوبة لذاتها لا لاخذ شيء منها فغير ذلك فيها السابق للاحق فان المعاني الشريفة اذا اجتمعت لا تخلو من حكمة المناسبة وتطرق الى قوله

دان على أيدي العفاة وشاسع \* عن كل ند في الندى وشرب  
كالبدر أقرط في العلو وضوءه \* للعصبة الساربن جد قرب

فانه لما وصفه بنهاية البعد وهو معنى الشروع وباقرب أحقه بما يظهر فيه الامران ويظهر فيه حسنهم المناسبة بين الملهين وهو البدر يظهر شرف شموه باقراط علو البدر وشرف دونه بوصول ضووه للسارين وهذا الحسن انما أدرك بعد التأمل في البيت وعرض ما في الثاني على الاول ورد لاحقهما السابقة بهما يعرف مقتضى كل منهما ما في الآخر وهكذا المعاني الشريفة بعد بعضها بعضا وبلازم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى التأمل رد الآخر لما قبله وعرضه عليه لم يكن ذلك مما ينحل بالفصاحة فان الآية القرآنية فيها مناسبة دقيقة وليس طلب ادراكها بما يعاين أمسلا فلا يس من التعقيد وان كانت تلك الحاجة بسبب سوء الترتيب في اللفظ أو بسبب خلل في الانتقال من المزموم الى اللازم كان من التعقيد المنهني عن ارتكابه فقد تبين بهذا أن الحاجة الى التأمل في رد السابق الى اللاحق والثاني الى الاول لحكمة ادراك حسن المناسبة مع جهة الترتيب أو لحكمة ما يترتب على المناسبة من أخذ ذهنية لاستقيم الابقهم تلك المعاني على ترتيبها وتناسبها لورد بعضها الى بعض ليست من العيب شيء وكذا اللفظ المعنى ودقته ومن المعلوم أن رعاية المناسبة من جزئيات دقة الادراك ولو شرط في الحسن انتفاء الدقة وانتفاء حسن الترتيب انحوج الى التأمل ما تفاوتت البلغاء ومن الدليل على ذلك أنهم عددوا من محاسن الكلام ما فيه اللفظ والشرع الحاجة في فهم المراد منه الى التأمل في رد اللاحق السابق فيه ورد الثاني وما يجري مجرا الى الاول وما يجري مجرا فيه اذ لا يفهم غالباً بلا تأمل لكن لما كان الترتيب فيه غير محتمل حسن وعدم البديع الذي لا يحل بالفصاحة بل يزدها حسنا كقوله

كما في قلوب الطير وطبا ويا دسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالي

وقوله كعب أسلو وأنت حقف وغصن \* وغزال الخطا وقذا وردفا  
ولأعظم شاهد ان ذلك من قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله الى غير ذلك وكثيرا ما تنكسر العرب المعنى الى تأمل السامع فليس كل ما احتج فيه الى تأمل كان

وقد ينصرف في القريب المبتذل بما يخرج من الابتذال الى الغريبة وهو على وجوده ما أن يكون كثرة

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا \* الا وجهه ليس فيه حياة

فردت علينا الشمس والليل راغم \* بشمس لهم من جانب النذر تطلع

فوالله ما أدري أحلام ناثم \* المتبسام كان في الركب وشع

وقوله

فان تشبه وجود الحسن بالشمس مبتذل لكن كل واحد من حديث الحياة في الاول والتشبيك مع ذكر وشع عليه السلام في الثاني

أخرجه من الابتذال الى الغريبة وشبهه بالاول قول الآخر

ان السحاب تسقي اذا قطرت \* الى هناك فقاسته بما فيها

(قوله بما يجعله) أي ينصرف به غريبا وذلك بأن يشترط في تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا أو انتفاء وصف موجود

ولو بسبب الادعاء (قوله ويخرجه عن الابتذال) أي الى الغريبة وهذا أعطف لازم على ملزم (قوله كثرة) أي قول القائل وهو

أبو الطيب المتنبي من قصيدته الكامل يدح بهاهرون بن عبد العزيز الادراجي وأولها (٤٦١)

أمن اذن دأب في الدجى الرقباء

انضبت كشمس التلأم ضياء

(قوله لم تلق هذا الوجه المالح)

هذا الوجه مقعول وشمس

نهارة فاعل والمراد بهذا

الوجه وجه المدح أو أي

لم تلق هذا الوجه شمس نهارة

في حال من الاحوال الا

ملتبسة بوجه لاحياء فيه

فقوله الا بوجه استثناء

مفرغ من الخيال يعني أن

الشمس دأبها وأبداء في حياء

وتجمل من المدح لما أن

نور وجهه أتم من النور

والاشراق الذي ضم افلا

يمكن أن تلاقى وجهه الا

اذا انتفى عنها الحياء أما عند

وجوده كما هو حق في الادب

(وقد ينصرف في) التشبيه (القريب) المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال

(كثرة)

لم تلق هذا الوجه شمس نهارة \* الا بوجه ليس فيه حياة

فتشبه الوجه بالشمس مبتذل

متباعدة فافهم ولما بين المصنف أن المبتذل هو الذي يكون تظاهر الوجه عند كل أحد وأن القريب

هو الذي لا يدركه ابتداء في الغالب الا انطوا أشار الى أن الابتذال قد يختلف عن ظهور الوجه

فيسير التشبيه بغير ما يمنع هو وجود تصرف في تشبيهه بأن يشترط في تمام التشبيه وجود وصف

لم يكن أو انتفاء وصف كان ولو كان ادعاء بشرط أن يكون ذلك على وجه دقيق فيصير بذلك التصرف

مخصوص الادراك بطواخص فخرج عن معنى الابتذال الى الغريبة فقال (وقد ينصرف في) التشبيه

(القريب) المبتذل (بما) أي ينصرف (بما يجعله) أي يجعل ذلك المبتذل (غريبا) خارجا

عن الابتذال (كثرة)

لم تلق هذا الوجه شمس نهارة \* الا بوجه ليس فيه حياة

فان شعور البيت أن وجه المحبوب المشار اليه لا يتصور من الشمس أن تلقاه بحيث يراها وتراها لو كان

وصح تشبيهه بليغ بلاغة موصوفة وهو الكلام ثم أشار المصنف الى أنه قد يحصل الخروج عن الأصل

فيتصرف في التشبيه القريب بما يجعله غريبا فيصير بليغا كقول المتنبي

لم تلق هذا الوجه شمس نهارة \* الا بوجه ليس فيه حياة

يريد أن هذا الوجه الحسن الذي أشار اليه لم يترزأ الشمس لمقابلته الا بوجه ليس فيه حياة لانها

لو اقصيت لما رزت في مقابلته فتشبه الوجه بالشمس مشهور مبتذل وانما قوله ليس فيه حياة جعل

مناهة فلا يمكن أن تلقاه ويصح رفع الوجه على الفاعلية ونصب شمس نهارة على المفعولية والمعنى أن الشمس لا يمكن أن تلقاها

وجه المدح الا اذا كانت مجردة عن الحياة الذي ينبغي لها أن لا ترتكبه اذ لو كان فيها حياة لا تمتنع من أن تلقاها وجه المدح

لكونه أعظم منها (قوله فتشبيه الوجه) أي وجه المدح بالشمس مبتذل أي كثير العروض الامعاء بل بان العادة بان قلت

ان المقادير البيت أن الوجه أعظم منها في الاشراق والضياء فلا تأتاه وتظهرها عند وجودها تأتاه من قلة حياتها ومن قلة أدبها

وحينئذ فلا تشبيه في البيت لا مصرح به ولا مقدر قلت ان التشبيه في البيت ضمني كما أشاره الشارح في الوجه الاول في لم تلق وذلك

لان وجه المدح اذا كان أعظم من الشمس في الاشراق والضياء يستلزم اشتراكهما في أصل الاشراق فنبت التشبيه ضمنا فكأنه

يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط ثم ان جعل الشارح الوجه مشبها بالنظر لقصود الشاعر وان كان المقادير البيت به

جعل التشبيه ضمنا أن المشبه الشمس بسبب ذكره من الحياء لان الوجه أتم في وجه التشبيه فيكون هو المشبه به والحاصل أن المقادير

البيت قلب التشبيه ولكن المقصود للشارح تشبيه الوجه بالشمس كما قال الشارح فتأمل كذا قرر شيخنا العدوي

الآن حدث الحياه وما فيه من الدقة وانتفاء آخرجه الى القرابة وقوله لم تلق ان كان من لقبته بمعنى  
أبصرته فالتشبيه مكين غير مصرح به وان كان من لقبته بمعنى قابله وعارضته فهو فعل بني عن  
التشبيه أي لم تقابل في الحسن والبهاء الاوجه ليس فيه حياه  
لها عينان الا انتفاء الحياه عنها واما لو كان لها حياه لم تستطع ان تراه في هذا الكلام تزداد الشمس  
منزلة من يرى ويصحب ولا شك أنه تفرد عن أن تغيب الانسان وجهه عن وجه غيره حياه يكون  
لاحداً أمرين اما ان تغيب عمله فاستحياء من الملاقاة خوفاً من الايام واما ان تظهر وجهه بين أعين الناس عند  
رؤيهم لوجه الحاضر لانه لا مناسبه بينهم ما في الحسن فيظهر وجهه المستحي كالعورة بالنسبة الى وجه  
المستحيين يديه فيقال لا تلق فلانا الا ان لم يكن في وجهك حياه لاساءة لنا ولظهور وجهك عند  
الحاضر بن بالنسبة لحسن وجهه والمعنى الاول هنا هو الاساءة متفق فعن الثاني وهو ان حسن  
وجه المحبوب فاق وجه الشمس المعروف بالحسن وزاد عليه زيادةً وأجبت كون وجه الشمس بين  
يديه وعند ظهوره كالعورة يستحي منه صاحبه بين يديه هذا الوجه ولما علم وجود الحسن في  
وجه الشمس من العادة لتشبيه الوجه الحسن به استفيد من الكلام أنه اذا شعر تشبيهه بالشمس  
حيث كرس الوجه معه على العادة لكن منع من التشبيه بالبعد عن الشمس حتى صارت  
لواكبت عن يستحي لم تظهر بين يديه فهنا تشبيه منع من تمامه مانع الزيادة في الحسن زيادة بلغت  
النهاية فكانه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فيجمع تشبيههم الا ان زاد عليه زيادة  
أوجبت لها كونها بحيث تستحي أن تحضر بين يديه ولا شك أن هذا المعنى المستفاد من حديث  
الحياه ما في الدقة فالتشبيه على هذا ضحى ويحتمل أن يكون المعنى لم يلقه ملاقاة معايستها  
نفسه به ومعروضها ايافى الحسن بان تدعى أنه كهي أو أنها كهي لاسددم الحياه فيكون التشبيه  
كالسراج وقد شرط فيه انتفاء هذا المانع الذي هو زيادة علمه اذ إذا وجدت كونه بحيث  
لا يتصور له ذلك الا بنى الحياه ان كانت عن يستحي ومثل ذلك بقوله  
انما الصواب انتهى اذا نظرت \* الى ذلك فقامت معافيا  
ولو جعل التشبيه في الوجه معكوكا وهو لا ينسب لهذا الجافعة لا فاصح تلك الجافعة هذا المعنى فحصل  
من هذا أنه شبه الشمس بالوجه عكسا للتشبيه أو شبه الوجه بالشمس على الأصل وشرط في تمامه  
وحتمه انتفاء مانع لهذا التشبيه وهو ان يذالك كثير ما لو جمة لكون المزيد عليه بحيث يستحي  
أن يحضر بين يدي الزائد في الحسن واذ فهم ما قرأناه ظهرت مطابقة هذا الكلام لما قرأناه ولا من  
أن هنا تشبيه بالوجه شرط في حتمه وقامه انتفاء وصف اعترفه وهو بوجهه النهاية ولو كان اعترافه  
ادعاء وادراك الوجه على هذا الحالة غرب أي ادراك الحسن الماشترك بين الشمس والوجه على شرط  
أنه اغايب التشبيه لقرض فيه انتفاض منه في ذلك الوجهه غرب فيكون نفس التشبيه غربا  
هذا التشبيه القرب المشهور غربا فصار بديها . والثان نقول أين التشبيه هنا ولاداة تشبيه ظاهرة  
ولامقدرة وان أراد التشبيه المعنوي فليس الكلام فيه وحاصل ما له أن الشمس لا تقبل أن تشبه  
هذا الوجه فهو تشبيه مني التشبيه فيه هو الشمس والمشب به هو الوجه وتشبيه الشمس بالوجه  
الحسن ليس بمنزلة لانها المتبدل عكسه وهذا يحل الى أن يكون كقولنا هذا الوجه احسن من الشمس  
وقد تقدم الكلام في كونه تشبيهاً ولا ثم كرا المصنف فحسب آخر ما صير التشبيه الفرب به بعدا بديها  
وهو ان يشبه شيء بشيء بشرط شيء اما لفظاً ومعنى وأشار اليه بقوله

بعد اداء الاستثناء لان المعنى لم تقابل الاوجه ليس فيه حياه تقابله ونعائله فالتشبيه حينئذ ما خذ من النعل المتقى (وقوله  
المصرح به فيكون مصرحاً به على هذا الجحلاف الاول فانه ليس فيه لفظ بني عن التشبيه (قوله أي لم تقابل) أي لم تعانله في الحسن

(وقوله

المصرح به فيكون مصرحاً به على هذا الجحلاف الاول فانه ليس فيه لفظ بني عن التشبيه (قوله أي لم تقابل) أي لم تعانله في الحسن

ومنها أن يكون كقول

وقوله

وقوله

عزما مثل النجوم نواقبا \* لولم يكن لثاقبات أفول  
مها الوحش الآن ها أنا وأنت \* فتالط الآن تلك نوابل  
بكاد يحكك صوب النسيم سكبيا \* لو كان طلق الجيا عطر الذهب  
والبدل لولم يغيب الشمس ونطق \* والاسلولم تصدو البحر لوعدا  
وهذا يسمى التشبيه المشروط ومع أن يكون كقوله في طلعة البدر شئ من محاسنها \* وللقضب نصيب من تنهيا  
الأيام باض الحزن من أرق الحى \* نسيل سمرق ووصفك منقل  
حكيت أبا سعد فنشرك نشره \* ولكن له صدق الهوى وكالمثل  
وقد يحترج من الابتدال بالجمع بين هذه تشبيهات كقوله

(٤٦٣)

(وقوله عزما مثل النجوم نواقبا) أي لو ابعأ (لولم يكن لثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالنجم مبتذل لأن  
اشتراط عدم الأفول أخرجهما عن القرابة (ويسمى) مثل (هذا) التشبيه (التشبيه المشروط)

باعتباره وظهرت موافقته لما بعده من أن التسريف فيه يرجع إلى شرط انتفاع وصف كان أو ثبت  
وصف لم يكن فلا يراد أن يقال القرابة إنما تكون من جهة وجه الشبه ومعلوم أنه ليس هنا تصرف  
في وجه الشبه حتى يكون التشبيه بغيرها وإنما هذا ما أن هذا الوجه فاق الشمس في الحسن وأنها  
تسبيح منه وغاية ذلك أن يكون من التشبيه المقلوب ثم هذا على أن هنا تشبيها ونحن لا نسلم أن هنا  
تشبيها أصلا إلا أنه لا نفقلا ولا تقدير أو اغيار دلينا من أن التشبيه ضمني هنا أو كالمصريح هو أن  
الوجه كان لأنه شرط في تمام التشبيه في نفس شئ منه سواء كان التشبيها للمعبر في ذلك مقلوبا أو لا  
نتأمله فإن الموضوع من السهل المتعقبات ثم أتى بمثال آخر لما فيه تصرف يخرج عن الابتدال فقال  
(و) كقوله عزما أي عزومات المدح معني ارادته المتعلقة بحال الأمور (مثل النجوم) حال  
كون النجوم (نواقبا) أي نوافذ الظلمات بأشراقها من الثقب وهو النور وسمى لمعان النجوم  
ثقبوا بالظهورها من وراء الظلمة فكانت أفتها ولا فست الثواقب بالقوام وتشبيه العزم بالنجم  
في الثقب الذي هو في العزم بلوغه المراد أمر مشهور ومعلوم ولكن ادعى أن مع ثقب الارادة وصفا  
زائدا وهو عدم الأفول أي عدم التنبية بل هي دائمة الظهور فكانه قال هذا التشبيه بين الطرفين تام لولا  
أن المشبه اختص بشئ آخر من المشبه به واليه أشار بقوله (لولم يكن) بالنجوم (الثاقبات أفول) وجواب  
لوعذوف أمهات التشبيه ومن المعلوم أن الثقب في الطرفين تخيلى وأصله انحاز واختل في أحدهما  
بانتفاء الوصف اللازم له في المحل الآخر ولا شك أن ادراك هذا الوجه على هذا الشرط غريب  
فالتشبيه بغيره (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) (المشروط) لتقييد الوجه في المشبه أو المشبه به

(وقوله عزما مثل النجوم نواقبا \* لولم يكن لثاقبات أفول)

فإن تشبيه العزما بالثواقب مبتذل لأن تشبيهه بشرط أن لا يكون لها أفول غريب وحاصل  
هذا البيت في التشبيه بالنسبة إلى مجموع الأوجه فإن نصفه الأول في المعنى جواب لو كأنه قال لولم يكن

لظهورها به من وراء الظلمة فكانت أفتها ولا فست الثواقب بالشواح (قوله أي لو ابعأ) بالصرف عما كانت ثواقب المفسر الواقع  
في البيت مصر وفا للضرورة (قوله لولم يكن الخ) جواب لوعذوف أي لم التشبيه لكن لها أفول فلم يتم التشبيه لكون المشبه به ناقص  
(قوله أفول) أي غروب وغيبه (قوله فتشبيه العزم) أي الارادة بالنجم أي في الثقب وهو النور الذي هو في كلامه ما تخيلى لأنه في العزم  
بلوغ المراد في النجم نفوذ في الظلمات بأشراقها أمر مشهور ومعلوم لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظره فذكر دقيق ولكن ادعى  
أن مع ثقب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الأفول أي عدم التنبية فصاغر بأفكانه قال هذا التشبيه بين الطرفين تام لولا أن المشبه  
اختص بشئ آخر من المشبه به (قوله مبتذل) أي لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظره تأمل (قوله مثل هذا التشبيه) أي  
المتصرف فيه بما يصير هربا (قوله المشروط) أي لتقييد ذلك ليس المراد خصوص الشرط النحوي بل ما هو أهم

كأنما يسم عن لؤلؤ \*  
منضدأ وبرأ وأحاح  
كأن زاد بذلك لطفا وغرابه  
كقوله  
له أطلال طي وساقا فاعامة \*  
وارتاس سمرات وتقريب  
تفعل

والله ما الأوجه لاحدا فيه  
(قوله وقوله) أي قول رشيد  
الذين الوطواط يفتح الواوين  
(قوله عزما) أي ارادته  
المتعلقة بحال الأمور فهو  
جمع عزمة وهي المرتبة  
العزم وهي ارادة الفعل مع  
القطع (قوله نواقبا) حال  
من النجوم لأن مثل النجوم  
في معنى عمالة النجوم ففسح  
جميعه الحال من المضاف  
اليه والثواقب التوافد في  
الظلمات بأشراقها مأخوذة  
من الثقب وهو النور  
سمى لمعان النجوم ثقبوا



وهي قرمى السحاب وقوله يا أيها النبي انما أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وادع الى الله بانه وسيما نبيرا وقوله يا أيها النبي

هم الصور صما حين تمالهم \* وفي القاء اذ تلى ميمهم  
والريح تعبت بالصفون وقد جرى \* ذهب الاصيل على ليلين الماء

(قوله وهي قرم) أي الجبال يوم القامة قرم السحاب أي انها بعد النخلة الاولى تسرق الهواء كبير السحاب الذي تسوقه الى باح ثم تقع على الارض كالظن المنذوف ثم تسويها (قوله بعد حذف الاداة) أي بتقديم المشبهة على المشبهة فان قلت كيف يكون هذا من التشبيه المؤكد مع أن توجهه بأنه يشعر بحسب الظاهر بان المشبهة لا يتأتى هنا أي فيها اذا أضيف التشبيه الى المشبهة قلت فجعل الاضافة فيه بيانية وهي تقتضي الاتحاد في المفهوم (٤٦٥) (قوله نحو قوله) أي القائل قال في شرح الشواهد ولا يعرف

مثل وهي قرم السحاب (أي مثل قرم السحاب) (ومنه) أي ومن المؤكد كما أضيف التشبيه الى المشبهة بعد حذف الاداة (نحو قوله والريح تعبت بالصفون) أي عملها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب بعد من الاوقات الطيبة كالصبر ويوصف بالصفرة كقوله وزيته نهارا لفرق اصيله \* ووجهي كلاهما متناسب فذهب الاصيل صفرة وشاع الشمس فيه (على ليلين الماء) أي على ماء

واذا لم يندد في لم يتحقق التأكد فان منشا التأكد من التشبيه نفس المشبه بالصدق عليه كقوله تعالى (وهي) أي الجبال (قرم) أي ذهب (قرم السحاب) أي مثل ذهب السحاب فحذف المثل الذي هو المراد بالاداة وجعل الكلام كالحال عن نفسه لفساد مرهات من السحاب فاذا تأكد كيد في التشبيه حيث اعترف به ما أوجب كون الملق الذي هو الاضعف اصالة نفس الملق به حتى صار صادقا عليه ولا يقال اذا اعتبر انه أطلق عليه كان محارزا على ما يأتي لا تقول بشرط المحاز ان لا يكون الكلام على وجه عكس مع التعذير وبقي عن التشبيه وهما يمكن التذير والانه جعل كالتناسي والمجاز لا يتأتى فيه التذير فحققت فيه التناسي ومن يعتبر ان مافيه اطلاق المشبهة على المشبه لافرق فيه بين ما يمكن فيه التذير وما لا يمكن في تناسي الاخلاق في جعل المشبهة عن المشبه ادعاء يجعل هذان قبيل المجاز وعكس ان يقال يكفي في التأكد كونه في صورة المطلق على المشبه وكونه في صورة الذي جعل نفسه فان لكون الشيء في صورة الشيء تأثيرا في كونه كهو فصيح (٢) التشبيه المؤكد ما حقت فيه الاداة وجعل فيه المشبه نفس المشبه به ادعاء حتى صبح ملاقه عليه كالاول فاضف اليه بل هو وكذلك لان الاضافة فيه تجعل بيانية وهي تقتضي الاتحاد في المفهوم والمصدق معا بخلاف مطلق الاطلاق فلا تقتضي الاتحاد في المصدق وذلك نحو قوله (والريح تعبت) أي تلعب (بالصفون) أي غسل الصفون الخضره عن اوشمالا وعلى وأسفل (و) الحالة أنه (قد جرى ذهب الاصيل) أي الاصيل الذي هو كانه في الصفرة (على ليلين الماء) والليلين يضم الايام وفتح الجيم هو الفضة الثابتان قسما من كدومين سائلوا كما حذف اذانه كقوله تعالى وهي قرم السحاب أي

تترك السحاب ومنه قوله والريح تعبت بالصفون وقد جرى \* ذهب الاصيل على ليلين الماء

(٥٩ - مخرج النصين ثالث) يكون عتب الرباح للصفون فيه لان قوله وقد جرى حال من الضمير تعبت (قوله ويوصف) أي ذلك الوقت بالصفرة يقال اصيل امفران الشمس تصفق في ذلك الوقت فصفرة شعاعها ويمتد على الارض فتصير صفراء فوصف الوقت بالصفرة لاصفراد الارض فيه (قوله كقوله) استشهدا لوصفه بالصفرة (قوله اصيله) مبتدأ أول ووجهي عطف عليه وقوله كلاب متباينين ووصفها بالصفرة متناسب خبر المبتدأ الثاني وهو كلاب الجاهل من المبتدأ الثاني وخبر خبر المبتدأ الاول وما عطف عليه والرباط الضمير في ليلين ما قوله متناسب أي في الصفرة (قوله فذهب الاصيل صفرة) أشار بهذا الى ان ذهب الاصيل في البيت مستعار لصفرة أشعثه لزمسرة (قوله وشاع الشمس فيه) جملة خالية أي والحال ان شعاع الشمس واقع فيه لا من غير اذنه بل هذا الوقت به استمراد به عبارة المطول وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت ٥٩  
(٣) قول ابن يعقوب بالتشبيه المؤكد الخ كذا في الامول ولعل في الكلام نقصا والاصل ومنه أي من التشبيه المؤكد الخ كذا في الامول كونه



وقوله الآخر نصف القمر لا آخر الشهر قبل السرا  
وقوله الشريف الرضي

لأنهم الاطلاق حين لها • من أشبه الصبح التي نعل حائره  
أنسى التسمير وادبك ولا ربح • حوامل المزن في أجدانكم تضع  
ولا يزال حين التبت ترضعه • على قبوركم العراصة الهمع

(قوله كالجبين) بضم الهمزة (٤٦٦) وقوله في الصفا المخرسان لوجه الشبه (قوله وهذا تشبيه مؤكد) أي

مقوى بجعل المشبهين  
المشبه به بواسطة جعل  
الإضافة بآية (قوله  
من لم يميز بين الجين الكلام)  
بضم اللام وفتح الجيم أي  
حسنه وأما الثاني فمفتوح  
اللام وكسر الجيم أي يجهه  
وخيشه وقوله ولم يعرف  
جهانه أي عالى وشرفه  
من جهينه رديته ووضيحه  
أي أن بعض الناس لم يميز  
بين ما ذكر حمل البيت على  
الجبين الكلام بفتح اللام  
وكسر الجيم وجهينه ففي  
كلامه أشار إلى أن الحمل  
الأول الذي ذكر من بين  
الكلام بضم اللام وجهانه  
وذلك لانتقال البيت على  
ذلك الحمل على مراعاة  
التفسير أعنى الجمع بين  
الذهب والفضة بخلافه  
على الجبلين الأخيرين فإنه  
من الجنبه بفتح اللام وجهينه  
كأشياء بيانه (قوله حتى  
ذهب بعضهم) هو العلامة  
الخلفاء ومخالفتهم في البين  
(قوله وقد شبهه وجه الماء)  
أي فالمنع على هذا قد جرى  
ذهب الأصل وصفه  
على وجه الماء الشبيه

كالجبين أي الفضة في الصفا والياض وهذا تشبيه مؤكدم من الناس من لم يميز بين الجين الكلام وبلينه  
ولم يعرف جهانه من جهينه حتى ذهب بعضهم إلى أن الجين أعناه هو بفتح اللام وكسر الجيم يعني الورق  
الذي يسقط من الشجر وقد شبهه بوجه الماء وبعضهم إلى أن الأصل هو الشجر الذي له أصل وعرق  
وذهبه ورقه الذي أصفر بمرور الوقت يسقط منه على وجه الماء وقد ساد هذا بين الوهين غنى عن البيان  
والتقدير على الماء الذي هو كالجبين في الصفا والاشراق وتديننا أن التأكيدها مستغنى عن جعل  
أحدهما نفس الآخر بحيث يطلق عليه ويضاف إليه إضافة البيان وفي الجواز به عنه لعدم  
وجود لزوم تأكيدها على قوله في جنس المشبه به واحدة تقدير الأداة هنادون الجواز ولكن يقال  
في هذا الاتي تقدير الأداة لا قبل التركيب فلا يقل في نحو هذا أنتم المزارعان كما قرر بما ذكر  
المشبه به من على وجهه نبي عن التشبيه وقد يجب أن يمنع من الإضافة على الجين المنسوب للماء وقد  
جرى الذهاب المنسوب إلى الأصل ونسبة المشبه إلى المشبه تشعباً بالتشبيه لا على بيان النسبة  
تشبيهة فيكون التأكيده من جهة كونه في صورة المطلق إلى المشبه كما بدنا في الاحتمال الثاني  
وتشبيه الأصل بالذهب ظاهر لأن المراد بالأصل الوقت بعد العصر إلى الغروب وهو من الاوقات  
المستغنى ووصف بالصفرة كقوله

وربها رافقاً أصلياً • ووجهي كاللؤلؤ من مانتساب

فإن وجهه مفارق الاحبة معلوم أن لونه الصفرة من الدهش والحيرة ووصفه بالصفرة لاهتماره لاشراق  
الشمس فيه فيكون وجود وجهه الشبه فيه بينه وبين الذهب من حيث أنه زمان أي مقدار يتحقق  
فيه وجود الحوادث تخيلها ويكون من إضافة التشبيه إلى المشبه كقوله على الجين الماء  
كما قررناه آنفاً ولما وصف بالصفرة نسب الجبران إليه وإن كان الجاري في الحقيقة هو الشعاع المصفر  
الواقع فيه ويحتمل أن يكون في الكلام استعارة بأن يذهب تعار الذهب لنفس الشعاع المصفر وتكون  
إضافته إلى الأصل من إضافة المظروف إلى المظرف وعلى كل فقد أهمل التركيب أن الشعاع يسكو وجه  
الماء ويجري عليه ولا نل أن جرى عليه على الماء يشعنه من الغلبه بأن الذهب على الفضة التي ذهبت  
به فيكون في الكلام عطفاً في تضمينه تشبيهاً آخر لطيفاً ومجمل هذا البيت على هذا الذي هو المتبادر منه  
يكون من الجين الكلام بضم اللام وفتح الجيم وهو حسن وشرفه لا من جنبه بفتح اللام وكسر الجيم  
وهو خيشه وقبحه ويكون من جهانه بكسر الهمزة وهو عليه وشرفه لا من جنبه بفتح الهمزة وهو  
رديته ووضيحه ومن الناس من ذهب إلى أن الجين في البيت بفتح اللام وكسر الجيم وأن المراد به ورق  
الشجر الساقط وأن الشاعر شبه بذلك وجه الماء ومنهم من ذهب إلى أن المراد بالأصل الشجر الذي  
له أصل وعرق فالمراد بالذهب الورق الساقط منه على وجه الماء وأصفر بمرور الوقت ولا يخفى أن كلا  
في جعل هذا لعمته نظر لأن هذا استعارة لا تشبيه ولا ينبغي من ذلك قوله ومنه لأن التشبيه عائد  
إلى التشبيه وأعناه هذا تشبيه معنوي ليس الكلام فيه والمراد بالأصل قرب الغروب فإن الشمس

بالورق الساقط من الشجر (قوله وبهضم) هو الزرني ومخالفتهم في الأصل رديته وحامل المعنى على كلامه وقد جرى (أو  
ورق لشجر الذي له أصل وعرق المصفر ذلك الورق بمرور الوقت على ماء كالفضة في الصفا والياض) قوله غنى عن البيان) أما الأول  
فلأنه لا معنى لتشبيهه وجه الماء بطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثاني فلأنه لا اختصاص بالورق المصفر بمرور الوقت بالشجر  
الذي له أصل وعرق فلا وجه لإضافة الذهب للأصل على أن المخلوق الأصل على الشجر غير معروف لعمه وعرفا

والمرسل ما ذكرت أداته كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً وقوله عز وجل عرضها كعرض السماء والأرض وقولاً  
أحرى القيس وتطو برخص غير شئت كآته \* أساربع ظلي أو ساربع اسجل (٤٦٧)

وقول البصري

وأذا الاسنة خالطتها سطحا  
فهي خيال كواكب في السما  
الى غز ذلك كما تقدم وهو  
باعتبار القرض فاما مقبول  
أو مردود المقبول الوافي  
بأفادته القرض كأن يكون  
المشبه أعرف شئ بوجه  
الشبه اذا كان القرض  
بيان حال المشبه من جهة  
وجه الشبه أو بيان المقدار  
ثم الطرفين في الثاني ان  
تساويا في وجه الشبه  
فالتشبيه كامل في القبول  
والافكلا كان المشبه  
أسلم من الزيادة والنقصان  
كان أقرب الى الكمال أو  
كأن يكون المشبه

(أو مرسل) عطف على اماموك (وهو بخلافه) أي ما ذكر أداته فصار مرسلان التأكيد  
المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عن المشبه (كأمر) من الامثلة  
المذكورة فيها أداته التشبيه (و) التشبيه (باعتبار القرض) اما مقبول وهو الوافي بأفادته أي أفادته  
القرض (كأن يكون المشبه أعرف شئ بوجه التشبيه في بيان الحال أو) كأن يكون المشبه

الوجهين فاسد ويكن في فسادهما ما يشهد به كل طبع سليم من أن كلامهما غابة في البرودة المنافية لما  
اشتمل عليه البيت من الطرافة التي تتبادر لأحوالهما والبرود مع وجود منافاه من أنواع الفساد على أن  
تشبه وجه الماء بالورق الساطع أن أراه بالورق المصفر فلا يصح لاتقاء الجامع المعبر بينه وبين مطلق  
ويما الماوان وأدبه مطلق الورق الساطع كذلك اذ يصير كتشبيه عطلق النبات في الخضار ولو جوزنا  
مثل هذا لجوزنا تشبيهه بالليل الاجر ونحو ذلك ونحو هذا التشبيه غير معدود في الكلام وأما الوجه الثاني  
فيلزم فيه زيادة على البرودة المستدعاة فتفاء كونه من إضافة المشبه الى المشبه الذي هو المقصود أن  
يستشهد به في الإضافتين وأيضا إطلاق العين على الورق في الوجه الاول والاصيل على الصخر في الثاني مما  
لا يعرف ولا يهدى لغيره فلا محل لهذا كان فساد هذين الوجهين غشاعا في البيان وفي الطول ان كلا  
منهما يرد من الآخر وذلك كاف في فسادهما كاذ كرنا (أو مرسل) هو مقابل قوله اماموك وهو  
معطوف عليه أي التشبيه باعتبار الاداة اما مقيد بهذا وهو يسمى مؤكدا كما تقدم واما مرسل أي يسمى  
بذلك لارسله من التصديق بحذف الاداة الموجب لتوكيد وإن شئت قلت لارسله من التوكيد (وهو)  
أي والمرسل هو السكت (بخلافه) أي على خلاف المؤكد فقال فيه هو ما ذكر فيه اداته التشبيه كقولك  
زيد كالاسد وحيث ذكرت صامرا سلاما موجب التأكيد الذي هو الخلف وقد تقدم أن الخلف  
كقولك زيد اسد يشعر بحسب ظاهر من غير رغبة في مقتضى الاصل من تقدير الاداة أن المشبه  
صار نفس المشبه صمد فاد ذلك صامرا كذا وقد سنا ذلك فيما مر من الامثلة مع ما فيه ما أغنى عن  
الافادة ثم اشار الى تقسيم آخر في التشبيه باعتبار القرض بعد الفراغ من التقاسيم السابقة بقوله  
(و) ينقسم التشبيه (باعتبار القرض) منه الى قسمين وذلك أنه (اما مقبول) عند القوم (وهو)  
أي المقبول عند القوم هو (الوافي بأفادته) أي بأفادته القرض المطلوب بعينه وذلك بأن يكون محله  
مشتملا على ما يشهد ذلك القرض وقد تقدم أن القرض مرجعه الى وجه الشبه وان كونه فرضا يكون  
باعتبار وصكوته وجهيا يكون باعتبار آخر فمن حيث كونه وصفا موجودا في الطرفين يكون  
وجهاه من حيث كونه ميلا لا مكان المشبه أو لحاله أو لمقدارها أو مبتدأ لتقريرها أو لزمانه أو لشئ  
أو لاستطرافه يكون غرضنا بنفسه أو تقول نفس بانه أو تقرير لما ذكره القرض على ما تقدم في  
بيان القرض (بأن يكون) أي يحصل أفادته القرض مثلا بأن يكون (المشبه أعرف) من  
المشبه عند السامع (بوجه الشبه في بيان الحال) أي في التشبيه الذي يكون القرض منه بيان

لأطول (قوله أعرف شئ بوجه الشبه) الاول أعرف الطرفين بوجه الشبه لان الشرط الاعرف بالنسبة للشبه فقط قاله في الاطول  
المراد أعرف عند السامع ولا يشترط أن يكون أعرف عند كل أحد (قوله في بيان الحال) أي في التشبيه الذي يكون القرض منه بيان  
مال المشبه بانه على أي وصف من الاوصاف فاذا جهل السامع حال ثوب من سواد وغيره وعرف حال آخر قلت لبيان حال المجهول

(قوله عطف على اماموك)  
الاول عطف على مؤكدا  
(قوله أي ما ذكر أداته)  
أي لفظا أو قدرا (قوله  
مرسلان التأكيد) أي  
خالصته (قوله اما مقبول  
الخ) التشبيه بالمقبول  
والمررد باعتبار وجه  
الشبه فقط بمجرد اصطلاح  
والافكل اما قد شرط من  
شروط التشبيه باعتبار  
الوجه أو الاطراف فردود  
والانهر مقبول قاله في



معروفة عند الخطيب في وجه الشبه إذا كان الغرض بيان إمكان الوجود والمردوب بخلاف ذلك أي القاصر عن إعادة الغرض

(قوله مع ربه) أي ويكون المشبه بمعر وفانك الحكم الذي هو نبوت وجه الشبه عند الخطاب لا عند كل أحد فلا يشترط وهذا تفسير له (قوله في بيان الامكان) أي في التشبيه الذي أورد به بيان مكان المشبه بيان وجود وجه الشبه فيه كقوله فان تقع الامام وانتم منهم \* فان المسك بعض دم الغزال

فان حاصله أن المشبه في قوفاته أصله من الناس وخروجه عن جسمهم هو (٤٦٩) في ذلك كالسلف في كونه من الدم

(معسوفه عند المخاطب في بيان الامكان أو مرود) عطف على مقبول (وهو بخلافه) أى ما يكون قاصراً عن عادة القرض بأن لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره

(حاجه)

في تقسيم الشخصية

وجوده في التشبيه سلم ويكون (معروفه) أي معروف الحكم الذي هو ثبوت وجه التشبيه (عند السامع) بمعنى أن يكون مسلما معروفا عند المخاطب وذلك (في بيان الامكان) أي في الغرض الذي هو بيان امكان التشبيه وقد تقدم أن بيان امكانه ببيان وجود الوجه فيه لأن ما يتوهم من الاختلال أصلها ما يدور كون الوجه محالاً لثبوتاته ينتفي التشبه وذلك كقوله في ما تقدم فان تفق الامام وانت معهم فان المسلك يضرم الغزال

فان حاصله ان المشبه هو في أصله من الناس وهو خارج عن جنسهم وهو في ذلك كالسلك في كونه من  
الدم وهو جنس آخر لا مناسبه بينه وبين الدم فان ثبوت الوجه في السلك وهو كون الشيء  
من أصل لا مناسبة بينه وبين ذلك الأصل مسلم في المسئلة فتشتمل الاستحالة في التشبيه لان  
وجوده في تلك الحالة انما هو استحالة من وهم استحالة الوجه فهو وهو كون الشيء من أصل  
مع كونه جنسا آخر خارجا عنه وقد تقدم تحقيق ذلك فلو قيل في بيان الامكان مثلا ان في كونك  
من الانام غير وجهك من جنسهم كزبد في كونه كذلك بطل افادة الغرض لعدم تسليم الحكم الذي  
هو وجود الوجه في زبد فيكون غير مقبول (أو مردود) هو معطوف على قوله اما مقبول أي  
التشبيه اما مقبول وهو المفسد للغرض المطلوب كائني (ولما مردود) وهو (أي الردود) (مخالفة)  
أي على خلاف المقبول فهو ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وذلك بان لا يكون على شرط القول  
الذي هو افادة الغرض المطلوب بنهايه وقد تقدمت اذ ان أمثله كالقبول ولا يخفى ان انقسام  
التشبيه الى المقبول والمردود يذكر ثباته بما تقدم من بيان الغرض لانه اذا علم الغرض علم ان الواقي  
هو مقبول وغيره مردود ولكن ذكره استفهاما لتيسر وتكملة

(حالة)

كرفها تقسيما للتشبيه باعتبار ضعفه وقوته بمبالغة وتوسطا وذلك إذا كانت تلك القوة أو ذلك  
 لا أحوال أو يكون المشبه بمسلم الحكم مع وفه عند الخطاب وذلك يستعمل عند إرادة إمكان التشبيه  
 فإن المشكوك فيه قوة. فإن المشكوك فيه عدم القزالي والتشبيه المردود بخلافه أي ما ينقص عن أعلته الأغراض  
 كورة وقد جعل جماعة السلامة من الابتدال من أسباب القبول ولأنك أتقوى القبول والرد  
 بقسمة القرب والعدم متفاوتان

جاء آخر زبدى كونه كذلك أو شبهه فربما يوجد منه في السواد والحال أن القرض بيان مقدار حال الشبه وكان يتزع وجه الشبه من أقل ما حقه أن يتزع عنه كما تدعى في قوله **كأأرقت قوما عطاشا تخامه** \* **لما رأوا ما أفتحت وعلقت** (قوله كاسبق ذكره) قال سالم يستعمل أن ب يدا منه عند قوله **كأأرقت قوما عطاشا تخامه** من أنه لا يجوز أن تزاع وجه الشبه من هذا السطر الأول فلهذا عدمه وإزاء معناه فقط المقصود (قوله في تقسيم التشبيه) الأولى أن يقول في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كأيدي علمه عادة المصنف يحا قال في الأطول وجعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المرافقة مقفرا

**خاتمة** قد سبق أن كان التشبيه أربعة المشبه والمشبه به وأداة التشبيه ووجهه فالخاص من مراتب التشبيه

يبحث عن سائر النسب ما لا يفسد بعض الطرفين ولا الوجه ولا الأداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والأداة والمجموع ولم يقدمه على التسميم بحسب القرض مع أنه لا مدخل للقرض فيه لأنه قد تمتع به للاستعارة في فسخه المبالغة في التشبيه دعيت إلى عدم الفصل بينهما وبين الاستعارة (قوله بحسب) أي بقدر القوة وهو متعلق بنفسه وأوله تعدية (قوله في المبالغة) تنازع كل من القوة والضعف وكان عليه أن يزيد التوسط (٤٧٠) لأن المصنف ذكره وإن كان يمكن أن مراده بالقوى ما قابل الضعيف

لشبه ما فوقه فوجه تشبيه وهو التوسط (قوله باعتبار) متعلق بتقسيم وإليه فيه السببية فليس فيه تعلق حرفي وهذا المعنى يعمل واحد أو أنه متعلق بمحذوف أي الحاصل باعتبار الخ (قوله باعتبار كالأركان) أي كما هو قوله وتركها أي تركها فيها والمراد بترك الوجه والأداة ما يشبهه التقدير ومحذوف ما تركه لفظاً وتقديراً فان مدار المبالغة في زيد بأقصى الصناعة على دعوى الانحياز وهو لا يخضع للتقدير في النظم ومدارها في زيد كالأسدي

أفاده عدم وجه التشبيه والأداة لا يخضع للتقدير في النظم والمراد بترك المشبه الاتيان به لفظاً ومجده تركه لفظاً ثم لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان للمبالغة فيه فضلاً عن ضعف المبالغة أه أمول (قوله مذ كور قطعاً) ان قبيل حذف المشبه به جائز كما في قول زبدي جواب قول القائل من يشبه

بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار كالأركان وتركها هو قد سبق أن الأركان أربعة والمشبه به مذ كور قطعاً والمشبه أمامه كوراً ومحذوف وعلى التقدير من فوجه المشبه أمامه كوراً ومحذوف وعلى التقدير فالأداة أمامه كوراً ومحذوفة تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه

الضعف بالنظر إلى حذف بعض أركان التشبيه وعدم ذلك الحذف والأركان تقدم أنها أربعة المشبه والمشبه والأداة والوجه فالمشبه به منها يجب ذكره في ردافه نسبة التشبيه ومخففاً بين الطرفين لأنه متعلق تلك النسبة وهو المحقق بغيره كالأصل المقدس عليه والأداة واللاحق وذلك أن الخطاب في الخبر التسمي يتصور المشبه أولاً فيقبل من يتنبأ إليه ويشبهه هو به فهو كسنت الأحكام القياسية لا يمكن له ذلك إلا بذكر الأصل المقدس عليه وأما قول القائل زبدي في جواب من قال من هو مثل الأسد وقوله في طول القائمة في جواب من قال في أي شيء يشبهه زيد مدراً فلا ينتقص به ما ذكرناه عن في المقاييس نسبة التشبيه فإل عن الوجه في المثال الثاني وعن الطرف الأول في المثال الأول كذا فيل وفيه نظر لأن حذف المشبه أيضاً انحاز وان عرفت النسبة باعتبار وجهه باعتبار المشبه به فقل الفرق بين تركيب المذكور لحد الطرفين وتركيب المذكور للطرف الآخر في أن المحذوف يذكر والمغروف محذوف وسنرى جهلاً باعتبار التشبيه كرافعاً بذكر المشبه دون المشبه تحكم وكذا الوجه إذا تعلق به الغرض وحده دون غيره كروان يتعلق به بل تعلق بمجده محذوف وأما الجواب عن ذلك بأن ذلك أعني ذكر المشبه دون المشبه وذكر الوجه وحده ليس من تركيب البقاء فلا يتم أيضاً ضرورة أن الحذف والذكر متعلقان الغرض بأحدهما لانتفاء المقام بأداة التركيب كما تقدم في الفن الأول بل الجواب أن يقال لما كان اللازم على حذف أحد الطرفين في القوة والضعف هو اللازم على الآخر يجعل المشبه في التسميم دون المشبه به لكن حذف الأول دون الثاني لأنه بمنزلة الخبر المستأد من الجملة فعمل كذا كونه أمراً إذا تقررت أن المشبه به لا يرى حذفه في التسميم فالمشبه أمامه محذوف أو مذ كور وعلى التقديرين أعني حذفه وذكره إما أن يذكر وجه المشبه أو يحذف فهدأر بعدة أحوال لعملة التشبيه حاصله من ضرب حالي ذكر الوجه وحذفه في حالي ذكر المشبه وحذفه ثم كل تقدير من هذه التقادير الأربعة لليلة أماماً أن ذكره أداة التشبيه والأداة كرهه غنائه أحوال إلهام من ضرب حالي ذكر الأداة وحذفها في أربعة أحوال ذكر الوجه وحذفه وذكر المشبه وحذفه فأشار إلى ما قد عرفت القوة المتناهية في التشبيه من هذه الأحوال وما يقيد التوسط وما لا يبدأ أحدهما فقال (وأعلى مراتب التشبيه) ص (فصل أعلى مراتب التشبيه) ثم هذا الفصل يتضمن ما بين صيغ التشبيه من التفاوت

الأسد فانه تشبه قطعاً لضعفه تشبه الأسد بزيد فقد حاز حذف المشبه به فلم يتصور المراتب في التماثل بل هي ستة عشر في فالتسبب هذا تشبيهها أديم قصديسان اشترا كهما في أمر بل قصديسان الفاعل جواباً للسائل وأوسلم فالكلام في تشبيه البقاء ولم يرد مثله فيها فله عبد الحكيم وانما وحيد ذكر المشبه به لأن الخطاب في الخبر التسمي يتصور المشبه به أولاً ثم يطلب من يتنبأ إليه ويشبهه هو به فهو كسنت الأحكام القياسية لا يمكنه ذلك إلا بذكر الأصل المقدس عليه (قوله وعلى التقديرين) أي حذف المشبه وذكره (قوله وعلى التقادير) أي الأربعة الحاصلة من ضرب اثنين أعني ذكر المشبه وحذفه في اثنين ذكر وجه المشبه وحذفه (قوله تصريحاً) حاصله من ضرب الأربعة المذكورة في اثنين وهذا ذكر الأداة وحذفها وضرباً في اثنين فإلى التشبيه الحاصل وان قرئ بالقوة كان قائداً على الأقسام (قوله وأعلى مراتب التشبيه) أي أقواها وهو مبتدأ خبره حذف وجهه الخ

القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذلك أركانه كلها أو بعضها ثمان أحدها ذكر الاربعة كقولك زيد كالاسد في الشجاعة لا قوله المنة المرسية وإنما يتناول المشبه كقولك كالاسد في الشجاعة أي يدهو كالاولى في عدم القوة وإنما يتناول كلة التشبيه فقولك زيد كالاسد في الشجاعة وفيها نوع قوة وراية تناول المشبه وكلة التشبيه كقولك اسد في الشجاعة أي يدهو كالكلة في القوة وتماثل تناول وجه الشبه كقولك زيد كالاسد وفيها نوع قوة وامر وجه الشبه من حيث الظاهر وسادتنا كلة المشبه ووجه التشبيه كقولك كالاسد أي يدهو كلفاسمة وسادتنا كلة التشبيه ووجه كقولك زيد اسد هو أقوى الجميع وإنما يتناول فرد التشبيه بالذكر كقولك اسد أي يدهو كالسابعة واعلم (٤٧١) أن الشبه قديم تزع من نفس التضاد لا شريك الضدين فيه ثم

في قوة المبالغة إذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذلك أركانه) أي أركان التشبيه (أو بعضها) أي بعض الأركان بقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لأن أعلى المراتب انما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك

أي أشدها (في قوة المبالغة باعتبار ذلك أركانه) كلها (أو بعضها)

في المبالغة بحسب ذكر جميع الأركان أو ذكر البعض وقد علم أن التشبيه أربعة أركان المشبه والمشبه والاداة ووجه الشبه فالصريح الممكن في التعبير عن ذلك ثمان عشرة أحدها أن ذكر الاربعة كقولك زيد كالاسد في الشجاعة الثانية أن يحذف المشبه فقط كقولك كالاسد في الشجاعة أي زيد إذا حذف المبتدأ في جواب استفهام أو غيره وليس لواحد من هاتين صورتين شيء من القوة لعدم الوجوب لها الثالثة أن تحذف الاداة فقط كقولك زيد اسد في الشجاعة وفيه نوع قوة لعل المشبه في ظاهر المقطع هو المشبه به الرابعة أن يحذف وجه الشبه فقط كقولك زيد كالاسد وفيها نوع قوة ليس في التي قبلها لأن وجه الشبه عند حذفه عام في الظاهر يعني به عموم بدل وملاحة لا عموم استغراق كاسبق تقرر بعند الكلام على الاداة لا يقال هو مجمل والمجمل ليس بأبلغ من المفصل بل المفصل فيه زيادة لا ناقول قديم لا يكون إلا جالاً بأبلغ استذهب نفس السامع كل مذهب كاسبق في باب الإيجاز في نحو ولوترى وقد عرف به هذا أن لكل من هذا النوع والقي قبله قوة ليست للأخر الخامسة أن يحذف المشبه به وهذا القسم لم يتعرضوا له وهماء منهم أنه مستغنى وليس كذلك بل مثله كقولك زيد مثل في الشجاعة أي مثل الاسد بقوة تدل على ارادة الاسد والظاهر أنه لا قوة لهذا السادسة أن يحذف اثنان وهما المشبه وكلة التشبيه كقولك اسد في الشجاعة أي زيد فدهو كقولك زيد اسد في الشجاعة ولها نوع قوة هي كالسبع الثالث إذا فرق بين التصريح بذكر المشبه وتركه السابعة أن يحذف المشبه والمشبه به كقولك مثل في الشجاعة أي زيد وهي كلفاسمة الثامنة أن يحذف المشبه ووجه الشبه كقولك كالاسد هو كقولك زيد كالاسد كاسبق التاسعة أن تحذف الاداة والمشبه به كقولك زيد في الشجاعة أي زيد كالاسد في الشجاعة في جواب من سأل عن مثل الاسد ولا قوة لهذا العاشرة أن يحذف الاداة والوجه كقولك زيد اسد هو أقوى الجميع مع لاناث المشبه في الظاهر للشبه وحذف الوجه فقد اجتمع فيه الخواتم الحادية عشرة أن يحذف المشبه به والوجه كقولك زيد مثل وذلك يكون في الجواب عن الاستفهام عن مماثل الاسد أو عن حكم زيد مع الاسد فنقول مثل الثانية عشرة أن يحذف ثلاثة وهي المشبه والاداة والمشبه كقولك

وقوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى (قوله وتعددها) عطف تفسير (قوله فقولها الخ) هذا تفرع على ما تقدم من قوله إذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال أن التبادر من المصنف أنه متعلق بقوله في قوة المبالغة وحينئذ فيقيد أنه إذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوة مع الله لا مبالغة فيه فضلاً عن قوتها (قوله متعلق بالاختلاف) أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى المراتب والطرف بكشفه مراتبة التعلل لأنها مقصورة في التظم فهو ظرف لقوله عبد الحكيم وكأنه لم يجعلها مقصورة لما ينظم عليه من عمل المصدر محذوف ولكن

بعضهم أجاز أعمال المصدر في الجار والمجرور ولو محذوفاً وقيد قال لا داي لما ذكره الشارح من تعلق الطرف بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لجواز جعل الطرف مستقراً متعلقاً بمحذوف حال من المراتب أي أعلى المراتب كاتمة باعتبار أن ذكر أركانه حذف الخ والشرط في مجي الحال من المضاف اليه موجود وهو بعضه المضاف الآن يقال دعاه لما ذكره قصد الرذعي من زعم تعلقه بقوة المبالغة كأن يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ (قوله الدال عليه سوق الكلام) أي كلام المصنف ولا فإنا شارح صرح به (قوله لأن أعلى المراتب الخ) على قوله الدال عليه سوق الكلام أي لأن أعلى يشعر بأن هناك مراتب مختلفة فيها أعلى وأدنى (قوله وانما قيد بذلك) أي بقوله باعتبار ذلك أركانه كلها أو بعضها

(قوله لان اختلاف المراتب) أي باختلاف مراتب التشبيه بالقوة والشدة قد يكون باختلاف التشبيه وقد يكون باختلاف  
الاداءات وهذا الاختلاف غير مقصود بالخاصة لاستواء العامة وانفاضةها والمقصود بها التعلل باختلافها باعتبار ذكر الاركان كلا  
أو بعضها فلا يقدح بقوله باعتبار الخ (قوله باختلاف التشبيه) أي قوة وضعفها إذا كان التشبيه مقوياً بوجه التشابه كان التشبيه  
مربته أقوى من مرتبة ما كان التشبيه ضعيفاً بوجه التشابه فتكون رتبة كلاسدي الشجاعة أبلغ من قولنا رتبة كلاسدي في  
الشجاعة لقوة التشبيه في وجه التشابه في الأول وضعفه في الثاني (قوله وقد يكون) أي اختلاف المراتب بسبب اختلاف  
الاداءات يجوز يد كلاسدي وكان رتبة كلاسدي الثانية أبلغ من الأولى لأن كان قلن وهو قريب من العلم أي أطن أن زيد الأسد لشدة  
المشابهة بينهما (قوله وقد يكون) أي اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان أي وهذا المقصود بالخاصة لان هذا هو الذي ينظر له  
اللفظ فهو متعلق بقننا (قوله بأنه اذا ذكر الجميع) أي بسبب انه اذا ذكر الجميع فالسار والمجرور متعلق بكون لانه بدل من قوله  
باعتبار والخبر للشان وقوله اذا ذكر الجميع أي لفظاً أو قوة أو فاعل ما اذا حذف التشبيه لفظاً فالاول يجوز يد كلاسدي الشجاعة  
والثاني كما اذا سئل عن حال زيد فقيل كلاسدي الشجاعة (قوله فهو) أي ذكر الجميع لفظاً أو قوة أو فاعل في المراتب أي مرتبة أدنى  
المراتب ولا قوة في هذه المرتبة لتفصيل (٤٧٣) وجه التشبيه وعدم ادعاء ان التشبيه عين التشبيه به بالغة (قوله

لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف التشبيه يجوز يد كلاسدي ويزيد كلاسدي في الشجاعة وقد  
يكون باختلاف الاداءة يجوز يد كلاسدي وكان رتبة كلاسدي بالغة وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلاً  
أو بعضها بأنه اذا ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداءة فاعلاها والا فوسط وقد  
نظم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة بمبالغة عند ذكر جميع الاركان  
فالأعلى (حذف وجهه وأدائه فقط) أي بدون حذف التشبيه يجوز يد كلاسدي  
حذف وجهه وأدائه) يعني أنه اذا شبه الشيء بالشيء فهناك مراتب مختلفة أي متعددة باعتبار ذكر  
أركان التشبيه كلها كتب ولتزيد كلاسدي الشجاعة ويجري مجرى ما نذكر كلاسدي التشبيه لان  
حذفه لا يؤثر كما يأتي أو ذكر بعضها أي بعض اركان دون بعض إيمان بذكر كلاسدي التشبيه بدون  
في الشجاعة من رتبة كلاسدي كلاسدي الشجاعة في جواب من قال في أي شيء يشبهه زيد الأسد الثالثة  
عشرة أن يحذف ثلاثة وهي المشبه والاداءة والوجه فتكون كلاسدي جواب ما الذي يشبهه زيد  
الرابعة عشرة أن يحذف المشبه والمشبّه بالوجه كلاسدي في جواب من قال ما حكم زيد مع الأسد  
الخامسة عشرة أن يحذف الاداءة والمشبّه بالوجه كلاسدي في جواب من يشبه الأسد السادسة  
عشرة (٣) أن يحذف المشبه والمشبّه بالوجه ويتصر على الاداءة كقولنا مثل في جواب ما شأن زيد  
مع عمرو وكذلك كان في نحو قوله تعالى كان ثمن بالدمس قال عبد الطيف البغدادي في قوانين البلاغة  
حذف المشبه وليس في الكلام مشبه به أصلاً وحقيقته أن الفعل المنفي لمشبهه مسكوت عنه

وان حذف الوجه والاداءة)  
أي سواء ذكر المشبه أو  
حذف فمما هو رتبة  
كلاسدي فالاول يجوز يد  
أسد والثاني كما اذا سئل  
عن حال زيد فقيل أسد  
(قوله فاعلاها) أي فاعلي  
مراتب التشبيه أي أقواها  
لا اجتماع موجب القوتين  
نفي أي عزم وجه التشبه  
وأدائه كون المشبه عين  
المشبّه به (قوله والا فوسط)  
أي والا يحذف الوجه  
والاداءة معاً أي بان حذف  
أحدهما فالنفي راجع  
لحذف الوجه والاداءة فقط  
لجميع ما سبق من ذكر

الجميع وحذف الوجه والاداءة وهذا أصلاً بارجح صور حذف الاداءة كلاسدي وحذف الوجه كلاسدي (أو  
المشبّه أو حذف فالاول يجوز يد كلاسدي الشجاعة وكما اذا سئل عن حال زيد فقيل كلاسدي الشجاعة والاخير ان يجوز يد كلاسدي كلاً  
سئل عن حال زيد فقيل كلاسدي (قوله فوسط) أي فرتبة متوسطة بين الأعلى والأدنى لاشتمالها على أحده وجب الترتيب  
الصورتين الأولين ادعاء كون المشبه عين المشبه به في صورتين الأخيرتين عزم وجه التشبه (قوله وقد نظم بعضهم) أي وقع  
في وهمه وذهنه والمرد ذلك البعض الشارح الخطائي (قوله متعلق بقوة المبالغة) أي وأن معنى الكلام أن أعلى مراتب التشبيه  
فما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الاركان كلاسدي في بعضها (قوله فاعترض بأنه لا قوة بمبالغة عند ذكر جميع الاركان) أي بجان  
الطلب على هذا أن يقال أعلى مراتب التشبيه في القوة الخاصة باعتبار حذف بعض الاركان بالحذف منه الوجه والاداءة (قوله  
فالأعلى) أي فالقسم الأعلى مرتبة حذف الخ وانما هذا الشارح قوله فالأعلى الإشارة إلى أن قول المصنف حذف الخ خبر من قوله  
وأعلى مراتب الخ (قوله حذف وجهه وأدائه) أي تركهما بالكلية لانهما مذكوران باختلاف قوله مع حذف المشبه أي لفظاً لا  
ملفوظاً تقديره في نظم الكلام أن لا تعرض عنه وتركها بالكلية فلخرج من التشبيه إلى الاسعارة وقوله حذف وجهه وأدائه شرط  
أو مع حذف المشبه هاتان صورتان متساويتان كافي المطلق  
قوله أن يحذف المشبه والمشبّه بالوجه ويتصر على الاداءة كافي الأصل ومكرر معناه ورتبة المراتب من غير إلماع

غيره كقولك أسد حيث دل الجليل على أن المراد بدأوب أن يذ كر المشبهان دون غيرهما  
كقولك زيدا أسدا وأبأن يذ كر المشبهان مع الوجه دون الأداة كقولك زيدا أسد في النجاعة  
أوسع الأداة دون الوجه كقولك زيدا كلاسدا فإذا اعتبرنا القوة في هذه المراتب ولا تأثر فيها  
لحذف المشبه كأن تقدم يأتي ما يدل عليه فاعلاها في القوة بالنسبة لما فيه قوة ما حذف وجهه  
وأداة (نقطة) أي دون حذف المشبه كقولك زيدا أسد كأن تقدم (أو) حذف وجهه وأداة  
(مع حذف المشبه) كقولك كأن تقدم أسد حيث دل الجليل على زيد فلا فرق في القوة عند حذف  
الأداة والوجه بين ذ كر الطرفين معا أو ذ كر المشبه فقط لأن حذف المشبه لا أنزله كاذ كر ناقوه  
حذف وجهه خبر قوله أعلى وقوله باعتبار ذ كر أ ر كانه متعلق بختلفة كافر زنا وخصص كون  
ماذ كر من حذف الأداة والوجه أعلى المستلزم لكون ما بعده وسطا وأدنى بالمراتب المختلفة  
أعنى المتعددة باعتبار الذ كر والحذف حيث ينظر إلى القوة باعتبارها الصرح ما إذا نظر إلى القوة  
لما باعتبار المراتب المتعددة بالذ كر والحذف بل باعتبار الاختلاف في المشبه كقولك زيدا  
كلاسدا وزيدا كاذن في النجاعة أو باعتبار الاختلاف في الأداة كقولك زيدا كلاسدا وكان زيدا  
أسد فان القوة موجودة في اختلاف المشبه بلان النجاعة في الأسد أقوى وفي اختلاف الأداة  
لدلالة كان على القوة وتأنا كيد في الماثلة والكاف على ما دون ذلك ولكن لا ينسب لذلك الاعتبار  
كون حذف الوجه والأداة معا أعلى كالاتي لوجودها بدون ذلك الاعتبار ووجوده بدونها وحاصله  
أن العدة وعدمها ان تقرر الهمما باعتبار الاختلاف الحاصل بالذ كر والحذف فأعلى مافي تلك المراتب  
الحاصلة بالذ كر والحذف حذف الأداة والوجه معا وان نظر الهمما باعتبار الاختلاف في المشبه  
فأعلى مافي قوة وجهه المشبه كافي الأسد مع الذنوب وان تقرر الهمما باعتبار الأداة فالأعلى مافيه  
أنا تأنا كيد المقربة من التماثل وقد يوجد الاختلاف قوة وضعفا في جنس التشبيه بتعدد

السابعة عشرة أن يحذف الجمع كالتشبيه المعلق على شرط فانه يحذف كتنافيدليه في نحو قوله

عزماة مثل الصومر والها • لولم يكن للثاقبات أفول

فان تقديره على مذهب البصريين لولم يكن للثاقبات أفول لمكانت عزماة كالثاقبات وكذلك قوله

بلدله اشرف سواها مثلها • لو كان مثلك في سواها وجد

وكذلك يحذف التشبيه في نحو قولك زيدا أو كلاسدا وعرو أي وعمر وأبوه كلاسدا الثامنة عشرة أن

يذ كر المشبه ولازم التشبيه كالاستعارة بالكتابة والتخيل في قوله

• وإذا المنية أنشبت أظفارها • على رأي المصنف ولكن هذا لا يرد عليه فانه التزم أنه لا يذ كره

في هذا الباب بل يفرض بالذ كر عند ذ كر الاستعارة ثم إذا تقرر ذلك فاعلم أن المصنف وغيره لم يذ كروا

من رتب التشبيه الاعنانية وحصره فيها لعدم اعتبارهم حذف المشبه والصواب ما ذ كرناه ثم اعلم

أن قوة التشبيه في هذا الصورة مضمرة في أمرين أحدهما أن تكون أداة التشبيه مخدوفة والثاني أن

يكون وجهه مخدوفا فافقت حصل حذفهما فهو أقوى الأقسام وحيث حصل حذف أحدهما حصل

نوع قوة وحيث انتفالا لقوة وظاهر كلاهما استواء بقية الصور في الضعف فلتد جمع لصار المصنف

فقوله أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذ كر أ ر كانه تحرر به عن مراتبه بالنسبة إلى الأقسام

السابقة فانه متفاوت بحسبها من كون الوجه مر كبا أو مفردا حيا أو عطلا بالنسبة إلى اختلاف

أداة وغير ذلك وقوله حذف وجهه وأداة فقط أوسع حذف المشبه خبر المتبادر أي أو حذفهما

مع حذف المشبه يشير إلى استواء ذ كر المشبه وحذفه في مبالغة التشبيه وان كانا مختلفين باعتبار

(قوله في مقام الأخبار عن

زيد) أي كما إذا كان بينك

وبين مخاطبك معنا كرتي

زيد مثلا كأن قلت لمخاطبك

ما حال زيد فيقول لك أسد

أي زيدا أسدا واحترز به

عن خلافه فانه يكون

استعارة



وله ثم الاعلى ) أى ثم القسم الاعلى أى للتصنيف بالاولى بالاعلى فاقول ليس على ما هو ذلك لانه لا مولى قوة المبالغة فيما بعده هذه  
 مراتب الاربع وقوة بعده هذه المرتبة أى وهى حذف الوجه والاداءات معاً كـ الطرفان أو حذف أحدهما وهو التشبيه وقوله  
 شارح بعده هذه المرتبة إشارة الى (٤٧٤) أن ثم فى كلام المصنف لثراخى المرتبة لى الزمان ولا انها مجرد العطف

(ثم) الاعلى بعده هذه المرتبة (حذف أحدهما) أى وجهه أو أداته (كذلك) أى فقط أو مع  
 حذف التشبيه بخور يد كالأسد ونحوه كالأسد عند الأخبار عن زيد ونحوه يد أسد فى الصحافة ونحوه  
 أسد فى الصحافة عند الأخبار عن زيد

الوجه كقول زيد كرم فى العلم وكهوف الدابة إذا كتبت دابته أنصف ولكن إذا اختلف الوجه  
 فلا يتطرق القوة وعندها الأخاف مناسبة وهذه الاعتبارات ولو كان فيها قوة ضعف لم يعتبرها لأن  
 التقسيم فى القوة إنما يناسب أن يتطابق به باعتبار مجموع الارقان كذا كذا أو حذف فاعم الاتحاد لكونه  
 من خط النظر فى الارقان المقدر لها الباب وأما ما يفيد التشبيه والوجه والأداة فهو أمر معنوي  
 يرجع فيه الى المدلول لقلة لال ما يعتبره اللطائف فهم ولما فهم بعضهم أن معنى الكلام أن اعلى  
 المراتب فيما تقوى باعتبار كذا الارقان وحذف بعضها جعل قوله باعتبار متعلقا بالقوة اعترض  
 بأن كلامه يقتضى أن ما لم يحذف فيه مكن يصدق عليه أنه تنوى باعتبار كذا كذا وهو قوة فإذا القوة له  
 فكان الواجب على هذا أن قال اعلى مراتب التشبيه فى القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الارقان  
 ما حذف فيه الوجه والاداءات معاً لاقول ما ذكر فيه الوجه والأداة والجواب ما تقدم من أن قوله باعتبار  
 ذكر الارقان الخ متعلق بالاختلاف الذى يدل عليه بلسانه فى كلامه وهو قوله اعلى لانه يشعر بأن  
 ثم مراتب مختلفة فيها أعلى وأدنى فخص الكلام بالمراتب المختلفة باعتبار كذا كذا والحذف على ما قرناه  
 ليعرج غير ذلك ووجه القوة فيما ذكرنا كذا كذا لا يدل على المباشرة بين المعنى والمقابلة سواء  
 ذكرهما أو حذف أحدهما وحذفها يشعر بحسب الظاهر يجوز بأن أحدهما على الآخر وصدقه  
 عليه فتقوى الاتحاد بينهما كذا أيضاً وحذف أحدهما فظهر به أن حذف الطرفين لا تأثر به  
 مع الأداء وجودا وعدما وأن حذف الأداء يؤثر الاتحاد بحسب الظاهر والوجه أيضاً أن ذكر تعين  
 وجه الالتحاق وتيق حينئذ وجه الاختلاف على أصل ما يفيد هذا الاتحاد فاقول زيد أسد فى الصحافة  
 ظهر أن الصناعة هى الجامعة ويبقى ما سوى ذلك من الاوصاف على أصل الاختلاف سواء ذكر  
 الطرفان أيضاً أو أحدهما وان حذف أحدهما بحسب الظاهر كون جهة الالتحاق كل وصف وذلك تقوى  
 الاتحاد لا ترجيح لبعض الاوصاف على بعض فى الالتحاق عند الحذف ولا فرق فى ذلك أيضاً بين ذكر  
 الطرفين أو حذف أحدهما لان الأصل بينهما التباين ذكر أو حذف أحدهما وانما يقوى الاتحاد  
 حذف الأداء أو الوجه فإذا تقرر هذا فاجمع فيه بين حذف الأداء والوجه فهو الأعلى لوجوده مع  
 الاتحاد كما تقدم وما وحده أحد الوجهين فقط من حذف الأداء والوجه فهو المتوسط وما لم يوجد  
 فيه أحدهما فلا قوة والى تيم هذا أشار بقوله (ثم) الذى يلى الاعلى السابق وهو حذف  
 الوجه والاداءات معاً (حذف أحدهما) أى الوجه فقط والأداة فقط (كذلك) أى كما تقدم من  
 أن ذلك الحذف إما مع حذف التشبيه أيضاً كقولك فى حذف الوجه مع حذفه كالأسد دل اللبيل  
 على أن التشبيه زيد وفى حذف الأداء أسد فى الصحافة دلليل أيضاً وما يدون حذفه كقولك فى حذف

الايجاز وغيره ولكن ذلك لا يرجع لقوة التشبيه وضعفه فهاتان صورتان (قوله ثم حذف أحدهما) أى  
 ثم يلى فى القوة حذف أحدهما أى حذف الوجه دون الأداء سواء كان التشبيه مذكوراً ونحوه  
 كالأسد أم غير مذكور ونحوه كالأسد وحذف الأداء دون الوجه سواء كان التشبيه مذكوراً ونحوه

نوه أى فقط أو مع حذف  
 شبه) هذا القسم  
 تنزل على أربع مراتب  
 بأولها بقوله نحو زيد  
 لاسد وهذا حذف فيه  
 به التشبيه فقط وقوله ونحو  
 لاسد عند الأخبار حذف  
 به الوجه والتشبيه معاً  
 سوله نحو زيد أسد فى  
 صناعة حذف فيه  
 أداة فقط مع كذا الطرفين  
 وجه التشبيه وقوله ونحو  
 سدى فى الصحافة حذف  
 به الأداء والتشبيه معاً  
 كرفيه الوجه وحده  
 القسم المتصف بكونه  
 ملى تحتها مرتبتان  
 ساولتان فى قوة المبالغة  
 لقسم الثانى المتصف  
 بالاولى بالاعلى بتمتته  
 باسم مراتب والقسم  
 ضعيف تحتها مرتبتان  
 ساولتان فى الضعف ثم  
 في الظاهر المصنف والشارح  
 ثم مراتب العالى الاربعة  
 تساوية فى القوة وقيل ان  
 الحذف فيها الأداء أقوى  
 بذلك لظهور جريان أحد  
 طرفين فيها على الآخر  
 تقتضى التماثل بخلاف  
 حذف فيها الوجه مع  
 تمام الأداء فان عموم التماثل

مع وجود ما يقتضى التباين ضعيف لان المحذوف يحتمل انصوص ثم لا يلقى أن ما تقدم من أن ما حذف فيه  
 لأداة أى متركباً وما ذكرته فيه يسمى مرسلات شمل هذا التسميم الذى كورهناعلى معناه فى الكلام بعض ما غلظ نظر المعنى  
 بما أعاد ما تقدم عن هذا نظر اليبان الاصطلاح والتسمية

(قوله لتغيرها) أي لتغير الصور الست المذكورة وفي نسخة لتغير أي لتغير ما ذكر (قوله الباقيان) أي تكملة الثمانية الحاصلة من تقسيم التسمية السابق قريبا (قوله أعني) أي بالاثني الباقيين (قوله زيد كالاسدي الشصاعة) مثال لما ذكر فيهما بالجمع من الطرفين ووجه التسمية والأداة (قوله ونحو كالاسدي الشصاعة) مثال لما حذف فيه المشبه ذكر ما عدا من المشبه ووجه التسمية والأداة (قوله تغيرا عن زيد) أي كأن يقال ما حال زيد فيقال كالاسدي الشصاعة (قوله ويان ذلك) أي بيان أن الاعمى حذف الوجه والأداة ثم حذف أحدهما وأنه لا قوة لتغيرهما (قوله ما بعموم) (٤٧٥) وجه التسمية أي وذلك يحصل بحذف وجه

الشبه لانه اذا حذف الوجه الشبه لانه اذا حذف الوجه أعاد بحسب الظاهر أن جهة الخلق كل وصف اذا ترجع لبعض الاوصاف على بعض في الخلق عند الحذف وذلك بقوى الاتحاد بخلاف ما اذا ذكر الوجه فانه يتعين وجه الخلق ويبقى جنس ذلك الوجه لا اختلاف على أصلها فبعد الاتحاد اذا قبل زيد اسدي الشصاعة ظهر أن الشصاعة هي الجامعة ويبقى ما سواها من الاوصاف على أصل الاختلاف (قوله ظاهرا) أي في ظاهر الحال وأما نفس الامر فهو الصفة الخاصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها كالشصاعة أو غيرها فإذا قلت زيد كالاسدي فاد بحسب الظاهر أن جهة الخلق كل وصف كالشصاعة والمهابة والقوة وكثرة الجري وفي نفس الامر هو صفة خاصة (قوله أو يحصل التسمية على المشبه) أي وذلك يحصل بحذف

(ولا قوة لتغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعني ذكر الاداة والوجه جميعا ما مع ذلك المشبه أو بدونه نحو زيد كالاسدي الشصاعة ونحو كالاسدي الشصاعة تغيرا عن زيد وبيان ذلك أن القوة ما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو يحصل التسمية على المشبه بانه هو ما اشتبه على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة وما خلا عنه ما فلا قوة وما اشتبه على أحدهما فقط فهو متوسط والله أعلم

الوجه مع ذكره زيد كالاسدي وحذف الاداة مع ذكره زيد اسدي (ولا قوة لتغيرهما) أي لتغير المذكورين وهما ما حذف في الاداة والوجه معا ما حذف في أحدهما وبغيرهما ما ذكر في الوجه والاداة معا ما مع حذف المشبه لما تقدم ان حذفه لا يؤثر كقولك كالاسدي الشصاعة تعني زيد القليل وامام ذكره كقولك زيد كالاسدي الشصاعة وقد بينا أن ذكر الاداة يحقق الخلق المقضي للبيان وذكر الوجه يعين وجه الخلق فتبقى الاوصاف الاخرى على أصل التباين سواء ذكر الطرفان في ذلك أو أحدهما لانه اذا تحقق التباين اقتضى وجود المتباينين ولو قدر إحداهما حذف أحدهما وان حذفها يقتضي اتحاد المصدق لهما بحسب الظاهر وحذف الوجه يقتضي بحسب الظاهر التماثل في كل وجه دفعا للتحكم فإذا وجد الحدان فتقوى الخلق غاية في صفة ما يقتضي التماثل من كل وجه بلا معارض فلذلك كان ما فيه الحدان اعلى واذا وجد أحدهما عارضا مقتضى أسد أم غريم ذكره نحو اسدي دخل فيه أربع صور وقوله ولا قوة لتغيره دخل فيه بقية الاقسام وظاهر عبارته استواء يد اسدي الشصاعة وزيد كالاسديان في القوة في السواء وعلى المصنف مناقشة فانه جعل حذف كلمة التسمية وجه ما بلغ الصور الثمان ثم جعل الثامنة وهي افراد المشبه به بالذكرة مساوية للباقي وهي حذف كلمة التسمية والوجه لا يقال هما صورة واحدة كما لا فرق بين قولك زيد اسدي وقولك اسدي لانه قول المصنف جعل الصور ثمانية متساوية على اثنين منها بالمتماثلات فلو كان غيرهما كذلك ولا يخفى أن هذه الاقسام بعد التفرع على أن زيد اسدي تسمية لاستعارة وقد تقدم الكلام عليه واعلم أن قوله أعلى مراتب التسمية حذف كذا وكذا ثم حذف كذا عبارة ظاهرا أن أعلى المراتب أن يقع فيه حذف أمرين ثم حذف أمر وهو غير المراد ووجه أن ثم قد تأتي لجرد بيان الترتيب في الدرجة سواء كان بين الصورتين ترتيب أم لا بل ربما كان الثاني في الزمان قبل الاول كقوله

ان من سادات بني أمية \* ثم قد ساد بعد ذلك جده  
ومع هذا لا يحصل بهذا الاعتذار عما تقتضيه ثم قل يمكن الجواب أن التقدير ثم أعلى المراتب أي الباقية حيث لم يحذفها وحذف أحدهما والله أعلم

الاداة وذلك لأن ذكر الاداة يدل على المباينة بين الحق والمقيد وحذفها يشعر بحسب الظاهر بمجرد أن أحدهما على الآخر وصده عليه فيبقى الاتحاد بينهما مقول الشارح أو يحصل التسمية على المشبه أي ظاهرا أو أمافي الحقيقة فلا جمل حذف من الثاني دلالة الاول (قوله لما اشتبه على الوجهين) أي حذف الوجه والأداة ونحو صورتان ما اذا ذكر الطرفان معا وحذف التسمية (قوله وما خلا عنه) أي عن الوجهين لأنه ذكرين وذلك بأن ذكر كل من الوجه والاداة ونحو هذا صورتان ما اذا ذكر الطرفان وأحذف المشبه فقط (قوله وما اشتبه على أحدهما) وهو المشار به بقول المتن ثم حذف أحدهما كذلك وفيه أربع صور قد بينا الشارح

ذكر الّا خوف كان متوسطا وإذا انتفى الحذفان معا فلاقوة وظاهر هذا ان المتوسطين متساويان  
وقيل ان حذف الاداة أقوى لظهور جريان احدهما على الآخر المقتضى للتماثل بخلاف حذف الوجه  
مع بقائه الاداة فان عموم التماثل مع وجود ما يقتضى التباين ضعيف لان الحذف يحتل الخصوص  
ولا يخفى أن ما تقدم مما حذف في الاداة يسمى مؤكدا وما ذكر في وجه يسمى مرسلا يشتمل هذا  
التقسيم على معناه في الكلام بعض التداخل نظر المعنى وانما أفردهما تقدم عن هذا البيان الاصطلاح  
والترسمية ثم التشبيه المسمى فيما تقدم المؤكد كقولك زيد أسدا أو رأيت زيدا أسدا أو جاءني زيد أسدا  
قبل انه استعارة كما أشرفنا اليه فيما تقدم نظر الى انه أجرى التشبيه على غيره عنه واستعمل باعتبار المبالغة  
في التشبيه والاستعارة كذلك والمشهور انه تشبيه مؤكدا كما تقدم لانه لا بد من كراهة الطرفان وقد علم تماثلهما  
في الاصل وعلم ان اجراء التشبيه به على التشبيه على طريق التشبيه الاله حذف في الاداة مبالغة  
في التشبيه فكان الكلام مرسوفا للدلالة على المشاركة بالقدرة فيكون تشبيها بخلاف الاستعارة  
على ما يأتي فلا الماسم فيه بذلك التشبيه فلو لا القرينة لتبادر استعماله في معناه فلما لم يتهم التشبيه  
الابتنافس والتأمل في القرائن من غير أن يشهم من الطرفين المشتركين سعى استعارة وانخلف في نحو  
هذا التلويح والاتفاق على أن حذف الاداة فيه المبالغة وهل يسمى استعارة نظر الاستعمال لنقد التشبيه  
في المشبه بحسب الظاهر لأنه لا يعتبر في معنى الاستعارة عدم ذكر الطرف الآخر على وجه ينشأ عن  
التشبيه أو لا يسمى نظرا الى أن الاستعارة يعتبر فيها أن لا يذكر المشبه على وجه ينشأ عن التشبيه  
فهو اختلاف في الاصطلاح نظر المناسبة مع الاتفاق على المعنى وقد أشرفنا الى مزيد بحث في هذا انما  
تقدم عند ذكر التشبيه المؤكد ولكن قيل ان تسمية التشبيه المؤكدا استعارة بتقوى وجهه اذا وصف  
المشبه به بوصف لا يناسبه في أصله كقولك هو بدري سكن الارض فان سكنى الارض ليس وصفا  
للبدر فتقدير الّا على أن يكون التشبيه لا يصلح لعدم وجود البدر كذلك الابتداء بل الشرط كما تقدم  
بأن يكون المعنى الّا أنه يسكن الارض فالوجه أن يكون استعارة وانما تسمية التشبيه بدرا على وجه  
الاستعارة فلما جعلته من جنس البدر أثبت له خصوصية زاجم اعلى أفراده منه وهو سكنه الارض  
وأما اذا لم يوصف كقولك زيد الأسد قرب تسميته تشبيها لان تقدير الاداة لا يجوز الى تأويل هذا اذا  
ذكرت الطرفين وقد جرى أحدهما على الآخر خبرا أو نعتا أو حالا لم يمكن تقدير الاداة بلا تكافؤ وأما  
اذا ذكرتهما على ذلك الوجه فان لم يكن على وجه الخبر بد كان استعارة كقوله

قد زرت زاردا على القمر • كما يأتي وان ذكر على وجه الخبر بد الّا كقولك لقيت زيدا بجرا  
ولقيت منه أسدا فلا يسمى تشبيها مؤكدا ولا استعارة على المشهور أما عدم تسميته استعارة فسلانه لم  
يشتمل المشبه به منهم ما في الآخر كما هو شأن الاستعارة وانما استعمل في فرد آخر جرد من التشبيه وأخرج  
منه وأما عدم تسميته تشبيها فلا يمس على طريق الدلالة على المشاركة بين امرين وهو أن يذكر  
لجميع يتهم ما وليستفاد التشبيه من ذكره ماع الا لتحقيقه أو تقديره فان ذلك شأن التشبيه ولم يوجد  
فيه وانما استفاد التشبيه منه بالتأمل في أصل المعنى فالتشبيه فيه لا باعتبار الصيغة والسكان كسببه  
تشبيها نظرا الى ما يفهم من أصل المعنى وغيره يسببه بغير بد ولا يخرج في الاصطلاح ومن ثم كان الخلف  
لقبلا أيضا للاتفاق على المراد من معناه وقد دلت عدم تسميته بنحو على بلين الماء تشبيها بالمازح  
به نسبة الاضافة ولم يجعل ما يفترى الى التلويح في أصل المعنى كما في الاسعار والخبر به هذا تمام الكلام

على باب التشبيه الذي هو أصل مجاز الاستعارة التي هي نوع من المجاز  
 ¶ ولما فرغ منه شرع في مطلق المجاز وأضاف إليه ذكر  
 الحقيقة لكمال تعريفه بها لا لتوقفه  
 عليها كما سنخبره ان شاء  
 الله تعالى

٢

تم الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع أوله الحقيقة والمجاز

فهرست الجزء الثامن شروع التلخيص

الفصل والوصل	٢
تذيب	١١٦
الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساو	١٥٩
(القن الثاني في علم البيان)	٢٥٦
التشبيه	٢٩١
خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف	٤٦٩

(تحت)

